تصوير ابو عبد الرحمن الكردي

بعد المقالة التي هزّت العالم بجرأتها...

ستيفن والت

عميد كلية كيندي في جامعة هارفرد

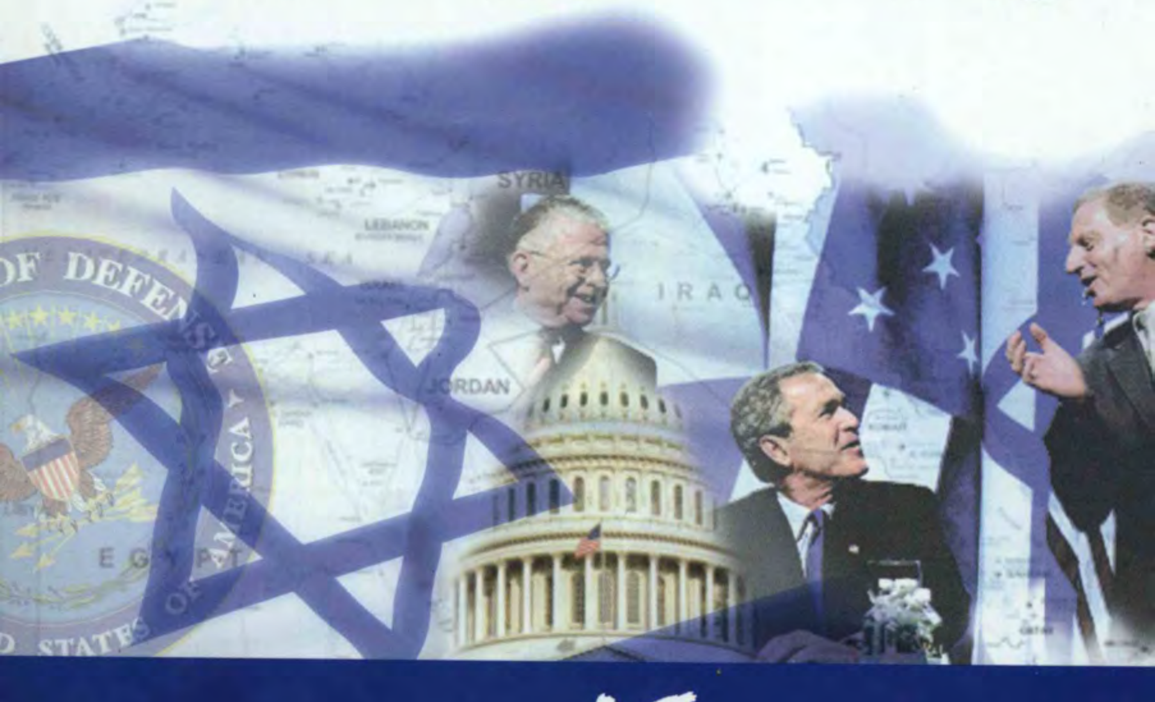
جون ميرشايمر

بروفسور العلوم السياسية في جامعة شيكاغو

هارفرد شيكاغو

اللوبي الإسرائيلي

والسياسة الخارجية الأميركية



شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

جون ج. ميرشايمر وستيفن م. والت

اللوبي الإسرائيلي

والسياسة الخارجية الأميركية

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر

Copyright © All Prints Distributors & Publishers

جميع الحقوق محفوظة

لا يسمح بإعادة طبع هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي وسيلة من الوسائل، سواء التصويرية أم الإلكترونية أم الميكانيكية، بما في ذلك النسخ الفوتوغرافي والتسجيل على أشرطة أو سواها وحفظ المعلومات واسترجاعها دون إذن خطي من الناشر.



شارع جان دارك ـ بناية الوهاد

ص. ب.: ٨٣٧٥ ـ بيروت لبنان

تلفون: ٣٥٠٧٢٢ ـ ٧٥٠٨٧٢ ـ ٣٤٤٢٣٦ ١ ٩٦١+

تلفون + فاكس: ٣٤١٩٠٧ ـ ٣٤٢٠٠٥ ـ ٣٥٣٠٠٠ ١ ٩٦١+

email: tradebooks@all-prints.com

website: www.all-prints.com

الطبعة الثانية ٢٠٠٩

ISBN: 978-9953-88-055-6

Copyright © 2007 Walt, Stephen; Mearsheimer, John

Originally Published as "*The Israel Lobby and the US Foreign Policy*"

ترجمة: أنطوان باسيل

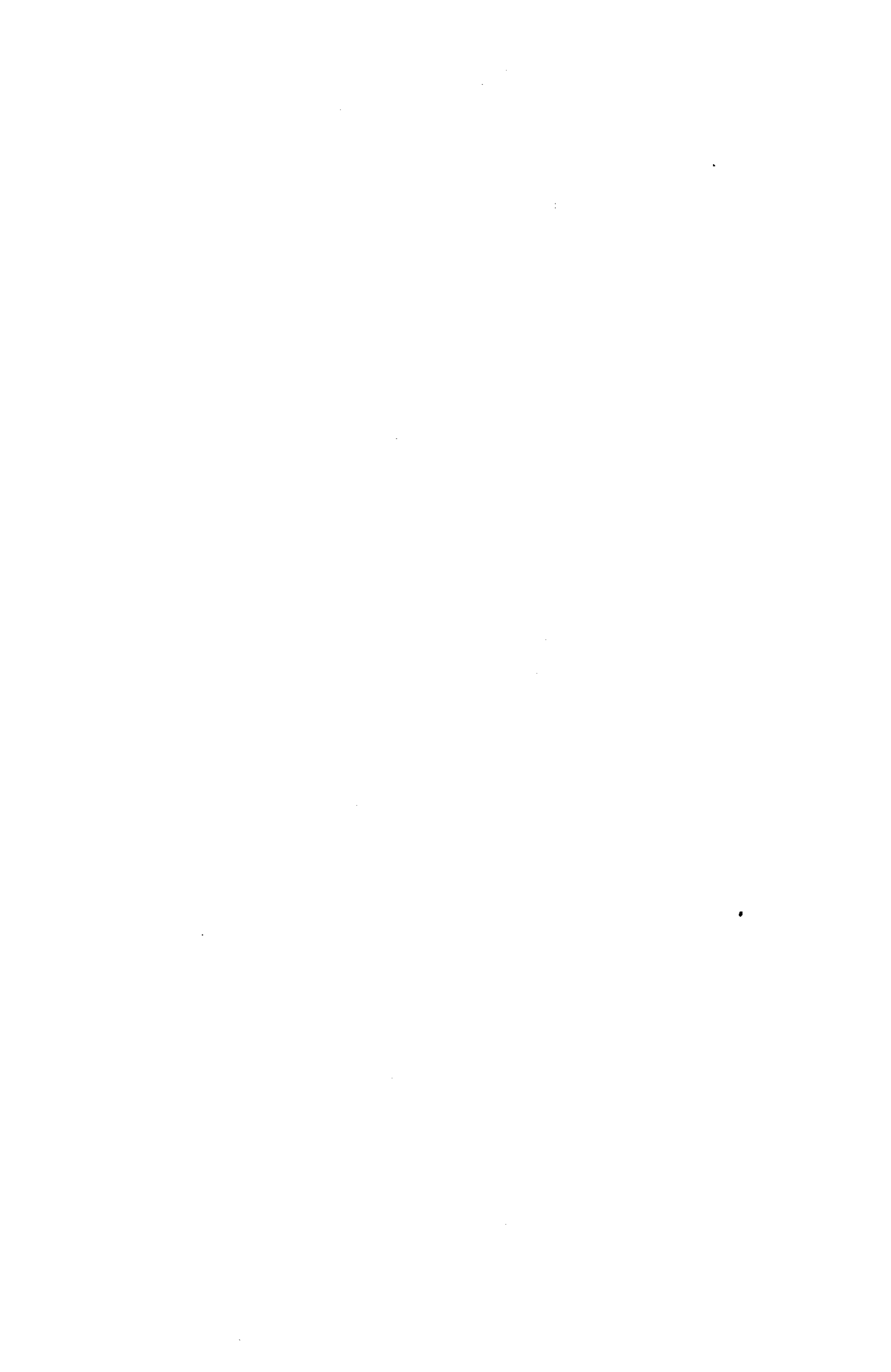
تدقيق: فؤاد زعيتر

الغلاف: PROMOFIX

الاخراج الفني: بسمة تقي

«من المهم في كل المسائل أن تُطرح، بين الحين والآخر، علامة استفهام على الأمور التي لطالما اعتبرتها مسلّماً بها»

برتراند راسل



المحتويات

توطئة

دعتنا «أتلانتيك مانثلي»، خريف ٢٠٠٢، إلى كتابة مقالة وصفية عن اللوبي الإسرائيلي وتأثيراته في السياسة الخارجية الأميركية. وافقنا على هذا التفويض ببعض التحفظ، لعلمنا بأن الموضوع مثير للجدل، ولأن أي مقالة تمعن النظر في اللوبي، وفي دعم الولايات المتحدة لإسرائيل، أو في السياسة الإسرائيلية في حد ذاتها، من المرجّح أن تثير رد فعل قاسياً. إلا أننا شعرنا بأن تلك مسألة لم يعد في الإمكان تجاهلها، خصوصاً في ضوء هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية، والحرب على العراق التي كانت تلوح حينها في الأفق. فإذا كان دعم الولايات المتحدة لإسرائيل يشكل مبرراً للعداء لأميركا في الشرق الأوسط، ومصدراً للتوتر مع حلفاء استراتيجيين رئيسيين، وإذا كان للمجموعات والأفراد الموالين لإسرائيل تأثير كبير في السياسة الخارجية الأميركية في هذه المنطقة الحيوية من العالم، فمن المهم عندها إثارة المسألة جهارةً، وتشجيع النقاش العام لسياسات اللوبي ووقعها.

عملنا على الموضوع على فترات، على امتداد السنتين التاليتين، بتعاون وثيق مع محرّري «الأتلانتيك». وبموجب اتفاقاتنا السابقة، أرسلنا إليهم المخطوطة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وقد تضمّنت تقريباً الإجابة عن كل اقتراحاتهم وتساؤلاتهم. إلا أنه بعد ذلك ببضعة أسابيع فقط، أبلغنا الناشر أن «الأتلانتيك» قررت عدم نشر المقالة، وأنه ليس مهتماً لمحاولتنا مراجعتها.

فكّرنا ملّياً في عرض المقالة على عدد آخر من المجلات، لكننا انتهينا إلى حقيقة ثابتة، بأنه من غير المرجح أن تُنشَر، إما بسبب كبر حجمها، وإما بسبب مضمونها. حاولنا أيضاً تحويل المقالة إلى كتاب، لكن الأجوبة عن استفهاماتنا

الأولى لم تتضمن ما يكفي من الاهتمام لتكريس الوقت الإضافي والجهد لذلك. وهكذا، وضعنا المخطوطة جانباً، وانصرفنا إلى مشاريع أخرى، بالرغم من أن نسخة مختصرة لبعض تلك المادة تضمّنها كتاب ستيفن والت «ترويض القوة الأميركية» *Taming American Power* الذي نشرته «و. و. نورتن» W. W. Norton في أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٥.

وجاء الحل لهذه «المعضلة» في تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٥، فقد اتصل بنا أكاديميٌّ أميركي شهير، واقترح نشر المقالة في «لندن ريفيو أوف بوكس». كانت وصلته نسخة عن الدراسة من قبل أحد محرري «الأتلانتيك»، وقال لنا إنها ستثير اهتمام ناشرة «لندن ريفيو أوف بوكس»، ماري ـ كاي ويلمرز. أرسلنا إليها المخطوطة، وسرعان ما أعربت عن رغبتها في نشرها. وبعد جولة أخرى من تحديث المعلومات والأحداث المتلاحقة، وإعادة مراجعة النص، نُشرت المقالة ـ وقد أصبح عنوانها لاحقاً «اللوبي الإسرائيلي» ـ في عدد ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٦. وبناءً على اقتراح من أحد الباحثين الذي قرأ مسودّة سابقة وعلّق عليها، وضعنا في الوقت نفسه نسخة كاملة التوثيق في موقع «ورقة عمل الكلية» التابع لكلية جون ف. كنيدي للحكم في جامعة هارفرد. وكان السبب وراء قيامنا بذلك، أن حجم الملحق الصحافي «لندن ريفيو أوف بوكس» لا يسمح بإيراد هوامش أو تذييلات موسّعة، في وقت كنا نتطلع إلى ذلك، بسبب أننا أردنا لقرائنا أن يدركوا أن حجّتنا تستند إلى حيّز واسع من المصادر ذات المصداقية.

القضية التي طرحتها المقالة صريحة. فبعدما وصفنا المستوى المتميز من الدعم المادي والدعم الدبلوماسي اللذين وفّرتهما الولايات المتحدة لإسرائيل، حاججنا بأنه لا يمكن تفسير هذا الدعم تفسيراً كاملاً، إن على المستوى الاستراتيجي أو على المستوى الأخلاقي. بل إن مردّه، في شكل كبير، إلى النفوذ السياسي للوبي الإسرائيلي، وهو كناية عن ائتلاف متفلّت لأفراد ومنظمات يعملون بنشاط لصياغة السياسة الخارجية الأميركية في اتجاه موالٍ لإسرائيل. وبالإضافة إلى تشجيع الولايات المتحدة على دعم إسرائيل في شكل يكاد يكون غير مشروط، لعبت مجموعات وأفراد في اللوبي دوراً رئيسياً في صياغة السياسة

الأميركية حيال الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، وغزو العراق اللاأخلاقي، وغير المبرَّر، والمواجهات السياسية المستمرة مع سوريا وإيران. وأوحينا بأن هذه السياسات لا تصب في المصلحة القومية للولايات المتحدة، وهي، في الواقع، مضرّة بمصالح إسرائيل على المدى الطويل أيضاً.

جاء الردّ على المقابلة حابساً للأنفاس. فبحلول تموز/يوليو ٢٠٠٦، سجّل موقع كلية كنيدي ٢٧٥ ألف قراءة أو تصفح لورقة العمل، وتلقينا طلبات كثيرة بترجمة مقالة «لندن ريفيو أوف بوكس»، أو إعادة طبعها. وولّدت المقالة، كما هو متوقع، زوبعة نارية من الانتقادات من مجموعات بارزة وأفراد في اللوبي. ونددت بنا «الرابطة المناهضة للتجريح»، وكتّاب مقالات الرأي في «جيروزاليم بوست»، و«نيويورك صن»، و«وول ستريت جورنال»، و«واشنطن بوست»، بوصفنا معادين للسامية. وكرّست «نيو ريبابليك» أربعة مواضيع مستقلة لمهاجمة مقالتنا، واتهمنا عدد من النقاد ـ خطأً ـ بارتكاب الكثير من الأخطاء في التواريخ أو في الوقائع. بل ذهب بعض النقّاد أيضاً إلى حد التنبؤ بأن المقالة (وكاتبيها) سرعان ما ستتلاشى، في ما اعتبروه «غياهب الظلمة المستحَقّة».

كانوا على خطأ. فقد تبيّن أن مجموعة متنوعة كبيرة من القراء ـ من اليهود وبقية معتنقي الديانات الأخرى أيضاً ـ دعمت المقالة. لم يسلّموا طبعاً، بصواب كل فكرة طرحناها، لكنهم وافقوا جميعهم تقريباً على أن مثل هذا التمحيص قد طال انتظاره. وبحسب ما هو متوقع، فإن ردود الأفعال من خارج الولايات المتحدة جاءت مؤاتية في الغالب، بل وصلتنا ردود إيجابية من داخل إسرائيل نفسها. وظهرت مراجعات نقدية رصينة في «النيويورك تايمز»، و«الفايننشال تايمز»، و«النيويورك ريفيو أوف بوكس»، و«شيكاغو تريبيون»، و«نيويورك أوبزرفر»، و«ناشونال إنترست»، و«النيشن»، وحصل جدال على تغطية بارزة في حيّز واسع من وسائل الإعلام، من «هآرتس» في إسرائيل، إلى الراديو الرسمي الوطني في الولايات المتحدة.

نظمت مجلة «فورين بوليسي» الرصينة، ندوة حول المقالة في عددها الصادر في تموز/يوليو ـ آب/أغسطس ٢٠٠٦، ونشرت «واشنطن بوست صانداي

ماغازين» موضوع غلاف جدّياً في تموز/يوليو، تفحّص المسائل التي أثرناها. وفي وقت لاحق في ذاك الصيف، وصف أحد المراجعين في «فورين أفيرز» المقالة بأنها «تحليل حصيف... يمكنه أن يحرّك مثالاً مفيداً يُحتذى به في تحويل سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط».

اتضح، في سياق ٢٠٠٦، باطراد، أن الحوار حول إسرائيل وسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط آخذ بالفعل في التغيير، وأن مناقشة دور اللوبي في صياغة السياسة الأميركية أصبحت، في شكل ما، أكثر سهولة. ولم يكن هذا، طبعاً، بكامله من صنعنا، لأن حرب إسرائيل الكارثية على لبنان صيف ٢٠٠٦، والنكبة المستمرّة في العراق، والهجمات التي استهدفت جيمي كارتر شخصياً إثر نشر كتابه «فلسطين: السلام وليس الفصل العنصري» *Palestine: Peace Not Apartheid*، والحرب الكلامية المستعرة بين الولايات المتحدة وإيران، والجهود الحثيثة، لكن الفاشلة، لتلطيخ سمعة منتقدين بارزين آخرين للوبي، رسّخت، جميعها، الوعي لنشاطات اللوبي، وبدا أن عدداً متزايداً من الناس شرعوا في إدراك أن «لجنة الشؤون العامة الإسرائيلية الأميركية» وغيرها من المجموعات المتشددة في اللوبي ـ بمن فيهم بعض المسيحيين الصهاينة الذين يستحوذون على اهتمام وسائل الإعلام ـ لا يمثلون الرأي العام السائد للطائفة الأميركية اليهودية، أو للولايات المتحدة في شكل أوسع. وحصل نقاش متزايد حول ما إذا كانت السياسات التي تنتصر لها هذه المجموعات، هي في مصلحة أميركا أو إسرائيل. وشرع، نتيجة ذلك، عدد من الجماعات الموالية لإسرائيل بالحديث علناً عن الحاجة إلى تبديل ميزان القوى في اتجاهات أكثر اعتدالاً. ونشرت دوريات وصحف بارزة مثل «الإيكونوميست» و«النيويورك تايمز» تعليقات تقترح أن الوقت قد حان لعلاقة جديدة بين إسرائيل والولايات المتحدة، لمصلحتهما معاً.

أدخلت هذه التطورات الرضا إلى نفوسنا، لأننا كتبنا المقالة الأصلية بهدف الترويج لمناقشة أكثر شفافية وصراحة لهذا الموضوع. وهذا الحوار دائر الآن، بالرغم من أنه يتجه إلى أن يكون حاداً، وتصادمياً، وشخصياً زيادة عن الحد. لكن، هل لنا أن نضع كتاباً؟ فربما قد قلنا ما يكفي، وحان الوقت للانتقال إلى

مواضيع أخرى. وخلصنا، بعد كثير من التفكير، بالرغم من بعض التوجّسات المعوّقة، إلى أن وضع كتاب سيساهم، بطرائق عدّة، في تقدّم هذا الحوار.

أولاً، بالرغم من أن المقالة الأصلية كانت طويلة بمقاييس معظم المجلات السياسية، فإن محدودية المساحة أجبرتنا على حذف عدد من المسائل المهمة، وعلى التعاطي مع بعض المسائل بإيجاز أكبر مما كنا نتمنى. وربما ساهم هذا الاختصار، الذي لم يمكن تفاديه، في بعض سوء الفهم للمقالة الأصلية. وبدا أن وضع كتاب سيوفر فرصة لتقديم بيان أكثر دقة وتفصيلاً لوجهات نظرنا.

وطبقاً لذلك، يحتوي هذا الكتاب على تحديد أكثر دقة للوبي، ونقاشاً أكثر استفاضة لدور المسيحية الصهيونية، وسرداً أكثر شمولاً لتطور اللوبي عبر الزمن. ووفّرنا أيضاً سرداً أكثر تفصيلاً لسياسات إسرائيل في الماضي وسلوكها الراهن، خصوصاً حيال الفلسطينيين. ونقوم بذلك، ليس انطلاقاً من ضغينة تجاه إسرائيل أو مؤيديها في الولايات المتحدة، أو لأننا (ككاتبي المقالة) شديدا الرغبة في إبراز سوء السلوك الإسرائيلي. بل عالجنا هذا الموضوع لأنه أساسي في بعض الحجج الأخلاقية المستخدمة لتبرير المستوى الاستثنائي من الدعم الأميركي للدولة اليهودية. بعبارات أخرى، ركّزنا على سلوك إسرائيل لأن الولايات المتحدة تركّز على درجة تفوق الدعم الفوق العادي أصلاً لاسرائيل. وعالجنا أيضاً مسألة الولاء المزدوج المثيرة للجدل، التي لم نناقشها في المقالة الأصلية.

ثانياً، يسمح لنا وضع هذا الكتاب بالرد على الانتقادات المركزية التي رُفعت ضد مقالتنا الأصلية. وقد عالجنا بعضها في رسالتين تاليتين إلى «لندن ريفيو أوف بوكس»، وفي ندوة «فورين بوليسي» التي سبقت الإشارة إليها. وكتبنا أيضاً دفوعاً، نقطة بنقطة، لمختلف التهم الموجهة إلى المقالة (انظر «وضع الأمور في نصابها: رد على الانتقادات الموجهة إلى «اللوبي الإسرائيلي»»). وبالرغم من أن الغالبية الكبرى من الاتهامات الموجهة إلى المقالة الأصلية لا أساس لها ـ على غرار الهجمات الشخصية المختلفة الموجهة ضدنا ـ، فقد كان هناك عدد من الانتقادات الجدّية التي أثارت مسائل مهمة من التأويل والتوكيد. وقد استفدنا من هذه الانتقادات، ولو أننا لم نقتنع بها كلياً، وحاولنا معالجتها هنا.

ثالثاً، يسمح لنا وضع الكتاب بتوفير المزيد من الدعم القائم على التجربة والمعاينة، لجوهر ادعاءاتنا، وقد حاولنا معالجتها هنا. ولم يظهر إلى الضوء المزيد من الدلائل المتعلقة بأحداث مهمة، مثل حرب العراق وحسب، بل إن أحداثاً أخرى أيضاً ـ وبالأخص حرب لبنان الثانية في تموز/يوليو ـ آب/أغسطس ٢٠٠٦ ـ لم تكن قد حصلت عند ظهور المقالة الأصلية. وأثبت الرد الأميركي على تلك الحرب، أنه مثال إضافي على قوة اللوبي، وأيضاً على تأثيره المضرّ في المصالح الأميركية والإسرائيلية، على حد سواء. وتمكن أيضاً رؤية نشاطات اللوبي في تطوّر سياسة الولايات المتحدة حيال إيران وسوريا، وفي الهجمات الحادة على الرئيس السابق جيمي كارتر، والمؤرخ توني جودت، وعدة منتقدين بارزين آخرين للسياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين.

وأخيراً، فإن هذا الكتاب يقدّم فرصة لمناقشة كيف يجب على الولايات المتحدة تقديم مصالحها في الشرق الأوسط، وكيف يجب على الأميركيين، وبقية شعوب العالم ودوله، التفكير في شأن نفوذ اللوبي الموالي لإسرائيل. فالمخاطر كبيرة ـ بالنسبة إلى الأميركيين وغير الأميركيين على السواء ـ لأن الشرق الأوسط منطقة سريعة التقلّب وحيوية استراتيجياً، ولأن السياسات الأميركية حيال تلك المنطقة ستكون لها، حتماً، ارتدادات بعيدة المدى. ويمكن الولايات المتحدة، على ما برهنته حرب العراق، أن تتسبب لنفسها ولغيرها في أضرار كبرى إذا كانت سياساتها مُضلِّلة. وهذه الواقعة تجعل من الأهمية بمكان تحديد ما الذي يحرّك السياسة الأميركية، ولتصوّر ما يجب أن تكون عليه هذه السياسة. ولم توفّر مقالتنا الأصلية الكثير في مجال الوصفات الإيجابية، لكن الفصل الختامي لهذا الكتاب، يطرح مقاربة مختلفة لسياسة الولايات المتحدة الشرق أوسطية، ويحدد كيف أنه يمكن التخفيف من قوة اللوبي، أو جعلها بنّاءة أكثر.

لا يزال اللوبي يمتلك تأثيراً كبيراً في سياسة الولايات المتحدة الشرق أوسطية بالرغم من رؤيتنا إشارات مشجّعة إلى مزيد من النقاش المفتوح حول هذه المسائل الحيوية. ولم تتراجع المشاكل التي تواجهها الولايات المتحدة وإسرائيل في هذه المنطقة منذ صدور المقالة الأصلية؛ بل إنها ربما ازدادت سوءاً بالفعل.

فحرب العراق أورثت السياسة الأميركية في المنطقة، خيبة كبيرة، ولا يزال الإسرائيليون والفلسطينيون في دوامة الصراع، وتتعارك حماس وفتح على السيطرة داخل المجتمع الفلسطيني، ودور حزب الله في لبنان مثير لقلق الأميركيين في شكل كبير. ولا تزال إيران تسعى إلى السيطرة الكاملة على دورة الوقود النووي، وما زالت مجموعات، مثل تنظيم «القاعدة»، نشطة وخطرة، ولا يزال العالم الصناعي معتمداً على نفط الخليج الفارسي. وهذه كلها مشاكل مُكدّرة، لن تتمكن الولايات المتحدة، في خضمها، من التصدّي لأي منها، أو لجميعها معاً، إذا لم يمكن الأميركيين إجراء حوار عقلاني حول المصالح الأميركية في المنطقة، ودور جميع العوامل التي تصوغ سياسة الولايات المتحدة الخارجية، بما في ذلك اللوبي الإسرائيلي. وقد وضعنا هذا الكتاب لتشجيع هذا الحوار المستمر.

وأعربنا في نهاية هذا الكتاب عن تدوين مشاعر امتناننا الشخصية المختلفة، لكننا نرغب في تسجيل واحد منها هنا. فقد حالفنا الحظ في التمتع، على مدى أكثر من ٢٥ عاماً، بصداقة ساموئيل ب. هانتنغتون ودعمه، وهو أحد أكثر علماء الاجتماع الأميركيين شهرة. ولا يمكننا تصوّر مثال يُحتذى أفضل منه. فلطالما عالج «سام» مسائل كبرى ومهمة، وأجاب عن هذه الأسئلة بطريقة لا يمكن بقية العالم تجاهلها. وبالرغم من أن كلاً منا خالفه الرأي في مناسبات كثيرة على مر السنين ـ وأحياناً بحدّة وعلناً ـ، فهو لم يجيّر هذا الخلاف في الرأي ضدنا، ولم يكن إلا مؤيداً وداعماً لعملنا. فهو يدرك أن البحث ليس مسابقة على كسب الشعبية، وأن النقاش الحيوي، والمتمدن، ضروري لكل من التقدم العلمي والديموقراطية الصحية. نحن ممتنان لهانتنغتون على صداقته، وعلى المثال الذي أقامه في خلال حياته المهنية، ومسروران بإهدائه هذا الكتاب.

جون ج. ميرشايمر ستيفن م. والت

جامعة شيكاغو ـ جامعة هارفرد



المقدّمة

توشك الولايات المتحدة الأميركية على الدخول في سنة الانتخابات الرئاسية. وبالرغم من أنه يستحيل، في هذه المرحلة، التنبؤ بنتائجها، فإنه يسهل توقّع بعض ملامح الحملة الانتخابية. فالمرشحون سيختلفون حتماً حول بعض المسائل الداخلية ـ العناية الصحية، الإجهاض، زواج مثليي الجنس، الضرائب، التربية، الهجرة ـ، ومن المؤكد أن تُثار أيضاً نقاشات حادة حول طائفة من إخفاقات السياسة الخارجية. هنا يُطرح السؤال: ما المسلك الذي على الولايات المتحدة متابعته في العراق؟ وما هو الردّ الأفضل على الأزمة في دارفور، والطموحات النووية الإيرانية، والعداء الروسي لحلف شمال الأطلسي، والقوة المتصاعدة للصين؟ كيف على الولايات المتحدة التعاطي مع الانحباس الحراري العالمي، ومحاربة الإرهاب، وتخفيف حدة تآكل صورتها الدولية؟ ويمكننا أن نتوقع، بثقة، اختلافات حادة بين مختلف المرشحين حول هذه المسائل، والكثير الكثير غيرها.

إلا أنه يمكننا أن نكون واثقين، بالدرجة نفسها، من أن المرشحين سيتكلمون بصوت واحد حول موضوع واحد. ففي ٢٠٠٨، كما في أعوام الانتخابات السابقة، سيذهب المرشحون الجديون إلى أعلى منصب في البلاد، إلى أبعد ما يكون في التعبير عن التزامهم الشخصي العميق بدولة أجنبية واحدة ـ إسرائيل ـ، بالإضافة إلى تصميمهم على الحفاظ على الدعم الأميركي الذي لا يلين للدولة اليهودية. فسيشدد كل مرشّح أو مرشحة، على أنه يدرك، أو تدرك، تمام الإدراك، التهديدات الكثيرة التي تواجه إسرائيل، ويوضح أن الولايات المتحدة، في حال انتخابه، ستبقى ملتزمة بقوة، الدفاع عن مصالح إسرائيل في ظل أي ظرف من الظروف، وحتى في ظل جميع الظروف مجتمعة. ومن غير المرجح أن

ينتقد أي من المرشحين إسرائيل بأي طريقة ذات مغزى، أو يوحي بأنه على الولايات المتحدة اتباع سياسة أكثر توازناً في المنطقة. ومن يَقُم بذلك ينتهِ على الأرجح مرمياً على قارعة الطريق.

تكاد هذه الملاحظة لا تشكّل توقّعاً جريئاً، كون الساعين إلى الرئاسة قد أعلنوا بالفعل عن دعمهم إسرائيل أوائل ٢٠٠٧. لقد بدأ هذا السياق في كانون الثاني/يناير عندما تحدث أربعة مرشحين محتملين في مؤتمر هرتزليا الإسرائيلي السنوي حول قضايا الأمن. وبحسب ما ذكره جوشوا ميتنيك في «جويش ويك»، «بدا كأنهم يتنافسون حول من سيكون أكثر حدة في الدفاع عن الدولة اليهودية». وفي ظهور عبر ربط بالأقمار الصناعية، قال جون إدواردز، مرشح الحزب الديموقراطي في ٢٠٠٤ إلى منصب نائب الرئيس، لمستمعيه الإسرائيليين، إن «مستقبلكم من مستقبلنا». وجزم بأن الرابط بين الولايات المتحدة وإسرائيل «لن ينكسر أبداً». وتحدث حاكم ماساتشوستس السابق ميت رومني عن وجوده «في بلد أحبّه مع أناس أحبّهم»، وأعلن، وهو مدرك قلقَ إسرائيل الشديد حول احتمال انبثاق إيران نووية، أنه «حان للعالم أن ينطق بثلاث حقائق: الأولى أنه يجب وضع حد لإيران؛ الثانية أنه يمكن وضع حد لإيران؛ والثالثة أنه سيتم وضع حد لإيران!». وأعلن السيناتور جون ماكين (الجمهوري عن أريزونا) أنه «عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن إسرائيل، لا يمكننا ببساطة المساومة»، بينما أبلغ رئيس مجلس النواب السابق نيوت غينغريتش (الجمهوري عن جورجيا) الحضور، أن «إسرائيل تواجه الخطر الأكبر (كذا) على بقائها منذ انتصار ١٩٦٧»[١].

بعد ذلك بفترة قصيرة، في أوائل شباط/فبراير، تحدثت السيناتور هيلاري كلينتون (الديموقراطية عن نيويورك) في نيويورك أمام المجلس المحلي للجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية (أيباك)، ذات النفوذ الكبير في كل من إسرائيل والولايات المتحدة. وقالت إن «ما هو حيوي... في هذه اللحظة من الصعوبة الكبرى التي تواجهها إسرائيل والمخاطر الكبرى عليها... هو أن نؤازر صديقتنا وحليفتنا، وأن نقف إلى جانب قيمنا الخاصة. فإسرائيل منارة لما هو حقّ في محيط تظلله أخطاء الراديكالية، والتطرف، والاستبداد، والإرهاب»[٢]. وتحدث

أحد منافسيها على تسمية الحزب الديموقراطي لانتخابات الرئاسة، السيناتور باراك أوباما (الديموقراطي عن إيلينويز)، بعد ذلك بشهر أمام حضور للأيباك في شيكاغو. فأوباما، الذي سبق وأدلى بإشارة موجزة إلى «المعاناة» الفلسطينية، في ظهور له في إحدى الحملات في آذار/مارس ٢٠٠٧، لم يحمل لبساً في إشادته بإسرائيل، وأوضح في شكل ظاهر أنه لن يفعل أي شيء لتغيير السياسة الأميركية ـ الإسرائيلية[٣]. وأعرب مرشحون آخرون طامحون إلى الرئاسة، ومن بينهم السيناتور سام براونباك (الجمهوري عن كانساس)، وحاكم نيو مكسيكو بيل ريتشاردسون، عن مشاعرهم الموالية لإسرائيل بالدرجة نفسها من الحمية، أو أكثر[٤].

ما الذي يفسّر هذا السلوك؟ لماذا يوجد هذا الحد الضئيل من الاختلاف بين أولئك الطامحين إلى الرئاسة في ما يتعلق بإسرائيل، بينما توجد اختلافات عميقة في ما بينهم تقريباً حول كل قضية مهمة أخرى تواجه الولايات المتحدة، وفي الوقت الذي يظهر فيه أن سياسة الشرق الأوسط الأميركية انحرفت في شكل سيئ، وزاغت؟ لماذا تحصل إسرائيل على براءة ذمّة من المرشحين الرئاسيين في الوقت الذي ينتقد مواطنوها سياساتها الراهنة، وفي الوقت الذي يبدي فيه هؤلاء المرشحون الرئاسيون أنفسهم استعدادهم التام لانتقاد الكثير من الأمور التي تقوم بها بلدان أخرى؟ لماذا تحصل إسرائيل، عنوة عن غيرها من دول العالم، على مثل هذه المراعاة المطّردة من القادة السياسيين الأميركيين؟

ربما قال البعض إن مرد الأمر، هو أن إسرائيل تشكل ورقة استراتيجية حيوية للولايات المتحدة. ويقال، فعلاً، إنها شريك لا يمكن الاستغناء عنه في «الحرب على الإرهاب». وسيجيب آخرون بأن هناك قضية أخلاقية قوية في توفير الدعم المُطلق لإسرائيل، كونها الدولة الوحيدة في المنطقة التي «تشاركنا قيمنا نفسها». إلا أن أياً من هذه الحجج لا يصمد أمام التمحيص المنصف. فعلاقة واشنطن الوثيقة مع تل أبيب، تجعل من الصعب، وليس من السهل، هزيمة القوى التي تستهدف الولايات المتحدة، وهي تقوّض في الوقت نفسه مكانة أميركا لدى حلفاء مهمّين حول العالم. والآن، وقد انتهت الحرب الباردة، أصبحت إسرائيل

عبئاً استراتيجياً على الولايات المتحدة. وبرغم ذلك، لن يقول أي سياسي طامح ذلك في العلن، أو حتى مجرّد إثارة مثل هذا الأمر.

ليس هناك أيضاً أساس عقلاني أخلاقي مُلزم لعلاقة الولايات المتحدة غير القابلة للتمحيص، والتي لا هوادة فيها، مع إسرائيل. ثمة قضية أخلاقية قوية تتعلق بوجود إسرائيل، ولا للمراجعة، وأسباب قد تبدو مبرَّرة لالتزام الولايات المتحدة مساعدة إسرائيل في حال تعرّض وجودها للخطر. لكن، إذا أخذنا في الاعتبار سياسة إسرائيل الوحشية تجاه الفلسطينيين، واستمرار المذابح ضدهم، في الأراضي المحتلة، فربما توحي الاعتبارات الأخلاقية بأن تمارس الولايات المتحدة سياسة أكثر توازناً حيال الطرفين، وربما يجدر بها أن تميل أكثر لصالح الفلسطينيين. لكن، من غير المرجّح أن نسمع مثل هذه الاستراتيجية الجديدة، ولن يطرحها في سياق سياسة واشنطن الخارجية أي شخص يريد أن يصبح رئيساً للولايات المتحدة، أو أي شخص يريد أن يحتل موقعاً في الكونغرس.

السبب الحقيقي لهذا القدر من المراعاة التي يبديها السياسيون الأميركيون، هو قوة اللوبي الإسرائيلي داخل معظم مراكز القرار في الإدارة الأميركية. فاللوبي هو ائتلاف متفلّت لأفراد ومجموعات تعمل بنشاط لتحريك السياسة الخارجية الأميركية في اتجاه موال لإسرائيل. وهو، كما سنشرح ذلك بالتفصيل، ليس حركة واحدة موحّدة بزعامة مركزية، وهو ليس بالتأكيد دسيسة أو مؤامرة «تسيطر» على سياسة الولايات المتحدة الخارجية. إنه، ببساطة، مجموعة مصالح قوية، مؤلفة من يهود وأمميين معاً، هدفها المتعارف عليه دفع قضية إسرائيل داخل الولايات المتحدة، والتأثير في السياسة الخارجية الأميركية من خلال وسائل يعتقد أعضاؤها أنها مفيدة للدولة اليهودية. ولا تتوافق مختلف المجموعات التي تشكّل اللوبي، على كل مسألة تعني إسرائيل، بالرغم من أنها تتشاطر الرغبة في التسويق لعلاقة مميزة بين الولايات المتحدة والدولة العبرية. وعلى غرار الجهود التي تبذلها مجموعات إثنية وذات مصالح أخرى، فإن نشاطات مختلف عناصر اللوبي الإسرائيلي، هي أشكال مشروعة من المشاركة السياسية الديموقراطية، وتتوافق في

الجزء الأكبر منها مع التقليد الأميركي الطويل الأمد لنشاطات مجموعات المصالح.

وكون اللوبي الإسرائيلي أصبح، تدريجاً، إحدى أقوى مجموعات المصالح في الولايات المتحدة، فإن المرشحين إلى المناصب العليا، يصغون إلى رغباته بعناية. فالأفراد والمجموعات الذين يشكلون اللوبي، يهتمون بشدة إسرائيل، ولا يريدون من السياسيين الأميركيين انتقادها، حتى عندما يكون للنقد ما يسوّغه، وقد يكون حتى في مصلحة إسرائيل نفسها. بل إن هذه المجموعات تريد من المسؤولين الأميركيين معاملة إسرائيل كما لو أنها الولاية الواحدة والخمسين. ومبرر هذا أن الديموقراطيين والجمهوريين معاً، يخشون قبضة اللوبي. وهم يعرفون جميعاً أن أي سياسي يعترض على سياساته، لا يملك حظاً كبيراً في أن يصبح رئيساً.

اللوبي وسياسة الولايات المتحدة الشرق أوسطية

قوة اللوبي السياسية مسألة حاسمة، ليس لأنه يؤثر في ما يقوله المرشحون الرئاسيون خلال الحملة الانتخابية، بل لأن له نفوذاً كبيراً على السياسة الخارجية الأميركية، في الشرق الأوسط خاصة. وللسياسة الأميركية في تلك المنطقة السريعة التقلّب، عواقب هائلة على الشعوب في كل أنحاء العالم، وبخاصة الشعوب التي تعيش هناك. يكفي النظر فقط كيف أن حرب إدارة بوش، المولودة سفاحاً في العراق، قد أثّرت في شعب ذلك البلد الممزق الذي عانى طويلاً: عشرات الألوف من القتلى، مئات الآلاف من الذين أُجبروا على هجر منازلهم، وحرب طائفية فاسقة تدور وتهرق المزيد من الدم، ولا أفق لنهايتها. وقد شكلت الحرب على العراق، كارثة استراتيجية أيضاً للولايات المتحدة، وأرعبت حلفاءها، وعرّضت للخطر مصالحهم، كما مصالح واشنطن داخل المنطقة وخارجها معاً. ويمكن المرء بصعوبة أن يتخيّل برهاناً أكثر بلاغة ومأساوية للوقع الذي يمكن الولايات المتحدة أن تُحدثه ـ خيراً أو شراً ـ عندما تطلق العنان للقوة التي في حوزتها.

اقتصر تدخل الولايات المتحدة بشكل حذر في الشرق الأوسط منذ الأيام الأولى لنشوئها، وتركز معظم النشاطات على البرامج التربوية أو العمل التبشيري. بالنسبة إلى البعض، أدى الافتتان بالأرض المقدسة المستوحى من الكتاب المقدس، ودور اليهودية في تاريخها، إلى دعم فكرة إعادة الشعب اليهودي إلى ما يعتبره اليهود أنه موطنهم في فلسطين، وهي وجهة نظر احتضنها بعض الزعماء الدينيين البارزين، وفي شكل عام بعض الساسة الأميركيين. إلا أنه من الخطأ النظر إلى تاريخ هذا الارتباط المتواضع، وهو في معظمه فردي، بوصفه الجَذْر الأساسي للدور الأميركي في المنطقة منذ الحرب العالمية الثانية، وبخاصة علاقته غير العادية مع إسرائيل اليوم(٥). فما بين هزيمة القراصنة البرابرة منذ مئتي عام والحرب العالمية الثانية، لم تلعب الولايات المتحدة أي دور أمني أو عسكري ذي شأن في أي مكان من المنطقة، ولم يطمح الزعماء الأميركيون إلى مثل هذا الدور(٦)، فقد صدّق ويدرو ويلسون على وعد بلفور في ١٩١٧ (الذي أعرب عن دعم بريطانيا إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين)، لكن ويلسون لم يقم عملياً بأي شيء للتعجيل بتقدّم هذا الهدف. وبالفعل، فإن التدخل الأميركي الأكثر مغزى في تلك الفترة ـ بعثة لتقصّي الحقائق أوفدها في ١٩١٩ إلى المنطقة، مؤتمرُ باريس للسلام برئاسة الأميركيين هنري تشرتشل كينغ وتشارلز كرين ـ، قرّر أن السكان المحليين يعارضون الغارات الإسرائيلية المستمرة، وأوصى ضد إنشاء وطن قومي مستقل لليهود. إلا أنه، على ما لاحظته المؤرخة مارغريت ماكميلان، «لم يُعر أحد ذلك أي انتباه». وتم النظر، لفترة وجيزة، في إمكان انتداب الولايات المتحدة على أجزاء من الشرق الأوسط، لكن لم تتم متابعة ذلك مطلقاً، وانتهى الأمر ببريطانيا وفرنسا إلى أن تقتسما، في ما بينهما، أجزاء مناسبة من الامبراطورية العثمانية(٧).

لعبت الولايات المتحدة دوراً مهماً ومتزايداً باطراد في مسائل الأمن في الشرق الأوسط منذ الحرب العالمية الثانية، يحرّكها النفط أساساً، ثم العداء للشيوعية، ومن ثم، علاقتها المتنامية مع إسرائيل. كان أول تدخل أميركي ذي مغزى في السياسات الأمنية للمنطقة، هو الشراكة الناشئة مع السعودية في أواسط

الأربعينيات (هدف منها الطرفان إلى صدّ المطامع البريطانية في المنطقة)، أما أول التزاماتها التحالفية الرسمية فكانت عبر ضم تركيا إلى حلف شمال الأطلسي في ١٩٥٢، وحلف بغداد المناوئ للسوفيات في ١٩٥٤[٨]. وحاول الزعماء الأميركيون، بعد دعم تأسيس إسرائيل في ١٩٤٨، التوصّل إلى موقف متوازن بين إسرائيل والعرب، وتفادوا بعناية اتخاذ أي التزام رسمي حيال الدولة اليهودية، خوفاً من أن يعرّضوا مصالح استراتيجية لبلادهم، أكثر أهمية، للخطر. وما لبث أن تبدّل هذا الموقف تدريجاً عبر العقود اللاحقة، رداً على أحداث مثل حرب الأيام الستة، ومبيعات الأسلحة السوفياتية لمختلف الدول العربية، والنفوذ المتزايد للمجموعات المؤيدة لإسرائيل في الولايات المتحدة. ومع أخذ هذا التحول الدراماتيكي في الدور الأميركي في المنطقة بعين الاعتبار، فمن غير الحكمة كثيراً محاولة تفسير السياسة الأميركية الراهنة ـ وبخاصة الدعم المفرط الذي يُقدّم الآن إلى إسرائيل ـ بالإشارة إلى المعتقدات الدينية لحقبة ماضية، أو للأشكال المختلفة جذرياً للالتزام الأميركي السابق. فلم يكن هناك أي شيء محتم، أو لا مناص منه، في شأن العلاقة الخاصة الراهنة بين الولايات المتحدة وإسرائيل.

منذ حرب الأيام الستة في ١٩٦٧، أصبحت العلاقة مع إسرائيل ملمحاً بارزاً ـ والمحور المركزي جدلياً ـ للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط. وفي الواقع، وفّرت الولايات المتحدة في العقود الأربعة الماضية، مستوى من الدعم المادي والدبلوماسي يُقزّم ما تعطيه لدول أخرى. وهذه المساعدة غير مشروطة إلى حد كبير: فمهما انتهكت إسرائيل حقوق الإنسان في فلسطين، ومهما ارتكبت من مجازر بحق الفلسطينيين، وبحق اللبنانيين، يبقَ مستوى الدعم الأميركي في معظمه لها إلى ازدياد، ولا يتغيّر. وفي شكل خاص، فإن الولايات المتحدة تؤيد، في شكل ثابت ومطلق، استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، والسياسات القمعية والوحشية التي تمارسها ضد الفلسطينيين، ونادراً ما تمارس الضغوط على الدولة العبرية لوقف بناء المستوطنات وقضم المزيد من الأرض في الضفة الغربية. وبالرغم من أن الرئيسين بيل كلينتون وجورج دبليو بوش حبّذا علناً إنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة، إلا أنه لم يكن أي منهما مستعداً لاستخدام الثقل الأميركي لجعل ذلك يصبح حقيقة.

مارست الولايات المتحدة أيضاً سياسات في الشرق الأوسط، تعكس انحيازها الكامل لإسرائيل. فمنذ أوائل التسعينيات، على سبيل المثال، تأثرت السياسة الأميركية حيال إيران بقوة برغبات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة. فقد بذلت إيران، في الأعوام الأخيرة، محاولات عدة لتحسين العلاقات مع واشنطن وتسوية الخلافات البارزة بينهما، لكن إسرائيل وداعميها الأميركيين (وخاصة من جماعة «المحافظين الجدد») تمكنوا من إحباط أي انفراج في العلاقات بين إيران والولايات المتحدة، ونجحوا في إبقاء البلدين متباعدين جداً عن بعضهما البعض إلى حد الصِّدام. والمثل الآخر هو تصرّف إدارة بوش خلال حرب إسرائيل على لبنان صيف ٢٠٠٦. فمعظم الحكومات والدول، انتقدت، بشكل أو بآخر، (وبعضها انتقد بقسوة كبيرة)، حملة القصف الإسرائيلية ـ قتلت أكثر من ألف ومئتي لبناني، معظمهم من المدنيين ـ، لكن الولايات المتحدة لم تفعل. بل إنها ساعدت إسرائيل على مواصلة الحرب، حيث قام أعضاء بارزون في كلا الحزبين السياسيين داخل الكونغرس، الجمهوري والديموقراطي، بالدفاع علناً عن خوض إسرائيل الحرب، وبرروا المجازر التي ارتكبتها خلالها. وهذا الدعم الذي لا لبس فيه لإسرائيل، قوّض الحكومة الموالية لأميركا في بيروت، وقوّى حزب الله، ودفع إيران وسوريا وحزب الله إلى علاقة أكثر وثوقاً في ما بينها، وهي نتائج ليست أبداً في مصلحة أي من واشنطن أو تل أبيب.

بات الكثير من السياسات التي مورست نيابة عن إسرائيل، يشكل خطراً على الأمن القومي للولايات المتحدة. فتركيبة الدعم الأميركي السخي لإسرائيل، والاحتلال الإسرائيلي المتواصل للأرض الفلسطينية، قد أزكت نار المعاداة لأميركا في العالمين العربي والإسلامي، وزادت بالتالي من تهديدات الإرهاب الدولي، وصعّبت أكثر على واشنطن التعاطي مع معضلات أخرى، مثل وقف البرنامج النووي الإيراني. ولأن الولايات المتحدة باتت على هذا القَدْر من عدم الشعبية داخل المنطقة الأوسع، فإن الزعماء العرب، الذين صنّفتهم الإدارة الأميركية ضمن حلف «المعتدلين العرب»، والذين كانوا لولا الانحياز الأميركي الأعمى لإسرائيل على حساب العرب والفلسطينيين، لا يمانعون في مشاركة الولايات

المتحدة أهدافها، أصبحوا مترددين في مساعدتها علناً، وهذه ورطة تشل جهود الولايات المتحدة للتعاطي مع طائفة من التحديات الإقليمية الهائلة التي تواجهها.

هذا الوضع، الذي لا مثيل له في التاريخ الأميركي، مردّه أساساً إلى نشاطات اللوبي الإسرائيلي. وبالرغم من أن مجموعات مصالح خاصة أخرى - بما فيها اللوبي الإثني الذي يمثّل الكوبيين الأميركيين، والأيرلنديين الأميركيين، والأرمن الأميركيين، والهنود الأميركيين - تمكنت من تحويل السياسة الخارجية الأميركية إلى الاتجاهات التي تُحبّذها، لم يتمكن أي لوبي عرقي أو إثني من تحويل تلك السياسة إلى مثل هذا الحد البعيد كل البعد، عما تتطلبه المصلحة القومية الأميركية. فقد نجح اللوبي الإسرائيلي في إقناع الكثيرين من الأميركيين بأن المصالح الأميركية والإسرائيلية متطابقة أساساً. وهي في الواقع ليست كذلك.

وبالرغم من أن هذا الكتاب يركّز أساساً على نفوذ اللوبي اليهودي على السياسة الخارجية للولايات المتحدة وتأثيره السلبي في المصالح الأميركية، فإن وقع اللوبي كان، عن غير قصد، مضراً بإسرائيل أيضاً. فلنأخذ المستوطنات الإسرائيلية التي دعاها أخيراً كاتب على درجة عالية من التعاطف مع إسرائيل، مثل ليون ويسلتيير، «خطأً أخلاقياً واستراتيجياً فاحشاً ذا أحجام تاريخية»[٩]. كان وضع إسرائيل ليكون أفضل اليوم لو استخدمت الولايات المتحدة، منذ زمن طويل، ثقلها المالي والدبلوماسي لإقناعها بوقف بناء المستوطنات في الضفة الغربية وغزة، وساعدت على إنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة على هذه الأراضي. إلا أن واشنطن لم تقم بذلك، للسبب الأكبر، وهو أن مجرد محاولة ذلك ستكون مُكلفة سياسياً لأي رئيس. وعلى ما لاحظناه من قبل، فإن إسرائيل ستكون بحال أفضل بكثير لو أن الولايات المتحدة أبلغتها أن استراتيجيتها العسكرية لخوض حرب ٢٠٠٦ ضد لبنان محكومة بالفشل، بدلاً من دعمها انفعالياً، وتسهيلها الحرب، حيث أشار كثير من الدراسات إلى أن هذه الحرب تمت بناءً على طلب أميركي. فبتصعيب الأمر على الإدارة الأميركية، وبجعله مستحيلاً أن تنتقد سلوك إسرائيل وتضغط عليها لتغيير بعض سياساتها غير

المجدية في الشرق الأوسط، ربما كان اللوبي يقوم حتى بتعريض مستقبل إسرائيل نفسها، على المدى البعيد، للخطر.

منهاج عمل اللوبي

يصعب الحديث عن تأثير اللوبي في سياسة أميركا الخارجية، أقله في وسائل الإعلام الرئيسية في الولايات المتحدة، من دون أن يتم اتهامك بمعاداة السامية، أو بانك يهودي يكره نفسه. بل إنه من الصعب بالقدر نفسه، انتقاد السياسات الإسرائيلية، أو حتى الاعتراض على الدعم الأميركي لإسرائيل. فنادراً ما يتم الاعتراض على الدعم الأميركي السخي وغير المشروط لإسرائيل، لأن مجموعات في اللوبي تستخدم سلطتها للتأكد من أن الخطاب العام يردّد صدى حججها الاستراتيجية والأخلاقية، هي، لهذه العلاقة الخاصة.

ويعطي الرد على كتاب الرئيس السابق جيمي كارتر «فلسطين: السلام وليس الفصل العنصري»، مثالاً كاملاً على هذه الظاهرة. فكتاب كارتر كناية عن التماس شخصي لتجديد الالتزام الأميركي بعملية السلام. ويستند، في جزء كبير منه، إلى خبرته الواسعة في هذه المسائل على امتداد العقود الثلاثة الماضية. وربما اعترض الأناس العاقلون على حججه، أو تعارضوا مع استنتاجاته، إلا أن هدفه النهائي هو السلام بين هذين الشعبين، ويدافع كارتر، بما لا لبس فيه، عن حق إسرائيل في الوجود في محيط آمن وسلمي. وبرغم ذلك، وبسبب أنه أوحى أن سياسات إسرائيل في الأراضي المحتلة تشبه نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، وقال علناً إن المجموعات الموالية لإسرائيل تصعّب على قادة الولايات المتحدة الضغط على إسرائيل لصنع السلام، شن عدد من هذه المجموعات نفسها حملة تشنيع قبيحة ضده. ولم يتم اتهام كارتر علناً بأنه معاد للسامية و«كاره لليهود»، وحسب، بل إن بعض النقّاد اتهموه أيضاً بأنه متعاطف مع النازيين[١٠]. فبما أن اللوبي يسعى إلى إبقاء العلاقة الراهنة سليمة، ولأن حججه الاستراتيجية والأخلاقية هي في الواقع على درجة كبرى من الضعف، فليس أمامه من خيار كبير سوى محاولة كبت أي نقاش جدّي أو تهميشه.

إلا أنه، بالرغم من جهود اللوبي، يعرف عدد كبير من الأميركيين (كثير منهم يسأل لماذا يكرهنا العالم) ـ ٤٠ في المئة تقريباً ـ أن الدعم الأميركي لإسرائيل هو أحد الأسباب الرئيسية للعداء لأميركا حول العالم. والعدد أكبر بكثير في أوساط النخبة[١١]. والأكثر من ذلك، هو أن عدداً مُفاجئاً من الأميركيين يدرك أن للوبي تأثيراً كبيراً، لكنه ليس دائم الإيجابية، في السياسة الخارجية للولايات المتحدة. وفي استطلاع للرأي داخل الولايات المتحدة أجري في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، قال ٣٩ في المئة من المُستطلَعين، إنهم يعتقدون أن «عمل اللوبي الإسرائيلي في الكونغرس وإدارة بوش، شكّل عاملاً رئيسياً للمضي إلى الحرب في العراق، ولمواجهة إيران الآن»[١٢]. وفي مسح لدارسي العلاقات الدولية في الولايات المتحدة في ٢٠٠٦، قال ٦٦ في المئة من المجيبين، إنهم يوافقون مع الإعلان القائل إن «للوبي الإسرائيلي نفوذاً أكبر من اللازم على السياسة الخارجية للولايات المتحدة»[١٣]. وعلى الرغم من أن الشعب الأميركي متعاطف في شكل عام مع إسرائيل، فإن الكثيرين منه ينتقدون سياسات إسرائيلية معيّنة، ومستعدون للتوقف عن تقديم المساعدة إذا ما نُظر إلى أعمال إسرائيل على أنها متناقضة مع المصالح الأميركية.

ولو أن هناك، بالطبع، نقاشاً أكبر وأشمل حول تلك المسائل، لكان الشعب الأميركي أكثر إدراكاً لنفوذ اللوبي، وأكثر صلابة في ما يتعلق بإسرائيل وعلاقتها الخاصة مع الولايات المتحدة. وبرغم ذلك، ومع الاخذ في الاعتبار وجهات النظر العامة حول اللوبي وإسرائيل، ربما يتساءل المرء لماذا لا يرغب السياسيون وصانعو السياسة، إلى هذا القدر، في انتقاد إسرائيل، وجعل العلاقة معها مشروطة بما إذا كانت أعمالها تفيد الولايات المتحدة أم لا. ومن المؤكد أن الشعب الأميركي لا يطالب سياسييه بدعم إسرائيل «من الألف إلى الياء»، وأنه قد يرغب في وضع شروط لمثل هذه المساعدة. فهناك في الجوهر هوة واضحة بين ما يفكر فيه الرأي العام الواسع حول إسرائيل وعلاقتها مع الولايات المتحدة، وبين كيفية ممارسة النخبة الحاكمة في واشنطن السياسة الأميركية.

السبب الرئيسي لهذه الفجوة، هو شهرة اللوبي الهائلة، ونفوذه الواسع داخل

مراكز السلطة. فهو لا يمارس فقط نفوذه وسطوته على العملية السياسية للإدارات الديموقراطية والجمهورية معاً، بل هو أيضاً أكثر قوة في تلة الكابيتول[١٤]. ويفيد الصحافي مايكل ماسينغ، أن موظفاً في الكونغرس موالياً لإسرائيل، أبلغه بأنه «يمكننا إحصاء أكثر من نصف مجلس النواب ـ ٢٥٠ إلى ٣٠٠ عضو ـ يقومون طوعاً بما تريده الأيباك». وعلى غرار ذلك، فإن مسؤول الأيباك السابق، ستيفن روزن، الذي أحيل على المحاكمة لاتهامه بتمرير وثائق حكومية سرّية إلى إسرائيل، صوّر سلطة الأيباك لجيفري غولدبرغ في «النيويوركر»، بوضعه فوطة مائدة أمامه وقوله، «يمكننا أن نحصل في ٢٤ ساعة على تواقيع سبعين سيناتوراً على هذه الفوطة»[١٥]. وهذه ليست مفاخرات لا فائدة منها. وكما سيتضح، فإنه كلما برزت مسائل تتعلق بإسرائيل، يكاد الكونغرس يصوّت دائماً تصديقاً على مواقف اللوبي، وعادة بأعداد ساحقة.

لكن، لمَ هذا القَدْر من الصعوبة في الحديث عن اللوبي الإسرائيلي؟

ما حتّم أن تتوصل مجموعات المصالح إلى السيطرة على العملية السياسية، هو أن الولايات المتحدة ديموقراطية تعدّدية تضمن حريّة التعبير والتجمّع. وتحتَّم أيضاً بالدرجة نفسها، كون أميركا أمة مهاجرين، أن يتم إنشاء بعض مجموعات المصالح هذه على أسس إثنية، وأن تحاول التأثير في السياسة الخارجية الأميركية بوسائل وأدوات ضغط منوّعة[١٦]. فقد عمل الكوبيون الأميركيون باللوبي على إبقاء الحظر على نظام كاسترو؛ ودفع الأرمن الأميركيون بواشنطن للاعتراف بمذبحة ١٩١٥ ضد الأرمن التي نفذتها تركيا، وفي فترة أكثر حداثة للحد من علاقات الولايات المتحدة مع أذربيجان؛ واجتمع الهنود الأميركيون لدعم معاهدة الأمن الحديثة واتفاقات التعاون النووي. وقد شكّلت مثل هذه النشاطات ملمحاً مركزياً من ملامح الحياة السياسية الأميركية منذ تأسيس البلاد، ونادرا ما تكون الدلالة إليه مثاراً للجدل[١٧].

ويتضح، برغم ذلك، أنه أكثر صعوبة على الأميركيين الحديث في شكل مكشوف عن اللوبي الإسرائيلي. وجزء من ذلك سببه اللوبي نفسه، الذي هو في الوقت نفسه توّاق إلى الدعاية لإنجازاته، وإلى المسارعة في الاعتراض على كل

من يوحي بأن نفوذه أكبر من اللازم، أو أنه قد يضرّ بمصالح الولايات المتحدة. وهناك، برغم ذلك، أسباب أخرى للصعوبة الأكبر في الحصول على نقاش صريح يتعلّق بوقع اللوبي الإسرائيلي.

ففي البدء، يمكن القول إن التساؤل حول ممارسات اللوبي الإسرائيلي وتشعباته، قد يبدو للبعض معادلة للتشكيك في شرعية إسرائيل نفسها. ولأن بعض الدول لا يزال يرفض الاعتراف بإسرائيل، وبعض منتقدي إسرائيل واللوبي يشككون في شرعيتها، فقد يرى الكثيرون من مؤيديها، حتى في النقد الحسن النية، تشكيكاً ضمنيا في وجود إسرائيل. وإذا أخذنا في الاعتبار المشاعر القوية التي يبديها الكثيرون من الناس لإسرائيل، وبخاصة لدورها المهم كملجأ آمن للاجئين اليهود من المذبحة، وبوصفها المركز الرئيسي للهوية اليهودية المعاصرة، فهناك اتجاه إلى حدوث رد فعل مُعاد ودفاعي عندما يعتقد الناس أن شرعيتها، أو وجودها، يتعرض للخطر.

إلا أن تمحيص السياسات الإسرائيلية وجهود داعميها الأميركيين، لا يعني في الواقع تحاملاً ضمنياً ضد إسرائيل، تماماً كما أن تمحيص نشاطات الاتحاد الأميركي للأشخاص المتقاعدين لا يعني ضمناً التحامل ضد المواطنين الأكبر سنّاً. فليس الغرض التشكيك في حق إسرائيل في الوجود، ولا الاعتراض على شرعية الدولة اليهودية. فهناك من يؤكّدون أنه ما كان يجب على إسرائيل أن تنشأ، أو من يريدون رؤية إسرائيل تتحول من دولة يهودية إلى ديموقراطية ذات قوميتين. نحن (الكاتبَين) لا نريد ذلك. بل إننا على العكس، نعتقد أن تاريخ الشعب اليهودي ومعايير حق تقرير المصير، توفر تبريراً كافياً للدولة اليهودية. ونعتقد أنه على الولايات المتحدة أن تبقى على استعداد لأن تهبّ لنجدة إسرائيل إذا ما تعرض بقاؤها للخطر. وبالرغم من أن تركيزنا الأساسي هو على الوقع السلبي للوبي اليهودي على السياسة الخارجية الأميركية، فإننا مقتنعان أيضاً بأن نفوذه أصبح مضرّاً بإسرائيل أيضاً. ومن وجهة نظرنا، فإن التأثيرين معاً يدعوان إلى الأسف.

من المؤكد، إضافة إلى ذلك، أن الادعاء أن لمجموعة مصالح، معظم

أعضائها من اليهود، نفوذاً قوياً، ناهيك بأنه سلبي، على السياسة الخارجية للولايات المتحدة، سيُزعج بعض الأميركيين كثيراً ـ وربما يصيبهم بالخوف والغضب ـ، لأن ذلك سيبدو كأنه تهمة انتزعت من «بروتوكولات حكماء صهيون» السيّئ السمعة، وهو ذلك التزوير الشهير المعادي للسامية الذي ادعى أنه يكشف عن مؤامرة يهودية عظيمة تمارس سيطرة سرّية على العالم.

إن أي نقاش للسلطة السياسية اليهودية سيجري في ظل ألفي عام من التاريخ، وبخاصة تلك القرون التي شهدت معاداة حقيقية للسامية في أوروبا. فالمسيحيون ذبحوا الآلاف من اليهود إبان الحروب الصليبية، وطردوهم، ما بين ١٢٩٠ و١٤٩٧، بأعداد كبيرة من بريطانيا، وفرنسا، وإسبانيا، والبرتغال، وأماكن أخرى، وحصروهم في الغيتوهات في أجزاء أخرى من أوروبا. وتم قمع اليهود بعنف إبان محاكم التفتيش في إسبانيا. وحصلت، في مناسبات كثيرة، مذابح إجرامية مدبّرة في أوروبا الشرقية وروسيا، وانتشرت بشكل واسع، حتى فترة ليست ببعيدة، العصبيات المعادية للسامية. وقد بلغت هذه السيرة المشينة أوجها في الإبادة النازية، التي أدت، بحسب ادعاءات إسرائيل اليوم، إلى مقتل ستة ملايين يهودي. وتعرّض اليهود أيضاً للقمع في أجزاء من العالم العربي، وإن بدرجة أقل قساوة[١٨].

نظراً إلى هذا التاريخ الطويل من الاضطهاد، يمكن فهم أن اليهود الأميركيين حساسون تجاه أي تحاجج يبدو فيه كأن أحداً ما يلومهم على ما يصيب السياسات من انحراف. وهذه الحساسية تمتزج مع ذاكرة إسرائيلية تضج بنظريات المؤامرة الناشزة من نوع تلك التي وردت في «البروتوكولات». فلا تزال التحذيرات الرهيبة من «النفوذ اليهودي» السرّي، المادة الرئيسية للنازيين الجدد وغيرهم من المتطرفين، من أمثال الزعيم السابق كو كلوكس كلان، تاجر الحقد ديفيد ديوك، وهو ما يعطي حتى قوة أكبر للمخاوف اليهودية.

والعنصر الرئيسي في مثل هذه الاتهامات المعادية للسامية هو الادعاء أن اليهود يمارسون نفوذاً غير مشروع في «السيطرة» على المصارف، ووسائل الإعلام، وغير ذلك من المؤسسات الأساسية. وهكذا، إذا ما قال أحد ما إن

الصحافة في الولايات المتحدة تتجه إلى محاباة إسرائيل على مناوئيها، فقد يبدو ذلك أشبه بالتلفيقة القديمة بأن «اليهود يسيطرون على الإعلام». وفي شكل مشابه، إذا ما أشار أحد ما إلى أن لليهود الأميركيين تقليداً غنيّاً في وهب الأموال إلى كل من القضايا الخيرية والسياسية، فقد يبدو ذلك كأنه إيحاء بأن «المال اليهودي» يشتري النفوذ السياسي بطريقة ملتوية أو تآمرية. وما لا شك فيه، أن كل من يعطي مالاً لحملة سياسية يفعل ذلك من أجل تقديم قضية سياسية ما، فكل مجموعات المصالح تقريباً تطمح إلى قولبة الرأي العام، وتهتم بالحصول على تغطية إعلامية مؤاتية. فعلى تقييم دور أي من مجموعات المصالح في المساهمة في الحملات الانتخابية، وجهود اللوبي، وغير ذلك من النشاطات السياسية، أن يكون ممارسة لا تثير، إلى حد ما، الجدل، لكن، نظراً إلى المعاداة السابقة للسامية، يمكن المرء أن يفهم لماذا يبدو الأمر أكثر سهولة في التحدث عن هذه المسائل عند مناقشة وقع لوبي صناعة الدواء، أو المجموعات الهندية ـ الأميركية، منه في التحدث عن اللوبي الإسرائيلي.

وما يُصعّب أكثر مناقشة مجموعات اللوبي والقائمين عليه في الولايات المتحدة، هو التهمة القديمة العهد بـ«الولاء المزدوج». فاليهود في الشتات، حتى لو كانوا داخل الولايات المتحدة نفسها، هم، استناداً إلى هذه التلفيقة القديمة، غرباء دائمون لا يمكنهم أبداً الاندماج، ولا أن يكونوا مواطنين صالحين، لأنهم أكثر ولاءً لبعضهم البعض من ولائهم للدولة التي يعيشون فيها. والخوف اليوم هو من النظر إلى اليهود الذين يساندون إسرائيل على أنهم أميركيون غير مخلصين. وبحسب التعليق الذي أدلى به مرّة هيلمن بروكبايندر، الممثل السابق في واشنطن للجنة الأميركية اليهودية، فإن اليهود «ينفعلون في أحشائهم بالإيحاءات بوجود أمر ما غير وطني» في ما يتعلّق بمساندتهم إسرائيل[١٩].

لنكن واضحين: نحن نرفض كلّياً هذه المزاعم، كلها، المعادية للسامية.

فمن المشروع تماماً، برأينا، أن يكون لأي أميركي ارتباط بدولة أجنبية. بل من المسموح أن يمتلك الأميركيون جنسية مزدوجة، وأن يخدموا في جيوش أجنبية، إلا، طبعاً، إذا كانت تلك الدولة الأخرى في حرب مع الولايات

المتحدة. وكما تمت الإشارة إلى ذلك من قبل، فالأمثلة كثيرة عن مجموعات إثنية أميركية تعمل جاهدة لإقناع الحكومة الأميركية، وكذلك المواطنين الأميركيين، بدعم الدولة الاجنبية التي يشعرون بارتباط قوي معها. وتعي الحكومة الأجنبية في العادة النشاطات المتعاطفة التي تقوم بها مجموعات المصالح ذات القاعدة الإثنية، وتسعى في شكل طبيعي إلى استخدامها في الحكومة الأميركية، ولتقديم أهدافها الخاصة المتعلقة بالسياسة الخارجية. ولا يختلف اليهود الأميركيون عن غيرهم من المواطنين الأميركيين، في إثنيات مغايرة، في هذا الصدد[٢٠].

ليس اللوبي الإسرائيلي بدسيسة أو مؤامرة أو أي شي من هذا القبيل. فهو منخرط في سياسات مجموعات المصالح القديمة العهد، التي تعادل في أميركيتها «فطيرة التفاح». فالمجموعات الموالية لإسرائيل في الولايات المتحدة منخرطة في المسعى نفسه الذي تسعى إليه مجموعات مصالح أخرى، مثل الاتحاد الوطني للسلاح، والاتحاد الأميركي للمتقاعدين، أو اتحادات الأعمال، مثل مؤسسة البترول الأميركية التي تعمل جاهدة أيضا للتأثير في التشريعات في الكونغرس وفي الأولويات الرئاسية، والتي، في معظم الأحوال، تعمل في العلن. وفي ما ما عدا بعض الاستثناءات، التي ستتم مناقشتها في فصول لاحقة، فإن أعمال اللوبي أميركية في شكل كامل، ومشروعة.

نحن لا نؤمن بأن اللوبي كلّي القدرة، أو أنه يسيطر على مؤسسات مهمة في الولايات المتحدة. وثمة حالات هامة، سنناقشها في فصول لاحقة، لم يحصل اللوبي فيها على مبتغاه. وبرغم ذلك، ثمة وفرة من الدلائل تشير إلى أنه يمارس نفوذاً مؤثراً. واعتادت الأيباك، وهي واحدة من أكثر المجموعات الموالية لإسرائيل أهمية، أن تتباهى بسلطتها الخاصة على موقعها على الإنترنت، ليس فقط من خلال تعداد إنجازاتها المؤثرة، بل أيضاً من خلال عرض اقتباسات من سياسيين مرموقين تشهد على قدرتها في التأثير في الأحداث بطريقة تفيد إسرائيل. فقد اعتاد موقعها على الإنترنت، على سبيل المثال، تضمين بيان لزعيم الأقلية في مجلس النواب ريتشارد غيبهارت يقول لتجمع للأيباك إنه «لولا دعمكم

الثابت. . . وكل قتالكم، في شكل يومي، لتمتين [العلاقة الأميركية ـ الإسرائيلية]، لما أمكن ذلك»[٢١]. بل إن أستاذ الحقوق في جامعة هارفرد المجاهر برأيه، ألن ديرشوفيتز، والذي يسارع غالباً إلى وسم منتقدي إسرائيل بأنهم معادون للسامية، كتب في أحد الأبحاث أن «جيلي من اليهود. . . أصبح جزءاً في ما قد يكون جهد اللوبي وجمع الأموال الأكثر فاعلية في تاريخ الديموقراطية. قمنا بعمل عظيم حقاً، بالقَدْر الذي سمحنا لأنفسنا، وسُمح لنا، بالذهاب إليه»[٢٢].

التقط محرر الأسبوعية اليهودية «فوروارد» ومؤلف «السلطة اليهودية: في داخل المؤسسة الأميركية اليهودية» *Jewish Power: Inside the American Jewish Establishment* بدقّة، صعوبة الحديث عن اللوبي: «يبدو الأمر كأننا مُجبَرون على الاختيار بين يهود يمسكون بسيطرة واسعة ومُفسدة، أو بسيطرة يهودية غير موجودة». وهو يلاحظ أنه في الواقع، «يوجد واقع في الوسط لا يريد أحد منافشته، وهو أن هناك كياناً يُدعى الطائفة اليهودية، مؤلفاً من مجموعة من المنظمات والشخصيات العامة، ويشكّل جزءاً من المدافعة والمزاحمة السياسيتين. وما من عيب في الانخراط في اللعبة على غرار كل واحد آخر»[٢٣]. ونحن نتوافق مع ذلك تمام الموافقة، لكننا نعتقد أنه من العادل بالفعل تفحّص العواقب التي يمكن سياسات «المدافعة والمزاحمة» هذه لمجموعات المصالح، أن تحدثها على الولايات المتحدة والعالم.

كيف أثبتنا قضيتنا

علينا، لإثبات قضيتنا، إنجاز ثلاث وظائف. وعلينا، بالتحديد، إقناع العالم بأن الولايات المتحدة تقدّم إلى إسرائيل مساعدة مادية ودعماً دبلوماسياً غير عاديين، وأن اللوبي هو السبب الرئيسي لهذا الدعم، وأن هذه العلاقة غير المشروطة التي لا تخضع للنقد، ليست في المصلحة القومية الأميركية. وللقيام بذلك، مضينا وفقاً للآتي.

يعالج الفصل الأول («المُحسن الكبير») المسألة الأولى مباشرة من خلال توصيف المساعدة الاقتصادية والعسكرية التي تقدّمها الولايات المتحدة إلى إسرائيل، بالإضافة إلى المساندة الدبلوماسية التي وفّرتها واشنطن في مراحل الحرب والسلم التي مرت فيها الدولة العبرية. وتناقش الفصول التالية أيضاً العناصر المختلفة لسياسة الولايات المتحدة الشرق أوسطية، التي تم التخطيط لها كلّياً أو جزئياً، لإفادة إسرائيل في مواجهة مختلف مناهضيها.

يقيّم الفصلان الثاني والثالث الحجج الرئيسية التي تُستحضر غالباً لتبرير، أو لشرح الحجم الاستثنائي للدعم الذي تحصل عليه إسرائيل من الولايات المتحدة. وهذا التقويم النقدي ضروري لأسباب منهجية: فمن أجل تقويم وقع اللوبي الإسرائيلي، علينا أن نتفحّص التفسيرات الممكنة الأخرى التي قد تعلّل «العلاقة الخاصة» القائمة الآن بين البلدين.

نتفحّص في الفصل الثاني («إسرائيل: ورقة استراتيجية أم عبء؟»)، الحجة المألوفة بأن إسرائيل تستحق الدعم غير المحدود، لأنها ورقة استراتيجية قيّمة. ونظهر أن إسرائيل، بالرغم من أنها ربما شكّلت ورقة إبان الحرب الباردة، فإنها تشكل الآن عبئاً استراتيجياً مطرداً. فدعم إسرائيل بمثل هذه القوة، يساهم في إذكاء الصراع الذي تخوضه أميركا ضد الإرهاب، ويصعّب على الولايات المتحدة أكثر معالجة المشاكل الأخرى التي تواجهها في الشرق الأوسط. ويعقّد الدعمُ غير المشروط لإسرائيل أيضاً علاقات الولايات المتحدة مع بلدان أخرى حول العالم، ويفرض عليها بالتالي تكاليف سياسية واقتصادية باهظة. وبرغم ذلك، وبالرغم من أن كلفة دعم إسرائيل تصاعدت، والفوائد المرتجاة تراجعت، يستمر الدعم الأميركي في التصاعد. ويوحي هذا الوضع بوجود أمر آخر غير المتطلبات الاستراتيجية.

ينظر الفصل الثالث («قضية أخلاقية متراجعة»)، في مختلف الأسس العقلانية والأخلاقية التي غالباً ما يستخدمها الإسرائيليون والداعمون الأميركيون الآخرون لهم، لشرح الدعم الأميركي للدولة اليهودية. وننظر، في شكل خاص، في الزعم بأن الولايات المتحدة تساند إسرائيل بسبب ما تتشاركان فيه من «قيم

ديموقراطية»، كون إسرائيل أضحت بمثابة داود ضعيف ومعرض للخطر، في أي لحظة، في مواجهة «غوليات» العربي القوي، ولأن كلاً من سلوكها الماضي وسلوكها الحاضر أكثر أخلاقية من مسلك خصومها، أو لأنها طالما سعت إلى السلام بينما اختار جيرانها الحرب دائماً! وهذا التقييم ضروري ليس لأننا نملك أي ضغينة حيال إسرائيل، أو لأننا نعتقد أن سلوكها أكثر سوءاً من سلوك أي دولة أخرى، بل لأن هذه المزاعم الأخلاقية تُستخدم في الأساس بدرجة كبيرة من التكرار، بمثابة «بروباغندا» لشرح لماذا على الولايات المتحدة أن تعطي إسرائيل مستويات غير عادية من المساعدة. ونستنتج أنه، برغم وجود قضية أخلاقية قوية لوجود إسرائيل، فإن القضية الأخلاقية لإعطائها مثل هذا الدعم السخي وغير المشروط إلى حد كبير، ليست موجبة. ومرّة أخرى، يوحي هذا التراصف بين القضية الأخلاقية المتراجعة والدعم الأميركي المتزايد باطراد، بضرورة وجود أمر آخر يجري العمل فيه.

وبإثباتنا أنه ليس في وسع المصالح الاستراتيجية أو الأسس العقلانية والأخلاقية أن تشرح كلّياً دعم الولايات المتحدة لإسرائيل، فإننا نوجّه انتباهنا إلى ذلك «الأمر الآخر». ويحدد الفصل الرابع («ما هو «اللوبي الإسرائيلي؟»»)، المكونات المختلفة للوبي، ويشرح كيفية تطوّر هذا الائتلاف المتفلّت. نشدد على أنه ليس حركة واحدة موحّدة، وعلى أن مختلف عناصره يختلفون أحياناً على بعض المسائل، وعلى أنه يتضمن كلاً من اليهود وغير اليهود بمن فيهم من يُدعون المسيحيين الصهاينة («المحافظين الجدد»). ونُظهر أيضاً كيف أن معظم المنظمات المهمة في اللوبي قد انجرفت يميناً مع الوقت، وهي لم تعد تمثل، باطراد، الفئة الأوسع من الناس التي غالباً ما تدعي التحدث باسمها.

وينظر هذا الفصل أيضاً، في ما إذا كانت المجموعات العربية ـ الأميركية، أو ما يُسمّى اللوبي النفطي، أو مجموعة منتجي النفط العرب الأثرياء، تشكل ثقلاً مضاداً ذا شأن للوبي الإسرائيلي، أو حتى تشكل القوى الحقيقية الدافعة وراء سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. ويبدو أن الكثيرين من الناس يعتقدون، على سبيل المثال، أن غزو العراق يتعلّق أساساً بالنفط، وأن مصالح

الشركات النفطية هي المحرك الأساسي لقرار الولايات المتحدة مهاجمة هذا البلد. ليست هذه هي المسألة: فبالرغم من أن الوصول إلى النفط يشكل بوضوح، لا لبس فيه، مصلحة أميركية مهمّة، فهناك أسباب مهمة تشرح لماذا يمارس العرب الأميركيون، وشركات النفط، والعائلة المالكة السعودية، نفوذاً أقل بكثير من النفوذ الذي يمارسه اللوبي الإسرائيلي.

نشرح في الفصل الخامس («توجيه العملية السياسية»)، وفي الفصل السادس («السيطرة على الخطاب العام»)، الاستراتيجياتِ المختلفةَ التي تستخدمها مجموعات في اللوبي بهدف تقديم مصالح إسرائيل في الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى القيام باللوبي المباشر في تلّة الكابيتول، يكافئ اللوبي السياسيين، أو يعاقبهم، في شكل كبير، من خلال قدرته على توجيه دفق المساهمات في الحملات الانتخابية. ويمارس اللوبي أيضاً الضغط على الفرع التنفيذي عبر عدد من الآليات، بما فيها العمل من خلال مسؤولين في الإدارة، متعاطفين مع وجهات نظره. وما له الدرجة نفسها من الأهميةِ، هو أن اللوبي يبذل أقصى جهوده لصياغة الخطاب العام المتعلق بإسرائيل من خلال الضغط على وسائل الإعلام والأكاديميا، ومن خلال تكريس وجود ملموس في مؤسسات البحث والتخطيط للسياسة الخارجية ذات النفوذ. وغالباً ما تتضمن جهود صياغة الإدراك العام اتهام منتقدي إسرائيل بالعداء للسامية، وهو تكتيك مصمَّم لإسقاط سمعة كل من يشكك في العلاقة الراهنة، وتهميشه.

بإنجاز هذه الوظائف، يتتبّع الجزء الثاني دور اللوبي في صياغة سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. ويجب التشديد على أن حجتنا ليست أن اللوبي هو العامل الوحيد الذي يؤثر في عملية اتخاذ القرار الأميركي المتعلّق بهذه المنطقة الحساسة من العالم. فهو ليس كلّي القدرة، وهو بالتالي لا يحقق مراده في كل مسألة. لكنه فعّال، بشكل كبير، في صياغة سياسة الولايات المتحدة حيال إسرائيل والمنطقة المحيطة بها، في معظم المناحي، بطرائق تهدف إلى إفادة إسرائيل، ويُظَنّ أيضاً أنها تفيد الولايات المتحدة. إلا أن هذه السياسات التي

نجح اللوبي في التشجيع على اعتمادها، تتسبب في الواقع، للأسف، في الضرر الكبير لمصالح الولايات المتحدة، وأضحت أيضاً مُضرّة بإسرائيل.

وبعد مقدمة موجزة لتهيئة الأرضية اللازمة، يُظهر الفصل السابع («اللوبي في مواجهة الفلسطينيين»)، كيف أن الولايات المتحدة ساندت على الدوام جهود إسرائيل لقمع التطلعات الوطنية الفلسطينية، بإقامة دولتهم المْستقلة، أو الحد منها. وحتى عندما يمارس الرؤساء الأميركيون الضغط على إسرائيل لتقديم التنازلات، أو يحاولون النأي بالولايات المتحدة عن السياسات الإسرائيلية ـ على غرار ما حاوله الرئيس جورج دبليو بوش في مناسبات عدة بعد تفجيرات ١١ أيلول/سبتمبر ـ، يتدخّل اللوبي لإعادتهم إلى الحظيرة. وأضحت النتيجة صورة نمطية مكرورة للولايات المتحدة تزداد سوءاً، واستمرار المعاناة على طرفي خط الانقسام الإسرائيلي ـ الفلسطيني، وراديكالية متنامية بين الفلسطينيين. وليس أي من هذه الاتجاهات في مصلحة أميركا أو إسرائيل.

يُظهر الفصل الثامن («العراق وأحلام تحويل الشرق الأوسط»)، كيف أن اللوبي ـ وبخاصة المحافظين الجدد فيه ـ كان القوة الدافعة الرئيسية وراء قرار إدارة بوش غزو العراق في ٢٠٠٣. وشددنا على أن اللوبي لم يتسبب بنفسه في الحرب. فهجمات ١١ أيلول/سبتمبر أحدثت وقعاً عميقاً في سياسة إدارة بوش الخارجية، وفي تبرير قرار الإطاحة بصدّام حسين. إلا أنه يكاد يكون مؤكداً أن الحرب لم تكن لتحدث في غياب تأثير اللوبي. فاللوبي شرط ضروري، ولو لم يكن كافياً، لحرب شكلت كارثة استراتيجية للولايات المتحدة، ونعمة لإيران، أكثر أعداء إسرائيل الإقليميين خطورة.

يصف الفصل التاسع («استهداف سوريا»)، تطور علاقة أميركا الصعبة مع نظام الأسد في سوريا. ووثّقنا كيف أن اللوبي دفع بواشنطن إلى تبني سياسات تصادمية حيال سوريا (بما في ذلك تهديدات ظرفية، بتغيير النظام) عندما كان القيام بذلك هو ما تريده الحكومة الإسرائيلية. صحيح أنه لم تكن الولايات المتحدة وسوريا لتكونا حليفتين لو أن مجموعات أساسية في اللوبي كانت أقل نفوذاً، لكن كانت الولايات المتحدة لتأخذ مقاربة أقل تصادماً بكثير، مع دمشق،

وربما كانت حتى لتتعاون مع سوريا في عدد من السبل المحدودة، والمفيدة، (وهو ما كان حصل سابقاً إبان الوجود السوري في لبنان برضا أميركي، ويكاد يكون بطلب من واشنطن). وبالفعل، لو أن اللوبي لم يكن موجوداً، لكان هناك سلام الآن بين إسرائيل وسوريا، ولربما لم تكن سوريا لتدعم حزب الله في لبنان، وهو ما سيكون أمراً حيوياً لكل من واشنطن وتل أبيب.

تتبعنا في الفصل العاشر («إيران في المرمى»)، دور اللوبي نفسه في السياسة الأميركية حيال إيران. فقد كانت لواشنطن وطهران علاقات صعبة منذ ثورة ١٩٧٩ الإسلامية التي أطاحت بالشاه. وأخذت إسرائيل ترى في إيران خصمها الأكثر خطورة في ضوء طموحاتها النووية ودعمها لمجموعات مثل حزب الله في لبنان، وحماس والجهاد الإسلامي في الأراضي الفلسطينية المحتلة. واستناداً إلى ذلك، دفعت إسرائيل واللوبي تكراراً بالولايات المتحدة إلى مواصلة الضغط على إيران، وتأليب بعض الدول العربية عليها، وعملا على إخراج عدّة فرص سابقة للانفراج عن خطها. والنتيجة هي أن مطامح إيران النووية قد ازدادت، ووصلت إلى سدة السلطة عناصر أكثر تطرفاً (مثل الرئيس الحالي محمود أحمدي نجاد)، ما حوّل وضعاً صعباً في العلاقات الأميركية ـ الإيرانية إلى وضع أكثر سوءاً.

لبنان هو موضوع الفصل الحادي عشر («اللوبي والحرب اللبنانية الثانية»)، والأنموذج لا يزال في معظمه نفسه. حاججنا بأن رد إسرائيل على أسر حزب الله جنديين إسرائيليين في صيف ٢٠٠٦، شكّل حماقة استراتيجية وخطأً أخلاقياً معاً، إلا أن نفوذ اللوبي صعّب على المسؤولين الأميركيين القيام بأي شيء في ما عدا دعم اسرائيل بقوة. وتوفّر هذه الحالة أيضاً مثالاً كلاسيكياً آخر على تأثير اللوبي الكبيرْ في المصالح الأميركية والإسرائيلية: فمن خلال تصعيب التراجع على صانعي السياسة الأميركيين وتوجيه نصيحة صادقة وانتقادية إلى نظرائهم الإسرائيليين، سهّل اللوبي سياسة زادت من تشويه صورة أميركا، وأضعفت الحكومةَ اللبنانية في بيروت، وقوّت نفوذَ حزب الله داخل التركيبة السياسية اللبنانية، ووسَّعت من دائرة حلفائه خارج طائفته الشيعية.

يستطلع الفصل الأخير («ما الذي يتوجب القيام به؟»)، كيف يمكن تحسين

هذا الوضع الكارثي. بدأنا في تحديد لب مصالح أميركا الشرق أوسطية، ثم إيجاز المبادئ الأساسية لاستراتيجيا ـ أسميناها ميزان «الأوفشور» ـ يمكنها الدفاع عن هذه المصالح بفاعلية أكبر. نحن لا ندعو إلى تخلّي الولايات المتحدة عن التزامها حيال إسرائيل ـ ويمكننا أن نتفهم المصالح الأميركية في الدفاع عن إسرائيل إذا ما تعرّض وجودها للخطر ـ لكننا نحاجج بأنه آن الأوان لمعاملة إسرائيل كدولة عادية، وليس كولاية أميركية، ولجعل المساعدة الأميركية مشروطة بإنهاء احتلالها للأراضي العربية، وباستعداد إسرائيل لمطابقة سياساتها مع المصالح الأميركية. وتحقيق هذا التحوّل يتطلب معالجة القوة السياسية للوبي وأجندته السياسية الراهنة. ونحن نقدّم عدة اقتراحات حول كيفية تعديل قوة اللوبي لجعل نفوذه أكثر فائدة للولايات المتحدة وإسرائيل معاً.

أولئك الذين تعلّمنا منهم

ما من مؤلف يشكل جزيرة مستقلة في حد نفسه، ونحن نَدين بالكثير لباحثين آخرين وكتّاب تفحصّوا هذه المواضيع من قبلنا. فثمة مؤلفات أكاديمية واسعة حول مجموعات المصالح داخل الولايات المتحدة ساعدتنا على فهم كيف أن حركات صغيرة، لكن مركّزة، يمكنها أن تمارس نفوذاً أكبر بكثير مما توحي به أعدادها المطلقة بين السكان[٢٤]. وهناك أيضاً مؤلَّفات مثيرة وهامة حول وقع المجموعات الإثنية على السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وهو ما يؤكد أن اللوبي ليس فريداً في نشاطاته الأساسية، بل فقط في مستوى نفوذه غير المألوف[٢٥].

وثمة مجموعة أخرى من المؤلفات تتعاطى مع اللوبي نفسه. فقد كتب عدد من الصحافيين، والباحثين، والسياسيين السابقين، عن دور اللوبي ونفوذه. وهذه الأعمال المكتوبة من المنظورين النقدي والتعاطفي معاً، تحتوي على كمية كبرى من المعلومات المفيدة، وخاصة عن الأساليب التي عمل اللوبي من خلالها للتاثير في السياسة الخارجية للولايات المتحدة. ونأمل أن بياننا سيوسّع الأثر الذي سلطت الأضواء عليه الأعمال السابقة[٢٦].

تعلّمنا أيضاً الكثير من دراسات أخرى، وهي أكثر مما يمكن تعدادها كلها، وتتعاطى مع أوجه محددة لسياسة الولايات المتحدة الشرق أوسطية، والعلاقات الأميركية ـ الإسرائيلية، أو مسائل سياسية محددة. وبالرغم من أن بعض هذه الأعمال ـ مثل «الصراع العربي ـ الإسرائيلي الآخر: صناعة السياسة الخارجية الأميركية منذ ترومان حتى ريغان» *The Other Arab-Israeli Conflict: Making America's Middle East Policy from Truman to Reagan* لستيفن سبيلبرغ، و«دعم أي صديق: سياسة كنيدي الشرق أوسطية وإقامة التحالف الأميركي ـ الإسرائيلي *Support Any Friend: Kennedy's: Middle East Policy and the Making of the U.S-Israel Alliance* ـ يميل إلى التخفيف من أهمية نفوذ اللوبي، فإن أعمالاً بحثية جادة مثل هذه، تحتوي على دلائل كبرى على وقع اللوبي، وبخاصة قبضته المتنامية[٢٧].

وهناك فئة أخيرة من المؤلَّفات لعبت دوراً هاماً في مساعدتنا على التفكير في شأن إسرائيل، واللوبي، والعلاقة الأميركية مع الدولة اليهودية. ونشير إلى ما يُسمّى التاريخ الجديد الذي ظهر في إسرائيل على مدى الأعوام العشرين الماضية. فمن خلال استخدام عمليات بحث موسعة في الأرشيف، قلب باحثون إسرائيليون، من أمثال شلومو بن عامي، وسيمحا فلابان، وباروخ كيمّرلينغ، وبني موريس، وإيلان باب، وتوم سيغيف، وآفي شلايم، ورئيف سترنهل، بفاعلية، ورأساً على عقب، «الحكمةَ» المتعارف عليها حول تأسيس إسرائيل، وحول سياساتها اللاحقة حيال كل من الدول المحيطة بها والفلسطينيين[٢٨]. وساهم باحثون من دول أخرى أيضاً، في وضع الأمور التاريخية في نصابها[٢٩]. فهؤلاء الأشخاص نسفوا معاً النسخة الأصلية الكثيرة الرومانسية لتأسيس الكيان الإسرائيلي، التي يتم عادة فيها تصوير اليهود بأنهم «الأخيار»، والعرب بأنهم «الأشرار». زد على ذلك، أن هذه الأعمال توضح أنه بعد كسب إسرائيل معركة العام ١٩٤٨، وتأسيس دولتها، تصرّفت بشكل عدواني حيال الفلسطينيين والعرب الآخرين أكثر بكثير مما يتم الاعتراف به عادة.

هناك، طبعاً، نزاعات مختلفة بين هؤلاء المؤرخين، ونحن لا نوافق على كل فكرة يطرحونها. وبرغم ذلك، فإن الرواية التي يروّجونها جماعياً، ليست فقط مسألة اهتمام أكاديمي. فهي لها في الواقع انعكاسات عميقة حول كيفية تفكير المرء في شأن الأساس العقلاني والأخلاقي لدعم إسرائيل ضد الفلسطينيين. كما أنها تساعد المرء أيضاً على فهم لماذا يشعر هذا الكمّ الكبير من شعوب العالمين العربي والإسلامي بالغضب الشديد حيال الولايات المتحدة لدعمها إسرائيل، بهذا الشكل السخي وغير المشروط، على حساب دمائهم هم، واحتلال بلدانهم.

ملاحظة حول المصادر

لا بد من كلمة مختصرة عن المصادر قبل أن نشرع في الكتاب. فمعظم هذه الدارسة ـ وبخاصة الجزء الثاني ـ يتعاطى مع التاريخ الحديث، أو مع أحداث لا تزال نتائجها النهائية غير مؤكدة. ولأن الوثائق الرسمية المتعلقة بالأحداث المعاصرة غير متوفّرة في العادة للباحثين، اضطررنا إلى الاعتماد على مصادر أخرى: الصحف، المجلات، الدراسات العلمية، الكتب، تقارير منظمات حقوق الإنسان، النسخ المنقولة عن الراديو والتلفزيون، والمقابلات الشخصية التي أجريناها. واضطررنا، في حالات قليلة، إلى العمل مع سجل للأحداث لا ينكر أحد أنه غير منتظم. ولربما سيبدو بعض أجزاء عملنا مختلفاً، برغم أننا نعتقد أن ذلك غير مُرجَّح، ما إن تتوفر السجلات الرسمية.

ولضمان أن مختلف حججنا صحيحة، دعمنا تقريباً كل نقطة ذات مغزى بمصادر متعددة، وهو ما يعلل الهوامش الموسّعة المتوفّرة في هذا الكتاب. واعتمدنا كثيراً أيضاً على مصادر إسرائيلية مثل صحيفتي «هآرتس»، و«جيروزاليم بوست»، بالإضافة إلى مؤلفات باحثين إسرائيليين. وهناك مصدر آخر للمعلومات، لا غنى عنه، هو المنشورات الأميركية ـ اليهودية، مثل «فوروارد» و«جويش ويك». ولا تزخر هذه المصادر الإسرائيلية واليهودية ـ الأميركية بالمعلومات المهمة التي لا يمكن إيجادها في وسائل الإعلام الرئيسية في الولايات المتحدة، وحسب، بل أيضا من غير المرجح أن تتعاطف هذه الصحف

مع حججنا في شأن اللوبي. بل إن على اعتمادنا عليها المساعدة على جعل استنتاجاتنا أكثر وثوقا، وموضوعية.

خاتمة

يبدأ تحليلنا بوصف الدعم المادي والدبلوماسي الذي توفّره الولايات المتحدة لإسرائيل. ولا يكاد واقع أن أميركا تعطي دعماً كبيراً لإسرائيل يُشكّل خبراً رئيسياً اليوم، لكن قد يتفاجأ القراء بمعرفة واقع مدى اتساع هذا السخاء، وتنوعه. وتوثيق هذا الدعم هو موضوع الفصل التالي.

الجزء الأول

الولايات المتحدة، إسرائيل، واللوبي



الفصل الأول

المحسن الكبير

«نحن نَدين لكم بأكثر من الشكر». اندفع رئيس وزراء إسرائيل الراحل إسحق رابين، على غير عادة، في إظهار مشاعره، عندما ظهر امام جلسة مشتركة للكونغرس في ٢٦ تموز/يوليو ١٩٩٤. وشدد رابين، موجهاً ملاحظاته إلى «شعب أميركا الرائع»، على أنه «ما من كلمات يمكنها التعبير عن امتناننا لدعمكم السخي، وتفهمكم، وتعاونكم، التي لا مثيل لها في التاريخ الحديث». بعد ذلك بسنتين، وغداة الاغتيال، على خلفية سياسية، لرابين، من قبل ناشط يميني إسرائيلي، وقف بنيامين نتانياهو، أحد خلفائه، في المكان نفسه، وقدّم كلمات تقدير مشابهة: «قدّمت الولايات المتحدة إلى إسرائيل ـ كيف يمكنني التعبير عن ذلك لهذه المؤسسة؟ ـ في ما عدا الدعم السياسي والدعم العسكري، مساعدةً سخيّة ورائعة في المجال الاقتصادي. فإسرائيل، بمساعدة من أميركا، نمت لتصبح دولة عصرية قوية». وقال للحضور، «عندما أقول لكم اليوم، «شكراً يا شعب أميركا»، أعرف أنني أتحدث نيابة عن كل إسرائيلي وكل يهودي عبر العالم»[١].

ليست هذه البيانات ـ وغيرها المشابهة لها ـ مجرّد تصريحات لفظية لطيفة يسمعها المرء في شكل نموذجي من المسؤولين الأجانب الزائرين. فتعابير رابين ونتانياهو تشكّل وصفاً دقيقاً للدعم «الرائع» الذي طالما وفّرته الولايات المتحدة للدولة اليهودية. فأموال دافعي الضرائب الأميركيين قد دعمت تطوير الاقتصاد الإسرائيلي، وأنقذته في فترات الأزمات المالية المتتالية. وقوّت المساعدة العسكرية الأميركية إسرائيل في زمن الحرب، وساعدت على الحفاظ على سيطرتها العسكرية في الشرق الأوسط. ووفرت الولايات المتحدة لإسرائيل دعماً

دبلوماسياً واسعاً في فترات الحرب والسلم، وساعدت على وقايتها من بعض النتائج العكسية للأعمال التي قامت بها. وشكّلت المساعدة الأميركية أيضاً مكوّناً أساسياً في عملية السلام العربية ـ الإسرائيلية الطويلة الأمد، حيث إن اتفاقات مثل اتفاقات كامب ديفيد أو معاهدتي السلام مع مصر والأردن، استندت إلى وعود صريحة بزيادة في المساعدة الأميركية. فالولايات المتحدة كانت، أكثر من أي دولة أخرى، «المحسن الكبير» لإسرائيل.

المساعدة الاقتصادية

المؤشّر الأكثر وضوحاً لموقع إسرائيل المفضّل لدى الإدارات الأميركية المتعاقبة، هو كامل مجموع المساعدة الخارجية التي تلقّتها من دافعي الضرائب في أميركا. فحتى العام ٢٠٠٥، بلغت قيمة المساعدة الاقتصادية والعسكرية لإسرائيل نحو ١٥٤ مليار دولار (بالقيمة الفعلية للدولار العام ٢٠٠٥)، معظمها منح مباشرة بدلاً من قروض[٢]. وكما ستتم مناقشة ذلك لاحقاً، فإن المجموع الفعلي هو أكبر بكثير، لأن المساعدة الأميركية المباشرة تُعطى عادة في ظل شروط مؤاتية، ولأن الولايات المتحدة تقدّم إلى إسرائيل أشكالاً أخرى من المساعدة المادية لا تتضمنها موازنة المساعدة الخارجية.

ولأنه نادراً ما يتم الاعتراض على هذا المستوى من الدعم، فمن السهل نسيان أن «العلاقة الخاصة» الموجودة اليوم، لم تظهر إلا بعد عقود عدّة على إنشاء إسرائيل. فقبل الحرب العالمية الثانية، قدّم الزعماء الأميركيون، في شكل ظرفي، دعماً كلامياً للطموح الصهيوني في إنشاء وطن قومي. لكن ما من رئيس بذل الكثير من الجهد لترجمة هذا الهدف. وقد لعب الرئيس هاري س. ترومان دوراً رئيسياً في مساندة مشروع الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين في ١٩٤٧، وفي الاعتراف بإسرائيل مباشرة بعد إعلان إنشائها في أيار/مايو ١٩٤٨. إلا أن كلاً من إدارتي ترومان وأيزنهاور أدركت أيضاً أن احتضان إسرائيل ودعمها سيشكل لأن تهديداً للعلاقات مع العالم العربي، ويوفران للاتحاد السوفياتي فرصاً مغرية لكسب النفوذ في الشرق الأوسط. ووفقاً لهذه الرؤية، سعت الولايات المتحدة،

في الخمسينيات، إلى التوجه في مسار وسطي بين إسرائيل وجاراتها العربية؛ وكانت المساعدة الاقتصادية لإسرائيل متواضعة، وبالكاد وفّرت الولايات المتحدة أي مساعدة عسكرية مباشرة[٣]. وتم، بتهذيب، ردّ طلبات إسرائيل شراء أسلحة أميركية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى طلبات الحصول على ضمانات أمنية من الولايات المتحدة[٤].

حصلت أيضاً، في تلك الفترة، خلافات دبلوماسية حادة بين واشنطن وتل أبيب. فعندما تجاهلت إسرائيل، في أيلول/سبتمبر، ١٩٥٣، مطالب بوقف العمل في قناة لتحويل مياه نهر الأردن، سارع وزير الخارجية جون فوستر دالاس إلى الإعلان أن الولايات المتحدة تعلّق المساعدة الخارجية. وأعطى التهديد مفعوله: فقد وافقت إسرائيل في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، على وقف المشروع، فاستؤنفت المساعدة الأميركية[٥]. ولعبت تهديدات مشابهة بوقف المساعدة الأميركية، دوراً رئيسياً في إقناع إسرائيل بالانسحاب من أراض استولت عليها من مصر إبان حرب السويس في ١٩٥٦. ورأى رئيس وزراء إسرائيل حينها، ديفيد بن غوريون، في الحرب فرصة للتوسع الإقليمي، وشرع في مناقشات سابقة للحرب مع بريطانيا وفرنسا (المحرضتين الأساسيتين للهجوم على مصر) من خلال اقتراح تقسيم الأردن بين إسرائيل والعراق، وأن تُعطى إسرائيل أجزاء من لبنان والسيطرة على مضائق تيران[٦]. كانت بريطانيا وفرنسا منشغلتين بمصر، وغير مهتمتين لهذا المخطط الكبير. لكن بن غوريون أدلى ببيانات متعددة في أعقاب غزو الجيش الإسرائيلي شبه جزيرة سيناء (بما في ذلك الخطاب في الكنيست في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر)، موحياً بأن اتفاقات الهدنة الموقعة في ١٩٤٩ باطلة، وأن إسرائيل تنوي الاحتفاظ بالأراضي التي احتلتها للتو. وعندما هدد أيزنهاور بوقف كل المساعدات العامة والخاصة لإسرائيل، تراجع بن غوريون سريعاً، ووافق «من حيث المبدأ» على الانسحاب في مقابل ضمانات مناسبة لأمن إسرائيل. عندها أدركت إسرائيل أهمية كسب الولايات المتحدة إلى جانبها، وعملت على حشد الدعم في الولايات المتحدة لمشاريعها، وهي حملة أدت إلى خفض دعم الكونغرس لأيزنهاور، ما دفعه إلى إلقاء خطاب بُث على التلفزيون الوطني لتبرير

أعماله. وانسحبت إسرائيل في النهاية من كل الأراضي التي غزتها في ربيع ١٩٥٧، في مقابل ضمانات تتعلق بأمن الحدود في غزة، وبحرية الملاحة في مضائق تيران[٧].

عاد الدفء إلى العلاقات الأميركية ـ الإسرائيلية في أواخر الخمسينيات، إلا أن إدارة كنيدي هي التي قامت بأول التزام محسوس حيال أمن إسرائيل العسكري[٨]. والواقع أنه في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٢، أبلغ كنيدي رئيسة وزراء إسرائيل غولدا مائير أن للولايات المتحدة «علاقة خاصة مع إسرائيل في الشرق الأوسط، يمكن فعلاً مقارنتها فقط بتلك التي لها مع بريطانيا، حول حيّز واسع من القضايا العالمية»، مضيفاً «إنني أعتقد أنه من الواضح وغير الملتبس، أن الولايات المتحدة ستهب لدعم إسرائيل في حال تعرّضها لغزو. لدينا هذه الطاقة، وهذه النية، وهما تتناميان»[٩]. وسرعان ما سمح كنيدي إثر ذلك، في ١٩٦٣، بأول صفقة أسلحة رئيسية ـ صواريخ هوك المضادة للطائرات ـ لإسرائيل. وعكس هذا التحول في العلاقات الأميركية ـ الإسرائيلية عدداً من الاعتبارات الاستراتيجية ـ مثل الرغبة في موازنة مبيعات الأسلحة السوفياتية لمصر، وتفتير الطموحات النووية الإسرائيلية، وتشجيع زعماء إسرائيل على إعطاء ردّ مؤات لمبادرات الولايات المتحدة السلمية ـ، إلا أن مهارة الدبلوماسية الإسرائيلية، ونفوذ بعض المستشارين داخل الإدارة الأميركية الموالين لإسرائيل، ورغبة كنيدي المفهومة في الاحتفاظ بدعم الناخبين اليهود والمانحين، لعبت كذلك دوراً في قراره نفسه[١٠]. وما لبثت أن فتحت صفقة الهوك الباب أمام عدة صفقات أسلحة إضافية، أبرزها بيع أكثر من مئتي دبابة قتال من طراز «أم ٤٨ إي» في ١٩٦٤. وفي محاولة لتمويه التورط الأميركي، والحد بالتالي من الارتدادات في العالم العربي، شُحنت الدبابات إلى إسرائيل من ألمانيا الغربية، التي حصلت بدورها على بديل عنها من الولايات المتحدة[١١].

إلا أنه، من حيث المجموع المطلق للمساعدة الأميركية، حصل التغيّر الحقيقي الكبير بعد حرب الأيام الستة في حزيران/يونيو ١٩٧٦. فبعدما بلغ متوسط المساعدة السنوية من ١٩٤٥ إلى ١٩٤٩ ثلاثة وستين مليون دولار (أكثر

من ٩٥ في المئة منها دعم اقتصادي ومساعدة غذائية)، تزايد هذا المتوسط إلى ١٠٢ مليون دولار سنوياً من ١٩٦٦ إلى ١٩٧٠. وارتفعت هذه المساعدة ارتفاعاً كبيراً لتصل إلى ٦٣٤,٥ مليون دولار في ١٩٧١ (٨٥ في المئة منها تقريباً كانت مساعدة عسكرية). وزادت أكثر من خمسة أضعاف بعد حرب يوم الغفران في ١٩٧٣. وأصبحت إسرائيل، في ١٩٧٦، الدولة التي تحصل على أكبر المساعدات الخارجية الأميركية، وهو موقع احتفظت به منذ ذلك الحين. وتحول الدعم لإسرائيل، في تلك الفترة، من القروض إلى المنح المباشرة، حيث تكوّنت معظم المساعدة الأميركية من الدعم العسكري أكثر منها من المساندة الاقتصادية أو التقنية. واستناداً إلى كلايد مارك من جهاز الأبحاث في الكونغرس، وهو الذراع الرسمية للأبحاث في الكونغرس الأميركي، فإن «إسرائيل فضّلت أن تكون المساعدة على شاكلة قروض، بدلاً من هبات، لتفادي وجود فريق عسكري أميركي في إسرائيل يشرف على برنامج الهبات. ومنذ ١٩٧٤، أصبح بعض، أو كل المساعدة العسكرية الأميركية لإسرائيل على شاكلة قروض يتم التخلي عن استردادها. فالمساعدة تُدعى تقنياً قروضاً، لكن المساعدة العسكرية هي، عملياً، هبة»[(١٢)].

تحصل إسرائيل الآن، كل سنة، على متوسط نحو ثلاثة مليارات دولار[(*)] كمساعدة خارجية مباشرة، وهو مبلغ يشكل تقريباً سُدس موازنة المساعدة الخارجية الأميركية المباشرة، ويعادل نحو اثنين في المئة من الناتج القومي الإسرائيلي العام. وفي الأعوام الأخيرة، أضحى ٧٥ في المئة من المعونة الأميركية مساعدة عسكرية، بينما تتم تجزئة ما تبقى إلى أشكال مختلفة من المساعدة الاقتصادية[(١٣)]. وبعبارات الدخل الفردي، بلغ مستوى هذه المساعدة الخارجية المباشرة، كدعم مباشر، أكثر من خمسمئة دولار في السنة لكل إسرائيلي. وبالمقارنة، فإن مصر، وهي الدولة الثانية من حيث قيمة ما تتلقاه من المساعدة الخارجية الأميركية، تحصل فقط على عشرين دولاراً للشخص الواحد، بينما تحصل الدول الفقيرة مثل باكستان وهايتي، على خمسة دولارات (باكستان) و٢٧ دولاراً (هايتي) للشخص الواحد[(١٤)]. ووافقت تل أبيب وواشنطن على

خفض تدريجي للمساعدة الاقتصادية بدءاً من ١٩٩٧، وقد قلّص الكونغرس المساعدة الاقتصادية لإسرائيل ١٢٠ مليون دولار في السنة بدءاً من السنة المالية ١٩٩٩. وتم التعويض جزئياً عن هذه الخطوة، بالتزام أميركا الموازي بزيادة المساعدة العسكرية ٦٠ مليون دولار في السنة، وباستعداد من الكونغرس للتصويت على حزمات إضافية من المساعدة، مثل الـ ١,٢ مليار دولار التي أُعطيت لدعم تطبيق اتفاق «واي» [بلانتيشن] في ١٩٩٨ (الذي وافقت إسرائيل بموجبه على الانسحاب من أجزاء من الضفة الغربية)، ومليار دولار إضافية من التمويل العسكري الخارجي في ٢٠٠٣ لمساعدة إسرائيل على الاستعداد للحرب مع العراق[١٥].

من السخاء إعطاء ثلاثة مليارات دولار في السنة، لكن هذه تكاد لا تكون القصة بأكملها. وكما لاحظنا سابقاً، فإن رقم الثلاثة مليارات دولار المعتمَد، يُغفل رقماً كبيراً جداً من الفوائد الأخرى، وهو يقلل بالتالي من المستوى الفعلي للدعم الأميركي. وبالفعل، أبلغ النائب لي هاملتون (الديموقراطي عن إنديانا) الصحافيين، في ١٩٩١، أن إسرائيل واحدة من ثلاث دول «تتجاوز المساعدة المقدمة إليها الأرقام المذكورة شعبياً». وقال إن الرقم السنوي يفوق في الواقع ٤,٣ مليارات دولار[١٦].

ويظهر التباين، في جزء منه، لأن إسرائيل تتلقى المساعدة بموجب شروط أكثر مؤاتاة لها من غيرها من الحائزين المساعدة الأميركية[١٧]. فمعظم الحائزين المساعدة الخارجية الأميركية، يحصلون على أموالهم بدفعات فصلية، إلا أنه، منذ ١٩٨٢، تتضمن قائمة المساعدة الخارجية السنوية، بنداً خاصاً يحدد حصول إسرائيل على كامل مخصصاتها السنوية في الأيام الثلاثين الأولى من السنة المالية[١٨]، ويعادل هذا حصولك على مرتبك السنوي الكامل في الأول من كانون الثاني/يناير، فيمكنك بالتالي أن تحصّل الفائدة على الجزء الذي لم تصرفه إلى أن تستخدمه.

وكون الحكومة الأميركية تصاب عادة بعجز في الموازنة، فإن تحويل المساعدة دفعةً واحدة يتطلب منها أن تستدين مباشرة المبلغ المالي اللازم. ويقدّر

جهاز الأبحاث في الكونغرس، أن ذلك يكلّف دافعي الضرائب الأميركيين «ما بين ٥٠ و٦٠ مليون دولار في السنة لاقتراض الأموال لدفع المبلغ بأكمله مبكرا»[١٩]. أضف إلى ذلك، أن حكومة الولايات المتحدة تنتهي بدفع فوائد إضافية لإسرائيل عندما تعيد إسرائيل استثمار الجزء الذي لم تصرفه في سندات الخزينة الأميركية. وبحسب سفارة الولايات المتحدة في إسرائيل، فإن التحويل المبكر للتمويل العسكري الخارجي، مكّن إسرائيل، بدءاً من ٢٠٠٤، من كسب نحو ٦٠٠ مليون دولار فوائد إضافية[٢٠]، وحصلت إسرائيل أيضاً على «فائض من أدوات الدفاع» (وهو فائض من التجهيزات العسكرية الأميركية يُعطى للدول الصديقة، إما مجاناً وإما بحسم كبير جداً) بما هو أبعد من الحدود العادية التي يفرضها قانون ١٩٧٦ لمراقبة تصدير الأسلحة. وقد تم في الأساس وضع الحد عند ٢٥٠ مليون دولار (من دون الشحن)، لكن مشروع قانون التملّك في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، سمح «لمرة واحدة فقط»، بأن يتم، في ١٩٩١، تحويل ما قيمته ٧٠٠ مليون دولار من التجهيزات الأميركية الفائضة، إلى إسرائيل[٢١].

ومن قبيل ذلك، يتطلّب برنامج التمويل العسكري الخارجي عادة مساعدة الجيش الأميركي في إنفاق المال كله هنا في الولايات المتحدة، للمساهمة في إبقاء العاملين في قطاع الدفاع الأميركي في وظائفهم. كذلك، يمنح الكونغرس إسرائيل إعفاءً خاصاً في مشروع القانون السنوي للتملك، فيسمح لها باستخدام ما يقارب دولاراً من كل أربعة دولارات من المساعدة العسكرية الأميركية لدعم صناعتها العسكرية الخاصة. وأشار تقرير حديث لجهاز الأبحاث في الكونغرس، إلى «أن هذه الفائدة لم تُمنح لأي متلقّ آخر للمساعدة العسكرية الأميركية»، وأن «إيرادات صناعات الدفاع الإسرائيلية من مشتريات التمويل الأميركي، سمحت لصناعة الدفاع الإسرائيلية بإنجاز التدرج الاقتصادي اللازم، وأصبحت متطوّرة جداً». وفي الواقع، أصبحت إسرائيل، وهي بالمقارنة دولة صغيرة، بحلول ٢٠٠٤، ثامن أكبر مصدّر للأسلحة في العالم[٢٢].

ويُسمح لإسرائيل، إلى جانب مصر وتركيا، باستخدام كامل مبلغ التمويل العسكري الخارجي للوفاء بموجباتها للسنة الراهنة، بدلاً من تخصيص أجزاء منه

لتغطية الكلفة المتوقعة للأعوام اللاحقة. واستناداً إلى مكتب المحاسبة العامة الأميركي، فإن أسلوب «الفيض النقدي» هذا في التمويل، «يسمح لبلد ما بأن يوصي على معدات عسكرية وخدمات، أكثر مما يمكنه عادة، لأنه يجب التحفّظ عن كمية أقل من المال عندما يتم توقيع العقد»(٢٣). ويمكن إسرائيل أن تدفع مستحقاتها ما استمرت الولايات المتحدة في توفير كمّية مماثلة من المساعدة، وهو وضع يصعّب أكثر على الولايات المتحدة خفض دعمها في المستقبل. وفي مزيد من التلاعب بأساليب التمويل، فإنه يُتوقع عادة من الحائزين المساعدة الأميركية، أن يسحبوا، بمعدلات متساوية، من قروض التمويل العسكري الخارجي والهبات، لكنه يُسمح لإسرائيل أن تسحب من الهبة أو من الحصص (المُتنازَل عن استردادها) من مخصصاتها من التمويل العسكري الخارجي، قبل أن تستخدم أي أجزاء مُقترضة. ويؤدي إجراء تأخير موعد تحريك القرض إلى خفض مبلغ الفائدة التي تدين إسرائيل بها لـ «العم سام»(٢٤).

إن إسرائيل، بصورة لافتة للأنظار، هي الحائز الوحيد المساعدة الاقتصادية الأميركية الذي ليس عليه أن يعلل كيفية إنفاقها. فالمساعدة للبلدان الأخرى، تُعطى من أجل مشاريع تنموية محددة (الوقاية من الأيدز؛ برامج مكافحة المخدرات؛ تسويق الديموقراطية؛ تحسين التربية... إلخ)، لكن إسرائيل تحصل على تحويل نقدي مباشر كامل(٢٥). وهذا الاستثناء يجعل من المستحيل عملياً على الولايات المتحدة الحؤول دون استخدام معوناتها لأغراض تُعارضها سياستها، مثل بناء المستوطنات في الضفة الغربية. وبحسب كلايد مارك من جهاز الأبحاث في الكونغرس، «ليست هناك طريقة لإبلاغ إسرائيل بكيفية استخدام المساعدة الأميركية، لأن المساعدة الاقتصادية الأميركية تُعطى لإسرائيل على أنها سلطة موازنة مباشرة من حكومة إلى حكومة، من دون أي تعليل لأي مشروع محدد»(٢٦).

وثمة شكل آخر من أشكال الدعم الأميركي، يتمثل في ضمانات القروض التي تسمح لإسرائيل بالاقتراض من المصارف التجارية بمعدّلات فائدة أقل، فتوفّر بالتالي ملايين الدولارات من مدفوعات الفائدة. فقد طلبت إسرائيل قروضاً من

الولايات المتحدة في أوائل التسعينيات، وحصلت على عشرة مليارات دولار ضمانات للقروض لتمويل كلفة توطين اليهود السوفيات المهاجرين إلى إسرائيل. ولا تقدّم الولايات المتحدة تمويلاً مباشراً في ضمان القروض - بل إنها تتعهد فقط وبتسديد الدين إلى المقرضين الخاصين في حال التخلّف عن الدفع -. وغالباً ما يدّعي المدافعون عن هذه الإجراءات، بعدم وجود إنفاق حقيقي، وبالتالي لا كلفة حقيقية على دافعي الضرائب. لكن لضمانات القروض عواقب تتعلق بالموزانة، لأنه على الكونغرس الحصول على التمويل لتغطية الخسارة المقدّرة طوال فترة القرض، استناداً إلى قيمته الراهنة الصافية. وتترواح تقديرات كلفة ضمان القروض في ١٩٩٢، ما بين ١٠٠ و٨٠٠ مليون دولار[٢٧].

وافقت واشنطن في ٢٠٠٣، على جولة ثانية من ضمانات القروض، بما مجموعه نحو تسعة مليارات دولار، لمساعدة إسرائيل على الاستعداد للحرب مع العراق، والتعامل مع أزمة اقتصادية متمادية، وتغطية الكلفة التي فرضتها الانتفاضة الفلسطينية الثانية. ولأن إسرائيل ممنوعة قانوناً من استخدام المساعدة الاقتصادية الأميركية في الأراضي المحتلة، فقد تم، في مآل الأمر، خفض المبلغ الفعلي المرصود إلى مبلغ مواز لنفقات إسرائيل المقدّرة لبناء المستوطنات. لكن هذا الخفض ليس فادحاً بالقدر الذي قد يبدو عليه، لأنه لم يتضمن خفضاً في المساعدة الأميركية المباشرة، وأجبر إسرائيل فقط على دفع معدّل فائدة أعلى بقليل على جزء صغير من الأموال المقترضة.

تحصل إسرائيل، إضافة إلى المساعدة الحكومية المدعومة وضمانات القروض، على ما يُقدّر بملياري دولار سنوياً من الهبات الشخصية من مواطنين أميركيين، نصفها تقريباً مدفوعات مباشرة، والنصف الآخر من خلال شراء سندات دولة إسرائيل[٢٨]. وتحصل هذه السندات على معاملة مؤاتية في القانون الأميركي. فبالرغم من أن الفوائد التي تتقاضاها ليست معفاة من الضريبة، فإن الكونغرس يُعفيها بالتخصيص من شروط قانون ١٩٨٤ لخفض العجز، الذي فرض غرامات ضرائبية إضافية على سندات أخرى ريعها ما دون المعدّل الفدرالي[٢٩]. وعلى غرار هذا، فإن الهبات الخاصة لأعمال التبرعات

والمساعدات في معظم البلدان الأجنبية لا تُحسم من الضرائب، لكن الكثير من الهبات الخاصة لإسرائيل معفاة، بسبب بند خاص في المعاهدة الأميركية ـ الإسرائيلية حول ضريبة الدخل(٣٠).

شكّل هذا الدفق المالي على إسرائيل بركة يُعوّل عليها الاقتصاد العام، لكن المساهمات الخاصة من مواطنين أميركيين لعبت أيضاً دوراً استراتيجياً مهمّاً يذهب إلى حقبة ما قبل إنشاء دولة إسرائيل(٣١). وكشف وزير الخارجية الإسرائيلية شمعون بيريز السابق [أصبح حالياً رئيساً لدولة إسرائيل] في مذكراته، أن المساهمات الخاصة من يهود الشتات الأثرياء (بمن فيهم عدة أميركيين) ساعدت على تمويل برنامج إسرائيل النووي السرّي في الخمسينيات والستينيات. واستناداً إلى الصحافي الإسرائيلي مايكل كاربين، كان أبراهام فينبرغ المنسق الرئيسي لجهد جمع الأموال هذا، وهو رجل أعمال أميركي ذو ارتباطات كبيرة، وأحد أهم المتبرعين لإسرائيل، ومستشار سياسي. وقيل إن من بين المساهمين في الحملة كبير منتجي المشروبات الكندية ساموبل برونفمان وعدة أعضاء من عائلة روتشيلد. لكن لم يكشف فينبرغ أبداً عن أسماء الواهبين الأميركيين، ولم يتم رسمياً تأكيد الدور الخاص الذي لعبه(٣٢). وتقوم اليوم مجموعات مثل «أصدقاء الجيش الإسرائيلي» بجمع الأموال في الولايات المتحدة «لدعم برامج اجتماعية، وتربوية، وثقافية، وترفيهية، للشبان والشابات من الجنود في إسرائيل الذين يدافعون عن أرض الوطن» [بحسب ما جاء في نص الإعلان]. وذُكر أن عشاءً أقيم مؤخراً في نيويورك جمع نحو ١٨ مليون دولار من المساهمات التي يتم حسمها من الضرائب، بحسب القانون الأميركي(٣٣).

وساهمت أيضاً عطاءات خاصة أخرى من مواطنين أميركيين، في رفد الحملة الإسرائيلية الطويلة لاستيطان الضفة الغربية. ولا يُفترض بهذه المساهمات من أجل المستوطنات في الضفة الغربية (بما في ذلك تلك التي جُمعت من خلال مؤسسات التبرعات الأميركية ومنظمات أخرى «صديقة لإسرائيل»)، أن تكون معفاة من الضرائب في الولايات المتحدة، لكن يصعب أصلاً تطبيق مثل هذه الموانع، وقد تم رصدها في الماضي من دون إحكام(٣٤). ومثالاً على ذلك،

فمن أجل المحافظة على وضع الإعفاء من الضريبة للتبرعات للوكالة اليهودية من أجل إسرائيل (وهي مؤسسة شبه حكومية تساعد على توطين الوافدين الجدد في إسرائيل)، فقد أُخذت مهمة مساعدة الاستيطان في الأراضي المحتلة من دائرة الاستيطان في الوكالة، وأُوكلت إلى «دائرة استيطان» جديدة داخل المنظمة الصهيونية العالمية. إلا أنه، كما يشير إلى ذلك غيرشوم غورنبرغ، «كانت الدائرة عبارة عن غطاء يتعهّد كل الخدمات من الوكالة اليهودية. . . وأبقى التغيير المتبرعين الأميركيين اليهود في منأى عن الأراضي المحتلة. أما على الأرض فقد واصل الأناس أنفسهم القيام بالجهود نفسها»[٣٥]. وتأكدت هذه المشكلة عندما كشفت دراسة حكومية إسرائيلية رسمية، بإدارة تاليا ساسون، كبيرة المدعين العامين الجنائيين السابقة، أن دائرة الاستيطان في المنظمة الصهيونية العالمية (التي تحصل على الدعم من منظمات يهودية بارزة في شتى أنحاء العالم) كانت متورطة بنشاط في إنشاء مستوطنات غير مصرّح بها في الأراضي المحتلة[٣٦]. وفي شكل أعمّ، كون منظمات التبرعات الإسرائيلية تعمل بأبعد من متناول سلطات الضرائب الأميركية، يصعب رصد تبرعات المنظمات اليهودية والمسيحية الإنجيلية، ما إن يتم تحويلها إلى إسرائيل. لذلك، لا يمكن الإدارة الأميركية عملياً أن تحدد بسهولة المدى الذي يتم فيه تحويل التبرعات المعفاة من الضرائب إلى أهداف غير مصرّح بها[٣٧].

ويستوقف هذا السخاء الأنظار بصورة خاصة عندما يدرك المرء أن إسرائيل ليست دولة فقيرة أو «خربة» كأفغانستان، أو النيجر، أو بورما، أو سيراليون. بل على العكس، ها إن إسرائيل اليوم قوة صناعية عصرية. وكان مدخول الفرد فيها في ٢٠٠٦، استناداً إلى صندوق النقد الدولي، هو التاسع والعشرين في العالم، ويكاد يكون ضعفي مدخول الفرد في المجر وجمهورية تشيكيا، وأكبر بكثير من مدخول الفرد في البرتغال، وكوريا الجنوبية، أو تايوان، ويفوق بكثير كل دول أميركا الجنوبية وأفريقيا[٣٨]. وهي تحتل المرتبة الثانية والعشرين في تقرير التنمية الإنسانية للأمم المتحدة في ٢٠٠٦، والثامنة والثلاثين في سجل «مستوى الحياة» للعام ٢٠٠٥ لـ «وحدة الاستطلاع في الإيكونومسيت»[٣٩]. وبرغم ذلك، فإن هذه

الدولة المزدهرة نسبياً، هي أكبر متلقّ للمساعدة الأميركية، وتحصل في كل عام على مبالغ تُقزّم الدعم الأميركي للدول الفقيرة، مثل بنغلادش، وبوليفيا، وليبيريا. وحتى أن بعض أشد مؤيدي إسرائيل في الولايات المتحدة، يعترفون بهذه الحالة الشاذة. ففي ١٩٩٧، على سبيل المثال، كتب ميتشل بارد، المحرر السابق لـ «نير إيست ريبورت» الصادرة عن الأيباك، ودانيال بايبس المؤيد لإسرائيل، وهو من الصقور ومؤسس «ميدل إيست فوروم»، «أن إسرائيل أصبحت دولة موسرة ذات دخل فردي ينافس الدخل الفردي في بريطانيا، لذا فإن الاستعداد الأميركي لتوفير المساعدة لإسرائيل لم يعد مبنياً على الحاجة وحسب»[٤٠].

تحمّلت الولايات المتحدة أعباء اقتصادية أخرى لصالح إسرائيل، وهي في الغالب جزء من جهود لإقناع إسرائيل بالقبول بتطبيق اتفاقات السلام مع جاراتها من الدول العربية. فعلى سبيل المثال، وقّع وزير الخارجية هنري كيسنجر، كجزء من اتفاق ١٩٧٥ لفصل القوات بين مصر وإسرائيل، على مذكرة تفاهم ألزمت الولايات المتحدة ضمان حاجات إسرائيل من النفط في حالة الأزمة، وتمويل «احتياطي استراتيجي إضافي» وتخزينه، من أجل إسرائيل، بكلفة قُدّرت بمئات الملايين من الدولارات[٤١]. وقد أعيد التأكيد على الضمانة النفطية في مفاوضات السلام النهائية بين مصر وإسرائيل في آذار/مارس ١٩٧٩، وتم منذ ذلك الحين تجديدها من دون إثارة أي جلبة[٤٢].

وفي موازاة الدعم الأميركي الهائل الإسرائيلي، يمكن وضع المساعدة الأميركية لبعض الدول العربية ضمن سياق خدمة إسرائيل أيضاً. فالمساعدات التي تعطيها الولايات المتحدة لعدد من جارات إسرائيل، تهدف، جزئياً على الأقل، إلى إفادة إسرائيل أيضاً. فمصر والأردن هما المتلقيتان الأكبر للمساعدات الأميركية الخارجية، بعد إسرائيل مباشرة، لكن يجب النظر إلى معظم هذا المال كمكافأة على حسن السلوك: بنوع خاص، استعدادهما لتوقيع معاهدتي سلام مع إسرائيل. فقد حصلت مصر على مساعدة أميركية بـ ٧١,٧ مليون دولار في ١٩٧٤، لكنها حصلت على ١,١٢٧ مليار دولار في ١٩٧٥، و١,٣٢٠ مليار دولار في ١٩٧٦ (بالسعر الثابت للدولار في ٢٠٠٥) بُعيد إتمام «اتفاق سيناء

اثنين» لفصل القوات. وبلغت المساعدة الأميركية لمصر ٢,٣ مليار دولار في ١٩٧٨، وارتفعت ارتفاعاً هائلاً لتصبح ٥,٩ مليارات دولار في ١٩٧٩، وهي السنة التي تم فيها التوقيع على معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية. ولا تزال القاهرة تحصل على نحو ملياري دولار سنويا[٤٣]. ومن قبيل ذلك، حصل الأردن على مساعدة مباشرة بـ ٧٦ مليون دولار في ١٩٩٤، و٥٧ مليون دولار فقط في ١٩٩٥، لكن الكونغرس كافأ قرار الملك الأردني الراحل حسين توقيع اتفاق سلام في ١٩٩٤ بمسامحة الأردن بدين للولايات المتحدة بقيمة ٧٠٠ مليون دولار، ورفع قيود أخرى عن المساعدة الأميركية. ومنذ ١٩٩٧، بلغ متوسط المساعدة الأميركية للأردن نحو ٥٦٦ مليون دولار سنويا[٤٤]. فما استعداد الولايات المتحدة لمكافأة مصر والأردن إلا علامة أخرى على سخاء واشنطن حيال الدولة اليهودية، وبدرجة أقل، الدول التي تقيم سلاماً معها.

المساعدة العسكرية

هذه الأشكال المختلفة للمساعدة الاقتصادية، كانت ولا تزال مهمة لإسرائيل، لكن معظم الدعم الأميركي ملتزم الآن الحفاظ على التفوق العسكري الإسرائيلي في الشرق الأوسط[٤٥]. فإسرائيل لا تحصل على أنظمة الباب الأول من الأسلحة الأميركية وحسب (طائرات أف ـ ١٥ وأف ـ ١٦، وهليكوبتر بلاكهوك، وذخيرة انشطارية، و«قنابل ذكية»... إلخ)، بل أصبحت أيضاً مرتبطة بالمؤسسات الدفاعية والاستخبارية الأميركية عبر حيّز متنوع من الاتفاقات الرسمية والروابط غير الرسمية. وبحسب جهاز الأبحاث في الكونغرس، فقد «ساعد الدعم العسكري الأميركي على تحويل القوات المسلحة الإسرائيلية إلى واحد من أكثر الجيوش المتطورة تكنولوجياً في العالم»[٤٦].

بالإضافة إلى ذلك، وبحسب «وول ستريت جورنال»، فإن إسرائيل «تتمتع عادة بهامش واسع في إنفاق أموال [المساعدة العسكرية]»[٤٧]. وتدير وكالة التعاون الدفاعي الأمني كل المشتريات تقريباً، وترصد المساعدة الأميركية لكل المتلقين الآخرين للمساعدة العسكرية، لكن إسرائيل تتعامل مباشرة مع المتعهدين

العسكريين في كل مشترياتها تقريباً، ثم تستعيد ما دفعته من حسابها في المساعدة[٤٨]. وإسرائيل هي أيضاً الدولة الوحيدة التي تُعفى فيها العقود بأقل من ٥٠٠ ألف دولار، من المراجعة الأميركية المسبقة[٤٩].

تم الكشف عن الأخطار الكامنة المتأصلة في تدابير الإشراف المتراخية هذه في أوائل التسعينيات، عندما اكتُشف أن رئيس مشتريات سلاح الجو الإسرائيلي، الجنرال رامي دوتان، قد اختلس، وحول بطريقة غير شرعية ملايين الدولارات من المساعدات الأميركية. وبحسب «وول ستريت جورنال»، فقد ذُكر أن دوتان (الذي اعترف في النهاية بالذنب في إسرائيل وحُكم عليه بعقوبة طويلة في السجن) «جزّأ طلبات العمل للبقاء تحت عتبة الخمسمئة ألف دولار». وبرغم ذلك، فإن رئيس وكالة المساعدة الدفاعية الأمنية، السابقة لوكالة التعاون الدفاعي الأمني، الجنرال تيدي آلن، قال في أعقاب ذلك للجنة فرعية في الكونغرس إن توصيات المفتش العام لوزارة الدفاع هي في «إدخال إصلاحات» على برنامج المساعدة لإسرائيل في حال رفضه، لأن من شأن ذلك إحداث «اضطراب في علاقاتنا» مع إسرائيل[٥٠].

بالإضافة إلى المساعدة الاقتصادية والعسكرية التي سبق وصفها، فقد أمدّت الولايات المتحدة إسرائيل بنحو ثلاثة مليارات دولار لتطوير أسلحة مثل طائرة لافي، ودبابة ميركافا، وصاروخ «السهم»[٥١]. وتموّل هذه المشاريع من خلال وزارة الدفاع الأميركية، وغالباً ما توصف بأنها جهود مشتركة للأبحاث والتطوير. لكن الولايات المتحدة لم تكن تحتاج إلى هذه الأسلحة، ولم تنوِ أبداً شراءها لاستخدامها الخاص. وتم في مآل الأمر إلغاء مشروع «لافي» على أرضية كلفتها الزائدة عن مردودها (وتحمّلت الولايات المتحدة معظم كلفة الإلغاء)، لكن الأسلحة الأخرى ذهبت إلى ترسانة إسرائيل على حساب «العم سام»[٥٢]. وتضمنت موازنة سنة ٢٠٠٤ المالية، على سبيل المثال، طلبات بـ ١٣٦ مليار دولار لـ «السهم»، مع تخصيص ٦٦ مليون دولار لمزيد من التحسينات على النظام والسماح بـ٧٠ مليون دولار لإنتاج وحدات إضافية. وهكذا، فإن الأموال، التي تدفعها واشنطن لمساعدة تطوير صناعة السلاح الإسرائيلية، أو إنتاج «مشاريع

الأسلحة المشتركة» هذه، تشكّل في الواقع شكلاً آخر من أشكال الدعم[٥٣]. وقد تستفيد الولايات المتحدة أحياناً من التكنولوجيا التي تطوّرها المؤسسات الإسرائيلية، لكن أميركا ستستفيد أكثر لو أن هذه التمويلات استُخدمت لمساندة صناعات التكنولوجيا المتطورة في الولايات المتحدة نفسها.

ارتقت الروابط العسكرية بين الولايات المتحدة وإسرائيل في الثمانينيات، كجزء من جهد إدارة ريغان لبناء «إجماع استراتيجي» مناهض للسوفيات في الشرق الأوسط. ووقع وزير الدفاع الأميركي كاسبار واينبرغر ووزير الدفاع الإسرائيلي أرييل شارون، مذكرة تفاهم في ١٩٨١ تنشئ «إطاراً للتشاور والتعاون المستمرين لتحسين أمنهما الوطني»[٥٤]. وأدى هذا الاتفاق إلى إنشاء مجموعة تخطيط للمساعدة الأمنية المشتركة ومجموعة سياسية عسكرية، تجتمع بانتظام لمراجعة طلبات إسرائيل بالمساعدة وتنسيق الخطط العسكرية، والتدريبات المشتركة، والترتيبات اللوجستية. وبالرغم من أن الزعماء الإسرائيليين أملوا بمعاهدة تحالف رسمية، وأصيبوا بخيبة من الطبيعة المحدودة لاتفاق الإطار، فإن ذلك كان تعبيراً عن التزام أميركي أكثر رسمية من البيانات الرئاسية السابقة، مثل ملاحظات كنيدي الخاصة لغولدا مائير في ١٩٦٢.

وبالرغم من التوترات حول حيّز واسع من القضايا ذات الاهتمام المشترك ـ مبيعات الأسلحة الأميركية للسعودية، قصف إسرائيل في ١٩٨١ للمفاعل النووي العراقي، ضم إسرائيل لمرتفعات الجولان في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، وغزوها لبنان في ١٩٨٢، ورفضها المفاجئ لـ «مشروع ريغان» للسلام في أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ـ، تزايد التعاون الأمني بين إسرائيل والولايات المتحدة بثبات في أعوام حكم ريغان. بدأت التدريبات العسكرية المشتركة في ١٩٨٤، وأصبحت إسرائيل، في ١٩٨٦، واحدة من ثلاث دول أجنبية تُدعى إلى المشاركة في مبادرة الدفاع الاستراتيجي الأميركية (التي عُرفت بـ«حرب النجوم»). وأخيراً، أعادت مذكرة تفاهم في ١٩٨٨ التأكيد «على الشراكة الوثيقة بين إسرائيل والولايات المتحدة»، واعتبرت إسرائيل على أنها «حليف رئيسي من خارج حلف شمال الأطلسي»، إلى جانب أستراليا، ومصر، واليابان، وكوريا الجنوبية. ويحق للدول

التي تتمتع بهذا الوضع، أن تشتري حيّزاً أكثر اتساعاً من الأسلحة الأميركية، بأسعار أدنى، وتحصل على أولوية تسلّم المعدات الحربية الفائضة، والاشتراك في مشاريع البحث والتطوير المشتركة والمبادرات الأميركية المناهضة للإرهاب. وتحصل مؤسسات هذه البلدان التجارية على معاملة تفضيلية عندما تقدم عطاءات للحصول على عقود دفاع أميركية[٥٥].

توسعت الروابط الأمنية بين البلدين منذ ذاك الوقت. وشرعت الولايات المتحدة، في ١٩٨٩، في تخزين الإمدادات العسكرية في إسرائيل، وصوّت الكونغرس في ٢٠٠٦ على زيادة المخزون من ١٠٠ مليون دولار تقريباً إلى ٤٠٠ مليون دولار بحلول ٢٠٠٨[٥٦]. وتم تبرير هذه السياسة، بأنها وسيلة لتحسين قدرة البنتاغون على الرد سريعاً على أي أزمة إقليمية. إلا أن تخزين الإمدادات الأميركية في إسرائيل، يشكل في الواقع طريقة غير مناسبة للتحضير لمثل هذه الطوارئ، ولم يكن البنتاغون متحمساً أبداً لهذه السياسة. واستناداً إلى شاي فلدمان، الرئيس السابق لمؤسسة جافي للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب، «تسمح التدابير الراهنة فقط بتخزين المعدات التي يمكن القوات الإسرائيلية أيضاً استخدامها في الحالات الطارئة. ويعني ذلك ضمناً، برأي مخططي البنتاغون، أنه لا يمكن الولايات المتحدة أن تتأكد، في شكل قاطع، من أن الأسلحة والذخائر المخزَّنة في إسرائيل ستكون متوفرة لدى حصول وضع متأزم. إضافة إلى ذلك، يعني تدبير «الاستخدام المزدوج»، أنه بدلاً من تخزين الأسلحة والعتاد لوحدات أميركية منتدَبة مقدّماً، سيتم توزيع الأسلحة من المخزون العام في ظروف متأزمة، ومن ثم إدماجها في مختلف الوحدات القتالية، الأمر الذي سيتسبب في كابوس لوجستي»[٥٧]. فالهدف الحقيقي من برنامج التخزين هو تحسين الاحتياطات المادية الإسرائيلية، ويكاد يكون من غير المفاجئ أن «واي نت نيوز» *Ynetnews*، وهو موقع خدمات إخبارية على الإنترنت مرتبط بصحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية، أفاد في كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٦، أن «قسماً كبيراً من التجهيزات الأميركية المخزونة في إسرائيل. . . استُخدم في معارك حرب صيف [٢٠٠٦] في لبنان»[٥٨].

أنشأت الولايات المتحدة وإسرائيل في ١٩٩٦، اعتماداً على مجموعات عمل أخرى أقيمت في الثمانينيات، مجموعة عمل مشتركة مناهضة للإرهاب، وأقامتا «خطاً ساخناً» إلكترونياً بين البنتاغون ووزارة الدفاع الإسرائيلية. وفي سبيل مزيد من تمتين الارتباطات بين الدولتين، أُعطيت اسرائيل، في ١٩٩٧، حق الدخول إلى المنظومة الأميركية للإنذار بالصواريخ المرتبطة بالأقمار الصناعية. ثم، في ٢٠٠١، أقامت الدولتان «حواراً استراتيجياً بين الوكالات» سنوياً لمناقشة «مسائل المدى البعيد». وتم تعليق هذه الندوة المذكورة موقتاً بسبب الخلاف في شأن مبيعات إسرائيل تكنولوجيا عسكرية أميركية للصين، لكنها عادت والتأمت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥[٥٩].

وعلى ما يمكن المرء توقّعه، يمتد التعاون الأمني الأميركي ـ الإسرائيلي، ليشمل المجال الخاص بالاستخبارات. ويعود التعاون بين أجهزة الاستخبارات الأميركية والإسرائيلية إلى أواخر الخمسينيات. وذُكر أنه بحلول ١٩٥٨، كان البلدان قد وقعا نحو دزينتين من تدابير تبادل المعلومات الاستخبارية. وسمحت إسرائيل للولايات المتحدة بالوصول إلى أنظمة أسلحة سوفياتية استولت عليها، وإلى تقارير من مهاجرين من الكتلة السوفياتية، بينما زوّدت الولايات المتحدة إسرائيل بصور من الأقمار الصناعية إبان حرب أكتوبر ١٩٧٣، وقبل عملية إنقاذ الرهائن في عينتبي في ١٩٧٦. وقيل إنها ساعدت على تمويل عدة عمليات استخبارية إسرائيلية في أفريقيا[٦٠]. بل إن الولايات المتحدة، منحت إسرائيل، في أوائل الثمانينيات، حق الوصول إلى أشكال معينة من المعلومات الاستخبارية حجبتها عن أقرب حليفاتها في حلف شمال الأطلسي. وذُكر أن إسرائيل حصلت، في نوع خاص، على وصول غير محدود إلى معلومات استخبارية من قمر التجسس المتطور «ك هـ ـ ١١» KH-11 (واستناداً إلى رئيس الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية، «ليس المعلومات وحسب، بل الصور نفسها أيضاً»)، بينما كان وصول بريطانيا إلى المصدر نفسه أكثر محدودية بكثير[٦١]. وتم حصر الوصول إلى هذه المعطيات غداة الغارة الإسرائيلية على مفاعل أوزيراك العراقي في ١٩٨١، لكن يُعتقد أن الرئيس بوش سمح بنقل معلومات القمر، في الوقت

الفعلي، حول الهجمات العراقية ضد إسرائيل بالسكود إبان حرب الخليج في ١٩٩١[٦٢].

وفي ما يناقض معارضة واشنطن الطويلة الأمد لانتشار أسلحة الدمار الشامل، دعمت الولايات المتحدة ضمناً جهد إسرائيل في الحفاظ على تفوقها العسكري الإقليمي، من خلال التعامي عن برامجها السرّية المختلفة لأسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك امتلاكها ما يصل إلى ٢٠٠ رأس نووي[٦٣]. وقد ضغطت حكومة الولايات المتحدة على عشرات الدول لتوقيع معاهدة حظر الانتشار، لكن القادة الأميركيين لم يفعلوا الكثير للضغط على إسرائيل لوقف برنامجها النووي وتوقيع الاتفاق. من الواضح أن إدارة كنيدي أرادت في أوائل الستينيات كبح طموحات إسرائيل النووية، وأقنعت إسرائيل في نهاية الأمر بالسماح لعلماء أميركيين بالتجوال في منشأة الأبحاث النووية الإسرائيلية في ديمونا للتأكد مما إذا كانت إسرائيل تحاول إنتاج قنبلة ذرية. ونفت الحكومة الإسرائيلية تكراراً امتلاكها برنامجاً للأسلحة، وفرضت قيوداً ثقيلة على دخول المفتشين عندما كانت الزيارات تحصل. وهكذا، ضمّت الزيارة الأميركية الأولى، في ١٨ أيار/مايو، ١٩٦١، عالمين أميركيين وحسب، واستمرت فقط أربعة أيام، منها يوم تم قضاؤه في موقع ديمونا. وبحسب وارن باس، «قضت استراتيجية إسرائيل بالسماح بالزيارة... لكن مع ضمان أن المفتشين لن يعثروا على شيء». وبعدما تم حثّهم على السماح بزيارة متابعة بعد ذلك بسنة، دعا الإسرائيليون بصورة غير متوقعة مسؤولي لجنة الطاقة الذرية الأميركية الذين يفتّشون منشأة إسرائيلية أخرى إلى القيام بجولة مرتجلة في ديمونا. وعلى ما يلاحظه باس، فإن هذه الزيارة «تكاد لا تستأهل اسم «تفتيش»». لكن إدارة كنيدي «لم تبد متشوقة إلى إثارة نزاع»[٦٤]، ولا راغبة فيه.

إلا أن كنيدي صعّد الضغط في السنة التالية، باعثاً عدةَ رسائل صارمة إلى كل من بن غوريون وخليفته ليفي أشكول، مطالباً بعمليات تفتيش مرّتين في السنة «بما يتوافق مع المعايير الدولية»، ومحذّراً من أن «التزام حكومته حيال إسرائيل ودعمها لها سيتعرضان للخطر الجسيم» إذا لم تتمكن الولايات المتحدة من إيجاد

حلّ لمخاوفها من طموحات إسرائيل النووية[٦٥]. أقنعت تهديدات كنيدي زعماء إسرائيل بالسماح بزيارات إضافية، إلا أن التنازل لم يؤد إلى الامتثال. وذُكر أن أشكول أبلغ زملاءه بعد تلقيه مسعى كنيدي في تموز/يوليو ١٩٦٣: «ما الذي أخافه؟ سيأتي رجله، وسيقال له في واقع الأمر إن في إمكانه زيارة [ديمونا] والذهاب إلى أي مكان يريده، إلا أنه عندما يريد فتح أحد الأبواب في أحد الأماكن سيقول له عندها [إيمانويل] برات [رئيس أعمال البناء في ديمونا]: «لا، ليس هذا»[٦٦]. ولم يُسمح للمفتشين، في زيارات أخرى، بجلب معدات خارجية، أو أخذ عيّنات.

مثل هذه التكتيكات المبهمة، كما تذكّرنا بذلك الأمثلة الأكثر معاصرة للعراق وكوريا الشمالية، هي جزء من الدفتر النموذجي لكل من الناشرين السرّيين للأسلحة. وبقي الشك يراود المسؤولين الأميركيين حول مشاريع تل أبيب النووية، لكن الخداع الإسرائيلي، نجح، لأنه لا كنيدي ولا خليفته ليندون جونسون، كانا على استعداد لحجب الدعم الأميركي في حال عدم استجابة إسرائيل. ولاحظ أفنير كوهين، في تأريخه المفصّل للبرنامج النووي الإسرائيلي، أنه نتيجة لذلك، «تمكن الإسرائيليون من تحديد قواعد الزيارات [الأميركية]، واختارت إدارة جونسون عدم مواجهة إسرائيل في تلك المسألة، مخافة أن تنهي إسرائيل التدبير... فقد هدد كنيدي كلاً من بن غورويين و[ليفي] أشكول بأن عدم الامتثال. يمكن «أن يهدد الالتزام الأميركي بأمن اسرائيل وبرفاهها»، لكن جونسون لم يكن مستعداً للمخاطرة بأزمة أميركية - إسرائيلية حول هذه المسألة»[٦٧]. «وبدلاً من عمليات تفتيش كل ستة أشهر»، كتب باس، «استقر جونسون على زيارة سريعة مرة في السنة أو ما شابه»[٦٨]. وعندما جاء مدير «السي.آي.أيه». ريتشارد هيلمس إلى البيت الأبيض في ١٩٦٨ لإبلاغ جونسون أن الاستخبارات الأميركية انتهت إلى أن إسرائيل حصلت في الواقع على القدرة النووية، طلب منه جونسون التأكد من عدم إظهار الدليل لأي أحد آخر، بمن في ذلك وزير الخارجية دين راسك ووزير الدفاع روبرت ماكنمارا. واستناداً إلى الصحافي سيمور هيرش، «كان هدف جونسون من إبعاد هيلمس - واستخباراته -

واضحاً: لم يكن يريد معرفة ما تحاول «السي. آي. أيه.» أن تقوله له، لأنه ما إن يقبل هذه المعلومة، حتى يصبح لزاماً عليه التحرك في صددها. وبحلول ١٩٦٨، لم تكن لدى الرئيس أي نيّة للقيام بأي عمل لوقف القنبلة النووية الإسرائيلية»(٦٩).

تحتفظ إسرائيل، إضافة إلى ترسانتها النووية، ببرنامج نشط للأسلحة الكيميائية والبيولوجية، ولا يزال يتعين عليها إبرام أي من اتفاقية الأسلحة الكيميائية أو الأسلحة البيولوجية(٧٠). ويصعب عدم ملاحظة سخرية الأمر: فقد ضغطت الولايات المتحدة على دول كثيرة أخرى للانضمام إلى معاهدة حظر الانتشار، وفرضت عقوبات على دول تحدّت رغبات الولايات المتحدة، وحصلت برغم ذلك على أسلحة نووية، ومضت إلى الحرب في ٢٠٠٣ لمنع العراق مما أسمته مواصلته برنامج أسلحة الدمار الشامل، وفكّرت في مهاجة إيران وكوريا الشمالية للسبب نفسه. وبرغم ذلك، دعمت واشنطن طويلاً حليفاً نشاطاته السرّية في مجال أسلحة الدمار الشامل معروفة جيداً، وأعطت ترسانته النووية دافعاً قوياً لجاراته للسعي بأنفسها إلى الحصول على أسلحة الدمار الشامل.

من الصعب، مع الاستثناء الجزئي للدعم السوفياتي لكوبا، التفكير في حالة أخرى قام فيها بلد ما بتزويد بلد آخر بالمستوى نفسه من المساعدة المادية في مثل هذه الفترة المطوّلة(٧١). فاستعداد أميركا لتوفير بعض الدعم لإسرائيل ليس مفاجئاً طبعاً، لأن الزعماء الأميركيين أيدوا طويلاً وجود إسرائيل. وأدركوا أنها تواجه بيئة تهديدية معادية. وعلى ما ستتم مناقشته لاحقاً في الفصل الثاني، رأى الزعماء الأميركيون في مساعدة إسرائيل سبيلاً لتقديم أهداف أوسع في السياسة الخارجية. وبرغم ذلك، فإن المقدار الكبير المحض للمساعدة الأميركية يسترعي الانتباه. وكما سنُظهر في الفصل الثالث، كانت إسرائيل أقوى من جاراتها قبل بدء المساعدة العسكرية الأميركية ذات الشأن، وهي اليوم بلد مزدهر. ولا شك في أن المساعدة الأميركية كانت مفيدة لإسرائيل، لكنها ليست ربما ضرورية لبقائها.

إن أكثر الملامح فرادة في الدعم الأميركي لإسرائيل، هو طبيعته غير

المشروطة. فقد كان في إمكان الرئيس أيزنهاور التهديد، بمصداقية، في حجب المساعدة بعد حرب السويس (بالرغم من مواجهته معارضة ذات شأن في الكونغرس)، إلا أن هذه الأيام ولّت منذ زمن بعيد. ومنذ أواسط الستينيات، استمرت إسرائيل في الحصول على دعم سخي حتى عندما قامت بأعمال اعتبرها القادة الأميركيون حمقاء، ومعاكسة للمصالح الأميركية. فإسرائيل تحصل على مساعدتها بالرغم من رفضها التوقيع على معاهدة حظر الانتشار النووي، وبرغم برامجها المختلفة لأسلحة الدمار الشامل. وهي تحصل على مساعدتها عندما تبني المستوطنات في الأراضي المحتلة (خاسرة فقط مبالغ صغيرة من خلال عمليات الخفض في ضمانات القروض)، حتى بالرغم من معارضة الإدارة الأميركية لهذه السياسة. وهي تنال أيضاً المساعدة عندما تضم أراضي احتلتها (كما فعلت بمرتفعات الجولان وبالقدس)، وتبيع تكنولوجيا عسكرية أميركية لأعداء محتملين مثل الصين، وتقود عمليات تجسس على الأرض الأميركية، أو تستخدم الأسلحة الأميركية بطرائق تنتهك القانون الأميركي (مثل استخدام القنابل الانشطارية في مناطق مدنية في لبنان، وخاصة صيف العام ٢٠٠٦). صحيح أنها تحصل على مساعدة إضافية عندما تقدّم تنازلات من أجل السلام، لكنها نادراً ما تخسر الدعم الأميركي عندما تقوم بأعمال تجعل من إدراك السلام أكثر صعوبة. وهي تحصل على المساعدة حتى عندما تخلف بتعهدات قدّمتها إلى رؤساء أميركيين. فمناحم بيغن، على سبيل المثال، أعطى وعداً لرونالد ريغان بعدم القيام باللوبي ضد صفقة طائرات الأواكس المقترحة للسعودية في ١٩٨١، إلا أن بيغن مضى إلى تلة الكابيتول، وأبلغ إحدى هيئات مجلس الشيوخ أنه يعارض الصفقة[٧٢].

ربما اعتقد المرء أن السخاء الأميركي سيعطي واشنطن ثقلاً كبيراً حيال السلوك الإسرائيلي، لكن ليست هذه هي الحال. ففي الواقع، عندما يتعاطى الزعماء الأميركيون مع إسرائيل، فإنه لا يمكنهم عادة استدراج التعاون إلا عن طريق تقديم المزيد من الجَزَر (المساعدة المتزايدة) بدلاً من استخدام العصي (التهديدات بحجب المساعدة). فالحكومة الإسرائيلية، مثلاً، لم توافق على تأييد قرار الأمم المتحدة ٢٤٢ علناً ـ الذي اتخذ أساساً في تشرين الثاني/نوفمبر

١٩٦٧، ودعا إلى انسحاب إسرائيل «من أراض» [النص الحرفي، وليس «الأراضي»] احتُلت في حرب الأيام الستة ـ إلا بعدما قدم الرئيس ريتشارد نيكسون ضمانات خاصة بحصول إسرائيل على طائرات أميركية إضافية[٧٣]. ثم إن موافقتها على اتفاق وقف النار الذي أنهى ما سمّي بحرب الاستنزاف مع مصر (سلسلة متمادية من الاشتباكات الجوية، والمدفعية، وبين المشاة، بدأت في آذار/مارس ١٩٦٩ على طول قناة السويس واستمرت حتى تموز/يوليو ١٩٧٠)، قد تم «شراؤها» بتعهد أميركي بتسريع تسليم الطائرات لإسرائيل، وتوفير إجراءات الكترونية متطورة مضادة للصواريخ المضادة للطائرات التي زود الاتحاد السوفياتي مصر بها، و«بالحفاظ»، بصورة أكثر عمومية، «على ميزان القوى» لصالحها[٧٤]. واستناداً إلى شمعون بيريز (الذي كان وزيراً من دون حقيبة في تلك الفترة)، «في ما يتعلق بمسألة الضغط الأميركي علينا أن نقبل ببرنامجهم، أقول إنهم تعاطوا معنا بأسلوب الجزرة أكثر منه بأسلوب العصا. وهم على أي حال لم يهددونا أبداً بالعقوبات»[٧٥].

استمر هذا السياق طوال السبعينيات، مع تعهد الرؤساء نيكسون، وفورد، وكارتر، بمبالغ أكبر من المساعدات في سياق محادثات فصل القوات مع مصر، وخلال المفاوضات التي أدت إلى اتفاقات كامب ديفيد في ١٩٧٨، ومعاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية في ١٩٧٩. وازدادت المساعدة العسكرية الأميركية لإسرائيل بالتحديد من ١,٩ مليار دولار في ١٩٧٥ إلى ٦,٢٩ مليارات دولار في ١٩٧٦ (بعد إنجاز اتفاق سيناء اثنين)، ومن ٤,٤ مليارات دولار في ١٩٧٨ إلى ١٠,٩ مليارات دولار في ١٩٧٩ (إثر معاهدة السلام النهائية مع مصر)[٧٦]. وقامت الولايات المتحدة أيضاً، على ما ستتم مناقشته لاحقاً، بعدد من الالتزامات الأخرى حيال إسرائيل لإقناعها بالتوقيع. وبالطريقة نفسها تقريباً، أعطت إدارة كلينتون إسرائيل مساعدة متزايدة كجزء من معاهدة السلام مع الأردن في ١٩٩٤. ودفعت جهود كلينتون لتقديم عملية السلام في أوسلو، به، إلى التعهد بـ ١,٢ مليار دولار إضافية من المساعدة العسكرية لإسرائيل للفوز بقبولها باتفاق «واي» في ١٩٩٨. إلا أن رئيس الوزراء نتانياهو علّق اتفاق «واي» بعد

وقت قصير على توقيعه إثر مواجهة عنيفة بين حشد فلسطيني ومواطنين إسرائيليين اثنين[٧٧]. وبحسب المفاوض الأميركي دنيس روس، «كان يصعب تحاشي الاستنتاج أن بيبي [نتانياهو]. . . استغل هذه الحادثة لتفادي المزيد من التطبيق [للاتفاق]. وهذا أمر مؤسف، لأن الفلسطينيين كانوا يعملون بجهد لإنجاز التزاماتهم بموجب «واي»، وبخاصة في مجال القيام بتوقيفات، ومحاربة الإرهاب»[٧٨]. بيد أنه، على ما لاحظه الباحث الإسرائيلي أبراهام بن ـ زفي، «نادراً ما تمت ترجمة خيبة إدارة كلينتون من أسلوب نتانياهو إلى سياسة تؤذي العلاقة الأميركية ـ الإسرائيلية الخاصة»[٧٩].

تواجه محاولات استخدام الثقل الأميركي الكامن، بالفعل، عوائق كبرى، ونادراً ما تحصل، حتى عندما يستاء المسؤولون الأميركيون كثيراً من السياسات الإسرائيلية. عندما كاد الرئيس جيرالد فورد ووزير خارجيته هنري كيسنجر يفقدان صبرهما حيال التعنت الإسرائيلي إبان محادثات فصل القوات مع مصر في ١٩٧٥، تمت إزاحة التهديد بحجب المساعدة والقيام بإعادة تقويم بعيدة المدى للسياسة الأميركية عندما وقّع ٧٦ سيناتوراً رسالة رعتها الأيباك تطالب فورد بأن يبقى «مستجيباً» لحاجات إسرائيل الاقتصادية والعسكرية. ولم يتبق من خيار أمام فورد وكيسنجر، وقد تمت عرقلة قدرتهما على خفض فعّال للمساعدة الأميركية، إلا استئناف دبلوماسية «الخطوة خطوة»، ومحاولة كسب التنازلات الإسرائيلية من خلال تقديم المزيد من الاستدراجات[٨٠].

استاء الرئيس جيمي كارتر أيضاً من فشل رئيس وزراء إسرائيل مناحم بيغن في تطبيق كامل شروط اتفاقات ١٩٧٨ في كامب ديفيد (الاتفاق الاختراق الذي أوجد الإطار لما تلاه من معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل)، لكنه لم يحاول أبداً ربط المساعدة الأميركية بالانصياع الإسرائيلي[٨١]. وبلغ مسؤولو إدارة كلينتون الدرجة نفسها من الخيبة عندما لم يلتزم رئيسا الوزراء نتانياهو وباراك بالتزامات إسرائيل في اتفاقات أوسلو. وذُكر أن كلينتون «استشاط غضباً» عندما نكل باراك بالتزام بإعادة ثلاث قرى في القدس إلى السيطرة الفلسطينية، معلناً أن باراك حوّله إلى «نبي دجال» في عيني زعيم أجنبي آخر هو ياسر عرفات. وانفجر كلينتون

غضباً أيضاً عندما حاول باراك التراجع عن رأيه خلال قمة كامب ديفيد في العام ٢٠٠٠، قائلاً له «لا يمكنني المضي إلى رؤية عرفات بتقليل النفقة! قد يمكنك بيع ذلك، لكن ليست هناك طريقة تمكّنني من فعل ذلك. هذا ليس واقعياً. هذا ليس جديا»[٨٢]. وبرغم ذلك، لم يردّ كلينتون على هذه المناورات بالتهديد بحجب الدعم.

من المؤكد أن الولايات المتحدة قامت في بعض الأحيان بحجب المساعدة موقتاً بهدف التعبير عن استيائها من سياسات إسرائيلية محددة، إلا أن مثل هذه الإشارات كانت في الغالب رمزية، وقصيرة الأمد، ولها تأثير محدود في سلوك إسرائيل. ففي ١٩٧٧، على سبيل المثال، استخدمت إسرائيل ناقلات جند مصفحة للتدخل في جنوب لبنان (وهي خطوة شكلت انتهاكاً لكل من متطلبات قانون التحكّم في تصدير الأسلحة، بأن تستخدم الأسلحة الأميركية فقط «للدفاع المشروع عن النفس»، ولتعهد رئيس الوزراء مناحم بيغين عدم القيام بتحرك في لبنان من دون التشاور أولاً مع واشنطن)، ثم نفت قيامها بذلك. وبعدما فضحت معلومات استخبارية متطورة خديعة إسرائيل، هددت إدارة كارتر بإلغاء شحنات أسلحة مستقبلية، فأمر بيغن بسحب المعدات»[٨٣].

وهناك مثال مشابه يتمثل في قرار إدارة ريغان تعليق مذكرة التفاهم في ١٩٨١ حول التعاون الاستراتيجي إثر ضم إسرائيل مرتفعات الجولان كأمر واقع، إلا أن ريغان طبّق لاحقاً البنود الرئيسية في الاتفاق بالرغم من أن إسرائيل لم تتراجع عن الضم. وأوقفت الولايات المتحدة أيضاً شحنات من الذخيرة العنقودية بعدما انتهكت إسرائيل اتفاقات سابقة تتعلق باستخدامها إبان غزو ١٩٨٢ للبنان، لكنها استأنفت إمداداتها بها في ١٩٨٨[٨٤]. وساهم الضغط الأميركي أيضاً في إقناع إسرائيل بعدم شن هجوم شامل على قوات منظمة التحرير الفلسطينية التي لجأت إلى بيروت إثر الغزو الإسرائيلي في ١٩٨٢، لكن الزعماء الإسرائيليين أنفسهم كانوا غير راغبين في اتخاذ هذه الخطوة، ولم يحتاجوا بالتالي إلى الكثير من الإقناع[٨٥].

ضغطت إدارة بوش الأولى، في ١٩٩١، على حكومة إسحق شامير لوقف

بناء المستوطنات ولحضور مؤتمر مقرّر للسلام، وذلك عن طريق حجب ١٠ مليارات دولار من ضمانات القروض، إلا أن التعليق لم يدم سوى أشهر قليلة، وتمت الموافقة على الضمانات ما إن حل إسحق رابين محل شامير رئيساً للحكومة[٨٦]. وافقت إسرائيل على وقف بناء مستوطنات جديدة، لكنها واصلت توسيع الكتل الموجودة، وتزايد عدد المستوطنين في الأراضي المحتلة بثمانية آلاف (١٤,٧ في المئة) في ١٩٩١، وبـ ٩٠٠,٦ (١٠,٣ في المئة) في ١٩٩٣، وبـ ٩٠٠,٦ (٩,٧ في المئة) في ١٩٩٤، وبـ ٣٠٠,٧ (٩,١ في المئة) في ١٩٩٦، وهي معدلات أكبر بكثير من النمو السكاني العام في إسرائيل خلال تلك الأعوام[٨٧].

وحصل فصل مماثل في ٢٠٠٣، عندما حاولت إدارة بوش الثانية، أن تؤشّر إلى معارضتها «الجدار الأمني» الإسرائيلي في الضفة الغربية، من خلال القيام بحسم رمزي في ضمانات القروض لإسرائيل. ولو أنه تم حجب الضمانة بأسرها أو خفض المساعدة الخارجية المباشرة، لربما كان لذلك تأثير ما، لكن بوش بالكاد حجب جزءاً من ضمانة القروض تعادل الكلفة المُقدّرة لتلك الأجزاء من الجدار التي تقضم من الأراضي الفلسطينية. وبات على إسرائيل، ببساطة، أن تدفع معدّل فائدة أكبر على جزء صغير من قرضها، وهي عقوبة تبلغ بضعة ملايين من الدولارات. وعندما تتم مقارنة ذلك بمليارات الدولارات من المساعدات الأميركية التي حصلت عليها إسرائيل بالفعل (وتتوقع حصولها عليها في المستقبل)، يبدو الأمر كأنه مجرّد صفعة على المعصم، وليس له مفعول ظاهر على سلوك إسرائيل.

الحماية الدبلوماسية والدعم في زمن الحرب

توفّر الولايات المتحدة لإسرائيل، إضافة إلى هذه الأشكال الملموسة من المساعدة الاقتصادية والعسكرية، دعماً دبلوماسياً مطرداً وغير مسبوق في تاريخ العلاقات بين الدول. فما بين ١٩٧٢ و٢٠٠٦، استخدمت واشنطن حق النقض (الفيتو) ضد ٤٢ قراراً لمجلس الأمن في الأمم المتحدة ندّدت بإسرائيل. وهذا

الرقم أكبر من المجموع المشترك لكل الفيتوهات التي استخدمها أعضاء آخرون في مجلس الأمن في الفترة نفسها، وتبلغ أكثر بقليل من نصف كل الفيتوهات الأميركية خلال تلك الأعوام[٨٨]. وهناك أيضاً عدد كبير من القرارات التي تركّز على إسرائيل لم يصل إلى حد التصويت في مجلس الأمن بسبب التهديد الأميركي بالفيتو. وفي ٢٠٠٢، قيل إن سفير الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، جون نيغروبونتي، أبلغ اجتماعاً مغلقاً لمجلس الأمن، أن الولايات المتحدة ستضع من الآن وصاعداً الفيتو على أي قرارات تُدين إسرائيل ولا تدين في الوقت نفسه «الإرهاب» في شكل عام، ولا تشير تحديداً بالاسم إلى «الجهاد الإسلامي» و«حماس» وكتائب شهداء الأقصى، الذراع العسكرية لحركة «فتح»[٨٩]. وقد صوّتت الولايات المتحدة في مناسبات قليلة على تقريع إسرائيل، لكن فقط إثر ممارسات إسرائيلية فظيعة محددة، وعندما كان القرار ذو الصلة يطرح تنديدات لطيفة، أو عندما أرادت واشنطن أن تبلغ عن درجة ما من استيائها من التعنت الإسرائيلي[٩٠].

وخارج مجلس الأمن، تدعم الولايات المتحدة إسرائيل في شكل روتيني كلما تمرر الجمعية العامة للأمم المتحدة واحداً من القرارات الكثيرة التي تدين تصرف إسرائيل، أو تدعو إلى عمل ما انتصاراً للفلسطينيين. وبالرغم من أن هذه القرارات غير ملزمة، ورمزية إلى حد كبير، فإن موقف واشنطن غالباً ما يضعها على خلاف مع معظم حلفائها، وفي تناغم مع حفنة صغيرة من الدول الأخرى. وفي مثال نموذجي، فإن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٥٩/١٢٤، حول «الممارسات الإسرائيلية التي تؤثر في الحقوق الإنسانية للشعب الفلسطيني»، تم التصديق عليه في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، بـ ١٤٩ صوتاً مقابل ٧ (مع امتناع ٢٢ وعدم تصويت ١٣). وكانت اليابان، وألمانيا، وفرنسا، والصين، وبريطانيا العظمى، من بين الدول المؤيدة للقرار. أما الدول الست التي انضمت إلى الولايات المتحدة في معارضة القرار فهي إسرائيل، وأستراليا، وجزر المارشال، ومايكرونيزيا، ونورو، وبالاو[٩١].

ومن قبيل ذلك، عندما حاولت دول عربية إثارة مسألة الترسانة النووية

الإسرائيلية، غير المعلنة، داخل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تدخلت واشنطن لمنع المنظمة من وضع المسألة في روزنامتها. وعلى ما أبلغه المتحدث باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية، جوناثان بيليد، للصحيفة اليهودية «فوروارد» في ٢٠٠٣، «في كل سنة يقوم العرب بهذا، لكن للوصول إلى نقاش شامل وسط إجماع على قرار ضد إسرائيل، يحتاج الأمر إلى موافقة مجلس الحاكمين [في الوكالة الدولية للطاقة الذرية]، وهذا ما لا يتم الحصول عليه» بسبب نفوذ الولايات المتحدة في المجلس(٩٢).

ازداد كثيراً، على مر الزمن استعداد أميركا لأخذ جانب إسرائيل في الدبلوماسية والحرب. فإدارة أيزنهاور، كما تمت ملاحظة ذلك آنفاً، أجبرت إسرائيل في الخمسينيات على الانسحاب من أراض استولت عليها إبان حرب السويس، ونجحت في إيقاف محاولات إسرائيلية من جانب واحد لتحويل مجرى موارد مياه رئيسية. لكن، منذ أوائل الستينيات، أصبحت الولايات المتحدة أكثر التزاماً بحماية مصالح إسرائيل في خلال مواجهات رسمية وما تلاها من مفاوضات. لم تعط واشنطن إسرائيل كل ما أرادته، إلا أن الدعم الأميركي كان ثابتاً ومهمّاً.

وعندما دفعت سلسلة من الاشتباكات المتصاعده بين إسرائيل وسوريا في ١٩٦٦ ـ ١٩٦٧، بالرئيس المصري جمال عبد الناصر إلى إصدار الأوامر لقواته في أيار/مايو بالعودة إلى سيناء، الأمر الذي أنذر إسرائيل بالخطر، وأثار خطر نشوب حرب أوسع، اقتنعت إدارة جونسون، برغم ذلك، بأن إسرائيل متفوقة عسكرياً على خصومها العرب، وتبالغ في مخاطر هجوم عربي(٩٣). وأبلغ الجنرال إيرل ويلر، رئيس هيئة الأركان المشتركة، الرئيس جونسون «أن أفضل تقديراتنا هي أن إسرائيل، في حال نشوب حرب، ستنتصر في غضون خمسة إلى سبعة أيام»، وأبلغ جونسون نفسه وزير خارجية إسرائيل أبا إيبان، أنه في حال قيام مصر بهجوم «ستدمّرونهم شرّ تدمير»(٩٤). ووافق زعماء إسرائيليون في مجالسهم الخاصة على هذا التقويم، لكنهم استمروا في بعث تقارير منذرة بالخطر إلى واشنطن كجزء من حملة مقصودة لاستدرار العطف والدعم(٩٥)

حاولت الولايات المتحدة، استناداً إلى تقديراتها الخاصة، منع نشوب الحرب من خلال إقناع إسرائيل بالامتناع عن استخدام القوة ومواصلة الحل الدبلوماسي.[(٩٦)] واعتبر الرئيس جونسون قرار مصر، في ٢٦ أيار/مايو، إقفال مضائق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية، «غير شرعي»، وتعاطف مع المخاوف الإسرائيلية، لكنه لم يشأ إلزام القوات الأميركية في ضوء التورط الأميركي في فيتنام، ورفض إعطاء تعهد شامل بإرسال أي قوات لمساعدة إسرائيل. إلا أن جهوده لكبح إسرائيل خفتت تدريجياً. وبحلول الأسبوع الأول من حزيران/يونيو، كان جونسون وعدد من مستشاريه، يلمحون للمسؤولين الإسرائيليين إلى أن الولايات المتحدة لن تعارض في حال تصرّفت إسرائيل، محذرين من عدم توقعهم مساعدة أميركية في حال ساءت الأمور. وقال وزير الخارجية دان راسك لأحد الصحافيين «لا أعتقد أن عملنا يقضي بكبح أي كان». وأفاد مايكل بريشر أنه بحلول الثالث من حزيران/يونيو، «كان الانطباع [الإسرائيلي] المُدرك هو أنه، حالَ اتخاذ إسرائيل المبادرة... لن تكون للولايات المتحدة وجهة نظر غير ودّية». وقد أعطى جونسون، بالفعل، للإسرائيليين ما أسماه أحد الخبراء لاحقاً الـ «ضوء الأصفر» للهجوم[(٩٧)]. ولا تزال أسباب تحوّل جونسون غامضة، بالرغم من أن الضغط الذي مارسه عدد من الأصدقاء الموالين لإسرائيل والمستشارين، وحملة كتابة الرسائل التي نظمتها السفارة الإسرائيلية، والإحساس المتزايد بأن إسرائيل ستضرب على أي حال، قد تكون كلها لعبت دوراً في ذلك[(٩٨)].

لم تمارس الولايات المتحدة ضغطاً يُذكر على إسرائيل لوقف القتال إلى أن خرجت منتصرة، كما أنها لم تنتقد السلوك الإسرائيلي بعد الحرب. وبالفعل، عندما هدد الاتحاد السوفياتي بالتدخل إثر احتلال إسرائيل مرتفعات الجولان (الأمر الذي هدد سوريا حليفة السوفيات)، أمر الرئيس الأميركي الأسطول السادس بالتحرك إلى مكان أكثر قرباً من إسرائيل لردع التدخل السوفياتي. وفي تناقض حاد مع حرب السويس في ١٩٥٦، أوضحت إدارة جونسون أنه لن تتم ممارسة ضغط من أجل انسحاب إسرائيل إلا في إطار اتفاق سلام أوسع[(٩٩)]. ولم تصرّ الولايات المتحدة كذلك على محاسبة كاملة وتامة للهجوم المأساوي على

سفينة الاستطلاع «ليبرتي» الذي شنته القوات البحرية والجوية الإسرائيلية في ٨ حزيران/يونيو، وهو حدث لا يزال مدار نزاع[١٠٠]. وربما لم تعط الولايات المتحدة إسرائيل الحماية الدبلوماسية والعسكرية التي سعت إليها في الأساس عند بداية الأزمة، إلا أنه لا مجال للشك في شأن من تتعاطف معه أميركا.

مالت الولايات المتحدة حتى بقوة أكبر إلى إسرائيل إبان حرب الاستنزاف في ١٩٦٩-١٩٧٠. وزادت المساعدة لإسرائيل إبان القتال، في شكل متوافق مع اعتقاد نيكسون وكيسنجر، بأن الدعم الثابت لإسرائيل سيكشف القيمة المحدودة للمساعدة السوفياتية، ويُقنع في النهاية «زبائن» موسكو العرب بالعودة إلى الاصطفاف مع الولايات المتحدة. وبالرغم من أن إدارة نيكسون لم تعط إسرائيل الأسلحة كلها التي طلبتها، وهو ما أدى ظرفياً إلى تنافر كلامي حاد بين البلدين، فإن الولايات المتحدة وفّرت، في المقابل، إمدادات متزايدة من الأسلحة، بينما لم تقم سوى بالقليل نسبياً لتشجيع التنازلات الإسرائيلية في مختلف محادثات السلام التي دارت في تلك الحقبة. لكن، عندما أثار تصعيد العنف مخاوف جديدة من مواجهة محتملة بين القوى العظمى، تقدّمت الولايات المتحدة العمل في تدبير وقف لإطلاق النار، وأقنعت إسرائيل بالموافقة عليه من خلال وعود بزيادات ذات شأن في المساعدة[١٠١]. وألزمت مذكرة تفاهم في ١٩٧٢ الولايات المتحدة بتوفير طائرات ودبابات على المدى الطويل، وتعهد نيكسون وكيسنجر بالتشاور مع إسرائيل قبل تقديم أي مقترحات جديدة للسلام. ومن خلال القيام بذلك، أعطت إحدى القوتين العظميين في الواقع، بلداً صغيراً ما يشبه الفيتو حول مبادرات دبلوماسية لاحقة. وكتب وليام كوانت، في أوائل السبعينيات، أن «سياسة الولايات المتحدة الشرق أوسطية، كانت عبارة عن أكثر بقليل من الدعم المفتوح لإسرائيل»، ووصف وزير الخارجية الإسرائيلية أبا إيبان، لاحقاً، هذه الفترة بأنها «العصر الذهبي» للإمدادات العسكرية الأميركية[١٠٢].

وتطور الدعم الأميركي لإسرائيل، وأصبح أكثر دراماتيكية إبان حرب أكتوبر في ١٩٧٣. كان نيكسون وكيسنجر واثقين أساساً من أن إسرائيل ستحرز نصراً سريعاً، واعتقدا أن ثقل أميركا لما بعد الحرب، سيقوى إلى أقصى الحدود، إذا

لم يكن دعمها لإسرائيل مكشوفاً جداً ولم تحقق إسرائيل انتصاراً حاسماً جداً. وعلى ما يرويه كيسنجر في مذكراته، «لو أن اسرائيل حققت انتصاراً ساحقاً ـ كما توقعنا أولاً ـ لتوجب علينا تجنب أن نصبح النقطة البؤرية للنقمة العربية. وكان علينا أن نمنع الاتحاد السوفياتي من البروز بوصفه منقذ العرب... ولو حصل غير المتوقع وأضحت إسرائيل في محنة، فسيكون علينا القيام بما يلزم لإنقاذها»[١٠٣]. وإذ أخذت في الاعتبار هذه التوقعات والأهداف الاستراتيجية، استجابت الولايات المتحدة ببطء للطلب الإسرائيلي الأساسي بالمساعدة. لكن، عندما واجهت إسرائيل صعوبات غير متوقعة، وأخذت تنقصها التجهيزات العسكرية الحيويه، أمر نيكسون وكيسنجر بجسر جوي شامل من المعدات العسكرية الحيويه التي تم دفع ثمنها من هبة بـ٢,٢ مليار دولار من المساعدة العسكرية الإضافية[١٠٤]. وبالرغم من أن مسار المعركة كان قد تحوّل قبل وصول المساعدة العسكرية ذات الشأن، فقد رفع هذا الدعم من معنويات إسرائيل، وساعدها على إحكام انتصارها[١٠٥]. ولسوء حظ الولايات المتحدة، أثار جهد إعادة التموين الحظر النفطي العربي والتناقص في إنتاجه، ما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية، ارتفاعاً قوياً، وإلى فرض أكلاف اقتصادية على الولايات المتحدة وحليفاتها.

حابت الدبلوماسية الأميركية إسرائيل، في حدود معينة، إبان الحرب: فقد ساهمت الولايات المتحدة في إقناع الملك الأردني حسين في البقاء عند الحدود الجانبية، وتولّى كيسنجر مفاوضات وقف النار (وفي شكل أخص محادثاته مع الزعماء السوفيات في موسكو في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر)، مبقياً عينه على الحفاظ على حرية إسرائيل في الحركة حتى المراحل الأخيرة من الحرب. وأعطى نيكسون تعليماته لكيسنجر بإبلاغ الأمين العام للحزب الشيوعي السوفياتي ليونيد بريجنيف أن الولايات المتحدة «أرادت استخدام الحرب لفرض سلام شامل في الشرق الأوسط». إلا أن كيسنجر ضغط في موسكو، بنجاح، من أجل مجرد وقف للنار سيترك لإسرائيل اليد الطولى ويسهّل الجهود التالية لإقصاء الاتحاد السوفياتي عن عملية السلام. وبحسب المؤرخ كينيث ستين، «يُظهر مجموع

المحاضر التي جمعها الأميركيون عن الاجتماعات الثلاثة التي حضرها كيسنجر مع بريجنيف، بما لا يقبل الشك، أنه قدّم إلى موسكو، بدقة وتكرار، مصالح إسرائيل بما يتعارض كلياً تقريباً مع تفضيلات نيكسون». استاء القادة الإسرائيليون مما رأوا فيه تواطؤاً سوفياتياً ـ أميركياً لصياغة وقف للنار، لكن، كما يلاحظ ستين، «فإن كيسنجر، بالرغم من أنه لم يمثّل إسرائيل في الكرملين، عرض بالتأكيد رؤية إسرائيل لمخاوفها»(١٠٦).

عندما مرّر مجلس الأمن قرار وقف النار في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، الذي يطالب بوقف كل أعمال القتال في غضون ١٢ ساعة، سمح كيسنجر لإسرائيل بانتهاكه من أجل ترسيخ وضعها العسكري. فقد سبق له وأبلغ السفير الإسرائيلي سيمحا دينيتز، بأن «النصيحة الجيدة» لإسرائيل هي في استخدام الوقت الذي تسمح به زيارته موسكو لإنجاز عملياتها العسكرية. واستناداً إلى أرشيف الأمن القومي، وهو مجموعة أبحاث مركزها واشنطن متخصصة في المصادر التي رُفعت عنها السرّية، «أعطى كيسنجر الضوء الأخضر للسلطات الإسرائيلية لخرق اتفاق وقف النار» بهدف «إعطاء الوقت للتقدمات العسكرية الإسرائيلية بالرغم من الحد الزمني الداهم»(١٠٧). وعندما انهار وقف النار كليّاً، وطوّق الجيش الإسرائيلي الجيش المصري الثالث، الأمر الذي حفز على تهديد سوفياتي صريح بالتدخل بقواته الخاصة، أصدر نيكسون وكيسنجر أمراً بالاستنفار العسكري على مستوى العالم، ووجها تحذيراً حاداً لموسكو بعدم التدخل، وأبلغا الإسرائيليين أن الوقت حان لوقف القتال.

وبالرغم من المساومات القاسية إبان دبلوماسية «الخطوة خطوة» التي تلت ذلك وأدت إلى راتفاقية سيناء ـ ٢» لفصل القوات في ١٩٧٥، بقيت الولايات المتحدة تعمل لحماية مصالح إسرائيل. وبالإضافة إلى إعطاء إسرائيل مساعدة عسكرية متزايدة، تعهدت الولايات المتحدة «بالعمل معاً» مع إسرائيل عند التحضير لمؤتمر السلام التالي، وأعطت إسرائيل سلطة فيتو الأمر الواقع على مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في أي محادثات سلام مقبلة. ووعد كيسنجر، بالفعل، بأن الولايات المتحدة لن «تعترف أو تتفاوض» مع منظمة التحرير ما

دامت لم تعترف بحق إسرائيل في الوجود، أو حتى تقبل قراري الأمم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨ (قراري وقف النار اللذين وضعا حداً لحربي ١٩٦٧ و١٩٧٣ على التوالي، ودعَوَا إلى انسحاب إسرائيلي من «أراض محتلة» إلى جانب الاعتراف بسيادتها واستقلالها)، وهو تعهد سنّه الكونغرس في قانون في ١٩٨٤[١٠٨]. وبحسب المؤرخ الإسرائيلي آفي شلايم، «أوضح [رئيس وزراء إسرائيل] رابين لكيسنجر أن الحكومة لن تبرم "اتفاق سيناء ـ ٢" [لفصل القوات] ما لم يقترن باتفاق أميركي ـ إسرائيلي». ووصف شلايم ما نتج عن ذلك من تدابير بأنه «تحالف مع أميركا في كل شيء، لكن ينقصه الاسم»[١٠٩].

هبّت الولايات المتحدة مرة أخرى لمساعدة إسرائيل إثر الغزو السيئ الذكر للبنان في ١٩٨٢. ففي خضم الهجمات المتبادلة بين إسرائيل وقوات منظمة التحرير الفلسطينية، سعى وزير الدفاع الإسرائيلي أرييل شارون إلى الموافقة الأميركية على رد عسكري يهدف إلى إخراج منظمة التحرير من لبنان، وإنهاء النفوذ السوري، والإتيان بالزعيم المسيحي الأقوى حينها، بشير الجميل، إلى سدة رئاسة الجمهورية. وبدا أن وزير الخارجية الأميركية ألكسندر هيغ أعطى موافقة مشروطة على هذا المخطط في محادثاته مع المسؤولين الإسرائيليين، قائلاً عند حد ما إن الرد الإسرائيلي المفترض يجب ان يكون سريعاً، «كبضع الفَص»، بالرغم من أنه لم يعلم ربما بكامل مدى الطموحات الإسرائيلية، وحذّر من أنه على إسرائيل أن تتصرف فقط في حال وجود «استفزاز معترف به دولياً»، بتعبير هيغ[١١٠]. وغزت إسرائيل، في مآل الأمر، لبنان في حزيران/يونيو ١٩٨٢ (بالرغم من عدم الالتزام بمعيار هيغ)، لكن مخططها الطموح لإعادة ترتيب السياسات الداخلية اللبنانية سرعان ما ذهبت أدراج الرياح. وبالرغم من أن الجيش الإسرائيلي كسر سريعاً قوات منظمة التحرير، وألحق خسائر كبيرة بالجيش السوري المتواجد في لبنان، فقد لجأت بقايا منظمة التحرير إلى بيروت حيث لا قدرة للجيش الإسرائيلي على إزالتها من دون التعرض لإصابات جمة، والتسبب في ضرر هائل للمدنيين اللبنانيين. وفاوض المبعوث الأميركي الخاص فيليب حبيب في النهاية على صفقة تُنهي الحصار، وتسمح لمنظمة التحرير بالانسحاب،

وتلى ذلك إرسال آلاف جنود المارينز الأميركيين إلى لبنان من ضمن قوة سلام متعددة الجنسيات.

أَحبط اغتيالُ بشير الجميل في أيلول/سبتمبر، آمالَ إسرائيل في إقامة حكومة موالية لها في لبنان، وسمح الجيش الإسرائيلي بعدها للميليشيات المسيحية، تحت قيادة القوات اللبنانية، بالدخول إلى مخيمي اللاجئين الفلسطينيين في صبرا وشاتيلا، حيث شرعت في الإجهاز على المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين، في أبشع مذكرة يشهدها تاريخ لبنان، ذُبح فيها عدد كبير من المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين، وقد تراوحت تقديرات عدد القتلى بين سبعمئة إلى أكثر من ألفين تقريباً[١١١]. وفشلت الجهود المتكررة لوضع حد للصراعات اللبنانية الداخلية وللاحتلال الإسرائيلي، وأخذ الجنود الأميركيون في الانجرار تدريجياً إلى الدوّامة اللبنانية التي كانت تزداد شدّة، وتأزماً. وفي نيسان/ أبريل ١٩٨٣، قام انتحاري بتفجير السفارة الأميركية في بيروت، فقتل ٦٣ شخصاً، كما أدى هجوم شاحنة مفخخة على مقر المارينز في بيروت في تشرين الأول/أكتوبر إلى مقتل ٢٤١ من المارينز، ما عبّد الطريق أمام انسحاب أميركي كامل في السنة التالية.

لم يحاول المسؤولون الأميركيون ـ بمن فيهم الرئيس ريغان نفسه ـ برغم استيائهم من السلوك الإسرائيلي خلال الحرب، أن يعاقبوا إسرائيل على أعمالها. وقد بعث ريغان، في ٩ حزيران/يونيو، برسالة صيغت عباراتها بحدة إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحم بيغن، يطلب منه فيها القبول بوقف نار مقترح مع سوريا. لكن أهداف الجيش الإسرائيلي حيال سوريا، كانت قد تحققت عند ذاك الحين، ولم يتطلّب الأمر من إسرائيل تقديم تضحيات كبرى للقبول بذلك[١١٢]. ولاحظ المؤرخ والدبلوماسي الإسرائيلي [الذي تولى لاحقاً ملف المفاوضات مع سوريا بعيد مؤتمر مدريد للسلام] إيتامار رابينوفيتش، أنه «بالرغم من الاحتجاجات الشفهية والغيظ الظرفي الحقيقي»، فقد قدمت الولايات المتحدة لإسرائيل «الدعم السياسي الذي سمح لها بالمضي في الحرب لوقت طويل غير معهود»[١١٣].

وبدلاً من معاقبة إسرائيل على غزوها دولة مجاورة، صوّت الكونغرس بالفعل، في كانون الأول/ديسمبر، على ٢٥٠ مليون دولار إضافية من المساعدة

العسكرية، بالرغم من الاعتراضات الشديدة لكل من الرئيس ريغان ووزير خارجيته الجديد جورج ب. شولتز.

وعلى ما يستذكر شولتز لاحقاً:

«في كانون الأول/ديسمبر [١٩٨٢]... بلغ سمعي أن ملحقاً يجري تمريره في آخر جلسة للكونغرس لتأمين زيادة ٢٥٠ مليون دولار إلى مبلغ المساعدة العسكرية الأميركية الممنوحة لإسرائيل: هذا هو وجه الغزو الإسرائيلي للبنان، باستخدامها القنابل العنقودية، وتواطئها في مجازر صبرا وشاتيلا! حاربنا الملحق، حاربناه بشدة. ألقيت والرئيسَ ريغان بثقلنا الشخصي، وأجرينا اتصالات كثيرة بالشيوخ والنواب. وأضفت، في ٩ كانون الأول/ديسمبر، رسالة معارضة رسمية تقول إن الملحق يبدو كأنه «يؤيد سياسات إسرائيل ويكافئها». ووصف وزير الخارجية شامير معارضة ريغان بأنها «عمل غير ودّي»، وقال إنها «تهدد عملية السلام». ومر الملحق رغماً عنّا، وحاز موافقة الكونغرس، كما لو أنني والرئيس ريغان لم نكن موجودين أبداً. صُدمت وخُذلت. وأعاد هذا إلى ذهني بوضوح ثقل إسرائيل في «كونغرسنا». ورأيت أنه علي ان اعمل بحذر مع الإسرائيليين إذا كنت أريد أن أحظى بأي أداة في حركة الكونغرس التي قد تؤثر في إسرائيل، وإذا كنت أريد أن أحافظ على دعم الكونغرس لجهودي من أجل إحراز تقدم في الشرق الأوسط[١١٤].

بيد أنه سرعان ما حذا شولتز وريغان حذو الكونغرس: فقد أعيد، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣، العمل بمذكرة تفاهم ١٩٨١، حول التعاون الاستراتيجي (التي عُلّقت بعد ضم إسرائيل مرتفعات الجولان)، لأن مسؤولين أميركيين أساسيين اعتقدوا أن التعاون الوثيق مع إسرائيل هو الطريقة الوحيدة للتأثير في تصرفاتها[١١٥].

يمتد الميل الأميركي إلى الاصطفاف مع إسرائيل، إلى مفاوضات السلام أيضاً. فقد لعبت الولايات المتحدة دوراً أساسياً في جهود السلام المجهضة التي أعقبت حرب الأيام الستة، بالإضافة إلى المحادثات التي وضعت حداً لحرب الاستنزاف في ١٩٧٠. ووافقت الولايات المتحدة، في ١٩٧٢، على التشاور مع

إسرائيل قبل إطلاق المزيد من مبادرات السلام. لم يتمكن كيسنجر أبداً من الاستحصال على مزيد من الضغوط لفرضها على إسرائيل خلال قيامه بدبلوماسية «الخطوة خطوة» التي أعقبت حرب أكتوبر. واشتكى، في مرحلة ما من مراحل المفاوضات، قائلاً «أطلب من رابين تقديم تناولات، فيقول إنه لا يستطيع ذلك لأن إسرائيل ضعيفة. لذا، أعطيه المزيد من السلاح، فيقول لي عندها إنه لا يحتاج إلى تقديم تنازلات لأن إسرائيل قوية»[١١٦]. وعلى ما ناقشناه سابقاً، فقد تم أساساً الوصول إلى اتفاقات فصل القوات بين مصر وإسرائيل من خلال تعهدات بمساعدة أميركية إضافية، وبالتزام أميركي بتمركز مراقبين مدنيين في سيناء.

وتمكن معاينة الطراز نفسه في تعاطي إدارة كلينتون مع المفاوضات التي أنتجت اتفاقات أوسلو في ١٩٩٣، والمحاولة غير الناجحة للوصول إلى اتفاق حول الوضع النهائي في ١٩٩٩ ـ ٢٠٠٠. فقد حصلت احتكاكات ظرفية بين مسؤولي إدارة كلينتون ونظرائهم الإسرائيليين، لكن الولايات المتحدة نسّقت مواقفها عن كثب مع إسرائيل، ودعمت في شكل عام مقاربة إسرائيل لعملية السلام، حتى عندما كانت للممثلين الأميركيين تحفظات جدية عن استراتيجية إسرائيل[١١٧]. واستناداً إلى رون بونداك، وهو أحد المفاوضين الإسرائيليين، وممثل رئيسي في المفاوضات التي أدت إلى أوسلو، وأحد مهندسي ما تلى ذلك من اتفاق إطار حول محادثات الوضع النهائي في كامب ديفيد، في ٢٠٠٠، «قضت المقاربة التقليدية لوزارة الخارجية [الأميركية]. . . بتبني موقف رئيس وزراء إسرائيل. وقد تمت برهنة ذلك في أكبر قدر إبان حكومة نتانياهو، حيث بدت الحكومة الأميركية أحياناً كأنها تعمل لدى رئيس وزراء إسرائيل وهي تحاول إقناع (والضغط على) الجانب الفلسطيني للقبول بالعروض الإسرائيلية وظهر هذا الميل الأميركي بوضوح أيضاً إبان ولاية باراك»[١١٨].

قدّم المشاركون الأميركيون في عملية السلام أحكاماً مماثلة. واستناداً إلى روبرت مالي، المساعد الخاص للشؤون العربية ـ الإسرائيلية في ظل إدارة الرئيس كلينتون، والمشارك الرئيسي الآخر في كامب ديفيد، «لم يتم أبداً التعبير ـ خطّياً

عن الأفكار [الإسرائيلية] المطروحة في كامب ديفيد. . . فقد جرى طرحها في شكل عام بوصفها مفاهيم أميركية وليست إسرائيلية». وتُبرز هذه الممارسة الدرجة التي قامت فيها الولايات المتحدة بتوفير المساعدة الدبلوماسية لإسرائيل حتى عندما كان يُفترض فيها أن تعمل كوسيط محايد. وكان المفاوضون الأميركيون مُلزَمين أيضاً بـ «قاعدة اللامفاجآت»، التي يصفها مالي بأنها «التزام الولايات، إذا لم يكن للتوضيح، فعلى الأقل لمشاركة إسرائيل مسبقاً بكل فكرة من أفكارها. ولأن استراتيجية باراك جعلت من المتعذّر الكشف لأي كان عن حقيقة أهدافه (بمن في ذلك الرئيس)، فإنه كان يستحضر «قاعدة اللامفاجأة» للمجادلة ضد أي اقتراحات أميركية ملموسة يشعر بأنها ذهبت بعيداً جداً. وانتهت الولايات المتحدة (غالباً عن غير قصد) بعرض المواقف الإسرائيلية التفاوضية، وصياغتها بوصفها آخر الخطوط الحمر التي لا يمكن إسرائيل المضي إلى ما هو أبعد منها»[١١٩]. وعلى حد ما وصفه آرون ديفيد ميللر، وهو مستشار لستة وزراء خارجية مختلفين حول الشرق الأوسط والشؤون العربية ـ الإسرائيلية، ولاعب رئيسي آخر في جهود سلام إدارة كلينتون، في ٢٠٠٥ عقب «وفاة» المفاوضات الفاشلة بعيد احتضارها: «عملنا، أكثر مما يلزم بكثير. . . كمحامين لإسرائيل»[١٢٠].

خلاصة

منذ إنشاء إسرائيل في ١٩٤٨، جاءت عناصر مهمة كثيرة في سياسة أميركا الشرق أوسطية لتتمحور حول التزامها بالدولة اليهودية. بل أصبح هذا الميل، كما سنناقش ذلك بالتفصيل في الفصل الثاني، أكثر ظهوراً مع مرور الزمن. وفي ملاحظة لإشارة نهائية أخرى عن موقع إسرائيل المميز بين حلفاء الولايات المتحدة: فإنه، منذ ١٩٦٧، توجه ستة زعماء إسرائيليين بالكلام أمام جلسات مشتركة للكونغرس، وهو مجموع أكبر من أي مجموع آخر لأي دولة[١٢١]. وهو ربما مؤشر تافه، لكنه لا يزال يستوقف الأنظار إذا أخذنا في الاعتبار أن هؤلاء الزعماء الستة يمثلون بلداً بلغ مجموع سكانه في ٢٠٠٧، أقل من [نصف] مجموع سكان مدينة نيويورك.

كان إسحق رابين على حق: فسخاء أميركا حيال إسرائيل «لا يجد له نداً في التاريخ الحديث». وقد نما من بدايات متواضعة إلى «علاقة خاصة» لا مثيل لها. وعلى ما ذكره ميتشل بارد ودانيال بايبس « ربما، ومن منظور مقارن، كان للولايات المتحدة وإسرائيل أكثر الروابط فوق العادية في السياسات الدولية»(١٢٢).

أنجز هذا الدعم غاية «إيجابية» واحدة: فقد ساعد إسرائيل على الازدهار. وهذا الواقع وحده، بالنسبة إلى أناس كثيرين، قد يبرر كل الدعم الذي وفّرته الولايات المتحدة على مر السنين. وليس مفاجئاً، نظراً إلى هذا السجل، أن استطلاعاً لـ «بيو» في حزيران/يونيو، ٢٠٠٣، وجد أنه في عشرين بلداً من أصل واحد وعشرين تم استطلاعها ـ بما في ذلك حليفات وثيقات لأميركا مثل بريطانيا، وفرنسا، وكندا، وأستراليا ـ فإن غالبية السكان أو أكثريتهم يعتقدون أن سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط «تحابي إسرائيل أكثر من اللازم». وربما ما يثير الدهشة أكثر، هو أن أكثرية الإسرائيليين (٤٧ في المئة) يوافقون(١٢٣).

وبالرغم من أن الولايات المتحدة حققت عدداً من المكاسب من دعمها إسرائيل، ومن الإنجازات الإسرائيلية التي لا تُنكر، فإنها قد أعطت أكثر بكثير مما كسبت. كان يمكن تفهّم هذا السخاء لو أن اسرائيل شكلت ورقة استراتيجية حيوية للولايات المتحدة ـ أي لو أن بقاء إسرائيل واستمرار نموها يجعلان الولايات المتحدة، في شكل ملموس، أكثر أمناً ـ. ولسهل أيضاً شرح ذلك لو أن هناك منحى تفكيرياً أخلاقياً مُلزماً للإبقاء على مثل هذه المستويات الضخمة من المساعدة والدعم الدبلوماسي. لكن، ليست هذه هي الحال. وسنُظهر في الفصلين التاليين، أنه لا المصالح الاستراتيجية ولا المستلزمات الأخلاقية، يمكنها أن تُفسّر لماذا تستمر الولايات المتحدة في إعطاء إسرائيل مثل هذا الدعم السخي، وغير المسبوق.



إسرائيل: ورقة استراتيجية أم عبء؟

لو أن استعداد أميركا لإعطاء إسرائيل دعماً اقتصادياً وعسكرياً ودبلوماسياً واسعاً، أعطى الأولوية لعموم المصالح الاميركية الاستراتيجية، لسهل فهمه. فيمكن، مثلاً، تبرير المساعدة السخية لإسرائيل لو أنها طريقة فعالة وأقل كلفة على الولايات المتحدة للتعاطي مع دول سبق لواشنطن وحددتها بأنها معادية. وربما كان للدعم الأميركي الراسخ معنى لو أن الولايات المتحدة تلقت فوائد ذات شأن في المقابل، أو لو أن قيمة هذه الفوائد تجاوزت الكلفة الاقتصادية والسياسية للدعم الأميركي. ولو أن اسرائيل امتلكت موارد طبيعية حيوية (مثل النفط أو الغاز الطبيعي)، أو لو أنها احتلت موقعاً جغرافياً حساساً، فلربما أرادت الولايات المتحدة عندها توفير الدعم من أجل الاحتفاظ بعلاقات جيدة، أو إبعادها عن الأيدي المعادية. باختصار، سيكون من السهل شرح المساعدة لإسرائيل لو أنها تساهم في جعل الأميركيين أكثر أماناً، أو أكثر ازدهاراً. ومن شأن قيمة إسرائيل الاستراتيجية للولايات المتحدة، أن تتحسن أكثر لو أن دعمها سيمكّن أميركا من الفوز بمزيد من الأصدقاء حول العالم، ولو لم تقوّض علاقات الولايات المتحدة مع بلدان أخرى تتمتع بأهمية استراتيجية.

ومن غير المفاجئ أن يقدّم أولئك الذي يؤيدون الدعم الأميركي السخي لإسرائيل، هذه الأنواع كلها من الحجج. ففي الثمانينيات مثلاً، جادل باحثون من أمثال ستيفن سبيغل و أ.ف.ك. أورغانسكي، بأن إسرائيل أصبحت ورقة استراتيجية رئيسية في الحرب الباردة، وادعوا أن المساعدة الأميركية السخية تشكّل صفقة رابحة إذا ما أُخذت المكاسب التي حققتها للولايات المتحدة في الاعتبار[(١)]. وبحسب ما ما عبّر عنه، في ١٩٨٤، هايمن بوكبايندر، ممثل اللجنة

الأميركية اليهودية في واشنطن، «نحن ننحني إلى الوراء لمساعدة الناس على فهم أن المساعدة المقدَّمة إلى إسرائيل، تصب أيضاً في المصالح الاستراتيجية الأميركية»[٢]. وها إن الأيباك، أكثر منظمات اللوبي الموالية لاسرائيل نفوذاً، تعلن اليوم أن للولايات المتحدة وإسرائيل «شراكة استراتيجية عميقة تهدف إلى مواجهة التهديدات المشتركة للدولتين». وتقول إن تعاون الولايات المتحدة وإسرائيل في الدفاع عن أمن «أرض الوطن»، «أثبت أهميته القصوى والمتزايدة باطراد»[٣]. ويصف «مشروع القرن الأميركي الجديد»، للمحافظين الجدد، إسرائيل بـ «أشد حلفاء أميركا غيرة ضد الإرهاب الدولي». وتقول المؤسسة اليهودية لشؤون الأمن القومي، إن «التعاون الأميركي ـ الإسرائيلي الاستراتيجي عنصر حيوي في المعادلة الأمنية الشاملة للولايات المتحدة»[٤]. واستناداً إلى مارتن كرامر، العضو الباحث في «مركز شالِم» الإسرائيلي ومؤسسة واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، فإنّ الولايات المتحدة تدعم إسرائيل، ليس بسبب «الشعور بذنب المحرقة أو القيم الديموقراطية المشتركة»، بل لأن المساعدة لإسرائيل «تدعم السلام الأميركي في شرق المتوسط»، وتوفر «طريقة قليلة الكلفة للحفاظ على النظام في جزء من الشرق الأوسط»[٥]. ويوافقه في هذا الرأي الاستراتيجي الإسرائيلي إفرايم إنبار، معلناً أن «الحجة في الدعم المستمر لإسرائيل بوصفها حليفاً استراتيجياً مهماً، بسبب موقعها الاستراتيجي واستقرارها السياسي، بالإضافة إلى قيمتها التكنولوجية والعسكرية، هي حجة قوية جداً»[٦].

يصوّر السند العقلاني الاستراتيجي للدعم الأميركي الواسع للدولة اليهودية، هذه السياسة، ليس بوصفها تبرعاً أو التزاماً أخلاقياً، وليس بالتأكيد بوصفها نتيجة للوبي اليهودي داخل الولايات المتحدة[٧]. بل يقال إن الدعم الراسخ لإسرائيل هو انعكاس للمصالح الاستراتيجية الأميركية العليا: فالولايات المتحدة تدعم إسرائيل لأنه يُفترض، بقيامها بذلك، أن يصبح الأميركيون أكثر أماناً.

نُظهر في هذا الفصل أن وجهة النظر هذه، في أفضل الحالات، قد عفّ عليها الزمن، وفي أسوئها خاطئة. ربما أعطى دعم إسرائيل بعض المنافع في الماضي، إلا أن هذه المنافع تدنّت بحدة في الأعوام الأخيرة، بينما ارتفعت

الكلفة الاقتصادية والدبلوماسية بسبب ذلك. وفي الواقع، أصبحت إسرائيل، بدلاً من كونها ورقة استراتيجية، عبئاً استراتيجياً على الولايات المتحدة. فدعم إسرائيل بمثل هذه القوة، يجعل الأميركيين أكثر ـ وليس أقل ـ عرضة للخطر، ويجعل من الصعب أكثر على الولايات المتحدة أن تنجز أهدافاً مهمة وعاجلة في سياستها الخارجية. وبالرغم من وجود أسباب تحمل الولايات المتحدة على دعم وجود إسرائيل، وعلى أن تبقى ملتزمة بقاءها، فإنه لا يمكن، على الأسس الاستراتيجية، تبرير المستوى الراهن للدعم الأميركي وطبيعته غير المشروطة في شكل كبير.

نبدأ في تقويم الدور الإسرائيلي إبان الحرب الباردة، لأن الزعم أن إسرائيل كانت ورقة استراتيجية هو الأكثر إقناعاً في خلال تلك الحقبة. ثم ننظر بعد ذلك في الحجة التي تم استحضارها بعد زوال الاتحاد السوفياتي ـ وبخاصة الزعم أن دعم إسرائيل يبرره التهديد المشترك من الإرهاب الدولي ومجموعة من «الدول المارقة» المعادية ـ، ونبيّن أن هذا الزعم لا يوفّر كذلك سنداً عقلانياً ذا مصداقية للدعم الأميركي غير المشروط.

المساعدة على احتواء «الدب» السوفياتي

عندما أُنشئت إسرائيل في ١٩٤٨، لم يعتبرها صانعو السياسة الأميركيون، ورقة استراتيجية. ونُظر إلى الدولة الجديدة على أنها ضعيفة، ويمكن أن تكون معرّضة دائماً للتهديد. وأدرك صانعو السياسة الأميركيون، أن احتضان إسرائيل أكثر من اللازم، سينسف موقع الولايات المتحدة، ومكانتها، في أمكنة أخرى من الشرق الأوسط. فقد استند قرار الرئيس ترومان بدعم قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة والاعتراف بإسرائيل، ليس إلى متطلبات استراتيجية، بل إلى تعاطف حقيقي مع المعاناة اليهودية، وقناعة دينية معيّنة بأنه من المرغوب فيه السماح بعودة اليهود إلى «موطنهم القديم»، ووعي بأن ذلك الاعتراف يحظى بدعم قوي من الكثيرين من الأميركيين اليهود، وسيؤتي بالتالي ثماره السياسية المحلية[٨]. وفي الوقت نفسه، عارض عدد من مستشاري ترومان الرئيسيين ـ

بمن فيهم وزير الخارجية جورج مارشال ورئيس التخطيط السياسي جورج كينّان ـ القرار، لأنهم اعتقدوا أنه سيهدد علاقات الولايات المتحدة مع العالم العربي، ويسهّل الاختراق السوفياتي للمنطقة. وعلى ما لاحظه كينّان في مذكرة داخلية في ١٩٤٨، فإن «دعم أقصى أهداف الصهيونية السياسية» سيكون «على حساب مجمل الأهداف الأمنية الأميركية» في الشرق الأوسط. وحاجج، في شكل محدد، بأن ذلك سيزيد من فرص الاتحاد السوفياتي، ويهدد الامتيازات النفطية، ويعرض للخطر حقوق الولايات المتحدة في إقامة قواعد في المنطقة[٩].

تآكلت وجهة النظر هذه مع أوائل الستينيات، وقررت إدارة كنيدي أن إسرائيل تستأهل مزيداً من الدعم في ضوء المساعدة السوفياتية المتزايدة لمصر وسوريا العراق[١٠]. وشدد الزعماء الإسرائيليون تكراراً على إمكانيات قيمتهم كحليف. وقوّى انتصارهم المذهل في حرب الأيام الستة في ١٩٦٧ هذه المزاعم من خلال العرض الحي لبأس إسرائيل العسكري. وكما تمت مناقشة ذلك في الفصل السابق، رأى نيكسون وكيسنجر في الدعم المتزايد لإسرائيل، وسيلة فعالة لمواجهة النفوذ السوفياتي عبر المنطقة[١١]. واتخذت صورة إسرائيل بوصفها «ورقة استراتيجية» جذورها في السبعينيات، وأضحت قانون إيمان مع منتصف الثمانينيات.

سارت قضية القيمة الاستراتيجية لإسرائيل في خط مستقيم من ١٩٦٧ إلى ١٩٨٩. فإسرائيل، بلعبها دور الوكيل الأميركي في الشرق الأوسط، ساعدت الولايات المتحدة على احتواء التوسع السوفياتي في تلك المنطقة المهمّة، كما مهّدت الطريق لواشنطن، ظرفياً، في التعاطي مع أزمات إقليمية أخرى[١٢]. فإسرائيل، من خلال إلحاقها هزيمة عسكرية مهينة بزبائن السوفيات، أمثال مصر وسوريا، في حرب الأيام الستة في ١٩٦٧، وحرب أكتوبر ١٩٧٣، ألحقت الضرر أيضاً بسمعة موسكو كحليف، بينما زادت من قوة دور الولايات المتحدة ومكانتها ونفوذها. وشكل هذا عنصراً أساسياً في استراتيجية نيكسون وكيسنجر للحرب الباردة: سيجعل الدعم الكامل لإسرائيل من المستحيل على مصر وسوريا استعادة الأراضي المفقودة في ١٩٦٧، والبرهان بالتالي على محدودية قيمة الدعم

السوفياتي. وأعطت هذه الاستراتيجية ثمارها في السبعينيات، عندما قطع الرئيس المصري أنور السادات العلاقات مع موسكو، وعاد إلى الاصطفاف مع الولايات المتحدة. وهذا اختراق مهَّد الطريق أمام معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية في ١٩٧٩. وأجبرت الانتصارات الإسرائيلية المتكررة السوفيات أيضاً على استهلاك موارد ثمينة في إعادة تسليح زبائنهم بعد كل هزيمة، وهي عملية لم يكن في قدرة الاقتصاد السوفياتي، العامل بأقصى من طاقته، على تحملها.

وسهّلت إسرائيل أيضاً الحملة الأميركية الأوسع ضد الاتحاد السوفياتي، من خلال إعطاء الولايات المتحدة معلومات استخبارية حول القدرات السوفياتية، وحول الدول الزبونة للسوفيات، وحول الشرق الأوسط في شكل أكثر عمومية. ففي ١٩٥٦، مثلاً، حصل جاسوس إسرائيلي على «الخطاب السرّي» لرئيس الوزراء السوفياتي نيكيتا س. خروشتشيف الذي ندّد بستالين، والذي سارعت إسرائيل إلى تسريبه إلى الولايات المتحدة. وفي الستينيات مكّنت إسرائيل خبراء الدفاع الأميركيين من الوصول إلى طائرة ميغ ـ ٢١ سوفياتية حصلت عليها من منشق عراقي، ووفرت وصولاً مماثلاً لمعدات روسية تم الاستيلاء عليها في حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣[١٣]. وأفادت الولايات المتحدة أخيراً من حق الوصول إلى منشآت التدريب الإسرائيلية، وإلى تكنولوجيا متقدمة طورتها شركات الدفاع الإسرائيلية، ونسّقت مع خبراء إسرائيليين حول مكافة الإرهاب، وغير ذلك من المشاكل الأمنية.

هذا التبرير لدعم إسرائيل صحيح واقعياً، ولربما كانت إسرائيل حقيقة ورقة استراتيجية واضحة إبان هذه الحقبة. وبرغم ذلك، لم تكن القضية على هذا القدر من الوضوح الذي يؤكده المدافعون عن إسرائيل، وشكك فيه بعض الخبراء الأميركيين في ذلك الوقت[١٤]. لماذا؟ لأن الشراكة المتنامية مع إسرائيل فرضت على الولايات المتحدة، إضافة إلى العبء الاقتصادي المباشر، كلفة ذات شأن، ولأن قدرة إسرائيل على مساعدة شريكها الأكثر قوة منها بكثير، كانت محدودة في الأصل.

أولاً، بالرغم من أن الجيش الإسرائيلي ساهم في كبح دول كانت حليفة

للسوفيات، مثل مصر وسوريا والعراق، فإن التزام أميركا بإسرائيل لعب، في المقام الأول، دوراً كبيراً في دفع هذه الدول إلى أحضان موسكو. فمصر وسوريا انغمستا منذ أواخر الأربعينيات، في صراع مرير مع إسرائيل، ولم تتمكنا من الحصول على مساعدة من واشنطن بالرغم من طلبات عدة في هذا الشأن. ولم يكن الدعم الأميركي يقارب هذا الحد من السخاء الذي هو عليه اليوم، إلا أن الولايات المتحدة بقيت ملتزمة وجود إسرائيل، ولم تكن لتفعل أي شيء لنسف أمنها: لم تكن الولايات المتحدة راغبة، في شكل خاص، في إعطاء أي من مصر أو سوريا أسلحة قد تُستخدم ضد الدولة اليهودية. ونتيجة لذلك، عندما أدى هجوم إسرائيلي على قاعدة للجيش المصري في غزة في شباط/فبراير، ١٩٥٥، إلى مقتل ٣٧ جندياً مصرياً وجرح ٣١ آخرين، اضطر الرئيس المصري جمال عبد الناصر إلى التحوّل بدلاً من ذلك صوب السوفيات للحصول على السلاح. وأشار ناصر تكراراً إلى الغارة على غزة بوصفها «نقطة تحوّل»، سرّعت في أول صفقة أسلحة رئيسية مع موسكو، الأمر الذي جعل من الاتحاد السوفياتي لاعباً رئيسياً في قضايا الشرق الأوسط تقريباً، بين ليلة وضحاها. ودفعت الغارة بعبد الناصر أيضاً، إلى إغلاق قناة تفاوض سرّية مع الحكومة الإسرائيلية، وإلى الانتقال من جهود متواضعة للحد من الاختراقات العربية إلى دعم فعّال لها[١٥]. ونظراً إلى النزاع المستمر مع إسرائيل والإحجام الأميركي عن تزويد العرب بالسلاح، لم يكن أمام خصوم إسرائيل العرب الرئيسيين من خيار كبير سوى طلب المساعدة من السوفيات، بالرغم من توجساتهم حيال التقرّب أكثر من موسكو[١٦].

ثانياً، بالرغم من أن الدعم الأميركي لإسرائيل وضع المزيد من الضغط على الاتحاد السوفياتي، فقد أذكى أيضاً الصراع العربي ـ الإسرائيلي ومنع التقدم في اتجاه تسوية، الأمر الذي يستمر في الاستحواذ على كل من إسرائيل والولايات المتحدة. ونجحت استراتيجية نيكسون ـ كيسنجر في مآل الأمر، في إخراج مصر من الفلك السوفياتي، إلا أن الميل إلى النظر أساساً إلى مسائل الشرق الأوسط من خلال الحرب الباردة (وبالتالي دعم إسرائيل مهما يكن الأمر)، دفع بالولايات

المتحدة أيضاً إلى إغفال عدة فرص واعدة للسلام، وبنوع أخص الإشارات المتكررة من الرئيس المصري أنور السادات، في ١٩٧١ و١٩٧٢، بأنه مستعد لعقد صفقة[١٧]. واستذكر كيسنجر، في حديث له مع مجموعة خاصة في ١٩٧٥، أن جهود وزير الخارجية وليام روجر للوصول إلى اتفاق موقّت في ١٩٧١، انهار عند «هل يجب أو لا يجب السماح لألف جندي مصري بعبور القنال. وكان من شأن هذا الاتفاق الحؤول دون حرب ١٩٧٣. وعليّ أن أقول اليوم إنني آسف لأنني لم أساند جهود روجر أكثر مما فعلت»[١٨].

ثالثاً، ساهم توسيع العلاقات الأميركية ـ الإسرائيلية وتعميقها، في الستينيات والسبعينيات، في نشوء العداء لأميركا في العالمين العربي والإسلامي. ولاحظ المؤرخ في جامعة «رايس» أسامة المقدسي، «أن صورة الولايات المتحدة، زمن الحرب العالمية الأولى، في الولايات العربية للامبراطورية العثمانية، كانت إيجابية في شكل عام. فالعرب الذين عرفوا بهذه البلاد، رأوا فيها قوة عظمى لم تكن استعمارية، مثلما كانت بريطانيا وفرنسا وروسيا»[١٩]. بل حتى بعد إنشاء إسرائيل، فإن جهود الولايات المتحدة للعب دور عادل في الشرق الأوسط، وواقع أن فرنسا، وليس الولايات المتحدة، هي المُزوّد الرئيسي لإسرائيل بالأسلحة حتى ١٩٦٧، قد حدّت من نقمة العرب. وما نشأ من نزاعات مع دول عربية «تقدمية»، مثل مصر ـ عبد الناصر، كان بمثابة انعكاس جزئي للخلافات في شأن إسرائيل، لكنها نبعت أيضاً من الدعم الأميركي للأنظمة الملكية الشرق أوسطية المحافظة (شاه إيران، الملك الأردني حسين، سلالة آل سعود في السعودية)، التي كانت معادية لناصر بشدة أيضاً. ولسوء حظ الولايات المتحدة، فإن دعمها لهذه الأنظمة (التي تنظر إليها واشنطن بوصفها «معتدلة»، واعتبرها خصومها «رجعية») ولإسرائيل، أذكى الاتجاه المتزايد لدى الكثيرين من العرب في النظر إليها بوصفها وريثة الدور الاستعماري البريطاني السابق[٢٠].

ازدادت البغضاء العربية مع تزايد الدعم الأميركي لإسرائيل، وامتزجت بالاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، وسيناء، وغزة، ومرتفعات الجولان في ١٩٦٧، وبما تلى ذلك من قمع للفلسطينيين العرب الذي يعيشون في ما صار

يُعرف بالأراضي المحتلة، وما كان يُدعى فلسطين سابقاً. جعل هذا الوضع، إبان الحرب الباردة، بعض الأنظمة الشرق أوسطية، أكثر اهتماماً بعلاقات أوثق مع الاتحاد السوفياتي، وزاد من تراجع نفوذ الولايات المتحدة. وساهم أيضاً في بزوغ التطرف العربي والتطرف الإسلامي، وهو ما توقعه بعض المحللين من مستشرفي الأمور قبل ذلك بعقدين. فعلى سبيل المثال، حذّر هاري شو، الرئيس السابق لفرع إدارة المساعدة العسكرية وموازنتها، في ما كتبه في ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦، من أن «سياسة إسرائيل الاستيطانية في الضفة الغربية تتعارض مع المصالح الأميركية، وتعاكس السياسة الأميركية. ويقوّض عدمُ إحراز تقدم في اتجاه التسوية السلمية ـ الذي تتقاسم إسرائيل وجاراتها العربية المسؤولية عنه ـ العرب الراغبين في العيش بسلام، ويقوّي نفوذ الأصوليين المسلمين وغيرهم من العرب الذين لا مصلحة لهم في هذا النوع من الشرق الأوسط المستقر الذي يكون متلائماً مع مصالح الولايات المتحدة وأمن إسرائيل»[٢١]. ولعله من الصعب أن تصبح علاقات الولايات المتحدة مع العالمين العربي والإسلامي، مثالية لو لم نكن إسرائيل حليفة للولايات المتحدة. لكن من شأن مقاربة أكثر توازناً، أن تذلّل أحد المصادر المهمة للاحتكاك. ولم يغب هذا الواقع الأساسي على الزعيم العسكري والسياسي الإسرائيلي موشي دايان، وهو الذي تحتوي مذكراته على رواية كاشفة لحديث أجراه مع كيسنجر زمن حرب أكتوبر ١٩٧٣: «بالرغم من أنني لاحظت أن الولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة المستعدة للوقوف إلى جانبنا»، كتب دايان، «فإن تفكيري الصامت هو أنه كان على الولايات المتحدة بالأحرى أن تدعم العرب»[٢٢].

فرض دعم إسرائيل أكلافاً إضافية على الولايات المتحدة، مثل حظر النفط العربي، وخفض الإنتاج إبان حرب أكتوبر. كان قرار استخدام «سلاح النفط» بمثابة رد مباشر على قرار نيكسون تزويد إسرائيل، خلال الحرب، بمساعدة عسكرية طارئة بقيمة ٢,٢ مليار دولار، وأوقع في النهاية ضرراً كبيراً في اقتصاد الولايات المتحدة. فالحظر وخفض الانتاج كلّفا الولايات المتحدة نحو ٤٨,٥ مليار دولار في ١٩٧٤ وحدها (ما يعادل تقريباً ١٤٠ ملياراً بحسب قيمة الدولار

في العام ٢٠٠٠)، بسبب أكلاف البترول الأكثر ارتفاعاً وانخفاض يُقدّر باثنين في المئة في الناتج القومي العام. وأدت الأزمة النفطية أيضاً إلى توتّرات خطيرة في علاقات الولايات المتحدة بحلفاء رئيسيين لها في أوروبا وآسيا(٢٣)، وربما شكّلت مساعدة إسرائيل على هزم اثنتين من الدول الزبونة للسوفيات، تطوراً إيجابياً بعبارات مشاغل أميركا الأوسع في الحرب الباردة، لكن الولايات المتحدة دفعت ثمناً مرتفعاً للنصر.

كانت مساهمات إسرائيل الأخرى في الحرب الباردة مفيدة، لكن لا يجب المبالغة في أهمية قيمتها الاستراتيجية. فإسرائيل، على سبيل المثال، زودت الولايات المتحدة بالفعل بمعلومات استخبارية مُسعفة، غيّرت في شكل حاسم مسار المنافسة بين القوتين العظميين، أو سمحت للولايات المتحدة بتوجيه ضربة حاسمة للغريم الشيوعي السوفياتي. وبدا أن الإفادة الأولى كانت الوصول إلى أسلحة سوفياتية مغتنمة، وإلى معلومات استدلالية تتعلق بأدائها في ساحة المعركة، بالإضافة إلى معلومات استخبارية من يهود سوفيات هاجروا إلى إسرائيل. واستخدمت الولايات المتحدة هذه المعلومات للمساعدة على تطوير أسلحة وتكتيكات ستكون مفيدة في حال حدثت اشتباكات بين القوتين العظميين. ولا شك في أن هذه المعلومات ساعدت الولايات المتحدة عندما حاربت زبائن سابقين للاتحاد السوفياتي، مثل العراق. لكن العراق كان قوة عسكرية من الدرجة الثالثة، وبالكاد احتاجت الولايات المتحدة الى الكثير من المساعدة لهزم صدام في ١٩٩١، أو للإطاحة به في ٢٠٠٣. كذلك كانت إمكانية الوصول إلى منشآت التدريب الإسرائيلية والتنسيق مع الخبراء الإسرائيليين، مفيدة ومُقدّرة حق قدرها، لكن هذه التدابير لم تكن أبداً ضرورية لتطوير القدرة العسكرية الأميركية، أو لفوزها النهائي على الاتحاد السوفياتي.

أحياناً، كانت «المساعدة» الإسرائيلية في الواقع ذات قيمة مشكوك فيها. وأفاد مسؤول سابق في «السي.آي.أيه.» أنه «استهول قلّة جودة الاستخبارات السياسية [الإسرائيلية] حول العالم العربي... كانت استخباراتهم التكتية العسكرية من الطراز الأول. لكنهم لم يعرفوا عدوّهم. شاهدت هذه الاستخبارات السياسية

ووجدتها رديئة وسيئة بما يثير الضحك... كانت في معظمها قضايا أقاويل وشائعات»[٢٤]. وزودت إسرائيل الولايات المتحدة أيضاً، في مناسبات عدة، باستخبارات خاطئة ومُضللة، ربما بهدف تشجيع الولايات المتحدة على القيام بالأفعال التي تريدها إسرائيل. فقبل حرب الأيام الستة، مثلاً، رسمت التقويمات الاستخبارية الإسرائيلية صورة كالحة ومريعة للقدرات المصرية، واعتقدت الاستخبارات الأميركية أنها في الوقت نفسه خاطئة وذات دوافع سياسية. وعلى ما قاله مستشار الأمن القومي، و. و. روستو، للرئيس جونسون، «لا نعتقد أن التقويم الذي قدّمه الإسرائيليون... يشكل تقديراً جدّياً من النوع الذي يرفعونه إلى مسؤوليهم الكبار. نعتقد أن الأمر ربما هو مناورة تهدف إلى التأثير في الولايات المتحدة للقيام بواحد أو أكثر من الأمور التالية:

أ ـ توفير الإمدادات العسكرية؛

ب ـ القيام بالمزيد من الالتزامات المعلنة تجاه إسرائيل،

ج ـ الموافقة على المبادرات العسكرية الإسرائيلية؛

د ـ ممارسة المزيد من الضغط على ناصر»[٢٥].

وكما سنناقش ذلك بمزيد من التفصيل في الفصل الثامن، زودت إسرائيل الولايات المتحدة أيضاً بتقارير مهولة عن برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية قبل غزو ٢٠٠٣، مساهمة بذلك في الأخطاء الأميركية في تقدير الخطر الفعلي الذي مثّله صدام حسين[٢٦].

ولم تكن إسرائيل أيضاً وكيلاً موثوقاً يصون المصالح الأميركية الأخرى في المنطقة. وعندما يدّعي مارتن كرامر أن «الدعم الأميركي لإسرائيل... يشكل دعامة للسلام الأميركي في شرق المتوسط»، وأنه كان «طريقة قليلة الكلفة للحفاظ على النظام في جزء من الشرق الأوسط»، فإنه يقوم معاً بالمبالغة في فوائد هذه العلاقة وبالتقليل من قيمة الكلفة[٢٧]. فالاستقرار في شرق المتوسط مرغوب فيه، لكن المنطقة لا تشكل مصلحة استراتيجية حيوية، وذلك في تناقض حاد مع الخليج الفارسي الغني بالنفط. وإذا كانت قيمة إسرائيل الاستراتيجية تنبع من

دورها في فرض «السلام الأميركي» في هذه المنطقة، فإنها لم تقم عندها بعمل جيد بصفة خاصة. فغزوها لبنان في ١٩٨٢، جعل المنطقة أقل استقراراً، وأدى مباشرة إلى تشكيل حزب الله، المجموعة المناضلة والمقاومة التي يعتقد كثيرون أنها المسؤولة عن الهجمات ضد السفارة الأميركية ومقر المارينز، التي أدت إلى مقتل ٢٥٠ أميركياً، وطرد القوات الأميركية من بيروت. وتقع الملامة في عمليات القتل هذه على المفجرين الانتحاريين، لكن خسارة هذه الأرواح هي جزء من الثمن الذي كان على الولايات المتحدة دفعه من أجل تنظيف الوضع الذي خلقته إسرائيل. وأنتجت حملة إسرائيل الطويلة لاستيطان الضفة الغربية (المدعومة بشكل غير مباشر من المساعدة الأميركية التي بوشر بها جزئياً بواسطة الأسلحة المصنوعة في الولايات المتحدة) أيضاً، انتفاضتين رئيسيتين قُتل فيهما الآلاف من الفلسطينيين والإسرائيليين، وأدتا إلى تشويه صورة أميركا لدعمها إسرائيل، وعدم إدانتها دولياً. وهكذا، فان كرامر يبالغ جداً في قيمة إسرائيل بوصفها «عامل استقرار إقليمي»، قليل الكلفة.

ويتم التأكيد أكثر على القيمة الاستراتيجية المحدودة لإسرائيل من خلال عدم قدرتها على المساهمة في المصلحة الأميركية التي لا ريب فيها: وهي الوصول إلى نفط الخليج. وبالرغم مما يتم التفاخر به من قوة إسرائيل العسكرية، لم يمكن الولايات المتحدة الاعتماد على مساعدتها إبان الحرب الباردة لردع هجوم سوفياتي مباشر على موارد النفط، أو حماية هذه الموارد في حالة حرب إقليمية. وعلى ما لاحظه هاري شو في أواسط الثمانينيات، «يرفض بعض المسؤولين الإسرائيليين صراحة الاشتباك مع القوات البرّية السوفياتية في ما هو أبعد من الدفاع المباشر عن دولتهم... ويعترف هؤلاء الإسرائيليون بأن فكرة قيام الفرق الإسرائيلية بالتقدم إلى ما هو أبعد من حدود إسرائيل لمواجهة التقدم السوفياتي صوب الخليج، هي فكرة بعيدة المنال»[٢٨]. واستناداً إلى مسؤول سابق في البنتاغون، فإنه «لطالما تمت المبالغة في شكل ناب، بالقيمة الاستراتيجية لإسرائيل. وعندما كنا، في الثمانينيات، نضع مسودات خطط طارئة للشرق الأوسط، وجدنا أن الاسرائيليين، في ٩٥ في المئة من الحالات، لم يشكلوا سوى قيمة قليلة بالنسبة إلينا»[٢٩].

نتيجة ذلك، وعندما سقط شاه إيران في ١٩٧٩ مثيراً القلق في شأن اجتياح سوفياتي محتمل، اضطرت الولايات المتحدة إلى إنشاء قوة انتشار سريع خاصة بها لمواجهة ذلك التهديد، وتدبير حقوق إقامة قواعد وتخزين معدات حربية في بلدان عربية مختلفة. لم يتمكن البنتاغون من الاعتماد على إسرائيل لتقوم بنفسها بردع الاتحاد السوفياتي، ولم يمكنه استخدام إسرائيل كقاعدة متقدمة ـ على الرغم من العروض الإسرائيلية ـ، لأن القيام بذلك كان سيتسبب في مشاكل سياسية في العالم العربي، حتى أنه كان سيجعل إبقاء السوفيات خارج المنطقة أكثر صعوبة. وعلى ما لاحظه شو في ١٩٨٦، فإن «مفهوم استخدام إسرائيل كمنصة لنشر القوات الأميركية في الدول العربية... لا يلقى دعماً واسعاً خارج إسرائيل. ويحاجج محللون عرب بأن أي بلد عربي يقبل المساعدة الأميركية التي تمر عبر إسرائيل، ستسقط سمعته بين أبناء شعبه، ومن المرجح أن يصبح عرضة للسقوط... ويشكك المسؤولون الأميركيون أيضاً في إمكانية استخدام القواعد الإسرائيلية. وربما استهدفت العروض الإسرائيلية في الأساس استدراج الولايات المتحدة إلى علاقات أكثر وثوقاً، وإلى تحسين السند العقلاني لمزيد من المساعدة الإسرائيلية من دون أن يتطلب ذلك التزامات إسرائيلية محددة»[٣٠]. وتكشَّفَت في أواخر الثمانينيات في الخليج، القدرة الإسرائيلية المحدودة على المساعدة، عندما عرّضت الحرب الإيرانية - العراقية سلامة شحن النفط في الخليج الفارسي للخطر. فقد دعّمت الولايات المتحدة وعدد من حليفاتها من الدول الأوروبية، قواتها البحرية في المنطقة، وشرعت في مواكبة ناقلات النفط، وهاجمت في مآل الأمر عدة زوارق دورية إيرانية، لكن لم يكن لإسرائيل دور تلعبه في هذه العلميات[٣١].

في النهاية، وبالرغم من إمكان تقديم حجة محدودة حول قيمة إسرائيل الاستراتيجية إبان الحرب الباردة، فإن هذا لا يفسّر كلّياً سبب قيام الولايات المتحدة بتزويدها بهذا الكمّ الكبير من الدعم الاقتصادي والعسكري والدبلوماسي. من السهل فهم سبب تكريس الولايات المتحدة المليارات للدفاع عن حليفاتها في حلف شمال الأطلسي ـ فأوروبا مركز رئيسي للقوة الصناعية التي يجب إبقاؤها

بمنأى عن السوفيات ـ. ومن السهل بالقدر نفسه استيعاب الدافع الاستراتيجي، وراء الدعم الأميركي للبلدان الغنية بالنفط، مثل السعودية، بالرغم من القيم السياسية المتعارضة بحدّة. أما في حالة إسرائيل، فلم يكن هذا النوع من الضرورات الواضحة يتمتع بهذا القدر من الوضوح. وربما استخدم هنري كيسنجر المساعدة الأميركية لإسرائيل وسيلةً لدق إسفين بين موسكو والقاهرة، لكنه اعترف في مجالسه الخاصة بأن «قوة إسرائيل لا تمنع انتشار الشيوعية في العالم العربي... لذا، من الصعب الادعاء أن إسرائيل قويةً تخدم المصالح الأميركية بسبب أنها تمنع انتشار الشيوعية في العالم العربي. وهي لا تفعل ذلك. فهي تحتاط من أجل بقاء إسرائيل»[٣٢]. وربما اعتبر رونالد ريغان إسرائيل «ورقة استراتيجية» عندما كان يقوم بحملته الانتخابية للرئاسة في ١٩٨٠، لكنه لم يُشر إلى قيمة إسرائيل الاستراتيجية في مذكراته، بل أشار بدلاً من ذلك إلى مختلف الاعتبارات الأخلاقية لشرح دعمه للدولة اليهودية[٣٣].

اعترف الخبراء الإسرائيليون الجديون، منذ زمن، بهذه الحقيقة الأساسية. وعلى ما لاحظه الخبير الاستراتيجي الإسرائيلي شاي فلدمان، الرئيس السابق لمركز جافي للدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب، في دراسته الخاصة عن التعاون الأميركي ـ الإسرائيلي. فإن «البعد الاستراتيجي للدافع الأميركي لدعم إسرائيل، لم يتضمن قط. جوهر هذه العلاقات. بل إن هذا البعد حصل في الثمانينيات على تشديد متزايد، إذ سعى داعمو إسرائيل الأميركيون إلى تركيز العلاقات الأميركية ـ الإسرائيلية على أسس تكون أكثر استهواءً للإدارات الجمهورية. وبرغم ذلك، فإن مغزى التعاون الاستراتيجي الأميركي ـ الإسرائيلي، والمدى الذي يتم فيه فهم إسرائيل على أنها ورقة استراتيجية للولايات المتحدة، لم يقاربا أبداً إدراك العناصر الأخرى في العلاقة الأميركية ـ الإسرائيلية». وهذه «العناصر الأخرى»، استناداً إلى فلدمان، هي تعاطف ما بعد المحرقة، والقيم السياسية المشتركة، وصورة إسرائيل المستضعَفة، والروابط الثقافية المشتركة، و«دور الديانة اليهودية في السياسات الأميركية»[٣٤].

من الحرب الباردة إلى ١١ أيلول/ سبتمبر

حتى لو شكّلت إسرائيل حليفاً قيّماً للولايات المتحدة إبان الحرب الباردة، فإن هذا التبرير انتهى مع انهيار الاتحاد السوفياتي. واستناداً إلى المؤرخ الضليع في قضايا الشرق الأوسط برنارد لويس (وهو نفسه مؤيد بارز لإسرائيل)، «مهما تكن قيمة إسرائيل كورقة استراتيجية إبان الحرب الباردة، فإن هذه القيمة انتهت مع انتهاء الحرب الباردة نفسها». وخلص العالِم السياسي برنارد ريتش من جامعة جورج واشنطن، ومؤلف عدة كتب عن العلاقات الأميركية ـ الإسرائيلية، إلى الاستنتاج نفسه في ١٩٩٥، ملاحظاً أن «لإسرائيل أهمية عسكرية أو اقتصادية محدودة للولايات المتحدة... إنها ليست دولة حيوية استراتيجياً». وأعطى خبير الدفاع في جامعة بارنديس، روبرت آرت، الفكرة نفسها في ٢٠٠٣، ملاحظاً أنه «لإسرائيل قيمة استراتيجيةٍ صغيرة بالنسبة إلى الولايات المتحدة، وهي تشكل، بأشكال عدة، عبئاً استراتيجيا»[٣٥]. ومع تراجع هاجس الحرب الباردة لتصير أمراً من التاريخ، أصبح يصعب تفويت أهمية إسرائيل الاستراتيجية المتراجعة.

وفّرت حرب الخليج في ١٩٩١، في الواقع، دليلاً إلى أن إسرائيل أصبحت ثقلاً استراتيجياً. فقد جمعت الولايات المتحدة وحليفاتها أكثر من أربعمئة ألف جندي لتحرير الكويت، لكنها لم تتمكن من استخدام القواعد الإسرائيلية أو السماح للجيش الإسرائيلي بالمشاركة من دون تعريض الائتلاف الهش ضد العراق للخطر. وعندما أطلق صدام صواريخ سكود على إسرائيل أملاً منه في استثارة رد اسرائيلي سيتسبب في تصدّع الائتلاف، اضطرت واشنطن إلى تحويل موارد (مثل بطاريات صورايخ باتريوت) للدفاع عن إسرائيل، وإبقائها على الحياد. من الأكيد أن اللوم لا يقع في هذا الوضع على إسرائيل، لكنه يصوّر المدى الذي أصبحت فيه عبئاً بدلاً من أن تكون ورقة. وعلى ما أبلغه وليام والدغريف، وزير الدولة في وزارة الخارجية البريطانية، لمجلس العموم، فإن الولايات المتحدة ربما تدرك الآن أن التحالف الاستراتيجي مع إسرائيل «ليس مفيداً في شكل خاص إذا لم يمكن استخدامه في أزمة كهذه». ولم تغب هذه النقطة كذلك عن برنارد لويس الذي كتب، «ظهر هذا التغيّر [في قيمة إسرائيل الاستراتيجية] بوضوح في حرب

الخليج. . . عندما أصبح أقصى ما ترغب فيه الولايات المتحدة من إسرائيل هو البقاء خارج النزاع: أن تكون صامتة، هادئة، وغير مرئية بقدر الإمكان. . . فإسرائيل لم تعد ورقة، بل خروج عن الصدد، بل إن البعض قال إنها مصدر إزعاج»[٣٦].

ربما اعتقد المرء أن التهديد المشترك من الإرهاب الدولي، يوفّر سنداً مقنعاً وقوياً للتعاون الأميركي ـ الإسرائيلي في الأعقاب المباشرة للحرب الباردة، لكن هذه ليست هي الحالة. فعملية السلام في أوسلو كانت مستمرة في معظم التسعينيات من القرن الماضي، والهجمات الفلسطينية ضد إسرائيل تراجعت، من ٦٧ قُتلوا و١٦٧ جُرحوا في ١٩٩٤ إلى قتيل واحد فقط و١٢ جريحاً فقط في العام ٢٠٠٠. (عادت الإصابات الاسرائيلية إلى الارتفاع بعد انهيار أوسلو، فقُتل ١١٠ إسرائيليين وجُرح ٩١٨ في ٢٠٠١، و٣٢٠ قُتلوا و٤٩٨,١ جُرحوا في ٢٠٠٢[٣٧]). أخذ صانعو السياسة الأميركيون يصبحون أكثر قلقاً حيال عمليات العنف التي تقوم بها تنظيمات أصولية إسلامية ـ بما في ذلك القاعدة ـ خصوصاً بعد المحاولة الفاشلة لنسف مركز التجارة العالمي في ١٩٩٣، والهجمات ضد المجمع السكني في أبراج الخبر في السعودية في ١٩٩٦، وتفجير السفارتين الأميركيتين في كينيا وتنزانيا في ١٩٩٨، والهجوم على البارجة الحربية الأميركية «كول» في اليمن في ٢٠٠٠. وكان البحث جارياً في عدد من المبادرات للتعاطي مع المشكلة، لكن لم يكن هناك إدراك واسع للإرهاب على أنه تهديد قاتل، ولم تبدأ أميركا جدّياً «الحرب الشاملة على الإرهاب» إلا بعد ١١ أيلول/سبتمر، ٢٠٠١[٣٨].

ومن قبيل ذلك، بالرغم من أن كلاً من إسرائيل والولايات المتحدة شعرت في تلك الفترة بالقلق من دول وصفتها بـ «المارقة»، مثل العراق، وإيران، وليبيا، وسوريا، فإن هذه الدول كانت أضعف من أن تشكل تهديداً خطيراً على الولايات المتحدة نفسها. فلننظر ملياً إلى أن سكان هذه الدول الأربع مجتمعة، كان في ٢٠٠٠ أقل من ٤٠ في المئة من سكان أميركا؛ وإنتاجها القومي العام بالكاد يشكل ٥ في المئة من الإنتاج القومي العام في أميركا؛ وإنفاقها العسكري

المشترك يعادل ثلاثة في المئة من الموازنة الدفاعية الأميركية[٣٩]. والعراق كان عرضة لحظر أميركي عقابي، وانشغل مفتشو الأسلحة في تفكيك برامج أسلحة الدمار الشامل، ولم تكن جهود إيران للحصول على أسلحة الدمار الشامل على هذا القدر من التقدّم. وغالباً ما كانت سوريا وإيران والعراق على خلاف في ما بينها، ما جعل من احتواء هذه الدول أمراً أكثر سهولة حتى، وخفف من الحاجة إلى محاولة الإطاحة بها.

تبنّت الولايات المتحدة سياسة «الاحتواء الثنائي» حيال إيران والعراق، وقامت بمحاولات جدية، لكن فاشلة، للتوسط في معاهدة سلام نهائية بين سوريا وإسرائيل[٤٠]، وانخرطت أيضاً في جهد واسع، نجح في النهاية، لإقناع ليبيا بالتخلي عن برنامج أسلحة الدمار الشامل، والتعويض على عائلات ضحايا انفجار الرحلة ١٠٣ التابع لشركة «بانام»، وهي حملة شُنت من خلال عقوبات اقتصادية، وعبر دبلوماسية صبورة متعددة الأطراف[٤١]. ولم يحتج تحقيق هذه الأهداف إلى القدرات الإسرائيلية، لأنه في وسع الولايات المتحدة التعاطي بنفسها مع هذه الدول.

بعبارات أخرى، لم يُنظر إلى إسرائيل بوصفها حليفاً قيّماً، لأن صانعي السياسة الأميركيين اعتقدوا أن مساعدتها ضرورية للتعاطي بنفسها مع ما يُسمى «الدول المارقة». بل إن واشنطن شعرت، في شكل كبير، بالقلق في شأن هذه الدول، لأنها سبق والتزمت بالفعل حماية إسرائيل. وبالنسبة إلى إيران، مثلاً، فإن نقاط الخلاف الأساسية بين طهران وواشنطن هي معارضة إيران عملية سلام كامب ديفيد، ودعمها لحزب الله، وجهودها لتطوير برنامجها النووي. وأدت العلاقة الموجودة بين الولايات المتحدة وإسرائيل إلى تضخيم أهمية هذه المشاكل بقدر كبير[٤٢]. فللولايات المتحدة، طبعاً، مصالح في المنطقة غير مرتبطة بإسرائيل ـ مثل رغبتها في منع أي دولة منفردة من السيطرة على الخليج، فتضمن بالتالي الوصول إلى النفط ـ. وأدت متابعتها لهذه المصالح، ظرفياً، إلى احتكاكات مع بعض دول المنطقة. ولا شك في أن الولايات المتحدة ستعارض، في شكل خاص، جهود إيران للحصول على أسلحة دمار شامل، حتى ولو لم

توجد اسرائيل أبداً. إلا أن التزام الولايات بإسرائيل، جعل هذه المسائل تبدو أكثر إلحاحاً من أن تجعل التعاطي معها أكثر سهولة.

حتى ١١ أيلول/سبتمبر، ٢٠٠١، لم يوفّر خطر الإرهاب والمشاكل التي تسببها هذه الدول المارقة المختلفة، سنداً عقلانياً استراتيجياً مُلزماً للدعم الأميركي غير المشروط للدولة اليهودية. وتشرح هذه المخاوف لماذا أرادت إسرائيل المساعدة من الولايات المتحدة، لكنها لا تعلّل الاستعداد الأميركي لتوفير هذه المساعدة بمثل هذا السخاء الذي تقوم به.

«شريكتان ضد الإرهاب»: السند العقلاني الجديد

أصبح التبرير الاستراتيجي الرئيسي للدعم الأميركي لإسرائيل، في أعقاب هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية، هو الزعم بأن الدولتين أصبحتا الآن «شريكتين ضد الإرهاب». ويصوّر هذا السند العقلاني الجديد الولايات المتحدة وإسرائيل، على أنهما عرضة لتهديد المجموعات الإرهابية نفسها، ومن خلال «زمرة» من الدول المارقة تدعم هذه المجموعات وتسعى إلى الحصول على أسلحة دمار شامل. وقيل إن مردّ عدائها لإسرائيل والولايات المتحدة، هو نفورها من قيم الغرب اليهودية ـ المسيحية، وثقافته، ومؤسساته الديموقراطية. بعبارات أخرى، إنهم يكرهون الأميركيين «لما نحن عليه»، وليس «لما نفعله». وهم يكرهون إسرائيل، بالطريقة نفسها، لأنها غربية أيضاً، وحديثة، وديموقراطية، وليس لأنها احتلت أرضاً عربية، بما في ذلك أماكن مقدسة إسلامية مهمّة، ولأنها ظلمت سكاناً عرباً.

وملابسات هذا السند العقلاني الجديد، واضحة: لا يلعب دعمُ إسرائيل دوراً في مشكلة الولايات المتحدة مع الإرهاب، أو العداء المتنامي لأميركا في العالمين العربي والإسلامي، ولن يساعد وضع حد للصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني أو جعل الدعم الأميركي لإسرائيل أكثر انتقائية أو اشتراطاً. وعلى واشنطن بالتالي أن تطلق يد إسرائيل في التعاطي مع الفلسطينيين أو مع مجموعات مثل حزب الله. إضافة إلى ذلك، لا يجب على الولايات المتحدة الضغط على إسرائيل لتقديم

تنازلات (مثل تفكيك المستوطنات في الأراضي المحتلة) إلى أن يتم سجن جميع المقاومين الفلسطينيين، أو يُقتلوا. وعلى الولايات المتحدة، عوضاً عن ذلك، أن تستمر في تزويد إسرائيل بالدعم الواسع، وتستخدم قوتها ومواردها لمطاردة دول مثل الجمهورية الإسلامية في إيران، وعراق صدام حسين، وسوريا بشار الأسد، وغيرها من البلدان التي تزعم واشنطن أنها تدعم الإرهابيين.

وبدلاً من النظر إلى إسرائيل بوصفها المصدر الرئيسي لعلاقات أميركا المضطربة مع العالمين العربي والإسلامي، يصوِّر هذا السند العقلاني الجديد إسرائيلَ على أنها حليف رئيسي في «الحرب الشاملة على الإرهاب». لماذا؟ لأنه يقال إن أعداءها هم أنفسهم أعداء أميركا. وعلى حد ما ذكره أرييل شارون في خلال زيارة الولايات المتحدة أواخر ٢٠٠١، إثر الهجمات الرهيبة على مركز التجارة العالمي والبنتاغون: «أنتم في أميركا تخوضون حرباً ضد الإرهاب. ونحن في إسرائيل نخوض حرباً ضد الإرهاب! إنها الحرب نفسها». وبحسب مسؤول كبير في إدارة بوش الأولى، «لعب شارون بالرئيس كما لو أنه كمان: «إنني أخوض حربك، والإرهاب هو الإرهاب»... وإلى ما هنالك»[٤٣]. وأبلغ رئيس الوزراء السابق بنيامين نتانياهو مجلس الشيوخ الأميركي في ٢٠٠٢، «إذا لم نبادر فورا إلى إغلاق مصانع الإرهاب التي يُنتج فيها عرفات القنابل البشرية، فلن يستغرق الأمر طويلاً حتى يُرهب المفجرون الانتحاريون مدنكم. وإذا لم يتم تدمير هذا الجنون فإنه سيضرب حافلاتكم، ومتاجركم، ومطاعم البيتزا خاصتكم، ومقاهيكم». ونشر نتانياهو مقالة رأي في «شيكاغو صن ـ تايمز»، معلناً «أنه ما من ظلامة، حقيقية أو خيالية، يمكنها أبداً أن تبرر الإرهاب... فالقوة الأميركية أطاحت بنظام طالبان في أفغانستان، وشبكة تنظيم القاعدة هناك تتساقط وحدها. ويجب على الولايات المتحدة أن تعمل الآن، من قبيل ذلك، ضد أنظمة أخرى تصفها واشنطن في خانة «محور الشر» و«الدول الإرهابية»: إيران، العراق، السلطة الفلسطينية زمن حكم ياسر عرفات، وسوريا وقلّة غيرها»[٤٤]. وكرر خليفته، إيهود باراك، هذا الموضوع في مقالة رأي في «التايمز» اللندنية، معلناً «أن حكومات العالم تعرف بالضبط من هم الإرهابيون، وبالضبط من هي الدول

المارقة التي تدعم نشاطهم وتسوّق له. فلدول مثل إيران، العراق، ليبيا، السودان، وكوريا الشمالية، سجلٌ تقفُ مُثبت في رعاية الإرهاب. بينما لا يحتاج أحد إلى التذكير بالمجازر التي ارتكبها المجرمون الإرهابيون في حماس، وحزب الله، والجهاد الاسلامي، وحتى منظمة التحرير الفلسطينية التابعة لياسر عرفات»[٤٥]. وعزف رئيس الوزراء إيهود أولمرت اللحن نفسه في خطابه أمام الكونغرس في ٢٠٠٦، معلناً «أن بلدينا لا يتشاطران فقط الخبرة والألم من الإرهاب، بل نحن نتشارك أيضاً في الالتزام والتصميم على مواجهة الإرهابيين الغاشمين الذي أخذوا هؤلاء الأناس الأبرياء منا»[٤٦].

يقدّم مؤيدو إسرائيل الأميركيون التبرير نفسه أساساً. ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، شرح المدير التنفيذي لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، روبرت ساتلوف، لماذا على الولايات المتحدة الاستمرار في دعم إسرائيل بعد ١١ أيلول/سبتمبر: «على الجواب أن يكون واضحاً. إذا ما أخذنا في الاعتبار القيم الديموقراطية التي نتقاسمها والعدو المشترك الذي نواجهه... لم تعان أي دولة النوع نفسه من الإرهاب الذي ضرب مركز التجارة العالمي والبنتاغون أكثر من إسرائيل»[٤٧]. وأعلن السناتور تشارلز شومر (ديموقراطي عن نيويورك) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، أن «منظمة التحرير تشابه الطالبان الذين يساعدون الإرهابيين ويشجعونهم ويوفرون ملاذاً آمناً لهم. وإسرائيل تشابه أميركا التي تحاول حماية حدود أراضيها وحسب... وعرفات هو بالنسبة إلى إسرائيل ما هو المُلاّ محمد [عمر] بالنسبة إلى أميركا»[٤٨]. ومرر الكونغرس في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠٠٢، بهوامش ساحقة (٣٥٢ مقابل ٢١ في مجلس النواب، و٩٤ مقابل ٢ في مجلس الشيوخ)، قرارين شبه متطابقين يعلنان «أن الولايات المتحدة وإسرائيل منخرطتان الآن في كفاح مشترك ضد الإرهاب»[٤٩]. وكان الموضوع الرسمي للمؤتمر السنوي للأيباك في ٢٠٠٢، «أميركا وإسرائيل في مواجهة الإرهاب». وشددت العروض في المؤتمر على التهديد المشترك من ياسر عرفات، وأسامة بن لادن، وصدام حسين، والطالبان، وحماس، وحزب الله، وإيران، وسوريا[٥٠]. وعبّر «مشروع القرن الأميركي الجديد» عن الفكرة نفسها،

في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، في رسالة مفتوحة إلى الرئيس بوش، وقّعها وليام كريستول، وريتشارد بيرل، ووليام بينّت، ودانيال بايبس، وجيمس وولسي، وإليوت كوهين، ونورمون بودهورتز، وعشرون آخرون، معظمهم من المحافظين الجدد البارزين. وأعلنت أنه «لا يُشككنَّ أحد في أن للولايات المتحدة وإسرائيل عدواً مشتركاً. فكلانا هدف لما أسميتَه [بوش] عن حق «محور الشر»... وعلى ما حدده وزير الدفاع رامسفلد، فإن إيران والعراق وسوريا منخرطة، جميعها، في «الإيحاء بسياسة القتل السياسي والتفجير الانتحاري في إسرائيل، وبتمويلها، تماماً كما أنها ساعدت حملات الإرهاب ضد الولايات المتحدة... لقد أعلنتَ، أيها السيد الرئيس، الحرب على الإرهاب الدولي، وإسرائيل تخوض الحرب نفسها»[٥١].

لهذا التبرير الجديد، للوهلة الأولى، مصداقية مؤكدة، ومن غير المفاجئ أن الكثيرين من الأميركيين يساوون بين ما حدث في ١١ أيلول/سبتمبر، والهجمات على إسرائيل. لكن، لدى المزيد من التمحيص، فإن السند العقلاني «للشريكين ضد الإرهاب»، يتجلّى في شكل شبه كامل، وبخاصة كتبرير للدعم الأميركي غير المشروط. ويتكشف، في رؤية موضوعية، أن إسرائيل تشكل عبئاً في كل من «الحرب على الإرهاب»، وفي الجهد الأوسع للتعاطي مع ما يُسمّى الدول المارقة.

فبادئ ذي بدء، يصور السند العقلاني الاستراتيجي الجديد، «الإرهاب» على أنه ظاهرة فريدة وموحَّدة، ويوحي بالتالي بأن المفجّرين الانتحاريين الفلسطينيين يشكلون التهديد نفسه على الولايات المتحدة الذي يشكلونه على إسرائيل بالذات، وأن الإرهابيين الذي هاجموا أميركا في ١١ أيلول/سبتمبر يشكلون جزءاً من حركة عالمية حسنة التنظيم تستهدف إسرائيل أيضاً. لكن هذا الزعم يستند إلى تصوّر أساسي مغلوط لماهية الإرهاب. فالإرهاب ليس منظمة، أو حركة، أو حتى «عدواً» يمكن المرء إعلان الحرب عليه. الإرهاب هو، وحسب، تكتيك مهاجمة أهداف عدوة من دون تمييز، بهدف زرع الخوف، ونسف المعنويات، واستثارة ردود فعل غير مجدية من الخصم. وهذا تكتيك يستخدمه أحياناً الكثير من

المجموعات المختلفة، عادة عندما تكون أضعف كثيراً من أخصامها، ولا تملك خياراً آخر جيداً للقتال ضد قوات عسكرية متفوقة عليها. لقد استخدم الصهاينة الإرهاب لدى محاولتهم إخراج البريطانيين من فلسطين وإقامة دولتهم الخاصة ـ مثلاً، من بين أفعال أخرى، تفجير فندق الملك داود في القدس في ١٩٤٦، واغتيال وسيط الأمم المتحدة فولك برنادوت في ١٩٤٨ ـ. ودعمت الولايات المتحدة في الماضي عدداً من المنظمات «الإرهابية» (من بينها الكونتراس النيكاراغويون ومقاتلو يونيتا في أنغولا). ورحب رؤساء أميركيون أيضاً بعدد ممن كانت تَسِمُهم السياسة الأميركية بـ «الإرهاب» السابقين في البيت الأبيض (بمن فيهم رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، ورئيسا الوزراء الإسرائيليان مناحم بيغن وإسحق شامير اللذان لعبا أدواراً أساسية في المنظمات الإرهابية الصهيونية الرئيسية)، الأمر الذي يؤكد، ليس إلا، أن الإرهاب تكتيك وليس حركة موحّدة. ولا يبرر توضيح هذه المسألة، في أي شكل من الأشكال، مهاجمة الأناس الأبرياء ـ وهو أمر مستهجَن على الدوام ـ، لكنه يذكّرنا بأن المجموعات التي تستخدم هذا الأسلوب في الكفاح لا تهدد دائماً المصالح الأميركية، وبأن الولايات المتحدة ساندت أحياناً مثل هذه المجموعات.

في الواقع، على عكس القاعدة، فإن المنظمات المسلحة، التي تتهمها إسرائيل بالإرهاب، والتي تهدد إسرائيل (مثل حماس، والجهاد الإسلامي، وحزب الله) لا تهاجم الولايات المتحدة، ولا تشكّل تهديداً قاتلاً على لب مصالح الولايات المتحدة الأمنية. ففي ما يتعلق بحزب الله، مثلاً، لاحظ مؤرخ الجامعة العبرية موشي ماعوز، أنه «يشكل عموماً تهديداً لإسرائيل. وقد هاجم عناصره أهدافاً أميركية عندما كان الجنود الأميركيون في لبنان، لكنهم قاتلوا في سبيل إخراج قوات أجنبية من لبنان. وأشك كثيراً في أن حزب الله سيخرج عن طوره ويهاجم أميركا». ويوافقه خبير الشرق الأوسط باتريك سيل: «حزب الله ظاهرة محلية محض موجهة فقط ضد الإسرائيليين». ويردد خبيرا الإرهاب دانيال بنجامين وستيفن سايمون، صدى وجهة النظر هذه في ما يتعلق بحماس، ملاحظين «أن حماس لم تستهدف أميركيين حتى الآن»[٥٢]. وربما نعتقد أن كل

الهجمات الإرهابية خاطئة أخلاقياً، لكن من منظور المصالح الاستراتيجية الأميركية، ليس جميع الإرهابيين متشابهين.

ولا يوجد دليل مقنع يربط أسامة بن لادن والدائرة المحيطة به بمختلف المجموعات الفلسطينية المسلحة. ولا يشاطر معظم الناشطين العسكريين الفلسطينيين ضد إسرائيل تنظيم القاعدة رغبته في شن حملة أصولية إسلامية شاملة، أو في إرجاع الخلافة الإسلامية. فمنظمة التحرير الفلسطينية كانت في الواقع علمانية، ووطنية ـ وليس إسلامية ـ. ولم يكن إلا في العقد الأخير أو نحوه، حين ترسّخ الاحتلال، أن انجذب الكثيرون من الفلسطينيين إلى الأفكار الإسلامية. كذلك، لم تكن نشاطاتهم ـ مهما تكن مستنكرة من جانب «المجتمع الدولي» ـ مجرد عنف عشوائي موجه ضد إسرائيل أو الغرب. بل تم توجيه العمليات العسكرية الفلسطينية دائماً فقط، من خلال ما يرون أنه ظلامتهم ضد إسرائيل، بدءاً بمقاومة الموجة الصهيونية الأصلية، واستمراراً بطرد معظم السكان الفلسطينيين في حرب ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨. وهذه الأعمال هي في معظمها اليوم رد على الحملة الإسرائيلية الطويلة لاستعمار الضفة الغربية وقطاع غزة واحتلالهما، وانعكاس لضعف الفلسطينيين أنفسهم. فقد ضمت هذه الأراضي القليلين من اليهود عندما احتلتها إسرائيل في ١٩٦٧، إلا أن اسرائيل أمضت الأعوام الأربعين التالية تستعمرها بالمستوطنات، وشبكات الطرق، والقواعد العسكرية، بينما هي تقمع بوحشية، في الوقت نفسه، محاولات الفلسطينيين مقاومة هذه التعديات[٥٣]، وهذه الاحتلالات. ومن غير المدهش أن الفلسطينيين استخدموا التفجيرات الانتحارية تكراراً، وهي الطريقة التي يردّ فيها عادة السكان المستعمَرون على المحتلّين الأقوياء[٥٤]. وبينما لا تزال مجموعات مثل حماس، مطالَبة بأن تقبل علناً بوجود إسرائيل، يجب ألا ننسى أن ياسر عرفات وبقية منظمة التحرير الفلسطينية فعلوا ذلك، وأن الرئيس الفلسطيني محمود عباس قد كرر هذا الالتزام في مناسبات كثيرة.

والأهم من ذلك، هو أن الادعاء أن اسرائيل والولايات المتحدة يوحدهما تهديد مشترك، يجعل العلاقة الظرفية معكوسة. فلم تُقم الولايات المتحدة تحالفاً

مع إسرائيل لأنها أدركت فجأة أنها تواجه خطراً شديداً من «الإرهاب العالمي»، وتحتاج في صورة طارئة إلى مساعدة إسرائيلية لهزيمته. لكن الواقع هو أن الولايات المتحدة تواجه في جزء كبير، مشكلة إرهابية بسبب دعمها الطويل لإسرائيل. وتكاد لا تشكل خبراً رئيسياً ملاحظة أن دعم الولايات المتحدة لإسرائيل لا يحظى بالشعبية في أي مكان في الشرق الأوسط ـ كان هذا صحيحاً لعقود عدة ـ، إلا أنه ربما لا يدرك الكثيرون من الناس كم أن السياسات الأميركية الجائرة قد كلّفتها على مرّ السنين. فلم تساهم هذه السياسات في إلهام تنظيم القاعدة وحسب، بل سهَّلت أيضاً جهود «القاعدة» التجنيدية، وساهمت في نمو المعاداة لأميركا عبر المنطقة.

وبالطبع، غالباً ما ينكر أولئك الذين يعتقدون أن إسرائيل لا تزال ورقة استراتيجية قيّمة، وجود أي رابط بين دعم الولايات المتحدة لإسرائيل ومشكلة الإرهاب، وبخاصة هجمات ١١ أيلول/سبتمبر. ويزعمون أن أسامة بن لادن لم يتلقّف مأساة الفلسطينيين إلا مؤخراً، فقط لأنه أدرك أنها جيدة لاستغلالها لأغراض التجنيد. ولذلك، فإن روبرت ساتلوف من معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، يزعم أن تماثل بن لادن مع القضية الفلسطينية مؤخراً، هو «ظاهرة حديثة ـ وتكاد تكون انتهازية بالتأكيد ـ». وأعلن آلن درشوفيتز «كادت إسرائيل، قبل ١١ أيلول/سبتمبر، تكون غائبة عن شاشات رادار بن لادن، واهتماماته». وأوحى دنيس روس، أن بن لادن لا يعدو كونه «يحاول كسب الشرعية بالإيحاء ضمناً أن هجومه على أميركا يتعلّق بالانتقام لمأساة الفلسطينيين». وقال مارتن كارمر إنه لا يعرف أي «خبير غير منحاز في شؤون الإرهاب»، يعتقد أن «الدعم الأميركي لإسرائيل هو مصدر الاستياء الشعبي الذي يرفد القاعدة بالمجندين». ويحاجج المحرر السابق لـ «كومنتاري»، نورمان بوهورتز، كذلك، بأنه «لو لم توجد إسرائيل أبداً، أو لو أنها اختفت بطريقة سحرية، فستبقى الولايات المتحدة تشكل تجسيداً لكل شيء يعتبره معظم أولئك العرب شرّا»[٥٥].

ليس مفاجئاً أن بعض المدافعين عن إسرائيل يقدّمون مثل هذه المزاعم، لأن الاعتراف بأن الدعم الأميركي لإسرائيل قد أذكى الإرهاب المعادي لأميركا،

وشجع على تنامي العداء لسياستها، سيتطلب منهم الاعتراف بأن الدعم غير المشروط لإسرائيل يفرض في الواقع تكلفة كبيرة جداً على الولايات المتحدة. ومثل هذا الاعتراف سيثير الشك في قيمة إسرائيل الاستراتيجية، ويوحي ضمناً بأن على واشنطن أن تجعل دعمها لإسرائيل مشروطاً بتبني مقاربة إسرائيلية مختلفة حيال الفلسطينيين.

وعلى عكس هذه المزاعم، ثمة في الواقع فيض من الدلائل إلى أن الدعم الأميركي لإسرائيل يشجع العداء لأميركا عبر العالمين العربي والإسلامي، ويذكي حنق الإرهابيين المعادين لأميركا. وهذه ليست، طبعاً، شكواهم الوحيدة، لكنها شكوى مركزية(٥٦). وبينما يستاء بعض الراديكاليين المسلمين مما يعتبرونه مادية الغرب، و«سرقته» المزعومة للنفط العربي، ودعمه الأنظمة الملكية العربية الفاسدة، وتدخلاته العسكرية المتكررة في المنطقة... إلخ، يُغضبهم أيضاً الدعم الأميركي لإسرائيل، وسياسة إسرائيل الوحشية تجاه الفلسطينيين. لذلك، فإن سيّد قطب، المنشق المصري الذي شكّلت كتاباته وفتاويه، وحياً كبيراً للأصوليين المسلمين السنّة المعاصرين، عادى الولايات المتحدة لأنه رأى فيها مجتمعاً فاسداً وخليعاً، وأيضاً بسبب دعمها لإسرائيل(٥٧)، أو بحسب ما ذكر المرجع اللبناني الشيعي المقرب من حزب الله، السيد محمد حسين فضل الله في ٢٠٠٢، «أعتقد أن أميركا تتحمل المسؤولية عن كامل سلوك إسرائيل، بسبب كل من احتلالها لأراضي ٤٨[١٩]، أو كل من سياساتها الاستيطانية [في الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧]، بالرغم من التلفظ الظرفي ببعض الكلمات الخجولة المُحرَجة التي تعارض الاستيطان... إن أميركا أمة ريائية... لأنها تعطي الدعم القوي والأسلحة القاتلة للإسرائيليين، لكنها تعطي العرب والفلسطينيين الكلام [فقط]»(٥٨). وليس على المرء الموافقة على مثل هذه المشاعر، ليدرك قوة هذه الحجج في ذهن الكثيرين من العرب، وليدرك كم أن الدعم غير المشروط لإسرائيل أذكى الغضب والاستياء ضد الولايات المتحدة.

بل إن برهاناً أكثر وضوحاً عن الرابط بين الدعم الأميركي لإسرائيل والإرهاب المعادي لأميركا، هو قضية رمزي يوسف، العقل المدبّر للهجوم الأول على مركز

التجارة العالمي في ١٩٩٣، والذي يُمضي الآن عقوبة السجن المؤبد في أحد السجون الأميركية. فلم يبعث يوسف برسائل إلى عدة صحف في نيويورك وحسب، متبنياً الهجوم، ومطالباً الولايات المتحدة بوقف المساعدة لإسرائيل، بل أبلغ أيضاً العملاء الذين طاروا به عائدين إلى الولايات المتحدة إثر توقيفه في باكستان في ١٩٩٥، أنه شعر بالذنب لتسببه في وفاة أميركيين. لكن، على ما يرويه ستيف كول، في كتابه الفائز بجوائز «حروب الأشباح» *Ghost Wars*، فإن ندم يوسف «تغلّبت عليه قوة رغبته في وقف قتل العرب على أيدي الجنود الإسرائيليين»، وإيمانه بأن «تفجير أهداف أميركية هو السبيل الوحيد لإحداث تغيير». وذُكر أن يوسف قال إنه «يؤمن عن حق بأن أفعاله عقلانية ومنطقية في السعي إلى تغيير في السياسة الأميركية حيال إسرائيل». وبحسب كول، فإن يوسف لم يذكر أي دافع آخر خلال الرحلة، أو أي مسألة أخرى، تشغله في السياسة الخارجية الأميركية». وجاء مزيد من التأكيد من شريك يوسف، عبد الرحمن ياسين، الذي أبلغ مراسل أخبار «سي.بي.أس.» لسلي ستال، أن يوسف جنّده بعدما أبلغه أن أعمال الإرهاب ستكون «انتقاماً لأخواني الفلسطينيين، وأخواني في العربية السعودية»، مضيفاً إن يوسف «تحدث إلي كثيراً عن هذا»[٥٩].

أو لننظر في الحالة الأكثر وضوحاً، وهي «القاعدة» التابعة لأسامة بن لادن. فعلى عكس تصريحات ساتلوف، ودرشوفيتز، وكارمر، وغيرهم، تؤكد دلائل مهمة على أن بن لادن، منذ عز شبابه، متعاطف بعمق مع القضية الفلسطينية، واستاء طويلاً من الولايات المتحدة لدعمها إسرائيل بهذه القوة. وبحسب مايكل شوير، رئيس وحدة الاستخبار حول «القاعدة» ومؤسسها في «السي.آي.إي.»، فإن بن لادن الشاب، كان أكثر لطفاً وأحسن سلوكاً بكثير لكن «استثناءً واحداً لمسلك بن لادن المهذب وغير الصدامي كان دعمه الفلسطينيين وموقفه السلبي من الولايات المتحدة وإسرائيل»[٦٠]. وقالت والدة بن لادن، بعد ١١ أيلول/سبتمبر، لأحد الذين أجروا مقابلات معها، إنه «كان في سنيّ مراهقته الفتى اللطيف نفسه... لكنه كان أكثر انشغالاً، وحزناً، وإحباطاً في شأن الوضع في فلسطين خصوصاً، والعالمين العربي والإسلامي عموماً»[٦١].

أضف إلى ذلك، أن أول بيان معلن لبن لادن، موجه إلى الجمهور العريض - نُشر في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ - تعاطى مباشرة في القضية الفلسطينية. وعلى ما يشرحه بروس لورانس، جامع بيانات بن لادن العلنية، فإن «الخطاب يشير بوضوح إلى أن فلسطين لِم تشكل قط إضافة إلى رونامة بن لادن، بل كانت في صلبها منذ البداية»[٦٢].

أدان بن لادن أيضاً الولايات المتحدة في مناسبات عدة سبقت ١١ أيلول/سبتمبر، على دعمها إسرائيل ضد الفلسطينيين. ودعا إلى الجهاد ضد أميركا على هذا الأساس. وبحسب بنجامين وسايمون، فإن «الظلامة الأبرز» في فتوى بن لادن في ١٩٩٦ (بعنوان «إعلان الحرب ضد الأميركيين المحتلين أرض الحرمين الشريفين»)، هي «علامة بن لادن الرسمية: «التحالف الصهيوني - الصليبي»». ويشير بن لادن بالتحديد، إلى الدم المسلم الذي يُهرقُ «في فلسطين والعراق»، ويضع اللوم في ذلك كله على «المؤامرة الأميركية - الإسرائيلية»[٦٣]. وعندما سأله مراسل «السي. أن. أن.» بيتر أرنيت في آذار/مارس ١٩٩٧ لماذا أعلن الجهاد على الولايات المتحدة، أجاب بن لادن، «أعلنّا الجهاد ضد الإدارة الأميركية، لأن هذه الإدارة غير عادلة، ومجرمة، وعاتية. فهي قد ارتكبت أفعالاً مجحفة للغاية، وقبيحة، ومجرمة، سواء في شكل مباشر، أو من خلال دعمها الاحتلال الإسرائيلي أرضَ إسراء النبي [فلسطين]. ونحن نؤمن بأن الولايات المتحدة مسؤولة مباشرة عن أولئك الذين قُتلوا في فلسطين، ولبنان، والعراق»[٦٤]. ويصعب أن تكون هذه التعليقات شاذة. وعلى ما كتبه مراسل «الإيكونوميست» في الشرق الأوسط، ماكس رودنبك، في مراجعة مميزة لكتابين مهمين عن بن لادن، و«من بين كل هذه المواضيع، كان مفهوم دفع ثمن المظالم التي عانى الفلسطينيون بسببها ربما التكرار الأكثر قوة في خطابات بن لادن»[٦٥].

تؤكد لجنة ٩/١١، أن بن لادن وغيره من الأعضاء الرئيسيين في «القاعدة»، حرّكهم كل من سياسات إسرائيل حيال الفلسطينيين، ودعم الولايات المتحدة لها. وتلاحظ دراسة خلفية قام بها أعضاء اللجنة، أن بن لادن حاول تسريع موعد الهجوم في خريف العام ٢٠٠٠، بُعيد الزيارة الاستفزازية التي قام بها زعيم حزب

المعارضة الإسرائيلية أرييل شارون إلى جبل الهيكل في القدس المحتلة (يرافقه مئات من رجال شرطة مكافحة الشغب)، وهو موقع الجامع الأقصى، أحد الأمكنة المقدسة الثلاثة في الإسلام. واستناداً إلى بيان الفريق، فإنه «بالرغم من أن بن لادن يعترف بأن [محمد] عطا والطيارين الآخرين كانوا قد وصلوا للتو إلى الولايات المتحدة للبدء في تدريباتهم على الطيران، أراد زعيم «القاعدة» أن يعاقب الولايات المتحدة على دعمها إسرائيل»(٦٦). وفي السنة التالية، «عندما علم بن لادن من وسائل الإعلام أن شارون سيزور البيت الأبيض في حزيران/ يونيو أو تموز/يوليو ٢٠٠١، حاول مرة أخرى تسريع العملية»(٦٧). فبالإضافة إلى إبلاغ توقيت هجمات ٩/١١، كان لتظلّم بن لادن من الولايات المتحدة لدعمها إسرائيل، علاقة في اختيار أهدافه المفضّلة. فالخطط الأولية التي نوقشت في اللقاء الأول بين عطا، المسؤول عن المهمة، وبن لادن، في أواخر ١٩٩٩، دعت إلى ضرب مبنى الكابيتول الأميركي، «الذي يُفهم على أنه مصدر سياسة الدعم الأميركية لإسرائيل»(٦٨). باختصار، فإن بن لادن ومساعديه ينظرون بوضوح إلى مسألة فلسطين على أنها مركزية في روزنامتهم.

لاحظت لجنة ٩/١١ أيضاً، أن المسألة الفلسطينية شكلت الدافع الرئيسي لخالد شيخ محمد، الذي وصفته بأنه «المهندس الرئيسي لهجمات ٩/١١». وبعبارات اللجنة، فإن «ضغينة خالد شيخ محمد على الولايات المتحدة، من خلال ما رواه، تنبع ليس من تجاربه هناك كطالب، بل بالأحرى من خلافه العنيف مع سياسة الولايات المتحدة المحابية لإسرائيل»(٦٩). ويصعب تصور قرائن دامغة أكثر عن الدور الذي لعبه دعم الولايات المتحدة لإسرائيل في الإيحاء بهجمات ٩/١١.

وحتى لو لم يكن بن لادن شخصياً ملتزماً المسألة الفلسطينية، فهي لا تزال توفّر له أداة فعّالة للتجنيد. فالغضب العربي والإسلامي، في جزء منه، قد تنامى في شكل ملحوظ منذ نهاية الحرب الباردة، وخصوصاً منذ اندلاع الانتفاضة الثانية في العام ٢٠٠٠، لأن مستوى العنف الموجه ضد الفلسطينيين أصبح أكثر حجماً بكثير، وأكثر ظهوراً(٧٠). فالانتفاضة الأولى (١٩٨٧ ـ ١٩٩٢) كانت أقل عنفاً

بكثير، وشهدت الأراضي المحتلة هدوءاً نسبياً في أعوام أوسلو (١٩٩٣ ـ ٢٠٠٠). وها إن تطور الإنترنت وبروز وسائل إعلام بديلة مثل «الجزيرة»، يوفران تغطية للمجزرة على مدار الساعة. فلم يعد الأمر يقتصر على قيام إسرائيل بإنزال المزيد من العنف على الفلسطينيين، بل أصبح في إمكان العرب والمسلمين حول العالم، مشاهدة ذلك بأم العين. ويمكنهم كذلك أن يشاهدوا أن ذلك يحصل بواسطة أسلحة مصنوعة في أميركا، وبموافقة ضمنية من الولايات المتحدة. ويوفّر هذا الوضع مبرراً قوياً لمنتقدي أميركا، وهو السبب الذي دفع بنائب زعيم حزب الله، الشيخ نعيم قاسم، إلى إبلاغ جمهور لبناني في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أنه «لم يعد هناك من مكان سياسي لأميركا في لبنان. هل تذكرون أن الاسلحة التي أطلقت النار على لبنان هي أسلحة أميركية؟»[٧١].

تساعد هذه السياسات على شرح سبب هذا القدر الكبير من غضب الكثيرين من العرب والمسلمين، من الولايات المتحدة، إلى درجة أنهم ينظرون إلى «القاعدة» بتعاطف، بل إن بعضهم على استعداد لدعمها، سواء مباشرة أو سرّاً. وأفاد مسح أُجري على المغاربة في ٢٠٠٤، أن لدى ثمانية في المئة منهم فقط، صورة «طيبة» أو «طيبة جداً» عن الرئيس بوش، لكن الرقم المقارن لبن لادن كان ٤٥ في المئة. وفي الأردن، وهو حليف أساسي للولايات المتحدة، فإن الأرقام كانت ٣ في المئة لبوش و٥٥ في المئة لبن لادن الذي تغلب على بوش بهامش ٥٨ في المئة في باكستان، حيث الحكومة متحالفة تحالفاً وثيقا مع الولايات المتحدة[٧٢]. وأفاد مسح لـ «بيو غلوبال أتيتيودس سورفاي» Pew Global Attitudes Survey في ٢٠٠٢ ـ قبل غزو العراق ـ أن «الرأي العام حول الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، منطقة النزاع، سلبي في شكل كاسح»، ومعظم فقدان الشعبية هذا ينبع من الموقف من المسألة الفلسطينية[٧٣]. وبحسب خبير الشرق الأوسط شبلي تلحمي، «فما من مسألة أخرى تدوي بعمق لدى العامة في العالم العربي، وأجزاء كثيرة أخرى من العالم الإسلامي، بأكثر من دوي فلسطين. وما من مسألة أخرى تصوغ الإدراكات الإقليمية لأميركا أكثر من مسألة فلسطين»[٧٤]. ويوافق أسامة المقدسي على ذلك، ويرى أنه «ما من مسألة

يتم فيها الشعور بالغضب العربي من الولايات المتحدة في شكل أكثر اتساعاً وحدّة، من مسألة فلسطين. . . فالتفسيران العلماني العربي والإسلامي للتاريخ، يلتقيان، رغم تعارضهما في كل شيء آخر، حول فلسطين، في إدراكهما المشترك للبحر الواسع الذي يفصل المجاهرة الأميركية الرسمية بدعم الحرية عن السياسات الأميركية الفعلية»[٧٥]. وليس الدعم الأميركي لإسرائيل المصدر الوحيد، طبعاً، للعداء لأميركا، لكنه مصدر مهم، ويُصعّب أكثر فأكثر من عملية «الانتصار على الإرهاب»، وتقديم مصالح الولايات المتحدة.

تقدّم دراسات حكومية أخرى، والكثير من استطلاعات الرأي العام، الاستنتاج نفسه: الشعوب العربية مستاءة كثيراً من الدعم الأميركي لإسرائيل، وهو ما يجدونه عديم الحساسية حيال الهموم العربية، وغير متوافق مع القيم الأميركية التي تتم المناداة بها. وبالرغم من أن للكثيرين من العرب وجهات نظر مؤاتية، في شكل من الأشكال، للعلم والتكنولوجيا الأميركيين، والمنتجات الأميركية، والإعلام والأفلام الأميركية، بل حتى، وبما يثير الدهشة، وجهات نظر إيجابية حيال الشعب الأميركي والديموقراطية الأميركية نفسها، فإن وجهات نظرهم حيال السياسة الخارجية الأميركية ـ وبخاصة الدعم الأميركي لإسرائيل ـ سلبية للغاية[٧٦]. وعلى ما لاحظه عالم فيزياء يمني زائر للولايات المتحدة في ٢٠٠١، «عندما تذهب إلى هناك، تقع فعلاً في حب الولايات المتحدة. . . لكن عندما تعود إلى الديار، تجد أن الولايات المتحدة تطبق العدالة والإنصاف على شعبها، وليس في الخارج»[٧٧]. واستنتج تقرير في ٢٠٠٤ لمجلس العلم الدفاعي في البنتاغون أن «المسلمين «لا يكرهون حرّيتنا، بل إنهم بالأحرى يكرهون سياساتنا». وأقرت لجنة ٩/١١ أن «الواقع المجرّد هو أن السياسة الأميركية المتعلقة بالنزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، والسياسة الأميركية في العراق، تشكلان المادة السائدة للتعليق الشعبي عبر العالمين العربي والاسلامي»[٧٨].

ومن قبيل ذلك، عندما سألت مؤسسة «زغبي إنترناشونال» المرموقة، مواطنين في ست دول عربية، إذا كان موقفهم من أميركا تصوغه مشاعرهم حيال القيم الأميركية أو السياسات الأميركية، «أشارت نسبة مئوية ساحقة من المجيبين، إلى

أن السياسة لعبت دوراً أكثر أهمية». وعن أسئلة من دون تحديد غرضي مسبق عن «أول ما يتبادر إلى ذهنهم»، عندما يفكّرون في أميركا، فالجواب الأكثر شيوعاً هو «سياسة خارجية غير عادلة». وعندما سئلوا عما يمكن الولايات المتحدة أن تفعله لتحسين صورتها، طالبت الأجوبة الأكثر تكراراً بـ «تبديل السياسة الخارجية» و«التوقف عن دعم اسرائيل»[٧٩]. وليس مفاجئاً أنه عندما أوعز الكونغرس، في حزيران/يونيو ٢٠٠٣، إلى وزارة الخارجية، بإنشاء «مجموعة استشارية حول الدبلوماسية العامة للعالمين العربي والمسلم»، وجد تقرير المجموعة أن «مواطني هذه البلدان مستاؤون بصدق من ماساة الفلسطينيين، والدور الذي يشعرون بأن الولايات المتحدة تلعبه»[٨٠].

يؤكد زعماء عرب بارزون ومعلقون عامون حسنو الاطلاع، أن الدعم غير المشروط لإسرائيل أفقد الولايات المتحدة شعبيتها باطراد عبر الشرق الأوسط. وقال المبعوث الخاص للأمم المتحدة، الأخضر الإبراهيمي، الذي جنّدته إدارة بوش للمساعدة على تشكيل الحكومة العراقية الموقتة في حزيران/ يونيو ٢٠٠٤، أن «سمّ المنطقة الأكبر هو سياسة السيطرة الإسرائيلية والمعاناة المفروضة على الفلسطينيين»، مضيفاً أن شعوب الشرق الأوسط تدرك «ظلم هذه السياسة، وما يوازي ذلك من ظلم متمثل في دعم الولايات المتحدة لهذه السياسة». وحذر الرئيس المصري حسني مبارك في ٢٠٠٤ «من وجود حقد [على أميركا] لم يكن له مثيل أبداً في المنطقة»، في جزء منه، لأن العرب «يرون أن [رئيس وزراء إسرائيل] شارون يتصرف كما يشاء من دون أن يقول الأميركيون شيئاً»[٨١]. وعرض الملك الأردني عبد الله الثاني، في آذار/مارس ٢٠٠٧، وجهة نظر مماثلة، مُبلغاً جلسة مشتركة للكونغرس «أن إنكار العدالة والسلام في فلسطين... هو لب المشلكة. وليست للب المشكلة هذا عواقب وخيمة على منطقتنا وحسب، بل له أيضاً عواقب وخيمة على عالمنا»[٨٢]. وليس مفاجئاً أن هذه الأنظمة الموالية لأميركا، تريد من الولايات المتحدة تغيير سياسة تزيد من الاستياء الشعبي حيال روابطها بالولايات المتحدة.

يصعب أن يكون دعم الولايات المتحدة لإسرائيل، المصدر الوحيد للعداء

لأميركا في العالمين العربي والإسلامي. ولن يُزيل وضعُ مزيد من الشروط له، أسبابَ الاحتكاك كلها بين هذه البلدان والولايات المتحدة. ومعاينة عواقب السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، والدعم الأميركي الضمني لهذه السياسات، لا تعني نكران وجود معاداة حقيقية للسامية في بلدان عربية مختلفة، أو واقع أن مجموعات أو حكومات في هذه المجتمعات تذكي أحياناً هذه المواقف، وتستخدم الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني لحرف الأنظار عن أخطائها. بل إن وجهة نظرنا، ببساطة، هي أن الولايات المتحدة تدفع ثمناً كبيراً جداً لهذا القدر من الدعم المتسق لإسرائيل. ويذكي هذا الاتجاه العداوة للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ويحرّك المتطرفين المعادين لها، ويساعدهم في عمليات التجنيد، ويوفّر للحكومات المتسلّطة في المنطقة كبش محرقة مناسباً لتقصيرها، ويجعل من الصعب أكثر على واشنطن أن تقنع داعمين محتملين بمواجهة المتطرفين في بلدانهم.

باختصار، ليست المصالح الأميركية والإسرائيلية متطابقة عندما يتعلق الأمر بمحاربة الإرهاب. فدعم إسرائيل ضد الفلسطينيين، يجعل من الصعب أكثر، وليس أسهل، الفوز في الحرب على الإرهاب. ولا يوفّر السند العقلاني بالـ «شراكة ضد الإرهاب»، تبريراً قاطعاً للدعم غير المشروط.

مواجهة «الدول المارقة»

يصوّر السند العقلاني الاستراتيجي الجديد، إسرائيل أيضاً على أنها حليف أساسي في الحملة ضد الدول المتسلطة «المارقة» المتهمة بدعم الإرهاب، وتسعى إلى الحصول على أسلحة دمار شامل. وعلى غرار حجة «الشراكة ضد الإرهاب»، يبدو هذا التبرير المألوف مقنعاً للوهلة الأولى. أَوَليس واضحاً أن أنظمة غير متصالحة مع الغرب، مثل سوريا، وإيران، أو عراق صدام حسين، معادية لكل من إسرائيل والولايات المتحدة؟ أَوَليس من المرجّح أن يستخدم مثل هذه الأنظمة أسلحة الدمار الشامل لابتزاز الولايات المتحدة، أو أن تزوّد مجموعات مسلحة بمثل هذه الأسلحة؟ وإذا أخذنا هذه المخاطر في الاعتبار،

أَوَليس من الصواب مواصلة المساعدة السخية لإسرائيل، من أجل حمايتها من هؤلاء الجيران الخطرين، ومواصلة الضغط عليهم، وبالتالي تسريع اليوم الذي تسقط فيه هذه الأنظمة، أو تغيّر من أساليبها؟

لكن هذا السند العقلاني لا يصمد في الواقع أيضاً تحت التمحيص الدقيق. وبالرغم من أن للولايات المتحدة اختلافات مهمّة مع كل من هذه الأنظمة - بصفة أخص دعمها منظمات معينة مناهضة للسياسة الأميركية، واهتمامها الظاهر بالحصول على أسلحة دمار شامل -، فهي لا تشكل تهديداً كبيراً للمصالح الحيوية الأميركية، بصرف النظر عن الالتزام الأميركي بإسرائيل نفسها. فالنفط هو المصلحة الاستراتيجية الرئيسية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وحماية الوصول إلى هذه السلعة يعتمد أساساً على منع أي دولة من السيطرة على المنطقة بأسرها. ويمكن هذا الانشغال أن يبرر ملاحقة واحدة من هذه الدول في حال أصبحت قوية أكثر من اللازم أو عدوانية - على ما قامت به الولايات المتحدة عندما طردت العراق من الكويت في ١٩٩٠ - ١٩٩١ -، لكنه لا يبرر ملاحقة إيران والعراق وسوريا في الوقت نفسه.

المعالم الأخرى التي يتم استحضارها تكراراً، لشرح لماذا على الولايات المتحدة أن تدعم إسرائيل ضد هذه الدول «المارقة»، هي بالأحرى أقل قطعاً على الأسس الاستراتيجية. هل واقع كون معظمها أنظمة غير منتخبة ديموقراطياً يبرر العداوة الأميركية التي لا تني؟ كلا، لأنه سبق للولايات المتحدة أن حالفت ديكتاتوريات عندما شكل ذلك خدمة لمصالحها، وهي لا تزال تفعل ذلك اليوم. وهل يشكل دعمها لما تصفه الولايات المتحدة «بالإرهاب» سنداً عقلانياً كافياً؟ ليس في الحقيقة، لأن هذه الدول وهذه المجموعات الموسومة من جانب واشنطن «بالإرهاب»، امتنعت عن مهاجمة الولايات المتحدة، ولأن الولايات المتحدة غالباً ما غضت الطرف في الماضي حيال تسويق الإرهاب، بما في ذلك الإرهاب الذي تدّعي أنه مدعوم من هذه الدول نفسها. ولطالما كانت الولايات المتحدة، على غرار معظم الدول، مستعدة للتعاون مع أنظمة لا تعجبها بالضرورة عندما يؤدي ذلك إلى خدمة المصالح الأميركية. فواشنطن، مثلاً، دعمت صدام

حسين والعراق في حربهما ضد إيران في الثمانينيات، وهي لا تزال تدعم الدولة الباكستانية، بالرغم من الدعم، الموثّق جيداً، الذي توفّره تلك الحكومة للمنظمات الأصولية الإسلامية الناشطة بشكل كبير في كشمير وغيرها من الأماكن. وقبل القادة الأميركيون فرحين أيضاً المساعدة الإيرانية لدى مواجهة الطالبان، وسُرّوا لحصولهم على معلومات عن «القاعدة» من سوريا. وهذه، حقاً، حالات محدودة من التعاون، لكنها توحي بأن أياً من هاتين الدولتين لا يشكل تهديداً قاتلاً للمصالح الحيوية الأميركية.

وماذا عن تدخّل سوريا في لبنان، أو عن مناهضة إيرانية محتملة لحلفاء الولايات المتحدة في الخليج الفارسي؟ ليست هذه بالمسائل التافهة، لكنها لا تبرر دعم إسرائيل بمثل هذه القوة التي تدعمها أميركا بها. ولطالما عقّد تدخل إسرائيل في لبنان، جهود الولايات المتحدة هناك، وقد شجّعت ترسانتها الخاصة من أسلحة الدمار الشامل، واستعدادها المطّرد لاستخدام القوة، رغبة بلدان شرق أوسطية أخرى في الحصول على أسلحة الدمار الشامل الخاصة بها. وعلى ما تمت ملاحظته سابقاً، لا تشكل إسرائيل ورقة مهمة عندما يتعلق الأمر بالمحافظة على الاستقرار في لبنان، أو صون توازن القوى في الخليج. وعلى ما سنناقشه مطولا في الجزء الثاني، فقد أحبطت إسرائيل واللوبي تكراراً جهود الولايات المتحدة للتعاطي في شكل أكثر فاعلية مع هذه الأنظمة المشاكسة والمناوئة لمشروعها.

هذه الحجة الاستراتيجية المعينة، كتبرير لمساعدة إسرائيل، دائرية في أساسها. تُصوَّر إسرائيل على أنها حليف حيوي للتعاطي مع جيرانها الخطرين، إلا أن الالتزام بإسرائيل هو سبب رئيسي يفسر، في المقام الأول، لماذا ترى الولايات المتحدة في هذه الدول تهديداً. بالفعل، ربما وجدت واشنطن من السهل أكثر التعامل مع مختلف النزاعات بينها وبين هذه الدول، لو أن سياساتها لم تكن مكبوحة بالتزامها السابق بإسرائيل. وعلى أي حال، فإن هذه الدول هي في الوقت الراهن، أعجز من أن تضر في شكل ذي مغزى بالولايات المتحدة (بالرغم من أنه في وسعها جعل الحياة أكثر صعوبة بكثير بالنسبة إلى بعض

التحركات الأميركية، وبخاصة في العراق). ولم تشكل إسرائيل ورقة مهمة عندما اضطرت الولايات المتحدة إلى اتخاذ خطوات ضد هذه الدول.

ولا يوفّر، حتى التهديد الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل، سبباً دامغاً لدعم إسرائيل بمثل هذه القوة التي تدعمها بها الولايات المتحدة. وللولايات المتحدة أسبابها الخاصة في معارضة انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط (وأمكنة أخرى)، لكن الأمر لن يشكل كارثة استراتيجية على الولايات المتحدة لو أن بعض هذه الدول في المنطقة تمكن في مآل الأمر من الحصول على أسلحة دمار شامل. بل إن القلق الأميركي في شأن برامج صدام حسين لأسلحة الدمار الشامل، أو المطامح النووية الإيرانية الراهنة، ينبع في شكل كبير من التهديد الذي يقال إنها تشكله على إسرائيل. واعترف الرئيس بوش، في آذار/مارس ٢٠٠٦، قائلاً، «إن التهديد الإيراني يتشكل، بالطبع، من هدفها المعلن في تدمير حليفتنا القوية إسرائيل»[٨٣].

إلا أن هذا الخطر مبالَغ فيه إذا أخذنا في الاعتبار أنه لكل من إسرائيل والولايات المتحدة قواها النووية الهائلة الخاصة بها. ومن المحال شن هجوم مباشر على الولايات المتحدة وإسرائيل، لأن اسرائيل تملك عدة مئات من الأسلحة الخاصة بها، بينما تملك الولايات المتحدة الآلاف. فلو أن أياً من الدولتين تعرّضت لهجوم، فسيواجه المرتكب على الفور رداً مدمّراً. ولا يمكن أي دولة نووية مارقة ابتزاز أي من الدولتين، لأنه لا يمكن للمبتز أن ينفذ تهديده من دون أن يواجه المصير نفسه. فالاتحاد السوفياتي امتلك آلاف الأسلحة النووية إبان الحرب الباردة، وكان ملتزماً أيديولوجيا ثورية توجهه، وحكمه رجال بطاشون لا يعطون أهمية كبرى لقيمة الحياة الإنسانية. وبرغم ذلك، لم تتمكن موسكو من استخدام ترسانتها الكبيرة «لابتزاز» الولايات المتحدة، بل حتى ستالين، وخروتشيف، وبريجنيف، لم يحاولوا ذلك أبداً. والسبب واضح: فالولايات المتحدة تملك أسلحتها الخاصة، ويمكنها (وستقوم بذلك) الرد بالمثل.

ومن المستبعد أيضاً أن تقرر دولة مارقة أن تعطي واحداً من أسلحتها الذرية لمجموعة إرهابية، لأنه ليس في وسع زعماء هذا البلد أن يتأكدوا أبداً من أنه لن

يتم اكتشاف عملية التسليم هذه، أو أنه لن يتم إثر ذلك لومهم أو معاقبتهم. وبالفعل، فإن آخر ما سيقوم به مثل هذه الأنظمة ربما، هو منح هذه الأسلحة التي ركبت مخاطر جمة من أجل الحصول عليها. فلن يعود في استطاعتها السيطرة على طريقة استخدام هذه الأسلحة، ولن تتأكد أبداً من عدم قيام الولايات المتحدة (أو إسرائيل) بإحراقها بمجرد لو أن أياً من الدولتين خامرها الشك في أن «دولة مارقة» بالتحديد وفّرت للإرهابيين القدرة على تنفيذ هجوم بسلاح دمار شامل. فإذا أمكن الولايات المتحدة التعايش مع اتحاد سوفياتي نووي، أو صين نووية (وكان زعماؤهما السابقون من بين أكبر الديكتاتوريين الجماعيين الذين شهدهم العالم)، وإذا أمكنها التسامح مع باكستان نووية واحتضان هند نووية، فيمكنها عندها (ولو بعد لأي) التعايش مع إيران نووية أيضاً.

يقال أحياناً إنه ليس في إمكان الردع أن يفعل فعله ضد هذه الأنظمة، لأن قادتها (مثل الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد) متشددون دينيون، وسيرحبون بـ «الاستشهاد»، ولا يمكن بالتالي ردعهم بطريقة فعالة. أو بعبارات تشارلز كراتهامر في «الواشنطن بوست»، فإن «الردع، في مواجهة تعصب ألفي يمجد عبادة الموت، هو مجرد أمنية»(٨٤). وتستحيل، طبعاً، معارضة مثل هذا التأكيد لأنه ليس في وسع المرء أبداً أن يتأكد مئة في المئة، من أن بعض زعماء العالم لن ينقادوا إلى جنون الانتحار. وبرغم ذلك، توجد أسباب جيدة للتشكيك في مثل هذه المزاعم المخيفة. فليس في وسع أي من هؤلاء القادة غير العقلانيين المزعومين، أن يشن وحده هجوماً بأسلحة دمار شامل. فالقيام بضربة فعلية سيتطلب مساعدة فعلية وموافقة الكثيرين من الأناس الآخرين، وعليهم جميعاً أن يعتنقوا إرادياً مبدأ الشهادة (ففي إيران، مثلاً، السلطة على الجيش ليست حتى في يد الرئيس أحمدي نجاد). أضف إلى ذلك، أنه ليس من دليل إلى أن أياً من هؤلاء الزعماء سعى إلى الشهادة (صدام لم يفعل ذلك بالتأكيد إلى أن قاربت الأنشوطة الالتفاف حول عنقه).

ومن المفيد، أخيراً، ملاحظة أنه تم سماع مثل هذه المزاعم من قبلُ، وتبين

أنها خاطئة. فالمتشددون الأميركيون حاججوا سابقاً بأن الأيديولوجيا تحرك الزعماء السوفيات، وبأنهم لا يقيمون وزناً للحياة الإنسانية، وقد لا يمكن بالتالي ردعهم. وتخوف زعماء أميركيون آخرون من حصول الصين على الأسلحة الذرية، لأنهم اعتقدوا أن ماو تسي تونغ زعيم غير عقلاني، وقد يكون مستعداً للتضحية بعشرات الملايين من الناس في تبادل حرب ذرية. وحذر وزير الخارجية دين راسك مرة من «أن بلداً في مثل هذا السلوك العنفي، الحاد الطبع، المتصلب، والمعادي، مثلما هو سلوك الصين الشيوعية، يقوده زعماء نظرتهم غير واقعية إلى العالم وإلى الحياة بحد نفسها». إلا أنه تبين أن سلوك الصين النووي كان حذراً للغاية[٨٥]. وليس على قادة الولايات المتحدة أن يرضوا عن انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، لكن هذه المشكلة لا تشكل تبريراً استراتيجياً كافياً لإعطاء إسرائيل مثل هذا الدعم الهائل الذي توفّره الولايات المتحدة.

حتى لو طرحت سوريا أو إيران تحديات على الولايات المتحدة في أمكنة، مثل لبنان أو العراق، أو حتى لو امتلكتا أو أرادتا امتلاك أسلحة دمار شامل، فإن علاقة الولايات المتحدة مع إسرائيل تجعل التعاطي الفعّال معهما في الواقع أكثر صعوبة. وتشكل الترسانة النووية الإسرائيلية أحد أسباب رغبة بعض جيرانها في امتلاك الأسلحة النووية، ولم يؤد تهديدهم بتغيير أنظمتهم إلا إلى تقوية هذه الرغبة. فاستعداد الولايات المتحدة لدعم إسرائيل، بصرف النظر عن ترسانة إسرائيل النووية الخاصة، ورفضها توقيع معاهدة حظر الانتشار، يجعل أيضاً الولايات المتحدة تبدو منافقة عندما تحاول التصدي لبرامج أسلحة من يطمحون إلى الحصول على أسلحة الدمار الشامل. كذلك، فإن إسرائيل لا تشكّل ورقة إيجابية عندما تدرس واشنطن استخدام القوة ضد هذه الأنظمة ـ كما فعلت ذلك مرتين في العراق ـ، لأنه لا يمكن إسرائيل المشاركة في القتال.

أضف إلى ذلك، أن تركيبة الدعم الأميركي لإسرائيل، والقمع الإسرائيلي المستمر للفلسطينيين، دفعا الموقف الأميركي إلى أن يتآكل في جهات كثيرة أخرى، وجعلا الحصول على تعاون ذي شأن في مسائل استراتيجية مثل الحرب

على الإرهاب، أو ما يرتبط مع ذلك من جهد لنشر الديموقراطية في الشرق الأوسط، أكثر صعوبة. وكما تمت ملاحظة ذلك في الفصل الثاني، ينظر السكان الأجانب في الغالب إلى الولايات المتحدة على أنها «مؤيدة أكثر من اللازم» لإسرائيل. ويعتقد الكثيرون من النخب الأجنبية، أن دعمها الضمني لسياسات إسرائيل في الأراضي المحتلة غير أخلاقي. ففي نيسان/أبريل ٢٠٠٤ مثلاً، بعث ٥٢ دبلوماسياً بريطانياً سابقاً برسالة إلى رئيس الوزراء توني بلير، قائلين إن النزاع بين إسرائيل والفلسطينيين «سمم العلاقات بين الغرب والعالمين الإسلامي والعربي». وحذروا من أن سياسات بوش وشارون «جائرة وغير شرعية» و«سيكون ثمنها كذلك المزيد من الدم الإسرائيلي والفلسطيني». إلا أن بلير لم يكن يحتاج إلى من يقول له ذلك حين حاول تكرارا (ولو من غير نجاح) ان يجعل إدارة بوش تتعاطى مع المسألة بطريقة أكثر جدية. ولئلا يتم التفوق عليهم، حذت مجموعة من ٨٨ دبلوماسياً أميركياً سابقاً، حذوَ البريطانيين، وبعثوا برسالة مشابهة إلى بوش[٨٦]. بل حتى يدرك إسرائيليون مرموقون، مثل المراسل العسكري الإسرائيلي المخضرم زئيف شيف، أن «استمرار هذا النزاع، بما في ذلك الاحتلال الإسرائيلي، سيؤدي حتماً إلى موجة جديدة من الإرهاب، وسينتشر الإرهاب الدولي، وهو أكثر ما يخشاه الأميركيون»[٨٧].

أصبحت عواقب هذا كله أكثر وضوحاً في ٢٠٠٦، عندما تقوّضت الجهود الأميركية لإقامة تحالف سني يساعد على التعاطي مع الوضع المتدهور في العراق، وموازنة النفوذ الإيراني الصاعد، وذلك من جراء المخاوف السنية من أن الولايات المتحدة طالما أخذت جانب إسرائيل في صراعها مع الفلسطينيين، والوعي بأن التقرب كثيراً من الأميركيين سيكون خطراً سياسياً. واستناداً إلى «وول ستريت جورنال»، فإن «الدبلوماسيين العرب يقولون إن دولاً مثل السعودية، ومصر، وقطر، والكويت، والإمارات العربية المتحدة، ستجد صعوبة في الوقوف علناً مع الولايات المتحدة حيال إيران، وحيال الاستقرار الواسع في المنطقة، ما لم تضغط الولايات المتحدة على إسرائيل حول مبادرة السلام»؛ أو بحسب ما قال أحد الدبلوماسيين العرب، فإن «طريق بغداد تمر عبر القدس، وليس

العكس»[٨٨]. ولهذا، استنتجت مجموعة الدراسة المؤلفة من الحزبين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أنه «لن يكون في وسع الولايات المتحدة تحقيق أهدافها في الشرق الأوسط إلا إذا أعطت الأولوية لحل النزاع العربي ـ الإسرائيلي»[٨٩].

مختصر القول، أن معاملة إسرائيل على أنها الحليف الأهم في الحملة ضد الإرهاب، وضد خليط من الديكتاتوريات الشرق أوسطية، تبالغ في «توهم» مقدرة إسرائيل على المساعدة في هذه المسائل، وتغفل كيف أن العلاقة تساهم في هذه المشاكل، وتتجاهل مسارات السياسات الإسرائيلية التي تجعل مجهود الولايات المتحدة لمعالجتها أكثر صعوبة. فقيمة إسرائيل الاستراتيجية تراجعت باستمرار منذ نهاية الحرب الباردة. ولم يعد ممكناً تبرير الدعم الراسخ لإسرائيل بحجة أنه يساعدنا على هزيمة قوة عظمى منافسة؛ بل على العكس، فإن دعم إسرائيل من دون شروط، يساعد على جعل الولايات المتحدة هدفاً للمتطرفين الراديكاليين، ويجعل أميركا تبدو غليظة القلب ومرائية في أعين أطراف ثالثة كثيرة، بمن في ذلك الحلفاء الأوروبيون والعرب. ولا تزال الولايات المتحدة تستفيد من أعمال مختلفة من التعاون الاستراتيجي مع إسرائيل، لكن الرصيد يبقى أن إسرائيل تشكل عبئاً أكثر مما هي ورقة.

حليف مريب

السبب الأخير للتشكيك في قيمة إسرائيل الاستراتيجية، هو أنها لا تتصرف أحياناً كحليف وفيّ. فإسرائيل، على غرار معظم الدول، تتطلع أولاً وأخيراً إلى مصالحها الخاصة، ولطالما كانت على استعداد للقيام بأمور تتعارض والمصالح الأميركية عندما تعتقد (عن صواب أم عن خطأ) أن قيامها بذلك يقدّم أهدافها القومية الخاصة. فمثلاً، في «قضية لافون» السيئة الصيت في ١٩٥٤، حاول عملاء إسرائيل نسف عدة مكاتب حكومية أميركية في مصر، في محاولة غير متقنة لزرع الشقاق بين واشنطن والقاهرة. وباعت إسرائيل إمدادات عسكرية لإيران، في بداية ثورتها الإسلامية، بينما كان دبلوماسيون أميركيون محتجزين رهائن هناك في ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠، وكانت واحداً من مزودي إيران الرئيسيين

بالسلاح إبان حرب إيران ـ العراق، بالرغم من قلق الولايات المتحدة من إيران وقيامها بدعم العراق سرّاً. واشترت إسرائيل لاحقاً في ١٩٨٩ نفطاً إيرانياً بقيمة ٣٦ مليون دولار في محاولة للحصول على إطلاق رهائن إسرائيليين في لبنان. لكل هذه الأعمال مغزى من وجهة النظر الإسرائيلية، لكنها كانت معاكسة للسياسة الأميركية، ومضرة إجمالاً بمصالح الولايات المتحدة[٩٠].

بالإضافة إلى بيع أسلحة إلى أعداء أميركا، نقلت إسرائيل تكنولوجيا أميركية إلى بلدان ثالثة، بمن فيها خصوم محتملون، مثل الصين. وهي أعمال انتهكت القوانين الأميركية وهددت مصالح أميركا. وأفاد المفتش العام لوزارة الخارجية في ١٩٩٢، أنه ظهر منذ ١٩٨٣ دليل إلى «نمط منظّم ومتنام لعمليات نقل غير مأذون بها» قامت بها إسرائيل[٩١]. وفي الوقت نفسه تقريباً، قام مكتب المحاسبة العامة الناظر في «قضية دوتان» (عملية الاختلاس والتحويل غير المشروع لملايين الدولارات من المساعدة العسكرية التي قام بها رئيس مشتريات سلاح الجو الإسرائيلي)، بجهود متكررة لمقابلة مسؤولين إسرائيليين لمناقشة المسألة. وبحسب مكتب المحاسبة العامة، فإن «حكومة إسرائيل امتنعت عن مناقشة المسائل أو السماح للمحققين [الأميركيين] باستجواب موظفين إسرائيليين»[٩٢].

ولم يتغير الكثير من الأعوام الأخيرة. بل ذُكر أن دوغلاس فيث، النائب السابق لوزير الدفاع والمؤيد الثابت لإسرائيل، غضب عندما وافقت إسرائيل على تطوير طائرة مقاتلة من دون طيار باعتها إلى الصين في ١٩٩٤[٩٣]. وقال مسؤول كبير آخر في إدارة بوش، «هناك أمر يجري في شكل سيئ في العلاقة العسكرية [الأميركية ـ الإسرائيلية]»[٩٤].

وزادت في حدة هذه التوترات عملياتُ التجسس الواسعة التي انخرطت فيها إسرائيل ضد الولايات المتحدة. فإسرائيل تقوم، بحسب مكتب المحاسبة العامة، «بعمليات تجسس نشطة ضد الولايات المتحدة أكثر من أي حليف آخر»[٩٥]. فسرقة الأسرار الاقتصادية تعطي المؤسسات الإسرائيلية أفضلية مهمة على الأعمال الأميركية في السوق العالمية، وتفرض بالتالي كلفة إضافية على المواطنين الأميركيين.

إلا أن الأكثر إثارة للقلق، هو جهود إسرائيل المستمرة في التجسس على الأسرار العسكرية الأميركية. وأبرزت هذه المشكلة في شكل خاص قضية جوناثان بولارد، محلل الاستخبارات الأميركي الذي أعطى إسرائيل، ما بين ١٩٨٤ و١٩٨٥، كمية كبيرة من المواد السرّية للغاية. ورفض الإسرائيليون، بعد الإمساك ببولارد، إبلاغ الأميركيين بما حصلوا عليه منه[٩٦]. وليست قضية بولارد إلا الرأس الأكثر ظهوراً لجبل الجليد الأكبر بكثير. وحاول العملاء الإسرائيليون، في ١٩٨٦، سرقة تكنولوجيا كاميرات التجسس من إحدى المؤسسات الأميركية. وفي وقت لاحق، اتهم مجلس تحكيم إسرائيل بالسلوك «الخوّان» و«المحرّم» و«المتطيّر»، وأمرها بأن تدفع لمؤسسة «ريكون أوبتيكال إنك»، نحو ثلاثة ملايين دولار كعطل وضرر. ووصل جواسيس إسرائيليون أيضاً إلى معلومات سرية حول برنامج التجسس الالكتروني للبنتاغون. وحاولوا، من دون جدوى، تجنيد نويل كوش، وهو مسؤول رئيسي في مكافحة الإرهاب في وزارة الدفاع. ونقلت «وول ستريت جورنال» عن جون دافيت، الرئيس السابق لفرع الأمن الداخلي في وزارة العدل، قوله «ينظر العاملون من بيننا في مجال التجسس إلى إسرائيل على أنها ثاني أكثر جهاز استخبارات أجنبي نشاطاً في الولايات المتحدة»[٩٧].

ونشب خلاف جديد في ٢٠٠٤، عندما أُوقف المسؤول الرئيسي في البنتاغون، لاري فرانكلين، بتهم تمرير معلومات سرية تتعلق بالسياسة الأميركية حيال إيران إلى دبلوماسي إسرائيلي، بمساعدة مزعومة من المسؤولين الكبيرين في الأيباك، ستيفن روزن وكيث ويسمان. وقبل فرانكلين في مآل الأمر بصفقة الاعتراف بالذنب مقابل حكم بـ ١٢ عاماً في السجن لدوره في القضية. ومن المقرر خضوع روزن وويسمان للمحاكمة في خريف ٢٠٠٧[٩٨].

وإسرائيل ليست طبعاً الدولة الوحيدة التي تتجسس على الولايات المتحدة، كما أن واشنطن تقوم أيضاً بعمليات تجسس واسعة على كل من الأصدقاء والأعداء. ومثل هذا السلوك ليس مفاجئاً، كما أنه ليس مستهجَناً، لأن السياسات الدولية عملية قاسية، وغالباً ما لا تتورع الدول عن القيام بأي أمر في جهودها للحصول على ميزة على غيرها من الدول. وبرغم ذلك، فإن العلاقة الوثيقة بين

واشنطن وتل أبيب، جعلت من التجسس على الأسرار الأميركية أكثر سهولة على إسرائيل، وهي لم تتردد في القيام بهذا الأمر تحديداً. وعلى أقل تقدير، يلقي استعداد إسرائيل للتجسس على راعيها الأساسي، مزيداً من الشك حول قيمتها الاستراتيجية في شكل عام، خصوصاً أن الحرب الباردة قد انتهت الآن.

خلاصة

ما من شك، في أن إسرائيل حققت مكاسب كبرى من الدعم الأميركي، بالرغم من أن المرء قد يجادل بأن هذا الدعم قد استُخدم للمضي في سياسات ـ مثل بناء المستوطنات ـ ليست في مصلحة إسرائيل على المدى الطويل. ومن الواضح أيضاً أن الولايات المتحدة اكتسبت بعض القيمة الاستراتيجية من مساعدتها لإسرائيل، وبخاصة إبان الحرب الباردة. إلا أنه لا يمكن هذه المكاسب أن تبرر كلياً، أو تشرح سبب استعداد الولايات المتحدة لإعطاء إسرائيل مثل هذا الدعم المتواصل على امتداد مثل هذه الفترة الطويلة من الزمن. فقد يكون دعم إسرائيل وحمايتها، شكّلا علاوة صافية للولايات المتحدة في أوج الحرب الباردة ـ بالرغم من أن هذا الزعم ليس خالياً من الغموض ـ. لكن هذا السند العقلاني تبخّر مع انهيار الاتحاد السوفياتي، وانتهت المنافسة بين الجبارين في الشرق الأوسط. فاحتضان أميركا الشديد لإسرائيل اليوم ـ وبخاصة استعدادها لدعمها مهما تكن سياساتها ـ لا يجعل أميركا أكثر أمناً أو أشد ازدهاراً. بل على العكس: فالدعم غير المشروط لإسرائيل يقوّض علاقات الولايات المتحدة مع حلفاء آخرين، ويُلقي الشك على سياسة أميركا ورؤيتها الأخلاقية، ويساهم في إلهام جيل من المتشددين المعادين لأميركا، ويعقّد الجهود الأميركية للتعاطي مع منطقة غير مستقرة، لكن حيوية. باختصار، لم يعد في الإمكان الدفاع، على أسس استراتيجية، عن «العلاقة الخاصة» غير المشروطة بين الولايات المتحدة وإسرائيل. وعلينا بالتطلع إلى مكان آخر إذا كان في الإمكان إيجاد سند عقلاني مقنع. وسننظر في الفصل التالي إلى القضية الأخلاقية للدعم الأميركي لإسرائيل.



الفصل الثالث

قضيّة أخلاقية متراجعة

عندما تحدث جورج دبليو بوش في المؤتمر السياسي السنوي للجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية (أيباك) في أيار/مايو ٢٠٠٤، استحضر مجموعة من المواضيع الأخلاقية للمساعدة على شرح الدعم الأميركي لإسرائيل. بدأ الرئيس خطابه في التصفيق لجهود الأيباك «في تقوية الصلات التي تربط أمتينا: قيمنا المشتركة والتزامنا القوي بالحريّة». ومضى في التشديد على أن لإسرائيل والولايات المتحدة «أموراً مشتركة كثيرة. فكلانا وُلد من صراع وتضحية. وأُنشئنا معاً على أيدي مهاجرين هاربين من الاضطهاد الديني في ديار أخرى. وبنى كل منا ديموقراطية حيوية على قاعدة حكم القانون واقتصاد السوق. ونحن أيضاً، في الدولتين، نشأنا على معتقدات أساسية معيّنة: الله يراقب شؤون الإنسان، ويقدّر كلّ حياة. وقد جعلت هذه الروابط منا حليفين طبيعيين، وهي روابط لن تنفصم أبداً».

لاحظ بوش أيضاً فارقاً واحداً مهماً، استخرج منه خلاصة أخلاقية. ففي وقت عاشت الولايات المتحدة في أمان نسبي بفضل موقعها الجغرافي، «واجهت إسرائيل وضعاً مختلفاً كبلد صغير في محيط قاس. ولطالما كان للشعب اليهودي أعداء على حدوده وإرهابيون على مقربة منه. ومرّة تلو الأخرى، دافعت إسرائيل عن نفسها بمهارة وبطولة. واستحقّت، نتيجة شجاعة الشعب الإسرائيلي، احترام الشعب الأميركي»[(١)].

تُبرز ملاحظات بوش الدرجة التي يتم فيها تبرير الدعم الأميركي لإسرائيل، ليس على أسس استراتيجية، بل على قاعدة ادعاءات أخلاقية في الأساس. فالمبرر العقلاني الأخلاقي للدعم الاميركي، يرتكز على عدة أفكار تحاججية

متفرّقة، وغالباً ما يستحضر مؤيدو إسرائيل واحدة أو أكثر من هذه الحجج لتبرير «العلاقة الخاصة». ويُقال، تحديداً، إن اسرائيل تستأهل الدعم الأميركي السخي، والذي يكاد يكون غير مشروط تحت حجة أنها ضعيفة ومحاطة بأعداء كرّسوا أنفسهم لتدميرها؛ وبلد ديموقراطي، وهو شكل الحكم الأكثر تفضيلاً أخلاقياً. وعانى الشعب اليهودي كثيراً بسبب جرائم ماضية؛ وسلوك إسرائيل الأخلاقي كان أفضل كثيراً من مسلك خصومها، وبخاصة بالمقارنة مع الفلسطينيين؛ ورفض الفلسطينيون عرض السلام «السخي» الذي قدّمته إسرائيل في كامب ديفيد في تموز/يوليو، ٢٠٠٠، واختاروا العنف بدلاً من ذلك. ويتضح من التوراة أن إنشاء إسرائيل هو إرادة الله. وتدعم هذه الحجج، إذا ما أُخذت مجتمعة معاً، الزعمَ الأكثر عمومية بأن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في الشرق الأوسط التي تشارك أميركا قيمها، وتتمتع لذلك بالدعم الواسع من الشعب الأميركي. ويقبل الكثيرون من صانعي السياسة الأميركيين هذه الحجج المختلفة، حتى لو لم يقوموا بذلك، فمن المفترض أن الشعب الأميركي يريد منهم دعم إسرائيل، ولا يريدهم بالتأكيد أن يمارسوا أي ضغط، من أي نوع كان، على الدولة اليهودية.

السند المنطقي الأخلاقي للدعم الأميركي غير المُقيّد، ليس مُلزِماً عند التمحيص عن كثب. هناك سند عقلاني أخلاقي لدعم وجود إسرائيل، لكن هذا الوجود، ليس في خطر في الوقت الراهن. وفي نظرة موضوعية، فإن سلوك إسرائيل، ماضياً وحاضراً، لا يوفّر قاعدة أخلاقية كبيرة لتمييزها عن الفلسطينيين، وتفضيلها أخلاقياً عليهم، وخاصة لجهة اضطلاعها في المنطقة بسياسات ليست في المصلحة الاستراتيجية الأميركية.

يعتمد السند العقلاني الأخلاقي بقوة على فهم مُعيّن لتاريخ إسرائيل، يتمسك به، في شكل واسع، الكثيرون من الأميركيين (من اليهود وبقية الإثنيات والديانات التي تكوّن نسيج المواطنين الأميركيين). فلطالما كان اليهود في الشرق الأوسط، كما تروّج هذه الرواية، ضحايا تماماً، كما كانوا في أوروبا. ويقول إيلي ويزل إن «اليهودي لم يكن أبداً جلاداً؛ فهو يكاد يكون دوماً الضحية»[٢]. فالعرب، وبخاصة الفلسطينيين، هم «الجناة»، الذين يحملون تشابهاً بارزاً مع

اللاساميين، أعداء السامية، الذين اضطهدوا اليهود في أوروبا. ويتجلّى هذا المنظور بوضوح في رواية ليون أوريس الشهيرة «الخروج» *Exodus* (١٩٥٨)، التي تصور اليهود على أنهم «ضحايا وأبطال معاً»، وتُظهر الفلسطينيين على أنهم «أشرار وجبناء». وبيعت عشرون مليون نسخة من هذا الكتاب ما بين ١٩٥٨ و١٩٨٠، وتم تحويله إلى فيلم شهد إقبالاً شعبياً كثيفاً على حجز بطاقاته (١٩٦٠). وأظهر الباحثون أنه كان لرواية «الخروج» تأثير طويل الأمد في طريقة تفكير الأميركيين في شأن النزاع العربي ـ الإسرائيلي[٣].

غير أنه يمكن القول بكثير من الموضوعية، إنها خاطئة تلك الحكمة المتعارف عليها حول كيفية إنشاء اسرائيل، وكيف تصرّفت بالتالي حيال الفلسطينيين والدول المجاورة. فهي تستند إلى مجموعة من الأساطير حول أحداث سابقة تولّى الباحثون الإسرائيليون، أنفسهم، نقضها ودحضها، بطريقة منتظمة، على مر الأعوام العشرين الماضية[٤]. وفي ما لا يدع مجالاً للشك في أن اليهود غالباً ما كانوا الضحايا في أوروبا، فإنهم، في القرن الماضي، غالباً ما كانوا الجلادين في الشرق الأوسط، وضحاياهم الأساسيون كانوا الفلسطينيين، منذ احتلال أرضهم، ولا يزالون. فليس هناك وفر من الأدلة يدعم هذه النقطة الأساسية وحسب، بل إنها قابلة وجدانياً للتصديق أيضاً. فكيف يمكن اليهود الوافدين إلى فلسطين من أوروبا، أن يُنشئوا دولة لهم من دون اتخاذ إجراءات قمعية ضد السكان العرب الذين أقاموا من قبلُ في الأرض التي أرادوها لدولتهم الجديدة؟ وتماماً كما لم يتمكن الأوروبيون الذين أنشأوا الولايات المتحدة وكندا من فعل ذلك من دون ارتكاب جرائم مروّعة ضد السكان الأصليين، فإنه استحال عملياً على الصهاينة اقتطاع دولة يهودية في فلسطين من دون ارتكاب جرائم مماثلة ضد السكان المحليين المصممين على استنكار تجاوزاتهم، ويحاولون مقاومتهم. ولسوء الحظ، فإن هذا «التاريخ الجديد»، كما يُسمّى في إسرائيل، لم يتم التسليم بصحته، كما يجب، في الولايات المتحدة، وهو أحد الأسباب التي تفسّر لماذا لا يزال للتبرير العقلاني الأخلاقي وزن ذو شأن عند الكثيرين من الأميركيين[٥].

وبرغم ذلك، فإن سلوك إسرائيل الراهن مسألة مختلفة. فمع انفتاح العالم على بعضه البعض بسبب التطور التكنولوجي الهائل الذي حدث، خاصة في وسائط الإعلام، والتطور الهائل الذي بلغته شبكة الإنترنت ووجود شبكات أخبار بالكابل تبث على مدى ٢٤ ساعة، شاهد الكثيرون من الأميركيين دليلاً قطعياً وقاطعاً على السياسة الإسرائيلية الوحشية المتَّبعة ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. وشاهدوا كذلك عواقب المذابح والمجازر الإسرائيلية في حرب لبنان الثانية (٢٠٠٦)، التي دكّ فيها الجيش الإسرائيلي أهدافاً مدنية في جميع المناطق اللبنانية، وكيف ألقى قبل يومين من انتهاء المعارك ملايين القنابل العنقودية القاتلة في مدن جنوب لبنان وقراه[٦].

وبالرغم من أن هذه الأعمال لطخت صورة إسرائيل العامة في الولايات المتحدة، فقد بقي مؤيدوها على تعصبهم وتأييدهم لها، وواصلوا تقديم المبررات الأخلاقية لدعم العلاقة الراهنة بين هذين البلدين. ويمكن في الواقع، تقديم برهان ذي شأن على أن السياسة الراهنة تتعارض مع القيم الأميركية الأساسية، وأنه إذا توجّب على الولايات المتحدة اختيار جانب ما على أساس الاعتبارات الأخلاقية وحدها، فستدعم الفلسطينيين وليس إسرائيل. فإسرائيل، برغم ذلك كله، مزدهرة اقتصادياً، وتملك أقوى جيش في الشرق الأوسط. وما من دولة ستشرع اليوم، عن قصد، في التفكير في خوض حرب معها. كما تمر إسرائيل في ظروف مشابهة لتلك التي تمر بها الولايات المتحدة، فهي تعيش وسط موجات تفجيرات تضرب معظم المدن التي أنشئت على أرض فلسطين بعدما احتُلَّت في موجة عنف هائلة، هي في الأساس عاقبة استعمارها الأراضي المحتلة. والفلسطينيون، على نقيض ذلك، هم من دون دولة، فقراء، ويواجهون مستقبلاً غامضاً جداً. وحتى مع الإقرار بالعيوب الفلسطينية المختلفة، إلا أنه من المنطقي السؤال اليوم، من هي المجموعة التي لها حقّ المطالبة الأخلاقية الأقوى بالتعاطف الأميركي؟

يتطلب بلوغ عمق هذه المسألة، أن ننظر بمزيد من التفصيل في الحجج الخاصة التي تشكّل المبرّر الأخلاقي. سنركز أساساً على السلوك الإسرائيلي،

ولن نقوم بأي محاولة لمقارنته مع أعمال دول أخرى في المنطقة، أو في أماكن أخرى من العالم. ونحن هنا، لا نركّز على سلوك إسرائيل لأن لنا شحناء على الدولة اليهودية، أو لأننا نعتقد، بصفة خاصة، أن هذا السلوك يستحق التقريع. بل إننا، على العكس، نعترف بأن جميع الدول تقريباً، ارتكبت جرائم خطيرة في وقت ما من تاريخها، وندرك أن بناء الدولة غالباً ما يصاحبه مخاض عنفي. ونحن على دراية أيضاً، بأن بعض جيران إسرائيل من الدول العربية، يمارسون أحياناً سياسات قمعية كبيرة. إلا أننا نركّز على أعمال إسرائيل، لأن الولايات المتحدة تزودها بمستوى من الدعم المادي والدبلوماسي أكبر بكثير مما تزود به دولاً أخرى، وهي تقوم بذلك على حساب مصالحها الخاصة. وهدفنا هو تحديد هل إسرائيل تستأهل معاملة خاصة على أساس أنها تتصرف بطريقة فاضلة في شكل استثنائي، كما يزعم الكثيرون من مؤيديها. فهل إسرائيل تتصرف بطريقة أفضل بكثير مما تفعله دول أخرى؟ يوحي سجلها التاريخي، الحافل بالمجازر، بأنها لا تفعل.

دعم «المستضعَف»

غالباً ما تُصوَّر اسرائيل، على أنها ضعيفة ومحاصَرة. وغالباً ما يتم استحضار «نبي اليهود» داود، وإظهاره محاطاً «بغوليات» الشعب العربي المعادي. وقد بذل الزعماء الإسرائيليون والكتّاب المتعاطفون مع إسرائيل، جهوداً كبيرة في ترسيخ في هذه الصورة، وجعل إسرائيل دائماً في موقع الضحية. لكن العكس هو الأقرب إلى الحقيقة. فلطالما كانت إسرائيل أقوى عسكرياً من خصومها العرب. فلننظر في حرب إنشاء إسرائيل في ١٩٤٨، حيث كان الاعتقاد الشعبي هو أن الصهاينة ـ الذين حاربوا ضد خمسة جيوش عربية، بالإضافة إلى الفلسطينيين ـ كانوا أقل عدداً، وأقل تسلّحاً في شكل كبير جداً. ويشير بني موريس، المؤرخ الإسرائيلي المرموق، إلى هذا الوصف لميزان القوى على أنه «واحدة من أكثر الخرافات المتعلقة بـ ١٩٤٨ تماسكاً»[٧].

ربما اعتقد المرء أن القوات الإسرائيلية كانت، في ١٩٤٨، في وضع غير

مؤات، كمّاً ونوعاً، لأنها دولة صغيرة أبصرت لتوها النور، ومحاطة بدول عربية ذات عدد سكاني أكبر بكثير، وموارد مادية أعظم. إلا أن مقارنة حجم السكان وموارد إسرائيل والعالم العربي، لا يقول، في الواقع، إلا القليل عن ميزان القوى العسكري بينهما. وعلى ما يلاحظه موريس، فإن «خريطة الأطلس التي تُظهر إسرائيل صغيرة يحيط بها بحر عملاق من العرب، لم تعكس، حينها، كمالها اليوم أيضاً، ميزان القوى العسكرية الحقيقي في المنطقة. وكذلك الأمر بالنسبة إلى الأرقام المقارنة للسكان. ففي ١٩٤٨، عدّ الييشوف [الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين قبل إنشاء إسرائيل] نحو ٦٥٠ ألف نسمة ـ بالمقارنة مع ١,٢ فلسطيني عربي، ونحو ٣٠ مليون عربي في الدول المحيطة (المسماة «دول الطوق»، بما في ذلك العراق)»[٨]. والسبب بسيط: فلم تكن الدول العربية، في شكل لافت للأنظار، فعالة في ترجمة هذه الموارد الكامنة إلى قوة عسكرية فعلية، بينما أجادت إسرائيل، في المقابل، القيام بذلك.

شكل تاريخ حرب الـ ٤٨، وإنشاء إسرائيل، في الواقع، نزاعين منفصلين. كان الأول حرباً أهلية بين اليهود والفلسطينيين اندلعت في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧ (في اليوم الذي صدر فيه قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين الانتداب) واستمرت حتى ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨ (اليوم الذي أعلنت فيه إسرائيل إنشاء «دولتها»). أما الثاني، فكان حرباً إقليمية بين إسرائيل وخمسة جيوش عربية كبرى، بدأت في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨، وانتهت في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٤٩، بنصر إسرائيلي وهزيمة عربية.

حقق الصهاينة انتصاراً راجحاً على الفلسطينيين في حربهم الأهلية، لسبب بسيط، كونهم تمتعوا بتفوّق حاسم في الإعداد، لهذه الحرب، وفي نوعية كل من الجنود والأسلحة[٩]. كانت الوحدات المقاتلة اليهودية أفضل تنظيماً وتدريباً من القوات الفلسطينية التي قضى عليها البريطانيون في ثورة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٩، ولم تتعافَ مع حلول ١٩٤٨. وعلى ما يلاحظه المؤرخ الإسرائيلي إيلان بابي، «واجه بضعة آلاف من الفلسطينيين والعرب غير النظاميين، عشرات الآلاف من الجنود اليهود المدربين جيدا»[١٠]. ومن غير المفاجئ أن القادة الإسرائيليين

أدركوا تماماً اختلال ميزان القوى هذا، وسعوا إلى استغلاله. وفي الواقع، يؤكد ييغال يادين، القائد العسكري الرئيسي في حرب ١٩٤٨، ورئيس الأركان الثاني للجيش الإسرائيلي، أنه لولا وجود البريطانيين في فلسطين حتى أيار/مايو ١٩٤٨، «لأمكننا إخماد «التمرد» العربي في شهر واحد»(١١).

وامتلك الإسرائيليون أيضاً، تفوقاً واضحاً في عدد العناصر خلال حربهم مع خمسة جيوش عربية. ويلاحظ موريس أنه عند نشوب القتال في أواسط أيار/مايو، «أنزلت إسرائيل إلى الميدان نحو ٣٥ ألف جندي مسلح بالمقارنة مع ٢٥ ألفاً إلى ٣٠ ألفاً في الجيوش العربية. وأصبح للجيش الإسرائيلي، زمن «عملية داني»، في تموز/يوليو، ٦٥ ألف رجل تحت السلاح؛ وبحلول كانون الأول/ديسمبر ما يقارب التسعين ألف رجل تحت السلاح، الأمر الذي فاق عدداً، في كل مرحلة من مراحل الصراع، مجموع الجيوش العربية مجتمعة، المصطفة ضد إسرائيل في فلسطين»(١٢). وتمتعت إسرائيل أيضاً بتفوق في منظومة السلاح، في ما عدا فترة وجيزة من ٢٥ يوماً في بداية النزاع (١٥ أيار/مايو - ١٠ حزيران/يونيو ١٩٤٨). ثم إنه، مع الاستثناء المحتمل للفيلق العربي الصغير التابع لشرق الأردن، تفوّقت القوات المقاتلة الإسرائيلية تفوقاً نوعياً كبيراً على خصومها العرب، إضافة إلى كونها أكثر تنظيماً. باختصار، كسب الصهاينة الحرب الأهلية ضد الفلسطينيين، والحرب الإقليمية ضد الجيوش العربية، لأنهم كانوا أكثر قوة من خصومهم، بالرغم من التفوق المطلق في عدد السكان الذي تمتع به أعداؤهم العرب. وعلى ما يلاحظه موريس، فإن «قوة النار اليهودية المتفوقة، ومجهود الرجال، والتنظيم، والقيادة والتحكم، هي التي حددت نتيجة المعركة، وحسمتها»(١٣).

حقق الجيش الإسرائيلي أيضاً انتصارات حاسمة وسهلة على مصر في ١٩٥٦، وعلى مصر والأردن وسوريا في ١٩٦٧، قبل أن تبدأ المساعدة الأميركية الواسعة في الانهمار على إسرائيل. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، كانت إسرائيل في مواجهة هجوم صاعق مفاجئ شنه الجيشان المصري والسوري. وبالرغم من أن الجيش الإسرائيلي، الذي تم التفوق عليه عدداً، عانى نكسات

خطيرة في الأيام الأولى من القتال، فإنه سرعان ما تعافى وأصبح على وشك تدمير الجيشين المصري والسوري، عندما تدخلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لوقف القتال. وبحسب موريس، يعود هذا التحول المميز إلى واقع أن «آلة الجيش الإسرائيلي، في الجو والبر، كانت، ببساطة، متفوقة وهكذا، كانت حال قواها البشرية: طياري سلاح الجو، وموظفي الصيانة والقوات البرية، وضباط المدرعات. كان الرجال أفضل تدريباً وقيادة من أندادهم العرب»(١٤). وتوفر هذه الانتصارات دليلاً بليغاً إلى عقيدة الإسرائيليين القتالية، وقدراتهم التنظيمية، وبسالتهم العسكرية، لكنها تكشف أيضاً عن أن إسرائيل كانت أبعد من أن تكون لا حول لها ولا قوة، حتى في خلال أعوامها الأولى(١٥).

وإسرائيل اليوم، هي أقوى قوة عسكرية في الشرق الأوسط. فقواتها التقليدية متفوقة، بما لا يقاس، على قوات جيرانها، وهي الدولة الوحيدة في المنطقة التي تملك أسلحة ذرية. وقد وقعت مصر والأردن معاهدتي سلام مع إسرائيل، وتقوم الولايات المتحدة اليوم بإقناع السعودية، من خلال سياسة «العصا والجزرة» بالقيام بذلك. جورج بوش بمشاركة إسرائيل [الناشر] وخسرت سوريا راعيها السوفياتي، وأهلكت العراقَ ثلاث حروب كارثية، وتقع إيران على بعد مئات الأميال، ولم تهاجم أبداً إسرائيل مباشرة. وبالكاد حصل الفلسطينيون على شرطة تمارس، بقطع الأنفاس، السلطة داخل الضفة، حيث تم «طردها» من قبل حركة «حماس» من قطاع غزة. ولا يبدو أن الفلسطينيين سوف يمتلكون جيشاً يمكنه أن يشكل تهديداً لإسرائيل. وقد ازداد ضعفهم من جراء الانشقاقات الداخلية. والموت الذي يزرعه المفجرون الانتحاريون الفلسطينيون مأساوي، ويزرع الخوف في قلوب الإسرائيليين، لكنه لا يُحدث إلا القليل من الضرر نسبياً في اقتصاد إسرائيل، ويهدد أقل من ذلك سلامة أراضيها(١٦). ويمكن مجموعات مثل «حزب الله» إطلاق مقذوفات وصواريخ من عيارات صغيرة ومتوسطة على إسرائيل، وربما تمكنت من قتل بضع مئات من الإسرائيليين على مر الأشهر والسنين، لكن هذه الهجمات لا تشكل خطراً وجودياً على إسرائيل. واستناداً إلى تقييم أجراه في ٢٠٠٥، مركز جافي للدراسات الاستراتيجية، ذو المكانة المرموقة في جامعة تل

أبيب، فإن «الميزان الاستراتيجي هو قطعاً في مصلحة إسرائيل التي استمرت في توسيع الهوة النوعية بين قدرتها العسكرية وقوتها الرادعة، وبين قدرات جيرانها»[١٧]. وإذا كان دعم المستضعَف يشكل سنداً عقلانياً مُلزماً، فعلى الولايات المتحدة أن تدعم خصوم إسرائيل.

هناك طبعاً بُعد آخر للحجة بأن اسرائيل طالما كانت محاصَرة، وهي الضحية دائماً: إنه الادعاء بأن جيران إسرائيل العرب مصممون على تدميرها بالرغم من تفوقها العسكري. ويجادل البعض، بالفعل، بأن العرب عجّلوا في خوض حروب ١٩٤٨، و١٩٦٧، و١٩٧٣، بهدف «إلقاء اليهود في البحر»[١٨].

وبالرغم من أنه ما من شك في أن إسرائيل واجهت تهديدات خطيرة في أعوام تأسيسها الأولى، لم يحاول العرب تدمير إسرائيل في أي من هذه الحروب الثلاث. وليس الأمر لأن العرب سعداء بوجود دولة يهودية في وسطهم ـ من الواضح أنهم ليسوا بسعداء ـ، بل بالأحرى لأنهم لم يملكوا أبداً القدرة على كسب حرب ضد إسرائيل، ناهيك بهزمها في شكل حاسم. وما من شك في أن بعض الزعماء العرب، تحدثوا عن «إلقاء اليهود في البحر» إبان حرب ١٩٤٨، لكن ذلك كان في معظمه خطابات شعبوية تهدف إلى تهدئة جماهيرهم. ويكتب بني موريس مثلاً:

«ما إن أعلنت إسرائيل تأسيسها في ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨، وقامت الدول العربية بالحرب في ١٥ أيار/مايو، فإن ما أعقب كان «نهشاً عاماً للأرض»، حيث كان الجميع ـ إسرائيل، شرق الأردن، سوريا، مصر، وحتى لبنان ـ يميلون إلى منع نشوء دولة فلسطينية عربية، واقتطاع أجزاء من فلسطين لأنفسهم. وخلافاً للتأريخ القديم، فإن غزو عبد الله [ملك شرق الأردن] شرق فلسطين، كان يهدف بوضوح إلى الاستيلاء على أراض لمملكته ـ على حساب الفلسطينيين العرب ـ، وليس إلى تدمير الدولة اليهودية. وبالفعل، فقد تمسك الفيلق العربي بعناية، في خلال كل فترات الحرب، بوضعيته غير العدائية حيال الييشوف وأراضي الدولة اليهودية... وليس من الواضح أبداً، أن عبد الله وغلوب [الجنرال البريطاني الذي قاد الفيلق العربي لشرق الأردن] كانا سيسعدان، في أيار/

مايو ١٩٤٨، لرؤية انهيار الجمهورية اليهودية الناشئة. ومن المؤكد أن عبد الله كان قلقاً من احتمالات نشوء دولة عربية فلسطينية، ومن توسع سوريا وتوسع مصر على حدوده، أكثر من قلقه من نشوء دولة يهودية صغيرة»(١٩).

وكان عبد الله، كما يلاحظ موريس، الزعيم العربي الوحيد الذي «وضع كامل ثقل قوته العسكرية لمهاجمة إسرائيل»، «ما يشير إما إلى عدم الفاعلية، وإما، ربما، إلى أقل من عزيمة جدية صادقة حيال الهدف المعلن بإلقاء اليهود في البحر». وكانت لشلومو بن عامي، نظرة مشابهة إلى الأهداف العربية في حرب ١٩٤٨ : «كانت الجيوش العربية السيئة التحضير والتنسيق، قد انجرّت إلى الحرب من جراء الضغط الشعبي في دولها، ولأنه كان لكل من قادتها أجندته الخاصة في التوسع الإقليمي. وكان ضمان إنشاء دولة فلسطينية... دافعاً أقل للزعماء العرب الذين أرسلوا جيوشهم إلى فلسطين، من دافع مطالبهم الإقليمية الخاصة، أو من دافع الحؤول دون المطامع الإقليمية لأخصامهم في الائتلاف العربي»(٢٠).

وتجد أسطورة إسرائيل بوصفها ضحية، انعكاساً لها في الحكمة السائدة حول حرب ١٩٦٧، التي تزعم أن مصر وسوريا مسؤولتان أساساً عن الشروع بها. ويقال في صفة خاصة، إن العرب كانوا يستعدون لمهاجمة إسرائيل عندما سبقهم الجيش الإسرائيلي إلى توجيه الضربة، وإحراز انتصار صاعق(٢١). ويتضح من خلال نشر وثائق جديدة عن الحرب، أن العرب لم ينووا الشروع في حرب ضد إسرائيل في أواخر ربيع ١٩٦٧، وأقل منه محاولة تدمير الدولة اليهودية(٢٢). ويكتب آفي شلايم، «المؤرخ [الإسرائيلي] الجديد»، أن «هناك اتفاقاً عاماً بين المعلّقين على أن [الرئيس المصري جمال] عبد الناصر لم يُرد ولم يخطط للدخول في حرب مع إسرائيل»(٢٣). وتتحمل إسرائيل، في الواقع، مسؤولية كبرى في نشوب الحرب. ويكتب شلايم أن «استراتيجية إسرائيل في التصعيد على الجبهة السورية، ربما كانت العامل الوحيد الأكثر أهمية في جر الشرق الأوسط إلى حرب في حزيران/يونيو ١٩٦٧، بالرغم من الرأي المتعارف عليه حول الموضوع، الذي يختار من بين كل شيء الهجوم السوري على أنه السبب

الرئيسي للحرب»[٢٤]. بل ان بن عامي يذهب إلى أبعد من ذلك، حين يشير إلى أن رئيس أركان الجيش الإسرائيلي إسحق رابين، «تقصَّد دفع إسرائيل إلى حرب مع سوريا. صمم رابين على افتعال حرب مع سوريا. . . لأنه اعتقد أن هذه هي الطريقة الوحيدة لوقف الدعم السوري للهجمات التي تشنها منظمة فتح على إسرائيل»[٢٥].

ولا ينكر أي من هذا، أن قرار مصر في أيار/مايو ١٩٦٧، إغلاق مضائق تيران شكل سبباً مشروعاً للقلق لدى إسرائيل. لكن ذلك لم يكن نذيراً بهجوم مصري وشيك. وقد أقر صانعو سياسة أميركيون، والكثيرون من الزعماء الإسرائيليين، بهذه النقطة. وقد تم بذل جهود دبلوماسية جادة لحل الأزمة سلمياً. لكن إسرائيل اختارت، برغم ذلك، الهجوم، لأن زعماءها فضّلوا في النهاية الحرب على الحل السلمي للأزمة. وأراد القادة العسكريون الإسرائيليون، في صفة خاصة، إنزال هزائم عسكرية كبيرة بأبرز خصمين لها ـ مصر وسوريا ـ من أجل تمتين قوة الردع الإسرائيلية على المدى الطويل[٢٦]. وكانت لبعضهم أيضاً مطامع إقليمية. وعكس الجنرال عازار وايزمن، رئيس العمليات في الجيش الإسرائيلي حينها، هذا الشعور عندما قال عشية الحرب «نحن على مشارف حرب استقلال ثانية، بكل إنجازاتها»[٢٧]. باختصار، لم تكن إسرائيل تستبق هجوماً عربياً وشيكاً عندما وجهت الضربة الأولى في ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧. بل إنها شنت حرباً وقائية: حرباً تهدف إلى التأثير في ميزان القوى لعقود من الزمن، أو على حد تعبير مناحم بيغن، «حرب خيار». وبتعبيره هو، «يجب أن نكون صادقين مع أنفسنا. لقد قرّرنا مهاجمته [الرئيس المصري عبد الناصر]»[٢٨].

هاجم المصريون والسوريون إسرائيل في تشرين الأول/أكتوبر، ١٩٧٣، لكن الواقع المثبت جيداً هو أن الجيشين كانا يستخدمان استراتيجية ذات أهداف محدودة. فقد أمل المصريون الظفر بجزء من الأرض في شبه جزيرة سيناء، ومن ثم مساومة الإسرائيليين على استعادة بقية سيناء، بينما أمل السوريون استعادة هضبة الجولان. ولم يكن أي من المصريين أو السوريين، ينوي اجتياح إسرائيل، ولا تهديد وجودها. فلم تكن إسرائيل تملك أعظم جيش في المنطقة وحسب،

بل كانت تملك أيضاً أسلحة نووية. ويتطرق بني موريس إلى الموضوع في شكل مفصّل: «كان الرئيسان المصري أنور السادات والسوري حافظ الأسد، يسعيان إلى استعادة الأراضي التي خسراها في ١٩٦٧. ولم يكن أي منهما يهدف إلى تدمير إسرائيل»[٢٩]. وبالفعل، أقر صانعو القرار الرئيسيون في كل من القاهرة ودمشق، بأنهم كانوا يعملون ضمن استراتيجية خطرة، في صفة خاصة، من خلال السعي إلى قتال مع الجيش الإسرائيلي الجبار. ولاحظ اللواء حسن البدري، الذي ساعد على التخطيط للهجوم المصري، «بدا تقريباً أن النجاح سيكون مستحيلاً»[٣٠]. وكانت هذه الشكوك في محلّها، لأن الجيش الإسرائيلي، بعد تعافيه من الهجوم الأساسي، هزم الجيشين العربيين.

من الصعب التوهم اليوم، مع إمكانية استثناء إيران، بأن جيران إسرائيل مصممون على تدميرها. وعلى ما تمت الإشارة إليه، وقّعت إسرائيل معاهدتي سلام مع مصر والأردن، وعلى ما ستتم مناقشته في الفصل التاسع، انسحبت إسرائيل من معاهدة سلام محتملة مع سوريا في العام ٢٠٠٠. وحاول ولي العهد السعودي في إحدى القمم العربية في آذار/مارس ٢٠٠٢ في بيروت، نزع فتيل الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، بتقديم اقتراح يدعو إلى قيام كل الحكومات العربية تقريباً، بالاعتراف الكامل بإسرائيل وبتطبيع العلاقات مع الدولة اليهودية. وسيكون على إسرائيل في المقابل الانسحاب من الأراضي المحتلة، والعمل على حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين. وحازت المبادرة دعماً إجماعياً من الجامعة العربية ومن جميع الدول العربية. وهي حازت حتى دعم صدّام حسين[٣١]. ولم تصل المبادرة إلى أي مكان وقتها، لكن السعوديين أعادوا إحياءها في أوائل ٢٠٠٧. وليس هناك بالتأكيد أي دليل إلى أن عراق ما بعد صدام حسين مهتم بتدمير إسرائيل. وفي وقت قد ترفض حماس و«حزب الله» وجود إسرائيل، ويُنزلان معاناة بها، فإنهما، كما تمت الإشارة إلى ذلك، لا يملكان القدرة على تشكيل خطر مميت عليها. وواضح أن إيران ستشكل تهديداً خطيراً على إسرائيل في حال حصولها على السلاح الذري، إلا أنه ما دامت إسرائيل تملك ترسانتها النووية الخاصة، فلا يمكن إيران الهجوم من دون أن تتعرض بنفسها للتدمير.

مساعدة ديموقراطية شقيقة

غالباً ما يتم تبرير الدعم الأميركي بالزعم أن اسرائيل ديموقراطية شقيقة. وبالفعل، فإن المدافعين عنها، غالباً ما يذكّرون الأميركيين بأن إسرائيل هي الديموقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط، وبأنها محاطة بديكتاتوريات معادية. ويبدو هذا السند العقلاني مقنعاً، لكنه لا يعلّل المستوى الراهن للدعم الأميركي. فبرغم ذلك كله، ثمة ديموقراطيات كثيرة حول العالم، لكن لا يحصل أي منها على هذا المستوى من المساعدة غير المشروطة التي تحصل عليها إسرائيل.

وكون بلد ما ديموقراطياً، ليس في الواقع مؤشراً موثوقاً إلى طريقة ارتباط واشنطن به. فقد أطاحت الولايات المتحدة في الماضي ببضع حكومات ديموقراطية، ودعمت عدداً من الديكتاتوريين، عندما اعتُقد أن القيام بذلك سيخدم مصالح الولايات المتحدة. فإدارة أيزنهاور أطاحت بالحكومة المنتخبة ديموقراطياً في إيران في ١٩٥٣، بينما ساندت إدارة ريغان صدام حسين في الثمانينيات. ولإدارة بوش اليوم علاقات جيدة مع رؤساء غير منتخبين ديموقراطياً، أمثال حسني مبارك في مصر، وبرويز مشرف في باكستان [وقيادة المملكة العربية السعودية]، وعملت في الوقت نفسه على تقويض حكومة حماس المنتخبة ديموقراطياً في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولها علاقة تصل إلى حد العداء مع هوغو شافيز، الزعيم المنتخب لفنزويلا. فكون إسرائيل ديموقراطية، لا يبرر، ولا يشرح كلياً مدى الدعم الأميركي لها.

وتؤدي مظاهر من الديموقراطية الإسرائيلية، التي تختلف مع جوهر القيم الأميركية، إلى إضعاف السند العقلاني لـ «الديموقراطية المشتركة». فالولايات المتحدة ديموقراطية ليبرالية، يُفترض أن يتمتع الناس فيها من أي جنس، أو دين، أو إثنية، بحقوق متساوية. وبالرغم من أن مواطني اسرائيل هم من خلفيات دينية وإثنية متعددة، بمن فيهم العرب والمسلمون والمسيحيون، من بين آخرين غيرهم، فإنها أُنشئت في شكل صريح، وعلني، كدولة يهودية. ويتوقف عادة اعتبار المواطن يهودياً على صلة النسب (أصل الأجداد القابل للتحقق منه)(٣٢).

ويجد الطابع اليهودي لإسرائيل انعكاسه في إعلان إقامة دولة إسرائيل، الذي تم الإعلان عنه رسمياً في ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨. وهو يشير بوضوح إلى اعتراف الأمم المتحدة «بحق الشعب اليهودي في إقامة دولته»، ويعلن جهارة «إقامة دولة يهودية في أرض إسرائيل». ويصف لاحقاً الدولة الجديدة بأنها «الشعب اليهودي ذو السيادة، المقيم على أرضه الخاصة»[٣٣].

ومع أخذ الطابع اليهودي لإسرائيل في الاعتبار، فإن قادتها لطالما شددوا على أهمية الحفاظ على غالبية يهودية لا شكّ فيها داخل أراضيها. ويشعر الإسرائيليون حالياً بالقلق الشديد حيال تدفق اليهود والفلسطينيين إلى إسرائيل، ومنها، وحيال نسبة الولادات لدى الفلسطينيين واليهود، وحيال إمكانية أن يؤدي توسيع حدود إسرائيل إلى ما أبعد من خطوط ما قبل ١٩٦٧، إلى تدفق نسبة كبيرة من العرب في وسطهم. فقد أعلن ديفيد بن غوريون، على سبيل المثال، أن «أي امرأة يهودية، ما دام الأمر يتعلق بها، لا تنجب أربعة أطفال أصحاء على الأقل، تكون مهملة لواجبها حيال الأمة، كالجندي الذي يفرّ من الخدمة العسكرية»[٣٤]. وهناك الآن نحو ٥,٣ ملايين يهودي، و١,٣٦ مليون عربي، يعيشون في إسرائيل، بما في ذلك المنطقة المتنازع عليها من القدس الشرقية. وهناك ٣,٨ ملايين فلسطيني في غزة والضفة الغربية، ما يعني وجود نحو ١٤٠ ألف يهودي أكثر من الفلسطينيين المقيمين في ما اعتيد تسميته فلسطين الانتداب. وبحسب كل الحسابات والإحصاءات تقريباً، فإن نسبة الولادات عند الفلسطينيين هي أعلى من نسبتها عند اليهود[٣٥]. وليس مفاجئاً، في ضوء هذه الأعداد، أن يصبح مألوفاً في هذه الأيام، أن يتحدث المواطنون الإسرائيليون اليهود عن مواطنيهم العرب والفلسطينيين بوصفهم «تهديداً ديموغرافياً» محتملاً[٣٦].

وربما اعتقد المرء أنه، بالرغم من أن إسرائيل هي في جوهرها دولة يهودية، فإن قوانينها الأساسية (وهي ١١ قانوناً) لا تزال تضمن حقوقاً متساوية لجميع مواطنيها، العرب أو اليهود. لكن، ليست هذه هي الحال. فالمسودة الأولى للقانون الأساسي حول الكرامة الإنسانية والحرّية، التي تقارب البيان الأميركي الرسمي بحقوق الفرد، احتوت على عبارات تعد بالمساواة بين جميع

الإسرائيليين: «الجميع متساوون أمام القانون، ولن يحدث تمييز على أساس الجنس، والدين، والقومية، والعرق، والمجموعة الإثنية، وبلد المنشأ، أو أي عوامل أخرى خارجة عن الصدد»(٣٧). إلا أن لجنة الكنيست حذفت في النهاية هذا البند من النسخة النهائية التي أصبحت قانوناً في ١٩٩٢. وحاول النواب العرب في الكنيست الإسرائيلي، مراراً منذ ذلك الوقت، تعديل هذا القانون الأساسي من خلال تضمينه نصاً يوفّر المساواة أمام القانون. لكن زملاءهم اليهود رفضوا مجاراتهم في ذلك، وهو وضع يقف في تناقض ظاهر مع الولايات المتحدة، حيث تم إيداع مبدأ المساواة في قانون(٣٨).

وإضافة إلى التزام إسرائيل المحافظة على الهوية اليهودية، ورفضها منح المساواة قانوناً لغير اليهود، فإن المليون و٣٦٠ ألف عربي، يُعامَلون بحكم الأمر الواقع، كمواطنين من الدرجة الثانية. وتوصّلت لجنة حكومية في ٢٠٠٣، مثلاً، إلى أن إسرائيل تتصرف «بتقصير وتمييز» حيالهم(٣٩). وهناك، بالفعل، تأييد واسع بين الإسرائيليين اليهود لهذه المعاملة غير المتساوية للإسرائيليين العرب. ووجد استطلاع للرأي نُشر في آذار/مارس ٢٠٠٧، أن ٥٥ في المئة من اليهود يريدون منشآت تسلية منفصلة، بينما قال أكثر من ٧٥ في المئة إنهم لن يقيموا في المبنى نفسه الذي يقيم فيه إسرائيلي عربي. وقال أكثر من نصف المجيبين، إن زواج امرأة يهودية بعربي معادل للخيانة، وقال خمسون في المئة إنهم سيرفضون الوظيفة إذا كان المسؤول المباشر عنهم عربياً(٤٠). وأفادت «مؤسسة الديموقراطية الإسرائيلية» في أيار/مايو ٢٠٠٣، أن ٥٣ في المئة من الإسرائيليين اليهود «يعارضون المساواة الكاملة للعرب»، بينما يعتقد ٧٧ في المئة من الإسرائيليين اليهود أنه «يجب وجود غالبية يهودية في ما يتعلق بالقرارات السياسية الحاسمة». ولم يدعم سوى ٣١ في المئة «وجود أحزاب سياسية عربية في الحكومة»(٤١). ويتفق هذا الشعور مع واقع أن إسرائيل لم تعيّن أول وزير مسلم عربي في الحكومة إلا في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، أي بعد نحو ستة عقود على تأسيس الدولة. وحتى هذا التعيين الوحيد، الذي تعلّق بالحقيبة الثانوية للعلوم والرياضة والثقافة، أثار قدراً كبيراً من الجدل(٤٢).

بل إن معاملة إسرائيل مواطنيها العرب، هي أم أكثر من تمييزي. فهي للحد من عدد العرب في وسطها، مثلاً، لا تسمح للفلسطينيين الذين يتزوجون بإسرائيليين، بأن يصبحوا أنفسهم مواطنين، ولا تعطي هؤلاء الأزواج الحقَّ في الإقامة في إسرائيل. واعتبرت مؤسسة «بيتسيلم» الإسرائيلية لحقوق الإنسان، هذا التقييد، على أنه «قانون عرقي يُحدّد من يمكنه الإقامة هنا استناداً إلى معايير عرقية»[٤٣]. وتقوم حكومة أولمرت أيضاً بالدفع إلى استصدار قانون ـ وافقت عليه لجنة التشريع الحكومية في الكنيست في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ ـ يسمح للمحاكم بنزع الجنسية عن المواطنين «غير الوطنيين». وقد صنّف المحامي العام الإسرائيلي هذا التشريع، الموجه بوضوح ضد الإسرائيليين العرب، بأنه «خطوة مبالغ فيها، ومفرطة، تُضرّ بالحرّيات المدنية»[٤٤]. ويمكن فهم مثل هذه القوانين في ضوء مبادئ إنشاء إسرائيل ـ الهدف الواضح في إنشاء دولة يهودية ـ، لكنها لا تتوافق مع صورة الولايات المتحدة [التي تباهي بالديموقراطية الإسرائيلية، وتعتمدها ذريعة لاستمرار مساعداتها ودعمها اللامحدود لها] كديموقراطية متعددة الإثنيات يُفترض أن يُعامَل مواطنوها بمساواة، بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو الإثنية.

اعتذر بنيامين نتانياهو في أوائل ٢٠٠٧، إلى الإسرائيليين المتدينين المبالغين في التطرف، والذين لهم عائلات كبيرة، عن المصاعب التي تسببت فيها الاقتطاعات من المساعدات التي قام بها في ٢٠٠٢، عندما كان وزيراً للمال. ولاحظ، برغم ذلك، أن تلك الاقتطاعات أحدثت فائدة واحدة مهمة، وغير مُتوقّعة: «فقد حدث تراجع درامي في نسبة الولادات» لدى «الجمهور غير اليهودي»[٤٥]. وبالنسبة إلى نتانياهو، مثله مثل الكثيرين من الإسرائيليين القلقين كثيراً مما يسمونه «التهديد الديموغرافي العربي»، فإنه كلما انخفضت الولادات الإسرائيلية العربية، كلما كان الأمر أفضل.

من شبه المؤكد، أن تعليقات نتانياهو ستلقى الإدانة في الولايات المتحدة. تأمّلوا الاحتجاج الصارخ الذي سيتصاعد هنا لو أن مسؤولاً في الحكومة الأميركية تحدّث عن فوائد سياسة أدت إلى خفض معدلات الولادة لدى الأفارقة الأميركيين

أو الإسبان، والحفاظ بالتالي على الغالبية البيضاء. إلا أن مثل هذه التصريحات ليست غير مألوفة في إسرائيل، حيث لزعماء مهمّين تاريخ من إصدار التعليقات المُحِطّة من شأن الفلسطينيين، ونادراً ما يُعاقَبون عليها. وقد قال مناحم بيغن مرة إن الفلسطيني «حيوان يسير على قدمين»، فيما أشار رئيس الأركان السابق للجيش الإسرائيلي رافائيل إيتان إلى الفلسطينيين بوصفهم «صراصير مضرّة في زجاجة»، وقال أيضاً إن «العربي الجيد هو العربي الميت». وأشار موشي يعلون، وهو رئيس سابق آخر للأركان، إلى التهديد الفلسطيني بأنه أشبه «بسرطان» يُطَبَّق عليه «العلاج الكيميائي»[٤٦].

وليست مثل هذه الآراء التمييزية، حكراً على المسؤولين الإسرائيليين. ففي دراسة استطلاعية حديثة، أُجريت على طلاب الثانويات في إسرائيل، قال ٧٥ في المئة من المستطلَعين إن العرب «جاهلون». وقالت النسبة نفسها إنهم «غير متحضّرين»، بينما قال ٧٤ في المئة من المستطلَعين إن العرب «نجسون». وتعليقاً على هذا الاكتشاف الأخير، كتب لاري درفنر في «الجيروزاليم بوست»: «القول بأن العرب نجسون ليس بياناً سياسياً متطرفاً. وهو لا يشكل تعليقاً قاسياً مفرطاً على السلوك العربي. فالقول بأن العرب نجسون، هو بمثابة تعبير عن غضب أحمق، وهستيري، ومغلق مطلق ضد مجموعة إثنية بأكملها، والتي يصدف في الواقع أنها غير نجسة، بالقدر الذي فيه اليهود غير نجسين. فالقول بأن العرب نجسون يشكل تعبيراً عرقياً بما يكاد يكون من الدرجة المحض والأكثر حقداً» وقال الشخص الذي أشرف على الاستطلاع، «لم نُفاجَأ بنتيجة البحث. فكل من يألف الأمر يعرف أن هذه المفاهيم المعلّبة موجودة، إلا أن هذه النتائج هي عند حافة الحد الأقصى لظاهرة مثيرة للقلق». ومن الجدير ملاحظة أن الاستطلاع نفسه استفتى الشبان العرب أيضاً، ويفيد درفنر أنه «بالرغم من أن موقفهم حيال اليهود مريع، فهو أقل روعاً بكثير من موقف الشبان اليهود منهم»[٤٧].

أدّت هذه المواقف المعادية من الإسرائيليين للعرب، تُضاف إليها المخاوف من «التهديد الديموغرافي»، والرغبة في الحفاظ على الغالبية اليهودية، إلى دعم كبير في أوساط الإسرائيليين اليهود لطرد أو «نقل» (ترانسفير) معظم السكان

العرب من إسرائيل. وبالفعل، فقد أوضح أفيغدور ليبرمان، الذي عُيّن في ٢٠٠٦ نائباً لرئيس الحكومة لشؤون التهديد الاستراتيجي، أنه يؤيّد الطرد، بحيث تصبح إسرائيل «ما أمكن ذلك»، دولةً يهودية متجانسة. وحض في شكل خاص على مقايضة أجزاء من إسرائيل ذات الكثافة السكانية العربية، مع مناطق من الضفة الغربية تحتوي على مستوطنين يهود. وهو ليس أول وزير في الحكومة الإسرائيلية يحض على طرد الفلسطينيين[٤٨].

وبالرغم من أن ليبرمان شخصية مثيرة للجدل، فإنه ليس بغارِب حول هذه المسألة في إسرائيل. فقد أفادت «مؤسسة الديموقراطية الإسرائيلية»، في أيار/مايو ٢٠٠٣، أن ٥٧ في المئة من الإسرائيليين اليهود «يعتقدون أنه يجب تشجيع العرب على الهجرة». ووجد استطلاع أجراه في ٢٠٠٤، مركز دراسات الأمن القومي في جامعة حيفا، أن هذا العدد ارتفع إلى ٦٣,٧ في المئة. وبعد ذلك بعام، وجد «المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية» أن ٤٢ في المئة من الإسرائيليين اليهود يعتقدون أنه على حكومتهم تشجيع الإسرائيليين العرب على الرحيل، بينما اتجه ١٧ في المئة آخرون إلى الموافقة على هذه الفكرة. وفي السنة التالية، وجد «مركز مكافحة العرقية» أن ٤٠ في المئة من الإسرائيليين اليهود، يريدون من زعمائهم تشجيع السكان العرب على الهجرة، بينما وجدت «مؤسسة الديموقراطية الإسرائيلية» أن العدد يبلغ ٦٢ في المئة[٤٩]. ولو أن ٤٠ في المئة أو أكثر من الأميركيين البيض، أعلنوا أنه يجب «تشجيع» السود، والإسبان، والآسيويين، «على مغادرة الولايات المتحدة»، فسيثير ذلك على الفور انتقادات شديدة.

ربما يجب توقع مثل هذه المواقف نظراً إلى الصراع الطويل بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وإلى المعاناة الكبرى التي تسبب فيها للطرفين. وهي ليست أيضاً أكثر سوءاً من مواقف الكثيرين من الأميركيين من مختلف المجموعات الأقلوية (وبخاصة الأفارقة الأميركيين) عبر محطات كثيرة في التاريخ الأميركي. إلا أن هذه المواقف، مهما تكن أصولها، من شأنها أن تكسب إدانة واسعة هنا في الولايات المتحدة لو أنه تم، على نطاق واسع، معرفة وجودها، وشكلت

معارضة خطيرة للفكرة المبتذلة حول «قيمنا المشتركة، والتزامنا القوي بالحرية».

فما يقوّض مكانة إسرائيل الديموقراطية هو رفضها منح الفلسطينيين دولة لهم قابلة للحياة، من خلال استمرارها في فرض نظامها القضائي، والإداري، والعسكري، في الأراضي المحتلة، الذي يحرمهم من الحقوق الإنسانية الأساسية. فإسرائيل تتحكم في الوقت الراهن في حياة ٣,٨ ملايين فلسطيني في غزة والضفة الغربية، في وقت تقوم فيه باستعمار أراض أقاموا فيها منذ زمن طويل. فقد انسحبت إسرائيل رسمياً من غزة في صيف ٢٠٠٥، لكنها لا تزال تحتفظ بسيطرة كبيرة على سكانها(٥٠). وتسيطر بنوع خاص على المعابر الجوية والبحرية والبرّية، ما يعني عملياً أن الفلسطينيين سجناء داخل غزّة، لا يمكنهم الدخول أو المغادرة إلا بموافقة إسرائيلية. وكتب يان إيغلاند، وهو شخصية كبرى في الأمم المتحدة، ويان إيلياسون، وزير الخارجية السويدي، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، أن الفلسطينيين «يعيشون في قفص»، الأمر الذي له طبعاً تأثيرات مُدمّرة في اقتصادهم، بالإضافة إلى عافيتهم وقدراتهم الذهنية والجسمانية(٥١).

ولا تزال إسرائيل تواصل، في الضفة الغربية، مصادرة أراضي الفلسطينيين وبناء المستوطنات. وقد تم وصف هذ الوضع بإيجاز في افتتاحية في «هآرتس» في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦: «يكاد لا يمر أسبوع لا يحمل انكشافاً جديداً، وكل واحد أكثر إثارة واستفظاعاً من السابق، حول همروجة بناء المستوطنات في الضفة الغربية، في انتهاك صارخ للقانون، وفي تناقض كامل مع السياسة الرسمية للحكومة»(٥٢). وبالفعل، فإن منظمة «السلام الآن» الإسرائيلية نشرت أخيراً دراسة عن السجلات الحكومية الإسرائيلية تُظهر أن أكثر من ٣٢ في المئة من الأرض التي تمسك بها إسرائيل من أجل بناء المستوطنات، هي ملكية فلسطينية خاصة. وتنوي إسرائيل الاحتفاظ بجميع هذه الأراضي تقريباً إلى الأبد. وهذا الاستيلاء على الأرض الفلسطينية لا ينتهك القانون الإسرائيلي وحسب، بل أيضاً المبدأ الأساسي للديموقراطية: حماية الملكية الخاصة(٥٣).

الخلاصة، أن لإسرائيل نظاماً ديموقراطياً حيوياً لمواطنيها اليهود الذين يمكنهم انتقاد حكومتهم، وهم يقومون بذلك، واختيار قادتهم في انتخابات علنية وحرّة.

كذلك، فإن حرية الصحافة حيّة ومتعافية في إسرائيل، حيث من الأسهل، وهو أمر في غاية التناقض، انتقاد السياسة الإسرائيلية أكثر مما يمكن فعله في الولايات المتحدة. لهذا السبب، فإن معظم الدلائل في هذه الدراسة مستمَدة من الصحافة الإسرائيلية. وبالرغم من هذه الميزات الإيجابية، يُهمَّش العرب الإسرائيليون بطريقة منهجية، ويُحرَم ملايين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة من الحقوق السياسية الكاملة، ويتم بالتالي إضعاف السند العقلاني «للديموقراطية المشتركة».

التعويض عن جرائم سابقة

التبرير الأخلاقي الثالث، هو تاريخ المعاناة اليهودية في الغرب المسيحي، وبخاصة التجربة المأساوية للمحرقة (الهولوكوست). ويُقال إن إسرائيل تستحق معاملة خاصة لأن اليهود اضطُهِدوا على مر قرون من الزمن، ولأن الكثيرين يعتقدون أنه لا يمكنهم أن يكونوا في مأمن إلا في وطن يهودي. وشكلت هذه النظرة أساس البرنامج الصهيوني الأصلي، ولعبت دوراً مهماً في إقناع الولايات المتحدة وغيرها من الدول بدعم تأسيس إسرائيل، ولا تزال أصداؤها تتردد اليوم.

ما من شك في أن اليهود عانوا كثيراً بسبب الإرث اللاسامي العنصري. وقد شكل إنشاء إسرائيل الردّ الذي رآه اليهود مناسباً على سجل طويل من الجرائم بحقهم. ويوفّر هذا التاريخ قضية أخلاقية متينة لدعم إنشاء إسرائيل واستمرار وجودها. ويتوافق هذا الدعم مع الالتزام الأميركي العام بالحق الوطني في تقرير المصير. إلا إنه لا يمكن المرء أن يتجاهل أن إنشاء إسرائيل تضمّن جرائم إضافية ضد طرف ثالث بريء على العموم: الفلسطينيين. فالجرائم ضد اليهود تبرر وجود إسرائيل، لكن جرائمها ضد الفلسطينيين تقوّض مطالبتها بمعاملة خاصة.

وتاريخ هذه الأحداث موثّق جيداً. فعندما بدأت الصهيونية السياسية بجدّ في أواخر القرن التاسع عشر، كان نحو ١٥ ألفاً إلى ١٧ ألفاً من اليهود فقط يعيشون في فلسطين[٥٤]. ففي ١٨٩٣، مثلاً، شكل العرب ما يقارب ٩٥ في المئة من السكان. وبالرغم من خضوعهم للسيطرة العثمانية، فإن ملكيتهم المستمرة للأرض كانت تعود إلى ١٣٠٠ سنة[٥٥]. وكان القول الصهيوني المأثور «أرض بلا شعب

لشعب من دون أرض»، خاطئاً تماماً في ما يتعلّق بالأرض؛ فقد كان شعب آخر يقيم فيها[٥٦].

أمل الصهاينة الأوائل أن موجات اليهود التي شرعت في مغادرة أوروبا في العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، ستأتي إلى فلسطين، ما سيسمح لليهود بكسب تفوّق عددي حاسم على العرب هناك. لكن ذلك لم يحصل، على الأغلب لأن معظم اليهود فضّلوا الذهاب إلى الولايات المتحدة. ولم يذهب إلى فلسطين سوى مئة ألف فقط من بين أربعة ملايين يهودي غادروا أوروبا ما بين ١٨٨٠ و١٩٢٠[٥٧]. وفي الواقع، لم يتمكن اليهود في فلسطين، إلا بعد تسلم هتلر السلطة في ألمانيا «النازية»، من توفير «الأقساط السخية للمهاجرين الوافدين التي سمح بها البريطانيون»[٥٨]. وعندما تأسست إسرائيل في ١٩٤٨، شكل يهودها الـ ٦٥٠ ألفاً ٣٥ في المئة فقط من سكان فلسطين، وامتلكوا سبعة في المئة فقط من أرضها[٥٩].

صمم الزعماء الصهاينة، منذ البدء، على إنشاء دولة يهودية تغطّي تقريباً مجمل فلسطين، وصولاً إلى أجزاء من لبنان وسوريا[٦٠]. ووُجدت، بالطبع، خلافات بينهم حول أين يظنون أن الحدود يجب أن تكون في عالم مثالي. واعترف جميعهم تقريباً بأنه ربما لن يكون في الإمكان تحقيق كل مطامعهم الإقليمية. ويجدر التشديد على أن الزعامة الصهيونية السائدة لم تهتم مطلقاً بدولة ذات قوميتين، حيث يعيش العرب واليهود جنباً إلى جنب في دولة لا هوية دينية لها، بل يمكن أن يكون العرب فيها أكثر عدداً من اليهود. فقد كان الهدف منذ الأساس إنشاء دولة يهودية يشكل اليهود فيها ما لا يقل من ٨٥ في المئة من السكان[٦١].

ذهبت المطامع الصهيونية أيضاً إلى ما هو أبعد من التقسيم الدائم لفلسطين. ويُعتقد، في شكل واسع في الولايات المتحدة، وبخاصة بين مؤيدي إسرائيل، أن الصهاينة كانوا على استعداد للموافقة على فلسطين مقسّمة في شكل دائم، وأنهم وافقوا بالفعل على مشاريع التقسيم التي قدّمتها لجنة «بيل» البريطانية في ١٩٣٧، والأمم المتحدة في ١٩٤٧. إلا أن موافقتهم على هذه المشاريع لم تعن أنهم

ينوون القبول إلى الأبد بجزء فقط من فلسطين، أو أنهم مستعدون لدعم قيام دولة فلسطينية. وعلى ما توضحه دراسة راهنة، فإن الزعامة الصهيونية كانت مستعدة أحياناً للقبول بالتقسيم كمرحلة أولى، لكن ذلك شكّل مناورة تكتيكية، وليس هدفها الحقيقي. لم يكن في وارد الزعماء الصهاينة أبداً التعايش على المدى الطويل مع دولة فلسطينية قابلة للحياة، لأن هذه النتيجة تتناقض مباشرة مع حلمهم في إنشاء دولة يهودية في كل فلسطين.

قامت بين الصهاينة معارضة ضارية لمشروع لجنة «بيل» للتقسيم، وبالكاد تمكن زعيمهم بن غوريون من حَمل رفاقه الصهاينة على القبول به. إلا أنهم وافقوا في النهاية على الاقتراح، لأنهم أدركوا أن بن غوريون ينوي في مآل الأمر الاستيلاء على كامل أرض فلسطين. وأوضح الزعيم الصهيوني هذه النقطة في صيف ١٩٣٧، عندما أبلغ المجلس التنفيذي الصهيوني أنه «بعد إنشاء جيش كبير في أعقاب إقامة الدولة، سنلغي التقسيم، ونتوسع إلى كامل فلسطين». وأبلغ، على غرار ذلك، ابنه عاموس في السنة نفسها، «إقامة دولة فلسطينية فوراً، ولو ليس على كامل الأرض. والبقية تأتي مع مرور الزمن. ويجب أن تأتي»[٦٢].

لم يصل مشروع لجنة «بيل» في ١٩٣٧ إلى أي مكان، وبقي الصهاينة على امتداد العقد الذي تلى ملتزمين ضم كل فلسطين زمن الانتداب إلى الدولة اليهودية المقبلة. وأطلق بن غوريون، في النصف الأول من ١٩٤٧، عدداً من التعليقات التي تُظهر أنه كان ولا يزال يريد كامل فلسطين. ويفيد الباحث الإسرائيلي أوري بن إليعازر، على سبيل المثال:

«في ١٣ أيار/مايو، ١٩٤٧، أبلغ بن غوريون اجتماعاً للمجلس التنفيذي للوكالة اليهودية عُقد في الولايات المتحدة: «نريد أرض إسرائيل بكلّيتها. هذه كانت النيّة في الأساس». وبعد ذلك بأسبوع، وبينما كان يتحدث إلى الجمعية المنتخبة في القدس، تساءل زعيم الييشوف: «هل بيننا من يعارض أن القصد الأساسي من وعد بلفور والانتداب، والقصد الأساسي والآمال التي اختزنتها أجيال من الشعب اليهودي، كانت في النهاية إقامة دولة يهودية على كامل أرض إسرائيل؟». وفي حديثه إلى سكريتارية «ماباي» في حزيران/يونيو، أعلن بن

غوريون أنه سيكون من الخطأ التخلي عن أي جزء من الأرض. وقال: لا يحق لنا القيام بذلك، وليس هناك من داع له»[٦٣].

في وقت لاحق من تلك السنة، استنبطت الأمم المتحدة مشروعاً جديداً لتقسيم فلسطين بين الصهاينة والفلسطينيين العرب. ووافق الصهاينة علناً على هذا المشروع أيضاً. لكن الواقع هو أن بن غرويون سبق له وناقش مع ملك شرق الأردن عبد الله، صفقة لتقسيم فلسطين بين إسرائيل وشرق الأردن، وحرمان الفلسطينيين من دولة[٦٤]. وسمح هذا التدبير السرّي، الذي أيدته بريطانيا، لشرق الأردن بالحصول على الضفة الغربية، ولإسرائيل بأخذ ما يمكنها أخذه مما بقي من فلسطين. وتم في النهاية تطبيق الصفقة إبان حرب ١٩٤٨، ولو بطريقة مفككة بعض الشيء. وليس مفاجئاً أن الزعماء الإسرائيليين فكّروا جدياً إبان الحرب، في غزو الضفة الغربية، والحصول على كامل فلسطين الانتداب لدولتهم الجديدة. لكنهم قرروا أن الكلفة المحتملة لذلك ستفوق ما يمكن تحقيقه من مكاسب. وسيطر شرق الأردن، الذي أصبح في ما بعد الأردن، على الضفة الغربية حتى حرب الأيام الستة في ١٩٦٧، عندما احتلها الجيش الإسرائيلي. باختصار، فإن الآباء المؤسسين لإسرائيل صمموا منذ البداية على إقامة «إسرائيل الكبرى»، ما لا يترك مجالاً لدولة فلسطينية، ويترك مجالاً أقل للفلسطينيين داخل الدولة اليهودية.

ونظراً إلى أن العرب فاقوا بكثير عدد اليهود في فلسطين، وإلى أن الصهاينة عقدوا العزم على الظفر بما أمكنهم من الأرض، لم يتوفر للصهاينة من خيار كبير سوى طرد أعداد كبيرة من العرب من الأرض التي ستصبح في النهاية إسرائيل. ولم تتوفر طريقة أخرى لتحقيق هدفهم، لأنه صعب على العرب التخلي طوعاً عن أرضهم. وهذا هو السبب الذي دفع بمشروع لجنة «بيل» للتقسيم، إلى الدعوة صراحة إلى نقل السكان. وهذا هو السبب أيضاً الذي جعل مشروع الأمم المتحدة للتقسيم، الذي دعا إلى إقامة إسرائيل مؤلفة من ٥٥ في المئة من اليهود، و٤٥ في المئة من العرب، غير قابل للتطبيق[٦٥]. ولم يكن هناك بالتأكيد من وسيلة يمكن فيها إقامة دولة يهودية على كامل فلسطين، من دون إقناع أعداد كبيرة من العرب، بالرحيل.

في ضوء هذه الوقائع، أصبح الطرد موضوع نقاش متكرر بين الصهاينة منذ الأيام الأولى للحركة، واعتُبر على نطاق واسع الطريقة الواقعية الوحيدة لحل المشكلة الديموغرافية التي وقفت في طريق إقامة دولة يهودية(٦٦). أدرك بن غوريون المشكلة بوضوح، وكتب في ١٩٤١ أنه «يستحيل تخيل إخلاء عام [للسكان العرب] من دون إكراه... وإكراه وحشي»(٦٧). وكان الأمر واضحاً أيضاً في ما كتبه إلى ابنه في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٧، «سننظم قوة دفاع حديثة... وعندها، أنا على ثقة بأنه لن يمنعنا أحد من الاستيطان في أجزاء أخرى من البلاد، سواء أباتفاق مشترك وتفاهم مع جيراننا العرب، أم بأي بوسائل أخرى»(٦٨). وما من شك في أنه كان يفضّل القيام بذلك من خلال «اتفاق مشترك»، لكن بن غرويون أدرك أن هذه إمكانية بعيدة المنال، وأن الصهاينة سيحتاجون إلى جيش قوي لإنجاز أهدافهم. ويعرض موريس الفكرة بإيجاز: «ما لا شك فيه أن بن غوريون كان من دعاة الـ «ترانسفير». أدرك أنه لا يمكن وجود دولة يهودية قوية مع أقلية عربية كبيرة معادية في وسطها... كان بن غوروين على حق. فلو لم يقم بما قام به، لما دخلت الدولة حيّز الوجود. يجب أن يكون ذلك واضحاً، ويستحيل التهرّب منه. فالدولة اليهودية ما كانت لتقوم هنا لو لم يتم اقتلاع الفلسطينيين»(٦٩).

شكّل الطرد وترحيل الفلسطينيين استراتيجية مرعبة ومثيرة للجدل. ولا معنى لأي مجموعة تفكّر في نقل سكان منافسين، أن تعلن عن نواياها للعالم. وهكذا، بعدما أفصح بن غوريون في ١٩٤١ عن أنه لا يمكنه أن يتصوّر كيف أن «الترانسفير» يمكن أن يتحقق من دون «إكراه وحشي»، مضى ليقول إنه على الصهاينة «ألا يبرّدوا همة شعوب أخرى، بريطانية أو أميركية، تحبّذ الترانسفير، من الحض على هذا المسار. لكن ليس علينا، بأي طريقة كانت، أن نجعل ذلك جزءاً من برنامجنا»(٧٠). وهو، برغم ذلك، لم يرفض هذه السياسة؛ بل يشير إلى أنه ليس على الصهاينة إعلان ذلك صراحة. وفي تبصّر إضافي حول مدى «الحساسية الكبرى» لموضوع الترانسفير لدى الآباء المؤسسين، يلاحظ بني موريس أنه «جرت العادة في المؤسسات الصهيونية أن يُطلب من الكتبة المختزلين

«أخذ استراحة»، وبالتالي عدم إدراج نقاشات من هذا النوع في المحاضر». ثم يلاحظ كيف أن «تقارير الصحافة اليهودية» التي تصف رد فعل بن غورين وغيره من الزعماء الصهاينة على خطة لجنة «بيل» لتقسيم فلسطين، «لم تشر إلى بن غوريون، أو أي أحد غيره، قام بقوة بتأييد الترانسفير، أو حتى بإثارة الموضوع»[٧١].

جاءت فرصة طرد الفلسطينيين وإقامة دولة يهودية في ١٩٤٨، عندما طردت القوات اليهودية ما يصل إلى سبعمئة ألف فلسطيني إلى المنفى[٧٢]. ولطالما ادعى الإسرائيليون ومؤيدوهم في الولايات المتحدة، أن العرب فرّوا لأن زعماءهم طلبوا منهم ذلك، لكن الباحثين نسفوا هذه الأسطورة. والواقع أن معظم الزعماء العرب حثّوا الفلسطينيين على البقاء في منازلهم، لكن الخوف من الموت العنيف على أيدي القوات الصهيونية، دفع بمعظمهم إلى الهرب[٧٣]. وقد منعت إسرائيل، بعد الحرب، عودة المنفيين الفلسطينيين. وعلى ما قاله بن غوريون في حزيران/يونيو، ١٩٤٨، «علينا منعهم من العودة بأي ثمن»[٧٤]. وبحلول ١٩٦٢، امتلكت إسرائيل نحو ٩٣ في المئة من الأرض داخل حدودها[٧٥]. وفي سبيل إنجاز هذه النتيجة، تم تدمير ٥٣١ قرية عربية «وأُفرغ ١١ حياً مدينياً من سكانه»[٧٦]. وقلّل وزير الدفاع الإسرائيلي السابق موشي دايان من الكارثة التي أنزلها الصهاينة بالفلسطينيين من أجل إنشاء دولة اسرائيل، وبسّط الأمر كما لو أنه إعادة بناء قرى دمَّرها زلزال، وليس عملية طرد سكان من أرضهم: «بُنيت القرى الإسرائيلية مكان القرى العربية. أنتم لا تعرفون حتى أسماء هذه القرى العربية، وأنا لا ألومكم لأنه لم يعد من وجود لكتب الجغرافيا، كما أن القرى العربية لم تعد موجودة كذلك... ما من مكان واحد بُني في هذا البلد لم يكن فيه سكان عرب سابقون»[٧٧].

أدرك الزعماء الإسرائيليون جيداً، أن إقامة إسرائيل استوجبت ظلماً خطيراً ضد الشعب الفلسطيني. وعلى ما قاله بن غوروين في ١٩٥٦ لرئيس المؤتمر اليهودي العالمي ناحوم غولدمان، «لو كنتُ زعيماً عربياً لما تفاهمت أبداً مع إسرائيل. وهذا طبيعي، فقد استولينا على بلدهم. مؤكّد أن الله وعدنا بها، لكن

ماذا يهمّهم في ذلك؟ فإلهنا ليس إلههم. صحيح أننا نتحدر من إسرائيل، لكن ذلك جرى منذ ألفي عام، وماذا يعني ذلك لهم؟ حصلت معاداة للسامية، النازية، هتلر، أوشفيتز، لكن هل هذا خطؤهم؟ إنهم يرون شيئاً واحداً فقط: لقد جئنا إلى هنا وسرقنا بلدهم. فلماذا عليهم القبول بذلك؟»[٧٨].

وعبّر زئيف جابوتينسكي، الأب المؤسس لليمين الإسرائيلي الأكثر تطرفاً، عن هذه الفكرة نفسها في الأساس، عندما كتب في ١٩٢٣، أن «الاستعمار غنيّ عن البيان، ويفهم كل يهودي أو عربي حسّاس ما هي مستلزماته. فليس هناك إلا غاية واحدة من الاستعمار. وهذه الغاية يرفضها أساساً عرب البلاد. وهذه ردّ فعل طبيعي لن يغيّره شيء»[٧٩]. وطرح برل كاتزنلسون، الحليف الوثيق لبن غوريون والمفكّر الرائد بين الصهاينة الأوائل، الفكرة بصراحة قاسية: «إن المسعى الصهيوني هو مسعى غزو»[٨٠].

سعى زعماء إسرائيل تكراراً، في العقود الستة التي تلت إنشاءها، إلى حرمان الفلسطينيين من طموحاتهم الوطنية[٨١]. واشتهرت رئيسة الوزراء غولدا مائير، مثلاً، بملاحظتها أنه «ما من وجود لشيء اسمه فلسطيني»[٨٢]. واحتفظ الكثيرون من الزعماء الإسرائيليين أيضاً باهتمام كبير في ضم الضفة الغربية وغزة إلى إسرائيل. ففي ١٩٤٩، على سبيل المثال، أعلن موشي دايان أن حدود إسرائيل «توجب السخرية من كل الأوجه». وشعر بأنه على نهر الأردن أن يشكل حدود إسرائيل الشرقية. ولم يشكل دايان استثناءً في هذا المجال؛ فالكثيرون من رفاقه الجنرالات، بالإضافة إلى بن غوريون نفسه، كانوا شديدي الحرص على استحصال إسرائيل على الضفة الغربية[٨٣]. فبني موريس على حق بالتأكيد عندما يلاحظ أن «حرب ١٩٤٨ لم تضع حداً لرؤيا «إسرائيل الكبرى»، بوصفها الهدف النهائي للصهيونية»[٨٤].

شرع بعض الزعماء الإسرائيليين، إثر بدء الانتفاضة الأولى في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٧، في التشجيع على إعطاء الفلسطينيين حكماً ذاتياً محدوداً في مناطق محدّدة من الضفة الغربية وغزة. وغالباً ما يُقال إن رئيس الوزراء إسحق رابين، الذي وقّع على اتفاقات أوسلو في ١٩٩٣، كان مستعداً للسماح بحصول

الفلسطينيين على دولة قابلة للحياة في كل الأراضي المحتلة تقريباً. لكن هذه النظرة غير صحيحة. فرابين عارض إنشاء دولة فلسطينية مستوفية الشروط. وقال متحدثاً في ١٩٩٥، وهي السنة التي قُتل فيها، «أنا أسعى إلى تعايش سلمي بين إسرائيل بوصفها دولة يهودية، ليس على كامل أرض إسرائيل، أو معظمها؛ وعاصمتها، القدس الموحّدة؛ وقد أعيد بناء حدودها الأمنية مع الأردن. وإلى جانبها كيان فلسطيني، هو أقل من دولة، يدير حياة الفلسطينيين... هذا هو هدفي، وهو ليس العودة إلى خطوط ما قبل حرب الأيام الستة، بل إنشاء كيانين، وفاصل بين إسرائيل والفلسطينيين الذين يقيمون في الضفة الغربية وقطاع غزة»(٨٥).

ينعكس عمق المعارضة الإسرائيلية لإقامة دولة فلسطينية ـ حتى في نهاية التسعينيات من القرن الماضي ـ في حادثة تتعلق بالسيّدة الأولى هيلاري كلينتون. ففي ربيع ١٩٩٨، انتقدها الإسرائيليون ومؤيدوهم الأميركيون بحدة لقولها إنه «سيكون في مصلحة السلام في الشرق الأوسط، على المدى الطويل، أن تنشأ هناك دولة فلسطينية، دولة حديثة تؤدي عملها، تكون على المستوى نفسه الذي للدول الأخرى». واستناداً إلى «النيويورك تايمز»، سارع مسؤولو البيت الأبيض فوراً إلى «التبرّؤ» من تعليقاتها، «وأصرّوا على أنها تعبّر عن نفسها». وقال سكرتير البيت الأبيض، إن وجهة نظرها «ليست وجهة نظر الرئيس»(٨٦).

إلا أنه، بحلول العام ٢٠٠٠، أصبح من المقبول في النهاية أن يتحدّث السياسيون الأميركيون علناً عن الرغبة في قيام دولة فلسطينية. وفي الوقت نفسه، أجبرت ضغوط العنف المتطرف والزيادة في نسبة السكان الفلسطينيين، الزعماء الإسرائيليين الحديثين على تفكيك المستوطنات في قطاع غزة، وعلى تفحّص تسويات إقليمية تتعلق بالضفة الغربية. وبرغم ذلك، فإن أي حكومة إسرائيلية ليست مستعدة لأن تعرض على الفلسطينيين دولة قابلة للحياة خاصة بهم. وعلى ما ستتم مناقشته لاحقاً، فإنه حتى العرض السخي المزعوم لرئيس الوزراء إيهود باراك في تموز/يوليو ٢٠٠٠ في كامب ديفيد، كان سيعطي الفلسطينيين دولة منزوعة السلاح، ومفككة الأوصال، تقع تحت سيطرة الأمر الواقع الاسرائيلية.

وفي ٢٠٠٢، كرّر رئيس الوزراء السابق إسحق شامير معارضته إعطاء الفلسطينيين دولة من أي نوع، بينما أوضح رئيس الوزراء السابق بنيامين نتانياهو في السنة التي تلت، أنه يحبّذ دولة فلسطينية منقوصة السيادة(٨٧).

توفّر الجرائم الأوروبية وعمليات الإبادة التي قاموا بها ضد اليهود، تبريراً أخلاقية قوياً لحق إسرائيل في الوجود. فما من دولة استيطانية تأمل أن تأتي إلى الوجود من دون درجة ما من العنف، إلا أن اسرائيل استمرت، خلال عقود، في فرض عنف وتمييز رهيبين على الفلسطينيين. ولم يعد في الإمكان تبرير هذه السياسات تحت ذريعة أن وجود إسرائيل على المحك. فبقاء إسرائيل ليس موضع شك، حتى ولو أن بعض الإسلاميين المتطرفين يضمرون بعض الآمال غير الواقعية، أو أن الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد يردد باستمرار أنه على إسرائيل «أن تختفي من على صفحات الزمان»(٨٨). والأهم من ذلك، هو أن معاناة الشعب اليهودي السابقة لا تجبر الولايات المتحدة على مساعدة إسرائيل بغض النظر عمّا تقوم به اليوم.

«الإسرائيليون الأبرار» في مواجهة «الأشرار العرب»

تصوّر حجّة أخلاقية أخرى إسرائيل على أنها «سعت إلى السلام عند كل منعطف، وأظهرت كبحاً عظيماً ونبيلاً للنفس حتى عندما تم استفزازها». ويُقال إن العرب، في المقابل، تصرّفوا «بفجور شديد وعنف غاشم». تتكرر هذه الرواية من دون توقف على ألسنة الزعماء الإسرائيليين والمدافعين الأميركيين عن إسرائيل، أمثال ألن درشوفيتز، ورئيس تحرير «نيو ريبوابليك» مارتن بيريتز. فإسرائيل، استناداً إلى بيريتز، تلتزم عن كثب بمبدأ يُدعى «طهارة السلاح»، الذي يعني أنه يجب القيام بكل ما هو معقول لتفادي الإضرار بالمدنيين، حتى لو تطلّب الأمر مزيداً من المخاطر على الجنود الإسرائيليين. ثم إنه يؤكّد أن «إسرائيل تأرجحت لأعوام بين الرد على العمليات العسكرية ضدها بقوة محسوبة بدقّة، وبين تهدئة خصومها الفلسطينيين والعرب من خلال إعطائهم بعضا مما يريدون، في وقت يشكل أعداؤها العرب جزءاً «من الإرهاب نفسه الذي شَنّ

علينا في ١١ أيلول/سبتمبر»[٨٩]. واستناداً إلى أرييل شارون وإيهود أولمرت، فإن الجيش الإسرائيلي «هو الجيش الأكثر أخلاقية في العالم»[٩٠]. وما هذا الوصف للسلوك الإسرائيلي إلا مجرّد أسطورة أخرى، وعنصر آخر مما يعتبره ميرون بنفنيستي، النائب السابق لرئيس بلدية القدس، «النص المقدّس»[٩١].

تُظهر الأبحاث الإسرائيلية أن الصهاينة الأوائل هم أبعد من كونهم حسني النيّة حيال الفلسطينيين العرب[٩٢]. فقد قاوم السكان العرب العدوان الصهيوني، وقتلوا أحياناً من اليهود ودمّروا منازلهم. لكن، يجب توقع مثل هذه المقاومة، نظراً إلى أن الصهاينة حاولوا إقامة دولتهم الخاصة على الأراضي العربية، وطرد سكانها منها. وفي حزيران/يونيو، ١٩٣٧، لاحظ بن غوريون بصراحة، «لو كنت عربياً، لتمرّدت بصورة أكثر قوة حتى، وبمرارة، وبيأس ضد هجرة ستحوّل في يوم من الأيام فلسطين وسكانها العرب، إلى الحكم اليهودي»[٩٣]. وردّ الصهاينة بشدة، وغالباً ببطش، وبالتالي لم يملك أي من الطرفين الأرضية الأخلاقية الرفيعة إبان تلك الفترة.

وتكشف هذه الأبحاث نفسها عن أن إقامة إسرائيل في ١٩٤٨، تضمنت أعمالاً لا لبس فيها من التطهير العرقي، بما في ذلك الإعدامات، والمجازر، وعمليات الاغتصاب التي قام بها يهود[٩٤]. لم يطلب الزعماء الصهاينة، طبعاً، من جنودهم أن يقتلوا فلسطينيين ويغتصبوا نساءهم. لكنهم حضّوا على استخدام الوسائل الوحشية لإخراج أعداد هائلة من الفلسطينيين من الأرض التي سرعان ما ستصبح حدود الدولة اليهودية الجديدة. ويكفي لإظهار هذا الأمر، استعراض ما كتبه بن غوريون في يومياته في الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، في الوقت الذي كان منشغلاً فيه في سلسلة من الاجتماعات المهمّة مع زعماء صهيانة آخرين حول كيفية التعاطي مع الفلسطينيين الذين في وسطهم: «هناك حاجة إلى ردّ فعل قوي وقاسٍ. علينا أن نكون دقيقين في ما يتعلّق بالتوقيت والمكان، وفي شأن أولئك الذين نضربهم. فإذا ما وجهنا اتهاماً إلى عائلة، فعلينا أن نضربها من دون رحمة، بمن في ذلك النساء والأطفال. وإلا فلن يكون رد الفعل فعّالاً... ولا حاجة إلى التمييز بين المذنب وغير المذنب»[٩٥]. ويكاد يكون من غير المفاجئ

أن هذا النوع من التوجيه من القيادة الصهيونية ـ فبن غوريون كان يوجز السياسة الناشئة ـ دفع بالجنود اليهود إلى ارتكاب الفظائع. ونحن، برغم ذلك كله، شاهدنا هذا النمط من السلوك في حروب كثيرة، خاضتها شعوب مختلفة كثيرة. وبغض النظر عن ذلك، فإن حدوث هذه الفظائع في هذه الفترة، ينسف ادعاء اسرائيل بامتلاكها وضعاً أخلاقياً خاصاً.

إن سلوك إسرائيل اللاحق حيال خصومها العرب والفلسطينيين، غالباً ما كان قاسياً، ويتنافى مع أي ادعاء بالسلوك الأخلاقي المترفع. فبين ١٩٤٩ و١٩٥٦، مثلاً، يقدّر موريس أن «القوات الأمنية الإسرائيلية وحرسها المدني، وألغامها وأفخاخها المتفجّرة، قتلت ما يتراوح بين ٢,٧٠٠ و٥,٠٠٠ متسلّل عربي». ولا شك في أن بعضهم كان ينوي قتل إسرائيليين، لكن، استناداً إلى الدلائل المتوفّرة، فإن الغالبية الكبرى من الذين قُتلوا لم يكونوا مسلّحين؛ فالغالبية العظمى منهم تسللوا لأسباب اقتصادية أو اجتماعية». ويلاحظ موريس أن سياسة «الحرّية في إطلاق النار»، أدت إلى «سلسلة من الفظائع» ضد المتسللين[٩٦].

لم يكن هذا النوع من الأعمال شاذاً. فالجيش الإسرائيلي قتل المئات من أسرى الحرب المصريين في كل من حربي ١٩٥٦ و١٩٦٧[٩٧]. وطرد في ١٩٦٧ ما بين ١٠٠ ألف و٢٦٠ ألف فلسطيني من الضفة الغربية المحتلة حديثاً، ورحل ٨٠ ألف سوري من هضبة الجولان[٩٨]. وعندما حاول ضحايا هذا التطهير العرقي، التسلّل عائدين إلى منازلهم، عزّلاً من السلاح في الغالب، أطلق عليهم الإسرائيليون النار أحياناً بمجرد الرؤية[٩٩]. وبحسب تقديرات مؤسسة العفو الدولية، فإن إسرائيل دمّرت، ما بين ١٩٦٧ و٢٠٠٣، أكثر من عشرة آلاف منزل في الضفة الغربية وقطاع غزة[١٠٠]. وكانت إسرائيل أيضاً شريكاً في المجزرة التي قامت بها ميليشيا «القوات اللبنانية» ضد فلسطينيين أبرياء في مخيمي اللاجئين في صبرا وشاتيلا، في بيروت، إثر غزو لبنان في ١٩٨٢. ووجدت لجنة تحقيق إسرائيلية أن وزير الدفاع أرييل شارون يتحمّل «مسؤولية شخصية» عن هذه الفظائع من خلال السماح لميليشيا «القوات اللبنانية» بدخول المخيمين[١٠١]. وبالرغم من أن استعداد اللجنة لتحميل المسؤولية لمسؤول إسرائيلي رفيع مثل شارون يثير

الإعجاب، لا يجب أن ننسى أن الناخبين الإسرائيليين انتخبوه بعد ذلك رئيساً للحكومة.

وها أن إسرائيل الآن تسيطر على الضفة الغربية وغزّة منذ أربعين سنة، ما يجعل من ذلك، بحسب ملاحظة المؤرّخ بيري أندرسون، «أطول احتلال عسكري رسمي في التاريخ الحديث»(١٠٢). ويشرح بني موريس أنه عندما تم الشروع في الاحتلال، «أحبّ الإسرائيليون أن يعتقدوا، ويُبلغوا العالم، أنهم يمارسون احتلالاً «متنوّراً»، و«حميداً»، يختلف نوعاً عن الاحتلالات العسكرية الأخرى التي شهدها العالم. لكن الحقيقة اختلفت جذرياً. فالاحتلال الإسرائيلي، شأنه في ذلك شأن كل الاحتلالات، ارتكز على القوة الغاشمة، والقمع، والتخويف، والتعاون، والخيانة، وغرف الضرب والتعذيب، والترهيب اليومي، والإذلال، والتقليب».(١٠٣) فالجيش الإسرائيلي وزّع في الانتفاضة الفلسطينية الأولى، التي كانت مدنية وغير مسلحة، مثلاً، هراوات على جنوده لتشجيعهم على كسر عظام المحتجين الفلسطينيين. وفي أيار/مايو، ١٩٩٠، نشر الفرع السويدي لمنظمة «أنقذوا الأطفال»، تقريراً في ألف صفحة، يفنّد فيه انعكاسات هذا النزاع على الأطفال في الأراضي المحتلة. وقدّر أن «٢٣,٦٠٠ إلى ٢٩,٩٠٠ طفل تطلّبوا عناية طبّية بسبب ما أصيبوا به من الضرب في السنتين الأُوليين للانتفاضة [الأولى]». وقدّر فضلاً عن ذلك أن ثلث الأطفال تقريباً كانوا في العاشرة أو ما دون؛ وخُمسهم كانوا في الخامسة وما دون؛ وأكثر من أربعة أخماسهم «ضُربوا على رؤوسهم والأجزاء العليا من أجسامهم، في أماكن متعددة»؛ وأن نحو ثلث الأطفال «تعرضوا لتحطيم العظام، بما في ذلك كسور متعددة»(١٠٤).

في ذلك الوقت، قال إيهود باراك، نائب رئيس الأركان إبان الانتفاضة الأولى، «لا نريد، تحت أي ظرف من الظروف، أن تُطلق النار على الأطفال. عندما ترون طفلاً لا تطلقوا النار عليه». وبرغم ذلك، قدّرت «أنقذوا الأطفال» أن ٦,٥٠٠ طفل من بين ٨,٥٠٠ طفل جُرحوا بالرصاص في السنتين الأُوليين من الانتفاضة. وفي ما يتعلّق بالحالات المئة والست «لإطلاق نار قاتل على أولاد»،

خلص التقرير إلى أن معظمهم تقريباً «أُصيبوا بإطلاق نار مباشر، وليس عشوائياً أو منحرفاً»؛ وأصيب نحو عشرين في المئة بعدة جروح من الرصاص؛ ونحو ١٢ في المئة أطلقت النار عليهم من الخلف؛ و١٥ في المئة من الأولاد كانوا في العاشرة أو ما دون؛ «ومعظم الاولاد لم يكونوا مشاركين في مظاهرات لرمي الحجارة عندما أصيبوا»؛ و«أصيب نحو خُمس الاولاد برصاص قاتل، وهم في منازلهم أو في إطار عشرة أمتار بعيداً عن منازلهم».

أصبح الردّ الإسرائيلي على الانتفاضة الثانية (٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٥) أكثر عنفاً، الأمر الذي دفع بصحيفة «هآرتس» إلى الإعلان أن «الجيش الإسرائيلي. . . يتحول إلى آلة قتل تثير فاعليتها الروعة، بيد أنها صادمة»[١٠٥]. أطلق الجيش الإسرائيلي مليون رصاصة في الأيام الأولى للانتفاضة، ويصعب أن يكون هذا ردّاً متوازناً[١٠٦]. وعلى امتداد الانتفاضة، قتلت إسرائيل ٣,٣٨٦ فلسطينيين، بينما قتل الفلسطينيون ٩٩٢ إسرائيلياً، ما يعني أن إسرائيل قتلت ٣,٤ فلسطينياً في مقابل كل إسرائيلي فقدته. ومن بين القتلى ٦٧٦ طفلاً فلسطينياً و١١٨ طفلاً إسرائيلياً. وهكذا تكون نسبة الأطفال الفلسطينيين القتلى مقابل الإسرائيليين ٥,٧ إلى واحد. ويُعتقد أنه من بين الـ ٣,٣٨٦ قتيلاً فلسطينياً، كان ١,٨١٥ من المارة، و١,٨٠٠ قُتلوا وهم يقاومون الإسرائيليين، ولا تزال ظروف مقتل ٥٦٣ غير معروفة. بعبارات أخرى، فإنه يبدو أن أكثر بكثير من نصف القتلى الفلسطينيين هم من غير المقاتلين. والنمط نفسه ينطبق على الجانب الإسرائيلي، حيث إن ٦٨٣ من القتلى الـ ٩٩٢ كانوا من المدنيين؛ أما الـ ٣٠٩ الباقين فمن العسكر[١٠٧]. وقتلت القوات الإسرائيلية أيضاً عدة ناشطين أجانب من أجل السلام، بمن فيهم مواطنة أميركية في الثالثة والعشرين، [تُدعى إشيل كوري] سحقتها جرّافة إسرائيلية في آذار/مارس ٢٠٠٣[١٠٨]. وبرغم ذلك، فإنه نادراً ما تحقق الحكومة الإسرائيلية في عمليات قتل المدنيين هذه، والأقل منه الاقتصاص من الفاعلين[١٠٩].

قام الكثير من منظمات حقوق الإنسان ـ بما فيها مجموعات إسرائيلية بارزة ـ بتوثيق واف لهذه الوقائع عن السلوك الإسرائيلي. ولا ينكر المراقبون المنصفون صحة ذلك[١١٠]. وهذا هو السبب الذي دفع بأربعة مسؤولين سابقين في الشين

بت (جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي)، في تشرين الثاني/نوفمبر، إلى إدانة سلوك إسرائيل إبان الانتفاضة الثانية. وأعلن أحدهم، «إننا نتصرف بطريقة مشينة». ووصف آخر السلوك الإسرائيلي بأنه «غير أخلاقي في شكل واضح»[١١١].

وتمكن رؤية نمط مشابه في الرد الإسرائيلي على العنف المتصاعد في غزة وفي لبنان في ٢٠٠٦. فمقتل جنديين إسرائيليين وأسر ثالث على يد حماس في حزيران/يونيو، ٢٠٠٦، دفعا بإسرائيل إلى إعادة احتلال غزة، وشن غارات جوية والقصف بنيران المدفعية، ما دمّر بنى تحتية أساسية، بما في ذلك محطة الطاقة الكهربائية التي تزود سكان غزة بنصف حاجتهم من الكهرباء. وقتل الجيش الإسرائيلي أيضاً مئات الفلسطينيين منذ إعادة احتلاله غزة، الكثيرون منهم من الأطفال[١١٢]. ودفع هذا الوضع الرهيب بالمفوضة العليا لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، لويز أربور، إلى الإعلان في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، أن «انتهاك حقوق الإنسان في هذه الأراضي... جسيم»[١١٣]. كذلك الأمر، عندما قام مقاتلون من حزب الله عند الحدود الإسرائيلية ـ اللبنانية في تموز/يوليو ٢٠٠٦، بأسر جنديين إسرائيليين وقتلوا عدداً آخر، أفلتت اسرائيل حملة قصف على لبنان هدفت إلى إنزال عقاب جماعي بالسكان المدنيين اللبنانيين من خلال تدمير بنى تحتية أساسية في كل الأراضي اللبنانية، أصابت الطرق، والجسور، ومحطات الوقود، والمباني. وقُتل أكثر من ألف لبناني، معظمهم من المدنيين الأبرياء. وعلى ما ستتم مناقشته في الفصل الحادي عشر، فإن هذا الرد كان فعلاً أخرق استراتيجياً، وانتهاكاً لقوانين الحرب. باختصار، هناك قاعدة صغيرة للادعاء الذي طالما نسمعه بأن إسرائيل تُظهر دائماً تمالكاً للنفس في تعاملها مع خصومها، لم تمارسه إسرائيل في حربيها ضد حماس و«حزب الله» الأخيرتين.

والتشكيك الواضح بهذه الفكرة هو الزعم بأن اسرائيل واجهت تهديداً قاتلاً خلال تاريخها، من كل من الحكومات العربية «الرافضة» لوجودها، ومن التنظيمات الفلسطينية المسلحة. أوَليس من حق إسرائيل أن تقوم بما يلزم لحماية مواطنيها؟ وألا يبرّر هذا التهديد المستمر لإسرائيل الدعم الأميركي المستمر، حتى ولو أن إسرائيل غالباً ما تردّ بقسوة؟

هذه الحجة لا تُشكّل في الواقع أيضاً مُبرراً أخلاقياً مُلزماً. فالفلسطينيون استخدموا العمليات العسكرية ضد المحتلين الإسرائيليين، وكذلك ضد أطراف ثالثة بريئة؛ واستعدادهم لمهاجمة مدنيين خاطئ ويجب إدانته بحدة وقساوة. وهذا السلوك ليس مع ذلك مفاجئاً، لأن الفلسطينيين حُرموا طويلاً من حقوقهم السياسية الأساسية، ويعتقدون أنه ليس أمامهم من وسيلة أخرى لإجبار إسرائيل على تقديم تنازلات. وعلى ما اعترف به مرّة رئيس الوزراء السابق باراك، من أنه لو وُلد فلسطينياً «لانضم إلى منظمة إرهابية»(١١٤)، ولو أن الوضع انقلب ووقع الإسرائيليون تحت الاحتلال العربي، لاستخدموا في شكل شبه مؤكد التكتيكات نفسها ضد محتليهم، تماماً كما فعلت ذلك كل حركات المقاومة حول العالم(١١٥).

كان الإرهاب، بالفعل، واحداً من التكتيكات الأساسية التي استخدمها الصهاينة عندما كانوا في وضع ضعيف، ويحاولون الحصول على دولة لهم. فالإرهابيون اليهود من مجموعة الكفاح الصهيونية الشهيرة، الأرغون، هم الذين أدخلوا في أواخر ١٩٣٧ إلى فلسطين، الممارسات المألوفة اليوم من وضع القنابل في الباصات ووسط جموع كبيرة. ويفترض بني موريس أن «العرب ربما تعلموا أهمية التفجيرات من اليهود»(١١٦). وما بين ١٩٤٤ و١٩٤٧، استخدمت عدة منظمات صهيونية الهجمات الإرهابية لإخراج البريطانيين من فلسطين، وأزهقت في هذا السياق أرواح الكثيرين من المدنيين الأبرياء(١١٧). واغتال اليهود أيضاً، في ١٩٤٨، وسيط الأمم المتحدة، الكونت فولك برنادوت، لأنهم عارضوا اقتراحه تدويل القدس(١١٨). لم يكن مرتكبو هذا الفعل متطرفين معزولين: فالحكومة الإسرائيلية منحت في مآل الأمر زعماء مخطط الاغتيال عفواً، وانتُخب أحدهم لاحقاً نائباً في الكنيست. وهناك إرهابي آخر، وافق على اغتيال برنادوت، لكنه لم يُحاكَم، وهو رئيس الوزراء الأسبق إسحق شامير. وحاجج علناً بأنه «لا يمكن لا المبادئ الأخلاقية اليهودية ولا التقليد اليهودي، إسقاط الإرهاب كوسيلة للقتال». بل إن الارهاب لعب «دوراً كبيراً... في حربنا ضد المحتل [بريطانيا]». كما أن شامير لم يعرب أيضاً عن الأسف حيال ماضيه

الإرهابي، قائلاً لأحد من أجروا معه مقابلة في ١٩٩٨ إنه «لو لم أقم بما قمت به، فمن المشكوك فيه أننا كنا لنتمكن من أن ننشئ لنا دولة يهودية مستقلة»(١١٩).

ومناحم بيغن، الذي رأس الأرغون، وأصبح لاحقاً رئيساً للحكومة، كان، طبعاً، واحداً من أبرز الإرهابيين في الأعوام التي سبقت قيام دولة إسرائيل. وغالباً ما كان رئيس الوزراء ليفي أشكول، يشير إلى بيغن، عندما يتحدث عنه، على أنه «الإرهابي»(١٢٠). فاستخدام الفلسطينيين اليوم للعنف المسلّح ضد المدنيين، مستهجن أخلاقياً اليوم، وهكذا الأمر بالنسبة إلى اعتماد الصهاينة عليه في الماضي. وهكذا، لا يمكن المرء تبرير الدعم الأميركي لإسرائيل على أرضية أن سلوكها الماضي، كما سلوكها الحالي، متفوقان أخلاقياً.

خط الدفاع الممكن الآخر، هو أن إسرائيل لا تتقصّد استهداف غير المقاتلين، بينما يهدف حزب الله والفلسطينيون إلى قتل المدنيين. ثم إن الجماعات المسلحة التي تضرب إسرائيل تتخذ من المدنيين، بحسب الادعاء الإسرائيلي دائماً، دروعاً بشرية، ما لا يترك أمام الجيش الإسرائيلي من خيار سوى قتل مدنيين أبرياء عندما يضرب أعداءه القاتلين. وهذه الإسنادات التبريرية غير مقنعة أيضاً. وبحسب ما سنناقشه في الفصل الحادي عشر، فقد استهدفت إسرائيل المناطق المدنية في لبنان، وليس هناك سوى دلائل قليلة غير مقنعة على أن حزب الله استخدم المدنيين كدروع بشرية. وفي وقت لا توجد فيه أيضاً دلائل إلى وجود سياسة رسمية إسرائيلية لقتل المدنيين الفلسطينيين، فإن الجيش الإسرائيلي غالباً ما فشل في اتخاذ الاحتياطات لتفادي الإصابات المدنية أثناء قتاله مع مجموعات مثل حماس والجهاد الإسلامي. وواقع استهداف حزب الله والفلسطينيين المدنيين، لا يخوّل إسرائيل تهديد حياة المدنيين باستخدام قوة غير متكافئة.

ما من شك في أنه يمكن تبرير أن ترد اسرائيل بقوة على أعمال عنيفة تقوم بها مجموعات مثل حماس وحزب الله، لكن استعدادها لاستخدام قوة عسكرية متفوقة ضخمة لإنزال معاناة جسيمة بالمدنيين الأبرياء، يُلقي ظلالاً من الشك على

مزاعمها المتكررة بمكانة أخلاقية خاصة لها. وربما لم تتصرف إسرائيل بأسوأ مما يتصرف به الكثير من البلدان الأخرى، لكنها لم تتصرف بأحسن.

أساطير كامب ديفيد

تقوّى تصوير إسرائيل على أنها متأهبة للسلام، وبأن الفلسطينيين ميالون إلى الحرب، من التفسير المتعارف عليه لجهود إدارة كلينتون الفاشلة في إتمام عملية سلام أوسلو. وبحسب هذه الرواية، عرض رئيس الوزراء باراك على الفلسطينيين، في تموز/يوليو ٢٠٠٠، «تقريباً كل» ما أرادوه في كامب ديفيد[١٢١]. لكن عرفات، الذي صُوِّر على أنه مصمم على إخراج عملية السلام عن السكة، وبالتالي تدمير إسرائيل، رفض هذا العرض السخي، وشن بدلاً من ذلك الانتفاضة الثانية في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ووافقت إسرائيل، ورفض عرفات عرضاً أكثر سخاءً ـ ما دعي بـ «البارامتر» Parameters ـ قدّمه الرئيس كلينتون في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، ما يوفّر دليلاً إضافياً على أنه غير مهتم بالسلام.

تقع مسؤولية الخطأ في فشل عملية السلام، في هذه الرواية، في شكل شبه كلي، على ياسر عرفات. فإسرائيل كانت توّاقة إلى صنع السلام لكنها لم تتمكن من إيجاد شريك موثوق به، ما يؤكد «نكتة» أبا إيبان الشهيرة بأن «العرب لا يفوّتون أبداً فرصة تفويت الفرص». وهذه الرواية تفترض أيضاً ضمناً أنه لا إسرائيل ولا الولايات المتحدة، تتحملان مسؤولية استمرار النزاع، وتدعم الحجة بأن إسرائيل محقة في رفض تقديم تنازلات إلى الفلسطينيين ما استمر عرفات في سدة المسؤولية.

ثمة مشكلة وحيدة فقط في هذه الرواية التي رُوِّجت وسوقتها وسائل الإعلام الأجنبية في شكل واسع: وهي أنها غير صحيحة[١٢٢]. وبالرغم من أن باراك يستحق الفضل في أنه أول مسؤول إسرائيلي ـ والوحيد بالفعل ـ يعرض على الفلسطينيين دولة خاصة بهم، إلا أن الشروط التي عرضها عليهم في كامب ديفيد كانت أبعد من أن تكون سخية. بدا واضحاً، في البداية، أن أفضل عرض لباراك

في كامب ديفيد، وعد الفلسطينيين بسيطرة فورية على غزة، وسيطرة محتملة على ٩١ في المئة من الضفة الغربية[١٢٣]. وبرغم ذلك، تضمن هذا العرض مشاكل رئيسية من المنظور الفلسطيني. فإسرائيل خططت لإبقاء السيطرة على وادي نهر الأردن (ما يقارب ١٠ في المئة من الضفة الغربية) لما بين ست وإحدى وعشرين سنة (تتنوع مختلف البيانات عن المفاوضات حول هذه المسألة)، ما يعني أن الفلسطينيين لن يُعطوا سيطرة فورية إلا على ما لا يزيد على ٨١ في المئة من الضفة الغربية، وليس ٩١ في المئة. ولم يمكن، طبعاً، الفلسطينيين التأكد من أن إسرائيل ستتخلى عن السيطرة على وادي نهر الأردن.

أضف إلى ذلك، أن للفلسطينيين تحديداً أوسع بقليل مما للإسرائيليين حول ما تتشكّل منه الضفة الغربية. وهذا الفارق، الذي بلغ تقريباً ٥ في المئة من الأرض موضع الخلاف، يعني أن الفلسطينيين وجدوا أنفسهم يحصلون فوراً على ٧٦ في المئة من الضفة الغربية، وربما على ٨٥ في المئة في حال استعداد الإسرائيليين للتخلي عن وادي نهر الأردن في تاريخ مستقبلي. وما جعل الفلسطينيين يستصعبون القبول بهذه الصفقة، هو أنه سبق لهم ووافقوا بالفعل في اتفاقات أوسلو في ١٩٩٣، على الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على ما يزيد على ٧٨ في المئة من الانتداب البريطاني الأصلي[١٢٤]. وفي منظورهم أنه يُطلب منهم الآن تقديم تنازل رئيسي آخر، والقبول بأفضل الحالات بـ ٨٦ في المئة من الـ ٢٢ في المئة المتبقية.

وما يجعل الأمور أكثر سوءاً، هو أن الاقتراح الإسرائيلي الأخير، صيف ٢٠٠٠ في كامب ديفيد، لم يكن ليعطي الفلسطينيين جزءاً سيادياً متواصلاً من الأرض في الضفة الغربية. ويصرّ الفلسطينيون على أنه كان ليتم تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاثة كانتونات تفصل في ما بينها أرض إسرائيلية. وينكر الإسرائيليون صحة هذا الادعاء، إلا أن باراك نفسه يعترف بأن اسرائيل كانت لتحتفظ بالسيطرة على إسفين من الأرض «بعرض حد الموسى» يمتد من القدس حتى وادي نهر الأردن[١٢٥]. وهذا الإسفين، الذي سيقطع الضفة الغربية تماماً إلى نصفين، أساسي في خطة إسرائيل للاحتفاظ بالسيطرة على وادي نهر الأردن. وهكذا، فإن

الدولة الفلسطينية المقترحة في كامب ديفيد، كانت لتتألّف من كانتونين أو ثلاثة كانتونات مختلفة في الضفة الغربية وفي غزة، وهي نفسها تفصلها عن الضفة الغربية أرض إسرائيلية. وقال باراك لاحقاً إنه يمكن وصل المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية في ما بينها عبر «نفق أو جسر»، بينما سيربط ممرّ بين غزة والضفة الغربية[١٢٦].

وبالنسبة إلى المسألة الشائكة المتعلقة بالقدس، شكل اقتراح باراك تقسيم المدينة، خطوة رئيسية في الاتجاه الصحيح. وبرغم ذلك، لم تُعرض على الفلسطينيين السيادة الكاملة على عدد من الأحياء العربية في القدس الشرقية، الأمر الذي جعل العرض أقل جاذبية بالنسبة إليهم. كما أن إسرائيل ستحتفظ أيضاً بالسيطرة على حدود الدولة الفلسطينية الجديدة، ومجالها الجوي، ومصادر مياهها، وسيُمنع الفلسطينيون أبداً من بناء جيش للدفاع عن أنفسهم[١٢٧]. ويصعب تخيّل أي زعيم يقبل بهذه الشروط. ولا تتمتع أي دولة في العالم، بالتأكيد، بمثل هذه السيادة المنقوصة، أو تواجه مثل هذه العقبات في بناء اقتصاد أو مجتمع صالحين للعمل. وليس مفاجئاً، من خلال هذا المعطى، أن يُبلغ وزير خارجية باراك السابق، شلومو بن عامي، وهو مشارك أساسي في كامب ديفيد، أحد من يُجرون معه مقابلة، «لو أنني فلسطيني لرفضت كامب ديفيد أيضاً»[١٢٨].

كذلك، فإن الادعاء العام بأن عرفات شن الانتفاضة الثانية في أواخر أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ ـ إما لتحسين موقعه في المحادثات وإما لتدمير عملية السلام نفسها ـ، ينقصه الكثير من المصداقية، ويفتقر إلى دليل مقنع[١٢٩]. فهو قد واصل التفاوض مع الإسرائيليين والأميركيين بعد كامب ديفيد، بل إنه زار منزل إيهود باراك قبل بضع ليال من اندلاع العنف. واستناداً إلى تشارلز أندرلين، الصحافي الفرنسي الذي وضع كتاباً مهمّاً عن فشل هذه المفاوضات، كان الزعيمان وديين في شكل غير موصوف، ومتفائلين في شأن مفاوضات تلك الليلة[١٣٠]. أضف إلى ذلك، أن الرئيس السابق لـ «الشين بت»، عامي أيالون، أعلن أن «عرفات لم يُحضّر للانتفاضة، كما أنه لم يُطلقها»[١٣١]. كذلك فإن ما

يُسمّى لجنة ميتشل، برئاسة السيناتور الأميركي السابق جورج ميتشل، والمُكلّفة استئناف عملية السلام، توصّلت إلى النتيجة نفسها[١٣٢].

اندلعت الانتفاضة الثانية بعد وقت قصير على زيارة أرييل شارون، في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، إلى جبل الهيكل، أقدس المواقع اليهودية. واضطر أكثر من ألف شرطي إلى مواكبته، لأن المسلمين يعتبرون المقر نفسه، وهو موقع الجامع الأقصى، ثالث الأماكن الإسلامية المقدسة. لكن خطوة شارون الاستفزازية، لم تكن إلا العامل الذي أطلق العنف، وليس السبب الجوهري له. فالاضطراب تخمّر قبل وقت طويل من زيارة شارون، واستشعر أفراد من الجانبين الخطر. وبالفعل، طلب زعماء فلسطينيون من مسؤولين أميركيين وإسرائيليين منع زيارة شارون، لأنهم استبقوا، بالتحديد، رد فعل عنيفاً، وأرادوا تفاديه[١٣٣].

شكل استياء الفلسطينيين المتزايد من عرفات، جزءاً من المشكلة، إذ لم تفعل قيادته المتهمة بالفساد، سوى القليل لتحسين ظروف حياتهم، والأقل من ذلك هو أنها لم تأتهم بدولة. إلا أن السبب الرئيسي، هو السياسات الإسرائيلية الاستفزازية في الأراضي المحتلة، يُضاف إليها ردها القاسي على التظاهرات التي أعقبت فوراً زيارة شارون[١٣٤]. وبن عامي محق تماماً في أن الانتفاضة الثانية «لم تبدأ لمجرّد أنها خطوة تكتيكية. بل اندلعت نتيجة حنق الجماهير الفلسطينية المتراكم وخيبتهم من الفشل الهائل لعلمية السلام منذ أول أيام أوسلو، وعجزها عن أن تقدّم إليهم الحياة الكريمة وحسن الحال، ومن عجز قياداتهم وفشلها في السلطة الفلسطينية»[١٣٥].

من غير الصعب سبر أغوار خيبة الفلسطينيين. فما بين بداية عملية أوسلو في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، واندلاع الانتفاضة الثانية بعد ذلك بسبع سنين، صادرت إسرائيل أكثر من أربعين ألف فدان من الأرض الفلسطينية، وبنت ٢٥٠ ميلاً من الطرق الجانبية والأمنية، وأقامت ثلاثين مستوطنة جديدة، وزادت عدد سكان المستوطنات في الضفة الغربية وغزة بنحو مئة ألف، الأمر الذي ضاعف في الواقع عدد هولاء السكان[١٣٦]. كذلك، تراجع الإسرائيليون عن وعود بإعادة تحويل الأرض للفلسطينيين، وانشأوا منظومة نقاط تفتيش حدّت في شكل حاد

من حرية الفلسطينيين في الحركة، وألحقت أضراراً فادحة باقتصادهم. ومع حلول العام ٢٠٠٠، بات الفلسطينيون مهيَّئين للانفجار. وعندما فعلوا ذلك، أفلت الإسرائيليون قوتهم النارية المفرطة وغير المتكافئة من دون أي ضوابط تذكر[١٣٧]. وأطلق الجيش الإسرائيلي، أكثر من مليون رصاصة في الأيام القليلة الأولى من الانتفاضة.

وبالرغم من أن عرفات لم يطلق الانتفاضة الثانية، فإنه استغل ما نتج عنها من عنف في محاولة يائسة لتحسين وضعه التفاوضي. ولم تؤد هذه الخطوة إلى جعل باراك أقل استعداداً لإبرام صفقة وحسب، بل إنها أضرت أيضاً بموقع باراك لدى الناخبين الإسرائيليين، ومهّدت الطريق لانتخاب شارون في شباط/فبراير ٢٠٠١. وأدت أيضاً محاولةُ عرفات دعمَ الانتفاضة إلى تأخير المفاوضات، ما عنى أنه لم يبق لإدارة كلينتون، التي شارفت نهايتها، سوى القليل من الوقت لإنجاز العملية.

يحاجج البعض بأن هدف عرفات النهائي من تحريك العنف، هو محو إسرائيل من الوجود. كان هذا هدفه بالتأكيد عند أول بروزه على المسرح العالمي في الستينيات، لكنه أدرك مع نهاية الثمانينيات، أنه ما من طريقة يمكن فيها الفلسطينيين أن يجعلوا إسرائيل تختفي. ولم يألُ عرفات، في التسعينيات، جهداً ـ وبالتأكيد من خلال مشاركته في عملية أوسلو ـ ليوضح أنه قبل بوجود إسرائيل، وأن صراعه معها هو على السيطرة على الأراضي المحتلة، وليس على كامل فلسطين التاريخية[١٣٨]. وعندما فشل كامب ديفيد، وبدأت الانتفاضة الثانية، اعتقد تقريباً كل الشخصيات الأساسية في الاستخبارات في إسرائيل، أن عرفات قبل بوجود إسرائيل، وأنه لا يسعى إلى شيء إلا إلى دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة[١٣٩]. ثم لو أن عرفات والفلسطينيين، كما يشير إلى ذلك المتخصص في شؤون الشرق الأوسط جيريمي برسمان، كانوا مصممين على إلغاء إسرائيل، لقبلوا بعرض باراك، واستخدموا الدولة الجديدة «قاعدة انطلاق لمحو إسرائيل من الوجود». لكنهم بدلاً من ذلك، فاوضوا «كما لو أنهم يتوقعون

الالتزام بأي اتفاق، والعيش على المدى الطويل من ضمن إطار الحل بإقامة دولتين»[١٤٠].

كذلك، فإن الادعاء الذي يتم تكراره غالباً، بأن عرفات رفض، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، «بارامترات» كلينتون، التي تحسّنت من خلال عرض باراك الأخير في كامب ديفيد، خاطئ أيضاً. فالجواب الرسمي الفلسطيني شكر كلينتون على جهوده المتواصلة، وأعلن عن تحقيق تقدّم كبير، وطلب توضيحات حول بعض المسائل، وأعرب عن تحفظاته عن بعضها الآخر[١٤١]. وأبدت الحكومة الإسرائيلية أيضاً، تحفظاتها الخاصة حول الاقتراح، وقد أجملها باراك في وثيقة من عشرين صفحة، يفصل قيد سطر بين سطورها. وهكذا، وافق كل من الفلسطينيين والإسرائيليين على «بارامترات» كلينتون، ورأوا فيها أساساً لاستئناف التفاوض، لكن أياً من الطرفين لم يوافق عليها كما هي. وأبدى المتحدث باسم البيت الأبيض هذه الفكرة بالذات في ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، عندما قال «ها إن الطرفين وافقا، مع بعض التحفظ، على أفكار الرئيس». وأكد كلينتون هذه النقطة في خطاب ألقاه بعد ذلك بأربعة أيام، أمام منتدى السياسة الإسرائيلية[١٤٢]. واستمرت المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين في طابا، في مصر، حتى أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، عندما قطع إيهود باراك، وليس عرفات، المفاوضات. فقد شعر باراك، مع قرب الانتخابات الإسرائيلية، وتوجُّه الرأي العام هناك بقوّة ضد المحادثات، بأن الوقت ليس في مصلحته[١٤٣]. ورفض خليفته، أرييل شارون، الذي عارض بتصلّب عملية سلام أوسلو، بالإضافة إلى «بارامترات» كلينتون، أن يستأنف المفاوضات، بالرغم من المطالب الفلسطينية المتكررة. ولا يمكننا أن نعرف أبداً إذا كان السلام في مرمى البصر في أوائل ٢٠٠١، لكن الأكيد أن التهمة بأن عرفات والفلسطينيين رفضوا الفرصة الأخيرة للسلام، واختاروا العنف على المصالحة، هي تهمة باطلة.

دعم إسرائيل هو «إرادة الله»

يتم الترويج لادعاء أخلاقي، يقول البعض إنه يبرّر الاحتضان القوي بين

الولايات المتحدة وإسرائيل. وعلى ما ستتم مناقشته بتفصيل أكبر في الفصل الرابع، فإن بعض المسيحيين الإنجيليين ـ وبخاصة من يُسمّون المسيحيين الصهاينة ـ يرون في إقامة إسرائيل تحقيقاً لنبوءة توارتية. يقول «سِفْر التكوين» إن الله أعطى أرض إسرائيل لإبراهيم وذرّيته. واليهود، باستعمارهم الضفة الغربية، إنما يستعيدون ما أعطاهم إياه الله. ويرى بعض المسيحيين أيضاً، في إقامة إسرائيل الكبرى، حدثاً حاسماً يؤدي إلى «المعركة النهائية» لنهاية العالم التي وصفها «سِفْر الرؤيا» في «العهد الجديد». وتوحي الروايتان ضمناً بأن إسرائيل تستأهل الدعم الأميركي ليس بوصفها ديموقراطية، ومستضعَفة، أو مجتمعاً متوفقاً أخلاقياً، بل لأن دعم إسرائيل هو «إرادة الله».

ويجتذب هذا المنحى التحاججي بعض الأفراد المتدينين بحرارة، لكن توقّع أرمجدّون لا يشكل ركيزة سليمة لوضع السياسة الخارجية الأميركية. ففي الولايات المتحدة، ثمة فصل بين الدين والسياسة، ولا يفترض بالآراء الدينية لأي مجموعة، أن تحدد سياسة البلاد الخارجية. ويشكل دعم دولة إسرائيل القوية في إساءة معاملتها الفلسطينيين المحرومين وحرمانهم من حقوقهم، قراءة مستغربة للمبادئ الأخلاقية المسيحية أيضاً.

ما الذي يريده الشعب الأميركي؟

تشكل الحجج الأخلاقية الست التي سبق وتفحصناها، دعامة للادعاء الأوسع بأن مساواة الشعب الأميركي الطويلة لنفسه مع الدولة اليهودية، تشكل القاعدة الحقيقية لدعم الولايات المتحدة لإسرائيل. وكتب المعلّق جف جاكوبي في «البوسطن غلوب» أن «التضامن مع إسرائيل يشكل ملمحاً ثابتاً لدى الرأي العام الأميركي. والإدارة الأميركية موالية لإسرائيل، لأن الشعب الأميركي موال لها. والسياسة الأميركية في الشرق الأوسط ملتزمة الدفاع عن إسرائيل، لأن الشعب الأميركي يدعم إسرائيل بمثل هذه القوة». وعلى حد قول المتحدث باسم الأيباك عشية مؤتمرها السياسي للعام ٢٠٠٧، «هناك مسألة واحدة ـ وهي دعم العلاقات الأميركية مع إسرائيل ـ تجمع الكلّ معاً». وحاجج، في الواقع، بـ «أن كل

الاتجاهات تشير إلى أن الأميركيين. . . يدركون بوضوح كبير، أن القيم الأساسية التي نحتفي بها، تجد انعكاسها في دولة وحيدة فقط في الشرق الأوسط، هي حليفتنا إسرائيل»[١٤٤].

لكن هذا الدعم، مهما اتسع الاعتقاد به، لا يصمد أمام التمحيص الدقيق. فثمة مستوى من التجانس الثقافي بين الولايات المتحدة وإسرائيل يرتكز على التقليد اليهودي ـ المسيحي المشترك. وما من شك أيضاً، في أن الكثيرين من الأميركيين ينظرون باستحسان إلى إسرائيل كونها ديموقراطية، وبسبب تاريخ معاداة السامية، ولأنهم يتعاطفون مع إسرائيل في حربها ضد المنظمات الفلسطينية، التي تتهمها الإدارة الأميركية بـ «الإرهاب». لكن قلّما كانت الجذور المشتركة لليهودية والمسيحية مصدراً موثوقاً للمودة بين اليهود والمسيحيين في الماضي[١٤٥]. فلم يشن المسيحيون الحروب الوحشية ضد بعضهم البعض وحسب، بل كانوا أيضاً المرتكبين الأساسيين للعنف اللاسامي في القرون الماضية. ولا يزال بعض الأصوليين ـ بمن فيهم المسيحيون الصهاينة ـ يعتبرون هداية اليهود هدفاً إنجيلياً مهمّاً. لذلك، لا يمكن هذا «التجانس الثقافي»، بحد ذاته، أن يعلّل مستوى الدعم الأميركي الثابت، أو المواقف المحابية للدولة اليهودية في شكل عام، التي يعبّر عنها الكثيرون من الأميركيين.

يميل الشعب الأميركي، كما سيتضح ذلك في فصول لاحقة، إلى دعم إسرائيل في جزء من ذلك، لأن داعميها في الولايات المتحدة يزرعون التعاطف من خلال خنق الانتقاد الموجه إلى إسرائيل، بينما يقدمون عنها في الوقت نفسه صورة تدفع إلى التعاطف معها. ويوجد بالفعل في إسرائيل انتقاد أكبر لأفعالها مما يوجد في أميركا. ولو أن هناك نقاشاً أكثر انفتاحاً وصراحة حول ما تقوم به إسرائيل في الأراضي المحتلة، وحول القيمة الاستراتيجية الحقيقية لإسرائيل كحليفة للولايات المتحدة، لأصبح هناك تعاطف أقل مع إسرائيل لدى عامة الأميركيين.

وبرغم ذلك، لا تجب المبالغة في درجة الدعم الشعبي لإسرائيل، ولسياسات إسرائيلية محددة. وبالرغم من أن للشعب الأميركي مفاهيم مؤاتية لإسرائيل،

ويدعم بوضوح وجود دولة يهودية، فإن هذا الدعم ليس عميقاً بصفة خاصة. فمعظم الأميركيين يدركون أيضاً أن الولايات المتحدة تدفع ثمناً لمساندتها التي لا تلين لإسرائيل. فمركز «بيو» للأبحاث حول الشعب والصحافة، يسأل منذ أعوام كثيرة الأميركيين، مع مَن مِن الإسرائيليين أو الفلسطينيين يتعاطفون أكثر. ولطالما كان هناك المزيد من التعاطف مع إسرائيل، إلا أنه من ١٩٩٣ وحتى ٢٠٠٦، لم يتجاوز الرقم الخمسين في المئة إلا مرة واحدة ـ كان ٥٢ في المئة إبان حرب لبنان الثانية في ٢٠٠٦ ـ تدنى حتى ٣٧ في المئة في تموز/يوليو ٢٠٠٥[١٤٦].

وفي ما يتعلّق بعواقب الدعم الأميركي لإسرائيل، وجد استطلاع لـ «بيو» أُجري في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أن ٣٩ في المئة من الجمهور الأميركي قالوا إنه «سبب رئيسي للاستياء العالمي». وهذه الأرقام أكبر بكثير في أوساط قادة الرأي. وبالفعل، فإن ٧٨ في المئة من وسائل الإعلام الإخبارية، و٧٢ في المئة من القادة العسكريين، و٧٢ في المئة من خبراء الأمن، و٦٩ في المئة من الاختصاصيين في الشؤون الخارجية، يعتقدون أن دعم إسرائيل يضرّ في شكل خطير بصورة أميركا حول العالم[١٤٧]. ووجد استطلاع للرأي نشرته «نيوزويك» بعد بضعة أسابيع على الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، أن ٥٨ في المئة من المُستطلَعين يعتقدون أن دعم الولايات المتحدة لإسرائيل يشكل عاملاً في قرار أسامة بن لادن مهاجمة أميركا[١٤٨].

الشعب الأميركي أكثر انتقاداً بكثير من السياسيين الأميركيين لبعض الممارسات الإسرائيلية. ويدعم الجمهور في شكل واضح اتخاذ مقاربة متشددة في التعاطي مع إسرائيل عندما يعتقد أن القيام بذلك يصب في المصلحة القومية. وعلى ما سنشرحه في الفصل السابع، فإن استطلاعاً في ربيع ٢٠٠٣، أظهر ان ٦٠ في المئة من الأميركيين يقبلون بحجب المساعدة عن إسرائيل إذا قاومت ضغوطاً أميركية لتسوية نزاعها مع الفلسطينيين. وقال ٧٣ في المئة، في الواقع، إنه ليس على الولايات المتحدة أن تحابي أياً من طرفي النزاع[١٤٩]. وبعد ذلك بسنتين، وجدت «الرابطة المناهضة للتشهير» أن ٧٨ في المئة من الأميركيين، يعتقدون أنه ليس على واشنطن أن تحابي لا إسرائيل ولا الفلسطينيين[١٥٠]. ويشير

أندرو كوهوت، مدير مركز «بيو» للأبحاث حول الشعب والصحافة، إلى أن «الأميركيين العاديين يرون ظلالاً من الرمادي في الشرق الأوسط، وأنهم، على الرغم من تعاطفاتهم، يحبّذون دوراً حيادياً للولايات المتحدة»[١٥١].

أبدى الشعب الأميركي، على عكس زعمائه، مقاربة صلبة للتعاطي مع إسرائيل، إبان حرب لبنان في ٢٠٠٦. وأظهرت الاستطلاعات، كما ستتم مناقشة ذلك في الفصل الحادي عشر، أن أكثر من نصف الجمهور اعتقد أن إسرائيل تتحمل القدر نفسه من المسؤولية، أو مسؤولة في شكل رئيسي عن الحرب. وقال المجيبون في استطلاعين على الأقل، إنه ليس على الولايات المتحدة أن تأخذ طرف أحد[١٥٢]. لكن الولايات المتحدة أخذت، بإصرار، طرف إسرائيل في لبنان، على غرار ما فعلت في كل نزاع راهن لإسرائيل علاقة به. ولا يمكن شرح هذا الدعم الحماسي وغير المشروط على أساس رأي معظم الأميركيين المحابي عامة لإسرائيل.

خلاصة

لا يمكن الحجج الأخلاقية أو الاستراتيجية التي يستحضرها مؤيدو إسرائيل، أن تعلّل العلاقة الأميركية المميزة مع الدولة اليهودية على مر العقود الثلاثة الماضية. ويصح هذا بنوع خاص في فترة ما بعد الحرب الباردة عندما تبخر التعليل العقلاني الاستراتيجي في شكل كبير، وتقوّض التعليل العقلاني الأخلاقي من خلال الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلّة. وبرغم ذلك، تستمر العلاقة في النمو والتعمّق.

مؤكّد أن بعض الأميركيين لا ينظرون إلى هذا الوضع على أنه شاذ، كونهم يعتقدون بصدق بوجود أسباب أخلاقية واستراتيجية قويّة وراء مساندة الولايات المتحدة لإسرائيل. ولأن الوقائع الأساسية في هذه الرواية على درجة كبيرة من التعارض مع هذا التحليل، فإنه يصعب تخيّل أن رقم المعتقدين الحقيقين كبير بما يكفي لتعليل علاقة أميركا الاستثنائية مع الدولة اليهودية. وها نحن متروكون في حيرة من أمرنا: فإما إن عدداً قليلاً نسبياً من المعتقدين الحقيقيين يمارسون نفوذاً

غير متناسب على السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وإما إنهم تمكنوا من إقناع أناس آخرين ـ وبخاصة سياسيين رئيسيين وصانعي سياسة ـ بأن هذه التعليلات العقلانية المعيبة، هي في الواقع صحيحة. ولأن القضية الاستراتيجية والأخلاقية تتزايد ضعفاً، فلا بد من وجود أمر آخر وراء هذا النمط العجيب من الدعم الأميركي المتزايد لإسرائيل. وسوف نعالج هذه المسألة في الفصل التالي.

ما هو «اللوبي الإسرائيلي»؟

تُغالب مجموعات المصالح في الولايات المتحدة، في شكل روتيني، من أجل صياغة مفاهيم المصلحة القومية، ولإقناع المشرّعين والرؤساء بتبني ما تفضّله من سياسات. فالتفاعل بين الفئات المتنافسة، كان محور الإشادة الشهيرة لجيمس ماديسون في «الفدرالي الرقم ١٠ Federalist no 10. ولطالما صاغ نفوذ مختلف مجموعات المصالح أوجهاً متعددة للسياسة الخارجية الأميركية، بما في ذلك قرارات الحرب.

ويمكن مجموعة مصالح معيّنة، عندما تكون قوية بصفة خاصة، أو في غاية المهارة السياسية، أن تؤثر في السياسة بطرائق ليست صالحة للبلاد ككل. فالتعرفات الجمركية التي تحمي صناعة معيّنة من المنافسة الخارجية، ستعود بالفائدة على شركات معيّنة، لكن ليس على المستهلك الذي سيكون عليه أن يدفع أكثر ثمن سلع هذه الصناعة. ولا شك في أن نجاح «اتحاد السلاح الوطني» في إجهاض تشريع تنظيم السلاح، يفيد صانعي الأسلحة والتجار، لكنه يترك بقية المجتمع أكثر عرضة للعنف المتعلّق بالسلاح. وعندما يصبح قائم سابق بأعمال اللوبي لمؤسسة النفط الأميركية، رئيساً للموظفين في مجلس الجودة البيئية في البيت الأبيض، ويستخدم موقعه لتلطيف تقارير تتعلق بالرابط بين انبعاثات الغازات الدفيئة وارتفاع الحرارة العالمية (قبل أن يستقيل ويتوظّف لدى إكسون موبيل)، يمكن المرء أن يشعر، في حدود المعقول، بالقلق من أن صناعة النفط تحمي مصالحها، بوسائل قد تضر بنا جميعاً[1].

يستأهل تأثير اللوبي الإسرائيلي في السياسة الخارجية للولايات المتحدة، التمحيص نفسه الذي يستأهله وقع مصالح الطاقة على التنظيمات البيئية، أو دور

شركات الدواء في صياغة وصف الأدوية. ويُعتقد أن نشاطات المجموعات أو الأفراد الذين يشكّلون اللوبي، هي السبب الرئيسي الذي يجعل الولايات المتحدة تمارس سياسات في الشرق الأوسط ليس لها الكثير من المعنى على الأساسات الاستراتيجية أو الأخلاقية. ولولا جهود اللوبي، لتم التشكيك في شكل أكثر تكراراً بالحجج الاستراتيجية والأخلاقية التي تُستحضر عادة لتبرير الدعم الأميركي غير المشروط، ولكانت السياسة الأميركية في الشرق الاوسط مختلفة في شكل كبير عمّا هي عليه اليوم. فالقوى المؤيدة لإسرائيل، تعتقد بالتأكيد، أنها تروّج لسياسات تخدم مصالح أميركا القومية، كما تخدم مصالح إسرائيل، ونحن نخالف ذلك. فمعظم السياسات التي تدافع عنها ليست في مصلحة أميركا أو إسرائيل. ولكانت الدولتان في حال أفضل لو أن الولايات المتحدة تبنّت مقاربة مختلفة.

وكما سبق ولاحظنا، فنحن لا نشكك في الدعم الأميركي لحق إسرائيل في الوجود، لأن لهذا الحقّ بوضوح ما يبرّره، وتؤيده أكثر من ١٦٠ دولة حول العالم. ما نعترض عليه - وما يحتاج إلى تفسير - هو مقدار الدعم الأميركي لإسرائيل، وطبيعته غير المشروطة (كما تم شرح ذلك في الفصل الأول)، بالإضافة إلى الدرجة التي تتم فيها ممارسة سياسة الولايات المتحدة الشرق أوسطية ورفاه إسرائيل في الذهن (كما سيتم استكشاف ذلك في الجزء الثاني). وللشروع في هذا العمل، يحدد هذا الفصل العناصر المركزية للوبي الاسرائيلي، ويصف تطوره عبر الزمن. ويناقش أيضاً، لماذا أصبح على هذا القدر من النفوذ، خصوصاً عندما تتم مقارنته مع منافسين محتملين مثل «اللوبي العربي» و«اللوبي النفطي». وتصف الفصول اللاحقة، مختلف الاستراتيجيات الذي جعلت منه مؤثراً ولاعباً فاعلاً، بصورة لافتة، في صنع سياسة الولايات المتحدة الشرق أوسطية.

تحديد اللوبي

نستخدم «اللوبي الإسرائيلي» كعبارة تختزل في شكل مناسب الائتلاف المتفلّت لأفراد ومنظمات تعمل بنشاط لصياغة السياسة الخارجية الأميركية في اتجاه موال لإسرائيل. لكن اللوبي ليس حركة وحيدة موحدة ذات زعامة مركزية،

والأفراد والمجموعات الذين يشكلون هذا الائتلاف الواسع، يختلفون أحياناً على مسائل سياسية محددة. كما أنه ليس دسيسة أو مؤامرة. بل على العكس، فإن المنظمات والأفراد الذين يشكلون اللوبي، يعملون في العلن، وبالطريقة نفسها التي تعمل بها مجموعات المصالح الأخرى.

إن استخدام تعبير «اللوبي الإسرائيلي» مُضلِّل نوعاً ما، بقدر ما إن الكثيرين من الأفراد وبعض المنظمات في هذا الائتلاف المتفلّت، لا ينخرطون في نشاطات لوبي رسمية (جهود مباشرة لإقناع المسؤولين المنتخبين). بل إن مختلف أجزاء اللوبي، تعمل للتأثير في السياسة الأميركية بوسائل مختلفة، تماماً كما تفعل مجموعات مصالح أخرى. وربما يمكن المرء تسمية هذا بـ «المجموعة المؤيدة لإسرائيل»، أو حتى بـ«حركة مساعدة إسرائيل»، لأن مدى النشاطات التي تقوم بها المجموعات المختلفة يذهب إلى ما هو أبعد من مجرّد اللوبي. وبرغم ذلك، وكون الكثير من المجموعات الأساسية تقوم باللوبي، ولأن عبارة «اللوبي الإسرائيلي» مُستخدَمة في المصطلحات العامة (إلى جانب أوصاف مثل «لوبي المزراع»، و«لوبي التأمين»، و«لوبي السلاح»، أو غير ذلك من اللوبيات الإثنية)، اخترنا استخدامها هنا[٢].

وعلى غرار مجموعات المصالح الخاصة الأخرى، لا يمكن تحديد حدود اللوبي الإسرائيلي بدقّة، وسيبقى هناك دوماً أشخاص ومنظمات على خط الحدود يصعب تصنيف موقعهم[٣]. ويسهل تحديد مجموعات تشكل بوضوح جزءاً من اللوبي ـ على غرار المنظمة الصهيونية في أميركا، بالإضافة إلى أفراد هم من الأعضاء الأساسيين ـ مثل مالكولم هونلين، نائب الرئيس التنفيذي لمؤتمر رؤساء المنظمات الأميركية اليهودية الرئيسية ـ. وهناك أيضاً مجموعات كثيرة ليست، وهذا واضح، جزءاً من اللوبي ـ مثل الاتحاد الوطني للعرب الأميركيين ـ، وأفراد يتضح أيضاً أنه يجب استثناؤهم ـ مثل الباحث في جامعة كولومبيا راشد الخالدي ـ. لكن يبقى دوماً أن موقع بعض المجموعات والأفراد هو أكثر التباساً. فحدود اللوبي الإسرائيلي، مثلها مثل حدود غيرها من الحركات الاجتماعية والسياسية، غير واضحة إلى حد ما.

يُبرز هذا الوضع أن اللوبي ليس منظمة مركزية تراتبية ذات عضوية محددة. فلا توجد بطاقات عضوية أو شعائر إشراع. وهو ذو جوهر مؤلف من منظمات، غايتها المعلنة تشجيع الإدارة الأميركية والجمهور الأميركي على توفير مساعدة مادية لإسرائيل، ودعم سياسات حكومتها، بالإضافة إلى أنه يضم أفراداً ذوي نفوذ تشكل هذه الغايات أفضلية أولى لهم. كذلك، يستمد اللوبي الدعم أيضاً من شعاع من المجموعات والأفراد الملتزمين بإسرائيل ويريدون من الولايات المتحدة الاستمرار في دعمها، لكنهم ليسوا على هذه القدر من النشاط الشديد والدؤوب الذي للمجموعات والأفراد الذين يشكّلون ذلك اللبّ. وهكذا، فإن القائم بأعمال اللوبي في لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية (الأيباك)، والباحث العضو في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، أو قيادة منظمات مثل الرابطة المناهضة للتشهير، والمسيحيين المتحدين من أجل إسرائيل، هم جزء من هذا اللب، بينما يجب النظر إلى الأفراد الذين يقومون ظرفياً بكتابة الرسائل الداعمة لإسرائيل إلى صحفهم المحلية، أو يبعثون بالشيكات إلى لجنة عمل سياسية مؤيدة لإسرائيل، على أنهم جزء من شبكة أوسع من المؤيدين.

لا يعني هذا التحديد أن كل أميركي له موقف مُحابٍ لاسرائيل، هو عضو في اللوبي. ولعرض مثال شخصي، فإن مؤلفي هذا الكتاب هما «مؤيدان لإسرائيل»، بمعنى أننا ندعم حقها في الوجود، ونعجب بالكثير من إنجازاتها، ونريد لمواطنيها أن يتمتعوا بحياة آمنة ومزدهرة، ونعتقد أنه على الولايات المتحدة أن تهبَّ لنجدة إسرائيل في حال تَعرَّض بقاؤها للخطر. إلا أنه واضح أننا لسنا جزءاً من اللوبي الإسرائيلي. كما أن ذلك لا يعني ضمناً أن كل مسؤول أميركي يساند إسرائيل، هو كذلك جزء من اللوبي. فالسيناتور الذي يصوّت في شكل دائم تأييداً لمساعدة إسرائيل، ليس بالضرورة جزءاً من اللوبي، لأنه قد يكون يستجيب ببساطة للضغط السياسي من مجموعات مصالح مؤيدة لإسرائيل.

بعبارات أخرى، على المرء، ليكون جزءاً من اللوبي، أن يعمل بنشاط لتحريك السياسة الخارجية الأميركية في اتجاه مؤيد لإسرائيل. ويجب، بالنسبة إلى منظمة ما، أن تشكل هذه المتابعة جزءاً مهما من مهمتها، وتستهلك نسبة

مئوية كبرى من مواردها وسياستها. ويعني هذا، بالنسبة إلى شخص ما، تكريس النسبة نفسها من حياته المهنية أو الشخصية (وفي بعض الحالات كمية كبرى من المال)، للتأثير في السياسة الخارجية الأميركية. ولا يجب النظر إلى صحافي أو أكاديمي يغطّي أحياناً قضايا الشرق الأوسط، وينقل أحياناً أخرى أحداثاً تعطي صورة إيجابية عن إسرائيل ـ على غرار مراسل «النيويورك تايمز» ديفيد سانغر، أو المحاضر في جامعة ديوك بروس جنتلسون ـ على أنه جزء من اللوبي. لكن الصحافي أو الباحث الذي يأخذ، في شكل متوقّع، جانب إسرائيل، ويكرّس جزءاً كبيراً من كتاباته (أو كتاباتها) للدفاع عن الدعم الأميركي الثابت لإسرائيل ـ مثل كاتب المقال في «الواشنطن بوست» تشالرز كراوتهامر، أو المؤرخ السابق في جامعة برنستون برنارد لويس ـ، هو بوضوح كذلك.

يتنوّع، طبعاً، مستوى الجهد والنشاطات المحددة في كل حالة من الحالات، ولا تتفق هذه المجموعات المنوعة، ولا حتى الأفراد، على كل مسألة تؤثر في إسرائيل. فبعض الأفراد ـ مثل مورتون كلاين من «المنظمة الصهيونية في أميركا»، وجون هاجي من «المسيحيين المتحدين من أجل إسرائيل»، ورائيل جين إسحق من «الأميركيين من أجل إسرائيل آمنة» ـ يعارضون حل قيام الدولتين بين إسرائيل والفلسطينيين، ويعتقدون بدلاً من ذلك، أنه على إسرائيل الاحتفاظ بكل الأراضي المحتلّة، أو بمعظمها. ويؤيّد آخرون، مثل دينيس روس من «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى»، ومارتن أنديك من «مؤسسة بروكينغز»، تسوية تفاوضية، وانتقدوا ظرفياً بعض أعمال إسرائيل. إلا أن كلاً من هؤلاء الأفراد يعتقد، بالرغم من هذه الخلافات، أنه على الولايات المتحدة أن تعطي إسرائيل دعماً دبلوماسياً، واقتصادياً، وعسكرياً كبيراً، حتى لو قامت إسرائيل بأعمال تعارضها الولايات المتحدة. وقد كرّس كل منهم جزءاً كبيراً من حياته، أو حياتها، المهنية، للتشجيع على هذا النوع من الدعم. لذلك، بالرغم من أنه من الخطأ الواضح اعتبار اللوبي كتلة واحدة بتفكير واحد، وكذلك تصويره على أنه دسيسة أو مؤامرة، فإنه سيكون من الخطأ، بالقدر نفسه، استثناء كل من يعمل للحفاظ على العلاقة الأميركية الخاصة مع الدولة اليهودية.

دور اليهودية الأميركية

يتألّف معظم اللوبي من يهود أميركيين ملتزمين بالعمل والضغط من أجل أن تتبنى السياسة الخارجية الأميركية ما يعتقدون أنه مصالح إسرائيل. وبحسب المؤرخ ملفن آي. أورفسكي، «ليس لأي مجموعة إثنية أخرى في التاريخ الأميركي، مثل هذا الانخراط مع دولة أجنبية». ويكتب ستيفن ت. روزنتال موافقاً، أنه «منذ ١٩٦٧ . . . لم توجد أي دولة أخرى يلتزم مواطنوها بنجاح دولة أخرى مثلما هم اليهود الأميركيون حيال إسرائيل».[٤] وفي ١٩٨١، وصف عالم السياسة روبرت هـ. ترايس، اللوبي الموالي لإسرائيل بأنه «مؤلف من، على الأقل، ٧٥ منظمة منفصلة ـ معظهما يهودية ـ تدعم بنشاط كل ممارسات الحكومة الإسرائيلية ومواقفها السياسية»[٥]. وتذهب نشاطات هذه المجموعات والأفراد إلى ما هو أبعد من مجرّد التصويت للمرشحين الموالين لإسرائيل، لتتضمن كتابة رسائل إلى السياسيين والمؤسسات الإخبارية، وتقديم مساهمات مالية للمرشحين الموالين لإسرائيل، وإعطاء دعم فعّال لمنظمة موالية لإسرائيل أو أكثر، التي غالباً ما يقوم زعماؤها بالاتصال بهم شخصياً لإيصال برنامجهم.

وبرغم ذلك، فإن اللوبي الإسرائيلي ليس مرادفاً لليهودية الأميركية، و«اللوبي الإسرائيلي» ليس التعبير المناسب لوصف مختلف الأفراد والمجموعات التي تعمل لتعهّد الدعم الأميركي لإسرائيل. فمن جهة، هناك تنوع ذو شأن بين اليهود الأميركيين لجهة عمق التزامهم بإسرائيل. وفي الواقع، فإن ثلثهم تقريباً لا يحدد إسرائيل بوصفها مسألة بارزة. ففي ٢٠٠٤، على سبيل المثال، وجد استطلاع ذو مصداقية، أن ٣٦ في المئة من اليهود الأميركيين، هم إما «غير» متعلقين عاطفياً «كثيراً»، وإما «غير» متعلقين «أبداً» بإسرائيل[٦]. ثم إن الكثيرين من الأميركيين اليهود الذي يهتمون كثيراً لأمر إسرائيل، لا يدعمون السياسات التي يؤيدها معظم منظمات اللوبي، تماماً كما أن الكثيرين من مالكي الأسلحة لا يؤيدون كل سياسة يدافع عنها اتحاد السلاح الأميركي، ولا يحبّذ كل المتقاعدين كل موقف يؤيده الاتحاد الأميركي للأشخاص المتقاعدين. فاليهود الأميركيون كانوا، على سبيل المثال، أقل حماسة في شأن المضي إلى الحرب في العراق، من السكان ككل،

وهم أكثر معارضة لها اليوم، بالرغم من أن منظمات أساسية في اللوبي ساندت الحرب. كما أن بعض الأفراد والمجموعات الذين يرفعون بخاصة الصوت دعماً لإسرائيل، هم من غير اليهود. لذا، بالرغم من أن الأميركيين اليهود هم المكوّن الغالب للوبي، فإنه من الأكثر دقة الإشارة إلى هذا الائتلاف المتفلّت على أنه اللوبي الإسرائيلي. فالروزنامة السياسية المعيّنة، هي التي تُحدّد اللوبي، وليس الهوية الدينية أو الإثنية للذين يدفعون به.

ليس من الصعب فهم الارتباط الذي يشعر به الكثيرون من الأميركيين اليهود بإسرائيل، وهو يشبه، كما لوحظ في المقدمة، وضعيات مجموعات إثنية أخرى تحتفظ بعلاقة تجانس مع دول أو شعوب أخرى ذات خلفية مشابهة في بلدان خارجية[٧]. وبالرغم من أن الكثيرين من اليهود في الولايات المتحدة كان لهم شعور متناقض حيال الصهيونية في أول أيام الحركة، فإن الدعم ازداد في شكل ملحوظ بعد وصول هتلر إلى السلطة في ١٩٣٣، وبخاصة بعدما أصبحت الفظائع التي أُنزلت باليهود في الحرب العالمية الثانية، معروفة على نطاق واسع[٨].

اختار عدد قليل نسبياً من اليهود، مغادرة الولايات المتحدة والتوجه إلى إسرائيل بعد إنشائها في ١٩٤٨، وهو نمط انتقده في الأساس رئيس الوزراء ديفيد بن غوريون وغيره من الزعماء الإسرائيليين. إلا أنه سرعان ما أصبح الالتزام بإسرائيل، عامل هويّة مهماً للكثيرين من الأميركيين اليهود[٩]. فقد بدت إقامة دولة يهودية في «فلسطين التاريخية» معجزة في حد ذاتها، وبخاصة غداة تبعات المحرقة النازية. فإنجازات إسرائيل في «جعل الصحراء تزدهر»، شكلت مصدراً واضحاً للفخر، ووفرت المعرفة الوثيقة بإسرائيل قاعدة جديدة للجماعة لسكان كانوا يندمجون سريعاً في المجتمع الأميركي، ويصبحون، في الوقت نفسه باطراد، علمانيين. وعلى ما يلاحظه روزنتال:

«شكلت المساواة بين إسرائيل واليهودية، سبيلاً مريحاً لتفادي إرباكات الدين من خلال تركيز يهودية المرء على دولة علمانية تبعد ثمانية آلاف ميل عن الديار. . وأصبحت الكنس، وهي الركن الأكبر الجديد للحياة اليهودية في حقبة ما بعد الحرب، تتمحور حول إسرائيل. وبرزت طبقة جديدة من أصحاب المهن

اليهود... في الضواحي. وسرعان ما اكتشفوا أن إسرائيل هي الوسيلة الأكثر فاعلية لمواجهة اللامبالاة الدينية لدى جماعاتهم. وانبثقت، أساساً، مؤسسات جديدة رداً على الحاجة الإسرائيلية الغامرة إلى الدعم المالي والدعم السياسي... وأخذ جمع الأموال والقيام باللوبي يحددان بازدياد علاقة الأميركيين اليهود بإسرائيل[١٠].

شكل الأميركيون اليهود حيّزاً مؤثراً واسعاً من المنظمات المدنية التي تضمنت برامجها العمل من أجل منفعة إسرائيل، وفي حالات كثيرة من خلال التأثير في السياسة الخارجية للولايات المتحدة. وتضمنت التنظيمات الرئيسية الأيباك، والمؤتمر الأميركي اليهودي، والمنظمة الصهيونية في أميركا، والمنتدى السياسي الإسرائيلي، واللجنة الأميركية اليهودية، والرابطة المناهضة للتشهير، ومركز العمل الديني للإصلاح اليهودي، والأميركيين من أجل إسرائيل آمنة، وأصدقاء الليكود الأميركيين. والمركز: الولايات المتحدة، وهداسا، والكثير غيرهما. وبالفعل، فقد أفاد عالم الاجتماع حاييم آي. واكسمان في ١٩٩٢ أن «الكتاب السنوي الأميركي اليهودي» عدّد أكثر من ثمانين منظمة يهودية وطنية «متكرّسة خصيصاً للصهيونية وللنشاطات المؤيدة لإسرائيل... والكثير من الأهداف والنشاطات الأخرى مثل «العمل لرفاه إسرائيل»، و«مساندة دولة إسرائيل»، و«الترويج لفهم إسرائيل» يظهر بتكرار مفتعل[١١]. والتقى ٥١ من المنظمات الأكبر والأكثر أهمية في مؤتمر رؤساء المنظمات الأميركية اليهودية الرئيسية، الذي يصف مهمته بأنها «تحويل المجموعات المتنوعة إلى قوة موحدة من أجل صلاح إسرائيل»، والعمل على «تمتين العلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وتعهدها»[١٢].

ويضم اللوبي أيضاً مراكز فكر وأبحاث مثل «المؤسسة اليهودية لشؤون الأمن القومي»، و«منتدى الشرق الأوسط»، و«معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى»، بالإضافة إلى أفراد يعلّمون في الجامعات، وغير ذلك من مؤسسات الأبحاث. وهناك أيضاً عشرات لجان العمل السياسي الموالية لإسرائيل على استعداد لتحويل الأموال إلى المرشحين السياسيين الموالين لها، أو إلى المرشحين الذين يُعتبر خصومهم إما غير مؤيدين لإسرائيل في شكل كاف، وإما مناوئين لها. فـ «مركز

الاستشعار السياسي»، وهو مجموعة أبحاث غير متحزبة تتقفى آثار المساهمات المالية للحملات الانتخابية، حدد ثلاث دزينات تقريباً من لجان العمل السياسي «الموالية لإسرائيل» (والكثير منها من «لجان العمل السياسي الخفية» التي لا تكشف أسماؤها عن توجهاتها المؤيدة لإسرائيل)، وأفاد أن هذه المنظمات ساهمت بما يقارب الثلاثة ملايين دولار لمرشّحين إلى الكونغرس في انتخابات ٢٠٠٦ النصفية[١٣].

ومن بين مختلف المنظمات اليهودية التي تشكل السياسة الخارجية جزءاً مركزياً من برنامجها، فإن الأيباك هي بوضوح الأهم والأكثر شهرة. وعندما سألت مجلة «فورتشن» في ١٩٩٧ أعضاء في الكونغرس وموظفيهم عن أقوى اللوبيات في واشنطن، حلّت أيباك ثانية بعد الاتحاد الأميركي للأشخاص المتقاعدين، لكنها تقدّمت على لوبيات ثقيلة الوزن مثل «اتحاد العمل الأميركي - مجلس المنظمات الصناعية» و«الاتحاد الوطني للسلاح»[١٤]. وتوصلت دراسة في «ناشونال جورنال» في آذار/مارس ٢٠٠٥، إلى الخلاصة نفسها، واضعة الأيباك في المرتبة الثانية (بالتعادل مع الاتحاد الأميركي للأشخاص المتقاعدين) في «تصنيفات قوة العضلات» في واشنطن[١٥]. وسبق لعضو الكونغرس السابق مرفين ديمالي (الديموقراطي عن كاليفورنيا)، أن اعتبر الأيباك أنها «من دون شك، اللوبي الأكثر فاعلية في الكونغرس». وفي ١٩٩١، قال الرئيس السابق للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب، لي هاملتون، الذي خدم في الكونغرس على مدى ٣٤ عاماً، «ما من مجموعة لوبي تضاهيها... إنها من نسيج نادر[١٦]».

لم يظهر النفوذ الذي تتمتع به مجموعات مثل الأيباك بين ليلة وضحاها. ففي خلال الأعوام الأولى للصهيونية، وحتى بعد إقامة اسرائيل، اتجه اللوبي لمصلحة إسرائيل إلى الوجود بهدوء من وراء الكواليس، واعتمد عادة على الاتصالات الشخصية بين مسؤولين حكوميين ذوي نفوذ، وبخاصة الرئيس، وبين عدد صغير من الزعماء اليهود، والمستشارين المؤيدين للصهيونية، أو الأصدقاء اليهود. فمساندة وودرو ويلسون، مثلاً، لوعد بلفور في ١٩١٧، مردّها في جزء منها إلى

نفوذ صديقيه القاضي في المحكمة العليا لويس د. براديس، والحاخام ستيفن وايز. ومن قبيل ذلك، فإن قرار هاري س. ترومان دعم إنشاء إسرائيل والاعتراف بالدولة الجديدة، تأثر (ولو أنه لم يتقرر) بتشفعات من أصدقاء يهود ومستشارين[١٧].

عكس ميل مساندي إسرائيل إلى البقاء بعيدين عن لفت الأنظار وإثارتها، مخاوف من لاسامية كامنة في الولايات المتحدة، بالإضافة إلى الخشية من أن القيام بأعمال اللوبي علانية و«على المكشوف»، قد يعرض الأميركيين اليهود لاتهامهم بازدواجية الولاء. ولأيباك نفسها جذور صهيونية بيّنة: فمؤسسها، آي. ل. «سي» كينن، كان رئيساً للمجلس الصهيوني الأميركي في ١٩٥١، الذي شكّل مجموعة لوبي خارجية مُسجّلة. وأعاد كينن، في ١٩٥٣ ـ ١٩٥٤، تنظيمها بوصفها منظمة لوبي أميركية ـ اللجنة الأميركية الصهيونية للشؤون العامة ـ . وأعيدت، في ١٩٥٩، تسمية المنظمة الجديدة، الأيباك. واعتمد كينن على الاتصالات الشخصية مع مشرّعين رئيسيين بدلاً من الحملات العامة أو التعبئة الجماهيرية، واتبعت أيباك بصفة عامة «قواعد كينن» في تقديم قضيّة إسرائيل. وكانت القاعدة الأولى هي: «قفوا وراء التشريع؛ لا تخطوا من أمامه (أي استمروا في الابتعاد عن لفت الأنظار)»[١٨].

واستناداً إلى جي. جي. غولدبرغ، محرر الصحيفة اليهودية «فوروارد»، فإن النفوذ الصهيوني «تزايد في شكل هائل خلال إدارتي كنيدي وجونسون، بسبب تزايد نفوذ اليهود في المجتمع الأميركي»، وأيضاً لأنه كان لكنيدي وجونسون «الكثيرون من اليهود بين مستشاريهما المقربين، وواهبيهما، وأصدقائهما الشخصيين»=[١٩]. وكانت الأيباك لا تزال عملية متواضعة بعدد قليل من الموظفين، وبموازنة صغيرة. وعلى ما يشير إليه ستوارت إيزنستات، فإن «النشاط السياسي اليهودي المنظّم المكشوف لم يصبح مستقلاً إلا عند أواسط الستينيات»[٢٠].

نما حجم اللوبي، وثروته، ونفوذه، في شكل كبير، بعد حرب الأيام الستة في ١٩٦٧. وبحسب إيزنستات، فإن النزاع «حفّز الجمهور الأميركي اليهودي،

كما لم يحفّزه أي حدث منذ حرب إنشاء الدولة العام ١٩٤٨ التي خاضتها إسرائيل... وأحدث حسّ الاعتزاز بـ«اليهود الجدد»، الفخورين، الأقوياء، القادرين على الدفاع عن أنفسهم، تأثيراً كبيراً لدى اليهود الأميركيين عموماً». وساعدت الحملة الناجحة ضد اللاسامية، يساعدها في ذلك الإدراك الواسع لفظائع المحرقة، على إزالة حواجز الفصل الكامنة، و«فقد» اليهود الأميركيون «الإحساس بالخوف الذي قمع إرادتهم السياسية» في الأعوام السابقة. وكون إسرائيل أصبحت محط التفات مركزي للهوية اليهودية في عالم يصبح فيه الاندماج في شكل مطرد أكثر انتشاراً وقابلية للحياة، فإنه كانت هناك أسباب قليلة تمنع التعبير عن هذا التعلّق بالسياسة[٢١].

استمرّ الانشغال الشديد داخل المنظمات اليهودية بحسن حال إسرائيل إبان حرب الاستنزاف (١٩٦٩ ـ ١٩٧٠) وحرب أكتوبر (١٩٧٣). ودعّمت هذه النزاعات الافتخار بقوة الجيش الإسرائيلي، لكنها أثارت أيضاً مخاوف في شأن أمن إسرائيل، معززة بالتالي التركيز المتمحور حول إسرائيل لمجموعات العلاقات بين الجماعة اليهودية[٢٢]. وعبّر ألبرت شرنين، المدير التنفيذي للمجلس الاستشاري الوطني اليهودي للعلاقات بين الجماعة (الذي سُمّي في ما بعد المجلس اليهودي للشؤون العامة)، عن هذه النظرية في ١٩٧٨ عندما قال إن «إسرائيل هي، طبعاً، أولويتنا الأولى، وهي تعكس هوية وجهات النظر الكاملة للزعامة الأميركية اليهودية مع مشاغل عامة الناس». ووصف المؤرخ جاك ورتهايمر هذا التعليق بأنه «اعتراف يصيب بالصدمة بأن الجهود السياسية لمساندة إسرائيل تحلّ محلّ كل الانشغالات الأخرى لمنظمات العلاقات بين الجماعة اليهودية في الولايات المتحدة»[٢٣].

وبينما أخذت المساعدة الأميركية الخارجية لإسرائيل تفوق المساهمات الخاصة، ركّزت المنظمات المؤيدة لإسرائيل بازدياد على النشاطات السياسية الهادفة إلى الحفاظ على الدعم الحكومي الأميركي، أو زيادته. واستناداً إلى ورتهايمر، فإن «مجمل المسؤولية عن اللوبي من أجل إسرائيل، تحمّله مؤتمر الرؤساء... والأيباك. فكلاهما أُنشئ في الخمسينيات، ولعب دوراً متواضعاً في

فترة ما قبل ١٩٦٧. وقذفت حاجة إسرائيل إلى الدعم السياسي، هاتين المنظمتين إلى الشهرة الواسعة في السبعينيات والثمانينيات»[٢٤].

وعكس الجهد المتزايد الإدراك أن دعم إسرائيل مُكلف للولايات المتحدة، ويجب بالتالي تبريره والدفاع عنه في النطاق السياسي، وقد عبّر عنه موريس أميتاي، الذي حلّ في ١٩٧٥ مكان كينن، كمدير تنفيذي للأيباك، بالقول، «إذا أردتم مساعدة إسرائيل، فإن اسم اللعبة هو العمل السياسي»[٢٥]. وتم تحويل الأيباك، في ظل أميتاي وخليفته، توم دين، من عملية خصوصية ذات موازنة صغيرة، إلى منظمة كبيرة ذات قاعدة جماهيرية يتجاوز موظفوها الـ ١٥٠، وبموازنة سنوية (تأتي فقط من مساهمات خاصة) ارتفعت من ٣٠٠ ألف دولار في ١٩٧٣ إلى ما يقدر بما بين ٤٠ و٥٠ مليون دولار اليوم[٢٦]. وبدلاً من تحاشي الأضواء كما فعلت زمن كينن، سعت الأيباك باطراد إلى الإعلان عن قوتها ونفوذها. واستناداً إلى موظّف سابق، «كانت النظرية تقضي بأنه ما من أحد سيخاف منكم إذا لم يعلم بأمركم»[٢٧]. وعلى عكس النمط السابق بقيام مستشارين يهود وأمميين متعاطفين مع اللوبي سرّاً نيابة عن اليهود، فإن الأيباك وغيرها من المجموعات في اللوبي، لم تحدد برنامجها العام على أنه دعم إنساني ليهود في إسرائيل. بل إن تطوّر اللوبي تضمن باطراد اختراع الحجج وتسويقها. بأن المصالح الأميركية والإسرائيلية الاستراتيجية والقيم الأخلاقية، هي في صف واحد.

وإذ عامت الأيباك بالأموال النقدية، وكان لها موقعها الجيد في زمن الحرب الباردة، فإن عضلاتها السياسية تدعَّمت بقوانين فدرالية جديدة حول تمويل الحملات الانتخابية، الأمر الذي أطلق إنشاء لجان عمل سياسي مستقلة، وسهّل عملية تحويل المال إلى مرشحين موالين لإسرائيل. وربما، لم تكن الأيباك على هذا القدر من القوة والنفوذ في الستينيات، لكنها، كما يلاحظ وارن باس، أصبحت في الثمانينيات «بيت القوة في واشنطن»[٢٨].

الوحدة في التنوّع والمعيار ضد الانشقاق

ليس اللوبي، كما لاحظناه أعلاه، حركة مركزية تراتبية. فهناك حتى بين العناصر اليهودية في اللوبي، خلافات مهمّة حول مسائل سياسية معيّنة. ففي الأعوام الأخيرة، انحرفت الأيباك ومؤتمر الرؤساء صوب التوجهات السياسية لليكود وغيره من الأحزاب المتشددة في إسرائيل، وشكّكا في عملية سلام أوسلو (وهي ظاهرة سنناقشها مطوّلاً لاحقاً)، في وقت أن عدداً من المجموعة الأصغر الأخرى ـ مثل «أمينو»، و«أميركيين من أجل السلام الآن»، و«بريت تزيديك فشالوم» (التحالف اليهودي للعدالة والسلام)، و«منتدى السياسة الإسرائيلية»، و«الصوت اليهودي للسلام»، و«ميريتز ـ الولايات المتحدة»، و«جماعة التيكون» ـ حبّذت بقوة الحل القائم على إنشاء دولتين، واعتقدت أن إسرائيل تحتاج إلى تقديم تنازلات ذات شأن لتحقيق ذلك[٢٩].

أدت هذه الخلافات، في شكل ظرفي، إلى تصدعات داخل هذه المجموعات المختلفة، أو في ما بينها. ففي ٢٠٠٦ مثلاً، عارض منتدى السياسة الإسرائيلية، والأميركيون من أجل السلام الآن، و«بريت تزيديك فشالوم»، جهارةً، قرارَ الكونغرس (HR ٤٦٨١) الذي رعته الأيباك والذي كان سيفرض قيوداً على المساعدة للفلسطينيين أقوى بكثير من التي سعت إليها الحكومة الإسرائيلية[٣٠]. وتم تمرير نسخة ملطّفة للقرار بهامش مريح، لكن الحادثة تُذكّرنا بأن المجموعات الموالية لإسرائيل لا تشكل كتلة واحدة ذات خط حزبي وحيد.

وبغض النظر عن هذه الانقسامات، فإن غالبية المجموعات المنظّمة في الطائفة الأميركية اليهودية ـ وبخاصة الأكبر والأكثر ثراءً بينها ـ تستمر في تأييد دعم ثابت لإسرائيل بغض النظر عن السياسات التي تتبعها الدولة اليهودية. وعلى ما شرح متحدث باسم الأيباك في حزيران/يونيو ٢٠٠٠، عندما أدت المخاوف من مبيعات الأسلحة الإسرائيلية للصين، إلى دعوات إلى خفض الدعم الأميركي، «فإننا نعارض ربط المساعدة لإسرائيل بأي ظرف من الظروف، لأنه ما إن يبدأ ذلك فلن يتوقف أبدا»[٣١]. فحتى حمائم «الأميركيين للسلام الآن»، يدعمون

«المساعدة الاقتصادية والعسكرية الكبيرة لإسرائيل»، ويعارضون الدعوات «إلى خفض أو وضع شروط» للمساعدة الأميركية، ويسعون فقط إلى منع استخدام المساعدة الأميركية لدعم النشاطات الاستيطانية في الأراضي المحتلة(٣٢). ومن قبيل ذلك، فإن المنتدى السياسي الإسرائيلي المعتدل، لا يوصي بجعل المساعدة الأميركية أكثر مشروطية، بل يركّز بدلاً من ذلك على إقناع حكومة الولايات المتحدة بالعمل بنشاط وفاعلية أكبر من أجل الحلّ القاضي بإقامة دولتين(٣٣). في اختصار، بالرغم من الاختلافات حول عملية السلام والمسائل المتعلقة بها، تريد كل مجموعة موالية لإسرائيل تقريباً الإبقاء على «العلاقة الخاصة» سليمة. وهناك استثناء مرموق يتمثل في «الصوت اليهودي للسلام» الذي طالب الحكومة الأميركية بتعليق المساعدة العسكرية لإسرائيل إلى أن تنهي احتلالها للضفة الغربية، وغزة، والقدس الشرقية(٣٤). ونظراً إلى هذا الموقف، ربما جادل المرء، بالفعل، بأن الصوت اليهودي للسلام ليس جزءاً من اللوبي على الإطلاق.

ونظراً إلى رغبة المسؤولين الإسرائيليين في زيادة الدعم الأميركي إلى أقصى حدود، فإنهم غالباً ما يوظفون زعماء أميركيين يهوداً، ويطلبون منهم المساعدة على حشد الدعم في الولايات المتحدة لسياسات إسرائيلية معيّنة. وعلى ما قاله الحاخام ألكسندر شيندلر، الرئيس السابق لمؤتمر الرؤساء، لإحدى المجلات الإسرائيلية في ١٩٧٦، «فإن مؤتمر الرؤساء وأعضاءه كانوا أدوات السياسة الرسمية للحكومة الإسرائيلية. واعتُبر أنه من مهامنا الحصول على توجيهات من الدوائر الحكومية، وأن نفعل ما في وسعنا، مهما يكن الأمر، للتأثير في الطائفة اليهودية» (اعتبر شيندلر هذا الوضع «غير مقبول»، مُبلغاً من يُجري المقابلة معه أن «اليهودية الأميركية ليس لديها المزاج في أن يستخدمها أي أحد»)(٣٥). غير ان ألبرت شرنين من «المجلس الاستشاري الوطني اليهودي للعلاقات بين الجماعة»، أعطى، في السبعينيات، تقويماً مماثلاً، قائلاً «كنا نصنع السياسة في المجالات المحلّية، لكن السياسة كانت تُملى علينا في ما يتعلق بشؤون إسرائيل... وفي الواقع، فإن [مؤتمر الرؤساء] كان العربة التي من خلالها توصل إسرائيل سياستها إلى الطائفة»(٣٦). ونقل أوري نير من «فوروارد» عن ناشط لم يُسمّه، في إحدى

المنظمات اليهودية الرئيسية، زعمه في ٢٠٠٥ أنه «روتيني لنا القول: «هذه سياستنا في مسألة معيّنة، لكن علينا أن نتحقّق مما يريده الإسرائيليون». ونحن كطائفة نقوم بذلك كل الوقت». أو على ما اعترف به مرّة هايمن بوكبايندر، وهو مسؤول رفيع المستوى في اللجنة الأميركية اليهودية، «ما لم يحصل أمر طارئ للغاية، خطير حقيقة أو أساسي، فإنك تردد كالببغاء الخط السياسي الإسرائيلي من أجل الاحتفاظ بالدعم الأميركي. ونحن كأميركيين يهود، لا نطوف قائلين إن إسرائيل مخطئة في سياساتها»[٣٧].

تم الإثبات، في مناسبات كثيرة، على قدرة إسرائيل على تحفيز الدعم داخل أميركا. فقد شجع المسؤولون الصهاينة (وفي ما بعد الإسرائيليون)، الزعماء الأميركيين اليهود على تنظيم حملات من أجل مشروع الأمم المتحدة للتقسيم في ١٩٤٧، وللاعتراف الأميركي في ١٩٤٨، وللوبي ضد مخطط التقسيم الجهيض الذي صاغه وسيط الأمم المتحدة فولك برنادوت في ١٩٤٨. وساعدت مثل هذه الجهود المنسّقة أيضاً، على إقناع إدارة ترومان في ١٩٥٢ بزيادة المساعدة الاقتصادية لإسرائيل زيادة كبيرة، والتخلي عن اقتراح البنتاغون ووزارة الخارجية منح مصر عشرة ملايين دولار كمساعدة عسكرية[٣٨]. وفي خلال الأزمة التي سبقت حرب الأيام الستة في ١٩٦٧، أعطت الحكومة الإسرائيلية تعليمات لسفيرها في واشنطن «بخلق مناخ عام يشكّل ضغطاً على إدارة [جونسون]. . . من دون أن يتضح صراحة من يقف وراء هذه الحملة العامة». وتضمن الجهد جعل الأميركيين المتعاطفين يكتبون رسائل، وافتتاحيات، وبرقيات، وبيانات عامة. . . إلخ، ـ «بأساليب متنوعة» ـ، هدفها، استناداً إلى وزارة الخارجية الإسرائيلية، «خلق مناخ عام. . . يقوّي أصدقاءنا داخل الإدارة». وطلب مسؤولو البيت الأبيض في مآل الأمر من نظرائهم الإسرائيليين، وقف حملة كتابة الرسائل، لكن السفير الإسرائيلي أفاد تل أبيب «أننا، بالتأكيد، مستمرون فيها». واستناداً إلى المؤرخ توم سيغيف، فإن البيت الأبيض «أُغرق في فيض من الرسائل من مواطنين يدعون الرئيس إلى الوقوف إلى جانب إسرائيل»[٣٩].

ربما تكون هذه النزعة إلى مساندة أعمال إسرائيل في شكل انفعالي، أقل

شيوعاً اليوم، لكن المنظمات الكبرى في اللوبي لا تزال تُذعن في مناسبات كثيرة لتفضيلات زعماء إسرائيل. فمثلاً، إثر إطلاق إدارة بوش، في آذار/مارس ٢٠٠٣، «خريطة الطريق» للسلام في الشرق الأوسط، ذُكر أن مالكولم هونلين من مؤتمر الرؤساء، قال لـ «هآرتس» إنه إذا أبدت الحكومة الإسرائيلية تحفظات عن خريطة الطريق، فإنها ستحصل على دعم الطائفة اليهودية. وشدد هونلين على «أننا لن نتردد في إسماع صوتنا»[٤٠].

وبالرغم من التصدعات التي برزت بين الحكومة الإسرائيلية وبعض المجموعات داخل الطائفة اليهودية الأميركية، فإن هذه الطائفة «وافقت في شكل عام على مبدأ عدم إصدار انتقاد علني لإسرائيل في مسائل تتعلق بأسس الأمن»[٤١]. وبحسب ستيفن روزنتال، «فإن انتقاد إسرائيل يشكل بالنسبة إلى الملايين من الأميركيين اليهود، خطيئة أسوأ من الزواج بأتباع دين آخر». أو كما أقرّ بوكبايندر مرة، بأن «هناك شعوراً بالذنب حيال ما إذا كان على اليهود أن يُعيدوا التدقيق بما تقوم به الحكومة الإسرائيلية. . . إلى درجة أنهم يعودون تلقائياً إلى الخط من أجل هذا السبب بالذات»[٤٢]. وتكشف الاستطلاعات الحديثة لآراء الأميركيين اليهود، أن ما يقارب ثلثي المجيبين يوافقون على أنه «بغض النظر عن وجهات نظرهم الفردية حول مفاوضات السلام مع العرب، على الأميركيين اليهود أن يدعموا سياسات حكومة إسرائيل المنتخَبة على الوجه الصحيح»[٤٣]. لذلك، فإنه حتى عندما يكون لكل من زعماء المنظمات اليهودية ـ الأميركية وعامة اليهود، تحفظات خطيرة عن السياسة الإسرائيلية، فإنهم نادراً ما يدعون الحكومة الأميركية إلى ممارسة ضغط ذي شأن على الحكومة الإسرائيلية.

ثمة أمثلة واضحة على القاعدة المناهضة للانتقاد العام، ظهرت في مناسبات عدة على مدى العقود الكثيرة الماضية. ففي ١٩٧٣، مثلاً، أنشأت مجموعة من الأميركيين اليهود التقدميين منظمة جديدة، «بريرا» (البديل)، تدعو إلى نقاش أكثر انفتاحاً بين إسرائيل والشتات، وسعت إلى حشد الدعم للانسحاب من الأراضي المحتلة، والتسوية السلمية مع الفلسطينيين. فبالإضافة إلى التصريح علناً عن وجهات نظرهم من خلال إعلانات في صحف أميركية رئيسية، انضم عدد من

زعماء «بريرا» إلى وفد من أميركيين يهود اجتمعوا، باسمهم الشخصي، مع مجموعة من الممثلين الفلسطينيين برعاية «لجنة الأصدقاء الأميركيين للخدمة».

وسرعان ما برز ردّ فعل معاد من المنظمات اليهودية الكبرى، بالرغم من أن قلة من الزعماء اليهود دافعوا عن «بريرا». فـ «نير إيست ريبورت» الصادرة عن الأيباك، اتهمت «بريرا» بتقويض الدعم لإسرائيل. وقال رئيس الحاخامية الإصلاحية، أرثور ليليفيلد، إن مجموعات مثل «بريرا» «توفّر المساعدة والراحة... لأولئك الذين يعملون على قطع المساعدة عن إسرائيل وتركها لا حول لها ولا قوة أمام القتلة والإرهابيين». ووصفت نشرة لهاداسا أعضاء «بريرا» بأنهم «مشجعو الانتهازية». ودعت أعضاءها هي إلى «نبذ مفاتحات هذه المنظمات ذات العقيدة التي تناهض أمن إسرائيل والبقاء اليهودي». وأعلن رئيس الجمعية الحاخامية المحافظة أن «بريرا» «تتصدّر منظمة التحرير الفلسطينية». وأصدر ٤٧ حاخاماً بياناً وصفوا فيه مواقف «بريرا» «بأنها مطابقة عملياً لوجهة النظر العربية». ووزعت مجموعة «أميركيون من أجل إسرائيل آمنة» الموالية للاستيطان، كرّاساً من ثلاثين صفحة، تلطّخ فيه سمعة زعماء «بريرا» بسبب انخراطهم في قضايا يسارية أخرى، ومشيرة إليهم بوصفهم «يهوداً من أجل حركة فتح». وحتى لا تتخلّف عن الركب، اتهمت «أميريكان زايونيست»، المجلة الصادرة عن المنظمة الصهيونية في أميركا، «بريرا» بإساءة استخدام الحق في التعبير الحرّ عن الرأي، محذّرة من أنه «على اليهود الذين يصرخون «سوءاً!» في العلن، أن يدركوا العواقب غير المأمونة لجهودهم... وليسوا هم الذين يشعرون بالتشعبات، بل إخوانهم اليهود على بعد آلاف الأميال».

لم تبق لـ «بريرا»، في مواجهة هذا الهجوم، حظوظ كبيرة بالحصول على أتباع ومناصرين، أو إيجاد مناخ أكثر انفتاحاً للنقاش. لقد استبعدت المجموعات الطائفية المحلية ممثلي «بريرا»، ولم يوافق «مجلس الطائفة اليهودية» في نيو هيفن على قبول فرع «بريرا» المحلي، إلا بشرط حصر انتقاداته داخل الجماعة. وأوصت مذكرة داخلية وضعتها «اللجنة الأميركية اليهودية» بتمثيل المجموعة فقط إذا وافقت «على توجيه عرض وجهات نظرها المختلفة حول المسائل الحساسة

المتعلقة بإسرائيل والشتات، إلى الجماعة اليهودية نفسها، والامتناع عن الاستجارة بالجمهور العريض». وانفضّت «بريرا» بعد خمس سنين بسبب فشلها في اجتذاب التمويل الثابت، وما لحق بها من ضعف بسبب الارتدادات في زعامتها[٤٤].

ورداً على الجدل الذي أثارته «بريرا»، أجرت منظمات مثل «مؤتمر الرؤساء»، و«مجلس كنس أميركا»، و«اللجنة الأميركية اليهودية»، دراسات داخلية أو استقصاءات عامة حول المكان الصحيح للانشقاق. واستناداً إلى جي. جي. غولدبرغ، «توصلت هذه المنظمات كلها إلى الخلاصة نفسها: للأميركيين اليهود الحق في مناقشة المسائل بحرّية، لكن فقط داخل الندوات المغلقة، وخارج الإطار العلني». وفي ١٩٧٦، طوّر السفير الإسرائيلي لدى الولايات المتحدة، سيمحا دينيتز، بالتعاون مع ممثلين عن «المجلس الاستشاري الوطني اليهودي للعلاقات بين الجماعة»، و«مؤتمر الرؤساء»، مجموعة من المبادئ لتوجيه السلوك داخل الطائفة اليهودية. ولاحظ غولدبرغ أن المبدأ الأول هو «أن الإسرائيليين فقط هم المخوّلون تقرير السياسة الإسرائيلية»، بينما كان الثاني أنه «على الأميركيين اليهود أن يبقوا موحَّدين في العلن مع إسرائيل، ولا يعبروا عن خلافاتهم إلا في الخفاء»[٤٥]. وكتب إدوارد تيفنان أنه، بحلول السبعينيات، «أضحى الدعم الكامل لإسرائيل من متطلبات الزعامة في الطوائف اليهودية المحلّية في كل أنحاء أميركا»[٤٦].

ولا تزال القاعدة المتعلقة بالانتقاد العلني للسياسة الإسرائيلية، سليمة في جزئها الأكبر[٤٧]. ففي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، مثلاً، بعث رئيس المنظمة الصهيونية في أميركا، مورتون كلاين، برسالة إلى رئيس الرابطة المناهضة للتشهير، أبراهام فوكسمان، يحتج فيها على دعوة المعلّق في «النيويورك تايمز»، توماس فريدمان، للتحدث في عشاء للرابطة، متهماً فريدمان بأنه «يُشهّر في شكل منتظم بإسرائيل ورئيس وزرائها بنيامين نتانياهو». ثم وزّع كلاين الرسالة على طائفة من المسؤولين في مؤتمر الرؤساء، الأمر الذي دفع بوكسمان إلى التنديد به بوصفه «شرطي الأفكار». واحتدم الخلاف عندما ألقى دافيد بار إيلان، مدير الاتصالات لدى نتانياهو، بثقله، وإعلانه أنه لا يجب على «أي منظمة تدّعي أنها

صهيونية»، أن توفّر منصّة لفريدمان. ويصعب أن يكون فريدمان، بالرغم من انتقاده أحياناً سياسات إسرائيلية محددة، مناوئاً لإسرائيل، وفوكسمان نفسه هو واحد من أشد المدافعين عن إسرائيل. إلا أن رد كلاين يُظهر المدى الذي تبلغه معارضة النقاش المفتوح(٤٨).

بعد ذلك ببضع سنين، اتُّهم إدغار بورنفمان سينيور، وكان عندها رئيساً للمؤتمر اليهودي العالمي، بالـ«خيانة» عندما كتب رسالة إلى الرئيس بوش يحثه فيها على الضغط على إسرائيل لوقف بناء «جدارها الأمني» المثير للجدل. وأعلن نائب الرئيس التنفيذي للمؤتمر، إيزي ليبلر، أنه «من المشين في كل وقت، أن يقوم رئيس المؤتمر اليهودي العالمي بالضغط على رئيس الولايات المتحدة لمقاومة سياسات تسوُّقها حكومة إسرائيل»(٤٩). وعلى غرار ذلك، استشاط ليبلر وغيره غضباً بعد ذلك بسنتين، عندما نصح رئيس المنتدى السياسي الإسرائيلي المعتدل، سيمور رايش، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، وزيرة الخارجية كونداليزا رايس بالضغط على إسرائيل لإعادة فتح معبر حسّاس في قطاع غزة. كانت نصيحة رايش لرايس عاقلة وحسنة النية، لكن ليبلر ندد بفعلته بوصفها «تصرّفاً غير مسؤول». وقال رئيس «اتحاد الأرثوذكس»، ستيفن زافيتسكي، إنه لم يكن «سفيهاً حيال الحكومة الإسرائيلية وحسب، بل أيضاً كان مهيناً للملايين من الأميركيين اليهود الذين يرفضون في شكل قطعي مثل هذه المقاربة». وحذّر ليبلر أيضاً من «وجود واضح لأمر سقيم في حالة اليهودية العالمية عندما يتقصّد زعماء الخط السائد الشعور بأنه في وسعهم الضغط بحرّية ضد السياسات الأمنية لحكومة إسرائيل المنتخبة ديموقراطياً. وإذا تم التسامح حيال هذا النوع من السلوك، ففي إمكاننا أيضاً إلغاء حليفنا الوحيد المتبقي، وهو يهودية الشتات». وأعلن رايش، متراجعاً أمام هذه الهجمات، أن «كلمة ضغط غير موجودة في قاموسي عندما يتعلّق الأمر بإسرائيل»(٥٠).

ليس صعباً سبر كنه الإحجام عن انتقاد سياسات إسرائيل في العلن. فبالإضافة إلى الرغبة الواضحة في عدم قول أي شيء من شأنه مساعدة أعداء إسرائيل، فإن المجموعات أو الأفراد الذين ينتقدون سياسة إسرائيل، أو العلاقة

الأميركية ـ الإسرائيلية، من المحتمل أن يجدوا صعوبة أكبر في الاحتفاظ بالدعم، أو جمع الأموال داخل الطائفة اليهودية. بل إنهم يواجهون كذلك مخاطر أن تقاطعهم المنظمات الرئيسية الأكبر. وبالرغم من أن مجموعات مثل «الأميركيين من أجل السلام الآن»، و«جماعة التيكون»، و«المنتدى السياسي الإسرائيلي»، و«صندوق مال إسرائيل الجديدة»، قد استمرت وازدهرت على عكس «بريرا»، فإن مجموعات يهودية تقدمية أخرى، مثل «البرنامج اليهودي الجديد»، واجهت المعارضة نفسها التي واجهتها «بريرا»، ولم تستمر سوى أكثر قليلاً من عقد من الزمن[٥١]. ومن قبيل ذلك، وبالرغم من أنه تم في نهاية المآل قبول «الأميركيين من أجل السلام الآن» في مؤتمر الرؤساء في ١٩٩٣ إثر صراع خصامي، بينما حُرمت «ميريتز ـ الولايات المتحدة» التقدّمية، و«الاتحاد الحاخامي البنّاء الجديد» الليبرالي، من العضوية في ٢٠٠٢، بالرغم من الدعم الذي وفّرته المجموعات المعتدلة داخل المؤتمر. وعلى مقياس أصغر، حُرم «الصوت اليهودي من أجل السلام» من المشاركة في حدث رئيسي للديانة اليهودية في منطقة سان فرانسيسكو على أساس أنه لا يدعم إسرائيل في شكل كاف، ورفض فرع «هيلّل» في جامعة تكساس، توفير مجال لمنظمة تُدعى «الطلبة اليهود من أجل الحقوق الفلسطينية» للقيام بحلقة دراسية[٥٢].

تستمر الجهود لتهميش الأصوات اليهودية المنشقّة حتى يومنا هذا. فعندما رعى «اتحاد الصهاينة التقدميين» في ٢٠٠٦، إطلالات متعددة لـ «كسر الصمت»، وهي منظمة جنود سابقين في الجيش الإسرائيلي تنتقد عمليات الجيش في الأراضي المحتلة، نددت المنظمة الصهيونية في أميركا باتحاد الصهاينة التقدميين، وطالبت بطردها من «ائتلاف إسرائيل في الحرم الجامعي»، وهي شبكة من مجموعات موالية لإسرائيل تتضمن الأيباك والرابطة المناهضة للتشهير. واستناداً إلى كلاين، من المنظمة الصهيونية في أميركا، فإن رعاية مجموعات منتقدة لإسرائيل «ليست من مهمّة ائتلاف إسرائيل في الحرم الجامعي». وشدد مدير اتحاد الصهاينة التقدميين على «حب المجموعة لإسرائيل»، وتضافرت مجموعات أخرى للدفاع عن الاتحاد، وردّت لجنة قيادة ائتلاف إسرائيل في الحرم الجامعي،

بالإجماع، طلب المنظمة الصهيونية في أميركا. إلا أن كلاين، غير المرتدع، ندد بأعضاء لجنة القيادة، وقال «تتضمن مهمتهم محاربة التحريض، وبرغم ذلك فإننا مصدومون لتجاهلهم هذا التحريض الذي يمارسه إسرائيليون ضدّ إسرائيل». وأصدرت المنظمة الصهيونية في أميركا أيضاً، بياناً صحافياً يحث أعضاء المنظمات التي يتشكل منها ائتلاف إسرائيل في الحرم الجامعي، على تغيير تصويتها. واستشهد البيان الصحافي بتقرير لوزارة الخارجية الإسرائيلية يقول «إن استعداد هذه الجماعات اليهودية لاستضافة هذه المنظمات، ورعايتها، لأمر مؤسف... ويجب وضع حد لتأثيرها السلبي في صورة إسرائيل». وبالتالي، فإن مجموعة أرثوذكسية على الأقل في لجنة قيادة ائتلاف إسرائيل في الحرم الجامعي، باتت الآن تؤيد طرد اتحاد الصهاينة التقدميين(٥٣).

اللوبي يتحرّك بشكل صحيح

لطالما دعم معظم الأميركيين اليهود القضايا الليبرالية والحزب الديموقراطي. وتحبّذ غالبيتهم حلّ النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني على أساس قيام الدولتين(٥٤). وبرغم ذلك، فإن بعض أهم المجموعات في اللوبي ـ بما في ذلك الأيباك ومؤتمر الرؤساء ـ أصبح، مع مرور الزمن، إلى يمين المحافظين، وهو اليوم بقيادة متشددين يساندون مواقف نظرائهم الصقور في إسرائيل. وعلى ما يرويه جي. جي. غولدبرغ في كتابه المهم «القوة اليهودية» *Jewish Power*، فإن حرب الأيام الستة، وما خلّفته، أبرزا إلى الواجهة مجموعة من «اليهود الجدد»، اجتُذبوا في شكل غير متناسب من الدوائر المتشددة الصهيونية، والأرثوذكسية، والمحافظة الجديدة. وكتب أن «عتوّهم وغضبهم بلغا من الحدة مكاناً، بحيث إن بقية الجماعة اليهودية تراجعت بإجلال، وتركت اليهود الجدد يتولّون القيادة. وسُمح للأقلية بالتحدّث باسم الجماهير، وباتت الصوتَ السائد في السياسات اليهودية»(٥٥).

وتدعّم هذا الاتجاه بالحملة لمصلحة تعديل «جاكسون ـ فانيك» في ١٩٧٤ (الذي ربط وضع «الدولة الأكثر تفضيلاً» التجاري للاتحاد السوفياتي، باستعداد

موسكو للسماح بهجرة يهودية أكبر)، وببروز ما يُسمّى الحركة المحافظة الجديدة ونموها (انظر في ما يلي)، وبجهد حزب الليكود الناجح برعاية الدعم المتشدد في منظمات رئيسية موالية لإسرائيل، وتقويته، إبان الأعوام التي تقاسم فيها الليكود السلطة مع حزب العمل الإسرائيلي. واستناداً إلى غولدبرغ، فإن «عبقرية استراتيجية شامير... كانت في دولبة الكيانات المركزية للتمثيل اليهودي، بحيث إنهم أصبحوا، من دون أن يكونوا طرفاً، أصواتاً لنصف الحكومة المتشكلة من الليكود». وعمل مسؤولو حزب الليكود (بمن فيهم رئيس موظفي رئيس الوزراء إسحق شامير، يوسي بن ـ أهارون)، لضمان أن يرأس مؤتمر الرؤساء مسؤولون أكثر محافظة، وساعدوا أيضاً على تدبير اختيار مالكولم هونلين، في ١٩٨٦، نائباً تنفيذياً لرئيس المؤتمر. وأعطى الزعماء الإسرائيليون المزيد من المجموعات المتشددة اهتماماً أكبر، ما دعم الشعور بأنها تشكل أصواتاً مُعتمدة للجماعة اليهودية. وعلى ما اعترف به لاحقاً مستشار لزعيم حزب العمل شمعون بيريز، «كان تجاهلنا لليهودية الأميركية واحداً من أكبر الأخطاء التي ارتكبناها... تركنا جماعة شامير يفعلون ما يحلو لهم فعله»[٥٦].

يعكس أيضاً هذا التحوّل إلى اليمين طريقة اتخاذ القرارات في بعض المنظمات الرئيسية في اللوبي، بالإضافة إلى النفوذ المتنامي لعدد صغير من المحافظين الأثرياء الذين يسيطرون في شكل متزايد على منظمات مثل الأيباك. وهناك، مثلاً، أكثر من خمسين منظمة مُمثّلة في مؤتمر الرؤساء، ولكل منها صوت واحد بغض النظر عن حجمها. لكن، كما يشير إليه مايكل ماسينغ، فإن «المجموعات المحافظة الأصغر في المؤتمر تفوق عدداً، في شكل حاسم، المجموعات الليبرالية الأكبر. لذا، فإنه يمكنها تعطيل أثرها. ويترك هذا خياراً هائلاً في يد [نائب الرئيس التنفيذي] مالكولم هونلين»، وهو داعم قديم لحركة الاستيطان الإسرائيلية، ومتشكك كبير في شأن عملية سلام أوسلو[٥٧].

ومن قبيل ذلك، ترتكز العضوية في مجلس إدارة الأيباك، على المساهمة المالية لكل مدير، وليس، كما يلاحظ ماسينغ، على «كيفية تمثيلهم لأعضاء الأيباك»[٥٨]. ويتجه معظم الأفراد المستعدين لتقديم مبالغ كبيرة إلى الأيباك (وإلى

السياسيين المتعاطفين)، إلى أن يكونوا أشد المدافعين عن إسرائيل حماسة، وباتت القيادة العليا للأيباك (المؤلفة أساساً من الرؤساء السابقين للمنظمة)، أكثر تشدداً بكثير من معظم اليهود الأميركيين في قضايا الشرق الأوسط. وبالرغم من أن الأيباك أيدت رسمياً عملية سلام أوسلو في ١٩٩٣، فإنها لم تقم سوى بالقليل لإنجاحها، ولم تتخل عن معارضتها الدولة الفلسطينية ـ من دون تأييد الفكرة ـ إلا بعدما أصبح إيهود باراك رئيساً للوزراء في ١٩٩٩[٥٩].

وبالفعل، فإن الأيباك وغيرها من المجموعات المتشددة دعمت ظرفياً مواقف أكثر تطرّفاً من تلك التي تحبّذها الحكومة الإسرائيلية. ففي ١٩٩٤، قامت مثلاً، المنظمة الصهيونية في أميركا، وهي من الصقور، بلوبي ناجح لتعديل في اللائحة القانونية للمساعدة الخارجية، وضع قيوداً إضافية على المساعدة الأميركية للسلطة الفلسطينية، بالرغم من أن كلاً من إدارة كلينتون وحكومة رابين عارضت الإجراء[٦٠]. ولم يؤيّد مؤتمر الرؤساء أبداً عملية سلام أوسلو، وساعدت الأيباك على رعاية قانون السفارة في القدس في ١٩٩٥، وهي محاولة واضحة لتصديع عملية السلام بالطلب من الولايات المتحدة نقل سفارتها من تل أبيب إلى القدس[٦١]. وذُكر بالفعل أن المانحين الأساسيين في المحافل الداخلية للأيباك طردوا المدير التنفيذي توم دين، لأن وجهات نظره لم تكن متشددة وصقورية بما يكفي كما أنه كان متحرّراً للغاية[٦٢].

بالإضافة إلى اتجاه أولئك الذين لهم وجهات نظر متطرفة لدعم منظمات أساسية في اللوبي، ثمة سبب آخر لانتقال الكثير من المجموعات المؤيدة لإسرائيل صوب اليمين: وهو الإبقاء على تدفق المساهمات. وكما يشير إلى ذلك واكسمان، «يحتاج الكثير من المنظمات الأميركية اليهودية الآن إلى إسرائيل لإعطاء المشروعية لوجودها بالذات. وبالرغم من أن هذه المنظمات قد تكون أُنشئت بهدف تحسين دور إسرائيل وتقويته، فإن إسرائيل أضحت اليوم حيوية لاستمرار قدرتها على الحياة»[٦٣]. ويساعد تصوير إسرائيل على أنها محاصَرة ومهدَّدة دائماً، وإصدار تحذيرات مريعة حول اللاسامية المستمرة أو المتصاعدة، على الاحتفاظ بمستوى عال من القلق بين المؤيدين المحتملين، ويضمن بالتالي

استمرارية وجود هذه المنظمات. وكتب جوناثان ووتشر من جهاز التربية اليهودي في أميركا الشمالية في ١٩٩٢، مثبتاً ذلك بالضبط: «شاهدنا بروز صناعة جديدة كلياً في أميركا، مكونة من منظمات تراقب وتدّعي محاربة اللاسامية في كل مكان من العالم... ويستوقف الأنظار في شكل خاص نجاح مركز سايمون ويزانتال. فقد أصبح مؤسسة رئيسية لجمع الأموال بالبريد من خلال التفوّق حتى على الرابطة المناهضة للتشهير في مطاردة التهديدات اللاسامية للأمن اليهودي. ولم تعد (للأسف) من غير الشائع اليوم، رؤية منظمات تتسابق إلى موقع في إطار تحديد مَن من بينها «الأكثر شراسة» في محاربة اللاسامية التي تشنها الصحافة الإسرائيلية وسيل من النداءات عبر البريد المباشر»[٦٤]. أو على حد ما لاحظه توماس فريدمان في «النيويورك تايمز» بعد ذلك بثلاث سنين، «حصل السيد رابين والسيّد عرفات منذ مصافحتهما على الدعم الأكثر فتوراً من التيار السائد في المجموعات الأميركية اليهودية، مثل مؤتمر الرؤساء، وكسبا عداءً تاماً من التجمعات الأرثوذكسية واليهودية الهامشية. بدا الأمر كأن هذه المنظمات لا يمكن أن تزدهر إلا بوجود عدو، وبوجود من تحاربه»[٦٥].

من المفيد تكرار أن عدداً من المجموعات في الطائفة الأميركية اليهودية تنتقد سياسات إسرائيلية معيّنة، وبخاصة وجودها المستمر في الأراضي المحتلة. ويروّج بعض هذه المنظمات، مثل «المنتدى السياسي الإسرائيلي» أو «بريت تزيديك فيشالوم»، بنشاط، لانخراط الولايات المتحدة في عملية السلام، وتمكنها من تحقيق بعض الانتصارات التشريعية الصغيرة في الأعوام الأخيرة. غير أن مثل هذه المجموعات، تفتقر إلى الموارد المالية وإلى نفوذ الأيباك، والرابطة المناهضة للتشهير، والمنظمة الصهيونية في أميركا، أو مؤتمر الرؤساء، التي يأخذ السياسيون، وصانعو السياسة، ووسائل الإعلام، بوجهات نظرها التي هي إلى يمين الوسط، على أنها الصوت التمثيلي لليهودية الأميركية[٦٦]. لذلك، ستستمر المنظمات الرئيسية في اللوبي، في الوقت الراهن، في الدفاع عن المواقف السياسية المتعارضة مع مواقف الكثيرين من الناس الذين تدّعي التحدث باسمهم.

دور المحافظين الجدد

تدعَّم انجرار اللوبي إلى اليمين ببروز المحافظين الجدد. فلطالما شكّلت الحركة المحافظة الجديدة جزءاً مهماً من الحياة الثقافية والسياسية الأميركية منذ السبعينيات، لكنها استرعت انتباهاً خاصاً منذ الحادي عشر من أيلول/سبتمبر. فقد برزت هذه المجموعة في صياغة سياسة إدارة بوش الخارجية الأحادية، وبخاصة القرار السيىء الطالع بغزو العراق في آذار/مارس، ٢٠٠٣.

السياسة المحافظة الجديدة كناية عن أيديولوجيا سياسية ذات وجهات نظر مميزة في السياستين الداخلية والخارجية، بالرغم من أن السياسة الخارجية لهذه الإدارة الأميركية هي ذات الصلة هنا(٦٧). فمعظم المحافظين الجدد يثنون ثناءً كبيراً على الهيمنة الأميركية ـ وأحياناً حتى على فكرة الامبراطورية الأميركية ـ، ويعتقدون أنه يجب استخدام القوة الأميركية للتشجيع على نشر الديموقراطية وزجر المنافسين المحتملين حتى عن محاولة التنافس مع الولايات المتحدة(٦٨). والطريق الأفضل، في رأيهم، إلى سلام طويل الأمد، هو من خلال نشر الديموقراطية، والحفاظ على السيطرة الأميركية. ويعتقد المحافظون الجدد أيضاً أن النظام الديموقراطي الأميركي يكفي أن يشكل الضمانة بأن ينظر معظم البلدان الأخرى إلى السيطرة الأميركية على أنها سيطرة حميدة، وبأن القيادة الأميركية الأحادية للعالم مُرحَّب بها بشرط أن تتم ممارستها في شكل حاسم. وهم ميّالون إلى التشكيك في المؤسسات الدولية (وبخاصة الأمم المتحدة التي يعتبرونها في آن، معاً، معادية لإسرائيل، وكابحاً لحرية أميركا في التحرّك)، ويَحْذَرون الكثيرين من الحلفاء (وبخاصة الأوروبيين الذين يعتبرونهم دعاة مثاليين إلى الحل السلمي يستقلّون مجاناً قطار السلام الأميركي)(٦٩). ويحبّذ المحافظون الجدد، بالأحرى، الممارسة الأحادية للسلطة الأميركية، إذ ينظرون إلى التفرد الأميركي بالقرار العالمي على أنه «جيد لكل من أميركا والعالم»، وذلك اقتباساً من موقع الإنترنت الخاص بالمشروع المحافظ الجديد للقرن الأميركي الجديد.

ومن المهم كثيراً هنا، معرفة أن المحافظين الجدد يعتقدون أن القوة العسكرية

أداة فعّالة للغاية لصياغة العالم بطرائق ووسائل تعود بالفائدة على أميركا. فإذا استعرضت الولايات المتحدة بأسها العسكري، وأظهرت أنها مستعدة لاستخدام القوة التي في حوزتها، فسيحذو عندها الحلفاء حذوها، ويدرك الأعداء الممكنون أن المقاومة غير مجدية، ويقرّرون «السير في ركاب» الولايات المتحدة[٧٠]. باختصار، فإن المحافظة الجديدة هي، بنوع خاص، أيديولوجية صقور سياسية.

يحتل المحافظون الجدد مواقع ذات نفوذ في منظمات ومؤسسات متنوعة. وينتمي إليهم صانعو سياسة سابقون وحاليون، أمثال إليوت أبرامز، وكارل روف، وكنيث إدلمان، ووليام بنيت، وجون بولتون، ودوغلاس فيث، والراحلة جين كيركباتريك، وآي. لويس «سكوتر» ليبي، وريتشارد بيرل، وبول ولفوفيتز، وجيمس وولسي، وديفيد وورمسر؛ وصحافيون أمثال الراحل روبرت بارتلي، وديفيد بروكس، وتشارلز كراوتهامر، ووليام كريستول، وبريت ستيفنس، ونورمان بودهورتز؛ وأكاديميون أمثال فؤاد عجمي، وإليوت كوهين، وآرون فريدبرغ، وبرنارد لويس، وروث ودجوود؛ ومفكرون أمثال ماكس بوت، وديفيد فروم، ورؤيل مارك غريشت، وروبرت كاغان، ومايكل ليدين، وجوشوا مورفاتشيك، ودانيال بايبس، ودانييلا بلتكا، ومايكل روبين، وميراف ورمسر. أما المجلات والصحف المحافظة الجديدة الرائدة فهي «كومانتري»، و«نيويورك صن»، وصفحة الرأي في «وول ستريت جورنال»، و«ويكلي ساتاندارد». ومراكز التفكير ومجموعات التأييد الأوثق ارتباطاً بهؤلاء المحافظين الجدد هي «أميركان إنتربرايز إنستيتيوت»، و«مركز السياسة الأمنية»، و«مؤسسة هدسون»، و«مؤسسة الدفاع عن الديموقراطيات»، و«مشروع القرن الأميركي الجديد»، و«معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى».

ولجميع المحافظين الجدد تقريباً التزام قوي بإسرائيل، وهي نقطة يشددون عليها علناً، ومن دون تلمّس الأعذار. واستناداً إلى ماكس بوت، وهو مفكر محافظ جديد طليعي، فإن دعم إسرائيل يشكل «عقيدة أساسية للمحافظة الجديدة»، وهو موقف ينسبه إلى «القيم الديموقراطية المشتركة»[٧١]. ويجادل بنجامين غينسبرغ، وهو مفكر وباحث سياسي، كتب بتوسّع عن السياسات

الأميركية، وكذلك عن اللاسامية، في شكل مقنع، بأن أحد الأسباب الرئيسية لانتقال المحافظين الجدد إلى اليمين، هو «تعلّقهم بإسرائيل، وإحباطهم المتزايد في الستينيات من الحزب الديموقراطي، الذي أصبح، في شكل متزايد، معارضاً لحالة الاستعداد العسكرية الأميركية، ومتعاطفاً في شكل متزايد مع قضايا العالم الثالث». ويكتب غينسبرغ، أنهم احتضنوا في شكل خاص خط رونالد ريغان «المتشدد في عدائه للشيوعية»، لأنهم رأوا في ذلك «حركة سياسية ستضمن أمن إسرائيل»[٧٢].

ليس مفاجئاً أن المحافظين الجدد، نظراً إلى أفكارهم الحادة والمتطرفة، يتجهون إلى الاصطفاف مع عناصر الجناح اليميني في إسرائيل نفسها. فمجموعة من ثمانية محافظين جدد (بقيادة ريتشارد بيرل، وتضم دوغلاس فيث وديفيد وورمسر)، وضعت، مثلاً، ’مسودة دراسة «الفرصة التامة» في ١٩٩٦ لرئيس الوزراء الليكودي بنيامين نتانياهو. وتحضّ هذه الدراسة على تخلي إسرائيل عن عملية أوسلو للسلام واستخدامها إجراءات جريئة ـ بما في ذلك القوة العسكرية ـ للإطاحة بأنظمة شرق أوسطية معادية، وبالتالي «تجاوز» النزاع العربي ـ الإسرائيلي[٧٣].

يرتبط الكثيرون من المحافظين الجدد، بمجموعة متداخلة من مراكز التخطيط المتمركزة في واشنطن، واللجان، والمنشورات التي تتضمن برامجها التسويق للعلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل. ويكفي تتبع ارتباطات ريتشارد بيرل، وهو أحد أبرز المحافظين الجدد، وعضو في «أميركان إنتربرايز إنستيتيوت»، وينتمي أيضاً إلى «مركز السياسة الأمنية» اليميني، ومؤسسة هدسون، والمؤسسة اليهودية لشؤون الأمن القومي، ومشروع القرن الأميركي الجديد، ومنتدى الشرق الأوسط، وهو أيضاً عضو في مجلس مستشاري معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى. وزملاؤه المحافظون الجدد، يتمتعون بولاءات مماثلة: فوليام كريستول هو محرر «ويكلي ستاندارد»، ومشارك في تأسيس مشروع القرن الأميركي الجديد، وسبق أن كانت له ارتباطات مع مؤسسة الدفاع عن

الديموقراطيات، ومنتدى الشرق الأوسط، و«أميركان إنتربرايز إنستيتيوت». وكاتب العمود الافتتاحي في «واشنطن بوست»، تشارلز كروتهامر، حائز سابق جائزة إيرفينغ كريستول في «أميركان إنتربرايز إنستيتيوت» (وقد أُعطيت هذا الاسم تيمناً بوالد وليام، وهو إحدى الشخصيات المؤسِّسة للمحافظة الجديدة)، وموّقع على عدة رسائل مفتوحة لمشروع القرن الأميركي الجديد، ومحرر كاتب في «ويكلي ستاندارد»، وينتمي أيضاً إلى مؤسسة الدفاع عن الحرّيات. ومن شأن لائحة عن الارتباطات السابقة والحالية، أن تُدخل البهجة قلبَ أي من أصحاب نظريّة الشبكة: إليوت أبرامز (مركز السياسة الأمنية، هدسون، مشروع القرن الأميركي الجديد)؛ وليام بينيت (أميركان إنتربرايز إنستيتيوت، مركز السياسة الأمنية، مشروع القرن الأميركي الجديد)؛ جون بولتون (أميركان إنتربرايز إنستيتيوت، المؤسسة اليهودية لشؤون الأمن القومي، مشروع القرن الأميركي الجديد)؛ دوغلاس فيث (مركز السياسة الأمنية، المؤسسة اليهودية لشؤون الأمن القومي)؛ ديفيد فروم (أميركان إنتربرايز إنستيتيوت، و«ويكلي ستاندارد»)؛ رؤيل مارك غيرشت (أميركان إنتربرايز إنستيتيوت، مشروع القرن الأميركي الجديد، و«يكلي ستاندارد»)؛ مايكل ليدن (أميركان إنتربرايز إنستيتيوت، المؤسسة اليهودية لشؤون الأمن القومي)؛ جين كيركباتريك (أميركان إنتربرايز إنستيتيوت، مؤسسة الدفاع عن الديموقراطيات، المؤسسة اليهودية لشؤون الأمن القومي، مشروع القرن الأميركي الجديد، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى)؛ جوشوا مورافتشيك (أميركان إنتربرايز إنستيتيوت، المؤسسة اليهودية لشؤون الأمن القومي، مشروع القرن الأميركي الجديد، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى)؛ دانيال بايبس (مشروع القرن الأميركي الجديد، منتدى الشرق الأوسط، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى)؛ نورمان بوهورتز (هدسون، كومانتاري، مشروع القرن الأميركي الجديد)؛ مايكل روبين (أميركان إنتربرايز إنستيتيوت، مركز السياسة الأمنية، منتدى الشرق الأوسط)؛ ديفيد وورمسر (أميركان إنتربرايز إنستيتيوت، منتدى الشرق الأوسط، مؤسسة الدفاع عن الديموقراطيات)؛ وجيمس وولسي (مركز السياسة الأمنية، المؤسسة اليهودية لشؤون الأمن القومي، مؤسسة الدفاع عن الديموقراطيات).

لا يستهلك هذا الإجمال، بأي طريقة كانت، الانتماءات المترابطة داخل الحركة المحافظة الجديدة. لكن ما قد يبدو أنه مؤامرة خفية (أو حتى «دسيسة يمينية»)، ليس، على العكس، إلا أن مختلف مراكز التخطيط، واللجان، والمؤسسات، والمنشورات التي رعت الحركة المحافظة الجديدة، تعمل تماماً على غرار الشبكات السياسية الأخرى. وأبعد من تحاشي الدعاية أو الانخراط في مخططات خفية، فإن هذه المجموعات تتملق الدعاية بنشاط من أجل الهدف الواضح القاضي بصياغة رأي العامة والنخبة، وبالتالي تحريك السياسة الخارجية في الاتجاهات التي تحابيها. والشبكة المحافظة الجديدة هي، في الوقت نفسه، ذات وقع مؤثر لا يُنكَر، وشبيهة بالشبكات التي ظهرت في مجالات سياسية أخرى، مثل الإصلاح الضريبي، والبيئة، أو الهجرة.

يهتم المحافظون الجدد، بلا شك، بأمن أميركا، كما بأمن اسرائيل. ويعتقدون أن وصفاتهم السياسية ستعود بالفائدة على البلدين. لكن، في الثمانينيات، ادعى بعض المحافظين التقليديين ـ ويشار إليهم أحياناً على أنهم «المحافظون البدائيون» ـ أن المحافظين الجدد هم أكثر اهتماماً بإسرائيل منه بالولايات المتحدة. فراسل كيرك، المنظّر السياسي المحافظ المشهور، يؤكد، مثلاً، أن «ما يحرّك المحافظين الجدد حقيقة... هو الحفاظ على إسرائيل. فذلك يقف وراء كل شيء»[٧٤]. وينفي المحافظون الجدد بشدّة هذه الاتهامات، وهو ما أدى إلى عدة تنافرات كلامية بين هذه الفئات المحافظة المتنافرة. وهدأ ذلك النزاع، لكن التوتر استمرّ بين هذين الجناحين في الحركة المحافظة[٧٥].

شدد عدد من المعلّقين على الجذور اليهودية للمحافظة الجديدة، بالرغم من أن المبادئ الأساسية للحركة تسير في اتجاه معاكس للمنحى التفكيري الليبرالي الذي لا يزال مسيطراً على الطائفة الأميركية اليهودية. ففي كتاب «الثورة المحافظة الجديدة: المفكرون اليهود وصياغة السياسة العامة» *The Neoconservative Revolution: Jewish Intellectuals and the Shaping of Public Policy*، وهو كتاب يرسم صورة متعاطفة مع موضوعه، يذهب موراي فريدمان بعيداً في وصف المحافظة الجديدة على أنها «المحافظة الأميركية اليهودية»[٧٦]. لكن ليس جميع

المحافظين الجدد من اليهود، الأمر الذي يُذكّرنا بأن اللوبي لا يتحدد من خلال الإثنية أو الدين، بل من خلال برنامجه السياسي. وهناك عدد من غير اليهود البارزين الذين تبنوا معظم، المبادئ الأساسية للمحافظة الجديدة، إن لم يكن كلها، وليضمنوها دعماً قوياً لإسرائيل، وميلاً إلى محاباة أكثر عناصرها تشدداً. وتضم صفوفهم محرر «وول ستريت جورنال»، روبرت بارتلي، ووزير التربية السابق وليام بنيت، والسفيرين السابقين في الأمم المتحدة جون بولتون وجين كيركباتريك، والمدير السابق لـ «السي.آي.أيه.» جيمس وولسي. وبالرغم من أن هؤلاء غير اليهود، لعبوا دوراً بارزاً في الدفع قُدُماً بالبرنامج المحافظ الجديد، فإن اليهود يشكلون برغم ذلك جوهر الحركة المحافظة الجديدة. وبهذا المعنى، تشكل المحافظة الجديدة العالم الأصغر في الحركة الأوسع المؤيدة لإسرائيل. فالأميركيون اليهود يشكلون عمدة الحركة المحافظة الجديدة، تماماً كما يشكلون معظم اللوبي، لكن غير اليهود نشطون في المؤسستين. إلا أن المحافظين الجدد هم أيضاً علامة خاصة بقدر ما يتعارض برنامجهم السياسي مع وجهات النظر السياسية التقليدية لمعظم الأميركيين اليهود.

المسيحيون الصهاينة

يضم اللوبي مجموعة أخرى من غير اليهود: المسيحيين الصهاينة. وهم فئة متفرّعة من اليمين المسيحي ذي التوجه السياسي الأوسع. ومن بين الأعضاء البارزين في هذه الجماعة، شخصيات دينية من أمثال الراحل جيري فولويل، وغاري باور، وبات روبرتسون، وجون هاجي، بالإضافة إلى سياسيين أمثال زعيمي الأغلبية السابقين في مجلس النواب توم ديلاي (الجمهوري عن تكساس) وريتشارد آرمي (الجمهوري عن تكساس أيضاً)، والسناتور جيمس إنهوفي (الجمهوري عن أوكلاهوما). وبالرغم من أن دعم إسرائيل لا يشكل اهتمامهم الأوحد، فقد أصبح عدد من المسيحيين الإنجيليين أكثر ظهوراً وإسماعاً للصوت في مساندتهم للدولة اليهودية، وقد شكلوا أخيراً صفّاً من المنظمات لتقديم هذا الالتزام داخل النظام السياسي[٧٧]. بمعنى ما، يمكن التفكير في المسيحيين

الصهاينة على أنهم «شريك صغير» مهم لمختلف المجموعات الموالية لإسرائيل في الطائفة الأميركية اليهودية.

يمكن اقتباس أصول المسيحية الصهيونية في لاهوت التقدير الإلهي في القضايا الأرضية، وهي مقاربة لتفسير الكتاب المقدس برزت في إنكلترا في القرن التاسع عشر، ويعود الفضل الكبير فيها إلى الكاهنين الأنغليكانيين لويس واي، وجون نلسون داربي. ولاهوت التقدير الإلهي هو شكل سابق لعهد الألفي سنة، وهو يؤكّد أن العالم سيختبر فترة من الاضطرابات المتفاقمة تستمر حتى عودة المسيح. ويؤمن أتباع لاهوت التقدير الإلهي، على غرار الكثيرين من المسيحيين الآخرين، بأن نبوءات العهدين القديم والجديد تنبأت بعودة المسيح، وبأن عودة اليهود إلى فلسطين تشكل حدثا أساسياً ومفصلياً في العملية المقدّرة التي ستؤدي إلى المجيء الثاني للمسيح. وقد أثّر لاهوت داربي، وواي، وأتباعهما، في عدد من السياسيين الإنكليز البارزين، وربما أدى ذلك إلى جعل وزير الخارجية البريطاني أرثور بلفور أكثر تقبّلاً لفكرة إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين[٧٨].

أصبح لاهوت التقدير الإلهي شعبياً في الولايات المتحدة في القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين، بفضل عدد من اللاهوتيين البروتستانت، ومن بينهم الإنجيلي دوايت مودي (مؤسس معهد مودي للكتاب المقدس في شيكاغو)، وسي. آي. شوفيلد، ووليام إي. بلاكستون. وتتضمن التعبيرات الشعبية الحديثة كلاً من الكتاب الرائج جداً «كوكب الأرض العظيم الحديث» *Late Great Planet Earth*، وسلسلة «الفوات» *Left Behind* لتيموتي لاهاي، وهي كناية عن رواية خيالية لأرمجدون، ذُكر أن مجموع مبيعاتها بلغ أكثر من خمسين مليون نسخة[٧٩].

أعطى تأسيس دولة إسرائيل في ١٩٤٨ روحاً جديدة لحركة التقدير الإلهي، إلا أن حرب الأيام الستة في ١٩٦٧، التي رأى فيها زعماؤها «معجزة إلهية»، كانت برغم ذلك أكثر أهمية في بروزها كقوة سياسية[٨٠]. فسّر المؤمنون بلاهوت التقدير الإلهي، احتلال إسرائيل كامل القدس والضفة الغربية (التي على غرار حزب الليكود الإسرائيلي، يشيرون إليها باسم «يهودا والسامرة»). على أنه تحقيق

لنبوءة العهدين القديم والجديد. وشجعتهم هذه «الإشارات» وغيرهم من المسيحيين الإنجيليين، على الشروع في العمل لضمان وجود الولايات المتحدة «على اليمين»، كما كشفت عن ذلك مخطوطات الكتاب المقدّس حول نهاية الأزمنة[٨١]. واستناداً إلى تيموثي ويبر، رئيس إكليريكية ممفيس اللاهوتية، فقد «اكتفى أتباع لاهوت التقدير الإلهي، قبل حرب الأيام الستة، بالجلوس في مقاعد متفرّجي التاريخ يشرحون لعبة نهاية الزمان لمن على الملعب تحتهم... لكن بعد توسع إسرائيل إلى الضفة الغربية وغزة، بدأوا ينزلون إلى الملعب ليتأكدوا من حسن اصطفاف الفرق، وانخرطوا في السياسة، والمال، والدين، بوسائل لم تكن لهم من قبل»[٨٢]. وشكّلت جهودهم جزءاً من الظهور الأكبر لما يُسمّى اليمين المسيحي (ليسوا جميعهم ملتزمين بقوة بإسرائيل)، وساعدهم في ذلك بوضوح الشخوص السياسي المتزايد للحركة الإنجيلية.

ليس مفاجئاً، بالنظر إلى هذه المعتقدات، أن يعتقد دانيال بايبس أنه «في ما عدا الجيش الإسرائيلي، يشكل الأميركيون المسيحيون الصهاينة القاعدة الاستراتيجية النهائية للدولة اليهودية»؛ أو على حد ما كتبه في ٢٠٠٦ المدير السابق للاتصالات لدى بنيامين نتانياهو، مايكل فروند، «نحمد الله على وجود المسيحيين الصهاينة. وسواء أأعجبكم الأمر أم لم يعجبكم، فإن مستقبل العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة قد يتعلق بهؤلاء المسيحيين أكثر من تعلّقه بيهود أميركا»[٨٣].

شكّل المسيحيون الصهاينة عدداً من المنظمات، هدفها المعلن التشجيع على مساندة إسرائيل. وتضم هذه المجموعات «المسيحيين الموحدين من أجل إسرائيل» (التي وصفها مؤسسها جون هاجي بأنها «النسخة المسيحية للأيباك»)، و«مؤتمر الزعامة الوطنية المسيحية من أجل إسرائيل»، و«ائتلاف الوحدة من أجل إسرائيل»، و«الأصدقاء المسيحيين للجماعات الإسرائيلية»، و«مسيحيي لجنة العمل العام الإسرائيلية»، و«سفارة القدس المسيحية الدولية»، وطائفة من المجموعات الأصغر[٨٤]. والمسيحيون الصهاينة هم أيضاً لاعبون أساسيون في «أخوة المسيحيين واليهود الدولية»، وهي منظمة مركزها شيكاغو يديرها الحاخام يخائيل

إكشتين، ومهمته «الحض على التفاهم والتعاون بين اليهود والمسيحيين، وبناء دعم واسع لإسرائيل». وتحالفت «أخوة المسيحيين واليهود الدولية» في ٢٠٠٢ مع المدير السابق للائتلاف المسيحي والاستراتيجي في الحزب الجمهوري، رالف ريد، لإنشاء مجموعة جديدة، هي «الانتصار لإسرائيل»، تسعى إلى «التزام الناس روحياً وسياسياً لمصلحة إسرائيل»، وإلى رعاية «يوم دولي سنوي من الصلاة والتضامن» مع إسرائيل(٨٥).

في هذه المرحلة الحديثة، والنشطة، تصطف معتقدات المسيحيين الصهاينة في شكل طبيعي مع مجموعات في الطائفة الأميركية اليهودية، وفي إسرائيل، تدعم الحركة الاستيطانية، وتعارض حل قيام الدولتين. وبحسب هاجي، مؤسس «المسيحيين المتحدين من أجل إسرائيل»، «نحن ندعم إسرائيل لأن كل الأمم الأخرى أُنشئت بعمل من الإنسان، لكن إسرائيل أُنشئت بوحي من الله!». وأبلغ هاجي أتباعه أيضاً أن «الله يعارض التخلي عن الأرض»، وادعى أن حركته جمعت أكثر من ١٢ مليون دولار للمساعدة على توطين مهاجرين جدد إلى إسرائيل، بما في ذلك في مستوطنات في الأراضي المحتلة(٨٦).

إن وجهات نظر هاجي، هي وجهات النظر النموذجية للمسيحية الصهيونية. وأعلن مرّة الراحل إد ماك أتير، مؤسس «الطاولة المستديرة الإنجيلية الدينية» والقوة التنظيمية الرئيسية في اليمين المسيحي، أن «كل حبة رمل بين البحر الميت، ونهر الأردن، والبحر الأبيض المتوسط، تعود إلى اليهود. وهي تتضمن الضفة الغربية وغزة»(٨٧). وبحسب مدير «سفارة القدس المسيحية الدولية» مالكولم هيدينغ، «نحن نساند الحق في أن الأرض التي وهبها الله بموجب الميثاق الإبراهيمي من أربعة آلاف سنة تعود إلى إسرائيل... وليس هناك من شيء اسمه الفلسطيني»(٨٨). ومن قبيل ذلك، يصف تد بيكيت مؤسس «الأصدقاء المسيحيين للجماعات الإسرائيلية» مهمة «الأصدقاء» بأنها توفير «التضامن، والرفاه، والمساعدة» للمستوطنين «في يهودا والسامرة، وغزة»؛ وتَآخي المنظمة بين كنائس الولايات المتحدة ومستوطنات إسرائيلية معيّنة، بحيث يمكن الكنائس الأميركية أن تساند المستوطنات الأخرى. وفي مثال شهير «تبنّت» كنيسة الإيمان

بالكتاب المقدس في كولورادو، مستوطنة أرييل في الضفة الغربية، وقيل إنها وفرت لها التمويل لمكتبة وعيادة صحية وغيرها من الحاجات[٨٩].

وعلى ما تمّت الإشارة إليه سابقاً، يعارض المسيحيون الصهاينة حلّ قيام الدولتين، أو أي شكل آخر من أشكال التنازلات للفلسطينيين. وعشية الزيارة الاختراقية للرئيس أنور السادات إلى القدس في ١٩٧٧، نشرت المجموعات الإنجيلية إعلانات في الصحف الأميركية الرئيسية، تقول إنهم ينظرون «بقلق شديد إلى أي جهود لتشكيل أمة أخرى أو كيان سياسي من الوطن اليهودي»[٩٠]. وقرر المؤتمر الدولي الثالث للمسيحية الصهيونية في ١٩٩٦، أنه «لا يجب تقسيم الأرض التي وعدها لشعبه. . . وسيكون خطأ إضافياً كبيراً أن تعترف الأمم بدولة فلسطينية في أي جزء من أرض إسرائيل»[٩١]. ومثل هذه المعتقدات المتّقدة دفعت بالزعيم المسيحي اليميني (والطامح الجمهوري السابق إلى الرئاسة) بات روبرتسون، إلى الإيحاء بأن الجلطة الدموية التي أصيب بها رئيس الوزراء الاسرائيلي أرييل شارون، هي عقاب إلهي على قرار شارون الانسحاب من قطاع غزة. وبتعبير روبرتسون، فهو «كان يقسم أرض الرب، وسأقول «ويل لأي رئيس حكومة يتخذ مساراً مماثلاً لتهدئة [الاتحاد الأوروبي]، والأمم المتحدة، أو الولايات المتحدة الأميركية. . . يقول الرب، «هذه الأرض لي وخير لكم تركها وشأنها»». واعتذر روبرتسون لاحقاً على ملاحظاته «النابية والعديمة الحساسية»، لكنها تقدم رؤية عميقة إلى كيف أن بعض المسيحيين الإنجيليين يبرّرون قيام إسرائيل الكبرى[٩٢].

ويبدو أن هذه المعتقدات نفسها أثّرت في عدة سياسيين أميركيين مرموقين. ففي ٢٠٠٢، أبلغ أمين الأغلبية في مجلس النواب (ولاحقاً زعيم الأغلبية)، توم ديلاي، المؤتمر السياسي السنوي للأيباك، أنه يعارض إعطاء أرض للفلسطينيين، قائلاً «لقد جُبْت يهودا والسامرة، ووقفت على مرتفعات الجولان؛ وقد رأيت الأرض المحتلة. رأيت إسرائيل»[٩٣]. وأبلغ سَلَف ديلاي كزعيم للأغلبية، ريتشارد آرمي، الصحافي في «هاردبولز»، كريس ماثيوز، في أيار/مايو ٢٠٠٢، أنه «مسرور لتمسك إسرائيل بكامل الضفة الغربية»، وأنه «صدف أنه يؤمن بأنه

على الفلسطينيين أن يرحلوا»[٩٤]. أو على ما أبلغه السيناتور جيمس إينهوفي لزملائه في خطاب في الكونغرس، شارحاً لماذا لإسرائيل الحق في كل فلسطين: «إليكم السبب الأهم: لأن الله قال ذلك... ففي هذا المكان [الخليل] أوحى الله لإبراهيم وقال له «أعطيك هذه الأرض»: الضفة الغربية»[٩٥].

ليس مفاجئاً، بسبب دعم المسيحيين الصهاينة لإسرائيل توسّعية، أن يتلهف المتشددون الإسرائيليون إلى إيجاد قضيّة مشتركة معهم، وبخاصة نظراً إلى المعارضة المتزايدة للاحتلال داخل الكنائس المسيحية الرئيسية. وعلى ما يلاحظه كولن شيندلر، «وُجدت بالتالي، بعد ١٩٧٧، علاقة تعايش معيّة خدمت كلتا الأيديولوجيتين، الإسرائيلية اليمينية والمسيحية اليمينية»[٩٦]. ولم تكفَّ حكومة مناحم بيغن الليكودية عن مغازلة الإنجيليين في هذه الفترة، مقدّمة في ١٩٧٩ طائرة خاصة إلى فولويل، وجعلت منه في ١٩٨٠ أول شخص غير يهودي يحصل على ميدالية جابوتينسكي، التي يُحسَد لدى اليهود من يحصل عليها في إسرائيل وخارجها، «لإنجازاته البارزة» (من بين الحاصلين الآخرين عليها المؤلفان ليون أوريس وإيلي ويزل). وعندما قصفت إسرائيل في ١٩٨١ المفاعل العراقي أوزيراك، ذُكر أن بيغن اتصل بفولويل قبل أن يتصل بالرئيس ريغان، طالباً من فولويل «الشروع في العمل معي»، وشرح العملية الإسرائيلية للشعب الأميركي[٩٧]. وجاء رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو بمجموعة من الزعماء الإنجيليين إلى إسرائيل في ١٩٩٦، تحت رعاية «مجلس الدفاع المسيحي»، واشترك بات روبرتسون وإيهود أولمرت (رئيس بلدية القدس يومها) في ٢٠٠٢ في ترؤس حملة الصلاة من أجل القدس[٩٨].

شجعت الحكومة الإسرائيلية مجموعات السياح المسيحيين على زيارة إسرائيل من أجل الحصول على مصدر دخل للسياحة، وأيضاً لتشديد الدعم الإنجيلي الولايات المتحدة. وهكذا، أبلغ شارون، في ٢٠٠٢، الاجتماع السنوي لسفارة «القدس المسيحية الدولية» لمناسبة عيد المظال (يُقال إنه أكبر تجمع ديني أجنبي في إسرائيل) «أننا نحتاج إليكم ونحتاج إلى مساندتكم... ولدي أيضاً رسالة أرغب في أن تحملوها إلى دياركم: أرسلوا مزيداً من الأناس مثلكم لزيارة

إسرائيل»[٩٩]. وعرض خليفة شارون، إيهود أولمرت، الرسالة نفسها عندما كان رئيساً لبلدية القدس، قائلاً للمجتمعين «أنتم جزء من جيشنا، ومن قوتنا، ومن دفاعنا»[١٠٠].

أخذت المنظمات المسيحية الصهيونية تصبح أيضاً أكثر ظهوراً في قضايا أخرى متعلقة بالشرق الأوسط. فقد نظم «المسيحيون الموحدون من أجل إسرائيل» لقاءً مؤيداً لإسرائيل في واشنطن إبان حرب لبنان الثانية صيف ٢٠٠٦، واختار جيري فولويل تلك اللحظة ليحذّر من «أننا على شفا حرب بلا حدود»، ستشكّل «فاتحة أو نذيراً لمعركة أرمجدّون والعودة المجيدة ليسوع المسيح»[١٠١]. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، كتب هال ليندسي، المؤلف المؤمن بعودة المسيح بعد ألفي سنة، والذي تلقى كتبه رواجاً كبيراً، أن الضربة النووية الوقائية لإيران «هي الخيار المنطقي الوحيد المتاح لإسرائيل». وحذّر جون هاجي في كتابه الصادر في ٢٠٠٦ «العد العكسي للقدس» ***Jerusalem Countdown***، من أن «المواجهة النووية المقبلة مع إيران حتمية. ويمكن حرب حزقيال (٣٨ ـ ٣٩) أن تندلع قبل أن يتم نشر هذا الكتاب»[١٠٢]. وأدان هاجي أيضاً تقرير مجموعة دراسة العراق المؤلفة من الحزبين الديموقراطي والجمهوري، والتي عُرفت باسم «تقرير بيكر هاميلتون»، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، قائلاً إن جيمس بيكر «يغرز مرّة أخرى السكين في ظهر إسرائيل»، ومعلناً أن «جيل والدي... كان ليقصف إيران بحلول هذا الوقت»[١٠٣].

رحب بعض المنظمات اليهودية ـ الأميركية بهذا التحالف مع المسيحيين الصهاينة، بالرغم مما يعلق من قلق من أن هذه المجموعات تسعى إلى تقديم روزنامة مسيحية في الولايات المتحدة، وإلى تحويل اليهود إلى المسيحية. وأنشأت الأيباك مكتب الاتصال الخاص بها للعمل مع الحركة الإنجيلية، وأقامت المنظمات المؤيدة لليكود، مثل المنظمة الصهيونية في أميركا، علاقات وطيدة مع فولويل، وحصل التعاون مع المسيحيين الإنجيليين على المباركة على صفحات «كومانتاري»، من إيرفينغ كريستول، وهو أحد الآباء المؤسسين لحركة المحافظين الجدد[١٠٤]. وبحسب المدير السابق للرابطة المناهضة للتشهير، ناتان بيرلموتر،

«يمكن اليهود التعايش مع كل الأولويات الداخلية لليمين المسيحي، والتي يختلف معها اليهود الليبراليون في شكل جذري كبير، لأنه ليس لأي من هذه المشاغل الأهمية التي لإسرائيل». وردد أبراهام فوكسمان، خليفة بيرلموتر، والذي انتقد بانتظام البرنامج السياسي الداخلي لليمين المسيحي، صدى وجهة النظر هذه في أوائل ٢٠٠٧، قائلاً إن الرابطة المناهضة للتشهير ترحّب بالدعم الإنجيلي «في وقت تتعرض فيه الدولة اليهودية لتهديدات خطيرة»[(١٠٥)]. وبحسب ديفيد هاريس، المدير التنفيذي للجنة الأميركية اليهودية، فإن الاستعداد للاصطفاف مع اليمين المسيحي، براغماتي في الأساس: «ربما تأتي نهاية الأزمنة غداً، لكن إسرائيل على المحك اليوم»[(١٠٦)].

استُعرضت العلاقات المتينة بين الفرعين الأساسيين للوبي في المؤتمر السياسي للأيباك في ٢٠٠٧، حيث نالت كلمة جون هاجي في العشاء الافتتاحي استقبالاً حماسياً غامراً من الحاضرين. وجاءت الاستجابة لهاجي مفاجئة في شكل ما، باعتبار أنه كتب أخيراً أن لليهود «كل شيء إلا الحياة الروحية»، وأن اللاسامية هي نتيجة «معصية اليهود [لله]»، وأن الله سيجرّ «الأمم المعادية للسامية إلى الأمم اليهودية لسحقها، بحيث إن يهود إسرائيل، جميعاً، سيعترفون بأنه الربّ»[(١٠٧)]. وبالرغم من بيانات هاجي المثيرة للقلق، أعلن فوكسمان، من الرابطة المناهضة للتشهير، أن «هناك دوراً له... بسبب مساندته لإسرائيل»[(١٠٨)].

إدراك الإسرائيليين المعتدلين والأميركيين اليهود، روزنامة المسيحيين الصهاينة، جعل منهم متحرّسين بشدة من احتضانهم. ولاحظت المؤرخة ناومي كوهين، «أنه لولا حاجات إسرائيل لرفضَ معظم الأميركيين اليهود فوراً أي تعامل مع اليمين المسيحي الجديد»[(١٠٩)]. فهم يخشون أن تحويل اليهود إلى المسيحية، لا يزال هدفاً طويل الأمد للمجموعات الإنجيلية، ويخشون أن وجهات نظر المسيحيين الصهاينة التي لا تقبل المساومة، ستجعل من الأصعب عليهم الوصول إلى سلام دائم مع الفلسطينيين. وتصف جو ـ آن مورت من «السلام الآن»، التعاون بين الأميركيين اليهود واليمين المسيحي، بأنه «تحالف غير مقدّس». ويحذّر الإسرائيلي المعتدل يوسي ألفر من أن الدعم المسيحي للتوسع المستمر

في الاستيطان، سوف «يقودنا إلى كارثة تامة». وقال لـ «البي. بي. سي. نيوز»، «نجّانا الله من هؤلاء القوم». ومن قبيل ذلك، يلاحظ الباحث الإسرائيلي ـ الأميركي، غيرشوم غورنبرغ، أن اللاهوت القدري لا يتوقّع مصيراً سعيداً لليهود: «فاليهود، في نهاية الأزمنة، إما يموتون، وإما يرتدّون». وحذر من أن المسيحيين الصهاينة، في شكل خاص، «لا يحبون الشعب اليهودي. يحبوننا كشخصيات في روايتهم، في مسرحيتهم... وهي مسرحية من خمسة فصول، يختفي فيها اليهود في الفصل الرابع»[١١٠].

ما مدى أهمية الفرع المسيحي الصهيوني في اللوبي الإسرائيلي؟ فمن خلال توفير الدعم المالي للحركة الاستيطانية، ومن خلال التنديد علناً بالتنازلات الإقليمية، دعم المسيحيون الصهاينة المواقف المتشددة في إسرائيل والولايات المتحدة، وجعلوا من الصعب أكثر على الزعماء الأميركيين ممارسة الضغط على إسرائيل. ولولا دعمهم لأصبح المستوطنون أقل عدداً في إسرائيل، ولأصبحت الحكومتان الأميركية والإسرائيلية أقل حرجاً من وجودهم في الأراضي المحتلة، وكذلك من نشاطاتهم السياسية. زد على ذلك، أن السياحة المسيحية (جزء كبير منها يجري تحت الرعاية الإنجيلية)، أصبحت مصدر دخل مربحاً لإسرائيل، ويُذكر أنها تؤدي إلى محصول يقارب المليار دولار كل سنة[١١١].

ومن شأن وجود صوت مسموع، لكن غير يهودي، مساند لإسرائيل، أن يجعل أيضاً من الدعم الأميركي أكثر من مجرّد استجابة لمناشدة خاصة من اليهودية الأميركية، وربما يمارس بعض التأثير في الحسابات السياسية للسياسيين الذين ليس لديهم عدد كبير من الناخبين اليهود. ويوحي إيرفين أندرسون، أن الفكر اللاهوتي القدري يدعم «الاستعداد الأميركي الطبيعي لدعم دولة إسرائيل، استناداً، في جزء من ذلك، إلى الكتاب المقدّس المسيحي»، وبخاصة «كونهم نشأوا على سماع قصص التوراة... أو قرأوا عنها... وبسبب تجمع اليهود في فلسطين كمقدمة للمجيء الثاني، فليس مفاجئاً أن الكثيرين من الأميركيين، لكن بالتأكيد ليس جميعهم، يفترضون ببساطة أنه من حق اليهود، ومن المفترض بهم، العودة إلى فلسطين، وإنشاء دولة خاصة بهم هناك»[١١٢].

إلا أنه لا تجب المغالاة في تقدير نفوذ المسيحيين الصهاينة. فالتزامهم القوي بـ «إسرائيل الكبرى»، وما نتج عن ذلك من معارضة لحل إقامة الدولتين، لم يمنعا إدارة الرئيس كلينتون من متابعة ذلك الحل في كامب ديفيد في العام ٢٠٠٠، ولم يوقفا اتفاق «واي» في ١٩٩٨ الذي يوعز بانسحاب إسرائيل من أجزاء من الضفة الغربية، وربما، وهذا هو الأكثر تكشفاً، لم يمنع إدارة الرئيس جورج دبليو بوش، الذي له روابط وثيقة باليمين المسيحي، من الإعلان، في ٢٠٠١، عن دعمه الشخصي لإقامة دولة فلسطينية.

ثمة أسباب عدة لإحداث المسيحيين الصهاينة وقعاً أقل على سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، من الوقع الذي تحدثه الأطراف الأخرى في اللوبي الإسرائيلي. فبالرغم من أن اليمين المسيحي شكّل جزءاً أساسياً من القاعدة السياسية للرئيس بوش (وهو ما أدى، في درجة ما، إلى تكبير مرأى العناصر المسيحية الصهيونية داخل الحركة الأكبر)، يذهب التحالف إلى ما هو أبعد بكثير من مسألة إسرائيل، ليتضمن حيّزاً واسعاً من القضايا الاجتماعية. وما دعم إسرائيل إلا واحدة من قضايا كثيرة ينشغل بها إنجيليون، من أمثال روبرتسون، وباور، وفولويل، وهي قضية ربما ليست الأكثر أهمية بينها. فغالباً ما يدّعي اليمين المسيحي التحدّث باسم أربعين مليون أو أكثر من المسيحيين الإنجيليين الملتزمين، لكن عدد الأتباع الذين يهتمون كثيراً بإسرائيل أقل بلا شك. أضف إلى ذلك، في تناقض حاد مع مجموعات مثل الأيباك، أنه تنقص المسيحيين الصهاينة القدرات التنظيمية لتحليل مواضيع الأمن القومي، أو لتقديم المشورة في مسائل ملموسة من السياسة الخارجية. فقد وجدت استطلاعات لمساعدي رجال الكونغرس أجرتها روث ماولي في الثمانينيات، وإيرفين أندرسون في ١٩٩٩، «القليل من الأدلة عن عمليات لوبي واسعة في الكونغرس قام بها فولويل أو غيره من الأعضاء البارزين في اليمين المسيحي في موضوع إسرائيل»[١١٣]. ومن قبيل ذلك، قال الحاخام يخائيل إكستين، مؤسس «أخوة المسيحيين واليهود الدولية»، للكاتب الإسرائيلي زئيف خافتس، إن البعثة الإنجيلية التي أخذها لزيارة مستشارة الأمن القومي كوندليزا رايس في ٢٠٠٣، «هي المجموعة المسيحية التي قامت

أبداً باللوبي في البيت الأبيض لمصلحة إسرائيل في شكل خاص»(١١٤). وحتى لو أن إكستين بالغ في شكل ما في أهمية الحالة، فمن الواضح أن إسرائيل تشكل واحداً من مواضيع عدة في لائحة الاهتمامات الإنجيلية. وعلى نقيض ذلك، فإن مجموعات مثل الأيباك، والرابطة المناهضة للتشهير، والمنظمة الصهيونية في أميركا، ومؤتمر الرؤساء، وضعت الدعم الأميركي لإسرائيل في رأس برنامجها، وتأخذ جهودها للتأثير في السياسة الخارجية، الدعم من مراكز تخطيط، مثل المؤسسة اليهودية لشؤون الأمن القومي ومعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى.

ثم إن المسيحية تحتوي على مجموعة معقّدة من التعاليم الأخلاقية والدينية، والكثير من أهم مداركها لا يبرّر الدعم غير المشروط لإسرائيل، ولا يشجع عليه. وربما اعتقد المسيحيون الصهاينة أن النبوءات التوراتية تبرر السيطرة اليهودية على كامل فلسطين، لكن مبادئ مسيحية أخرى ـ مثل «أحبِبْ قريبَك كنفسك» ـ تتنافى بحدّة مع معاملة إسرائيل للفلسطينيين. ولم تمنع الألفة مع قصص العهد القديم، وغير ذلك من مظاهر الأثر اليهودي ـ المسيحي، الكنائسَ المسيحية الرئيسية من أن تدعم علناً حلّ قيام الدولتين، وتنتقد المظاهر المختلفة للسياسة الإسرائيلية، وذلك استناداً إلى التزام هذه الكنائس الخاص بالمبادئ المسيحية للسلام والعدالة(١١٥). فكما أن الكثيرين من الأميركيين اليهود لا يساندون كل ما تفعله إسرائيل، كذلك يفعل الكثيرون من المسيحيين، بمن فيهم الإنجيليون.

يفتقر المسيحيون الصهاينة أيضاً إلى القدرة المالية التي للمجموعات اليهودية الرئيسية، وليس لديهم الحضور الإعلامي نفسه، عندما يتعلق الأمر بمسائل الشرق الأوسط(١١٦). فقد يحصل زعماء مثل روبرتسون وباور على الكثير من الاهتمام الإعلامي، عندما يتحدثان في مسائل أخلاقية أو دينية، لكن الاحتمال الأكبر هو أن تتحول وسائل الإعلام إلى مؤسسة بروكينغز أو معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، عند مناقشة أحداث راهنة في إسرائيل، أو في الشرق الأوسط. ولهذه الأسباب كلها، يُنظر إلى المسيحيين الصهاينة، في أفضل الحالات، على أنهم ملحق ذو مغزى للعناصر اليهودية في اللوبي، لكنهم ليسوا جزءه الأهم.

مصادر قوّة اللوبي

لماذا اللوبي الإسرائيلي فعّال إلى هذا الحد؟ أحد الأسباب، هو الطبيعة المفتوحة على مصراعيها للنظام السياسي الأميركي. فللولايات المتحدة حكومة فدرالية، وتقليد مترسّخ من حرّية التعبير، ونظام تكلفة الانتخابات فيه كبيرة جداً، وتنظيم المساهمات في الحملة الانتخابية ضعيف. وتعطي هذه البيئة لمختلف المجموعات، وسائل كثيرة متنوعة للوصول إلى السياسة أو التأثير فيها. ويمكن مجموعات المصالح أن توجه المساهمات للحملة الانتخابية إلى مرشحين محظيّين، أو محاولة هزيمة مرشحين تشك في وجهات نظرهم. ويمكنها أيضاً أن تقوم باللوبي لدى ممثلين منتخَبين وأعضاء في الجهاز التنفيذي، ويمكنها أن تحاول الحصول على تعيين مؤيديها في مواقع حاسمة في صناعة السياسة. أضف إلى ذلك، أن لمجموعات المصالح وسائل كثيرة لقولبة الرأي العام: من خلال رعاية صحافيين متعاطفين، وتأليف الكتب، والمقالات، ومقالات الرأي، والعمل على تشويه سمعة كل من له وجهة مختلفة أو تهميشه. وليس هناك نقص في وسائل التأثير في السياسة العامة لدى مجموعة ذات دوافع قوية، وتملك موارد كافية[١١٧].

وتعكس فاعلية اللوبي أيضاً الديناميات الأساسية لسياسات مجموعة الضغط في مجتمع تعددي. إذ يمكن، في نظام ديموقراطي، حتى للمجموعات الصغيرة نسبياً، أن تمارس نفوذاً كبيراً، إذا التزمت بقوة بقضية معينة، ولم يبال بها كثيراً بقيةُ السكان. وحتى لو أن الأعداد المطلقة للمجموعة صغيرة، فإن صانعي السياسة ـ وبخاصة أعضاء الكونغرس ـ يتجهون إلى مساندتها، لأنهم يثقون بأن بقية السكان لن يعاقبوهم على قيامهم بذلك. وعلى ما جاء على لسان أحد السيناتورات الأميركيين، عندما سُئل لماذا وقع وزملاؤه تشريعاً مثيراً للجدل، دفع به اللوبي، قال «ليست هناك منفعة سياسية في عدم التوقيع. إذا وقّعت فإنك لن تثير حفيظة أحد، وإذا لم توقّع فربما تسيء إلى بعض اليهود في ولايتك»[١١٨].

بل إن النفوذ غير المتناسب لمجموعات المصالح الصغيرة، لكن المُركّزة،

يزداد أكثر عندما تكون المجموعات المقابلة ضعيفة، أو غير موجودة، لأنه سيكون على السياسيين أن يساندوا مجموعة واحدة فقط من مجموعات المصالح، ولأنه من المرجح حينها أن يسمع الناس وجهة نظر واحدة فقط من القصة. وسواء أتعلّقت القضية بدعم المزارع أم بالسياسة الخارجية، فإن مجموعات المصالح الخاصة، غالباً ما تمارس سلطة سياسية تتجاوز بكثير أعدادها المطلقة بين السكان.

يتمتع اللوبي الإسرائيلي، كما سيتضح في الفصل المقبل، بعدد من الأفضليات في المنافسة على النفوذ في الولايات المتحدة. فأبناء الطائفة اليهودية في أميركا لهم مواقع نفوذ في السياسة والاقتصاد، نسبياً، ومثقفون جيداً، ولهم تقليد في جمع التبرعات يبعث على الإعجاب. فهم يدعمون بسخاء الأحزاب السياسية، ولديهم نسب عالية جداً من المشاركة السياسية. وهناك أقلية كبيرة من الأميركيين اليهود غير ملتزمة بقوة بإسرائيل، لكن الأغلبية الواضحة هي، في شكل من الأشكال، ملتزمة، وهناك أقلية ذات شأن تبعث فيها هذه المسألة الحماسة. وبتزاوجها مع الدعم الذي تلقاه إسرائيل من المسيحيين الصهاينة، فإنها تُشكّل قاعدة قوية.

والمهم بالقدر نفسه، هو هذا المستوى المؤثر من الموارد والخبرة داخل المنظمات اليهودية الرئيسية في اللوبي. واستناداً إلى المفكر السياسي روبرت ترايس، فإن «معظم المجموعات اليهودية الرئيسية تتميز بعضوية كبيرة، وبموظفين محترفين ذوي تدريب عال، وبرامج اجتماعية، ورفاهية، وأهداف سياسية كافية التمويل، ومجموعات عمل متخصصة في مشاكل معيّنة، وشبكات اتصال داخلية موسّعة». أضف إلى ذلك، أن وجود منظمات كثيرة على المستوى المحلي والوطني، يفسّر «قدرة الحركة المؤيِّدة لإسرائيل على التعبئة السريعة، بطريقة منسّقة على المستوى الوطني عندما تبرز مسائل سياسية خارجية مهمة»[١١٩].

وتسهّل هذه الجهود تسويق صورة إسرائيل «الخيّرة» في شكل عام في الولايات المتحدة. وكما علّق مرة السيناتور السابق وارن رودمان (الجمهوري عن نيو هامشاير)، «لديهم منتوج جيد جداً للبيع»[١٢٠]. وكما سنرى، فإن الفضل في

تلك الصورة الطيبة، يعود في جزء كبير منه إلى جهود اللوبي الخاصة للتأكد من أنه يجري تصوير إسرائيل بصورة جيدة، بالإضافة إلى الشعور الأوسع بأن الولايات المتحدة وإسرائيل جزء من ثقافة مشتركة يهودية ـ مسيحية، وتربطهما روابط متنوعة غير رسمية(١٢١).

ومن المهم الإشارة إلى أن اللوبي يستفيد من غياب معارضة فاعلة له. وعلى ما شرحه أحد السيناتورات، «ليس هناك شعور مضاد. . . فإذا قمت بالتصويت بعكس الضغط الهائل الذي تمارسه الأيباك، فلن يقول لك أحد، «هذا رائع»»(١٢٢). وبالرغم من أن العرب الأميركيين يشكلون أقلية ذات شأن، فإنهم ليسوا على الدرجة نفسها من الثراء، أو التنظيم الجيد، أو العدد، أو النشاطات السياسية التي للأميركيين اليهود. ولم ينجح العرب الأميركيون، كمجموعة، في بلوغ مناصب أكاديمية مرموقة ولا في الأعمال، ووسائل الاعلام، وهم أيضاً أقل ظهوراً في السياسة. ويعود ذلك جزئياً إلى أن الموجات الرئيسية من المهاجرين العرب إلى الولايات المتحدة، حصلت منذ وقت قريب نسبياً، والجيل الأول من المهاجرين هو أقل عدداً وكثافة بشرية، وأقل تمثيلاً في المهن والوظائف المهمة، وأقل تآلفاً مع العادات والمؤسسات الأميركية، وأقل نشاطاً أيضاً في السياسة، وبالتالي أقل نفوذاً مما تتجه الأجيال اللاحقة إلى أن تكونه.

ولا تُقارَن المنظمات الموالية للعرب أيضاً، بالمجموعات الرئيسية التي تشكّل اللوبي الإسرائيلي. فهناك حفنة من مجموعات المصالح المؤيدة للعرب وللفلسطينيين، لكنها أصغر من الأيباك وغيرها من المنظمات المؤيدة لإسرائيل، وتكاد لا تُقارَن بها لجهة التمويل، كما أنها أقل فاعلية منها بكثير. وبحسب المحرر السابق لـ «نير إيست ريبورت» الصادرة عن الإيباك، ميتشل بارد، «منذ البداية لم يواجه اللوبي العربي صعوبات وعوائق في السياسات الانتخابية وحسب، بل أيضاً في التنظيم. فهناك عدة مجموعات ذات توجهات سياسية، لكن الكثير منها كناية عن عمليات يقودها رجل واحد، وهي تتلقى القليل من الدعم المالي أو الشعبي». ونادراً ما يشتكي السياسيون الأميركيون، هذا إذا اشتكوا، من ضغوط من «لوبي عربي ـ أميركي». وليست لديهم أسباب كثيرة تدفعهم إلى

تعديل سلوكهم أو ملاءمته. وعلى ما لاحظه هاري ترومان في شكل شهير، «في كل خبرتي السياسية، لا أذكر شيئاً أبداً عن تصويت عربي أدى إلى ترجيح انتخابات شبه متكافئة»[١٢٣].

وكون العرب يتحدرون من بلدان وخلفيات متنوعة، ويضمّون مسيحيين وكذلك مسلمين، فمن غير المرجح أن يتحدثوا بصوت واحد، حول مسائل الشرق الأوسط. بل إن لهم بالفعل أحياناً وجهات نظر متعارضة بحدّة. وفي حين يشعر الكثيرون من الأميركيين بدرجة من التقارب الثقافي بين إسرائيل والولايات المتحدة، ويعتقدون أن الإسرائيليين «مثلنا»، غالباً ما يُنظر إلى العرب كجزء من ثقافة غريبة (أو حتى معادية). ونتيجة لذلك، فإن كسب القلوب والعقول في الولايات المتحدة، هو معركة شاقة على مواطنيها العرب ـ الأميركيين، بوسائل لم تحصل للأميركيين اليهود أو حلفائهم المسيحيين. ولا يزال تقويم روبرت ترايس في ١٩٨١ للمجموعات العربية ـ الأميركية، صحيحاً اليوم: «إن وقعها على معظم أوجه السياسة الأميركية في الشرق الاوسط، لا يزال لا يُعتدّ به»[١٢٤].

الوقع المتواضع للنفط

لا تشكّل الحكومات العربية، ولا «اللوبي النفطي» الذي يتم التبجح به، ثقلاً مضاداً ذا شأن مقابل اللوبي الإسرائيلي. وينتشر الاعتقاد أن شركات النفط و/أو الدول النفطية الثرية، تمارس نفوذاً قوياً على سياسة الولايات المتحدة الشرق أوسطية. وينعكس ذلك في الادعاء المتكرّر بأن الحرب في العراق في ٢٠٠٣ كانت «حرباً من أجل النفط»، ومن أجل مصالح شركات ذات علاقة بالنفط، مثل هاليبرتون[١٢٥]. والمثير للاهتمام أن وجهة النظر هذه، يطرحها بعض أكثر منتقدي إسرائيل إصراراً ـ مثل نعوم شومسكي وستيفن زونس ـ، وكذلك يروّج لها مدافعون مخلصون عنها مثل مارتن بريتز[١٢٦]. وتوحي صيغ أكثر تآمرية لهذه النظريات، أن روابط شخصية ومالية بين عائلة بوش وآل سعود صاغت سياسة الولايات المتحدة الشرق أوسطية في شكل مضرّ بأميركا[١٢٧]. هذه التأويلات

المختلفة للوبي الإسرائيلي على أنه مجرّد لاعب من بين لاعبين كثر، وربما ليس الأهم بينهم.

ما من شك في أن للولايات المتحدة مصلحة استراتيجية رئيسية في مصادر الطاقة الموجودة في الخليج الفارسي. وبالرغم من أن الولايات المتحدة تستورد حالياً معظم طاقتها من كندا، والمكسيك، وفنزويلا، أكثر مما تستورده من دول الشرق الأوسط، فإنه يتم شراء النفط والغاز وبيعهما في سوق مندمجة في شكل كبير بالسوق العالمية، وبالتالي فإن كل ما من شأنه خفض الإمدادات العامة سيؤدي إلى دفع الأسعار صعوداً والإضرار بالاقتصاد الأميركي[١٢٨]. وعلى ما تمت مناقشته في الفصل الثاني، فإن هذا هو السبب الذي يدفع الزعماء الأميركيين إلى النظر إلى الخليج الفارسي، على أنه مصلحة حيوية، وهو السبب في اتخاذهم الخطوات للحفاظ على توازن محلي للقوة هناك، ومنع أي دولة معادية من اعتراض تدفق النفط من تلك المنطقة. ويشرح هذا الواقع الأساسي أيضاً السبب الذي سعت الولايات المتحدة من أجله، إلى الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع دول مختلفة في الخليج، بالرغم من اختلافها معها في مسائل متنوعة، من السياستين الداخلية والخارجية. ودفعت أهمية نفط الشرق الأوسط بالولايات المتحدة إلى أن تصبح حليفاً وثيقاً للملكة العربية السعودية، إثر الحرب العالمية الثانية، وهي أحد أسباب دعم واشنطن لشاه إيران لأعوام كثيرة. وبعد سقوط نظامه في ١٩٧٩، فإن هذه الرغبة نفسها في الحفاظ على توازن محلي للقوة، ولإبقاء النفط متدفقاً، أقنعت إدارة ريغان بالانحراف صوب عراق صدّام حسين إبان الحرب بين إيران والعراق (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨). ثم تدخّلت الولايات المتحدة لطرد العراق من الكويت بعدما احتل الإمارة في ١٩٩٠، وهي سياسة متوافقة مع السياسة الأميركية الطويلة الأمد بمنع أي قوة منفردة من بسط هيمنتها في المنطقة. ولم تكن هناك حاجة إلى لوبي قوي للتشجيع على هذه السياسات، لأن القليلين شككوا في الحاجة إلى إبقاء نفط الخليج الفارسي في منأى عن القوى السياسية والعسكرية المعادية.

لكن، في ما هو أبعد من المصلحة الواضحة في الاحتفاظ بقدرة الوصول

إلى نفط الشرق الأوسط، هناك دلائل قليلة إلى أنه كان لأي من الدول العربية الثرية، أو «اللوبي النفطي» القوي، هذا القَدْر من الوقع والتأثير في الاندفاع الكبير للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط. ولو أن البترودولارات العربية أو شركات الطاقة، كانت، برغم ذلك كله، تقود السياسة الأميركية، فسيمكن المرء أن يتوقع رؤية الولايات المتحدة تنأى بنفسها عن إسرائيل، وتعمل بوقت إضافي لإعطاء الفلسطينيين دولة خاصة بهم. فقد حثت دول مثل السعودية واشنطن تكراراً، على تبني موقف أكثر توازناً حيال الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، لكن من دون نفع يُذكر، بل إن استخدام «سلاح النفط» إبان حرب أكتوبر ١٩٧٣، لم يكن له تأثير ذو شأن في وقف الدعم الأميركي لإسرائيل، في مجمل السياسة الأميركية في المنطقة. ولو أن شركات النفط كانت، من قبيل ذلك، تقود السياسة الأميركية، لأصبح على المرء أن يتوقع أن تتملّق حظوة منتجي النفط الكبار، مثل عراق صدام حسين، وليبيا معمّر القذافي، أو الجمهورية الإسلامية في إيران، بحيث يمكن الشركات الأميركية جني المال من خلال مساعدة هذه البلدان على تطوير مواردها من الطاقة ووضعها في السوق. وبدلاً من ذلك، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على الدول الثلاث كلها، في تعارض حاد مع ما أرادته صناعة النفط. وبالفعل، كما سنُظهر ذلك في القسم الثاني، فقد تدخلت الولايات المتحدة، في بعض الحالات، بشكل مقصود، لوأد صفقات عمل كانت لتعود بالفائدة على شركات أميركية. ولو أن لوبي النفط يمتلك هذا القَدْر من القوة، كما يعتقد ذلك بعض النقّاد، لما حصل بعض هذه الأعمال.

استخدم منتجون أثرياء للنفط، مثل المملكة العربية السعودية، مؤسسات علاقات عامة وقائمين محترفين بأعمال اللوبي، لتحسين صورتهم في الولايات المتحدة، وللقيام باللوبي لصالح صفقات أسلحة محددة. وأثمرت جهودهم في بعض الأحيان. وحققوا أبرز إنجازاتهم عندما أقنعوا الكونغرس بالموافقة، في ١٩٨٢، على بيع طائرات أواكس إلى السعودية بالرغم من المعارضة القوية للأيباك. وتُستحضر هذه الحادثة أحياناً للبرهان على أن للوبي الاسرائيلي نفوذاً محدوداً، وعلى قوة «اللوبي العربي». لكن فوز الأخير في هذه القضية مرده

إجمالاً إلى مجموعة من الشروط المؤاتية في شكل غير معتاد. فأهمية النفط السعودي الاستراتيجية واضحة، ونُظر في ذلك الوقت إلى الاتحاد السوفياتي على أنه يشكل تهديداً عسكرياً جدّياً للخليج. وكان رونالد ريغان رئيساً شعبياً، واستخدمت إدارته كل المفاتيح لكسب موافقة الكونغرس. وبرغم ذلك، بالكاد تم تمرير عملية البيع (تصويت مجلس الشيوخ أيد الصفقة بـ ٥٢ صوتاً مقابل ٤٨)، واضطر ريغان إلى سحب عدة صفقات أسلحة لاحقة للسعودية والأردن، والتراجع عنها، في مواجهة المعارضة المتجددة من اللوبي، ومن الكونغرس[١٢٩].

أحد أسباب عدم حصول منتجي النفط إلا على نفوذ محدود، هو فقدانهم قاعدة الدعم المحلّية في الولايات المتحدة. وكونهم مجبرين على الاعتماد على قائمين محترفين بأعمال اللوبي، وعلى مؤسسات العلاقات العامة، يسهل على المنتقدين الطعن بممثليهم بوصفهم مجرد عملاء لقوة خارجية. ولفظ توم دين مرة جهود اللوبي السعودي بقوله، «إنهم (السعوديين) يستخدمون عملاء أجانب مثل فرد دوتون لتلبية مطالبهم. فدعمهم ليس متجذراً في الأرض الأميركية»[١٣٠]. وعلى العكس، فإن اللوبي الإسرائيلي هو تعبير عن الالتزام السياسي لفئة من المواطنين الأميركيين، وبالتالي يُنظر إلى نشاطاته في شكل واسع وصحيح، على أنها شكل مشروع من أشكال النشاط السياسي.

وربما لأن معظم الحكومات المصدّرة للنفط تعتمد على المداخيل الكبيرة لإبقاء نفسها في السلطة، فإن التهديد بخفض الإمداد ليست له مصداقية، وبالتالي فإن ثقلها يتراجع. وللكثير من هذه الحكومات أيضاً استثمارات كبيرة في الاقتصادات الغربية، وستعاني خسائر جمّة في حال حدوث ركود اقتصادي شديد. فخفض الإنتاج سيدفع الأسعار إلى الارتفاع، ويجعل مصادر الطاقة البديلة أكثر جاذبية، ويوفّر للولايات المتحدة وغيرها من الدول دوافع كبرى للاستغناء عن الاعتماد على النفط مرّة أولى وأخيرة. ولأن كبار مصدري النفط، مثل السعودية، يريدون للقوى الصناعية أن تبقى متعلّقة بالنفط والغاز، فإن لديهم روادع تمنعهم من استخدام ما لديهم من ثقل صغير بتصرفهم. نتيجة لذلك،

فإن اعتماد الولايات المتحدة على إمدادات الطاقة المستوردة، لم يُعط هذه البلدان مزيداً من التأثير في السياسة الأميركية.

لكن، ماذا عن شركات الطاقة؟ فهذه الشركات تنخرط في الكثير من نشاطات اللوبي. لكن جهودها، في العقود الماضية، ركّزت في شكل شبه كامل على مصالحها التجارية، بدلاً من الجوانب الأوسع للسياسة الخارجية. وتركز شركات الطاقة، في شكل محدد، على السياسة الضرائبية، والتنظيمات الحكومية، والمخاوف البيئية، والوصول إلى مواقع محتملة للتنقيب، وغير ذلك من الأبعاد العملية لسياسة الطاقة. فالسياسة الخارجية، بالنسبة إليها، تشكل عادة اهتماماً ثانياً. واستناداً إلى بورت ترايس، فإن «هدفها الأول... هو خلق بيئة سياسية واقتصادية في الشرق الأوسط، تسمح لها بزيادة أرباحها. وعلى هذا الأساس، فإن المصالح السياسية للاعبي الشركات، هي عادة أضيق من مصالح المجموعات المؤيدة للعرب»[١٣١].

هذا التركيز الضيّق نسبياً، يظهر عندما يراجع المرء موقع الإنترنت التابع لمؤسسة النفط الأميركية، وهي سفينة قيادة اتحاد صناعة النفط. وتظهر خمسة مواضيع تحت العنوان الرئيسي لـ«القضايا السياسية»: التغيير المناخي، التنقيب، الإنتاج، الوقود، الضرائب والتجارة، وأمن البلاد. ولا توجد إشارة إلى «إسرائيل» أو إلى «الصراع العربي - الإسرائيلي»، في أي مكان على الموقع، وليس إلا بعض الإشارات إلى السياسة الخارجية. وعلى نقيض ذلك، تقع إسرائيل والسياسة الخارجية الأميركية في صدارة مواقع إنترنت الأيباك، والرابطة المناهضة للتشهير، ومؤتمر الرؤساء[١٣٢]. وعلى ما أشار إليه موريس أميتاي من الأيباك في أوائل الثمانينيات، «عندما تقوم مصالح النفط وغيرها من مصالح الشركات باللوبي، فإنها تتحرك في ٩٩ في المئة من الوقت لما ترى فيه مصالحها الذاتية. فهي تقوم باللوبي في ما يتعلق بقانون الضرائب... ونادراً جداً ما نراها تقوم باللوبي في شأن قضايا خارجية... وبمعنى ما، فإن الساحة خالية لنا»[١٣٣].

ويبدو، إضافة إلى ذلك، أن الشركات الأميركية لا تجرؤ على الضغط في محاولة للتأثير في سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، خشية أن تنتقم

منها المجموعات المؤيدة لإسرائيل، ذات النفوذ والتنظيم القويين. فالكشف في ١٩٧٥، مثلاً، عن أن «غولف أويل» قد تكفّلت عدداً من النشاطات المؤيدة للعرب، أدى إلى إدانات علنية من مؤتمر الرؤساء، ومن الرابطة المناهضة للتشهير. ورداً على ذلك، اشترت «غولف» نصف صفحة إعلان في «النيويورك تايمز»، اعتذرت فيها عن فعلها، وأبلغت القراء أنه «يمكنكم التأكد من أن هذا لن يتكرر». وعلى ما يلاحظه ترايس، «فإن اللوبي اليقظ، الحساس، المنفعل والمؤيد لإسرائيل، هو أحد أسباب ميل الشركات الأميركية إلى تفادي المشاركة المباشرة في النقاش السياسي الداخلي حول مسائل الشرق الأوسط»[١٣٤].

ويعتقد بعض المعلّقين، أن شركات النفط والغاز تقود السياسة الأميركية، إما لكسب امتيازات مربحة في أماكن مثل العراق، وإما لزرع عدم الاستقرار الذي سيؤدي إلى رفع أسعار النفط، ويسمح لها بجني أرباح غير محتسبة[١٣٥]. إلا أنه، لا يوجد دليل كبير محسوس على مثل هذا التصرف وحسب، بل إنه معاكس أيضاً للمصالح البعيدة الأمد لشركات الطاقة الكبرى. فشركات الطاقة لا تحبّذ الحروب في المناطق الغنية بالنفط، ولا العقوبات، ولا تغيير الأنظمة ـ وهي قوام سياسة الولايات المتحدة الشرق أوسطية في الأعوام الأخيرة ـ، لأن كلاً منها يهدد الوصول إلى احتياطي النفط والغاز، وبالتالي يتهدد قدرة هذه الشركات على جني المال، وأيضاً، لأن مثل هذه الأحداث تشجع الأميركيين على التفكير في طريقة أكثر جدّية في خفض الطلب على المنتج الرئيسي لشركات النفط. وهكذا، فإن نائب الرئيس ديك تشيني، عندما كان في التسعينيات رئيساً لـ «هاليبرتون» إنك.»، وهي مؤسسة رئيسية للخدمات النفطية، عارض العقوبات الأميركية على إيران (وهي سياسة، كما ستتم مناقشة ذلك في الفصل العاشر، يدفع إليها اللوبي في شكل كبير)، واشتكى من أنه «يتم فصل» المؤسسات الأميركية «عن الحركة» من جراء السياسة الأميركية «المسارعة إلى فرض العقوبات»[١٣٦]. ويوحي موقف تشيني السابق بأنه لو سيطر كارتل شركات النفط على سياسة الشرق الأوسط، لطبّقت الولايات المتحدة سياسة مختلفة في الأعوام الأخيرة.

لكن، ما من شيء من هذا، ينفي أن شركات النفط، وهي على هذه الدرجة

من الرأسمالية، لن تسعى إلى الاستفادة من مبادرات السياسة الخارجية التي لم تشجّعها. ومن غير المفاجئ، أن شركات النفط تريد الحصول على امتيازات مربحة في عراق ما بعد صدّام حسين، تماماً كما كانت لتكون سعيدة في القيام بأعمال وإبرام صفقات اقتصادية مع صدّام حسين نفسه. لكن، في ميزان الأمور، فإن الحكومات العربية الثريّة ولوبي النفط، تمارس نفوذاً على السياسة الخارجية للولايات المتحدة أقل بكثير مما يفعله اللوبي الإسرائيلي، لأن المصالح النفطية تحتاج بدرجة أقل إلى حرف السياسة الخارجية إلى الاتجاهات التي تحبّذها، ولأنها لا تملك الثقل نفسه[١٣٧]. وكتب المحاضر في جامعة كولومبيا، والنائب السابق لوزير الخارجية، روجر هيلسمان، في أوائل السبعينيات، ملاحظا أنه «من الواضح، حتى بالنسبة إلى أقل المراقبين تكلّفاً... أن سياسة الولايات المتحدة الخارجية في الشرق الأوسط، حيث يملك النفط سعيداً، كانت أكثر استجابة لضغوط الطائفة الأميركية اليهودية، ولرغبتها الطبيعية في دعم إسرائيل، أكثر من دعمها المصالح النفطية الأميركية». ويعترف ميتشل بارد، في مقارنته بين اللوبيين الإسرائيلي والعربي، بأنه بالرغم من أن شركات نفطية، مثل أرامكو، شنت في الماضي حملات لتشكيل لوبي ضاغط، فإنه لم يكن لهذا الجهد «تأثير تمكن ملاحظته في السياسة الأميركية». أو كما أبلغ المدير التشريعي السابق للأيباك، دوغلاس بلومفيلد، الـ «بي.بي.سي. نيوز»، في ٢٠٠٣، «للأيباك ميزة وحيدة هائلة. فهي لا تواجه حقيقة أي معارضة»[١٣٨].

مسألة «الولاء المزدوج»

تتجه هذه الصورة لمجموعة مصلحة خاصة قوية، مؤلفة أساساً من الأميركيين اليهود، وتعمل لتحريك السياسة الأميركية في اتجاه مؤيد لإسرائيل، إلى إزعاج بعض الناس، لأنه يبدو أنها تستحضر طيف «الولاء المزدوج»، الذي شكل في الماضي تلفيقة عامة معادية للسامية في أوروبا القديمة. وهذه التهمة، في تجسيدها الأصلي، قضت بأن اليهود في الشتات، هم غرباء دائمون لا يمكنهم الاندماج والتحول إلى وطنيين صالحين. وبحسب هذه الحجة، التي تم نقضها

اليوم، فإنه يُعتقد أن اليهود موالون فقط لبعضهم البعض. وتدعي «بروتوكولات حكماء صهيون»، وهي تزوير قيصري تم فضحه ونقضه منذ زمن طويل، أن اليهود يعملون كطابور خامس في البلدان التي يعيشون فيها، ويعملون لصالح لجنة من الحكماء اليهود، يتآمرون سرّاً للسيطرة على العالم.

في هذا التجسيد اللاسامي السابق، كان اليهود في الواقع «اسماً على غير مسمّى»، كون التهمة افترضت أن اليهود موالون فقط لبعضهم البعض، ولا يشعرون بولاء حقيقي لأوطانهم. إلا أن كلاً من الباحثين والمعلقين، يستخدمون اليوم هذا التعبير بطريقة محايدة، ومن غير انتقاص لتصوير الظرف الواسع الانتشار الذي يشعر فيه أفراد بارتباطات حقيقية (أو ولاءات) لأكثر من بلد. ومثال ذلك، يقارن الباحث والمفكر السياسي الإسرائيلي غبريال شيفر، ما بين الولاء «التام»، و«المزدوج»، و«المنقسم»، ويلاحظ أن كل هذه الأجوبة الثلاثة تحصل عندما يكون أعضاء في مجموعة إثنية، أو قومية، أو دينية معيّنة، متفرّقين عبر دول مختلفة[١٣٩]. وعلى ما ستتم مناقشته لاحقاً، فإن مفكّرين يهوداً أميركيين آخرين استخدموا «الولاء المزدوج» لوصف وضعياتهم الخاصة وتجاربهم، لكن استخدامهم للتعبير يختلف كثيراً عن استخدامه السابق كافتراء معاد للسامية.

إن أي مفهوم بأن اليهود الأميركيين هم مواطنون غير مخلصين، هو مفهوم خاطئ. ونحن نوافق تماماً مع مالكولم هونلين، الذي يدير مؤتمر الرؤساء، بأنه «من الآمن القول إن الأميركيين اليهود هم من بين أكثر المواطنين الأميركيين وطنية وولاءً»[١٤٠]. وكما سبق وأوضحنا، فإن الذين يقومون باللوبي لصالح إسرائيل، يعملون بطرائق متوافقة مع التقاليد السياسية الطويلة الأمد. فالحياة السياسية في الولايات المتحدة سارت طويلاً، بالفعل، بفرضية أن لجميع الأفراد ارتباطات وولاءات مختلفة ـ للبلاد، للدين، للعائلة، لرب العمل، في تعداد لبعضها فقط ـ، وأن المواطنين الأميركيين سيُنشئون اتحادات رسمية وغير رسمية تعكس هذه الولاءات والمصالح. لننظر، مثلاً، في إحصاء أجرته «بيو غلوبال أتيتيودز» في ٢٠٠٦، حول المسيحيين في ٣٠ بلداً، رأى فيه ٤٢ في المئة من المجيبين الأميركيين أنهم مسيحيون أولاً، وأميركيون ثانياً[١٤١]. وهذه الارتباطات

المختلفة، التي تتضمن أحياناً صلة بدولة أجنبية، قد تكون انعكاساً للنّسب، وللانتماء الديني، والتجربة الشخصية (مثل الدراسة في الخارج أو مهمة في فريق السلام)، أو أي عدد آخر من المصادر الأخرى. ومن المشروع للمواطنين الأميركيين التعبير عن مثل هذه الارتباطات والصلات في الحياة السياسية؛ وهذا في الواقع ما تفترض النظرية الديموقراطية أن يقوموا به. وكما لاحظنا، فإنه من المسموح حتى أن يحتفظ الأميركيون بجنسية مزدوجة، والخدمة في جيوش أجنبية ـ بما في ذلك الجيش الإسرائيلي ـ. وقد فعل البعض ذلك.

يعتقد الأميركيون، الذين يعملون للتأثير في السياسة الخارجية الأميركية في وسائل تفيد إسرائيل، في شكل شبه دائم، أن السياسات التي يحبذونها ستعود بالفائدة على الولايات المتحدة أيضاً. وعلى ما قاله المدير التنفيذي السابق في الأيباك، توم دين، لأحد الذين أجروا معه مقابلة، «جئت إلى هذه الوظيفة وفي تفكيري السياسة الخارجية الأميركية، وكيفية تمتين موقع أميركا في العالم. وفكّرت في الوقت نفسه كثيراً في إسرائيل لأنني يهودي»[١٤٢]. وفي شكل أكثر دقّة، قال الرئيس السابق لمؤتمر الرؤساء، تيوديو مان، في ٢٠٠١، إن «طليعيي الأميركيين اليهود يشعرون فعلاً، وبعمق، بأن المصالح الأميركية والمصالح الإسرائيلية هي شيء واحد موحّد»[١٤٣].

وبينما لا يوجد أي شك في وجود تمسك واسع وعميق بهذه القاعدة، فإن هناك مشكلة معها: ما من دولتين ستكون لهما دائماً المصالح نفسها. ليست هذه أبداً الطريقة التي تعمل على هديها السياسات الدولية. فقد حصلت حالات في الماضي، وستكون هناك حالات أكثر في المستقبل، حيث تناقضت المصالح الأميركية والإسرائيلية. فكان هناك، مثلاً، مغزى استراتيجي مهم لإسرائيل بالحصول على الأسلحة النووية في الستينيات، لكن لم يكن من مصلحة أميركا أن تصبح إسرائيل بلداً نووياً. كما أنه ليس من مصلحة الولايات المتحدة القومية عندما تقتل إسرائيل مدنيين فلسطينيين أبرياء أو تجرح آخرين غيرهم (حتى ولو عن غير قصد!)، وبخاصة ليس من تلك المصلحة عندما تستخدم أسلحة مصنوعة في الولايات المتحدة للقيام بذلك. ويرى المرء اختلافات مماثلة في المصالح في

قرار إسرائيل اجتياح لبنان في ١٩٨٢، ومعارضتها الأخيرة خطط الولايات المتحدة بيع أسلحة متطورة للسعودية وغيرها من دول الخليج[١٤٤].

وبرغم ذلك، يجد الكثيرون من مؤيدي إسرائيل صعوبة كبيرة في الاعتراف بأنه يمكن أن يكون لتل أبيب وواشنطن مصالح مختلفة في الأساس. وبعبارات أخرى، فإنهم يقبلون كلياً السند العقلاني الاستراتيجي والأخلاقي الذي عرضناه ودحضناه في الفصلين الثاني والثالث، وهم يعملون جاهدين لإقناع صانعي السياسة باستمرار صلاحيته. وهم ربما يتمسكون بوجهات النظر هذه لأن الناس يشعرون عادة بالانزعاج عند تعارض القيم المهمة مع بعضها البعض. وحتى عندما تتعارض المصالح الأميركية والإسرائيلية بوضوح، فإن بعض مؤيدي إسرائيل الأميركيين يستصعبون الاعتراف بوجود احتكاكات ذات شأن.

لكن هناك يهوداً أميركيين ـ بمن فيهم بعض صانعي السياسة المرموقين ـ، يعترفون علناً بأن النزاعات يمكن أن تبرز ـ وهي تبرز ـ بين هويتّهم اليهودية، واهتمامهم المفهوم برفاه إسرائيل، وولائهم الحقيقي للولايات المتحدة. ويُشرّف هنري كيسنجر أنه تعاطى صراحة مع هذه المسألة في مذكراته، كاتباً «أنا، بالرغم من أنني لا أمارس شعائر دينية، لا يمكنني أبداً أن أنسى أن ١٣ فرداً من عائلتي ماتوا في معسكرات الاعتقال النازية... ومعظم القادة الإسرائيليين، هم أصدقاء شخصيون. وبرغم ذلك... كان علي أن أُخضع خياراتي العاطفية لمفهومي للمصلحة القومية... لم يكن ذلك دائماً سهلاً؛ وأثبت أحياناً أنه مؤلم»[١٤٥].

اعترف كيسنجر بما ينكره الكثيرون: تتجه التوترات إلى البروز كلما كانت للأميركيين صلات قوية بدول أخرى، مهما تكن أصول هذه الارتباطات، ومهما تكن المرات المستمرة التي يجدون لها الحلول لمصلحة وطنهم، أو على حد ما اعترف به، سرّاً، أحد مستشاري بيل كلينتون لشؤون الشرق الأوسط، «نحن نعمل لمصلحة أميركا، لكن من خلال موشور». وأعرب دبلوماسي يهودي ـ أميركي مخضرم آخر، عن شعور مماثل بقوله، «أشكر الله أنني لا أعمل في شؤون الشرق الأوسط أو في الأمم المتحدة، حيث سيكون عليك أن تصوّت لإدانة الإسرائيليين»[١٤٦].

ليست هذه الإعلانات، بأي حال من الأحوال، اعترافات بعدم الولاء؛ بل على العكس، فهي انعكاسات صادقة، في شكل يثير الإعجاب، للولاءات المتعددة التي يشعر بها جميع أبناء البشر، والتي تتناقض أحياناً. وعرض الصحافي إريك ألترمان اعترافاً صريحاً مماثلاً في ٢٠٠٣، ملاحظاً أن «ولاءه المزدوج» قد «حفره فيّ أهلي، وأجدادي، وأساتذتي في المدرسة العبرية، وحاخاماتي، ناهيك بقادة جولات المراهقين السياحية وممثلي معهد الأيباك». لكن عوضاً عن الادعاء أن الاحتكاكات لا تظهر أبداً، يعترف ألترمان بأنه «علينا أن نتمتع بما يكفي من الصدق لنتخيّل على الأقل صِداماً فرضيّاً بين المصالح الأميركية والإسرائيلية. وأشعر، هنا، بأنني وحيد جداً في الاعتراف بأنه، مرة في كل فترة، سأتوافق مع ما هو الأفضل لإسرائيل»[١٤٧].

إلا أن ألترمان ليس في الواقع وحده. ولننظر في ملاحظات ستيفن ستينلايت، المدير السابق للشؤون الوطنية في اللجنة الأميركية اليهودية. فبعد روايته لترعرعه في أميركا «كيهودي قومي، بل حتى شبه انفصالي»، يلاحظ ستينلايت أنه:

«قضت عملية تدريبي القومي بترسيخ الاعتقاد أن التقسيم الأول للعالم كان بين «نحن» و«هم». حيّينا بالفعل العلمين الأميركي والكندي، وأنشدنا نشيديهما الوطنيين، عادة بشعور حقيقي، إلا أنه كان واضحاً أين يُفترض بولائنا الأول أن يكون. وأنا آلف أيضاً الجواب الكلاسيكي المشحوذ جيداً على هذا التوتر في كل مرة يؤتى على ذكره: إسرائيل وأميركا ديموقراطيتان؛ تتشاركان القيم؛ لديهما مصالح استراتيجية مشتركة؛ لا يمكن تصوّر أن الولاء للواحدة يتضمن عدم الولاء للأخرى... إلخ... إلخ. وهذا كله يتذرع بشكل هائل بالحجج التي هي موضع خلاف... وما قد يكون حقيقياً معظم الوقت على أرض الممارسة، فهو لا يشكّل، في أي حال، بنية مطلقة خالية من أي نوع من الاستثناءات الممكنة... وعملنا أكثر صعوبة في الموازنة بين ولاء المجموعة والإحساس الأوسع بالانتماء إلى أميركا. وأن تكون أميركا تسامحت كثيراً مع هذا الولاء

المزدوج ـ أظن أننا نحصل، في شكل كبير، على تذكرة دخول مجانية بسبب شعور المسيحيين بالذنب في شأن المحرقة ـ، لا يقلل من حقيقة الأمر(١٤٨).

من المهم التشديد على أن هذه الظاهرة ليست وقفاً على اليهود الأميركيين؛ بل إن مثل هذه التوترات هي ميزة حتمية لبوتقة اجتماعية استجلبت مواطنيها من كل أنحاء العالم(١٤٩). ومن المهم بالقدر نفسه ملاحظة أن معظم يهود أميركا سيرفضون بالتأكيد الإيحاء بأنهم سيضعون مصالح إسرائيل قبل مصالح أميركا في حال نشوب نزاع واضح بينهما.

ولليهود، وغير اليهود، الذين يعتقدون أنه على الولايات المتحدة الاستمرار في إعطاء إسرائيل دعماً قوياً، وغير مشروط، كل الحق في الدفاع عن مواقفهم، ومن الخطأ التشكيك في ولائهم عندما يقومون بذلك. وكذلك من المشروع للمنتقدين، الإشارة إلى أن منظمات مثل الأيباك، ليست محايدة، أو أن الافراد الذين يديرون الأيباك، والرابطة المناهضة للتشهير، ومؤتمر الرؤساء، وتنظيمات أخرى مشابهة، يُحرّكهم ارتباط بإسرائيل يتجّه إلى أن يصوغ تفكيرهم حول الكثير من مسائل السياسة الخارجية. وإلا، فلماذا سيصف مالكولم هونلين عمله بأنه: «أكرّس نفسي لأمن دولة إسرائيل؟»(١٥٠). أو لماذا يتطرق جون هاجي، من المسيحيين الموحدين من أجل إسرائيل، إلى النزاع الممكن بين دعمه للمستوطنات الإسرائيلية، والمعارضة الأميركية الرسمية لها، بقوله إن «قانون الله يتسامى على قوانين الولايات المتحدة ووزارة الخارجية الأميركية؟». وإذا لم يكن يُلهم المدير السابق للإعلام والأبحاث في الأيباك، ليني بن ـ ديفيد، ارتباط قوي بإسرائيل، فلماذا وافق على أن يخدم نائباً لرئيس بعثة إسرائيل في واشنطن من ١٩٩٧ إلى ٢٠٠٠؟(١٥١)

من المشروع بالقدر نفسه التساؤل: هل السياسات التي يدافع عنها هؤلاء الأشخاص والمنظمات التي يمثلونها، هي في مصلحة الولايات المتحدة القومية، تماماًس كما هو مشروع التساؤل عن وقع لوبيات المصالح الخاصة الأخرى على عناصر أخرى في السياسة الداخلية أو الخارجية الأميركية. ويمكن وطنيتهم أن تكون فوق كل ملامة، لكن مشورتهم قد تكون ترعى سياسات تعيث خراباً في

منطقة ذات أهمية استراتيجية كبرى للولايات المتحدة، ولبقية العالم فعلاً. وليس للتساؤل عن سلامة النصيحة أي علاقة مع الاستخدام القديم، المنقوض، «للولاء المزدوج»، للإيحاء ضمناً بأن اليهود غير وطنيين.

خلاصة

اللوبي اليهودي هو نقيض الدسيسة أو المؤامرة. فهو يعمل في العلن، ويعلن بفخر عن نفوذه. واللوبي الإسرائيلي في أساس عملياته لا يختلف عن مجموعات مصالح مثل لوبي المزارع، وعمال الصلب والنسيج، وطائفة من اللوبيات الإثنية، برغم أن المجموعات والأفراد الذين يشكلون اللوبي الإسرائيلي، هم في موقع مميز في شكل استثنائي للتأثير في السياسة الخارجية للولايات المتحدة. وما يميّزه، باختصار، هو فعاليته الاستثنائية. وسننظر في الفصلين المقبلين في الاستراتيجيات التي يستخدمها لتحقيق غاياته.

الفصل الخامس

توجيه العملية السياسية

تتابع المجموعات والأفراد الذين يشكّلون اللوبي، استراتيجيتين شاملتين للتشجيع على الدعم الأميركي الثابت لإسرائيل. فهم يمارسون، أوّلاً، نفوذاً كبيراً على عملية صناعة السياسة في واشنطن. وتذهب هذه المنظمات، ثانياً، بعيداً لضمان أن الخطاب العام حول إسرائيل مؤات، ويردّد صدى السند العقلاني الاستراتيجي والأخلاقي الذي نوقش في الفصلين الثاني والثالث. سننظر في أولى هاتين الاستراتيجيتين في هذا الفصل، ونستكشف جهود اللوبي لصياغة الخطاب العام في الفصل السادس.

السلطة السياسية في الولايات المتحدة منقسمة بين الجهازين التشريعي والتنفيذي، وهذا سبب كاف من أجل أن تتنوع تكتيكات اللوبي أحياناً، بحسب الجهاز المعني من الحكومة. وبالإضافة إلى المساعدة على انتخاب أشخاص متعاطفين، أو تعيينهم في مواقع أساسية، تجهد مجموعات في اللوبي إلى صياغة التكتيكات والأهداف السياسية لمسؤولين قد يستهويهم رسم سياق أكثر استقلالاً. ومهما تكن وجهات النظر الخاصة للمشرّع أو صانع السياسة، فإن اللوبي يريد أن يكون الدعم غير القابل للنقد لإسرائيل، هو الخيار السياسي «الرشيد». باختصار، يريد اللوبي الإسرائيلي، على غرار مجموعات مصالح قوية أخرى، تحقيق أهدافه من خلال حصر السياسات التي يستعد المسؤولون الأساسيون للنظر فيها، والضغط عليهم لاتخاذ خطوات كانوا يفضّلون بالأحرى تحاشيها (لكنهم يزعمون تحبيذها)، والحيلولة دون اتخاذ الزعماء الأميركيين أي خطوات من شأنها تأييد مبادرات تعارضها مجموعات في اللوبي، وصياغة مفاهيم وتأطير خيارات بحيث يحابي الكثيرون من الزعماء الأساسيين السياسات التي تؤيدها هذه المجموعات[1].

الإمساك بالسيطرة في تلّة الكابيتول

إحدى ركائز فاعلية اللوبي، هي نفوذه في الكونغرس الأميركي. فإسرائيل، على عكس أي دولة أخرى تقريباً، محصّنة ضد الانتقاد في تلّة الكابيتول. وهذا وضع يلفت الانتباه بحد ذاته، لأن الكونغرس يتعاطى غالباً في مسائل نزاعية، ويسهل في العادة العثور على وجهات نظر متنافسة. وسواء أكانت المسألة هي الإجهاض، أم ضبط توزيع تراخيص السلاح، أم العمل الإيجابي، أم حقوق مثليي الجنس، أم البيئة، أم السياسة التجارية، أم العناية الصحية، أم الهجرة، أم الرفاه، فهناك تقريباً نقاش دائم حاد في شأنها مجتمعة، أو كل على حدة، في تلّة الكابيتول. لكن، عندما يتعلّق الأمر بإسرائيل، يصمت الناقدون السياسيون، ويكاد لا يحصل أي نقاش على الإطلاق.

وتم الكشف عن غياب أي نقاش جدّي في ما يتعلّق بإسرائيل، في جلسة استماع حول عملية السلام الإسرائيلية ـ الفلسطينية، عقدتها اللجنة الفرعية للشرق الأوسط وجنوب آسيا في مجلس النواب في ١٤ شباط/فبراير، ٢٠٠٧. وبينما تحاول وزيرة الخارجية كونداليزا رايس استئناف عملية السلام المحتضرة، سعت اللجنة الفرعية إلى الاستماع إلى ثلاثة شهود. والثلاثة هم لاعبون مركزيون في اللوبي، بالرغم من بعض الخلافات بينهم في شأن مسائل سياسية معيّنة: مارتن إنديك، المسؤول السابق في الأيباك، وسفير الولايات المتحدة السابق في إسرائيل، الذي يرأس الآن «مركز سابان لسياسة الشرق الأوسط» في معهد بروكينغز؛ وديفيد ماكوفسكي من «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى» المؤيد لإسرائيل؛ والمفكر المحافظ الجديد دانيال بايبس الذي يدير «منتدى الشرق الأوسط» اليميني. ولم يُؤتَ بأي ناقد غير متعاطف مع إسرائيل، ولا بأي فلسطيني أو عربي أميركي، لعرض وجهات نظر مقابلة، أو الاقتراح أن تأخذ الولايات المتحدة مقاربة مختلفة. ولخّص الوضع بدقة م. ج. روزنبرغ، الذي عمل سابقاً لصالح الأيباك، وهو الآن شخصية أساسية في «المنتدى السياسي الإسرائيلي» المجموعة المعتدلة المؤيدة لإسرائيل، التي تدعم بنشاط حل الدولتين: «كانت تلك جلسة استماع حول طرفين في نزاع سُمح فيها لطرف واحد

فقط بالتكلّم»، مضيفاً إن «كل من شاهد جلسة استماع رسمية في الكونغرس، استُبعدت فيه وجهة النظر العربية، إما آذاه المشهد، وإما أغضبه. وهذا يضر بمصالح أميركا، وبمصالح إسرائيل»[٢].

أحد أسباب نجاح اللوبي في الكونغرس، هو أن بعض الأعضاء الأساسيين كانوا من المسيحيين الصهاينة، مثل زعيم الأغلبية ريتشارد آرمي، الذي قال في أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٢، إن «أولويتي الأولى في السياسة الخارجية هي حماية إسرائيل». قد يظن المرء أن الأولوية الأولى لأي نائب أميركي هي في «حماية أميركا»، لكن ليس هذا ما قاله آرمي. وفي ما يتعلّق بتوم ديلاي، الذي خلف آرمي كزعيم للأغلبية، قال رئيس المنظمة الصهيونية في أميركا، مورتون كلاين، إنه «اهتم لإسرائيل في كل ذرّة من روحه». بل إن توم ديلاي نفسه قال إنه «إسرائيلي في الصميم»[٣].

ثمة أيضاً سيناتورات يهود ونواب يعملون لجعل السياسة الخارجية الأميركية تدعم أكثر وأكثر المصالح الإسرائيلية. والواقع أنه، في ٢٠٠٦، انتُخب رقم قياسي من اليهود الأميركيين في مجلسي النواب والشيوخ، وهو واقع يؤكّد إنجازاتهم المؤثرة في المجتمع الأميركي، ومستواهم التقليدي العالي في الالتزام المدني والمشاركة السياسية[٤]. وبعض هؤلاء المشرّعين ـ مثل السيناتورين جوزف ليبرمان (الديموقراطي عن كونيتيكت) وتشارلز شومر، والنواب جيرالد نادلر (الديموقراطي عن نيويورك)، وهنري واكسمان (الديموقراطي عن كاليفورنيا)، وروبرت وكسلر (الديموقراطي عن فلوريدا) ـ من المدافعين الشديدي الحماسة عن إسرائيل[٥]. وقال واكسمان، بالفعل، في أعقاب انتخابات ٢٠٠٦، إنه «سيكون هناك بعض أصحاب الكراسي الديموقراطيين الذين لا يشاطرونني وجهات نظري كلها. . . حول إسرائيل». وأوضح، برغم ذلك، أنه «لن تكون هناك لجان نيابية تتعاطى مع إسرائيل والشرق الأوسط»[٦]. وكان، بالتأكيد، على حق: فرئيس اللجنة الفرعية في مجلس النواب التي عقدت جلسة الاستماع التي وصفناها سابقاً، كان غاري إيكرمان (الديموقراطي عن نيويورك)، وهو داعم متفان آخر لإسرائيل، بينما يتولى رئاسة لجنة الشؤون الخارجية الأوسع، توم

لانتوس، الذي لا منافس له في تكرّسه لخدمة مصالح إسرائيل. وعلى ما ذكره أحد زعماء الأيباك السابقين، فإن لانتوس «أزرق وأبيض حقيقي»[٧].

لكن، ليس النواب أنفسهم وحدهم مَن في إمكانهم حرف التشريع في اتجاه موال لإسرائيل. فموظفو الكونغرس هم في قلب العملية التشريعية، يسجلون مواقف مجموعات المصالح الخارجية، ويحددون مختلف الخيارات السياسية لرؤسائهم. وعلى ما لاحظه مرّة الرئيس السابق للأيباك، موريس أميتاي، «هناك الكثيرون من الأشخاص على مستوى العمل هنا [تلة الكابيتول]... يصدف أنهم من اليهود المستعدّين... للنظر في بعض المسائل من خلال يهوديتهم... وهم جميعهم أشخاص في موقع يمكّنهم من اتخاذ قرار في هذه المجالات لهؤلاء السيناتورات... فهناك كم هائل من الأمور التي تُنجز على مستوى الموظفين»[٨]. وعلى ما ستتم مناقشته لاحقاً، فإن ممثلين عن مجموعات في اللوبي، يشاركون مباشرة أحياناً في هذه العملية، ويساعدون الموظفين على وضع مسودات التشريعات، ويزودونهم بنكات جدلية يمكن المشرعين استخدامها في العلن، ويساعدون على كتابة رسائل «الزميل العزيز» التي يرسلها المشرّعون إلى بعضهم البعض، للتعبير عن وضعيتهم حيال مسائل أساسية، وكتابة رسائل مفتوحة وتوزيعها، غايتها ممارسة ضغط من الكونغرس على السلطة التنفيذية.

ومن بين كل المجموعات التي يتشكّل منها اللوبي، فإن الأيباك هي التي تمسك بمفتاح النفوذ في الكونغرس، وهو واقع يعترف به، على نطاق واسع، سياسيون من الحزبين[٩]. ووصف بيل كلينتون مرّة، الأيباك بأنها «فعّالة في شكل مذهل»، و«أفضل من أي أحد آخر يقوم باللوبي في هذه المدينة»، بينما وصفها الرئيس السابق لمجلس النواب نيوت غينغريتش بأنها «مجموعة المصلحة العامة الأكثر فاعلية... في كل أنحاء الكوكب». ويوافقه في ذلك زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ هاري ريد (الديموقراطي عن شمال فرجينيا)، قائلاً «لا يمكنني التفكير في منظمة سياسية على هذا القدر من حسن التنظيم والاحترام [كالأيباك]». ودعاها الصحافي في «النيويوركر»، جيفري غولدبرغ، «جبّارة

اللوبيات». ويستشهد موقع الأيباك الخاص، بفخر، بتقويم «النيويورك تايمز» لها، بأنها «المنظمة الأهم التي تؤثر في علاقة أميركا بإسرائيل»[١٠].

يعود نجاح الأيباك، في جزء كبير منه، إلى قدرتها على مكافأة المشرعين والمرشحين للكونغرس، الذين يساندون برنامجها، وعلى معاقبة أولئك الذين لا يفعلون ذلك، بالاستناد أساساً إلى قدرتها على التأثير في المساهمات في الحملات الانتخابية. فالمال عنصر حرج، وأساسي في الانتخابات الأميركية التي يصبح الفوز فيها أكثر كلفة باطراد. وتتأكد الأيباك من حصول أصدقائها على الدعم المالي ما داموا لم يضلّوا عن خط اللوبي اليهودي.

وتعمل هذه المنظومة بطرائق متعددة. وبادئ ذي بدء، فإن الكثيرين من الأشخاص أنفسهم الذين يمولون الأيباك، هم في الغالب، من جانبهم، مساهمون سياسيون مهمّون. ووجد الصحافي مايكل ماسينغ، مستخدماً معطيات اللجنة الانتخابية الفدرالية، أنه «ما بين ١٩٩٧ و٢٠٠١، أعطى الأعضاء الـ ٤٦ في مجلس إدارة الأيباك، ما يفوق كثيراً الثلاثة ملايين دولار كمساهمات في الحملة الانتخابية». ولا يزال الكثيرون منهم اليوم واهبين أسخياء للجان العمل السياسي والمرشحين المؤيدين لإسرائيل[١١]. وأفادت «واشنطن بوست» في ٢٠٠٤، أنه «منذ ٢٠٠٢، ساهم أعضاء مجلس [الأيباك] بمتوسط ٧٢ ألف دولار لكل منهم للحملات واللجان السياسية»[١٢].

ثانياً، تساهم الأيباك في ربط المرشحين السياسيين بواهبين آخرين ومصادر تمويل أخرى. وبالرغم من اسمها، فإن الأيباك ليست لجنة عمل سياسي، ولا تؤيد رسمياً المرشحين، أو تعطي المال مباشرة إلى حملاتهم. بل إنها تغربل المرشحين المحتملين، وتدبّر اجتماعات مع واهبين محتملين وجامعي أموال، وتزوّد بالمعلومات العددَ المتزايد للجان العمل السياسي المؤيدة لإسرائيل. واستناداً إلى المؤرخ ديفيد بيال، فقد «تطور «اللوبي الإسرائيلي» الأميركي اليهودي، منذ حرب الأيام الستة، إلى واحدة من أكثر منظمات اللوبي تطوّراً وفاعلية في كونغرس الولايات المتحدة. وتمكنت الأيباك من ذلك، جزئياً، من خلال تطوير شبكة وطنية من لجان العمل السياسي اليهودية للمساهمة في تمويل

المرشحين إلى الكونغرس، استناداً إلى مقاييس الدعم لإسرائيل»[١٣]. وعلى ما قاله رئيس الأيباك، هوارد فريدمان، لأعضاء المنظمة في آب/أغسطس، ٢٠٠٦، «تجتمع الأيباك مع كل مرشح إلى الكونغرس. يحصل هؤلاء المرشحون على خلفيات مُعمّقة لمساعدتهم على أن يفهموا تماماً تعقيدات الموقف الإسرائيلي الحرج، وتعقيدات الشرق الأوسط ككل. بل إننا نطلب من كل مرشح وضع «ورقة موقف» حول وجهات نظره حيال العلاقة الأميركية ـ الإسرائيلية، بحيث يتضح أين هو موقعه من هذه التغطية»[١٤].

ويتوافق وصف فريدمان لأسلوب عمل الأيباك مع شهادات من شخصيات سياسية أخرى. ويشرح توم هايدن، وهو شخصية مناهضة للحرب، ترشح، أوائل الثمانينيات، إلى مقعد في مجلس نواب كاليفورنيا، كيف أنه فاز بدعم المفتاح الانتخابي المحلي مايكل برمان (شقيق عضو الكونغرس عن كاليفورنيا لفترة طويلة هوارد برمان)، بشرط أن يبقى دائماً «صديقاً جيداً لإسرائيل». ويلاحظ هايدن، الذي فاز في الانتخابات، أنه توجب عليه أن يصبح «كوشر مصدّقاً عليه، ليس مرة، بل مرة تلو المرّة. والمُصدِّقون هم النخبة، بدءاً بالحاخامات ورؤساء المنظمات الرئيسية اليهودية المتعددة... كما أن [الأيباك] أمسكت أيضاً بدور تمحيصي مهم، وهي مجموعة مرتبطة، عن كثب، بالأحزاب الرسمية في إسرائيل. ومتى دعت الضرورة، فإن السفراء الإسرائيليين، والقناصلة العامين، وغيرهم من المسؤولين، سيتدخّلون ببيانات تعلن عن شخص ما أنه «صديق لإسرائيل». وربما لاحظ المرء أن هايدن بالكاد حصل على مراكز على مستوى الدولة في حياته السياسية، بالرغم من أنه ظهر للعيان في شكل غير معهود في هذا الدور[١٥].

وفي هذا السياق نفسه، وصف المرشح الديموقراطي الذي ترشح في ١٩٩٠، من غير نجاح، ضد السيناتور مارك هاتفيلد (الجمهوري عن أوريغون)، زيارته مقر الأيباك إبان تلك الحملة. كتب «انتشر خبر أنني موال لإسرائيل. ووجدت نفسي مدعواً إلى الأيباك في واشنطن العاصمة «لإجراء مناقشات». إنها تجربة لن أنساها أبداً. لم يكفِ أنني مؤيد لإسرائيل. أعطيت لائحة بمواضيع حيوية،

وامتُحنت (استُجوبت) حول رأيي المحدد في كل منها. قيل لي، في الواقع، ما يجب أن يكون عليه رأيي، وأي كلمات بالضبط عليَّ استخدامها للتعبير عن هذه الآراء في العلن... بعد هذا اللقاء في الأيباك بوقت قصير، أُرسلت إلي لائحة بمؤيدين أميركيين لإسرائيل... وبأنني حرّ في الاتصال من أجل المساهمات في الحملة. اتصلت؛ وأعطوا (هباتهم)، من فلوريدا حتى ألاسكا»[١٦].

يروي حاكم إيداهو السابق جون ف. إيفانز، رواية مماثلة عن حملته الانتخابية في ١٩٨٦، ضد متقلّد منصب سيناتور أوهايو، ستيفن سيمز. فقد زار مقر الأيباك، حيث، بحسب إيفانز، «شددوا دائماً على أنهم ليسوا لجنة عمل سياسي... لكنهم لاحظوا أن هناك منظمات يهودية كثيرة في كل أنحاء البلاد لها لجان العمل السياسي الخاصة بها، وأن في وسعها مساعدتنا». وبحسب «وول ستريت جورنال»، فإن الأيباك «وجّهت إيفانز نحو سلسلة من المنظمات التي يُفترض أنها مستقلّة ـ الكثير منها يديره أناس لهم علاقات بالأيباك ـ وهبته ٢٠٤,٩٥٠ دولاراً لسباقه الخاسر ضد السيناتور الجمهوري ستيفن سيمز»[١٧].

تحتفظ الأيباك أيضاً بسجلات التصويت في الكونغرس، وتضع هذه السجلات في متناول أعضائها، بحيث يقررون أي مرشحين أو لجان عمل سياسي سيدعمون[١٨]. ويمكن المرشحين، من جهة أخرى، أو متولي المنصب الذين يُعتبرون معادين لإسرائيل، أن يتوقّعوا أن الأيباك ستوجه المساهمات في الحملة إلى خصومهم. وكشفت وثائق داخلية للأيباك حصلت عليها «الواشنطن بوست» في ١٩٨٨، أن نائب مديرها السياسي كان «يحاول، بنشاط، المساعدة على جمع الأموال لعدة مرشحين في سباق ١٩٨٦ إلى مجلس الشيوخ». وأفادت «وول ستريت جورنال» في ١٩٨٧ أنه «بالرغم من ادعاءات الأيباك عدم التدخل في الإنفاق السياسي الانتخابي، فإن ما لا يقل عن ٥١ لجنة عمل سياسي موالية لإسرائيل ـ معظمها يحصل على المال من واهبين يهود، ويعمل تحت أسماء تبدو غامضة ـ، يديرها مسؤولون في الأيباك، أو أناس لهم مواقع في هيئتي صنع السياسة في الأيباك»[١٩]. وبالرغم من أن لجنة الانتخابات الفدرالية حكمت بوجود «أدلة غير كافية» للاستنتاج أن الأيباك تسيطر على شبكة من لجان العمل

السياسي الموالية لإسرائيل، لا يزال الاعتقاد سائداً على نطاق واسع، بأن الأيباك تساعد على توجيه وجهات الدعم[٢٠]. ويفيد الدبلوماسي المخضرم، ديفيد نيوسوم، الذي عمل مساعداً لوزير الخارجية في إدارة نيكسون، ونائباً لوزير الخارجية في عهد جيمي كارتر، أنه «عندما سُئل مرة أحدُ الأعضاء البارزين في الكونغرس، عن سبب قوة الأيباك في الجهاز التشريعي، أجاب، «المال. الأمر على هذا القدر من البساطة»»[٢١].

لقد حدد «مركز الاستشعار السياسي»، وهو مجموعة أبحاث غير حزبية تتقفى أثر المساهمات في الحملة الانتخابية، نحو ثلاث دزينات تقريباً من لجان العمل السياسي الموالية لإسرائيل، نشطت في الانتخابات الأخيرة. وأعطت هذه المجموعات، في الانتخابات النصفية في ٢٠٠٦، أكثر من ثلاثة ملايين دولار لمرشحين من الحزبين[٢٢]. وتفيد «الإيكونومست»، أن المجموعات الموالية لإسرائيل أعطت، ما بين ١٩٩٠ و٢٠٠٤، نحو ٥٧ مليون دولار لمرشحين وأحزاب، بينما ساهم العرب الأميركيون والمسلمون بأقل قليلاً من ٨٠٠ ألف دولار[٢٣]. وعندما تتألب القوى المؤيدة لإسرائيل مع المساهمات الفردية لمرشحين معيّنين، والتبرّعات المعطاة لمنظمات الحزب الوطني نفسها، فإنها تمارس نفوذاً انتخابياً هائلاً. واستناداً إلى ستيفن ويس، من مركز الاستشعار السياسي، «إذا كنت مرشحاً وحصلت على وسم المؤيد لإسرائيل من الأيباك، فسيبدأ المال في الوصول من مساهمين في كل أرجاء البلاد»[٢٤].

يوجد القليل من الشك في قوة مفعول هذه التكتيكات. ففي ٢٠٠٦، مثلاً، ساعدت التبرعات من مجموعات وأفراد موالين لإسرائيل، السيناتور جوزف ليبرمان، على الاحتفاظ بمقعده بالترشح منفرداً غداة هزيمته على يد ند لامونت في الانتخابات التمهيدية للتسمية الديموقراطية. وفي السنة نفسها، ساعدت مساهمات بـ ٧٦ ألف دولار من لجان العمل السياسي الموالية لإسرائيل، شيلدون وايتهاوس، على هزيمة السيناتور في المنصب لينكولن شافي (الجمهوري عن رود آيلند)، الذي طالما اعتُبر فاتراً حيال إسرائيل[٢٥]. ومن بين المستفيدين الآخرين من دعم لجان العمل السياسي الموالية لإسرائيل، هناك مرشحون فائزون، مثل

روبرت مينندز (الديموقراطي عن نيوجرسي)، وبراد إلسورث (الديموقراطي عن إنديانا). وبحسب رون كامبياس من «جويش تلغراف إيجنسي»، فإن الأموال لهؤلاء (وغيرهم من المرشحين) «جُمعت عبر شبكات متعددة، وغير مراقبة، من المتبرعين، للكثيرين منهم روابط قوية [بالأيباك]، اللوبي المؤيد لإسرائيل»(٢٦).

لا يمكن الأيباك والشبكة المرتبطة بها، أن تؤثرا، طبعاً، في كل انتخاب، بل حتى لم يكن في وسع تبرعات كبيرة من مجموعات مؤيدة لإسرائيل أن تؤمّن انتخاب لونغسديل، أو إيفانز، أو منع هزيمة زعيم الأقلية السابق في مجلس الشيوخ توم داشل (الديموقراطي عن جنوب داكوتا)، أو السيناتور الذي كان متولياً المنصب، ريك سانتوروم (الجمهوري عن بنسلفانيا)، في محاولة كل منهما على التوالي إعادة انتخابه في ٢٠٠٤ و٢٠٠٦(٢٧). لكنها ساعدت، في خلال العقود الثلاثة الماضية، الكثيرين من المرشحين الناجحين، على الفوز في سباقهم، بينما أخرجت من مناصبهم عدداً من الأشخاص اعتبرت أنهم مجافون لإسرائيل، وغير متحمسين لدعمها. فهي ساعدت في ٢٠٠٢، مثلاً، على هزيمة عضو الكونغرس سينتيا ماكيني (الديموقراطية عن جورجيا) من خلال دفق أموال الحملة إلى خصومها. صحيح أن ماكيني استرجعت منصبها في ٢٠٠٤، لكنها فشلت مرة أخرى في إعادة انتخابها في ٢٠٠٦. وحصلت منافستها الفائزة في ترشيحات الحزب الديموقراطي في ٢٠٠٦، هانك جونسون، على ٣٤ ألف دولار على الأقل، من سبع لجان عمل سياسي مؤيدة لإسرائيل(٢٨). وفي حالة شهيرة أخرى، ساعد رجل الأعمال الثري من شيكاغو، والرئيس السابق للأيباك، روبرت آشر، على تجنيد المحامي ريتشارد دوربن، من إيلينويس، للترشح، في ١٩٨٢، ضد عضو الكونغرس في المنصب بول فيندلي (الجمهوري عن إيلينويس). لم يسبق لدوربن أن تولى منصباً منتخباً، وعلى ما استذكره آشر لاحقاً، «استكشفت وجهات نظر [دوربن]. . . أردت التأكد من أننا ندعم شخصاً، ليس فقط مناهضاً لبول فندلي، بل أيضاً صديق لإسرائيل. وقد هُزم فندلي بمساعدة كبرى من اليهود، في الولاية ومن خارجها. لكن، كيف تمكن المال اليهودي من إيجاده؟ طفتُ في البلاد متحدثاً كيف أن لدينا فرصة لهزيمة شخص لا يكنّ مودّة

لإسرائيل. وفُتحت الأبواب»[٢٩]. التمس آشر التمويل في رسالة إلى متبرعين محتملين، معلناً أن الانتخاب يشكل «الفرصة الأفضل» لإزاحة «عدو خطير لإسرائيل» من الكونغرس. وحصل دوربن في مآل الأمر، على ما مجموعه ١٠٤,٣٢٥ دولاراً من التمويل الانتخابي من ٣١ لجنة عمل سياسي مختلفة مؤيدة لإسرائيل. ومن باب المقارنة، حصل مرشحون آخرون إلى الكونغرس في إيلينويس، في انتخابات ١٩٨٢، على معدّل نحو ٣,٧٠٠ دولار من المجموعات نفسها[٣٠]. وتوصّل دوربن إلى هزيمة فندلي، الذي تولّى ١١ ولاية سابقة، بفارق أصوات قليل، وما لبث أن فاز لاحقاً في انتخابه في مجلس الشيوخ، حيث يعمل الآن أميناً للأغلبية.

في ٢٠٠٢، استخدم ماير «بوبا» ميتشل، وهو عضو آخر في «عصابة الأربعة» (مجموعة المتبرعين الأثرياء الذين يوجهون صناعة السياسة في الأيباك)، التكتيك نفسه لإخراج عضو الكونغرس إيرل هيليارد (الديموقراطي عن ألاسكا). وعلى غرار دوربن، حصل خصم هيليارد على مساعدة مالية من مؤيدي الأيباك عبر البلاد. وبحسب جيفري غولدبرغ، من «النيويوركر»، فقد قال آشر لاحقاً إنه سأل «بوبا عن شعوره بعد فوز [منافس هيليارد]، فقال «تماما كما شعرت أنت عندما انتُخب دوربن»»[٣١]. ولعبت الأيباك أيضاً، دوراً مهماً في هزيمة عدد من السياسيين الآخرين الذين اتخذوا مواقف لم توافق عليها، بمن فيهم، لمجرد تسمية البعض، النائب بيت ماكلوسكي (الجمهوري عن كاليفورنيا)، والسيناتوران ج. وليام فولبرايت (الديموقراطي عن أركنساس) وروجر جبسون (الجمهوري عن أيوا). ويكشف مصير جبسون بصفة خاصة عما خلفه: فقد استُهدف بعدما انصاع لرجاء خاص من الرئيس رونالد ريغان ووافق على دعم صفقة بيع طائرات الأواكس للسعودية في ١٩٨١. وحصل خصمه في سباق ١٩٨٤ إلى الكونغرس، الديموقراطي توم هاركين، على مئة ألف دولار من أموال لجان العمل السياسي الموالية لإسرائيل، وخسر جبسون مقعده. وعلّق السيناتور ألن غرانستون (الديموقراطي عن كاليفورنيا) لاحقاً، بأن مصير جبسون «ألقى نوعاً من الرعب في قلوب السيناتورات في شأن التحول» في عمليات التصويت حول الشرق الأوسط[٣٢].

يتعلّق مثال آخر حول قدرة اللوبي على التأثير في الانتخابات، بالسيناتور السابق أدلاي ستيفنسون (الديموقراطي عن أيلينويس)، الذي ترشّح إلى منصب حاكم إيلينويس في ١٩٨٢. فقد وقع أولاً في ورطة مع المجموعات الموالية لإسرائيل، عندما طرح، في ١٩٨٠، تعديلاً على مشروع قانون لمجلس الشيوخ، يدعو إلى خفض المساعدة الخارجية لإسرائيل إذا لم تتوقف عن بناء المستوطنات. علم ستيفنسون أنه لن يتم أبداً التصديق على التعديل، لكنه أراد أن يُظهر أن زملاءه سيدعمون إسرائيل حتى لو تصرّفت بطريقة معاكسة للسياسة الأميركية الرسمية. هُزم الإجراء بسهولة، ولم يحصل إلا على سبعة أصوات. وقال السيناتور كوينتن بورديك (الديموقراطي عن شمال داكوتا)، وهو أحد المناوئين المترددين للتعديل، لسيناتور إيلينويس، «عفواً، أدلاي، لكنني أريد أن يُعاد انتخابي». وسرعان ما اكتشف ستيفنسون، عندما ترشح إلى منصب الحاكم بعد ذلك بسنتين، أن المساهمات في الحملة الانتخابية أخذت تجفّ، وتحوّلت، بالفعل، إلى خصمه. واستناداً إلى السيناتور السابق، فإنه تم اتهامه وزوجته بأنهما «معاديان للسامية». و«تحوّل البعض في الصحافة إلى العداء لنا. واستسلم رجال اللجنة اليهودية الديموقراطية تحت الضغط. وقد تم التشنيع أيضاً بالأصدقاء اليهود والمؤيدين». ولم يخسر ستيفنسون إلا بفارق ضئيل. وعلى ما قاله لاحقاً، «أحدث اللوبي فارقاً كبيراً جداً في هذا الانتخاب»[٣٣].

المثال الأكثر شهرة ربما عن الأضرار التي تصيب من يعارض الأيباك، هو هزيمة السيناتور تشارلز بيرسي (الجمهوري عن إيلينويس) في ١٩٨٤. فبالرغم من سجلّه الحافل بالتصويت تأييداً لإسرائيل عموماً، استنزل بيرسي غضبَ الأيباك بامتناعه عن توقيع «رسالة الـ ٧٦» التي رعتها الأيباك، والتي تحتج على «إعادة النظر» في السياسة الأميركية في الشرق الأوسط التي هدد بها الرئيس فورد في ١٩٧٥. وارتكب أيضاً خطأ وصف رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات، بأنه أكثر «اعتدالاً» من البعض غيره ممن وصفهم بـ «الإرهابيين الفلسطينيين». وحصل منافسو بيرسي في كل من الانتخابات التمهيدية، والعامة في ١٩٨٤، على مبالغ كبيرة من لجان العمل السياسي الموالية لإسرائيل، كما أن مايكل غولاند،

وهو رجل أعمال من ولاية أخرى (كاليفورنيا)، ويُعتبر أيضاً من كبار المتبرعين للأيباك، تبرع بـ ١,١ مليون دولار لصالح إعلانات مناهضة لبيرسي في إيلينويس (أُدين غولاند لاحقاً بقيامه بتبرعات انتخابية غير مشروعة في السباق إلى مجلس الشيوخ في كاليفورنيا في ١٩٨٦)[٣٤]. وعلى ما تبجّح به توم دين بعد هزيمة بيرسي بفارق ضئيل، «تجمّع كل يهود أميركا، من الشاطئ إلى الشاطئ، لطرد بيرسي. وقد تلقّى السياسيون الأميركيون - من يتولّى منهم مناصب عامة، ومن يطمح إليها - الرسالة»[٣٥]. وبغض النظر عن مبالغة دين، فمن الصعب تفويت العبرة الأساسية من هذه الحالة. وعلى ما قاله محرر «فوروارد» جي.جي. غولدبرغ، في ٢٠٠٢، «تدعوك هذه الصورة في الكونغرس إلى ألا تعارض هؤلاء الناس، وإلا فسيُسقطونك»[٣٦].

تركّز الأيباك ولجان العمل السياسي الموالية لإسرائيل، على أكثر من تأمين انتخاب المرشحين الأصدقاء لإسرائيل. فقد حققوا أيضاً نجاحاً ملحوظاً في تحويل سياسيين كانوا منتقدين لإسرائيل إلى مؤيدين ثابتين. فقد سبق للسيناتور السابق جيسي هيلمز (الجمهوري عن كارولينا الشمالية) أن جاهر، في معظم حياته المهنية، بانتقاده برنامج المساعدة الخارجية الأميركي، وهو ما يعني أنه عارض إعطاء مساعدة كبيرة لإسرائيل. لكن، في ١٩٨٤، خاض هيلمز سباقاً حامي الوطيس (ومكلفاً) لإعادة انتخابه ضد جيمس هانت، حاكم كارولينا الشمالية، الذي يتمتع بشعبية كبيرة. وحوّلت الأيباك، التي شعرت بوجود فرصة لإخراج عدو هائل من الساحة، مبالغ كبيرة من أموال الحملة الانتخابية إلى هانت الذي اقترب بمقدار شعرة من الفوز. تلقّى هيلمز الرسالة: سافر إلى إسرائيل في السنة التالية، وطلب أخذ صورة له وهو يضع القلنسوة على رأسه، ويقبّل حائط المبكى. وأسفرت الرحلة نفسها أيضاً، عن صورة للسيناتور مع أرييل شارون علّقها على حائط مكتبه. والأهم من ذلك، أن هيلمز أصبح يجاهر بتأييده إسرائيل، وبقي كذلك حتى تقاعده في ٢٠٠٢[٣٧].

ويلمس المرء تطوّراً مشابهاً من جانب السيناتور هيلاري كلينتون، التي أثارت مساندتها الدولة الفلسطينية في ١٩٩٨، وعناقها العلني مع سهى عرفات (زوجة

ياسر عرفات) في ١٩٩٩، انتقاداً عنيفاً من مجموعات داخل اللوبي. وأصبحت كلينتون مدافعة شديدة عن إسرائيل، ما إن بدأت نفسها في الترشح إلى منصب الكونغرس، وهي تحظى الآن بمساندة شديدة، بما في ذلك الدعم المالي، من منظمات وأفراد موالين لإسرائيل. وبعدما ظهرت كلينتون في تجمع مؤيد لإسرائيل في تموز/يوليو، ٢٠٠٦، وعبّرت عن دعمها القوي لإسرائيل في حربها المدمّرة جداً ضد لبنان، أعلنت هيلين فريدمان، المديرة التنفيذية «للأميركيين من أجل إسرائيل آمنة» المتشددة، «أعتقد أن ملاحظاتها جيدة جداً، وبخاصة في ضوء تاريخها، ولا يمكننا نسيان قبلتها لسهى»[٣٨]. وساهمت لجان العمل السياسي المؤيدة لإسرائيل بأكثر من ثلاثين ألف دولار لحملة إعادة انتخاب كلينتون في ٢٠٠٦، وأفادت «فوروارد» في كانون الثاني/يناير، ٢٠٠٧، أنه «يتوقع أن تحصل كلينتون على «حصة الأسد» من التبرعات السياسية الكبيرة للطائفة اليهودية في سباقها في ٢٠٠٨ إلى تسمية الحزب الديموقراطي لها لانتخابات الرئاسة»[٣٩].

عُرف عن الأيباك أنها، في حال فشل الضغط والإقناع، تهدّد السياسيين الذين قد يترددون في اتباع قيادتها[٤٠]. ففي ٢٠٠٦، مثلاً، قامت عضو الكونغرس بيتي ماكوللوم (الديموقراطية عن مينيسوتا)، وهي ليبرالية لها سجل حافل بالتصويت لصالح إسرائيل، بمعارضة «قانون محاربة الإرهاب الفلسطيني» الذي تدعمه الأيباك. وعارضت وزارة الخارجية، والأساقفة الكاثوليك، ومجموعات أخرى موالية لإسرائيل، مثل «الأميركيين للسلام الآن» والمنتدى السياسي الإسرائيلي أيضاً، هذا الإجراء، الذي سعى إلى فرض إجراءات قاسية جداً على السلطة الفلسطينية في أعقاب تبعات انتخاب حماس وسيطرتها الكاسحة على مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني. وبرغم ذلك، أبلغ أحد أعضاء لوبي الأيباك رئيس موظفي ماكوللوم، أنه «لن يتم التسامح مع دعم النواب للإرهابيين»، وهو تهديد دفع بماكوللوم إلى مطالبة رئيس الأيباك، هوارد كور، بالاعتذار، وإلى منع دخول ممثلي الأيباك إلى مكاتبها[٤١].

الرسالة الأساسية واضحة: إن أي سيناتور أو نائب يعارض الأيباك، يكون كمن يلعب بالنار. وبالرغم من أنه يصعب أن تكون جهود اللوبي هي السبب

الوحيد في أن هؤلاء المرشحين المهزومين واجهوا تحديات انتخابية وخسروا في النهاية (فمثلاً، تضررت احتمالات سينتيا ماكيني من مواجهتها التي حازت دعاية كبيرة مع أحد الحراس الأمنيين في تلة الكابيتول؛ وواجه لينكولن شافي معركة متصاعدة بسبب مشاعر معادية للجمهوريين في ٢٠٠٦)، فإن قدرته على التأثير في الاحتمالات الانتخابية للسياسيين، معروفة جيداً. وعلى ما ذكره مصدر في الكونغرس في ١٩٩١، «أضحى التصويت ضد إسرائيل أشبه بالتصويت ضد قطع الأخشاب في ولاية واشنطن، ما عدا أن الأيباك تقوم بذلك في كل أنحاء البلاد»[٤٢]. ولهذا، أمكن موريس أميتاي، المدير السابق للأيباك، والذي عمل لاحقاً أميناً لصندوق المنظمة، القول إنه «يبدو أن كل واحد أصبح حسناً جداً هذه الأيام»، وهو ما جعل جيمي كارتر يقول في شباط/فبراير ٢٠٠٧ «إنني لا أرى أي احتمال آني، في أن يقول أي عضو في الكونغرس الأميركي، في مجلس النواب أو مجلس الشيوخ، «لنتخذ موقفاً متوازناً بين إسرائيل والفلسطينيين، ونفاوض على اتفاق سلام»». وأضاف، «يكاد الأمر يكون انتحاراً سياسياً. . . أن يقوم أي عضو في الكونغرس، يسعى إلى إعادة انتخابه، باتخاذ أي موقف يمكن اعتباره على أنه سياسة مضادة لحكومة إسرائيل اليمينية المحافظة»[٤٣].

يشرح نفوذ الأيباك أيضاً لماذا أصبح مؤتمرها السياسي السنوي تأدية واجبة لأعضاء بارزين من الحزبين الجمهوري والديموقراطي، بالإضافة إلى مسؤولين طليعيين في الجهاز التنفيذي. وقد تضمن المتحدثون في المؤتمر السياسي للعام ٢٠٠٧، نائب الرئيس ديك تشيني، ورئيسة مجلس النواب نانسي بيلوسي (الديموقراطية عن كاليفورنيا)، وزعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ هاري ريد، وزعيم الأقلية جون بوهنر (الجمهوري عن أوهايو). وتضمن خطباء السنة السابقة تشيني، وبوهنر، والسفير (السابق) في الأمم المتحدة جون بولتون، والسيناتورين سوزان كولينز (الجمهورية عن ماين)، وإيفان بايه (الديموقراطية عن إنديانا)، والنواب روي بلانت (الجمهوري عن ميسوري)، وشيلي باركلي (الديموقراطية عن نيفادا)، وأرتور ديفيس (الديموقراطي عن ألاباما)، وبيل باسكرل

(الديموقراطي عن نيوجرسي)، وروبرت وكسلر، بالإضافة إلى السيناتور السابق والطامح إلى الرئاسة جون إدواردز. وتضمن خطابات الأعوام السابقة للرئيس جورج دبليو بوش، ووزيري الخارجية كولن باول وكونداليزا رايس، والرؤساء السابقين لمجلس النواب دنيس هاسترت (الجمهوري عن إيلينويس)، وزعيم الأغلبية السابق ريتشارد آرمي، ونيوت غينغريتش، ومجموعة من المفكرين البارزين الموالين لإسرائيل. ويصعب التفكير في أي تنظيم لوبي آخر يهتف له بشدّة سياسيون من الحزبين.

تساعد قدرة الأيباك على التأثير في الانتخابات، على ضمان حصول إسرائيل على مساعدة سخية في كل سنة، تجعل من الخطر على الشيوخ والنواب، حتى مجرّد الهمس، أو التمتمة بانتقاد لطيف لسلوك إسرائيل، أو سياستها. لا بل إن نفوذها في تلة الكابيتول يذهب إلى ما هو أبعد. فمجموعات اللوبي تمارس نفوذاً من كل الأنواع، ليس فقط بمجرد الإقناع المباشر واستخدام التبرعات الانتخابية للوصول، بل أيضاً من خلال تقديم «الدعم التشريعي» لمشرّعين متعاطفين، وتزويد الموظفين الغارقين حتى آذانهم في العمل، بالمساعدة في تحليل المسائل، وتأطير التشريع، وتقديم عناوين وموضوعات لمناظرات وخطابات تُلقى على جمهور الناخبين(٤٤). ولا يحصل كل عضو في الكونغرس على نشرة «نير إيست ريبروت»، التي تصدر مرة كل أسبوعين عن الأيباك، بل إن جهاز هذه النشرة متوفر لمساعدة الموظفين كلما برزت مسائل إشكالية يمكن أن تمس بإسرائيل. وبحسب دوغلاس بلومفيلد، الموظف السابق في الأيباك، «من الشائع أن يتحوّل أعضاء في الكونغرس وموظفوهم، عندما يحتاجون إلى معلومات، إلى الأيباك أوّلاً قبل الاتصال بمكتبة الكونغرس، ومركز الأبحاث التابع للكونغرس، وموظفي اللجنة أو خبراء الإدارة». ويلاحظ أن الأهم من ذلك، هو أنه «يتم غالباً الاستعانة بالأيباك لوضع مسودات الخطابات، والعمل على التشريع، وأخذ النصيحة حول التكتيكات، والقيام بأبحاث، وجمع المناصرين وحشد الاصوات»(٤٥). بعبارات أخرى، فإن الأيباك تقحم نفسها في عملية التشريع وصناعة السياسة بتكرار كبير جداً، كما سنستكشف ذلك بالتفصيل في القسم الثاني.

ولإبرام الأمر، تموّل منظمة شقيقة للأيباك، هي «المؤسسة الأميركية الإسرائيلية للتربية»، رحلات مجانية لأعضاء في الكونغرس إلى إسرائيل نفسها. وتصقل هذه النزهات أوراق اعتماد المشرّع الموالية لإسرائيل، وتسهّل جمع التبرّعات، وتكشف له، أو لها، عن خيارات القادة الإسرائيليين السياسية ورؤيتهم الأساسية إلى الأحداث العالمية. ويسمح هذا الوضع بشرح السبب في أن نحو عشرة في المئة من كل «الرحلات الكونغرسية» إلى الخارج، هي إلى إسرائيل، بالرغم من أنها ليست سوى دولة واحدة (صغيرة) من نحو مئتي دولة في العالم. ويفيد «مركز الاستقامة العامة» أن «المؤسسة الأميركية الإسرائيلية للتربية» أنفقت، ما بين كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ وأواسط ٢٠٠٥، مليون دولار سنوياً على هذه الزيارات. ومن غير المفاجئ أن الأيباك وغيرها من المجموعات اليهودية، قامت بممارسة ضغط شديد ـ وناجح ـ للتأكد من أن القوانين الأخلاقية الجديدة التي أُقرّت غداة فضيحتي جاك أبراموف وتوم ديلاي، لا تتعارض مع هذه الزيارات[٤٦].

من المهم التشديد مرة أُخرى، على أن نشاطات الأيباك مشابهة لسلوك لوبيات نافذة أخرى، ومتوافقة مع تقليد مجموعة المصالح في النظام السياسي في الولايات المتحدة. ويصف ستيفن إيساكس في دراسته «اليهود والسياسات الأميركية» *Jews and American Politics* موريس أميتاي من الأيباك بالقول: «المهم في ذلك... هو أنه لا شيء من هذا هو عكس المطلوب... فأنت تستخدم التكتيكات التقليدية للديموقراطية... الرسائل، الاتصالات»[٤٧].

وتمكّن هذه «التكتيكات التقليدية» للتأثير في الكونغرس، اللوبي من ممارسة الضغط على الجهاز التنفيذي عندما يقوم بأعمال تُعتبر في غير مصلحة إسرائيل. ومن المتوقع، عندما يحصل ذلك، أن يتلقى الرئيس أو المسؤول في الحكومة، رسالة قاسية من مجلس الشيوخ، أو من مجلسي الكونغرس، موقّعة من معظم أعضائهم، كما حصل مع الرئيس جيرالد فورد عندما هدد، في ١٩٧٥، بإعادة النظر في العلاقات الأميركية ـ الإسرائيلية. وتلقى الرئيس بوش رسالة مشابهة في

نيسان/أبريل ٢٠٠٢، عندما سعى، لفترة وجيزة، إلى إنهاء التوغل الإسرائيلي الواسع في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وتشكل النسبة المئوية الراجحة لموقّعي كل من هذه الرسائل، شهادة بليغة على قدرة الأيباك على ليّ الأذرع. وعلى ما علّق به السيناتور دانيال إينوي (الديموقراطي عن هاواي) بعد توقيعه الرسالة إلى فورد في ١٩٧٥، «من الأسهل التوقيع على رسالة واحدة، لا الردّ على خمسة آلاف»؛ أو كما اعترف لاحقاً السيناتور جون كولفر (الديموقراطي عن أيوا)، «كان الضغط كبيراً جداً وحسب، فانحنيت»[٤٨]. كذلك، شعرت وزيرة الخارجية كونداليزا رايس بالضغط نفسه عندما حاولت الشروع في العملية السلمية عندما زارت الشرق الأوسط في آذار/مارس ٢٠٠٧. فقد تلقّت رايس، تماماً قبل مغادرتها، رسالة ترعاها الأيباك، وقّعها ٧٩ سيناتوراً، تحثّها على تفادي الاتصال «بحكومة الوحدة» الفلسطينية الجديدة (برئاسة حماس)، ما لم تعترف (حماس) بإسرائيل، وتتخلى عما تصفه بـ «الإرهاب»، وتوافق على الانصياع للاتفاقات الإسرائيلية ـ الفلسطينية»[٤٩]. ولا عجب في أن وزير الخارجية السابق، لورنس إيغلبرغر، قال مرّة لتوم دين، «دين، أتعاطى معك فقط لأنه في إمكانك أن تؤذيني»[٥٠].

وفحوى الكلام أن للأيباك، التي تُعلن عن نفسها بأنها «اللوبي الأميركي المؤيد لإسرائيل»، سيطرة شبه تامة على الكونغرس[٥١]. فواحد من الفروع الرئيسية الثلاثة للإدارة الأميركية (الكونغرس)، مكرَّس بقوة لمساندة إسرائيل. ولا يحصل هناك نقاش مفتوح حول السياسة الأميركية تجاه إسرائيل، حتى لو كانت لهذه السياسة عواقب وخيمة على العالم بأسره. وعلى ما لاحظه السيناتور إرنست هوللينغز (الديموقراطي عن كارولينا الجنوبية)، وهو يترك مقعده في ٢٠٠٤، «لا يمكنك هنا الحصول على سياسة إسرائيلية غير تلك التي تعطيك إياها الأيباك»[٥٢]. وفي ١٩٩١، أبلغ سيناتور آخر، مشترطاً عدم الكشف عن هويته، أحد مراسلي «النيويورك تايمز»، «يعتقد زملائي أن الأيباك منظمة قوية، وقوية جداً، لا ترحم، وهي يقظة، ويقظة جداً. ويشيح ثمانون في المئة من السيناتورات بأنظارهم عن بعض التصويت، لأنهم يعرفون أن ما يقومون به ليس

في الحقيقة ما يعتقدون أنه صواب، لكن ما الفائدة من القتال في وضع هم فيه عرضة للهزيمة؟[٥٣].

وما من عجب كبير، عندها، في أن رئيس وزراء إسرائيل أرييل شارون قال مرّة لوفد أميركي، «عندما يسألني الناس كيف يمكنهم أن يساعدوا إسرائيل، أجيبهم: ساعدوا الأيباك». ووافقه خليفته إيهود أولمرت الرأي، مكرراً ملاحظته «الحمد لله أن لدينا الأيباك، المؤيد الأكبر والصديق الذي لنا في العالم كله»[٥٤].

صُنعُ الرؤساء الموالين لإسرائيل

تمارس المجموعات في اللوبي، سواء من خلال النفوذ في الكونغرس أو بوسائل مباشرة أكثر، ثقلاً كبيراً على الجهاز التنفيذي. ولا يتأثر الرؤساء الأميركيون بالضغط كما يتأثر الكونغرس، وقد اتخذ معظمهم، في وقت أو في آخر، مواقف عارضتها إسرائيل أو اللوبي. إلا أن مثل هذه الحالات أخذت تصبح نادرة بازدياد، بالرغم من أن قيمة إسرائيل الاستراتيجية قد تراجعت، وبالرغم من أن بعض أفعالها (مثل جهدها المستمر لاستيطان الأراضي المحتلة) يتعارض مع السياسة الأميركية المعلنة.

يتفرّع جزء من النفوذ على الجهاز التنفيذي، من وقع الناخبين اليهود على الانتخابات الرئاسية. فبالرغم من أعدادهم الصغيرة بين السكان (أقل من ٣ في المئة)، يقدّم الأميركيون اليهود تبرعات كبيرة إلى حملات مرشحين من الحزبين. وعلى ما كتبه المستشار الرئاسي ورئيس موظفي البيت الأبيض السابق، هاميلتون جوردان، في مذكرة سرّية إلى الرئيس جيمي كارتر، «كلما حصل جمع أموال سياسية رئيسي في هذه البلاد، ستجد الأميركيين اليهود يلعبون دوراً حاسماً فيه»[٥٥]. وبالفعل، فقد قدّرت «الواشنطن بوست» مرّة أن المرشحين الرئاسيين الديموقراطيين «يعتمدون على المؤيدين اليهود لإمدادهم بستين في المئة من التبرعات التي جُمعت من مصادر خاصة»[٥٦]. وهناك تقديرات أخرى أقلّ، لكن تبرعات الأميركيين اليهود تشكل حصة كبيرة ـ ما بين ٢٠ و٥٠ في المئة ـ من

التبرعات المقدمة إلى الحزب الديموقراطي ومرشحيه الرئاسيين[٥٧]. وليست إسرائيل، طبعاً، القضية الوحيدة التي توحي بهذه التبرعات، إلا أن المرشحين الذين يُنظر إليهم بوصفهم معادين (أو حتى لامبالين) لإسرائيل، يواجهون خطر رؤية هذه الأموال تذهب إلى أخصامهم.

أضف إلى ذلك، أن الناخبين اليهود يشاركون بكثافة في التصويت، وهم مركَّزون في ولايات مثل كاليفورنيا، وفلوريدا، وإيلينويس، ونيوجرسي، ونيويورك، وبنسلفانيا، الأمر الذي يزيد من ثقلهم في تحديد من يصبح رئيساً. وبالرغم من أنهم لا يزالون يحبّذون الحزب الديموقراطي، لم يعد في الإمكان اعتبار تأييدهم للمرشحين الديموقراطيين، بمثابة تحصيل حاصل. فجون كنيدي حصل في ١٩٦٠ مثلاً، على ٨٢ في المئة من الأصوات اليهودية، لكن جورج ماكغوفرن حصل على ٦٤ في المئة فقط في ١٩٧٢، ولم يحصل جيمي كارتر إلا على مجرّد ٤٥ في المئة في ١٩٨٠. إلا أنه، في سباقات متقاربة، يمكن ما يُسمّى الصوت اليهودي، أن يرجّح كفّة الميزان في ولايات رئيسية. ولا يبالغ جيفري هلمريش، من مركز القدس للشؤون العامة، إلا قليلاً، عندما يكتب أن «الناخبين الأميركيين اليهود يحافظون على إمكانية أن يكونوا العامل الحاسم في نتائج الانتخابات الوطنية... يمارس الأميركيون اليهود السلطة من خلال تمركزهم في ولايات رئيسية، وميلهم إلى التصرف كأصوات متأرجحة بطرائق تميّزهم تقريباً عن أي مجموعات أخرى في السياسات الأميركية»[٥٨]. ولأن للناخبين اليهود أهمية في الانتخابات المتقاربة، فإن المرشحين الرئاسيين لا يألون أي جهد، مهما يكن، من أجل رعاية دعمهم. وبالفعل، فإن موضوعاً في «الجيروزاليم بوست»، أشار إلى هذا الجهد في كسب ودّ الدعم اليهودي على انه «تقليد أميركي يُعتمد عليه كما يُعتمد على زهر الكرز»[٥٩]. ويحرص المرشحون بصفة خاصة على توسّل الأيباك وغيرها من تنظيمات اللوبي ـ وليس فقط الناخبين اليهود ككتلة ـ لأنهم يعرفون أن ختم الموافقة من هذه المنظمات القوية سيسهّل عملية جمع الأموال، ويشجّع على المزيد من الإقبال على التصويت لمصلحتهم.

ويعني كسب هذا الدعم والاحتفاظ به، مساندة إسرائيل على طول الخط، وهذا هو السبب الذي دفع بمرشحين رئاسيين، من أمثال جون إدواردز، وميت رومني، وجون ماكين، إلى أن يلقوا، جميعهم، خطابات متشددة في موالاة إسرائيل في مؤتمر هرتزليا للعام ٢٠٠٧ (لقاء سنوي حول الأمن القومي الإسرائيلي، تنظمه مؤسسة السياسة والاستراتيجية الصقورية). فهم أرادوا تفادي المصير الذي حلّ بهوارد دين في الحملة الرئاسية في ٢٠٠٤، حيث ارتكب خطأ التوصية بأن تلعب الولايات المتحدة دوراً «أكثر إنصافاً» في الصراع العربي - الإسرائيلي. ورداً على ذلك، اتهمه جوزف ليبرمان، أحد منافسيه على التسمية، بأنه يتنكّر لإسرائيل، ووصف بيانه بـ«اللامسؤول»[٦٠]. وما هو أكثر إثارة للانتباه، أن جميع كبار الديموقراطيين تقريباً في مجلس النواب، وقعوا على رسالة شديدة اللهجة إلى دين ينتقدون تعليقاته، وأفادت «شيكاغو جويش ستار» أن «التهجميين المغفلين... يعرقلون البريد الالكتروني الوارد إلى الزعماء اليهود في كل أنحاء البلاد، محذّرين - من دون الكثير من الأدلة - من أن دين سيكون سيئاً لإسرائيل»[٦١].

كان هذا القلق سخيفاً، لأن دين هو في الواقع مساند صريح لإسرائيل[٦٢]، وكان رئيس الأيباك السابق ستيفن غروسمان يترأس معه حملته. وقال دين إن وجهات نظره حول الشرق الأوسط تعكس وجهات نظر الأيباك أكثر مما تعكس وجهات نظر الأميركيين من أجل السلام الآن، الأكثر اعتدالاً. والأكثر من ذلك، أن زوجة دين يهودية، وأن أولاده ترعرعوا يهوداً أيضاً. ولم يكن دين يشكك في الدعم الأميركي لإسرائيل؛ بل اقترح، ببساطة، أنه على واشنطن، «لجمع الأطراف معاً»، أن تعمل كوسيط نزيه. وهذه ليست بالفكرة الراديكالية، لكن المجموعات الرئيسية في اللوبي لا ترحب بفكرة الإنصاف عندما يتعلق الأمر بالصراع العربي - الإسرائيلي. ولفشل دين في الفوز في تسمية الحزب الديموقراطي أسباب عدة، طبعاً، لكن الحادثة أكّدت الثمن المحتمل لأن يكون المرء أيَّ شيء أقلّ من مؤيّد شديد الحماسة لإسرائيل إبان الحملة الرئاسية.

إبقاء الإدارة على الخط

تستهدف المنظمات الرئيسية في اللوبي مباشرة الإدارة التي في السلطة. والمهمة الرئيسية لمؤتمر الرؤساء هي الضغط على البيت الأبيض عندما يعمل بأساليب يعارضها المؤتمر، كما فعل عندما هدّد جيرالد فورد بإعادة النظر في دعم الولايات المتحدة لإسرائيل، وعندما حجب جورج هـ. و. بوش لفترة وجيزة ضمانات القروض في ١٩٩٢، أو، كما تتم مناقشة ذلك في الفصل السابع، عندما دعا جورج دبليو بوش إلى إقامة دولة فلسطينية في غمرة التداعيات المباشرة لتفجيرات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر.

بل هناك وسيلة أكثر وضوحاً في صياغة سياسة الإدارة: تتم خدمة أهداف اللوبي عندما يحتل أشخاص يشاركونه رؤيته وسياسته، مواقع حسّاسة في الجهاز التنفيذي. وفي حادثة شهيرة في ١٩٩٢، على سبيل المثال، قام رجل الأعمال النيويوركي حاييم كاتز، لدى اتصاله بمتبرعين محتملين لمرشحين موالين لإسرائيل، بتسجيل مكالمة هاتفية مع رئيس الأيباك ديفيد ستاينر. فبالإضافة إلى وصفه كيف أن الأيباك قد ساعدت على توجيه التبرعات الانتخابية إلى سياسيين أصدقاء، قال ستاينر لكاتز إنه التقى شخصياً وزير الخارجية جيمس بيكر «لعقد صفقة» معه لتقديم ثلاثة مليارات دولار كمساعدة خارجية لإسرائيل، بالإضافة إلى «مليار دولار من سلع أخرى لا يعرف الناس بها حتى». وذهب أكثر إلى صميم المسألة، وقال لكاتز إن «لدينا دزينة من الأشخاص في حملة [كلينتون]، في المقرّات... وسيحصلون جميعهم على وظائف مهمّة». واضطر ستاينر إلى الاستقالة بعدما كشف كاتز عن الأمر علناً، وقال لاحقاً إن ما صرّح به لكاتز لم يكن صحيحاً، لكن هناك القليل من الأسباب للشك في قوّة ملاحظاته[٦٣]. وعلى أي حال، ألا ترغب أي مجموعة مصالح قوية في أن يتم تعيين أفراد يشاركونها وجهات نظرها في مراكز أساسية في كل إدارة؟ لقد قام بالفعل الكثير من اللوبيات الأخرى بهذا تماماً. فقد عمل كل من وزير الداخلية السابق غيل نورتون، ونائب الوزير ج. ستيفن غريلز، مثلاً، في لوبي الصناعات النفطية أو المنجمية، قبل تعيينهما في إدارة بوش. وكان دانيال أ. تروي محامياً مثّل تكراراً

شركات النفط والأدوية، قبل أن يُعيَّن، في ٢٠٠١، كبيرَ محامي إدارة الغذاء والدواء[٦٤].

وليس اللوبي الإسرائيلي بمختلف. وكما لاحظنا، فإن سياسة إدارة كلينتون في الشرق الأوسط صاغها مسؤولون ذوو علاقات وثيقة مع إسرائيل أو مع منظمات إسرائيلية بارزة. وأبرز شخصين في هذا الصدد، هما مارتن إنديك، نائب مدير الأبحاث السابق في الأيباك، والمشارك في تأسيس معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى الموالي لإسرائيل، والذي عمل في مجلس الأمن القومي لكلينتون، وسفيراً في إسرائيل (١٩٩٥ ـ ١٩٩٧، ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠١)، ومساعداً لوزير الخارجية (١٩٩٧ ـ ٢٠٠٠)؛ ودنيس روس، الذي عمل مبعوثاً خاصاً لإدارة كلينتون إلى الشرق الأوسط، وانضم إلى معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى بعد تركه الإدارة في ٢٠٠١[٦٥]. وكانا من بين أقرب مستشاري الرئيس كلينتون في قمة كامب ديفيد في تموز/يوليو، ٢٠٠٠.

وبالرغم من أن كلاً من إنديك وروس ساند عملية السلام في كامب ديفيد، وحبّذ إقامة دولة فلسطينية ـ ما دفع بالمتشددين إلى اتهامهما، جوراً، بخيانة إسرائيل ـ، فإنهما قاما بذلك فقط من خلال حدود ما يمكن أن يكون مقبولاً من جانب الزعماء الإسرائيليين[٦٦]. وعلى ما تمت مناقشته في الفصل الأول، فإن الوفد الأميركي في كامب ديفيد أخذ معظم إيعازاته من رئيس وزراء إسرائيل إيهود باراك، ونسّق، مسبقاً، المواقف التفاوضية مع إسرائيل، ولم يعرض مقترحاته المستقلّة الخاصة لتسوية النزاع. وحتى «بارامترات كلينتون» التي تم عرضها في كانون الأول/ديسمبر، ٢٠٠٠، لم تكن اقتراحاً أميركياً مستقلاً، بقدر ما كانت ملخّص كلينتون لما وصلت إليه المفاوضات، وتقويمه لمساحة المساومة التي يمكن من خلالها إيجاد حل. واشتكى المفاوضون الفلسطينيون من أن الإسرائيليين يقدمون لهم أحياناً مقترحات محددة، لا يلبث أن يعرض الأميركيون بعدها الفكرة نفسها، إلا أن الأميركيين كانوا يصفونها بأنها «اقتراح وسطي». وعلى ما اعترف به لاحقاً عضو آخر في الفريق الأميركي، فإن المقترحات الإسرائيلية غالباً ما كانت «تُطرح على الفلسطينيين على أنها مفاهيم أميركية،

وليست إسرائيلية»، وهي حيلة لم تنطلِ على أحد، وزادت من الهواجس الفلسطينية. ومن غير المفاجئ، أن الفلسطينيين اشتكوا من أنهم «يفاوضون مع فريقين إسرائيليين: ـ أحدهما يرفع العلم الإسرائيلي، والآخر العلم الأميركي»[٦٧].

وليست المسألة إذا كان أشخاص مثل إنديك أو روس، موظفين عامين مخلصين يعملون من خلال ما يعتقدون أنه المصلحة الأفضل للولايات المتحدة. فهم قطعاً كذلك. بل المسألة بالأحرى، إذا كانت تعاطفاتهم المعروفة جيداً مع إسرائيل صعّبت أكثر تصرّف الإدارة بفاعلية خلال المفاوضات، وجعلتها أقل ميلاً إلى استخدام الثقل الأميركي في غير مصلحة الحكومة الإسرائيلية، مقلّلة بالتالي من حظوظ ضمان اتفاق سلام. نحن نعتقد أن هذا الوضع ثبّط كل عملية أوسلو، بما في ذلك قمة كامب ديفيد الجهيضة.

والمشكلة أكثر ظهوراً حتى في إدارة بوش الثانية، التي ضمّت في صفوفها محافظين جدداً مؤيدين غيورين لإسرائيل، مثل إليوت أبرامز، وجون بولتون، ودوغلاس فيث، وآرون فريدبرغ، وجون هنّاه، وآي. لويس ليبي، ووليام لوتي، وريتشارد بيرل، وبول وولفوفيتز، وديفيد ورمسر. وكما سنرى في القسم الثاني، فإن هؤلاء المسؤولين دفعوا في شكل ثابت لانتهاج سياسات تحبّذها إسرائيل، وتدعمها منظمات رئيسية في اللوبي.

وعلى هذا الأساس، تحاول مجموعات في اللوبي التأكّد من عدم حصول الأشخاص الذين يُنظر إليهم على أنهم منتقدون لإسرائيل، على وظائف مهمة في السياسة الخارجية. وفي ١٩٨٧، قال الرئيس السابق للأيباك توم دين، لأحد الذين أجروا معه مقابلة، إن الأيباك كانت تساعد على اختيار مستشارين رئاسيين، قائلاً «هذا مثال حقيقي... فقد اتصل بنا أحد المرشحين الرئاسيين [في ١٩٨٨] وقال «سيتم الإعلان عني على الملأ قريباً، وأنا مهتم لتوظيف «كيت وكيت» لموقع رئيسي في الحملة. اعطوني رأيكم في كل منهم»». وقال دين إن جوابه، في هذه الحالة، كان «برفع إبهامه إلى الأعلى» علامة الرضا، لكن آخرين كانوا أقل حظاً[٦٨]. أراد جيمي كارتر أن يجعل من جورج بول أول وزير للخارجية في

عهده، لكنه علم أنه كان يُنظر إلى بول على أنه منتقد لإسرائيل، وأن اللوبي سيعارض التعيين[٦٩]. ومن قبيل ذلك، قال المحاضر في هارفرد ريتشارد ماريوس، الذي تم استخدامه في ١٩٩٥ كرئيس محرري خطابات نائب الرئيس [في ولاية كلينتون] آل غور، إنه طُرد قبل شروعه في العمل لأن ناشر «نيو ريبابليك» مارتن بيريتز (الذي كان مرشداً لغور قبل تخرّجه، ومستشاره المقرّب) ادعى، زوراً، أن ماريوس معاد للسامية، مستنداً في ذلك إلى مراجعة لكتاب نشرها ماريوس في «هارفرد ماغازين» في ١٩٩٢[٧٠].

في ٢٠٠١، وبعد أعوام قليلة على ذلك، عندما غادر بروس ريدل منصبه الذي كان منوطاً به التعاطي مع مسائل الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي، أفادت «نيو ريبابليك» أن البنتاغون «أوقف تعيين خليفة ريدل المعيّنة، خبيرة الشرق الأوسط، ألينا رومانوفسكي، التي شكك مسؤولو البنتاغون في أنها غير داعمة بما يكفي للدولة اليهودية»[٧١]. وكان إليوت أبرامز هو الذي عُيّن بدلاً منها، وهو الذي اعترف سابقاً بالذنب بأنه أخفى معلومات عن الكونغرس إبان قضية إيران ـ كونترا. وقلّما هو أبرامز موضوعي حيال اسرائيل، وقد سبق له أن ذكر في كتاب صدر في ١٩٧٧، أنه «ما من شك في أن اليهود، الأوفياء للعهد بين الله وإبراهيم، سيقفون منفصلين عن الأمة التي يعيشون فيها. فمن طبيعة كون المرء يهودياً، أن ينفصل ـ ما عدا في إسرائيل ـ عن بقية السكان»[٧٢]. وهذه ملاحظة تستثير الانتباه، خاصة أنها تأتي من شخص يتولى منصباً مهماً في شكل حرج حول الشرق الأوسط في الإدارة الأميركية. وكتب ناتان غوتمان في «هآرتس» أن تعيينه شكّل، «بالنسبة إلى حكومة إسرائيل، هبة من السماء»[٧٣].

خلاصة

يسعى اللوبي الإسرائيلي، على غرار مجموعات المصالح الأخرى في السياسة الخارجية، إلى التأثير في الإدارة الأميركية، عبر تنوّع من القنوات المختلفة. وهو في موقع قوي للقيام بذلك، أفضل من موقع معظم المجموعات الأخرى. وهذا سبب من أسباب كونه على هذا القَدْر من الفاعلية. لكن جهوده غير محدودة ببناء

النفوذ داخل نطاق مركز السلطة. بل إن اللوبي يجهد لصياغة الخطاب العام حول إسرائيل والشرق الأوسط، بحيث يدعم الجمهور الأميركي، في شكل عام، توجهات مؤيدة لإسرائيل، ولا يشكك في فضائل الدعم الأميركي غير المشروط لها. وهذه الاستراتيجية الثانية هي موضوع الفصل التالي.



السيطرة على الخطاب العام

إحدى المهام المركزية للوبي، جعلُ الخطاب العام حول إسرائيل يردّد صدى السندين العقلانيين، الاستراتيجي والأخلاقي، اللذين شرّحناهما في الفصلين الثاني والثالث. وتقوم، بذلك، عناصره المتنوعة بإعادة التأكيد مراراً وتكراراً على قيمة إسرائيل الاستراتيجية، من خلال تكرار روايات أحادية الجانب حول إسرائيل وإنشائها، ومن خلال الدفاع عن ممارسات إسرائيل في النقاشات السياسية. والهدف هو إقناع العامة بأن مصالح أميركا وإسرائيل وقيمهما، واحدة.

وتحاول، في الوقت نفسه، مجموعاتٌ في اللوبي تهميشَ كل من ينتقد سياسات إسرائيل، أو يشكك في «العلاقة الخاصة» بينهما، وتحاول منع أي وجهات نظر مغايرة، من بلوغ درجة استماع عادلة في أوساط الرأي العام. وللقيام بذلك، يستخدم اللوبي أحياناً تكتيكات شديدة الوطأة لإسكات المنتقدين، ويتهمهم بأنهم معادون لإسرائيل أو لاساميون. ويرتدي تحويل الخطاب العام في اتجاه موال لإسرائيل، أهمّية حرجة، لأن من شأن نقاش مفتوح وصريح حول السياسة الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، والتاريخ الإسرائيلي، ودور اللوبي في صياغة سياسة أميركا في الشرق الأوسط، أن يؤدي بسهولة بالمزيد من الأميركيين إلى التشكيك في السياسة القائمة حيال إسرائيل، وإلى الدعوة إلى علاقة مع إسرائيل تخدم بفاعلية أكبر المصلحة القومية الأميركية.

وطبقاً لذلك، يسعى اللوبي جاهداً إلى التأثير في الخطاب حول إسرائيل في وسائل الإعلام، ومراكز الدراسات والتخطيط، والمؤسسات الأكاديمية والجامعية، لأن هذه المؤسسات تلعب دوراً خطيراً في تكوين الرأي العام. وهو يبذل جهوداً لتصوير إسرائيل بإيجابية دائمة. ويذهب إلى أبعد الحدود لتهميش كل من يشكك

في سلوك إسرائيل الماضي أو سلوكها الحاضر، أو يسعى إلى إلقاء الشك في فوائد الدعم الأميركي غير المشروط لها. وتدرك القوى الموالية لإسرائيل جيداً أن السيطرة على النقاشات حول الدولة اليهودية، تتم نسبة إلى سياساتها. وبالطبع، لا يُكتب النجاح دوماً لهذه الجهود، إلا أنها لا تزال فعّالة في شكل كبير ولافت.

وسائل الإعلام هي الرسالة

الجزء المعوَّل عليه في الحفاظ على وضعيات إيجابية عامة حيال إسرائيل، هو في ضمان أن تغطية وسائل الإعلام الرئيسية لإسرائيل والشرق الأوسط تحابي إسرائيل في شكل ثابت، ولا تشكك، بأي حال، في الدعم الأميركي لها. وبالرغم من أن نقداً خطيراً لإسرائيل يبلغ مسامع مستعمين كثر داخل الولايات المتحدة، فإن التغطية الإعلامية الأميركية لإسرائيل تتجه إلى أن تكون منحازة بقوة إلى مصلحة إسرائيل، خصوصاً عندما تتم مقارنتها مع التغطية الإخبارية في ديموقراطيات أخرى.

قد يبدو هذا الادعاء، للبعض، أشبه بالاتهام اللاسامي القديم، بأن «اليهود يسيطرون على وسائل الإعلام». الأمر هو كلّ شيء ما عدا هذا. وما من شك في أن بعض اليهود الأميركيين، مثل مارتن بيرتز ومورتيمر زوكرمان، يستخدمون مواقعهم في الإعلام لتقديم وجهات نظرهم حول إسرائيل والشرق الأوسط. هذا السلوك مشروع ولا يثير الدهشة، حيث إن كل النخب تميل إلى استخدام مواقعها المميزة لتقديم مصالحها المختلفة. لكن، في دخول أكبر إلى صلب القضية، هناك بالتأكيد بعض المالكين، والناشرين، والمحررين، وكاتبي المقالات، والمراسلين في وسائل الإعلام الرئيسية، ليست لديهم مشاعر خاصة حيال إسرائيل، وسيشعرون بالرضا في انتقاد سياساتها، وكذلك في انتقاد العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل. بل إن هناك، بالتأكيد، أشخاصاً نافذين قد يكونون مؤيدين أقوياء لإسرائيل، لكنهم يرحبون، مع ذلك، بخطاب أكثر انفتاحاً حول هذا البلد.

من الخطأ بالتالي، بل من المستنكر، المجادلة بأن اليهود، أو القوى المؤيدة لإسرائيل، «تسيطر» على وسائل الإعلام، وعلى ما تقوله في شأن إسرائيل. في الواقع، أن السبب الذي يدفع اللوبي إلى العمل بهذا القدر من الجهد لمراقبة ما تقوله وسائل الإعلام الرئيسية حول إسرائيل والتأثير فيها، هو أنه بالتحديد لا يسيطر عليها. ولو أن وسائل الإعلام تُركت وشأنها، لما قدّمت هذا القدر من أطباق التغطية الثابتة، والتعليقات المؤيدة لإسرائيل. بل لكان هناك، بدلاً من ذلك، نقاش أكثر انفتاحاً وحيوية حول الدولة اليهودية وسياسة الولايات المتحدة حيالها، كما يجري الأمر تقريباً في كل ديموقراطية أخرى في العالم. بل إن النقاش هو بالفعل حيوي في شكل خاص في إسرائيل نفسها، وهي الدولة الوحيدة التي «يسيطر» فيها اليهود بوضوح «على الإعلام».

تجد نظرية اللوبي حول إسرائيل، انعكاساً واسعاً لها في وسائل الإعلام الرئيسية، في جزء منه لأن عدداً كبيراً من المعلّقين الأميركيين الذين يكتبون عن إسرائيل، هم أنفسهم من الموالين لها. وفي مقارنة أُجريت في ١٩٧٦ ما بين مجموعات المصالح المحلّية والسياسة الأميركية في الشرق الأوسط، وجد روبرت هـ. ترايس أن «المعوّقات السياسية الخطيرة لدى المجموعات المؤيدة للعرب في فترة ١٩٦٦ ـ ١٩٧٤، كانت في عدم قدرتها على كسب دعم أي من أشهر كاتبي الافتتاحيات الذين يتم توزيع كتاباتهم على مختلف الصحف». ووجد ترايس أيضاً أنه «في إمكان المجموعات المؤيدة لإسرائيل، الاعتماد على دعم وسائل الإعلام، ليس فقط من كاتبي الافتتاحيات الأميركيين، بل أيضاً من محرّري بعض أكثر صحف البلاد انتشاراً». ونشطت المجموعات الموالية لإسرائيل بأكثر مما قامت به المجموعات المؤيدة للعرب، في صياغة التغطية الإعلامية. ففي ١٩٧٠، على سبيل المثال، وزّع مؤتمر الرؤساء تجهيزات صحافية (مكتملة بصور ومواضيع) على أكثر من ألف وسبعمئة صحيفة ووكالة أخبار رئيسية. وبعبارات ترايس، «حققت المجموعات الموالية لإسرائيل في كل مستوى تقريباً من مستويات الجهاز الإعلامي ـ من المجموعات المحلية، إلى كاتبي المقال الافتتاحي النقابيين، إلى الصحف الأميركية الرئيسية، فوكالات الأنباء الدولية التي

تزود البلاد بالمعلومات ـ نجاحاً أكبر من المجموعات المؤيدة للعرب في إيصال وجهة نظرها إلى كل من الجمهور المثقف والعريض»[١].

لم تتغير الأمور كثيراً منذ ذلك الوقت. وكتب الناقد الإعلامي إريك ألترمان في ٢٠٠٢، أن النقاش بين فقهاء الشرق الأوسط «يُسيطر عليه أناس لا يمكنهم تصوُّر انتقاد إسرائيل». وعدّد ٥٦ «كاتب مقال افتتاحي ومعلّقاً يمكن الاعتماد عليهم في دعم إسرائيل تلقائياً، من دون تحفظات». وحدد ألترمان في المقابل خمسة كتّاب فقط ينتقدون باطراد سلوك إسرائيل أو يؤيدون المواقف المؤيدة للعرب[٢]. وبالرغم من أن بعض القرّاء شكّك في تصنيف ألترمان لحفنة من الحالات، ومن أن بعض الذين عددهم قدّ توفّوا اليوم، فإن البَوْن لا يزال شاسعاً، ولم تقوّض التشكيكات جوهر ادعائه[٣].

فلننظر في كاتبي المقالات الافتتاحية الذين غطوا الشرق الأوسط في الأعوام الأخيرة، لصالح «النيويورك تايمز» و«الواشنطن بوست». فوليام سافاير والراحل أ. م. روزنتال، كانا مدافعين «مستميتين» عن إسرائيل (وفي حالة سافاير، كان مؤيداً في شكل خاص لأرييل شارون). أما اليوم، فيدافع ديفيد بروكس، بثبات، عن موقع إسرائيل. وتوماس ل. فريدمان أكثر اعتدالاً؛ فقد سبق وانتقد بعض سياسات إسرائيل (واللوبي نفسه ظرفياً)، لكنه يكاد لا يأخذ أبداً جانب الفلسطينيين، ولا يحضّ الولايات المتحدة على الابتعاد بنفسها عن إسرائيل. وينتقد نيكولاس كريستوف تكراراً الأوجه المختلفة للسياسة الخارجية الأميركية، وكتب في آذار/مارس ٢٠٠٧ مقالة مثيرة للجدل تندّد بغياب النقاش الجدّي العام لعلاقات الولايات المتحدة مع إسرائيل. لكن، لا يشكّل الشرق الأوسط موضوعاً متكرراً في تعليقه ومقالاته، وهو لم يأخذ بالتأكيد موقفاً مؤيداً للفلسطينيين[٤]. ولطالما انتقدت مورين دود بحدّة المحافظين الجدد المؤيدين لإسرائيل، لكن، على غرار كريستوف، فهي نادراً ما تكتب عن الدولة اليهودية أو عن السياسة الأميركية حيالها. وما من أحد في حظيرة كاتبي المقالات الافتتاحية الدائمين في «التايمز» يدافع بثبات واستمرار عن الفلسطينيين، أو على هذا القدر من الإنصاف الذي كان عليه كاتب الافتتاحية السابق أنتوني لويس الذي تقاعد في ٢٠٠١.

أما بالنسبة إلى «الواشنطن بوست»، فقد كان لها، في الأعوام الأخيرة، عدة كتّاب افتتاحيات ساندوا إسرائيل في شكل دائم: جيم هوغلاند، روبرت كاغان، تشارلز كراوتهامر، وجورج ويل. وسبق أن ضمّت اثنين آخرين: الراحل مايكل كيلي، ووليام كريستول الذي يدير الـ «ويكلي ستاندارد»، وله عمود افتتاحي في «التايمز». ولم يكن هؤلاء الأشخاص مؤيدين أشداء لإسرائيل وحسب، بل جنحوا إلى تحبيذ أفكار حزب الليكود الصقوري وسياساته، بدلاً من المعتدلين الإسرائيليين. ويكتب ريتشارد كوهين أيضاً عن الشرق الأوسط في «البوست»، لكنه يتمتع بالموقف نفسه الذي يتمتع به فريدمان في «التايمز»: متعلّق بإسرائيل، لكن مستعدّ لتقديم انتقاد مؤهّل وذكي لها. ولا يستخدم أي من هاتين الصحيفتين - وهما، في شكل قابل للجدال، الصحيفتان اليوميتان الأكثر نفوذاً في الولايات المتحدة - أي معلّق بدوام كامل يحبذ في شكل ثابت الجانب العربي أو الفلسطيني.

وكاتب العمود البارز الأوحد الذي انتقد إسرائيل في شكل متكرر في الأعوام الأخيرة، هو روبرت نوفاك، الذي تنشر عموده «شيكاغو صن تايمز»، ويُنشر بانتظام في «البوست». وبرغم ذلك، يصعب أن يكون نوفاك نصيراً للقضية الفلسطينية. والواقع هو أنه ليس لدى «الجانب الآخر» مثيل لسافاير أو كراوتهامر، أو حتى لفريدمان وكوهين، في أي من «التايمز» أو «البوست»، بل حتى في أي صحيفة أميركية رئيسية أخرى. وتنشر «لوس أنجليس تايمز»، على سبيل المثال، في انتظام، لثلاثة كاتبي عمود رأي هم من المدافعين الأشد عن إسرائيل: ماكس بوت، جوناثان شايت، وجوناه غولدبرغ. وهي لا تستخدم كاتب مقال ناقد لإسرائيل، وأقلّ منه من يدافع في شكل روتيني عن الفلسطينيين في وجه الممارسات الإسرائيلية.

وبالرغم من أن هذه الصحف تفتح صفحاتها لمقالات رأي تشكك في السياسة الإسرائيلية، فإن توازن الرأي يميل بوضوح إلى إسرائيل. ولا يوجد معلّق أميركي مشابه لروبرت فيسك أو باتريك سيل، وهما في الغالب ناقدان حادان لإسرائيل، وتنشر لهما الصحف البريطانية بانتظام. وما من أحد يقارب أيضاً، ولو

من بعيد، المعلّقين الإسرائيليين أمثال أميرة هاس، وعكيفا إلدار، وجدعون ليفي، وبرادلي بورستون، وجميعهم ينتقدون، بشكل مباشر وبلا مواربة، سياسات محدّدة يمارسها بلدهم، ويفضحونها. وليس الموضوع هنا أن هؤلاء الأشخاص هم دائما على حق، وأن المعلّقين المؤيدين لإسرائيل على خطأ؛ بل المسألة أن مثل هذه الأصوات تكاد تغيب في شكل كامل من الصحف الأميركية الرئيسية.

وليس مفاجئاً أن هذا الانحياز لإسرائيل، يجد انعكاساً له في افتتاحيات الصحف. ولاحظ مرة المحرر الراحل لـ «وول ستريت جورنال»، روبرت بارتلي، أن «شامير، شارون، بيبي... مهما أراده هؤلاء الأشخاص، فهو حسن جداً عندي»[٥]. وتنشر «الجورنال»، إلى جانب صحف مرموقة أخرى مثل «شيكاغو صن تايمز»، و«نيويورك صن»، و«الواشنطن تايمز»، بانتظام، افتتاحيات تبدو كأن مكتب الصحافة التابع لرئيس وزراء إسرائيل هو الذي كتبها. ومن مفخرة «النيويورك تايمز» أن افتتاحياتها تنتقد أحياناً السياسات الإسرائيلية، وقد صيغت عباراتها، في الأعوام الأخيرة، بعبارات انتقادية شديدة، لكن ظرفياً. وتعترف «التايمز» بأن للفلسطينيين شكاوى مشروعة، وبأن لهم الحق في الحصول على دولتهم الخاصة بهم. وبرغم ذلك، فإن معاملتها للجانبين على مرّ السنين لم تكن عادلة[٦]. ويروي رئيس التحرير التنفيذي السابق لـ «التايمز»، ماكس فرانكل، في مذكراته، الوقع الذي كان لمواقفه الخاصة المؤيدة لإسرائيل، على خياراته الافتتاحية: «كنت متكرّساً لإسرائيل أكثر كثيراً مما تجرأت على تأكيده... ومستقوياً ومدعوماً بمعرفتي بإسرائيل وبصداقاتي هناك، كتبت بنفسي معظم تعليقاتنا حول الشرق الأوسط. وعلى ما أدركه القراء العرب أكثر مما أدركه اليهود، فقد كتبتها من منظور موال لإسرائيل»[٧].

وتدافع مجلات مثل «كومانتري»، والـ «نيو ريبابليك» والـ «ويكلي ستاندارد» في كل مناسبة عن إسرائيل بتفان. وبالفعل، أبلغ مرة المحرر السابق لـ «كومانتري»، نورمان بودهورتز، تجمعاً لصحافيين في القدس (المحتلة) أن «دور اليهود الذين يكتبون في كل من الصحافة اليهودية والعامة، أن يدافعوا عن إسرائيل، وليس المشاركة في الهجمات عليها»[٨]. وأعلن مرّة مارتن بيريتز، الذي

عمل طويلاً محرراً لـ «النيو ريبابليك»، «أنا واقع في حبّ دولة إسرائيل». واعترف «بوجود نوع من التيار الحزبي المتعلق بإسرائيل» في مجلته[٩].

إن تغطية وسائل الإعلام للأحداث الإخبارية، هي أقل انحرافاً من تعليقاتها الافتتاحية، ويعود السبب في جزء من ذلك إلى أن معظم المراسلين يجهدون لأن يكونوا موضوعيين، لكن أيضاً لأنه يصعب تغطية أحداث في الأراضي المحتلة أو في جنوب لبنان، من دون الاعتراف بالسلوك الإسرائيلي (الوحشي) الفعلي. وبرغم ذلك، ولتبريد همة الإفادة غير المؤاتية لإسرائيل، تنظم مجموعات في اللوبي حملات كتابة رسائل، ومظاهرات، ومقاطعة ضد وسائل الإعلام التي يُعتبر محتواها مناوئاً لإسرائيل. وعلى ما أفادت به «فوروارد» في نيسان/أبريل ٢٠٠٢، «أصبح اقتلاع ما يُنظر إليه على أنه انحياز ضد إسرائيل في وسائل الإعلام، بالنسبة إلى الكثيرين من الأميركيين اليهود، المنفذ الأكثر مباشرة وانفعالية للاتصال بنزاع يحصل على بعد ستة آلاف ميل»[١٠]. وقد قال أحد المدراء التنفيذيين في «السي.أن.أن.»، إنه يتلقى أحياناً ستة آلاف رسالة بريد الكتروني تشتكي من أن موضوعاً ما معاد لإسرائيل. وواجهت صحف مثل «شيكاغو تريبيون»، و«لوس أنجليس تايمز»، و«ميامي هيرالد»، و«نيويورك تايمز»، و«فيلادلفيا إنكوايرر»، و«واشنطن بوست»، مقاطعة من قرائها بسبب تغطيتها أحداث الشرق الأوسط[١١]. وقال أحد المراسلين للصحافي مايكل ماسينغ، إن الصحف «خافت» الأيباك وغيرها من المجموعات الإسرائيلية، واعترف بـ «أن هذه المجموعات تمارس ضغوطاً بلا هوادة. ويفضل المحررون عدم المس بها»[١٢]. وعلى ما قاله مرّة المتحدث باسم القنصلية الإسرائيلية في نيويورك، مناحيم شاليف، «من المؤكد أن هناك الكثير من الرقابة الذاتية. فسيفكّر الصحافيون، والمحررون، والسياسيون، مرّتين، في شأن انتقاد إسرائيل، إذا أدركوا أنهم سيتلقون الآلاف من الاتصالات الغاضبة في غضون ساعات. فاللوبي اليهودي يحسن تنظيم الضغط، (ويبرع فيه)»[١٣].

ليست الصحافة الأميركية اليهودية أيضاً بمنأى عن الضغط. ففي ١٩٨٩،

مثلاً، طلب مدير الإعلام في الأيباك، طوبي درشوفيتز، من محرر «واشنطن جويش ويك»، أندرو كارول، عدم تكليف المراسل لاري كوهلر تغطية موضوع متواصل عن الأيباك، زعماً أن تقاريره السابقة، التي كانت في شكل من الأشكال منتقدة للأيباك، «غير دقيقة». وعندما حصل كوهلر برغم ذلك على التكليف، اتصل درشوفيتز والمستشار القانوني للأيباك، ديفيد إيفشين، بكارول. وقال إيفشين إنه إذا استمر كوهلر بمهمته، فستقوم الأيباك بمراجعة مواضيعه السابقة «وهي تُبقي عيناً مفتوحة على النزاع القانوني». لم تنجح هذه المحاولة غير الحذقة كثيراً للضغط على كارول، إلا أن مدير السياسة الخارجية في الأيباك، ستيفن روزن، بعث في ١٩٩١ إلى عدة أعضاء في مجلس إدارة «وشنطن جويش ويك»، مذكّرة داخلية من الأيباك يحاجج فيها بأن كارول متعاطف أكثر من اللزوم مع اليسار السياسي، وأنه «سعى إلى إسقاط الطائفة اليهودية المنظمة». وفي نيسان/أبريل ١٩٩٢، تم توظيف محرر جديد ليست له خبرة مهنية في الصحافة، في منصب أعلىً من كارول، الذي استقال بعذ ذلك بثلاثة أشهر، واستُبدل بالمحرر السابق لنشرة الأيباك «نير إيست ريبورت»[١٤].

تشكّل «لجنة الرقابة في التغطية الصحافية للشرق الأوسط في أميركا» («كاميرا»)، أكثر مجموعات مراقبة وسائل الإعلام نشاطاً بالرغم من أنها ليست الوحيدة. وهي قد وجّهت الانتقادات، في صفة خاصة، إلى الراديو العام الوطني، الذي تشير إليه أحياناً بلهجة ساخرة منتقدة، على أنه «راديو فلسطين الوطني»[١٥]. وبالإضافة إلى تعهّد موقع على الإنترنت للإعلان عن الأمثلة المزعومة للانحياز الإعلامي، نظّمت «كاميرا» في أيار/مايو، ٢٠٠٣، مظاهرات أمام محطات الراديو العام الوطني في ٣٣ مدينة، وحاولت إقناع المتبرّعين بحجب الدعم عن الراديو العام الوطني إلى أن تصبح تغطيته للشرق الأوسط أكثر تعاطفاً مع إسرائيل. وذُكر أن محطة الراديو العامة في بوسطن، **WBUR**، خسرت أكثر من مليون دولار من التبرعات نتيجة لهذه الجهود. ونشرت «كاميرا»، في ٢٠٠٦، إعلانات مرتفعة الثمن من صفحة كاملة في «النيويورك تايمز» و«النيويورك صن»، تنتقد كتاب جيمي كارتر «فلسطين: السلام لا التمييز

العنصري» *Palestine: Peace Not Apartheid*، وهي إعلانات تضمنت رقم هاتف منزل الناشر، وشجعّت القراء على الاتصال والشكوى[١٦].

ومورست ضغوط إضافية على الراديو العام الوطني، من أصدقاء إسرائيل في الكونغرس. ففي آذار/مارس ٢٠٠٣، على سبيل المثال، كتبت مجموعة من أعضاء الكونغرس ـ ضمت في صفوفها مدافعين أشداء عن إسرائيل مثل الديموقراطيين عن كاليفورنيا توم لانتوس، وبراد شرمان، وهنري وكسمان ـ رسالة إلى رئيس الراديو العام الوطني كيفن كلوس، تدعو إلى إجراء تدقيق داخلي في تغطية أخبار الراديو للشرق الأوسط. ورفض كلوس، لكنه شرع أيضاً في الاتصال بمجموعات يهودية منوّعة لتحييد الضغط عنه[١٧].

وتأخذ جهود اللوبي لكسب تغطية مؤاتية، أشكالاً أخرى أيضاً. ففي آب/أغسطس، ٢٠٠٣، مثلاً، نشر الكاتب إيان بوروما مقالة في «النيويورك تايمز ماغازين»، بعنوان «كيفية التحدّث عن إسرائيل». وأبدى الملاحظة الواضحة بأنه يصعب أحياناً في الولايات المتحدة التكلّم «بعقل ناقد وخال من الهوى» على إسرائيل. وأشار إلى أنه «حتى النقد المشروع لإسرائيل، أو الصهيونية، سرعان ما يندد به مختلف المراقبين على أنه معاداة للسامية». ورداً على ذلك، نشر برت ستيفنس، وكان لا يزال محرر «الجيروزاليم بوست»، وهو الآن كاتب عمود وافتتاحية في «وول ستريت جورنال»، كتاباً مفتوحاً لاذعاً في «البوست»، بدأ فيه بسؤال بوروما، «أيهودي أنت؟». وبعد ذلك بمقطعين، أعلن ستيفنس، «ما يهمّني هو أن تقول «أنا يهودي»؟». ولماذا هذا يهمّ، لأنه في نظر ستيفنس، «على المرء أن يكون يهودياً على الأقل، ليُبلغ الغوييم (غير اليهود) كيف يمكنهم أو لا يمكنهم الحديث عن إسرائيل». باختصار، فإن مغزى هذا الكتاب اللافت للأنظار، أنه على غير اليهود التكلم على هذا الموضوع فقط، بطرائق يراها اليهود مقبولة[١٨]. وربما تشرح الحساسية حيال هذه النقطة، لماذا طلب محرر في «النيويورك تايمز» من المؤرخ توني جودت، أن يعرّف عن نفسه بأنه يهودي في مقالة رأي وضعها دفاعاً عن مقالتنا الأصلية في «لندن ريفيو أوف بوكس»[١٩].

ما من شك في أن وجهات نظر ستيفنس هي بمثابة أمر غير محبَّب للكثيرين

من الناس، بمن فيهم معظم الأميركيين اليهود، لكن الواقع يبقى أن بعض الوجوه المعروفة في اللوبي ينزعجون من المناقشة الحرة والمفتوحة لمسائل متعلّقة بإسرائيل. وأبلغ رئيس الرابطة المناهضة للتشهير، أبراهام فوكسمان، الكاتب في «نيويورك تايمز مغازين»، جيمس تروب، أنه لمن «السذاجة» التفكير في أن «السوق الحرة للأفكار تذرّ في النهاية الكذب لتظهر الحقيقة». وبحسب ما يرويه تروب، فإن «الخبرة... علّمت [فوكسمان] أن الحقيقة لا تربح من خلال فضيلتها؛ فسوق الكذب قوية جداً». وبرأيه، فإن الكذب هو ما سيلي تساؤلات خطيرة عن العلاقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وموقع إسرائيل الاستراتيجي والأخلاقي. وتريد مجموعات، مثل الرابطة المناهضة للتشهير، أن يبقى منتقدو إسرائيل والدعم الأميركي غير المشروط للدولة اليهودية، على هامش الخطاب العام، وأن يُنظر إلى وجهات نظرهم حيال إسرائيل بوصفها غير مشروعة[٢٠].

الوسيلة الأخيرة لتشجيع التغطية المؤاتية لإسرائيل، هي في اختيار معلقين مرموقين ليقوموا معاً بنشر نظريات وأفكار مؤاتية لإسرائيل. ولتحقيق هذه الغاية، ساعد مؤتمر الرؤساء على إنشاء «الأصوات الأميركية في إسرائيل»، وهي مجموعة لا تتوخى الربح، هدفها، بحسب موقع المؤتمر على الإنترنت، «تقوية التفهّم الأميركي والدعم لإسرائيل، من خلال دعوة مُضيفي برامج الحوار الإذاعي في الولايات المتحدة، إلى رؤية إسرائيل وإذاعة برامجهم حيّة من القدس». ويصف موقع «الأصوات الأميركية» المنظمة بأنها «طليعة جهود الـ «هاسبارا» (العلاقات العامة) الإسرائيلية»، ويدعوها رئيس مؤتمر الرؤساء مالكولم هونلين (وهو أيضاً رئيس مجلس الأصوات الأميركية) «واحدة من أكثر مبادرات الـ «هاسبارا» أهمية، وإثارة، وفاعلية». ومن بين المشاركين شخصيات إذاعية مثل أوليفر نورث، غلين بك، مونيكا كراولي، مايكل مدفد، أرمسترونغ وليامس، والكثيرين غيرهم. وتساعد الحملة على ضمان أن مروحة متنامية من مضيفي البرامج، سيوصلون رسالة مؤيدة لإسرائيل إلى مستمعيهم[٢١].

وتتقاسم هذه الجهود المنوعة غاية واحدة: خفض إمكانية قيام أجهزة الإعلام الرئيسية بالإفادة عن معلومات أو أحداث تعطي صورة سلبية عن إسرائيل،

ولتسويق تعليق عام يقوّي السند العقلاني الاستراتيجي والأخلاقي الذي يُستخدم لتبرير الدعم الأميركي القوي. ولا تنجح هذه الجهود بنسبة مئة في المئة، لكنها تبقى برغم ذلك فعالة كثيراً.

مراكز الدراسات التي تفكّر في اتجاه واحد

تمارس القوى المؤيدة لإسرائيل، نفوذا كبيراً في مراكز الدراسات، التي تلعب دوراً متزايد الأهمية في صياغة النقاش العام بالإضافة إلى السياسة الواقعية حول مسائل أساسية. وبدلاً من الركون إلى مسؤولين حكوميين أو أكاديميين لتوفير التحليل والتعليق، تعتمد وسائل الإعلام الإخبارية بازدياد على خبراء من مراكز الدراسات المتمركزة في واشنطن، والتي تملك معظمها مكاتب حيوية للعلاقات العامة والعلاقات مع الصحافة، مُصمَّمة لتسويق وجهات نظر خبرائها في الساحة العامة. وتوزّع مراكز الدراسات أيضاً مذكّرات مختصرة، يسهل استيعابها، على المشرّعين وغيرهم من المسؤولين الحكوميين؛ وتنظّم حلقات دراسية، وإفطارات عمل، وبيانات موجزة للمسؤولين وموظفيهم؛ وتشجع محلليها الخاصين على نشر مقالات رأي، وغير ذلك من أشكال التعليق المبينة، وذلك كله بهدف صياغة المناخ السائد للأفكار بما يناسب توجهاتها. وتزوّد مراكز دراسات مثل «أميركان إنتربرايز إنستيتيوت» أو «بروكينغز»، الحملات الرئاسية بالمستشارين، والإدارات الجديدة بالمسؤولين، وتوفّر للأشخاص أنفسهم ملجأً آمناً عندما يصبحون خارج السلطة، وتؤمّن لهم منطلقاً يتمكنون من خلاله من الاستمرار في التأثير في النقاش داخل مراكز السلطة وخارجها. وهي تعمل كآلة تفريخ أفكار لسياسة جديدة، وتشكل جزءاً حرجاً من شبكة السلطة في واشنطن[٢٢].

أدركت الأيباك الحاجة إلى صوت بارز يبدو كأنه «موضوعي» في الميدان السياسي المحيط بإسرائيل، ودفع ذلك رئيسها السابق لاري واينبرغ، وزوجته باربي واينبرغ، ونائب رئيس الأيباك ونائب مدير الأبحاث فيها مارتن إنديك، إلى أن ينشئوا في ١٩٨٥، «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى»[٢٣]. وبالرغم من

أن المعهد يقلّل من شأن روابطه بإسرائيل، ويدعي أنه يوفّر دراسات «متوازنة وواقعية» لمسائل الشرق الأوسط، فإن الحال ليست كذلك[٢٤]. فالمعهد يموّله ويديره أفراد ملتزمون بعمق إعطاء الأولوية للسياسة الإسرائيلية. ويتضمن مجلس مستشاريه شخصيات ذات نفوذ، مؤيدة لإسرائيل، أمثال إدوارد لوتاك، ومارتن بريتز، وريتشارد بيرل، وجيمس وولسي، ومورتيمر زوكرمان، لكنه لا يتضمن أي شخص يمكن أن يُنظر إليه على أنه يحابي سياسة أي دولة أخرى أو مجموعة في «الشرق الأدنى». والكثيرون من موظفيه هم باحثون حقيقيون أو مسؤولون سابقون من ذوي الخبرة، لكن يصعب أن يكونوا مراقبين محايدين لمعظم قضايا الشرق الأوسط. وهناك القليل من تنوّع وجهات النظر في صفوف المعهد.

يمتد نفوذ اللوبي في عالم مراكز الدراسات إلى ما هو أبعد بكثير من معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى. فعلى مدى السنين الخمس والعشرين الماضية، على ما تمت مناقشته في الفصل الرابع، حقّق أشخاص موالون لإسرائيل، نفوذاً كبيراً في «الأميركان إنتربرايز إنستيتيوت»، ومركز السياسة الأمنية، ومؤسسة الأبحاث حول السياسة الخارجية، ومؤسسة هيريتاج، ومؤسسة هدسون، ومؤسسة تحليل السياسة الخارجية، والمؤسسة اليهودية لشؤون الأمن القومي. وكل مراكز الدراسات هذه موالية قطعاً لإسرائيل، وتتضمن القليل، هذا إذا تضمنت، من منتقدي الدعم الأميركي للدولة اليهودية.

والمؤشّر الآخر لنفوذ اللوبي في عالم مراكز الدراسات، هو تطور مؤسسة بروكينغز. فلأعوام طويلة، كان وليام ب. كواندت، كبير خبرائها في مسائل الشرق الأوسط، وهو أكاديمي متميز ومسؤول سابق في مجلس الأمن القومي، يستحق ما اشتهر به من إنصاف في ما يتعلّق بالصراع العربي - الإسرائيلي. ونشرت بروكينغز، في الواقع، في أواسط السبعينيات، تقريراً هاماً حول الشرق الأوسط، شدّد على الحاجة إلى انسحابات إسرائيلية، وحق تقرير المصير للفلسطينيين (بما في ذلك إمكانية قيام دولة مستقلة)، وحق الوصول إلى المواقع المقدّسة في القدس، وضمانات أمنية لإسرائيل. وأنتجت مجموعة منوعة من الخبراء الدراسة التي أعدتها بروكينغز، والتي يُنظر إليها في شكل واسع، على

أنها مسوّدة جهود إدارة كارتر الناجحة في التفاوض على معاهدة سلام مصرية ـ إسرائيلية[٢٥].

لكن عمل بروكينغز اليوم يُدار من خلال مركز سابان لسياسة الشرق الأوسط، الذي أنشئ في ٢٠٠٢، بهبة من ١٣ مليون دولار، موّلها في شكل أساسي حاييم سابان، وهو صهيوني ملتزم بشدة دعم إسرائيل. وتصفه «النيويورك تايمز» بأنه «ربما أكثر ذوي النفوذ في هوليوود ارتباطاً بالسياسة، واضعاً ثقله وأمواله حول واشنطن، وفي شكل متزايد حول العالم، محاولاً التأثير في كل ما يتعلق بإسرائيل»[٢٦]. وقال رئيس «فريق داعمي إسرائيل الذي لا يكلّ» لـ «التايمز»، «أنا شخص ذو قضية واحدة، وقضيتي هي إسرائيل». ودفعت جهوده بأرييل شارون إلى وصفه بأنه «مواطن أميركي عظيم، ورجل وقف على الدوام إلى جانب إسرائيل والشعب اليهودي في أوقات الشدّة»[٢٧]. والرجل الذي اختير لإدارة مركز سابان، هو مارتن إنديك، المسؤول السابق في الإدارة الأميركية، وسبق أن عمل نائباً لمدير الأبحاث في الأيباك، وساهم في إنشاء معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى.

يصعب تخيّل أن مؤسسة أبحاث موّلها سابان ويديرها إنديك، ستكون أي شيء آخر إلا موالية لإسرائيل. وصدقاً، فإن مركز سابان يستضيف لماماً باحثين عرباً، ويعرض بعض التنوع في الرأي. وغالباً ما يؤيد باحثو مركز سابان ـ «مثل إنديك نفسه ـ فكرة تسوية الدولتين بين إسرائيل والفلسطينيين. لكن منشورات مركز سابان لا تعترض أبداً على الدعم الأميركي لإسرائيل، ونادراً، هذا إذا حصل، ما توجه انتقاداً ذا مغزى إلى السياسات الإسرائيلية الرئيسية. زد على ذلك، أن الأشخاص الذين ينحرفون عن خط المركز، لا يبقون فيه طويلاً، كما تبرهن على ذلك المدة القصيرة لوظيفة المسؤول السابق في مركز الأمن القومي فلينت ليفيريت[٢٨].

تُعرض ميول المركز الموالية لإسرائيل في منتدى سابان السنوي، الذي يجمع زعماء أميركيين وإسرائيليين بارزين في مؤتمر ليومين، يُعقد إما في واشنطن وإما في القدس. وظهر، من بين من ظهروا، في منتدى ٢٠٠٦، وهو بعنوان «أميركا

وإسرائيل: مواجهة شرق أوسط مضطرب»، وزيرة الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني، وبيل كلينتون، والسيناتورة هيلاري كلينتون، وشيمون بيريس، ووليام كريستول، والنائبان توم لانتوس وجين هارمان، ووزير الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان. وغابت، في شكل لافت، الأصوات المؤيدة للعرب، أو الأصوات التي قد تتلفظ بوجهة نظر مختلفة ومنتقدة للطبيعة السائدة للعلاقات الأميركية ـ الإسرائيلية(٢٩).

ونظراً إلى الدور المهم الذي تلعبه هذه المؤسسات في صياغة الأفكار والسياسة، فإن ميزان القوى داخل مركز القرار يميل بقوة إلى مصلحة إسرائيل. وهناك مراكز أبحاث ودراسات قليلة أكثر صغراً ليست مؤيدة لإسرائيل في شكل تلقائي ـ «مثل مؤسسة أميركا الجديدة، ومؤسسة كاتوت، ومعهد الشرق الأوسط ـ، لكن مؤسسات أبحاث السياسة الخارجية الأكبر والأكثر ظهوراً في واشنطن، تأخذ عادة جانب إسرائيل، ولا تشكك في فضيلة الدعم الأميركي غير المشروط لها.

ويجدر، حين الحديث عن مراكز الأبحاث ذات الثقل في دعمها إسرائيل، عدم إغفال مجلس العلاقات الخارجية ذي المكانة، ومركزه مدينة نيويورك. فلفريق الخبراء المؤثر فيه مدى من وجهات النظر أكثر تنوعاً من مراكز التفكير الريادية في واشنطن، وقد استضاف لأعوام طويلة كلاً من المنتقدين العلنيين للسياسة الإسرائيلية مثل هنري سيغمان الرئيس السابق للمؤتمر اليهودي، ومن الشخصيات الموالية بقوة لإسرائيل مثل ماكس بوت. لكن المجلس ليس في منأى عن الضغط، كما يصوّر ذلك ردُّ الفعل على دعوته الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. فقد احتجت منظمات يهودية بارزة بغضب على الدعوة، ولم يمكن صدّ جهد لتنظيم استقالات مدوية منه إلا بعدما وافق رئيس المجلس ريتشارد هاس على خفض مستوى الجلسة من عشاء إلى «اجتماع عمل». وعلى ما أبلغه إيب فوكسمان من الرابطة المناهضة للتشهير، إلى «نيويورك تايمز ماغازين»، «فإن كسر الخبز مع هذا الشخص... هو اجتياز للحد». ويمكن تفهّم ردّ الفعل هذا، نظراً إلى ملاحظات أحمدي نجاد النارية

حول إسرائيل، وعدم اعترافه بالمحرقة. لكنها توضح مرّة أخرى جهود اللوبي لضمان أن تبقى المؤسسات المختلفة التي تصوغ الخطاب العام، حساسة حيال همومها، ومتفهمة لها.

شرطي الأكاديميات

واجهت حملة اللوبي لقولبة النقاش حول إسرائيل، الصعوبة الأكبر في المؤسسات الأكاديمية. فلا يتولّى الكثيرون من الأساتذة وظيفة ثابتة وحسب (وهو ما يعزلهم عن أشكال كثيرة من الضغط)، بل إنهم يعملون أيضاً في حيّز تشكّل فيه الحرّية الفكرية قيمة صميمية، وحيث التشكيك في الحكمة المتعارف عليها شائع وقيّم. وهناك أيضاً التزام عميق بحريّة التعبير في حرم المعاهد والجامعات. وجلب تدويل الجامعات الأميركية على مدى الأعوام الثلاثين الماضية، أعداداً كبيرة من الطلاب والأساتذة المولودين في الخارج إلى الولايات المتحدة، وهؤلاء الأشخاص هم في الغالب أكثر انتقاداً لسلوك إسرائيل مما يميل الأميركيون إلى كونه.

وبالرغم من هذا، لم تكرّس مجموعات في اللوبي، في التسعينيات، جهوداً ذات مغزى لصياغة النقاش في الحرم الجامعي، لسبب أساسي، هو استمرار عملية سلام أوسلو. وحدث، في تلك الفترة، القليل من العنف نسبياً بين إسرائيل والفلسطينيين. واعتقد الكثيرون أن النزاع على وشك الحل. ونتيجة لذلك، حصل فقط انتقاد ملطّف لإسرائيل في التسعينيات، ولم تكن هناك حاجة كبيرة إلى تدخّل اللوبي.

ثارت الانتقادات في المعاهد والجامعات بقوة بعد انهيار عملية أوسلو، ومجيء أرييل شارون إلى السلطة في شباط/فبراير ٢٠٠٢، وأصبحت حادة بصفة خاصة في ربيع ٢٠٠٢، عندما أعاد الجيش الإسرائيلي احتلال المناطق التي يسيطر عليها الفلسطينيون في الضفة الغربية، واستخدم قوة ضخمة ومفرطة ضد الانتفاضة الثانية. وعلى ما يمكن المرء توقّعه، تحرّك اللوبي بعدوانية «لاستعادة الحرم الجامعي». ونبتت مجموعات جديدة، مثل «القافلة من أجل الديموقراطية»،

التي جاءت «بمتحدثين من إسرائيل لمناقشة التحديات التي تواجهها إسرائيل بوصفها الديموقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط»[٣٠]. وشرع «المجلس اليهودي للشؤون العامة» في سلسلة من دورات التدريب في مناصرة طلاب المعاهد الذين أرادوا الدفاع عن إسرائيل في حرمهم، وتم أيضاً إنشاء منظمة جديدة، «ائتلاف إسرائيل في الحرم الجامعي»، للتنسيق في ما بين مختلف المجموعات الست والعشرين التي تسعى الآن إلى الدفاع عن قضية إسرائيل في الحرم.

وحتى لا يتخلّفوا عن الركب، أنشأ أخيراً «المسيحيون المتحدون من أجل إسرائيل»، شراكة مع «مشروع داود»، وهو مجموعة مؤيدة لإسرائيل مقرها بوسطن، تركّز على مسائل الحرم الجامعي. وهدفهم إنشاء نواد في المعاهد ودورات تدريبية (أولاها حصلت في جامعة ولاية كاليفورنيا، بيكرسفيلد) مخصصة لمساعدة الطلاب المسيحيين «على الدفاع عن قضية إسرائيل». وقال المدير التنفيذي للمسيحيين المتحدين من أجل إسرائيل، ديفيد بروغ، إن هدف البرنامج هو «بناء الجيل المقبل». وقال مدير «برنامج داود»، تشارلز جاكوب، إنه «سيعلّم كل فريق كيفية الردّ، بحيث يمكنهم أن يقولوا ما هو أكثر من مجرّد أن الله وهب إسرائيل الأرض. سنعلّمهم كيفية فهم الصراع القائم، ليس بوصفه حرباً حدودية، بل كصراع إقليمي بين اليهود والعرب، ووبوصفه ركيزة الوسط في الحرب الشاملة»[٣١].

وكما هو متوقع، فإن أكثر المنظمات أهمية في الجهد لاستعادة الحرم الجامعي، هي الأيباك، التي شرعت في مراقبة نشاط الحرم الجامعي، وفي تدريب المدافعين الشبان عن إسرائيل منذ السبعينيات على الأقل. وزادت الأيباك بأكثر من ثلاثة أضعاف إنفاقها على برامج المعاهد منذ أن تعرضت إسرائيل لوابل من الانتقاد. وبحسب جوناثان كسلر، مدير تطوير فن القيادة في الأيباك، فإن هذا الجهد يهدف إلى «توسيع كبير لعدد الطلاب ذوي العلاقة في الحرم الجامعي، ولمؤهلاتهم، ولانخراطهم في الجهد الوطني الداعم لإسرائيل». وفي صيف ٢٠٠٣، جاءت الأيباك بـ ٢٤٠ من طلاب المعاهد في رحلات مدفوعة كامل المصاريف إلى واشنطن العاصمة، لأربعة أيام من التدريب المكثف على

المناصرة. وأُعطي الطلاب تعليمات بأن يعمدوا فور عودتهم إلى المدرسة، إلى إقامة شبكات اتصال مع القادة من كل التيارات في الحرم وكسبهم إلى جانب قضية إسرائيل[٣٢]. وفي ٢٠٠٧، حضر أكثر من ١,٢٠٠ طالب من نحو ٤٠٠ معهد وجامعة المؤتمرَ السياسي السنوي للأيباك، بمن فيهم ١٥٠ من رؤساء اتحادات الطلبة[٣٣].

وتترافق هذه الحملة لتثقيف الطلاب مع جهود للتأثير في الكليات الجامعية وعمليّات الاستخدام. ففي أوائل الثمانينيات، مثلاً، جنّدت الأيباك طلاباً للمساعدة على تحديد الأساتذة والمنظمات داخل الحرم، الذين يمكن اعتبارهم مناوئين لإسرائيل. ونُشرت النتائج في ١٩٨٤ في «دليل الأيباك إلى المعهد: فضح الحملة المناوئة لإسرائيل في الحرم». وفي الوقت نفسه، قامت الرابطة المناهضة للتشهير، التي كانت تجمع الملفات عن أفراد ومنظمات تعتبرهم موضع شك في ما يتعلق بإسرائيل، من طرف خفي، بتوزيع كتيّب صغير يحتوي «على معلومات عن خلفية المتعاطفين مع العرب النشطين في حرم المعاهد»، والذين «يستخدمون مناهضتهم للصهيونية قناعاً واهياً لمعاداتهم للسامية التي يمكن إدراكها والشعور بها جيدا»[٣٤].

تكثّف هذا الجهد في أيلول/سبتمبر، ٢٠٠٢، عندما أنشأ دانيال بايبس «الرقابة على الحرم الجامعي»، وهو موقع على الإنترنت ينشر ملفات عن الأكاديميين المشكوك فيهم، وشجع الطلاب، مستلاً صفحة من كتاب للأيباك، على تقديم تقارير عن تعليقات أو تصرفات يمكن أن تُعتبر معادية لإسرائيل[٣٥]. وأحدثت هذه المحاولة الشفافة لوضع الباحثين على اللائحة السوداء وترهيبهم ردّ فعل قاسياً، وقام بايبس لاحقاً بسحب الملفات، لكن موقع الإنترنت لا يزال يدعو الطلاب إلى الإفادة عن سلوك مزعوم مناهض لإسرائيل في المعاهد الأميركية[٣٦].

لم تتوقف حملة بايبس لإخماد الانتقاد لإسرائيل في الحرم، عند هذا الحد. فقد شرع، بالاشتراك مع مارتن كرامر، وهو باحث إسرائيلي ـ أميركي معيّن في

كل من معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ومركز شالم الإسرائيلي، وستانلي كورتز، وهو محرر مساهم في «ناشيونال ريفيو»، وزميل باحث في «مؤسسة هوفر» المحافظة، في تشجيع الكونغرس على التضييق، أو على الأقل المراقبة عن كثب لتمويل «البند السادس» الذي تعطيه الحكومة الفدرالية لبرامج دراسات الشرق الأوسط وغيره من المناطق في الجامعات الرئيسية. والهدف هو إسكات منتقدي إسرائيل، أو على الأقل ردعهم، وبنتيجة ذلك إجبار الجامعات على توظيف باحثين تكون وجهاتهم أقرب إلى خط بايبس وكرامر وكورتز. وكان من شأن «قانون الدراسات الدولية في التعليم العالي» (HR 3077) الذي ساندوه على أن ينشئ مجلساً تعيّنه الحكومة للإشراف على مراكز الدراسات الدولية التي تحصل على الأموال الفدرالية. وكان انتداب المجلس سيتضمّن تقديم توصيات إلى وزير التربية والكونغرس، ستساعد على ضمان أن «تعكس» نشاطات المراكز التي تحصل على التمويل «النظريات المختلفة والمدى الكامل لوجهات النظر حول مناطق العالم، واللغات الأجنبية، والشؤون الدولية»[٣٧]. وبالرغم من مظهره غير المؤذي، فإن هذا المظهر للتشريع المقترح كان بالفعل استجابة لمزاعم كرامر وكورتز بأن برامج الدراسات الموجودة حول الشرق الأوسط، منحازة، وتغذّي وضعيات معادية لأميركا ومعادية لإسرائيل[٣٨].

لو أن التشريع مرّ كما وُضع، لواجهت الجامعات التي تطلب دعماً حكومياً، دافعاً واضحاً لاستخدام أشخاص لبرامج دراستها المناطقية يدعمون السياسات الأميركية القائمة، ومن غير المنتقدين لإسرائيل. ودعمت مجموعات رئيسية في اللوبي المبادرة، حيث قامت الأيباك، والرابطة المناهضة للتشهير، والمؤتمر الأميركي اليهودي، وخمسة تنظيمات أخرى، ببعث رسالة إلى الكونغرس تتهم مراكز «البند السادس» القائمة «بتسويق، غير نقدي، لصورة إيجابية عن الفلسطينيين، والعرب، والعالم الإسلامي، بينما تتجاهل إسرائيل أو تطعن بها»[٣٩]. وافق مجلس النواب على HR 3077، لكن لم ينظر فيه أبداً مجلس الشيوخ كاملاً بصورة رسمية[٤٠]. وأعيد تقديم تشريع مماثل في ٢٠٠٥ ومرّ في مجلس النواب، في آذار/مارس ٢٠٠٦، بهامش ضيّق (٢٢١ إلى ١٩٩)، لكن

مجلس الشيوخ رفض مجدداً التحرّك، وانتهت صلاحية التشريع في نهاية ولاية الكونغرس المئة وتسعة[٤١].

ادعى كرامر وموريتز، برغم ذلك، النصر في ٢٠٠٧، عندما أوصت دراسة عن برامج «البند السادس» أجراها مجلس الأبحاث الوطني لمصلحة الكونغرس، باستحداث منصب يعينه الرئيس على المستوى التنفيذي للإشراف على الدراسات الدولية وبرامج اللغات[٤٢]. ودافعت دراسة مجلس الأبحاث الوطني عن سلامة برامج الدراسات الإقليمية الموجودة، ولم تؤيّد اتهامات كرامر وكوتيز بالتحيّز. وفي الواقع، فإن أحد أعضاء مجموعة الدراسة، وهو المدير السابق لمكتب الإحصاء، كينيث بريويت، أبلغ المراسلين أنه لو كان الانحياز متفشياً لأمكنت ملاحظته، لكنه، بتعبيره الخاص، «ليس موجوداً هناك»[٤٣]. وأوحى بعض مؤيدي مراكز «البند السادس» الموجودة، بأن إيكال هذه البرامج إلى رئيس معيّن رفيع المستوى، سيرفع من مكانتها، ويساعدها على الحصول على موارد أكبر. إلا أن إعطاء شخص واحد مثل هذا الإشراف الواسع، تمنحه إمكانات تدعو إلى القلق من أن المعيّن الرئاسي المقبل قد يكون في يوم من الأيام في موقع يسمح له بتطبيق برنامج بايبس ـ كرامر ـ كورتز المتعلق بالتماثل الأيديولوجي.

زد على ذلك، أن نسخة ٢٠٠٧ لتشريع «البند السادس» حول البرامج التعليمية الدولية، التي يبحثها مجلس الشيوخ الآن، سينتج عنها إجراء يسمح للأشخاص بالشكوى إذا شعروا بأن برنامجاً قائماً، بحسب «البند السادس»، لا يحتوي على ما يكفي من وجهات النظر المتنوّعة. وإذا لم يكتف المشتكون بالردّ الصادر عن الجامعة، فيمكنهم رفع شكواهم إلى «وزارة [التربية]، وينظر فيها الوزير». وتوعز مسودّة التشريع إلى الوزير «بأن يأخذ النظر في مثل هذه الشكاوى بالاعتبار عند تقرير تجديد المنح»[٤٤]. وإذا أصبح هذا البند قانوناً، فيمكن المرء، بسهولة، أن يتخيّل رفع اللوبي شكاوى متكررة ضد برامج دراسات الشرق الأوسط في حال قامت بتوظيف شخص انتقد سياسات إسرائيل، بهدف إقناع وزارة التربية بقطع دعم «البند السادس»، أو لتشجيع الجامعة المعنية بالحفاظ على تمويلها، على الانحراف في اتجاه موال لإسرائيل.

وللمزيد من مواجهة ما يُعتبر انحيازاً ضد إسرائيل في المؤسسات الأكاديمية، قام عدد من المتبرعين بإنشاء برامج دراسات إسرائيلية في جامعات أميركية (إضافة إلى نحو ١٣٠ برنامج دراسات يهودية موجودة بالفعل)، من أجل زيادة عدد الطلاّب «الأصدقاء لإسرائيل» في الحرم[٤٥]. وأعلنت جامعة نيويورك، في الأول من أيار/مايو ٢٠٠٣، عن إنشاء «مركز تاوب» للدراسات الإسرائيلية، وأقيمت كذلك برامج مماثلة في جامعات أخرى، بما فيها باركلي، وبرانديس، وإيموري. ويشدد المدراء الأكاديميون على القيمة التربوية لهذه البرامج، لكنها تهدف أيضاً إلى تسويق صورة إسرائيل في الحرم. ويوضح فريد لافير، رئيس مؤسسة تاوب، أن مؤسسته موّلت مركز جامعة نيويورك للمساعدة على مواجهة «وجهة النظر العربية [كذا]»، التي يُعتقد أنها سائدة في برامج الشرق الأوسط في جامعة نيويورك[٤٦].

يُذكر أن مواقع مماثلة تقف وراء منحة مقررة بعدة ملايين من الدولارات من كبير عالم المقامرة شيلدون أدلسون، لتوسيع البرنامج القائم في جامعة جورج تاون حول الديانة اليهودية، بحيث يؤدي ذلك إلى إنشاء مركز يركّز على «الموضوع اليهودي كمثال يُحتذى للعلاقات الدولية». وأفادت «هآرتس» في آب/أغسطس ٢٠٠٦، أن «أحد الأهداف الأساسية لأدلسون وغيره من أنصار المركز اليهودي، هو التخفيف من الوجود العربي في الجامعة». وقال المدير الأول للبرنامج، يوسي شاين (وهو يرأس أيضاً كلّية الحكم في جامعة تل أبيب)، إنه من المهم تأسيس مثل هذا البرنامج في جورج تاون «لأنها مدرسة يسوعية، ولأنها تتواجد في واشنطن، وكونها من ضمن مدرسة البرنامج الخارجي». ومن قبيل ذلك، قال حاخام الجامعة هارولد وايت، إن إقامة المركز الجديد سيؤدي إلى توازن مع المركز العربي القائم، وإن هذا مهم بشكل خاص لأن «الكثيرين من متخرجي جورج تاون ينتهون (إلى العمل) في وزارة الخارجية»[٤٧].

أدت رغبة اللوبي في لعب دور شرطي المؤسسات الأكاديمية، إلى عدّة جهود، جديرة بالذكر، للضغط على المدراء، أو للتأثير في قرارات الموظفين. ففي صيف ٢٠٠٢، على سبيل المثال، زعمت مجموعات مؤيدة لإسرائيل، في

جامعة شيكاغو، وجود «جو من الترهيب والكره للطلاب اليهود في الحرم الجامعي». واتهمت الكلية والإدارة بعدم القيام بأي شيء حيال هذه المشكلة. وقيل، بالفعل، إن الكلية والمدراء «يسوّغون، بل يشجعون على مثل هذه الفورات». وقامت الإدارة، وقد أزعجتها هذه المزاعم، بجمع ادعاءات الطلاب، والتحقيق فيها. وتبين أن ادعاءين فقط من بينها صحيحان: حالة كتابة جدارية مناهضة للسامية في بهو للمنامة لم يعالجها الموظف المقيم على الفور؛ ورسالة الكترونية بعث بها طالب متخرج على قائمة بريد أحد الاقسام، تروي نكتة عن أوشفيتز. وبالكاد يشكّل هذا، بالرغم من أنه يدعو إلى الأسف، دليلاً إلى «مناخ من الاضطهاد والمجافاة»، وهي الطريقة التي وصف بها أحد الطلاب اليهود شيكاغو في ٢٠٠٢. وبرغم ذلك، قام بعد ذلك بقليل القنصل الإسرائيلي العام في شيكاغو، ومن ثم السفير الإسرائيلي في الولايات المتحدة، بزيارة الجامعة. وكان هدفهما إجبار الرئيس ورئيس مجلس الكلية على تحسين صورة إسرائيل في الحرم الجامعي. وفي الفترة نفسها، تعرّض البريد الالكتروني للمؤرخ الفلسطيني ـ الأميركي البارز رشيد خالدي، وكان يومها في هيئة أساتذة شيكاغو، لقصف من الرسائل المشينة[٤٨].

عندما وظفت كولومبيا خالدي، وأخذته من جامعة شيكاغو، أفاد رئيس مجلس الكلية السابق في كولومبيا، جوناثان كول، «أخذت الشكاوى تنهال من أناس يختلفون في الرأي مع محتوى وجهات نظره السياسية». وواجهت برنستون جانباً كبيراً من المشكلة نفسها عندما حاولت خَطْب ودّ خالدي، وسحبه من كولومبيا[٤٩]. وكان الباحث الفلسطيني ـ الأميركي الراحل إدوار سعيد، الذي علّم سنين طويلة في كولومبيا، هدفاً لاتهامات مشابهة. وقال كول لاحقاً، «إن أي بيان علني دعماً للشعب الفلسطيني يُطلقه الناقد الأدبي إدوار سعيد يستدرّ مئات الرسائل الالكترونية، والانتقادات، والروايات الصحافية التي تطالبنا بالتنديد بسعيد، وإما معاقبته، وإما طرده»[٥٠]. ولم تنته مشقّة كولومبيا عند هذا الحد: ففي ٢٠٠٤، أنتج «برنامج داود» فيلماً دعائياً يزعم أن هيئة الأساتذة في برنامج دراسات الشرق الأوسط في جامعة كولومبيا، معادية للسامية، وتُرهب الطلاب

اليهود الذين يدافعون عن إسرائيل[٥١]. وجرى كيّ كولومبيا على الجمر في منشورات محافظة جديدة مثل «نيويورك صن»، لكن لجنة من الكلية كُلّفت التحقيق في الاتهامات، لم تجد أي دليل على معاداة السامية، والحادث الوحيد الذي يستأهل الذكر هو افتراض أن أحد الأساتذة «ردّ بحدّة» على سؤال لأحد الطلاب. ووجدت اللجنة أيضاً أن الأساتذة المتهمين تعرّضوا لحملة ترهيب مكشوفة[٥٢].

لربما يرغب المرء في التفكير في أن هذه مجرّد حوادث منعزلة، لكن الكثير من ذلك حدث من جديد في ٢٠٠٦، عندما صوّت قسما التاريخ وعلم الاجتماع في جامعة يال، على تعيين البروفسور خوان كول، وهو مؤرّخ متميز في جامعة ميتشيغان. وكتب كول أيضاً موضوعاً فاز بجائزة على موقع نقاش على الإنترنت بعنوان («التعليق المطّلع»). وقد انتقد عدداً من السياسات الإسرائيلية في الأعوام الأخيرة. وهاجم كاتبو مقالات افتتاحية مؤيدون لإسرائيل، في «الوول ستريت جورنال» و«الواشنطن تايمز»، تعيين كول، وأفادت صحيفة «جويش ويك»، أن عدداً من المتبرعين اليهود البارزين اتصلوا بمسؤولي يال للاحتجاج على القرار، الذي رفضته لاحقاً لجنة التعيينات في يال. ولا يُعرف الوقع الفعلي لضغط المتبرعين، لكن الحادثة تُبرز الأهمية التي علّقها بعض مؤيدي إسرائيل على صياغة الخطاب في الحرم الجامعي[٥٣].

استهدفت جهود حماية إسرائيل في النقد أيضاً، خطباء فرديين، وأساتذة زائرين، ومحاضرين ضيوفاً، من أجل خلق مناخ يتم فيه التضييق على حرّية التعبير والنقاش المفتوح. ففي ١٩٨٤، دعت مجموعة طالبية في جامعة ستانفورد، المتخرج من الجامعة وعضو الكونغرس السابق بيت ماكلوسكي، إلى التعليم كمحاضر زائر. وكان ماكلوسكي منتقداً بارزاً للدعم الأميركي غير المشروط لإسرائيل، وقد اقترح في ١٩٨٠ تعديلاً من شأنه أن يُخفض المساعدة الأميركية في حجم الإنفاق الذي تصرفه إسرائيل سنوياً على مستوطناتها في الضفة الغربية. وأدت أعماله إلى اتهامات بأنه معاد للسامية، وساهمت في خسارته في الحملة الانتخابية إلى مجلس الشيوخ. إلا أن الجدل لم يتوقف عن هذا الحد:

فقد قال مدير منتدى هيلل في ستانفورد، إن تعيينه «صفعة على وجه الطائفة اليهودية». وهدد أعضاء في مجلس إدارة الطلاب بخفض تعويضاته أو إنهاء تعيينه إذا لم يسحب مقالة لنائب وزير الدفاع السابق جورج بول من مقرر منهجه الدراسي، ويضيف مواد تعكس وجهات نظر الأيباك. وفي تناقض حاد مع الممارسة الأكاديمية الطبيعية، أصرّوا أيضاً على أن يجدول صفوفاً إضافية مع ضيوف يمثلون أفكاراً ونظريات بديلة. ووجد مجلس الكلية في مراجعة قام بها، أن مجموعة الطلاب مذنبة في «حدّ خطير» للحرية الأكاديمية، وحصل ماكلوسكي في مآل الأمر على اعتذار رسمي من رئيس مجلس كلية ستانفورد(٥٤).

وخضنا بأنفسنا (مؤلفَي الكتاب) بعض التجربة مع هذه التكتيكات. فقد دعي كل منا، على حدة، في أوائل ٢٠٠٦، إلى المشاركة في المنتدى الاستراتيجي الراهن السنوي في معهد سلاح البحرية الأميركية. وكان موضوع الندوة «طبيعة القوة»، وهو، كما يجدر ذكره، ليس له الكثير من العلاقة مع سياسات الشرق الأوسط، أو السياسة الخارجية الأميركية في تلك المنطقة. وغداة نشر مقالتنا الأصلية، «اللوبي الإسرائيلي»، في آذار/مارس، ٢٠٠٦، تلقى رئيس المعهد الحربي اتصالات هاتفية من عدة أعضاء في الكونغرس، تساءلوا فيها إذا كان من المناسب تركنا نتكلّم في المؤتمر(٥٥). ومن مفخرة رئيس المدرسة أنه لم يقم بأي إجراء تجاوباً مع تلك الاتصالات، وظهرنا من دون أي مشكلة. وأثارت أيضاً دعوة لاحقة لوالت إلى التحدث في سلسة محاضرات في جامعة مونتانا، اتهامات حادة من قبل عدة أعضاء في هيئة الأساتذة، الذين شرعوا في حملة طويلة، لكن فاشلة، لتطيير منسق سلسلة المحاضرات في الكلية من منصبه(٥٦).

وإضافة إلى استهداف هيئة الأساتذة وعملية التوظيف في الحرم الجامعي، حاول عدد من المجموعات الأكاديمية الموالية لإسرائيل، منع نشر أعمال بحثية تشكك في وجهات نظرها المحدّدة. ففي ١٩٩٨، على سبيل المثال، دعت الرابطة المناهضة للتشهير، ناشر كتاب نورمان فنكلشتاين وروث بتينا بيرن «أمة قيد المحاكمة» *A Nation on Trial* (ميتربوليتان بوكس) إلى وقف توزيعه. و«أمة قيد الحاكمة» عبارة عن نقد بعبارات حادة لكتاب دانيال غولدهاغن الواسع

الانتشار والمثير للجدل «جلادو هتلر المريدون» *Hitler's Willing Executioners*، الذي يحاجج بأن المحرقة ليست فقط نتاج المعتقدات النازية وجنون هتلر نفسه، بل إنها أيضاً متجذرة في «أيديولوجية إلغائية» متفشية في المجتمع الألماني الذي سبق الحقبة النازية. وعلى غرار كتاب غولدهاغن، استدرج «أمة قيد المحاكمة» الثناء والانتقاد معاً من باحثين مرموقين. وبرغم ذلك، يقول رئيس الرابطة المناهضة للتشهير أبراهام فوكسمان، إنه لم يكن يجب نشر «أمة قيد المحاكمة»، مصرّاً على أن المسألة ليست «إذا كانت نظريّة غولدهاغن صحيحة أم خاطئة، بل ما الذي هو «انتقاد مشروع»، وما الّذي يذهب إلى ما هو أبعد من الحظيرة»[٥٧].

وحصل فصل مماثل في ٢٠٠٣، عندما بعث محامون يمثّلون أستاذ القانون في هارفرد، ألن درشوفيتز، برسائل تهديد إلى دار نشر جامعة كولومبيا في محاولة لوقف نشر كتاب فنكلشتاين «أبعد من الشوتزباه» *Beyond Chutzpah*، وهو كناية عن نقد موسّع لكتاب درشوفيتز «قضية إسرائيل» *The Case for Israel*. وكتب درشوفيتز أيضاً إلى حاكم كاليفورنيا أرنولد شوارتزينيغر (الذي له سلطة اسمية على المؤسسات العامة كالجامعة)، كجزء من حملته ضد فنكلشتاين. وزعم درشوفيتز، عقب ذلك، أنه لم يكن يحاول منع النشر، لكن هذا هو التفسير الذي أعطاه مسؤولو دار نشر جامعة كاليفورنيا لأعماله. وبرغم ذلك، قاوموا هذه الضغوطات، وأصدروا كتاب فنكلشتاين[٥٨].

وتحصل الحملة من أجل منع الأميركيين من قراءة وجهات نظر انتقادية حول إسرائيل، أو حتى سماعها، حتى على مستوى المدارس الثانوية. ففي ٢٠٠٥، مثلاً، أفادت «النيويورك صن» أن خالدي، الأستاذ في كولومبيا، كان مشاركاً في برنامج محاضرات للأساتذة الثانويين ترعاها وزارة التربية في مدينة نيويورك. وشرعت «الصن» وبعض السياسيين المحليين على الفور، في العمل على طرده. واتهمته «الصن» بتسمية إسرائيل «دولة عرقية» (وهي تهمة نفاها خالدي بقوة)، ووصف عضو الكونغرس أنتوني وينر (الديموقراطي عن نيويورك)، وكان يومها مرشحاً إلى منصب رئاسة البلدية، مشاركته بأنها «فظيعة». واعتبرها عضو

المجلس البلدي في بروكلين، سيمحا فلدر، «شنيعة». وأسقطته وزيرة التربية جويل كلاين في اليوم التالي من البرنامج، وأصدرت بياناً علنياً قالت فيه إنه «لم يكن يجدر إدخال رشيد خالدي في برنامج يوفّر التطوير المحترف لأساتذة [وزارة التربية]، وهو لن يُشارك في المستقبل»(٥٩). وفي السنة التي تلت، وافق مجلس بلدية نيويورك على برنامج دراسي عن إسرائيل «أدرجه قسم العلاقات العامة في القنصلية الإسرائيلية في نيويورك»(٦٠). وفي غضون ذلك، كانت أكثر من ثلاثين مجموعة يهودية قد نظّمت بالفعل برنامجاً على مستوى الأمة لتدريب التلامذة الثانويين على أن يصبحوا مدافعين أكثر فاعلية عن إسرائيل(٦١).

خاضت المجموعات الموالية لإسرائيل والأفراد، معركة متعددة الجبهات «ضد طلاب، وأساتذة، ومدراء، ومنهج التعليم نفسه، لصياغة الخطاب في الحرم الجامعي. ولم تتكلل جهودهم بالنجاح في الأكاديميات على غرار نجاحهم في تلة الكابيتول أو حتى أيضاً في وسائل الإعلام، لكن عملهم لم يكن من دون طائل. فبالرغم من الاضطراب المستمر في المنطقة، والتوسّع الإسرائيلي المتواصل في الأراضي المحتلة، هناك اليوم انتقاد أقل في حرم المعاهد مما كان عليه منذ خمسة أعوام(٦٢).

تكتيكات مُستَنكَرة

اللوبي من أجل إسرائيل هو، كما سبق وشددنا مراراً، مشروع بالكامل، كما هي الجهود المكشوفة لصياغة الإدراك العام من خلال المشاركة في الخطاب العام حول مسائل متعلقة بإسرائيل. ولا نعتقد أن نفوذ اللوبي الحالي يخدم مصلحة أي من الولايات المتحدة وإسرائيل، بل إن معظم تكتيكاته معقولة، وتشكل ببساطة جزءاً من الدفاع والمنافسة الطبيعية اللذين يشكلان جوهر السياسات الديموقراطية. لكن، لسوء الحظ، فإن بعض الأفراد والمجموعات المؤيدين لإسرائيل، مضوا في دفاعهم عنها إلى حدود قصوى غير مشروعة، محاولين إسكات أفراد يحملون وجهات نظر لا يحبذونها. وقد تتضمن هذه الجهود ترهيب منتقدي إسرائيل أو تشويه سمعتهم، أو حتى محاولة الإضرار بحياتهم المهنية أو تحطيمها. ويوفّر

النقاش السابق لأعمال اللوبي في الأكاديميات، عدداً من الأمثلة عن هذا النوع من السلوك الذي لا مكان له في مجتمع ديموقراطي. وبرغم ذلك، فإن اللوبي لا يحصر تكتيكات الذراع الحديدية بالعالم الأكاديمي.

فلننظر في ما حدث في تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠٠٦، لتوني جودْت، وهو مؤرخ يهودي في جامعة نيويورك، لكنه ينتقد تكراراً ممارسات إسرائيل، وسياساتها. فقد تم إدراجه لإلقاء محاضرة في مبنى القنصلية البولندية في مدينة نيويورك حول «اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأميركية». لم تكن الحكومة البولندية ترعى الحدث؛ بل إنها أجّرت المنشأة فقط لـ «شبكة ٢٠/٢٠»، وهي مجموعة مستقلة ترعى محاضرات حول طيف واسع من المواضيع. تناهى خبر الحدث إلى سمع ديفيد هاريس، المدير التنفيذي للجنة الأميركية اليهودية، فاتصل بالقنصل العام البولندي بوصفه «صديقاً لبولندا»، وقال إن المحاضرة «ستكون على نقيض تام مع كامل روح السياسة الخارجية البولندية». وتلقّى القنصل العام أيضاً تساؤلين من الرابطة المناهضة للتشهير، وقد وصف الاتصالين بأنهما بمثابة «ممارسة ضغط لطيف... نحن راشدون ولدينا ما يكفي من مستوى الذكاء لفهم ذلك». وألغت القنصلية محاضرة جودت في الدقيقة الأخيرة، الأمر الذي دفع بمجموعة من المفكرين الأميركيين البارزين إلى إصدار كتاب مفتوح يندد بهذا التدخل الواضح لكبح النقاش الحر[٦٣]. وأفاد جودت أيضاً، في مناسبات أخرى، عن تلقيه تهديدات بالموت له ولعائلته، مستوحاة من انتقاداته للسياسة الإسرائيلية[٦٤].

حصلت حادثة مشابهة في وقت لاحق من ذلك الشهر نفسه، عندما عيّنت السفارة الفرنسية في الولايات المتحدة موعداً لحفل استقبال احتفاء بنشر كتاب كارمن كلّيل «سوء النيّة» *Bad Faith*، وهو كناية عن نظرة متفحصة، لقيت ترحيباً واسعاً، للدور الذي لعبه المسؤول الفرنسي الفاحش (لويس داركييه) في ترحيل يهود فرنسيين إلى أوشفيتز. وبالرغم من أن الكتاب شكّل اتهاماً انفعالياً ومؤثراً للتواطؤ الفرنسي في المحرقة، فقد قيل إن السفارة تلقّت شكاوى حول مقطع وجيز في الملحق الذي وضعته كلّيل: «ما سبَّبَ حسرتي، وأنا أتقفّى أثر لويس

داركييه، هو أن أعيش إلى هذا الحد الرعب العاجز ليهود فرنسا، وأرى ما ينزله يهود إسرائيل بالشعب الفلسطيني». وقالت السفارة الفرنسية، مذعنة للضغط، «إنه لا يمكنها تأييد وجهة النظر الخاصة التي عبّرت عنها المؤلفة في ملحق الكتاب»، وألغت الاستقبال[٦٥].

وثمة قضية أكثر بروزاً وأهمية، تتعلّق بمسرحية «اسمي راشيل كوري»، التي تحكي (رواية حقيقية) عن امرأة شابة قتلتها جرافة إسرائيلية في آذار/مارس ٢٠٠٣، وهي تحاول منع الجيش الإسرائيلي من تهديم منزل فلسطيني في قطاع غزة. افتُتحت المسرحية، المستندة إلى يوميات كوري ورسائلها الالكترونية، في نيسان/أبريل ٢٠٠٥ في مسرح البلاط الملكي في لندن، ولقيت ترحيباً واسعاً. وكان مقرراً أن تُفتتح في المحترف المسرحي في نيويورك، الذي اشتهر كثيراً بعرض نتاجات مثيرة للجدل، لكن ليتم تأجيلها قبل نحو شهر من موعدها المحدد. وأفادت «نيويورك تايمز» أن المدير الفني للمحترف قرر تأجيل المسرحية «بعدما استطلع رجال الدين اليهود وقادة الجماعة حول شعورهم حيال هذا العمل». ونقلت عنه «لوس أنجليس تايمز» قوله إن «ما سمعناه هو أننا في وضع دقيق غداة مرض أرييل شارون وفوز حماس في الانتخابات الفلسطينية الأخيرة»[٦٦]، (وفي مآل الأمر جيء بالإنتاج الأصلي لمسرح البلاط الملكي إلى نيويورك في خريف ٢٠٠٦ في فترة محدودة بثمانين عرضاً). وحصل أمر مشابه في كندا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، عندما ألغى أكبر المسارح التي لا تتوخى الربح في البلاد، إنتاجاً للمسرحية، بسبب مخاوف من أن ذلك قد يُغضب الطائفة اليهودية في تورونتو[٦٧]. وحدث الأمر نفسه مرّة أخرى في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، عندما ألغى مسرح موزاييك في ميامي خططاً لإقامة المسرحية بعد احتجاجات ممن أسمتهم «ميامي هيرالد»، «أقليةً انفعالية ومرتفعة الصوت»، من الأشخاص المشتركين وغير المشتركين[٦٨].

وأدت المطاردة المفرطة في الحماسة لمن يُفترض أنهم «منتقدون خطرون»، بإحدى المجموعات البارزة في اللوبي، إلى قاعة المحكمة. ففي الثمانينيات وأوائل التسعينيات، استعانت الرابطة المناهضة للتشهير بخدمات محقق خاص

يُدعى روي بولوك، قام أيضاً بجمع المعلومات الاستخبارية لصالح حكومة الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. وحصل بولوك، بدوره، على معلومات من ضابط استخبارات في شرطة لوس أنجليس، زُعم أنه نقل وثائق سرّية من قسم الشرطة ومن قسم الآليات السيّارة. وفي مجمل الأمر، ذُكر ان الاثنين احتفظا بملفات لنحو ١٢ ألف شخص، وستمئة منظمة في كاليفورنيا، وقد تم تزويد الرابطة المناهضة للتشهير ببعضها. وتضمنت أهداف هذه المراقبة، بالإضافة إلى مجموعات المؤمنين بسمو الجنس الأبيض والنازيين الجدد، عدداً من المنشقين اليهود، والمجموعات العربية ـ الأميركية، وغيرهم من منتقدي سياسة الحكومة الإسرائيلية. وبدأ المدعي العام في سان فرانسيسكو في تحقيق جنائي، ولم يعترض ضابط الشرطة في النهاية على اتهامه باستخدام كمبيوتر الشرطة من دون إذن. إلا أن المدعي العام أحجم عن ملاحقة الرابطة المناهضة للتشهير، لأنه اعتبرها قوّة للخير. ووافق، بدلاً من ذلك، على عرض من الرابطة بدفع ٧٥ ألف دولار لمكافحة التعصّب في المنطقة المحلّية، ولم تُوجَّه أيُّ تهم إجرامية ضد المنظمة، أو بولوك.

إلا أن ثلاثة من المستهدَفين، اثنان من اليهود، رفعوا دعوى مدنية. وتوصلت الرابطة المناهضة للتشهير، في ما بينهم، في مآل الأمر، إلى تسوية من خارج المحكمة، تدفع لكل منهم خمسين ألف دولار إضافة إلى مصاريف المحكمة. ونفى رئيس الرابطة المناهضة للتشهير، أبراهام فوكسمان، أن تكون الرابطة تجسست على أحد، لكنه دافع عن ممارسة التحقيق في شأن المجموعات المنتقدة لإسرائيل، بقوله إن «ملاذاً قابلاً للحياة، أميناً، ومأموناً» في إسرائيل، يشكل «جزءاً من أمن الشعب اليهودي وبقائه». لم تكن الرابطة تحمي الجماعة من العداء للسامية أو التعصّب، وهو ما يشكل مهمّتها المعلنة؛ بل كانت ببساطة تستهدف أفراداً يُعتقد أنهم منتقدون لإسرائيل، أو للدعم الأميركي(٦٩).

«اللاسامية الجديدة»

لا يكتمل أي نقاش حول طريقة عمل اللوبي، من دون النظر في واحد من

أكثر أسلحته قوّة: تهمة معاداة السامية. فكل من ينتقد سياسات إسرائيل، أو يقول إن للمجموعات المؤيدة لاسرائيل تأثيراً كبيراً في سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، يواجه احتمالاً كبيراً في أن يتم وسمه بالعداء للسامية. وفي الواقع، فإن كل من يقول بوجود لوبي إسرائيلي، يواجه خطر اتهامه باللاسامية، بالرغم من أن الرابطة المناهضة للتشهير ومؤتمر الرؤساء بالكاد ينحرجان من وصف نفوذهما، ومن أن وسائل الإعلام الإسرائيلية نفسها تشير إلى «اللوبي اليهودي» في أميركا(٧٠). والواقع أن اللوبي يقوم، في الوقت نفسه، بالتبجّح بقوّته، ويهاجم تكراراً من يلفتون الأنظار إليه.

وتُلقى التهمة الآن في إطار مزاعم تهويلية حول استيقاظ خبيث للاّسامية، خصوصاً في أوروبا. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، كتب رئيس مؤتمر الرؤساء، مورتيمر ب. زوكرمان، في «يو.أس. نيوز أند وورلد ريبورت»، عن «عدوى مُعيبة من معاداة السامية»، محذّراً من أن أوروبا «أُصيبت بالمرض من جديد». وفي آذار/مارس ٢٠٠٤، كرّس كاتب العمود الافتتاحي في «بوسطن غلوب» جف جاكوبي، عموده لـ«سرطان معاداة السامية الذي عاد إلى التفشي في أوروبا»(٧١). وفي أوائل ٢٠٠٤، قال سفير الولايات المتحدة في الاتحاد الأوروبي «إننا نبلغ مرحلة يصبح فيها الأمر بدرجة السوء نفسها التي كانت في الثلاثينيات»(٧٢).

قياس معاداة السامية أمر معقّد، إلا أن ثقل الدلائل يشير إلى اتجاه مختلف. وبالفعل، في ربيع ٢٠٠٤، حين سادت أميركا اتهامات بوجود عداء للسامية في أوروبا، أظهر استطلاعان منفصلان للرأي العام في أوروبا، أجراهما كل من الرابطة المناهضة للتشهير و«مركز بيو للأبحاث حول الشعب والصحافة»، أن هذا العداء هو في الواقع إلى تراجع(٧٣).

فلنأخذ فرنسا، التي تعتبرها المجموعات المؤيدة لإسرائيل، أكثر البلدان عداءً للسامية في أوروبا، وعاصمتها هي، بحسب مارتن بيريتز، من «النيو ريبابليك»، «مقرّ العداء للسامية في أوروبا، تماماً كما في خلال الجمهورية الثالثة»(٧٤). وبرغم ذلك، وجد استطلاع للمواطنين الفرنسيين في ٢٠٠٢، أن ٨٩ في المئة قد

يفكرون في الحياة مع يهودي؛ واعتقد ٩٧ في المئة منهم أن كتابة شعارات معادية للسامية تشكل جريمة خطيرة؛ ورأى ٨٧ في المئة أن الهجمات على مقرّات العبادة اليهودية مستنكرة؛ ورفض ٨٥ في المئة من الكاثوليك الفرنسيين التهمة بأن اليهود يملكون نفوذاً فائق الحد في الأعمال والمال[٧٥]. وأعلن رئيس الطائفة اليهودية في فرنسا، في صيف ٢٠٠٣، أن «فرنسا ليست أكثر معاداة للسامية من أميركا»[٧٦]. وبحسب «هآرتس»، فإن الشرطة الفرنسية أفادت أن الحوادث المعادية للسامية في فرنسا قد انخفضت بنحو ٥٠ في المئة في ٢٠٠٥، وذلك بالرغم من واقع أن عدد السكان المسلمين في فرنسا هو أكبر من أي دولة أخرى في أوروبا[٧٧].

عندما قّتل فرنسي يهودي في شكل عنيف، في شباط/فبراير ٢٠٠٦، على أيدي عصابة معظم أفرادها من المسلمين، تدفّق عشرات الآلاف من المتظاهرين الفرنسيين إلى الشوارع لإدانة المعاداة للسامية. وحضر كل من الرئيس جاك شيراك ورئيس الوزراء دومينيك دو فيلبان، مراسم تشييع الضحية، في عرض علني للتضامن مع أبناء الطائفة اليهودية الفرنسيين[٧٨]. وتجدر ايضاً ملاحظة أنه، في ٢٠٠٢، بلغ عدد اليهود الذين هاجروا من الامبراطورية السوفياتية السابقة إلى ألمانيا، أكثر من عدد الذين هاجروا إلى إسرائيل، وأصبحوا «أسرع جماعة يهودية نموّاً في العالم»، بحسب مقال في الصحيفة اليهودية «فوروارد»[٧٩]. ولو أن أوروبا هي بالفعل «بمثل هذا السوء الذي كانت عليه في الثلاثينيات»، فسيصعب تخيّل أن اليهود سينتقلون إلى هناك بأعداد كبيرة.

يجب الاعتراف بأن أوروبا ليست خالية من بلاء اللاسامية. ولا يمكن أحداً نكران وجود بعض السكان الأصليين من المعادين المستشرين للسامية (كما يوجد في الولايات المتحدة)، لكن أعدادهم صغيرة، ووجهات نظرهم المتطرفة مرفوضة من الغالبية الكبرى للأوروبيين. ولا يجب أيضاً نفي وجود عداء للسامية بين المسلمين الأوروبيين، بعضه تثيره سياسات إسرائيل العدائية حيال الفلسطينيين، وبعضه الآخر عرقي صريح[٨٠]. ففي بريطانيا العظمى، على سبيل المثال، فإن «كوميونيتي سيكيوريتي تراست»، وهي مجموعة مراقبة للعداء للسامية، أفادت عن

ارتفاع بنسبة ٣١ في المئة في مثل هذه الحوادث في ٢٠٠٦. وبالرغم من أنه لا يجب الاستخفاف بمثل هذه الحوادث المستنكرة، فإن مجموع عدد الحوادث التي أفيد عنها بلغ ٥٩٤ (في بلد يفوق عدد سكانه الستين مليوناً)، وتزامن ما يقارب ربعها مع حرب ٢٠٠٦ في لبنان. وعلى ما اعترف به مارك غاردنر من «كوميونيتي سيكيوريتي تراست»، فإن «هذا لا يُقارَن بالتأكيد مع حقبة الثلاثينيات [من القرن الماضي]، أو مع ما يشبه ذلك من بعيد»[٨١]. وأفادت مجموعات عدة أخرى ـ من بينها المنتدى العام المناهض للاسامية ومركزه إسرائيل ـ، أن الحوادث المعادية للسامية قد تراجعت بالفعل في خلال تلك الفترة نفسها. ونظراً إلى مسائل الرموز الاصطلاحية والإفادات المجزوءة، فإن هذه النتائج المتعارضة توحي بأنه يجب إبداء المزاعم في شأن اللاسامية الفعلية، وتفسيرها ببعض الحذر[٨٢].

عندما يتم الإلحاح على المجموعات المؤيدة لإسرائيل، للذهاب إلى ما هو أبعد من التأكيدات الغامضة، فإنها تدعي الآن وجود «لاسامية جديدة»، تتم المساواة بينها وبين انتقاد إسرائيل[٨٣]. وعندما صوّت سينودس كنيسة إنكلترا في أوائل ٢٠٠٦، على الانفصال عن «كاتبيلر إنك»، على أساس أن الشركة تصنع الجرافات المستخدمة في تهديم منازل الفلسطينيين، اشتكى كبير حاخامات المملكة المتحدة من أن ذلك «سيكون له أكثر الانعكاسات السلبية على. . . العلاقات اليهودية ـ المسيحية في بريطانيا»، بينما قال الحاخام توني بايفيلد، رئيس الحركة الإصلاحية، «هناك مشكلة حقيقية من مواقف معادية للصهيونية ـ تتجه إلى أن تصبح لاسامية ـ تبرز لدى عامة الناس، وفي داخل صفوف الكنيسة»[٨٤]. ولم تكن الكنيسة مذنبة لا بالعداء للصهيونية ولا باللاسامية؛ بل كانت تحتج وحسب على السياسة الإسرائيلية[٨٥].

لمؤيدي إسرائيل، بالفعل، تاريخ في استخدام المخاوف من «لاسامية جديدة» لحماية إسرائيل من الانتقاد. ففي ١٩٧٤، عندما تعرّضت إسرائيل لضغط متزايد للانسحاب من الأراضي التي احتلتها في ١٩٦٧، نشر أرنولد فورستر وبنيامين إبستاين، من الرابطة المناهضة للتشهير، «اللاسامية الجديدة» *The New Anti-*

Semitism، حاججا فيه بأن معاداة السامية إلى ازدياد، معطيين أمثلة على ذلك من خلال رفض المجتمعات الأخرى مساندة أفعال اسرائيل(٨٦). وفي أوائل الثمانينيات، عندما أثار غزو لبنان وتوسيع إسرائيل المستوطنات انتقادات إضافية، وعندما عورضت بشدة مبيعات الولايات المتحدة للأسلحة إلى حلفائها العرب، فإن رئيس الرابطة المناهضة للتشهير يومها، ناتان بيرلموتر، وزوجته، روث آن بيرلموتر، نشرا «اللاساميّة الحقيقية في أميركا» *The Real Anti-Semitism in America*، الذي حاجج بأن معاداة السامية على طريق العودة، تظهر من خلال الضغط على إسرائيل لصنع السلام مع العرب، ومن خلال أحداث مثل البيع المؤسف لطائرة الأواكس إلى السعودية(٨٧). وأوحى بيرلموتر وزوجته أيضاً بأن الكثير من الأعمال «غير المعادية للسامية»، التي حدداها بأنها أفعال لا يبعث عليها العداء لليهود، قد تؤدي برغم ذلك إلى الإضرار بالمصالح اليهودية (وبخاصة رفاه إسرائيل)، وقد تؤدي، بسهولة، إلى إعادة العداء الحقيقي للسامية(٨٨).

يتكشّف المنطق المثير للقلق لهذه الحجة في واقع وجود القليل من الإشارات إلى معاداة السامية في التسعينيات، عندما كانت إسرائيل منغمسة في عملية أوسلو. وبالفعل، كتب أحد الباحثين الإسرائيليين في ١٩٩٥ أنه، «لم يسبق أبداً، على الأقل منذ تولّت المسيحية السلطة على الامبراطورية الرومانية، أن كانت اللاسامية أقل خطورة منها اليوم»(٨٩). ولم تنتشر تهم اللاسامية في شكل واسع إلا في ربيع ٢٠٠٢، عندما تعرّضت إسرائيل لانتقاد عالمي شديد بسبب سلوكها الوحشي في الأراضي المحتلة.

يُتّهم المنتقدون أيضاً باعتماد مقاييس غير عادلة حيال إسرائيل، أو بالتشكيك في حقها في الوجود. وعلى هذه الصورة، يعلن ناتان شارنسكي، المنشق السوفياتي السابق، والذي أصبح اليوم مؤلفاً إسرائيلياً بارزاً، وسياسياً، «أن اللاسامية الجديدة تظهر في شكل «الانتقاد السياسي لإسرائيل»، المتمثل في مقاربة تمييزية ومعايير مزدوجة حيال دولة إسرائيل، بينما يتم التشكيك في حقها في الوجود»(٩٠). والمعنى الضمني لذلك، هو أن كل من ينتقد السياسات الإسرائيلية

(أو أعمال مؤيديها) معارض لوجودها، وبالتالي فهو معاد لليهود. لكن هذه تهمة زائفة، لأنها تخلط بين انتقاد سياسات اسرائيل ورفض شرعيتها. وبالفعل، فإنه قلما يشكك النقّاد الغربيون في حقها في الوجود. بل إنهم بدلاً من ذلك، يشككون في مسلكها حيال الفلسطينيين، وهذا انتقاد مشروع، فالكثيرون من الإسرائيليين يشككون في ذلك أيضاً.

لا يتم الحكم على إسرائيل من خلال معايير مزدوجة عندما يقدّم النقاد الغربيون مثل هذه التهم. وبالرغم من أن قلّة من النقاد يستفردون إسرائيل بانتقاد مفرط، فإنه يتم، في معظم الأحوال، الحكم على إسرائيل بالمعيار نفسه الذي يعتمده المواطنون في الغرب على كل الديموقراطيات. وهذا المعيار مناسب تماماً، خصوصاً أن إسرائيل ومؤيديها الأميركيين يشددون، على التوالي، على أنها تستأهل معاملة خاصة، كونها «الديموقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط». بعبارات أخرى، فإنه يُتوقَّع من إسرائيل أن تتصرف على غرار بريطانيا المعاصرة، وكندا، والدنمارك، والولايات المتحدة، وغيرها؛ وليس مثل الطغمة العسكرية في بورما، وباكستان برويز مشرّف. وتستدرّ معاملة إسرائيل للفلسطينيين النقد، لأنها تتعارض مع المعايير المقبولة في شكل واسع لحقوق الإنسان والقانون الدولي، وكذلك مبدأ حق تقرير المصير الوطني. وهي تكاد لا تكون الدولة الوحيدة التي واجهت انتقاداً حاداً على هذا الأساس. فالولايات المتحدة تعرّضت للإدانة الواسعة على الانتهاكات التي حصلت في سجن أبو غريب، وأيضاً على الطريقة التي عاملت فيها المعتقلين في غوانتانامو. لكن أميركا ليست عرضة أيضاً للمعايير المزدوجة؛ بل إنه كان يُنتظر منها أن تمارس وحسب، قيمها الخاصة المعلنة، ومبادئ حقوق الإنسان المعترف بها في شكل واسع. وينطبق هذا على إسرائيل.

المُسْكِتُ العظيم

على الرغم من هذه النقاط الدقيقة، فإن تهمة المعاداة للسامية تبقى سلاحاً مستخدَماً على نطاق واسع، للتعامل مع منتقدي إسرائيل، خصوصاً في الولايات المتحدة. كان هذا التكتيك فاعلاً لعدد من الأسباب. أولاً، لأن معاداة السامية

هي مجموعة من المعتقدات أدت إلى شرور عظيمة في الماضي، بما في ذلك جريمة المحرقة الشنيعة، وهي اليوم معرّاة تماماً في معظم قطاعات المجتمع. وتهمة المعاداة للسامية، هي أحد أكثر النعوت قوّة يمكن شخصاً ما أن يوجّهها إلى شخص آخر. وما من شخص يحترم نفسه يريد أن يُلطَّخ بمثل هذه التهمة. وما لا شك فيه، أن الخوف من لقب اللاسامي يبرّد همّة الكثيرين من الأشخاص في التعبير عن التحفظات حيال سلوك إسرائيل، أو التشكيك تجاه فوائد الدعم الأميركي لها.

ثانياً، إن تلطيخ منتقدي إسرائيل أو اللوبي، بتهمة اللاسامية، يعطي فعله في تهميشهم في الساحة العامة. وإذا التصقت الاتهامات بالمنتقد، فإن وسائل الإعلام لن تأخذ حججه على محمل الجد، وكذلك الحال بالنسبة إلى المسؤولين الحكوميين، وغيرهم من النخب النافذة، وستبرد همة الإلحاح في السعي إليه من قبل المجموعات التي كانت، لولا ذلك، ستعير انتباهها لوجهة نظر ذلك الشخص. وسيرفض السياسيون، في وجه خاص، ربط أنفسهم مع أي ممن يُتهم بأنه لاسامي، لأن قيامهم بذلك سيكون له وقع قاس على حياتهم المهنية.

ثالثاً، تعطي هذه التكتيكات ثمارها لأنه يصعب على أي شخص أن يُبثت في شكل لا يرقى إليه أي شك، أنه ـ أو أنها ـ غير معاد للسامية، خصوصاً عندما ينتقد إسرائيل أو اللوبي. فمن الصعب القيام بإثبات النفي تحت أي ظرف من الظروف، خصوصاً عندما يتعلّق بأمر مثل النوايا أو البواعث التي لا تمكن ملاحظتها في شكل مباشر، ولأنه ليس مرجحاً أن الإشارة إلى سلوك آخر غير متّسق مع معاداة السامية، سيكون لها الكثير من الوزن. إلا أنه، حتى وقت قريب، كانت تهمة اللاسامية وسيلة قوية لضمان أنه نادرا ما سيتم النطق بالانتقادات لإسرائيل أو اللوبي، وأن يتم تجاهل ذلك أو استهجانه عندما يحصل.

ومن المرجّح لهذا الاتهام أن يتردد صداه بين الأميركيين اليهود، الذين يعتقد الكثيرون منهم أن معاداة السامية متفشية؛ ليس فقط لأن تاريخ اليهود في الشتات يوفر الكثير من أسباب القلق، بل لأن هذا الاتجاه يتجسّم أيضاً من خلال الدور الذي تلعبه المحرقة في وضعيات عدد من اليهود الأميركيين. وبحسب ما يوضح

ذلك بيتر نوفيك في كتابه الأصيل، «المحرقة في الحياة الأميركية بحد ذاته» *The Holocaust in American Life*، فإن حدثاً بحد ذاته قد أصبح عنصراً أساسياً في المشاعر الأميركية اليهودية. وهو يحدد كم من الأميركيين اليهود يفكّرون في العالم من حولهم، وهو، وهذا لا يفاجئ، قد غذّى شعوراً قوياً بالنكبة لدى البعض منهم. وبالرغم من النجاح الكبير الذي حقّقه اليهود في أميركا، لا يزال الكثيرون من اليهود الأميركيين قلقين من أن اللاسامية الخبيثة قد تعود في أي وقت. وعلى ما يلاحظه جاك ورثيمر، «فإن اللاسامية، من خلال أي قياس ممكن، قد تراجعت في شكل حاد؛ إلا ان الكثيرين من الأميركيين اليهود لا يزالون يعتقدون أن يهوداً آخرين في الولايات المتحدة لا يزالون هدفاً للتعصّب». ويقرّ فرانك ريتس، كاتب العمود في «النيويورك تايمز»، بمنحى التفكير هذا، عندما يكتب «إنني، على غرار الكثيرين من اليهود الآخرين، على استعداد تام للاعتقاد أن العالم بأسره معاد للسامية»[٩١].

ظهر هذا الإحساس العميق بالخوف بين اليهود بوضوح، عندما تعرّضت إسرائيل لانتقاد عالمي قاس في ربيع ٢٠٠٢. ولاحظ نات هنتوف، الذي يكتب لـ«فيلاج فويس»، في ذلك الوقت، أنه «إذا اشتغل مذياع وانطلق صوت يقول «على جميع اليهود التجمع في «التايمز» سكوير»، فلن يفاجئني ذلك أبداً». وحذّر رون روزنباوم، الكاتب في صحيفة «النيويورك أوبزرفر»، اليهود الأميركيين من حدوث محرقة ثانية تستهدف إسرائيل وارتفعت حدّة هذه المخاوف إلى حدّ أن ليون ويسلتيير من «النيو ريبابليك»، وهو نفسه مدافع دائم وبقوة عن إسرائيل، شعر بأنه مُجبر على كتابة موضوع غلاف بعنوان «هتلر قد مات: القضية ضد الذعر الإثني اليهودي». وكتب، واصفاً اليهود في الولايات المتحدة، «الطائفة غارقة في الاستثارة، وفي تخيّل الكارثة. هناك فقدان للسيطرة العقلية. الموت عند باب كل يهودي. والخوف غامر. والعقل انحرف عن سكّته. والقلق هو البرهان الأسمى على الأصالة. وتكثر التشبيهات غير الدقيقة والمُلهبة للنفس. هناك تخيّل للمحرقة في كل مكان»[٩٢]. باختصار، فإن الكثيرين من الأميركيين اليهود يجدون من السهل الاعتقاد أن الشخص (وبخاصة غير اليهودي) الذي ينتقد إما أعمال اسرائيل، وإما نفوذ مجموعات مثل الأيباك، ربما هو معاد للسامية في الصميم

لهذه الأسباب كلّها، فإن بعض المدافعين عن إسرائيل، لدى مواجهتهم الانتقادات لسياستها، يسارعون إلى استحضار المعاداة للساميّة. والقضية الأولى، والأكثر تبيانا، هي ردة الفعل الحادة على كتاب جيمي كارتر الأخير «فلسطين: السلام لا التمييز العنصري» *Palestine: Peace Not Apartheid*. فالكتاب، بالرغم من عنوانه الاستفزازي، ليس مثيراً للجدل، وليس غير متعاطف مع وضع إسرائيل الاستراتيجي. وكارتر ينتقد بالتأكيد احتلال إسرائيل للضفة الغربية، وما يعني ذلك للفلسطينيين الذين يعيشون هناك. وهو يلاحظ، في شكل صحيح، أنه من الصعب الحصول على نقاش صريح حول هذه المسائل في الولايات المتحدة. لكن، كما يشير إلى ذلك السياسي اليساري الإسرائيلي البارز، يوسي بيلين، «ليس في الانتقاد الذي وجهه كارتر إلى إسرائيل شيء لم يقله الإسرائيليون أنفسهم»[٩٣]. بل إن استخدام كارتر عبارة «التمييز العنصري» ـ التي يبدو أنها تسببت في الكثير من الحنق الموجه إليه ـ يردّد صدى التعبير الذي استخدمه المنتقدون الإسرائيليون للاحتلال، وجنوب أفريقيون مرموقون مثل الأسقف إدموند توتو الحائز جائزة نوبل للسلام، ووزير الاستخبارات الحالي روني كاسريلز[٩٤].

وعلى ما تمّت الإشارة إليه، فإن الرابطة المناهضة للتشهير و«كاميرا»، هاجمتا كتاب كارتر في إعلانات بارزة في الصحف الرئيسية. وفي حين عالج عدد من النقّاد محتوى ادعاء كارتر، فإن آخرين شنوا على الفور هجمات شخصية على الرئيس الأميركي السابق[٩٥]. وقال أبراهام فوكسمان، «أعتقد أنه منخرط في اللاسامية»، بينما كتب مارتن بيريتز أن كارتر «سيُسقطه التاريخ على أنه كاره لليهود»[٩٦]. وفي «الواشنطن بوست» كتبت ديبورا ليبستاد، المؤرخة التي كسبت دعوى قضائية شكّلت سابقة ضد نافي وقوع المحرقة الشهير ديفيد إيرفينغ، أن «كارتر لجأ ـ ربما عن غير وعي ـ إلى التلفيقات التقليدية المعادية للساميّة». وأوحت بوجود تشابه قوي بين بعض وجهات نظر كارتر ووجهات نظر زعيم الـ «كلو كلوكس كلان» ديفيد ديوك[٩٧]. وعلى ما قاله كارتر نفسه، «دُعيت باللاسامي؛ ودُعيت بالمتعصّب؛ ودُعيت بالمُنتحل؛ ودُعيت بالجبان»[٩٨]. وهذه ردّات فعل جديرة بالملاحظة، حيال رجل قام، في خلال استضافته عملية السلام

المصرية ـ الإسرائيلية، بكل ما يمكن كائناً بشرياً فعله لتحسين شروط أمن إسرائيل الشامل.

حصل ردّ فعل مماثل ـ لكن على مستوى أقل ـ عندما نشر المحافظ الجديد السابق فرانسيس فوكوياما مقالة تنتقد محاضرة تشالرز كراوتهامر في ٢٠٠٤ عن إيرفينغ كريستول في الـ«أميريكان إنتربرايز إنستيتيوت». كان تحليل فوكوياما حاداً، لكنه متزن (فهو، من بين أمور أخرى، وصف كراوتهامر بالـ «مفكر الموهوب» الذي تستأهل أفكاره «أن تؤخذ على محمل الجد»)، لكن إيحاءه بأن وجهات نظر كراوتهامر حول طريقة التعاطي مع العالم الإسلامي مستمدّة أكثر من اللازم من ماضي إسرائيل، دفع بكراوتهامر إلى اتهام فوكوياما بالعداء للساميّة[٩٩].

لسنا بغرباء عن هذا النمط من الهجوم. فعندما نُشرت مقالتنا الأصلية، «اللوبي الإسرائيلي»، في «لندن ريفيو أوف بوكس» في آذار/مارس ٢٠٠٦، اتُّهمنا زوراً، على نطاق واسع، بأننا نعادي للساميّة. ونشر إيليوت كوهن رأياً حول مقالتنا في «الواشنطن بوست» بعنوان «نعم، إنها معادية للسامية»، وربطتنا «النيويورك صن» على الفور بديفيد ديوك[١٠٠]. ووصفت الرابطة المناهضة للتشهير مقالتنا بأنها «تحليل تآمري كلاسيكي معاد للسامية، يستحضر تلفيقات القوّة والسيطرة اليهوديتين»، ـ متجاهلة تصريحنا الواضح بأن اللوبي هو مجرّد مجموعة مصالح أخرى منخرطة في نشاطات سياسية مشروعة ـ، فيما نشرت «النيو ريبابليك» أربعة تهجمات منفصلة على بحثنا تصفه كلّها بأنه معاد للساميّة[١٠١]. وفي مقالة رأي منفصلة في «الوول ستريت جورنال»، اتهمنا وليام كريستول بـ «معاداة اليهودية»، وربطت روث ويس، وهي أستاذة أدب البيديش في هارفرد، بحثنا بكتابات أحد أشهر معادي السامية الألمان، الذي عاش في التاسع عشر. وفي نقده الخاص لكتاب كارتر، أعرب شموئيل روزنر في «هآرتس» عن رأيه بأن الرئيس السابق والحائز جائزة نوبل للسلام، «ليس معادياً للسامية بالقدر الذي عليه والت ـ ميرشماير»[١٠٢].

بلغ الميل إلى اتهام منتقدي إسرائيل بأنهم لاساميّون مستويات جديدة (أو ربما انخفاضاً جديداً) أوائل ٢٠٠٧، عندما نشرت اللجنة الأميركية ـ اليهودية

دراسة لأستاذ الإنكليزية في جامعة إنديانا، ألفن هـ. روزنفلد، بعنوان «الفكر اليهودي التقدمي واللاساميّة الجديدة». وحدّد روزنفلد مجموعة من الأميركيين اليهود الليبراليين (من بينهم الكاتب المسرحي توني كوشنر، والمؤرّخ توني جودت، والشاعرة أدريان ريتس، وكاتب العمود في «الواشنطن بوست» ريتشارد كوهين)، الذين ينتقدون إسرائيل، واتهمهم بالمشاركة «جنباً إلى جنب» مع لاسامية جديدة تنكر على إسرائيل حقها في الوجود. وفي مقدمته للدراسة، كتب المدير التنفيذي للجنة، ديفيد هاريس، «أن الطابع الأكثر إثارة للدهشة ـ والأكثر بلاءً ـ لهذا الاتجاه الجديد، هو المشاركة العلنية لبعض اليهود في الحملة العنيفة على الصهيونية والدولة اليهودية»[١٠٣].

نفى المستهدَفون بانتقاد روزنفلد بشدّة هذه الاتهامات المختلفة. وأشار الحاخام مايكل ليرنر من «تيكون» إلى عواقب مثل هذه الاتهامات التي لا مسوّغ لها. وكتب «عندما نتحدّث إلى نواب الكونغرس الليبراليين أو المتطرّفين في تقدّميتهم حول كل القضايا، يقولون لنا سرّاً إنهم يخافون المجاهرة حول الأساليب التي تكون فيها السياسات الإسرائيلية هدّامة لأفضل مصالح الولايات المتحدة وأفضل مصالح السلام العالمي ـ لئلا يُوصَموا هم أيضاً بأنهم معادون للسامية ومعادون لإسرائيل ـ. وقال لي بعضهم أخيراً: إذا أمكن حصول ذلك لجيمي كارتر، الرجل الذي يمتلك صفات أخلاقية لا غبار عليها، فلن يكون عندها أي أحد (آخر) آمناً سياسياً»[١٠٤].

لم يكن، في كل هذه الحالات، من دليل إلى معاداة فعلية للسامية. فاللاسامية الحقيقية تنظر إلى اليهود بوصفهم مختلفين عن غيرهم من الناس، بطرائق مختلفة تبعث على الضغينة، ما يعطي هؤلاء الآخرين إذناً باستفرادهم واضطهادهم بكل من الوسائل الكبيرة والصغيرة. ويصرّ المعادون للسامية على أن اليهود المنخرطين، في ما يبدو أنها نشاطات سياسية مشروعة ـ الترشح إلى المناصب، المساهمة في الحملات الانتخابية، كتابة المقالات والكتب، أو تنظيم مجموعات لوبي ـ، هم في الواقع منخرطون في مؤامرات مظلمة وسرّية. ويؤيّد

اللاساميّون الحقيقيون أحياناً اتخاذ إجراءات قاسية لحرمان اليهود من كامل الحقوق السياسية، حتى أنهم يحضّون أحياناً على اضطهاد أكثر عنفاً لليهود. وتسترسل معاداة الساميّة، حتى في أشكالها الألطف، في مظاهر مختلفة من النمطيّة، وتعني ضمناً أنه يجب النظر إلى اليهود بريبة أو احتقار، في وقت تسعى إلى حرمانهم من المشاركة الكاملة والحرّة في كل مجالات المجتمع. وتشبه معاداة السامية الحقيقية، في معالمها الأساسية، أشكالاً أخرى من التمييز العرقي أو الديني، وهي كلها تعرضت، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، للإدانة القاسية في أوروبا والولايات المتحدة.

وعلى نقيض ذلك، تقريباً، فجميع غير اليهود وغيرهم كثير من اليهود الذين ينتقدون الآن سياسة إسرائيل أو يشعرون بالقلق من وقع اللوبي على السياسة الخارجية للولايات المتحدة، يجدون مثل وجهات النظر هذه، مثيرة للقلق، ويرفضونها في شكل قاطع. وهم يعتقدون، بالأحرى، أن اليهود هم مثلهم مثل غيرهم من الكائنات البشرية، ما يعني أنهم قادرون على كل من الأعمال الصالحة والسيئة، وأنهم يستحقون المكانة نفسها التي لغيرهم من أعضاء المجتمع. وهم يعتقدون أيضاً أن إسرائيل تتصرف على غرار الدول الأخرى، الأمر الذي يعني أنها تدافع بقوّة عن مصالحها الخاصة، وتمارس أحياناً سياسات حكيمة، وتقوم أحياناً أخرى بأمور حمقاء استراتيجياً، بل حتى غير أخلاقية. وهذا التصور مخالف للاساميّة. فهو يدعو إلى معاملة اليهود مثل أي أحد آخر، ومعاملة إسرائيل كدولة عاديّة ومشروعة. ويجب، من وجهة النظر هذه، الإشادة بإسرائيل عندما تتصرف بطريقة جيّدة، وانتقادها عندما لا تفعل. ومن حق الأميركيين أيضاً، أن يستاؤوا ويكونوا انتقاديين عندما تقوم إسرائيل بأمور تضرّ بمصالح الولايات المتحدة. ويجب على الأميركيون الذين يهتمون لأمر إسرائيل، أن يكونوا أحراراً في إنتقادها عندما تقوم حكومتها بأعمال يعتقدون أنها ليست أيضاً في مصلحة إسرائيل. ولا يوجد هنا، لا معاملة خاصة ولا معايير مزدوجة. ومن قبيل ذلك، لا ينظر منتقدو اللوبي إليه بوصفه دسيسة أو مؤامرة؛ بل إنهم

بالأحرى يحاججون ـ كما فعلنا نحن ـ بأن المنظمات الموالية لإسرائيل تتصرف كما تتصرف مجموعات المصالح الأخرى. وبينما يمكن أن تكون تهمة اللاساميّة تكتيك تشويه سمعة فعالاً، فهي عادة من دون أساس.

وهناك، بالفعل، إشارات إلى أن التهمة الانفعالية بمعاداة الساميّة، أخذت تفقد قوتها في قمع النقاش. فالهجمات على كتاب جيمي كارتر، لم تردع الرئيس السابق عن نشره في شكل واسع (بما في ذلك ظهور جليّ وناجح في جامعة برانديس). وقد قدّم عدد آخر من الشخصيات العامة والمنشورات الرئيسية، انتقادات ذكيّة للسياسة الإسرائيلية ولنفوذ اللوبي[١٠٥]. بل يبدو أن وليام كريستول أخذ يدرك أن وصف منتقدي إسرائيل أو اللوبي، بأنهم معادون للسامية، أخذ يفقد من قدرته على إسكات الآخرين. وكتب في «الوول ستريت جورنال» أن «المنظمات اليهودية الرئيسية لعبت ورقة «اللاسامية» بتكرار كبير أدى إلى الحد من قيمتها»[١٠٦]. والسبب الجليّ هو أن عدداً متزايداً من الناس يدركون أنه يستمر إلصاق هذه التهمة الخطيرة بأشخاص ليسوا معادين للسامية، بل مجرّد مشككين في السياسة الإسرائيلية، أو يشيرون إلى أن اللوبي الإسرائيلي يسوّق سياسات ليست دائماً في مصلحة الولايات المتحدة القومية.

لنكن واضحين: معاداة السامية ظاهرة ممجوجة ذات تاريخ طويل ومأساوي، وعلى جميع الناس أن يبقوا متيقّظين ضد عودتها إلى الظهور، وإدانتها عندما تبرز. ثم، علينا جميعا أن نشعر بالقلق من وجود عداء حقيقي للسامية في أجزاء من العالمين العربي والإسلامي (وفي مجتمعات أخرى: روسيا، مثلاً)، بالإضافة إلى وجوده الكامن في أجزاء من المجتمعين الأميركي والأوروبي. لكن، من الضروري أن نميّز بين اللاساميّة الحقيقية والانتقاد المشروع للسياسة الإسرائيلية، لأن الخلط بينهما يجعل محاربة التعصّب الحقيقي أكثر مشقّة، ويجعل مناقشة السياسة الخارجية في شكل ذكي أكثر صعوبة. وعلى الأميركيين أن يكونوا أحراراً في مناقشة نشاطات المجموعات التي تدفع الولايات المتحدة إلى مساندة إسرائيل بسخاء، ومن دون شروط، بالطريقة نفسها التي ندقّق فيها بالنشاطات السياسية

لمجموعات مصالح أخرى، من دون أن نشعر بالقلق من أن يتم تشويه سمعتنا، أو تهميشنا.

خلاصة

تدعم الاستراتيجيات المتنوعة التي تستخدمها مجموعات في اللوبي ـ «كما نوقش ذلك في هذا الفصل وفي ما سبقه ـ بعضها البعض. فإذا علم السياسيون أن التشكيك في سياسة إسرائيل أو في الدعم الأميركي الذي لا يلين لها، يشكّل مخاطرة، فستوجد عندها صعوبة أكبر أمام وسائل الإعلام الرئيسية في العثور على أصوات موثوق بها مستعدة للاختلاف مع وجهات نظر اللوبي. وإذا أمكنت صياغة الخطاب العام، بحيث يكوّن الأميركيون عامة انطباعاً إيجابياً عن الدولة اليهودية، فسيكون عندها أمام السياسيين المزيد من الأسباب للاقتداء باللوبي. ويكبت لعب ورقة اللاسامية النقاش في شكل أكبر، ويسمح للأساطير المتعلقة بإسرائيل بأن تستمر من دون منازع. وبالرغم من أن مجموعات مصالح أخرى تستخدم استراتيجيات مماثلة في شكل متنوّع، فإنه لا يمكن معظمها إلا أن يحلم بالحصول على العضلات السياسية التي اكتنزتها المنظمات المؤيدة لإسرائيل. والسؤال المطروح بإلحاح هو: ما هو وقع اللوبي على سياسة الولايات المتحدة الخارجية. هل نفوذه هو في المصلحة القومية الأميركية، أم إنه شجّع على سياسات سيئة للولايات المتحدة، وحتى لإسرائيل نفسها. هذه هي المسألة التي سنناقشها في الفصول اللاحقة.

الجزء الثاني

اللوبي في الواجهة



مقدمة إلى الجزء الثاني

لم يكن نفوذ اللوبي ليدعو إلى القلق لو أن برنامجه وأهدافه حُصرت في التأكد من استمرار تزويد الكونغرس الدولةَ اليهودية بالمساعدة الخارجية. وبالرغم من أنه قد تتوفّر استخدامات أفضل لهذه الأموال، فإن الولايات المتحدة دولة غنية، ويمكنها أن تتحمّل ثلاثة مليارات دولار، وأكثر، التي تمنحها سنوياً لإسرائيل. لكن جهود اللوبي ليست محدودة في المساعدة الخارجية. فهو، على غرار مجموعات مصالح خاصة أخرى، يعمل أيضاً للتأثير في أوجه متنوعة للسياسة الخارجية الأميركية، وفي هذه الحالة، التركيز بصفة أولية على الشرق الأوسط. ويمكن فهم هذه الجهود لصياغة السياسة في المنطقة: فبالرغم من أن للمساعدة المالية قيمتها، فإن الأكثر مساعدة هو جعل القوة الأوحد في العالم تأتي بقدراتها الواسعة لدعم مصلحة إسرائيل.

وبرغم ذلك، فإن هذا المظهر لبرنامج اللوبي لن يكون مدعاة للقلق الكبير لو أنه يشجّع على سياسات من الواضح أنها في مصلحة أميركا الفضلى. وسنُظهر في الفصول الخمسة التالية، أن القضية ليست كذلك. فللولايات المتحدة اليوم ثلاث مصالح رئيسية في الشرق الأوسط: الإبقاء على استمرار تدفّق نفط الخليج إلى الأسواق العالمية؛ وكبح انتشار أسلحة الدمار الشامل (باستثناء إسرائيل)؛ وخفض الاستقطاب المعادي لأميركا الناشئ أصلاً في المنطقة. وهناك حالات ساند فيها اللوبي في تقديم هذه المصالح، إلا أن الكثير من السياسات التي حضّت عليها منظمات في اللوبي على مرّ الأزمان، تركت الولايات المتحدة في النهاية أسوأ حالاً. لم تكن هذه نيتها، بالطبع، وقد اعتقدت المجموعات والأفراد الذين دفعوا على هذه السياسات، بلا شك، أن الأعمال التي أيّدوها ستعود

بالخير على الولايات المتحدة، وكانوا على خطأ. وبالرغم من أن هذه السياسات هدفت إلى مساعدة إسرائيل، فإن الكثير منها أدى بالفعل إلى الإضرار بمصلحة إسرائيل أيضاً.

أهداف اللوبي

سعت مجموعات في اللوبي، إضافة إلى الحفاظ على المساعدة الأميركية لإسرائيل، إلى ضمان استخدام القوة الأميركية لتدجين بيئة الشرق الأوسط بوسائل يعتقدون أنها تقدّم مصالح إسرائيل، وبخاصة في مجال الأمن. ويعني هذا، بعبارات عملّية، دعم إسرائيل في سياساتها ضد الفلسطينيين، وتوجيه القوة الأميركية صوب حركات أخرى ودول قد تكون على خلاف مع تل أبيب.

وثمة، على ما أشير إليه في الفصل الرابع، خلافات داخل المجتمع المتعاطف مع إسرائيل، حول فضائل إنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة، حيث إن زعماء اللوبي يتجهون إلى أن يكونوا أكثر عداءً للفكرة من عامة الأفراد. وبرغم ذلك، فإن القليلين من مساندي إسرائيل يؤيدون سياسة عادلة حيال الطرفين، وعدداً أقل لا يزال يطالب الولايات المتحدة بالضغط على إسرائيل لإنتاج تسوية.

يريد أيضاً معظم المجموعات المؤيدة لإسرائيل ـ وبخاصة المنظمات الرئيسية في اللوبي ـ أن تساعد الولاياتُ المتحدة إسرائيل على الاستمرار في كونها القوة العسكرية المسيطرة في الشرق الأوسط. وتؤيّد هذه المجموعات، إضافة إلى الإبقاء على المساعدة السخية للمؤسسة العسكرية الإسرائيلية، استخدامَ القوة الأميركية لمواجهة أعداء إسرائيل الإقليميين الرئيسيين: إيران، العراق في ظل صدام، وسوريا. ويريد اللوبي، أقلّه، من أميركا احتواء هذه الدول المسمّاة «مارقة»، والتأكد من عدم حصولها على أسلحة ذرّية. وذهب بعض هذه المجموعات إلى ما هو أبعد، داعياً إلى أن تستخدم الولايات المتحدة قوّتها لقلب الأنظمة في إيران، والعراق، وسوريا، واستبدالها بقيادات مستعدة لتوقيع معاهدات سلام مع إسرائيل. وفي أفضل الحالات الممكنة، ستقوم واشنطن بتحويل المنطقة بكاملها، من خلال نشر الديموقراطية وإنضاب الدعم الذي تتلقاه المنظمات

المقاومة والممانعة لسياسة كل من الولايات المتحدة وإسرائيل، والتي تتهمها كل من واشنطن وتل أبيب بدعم الإرهاب.

وقد نجح اللوبي في دفع الزعماء الأميركيين إلى اعتماد سياسات تدعو إلى نزع سلاح حزب الله والمساعدة على إنشاء حكم في لبنان غير معاد مع إسرائيل، إلا أنه لا يمكن تحقيق هذه الأهداف من دون تغيير جذري في سلوك كل من إيران وسوريا، بما أن هاتين الدولتين تدعمان حزب الله وتسلّحانه، وكون أن لسوريا تاريخاً طويلاً من التدخّل في السياسات اللبنانية. ونظراً إلى هذا، وإلى الارتباطات الاخرى بين أعداء اسرائيل، يتجه اللوبي إلى النظر إليها جميعاً بوصفها جزءاً من شبكة خفيّة مما تسميه واشنطن «محور الشر»، ينبغي على الولايات المتحدة أن تصدّها وتُبقيها بعيدة، هذا إذا لم تدمّرها.

وللتعامل مع هذه التهديدات المختلفة لإسرائيل، شجعت مجموعات أساسية داخل اللوبي، الولايات المتحدة على نشر قوات عسكرية كبيرة في الشرق الأوسط. وعلى ما سنبيّنه، لعب اللوبي دوراً كبيراً في تقديم الحجج للحرب مع العراق التي شكّلت الخطوة الأولى في حملة أوسع للتغيير الإقليمي. ولا يزال، حتى اليوم، الكثير من المؤيدين الأكثر صياحاً وإلحاحاً لإسرائيل، يعارضون سحب القوات الأميركية من العراق، وإعادة نشرها خارج المنطقة، لأن إبقاء القوات الأميركية في الجوار يتركهم في موقع جيّد لتهديد أعدائهم أو القيام بأعمال ضدهم في حال دعت الضرورة،س أو سنحت الفرصة لذلك.

الولايات المتحدة وإسرائيل ما بعد ٩/١١

أحرز اللوبي تقدّماً كبيراً في دفع سياسته وخططه خلال التسعينيات، بالرغم من أنه، ما إن انتهت الحرب الباردة، حتى أضحى أكثر صعوبة تقديم الحجج بأن إسرائيل ورقة استراتيجية للولايات المتحدة. ثم جاءت هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، التي أجبرت الولايات المتحدة على تركيز اهتمام كبير جداً على العالمين العربي والإسلامي، وبخاصة على الشرق الأوسط. وكانت تلك لحظة حرجة بالنسبة إلى إسرائيل واللوبي.

هل ستستخلص إدارة بوش أن العلاقات الوثيقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، تغذّي نار الإرهاب المعادي لأميركا، وهل ستحاول بالتالي تحسين صورتها في العالمين العربي والإسلامي، من خلال إبعاد نفسها ـ ولو حتى قليلاً جداً ـ عن إسرائيل؟ وبالتحديد، هل سيمارس الرئيس بوش ضغوطاً على حكومة شارون لوضع حد لجهود احتلال الضفة الغربية، وبدلاً من ذلك إنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة؟ وهل ستشرع الولايات المتحدة في خفض وجودها العسكري في الشرق الأوسط الأكبر، الذي تنامى (الوجود العسكري) في شكل كبير منذ ١٩٩٠، وصبّ في مصلحة إسرائيل؟

لم تكن هذه مخاوف باطلة. فقد ظهرت، كما وصفنا ذلك في الفصل الثاني، دلائل قاطعة تُظهر أن أسامة بن لادن ملتزم القضية الفلسطينية، وغاضب من مثل هذا الدعم الأميركي الكبير لإسرائيل. واتضح أيضاً أنه ناقم بقوّة على وجود قوات أميركية في البلاد العربية، وبخاصة في السعودية، وأن تركيبة هاتين السياستين تذكي الاستياء العربي والغضب الإسلامي من الولايات المتحدة، وتسهّل جهود تنظيم القاعدة. فهل تردّ الولايات المتحدة على هذا الوضع بالعودة إلى موقعها السابق كـ «موازن من خلف الشاطئ» في الشرق الأوسط، وتضغط بقوة أكبر لوضع حدّ للصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني؟ وثمة سوابق لهذا النوع من الرد بالتحديد: فقد نشرت إدارة ريغان لفترة وجيزة، في أوائل الثمانينيات، قوات أميركية في لبنان، لكنها سحبتها بعدما قتلت عملية انتحارية ٢٤١ من المارينز في بيروت. وأحرز الرئيسان جيمي كارتر وجورج هـ. و. بوش تقدماً حقيقياً صوب السلام في المنطقة، لكن فقط من خلال ممارسة الضغط على إسرائيل، وإعارة اللوبي انتباهاً أقل.

إلا أنه، بالرغم من هذه المخاوف، شكّل أيضاً تركيز ما بعد ١١ أيلول/ سبتمبر على تهديدات الشرق الأوسط، فرصةً لإسرائيل ومناصريها الأميركيين. فلو أنه أمكن إقناع إدارة بوش بأن إسرائيل حليف حاسم في الحرب على الإرهاب، وبأن أعداء إسرائيل هم أيضاً أعداء الولايات المتحدة، فعندها ربما أمكن جرّ الولايات المتحدة إلى دعم مقاربة شارون المتشددة حيال الفلسطينيين، والتصويب

على أعداء إسرائيل الإقليميين: حزب الله، وإيران، والعراق، وسوريا. وتوجّب، في الجوهر، إظهار أن لمحاولة الولايات المتحدة تخليصَ الشرق الأوسط من أعداء إسرائيل، الذين هم أيضاً أعداء الولايات المتحدة، مغزًى استراتيجياً جيداً. وعلى ما يمكن المرء توقّعه، شرعت إسرائيل والمجموعات الأساسية في اللوبي في العمل معاً لتحويل هذه الفرصة إلى واقع.

نجحت الجهود الإسرائيلية، واحتضنت الإدارة الأميركية في مآل الأمر وجهات نظر اللوبي حول البيئة التهديدية الجديدة، ورفضت الصيغة البديلة. ولم تتبنَّ الولايات المتحدة تدريجياً الخيارات السياسية الإسرائيلية حيال الفلسطينيين وإيران وبقية المنطقة وحسب، بل تبنّت أيضاً الكثير من التبريرات الإسرائيلية لهذه السياسات. وبدا الزعماء الأميركيون والإسرائيليون كما لو أنهم يقرأون في الكتاب نفسه، ومن الصفحة نفسها.

قضت الحكمة المتعارف عليها بأن هذه النتيجة كانت أكثر من مُقرَّرة. ففي هذه الصيغة للأحداث، ينظر بوش وشارون (وإيهود أولمرت اليوم) إلى العالم بالطريقة نفسها أساساً. ولم يحتج الرئيس ومستشاروه إلا إلى القليل من التشجيع من اللوبي، لأنهم قبلوا، منذ البداية، وجهات نظر إسرائيل في كيفية التعامل مع العالمين العربي والإسلامي، وإن بدا الأمر في شكل أكبر بعد ١١ أيلول/ سبتمبر[١].

هذا التفسير لكيفية تطور السياسة الأميركية بعد ٩/١١، ليس دقيقاً، لأنه يُغفل الاختلافات الحقيقية والحادة التي برزت ظرفياً بين إدارة بوش والحكومة الإسرائيلية. ففي السنة الأولى على ١١ أيلول/سبتمبر، اختلف بوش وشارون في مناسبات عدّة حول المسألة الفلسطينية. وبقيت، حتى بعد حلّ ذلك التباين، خلافات مهمة بينهما في ما يتعلّق بالفلسطينيين. وبالفعل، شكّلت جهود بوش للتعامل مع الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، أحياناً، انعكاساً للصيغة البديلة التي تدعو إلى بذل جهود أكبر للترويج للسلام الإسرائيلي ـ الفلسطيني ونزع فتيل العداء العربي. وحازت وجهة النظر هذه دعماً كبيراً داخل وزارة الخارجية وجهاز الاستخبارات الأميركية، وكذلك في صفوف الجيش النظامي. وكانت لبوش

اختلافات كبيرة أيضاً مع إسرائيل واللوبي حول السياسة حيال سوريا. إلا أن اللوبي، في كل من مسألتي الفلسطينيين وسوريا، ضغط بنجاح على بوش لتغيير المسار، ولتبني خياراته السياسية بدلاً من ذلك... ونجح.

ثم إن اللوبي لعب دوراً حاسماً في صياغة السياسة الأميركية حيال العراق وإيران، وكذلك في المخطط الكبير لإدارة بوش لتحويل الشرق الأوسط إلى بحر من الديموقراطيات. وعمل اللوبي وقتاً إضافياً لإقناع الأميركيين بأن إسرائيل كانت مُحقّة في حربها على لبنان في ٢٠٠٦، ولضمان أن السياسيين من الحزبين سيساندون إسرائيل من دون تحفّظ.

هذه ادعاءات مثيرة للجدل، ولا يجب إطلاقها بخفّة. فقبل الحرب في العراق وخلالها، أوحى عدد من الشخصيات العامة أن سياسة الرئيس بوش الشرق أوسطية ـ وبخاصة قراره غزو العراق ـ هدفت، جزئياً على الأقل، إلى إفادة إسرائيل. ومن غير المفاجئ أن كلاً من الإسرائيليين والأميركيين البارزين المؤيدين لإسرائيل، شككوا في وجهة النظر هذه، واستحضروا في حالات معيّنة التهمة المألوفة بأن مثل هؤلاء الأشخاص هم من المعادين للساميّة. لكن سواء أكانت مثيرة للجدل أم لا، فإن المسألة هنا هي مسألة فعلية: هل مارس اللوبي نفوذاً ذا شأن على السياسة الأميركية في الشرق الأوسط؟ وإذا كان الأمر كذلك، فأين هي النتائج المفيدة للولايات المتحدة، أو لإسرائيل؟ الجواب عن السؤال الأول إيجابي بوضوح، ونعتقد أن الجواب عن السؤال الثاني هو «لا» حاسمة.

لننظر عن كثب أكثر في سياسات إدارة بوش في الشرق الأوسط، بدءاً بمساندته سياسات إسرائيل في الأراضي المحتلّة، على أن يعقب ذلك تفحّص لقراره غزو العراق. ثم سننظر في سياسة واشنطن الأوسع للتغييرات الإقليمية، مركزين انتباهاً خاصاً على سياستها حيال إيران وسوريا. وسنتمحّص أخيراً في تعاطي أميركا مع حرب ٢٠٠٦ في لبنان. ونحن نحاجج بأن السياسة الأميركية ستكون مختلفة في كل حالة من الحالات، لو أن اللوبي لم يكن على هذا القدر من القوة، أو لو أن المجموعات الرئيسية فيه حبّذت مقاربة مختلفة، ولكانت أفعال أميركا أكثر تماشياً مع خط مصالحها القومية، ولكانت أفضل لإسرائيل نفسها.

اللوبي في مواجهة الفلسطينيين

تمّ، على نطاق كبير، نسيان الأمر؛ لكن، في خريف ٢٠٠١، ومجدّداً في ربيع ٢٠٠٢، سعت إدارة بوش إلى التخفيف من الشعور المعادي لأميركا في العالمين العربي والإسلامي، من خلال الضغط على إسرائيل لوقف سياساتها التوسّعية في الضفة الغربية، ومن خلال الحضّ على إنشاء دولة فلسطينية. واعتقد صانعو سياسة أميركيون، غداة هجمات ١١ أيلول/سبتمبر، أن إقفال الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، أو على الأقل القيام بمحاولة جدّية في سبيل ذلك، سيقوّض أساسات الدعم لمجموعات مثل تنظيم القاعدة، ويُسهّل بناء ائتلاف دولي ضد الإرهاب، الذي تتهم الإدارة الأميركية دولاً بتمويله، مثل إيران وسوريا[١].

غير أن إدارة بوش لم تتمكن من إقناع تل أبيب بتغيير سياساتها، وانتهت واشنطن، بدلاً من ذلك، إلى تأييد المقاربة الإسرائيلية المتشدّدة حيال الفلسطينيين. وعلى مرّ الزمن، تبنّى بوش ومساعدوه أيضاً تبريرات إسرائيل لهذه المقاربة، وأصبح بان الأميركي والإسرائيلي متماثلين. ولخّص عنوان رئيسي في «الواشنطن بوست» في شباط/فبراير ٢٠٠٣، هذا الوضع: «بوش وشارون يكادان يتطابقان حيال سياسة الشرق الأوسط»[٢]. وأحد الأسباب الرئيسية لهذا التحول هو نفوذ اللوبي الإسرائيلي.

تبدأ الحكاية في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، حين شرع الرئيس بوش في دفع رئيس وزراء إسرائيل أرييل شارون إلى إظهار بعض من ضبط النفس وكبح جماحها في الأراضي المحتلّة، والى أن يبذل ما في وسعه لاحتواء عنف الانتفاضة الثانية. ومارست الإدارة الأميركية ما وصفته «النيويورك تايمز» بأنه

«ضغط هائل» على شارون للسماح لوزير الخارجية شيمون بيريز بالاجتماع مع الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات، بالرغم من انتقادات بوش الكبيرة لقيادة عرفات[٣]. وقال الرئيس الأميركي الجديد، في أوائل تشرين الأول/أكتوبر، علناً وللمرّة الأولى، إنه يساند قيام دولة فلسطينية. شكّل هذا الحدث بذاته تطوراً مفاجئاً، حيث إن الرئيس كلينتون نفسه، الذي عمل جاهداً من أجل حل قيام الدولتين، لم يجرؤ على التفوّه بكلمتي «دولة فلسطينية» في العلن، إلا في شهره الأخير في السلطة[٤]. وقد شدد بوش قبل ٩/١١ على أنه ينوي اتخاذ مقاربة «كفّ يد» حيال الصراع العربي ـ الإسرائيلي، الأمر الذي يجعل اهتمامه المفاجئ بتلك المسألة يكشف في شكل خاص عمّا خلفه.

أثارت هذه التطورات ذعر الزعماء الإسرائيليين الذين خشيوا أن تخذل واشنطن الدولة اليهودية لتكسب عطف العرب. وأفادت «الواشنطن بوست» أن «مصادر مقرّبة من شارون تقول إنه مستاء من محاولات الولايات المتحدة ضم إيران وسوريا وغيرهما من الدول التي رعت هجمات ضد إسرائيل، إلى الائتلاف الذي تقوده الولايات المتحدة»[٥]. وانفجر شارون في أوائل تشرين الأول/أكتوبر متهماً بوش بمحاولة «تهدئة العرب على حسابنا». وحذّر من أن إسرائيل «لن تكون تشيكوسلوفاكيا»[٦]. وبعد ساعات على هذه الملاحظات، غزت قوات الجيش الإسرائيلي عدة مناطق فلسطينية في الخليل[٧].

وذُكر أن بوش غضب من قيام شارون بربط أعماله باستسلام نيفيل تشامبرلين للصلح في ميونيخ، ووصف السكريتير الصحافي للبيت الأبيض، آري فليشر، ملاحظات شارون بأنها «غير مقبولة»[٨]. وقدّم رئيس الوزراء الإسرائيلي اعتذاراً شكليّاً، لكن المشكلة الأساسية بقيت من دون حلّ[٩]. وفي وقت لاحق من تشرين الأول/أكتوبر، وإثر قيام مجموعة فلسطينية منشقّة باغتيال وزير السياحة الإسرائيلي ريحافام زئيفي، شنّ الجيش الإسرائيلي غارة واسعة النطاق على منطقة يسيطر عليها الفلسطينيون في الضفة الغربية. والتقى بوش شخصياً مع وزير خارجية إسرائيل شيمون بيريز، وطالب بانسحاب فوري، قائلاً إنه يأمل «أن الإسرائيليين سيسحبون قواتهم في أسرع وقت ممكن»[١٠]. رفضت الحكومة

الإسرائيلية هذا المطلب، وقالت إنها ستغادر عندما تقتنع بأن عرفات قد كبح من أسمتهم «الإرهابيين الفلسطينيين». وكتبت «الغارديان» أن أرييل شارون قد «استثار أكثر المواجهات سوءاً مع واشنطن منذ وصول جورج بوش إلى السلطة، رافضاً بصورة قاطعة طلباً بإنهاء احتلال الأراضي الفلسطينية الذي يهدد سلطة ياسر عرفات»[١١].

تحرّك شارون واللوبي الموالي لإسرائيل سريعاً لحلّ هذا الخلاف المتنامي من خلال إقناع إدارة بوش والشعب الأميركي بأن الولايات المتحدة وإسرائيل تواجهان تهديداً مشتركاً من الإرهاب. وسيقوم المسؤولون الإسرائيليون والمجموعات الرئيسية في اللوبي تكراراً، على مدى الأعوام القليلة التالية، بالتشديد على عدم وجود فارق حقيقي بين عرفات وأسامة بن لادن، وأنه على الولايات المتحدة وإسرائيل بالتالي عزل الزعيم الفلسطيني المُنتخَب ديموقراطياً، وليس التعاطي معه سياسياً. وعلى ما قاله شارون، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، لكاتب العمود في «نيويورك تايمز»، وليام سافاير الذي يصف نفسه بأنه «مؤيده منذ أمد طويل»، «أنتم في أميركا تخوضون حرباً ضد الإرهاب. ونحن في إسرائيل نخوض حرباً ضد الإرهاب. إنها الحرب نفسها»[١٢].

بدأت، فعلاً، مخاوف شارون في شأن السياسة الأميركية في الشرق الأوسط بعد ٩/١١ مباشرة، وقبل عدة أسابيع على إعلان بوش لأول مرّة عن مساندته لدولة فلسطينية. وأجرى شارون، في ١٤ أيلول/سبتمبر، مكالمة هاتفية مع الزعماء الأميركيين اليهود، أوضح فيها أنه يخشى أن تُعامل إدارة بوش عرفات بطريقة مختلفة عن بن لادن، وأن بوش سيحاول أن يضغط على إسرائيل كوسيلة لكسب الدعم العربي للحرب على الإرهاب. ودعا شارون هؤلاء الزعماء إلى تقديم المساعدة[١٣]. إلا أنه لم يحدث الكثير في أعقاب هذه المكالمة. وسبب أساسي في جزء من ذلك، أن كل واحد في الولايات المحتدة كان لا يزال مترنّحاً من تأثير أحداث ٩/١١، وأيضاً لأنه لم يكن قد اتضح عند هذا الحد، أين سترسو السياسة الأميركية. وفي لحظة عدم اليقين هذه، نشر «مشروع القرن الأميركي الجديد»، في ٢٠ أيلول/سبتمبر، رسالة مفتوحة إلى بوش، وقّعها عدد

من المحافظين الجدد، من بينهم وليام ج. بينيت، وإليوت كوهين، وآرون فريدبرغ، وروئيل مارك غيريشت، وروبرت كاغان، وتشارلز كراوتهامر، وجين كيركباتريك، ووليام كريستول، وريتشارد بيرل، ونورمان بودهورتز. ووصفت الرسالة إسرائيل بأنها «الحليف الأكثر عزماً ضد الإرهاب الدولي»، وطلبت من الرئيس أن «يدعم دعماً كاملاً شقيقتنا الديموقراطية». وأوصت أيضاً بأن تقطع الولايات المتحدة كل دعم للسلطة الفلسطينية(١٤).

أصبحت الخطوط العريضة لسياسة بوش في هزم الإرهاب، أكثر اتضاحاً عندما دعم حل قيام الدولتين. ولم يسعد أي من شارون أو اللوبي بهذه الروزنامة الجديدة. وردّت الأيباك فوراً على تعليقات بوش حول الدولة الفلسطينية، بإصدار بيان يُعلن أن المستشارين الذين يدفعون بهذه الفكرة لبوش «يقوّضون حرب أميركا على الإرهاب. وهم يشجعون الرئيس على مكافأة الذين يؤوون الإرهاب ويدعمونه، بدلاً من معاقبتهم»(١٥). وفي الوقت نفسه، قال رئيس مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الرئيسية، مورتيمر زوكرمان، إن بوش يتابع «سياسة قصيرة النظر جداً، وخاطئة»(١٦). وشرعت القوى المؤيدة لإسرائيل، في كل مناسبة، في ترداد هذه الرسالة الأساسية.

بدأت الشخصيات النافذة في اللوبي، في ممارسة الضغط على إدارة بوش للسماح للجيش الإسرائيلي بالبقاء في المناطق الفلسطينية التي عاود احتلالها أخيراً، ما رأى شارون ذلك مناسباً. وكتب رئيس الرابطة المناهضة للتشهير، أبراهام فوكسمان، في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر، رسالة إلى وزير الخارجية كولن باول، قال فيها إنه «مضطرب للغاية» من طلب وزراة الخارجية أن تسحب إسرائيل قواتها من المناطق التي احتلها جيشها أخيراً. وكتب، «نعتبر مثل هذه التعليقات غير مناسبة، وتتعارض مع السياسة الأميركية الطويلة الأمد بأن لإسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها. فالعالم متوحّد في محاربة الإرهاب، لكن السلطة الفلسطينية رفضت، للأسف، اتخاذ خطوات لصدّ العنف والإرهاب»(١٧). وردّد زوكرمان صدى وجهة النظر هذه، قائلاً إن جهود بوش للضغط على إسرائيل

«غير مناسبة، ومفرطة، وتتحدّى المنطق في مواجهة الجهود الأميركية في الحرب ضد الإرهاب[١٨]».

واشتغل اللوبي أيضاً على أروقة الكونغرس. وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، بعث ٨٩ سيناتوراً برسالة إلى بوش يشيدون فيها برفضه لقاء عرفات إلى أن يتخذ الزعيم الفلسطيني الخطوات اللازمة لإنهاء العنف ضد إسرائيل. وطالبوا أيضاً الولايات المتحدة بعدم لجم إسرائيل عن الاقتصاص من الفلسطينيين، وأصرّوا على أن تصرّح الإدارة علناً بأنها تقف بثبات وراء إسرائيل. واستناداً إلى «النيويورك تايمز»، فإن الرسالة «كانت حصيلة اجتماع عُقد منذ أسبوعين بين زعماء الطائفة الأميركية اليهودية وسيناتورات رئيسيين»، مضيفة أن الأيباك كانت «نشطة في نوع خاص في توفير النصح حول الرسالة»[١٩].

وبحلول أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، كانت العلاقات بين تل أبيب وواشنطن قد تحسّنت في شكل كبير. ويعود ذلك، في جزء منه، إلى جهود اللوبي، لكن أيضا إلى النصر الأميركي الأوّلي في أفغانستان، الذي قلل من الحاجة الملحّة إلى الدعم العربي في الاشتباك مع القاعدة. وزار شارون البيت الأبيض في أوائل كانون الأول/ديسمبر، وعقد لقاءً ودّياً مع بوش. وفي الواقع، هاجم الجيش الإسرائيلي قبيل بدء الاجتماع، أهدافاً في غزّة، ردّاً على ثلاثة تفجيرات انتحارية في إسرائيل. ولم ينتقد بوش الإسرائيليين، كما أنه لم يطلب منهم ضبط النفس مستقبلاً. وشدد المتحدث باسم البيت الأبيض بدلاً من ذلك، على «أن إسرائيل حكومة ذات سيادة»، وأن «لها الحق في العيش بأمان». وطلب بوش في الوقت نفسه أن يقوم عرفات بالمزيد لوقف الهجمات العسكرية ضد إسرائيل[٢٠].

زار شارون البيت الأبيض مرّة أخرى في شباط/فبراير ٢٠٠٢، وعقد اجتماعاً ودّياً آخر مع بوش. وعاود رئيس وزراء إسرائيل تكرار الاتهام بأن «عرفات يدعم الإرهاب»، وحدّده بأنه العائق الأساسي أمام تسوية الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني. وها إن بوش أصبح، بوضوح، متقبّلاً نسق الحجّة هذا. وصدّق التقارير بأن عرفات يقف وراء حادثة «كارين أ» التي حصلت قبل شهر، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. و«كارين أ» سفينة نقل محمّلة خمسين طنّاً من الأسلحة

والمتفجّرات، كانت في طريقها من إيران عندما احتجزتها البحرية الإسرائيلية في البحر الأحمر. وبدا ان وجهتها النهائية هي غزّة، بالرغم من عدم وضوح الدليل إلى هذا في ذلك الوقت. ويحاجج البعض، في الواقع، بأن الأسلحة كانت متوجهة إلى حزب الله في لبنان[٢١].

وبالرغم من غياب دليل قاطع على تورّط مباشر لعرفات في الأمر، عملت الحكومة الإسرائيلية واللوبي جاهدين لإثبات أن عرفات استحصل على الأسلحة والمتفجرات لتشجيع حملته على إسرائيل[٢٢]. نفى الزعيم الفلسطيني مسؤوليته عن «كارين أ»، وقال وزير الخارجية كولن باول وغيره إنهم لم يجدوا دليلاً يناقض ادعاءات عرفات بعدم تورطه في قضية الباخرة[٢٣]. إلا أن بوش اتفق، في النهاية، مع إسرائيل ومؤيديها. وقال الرئيس الأميركي، وشارون إلى جانبه في البيت الأبيض، «لقد سمع عرفات ما قلناه. لا يمكنني أن أكون أكثر وضوحاً... عليه أن يقوم بكل ما في وسعه لمحاربة الإرهاب. وواضح أننا فوجئنا أوّلاً، ثم أُصبنا بخيبة عندما ظهرت «كارين أ» محمّلة بالأسلحة، وهي أسلحة لا يمكن أن تكون مخصصة إلا لأمر واحد، وهو الترهيب»[٢٤].

اللوبي يُذلّ بوش

بالرغم من أن المواقف الأميركية والإسرائيلية تتقاطع الآن، فإن الاضطراب اندلع من جديد في أواخر آذار/مارس ٢٠٠٢، عندما قتل مفجّر انتحاري من حماس ثلاثين إسرائيلياً كانوا يحتفلون بعيد الفصح. أدانت السلطة الفلسطينية الهجوم على الفور، وتعهّدت بملاحقة المسؤولين، لكن سجلّها الكئيب في معاقبة الناشطين الفلسطينيين ضد إسرائيل، لم يؤثّر إيجاباً في الإسرائيليين. بدا أنهم كانوا قد سئموا من ذلك. وشنّ شارون حملة الدرع الدفاعية التي استعاد فيها الجيش الإسرائيلي السيطرة على كل المناطق الرئيسية في الضفة الغربية[٢٥]. أدرك بوش على الفور أن التحرّك الإسرائيلي سيُضرّ بصورة أميركا في العالمين العربي والإسلامي، ويقوّض أساس الحرب على الإرهاب، فطالب في الرابع من نيسان/أبريل بأن «يوقف شارون التوغّلات ويشرع في الانسحاب». وجدد تأكيد هذه

الرسالة بعد ذلك بيومين، قائلاً إنها تعني «الانسحاب من دون تأخير». وفي السابع من نيسان/أبريل، أبلغت مستشارة بوش للأمن القومي كونداليزا رايس المراسلين أن «من دون تأخير تعني من دون تأخير. إنها تعني الآن». وتوجه وزير الخارجية باول، في اليوم نفسه، إلى الشرق الأوسط للضغط على جميع الأطراف لوقف القتال، والبدء في التفاوض.

وسرعان ما تعرّضت الإدارة الأميركية لهجوم كي تتبنّى مقاربة مختلفة. وأصبح باول هدفاً رئيسياً، لم يُنظر إليه وحسب على أنه غير متعاطف، هذا إذا لم يكن معادياً لإسرائيل، بل رُوِّج أنه يخطط أيضاً للاجتماع مع ياسر عرفات إبان رحلته الشرق أوسطية. وأخذ وزير الخارجية يشعر، على الفور، بالتململ منه من مؤيدي إسرائيل الغيارى في مكتب نائب الرئيس، وفي البنتاغون، الذين دفعوا ببوش ورايس إلى التخلي عن الجهود للجم إسرائيل. وأخذت رايس تتصل هاتفياً، بشكل دائم، بباول، وهي تبدو أحياناً كأنها «تؤنّبه». وبدا أن مخاوفها تعكس «وجهات نظر أحد ما في البيت الأبيض»[٢٦].

تعاضد المحافظون الجدد في وسائل الإعلام أيضاً ضد باول. وكتب روبرت كاغان ووليام كريستول في ١١ نيسان/أبريل في «الويكلي ستاندارد»، أن باول «طمس فعلياً التمييز بين الإرهابيين وأولئك الذين يحاربون الإرهاب»[٢٧]. وفي اليوم التالي وصف ديفيد بروكس، وكان يومها في «الويكلي ستاندراد»، رحلة بوش في برنامج «نيوز آور ويز جيم ليهرر» بأنها «كارثة بالمقارنة مع الكارثة المطلقة». ووصل الأمر به إلى حد اتهام باول بأنه «أضرّ بمكانة الولايات المتحدة... وهشّم السياسة الأميركية في الشرق الأوسط... والأهم من ذلك، أنه أضر بوضوحنا الأخلاقي»[٢٨]. وحتى قبل وصول باول إلى إسرائيل، قال رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتانياهو، الذي كان حينها يدافع عن قضية إسرائيل في الولايات المتحدة، إن زيارته «لن تُفضي إلى شيء»[٢٩]. وكان محقّاً: فميزان القوى داخل الإدارة انقلب في غير مصلحة باول بدرجة مذهلة من السرعة، بحيث إن نائبه اتصل بالوزير في إسرائيل، وقال له «إنني أقف عائقاً أمام

البوابات اللعينة هنا. إنهم ينخرون جسمك»[٣٠]. وقال باول لاحقاً إن زيارته إلى انشرق الأوسط شكلّت «الأيام العشرة الأكثر بؤساً التي يمكن تخيّلها»[٣١].

فهم باول الرسالة، كما انعكس ذلك في سلوكه في المؤتمر الصحافي المشترك الذي عقده مع أرييل شارون قبيل مغادرته إسرائيل. وكتب جون سيمبسون من «الصنداي تلغراف»، أن «لغة وزير الخارجية، الجسدية والكلامية، لم تكن بالتأكيد لغة متولّي الدفع الذي يزور زبوناً طلباً للحساب. بل أبعد من ذلك، فقد بدا السيّد باول مُستحبّاً، احتراميّاً؛ فهو أدرك من دون شكّ مدى الدعم الذي يحظى به شارون في واشنطن، ومدى النفوذ الذي لأصدقائه هناك لدى الرئيس»[٣٢]. وأثبت توقّع نتانياهو صحّته. «لم تؤد» رحلة باول «إلى شيء».

شكّل بوش نفسه الهدف الثاني، إذ أخذ يتعرّض لضغوط من الزعماء اليهود والمسيحيين الإنجيليين. وجاهر توم ديلاي وديك آرمي، بنوع خاص، بالحاجة إلى مساندة إسرائيل، وزار ديلاي وزعيم الأقلية في مجلس الشيوخ رانت لوط، البيت الأبيض في ١٠ نيسان/أبريل، ووجها إلى بوش شخصياً تحذيراً بالتراجع[٣٣]. وفي اليوم التالي، استناداً إلى مجلة «تايم»، «بعثت مجموعة من الزعماء الإنجيليين، بقيادة جيري فالويل والمرشح السابق للرئاسة غاري باور، برسالة إلى بوش تطالب الإدارة «بوقف الضغط» على شارون للانسحاب من الضفة الغربية. وبعدما حثّ فالويل أتباعه على القيام بالمثل، غرق البيت الأبيض في سيل من الاتصالات والرسائل الالكترونية. وتقول المصادر إن المساعدين الرئاسيين الكبار اتصلوا في اليوم التالي بفالويل هاتفياً، لإعادة التأكيد أن بوش يقف وراء شارون، ويدعمه»[٣٤].

جاءت أول إشارة خارجية على أن بوش آخذ في الإذعان في اليوم نفسه (١١ نيسان/أبريل) ـ بعد أسبوع فقط على إصراره على قيام شارون بسحب قواته ـ، عندما قال آري فليشر إن الرئيس يعتقد أن شارون «هو رجل سلام»[٣٥]. وكرر بوش هذا التصريح علناً في ١٨ نيسان/أبريل، لدى عودة باول من مهمته المجهَضة، وأبلغ الرئيس المراسلين أيضاً أن شارون ردّ في شكل مُرض على

دعوته إلى انسحاب كامل وفوري[٣٦]. إلا أن شارون لم يقم بأي من هذا، لكن بوش لم يعد راغباً في خلق قضيّة من ذلك. وأعلنت إسرائيل، في ٢١ نيسان/أبريل، النهاية الرسمية لعملية الدرع الدفاعية، لكن قوات الجيش الإسرائيلي بقيت في الكثير من المناطق الفلسطينية، ولا يزال عناصر من نظام السيطرة الإسرائيلي متواجدين بشكل واسع وكثيف فيها، حتى اليوم.

أبقت مجموعات أخرى في اللوبي على الضغط. ورعى مؤتمر الرؤساء واتحاد الجماعات اليهودية، تجمّعاً كبيراً في واشنطن في أواسط نيسان/أبريل، ظهر فيه كل من آرمي، ونتانياهو، وزوكرمان، وزعيم الأقلية في مجلس النواب ريتشارد غيبهارت، وغيرهم من المسؤولين البارزين. وأطلق الحشد صيحات الاستنكار (هاتفين «فليسقط عرفات») عندما أشار نائب وزير الدفاع بول ولفوفيتز، باختصار، إلى المعاناة الفلسطينية، وإلى إمكانية قيام دولة فلسطينية. وقال مورتون كلاين، رئيس المنظمة الصهيونية في أميركا، «إذا لم يفهم بوش الرسالة بوقف الضغط على إسرائيل، فإننا سنكون خسرنا فرصة كبرى من هذا التجمّع». ورداً على التجمّع، لاحظ مسؤول في الإدارة، لم يذكر اسمه، أن «السياسة لا تستند إلى ما هو شعبي». لكن المسؤول نفسه اعترف أيضاً بـ «أننا نسمع الكثير من الزعماء اليهود. ومجرّد رؤية أن الكثيرين من اليهود احتشدوا في هذا التجمّع، سيتحدّث بالكثير جداً»[٣٧].

في غضون ذلك، تحرّك الكونغرس أيضاً دعماً لشارون. وزار نتانياهو تلة الكابيتول في أواسط نيسان/أبريل، حيث التقى أربعين سيناتوراً، وقد أحيط بـ«طوق أمني جدير برئيس دولة»[٣٨]. وفي الثاني من أيار/مايو، تجاوز الكونغرس اعتراضات الإدارة، ومرر قرارين يعيدان تأكيد الدعم لإسرائيل (تصويت مجلس الشيوخ ٩٤ مقابل ٢؛ ومرّت نسخة مجلس النواب بـ ٣٥٢ بمواجهة ٢١). وشدد كل من القرارين على أن الولايات المتحدة «تقف متضامنة مع إسرائيل»، وأن البلدين، استشهاداً بقرار مجلس النواب، «منخرطان الآن في صراع مشترك ضد الإرهاب». وأدانت نسخة مجلس النواب أيضاً «دعم ياسر عرفات المستمر للإرهاب»، وقد تم تصويره على أنه «عنصر أساسي في مشكلة الإرهاب»[٣٩].

بعد ذلك بأيام قليلة، أعلنت بعثة من الحزبين في الكونغرس في مهمة لتقصّي الحقائق في إسرائيل، أنه على شارون (الذي كان حينها في واشنطن ملتقياً مع بوش) أن يقاوم ضغط الإدارة للتفاوض مع عرفات(٤٠). ثم إن لجنة الحيازة الفرعية في مجلس النواب، التأمت في التاسع من أيار/مايو للنظر في إعطاء إسرائيل ٢٠٠ مليون دولار إضافية لمحاربة الإرهاب. وكان البيت الأبيض معارضاً لحزمة المساعدات هذه، وتقدّم وزير الخارجية باول على غيره، واجتمع مع زعماء الكونغرس في محاولة لوقفها. لكن اللوبي ساندها، تماماً كما ساعد على صياغة قراري الكونغرس. خسر باول، ووقّع بوش على مضض التشريع الذي أعطى إسرائيل المال(٤١).

انبرى شارون واللوبي لرئيس الولايات المتحدة ووزير خارجيته، وانتصرا. وأفاد شيمي شاليف، الصحافي في جريدة «معاريف»، أن مساعدي شارون «لم يتمكنوا من إخفاء سرورهم حيال إخفاق باول. وتبجّحوا بأن شارون حدّق في بياض عيني الرئيس، وأن الرئيس طَرَفَ بعينيه أوّلاً». وبالفعل، لم يغب إذلال بوش على المعلّقين في كل أنحاء العالم. وأعربت الصحيفة الطليعية الإسبانية، «إل بايس»، عن وجهات نظر الكثيرين من المراقبين الخارجيين، عندما علّقت بالقول، «إذا كان وزن بلد ما يقاس بدرجة تأثيره في الأحداث، فليست الولايات المتحدة هي القوة العظمى، بل إسرائيل»(٤٢). لكن القوى الموالية لإسرائيل في الولايات المتحدة، هي التي لعبت الدور الأساسي في إحباط جهود بوش لمتابعة سياسة أكثر توازناً، وليس شارون أو إسرائيل.

«كلّما تغيّرت الأمور...»

واصل بوش، بالرغم من هذه الانتكاسات، البحث عن وسيلة لإنهاء الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وإنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة تعيش بسلام جنباً إلى جنب مع إسرائيل. أدرك أنه من مصلحة أميركا القومية تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي في أسرع ما يمكن. إلا أن بوش لم يقترب من تحقيق ذلك الهدف، على الأغلب بسبب عدم حصول تغيير كبير في ميزان القوى بينه وبين

اللوبي منذ ربيع ٢٠٠٢. وأعطى هذا الوضع الزعماء الإسرائيليين ثقلاً كبيراً في تحديد سياسات بوش الشرق أوسطية، ومكّنهم من تجاهل السياسات التي لم تعجبهم، أو شلّها.

ألقى بوش، الساعي إلى تجاوز مشاكله في ربيع ٢٠٠٢، خطاباً رئيسياً حول الشرق الأوسط في ٢٤ حزيران/يونيو[٤٣]. وشكل ذلك خطاباً جديراً بالملاحظة، لسببين: الأول، هو أنه على عرفات التخلي عن السلطة قبل أن يمكن عملية السلام أن تمضي قدماً. وقال إن «السلام يتطلّب زعامة فلسطينية جديدة ومختلفة». وفي الواقع، على ما أشار إليه ديفيد لاندو في «هآرتس»، «فإن ياسر عرفات، الذي يبدو أنه الزعيم الخالد للحركة الوطنية الفلسطينية، تم اغتياله سياسياً.. على يد الرئيس جورج دبليو بوش»[٤٤]. وطار الإسرائيليون فرحاً، وهم الذين يطالبون من شهور بعزل عرفات. وبالفعل، ادعى اثنان على الأقل من الإسرائيليين المحافظين البارزين، ناتان شارانسكي وبنيامين نتانياهو، أنهما لعبا دوراً رئيسياً في إقناع بوش بإدراج هذا المطلب في خطابه[٤٥]. ونشرت «هآرتس» موضوعاً عن الخطاب بعنوان، «تحليل: أرييل شارون يوافق على أفكاره الخاصة»[٤٦].

ثانياً، سبق لبوش أن دعا إلى إنشاء دولة فلسطينية بحلول ٢٠٠٥. وشدّد، في متابعته هذا الهدف، على «ضرورة وقف النشاط الاستيطاني في الأراضي المحتلة»، وعلى الحاجة، مع تحسّن الوضع الأمني، «إلى انسحاب القوات الإسرائيلية انسحاباً تاماً إلى المواقع التي كانت تحتلها قبل ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ [تاريخ بدء الانتفاضة الثانية]». انتُقد بوش على نطاق واسع لعدم إفصاحه بالمزيد عن الشكل الذي سيكون عليه الحلّ النهائي، وكيف يخطط للانطلاق من هنا إلى هناك[٤٧]. وبالرغم من أن الخطاب كان غامضاً بالتأكيد حول خصائص الاتفاق المستقبلي، فإن تعليقات بوش كانت برغم ذلك مهمّة. وكانت إدارة بوش، في تلك الفترة، تعمل عن كثب مع الاتحاد الأوروبي، وروسيا، والأمم المتحدة، لوضع «خارطة طريق» تؤدي إلى سلام متفاوَض عليه بين إسرائيل

والفلسطينيين. وصُمّم مخطط ما سمّي «اللجنة الرباعية»، ليَبني بالتحديد على النقاط الرئيسية التي طرحها خطاب بوش.

قرّرت الإدارة الأميركية، صيف ٢٠٠٢، في الجوهر، أن خارطة الطريق هي الوسيلة الفضلى لحل الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني. إلا أنه لم يتم تحقيق سوى القليل من التقدّم في تطبيقها حتى ربيع ٢٠٠٣. ومردّ هذا التأخير إلى واقع أن إقناع عرفات بالتنحي استغرق وقتاً طويلاً، وإلى الوقت الذي استغرقته «الرباعية» لوضع تفاصيل خارطة الطريق. ثم إن إدارة بوش انشغلت في التحضير للحرب على العراق الذي اجتاحته في ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٣. وبدأ أخيراً التحرك الجدي في خارطة الطريق في السابع من آذار/مارس، عندما أعطى عرفات الإشارة إلى أنه يخفض من سلطاته وصلاحياته السياسية من خلال تسمية محمود عباس ليكون رئيس وزراء السلطة الفلسطينية[٤٨]. وبعد ذلك بأسبوع، في ١٤ آذار/مارس، أعلن بوش أنه مستعد للعمل على إنجاح خارطة الطريق. ونشرت «الرباعية»، في ٣٠ نيسان/أبريل، تفاصيل خطة السلام[٤٩].

ثم إن الرئيس سافر، في أوائل حزيران/يونيو، إلى الشرق الأوسط لدفع خارطة الطريق وتمتين ذراع عباس في مواجهة عرفات. وكانت مكانة بوش قد ارتفعت كثيراً جداً في أعقاب الإطاحة بصدّام. وظهرت صورته الظافرة وقوله «المهمّة أُنجزت» على متن السفينة الحربية أبراهام لينكولن في الشهر السابق، وبالكاد ظهرت إلى الوجود مشاكل إعادة إعمار العراق بعد الحرب. وقاربت شعبية بوش في الديار مستويات قياسية. وأصبح في موقع مثالي لحثّ جميع الأطراف على أن يكونوا جدّيين في شأن السلام. التقى أولاً مع زعماء عرب في مصر في ٣ حزيران/يونيو، وفي اليوم التالي مع عبّاس وشارون في العقبة، في الأردن. وشكّك المراسلون، قبل الرحلة، في إمكان ممارسة بوش ضغطاً على إسرائيل لتحقيق هدفه، خصوصاً أن حملته لإعادة انتخابه بدأت تلوح في ٢٠٠٤. وقال لهم، «بالطبع يمكنني ذلك. اسمعوا، لو كنت خائفاً ـ لأسباب سياسية ـ من اتخاذ القرارات اللازمة لتحريك العملية قدماً، لما ذهبت»[٥٠].

كانت اللقاءات ودّية، وبدا أن جهود بوش للتدخل مباشرة في عملية السلام

ستنطلق انطلاقة جيّدة. لكن خارطة الطريق لم تؤد إلى أي مكان. وعارض شارون، بالرغم من بعض التأييد الكلامي لخطة الرباعية، إنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة، وعلى هذا لم تكن له مصلحة في التفاوض مع الفلسطينيين، حيث إن الغاية من مثل هذه المحادثات هي بالتحديد إنشاء مثل هذه الدولة في الأراضي المحتلة. واتضحت معارضته خارطة الطريق قبل كثير من آذار/مارس ٢٠٠٣. وأعربت «الواشنطن بوست» عن رأيها في افتتاحية، في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، أنه بالرغم من أن شارون «يُبلغ الناخبين عن استعداده لمساندة مخطط بوش»، فالواقع هو أن «مبعوثيه ينتقدون بقساوة مسودة خارطة الطريق في اجتماعاتهم مع المسؤولين الأميركيين. واستناداً إلى الصحافة الإسرائيلية، فإن شارون نفسه رفض خطة الإدارة بوصفها «غير مناسبة» في اجتماع أخير للحكومة»[٥١].

لم يقل شارون الكثير علناً في أواسط آذار/مارس، عندما أعلن بوش أنه سيدفع بخارطة الطريق قُدُماً، لأنه لم يشأ، أساساً، انتقاد بوش في وقت تستعد فيه الولايات المتحدة لغزو العراق[٥٢]. وبرغم ذلك، لم تتغير وجهة نظر شارون ولا موقفه حول الخطة، بحسب ما أوضحه شيمي شاليف في مقالة في «فوروارد»: «الهدف الاستراتيجي النهائي لشارون ومستشاريه، هو تقويض خارطة الطريق، واستبعاد الأعضاء الثلاثة الباقين (الاتحاد الأوروبي، الأمم المتحدة، وروسيا) مما يسمى لجنة مدريد الرباعية... من التدخّل الفعّال في عملية السلام»[٥٣]. وأعلنت «هآرتس»، في مقال افتتاحي في أواسط نيسان/أبريل، أن شارون «لم يعمل داخلياً على إنتاج التغيير في المفهوم الضروري لإنجاز ترتيب سلام يستند إلى تسوية. ويبدو... أنه لا يزال على رئيس الوزراء أن يتخلّى عن رؤيته إلى المستوطنات، وعن الضم للضفة الغربية الذي يقشعرّ منه البدن»[٥٤].

يكاد يكون من غير المفاجئ، نظراً إلى معارضة شارون خارطة الطريق، أن رؤساء المنظمات الرئيسية في اللوبي نظروا إلى خطة بوش بوصفها، استشهاداً برئيس مؤتمر الرؤساء زوكرمان، «خارطة طريق إلى لامكان»[٥٥]. وفي غضون ساعات على إعلان الرئيس بوش، في ١٤ آذار/مارس، أنه يساند خارطة الطريق،

اجتمعت مستشارة الأمن القومي كونداليزا رايس بوفد من الزعماء اليهود في البيت الأبيض. كان هدف الاجتماع، بحسب مقالة في «هآرتس»، «تعطيل أثر التحفظات الأميركية اليهودية في شأن الخطة»[٥٦]. لكن، استناداً إلى المقالة نفسها، «لم تتمكن رايس من تسكين مخاوف الكثيرين من المشاركين في الاجتماع، ولا من تخديرها». وكان رئيس الرابطة المناهضة للتشهير أبراهام فوكسمان، ونائب الرئيس التنفيذي لمؤتمر الرؤساء مالكولم هونلين، منتقدين ومعارضين في شكل خاص. وبالرغم من أن هونلين قال إنه من الضروري انتظار ردّ فعل إسرائيل على الخطة، فقد شدّد على أن الطائفة الأميركية اليهودية ستساند إسرائيل في حال أعربت عن تحفظّات.

رعت الأيباك أيضاً، في تلّة الكابيتول، رسالة إلى الرئيس بوش تحثّه فيها على عدم ممارسة ضغط على إسرائيل في ما يتعلّق بخارطة الطريق، وتدعو إلى أن تتم مطالبة الفلسطينيين بالالتزام كلّياً بخطة المتطلبات الأمنية قبل أن يكون على إسرائيل أن تقدّم تنازلات. وبحلول أوائل أيار/مايو، كان ٨٥ سيناتوراً، و٢٨٣ نائباً، قد وقّعوا الرسالة[٥٧]. وبينما أيّدت الأيباك في النهاية خارطة الطريق ـ مع بعض التحفظات ـ، فإنها لم تقم بحملة لكسب دعمها في الكونغرس، الأمر «الذي ترك فعلاً جبهة اللوبي مفتوحة أمام مجموعات تعارض الخطة علنا»[٥٨]. وقرّع الكثيرون من المعلقين المؤيدين لإسرائيل، قرار الإدارة دفع خارطة الطريق قُدُماً. وأصرّ تشارلز كراوتهامر، على سبيل المثال، في مقالة في «الواشنطن بوست»، على أن «السير في درب خارطة الطريق» ما دام عرفات يحتفظ بأي سلطة، يُشكّل «انتحاراً دبلوماسياً»[٥٩]. إلا أن توماس فريدمان، في «النيويورك تايمز»، انتقد المنظمات اليهودية الرئيسية بسبب عدم دعمها خطة السلام[٦٠]. وفي ما عدا مجموعات الحمائم أمثال «جماعة التيكون» و«منتدى السياسة الاسرائيلية»، أيدت قلّة من المجموعات الموالية لإسرائيل خارطة الطريق بحماسة. وعنى هذا ببساطة أنه لا مستقبل لها.

لم يقلق المتشددون الإسرائيليون كثيراً في شأن خارطة الطريق عندما تم إعلان تفاصيلها في ٣٠ نيسان/أبريل. وفي مقالة في اليوم التالي في «هآرتس»،

سأل برادلي بورستون، «لماذا يبتسم هؤلاء الناس إذاً»[٦١]. والجواب هو أن إدارة بوش توصّلت سرّاً إلى سلسلة من التفاهمات مع شارون ومساعديه ومستشاريه، عطّلت في شكل كبير أثر مخاوفهم في شأن خطة الرباعية للسلام[٦٢]. وأفادت «الفاينانشال تايمز» أن إليوت أبرامز وستيفن هادلي، وهما لاعبان أساسيان في مجلس الأمن القومي، طمأنا شارون سرّاً إلى أنه «لن يتعرّض لضغط أميركي في شأن خارطة الطريق»[٦٣].

ولا بد، برغم ذلك، أن شارون اعتراه القلق غداة زيارة بوش إلى الشرق الأوسط في أوائل حزيران/يونيو ٢٠٠٣، التي نُظر إليها على أنها خطوة مهمة وحاسمة في دفع جهود الرئيس السلمية. وبعد وقت قصير على عودة الرئيس إلى الولايات المتحدة، حاولت إسرائيل، لكنها فشلت، قتل عبد العزيز الرنتيسي، وهو قيادي رئيسي في حماس. وهو كان الأول بين سبعة مستهدَفين بالاغتيال في خمسة أيام[٦٤]. وسبق لشارون أن وعد وزير الخارجية باول في أيار/مايو، بأن إسرائيل ستوقف عمليات الاستهداف بالاغتيال ما لم يتعلّق الأمر «بقنبلة على وشك الانفجار»، وهذا ما لم يكن عليه الأمر في هذه الحال[٦٥]. فقد أعلنت حماس بالفعل، في اليوم السابق للهجوم، أنها مستعدة لاستئناف المحادثات حول وقف إطلاق النار[٦٦]. بل إن «فوروراد» أفادت أن شارون، في قمة العقبة، «وافق على تحاشي القيام بأعمال قد «تلهب» الوضع، وتُضعف رئيس الوزراء الفلسطيني المبتدئ (محمود عباس)»[٦٧]. واستنتج المعلقون الإسرائيليون أن رئيس وزراء إسرائيل يحاول الآن إغراق سفينة خارطة الطريق. وكتب مراسل لـ «هآرتس»، «لم يغب عن الإسرائيليين التوقيت الغريب لحملة الاغتيال»[٦٨].

لم يُسَرَّ بوش، لكنه لم يوبّخ شارون إلا بلطف، قائلاً في العاشر من حزيران/يونيو، «أصابتني الهجمات الإسرائيلية الأخيرة بالهيليكوبتر، بالاضطراب». وبحسب «الواشنطن بوست»، فإن ملاحظات مساعديه لم تكن «إلا أقوى بعض الشيء». وبرغم ذلك، فإن المتشددين في اللوبي لا يقبلون حتى بأقل انتقاد لإسرائيل، وسرعان ما تحرّكوا للسيطرة على «استعراض الاستقلال» الوجيز لبوش. وأجرى ديلاي اجتماعاً خاصاً مع مساعدي الرئيس، أبلغهم فيه أنه سيدفع

قُدماً بقرار في الكونغرس يدعم إسرائيل إذا استمر بوش في انتقادها. ومساء الحادي عشر من حزيران/يونيو، استضاف بوش إلى مائدة عشاء في البيت الأبيض، مئة زعيم يهودي للاحتفال بعرض جديد في معرض تذكار المحرقة. وقال مالكولم هونلين، الذي التقى بوش على انفراد في تلك الأمسية، إن «الرئيس وغيره في البيت الأبيض أدركوا أن ردّة فعلهم قد تُنتج مفعولاً عكسياً». ومضى هونلين في التعبير عن ثقته بقدرة اللوبي على التأثير في القرار الأميركي، بالقول إن «الناس أخذهم بعض الدهشة من جراء هذه التعليقات، وبأبعد ما يمكن المرء قوله، فإن البيت الأبيض أدرك ذلك جيداً»[٦٩].

وبحلول اليوم التالي، في ١٢ حزيران/يونيو، كان البيت الأبيض قد قام بانعطافة كاملة أخرى، وأصبح داعماً لإسرائيل بعزم. وأفادت «الواشنطن بوست» أن «مسؤولي البيت الأبيض ووزارة الخارجية، حاولوا، في بيانات منسّقة، تحويل التركيز الدبلوماسي، من أعمال إسرائيل إلى الالتزامات التي قام بها الزعماء العرب في قمة عُقدت الأسبوع الماضي في مصر، بقطع التمويل والدعم عن الهجمات الانتحارية ضد الإسرائيليين. وقام وزير الخارجية كولن باول بذلك من خلال جولة من الاتصالات الهاتفية مع وزراء خارجية عرب»[٧٠]. وقال السكرتير الصحافي للبيت الأبيض، آري فليشر، إن «المسألة ليست إسرائيل»، بل هي «الإرهابيون الذين يقتلون، ويحاولون إيقاف عملية مفعمة بالأمل تحاول الانطلاق قُدماً»[٧١]. وفي وقت لاحق من ذلك الشهر، مرر مجلس النواب قراراً ـ بتصويت ٣٩٩ ضد ٥ ـ، يعرب فيه «عن التضامن مع الشعب الإسرائيلي»، ويقول إن إسرائيل مخوّلة تماماً استخدام القوة في التعاطي مع الإرهاب»[٧٢].

حاول بوش مرّة أخرى كبح أعمال إسرائيل التي تزيد من معاداة أميركا في العالمين العربي والإسلامي، وتقوّض حرب إدارته على الإرهاب، لكنه انتهى مصاباً بهزيمة مُذلّة أخرى[٧٣].

الأحادية تدخل... خارطة الطريق تخرج

ظهر الكثير من النمط نفسه في أواخر تموز/يوليو ٢٠٠٣، عندما شرعت إدارة

بوش في الإعلان عن معارضتها ما يُسمّى الجدار الأمني الإسرائيلي (الجدار الفاصل)، الذي نُظر إليه، على نطاق واسع، بأنه محاولة إسرائيلية لخلق «وقائع على الأرض» تشكّل عائقاً كبيراً أمام تسوية تفاوضية. لم تكن القضية هي بناء الجدار في حد ذاته، بل المسار الذي ينوي سلوكه، والذي سيؤدي في الواقع إلى ضم أجزاء إضافية من الأراضي المحتلة، ويفرض المزيد من المعاناة على آلاف الفلسطينيين[٧٤]. وأعرب بوش عن عدم رضاه، في مؤتمر صحافي مشترك مع رئيس الوزراء الفلسطيني محمود عباس، في ٢٥ تموز/يوليو في البيت الأبيض: «أعتقد أن الجدار مشكلة، وقد ناقشت هذا مع أرييل شارون. ويصعب كثيراً خلق ثقة بين الفلسطينيين وإسرائيل مع جدار يتلوّى عبر الضفة الغربية»[٧٥]. لكن، بعد أربعة أيام في البيت الأبيض، أوضح شارون، وبوش يقف إلى جانبه، أنه ينوي مواصلة بناء الجدار، بالرغم من أنه قال إنه سيحاول التقليل من المعاناة التي ينزلها بالفلسطينيين. لم يصد بوش شارون، ولم يعارضه، بل وافق بدلاً من ذلك على وجهة نظره، بأن العمليات الانتحارية الفلسطينية تشكل «العائق الأساسي أمام السلام»[٧٦].

وبرغم ذلك، واصلت إدارة بوش الإعراب عن عدم رضاها عن الجدار الأمني. وأوحى وزير الخارجية باول، في مقابلة، أن الجدار يشكل محاولة إسرائيلية للاستيلاء على أرض فلسطينية. وألمحت كونداليزا رايس إلى أن الإدارة قد تحسم كلفة السياج من مبلغ التسعة مليارات دولار من ضمانات القروض التي وافقت عليها الولايات المتحدة في نيسان/أبريل[٧٧]. استنفر مؤيدو إسرائيل في الكونغرس مجدداً، وشددوا على البيت الأبيض، بحسب ما ذكره السيناتور تشارلز شومر، على أنه إذا قام الرئيس «بالاستهانة بإرادة الكونغرس وحاول معاقبة إسرائيل لدفاعها عن نفسها، فسيقوم الكونغرس بكل ما أوتي من قوة، بضمان عدم حجب ضمانات القروض»[٧٨]. ولم يُقلق الإسرائيليون أنفسهم في شكل جدي. وعلى ما ذكره أحد المسؤولين الإسرائيليين الكبار، «نحن لا نخضع لأي ضغط. . . فالولايات المتحدة ديموقراطية تنبض كثيراً بالحياة، وهذه إدارة ذات توجه سياسي كبير. والواقع ينتج أحياناً عن إكراهات سياسية»[٧٩].

لكن مسألة ضمانات القروض لن تنحسر برغم ذلك. وقالت إدارة بوش في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، إنها ستقتطع ٢٨٩,٥ مليون دولار من ضمانات قروض بقيمة ثلاثة مليارات دولار خُصصت لإسرائيل في وقت سابق تلك السنة. لم يعترض اللوبي بقوّة، لأن العقاب كان أساساً مجرّد صفعة لطيفة على الرسغ. فلم تقطع الولايات المتحدة المساعدة الخارجية المباشرة، وهي جوهر دعمها المادي لإسرائيل. ويعني قطع ما يقارب العشرة في المئة من ضمانات القروض، أنه على إسرائيل أن تدفع معدّل فائدة أكثر ارتفاعاً على جزء صغير من مجمل المبلغ الذي تنوي اقتراضه. وقدّر المدير العام السابق لوزارة المال الإسرائيلية أن ذلك سيكلّف إسرائيل نحو أربعة ملايين دولار في السنة من معدلات الفائدة الأعلى، وهذا ليس بالمال الكثير بالنسبة إلى دولة مزدهرة اقتصادياً كإسرائيل[٨٠].

حقّقت إدارة بوش انتصاراً صغيراً آخر في خريف ٢٠٠٣. فقد هدّد شارون بطرد عرفات من الضفة الغربية وإرساله إلى المنفى. وأبلغ باول ورايس الإسرائيليين، أن الولايات المتحدة لا تقبل طرد الزعيم الفلسطيني، فوصلتهم الرسالة وبقي عرفات في الضفة الغربية[٨١].

لكن هذه الانتصارات الصغيرة لم تشكّل إشارة إلى تغيير في الاتجاه. بل على العكس، ففي خريف ٢٠٠٣، أخذ شارون في التحرّك لتحطيم خارطة طريق جورج بوش، مرّة أولى وأخيرة، من خلال الدفع قُدماً بخطته الخاصة لانسحاب من جانب واحد[٨٢]. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، دعا شارون كبير مدراء شؤون الشرق الأدنى وشمال أفريقيا في مجلس الأمن القومي، إليوت أبرامز، وهو من أشهر أقطاب المحافظين الجدد (وأبرز مستشاري نائب الرئيس ديك تشيني)، إلى اجتماع سرّي في روما. وفي الاجتماع أبلغ شارون المسؤول الأميركي أنه ينوي، بدلاً من متابعة تسوية تفاوضية، كما تدعو إلى ذلك خارطة الطريق، أن يفرض تسويته الخاصة على الفلسطينيين[٨٣]. واتضح، مع تطوّر السياسة في الأشهر القليلة التالية، أن إسرائيل ستنسحب أولاً من كل مستوطناتها في غزّة، وتسلّم هذه الأراضي إلى الفلسطينيين. وستسلّم إسرائيل من ثمّ بعض مناطق الضفة

الغربية إلى الفلسطينيين أيضاً، على أن تستبقي أقساماً كبيرة من هذه الأرض المتنازع عليها.

لم يرتكز قرار شارون التخلّي للفلسطينيين عن هذه الأجزاء من الأراضي المحتلة، على تعاطفه مع معاناتهم، بل على الخوف من أنه إذا احتفظت إسرائيل بغزة وبكامل الضفة الغربية، فسرعان ما سيفوق العرب اليهود عدداً في «إسرائيل الكبرى». بعبارات أخرى، فإن الهاجس الديموغرافي هو الذي حرك سياسة رئيس الوزراء(٨٤).

لن يكون للفلسطينيين، في الواقع، أي كلمة في هذه العملية. فإسرائيل ستفرض شروط التسوية، ولن يحصل الفلسطينيون في النهاية على دولة خاصة بهم. وأوضح ذلك دوف ويزغلاس، أقرب مستشاري شارون، عندما قال إن «مغزى ما قمنا به... هو تجميد العملية السياسية. وعندما تُجمّد العملية السياسية فأنت تمنع قيام دولة فلسطينية، وتمنع النقاش حول اللاجئين والحدود والقدس. وعملياً، فإن هذه الرزمة بكاملها التي تدعى الدولة الفلسطينية، مع كل ما تستلزمه، قد أُزيلت من روزنامتنا إلى أجل غير مسمّى». وقال ويزغلاس أيضاً إن خطة شارون «هي في الواقع غاز «الورمالديهايد» العديم اللون. وهو يقوم بتزويد كمية من هذا الغاز تكفي لعدم وجود عملية سياسية مع الفلسطينيين»(٨٥).

وربما توقّع المرء أن يستاء بوش من شارون، ويحاول إبقاء خارطة الطريق حيّة، خصوصاً أن الرئيس، بحسب مستشارته للأمن القومي، رايس، يعتقد أن خارطة الطريق هي «المسار الوحيد الذي سيؤمّن السلام الدائم والأمن»(٨٦). لكن، ليس هذا ما حصل. ففي ربيع ٢٠٠٤، احتضن بوش علناً مقاربة شارون الأحادية، قائلاً إنها «خطوة جريئة وشجاعة»، وإن العالم مَدين لشارون بـ «شكراً» لمتابعته إياها(٨٧). ومن ثم قام بوش، في تحوّل دراماتيكي، بتغيير السياسة المعلنة لكل رئيس أميركي منذ ليندون جونسون، عندما جاهر بأنه لن يكون على إسرائيل إعادة كل الأراضي تقريباً التي احتلتها في ١٩٦٧، وبأنه لن يُسمح للاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى منازلهم السابقة في إسرائيل، بل يجب أن يستقرّوا في دولة فلسطينية جديدة(٨٨). وقضت السياسة الأميركية في السابق، بأن

يناقش الإسرائيليون والفلسطينيون هذه المسائل. وأثارت هذه التحركات استفظاعاً في الشرق الأوسط، لكن نُظر إليها في شكل واسع في أميركا، على أنها سياسة حذقة في السنة التي يسعى فيها جورج بوش إلى إعادة انتخابه[٨٩].

التقط توماس فريدمان، من خلال ما كتبه في أوائل ٢٠٠٤ في «النيويورك تايمز»، جوهر ورطة بوش في ما يتعلّق بالنزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني: «وضع شارون الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات في الإقامة الجبرية في مكتبه في رام الله، ووضع جورج بوش في الإقامة الجبرية في المكتب البيضاوي. وقام شارون بمحاصرة عرفات بالدبابات، وبمحاصرة بوش باللوبيين المؤيدين لإسرائيل من يهود ومسيحيين، وبنائب الرئيس، ديك تشيني، المستعد للقيام بكل ما يمليه عليه شارون، وبسائسين سياسيين يطلبون من الرئيس عدم ممارسة الضغط على إسرائيل في سنة انتخابية. وهم جميعهم يتآمرون للتأكد من عدم قيام الرئيس بأي أمر»[٩٠].

واصل الإسرائيليون، إبان تلك الفترة بكاملها، بناء المستوطنات في الضفة الغربية، بالرغم من الاحتجاجات الأميركية، وبرغم واقع أن خارطة الطريق تطالب إسرائيل صراحة «بتجميد كل النشاط الاستيطاني (بما في ذلك النمو الطبيعي للمستوطنات)»[٩١]. واستمرّوا أيضاً في اغتيال زعماء فلسطينيين، أحياناً في أكثر الأوقات سوءاً، على الأقل من المنظور الأميركي. فالجيش الإسرائيلي، على سبيل المثال، أسقط عرضاً فلسطينياً بوقف النار في ٢٢ تموز/يوليو ٢٠٠٢، عندما قتل الشيخ صلاح شحادة، وهو زعيم بارز في حماس، و١٤ آخرين (من بينهم تسعة أولاد). ندد البيت الأبيض بالهجوم بوصفه «جائراً»، لكنه لم يُجبر إسرائيل على وضع حد لسياسة الاستهداف بالاغتيال التي تعتمدها[٩٢]. وعلى ما تمت ملاحظته سابقاً، قوّض الجيش الإسرائيلي وقفاً آخر للنار، وهو في طور بزوغه في حزيران/يونيو ٢٠٠٣، عندما حاول اغتيال الرنتيسي (فشل في ذلك)، وهو قيادي بارز آخر في حماس.

اغتالت إسرائيل في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٤، زعيم حماس ومؤسسها، الشيخ أحمد ياسين بصواريخ أميركية الصنع من نوع هلفاير. ونُظر، في شكل عام، إلى

هذه الخطوة على أنها ضربة خطيرة لموقع أميركا في الشرق الأوسط، ليس فقط من خلال استخدام أسلحة أميركية، بل أيضاً لأن الكثيرين في العالم العربي كانوا مقتنعين بأن إدارة بوش قد أعطت إسرائيل الضوء الأخضر لقتل شخص طاعن في السن ومُقعَد، يتحرك على كرسي متحرّك. وفي أعقاب عملية القتل، كتب جيم هوغلاند، كاتب العمود في «الواشنطن بوست»، «لم يُعقّد أيّ زعيم أجنبي صديق، في ما عدا الاستثناء المحتمل لشارل ديغول، الدبلوماسيةَ الأميركية الحديثة والاستراتيجية بطريقة أكثر ثباتاً وخطورة، من أرييل شارون. فهو يتابع مصالح إسرائيل بعزم المحارب، وبتصويب يقطع أنفاس كل من عداه وخياراته»[٩٣]. وبعد أقل من شهر، وفي ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، تمكن الجيش الإسرائيلي أخيراً من قتل الرنتيسي[٩٤].

«مات» عرفات ولم يتبدّل شيء

مات عرفات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، وبرز عبّاس بوصفه الزعيم الفلسطيني الجديد، وحاز في مآل الأمر منصبه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ في انتخابات ديموقراطية سلمية، نوّه بها المراقبون الخارجيون على أنها حرّة ونزيهة. وربّما اعتقد المرء أن هذا الحدث يشكل فرصة مثالية لدفع العملية السلمية قُدُماً، إذ إن عبّاس اعترف بإسرائيل، ونبذ العمليات العسكرية ضد الاحتلال، التي تصفها إسرائيل بـ «الإرهاب»، وكان متلهفاً إلى العمل على تسوية تفاوضية للصراع[٩٥]. كذلك، فاز بوش بإعادة انتخابه لولاية ثانية، وأصبح بالتالي في موقع يضاهي بقوته أي موقع يمكن أي رئيس أن يكون فيه، للمساعدة على دعم عبّاس «المعتدل». احتضنت إدارة بوش عباس منذ البداية، لكنها لم تقم عملياً بأي شيء من شأنه مساعدته في التفاوض على دولة قابلة للحياة، وأدت في النهاية إلى تقويض أساس سلطته.

السبب الرئيسي في أن بوش لم يقم إلا بالقليل لمساعدة عبّاس، هو أنه سبق وألزم نفسه بمساندة خطة شارون (وخطة خليفته إيهود أولمرت) للانفصال من طرف واحد عن الفلسطينيين. وقام بوش، خلافاً لتصريحاته حول ضرورة خارطة

الطريق، بدعم استراتيجيا لا تحمل أي وعد للفلسطينيين بالحصول على دولة خاصة بهم قابلة للحياة، الأمر الذي قضى على الخطة منذ البداية.

عارض بعض المجموعات المؤيدة لإسرائيل، مثل المنظمة الصهيونية في أميركا والمنظمات الأرثوذكسية، التخلّي عن أي أراض للفلسطينيين. إلا أن منظمات رئيسية مثل الرابطة المناهضة للتشهير، والمؤتمر الأميركي اليهودي، واللجنة الأميركية اليهودية، دعمت عملية الفصل. وقدّر مسؤولون كبار في مؤتمر الرؤساء، أن ما بين ٦٠ و٧٥ في المئة من الزعماء يحبذون الانسحاب، وهو أكثر من كاف لضمان أن اللوبي سيؤيد في النهاية شارون وتحوّل بوش السياسي، ولو من دون حماسة كبيرة[٩٦].

وساهم شارون مباشرة، من خلال رفضه التفاوض مع عبّاس والحؤول دونه ودون تحقيق فوائد ملموسة للشعب الفلسطيني، في فوز حماس الانتخابي في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وكتب محرر العمود الافتتاحي في «هآرتس»، برادلي بورستون، قبيل الانتخاب، «لو بدا لكم... أن اسرائيل هي مديرة حملة حماس في انتخابات البرلمان الفلسطيني الأسبوع المقبل، فإن القليلين سيعترضون، وبخاصة في حماس»[٩٧]. فبوجود حماس في السلطة، أصبح لإسرائيل سبب آخر في عدم التفاوض، وصار هناك احتمال أقل في أن تدفعها إدارة بوش إلى التفاوض مع الفلسطينيين.

وما زاد الأمور سوءاً، أن سياسة إسرائيل في الانسحاب الأحادي انهارت صيف ٢٠٠٦، بعد نحو شهرين من إشادة بوش بهذه السياسة إبان زيارة إيهود أولمرت الأولى إلى الولايات المتحدة، بوصفه الرئيس الجديد للحكومة[٩٨]. قام الإسرائيليون، بعد الانسحاب من غزة في آب/أغسطس ٢٠٠٥، بتطويق فعلي لقطعة العقار الصغيرة هذه، جاعلين من المستحيل على الفلسطينيين المقيمين هناك أن يعيشوا حياة كريمة، والأقل من ذلك حصولهم على دولة خاصة بهم. وواصل الفلسطينيون، في المقابل، في غزة، إطلاق الصواريخ على إسرائيل، ومن ثم أسروا جندياً إسرائيلياً في ٢٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٦. شعر الإسرائيليون بأن الوضع أصبح لا يطاق، لذا دخلوا بعد ذلك بثلاثة أيام إلى غزة[٩٩].

وسرعان ما اتضح للإسرائيليين، وبالتأكيد لأولمرت، أن إسرائيل ستواجه وضعاً مماثلاً إذا انسحبت من طرف واحد من بعض أجزاء الضفة الغربية، واحتجزت فعلياً الفلسطينيين الذين تركتهم وراءها.

بعد ذلك ببضعة أسابيع، في ١٢ تموز/يوليو، أسر حزب الله جنديين إسرائيليين عند الحدود الفلسطينية ـ اللبنانية، دخل الطرفان بعدها مباشرة في حرب أطلق فيها حزب الله آلاف القذائف والصواريخ داخل شمال إسرائيل. ونظراً إلى أن إسرائيل انسحبت من طرف واحد من جنوب لبنان في العام ٢٠٠٠ (بعد موجة عمليات نوعية مكثفة للمقاومة اللبنانية)، دعمت هذه الأزمة فكرة أن الانسحاب ببساطة من الضفة الغربية لن ينهي بحد ذاته صراع إسرائيل مع الفلسطينيين. لذلك، تخلى أولمرت أواخر صيف ٢٠٠٦، يؤيده في ذلك الجمهور الإسرائيلي، عن الانفصال الأحادي الجانب. وفي مقابلة صريحة مع وكالة «شينخوا» الصينية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، قال أولمرت إنه عندما تولّى السلطة في كانون الثاني/نيابر ٢٠٠٦، من شارون الذي كان يعاني «موتاً سريرياً»، (ولا يزال)، كان واثقاً من أنه يمكن الاستراتيجية الانفرادية، أو ما أسماه «خطة التلاقي»، أن تحل المشكلة الفلسطينية. لكنه كان مخطئاً، وسيكون الآن، «في ظل الظروف القائمة»، إنجاز حل الدولتين عملياً أكثر من خلال التفاوض بدلاً من الانسحاب [الأحادي الجانب]»[١٠٠].

رايس تتحول إلى «شبيهة باول»[١٠١]

فقهت الولايات المتحدة أيضاً أن الأحادية استراتيجية خاسرة، وشرعت في الدفع من جديد إلى تسوية تفاوضية على خط خارطة الطريق. وفي أواخر ٢٠٠٦، ترأست وزيرة الخارجية كونداليزا رايس الدفع بالزعماء الفلسطينيين والإسرائيليين إلى التحدث مع بعضهم البعض[١٠٢]. وكان هدفها الشروع في نقاش حول ما ستبدو عليه الخطوط العريضة لتسوية شاملة، عبّرت عنها بـ«الأفق السياسي».

وبينما كانت رايس تدفع بالإسرائيليين والفلسطينيين إلى التفاوض جدّياً، أقنع

السعوديون الجامعة العربية في آذار/مارس ٢٠٠٧، بإعادة إصدار خطة ٢٠٠٢ للسلام. وعرض الاقتراح الجديد، شأنه شأن القديم، على إسرائيل السلام والعلاقات الطبيعية، ليس مع الفلسطينيين وحسب، بل أيضاً مع كل الأعضاء الاثنين والعشرين في الجامعة العربية. وعلى إسرائيل، في المقابل، أن تنسحب من الأراضي المحتلة ومن مرتفعات الجولان، والقبول بإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة في الأراضي المحتلة وعاصمتها القدس الشرقية، والتفاوض على «حل عادل» لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين التي «اتفق عليها» الأطراف المعنيون[١٠٣]. وأوضح السعوديون أن الاقتراح يشكل قاعدة للتفاوض، وليس صفقة تؤخذ كما هي، أو تُرفض كلها.

كانت لكل من الأميركيين والسعوديين دوافع قوية لوضع حد للنزاع بين إسرائيل والفلسطينيين[١٠٤]. فاستمرار الدعم الأميركي للسياسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة لم يساعد على إذكاء مشكلة أميركا مع الإرهاب، بل صعَّب أيضاً على إدارة بوش حمل الدول العربية على المساعدة على التعاطي مع الحرب في العراق ومع برنامج إيران النووي. وأراد السعوديون، من جانبهم، العمل عن كثب مع الأميركيين لاحتواء إيران، لكنهم كانوا محدودين في ما يمكنهم القيام به بسبب الغضب الشديد الذي يسود الشعب السعودي بسبب الدعم الأميركي لقمع إسرائيل للفلسطينيين. وأراد السعوديون أيضاً إنهاء النزاع لأن إيران أخذت تكسب نفوذاً مع القوى الفلسطينية الراديكالية (حماس والجهاد الإسلامي) في الأراضي المحتلة.

ونظراً إلى هذه الظروف، بدت الشروط مناسبة للقيام جدياً بتحرك إلى الأمام في عملية السلام. إلا أن هذا لم يحصل. فقد أظهر أولمرت القليل من الاهتمام بمبادرة الجامعة العربية التي بدا أنه مُقدَّر لها أن تواجه المصير نفسه الذي واجهه اقتراح السلام في ٢٠٠٢. ولم يسعد رئيس وزراء إسرائيل ببعض جوانب الاقتراح، مثل اشتراط انسحاب إسرائيل من كل الأراضي المحتلة. ورفض أيضاً أي تسوية حول مسألة «حق العودة» للفلسطينيين، وقال عبر «الجيروزاليم بوست» في آذار/مارس ٢٠٠٧، «لن أوافق على أي نوع من المسؤولية الإسرائيلية عن

هذه المشكلة. ونقطة على السطر». ومضى قائلاً إنه «من المحال» حتى عودة لاجئ فلسطيني واحد إلى إسرائيل[١٠٥].

إلا أنه كان في الإمكان التعاطي مع نقطة الخلاف هذه، ومع أي غيرها، في المفاوضات التي كانت ستلي لو أن اسرائيل وافقت على محادثات على أساس الاقتراح. وأوضحت «هآرتس» المسألة جيداً، في افتتاحية لها في أواخر آذار/مارس: «إن حكومة واقعية كانت ستسارع إلى احتضان هذا الاستعداد للاعتراف والمصالحة، وإلى الإعراب عن تحفظاتها عما لا تقبل به، ساعية إلى حوار على المستوى الإقليمي»[١٠٦]. وتعرض أولمرت في أواسط أيار/مايو، لانتقاد واسع لفشله في متابعة جدّية لسلام مع العرب، بما في ذلك من خلال مؤيدَيْن قويّين لإسرائيل: أبراهام فوكسمان من الرابطة المناهضة للتشهير، والفائز بجائزة نوبل إيلي ويزل. وفي مواجهة هذا الانتقاد المتصاعد، ردّ رئيس الوزراء بالقول إن إسرائيل مستعدة لمناقشة مبادرة الجامعة العربية، إلا أنه لم يقم سوى بالقليل بأبعد من هذا الكلام المنمّق. وشنّت إسرائيل بدلاً من ذلك حملة دبلوماسية لاتهام العرب بإفشال مبادرة السلام[١٠٧].

لم تقم إدارة بوش بأي شيء حسّي لدفع أولمرت إلى احتضان اقتراح الجامعة العربية، ولو أنها حثّت الزعماء العرب على تعديل الاقتراح بما يُرضي إسرائيل[١٠٨]. عند هذا الحدُ لم تبلغ جهود رايس لدفع عملية السلام قدماً أي شيء. فقد أوضحت رايس، في بادئ الأمر، في اجتماع في أوائل شباط/فبراير مع زعماء من ١٥ منظمة يهودية رئيسية، أن الإدارة لن تمتنع وحسب عن ممارسة الضغط على إسرائيل، بل إنها لن تعرض أيضاً اقتراحاتها الخاصة في شأن ما يجب أن يبدو عليه «الأفق السياسي»[١٠٩]. وحدّت هذه التنازلات، في شكل كبير جداً، من فاعلية الوزيرة. ثم سافرت رايس إلى القدس حيث جمعت في ١٩ شباط/فبراير أولمرت وعبّاس معاً للتحادث. إلا أن جهود رايس لإحياء محادثات السلام لم تفلح بسبب رفض رئيس وزراء إسرائيل مناقشة الخطوط العريضة لتسوية ممكنة. وفي الواقع، رفض كل من أولمرت وعباس الظهور معها في المؤتمر الصحافي الذي أعقب ذلك. وبعد ذلك بوقت قصير، نشرت

«النيويورك تايمز» افتتاحية عن اللقاء بعنوان «لغز الكلمات في القدس»، أشارت فيه إلى أن رايس لم تتمكن حتى من جعل الزعيمين يقفان إلى جانبها وهي تقرأ «بياناً مشتركاً خالي المحتوى، وافقا عليه على مضض»(١١٠).

عادت رايس إلى إسرائيل في أواخر آذار/مارس لتلتقي مع أولمرت، وتطرح إمكانية أن تلعب دور الوسيط بين إسرائيل والفلسطينيين. شكّلت هذه زيارتها السابعة إلى إسرائيل في ثمانية أشهر. رفض أولمرت رفضاً قاطعاً فكرة أن تعمل رايس وسيطاً دبلوماسياً لـ «الديلي»، ما دفع بها إلى إلغاء المؤتمر الصحافي المقرر لما بعد اللقاء. فالعنوان الرئيسي لـ «الديلي تلغراف» (لندن) في اليوم الذي تلى اجتماع أولمرت ـ رايس، قال كل شيء: «إسرائيل تتعالى على كونداليزا رايس»(١١١). وعادت وزيرة الخارجية إلى واشنطن خالية الوفاض، ومع احتمالات قليلة في أن تحقق إدارة بوش تقدّماً متواضعاً حيال السلام العربي ـ الإسرائيلي قبل انتهاء ولايتها.

هذا الحاصل، وهو ليس فقط مذلاً لوزيرة الخارجية، بل يناقض أيضاً المصلحة القومية الأميركية، هو نتيجة عاملين على الأقل. الأول، هو أنه لا مصلحة لأولمرت، كسابقه شارون، في تسوية سلام مع الفلسطينيين، لأن ذلك سيتطلب تخلّي إسرائيل عن كل الضفة الغربية تقريباً، وإنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة في تلك الأراضي. وقد أوضح أولمرت أنه سيكون مستعداً للتخلي عن أجزاء من الضفة الغربية، لكنه ينوي الاحتفاظ بأجزاء كبيرة منها لإسرائيل. وبالفعل، أعلنت حكومته في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، أنها تبني أول مستوطنة جديدة لها من عشرة أعوام، وفي الشهر التالي أعلنت إسرائيل أنها خططت لبناء منازل جديدة في معالي أدوميم، وهي أكبر المستوطنات الإسرائيلية الموجودة(١١٢). فإسرائيل ستفضل الاحتلال على السلام إذا كان السلام يعني التخلي للفلسطينيين عن ٩٥ في المئة من الضفة الغربية(١١٣).

ربما يحاجج البعض بأن إسرائيل ليست العائق الحقيقي أمام السلام، بل حماس، التي جاءت إلى السلطة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، ولا تزال ملتزمة رسمياً تدمير إسرائيل. وما من شك في أن وضعية حماس المتنامية داخل

المجتمع الفلسطيني، عقّدت أي جهود لتحقيق السلام. وبرغم ذلك، فإن هذه المشكلة ليست عصيّة على تجاوزها. فلو أن الإسرائيليين مهتمون حقيقة بالوصول إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين، ففي إمكانهم العمل مع الجامعة العربية، وعبّاس، والعناصر الأكثر اعتدالاً داخل حماس، لدفع عملية السلام قُدُماً، وعزل - وحتى ربما تغيير مواقف - الرافضين في حماس وغيرها من المجموعات الراديكالية، مثل الجهاد الإسلامي(١١٤). لكن الإسرائيليين أظهروا، بدلاً من ذلك، القليل من الحماسة للعمل مع العدد المتزايد من العرب المهتمّين حقيقة بصنع السلام مع الدولة اليهودية. فهذه السياسة، من خلال تقويض المعتدلين الذين يريدون التفاوض على السلام، إنما تقوّي تلك الفصائل التي تدّعي أن العنف هو التكتيك الفعّال الوحيد.

ثانياً، جعلت القوى المؤيدة لإسرائيل في أميركا، من المستحيل على الولايات المتحدة، وبخاصة وزيرة الخارجية رايس، دفع حكومة أولمرت في اتجاه السلام. والعائق الرئيسي في البيت الأبيض أمام ممارسة أي نوع من الضغط الفعال على إسرائيل، هو إليوت أبرامز. وهو يتلقّى المساعدة أيضاً من محافظَين جديدين قويين يعملان لنائب الرئيس، هما جون هنّاه وديفيد ورمسر. ويفيد الصحافي جيم لوب، أن مصادر متنوعة أبلغته أن «أبرامز يعمل بطريقة منهجية لتقويض أي احتمالات لمفاوضات جدّية تهدف إلى تجسيد آمال رايس - والمطالب الملحّة باطراد للملك السعودي عبد الله - بتقديم «أفق سياسي» بحل نهائي للفلسطينيين»(١١٥).

لأبرامز علاقة وطيدة بيورام توربوفيتز، كبير موظفي أولمرت، وبشالوم تورجمان، المستشار الدبلوماسي لأولمرت، وهم جميعهم يعملون معاً لضمان أن إدارة بوش لن تدفع بإسرائيل لمتابعة سياسات لا يريدها أولمرت. ويلاحظ دانيال ليفي، وهو مستشار سابق في مكتب رئيس الوزراء، أنه «إذا أصبحت رايس كثيرة النشاط في طلبها صنع السلام، فيمكن دائماً إيفاد «ت+ت» (يورام توربوفيتز وشالوم تورجمان) إلى إليوت أبرامز في البيت الأبيض، وهو سيقوم بدوره بحمل تشيني على تولّي أمر الرئيس»(١١٦). وفي شكل مطابق، يؤكد هنري سيغمان،

الذي عمل طويلاً في شؤون الشرق الأوسط في مجلس العلاقات الخارجية، أنه «في كل مرّة تبرز أقل إشارة إلى أن الولايات المتحدة قد تنخرط في النهاية في عملية سياسية، يجتمع إليوت أبرامز سرّاً مع مبعوثي أولمرت في أوروبا أو غيرها، ليؤكّد لهم من جديد عدم وجود مثل هذا الخطر»(١١٧). فمباشرة قبل وصول رايس إلى إسرائيل من أجل اجتماعها في ١٩ شباط/فبراير مع عبّاس وأولمرت، وضع رئيس الوزراء الإسرائيلي وزيرة الخارجية عند حدّها بتسريبه إلى وسائل الإعلام أنه تحدّث مع الرئيس بوش في اليوم السابق، وأن «رئيس الوزراء والرئيس متفقان في الرأي». وعلى ما كتبه ألوف بن وشموئيل روزنر في «هآرتس»، فـ «الرسالة واضحة: ما ستقوله رايس لا يهمّ كثيرا»(١١٨).

يظهر مدى اختلال ميزان القوى داخل الإدارة الأميركية في غير مصلحة رايس، في شكل أكبر من خلال استقالة فيليب زيليكوف كمستشار قانوني لوزارة الخارجية في نهاية ٢٠٠٦. فهو كان صديقاً دائماً ووفياً لرايس، وواحداً من أقرب مستشاريها. وقد قام، مع نهاية صيف ٢٠٠٦، بتشجيع رايس على بذل جهود جدّية للتفاوض على اتفاق سلام بين إسرائيل والفلسطينيين. شعر بأن ذلك ضروري إذا أملت الولايات المتحدة جلب الدول العربية والأوروبية إلى تشكيل ائتلاف فعّال ضد إيران. وطرح هذه الفكرة بالذات في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، في خطاب في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى(١١٩).

حصل، غداة الخطاب، استنكار فوري من مجموعات مؤيدة لإسرائيل. واستناداً إلى «النيويورك تايمز»، «نأت وزارة الخارجية بنفسها سريعاً عن الخطاب، مُصدرة بياناً ينفي أي علاقة لها به. وقال مسؤولون إسرائيليون، ضايقتهم ملاحظات زيليكوف، إن رايس أكدت لاحقاً لوزيرة الخارجية الإسرائيلية، تسيبي ليفني، أن الولايات المتحدة تنظر إلى مسألتي إيران والفلسطينيين على أنهما مسألتان منفصلتان»(١٢٠). وأعلن زيليكوف، في الشهر التالي، أنه يترك وزارة الخارجية. وأعطى، في رسالة استقالته، أسباباً واهية لرحيله، بالرغم من أن مسؤولاً في البيت الأبيض، لم يذكر اسمه، قال إن رحيله يرتبط جزئياً بعدم رضاه عن سياسة الولايات المتحدة الشرق أوسطية. وفي أوائل آذار/ مارس

٢٠٠٧، عيّنت رايس إليوت كوهين، وهو محافظ جديد وقّع كل رسائل مشروع القرن الأميركي الجديد السابقة، خليفة لزيليكوف[١٢١].

حاولت رايس، بالرغم من كل القيود على هامش المناورة لديها، المساعدة على تقوية محمود عبّاس على حساب حماس. إلا أن اللوبي حدّ أيضاً من فاعليتها على هذه الجبهة. وفي أواخر كانون الثاني/يناير، قرر الرئيس بوش، بنوع خاص، منح عبّاس ٨٦ مليون دولار لتقوية أجهزته الأمنية. إلا أن عضو الكونغرس نيتا لوي (الديموقراطية عن نيويورك)، وهي مدافعة دائمة وشرسة عن إسرائيل، وترأس لجنة حيازة فرعية مهمّة، أوقفت الطلب[١٢٢]. وكتب أنتوني وينر، وهو مشرّع آخر موال لإسرائيل، إلى رايس، وطلب منها سحب طلب المساعدات[١٢٣]. وألقى مورتون كلاين، رئيس المنظمة الصهيونية في أميركا، بثقله، قائلاً إنه على بوش «أن يكون قاسياً مع عبّاس بالقدر نفسه من القساوة على حماس والقاعدة»[١٢٤].

وشارك عدد من الزعماء اليهود وجهات نظر كلاين التي لا هوادة فيها حيال عبّاس[١٢٥]. فقد استاؤوا بنوع خاص من عبّاس على موافقته في شباط/فبراير ٢٠٠٧ على الانضمام إلى حكومة وحدة وطنية مع حماس (ترأسها حماس)، بالرغم من أن الرئيس الفلسطيني أوضح أنه لا يزال ملتزماً التفاوض حول تسوية الدولتين والعيش بسلام مع إسرائيل. وحاولت الأيباك دفع الكونغرس كي يجعل من المستحيل على الإدارة الأميركية التعاطي مع أي من أعضاء حكومة الوحدة، بمن فيهم عبّاس، لكنها فشلت في جهدها هذا[١٢٦]. ولتطييب خاطر لوي، خفضت الإدارة المبلغ المطلوب إلى ٥٩ مليون دولار، ونصّت على أنه سيُستخدم فقط في التدريب، وشراء تجهيزات غير مقاتلة، وتحسين الأمن في نقاط عبور حرجة بين إسرائيل وغزّة. ووافقت لوي على هذا التدبير وتم السماح بصرف المال[١٢٧].

إلا أن محاولات إدارة بوش عزل حماس وتهميشها، أعطت نتيجة عكسية في حزيران/يونيو ٢٠٠٧، عندما استبقَتْ حماس محاولةً أميركية لتقوية قوات الأمن التابعة لفتح بطرد هذه القوات من غزة والاستيلاء على السلطة هناك. وفي جهد

متأخر لدعم عبّاس، وعدت إسرائيل بالإفراج عن معتقلين فلسطينيين، بالإضافة إلى مدخول الضرائب الفلسطينية، ورفعت تل أبيب وواشنطن بعض القيود الاقتصادية عن الفلسطينيين. إلا أنه لا توجد إشارة إلى أن إسرائيل ستعطي الزعيم الفلسطيني الشيء الوحيد الذي يريده لبسط سلطته والتغلّب على الرافضين: الاحتمال الواقعي بدولة قابلة للحياة. لذلك، سيستمر الصراع في التقيّح، مُوقِعاً المزيد من الضرر بموقع أميركا في العالمين العربي والإسلامي.

خلاصة

لو أن اللوبي لم يكن موجوداً، لاهتمت إدارة بوش أكثر، في شكل شبه مؤكد، بمصالحها الخاصة، ولكانت أكثر صلابة في الدفع إلى سلام بين إسرائيل والفلسطينيين. فللولايات المتحدة، بالرغم من ذلك كله، تاريخ حافل، خصوصاً في الأعوام الأخيرة، في استخدام مختلف الوسائل لإجبار دول أخرى على تغيير سلوكها ليتناسب مع المصالح الأميركية. فقد انتزعت واشنطن تنازلات متكرّرة من الزعماء السوفيات بينما كان الاتحاد السوفياتي يتفكّك، وضغطت لاحقاً على أوكرانيا، وكازخستان، وبيلاروسيا، للتخلي عن ترساناتها النووية. وأقنع جهد مماثل، في نهاية الأمر، ليبيا بالتخلي عن أسلحة الدمار الشامل الخاصة بها في مقابل رفع العقوبات الاقتصادية الواسعة. وشنت إدارة كلينتون حرباً جوية مركّزة لإجبار صربيا على الانسحاب في كوسوفو في ١٩٩٩، وضغطت إدارة بوش على عدد كبير من الدول لرفض ميثاق إنشاء محكمة جزائية دولية. وكما سنناقش ذلك طويلاً في الفصل العاشر، فإن الولايات المتحدة لم تألُ أي جهد لإقناع إيران بالتخلي عن طموحاتها النووية. ومن الصعب جداً ألا تكون ممارسة الضغط على إسرائيل، والفلسطينيين، والدول العربية المعنية، للوصول إلى تسوية سلام نهائية، منسجمة مع سلوك أميركا في قضايا أخرى.

في تصرّف الولايات المتحدة ثقل ممكن هائل للتعاطي مع إسرائيل والفلسطينيين. وفي إمكانها التهديد بقطع كل الدعم الاقتصادي والدبلوماسي عن إسرائيل. وإذا لم يكفِ ذلك، فلن تواجه صعوبة تُذكر في جمع دعم دولي لعزل

إسرائيل، بالطريقة نفسها تقريباً التي تم فيها استفراد جنوب أفريقيا ومقاطعتها في نهاية القرن الماضي إبان الحكم العنصري (الأبارتهايد) فيها. وفي ما يتعلّق بالفلسطينيين، يمكن الولايات المتحدة التلويح بتحقيق حلمهم بدولة قابلة للحياة في الأراضي المحتلة، مقروناً بمساعدة اقتصادية كبرى طويلة الأمد. وسيكون على الفلسطينيين في المقابل وقف عملياتهم العسكرية ضد إسرائيل. ونظراً إلى الانقسامات السياسية داخل إسرائيل، والاختلال الوظيفي الغالب في الزعامة الفلسطينية، إضافة إلى وجود رافضين عنفيين في الجانبين، فإن تحقيق تسوية نهائية ليس بالأمر السهل. إلا أن عدم القيام بشيء، أو دعم إسرائيل بهذا القدر من الثبات، لم يجعل الأمور أفضل. بل على العكس، فإن هذه السياسة قد جعلت، بما يشبه اليقين التام، الأمور أكثر سوءاً للفلسطينيين والإسرائيليين على السواء، وهي لا تزال تتآكل سمعة أميركا في العالم، وتجعل التعاطي مع أمور ملحّة، مثل إيران والعراق، أكثر صعوبة.

ربما تمت المجادلة بأن هذا التحليل غير واقعي نظراً إلى صورة إسرائيل «الحسنة» إجمالا في أعين الكثيرين من الأميركيين. وبحسب وجهة النظر هذه، فإن السبب الحقيقي لقيام بوش بدعم إسرائيل ضد الفلسطينيين، هو أن الرأي العام الأميركي يحابي إسرائيل بقوة. ولا يفعل الرئيس، باختصار، سوى الاستجابة لإرادة الشعب. نظرنا إلى هذا الزعم من قبل، فهو لبّ السند العقلاني الأخلاقي للعلاقة الخاصة بين الولايات المتحدة وإسرائيل. إلا أن هذا التفسير يتجاهل الدليل إلى أن الشعب الأميركي سيكون مستعداً للضغط على إسرائيل إذا شكل هذا جزءاً من صفقة سلام أكبر. وبالرغم من أن الإحصاءات تُظهر تعاطفاً أكبر مع إسرائيل من التعاطف مع الفلسطينيين، فهي تُظهر أيضاً دعماً أكبر حتى لسياسة أكثر توازناً. فمعظم الأميركيين، على سبيل المثال، دعموا في الغالب جهود بوش للتشدد مع إسرائيل في ربيع ٢٠٠٢. ووجد استطلاع أجرته «تايم ـ سي.أن.أن.» في ١٠ ـ ١١ نيسان/أبريل، أن ٦٠ في المئة من الأميركيين شعروا بأنه يجب قطع المساعدة الأميركية عن إسرائيل أو خفضها إذا رفض شارون الانسحاب من المناطق الفلسطينية التي احتلها أخيراً. ثم إن ٧٥ في المئة من

المُستطلَعين اعتقدوا أنه على باول أن يلتقي بعرفات عندما يزور إسرائيل. وفي ما يتعلّق بشارون، وجد ٣٥ في المئة فقط منهم أنه أهل للثقة، بينما اعتقد ٣٥ في المئة أنه داعية للحرب، و٢٠ في المئة رأوا فيه إرهابياً، واعتبره ٢٥ في المئة عدوّاً للولايات المتحدة[١٢٨].

وأفاد استطلاع أجرته جامعة ميريلاند، بعد ذلك بسنة في أيار/مايو ٢٠٠٣، أن ٦٠ في المئة من الأميركيين سيكونون مستعدين لحجب المساعدة عن إسرائيل إذا قاومت ضغوطاً أميركية لتسوية الصراع. وارتفع هذا الرقم إلى ٧٠ في المئة بين الأميركيين «الناشطين سياسياً». وبالفعل، قال ٧٣ في المئة إنه على الولايات المتحدة ألاّ تحابي أياً من أطراف النزاع. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن ١٧ في المئة فقط من المجيبين اتفقوا مع زعم بوش وشارون بأن الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني هو «جزء من الحرب على الإرهاب». وبخلاف ذلك، رأى فيه ٥٤ في المئة «نزاعاً بين مجموعتين قوميتين تتقاتلان على القطعة نفسها من الأرض». وأظهر الاستطلاع نفسه أنه، بالرغم من أن معظم الأميركيين لم يعرفوا الكثير عن خارطة الطريق، فإن ٥٥ في المئة «نظروا إليها بإيجابية». وعندما تم إعلامهم بعناصرها الرئيسية، ارتفع الدعم إلى ٧٤ في المئة[١٢٩]. بل إن استطلاعاً أجرته الرابطة المناهضة للتشهير في ٢٠٠٥، وجد أن ٧٨ في المئة من الأميركيين يعتقدون أنه على حكومتهم ألا تحابي أيّاً من إسرائيل أو الفلسطينيين[١٣٠].

منذ ١١ أيلول/سبتمبر، أصبح الشعب الأميركي أكثر استجابة للضغط على إسرائيل عندما يعتقد أن القيام بذلك سيكون في المصلحة القومية للولايات المتحدة. وأقرّ الرئيس بوش أيضاً أن إعطاء الفلسطينيين دولة خاصة بهم قابلة للحياة، هو السبيل الوحيد لإنهاء الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني. وحاولت إدارته، في مناسبات عدة، تقديم هذا الهدف. إلا أنه لم تكن هناك أهمية كبيرة لا للرأي العام ولا للمبادرات الرئاسية، لأن اللوبي جعل من شبه المستحيل على الولايات المتحدة أن تضغط على إسرائيل للتفاوض على تسوية.

وعلى ما رأينا، فإن بوش أيّد رسمياً، خريف ٢٠٠١، فكرة الدولة الفلسطينية. ودعا إسرائيل، في ربيع ٢٠٠٢، إلى سحب قواتها من عدة مناطق

فلسطينية في الضفة الغربية، وأوفد وزير الخارجية كولن باول إلى المنطقة لتحريك عملية السلام. وفي الصيف نفسه، أطلق بوش مبادرة خارطة الطريق التي افترض انها سوف تساعد على توفير جدول مواعيد واضح يُفضي إلى دولة فلسطينية مستقلّة وديموقراطية. وقام بوش في السنة التالية بجولة إلى الشرق الأوسط لتسويق خارطة الطريق. وفي ٢٠٠٦، بعد انهيار الخطة الإسرائيلية لفرض تسوية من طرف واحد على الفلسطينيين، قامت الإدارة ـ مع وزيرة الخارجية كونداليزا رايس في الطليعة ـ بجهد متجدّد لإنهاء النزاع.

تحرّك اللوبي، في كل حالة، بسرعة وفاعلية لشلّ جهود إدارة بوش. واستخدمت مجموعات في اللوبي أنواعاً مختلفة من التكتيكات: رسائل مفتوحة، قرارات في الكونغرس، مقالات رأي وبيانات صحافية، ولقاءات مباشرة بين مسؤولين في الإدارة وزعماء المجموعات اليهودية والإنجيلية النافذة. وساعد مسؤولون حكوميون متعاطفون، مثل إليوت أبرامز من مجلس الأمن القومي، في هذه الجهود، والتقوا أحياناً مع مسؤولين إسرائيليين لإحباط مبادرات قائمة. وبدلاً من استخدام الثقل الأميركي للتحرك صوب السلام (مثلاً من خلال ربط الدعم الأميركي لإسرائيل بالتعاون مع خارطة الطريق)، انتهى بوش إلى دعم خيار شارون (واليوم أولمرت) السياسي في كل منحى. وعلى ما أعلنه مستشار الأمن القومي السابق، برنت سكوكروفت، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، فإن شارون «يجرّ الرئيس بوش بخنصره»[١٣١].

تُقدّم قدرة إسرائيل على تحدّي الولايات المتحدة ـ بل حتى جعل واشنطن تتبع مقاربتها هي المفضلة للتعاطي مع الفلسطينيين ـ مثالاً كلاسيكيّاً لعمل سياسات مجموعات المصالح. وبالرغم من أن استطلاعات الرأي العام تُظهر أن الشعب الأميركي سيدعم إجبار إسرائيل على تقديم تسوية عادلة للفلسطينيين، فإن مجموعات في اللوبي ـ وبخاصة عناصرها الأكثر تشدداً ـ، تُعنى أكثر بهذه القضية مما يهتم بها الأميركي العادي. ونتيجة لذلك، تتمكن مجموعات مثل الأيباك، وزعماء منظمات مثل مؤتمر الرؤساء، من ممارسة ضغط غير متناسب

على مسؤولين منتخَبين، ما يُرجّح أن تنتهي خياراتهم السياسية إلى نجاح، حتى لو كانت سيئة للولايات المتحدة ككل، ومضرّة، عن غير قصد، بإسرائيل أيضاً.

إن جوهر هدف الكثير من المجموعات في اللوبي، هو الإبقاء على السند الأميركي لسياسات إسرائيل ضد الفلسطينيين، إلا أن غاياتها ليست محدودة بهذا الهدف. فهي تريد أيضاً من الولايات المتحدة مساعدة إسرائيل على البقاء قوة إقليمية مهيمنة. وقد عملت الحكومة الإسرائيلية والمجموعات المؤيدة لإسرائيل في الولايات المتحدة، معاً، لصياغة سياسة إدارة بوش حيال العراق، وسوريا، وإيران، بالإضافة إلى المخطط الكبير لإعادة ترتيب الشرق الأوسط. ولننظر الآن كيف أن اللوبي أثّر في قرار أميركا غزوَ العراق في آذار/مارس ٢٠٠٣، تحت ذريعة أن هذه الضربة المغامرة ستؤدي إلى إحلال الديموقراطية في المنطقة بأسرها.

الفصل الثامن

العراق وأحلام تحويل الشرق الأوسط

لماذا غزت الولايات المتحدة العراق؟ ففي «بوابة الحشاشين: أميركا في العراق» *The Assassins Gate: America in Iraq*، يعلن جورج بيكر «أن التأكد من ذلك لا يزال غير ممكن، وهو الأمر الأكثر إثارة للانتباه في شأن حرب العراق». وينقل عن ريتشارد هاس، مدير التخطيط السياسي في وزارة الخارجية إبان ولاية بوش الأولى، ويرأس الآن مجلس العلاقات الخارجية، قوله إنه «سيذهب إلى القبر وهو غير عارف بالجواب»[١].

يمكن، من جانب ما، فهم عدم يقينهما، لأنه لا يزال يصعب، حتى اليوم، فهم قرار الإطاحة بصدّام حسين. فمن الواضح أنه كان طاغية وحشياً ذا مطامع مثيرة للقلق ـ بما في ذلك الرغبة في الحصول على أسلحة دمار شامل ـ، إلا أن فقدانه الأهلية وضع هذه الاهداف الخطرة خارج متناول يده. فقد هُزم جيشه في حرب الخليج العام ١٩٩١، وازداد ضعفاً من جراء عقد من العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة. ونتيجة لذلك، سهل التغلّب في ٢٠٠٣ على قوة الجيش العراقي، التي لم تكن مؤثرة أبداً، إلا على الورق. فعمليات التفتيش المقحمة أزالت البرنامج النووي العراقي، ودفعت في مآل الأمر بصدام إلى تدمير مخزونه من الأسلحة البيولوجية والكيميائية أيضاً. ولم توجد أي روابط مقنعة بين صدّام وأسامة بن لادن (اللذين كانا في الواقع معاديين لبعضهما البعض)، وكان بن لادن وشركاؤه موجودين في أفغانستان وباكستان وليس في العراق. وبرغم ذلك، وفي تبعات ٩/١١، عندما كان يمكن المرء أن يتوقّع أن تركّز الولايات المتحدة بدقّة تشبه دقّة الليزر على تنظيم القاعدة، اختارت إدارة بوش غزو بلد متدهور لم تكن له أي علاقة بالهجمات على مركز التجارة العالمي والبنتاغون، وكان قد تمّ احتواؤه في شكل فعّال. والقرار، من هذا المنظور، هو قرار محيّر جدّاً.

لكن، من زاوية مختلفة، فإن فهم القرار ليس بهذا القدر من الصعوبة. فالولايات المتحدة هي البلد الأكثر قوّة في العالم. ولم يكن هناك أي شكّ حول قدرتها على الإطاحة بصدّام إذا اختارت القيام بذلك. فالولايات المتحدة لم تكسب الحرب الباردة الطويلة الأمد وحسب، بل تمتّعت بسلسلة ملحوظة من النجاحات العسكرية بعد ١٩٨٩: فقد هزمت صدّام بسهولة في ١٩٩١، وأوقفت سفك الدماء في البلقان في ١٩٩٥، وكسرت صربيا في ١٩٩٩. ودعّم الإسقاط السريع للطالبان غداة التداعيات المباشرة لـ ٩/١١، من صورتها العسكرية التي لا تُقهر، وجعل قدرة المشكّكين في شأن العراق على إقناع الآخرين بأن الحرب غير ضرورية وغير حكيمة أكثر صعوبة. لقد صُدم الأميركيون وتولاّهم الذعر من جراء ٩/١١، واقتنع الكثيرون من زعمائهم بأنه لا يمكن الولايات المتحدة أن تسمح بنمو حتى الأخطار البعيدة في زمن قد يستحصل فيه الإرهابيون على أسلحة دمار شامل. واعتقد الذين أيدوا الحرب، أن الإطاحة بصدّام قد تقنع دولاً مارقة أخرى بأن أميركا هي ببساطة أقوى مما يلزم لمواجهة هذه الأنظمة وإجبارها على الانصياع لرغبات الولايات المتحدة بدلاً من ذلك. باختصار، كانت الولايات المتحدة، في الفترة التي سبقت الحرب، في الوقت نفسه، قوية، وواثقة من سطوتها العسكرية، وقلقة في شكل كبير على أمنها. وقد شكّلت هذه تركيبة خطرة[٢].

شكّلت هذه العناصر المتنوعة، السياق الاستراتيجي الذي تم فيه اتخاذ قرار الحرب، وهي تساعدنا على فهم بعض القوى الأساسية التي سهّلت هذا الخيار. لكن وُجد متغيّر آخر في المعادلة، ولولا وجوده لما حصلت الحرب في شكل شبه مؤكّد. وهذا العنصر هو اللوبي الإسرائيلي، وبخاصة مجموعة من صانعي السياسة من المحافظين الجدد والمفكرين الاستراتيجيين الذين عملوا، قبل وقت طويل من ٩/١١، على دفع الولايات المتحدة إلى مهاجمة العراق. اعتقدت الفئة المؤيدة للحرب أن الإطاحة بصدّام ستحسّن الموقعين الاستراتيجيين الأميركي والإسرائيلي، وتطلق عملية تغيير إقليمية ستفيد الولايات المتحدة وإسرائيل على حدّ سواء. وساند المسؤولون والزعماء السابقون الإسرائيليون هذه الجهود لأنهم

يتلهفون إلى رؤية الولايات المتحدة تطيح بواحد من أخصامهم الإقليميين، والرجل الذي أطلق صواريخ سكود على إسرائيل في ١٩٩١.

لم يشكل ضغط إسرائيل واللوبي العامل الوحيد وراء قرار إدارة بوش مهاجمة العراق في آذار ٢٠٠٣، لكنه شكل عنصراً أساسياً. واعتقد الكثيرون من الأميركيين، أن هذه «حرب من أجل النفط» (أو من أجل شركات كهاليبرتون)، لكن لا توجد دلائل كثيرة تدعم هذا الزعم، بينما هناك دلائل كبيرة تلقي الشكّ حوله. ويلقي مراقبون آخرون باللوم على مستشارين سياسيين، مثل الاستراتيجي الجمهوري كارل روف [الذي يُوصف بأنه «عقل» جورج بوش، وقد قدم استقالته من الإدارة الأميركية في تموز/ يوليو ٢٠٠٧]، ويوحون بأن الحرب جزء من مخطط مكيافيللي لإبقاء البلاد على قدم الحرب وضمان فترة طويلة من السيطرة الجمهورية. وتستهوي وجهة النظر هذه بعض المحازبين، لكنها تفتقر هي أيضاً إلى الدليل الداعم، ولا يمكنها تفسير لماذا ساند هذا الكم الكبير من الديموقراطيين البارزين المضي إلى الحرب. وينظر تفسير آخر إلى الحرب بوصفها الخطوة الأولى من سياسة تدعو إلى تغيير الشرق الأوسط من خلال نشر الديموقراطية. ووجهة النظر هذه صحيحة، لكن، كما سنرى، فإن هذا الطموح الكبير ارتبط ارتباطاً وثيقاً بالمخاوف في شأن أمن إسرائيل.

نحن نحاجج، في تعارض مع هذه التفسيرات البديلة، بأن الدافع إلى الحرب، أقلّه في جزء كبير منه، هو الرغبة في جعل إسرائيل أكثر أماناً. شكّل هذا ادعاءً مثيراً للجدل قبل بدء الحرب، لكن المثير الأكبر للجدل اليوم هو أن العراق تحوّل إلى كارثة استراتيجية. ولنكن واضحين، فإن الأشخاص والمجموعات الذين دفعوا إلى الحرب، اعتقدوا أنها ستفيد كلاً من إسرائيل والولايات المتحدة، وهم لم يتوقعوا بالتأكيد الكارثة التي حصلت في النهاية. وبغض النظر، فإن التعليل المناسب لدور اللوبي في التشجيع على الحرب، هو في النهاية مسألة دليل، وهناك دليل مهم على أن إسرائيل والمجموعات المؤيدة لها ـ وبخاصة المحافظين الجدد ـ لعبوا دوراً مهماً في قرار الغزو.

لكن، قبل النظر في الدليل، من المفيد ملاحظة أن عدداً من الأشخاص

العارفين والذين يحظون بالاحترام الكبير، قالوا صراحة إن الحرب مرتبطة بأمن إسرائيل. ففيليب زيليكوف، وهو عضو في المجلس الاستشاري للمخابرات الخارجية التابع للرئيس (٢٠٠١ ـ ٢٠٠٣)، والمدير التنفيذي للجنة ٩/١١، ومستشار وزيرة الخارجية كونداليزا رايس (٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦)، أبلغ حضوراً في جامعة فيرجينيا، في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، أن صدّام لم يشكّل تهديداً مباشراً للولايات المتحدة. وحاجج بأن «التهديد الحقيقي» هو «التهديد لإسرائيل». وقال إن «هذا هو التهديد الذي لا يجرؤ أحد على التلفظ باسمه، لأن الأوروبيين ليسوا مهتمين كثيراً بهذا التهديد... ولا تريد الحكومة الأميركية الاستناد إليه كثيراً خطابياً، لأنه لا يحظى بالشعبية»(٣).

قال الجنرال وسلي كلارك، القائد المتقاعد لحلف شمال الأطلسي والمرشح السابق إلى الرئاسة، في آب/أغسطس ٢٠٠٢، إن «أولئك الذين يؤيّدون هذا الهجوم الآن، سيقولون لك صراحة، وسرّاً، إنه ربما كان صحيحاً أن صدام حسين لا يشكّل تهديداً للولايات المتحدة. لكنهم يخشون، عند حدّ ما، أن يقرّر استخدام السلاح النووي، إذا كان يملكه، ضد إسرائيل»(٤). وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، سألت صحافية ألمانية، الأكاديمية البارزة المحافظة الجديدة والعضو في مجلس سياسة الدفاع ذي النفوذ (الذي يرأسه ريتشارد بيرل)، روث ودجوود، لماذا على الصحافية أن تساند الحرب. وقالت روث، «يمكنني أن أكون قليلة التهذيب، وأذكّر ألمانيا بعلاقتها الخاصة مع إسرائيل. فصدّام يشكّل تهديداً وجودياً لإسرائيل. هذه حقيقة مجرّدة». لم تبرر ودجوود الحرب بالقول إن العراق يشكّل تهديداً مباشراً لألمانيا أو للولايات المتحدة(٥). اكتفت فقط بالإشارة إلى إسرائيل.

قبل بضعة أسابيع على غزو الولايات المتحدة للعراق، كتب الصحافي جو كلاين في مجلة «التايم»، «أن إسرائيل هي القوّة الأكثر تركيزاً في السند العقلاني للحرب حضوراً عند إيجاد الذرائع مع العراق. وهي جزء من الحجّة التي تخشى البوح باسمها، وهي تَخَيُّل ترعاه بهدوء الفئة المحافظة الجديدة في إدارة بوش والكثيرون من زعماء الطائفة الأميركية اليهودية»(٦). وأعطى السيناتور السابق

إرنست هولليغز حجة مماثلة في أيار/مايو ٢٠٠٤. فبعدما لاحظ أن العراق لا يشكّل تهديداً مباشراً للولايات المتحدة، تساءل لماذا غزونا هذا البلد[٧]. و«الجواب» الذي قال إن الجميع يعرفه، هو «أننا نريد ضمان أمن صديقتنا إسرائيل». وسارع عدد من المجموعات اليهودية إلى وسم هولّلينغر باللاسامي. واعتبرت الرابطة المناهضة للتشهير تعليقاته، أنها «تذكير بالتلفيقات القديمة العهد المناهضة للسامية حول مؤامرة يهودية للسيطرة على الحكومة والتلاعب بها»[٨]. ورفض هولّلينغز التهمة بقساوة، ملاحظاً أنه لطالما كان مسانداً شديداً لإسرائيل، وأنه يقوم فقط بالتصريح بما هو واضح، وليس بتقديم زعم كاذب. وطالب منتقديه بـ «أن يعتذروا منّي لتحدثهم عن معاداة للسامية»[٩].

ثمة حفنة أخرى من الشخصيات العامة ـ باتريك بوكانان، أرنو دو بورشغريف، مورين دود، جورجي آن غيير، غاري هارت، كريس ماتيوز، عضو الكونغرس جيمس ب. موران (الديموقراطي عن فرجينيا)، روبرت نوفاك، تيم روسرت، والجنرال أنتوني زيني ـ، إما تحدثّت، وإما ألمحت بقوة، إلى أن المتشددين الموالين لإسرائيل في الولايات المتحدة، هم المحرّكون الرئيسيون الذين يقفون وراء حرب العراق[١٠]. وفي حالة نوفاك، فقد أشار إلى الحرب قبل أن تحدث بوقت طويل، بأنها «حرب شارون»، وهو لا يزال يفعل ذلك اليوم. وقال في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، «أنا مقتنع بأن إسرائيل ساهمت بشكل كبير وحاسم في قرار خوض هذه الحرب. وأعلم أن شارون قال، عشية الحرب، في حديث مغلق مع بعض السيناتورات، إنهم إذا نجحوا في التخلّص من صدام حسين، فسيحلّ ذلك مشاكل إسرائيل الأمنية»[١١].

تم الإقرار في شكل كبير بالربط بين إسرائيل وحرب العراق قبل وقت طويل من بدء القتال. وعندما أخذت احتمالات الغزو الاميركي تسيطر على العناوين الرئيسية في خريف ٢٠٠٢، كتب الصحافي مايكل كنسلي أن «غياب النقاش العام حول دور إسرائيل. . . أشبه بالفيل في الغرفة: يراه الجميع، ولا يذكره أحد»[١٢]. ولاحظ أن سبب هذا الإحجام هو الخوف من وسم المعاداة للسامية. وقبل أسبوعين على بدء الحرب، أفاد ناتان غوتمان في «هآرتس» أن «الأصوات

التي تربط إسرائيل بالحرب تصبح أكثر فأكثر ضجيجاً. ويتم الزعم بأن الرغبة في مساعدة إسرائيل هي السبب الرئيسي لقيام الرئيس جورج بوش بإرسال جنود أميركيين إلى حرب لا داعي لها في الخليج. وتأتي الأصوات من كل الاتجاهات»[١٣].

بعد ذلك بأيام قليلة، كتب بيل كللر، وهو الآن المدير التنفيذي لـ «النيويورك تايمز»، «أن الفكرة أن هذه الحرب هي في شأن إسرائيل، تتواصل بإلحاح وفي شكل أكثر انتشاراً مما يمكن المرء أن يظن»[١٤]. وفي أيار/مايو ٢٠٠٥، بعد عامين على بدء الحرب، أقرّ باري جاكوبس من اللجنة الأميركية اليهودية بأن الاعتقاد أن إسرائيل والمحافظين الجدد مسؤولون عن جعل الولايات المتحدة تغزو العراق، «متفشّ» في جهاز الاستخبارات الأميركية[١٥].

وربما جادل البعض بأن كل من يوحي بأن المخاوف على أمن إسرائيل لعبت دوراً كبيراً في قرار إدارة بوش غزو العراق، هو إما معاد للسامية وإما يهودي كاره للنفس. ومثل هذه الاتهامات هي في الوقت نفسه مُتوقّعة وخاطئة. وهناك، على ما سنبينه، فائض من الدليل على أن اسرائيل واللوبي لعبا أدواراً حاسمة في إحداث الحرب. ولا يعني هذا التأكيد أن أياً من إسرائيل أو اللوبي «يسيطر» على السياسة الخارجية الأميركية؛ بل يعني ببساطة أنهما دفعا بنجاح من أجل مجموعة محددة من السياسات، وتمكنا في سياق محدّد، من تحقيق هدفهما. ولو أن الظروف اختلفت، لما أمكنهما جعل الولايات المتحدة تمضي إلى الحرب. لكن، لولا جهودهما، لما كانت الولايات المتحدة، ربما، في العراق اليوم.

إسرائيل وحرب العراق

لطالما اعتبرت اسرائيل العراق عدوّاً، لكنها أصبحت قلقة في صفة خاصة في شأن العراق في أواسط السبعينيات، عندما وافقت فرنسا على تزويد صدام بمفاعل نووي. وخشيت إسرائيل، لسبب وجيه، أن يستخدم العراق المفاعل مجازاً لبناء أسلحة نووية. ورداً على التهديد، قصف الإسرائيليون في ١٩٨١ مفاعل أوزيراك قبل أن يصبح عملانياً[١٦]. وواصل العراق، بالرغم من هذه النكسة، العمل على

برنامجه النووي في مواقع متفرقة وسرّية. ويساعد هذا الوضع على شرح سبب المساندة الإسرائيلية الحماسية لحرب الخليج الأولى في ١٩٩١؛ ولم يكن شاغلها الأول طرد القوات العراقية من الكويت، بل الإطاحة بصدام حسين، والتأكد من تفكيك البرنامج النووي العراقي[١٧]. وبالرغم من أن الولايات المتحدة لم تُخرج صدام من السلطة، فإن نظام التفتيش الذي فرضته الأمم المتحدة على بغداد بعد الحرب، خفّف ـ لكنه لم يُلغ ـ مخاوف إسرائيل. وأفادت «هآرتس»، بالفعل، في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠١، أن «شارون يعتقد أن العراق يشكّل تهديداً للاستقرار الإقليمي، أكثر مما تشكّله إيران، بسبب السلوك الضال وغير المسؤول لنظام صدّام حسين»[١٨].

وبغض النظر عن تعليقات شارون، فإنه، في أوائل ٢٠٠٢، عندما اتضح أكثر أن إدارة بوش تفكّر جدّياً في حرب أخرى ضد العراق، أبلغ بعض الزعماء الإسرائيليين مسؤولين أميركيين أنهم يعتقدون أن إيران تشكّل تهديداً أكبر[١٩]، لكنهم لم يكونوا معارضين للإطاحة بصدّام. ولم يحاول المسؤولون الإسرائيليون، الذين نادرا ما يُحجمون عن إسداء النصح إلى نظرائهم الأميركيين، أبداً إقناع إدارة بوش بعدم المضي في حرب ضد العراق. ولم تحاول الحكومة الإسرائيلية قط أيضاً حشد مناصريها في الولايات المتحدة وأخذ موقف ضد الاجتياح. بل على العكس، فقد شعر الزعماء الإسرائيليون فقط بالقلق من أن التهديد الإيراني قد يغيب عن ناظري الولايات المتحدة في مطاردتها لصدّام. وما إن أدركوا أن إدارة بوش ماضية في مخطط أكثر تمادياً يدعو إلى الفوز سريعاً في العراق ومن ثم التعامل مع إيران وسوريا، حتى شرعوا يدفعون بقوة من أجل اجتياح أميركي.

باختصار، لم تشرع إسرائيل في الحملة للحرب ضد العراق. بل إن المحافظين الجدد في الولايات المتحدة، كما سيتضّح، هم الذين طلعوا بهذه الفكرة، وهم المسؤولون الأساسيون عن دفعها قُدُماً في أعقاب ١١ أيلول/سبتمبر. لكن إسرائيل ضمّت جهودها إلى جهود المحافظين الجدد للمساعدة على تسويق الحرب لإدارة بوش وللشعب الأميركي، قبل وقت طويل من اتخاذ الرئيس القرار النهائي بالغزو. وبالفعل، شعر المسؤولون الإسرائيليون بقلق دائم في

الأشهر التي سبقت الحرب، من أن الرئيس بوش قد يقرر، بعد ذلك كله، عدم خوض الحرب، وبذلوا ما في وسعهم لضمان أن بوش لن يُحجم عن خوض غمارها.

بدأ الإسرائيليون جهودهم في ربيع ٢٠٠٢، قبل بضعة أشهر من قيام إدارة بوش بشن حملتها الخاصة لتسويق الحرب في العراق للجمهور الأميركي. وجاء رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتانياهو إلى واشنطن في أواسط نيسان/أبريل، والتقى، من بين من التقى، مع سيناتورات أميركيين، ومع محرري «الواشنطن بوست» لتحذيرهم من أن صدّام يُطوّر أسلحة نووية قد يتم استخدامها ضد الأراضي الأميركية في حقائب أو في شنط مدرسية[٢٠]. وبعد ذلك بأسابيع، أبلغ المتحدث باسم شارون، رعنان غيسن، مراسلاً من كليفلاند أنه «إذا لم يتم وقف صدّام الآن، فسيكون علينا بعد خمسة أعوام، من الآن، أو بعد ستة أعوام التعامل مع عراق مسلّح بأسلحة نووية، مع عراق يحوز نظام إطلاق لأسلحة دمار شامل»[٢١].

في أواسط أيار/مايو، ظهر شيمون بيريس، رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق، والذي كان يتولى حينها منصب وزير الخارجية، على شاشة «السي.أن.أن.» حيث قال، إن «صدام حسين خطر كأسامة بن لادن، ولا يمكن الولايات المتحدة «أن تجلس وتتنظر»، بينما هو يقوم ببناء ترسانته النووية. وأصر بيريس، بدلاً من ذلك، على أنه حان وقت الإطاحة بالزعيم العراقي[٢٢]. وبعد شهر من ذلك، كتب رئيس سابق لحكومة إسرائيل، هو إيهود باراك، مقالة رأي في «الواشنطن بوست» يوصي فيها بأنه على إدارة بوش «التركيز، قبل أي شيء، على العراق، وعلى إزاحة صدام حسين. فما إن يرحل حتى يصبح لدينا عالم عربي مختلف»[٢٣].

أبلغ شارون، في ١٢ آب/أغسطس ٢٠٠٢، لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست، أن العراق يشكّل «الخطر الأكبر الذي يواجه إسرائيل»[٢٤]. ثم، في ١٦ آب/أغسطس، وقبل عشرة أيام من قيام نائب الرئيس ديك تشيني بإطلاق الحملة من أجل الحرب، في خطاب في مؤتمر قدامى الحروب الخارجية في

ناشفيل، تينيسي، أفادت عدة صحف وشبكات تلفزة وراديو (بما فيها «هآرتس»، و«الواشنطن بوست»، و«سي.أن.أن.»، و«سي.بي.أس. نيوز»)، أن إسرائيل تقوم بحثّ الولايات المتحدة على عدم تأخير الهجوم على العراق. وقال شارون لإدارة بوش إن تأجيل العملية «لن يخلق بيئة أكثر مؤاتاة للتحرّك في المستقبل». وقال رعنان غيسن إن تأجيل الهجوم «سيؤدي فقط إلى إعطائه [صدام] مزيداً من الفرصة لتسريع برنامجه لأسلحة الدمار الشامل». وأبلغ وزير الخارجية بيريس «السي.أن.أن.» أن «المشكلة اليوم ليست في: هل، بل في: متى». وقال إن إرجاء الهجوم سيشكل خطأً جسيماً لأن صدام سيكون، في غضون ذلك، أفضل تسليحاً. وقدّم نائب وزير الدفاع وايزمان سيري نظرة مماثلة، محذّراً من أنه «إذا لم يقم الأميركيون بذلك الآن، فسيكون القيام به أكثر صعوبة في المستقبل. ففي سنة أو سنتين، سيكون صدام قد تقدّم أكثر في تطوير أسلحة الدمار الشامل». ولربما التقطت «السي.بي.أس.» ما يجري في شكل أفضل في عنوان أحد مواضيعها: «إسرائيل للولايات المتحدة: لا تؤخري الهجوم على العراق»[٢٥].

تأكّد كل من بيريس وشارون من التشديد على أنهما «لا يريدان أن يُنظر إليهما على أنهما يحثّان الولايات المتحدة على غزو العراق، وأنه على أميركا أن تعمل وفقاً لتقديرها الخاص»[٢٦]. فقد أدرك الزعماء الإسرائيليون ـ والكثيرون من داعميهم في الولايات المتحدة ـ جيّداً، أن بعض المعلقين الأميركيين، وبصفة أخص باتريك بوكانان، حاججوا بأن القوة المحرّكة لحرب الخليج في ١٩٩١ كانت «وزارة الدفاع الإسرائيلية وزاوية المصدّقين على أقوالها في الولايات المتحدة»[٢٧]. إن نفي أي مسؤولية هو حس سياسي جيّد، لكن ما من شكّ ـ استناداً إلى تعليقاتهم العامة ـ أن الزعماء الإسرائيليين، بحلول آب/أغسطس ٢٠٠٠، نظروا إلى صدام بوصفه تهديداً للدولة اليهودية، وشجّعوا إدارة بوش على شن حرب لإزاحته من السلطة.

وأفادت أيضاً المواضيع الإخبارية، في الوقت نفسه تقريباً، أن «مسؤولي الاستخبارات الإسرائيلية جمعوا دليلاً إلى أن العراق يسرّع جهوده لإنتاج أسلحة بيولوجية وكيمياوية»[٢٨]. وأبلغ بيريس «السي.أن.أن.» «أننا نعتقد ونعرف إنه

[صدام] في طريقه إلى الحصول على الخيار النووي»[٢٩]، وأفادت «هآرتس» أن صدّام أعطى «الأسبوع الماضي، أمراً... للجنة الطاقة الذرّية العراقية بتسريع عملها»[٣٠]. وقامت إسرائيل بتغذية واشنطن بهذه التقارير المرعبة حول برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية في وقت، بلغ فيه باعتراف شارون نفسه، «التنسيق الاستراتيجي بين إسرائيل والولايات المتحدة أبعاداً ليس لها مثيل»[٣١]. وغداة الغزو وتبيان عدم وجود أسلحة دمار شامل في العراق، وزعت لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ والكنيست الإسرائيلي، كل على حدة، تقارير تكشف أن الكثير من المعلومات الاستخبارية التي زوّدت بها إسرائيل إدارة بوش، كان زائفاً. وعلى ما ذكره جنرال إسرائيلي متقاعد، «شكّلت الاستخبارات الإسرائيلية شريكاً كاملاً في الصورة التي قدّمتها الاستخبارات الأميركية والبريطانية في ما يتعلّق بقدرات العراق غير التقليدية»[٣٢].

بالكاد تكون إسرائيل، طبعاً، الدولة الأولى التي تدفع ببلد آخر إلى القيام بعمل مكلف أو خطير، نيابة عنها. فغالباً ما تحاول الدول التي تواجه مخاطر خارجية، أن تدفع بالمسؤولية إلى غيرها. وللولايات المتحدة نفسها تقليد غني بمثل هذا المسلك[٣٣]. فهي دعمت صدام حسين في الثمانينيات من أجل احتواء تهديد إيران الثورية، وسلّحت المجاهدين الأفغان ودعمتهم، بُعيد الغزو السوفياتي للبلاد في ١٩٧٩. لم ترسل الولايات المتحدة قواتها لخوض هذه الحروب؛ فهي قامت وحسب بما يمكنها لمساعدة آخرين - لهم أسبابهم الخاصة للقتال - على تحمّل العبء الثقيل.

ونظراً إلى رغبة القادة الإسرائيليين المفهومة لجعل الولايات المتحدة تلغي خصماً إقليمياً، فإنه من غير المفاجئ أنهم أصيبوا بالكرب عندما قرر الرئيس بوش، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، السعي إلى موافقة مجلس الأمن في الأمم المتحدة على الحرب، وأصيبوا بقلق أكبر عندما وافق صدام على السماح لمفتشي الأمم المتحدة بالعودة إلى العراق. أقلقت هذه التطورات زعماء إسرائيل، لأنها بدت كأنها تقلل من احتمالات الحرب. وقال وزير الخارجية بيريس للصحافيين، إنه «لا بد من حملة على صدّام حسين. فعمليات التفتيش والمفتّشون جيدون

بالنسبة إلى الأناس المحترمين، لكن في إمكان الأناس غير الأمينين التغلّب بسهولة على التفتيش والمفتشين»[٣٤]. وفي زيارة إلى موسكو في أواخر أيلول/ سبتمبر، أوضح شارون للرئيس الروسي فلاديمير بوتين، الذي كان يقود حملة عمليات التفتيش الجديدة، أن الأوان قد فات بالنسبة إليهم ليكونوا فاعلين[٣٥]. وبلغ بيريس درجة كبيرة من الإحباط حيال مسار الأمم المتحدة في الأشهر التي تلت، بحيث إنه حمل بقوة، في أواسط شباط/فبراير، على فرنسا من خلال التشكيك في وضعيتها كعضو دائم في مجلس الأمن[٣٦].

مضى الإسرائيليون قُدماً في مواجهة دبلوماسية الأمم المتحدة، ووصفوا صدام بأسوأ العبارات، وغالباً ما شبّهوه بهتلر. وادعوا أنه إذا لم يقف الغرب في وجه العراق، فإنه سيرتكب الخطأ نفسه الذي ارتكبه مع ألمانيا النازية في الثلاثينيات من القرن الماضي. وكتب شلومو أفينيري، وهو باحث إسرائيلي مرموق، في «لوس أنجليس تايمز»، أنه «على كل من يدين استرضاء ألمانيا في الثلاثينيات، أن يفكّر طويلاً وملياً في ما إذا كان الفشل في التصرّف اليوم ضد العراق سيُنظر إليه في يوم من الأيام بالطريقة نفسها»[٣٧]. ولا مجال لإساءة فهم المضمون: فكل من يعارض غزو العراق ـ أو، كما سبق ورأينا، من يدفع إسرائيل إلى التفاوض مع الفلسطينيين ـ هو استرضائي، تماماً مثل نيفيل تشامبرلين، ويتجه إلى أن تنظر الأجيال المقبلة إليه على هذا الأساس. وكانت «الجيروزاليم بوست» صقورية بنوع خاص، تنشر تكراراً افتتاحيات ومقالات رأي مؤيّدة للحرب. ونادراً ما تنشر مقالات تحاجج ضدّها[٣٨]. بل إنها ذهبت بالفعل بعيداً إلى حد كتابة افتتاحية بأن «إزاحة صدّام هي الأساس في الحرب على الإرهاب، ويستحيل من دون ذلك السير بها في شكل جدّي، ناهيك بالفوز»[٣٩].

وردّدت شخصيات عامة إسرائيلية أخرى أصداء حضّ بيريس وشارون على الحرب بدلاً من الحلول الدبلوماسية والسياسية. وكتب رئيس الوزراء السابق في مقالة رأي في «النيويورك تايمز» في أوائل أيلول/سبتمبر، يزعم أن «برنامج صدام حسين للأسلحة الذرّية يوفّر الحاجة الملحة إلى إزاحته». ومضى محذّراً من «أن الخطر الأكبر الآن يقع في عدم التحرّك»[٤٠]. ونشر خلفه بنيامين نتانياهو، بعد

ذلك ببضعة أسابيع، مقالة مماثلة في «الوول ستريت جورنال» بعنوان «الحجّة للإطاحة بصدّام حسين». وأعلن نتانياهو، أنه «ما من شيء، بأقل من تفكيك نظامه، سيفي بالغرض اليوم»، مضيفاً «أعتقد أنني أتحدث باسم الأغلبية الساحقة من الإسرائيليين في دعم ضربة وقائية ضد نظام صدّام»، الذي ادّعى أنه «يحاول في شكل محموم الحصول على أسلحة نووية»[٤١].

امتدّ نفوذ نتانياهو، طبعاً، إلى ما هو أبعد من كتابة مقالات رأي والظهور على التلفزيون. فهو، كونه قصد الثانوية، والمعهد، والجامعة في الولايات المتحدة، يتحدّث الإنكليزية بطلاقة؛ وهو ليس متآلفاً مع طريقة عمل النظام السياسي الأميركي وحسب، بل يعمل بكفاءة من داخله. وله علاقات وثيقة بالمحافظين الجدد، واتصالات واسعة في تلّة الكابيتول، حيث إما تحدّث وإما أدلى بشهادته في مناسبات كثيرة[٤٢]. ولباراك اتصالات جيدة مع صانعي سياسة أميركيين، وسياسيين، وخبراء أمنيين، ومفكرين وباحثين.

لم تنخفض حمّى الحرب لدى الحكومة الاسرائيلية في الأشهر التي سبقت بدء القتال. فقد نشرت «هآرتس»، على سبيل المثال، موضوعاً في ١٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٣، بعنوان «الجيش الإسرائيلي المتحمّس ينتظر الحرب في العراق»، جاء فيه أن «الجيش والزعامة السياسية في اسرائيل يتلهفان إلى شن الحرب ضد العراق». بعد ذلك بعشرة أيام، كتب جيمس بنيت موضوعاً في «النيويورك تايمز» بعنوان «إسرائيل تقول إن الحرب على العراق ستعود بالفائدة على المنطقة». ونشرت «فوروارد» موضوعاً في السابع من آذار/مارس ٢٠٠٣، بعنوان «إسرائيل تتململ بينما تحارب الولايات المتحدة معوّقات حرب العراق»، أوضح أن الزعماء الإسرائيليين يأملون نشوب الحرب عاجلاً وليس آجلاً[٤٣].

ليس مفاجئاً، نظراً إلى كل هذه النشاطات، أن يروي بيل كلينتون في ٢٠٠٦، أن «كل سياسي إسرائيلي عرفتُه، يعتقد أن صدّام حسين يشكل قَدْراً كبيراً من الخطر، بحيث تجب إزالته حتى لو لم يمتلك أسلحة دمار شامل»[٤٤]. ولم تكن الرغبة في الحرب حكراً على الزعماء الإسرائيليين. ففي ما عدا الكويت، التي احتلها صدام في ١٩٩٠، كانت إسرائيل الدولة الوحيدة خارج

الولايات المتحدة التي تؤيّد فيها غالبية السياسيين والجمهور الحرب بحماسة. ووجد استطلاع أُجري في أوائل ٢٠٠٢، أن ٥٨ في المئة من الإسرائيليين اليهود يعتقدون أنه «على إسرائيل أن تشجّع الولايات المتحدة على مهاجمة العراق»[٤٥]. ووجد استطلاع آخر أُجري بعد ذلك بسنة، في شباط/فبراير ٢٠٠٣، أن ٧٧,٥ في المئة من الإسرائيليين اليهود يريدون أن تجتاح الولايات المتحدة العراق[٤٦]. وحتى في بريطانيا، إبان حكم توني بلير، أظهر استطلاع أجري قبيل تكشّف الحرب، أن ٥١ في المئة من المجيبين يعارضونها، بينما كان يؤيدها ٣٩ في المئة فقط[٤٧].

ودفع هذا الوضع غير العادي بجدعون ليفي في «هآرتس» إلى أن يسأل: «ما هو السبب الذي دفع بخمسمئة ألف شخص في بريطانيا إلى التظاهر ضد الحرب في العراق، بينما لم يقم أحد في إسرائيل بذلك؟ ولماذا ليس في إسرائيل نقاش سياسي حول ما إذا كانت الحرب ضرورية؟». ومضى قائلاً «إن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في الغرب التي يؤيد زعماؤها الحرب من دون تحفّظ، وحيث لا تتم المجاهرة برأي بديل»[٤٨].

دفعت حماسة إسرائيل إلى الحرب، في مآل الأمر، ببعض من حلفائها في أميركا، إلى الطلب من المسؤولين الإسرائيليين التخفيف من تصريحاتهم المتشددة، خشية أن تبدو الحرب كأنها تُخاض من أجل إسرائيل[٤٩]. ففي خريف ٢٠٠٢، على سبيل المثال، وزعت مجموعة من المستشارين السياسيين الأميركيين، تُعرف بالمشروع الإسرائيلي، مذكّرة من ست صفحات، على زعماء إسرائيليين كبار ومؤيدين لإسرائيل في الولايات المتحدة. حملت المذكّرة عنوان «الحديث عن العراق»، وأريد لها أن تكون بمثابة دليل إلى التصريحات العامة في شأن الحرب: «إذا كان هدفكم تغيير النظام، فيجب أن تكونوا أكثر حذراً في التصريحات التي تستخدمونها بسبب إمكانية حصول رد فعل معاد. فأنتم لا تريدون للأميركيين أن يعتقدوا أن الحرب تُخاض لحماية إسرائيل بدلاً من حماية أميركا»[٥٠].

وفي انعكاس لهذا الهاجس نفسه عشيّة الحرب، طلب شارون، استناداً إلى

عدّة تقارير، من دبلوماسيين وسياسيين إسرائيليين، التزام الصمت في شأن إمكانية الحرب مع العراق، وعدم التفوه بأي ما من شأنه أن يبدو كأن اسرائيل تدفع بإدارة بوش للإطاحة بصدّام. فقد أصاب الشعور المتنامي بأن إسرائيل تحضّ على غزو الولايات المتحدة للعراق، الزعيم الإسرائيلي بالقلق. وإسرائيل كانت تقوم بذلك في الواقع، لكنها لم تكن تريد أن يُعرف موقفها على نطاق واسع[٥١].

اللوبي وحرب العراق

تألفت القوة الدافعة وراء حرب العراق، من عصبة صغيرة من المحافظين الجدد الذين طالما حبّذوا الاستخدام المفرط للقوة الأميركية لإعادة تركيب مناطق حسّاسة من العالم. فهم حضّوا، منذ التسعينيات، على إطاحة صدام، واعتقدوا أن هذه الخطوة ستعود بالفائدة على الولايات المتحدة وإسرائيل على السواء[٥٢]. وضمّت هذه المجموعة مسؤولين بارزين في إدارة بوش، أمثال بول ولفوفيتز ودوغلاس فيث، وهما المسؤولان الأبرزان الثاني والثالث في البنتاغون بعد وزير الدفاع دونالد رامسفيلد؛ وريتشارد بيرل، وكنيث أدلمان، وجيمس وولسي، وهم أعضاء مجلس سياسة الدفاع النافذ؛ وسكوتر ليبي نائب رئيس كبير الموظفين؛ وجون بولتون، نائب وزيرة الخارجية لمراقبة التسلّح والأمن الدولي، ومساعده الخاص ديفيد ورمسر؛ وإليوت أبرامز المسؤول عن سياسة الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي. كما ضمت مجموعة المحافظين الجدد أيضاً حفنة من الصحافيين المعروفين مثل روبرت كاغان، وتشارلز كراوتهامر، ووليام كريستول، ووليام سافاير.

رأى الإسرائيليون وحلفاؤهم الأميركيون في تعيين عدد من المحافظين الجدد في أعلى المراكز السياسية، تطوّراً إيجابياً مثيراً. وعندما اختير ولوفوفيتز، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، ليكون نائباً لوزير الدفاع، أفادت «جيروزاليم بوست» أن «الجماعات اليهودية والموالية لإسرائيل ترقص فرحاً»[٥٣]. وأشارت «فوروارد» في ربيع ٢٠٠٢، إلى أن ولوفوفيتز «معروف بأنه الصوت الموالي لإسرائيل الأكثر صقورية في الإدارة». واختارته في وقت لاحق من ٢٠٠٢ الأول من بين خمسة

قادة «ناضلوا عن قناعة لصالح إسرائيل»[٥٤]، ومنحته في الوقت نفسه تقريباً المؤسسة اليهودية لشؤون الأمن القومي جائزة هنري م. جاكسون للخدمة المميزة على ترويجه لشراكة قوية بين إسرائيل والولايات المتحدة. أما «الجيروزاليم بوست» التي وصفت ولفوفيتز بأنه «ورع في موالاته لإسرائيل»، فقد سمّته، في ٢٠٠٣، «رجل العام»[٥٥].

يجب أيضاً فهم دور فيث في صياغة الدفاع عن الحرب في سياق التزامه الطويل الأمد بإسرائيل، وارتباطه السابق بالمجموعات المتشددة هناك. ولفيث علاقات وثيقة مع منظمات رئيسية في اللوبي، مثل المؤسسة اليهودية لشؤون الأمن القومي والمنظمة الصهيونية في أميركا. وكتب في التسعينيات مقالات وأبحاثاً تدعم بناء المستوطنات، وتحاجج بأنه على إسرائيل أن تحتفظ بالأراضي المحتلة[٥٦]. والأهم من ذلك، على ما لاحظناه في الفصل الرابع، فإن فيث شارك، إلى جانب بيرل وورمسر، في حزيران/يونيو ١٩٩٦، في وضع التقرير الشهير: «الفرصة التامة»[٥٧]. والتقرير الذي وُضع تحت رعاية مركز أبحاث إسرائيلي يميني لصالح رئيس الوزراء الآتي بنيامين نتانياهو، أوصى نتانياهو، من بين أمور أخرى، بأن «يركّز على إزاحة صدام حسين من السلطة في العراق. وهو هدف إسرائيلي استراتيجي مهم بما له من حق خاص». ودعا أيضاً إسرائيل إلى اتخاذ خطوات لإعادة ترتيب الشرق الأوسط. لم يعمل نتانياهو بنصيحتهم، لكن فيث، وبيرل، وورمسر، سرعان ما أخذوا في حض إدارة بوش على متابعة تلك الأهداف نفسها. ودفع هذا الوضع بالكاتب البارز في «هآرتس»، عكيفا إلدار، إلى التحذير من أن فيث وبيرل «يمشيان على خط دقيق بين ولائهما للحكومات الأميركية... ومصالح إسرائيل[٥٨]». وعلى ما يلاحظه جورج بيكر في «بوابة الحشاشين»، «ربما كان أمن إسرائيل، بالنسبة إلى فيث وورمسر، هو المحرّك الأول»، الذي يقف وراء دعمهما للحرب[٥٩].

كان جون بولتون وسكوتر ليبي أيضاً مؤيدين شديدين لإسرائيل. ودافع بولتون، كسفير لأميركا في الأمم المتحدة، بثبات وحماسة عن مصالح إسرائيل، إلى درجة، أنه في أيار/مايو ٢٠٠٦، وصف السفير الإسرائيلي بولتون مازحاً بأنه

«عضو سرّي في فريق إسرائيل الخاص في الأمم المتحدة». ومضى يقول، إن «السرّ قد انكشف، ونحن لسنا في الحقيقة خمسة دبلوماسيين وحسب [في طاقم السفارة الإسرائيلية]. نحن ستة على الأقل بمن فينا جون بولتون»[٦٠]. وعندما أصبحت إعادة تعيين بولتون المثيرة للجدل في هذا المنصب مشكلة في أواخر ٢٠٠٦، ألقت المجموعات المؤيدة لإسرائيل بثقلها إلى جانبه[٦١]. وفي ما يتعلّق بليبي، أفادت «فوروارد»، عندما غادر البيت الأبيض في خريف ٢٠٠٥، أن «المسؤولين الإسرائيليين أحبوا ليبي، ووصفوه بأنه صلة وصل مهمة، يسهل بلوغه، ويهتم بإخلاص بالمسائل المتعلّقة بإسرائيل، وهو متعاطف جداً مع قضيّتها»[٦٢].

المحافظون الجدد خارج إدارة بوش أيضاً، متعاطفون كثيراً مع إسرائيل ومصالحها، بالقدر نفسه لتعاطف مواطنيهم داخل الإدارة. وللتدليل على ذلك، تكفي متابعة تعليقات كاتب العمود تشارلز كراوتهامر التي أدلى بها، في ١٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٢، في القدس، بعد تسلّمه جائزة «حارس صهيون» من جامعة بار إيلان[٦٣]. كان موضوع محاضرته يصف مشاركة إسرائيل في عملية سلام أوسلو، كمثال على المسيحانية اليهودية المُضَلِّلة. وسوّى كراوتهامر نفسه بصراحة، في ملاحظاته، مع إسرائيل، كإسرائيلي بالفعل. ولاحظ عند حد ما «في مثل هذا اليوم من ٢٣ عاماً انتهت حرب الأيام الستة. بدا الأمر كأنه حقبة جديدة. . . أعيد توحيد القدس، وأصبح جبل الهيكل لنا، لإسرائيل». ومضى يقول «نظريتي الليلة هي أن الكثير من مشاكلنا اليوم، كشعب وكدولة يهوديين، متجذّر بالتحديد في هذه الحماسة المسيحانية الجديدة». وبقي كراوتهامر، تقريباً على غرار جميع المفكرين من المحافظين الجدد، مدافعاً لا يكلّ عن الحرب من البداية وحتى الغزو.

وبالرغم من أن الكثيرين من المحافظين الجدد البارزين، هم من اليهود الأميركيين ذوي الارتباطات القوية بإسرائيل، فإن بعض الأعضاء الطليعيين في حزب مؤيدي الحرب لم يكونوا كذلك. وتضمّن الموقعون على الرسائل المفتوحة إلى الرئيسين بوش وكلينتون، التي رعاها مشروع القرن الأميركي الجديد،

بالإضافة إلى جون بولتون، أشخاصاً من غير اليهود، مثل المدير السابق لـ «السي.آي.إيه.» جيمس وولسي، ووزير التربية السابق وليام بنّيت. واستحوذ على وولسي في شكل خاص، إثبات أن صدّام حسين مسؤول عن تفجيرات ٩/١١، وكرّس جهداً هائلاً لتأكيد تقرير أولي بأن محمد عطا، وهو أحد خاطفي طائرات ٩/١١، قد التقى مع عميل للاستخبارات العراقية في براغ. لم تكن القصة قابلة للتصديق، ويُعتقد على نطاق واسع أنها كاذبة، إلا أن وولسي ونائب الرئيس ديك تشيني استحضراها لإعطاء دفعة وتبرير لشن الحرب(٦٤).

لم يكن المحافظون الجدد الطرف الوحيد في اللوبي الذي يدفع إلى الحرب مع العراق. فقد أعار زعماء أساسيون في منظمات رئيسية موالية لإسرائيل، أصواتهم للحملة من أجل الحرب. ولا شك في أن للكثيرين من المحافظين الجدد أنفسهم، روابطَ وثيقة مع هذه المنظمات. ففي أواسط أيلول/سبتمبر، وقد بدأ للتو التسويق للحرب، كتبت ميشال غولدبرغ في «صالون»، أن «غالبية المجموعات اليهودية والزعماء، هم الآن من بين أشد مؤيدي الغزو الأميركي لبغداد»(٦٥). وطُرحت هذه الفكرة نفسها في افتتاحية لـ «فوروارد» كُتبت بعد سقوط بغداد: «بينما يحاول الرئيس بوش تسويق... الحرب في العراق، اجتمع أهم المنظمات اليهودية الأميركية جسماً واحداً للدفاع عنه. وفي بيان تلو الآخر، شدد زعماء الطائفة على الحاجة إلى تخليص العالم من صدام حسين ومن أسلحته للدمار الشامل. بل إن بعض المجموعات مضى إلى ما هو أبعد، محاججاً بأن إزاحة الزعيم العراقي تشكل خطوة ذات شأن في اتجاه إحلال السلام في الشرق الأوسط، وكسب حرب أميركا على الإرهاب». ومضت الافتتاحية لتقول إن «القلق في شأن أمن اسرائيل شكّل، عن حق، عاملاً حاسماً في مداولات المجموعات اليهودية الرئيسية»(٦٦).

وبالرغم من أن أي معارضة للحرب كادت تغيب بين المنظمات اليهودية الرئيسية، فقد نشب خلاف حول الحد الذي يجب الوقوف عنده في رفع الصوت تأييداً لها. والقلق الأساسي كان الخوف من أن دعماً معلناً بشكل نافر للغزو، سيجعل الأمر يبدو كأن الحرب تخاض من أجل مصلحة إسرائيل(٦٧). وبرغم

ذلك، صوّت المجلس اليهودي للشؤون العامة ومؤتمر رؤساء المنظمات الأميركية اليهودية الكبرى، خريف ٢٠٠٢، لصالح استخدام القوة ضد العراق («كخيار أخير»). وذهب بعض الشخصيات المرموقة في اللوبي إلى ما هو أبعد[٦٨]. وكان رئيس مؤتمر الرؤساء، مورتيمر زوكرمان، من بين أكبر المؤيدين المجاهرين للغزو، وقد أدلى ببيانات علنية متكرّرة تسويقاً للحرب. وكتب في أواخر آب/أغسطس ٢٠٠٢ في «يو.أس. نيوز أند وورلد ريبورت»، وهو رئيس تحريرها، «أن أولئك الذين يتوقّعون نتائج رهيبة إذا ما حاولنا الإطاحة بصدام، إنما يرفضون، ببساطة، أن يفهموا ـ كما يبدو أن الرئيس يفعل ـ أننا إذا اخترنا العيش في كابوس فإنه سيصبح أكثر سوءاً وحسب، أكثر سوءا بكثير. بعبارات أخرى، فإن الدواء الأنجع هنا، هو الطب الوقائي»[٦٩].

كان أيضاً كل من جاك روزن، رئيس المؤتمر الأميركي اليهودي، والحاخام ديفيد سابرستين، رئيس مركز العمل الديني للإصلاح اليهودي، من الصقور المتحمسين للحرب. فسابرستين، الذي يُعرف بتوجهاته السياسية الليبرالية، والذي وصفته «الواشنطن بوست» بأنه «أفضل رجل دين يقوم باللوبي في تلة الكابيتول»، قال في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، إن «الطائفة اليهودية ترغب في رؤية حلّ فعّال للتهديد الذي يشكّله صدام حسين»[٧٠]. ودعمت الحرب أيضاً صحيفة «جويش ويك» ذات النفوذ في منطقة نيويورك الكبرى. وكتب محررها وناشرها، غاري روزنبلات، افتتاحية في منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، شدّد فيها على أن «حرب واشنطن الوشيكة على صدّام حسين لا تشكل فقط فرصة لتخليص العالم من طاغية خطير يشكّل تهديداً خاصاً مرعباً لإسرائيل». ومضى يقول «صدّقوا المستبد عندما يعلن عن نواياه الشرّيرة. وهذه إحدى الأمثولات التي كان علينا تعلّمها من هتلر والمحرقة. والأكثر من ذلك، هو أن التوراة تعلّمنا أنه عندما يسعى عدّوك إلى قتلك، فعليك قتله أوّلاً. فالدفاع عن النفس ليس مسموحاً؛ بل يُؤمر به»[٧١]. ودعمت الحرب أيضاً منظمات مثل الأيباك والرابطة المناهضة للتشهير، لكنها فعلت ذلك بأقل قدر من الضجيج.

واليوم، وقد تحوّلت الحرب إلى كارثة، يحاجج مؤيدو إسرائيل أحياناً بأن

الأيباك، وهي المجموعة الأكثر بروزاً في اللوبي، لم تدعم الغزو(٧٢). لكن هذا الادعاء يسقط أمام امتحان حسن التصوّر، حيث إن الأيباك تدعم في العادة ما تريده إسرائيل. وقد أرادت إسرائيل من الولايات المتحدة، بالتأكيد، غزو العراق. وأجرى ناتان غوتمان هذا الرابط في تقريره عن المؤتمر السنوي للأيباك في ربيع ٢٠٠٣، بعد وقت قصير على اندلاع الحرب: «دأبت الأيباك على دعم كل ما هو جيّد لإسرائيل، وما دامت إسرائيل تدعم الحرب فسيدعمها أيضا آلاف القائمين باللوبي الذين اجتمعوا في العاصمة الأميركية»(٧٣). بل إن تصريح المدير التنفيذي للأيباك، هوارد كور، لـ «النيويورك صن» في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، هو أيضاً أكثر دلالة، حيث أقر «بأن القيام باللوبي «الهادئ» مع الكونغرس للموافقة على استخدام القوة في العراق»، شكّل «واحداً من نجاحات الأيباك على مرّ السنة الماضية»(٧٤). وفي نبذة مطوّلة في «النيويوركر» عن ستيفن ج. روزن، الذي كان مدير السياسة في الأيباك في خلال فترة الإعداد للحرب، أفاد جيفري غولدبرغ أن «الأيباك قامت بلوبي الكونغرس لصالح حرب العراق»(٧٥).

بقيت الأيباك مؤيدة بشدة للوجود الأميركي في العراق. وعندما واجهت إدارة بوش، خريف ٢٠٠٣، صعوبة في إقناع ديموقراطيي مجلس الشيوخ في تخصيص المزيد من المال للحرب، طلب الشيوخ الجمهوريون من الأيباك ممارسة اللوبي على زملائهم الديموقراطيين كي يدعموا طلب التمويل. تحدّث ممثلو الأيباك إلى بعض الشيوخ الديموقراطيين، وتمت الموافقة على التمويل(٧٦). وعندما ألقى بوش خطاباً في الأيباك في أيار/مايو ٢٠٠٤، دافع فيه عن سياسته العراقية، حصل على ٢٣ هتاف استحسان وقوفاً(٧٧). وفي مؤتمر الأيباك في ٢٠٠٧، وكان الرأي العام الأميركي حول الحرب قد تعكّر في ذلك الوقت، وأصبح أكثر مجاهرة بالرفض لها، دافع نائب الرئيس تشيني عن مواصلة المسار في العراق. وبحسب ديفيد هوروفيتز، من «جيروزاليم بوست»، فإنه حصل «على تصفيق كبير جدا»(٧٨). وحاز زعيم الأقلية في مجلس النواب، جون بوهنر، هتاف استحسان وقوفاً عندما قال، «من الذي يعتقد أن الفشل في العراق لا يشكّل تهديداً مباشراً لأمن إسرائيل؟ إن عواقب الفشل في العراق تنذر بالشر الكبير على الولايات

المتحدة إلى حد أنه لا يمكنك حتى أن تبدأ في التفكير في شأنه». وعلى عكس ذلك، عندما انتقدت رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوزي استراتيجية «الفورة» لإدارة بوش، أطلق الكثيرون من الحضور صيحات الاستنكار(٧٩).

ليست الأيباك المجموعة الرئيسية الوحيدة في اللوبي التي وقفت إلى جانب بوش في شأن العراق، أو أقله لم تقف ضد الحرب. وعلى ما أفادت به «فورڤارد» في آذار/مارس ٢٠٠٧، فإن «معظم المنظمات اليهودية رفضت التصريح ضد الحرب، وأظهرت أحياناً دعماً للإدارة»(٨٠). ويستوقف هذا السلوك الانتباه في صفة خاصة، نظراً إلى منحى معظم الأميركيين اليهود حيال الحرب نفسها. فاستناداً إلى دراسة أجرتها منظمة غالوب في ٢٠٠٧، اعتماداً على نتائج ١٣ استطلاعاً أُجريت منذ ٢٠٠٥، فإن الأميركيين اليهود هم في شكل كبير أكثر معارضة لحرب العراق (٧٧ في المئة) من الجمهور الأميركي العام (٥٢ في المئة)(٨١). وفي ما يتعلّق بالعراق، فإن المنظمات المؤيدة لإسرائيل الأكبر والأكثر ثراءً، تتعارض في شكل واضح مع مجمل السكان الأميركيين اليهود. وعارضت قلّة من المنظمات اليهودية، مثل جماعة التيكون والصوت اليهودي من أجل السلام، الحرب قبل بدئها، وهي لا تزال تعارضها اليوم. لكن، كما تمت ملاحظة ذلك في الفصل الرابع، فإن هذه المجموعات لا تتمتع بالتنظيم ولا بالنفوذ اللذين تملكهما منظمات، مثل الأيباك.

تُبرز هذه الفجوة بين المواقف السياسية التي أخذتها مجموعات رئيسية في اللوبي، وبين المنحى العام للأميركيين اليهود، نقطة أساسية تستأهل تشديداً خاصاً. فبالرغم من أن الزعماء الإسرائيليين البارزين، والمحافظين الجدد، والكثيرين من زعماء اللوبي، تلهفوا إلى قيام الولايات المتحدة بغزو العراق، فإن الجماعة الأميركية اليهودية الأوسع لم تكن متلهفة(٨٢). وفي الواقع، أفاد شموئيل فريدمان، وهو أستاذ الصحافة في جامعة كولومبيا، مباشرة بعد نشوب الحرب، أن «توليف استطلاعات رأي على مستوى البلاد أجراها مركز بيو للأبحاث، أظهر أن اليهود أقل دعماً للحرب في العراق من السكان عامة: ٥٢٪ إلى ٦٢٪»(٨٣). وعلى هذا، ستكون نسبة الحرب في العراق إلى «النفوذ اليهودي»، أو «لوم

اليهود» على الحرب، خطأً من الدرجة الأولى. بل إن مردّ الحرب، في جزء كبير منه، يعود إلى نفوذ اللوبي، وبخاصة جناحه المحافظ الجديد. واللوبي، كما شدّدنا على ذلك من قبل، لا يُمثّل دائماً الجماعة الأكبر التي غالباً ما يدّعي التحدّث باسمها.

تسويق الحرب لأميركا «متشككة»

شرع المحافظون الجدد في حملتهم لاستخدام القوة العسكرية للإطاحة بصدّام، قبل وقت طويل من رئاسة بوش. فقد أحدثوا جلبة في أوائل ١٩٩٨ عبر تنظيم رسالتين إلى الرئيس كلينتون، يدعون فيهما إلى إزاحة صدّام من السلطة. كُتبت الرسالة الأولى (٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨) تحت رعاية مشروع القرن الأميركي الجديد، ووقعها، من بين من وقعوها، إليوت أبرامز، جون بولتون، روبرت كاغان، وليام كريستول، ريتشارد بيرل، دونالد رامسفيلد، وبول ولفوفيتز. ووضعت الرسالة الثانية (١٩ شباط/فبراير ١٩٩٨) برعاية من لجنة السلام والأمن في الخليج، وهي المنظمة التي أسسها، في ١٩٩٠، كل من بيرل، وآن لويس (المديرة السياسية السابقة للجنة الوطنية الديموقراطية)، وعضو الكونغرس السابق ستيفن ج. سولارز (الديموقراطي عن نيويورك)، للوبي من أجل حرب الخليج الأولى. ووقّعها الأشخاص المذكورون سابقا والذين وقعوا على الرسالة الأولى، بالإضافة إلى دوغلاس فيث، مايكل ليدن، برنارد لويس، مارتن بيريتز، وديفيد ورمسر، هذا في تسمية للبعض فقط[٨٤].

وإضافة إلى هاتين الرسالتين البارزتين، عمل المحافظون الجدد وحلفاؤهم في اللوبي، في شكل دؤوب، في ١٩٩٨، لجعل الكونغرس يمرر قانون «تحرير العراق»، الذي أوعز بأنه «على سياسة الولايات المتحدة أن تدعم الجهود لإزاحة النظام الذي يرأسه صدام حسين من السلطة في العراق، والتسويق لحكومة ديموقراطية تحل محل هذا النظام». وتحمّس المحافظون الجدد، في شكل خاص، لهذا التشريع، ليس فقط لأنه صدّق على تغيير النظام في العراق، بل لأنه وفّر أيضاً ٩٧ مليون دولار لتمويل مجموعات عراقية ملتزمة الإطاحة

بصدّام[٨٥]. والمجموعة الرئيسية التي كانت في ذهنهم هي المؤتمر الوطني العراقي الذي يرأسه شريكهم الوثيق أحمد الشلبي. وشكل كل من بيرل، وولفوفيتز، وولسي، «لوبي» قوياً لمصلحة التشريع، وهو ما قامت به أيضاً المؤسسة اليهودية لشؤون الأمن القومي[٨٦]. ومرّ القانون في مجلس النواب بمجموع أصوات ٣٦٠ مقابل اعتراض ٣٨، وبموافقة إجماعية من مجلس الشيوخ. وقد وقّعه الرئيس كلينتون في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨.

لم تكن لكلينتون منفعة كبيرة من قانون «تحرير العراق»، لكن لم يكن في وسعه نقضه لأنه كان في مواجهة انتخابات نصفية، واتهام رسمي بالإخلال بالوظيفة[٨٧]. ونظر هو ومستشاروه الأساسيون إلى الشلبي بالقليل من الاعتبار، ولم يفعلوا الكثير لوضع القانون موضع التنفيذ. وفي الواقع، عند انتهاء ولاية كلينتون، لم يكن قد أُنفق سوى القليل من المال المخصص للمجموعات المعارضة، أمثال المجلس الوطني العراقي. فقد أعطى الرئيس دعماً كلامياً لهدف الإطاحة بصدّام، لكنه لم يفعل الكثير لتحقيق ذلك، وهو بالتأكيد لم يكن ينوي استخدام الجيش الأميركي لإخراج الرئيس العراقي من السلطة[٨٨]. باختصار، لم يتمكن المحافظون الجدد من تسويق فكرة الحرب على العراق في سني حكم كلينتون، بالرغم من أنهم نجحوا في جعل تغيير النظام في بغداد هدفاً رسمياً للإدارة الأميركية.

كذلك، لم يتمكنوا من إثارة الكثير من الحماسة لاجتياح العراق في الأشهر الأولى من إدارة بوش، بالرغم من أن عدداً من المحافظين الجدد البارزين تولوا مراكز مهمّة في الحكومة الجديدة، ولم يفقدوا أياً من اندفاعهم لهذا المسعى. وقال ريتشارد بيرل في وقت لاحق، إن الداعين إلى الإطاحة بصدّام أخذوا يفقدون حججهم داخل الإدارة في تلك الفترة المبكرة[٨٩]. وفي الواقع، أفادت «نيويورك تايمز» في آذار/مارس ٢٠٠٢، أن «بعض الجمهوريين» يشتكون من أن رامسفيلد وولفوفيتز «فشلا في الوفاء بدعوتهما السابقة إلى الانتخاب للتعجيل في جهود الإطاحة بالرئيس صدام حسين». وفي الوقت نفسه، نشرت «الواشنطن تايمز» افتتاحية بعنوان «هل أصبحت الصقور حمائم؟». وكان نصّ هذه الافتتاحية

هو رسالة ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ التي بعث بها مشروع القرن الأميركي الجديد إلى الرئيس كلينتون[٩٠].

ربما يعتقد المرء، بسبب الدعاية والجدل اللذين أحاطا بكتابين نُشرا في ٢٠٠٤ ـ «في مواجهة جميع الأعداء» *Against All Enemies* لريتشارد كلارك؛ و«ثمن الولاء» *The Price of Loyalty* لرون سوسكيند ـ، أن بوش وتشيني اتجها إلى غزو العراق منذ اللحظة التي توليا فيها السلطة في أواخر كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١[٩١]. لكن هذا التفسير مخطئ. فهما كانا بالتأكيد مهتمّين بالإطاحة بصدّام، لكن ما من دليل في السجلات العامة يُظهر أن بوش وتشيني كانا يفكّران جدّياً في حرب ضد العراق قبل ٩/١١. ولم يحضّ بوش على استخدام القوة ضد صدّام خلال الحملة الانتخابية في العام ٢٠٠٠. وأوضح لبوب وودوردز أنه، قبل ٩/١١، لم يكن يفكّر في المضي إلى الحرب ضد صدّام[٩٢]. والمثير للاهتمام، أن مستشارته الرئيسية للسياسة الخارجية في الحملة، كونداليزا رايس، كتبت مقالة بارزة في «فورين أفيرز» في أوائل ٢٠٠٠، تقول فيها إنه يمكن الولايات المتحدة التعايش مع عراق يملك سلاحاً نووياً. وأعلنت رايس أن «القدرة العسكرية التقليدية» لصدّام قد «أُضعفت في شكل بالغ»، وقالت إنه «لا حاجة إلى وجود إحساس بالذعر» حيال ذلك النظام[٩٣].

أصرّ نائب الرئيس تشيني في خلال التسعينيات، على أن غزو العراق سيشكّل خطأً استراتيجياً فاحشاً، ولم يوقّع على أي من الرسالتين اللتين أرسلهما المحافظون الجدد في أوائل ١٩٩٨ إلى الرئيس كلينتون، وتدعوان إلى عمل عسكري ضد صدام[٩٤]. ودافع، في المراحل الختامية لحملة العام ٢٠٠٠، عن قرار عدم المضي إلى غزو بغداد في ١٩٩١ ـ وقد لعب دوراً رئيسياً في ذلك كونه وزيراً للدفاع ـ، وقال «نريد الإبقاء على وضعيتنا الراهنة حيال العراق»[٩٥]. وما من دليل يوحي بأن تفكيره أو تفكير الرئيس قد تغيّر في شكل كبير مع أوائل ٢٠٠١[٩٦]. وبدا وزير الدفاع رامسفيلد، الذي وقع رسالتي ١٩٩٨ إلى الرئيس كلينتون، أنه المسؤول الكبير الثالث وحده في إدارة بوش، الذي قد يكون حبّذ الحرب مع العراق منذ توليه منصبه. ولم يثر أي من المجموعات الأخرى التي

تُلقى عليها تبعة شن الحرب ـ مثل شركات النفط، وصانعي السلاح، والمسيحيين الصهاينة، أو متعهدي الدفاع، مثل كيلوغ براون أند روت ـ ضجة حول غزو العراق في ذلك الوقت. فقد كان المحافظون الجدد، في البداية، وحدهم في شكل كبير.

إلا أنه، بالرغم من الأهمية التي ارتداها المحافظون الجدد على أنهم مهندسو الحرب، لم يتمكنوا من إقناع أي من كلينتون أو بوش بدعم الغزو. وقد احتاجوا إلى مساعدة لتحقيق غايتهم. وجاءت هذه المساعدة في ٩/١١. ودفعت أحداث هذا اليوم المأساوي ببوش وتشيني، بالأخص، إلى عكس المسار ليصبحا مؤيدين قويين لحرب وقائية تطيح بصدّام. وأوضح روبرت كاغان المسألة جيداً في مقابلة مع جورج بيكر: «١١ أيلول/سبتمبر نقطة تحوّل، وليس أي شيء آخر. هذا ما لم يكنه جورج بوش في العاشر من أيلول/سبتمبر». ولعب المحافظون الجدد ـ وبصفة خاصة سكوتر ليبي وبول ولفوفيتز ـ دوراً حاسماً في إقناع الرئيس ونائب الرئيس بتأييد الحرب. وشكّل ٩/١١ بالنسبة إليهم السياق الجيد لتسويق نظرتهم القديمة للسياسة الخارجية الأميركية. وربما كانت أفضليتهم الأكبر هي في أنهم امتلكوا، بتعبير كاغان، «مقاربة جاهزة للعالم»، في وقت حاول فيه الرئيس ونائب الرئيس فهم كارثة لا سابقة لها، بدا أنها تتطلب طريقاً جديدة في التفكير في شأن السياسات الدولية[٩٧].

يكشف تصرّف ولفوفيتز في شكل خاص، عمّا خلفه. ففي اجتماع رئيسي مع بوش في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في كامب ديفيد، حض ولفوفيتز على مهاجمة العراق قبل أفغانستان، بالرغم من عدم وجود دليل على تورّط صدام في الهجمات على الولايات المتحدة، وبالرغم من معرفة أن بن لادن موجود في أفغانستان[٩٨]. وبلغ إلحاح ولفوفيتز على اجتياح العراق حداً اضطر معه تشيني، بعد خمسة أيام، إلى أن يقول له «كفَّ عن التحريض على استهداف صدّام»[٩٩]. وبحسب أحد المشرّعين الجمهوريين، فإنه «كان أشبه بالببغاء يردد [العراق] كل الوقت. وبدأ الأمر يغيظ الرئيس»[١٠٠]. رفض بوش نصيحة ولفوفيتز، واختار بدلاً من ذلك مهاجمة أفغانستان، إلا أنه بدأ يُنظر الآن إلى الحرب مع العراق

بوصفها إمكانية جدّية. وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، كلّف الرئيس المخططين العسكريين الأميركيين بتطوير مخططات حسّية للاجتياح[١٠١].

دخل محافظون جدد آخرون في العمل داخل أروقة السلطة. وبالرغم من أننا لا نزال لا نمسك بكامل الرواية، فهناك دليل كبير وموثوق إلى أن باحثين، أمثال برنارد لويس وفؤاد العجمي من جامعة جونز هوبكينز، لعبوا دوراً حاسماً في إقناع نائب الرئيس تشيني بتأييد الحرب ضد العراق[١٠٢]. وبالفعل، فإن جاكوب ويسبرغ، محرر «سليت»، يصف لويس بأنه «ربما شكّل النفوذ الفكري الأكبر وراء غزو العراق»[١٠٣]. وتأثرت وجهات نظر تشيني أيضاً بقوّة بمحافظين جدد داخل فريقه، من أمثال إريك إدلمان وجون هنّاه. لكن، بالتأكيد، فإن التأثير الأكبر في نائب الرئيس، كان من رئيس موظفيه سكوتر ليبي الذي كان واحداً من أكثر الأشخاص نفوذاً في الإدارة، والذي تشابه وجهات نظره إلى العراق وجهات نظر صديقه المقرّب ومستشاره الطويل الأمد بول ولفوفيتز[١٠٤]. وبعد وقت قصير على ٩/١١، أفادت «النيويورك تايمز» أن «بعض كبار مسؤولي الإدارة، بقيادة بول د. ولفوفيتز... وإ. لويس ليبي... يضغطون في سبيل حملة عسكرية في أقرب وقت، وأوسع مدى، ليس فقط ضد شبكة أسامة بن لادن في أفغانستان، بل أيضاً ضد ما يُعتقد أنها «قواعد إرهابية» في العراق، وفي منطقة البقاع اللبنانية»[١٠٥]. وبالتأكيد، ساهم موقع نائب الرئيس في إقناع الرئيس بوش في أوائل ٢٠٠٢، بأنه قد يكون على الولايات المتحدة الإطاحة بصدّام[١٠٦].

ويُظهر اعتباران آخران مدى عمق أهمية المحافظين الجدد داخل الإدارة في جعل حرب العراق تحصل. وليس من المبالغة، أولاً، القول إنهم لم يكونوا مصمِّمين وحسب؛ بل كان يسكنهم هاجس إخراج صدّام من السلطة. وعلى ما قالته شخصية كبيرة في الإدارة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، «أعتقد أن الأمر أصبح لاهوتاً عند بعض الناس. يكاد يكون ديانة، بأن نهاية مجتمعنا آتية إذا لم نقم بعمل ما الآن». ووصف صحافي في «الواشنطن بوست كولن»، باول عائداً من اجتماعات في البيت الأبيض في خلال التحضير لحرب العراق، «مقلّباً عينيه»، وقائلاً «يا إلهي، يا لهذا التثبيت حول العراق». ويفيد بوب وودورد أن

كينيث إدلمان، العضو في مجلس سياسة الدفاع، «قال إنه أصيب بالقلق حتى الموت بينما كان الوقت يمضي، ويبدو أن الدعم لعدم حصول الحرب آخذ في التلاشي»[١٠٧].

ثانياً، غابت الحماسة الكبيرة للمضي في الحرب ضد العراق عن وزارة الخارجية، وجهاز الاستخبارات، أو لدى قيادة الجيش في الخدمة. وبالرغم من أن وزير الخارجية، كولن باول، ساند في النهاية قرار الرئيس بالحرب، فإنه اعتقد أنها فكرة سيئة. وشاركه عامة موظفي وزارته في هذا التشكك. إلا أنه وُجد شخصان غاربان في وزارة الخارجية: جون بولتون وديفيد ورمسر، وكلاهما محافظ جديد بارز، ولهما روابط وثيقة مع البيت الأبيض. ودعم رئيس «السي.آي.أيه.» جورج تينيت أيضاً البيت الأبيض في شأن العراق، لكنه لم يكن داعية قوياً إلى الحرب. وبالفعل، وجد أشخاص قليلون داخل جهاز الاستخبارات، أن الأسباب التي أُعطيت للحرب مقنعة، وهذا هو، كما ستتم مناقشة ذلك لاحقاً، سبب إنشاء المحافظين الجدد وحدات استخبارات خاصة بهم. وامتلأت الأجهزة العسكرية، وبخاصة الجيش، بالمشكّكين في العراق. وتعرّض رئيس أركان الجيش، الجنرال إريك شينسيكي، لانتقاد قاس من ولفوفيتز (الذي رفض تقديرات شينسيكي لمستوى القوات الضروري للاحتلال، قائلاً إنه «يخطئ المرمى في شكل فاحش»)، وتعرّض لاحقاً لانتقاد من رامسفيلد لإعرابه عن شكوكه حول مخطط الحرب[١٠٨]. وتشكّل صقور الحرب داخل الإدارة، في شكل رئيسي، من مدنيين ذوي مستوى رفيع في البيت الأبيض والبنتاغون، وجميعهم تقريباً من المحافظين الجدد.

لم يهدروا أي وقت لإثبات أن اجتياح العراقي ضروري لكسب «الحرب على الإرهاب». وانصبّ جزء من جهودهم على إبقاء الضغط على بوش، وهدف جزء آخر إلى التغلّب على معارضة الحرب في داخل الإدارة وخارجها. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وزّعت المؤسسة اليهودية لشؤون الأمن القومي بياناً صحافياً بعنوان «الأمر يتعدّى بن لادن»، أكّد أن «تحقيقاً طويلاً لإثبات ذنب بن لادن، بيقين قضائي، غير ضروري بالمرّة. فهو مذنب بالقول والفعل. وتاريخه هو

مصدر ذنبه. والأمر نفسه ينطبق على صدّام حسين. لم تكن أعمالنا الماضية بالتأكيد فعّالة بما يكفي، وعلينا الآن أن ننتهز الفرصة لتغيير هذا النمط من التخاذل»(١٠٩). بعد ذلك بأسبوع، في ٢٠ أيلول/سبتمبر، نشرت مجموعة من المحافظين الجدد البارزين وحلفائهم، رسالة مفتوحة إلى بوش، تبلغه أنه «حتى لو لم يربط الدليل العراقَ مباشرة بالهجوم [٩/١١]، فإنه على أي استراتيجية تهدف إلى اجتثاث الإرهاب ورعاته، أن تتضمن جهداً راسخاً لإزاحة صدام حسين من السلطة في العراق»(١١٠). وذكّرت الرسالة بوش أيضاً بأن «إسرائيل كانت ولا تزال أشد حليف لأميركا ضد الإرهاب الدولي».

بعد ذلك بأكثر بقليل من أسبوع، في ٢٨ أيلول/سبتمبر، حاجج تشارلز كراوتهامر في «الواشنطن بوست»، بأنه بعدما ننتهي من أفغانستان، على سوريا أن تكون التالية، تتبعها إيران والعراق. وحاجج بأن «الحرب على الإرهاب، ستنتهي في بغداد»، عندما نقضي «على أكثر الأنظمة خطورة في العالم». بعد ذلك بوقت قصير، وفي عدد الأول من تشرين الأول/أكتوبر من «ويكلي ستاندارد»، دعا روبرت كاغان ووليام كريستول إلى تغيير النظام في العراق مباشرة بعد هزيمة الطالبان(١١١). وجادل باحثون استراتيجيون آخرون، مثل مايكل بارون في «يو.أس.نيوز أند وورلد ريبورت»، حتى قبل أن ينجلي غبار مركز التجارة العالمي، بأن «هناك دليلاً متراكماً على أن العراق ساعد في الهجوم، أو ربما خطط له»(١١٢).

شن المحافظون الجدد، على مدى الشهور الثمانية عشر التالية، حملة لا هوادة فيها من العلاقات العامة لكسب الدعم لاجتياح العراق. كما نشروا في الثالث من نيسان/أبريل ٢٠٠٢، رسالة مفتوحة أخرى لبوش، ربطت بوضوح أمن إسرائيل بالحرب للإطاحة بصدام(١١٣). بدأت الرسالة بالتنويه بالرئيس بوش على «موقفه القوي الداعم لإسرائيل بينما هو ينخرط في الحملة الراهنة لمحاربة الإرهاب». ثم حاججت بأن «للولايات المتحدة وإسرائيل عدواً مشتركاً»، وهما «تخوضان الحرب نفسها». وحثّت بوش «على تسريع خطط إزاحة صدّام حسين من السلطة»، وإلا «فإن الضرر الذي عاناه أصدقاؤنا الإسرائيليون ونحن حتى

الآن، لن يبدو في يوم من الأيام إلا فاتحة لفظائع أكبر بكثير». وخلص الكتاب إلى الرسالة التالية: «إن حرب إسرائيل ضد الإرهاب هي حربنا. وانتصار إسرائيل هو جزء مهم من انتصارنا. ونحتاج، لأسباب أخلاقية واستراتيجية معاً، إلى أن نقف مع إسرائيل في حربها ضد الإرهاب».

كان الهدف الأساسي من الرسالة تصوير عرفات، وبن لادن، وصدّام، على أنهم أجزاء خطيرة من خطر جاثم يهدد كلاً من إسرائيل والولايات المتحدة. ولم يكتف هذا الوصف لخطر مشترك ومتنام، بتبرير العلاقات الوثيقة بين أميركا وإسرائيل وحسب، بل برّر أيضاً معاملة الولايات المتحدة لهؤلاء الأشخاص على أنهم أعداء لدودون، كما برَّر دعمها لرد إسرائيل المتشدد على الانتفاضة الثانية. وعلى ما تمت ملاحظته في الفصل السابق، فإن العلاقات بين إدارة بوش وحكومة شارون كانت خصامية في أوائل نيسان/أبريل ٢٠٠٢، عندما كُتبت الرسالة. ومن بين آخرين من الذين وقعوا عليها، كنيث إدلمان، وليام بنيت، ليندا شافيز، إليوت كوهن، ميدج دكتر، فرانك غافني، رؤيل مارك غيرشت، دونالد كاغان، روبرت كاغان، وليام كريستول، جوشوا مورافتشيك، مارتن بيريتز، ريتشارد بيرل، دانيال بايبس، نورمان بودهورتس، وجيسم وولسي.

وقرع مفكرون آخرون موالون لإسرائيل أيضاً، لا يُنظر إليهم عادة على أنهم محافظون جدد، إيقاعاً ثابتاً لطبول الحضّ على الحرب. وحازت قضية الحرب دفعة رئيسية في ٢٠٠٢ مع نشر كتاب كنيث بولاك الذي يحمل العنوان النذير «العاصفة المتوعّدة» *Threatening Storm*، الذي حاجج بأن صدامُ يقبل كثيراً على المخاطرة، وهو من الحماقة بمكان بحيث لا يمكن ردعه. واستخلص أن الحرب الوقائية تشكل الخيار الواقعي الوحيد. ولأن بولاك كان مسؤولاً سابقاً في إدارة كلينتون، سبق له أن وصف الدعوة إلى الإطاحة بصدام بـ «وهم تنكيصي»، فإن تحوّله إلى موقع المؤيد للحرب بدا أنه يقول الكثير في شكل خاص بالرغم من تعامل الكتاب المتحرّف مع الدلائل[١١٤]. وفي خلال هذه الفترة، انتقل بولاك من مجلس العلاقات الخارجية إلى مركز سابان لسياسة الشرق الأوسط في بروكينغ، حيث كتب هو ومدير مركز سابان، مارتن إنديك، عدداً من مقالات

الرأي والتعليقات في الأشهر التي سبقت الحرب، محذّرين من أن صدّام لا يرتدع، ومن أن تفتيشات الأمم المتحدة ليست حلاً، وأنه، مهما كان الأمر مدعاة للأسف، فإن القوة تكاد تكون ضرورية بالتأكيد[١١٥].

نشر المحافظون الجدد وحلفاؤهم الحجج نفسها، واستخدموا التصاريح نفسها تقريباً التي استخدمها الإسرائيليون لتسويق الحرب. وأشار المحافظون الجدد تكراراً إلى الثلاثينيات (من القرن الماضي) وميونيخ، مشبّهين صدّام بهتلر، ومعارضي الحرب (أمثال برنت سكوكروف والسيناتور تشاك هاغل) بالمسترضين على غرار نيفيل تشامبرلين[١١٦]. وأكدوا أن إسرائيل والولايات المتحدة تواجهان عدوّاً مشتركاً غامضاً، هو «الإرهاب الدولي»، وأن العراق، استشهاداً بكاتب العمود في «نيويورك تايمز» وليام سافاير، هو «مركز الإرهاب العالمي»[١١٧]. وصوّر صقور الحرب صدّام على أنه، على وجه الخصوص، «زعيم عدواني ومتهوّر، لن يكتفي فقط باستخدام أسلحة الدمار الشامل ضد الولايات المتحدة وإسرائيل، بل سيمررها أيضاً إلى إرهابيين[١١٨]». لم يشعر المعلقون المحافظون الجدد، الذين ساووا الدبلوماسية وتعددية الأطراف بالضعف، إلا بالاستخفاف بالأمم المتحدة ومفتشيها في العراق، هذا من دون الإشارة إلى فرنسا[١١٩]. وهم ردّدوا بالفعل القول الإسرائيلي المأثور القديم، بأن للقوة فائدة كبرى في الشرق الأوسط، لأنها منطقة «تفرض فيها القوةُ، فوق كل شيء، الاحترامَ»، بحسب كراوتهامر[١٢٠].

ربما جادل المرء بأن هذا التحليل يبالغ في الوقع الذي يمكن أن تحدثه الرسائل المفتوحة إلى الرؤساء، وأعمدة الصحف، والكتب، ومقالات الرأي، على عملية صنع السلام. ففي النهاية، قلّة نسبية من الناس تقرأ بالفعل الرسائل المفتوحة المختلفة، وهناك الكثير من المقالات الأخرى والافتتاحيات ومقالات الرأي المكتوبة في الصحف الأميركية، والتي ليست لها أي علاقة بالعراق. إلا أن هذا المنظور خاطئ. فالموقعون على مختلف الرسائل المكتوبة للرئيسين بوش وكلينتون، هم أشخاص أقوياء لديهم ارتباطات ونفوذ مع صانعي سياسة ومشرّعين

مهمّين في تلة الكابيتول، وقد عملوا عن كثب مع البعض منهم في سياق حياتهم المهنية. والواقع أن عدداً من الأشخاص الذين وقّعوا رسائل سابقة إلى كلينتون ـ بمن فيهم رامسفلد، وولفوفيتز، وفيث ـ، أصبحوا صانعي سياسة رئيسيين في إدارة بوش. وبالتالي، فإن موقّعي الرسائل المكتوبة لبوش في الفترة ما بين ٩/١١ وغزو العراق، لم يكونوا يصرخون في فراغ. والأمر صحيح بالنسبة إلى صحافيين، مثل كراوتهامر ووليام سافاير، كتبوا مقالات ظهرت في مجلات محافظة جديدة مثل «الويكلي ستاندارد». وهذه الكتابات لأناس من خارج الإدارة، عملت بالفعل على دعم حجج أولئك الذين في الداخل في إدارة بوش، والذين شاطروهم وجهات النظر حول الحاجة إلى غزو العراق. والغاية الأساسية من كل هذه الجهود، هي تحديد شروط النقاش بطريقة تسهّل قراراً إيجابياً بالحرب. فمن خلال جعل الحرب تبدو ضرورية ومفيدة، وبتصوير المعارضين المحتملين بأنهم «ليّنون» مع الإرهاب، وربما «خاشعون» أمامه، وبربط مصير أميركا بمصير إسرائيل من خلال تكرار الحجج المألوفة حول الأخلاق والاستراتيجية، ساعدت هذه الجهود على خنق النقاش الجدّي حول إيجابيات الغزو وسلبياته، وشكلت جزءاً مهماً من الحملة الأوسع للحرب[١٢١].

تقارير الاستخبارات حول العراق

شكّل التلاعب بالمعلومات الاستخبارية، جزءاً رئيسياً من حملة العلاقات العامة لكسب الدعم لاجتياح العراق، من خلال تصوير صدام كأنه يشكّل خطراً داهماً. وكان سكوتر ليبي لاعباً بارزاً في هذا المسعى، زائراً «السي.آي.أيه.» مرّات عدّة للضغط على المحللين للعثور على دليل يبرّر الحرب. وساهم أيضاً في أوائل ٢٠٠٣، في تحضير بيان موجز مفصّل عن التهديد العراقي تم دفعه إلى كولن باول الذي كان حينها يحضّر لعرضه الشهير أمام مجلس الأمن الدولي[١٢٢]. واستناداً إلى بوب وودورد، فإن نائب باول، ريتشارد أرميتاج، «استفظع ما اعتبره مبالغة وتجاوزاً للمدى. فليبي كان يستخرج فقط أسوأ الاستنتاجات من قصاصات وخيوط دقيقة»[١٢٣]. وبالرغم من أن باول استبعد

معظم مزاعم ليبي المستهجَنة، فإن عرضه في الأمم المتحدة كان مليئاً بالأخطاء، على ما يقرّ به باول نفسه الآن[١٢٤].

هذا الجهد للتلاعب بتقارير الاستخبارات، التي تم تسريبها إلى صحافة منذرة بالشر ومؤيدة للحرب، تضمّن أيضاً منظمتين أُنشئتا بعد ٩/١١، وترفعان تقاريرهما مباشرة إلى نائب وزير الدفاع دوغلاس فيث[١٢٥]. وكُلّفت «مجموعة تقييم سياسة مكافحة الإرهاب» إيجاد روابط بين تنظيم القاعدة والعراق قصّر عنها، على ما يُزعم، جهاز الاستخبارات. وكان عنصراها الأساسيان هما ديفيد ورمسر ومايكل معلوف، وهو لبناني أميركي، له روابط وثيقة مع ريتشارد بيرل. وكتب مراسل «نيويورك تايمز»، جيمس ريزن، أن «الاستخبارات الإسرائيلية لعبت دوراً خفياً في إقناع ولفوفيتز بأنه ليس في إمكانه الوثوق بـ «السي.آي.أيه.»». وساعد هذا الاستياء على جعله يعتمد على أحمد الشلبي للحصول على معلومات استخبارية، وينشئ مجموعة تقييم سياسة مكافحة الإرهاب[١٢٦].

تم توجيه «مكتب الخطط الخاصة» للعثور على دليل يمكن استخدامه في التسويق للحرب ضد العراق. وقد ترأسه أبرام شولسكي، وهو محافظ جديد له ارتباط قديم العهد بولفوفيتز، وضمّت صفوفه عدة موظّفين من مراكز أبحاث مؤيدة لإسرائيل، أمثال مايكل روبن من «أميريكان إنتربرايز إنستيتيوت»، وديفيد شنكر من معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ومايكل ماكوفسكي الذي سبق وعمل لشيمون بيريس عندما كان رئيساً للحكومة بعد تخرّجه من المعهد[١٢٧]. واعتمد مكتب الخطط الخاصة بقوة على معلومات الشلبي وغيره من المنفيين العراقيين، وكانت له روابط وثيقة بمصادر إسرائيلية متنوّعة. وبالفعل، أفادت «الغارديان» أنه «كوّن علاقات وثيقة مع عملية استخبارية موازية داخل مكتب أرييل شارون، مخصصة لتجاوز الموساد وتزويد إدارة بوش بتقارير أكثر تهويلاً عن عراق صدّام، مما يمكن الموساد أن تكون على استعداد للسماح به»[١٢٨]. ونشر المفتش العام للبنتاغون تقريراً في شباط/فبراير ٢٠٠٧، ينتقد مكتب الخطط الخاصة على بثّ «تقويمات استخبارية بديلة»، كانت «في نظرنا غير مناسبة نظراً

إلى أن التقويمات الاستخبارية هي منتوجات استخبارية، ولا تُظهر بوضوح التفاوت مع إجماع أجهزة الاستخبارات»[١٢٩].

لم يعتمد المحافظون الجدد في البنتاغون والبيت الأبيض بقوة على الشلبي وأصدقائه العراقيين المنفيين، للاستخبار حول العراق وحسب، بل انتصروا له أيضاً على أنه زعيم العراق المستقبلي بعد ذهاب صدام. ومن جانب آخر، نظرت «السي.آي.أيه.» ووزارة الخارجية، إلى الشلبي على أنه غير صادق وغير موثوق فيه، وتباعدتا عنه. وها إن هذا الرأي القاسي قد أثبت صحّته، ونحن نعرف أن الشلبي والمؤتمر الوطني العراقي قد زودا الولايات المتحدة بمعلومات خاطئة، وسرعان ما تدهورت علاقاته مع قوات الاحتلال. وقد اتُّهم الشلبي لاحقاً بتزويد إيران بمعلومات سرّية (وقد نفى هذه التهمة). ولم تسفر آمال المحافظين الجدد بأنه سيصبح «جورج واشنطن العراق» عن أفضل مما أسفرت عنه توقعاتهم الأخرى السابقة للحرب[١٣٠].

لماذا إذاً، احتضن المحافظون الجدد الشلبي؟ فقد ذهب زعيم المجلس الوطني العراقي بعيداً جداً من أجل إقامة روابط وثيقة مع المؤسسة اليهودية لشؤون الأمن القومي، حيث كان «منذ ١٩٩٧، ضيفاً دائماً في اجتماعات مجلس إدارتها، وندواتها، ومناسبات أخرى»[١٣١]. ونمّى أيضاً علاقات وثيقة مع منظمات موالية لإسرائيل، مثل الأيباك، وأميريكان إنتربرايز إنستيتيوت، ومؤسسة هدسون، ومعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى. فماكس سينغر، الذي ساهم في تأسيس مؤسسة هدسون، وصف الشلبي بأنه «لقيّة نادرة، وله عمقه في العالم العربي، وهو في الوقت نفسه أصلاً رجل الغرب»[١٣٢]. وعندما عاد الشلبي المُحاصَر لإلقاء خطاباته الثمانية في الأميريكان إنتربرايز إنستيتيوت، في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، قدّمه رئيس مركز الأبحاث والدراسات على أنه «وطني عراقي عظيم وشجاع جداً، ليبرالي ومُحرّر»[١٣٣]. وللشلبي مؤيّد كبير آخر هو برنارد لويس، الذي روّج بأنه يجب تسليم مقادير الأمور في العراق إلى زعيم المؤتمر الوطني العراقي بعد سقوط بغداد[١٣٤].

وتعهّد الشلبي، في مقابل دعم اللوبي، أن يرعى علاقات جيدة مع إسرائيل

ما إن يفوز بالسلطة. واستناداً إلى شريك فيث السابق في مكتب المحاماة، ل. مارك زلّ، وعد الشلبي أيضاً بإعادة بناء خط النفط الذي كان في ما مضى يمرّ من حيفا في إسرائيل إلى الموصل في العراق(١٣٥). وهذا بالضبط ما أراد الموالون لإسرائيل، المؤيدون لتغيير النظام، سماعه. لذا، فقد دعموا الشلبي في المقابل. ووضع الصحافي ماتيو برغر جوهر الصفقة في «الجويش جورنال»: «رأى المؤتمر الوطني العراقي في العلاقات المتحسنّة وسيلة لاستنفار النفوذ اليهودي في واشنطن واستجماع الدعم لقضيته. ورأت المجموعات، من جهتها، فرصة لتعبيد الطريق أمام علاقات أفضل بين إسرائيل والعراق، عندما ينغمس المؤتمر الوطني العراقي في استبدال نظام صدام حسين»(١٣٦). ومن غير المفاجئ أن يُفيد ناتان غوتمان أن «الطائفة الأميركية اليهودية والمعارضة العراقية كلّفتا نفسيهما»، على مدى سنين، «عناءً كبيراً لإخفاء» الروابط بينهما(١٣٧).

لم يعمل المحافظون الجدد وحلفاؤهم، طبعاً، في فراغ. وهم لم يقودوا الولايات المتحدة إلى الحرب وحدهم. وعلى ما تم التشديد عليه سابقاً، لم تكن الحرب ربما لتقع لولا هجمات ١١ أيلول/سبتمبر، وهي التي أجبرت الرئيس بوش ونائبه تشيني، على النظر في تبني سياسة خارجية جديدة أكثر جذرية. فقد سارع محافظون جدد، مثل نائب وزير الدفاع بول ولفوفيتز، الذي كان يحث منذ أوائل ١٩٩٨ على تغيير النظام في العراق، إلى ربط صدام حسين بـ ٩/١١ ـ بالرغم من عدم وجود دليل على تورّط صدام ـ، وإلى تصوير هذه الإطاحة بأنها حاسمة في كسب الحرب ضد الإرهاب. فتحرّك اللوبي شكّل شرطاً ضرورياً، لكن ليس كافياً للحرب.

وأثبت ريتشارد بيرل، بالفعل، هذه المسألة بالتحديد لجورج بيكر في نقاش حول الدور الذي لعبه المحافظون الجدد في جعل حرب العراق تقع. ولاحظ بيرل أنه «لو أن بوش أمد إدارته بموظفين من مجموعة من الناس اختارها برنت سكوكروفت وجيمس بيكر، وهو ما كان يمكن أن يحدث بالفعل، لاختلف الأمر، لأنه لم يكونوا ليأتوا إليها بالأفكار التي جاءها بها الأشخاص الذين انتهوا إلى مناصب مهمّة»(١٣٨). وقدّم كاتب العمود في «نيويورك تايمز»، توماس ل.

فريدمان، تقويماً مماثلاً في أيار/مايو ٢٠٠٣، مبلغا آري شافيت من «هآرتس»، أن العراق كان «الحرب التي أرادها المحافظون الجدد... الحرب التي سوّق لها المحافظون الجدد... ويمكنني أن أعطيك أسماء ٢٥ شخصاً (جميعهم موجودون في هذه اللحظة في شعاع من خمسة مجمعات أبنية من هذا المكتب [في واشنطن العاصمة])، لو أنه تم عزلهم، منذ سنة ونصف السنة، في جزيرة مهجورة، لما حصلت الحرب في العراق». ونحن نوافق تماماً على ملاحظات بيرل وفريدمان، بينما ندرك أنها كانت تركيبة من أشخاص، وأفكار، وظروف، اجتمعت معاً لإنتاج القرار النهائي بالحرب[١٣٩].

هل غزو العراق من أجل النفط؟

قد يسلّم البعض بأنه كان للوبي الإسرائيلي بعض التأثير في قرار غزو العراق، لكن يحاججون بأن دوره الكلّي في عملية اتخاذ القرار كان هامشياً. غير أنه يبدو أن الكثيرين من المراقبين الأميركيين والأجانب، يعتقدون أن النفط - وليس إسرائيل - هو الدافع الحقيقي وراء اجتياح العراق في ٢٠٠٣. وفي وجه مغاير من الرواية، فإن إدارة بوش صمّمت على السيطرة على الاحتياطات الكبيرة من النفط في الشرق الأوسط، لأنه من شأن ذلك إعطاء الولايات المتحدة ثقلاً جيوسياسياً هائلاً على خصوم محتملين. ورأت الإدارة في احتلال العراق، بحسب هذا السيناريو، خطوة عملاقة في اتجاه تحقيق هذا الهدف. ويرى وجه بديل آخر للرواية، في الدول المنتجة للنفط، وبخاصة شركات النفط، المحرّض الحقيقي وراء احتلال العراق، تحدوها أساساً الرغبة في أسعار أكثر ارتفاعاً وأرباح أعظم. كما أن الباحثين، الذين غالباً ما ينتقدون إسرائيل واللوبي، مثل نعوم شومسكي، وافقوا على هذه الفكرة، التي روجها صانع الأفلام مايكل مور في فيلمه الوثائقي الذي أنتجه في ٢٠٠٤ «فاهرنهايت ٩/١١»[١٤٠]. وللادعاء بأن احتلال العراق كان أساساً من أجل النفط، لأول وهلة، بعض المصداقية، نظراً إلى أهمية النفط في الاقتصاد العالمي[١٤١]. لكن هذا التفسير يواجه مصاعب في المنطق والمعاينة. وعلى ما تم التشديد عليه في الفصل الثاني، لطالما اهتم

صانعو السياسة الأميركيون في شأن من يسيطر على نفط الخليج الفارسي؛ وقد شغلهم في نوع خاص خطر أن تقوم دولة واحدة بالسيطرة عليه. وقد تواجهت الولايات المتحدة مع دول مختلفة منتجة للنفط في الخليج، إلا أنه ما من إدارة أميركية، بما في ذلك إدارة بوش، فكّرت جدّياً في احتلال البلدان الرئيسية المنتجة للنفط في هذه المنطقة، لكسب ثقل إكراهي على بلدان أخرى حول العالم. قد تنظر الولايات المتحدة في اجتياح دولة كبرى منتجة للنفط في حال أدت ثورة أو حظر نفطي إلى وقف تدفّق النفط إلى الأسواق العالمية. إلا أن هذه لم تكن الحال مع العراق. فصدّام كان متلهفاً إلى بيع نفطه إلى أي زبون على استعداد لدفع ثمنه. بل إنه لو أن الولايات المتحدة أرادت أن تحتل دولة أخرى من أجل السيطرة على نفطها، فإن السعودية ـ باحتياطاتها الأكبر وسكّانها الأقل ـ ستشكل هدفاً أكثر اجتذاباً. ثم إن أسامة بن لادن وُلد وترعرع في السعودية، وإن ١٥ من أصل ١٩ ممن ضربوا الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر، كانوا سعوديين (ليس بينهم أي عراقي). ولو أن السيطرة على النفط هي الهدف الحقيقي، لشكّلت ٩/١١ حجة مثالية للتحرك. ولن يكون احتلال السعودية عملاً سهلاً، إلا أنه من شبه المؤكد سيكون أكثر سهولة من محاولة السيطرة على شعب العراق الأكثر عدداً، والمتململ، والناقم، والمسلح جيداً.

يصعب وجود دليل إلى أن المصالح النفطية نشطت لدفع إدارة بوش إلى احتلال العراق في ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣. وفي ١٩٩٠ ـ ١٩٩١، في المقابل، فإن الزعماء السعوديين حثوا بوضوح إدارة بوش الأولى على استخدام القوة لطرد العراق من الكويت. فقد خشوا، على غرار الكثيرين من صانعي السياسة الأميركيين يومها، من أن صدام قد يجتاح السعودية لاحقاً، الأمر الذي سيضع الكثير من نفط المنطقة تحت سيطرته. وعمل السفير السعودي في الولايات المتحدة، الأمير بندر بن سلطان، عن كثب، مع المجموعات المؤيدة لإسرائيل، لبناء الدعم من أجل إخراج صدام من الكويت[١٤٢]. لكن القضية تبدّلت في السعي إلى حرب الخليج الثانية: فقد عارضت السعودية هذه المرة استخدام القوة الأميركية ضد العراق[١٤٣]. وخشي الزعماء السعوديون من أن الحرب ستؤدي إلى

تفتيت العراق وزعزعة استقرار الشرق الأوسط. وحتى لو بقي العراق سليماً، فمن المرجّح أن الشيعة سيتولّون السلطة، الأمر الذي أقلق السنة الذين يحكمون السعودية، ليس لأسباب دينية وحسب، بل أيضاً لأن ذلك سيزيد من نفوذ إيران في المنطقة. أضف إلى ذلك أن السعوديين واجهوا عداءً متزايداً لأميركا في ديارهم، الأمر الذي سيزداد سوءاً في حال شنت الولايات المتحدة حرباً وقائية ضد العراق.

كذلك، لم تكن شركات النفط، التي تسعى في العادة إلى نيل حظوة المنتجين الكبار للنفط، مثل عراق صدام أو الجمهورية الإسلامية في إيران، لاعباً رئيسياً في قرار غزو العراق. فلم يقوموا باللوبي من أجل حرب ٢٠٠٣، التي اعتقد معظمهم أنها فكرة حمقاء. وعلى ما لاحظه بيتر بينارت في «نيو ريبابليك» في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، «ليست الحرب هي التي قامت صناعة النفط باللوبي في شأنها كل تلك الأعوام؛ بل إنها أرادت إنهاء العقوبات»[١٤٤]. فشركات النفط، كما هي الحال دائماً تقريباً، تريد جني الأموال، وليس الحرب.

أحلام التغيير الإقليمي

لم يُفترض بحرب العراق أن تصبح ورطة مُكلفة. بل أريد لها أن تكون الخطوة الأولى في مخطط إعادة ترتيب الشرق الأوسط، بطرائق تفيد على المدى الطويل المصالح الأميركية والإسرائيلية. لم تكن الولايات المتحدة تريد، بالتحديد، إزاحة صدام من السلطة، ومن ثم العودة إلى الديار؛ بل إن هذا الحلم يقضي بأن يحوّل الاحتلال العراق سريعاً إلى ديموقراطية ستُستخدم مثالاً جذّاباً للشعوب التي تعيش في دول سلطوية مختلفة في المنطقة. وستطلق نتائج العراق شلاّلاً من الدومينو الديموقراطية، بالرغم من أنه ستبقى هناك حاجة إلى استخدام القوة لنشر الديموقراطية في بعض بلدان الشرق الأوسط إلى جانب العراق. لكن ما إن تحكم الديموقراطية عبر المنطقة، فستصبح الأنظمة الصديقة لإسرائيل والولايات المتحدة هي المعيار، وسيتم، بتعبير دراسة «الفرصة التامة»، «تجاوز»

الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين، وسيتم إسكات المنافسات الإقليمية الأخرى، وستختفي في شكل كبير المشكلة المزدوجة للإرهاب وانتشار الأسلحة الذرية.

وضع نائب الرئيس تشيني هذا المبرر العقلاني الطموح من أجل تغيير إقليمي في خطاب أمام مؤتمر قدامى الحروب الخارجية في ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٢، مفتتحاً حملة الإدارة لتسويق حرب العراق. وقال «عندما يتم القضاء على أخطر التهديدات، ستسنح للشعوب المُحبة للحرية في المنطقة، فرصة تسويق المزايا التي يمكن السلام الدائم أن يأتي بها... وسيكون على المتطرفين في المنطقة إعادة النظر في استراتيجيتهم الجهادية. وسيتشجع المعتدلون عبر المنطقة. وستتحسن قدرتنا على التقدّم في عملية السلام الإسرائيلي ـ الفلسطيني»[١٤٥]، وسيكرّر تشيني هذه الحجج في مناسبات عدة في الأشهر الستة التالية.

تحدّث الرئيس بوش بحماسة مماثلة عن التغيير الإقليمي بينما كان يسوّق لفكرة الحرب ضد العراق. وأبلغ في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٣، حضوراً في الأميريكان إنتربرايز إنستيتيوت، أن الولايات المتحدة تهدف إلى «زرع الحرّية والسلام في الشرق الأوسط». وشدد على أن «للعالم مصلحة واضحة في نشر القيم الديمقوراطية، لأن الدول المستقرّة والحرّة لا تُولّد أيديولوجيات القتل. وهي تشجّع على المتابعة السلمية لحياة أفضل. وهناك إشارات ميمونة إلى توق إلى الحرّية في الشرق الأوسط». ثم إنه زعم أنه «يمكن النجاحَ في العراق أن يُطلق أيضاً مرحلة جديدة من أجل السلام الشرق أوسطي، ويحرّك التقدّم نحو سلام فلسطيني ديموقراطي حقيقي»[١٤٦].

شكلت هذه الاستراتيجية الطموحة، المتجذّرة في ما يشبه الاعتقاد اللاهوتي بالقدرة التغييرية للحرية، تحوّلاً دراماتيكياً عن السياسة الأميركية المعهودة السابقة، ولم توجد بالتأكيد، قبل ٩/١١، أي إشارات إلى أن أياً من بوش أو تشيني سيحتضنها. وبالفعل، تم تسجيل أن الرجلين ـ بالإضافة إلى مستشارة الأمن القومي رايس ـ عارضا هذا النوع من بناء الأمة الطموح الذي كان في قلب التغيير الإقليمي. وقد سبق لبوش أن انتقد إدارة كلينتون بحدّة لتشديدها على بناء الأمة في حملة العام ٢٠٠٠. فما الذي أحدث هذا التحوّل إذاً؟ استناداً إلى مقالة

في «الوول ستريت جورنال»، في آذار/مارس ٢٠٠٣، فإن إسرائيل والمحافظين الجدد في اللوبي شكلوا القوى الدافعة الحاسمة وراء هذا التغيير الكبير في السياسة الأميركية في الشرق الأوسط. ويختصر العنوان الأمر كله: «حلم الرئيس: ليس تغيير النظام وحسب، بل المنطقة أيضاً: منطقة موالية للولايات المتحدة هدف له جذور إسرائيلية ومحافظة جديدة»[١٤٧].

يقول تشارلز كراوتهامر إن هذا المخطط الكبير لنشر الديموقراطية في الشرق الأوسط، هو من بنات أفكار ناتان تشارنسكي، السياسي الإسرائيلي الذي قيل إن كتاباته أعجبت الرئيس بوش[١٤٨]. إلا أن تشارنسكي بالكاد كان صوتاً وحيداً في إسرائيل. فالإسرائيليون، عبر الطيف السياسي، أكدوا في الواقع أن الإطاحة بصدّام ستبدّل الشرق الأوسط لمصلحة إسرائيل. وكتب رئيس الوزراء السابق إيهود باراك، في أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، في «النيويورك تايمز»، محاججاً بأن «إنهاء نظام صدّام حسين سيغيّر المنظور الجغرافي السياسي للعالم العربي». وادعى «أن عالماً عربياً من دون صدام حسين سيُمكّن الكثيرين من هذا الجيل [زعماء سيصلون إلى السلطة] من احتضان انفتاح ديموقراطي تدريجي أخذ بعض دول الخليج والأردن في التمتع به». وأكد باراك أيضاً أن الإطاحة بصدام «ستخلق مجالاً لتحرّك إلى الأمام في الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني»[١٤٩].

أبلغ يوفال ستنيتز، وهو عضو في حزب الليكود في لجنة الشؤون الخارجية والدفاع في الكنيست، «الكريستشان ساينس مونيتور» في آب/أغسطس ٢٠٠٢، «بعدما يستولي الجنود الأميركيون على العراق، ونرى إقامة نظام جديد هناك، كما في أفغانستان، وتصبح القواعد العراقية قواعد أميركية، سيصبح من السهل الضغط على سوريا لوقف دعم منظمات كحزب الله والجهاد الإسلامي، والسماح للجيش اللبناني بتفكيك بنية حزب الله، وربما وضع حد للوجود السوري في لبنان. وإذا حصل ذلك فسنرى حقيقةً شرق أوسط جديداً»[١٥٠]. ومن قبيل ذلك، أفاد ألوف بن في «هآرتس»، في شباط/فبراير ٢٠٠٣، «رسم ضباط إسرائيليون كبار وآخرون مقربون من رئيس الوزراء أرييل شارون، مثل مستشار الأمن القومي إفراييم هاليفي، صورة وردية للمستقبل الرائع الذي يمكن إسرائيل

أن تتوقعه بعد الحرب. فهم يتوقعون مفعول الدومينو، مع سقوط صدام حسين، متبوعاً بأعداء إسرائيل الآخرين: عرفات، حسن نصر الله، بشار الأسد، وآيات الله في إيران، وربما حتى معمّر القذافي. وسيختفي مع هؤلاء الزعماء، الإرهابُ وأسلحة الدمار الشامل»[١٥١].

وأفادت «نيويورك تايمز» أيضاً أن هاليفي ألقى خطاباً في شباط/فبراير ٢٠٠٣ في ميونيخ، حيث قال «قد تكون لموجات الصدم الناتجة عن بغداد ما بعد صدام، تأثيرات واسعة المدى في طهران، ودمشق، ورام الله»[١٥٢]. ولاحظ كاتب المقال أن إسرائيل «تأمل أن قطع الدومينو ستبدأ بالتهاوي ما إن يتم التخلص من صدام حسين». واستناداً إلى هذا الأمل... سيتم تشجيع المعتدلين والإصلاحيين في المنطقة على ممارسة ضغط جديد على حكوماتهم، من دون استثناء السلطة الفلسطينية لياسر عرفات». ولخّصت «فوروارد» منحى التفكير الإسرائيلي هذا حول التغيير الإقليمي، في مقال نُشر قبل الحرب مباشرة: «توصّلت كبرى النخب الإسرائيلية السياسية، والعسكرية، والاقتصادية، إلى اعتبار الحرب التي تلوح في العراق بمثابة «إله عيبي» Deus ex machine سيقلب الطاولة السياسية والاقتصادية، وينتشل إسرائيل من وحلتها الراهنة»[١٥٣].

وربما جادل البعض بأن الزعماء الإسرائيليين هم أكثر حنكة وخبرة من الاعتقاد بالـ «إله العيبي»، ومن استحسان مثل هذا المخطط الطموح، وأكثر تآلفاً مع تعقيدات منطقتهم للاعتقاد أنه قد ينجح. إلا أن للزعماء الإسرائيليين في الواقع تاريخاً طويلاً من تحبيذ خطط طموحة لإعادة رسم الخريطة المحلّية. فالحلم الصهيوني الأساسي بإعادة إقامة دولة لليهود ـ لم يوجد فيها أحد منهم لنحو ألفيتين ـ ليس بشيء إذا لم يكن طموحاً. وعلى ما نوقش في الفصل الأول، فقد أمل ديفيد بن غوريون احتلال كامل الضفة الغربية، وجزء من لبنان، وأجزاء من مصر في حرب السويس في ١٩٥٦. ومن قبيل ذلك، اعتقد أرييل شارون أن غزو لبنان في ١٩٨٢، سيُفضي إلى إقامة دولة مسيحية موالية لإسرائيل هناك، وإلى هزم منظمة التحرير الفلسطينية مرّة أولى وأخيرة، وبالتالي إحكام السيطرة الإسرائيلية على الأراضي المحتلة. ونظراً إلى هذا التاريخ، فمن غير

المفاجئ ربما، أن الكثيرين من الزعماء الإسرائيليين حداهم الأمل بأنه ربما أمكن الولايات المتحدة أن تنجح حيث فشلت مخططاتهم السابقة.

دور اللوبي في إعادة ترتيب الشرق الأوسط

أصبح الكثيرون من المحافظين الجدد، بحلول ٢٠٠٢، منغمسين في فكرة أنه يمكن الولايات المتحدة أن تجعل الشرق الأوسط ديموقراطياً، وبيئة أكثر صداقة لأميركا وإسرائيل. وبلغوا هذه الموقف في سياق التسعينيات مع خيبتهم المتزايدة من السياسة الخارجية الأميركية في ما بعد الحرب الباردة.

لطالما اهتمت المجموعات المؤيدة لإسرائيل ـ وليس المحافظين الجدد وحدهم ـ بأن ينغمس الجيش الأميركي مباشرة في الشرق الأوسط، بحيث يساعد على حماية إسرائيل. وقد اهتموا بصفة خاصة في رؤية أعداد كبيرة من الجنود الأميركيين يتمركزون في صفة دائمة هناك[١٥٤]. لكنهم لم يصيبوا إلا نجاحاً محدوداً في هذا الصدد، إبان الحرب الباردة، لأن أميركا لعبت دور الموازن من خلف الشاطئ في المنطقة. وأُبقي معظم القوات الأميركية المخصصة للشرق الأوسط، مثل قوة الانتشار السريع، في «ما وراء الأفق»، وبعيداً عن المتاعب. وحافظت واشنطن على ميزان مؤات للقوة من خلال تأليب القوى المحلّية على بعضها البعض، وهو السبب الذي دفع بإدارة ريغان إلى دعم صدام حسين ضد إيران الثورية إبان حرب إيران والعراق (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨).

تغيّرت هذه السياسة بعد حرب الخليج الأولى، عندما تبنّت إدارة كلينتون استراتيجية «الاحتواء المزدوج». فبدلاً من استخدام إيران والعراق لموازنة بعضهما البعض ـ فتغيّر الولايات المتحدة الجانب عندما يستدعي الأمر ذلك ـ، دعت الاستراتيجية الجديدة إلى احتوائهما معاً مرة واحدة. وكان مارتن إنديك مهندس نظرية الاحتواء المزدوج، وقد عبّر للمرة الأولى عن هذه الاستراتيجية في أيار/ مايو ١٩٩٣ في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ومن ثم طبّقها كمدير لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا في مجلس الأمن القومي[١٥٥]. وعلى ما يلاحظه كينيث بولاك، زميل إنديك في بروكينغز، فإن الاحتواء المزدوج كناية عن

سياسة تم تبنيها في شكل كبير، كردّ «على مخاوف إسرائيل الأمنية». وقد أوضحت إسرائيل، في شكل محدد، لإدارة كلينتون، أنها «على استعداد للسير قدماً في عملية السلام، فقط إذا شعرت بأنها آمنة في شكل معقول» من إيران[١٥٦].

أحدث الاحتواء المزدوج استياءً كبيراً بحلول أواسط التسعينيات، لأنه جعل من الولايات المتحدة العدو القاتل لدولتين تكرهان بعضهما البعض، وأجبر واشنطن على تحمل ثقل احتوائهما معاً. وعلى ما سيُناقش في الفصل العاشر، لم تعمد الأيباك وغيرها من المجموعات في اللوبي، إلى دعم هذه السياسة وحسب، بل أقنعت أيضاً الكونغرس واللوبي بتشديدها. وبرغم ذلك، ذهب المحافظون الجدد إلى ما هو أبعد؛ فقد اقتنعوا باطراد بأن الاحتواء المزدوج لا يفيد، وأنه يجب الإطاحة بصدام حسين واستبداله بحكومة ديموقراطية. وانعكس منحى تفكيرهم في الرسالتين المفتوحتين اللتين أرسلوهما إلى الرئيس كلينتون في أوائل ١٩٩٨، بالإضافة إلى دعمهم قانون تحرير العراق.

وفي الوقت نفسه تقريباً، أخذ الاعتقاد بأن نشر الديموقراطية عبر الشرق الأوسط سيهدئ المنطقة بكاملها، يتجذّر داخل الأوساط المحافظة الجديدة. وقد راودت الفكرة قلة من المحافظين الجدد في أعقاب الحرب الباردة، لكن لم يتم احتضانها على نطاق واسع إلا في الجزء الأخير من التسعينيات[١٥٧]. وقد ظهر خط التفكير هذا، بالتأكيد، في دراسة «الفرصة التامة» في ١٩٩٦ التي وضعتها مجموعة من المحافظين الجدد لنتانياهو. وبحلول ٢٠٠٢، عندما أصبح غزو العراق مسألة ذات أولوية، أصبح التغيير الإقليمي فعل إيمان بين المحافظين الجدد، الذين ساعدوا، بدورهم، على جعلها نقطة مركزية في السياسة الخارجية الأميركية[١٥٨]. وهكذا، رأى الزعماء الإسرائيليون، والمحافظون الجدد، وإدارة بوش، جميعهم، الحرب في العراق، بمثابة الخطوة الأولى في حملة طموحة لإعادة ترتيب الشرق الأوسط.

خلاصة

فشلت مخططات الإدارة الأميركية للعراق، وللمنطقة الأكبر، فشلاً صاعقاً. فلم يَعلَق الجيش الأميركي وحسب في حرب خاسرة، بل هناك أيضاً احتمالات قليلة أيضاً في تصدير الديموقراطية عبر الشرق الأوسط في أي وقت قريب. وأصبحت إيران المستفيد الأكبر من هذه المغامرة السيئة الإعداد، ويبدو أنها مصممة أكثر من أي وقت مضى على امتلاك القدرات النووية. ولا تزال سوريا، على غرار إيران، على تضاد مع واشنطن، حيث إن للدولتين مصلحة قوية في جعل الجيش الأميركي يغرق في وحول العراق. وها إن حماس تسيطر اليوم على غزّة، والسلطة الفلسطينية منقسمة في شكل سيئ - ما يجعل السلام مع إسرائيل أصعب إدراكاً -. وحزب الله أصبح أكثر قوة من ذي قبل في لبنان، بعدما صمد في وجه إسرائيل في حرب ٢٠٠٦، وأجهض مخططاتها. وربما نكون، باستخدام الجملة المؤسفة لوزيرة الخارجية رايس، في ذروة حرب لبنان، نشهد «مخاض ولادة شرق أوسط جديد»، لكنه سيكون بالتأكيد أكثر عدم استقرار وخطورة من ذلك الذي وُجد قبل غزو الولايات المتحدة للعراق[١٥٩].

لم تكن حرب العراق جيدة لإسرائيل أيضاً، خصوصاً بعدما أدت إلى تقوية ذراع إيران في المنطقة. وبالفعل، أفادت «فوروورد» في أوائل ٢٠٠٧، أن هناك «جوقة متنامية» من الأصوات في إسرائيل تقول إن الدولة اليهودية «قد تجد نفسها في خطر أكبر» الآن وقد أزيح صدام من السلطة[١٦٠]. فأمتازيا برعام، وهو خبير إسرائيلي سبق وحاجج للإطاحة بصدّام في مقابلات أجرتها معه نشرة الأيباك «نير إيست ريبورت»، يقول الآن، «لو أنني عرفت ما أعرفه اليوم [كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧] لما أوصيت بالمضي إلى الحرب، لأن صدّام كان أقلّ خطراً بكثير مما اعتقدت». ثم إنه اعترف بأن الاجتياح أنتج «[إرهاباً] أكبر بكثير مما توقّعت». وقال يوفال ديسكين، رئيس «الشين بت»، وهو جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي، في شباط/فبراير ٢٠٠٦، «لست متأكداً من أننا لن نفتقد صدّام»[١٦١].

وبينما تبحث الولايات المتحدة عن سبل لإخراج نفسها من هذا الوضع

الكارثي في العراق، أخذ الضغط يتصاعد على إدارة بوش للحوار مع إيران وسوريا، والقيام بجهد مشترك لتسوية الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني. لقد اعتقد المحافظون الجدد، وإسرائيل طبعاً، أن طريق القدس تمر في بغداد. واعتقدوا، أنه ما إن تربح الولايات المتحدة في العراق، فإن الفلسطينيين سيرضخون لتوقيع معاهدة سلام بالشروط الإسرائيلية. لكن مجموعة دراسة العراق المؤلفة من الحزبين الجمهوري والديموقراطي [لجنة بيكر ـ هاملتون]، ورئيس الوزراء البريطاني توني بلير، والكثيرين غيرهم، يعتقدون أن العكس صحيح: فطريق بغداد تمر في القدس[١٦٢]. بعبارات أخرى، فإن إنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة، سيساعد الولايات المتحدة على التعامل مع العراق وغيره من المشاكل الإقليمية. لكن إسرائيل واللوبي شككا بقوة في خط الحجة هذا، مصرّين على أن مشاكل أميركا في العراق ليست لها أي علاقة بالفلسطينيين. وبالفعل، فقد أفادت «هآرتس» في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، قبل قليل من نشر تقرير مجموعة دراسة العراق، أن رئيس الوزراء إيهود أولمرت «يأمل في الحقيقة أن يحشد اللوبي اليهودي الغالبية الديموقراطية في الكونغرس الجديد لمواجهة أي تغيير في الوضع القائم بالنسبة إلى الفلسطينيين»[١٦٣]. ومن قبيل ذلك، لا يزال عدد من المجموعات المؤيدة لإسرائيل، يُصرّ على أنه على الولايات المتحدة رفض التحدّث مع إيران وسوريا إلى أن توافق هاتان الدولتان على مطالب واشنطن[١٦٤].

تواجه إدارة بوش ضغطاً متزايداً للانسحاب من العراق، لكن القادة الإسرائيليين شجعوها على البقاء وإنهاء مهمتها. لماذا؟ لأن هؤلاء الزعماء يعتقدون أن الانسحاب الأميركي سيعرّض أمن إسرائيل للخطر. وطرح كل من وزيرة الخارجية تسيبي ليفني ورئيس الوزراء أولمرت، هذه الفكرة في المؤتمر السنوي للأيباك في آذار/مارس ٢٠٠٧. قالت ليفني إنه «في منطقة للانطباعات فيها أهميتها، على الدول أن تحرص على عدم إظهار الضعف والاستسلام للمتطرفين»[١٦٥]. وكان أولمرت أكثر صراحة: «على الحريصين على أمن إسرائيل... وعلى استقرار الشرق الأوسط كله، أن يعترفوا بالحاجة إلى انتصار

أميركي في العراق وإلى مخرج مسؤول». وأنهى ملاحظته بالقول إنه «عندما تنجح أميركا في العراق تصبح إسرائيل أكثر أماناً. وأصدقاء إسرائيل يعرفون ذلك. والأصدقاء الذين يهتمون بإسرائيل يعرفون ذلك»[١٦٦]. وعنّف المنتقدون أولمرت على إطلاق هذه الملاحظات، خصوصاً أن هذه الملاحظات تعطي دليلاً إضافياً إلى أن إسرائيل ساندت الغزو الأميركي للعراق. واستاء برادلي بورستون، الذي يكتب لـ «هآرتس»، بصفة خاصة من أولمرت، لإقحام نفسه في النقاش الأميركي حول العراق. وكانت له رسالة بسيطة إلى رئيس الوزراء: «بحق الجحيم، ابقَ خارج الأمر»[١٦٧].

وسبق لأولمرت أن أعرب بالفعل عن دعمه استمرار الوجود الأميركي في العراق، خلال زيارة له للبيت الأبيض في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، قائلاً، «أُعجبنا كثيراً وتشجّعنا بالاستقرار الذي جلبته العملية الأميركية الكبرى في العراق إلى الشرق الأوسط»[١٦٨]. وأدت تصريحات أولمرت المؤيدة للحرب، إلى استفزاز حتى بعض الداعمين الثابتين لإسرائيل، حيث قال عضو الكونغرس غاري أكرمان، «أنا مصدوم. إنها ملاحظة غير واقعية للغاية. فمعظمنا هنا يُدرك أن سياستنا شكّلت كارثة مستحكمة وكاملة للولايات المتحدة»[١٦٩].

لا يجب أن نُفاجَأ، نظراً إلى أن الكثيرين من الأميركيين يشاطرون الآن أكرمان شعوره بالنسبة إلى الحرب، بأن بعض الإسرائيليين وحلفائهم الأميركيين حاولوا إعادة كتابة التاريخ، لتبرئة إسرائيل من أي مسؤولية عن كارثة العراق. وفي آذار/مارس ٢٠٠٧، كتب محرر «الجيروزاليم بوست»، ديفيد هوروفيتز، عن «المفهوم الخاطئ بأن إسرائيل شجّعت الولايات المتحدة على خوض حرب العراق»[١٧٠]. ومن قبيل ذلك، أبلغ شاي فلدمان، الرئيس السابق لمركز جافي للدراسات الاستراتيجية، ويرأس الآن مركز كراون لدراسات الشرق الأوسط في برانديس، غلن فرانكل من «الواشنطن بوست» في صيف ٢٠٠٦، «اسمع، لم تجيّش إسرائيل أحداً في شأن العراق. ورَبْطُ إسرائيل بالمحافظين الجدد في هذه المسألة أمر لا يُعقَل. فإسرائيل لم تر في العراق خطراً، والأكثر من ذلك أنه لا مصلحة لها في دفع استراتيجية إدارة بوش الديموقراطية»[١٧١]. ولا شك في أن

وجهة النظر هذه هي انعكاس لمعتقدات فلدمان في شأن أمن إسرائيل وتراتبية التهديدات التي تواجهها. لكن كما سبق وأظهرنا، فإن هذا معاكس ومجاف لما كان المسؤولون الإسرائيليون يقولونه ويفعلونه في خلال التحضير للحرب.

وفي محاولة للحاق بالركب، يزعم مارتن كارمر، الباحث في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، أن أي محاولة لربط إسرائيل واللوبي بالحرب في العراق هي «مجرّد بهتان»، محاججاً بأنه «في السنة التي سبقت حرب العراق، عارضت إسرائيل مراراً وتكراراً الولايات المتحدة، متحججة بأن إيران تشكل تهديداً أكبر»[١٧٢]. لكن، على ما تمّ تبيانه آنفاً، فإن مشاغل إسرائيل في شأن إيران لم تؤد أبداً إلى القيام بجهد ذي مغزى لوقف السير نحو الحرب. بل على العكس، فقد بذل المسؤولون الإسرائيليون كلّ ما في وسعهم للتأكد من أن الولايات المتحدة ستطارد صدّام، وأنها لن تجبن في اللحظة الأخيرة. فقد اعتبروا العراق تهديداً جدّياً، وكانوا مقتنعين بأن بوش سيواجه إيران بعدما ينتهي من العراق. وربما فضّلوا أن تُركّز أميركا على إيران قبل العراق. لكن، على ما يعترف به كرامر، فإن الإسرائيليين «لم يذرفوا الدمع على نهاية صدّام». بل إن زعماءهم احتلوا موجات الأثير الأميركية، وكتبوا مقالات الرأي، وأدلوا بشهادات أمام الكونغرس، وعملوا عن كثب مع المحافظين الجدد في البنتاغون وفي مكتب نائب الرئيس، لصياغة الاستخبارات حول العراق، وتنسيق الحملة للحرب ضده.

وها إن يوسي ألفر، الاستراتيجي الإسرائيلي في مركز جافي، يؤكّد الآن أنه كانت لرئيس الوزراء شارون تحفظات جدّية حول غزو العراق، وأنه حذّر بوش من ذلك سرّاً. بل يلمح ألفر إلى أنه ربما أمكن شارون تفادي الحرب لو أنه جاهر بالكلام عن مخاوفه. وكتب «هل لو أن شارون أذاع انتقاداته، مورداً الأخطار المحدقة بمصالح إسرائيل الحيوية، كان سيُحدث فرقاً في النقاش السابق للحرب في الولايات المتحدة والعالم؟»[١٧٣]. إن هذه حجة غياب مناسبة، وقد انحرف احتلال العراق عن مساره الآن، لكن لا دليل في السجلات العامة إلى أن شارون قدّم أبداً النصح إلى بوش بعدم مهاجمة العراق. وفي الواقع، ثمة دليل هائل إلى أن الزعيم الإسرائيلي، وكبار مستشاريه، أيدوا الحرب وشجّعوا بوش

على البدء بها، عاجلاً وليس آجلاً. وإذا اعتقد شارون أن الحرب خطأ، فلماذا شدد المتحدث باسمه تكراراً على خطر أسلحة الدمار الشامل العراقية، ولماذا حذّر شارون نفسه بوش من أن تأجيل الهجوم «لن يخلق بيئة تحرّك أكثر تلاؤماً في المستقبل؟»[١٧٤].

من الممكن أن شارون قدّم، وراء الأبواب المغلقة، حججاً تختلف عن تلك التي قدمها علناً. إلا أن هذا غير محتمل لأن خبر معارضة شارون للحرب كان سيتسرّب بالتأكيد قبل بدئها... وإلا ففي السنة الأولى أو الثانية على سقوط بغداد. ويندر أن يُحجم شارون عن التعبير عن توجهاته - حتى عندما يؤدي ذلك إلى خلافات مع الولايات المتحدة -. ومن الصعب الاعتقاد أنه كان ليلتزم الصمت علناً لو أنه اعتقد أن قرار غزو العراق سيعود بالضرر على إسرائيل. باختصار، فإنه لا الوقائع ولا المنطق تدعم زعم ألفر.

«للانتصار آلاف الآباء، لكن الهزيمة يتيمة». إن هذه الملاحظة المتحسّرة للرئيس جون ف. كنيدي، مناسِبة الآن أكثر من أي وقت مضى، في وقت يسعى المنجِبون المختلفون للكارثة العراقية إلى إنكار أبوّتهم. لكن العراق لم يبدُ دائماً على هذا التعثّر الذي أصبح عليه. فقد بدت الولايات المتحدة، لأشهر قصيرة قليلة في ربيع ٢٠٠٣، كأنها أحرزت نصراً كاسحاً، ولم تكن هناك حاجة إلى قيام المدافعين عن إسرائيل بنفي المسؤولية عن الحرب. في خلال فسحة الفرصة الوجيزة هذه، شرع في الواقع إسرائيليون كبار وحلفاؤهم الأميركيون في الضغط على إدارة بوش لتوجيه الضربة الأميركية إلى سوريا وإيران، أملاً في أن تعاني هاتان الدولتان المتهمتان بأنهما «مارقتان»، مصير نظام صدام حسين نفسه. ولننظر الآن إلى كيفية تأثير إسرائيل واللوبي في السياسة الأميركية حيال سوريا، وننتقل من ثم إلى إيران.

الفصل التاسع

استهداف سوريا

للولايات المتحدة علاقة شائكة مع سوريا، تعود إلى نحو خمسين عاماً. فنظام البعث كان زبوناً رئيسياً للسوفيات إبان الحرب الباردة، وقد اتهمته الإدارات الأميركية المتعاقبة بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، ولا تزال تتهمه الإدارة الحالية بإنكار الحريات الأساسية للسوريين. صحيح أن الرئيس بوش لم يضمّن سوريا في «محور الشرّ» الذي اشتهر به، لكنها غالباً ما تُصوّر على أنها «دولة مارقة» تشكّل تهديداً لمصالح أميركية مهمّة. وأصبحت السياسة الأميركية أكثر عداءً حيال سوريا بعد ٩/١١ ٢٠٠١، وغذّى سقوط بغداد في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ التكهنات بأن الولايات المتحدة ستطارد دمشق أيضاً. وقد أنهى الوضع الأميركي المتدهور في العراق مثل هذا الكلام، أقله في الوقت الراهن، لكن العلاقات مع دمشق لم تتحسن، ولا تزال المواجهة ضمن جدول الأعمال.

إلا أنه إذا نظر المرء إلى سوريا بعين مجرّدة، لا يتّضح كيف أن العلاقة المعادية حصراً مع بلد عربي، يمكن أن تصب في المصلحة القومية الأميركية. لم تكن واشنطن ودمشق أبداً ودودتين في شكل خاص، لكنهما تعاونتا في عدد من المناسبات لمصلحتهما المتبادلة. ولا تشكل القوات العسكرية السورية المتواضعة تهديداً جدّياً للمصالح الأميركية الحيوية. ويصعب تصوّر ـ نظراً إلى الظروف الراهنة ـ لماذا يجب اعتبار سوريا المرشح المثالي لتغيير نظامها، بينما تتمتع أنظمة ديكتاتورية على القدر نفسه من عدم إتاحة الحريات السياسية لمواطنيها، وربما أكثر، في الشرق الأوسط، بالرعاية الأميركية.

يشكّل عداء إدارة بوش الذي لا يني لسوريا، حماقة استراتيجية. وهو أضر، تحديداً، بموقع أميركا في العالمين العربي والإسلامي، وأعاق الجهود الأميركية

للحؤول دون انتشار الأسلحة الذرية، وصعّب إعادة تحقيق الاستقرار في العراق. وبدلاً من تحسين مشكلة أميركا مع الإرهاب جعلها أكثر سوءاً. وليس مفاجئاً، إذاً، أن أصواتاً كثيرة داخل الولايات المتحدة دعت الرئيس بوش إلى قلب مجرى الأمور، والسعي إلى القبول بطريقةٍ تعايش ما مع دمشق. ودعت، مثلاً، مجموعة دراسة العراق، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، إدارة بوش «إلى الدخول بنشاط في حوار دبلوماسي» مع سوريا «من دون شروط مسبقة»[١]. وفي الشهر نفسه، زار أربعة سيناتورات أميركيين دمشق للتحادث مع الرئيس السوري بشار الأسد. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٧، ترأست رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوزي بعثة من الحزبين مؤلفة من ستة نواب - بمن فيهم توم لانتوس وهنري واكسمان المعروف عنهما تأييدهما الكبير لإسرائيل - إلى سوريا للتحدث مع الأسد عن دفع عملية السلام قدماً[٢].

لعبت إسرائيل واللوبي دوراً مركزياً في دفع إدارة بوش إلى مواصلة سياسة تصادمية مع سوريا، وإن كان مع بعض التردّد. وقد عمل اللوبي جاهداً لجعل الولايات المتحدة تعزل دمشق وتضغط عليها، حتى ولو أنها، بقيامها بذلك، تُعرّض للخطر أشكالاً مهمة من التعاون. وكانت علاقات واشنطن مع سوريا لتكون مختلفة في شكل واضح، في غياب مثل هذا الضغط، ولكانت ربما أكثر تلاؤماً مع المصلحة القومية الأميركية. وسيصعب أن تصبح الولايات المتحدة وسوريا حليفتين، لو أن اللوبي كان أقل نفوذاً، إلا أنه من المرجّح أكثر وجود علاقة عمليّة تعود بالنفع على الطرفين.

التهديد السوري

لا تشكّل سوريا تهديداً عسكرياً خطيراً للولايات المتحدة أو لإسرائيل. فموازنتها الدفاعية هي أقل من خُمس الموازنة الإسرائيلية، ولديها جيش وسلاح جو غير مؤثرين، يمكن الجيش الإسرائيلي هزمهما بسهولة لو حصل أي قتال جدّي[٣]. ولم يواجه الجيش الإسرائيلي صعوبة تُذكَر في مواجهة القوات السورية

خلال اجتياحه لبنان في ١٩٨٢، وقد حصلت هذه الحرب في وقت كانت فيه سوريا لا تزال تحصل على كمية كبيرة من المساعدة من راعيها السوفياتي. لكن دمشق أضحت وحدها منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، بينما تستمر إسرائيل في الحصول على مساعدة أميركية سنوية ذات شأن. وستشكل حرب بين إسرائيل وسوريا عدم تكافؤ فاضحاً، وهو السبب الذي يجعل الزعماء السوريين يذهبون بعيداً في تجنب أي حرب مع إسرائيل.

وسيواجه الجيش الأميركي مشاكل أقل في هزم سوريا في الحرب. فجيش سوريا أكثر ضعفاً من جيش إيران، أو جيش العراق في ظل صدّام، وهو لم ينخرط في أعمال حربية جدية منذ الاجتياح الإسرائيلي للبنان العام ١٩٨٢. وعلى عكس إيران اليوم أو العراق في ظل صدام، تفتقر سوريا إلى الكثافة السكانية والثروة لتشكّل دولة مهيمنة إقليمياً. ويمكنها أن تجعل حياة الولايات المتحدة واسرائيل أكثر صعوبة، لكنها تفتقر إلى الوسائل والإمكانات التي تجعل منها تهديداً جدّياً لأي من البلدين.

والأكثر من ذلك، أنه ليس لسوريا برنامج أسلحة ذرّية، وما من سبب للاعتقاد أنها ستسعى إلى مثل هذا البرنامج في أي وقت قريب. وهي تمتلك أسلحة كيميائية حصلت عليها من مصر في ١٩٧٣، وربما تملك برنامجاً للأسلحة البيولوجية[٤]. ولديها أيضاً مخزون كبير من الصواريخ البالستية، وتملك بالتالي القدرة على إطلاق أسلحتها الكيميائية على إسرائيل وبلدان أخرى في المنطقة، لكن ليس على الولايات المتحدة. إلا أن اسرائيل لم تقلق كثيراً في شأن هذا التهديد، لأنها تملك أسلحتها الكيميائية والبيولوجية والذرّية الخاصة، ويمكنها أن تُنزل ضرراً بسوريا أكبر من الضرر الذي يمكن سوريا إنزاله بها. بعبارات أخرى، فإن اسرائيل تملك رادعاً فعّالاً ضد أسلحة سوريا الكيميائية[٥].

وتستند قدرة سوريا على افتعال الاضطراب، في معظمها، إلى دعمها عدداً من المنظمات المسلحة، وبخاصة حزب الله في لبنان، وحماس والجهاد الإسلامي في فلسطين. وبالفعل، فإن زعيم حماس، خالد مشعل، يقيم في دمشق. وكل هذه المجموعات تهدد إسرائيل، لكن، على عكس القاعدة، فإن أياً

من هذه المنظمات ـ بما فيها حزب الله ـ لا يهدد الولايات المتحدة مباشرة. وعلى ما يلاحظه موشي ماعوز، الخبير في شؤون سوريا في الجامعة العبرية، فإن «سوريا ليست قديسة ـ والجميع يعرف ذلك ـ لكن حزب الله يشكل في العموم تهديداً لإسرائيل»[٦]. ثم، إن سوريا والقاعدة عدوّان لدودان، خصوصاً أن أسامة بن لادن سنّي وأصولي، بينما بشار الأسد هو زعيم علوي لدولة علمانية. ويُعتقد، في الواقع، أن للقاعدة روابط مع الإخوان المسلمين السوريين، وهي منظمة تتهمها سوريا بالإرهاب، وقد قاتلت الحكومةَ البعثية العلمانية في سوريا لأكثر من عشرين عاما[٧]. ونظراً إلى أن القاعدة تشكل عدواً مشتركاً لدمشق وواشنطن، فمن غير المفاجئ أن سوريا شرعت، في أعقاب ٩/١١، في تزويد إدارة بوش بمعلومات استخبارية مهمّة عن تنظيم بن لادن. ومن الخطأ، بعكس التصريحات الكلامية حول الحرب الشاملة على الإرهاب، المجادلة بأن سوريا تدعم «الإرهاب الدولي»، وهي شبكة عالمية من المجموعات الإرهابية التي تستهدف أميركا وإسرائيل على السواء. بل إن سوريا تدعم طاقماً من المنظمات اللبنانية والفلسطينية، تركّز استراتيجيته في شكل أساسي على مواجهة إسرائيل وحدها.

وربما حاجج المرء بأن سوريا تشكل تهديداً جدّياً للولايات المتحدة، لأنها تدعم التمرّد في العراق. إلا أنه لا يوجد إلا القليل من الدليل القاطع إلى أن سوريا توفّر الدعم للمتمرّدين العراقيين، وهذا هو بالتأكيد السبب الذي جعل إدارة بوش توجه هذه التهمة في شكل رئيسي إلى إيران، وليس سوريا. وربما كان الأمر أن سوريا تشيح بنظرها عن بعض المسلحين والأسلحة التي تمرّ عبر حدودها إلى العراق. لكن واشنطن واصلت سياسة تصادمية حيال دمشق منذ ١١ أيلول/سبتمبر، وهو ما يعطي السوريين دوافع قوية لإبقاء الجيش الأميركي منشغلاً في العراق. إلا أن سوريا، في النهاية، ليست مصدر المشاكل الأميركية في العراق، وسيكون لدمشق مصلحة قليلة في تقويض الاحتلال الأميركي لولا أن الرئيس بوش ومساعديه يهددون نظام الأسد. وفحوى الأمر أن سوريا ليست خطراً جدّياً على الولايات المتحدة، وليست لها أسباب كثيرة لافتعال سجال ومشاكل مع الدولة الأقوى في العالم.

سبق، بالفعل، أن كانت لسوريا علاقات طبيعية، في شكل معقول، مع واشنطن في عدد من المواقع في الماضي القريب. فقد حاربت سوريا إلى جانب الولايات المتحدة في حرب الخليج ١٩٩١ ضد العراق، وكانت للدولتين علاقات حبّية، ولو متحفّظة، في التسعينيات، أثناء محاولة الولايات المتحدة رعاية اتفاق سلام بين دمشق وإسرائيل(٨). بل إن الرئيس كلينتون زار دمشق في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ للقاء الرئيس حافظ الأسد، وهي الزيارة الأولى لرئيس أميركي في عشرين عاماً. ولاحظ كلينتون إثر ذلك، «ذهبت إلى هناك لأنني اقتنعت بأننا نحتاج إلى إضافة طاقة جديدة إلى المحادثات، وخرجت مقتنعاً بأننا فعلنا ذلك»(٩). وفي وقت لاحق، في خريف ٢٠٠٢، صوّتت سوريا، وكانت عضواً غير دائم في مجلس الأمن، على القرار ١٤٤١ الذي يطالب بعودة مفتّشي الأسلحة الدوليين إلى عراق صدام حسين. وبالرغم من أن إدارة بوش لعبت دوراً رئيسياً في إجبار سوريا على إخراج قواتها العسكرية من لبنان في ٢٠٠٥، فقد سبق للولايات المتحدة أن اعتمدت، لسنين طويلة، على سوريا لوضع حد للحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥ ـ ١٩٨٩) والحفاظ على السلم فيه(١٠).

من المؤكّد أن الرئيس السوري الأسد ليس في وارد السعي إلى أن يكون عدواً لأميركا. ويلاحظ فلينت ليفيريت، المسؤول السابق في إدارة بوش، وأحد أهم الخبراء الغربيين في الشؤون السورية، أن «بشّار (الأسد) أعلن تكراراً عن رغبته في علاقة أفضل مع الولايات المتحدة. وهذا الاستعداد ينطبق كلّياً مع خط والده حافظ (الأسد)، ويتماشى مع أي تقويم واقعي للحاجات الاستراتيجية السورية». ويعتقد ليفيريت أيضاً أن العلاقات المتحسّنة «حاسمة في طموحاته [الأسد] الطويلة الأمد للإصلاح الداخلي»(١١). وسيمور هيرش، الذي زار الأسد في مكتبه في دمشق في ٢٠٠٣، وجده متلهفاً إلى الحوار لأنه «أراد تغيير صورته، وصورة بلاده»(١٢).

وقد حاولت سوريا أيضاً، منذ أوائل التسعينيات، التفاوض على اتفاق سلام مع إسرائيل. وكادت الدولتان تصلان إلى اتفاق في أوائل العام ٢٠٠٠، لكن إيهود باراك، رئيس وزراء إسرائيل يومها، تخاذل في اللحظة الأخيرة. ومن

يومها، بذل السوريون جهوداً كبيرة لاستئناف المفاوضات ومحاولة تسوية الخلافات. لكن خيلفتي باراك ـ أرييل شارون وإيهود أولمرت ـ رفضا، وواصلا بدلاً من ذلك سياسات تصادمية حيال سوريا. وهؤلاء الزعماء الإسرائيليون هم أنفسهم من دفع الولايات المتحدة إلى معاملة دمشق كخصم خطير.

إسرائيل ومرتفعات الجولان

لاستيعاب جوهر الرقصة المعقّدة بين واشنطن وتل أبيب ودمشق، والدور الذي لعبه اللوبي، أولاً تجب لماذا اقتربت اسرائيل قاب قوسين من توقيع اتفاق سلام مع سوريا في العام ٢٠٠٠، لكنها أخذت ترفض التحدث مع الأسد من يومها[١٣].

يتعلق جذر النزاع الحالي بين إسرائيل وسوريا بمرتفعات الجولان. فقد استولت إسرائيل على هذه البقعة من الأرض من سوريا في حرب ١٩٦٧، وطردت ثمانين ألف سوري من منازلهم. وتم بسط القانون الإسرائيلي على مرتفعات الجولان في ١٩٨١، في ما شكّل أساساً عملية ضم الأمر الواقع[١٤]. وهناك الآن نحو ١٨ ألف مستوطن يهودي يقيمون هناك في ٣٢ مستوطنة، ومدينة واحدة[١٥]. وتلتزم سوريا التزاماً عميقاً استعادة هذه الأراضي. وهي، لتحقيق هذه الغاية، تدعم منظمات مثل حماس وحزب الله. فالجيش السوري أضعف من أن يهدد إسرائيل، وتشكّل هذه المجموعات وسيلته الوحيدة للضغط عليها. ووافق رئيس وزراء إسرائيل إسحق رابين، في ١٩٩٤، (في ما يُعرَف بـ «وديعة رابين»)، من حيث المبدأ، على إعادة مرتفعات الجولان إلى سوريا في مقابل التطبيع الكامل للعلاقات بين البلدين. وفُهم، على نطاق واسع، أن ما أصبح يُعرف بـ«وديعة رابين»، يعني أن إسرائيل ستنسحب إلى حدود ما قبل الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧، وستوقف سوريا كل دعم لحزب الله، وحماس، والجهاد الاسلامي[١٦].

اغتيل رابين بعد ذلك بسنة، لكن خليفتيه ـ شيمون بيريس وبنيامين نتانياهو ـ حافظا على الالتزام المبدئي بالانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧. إلا

أن بقاء بيريس في منصبه كان أقصر من أن يتمكن من صنع اتفاق، وكان إيهود باراك مستعداً أيضاً لإعادة كل مرتفعات الجولان تقريباً إلى سوريا، بالرغم من أنه لم يلزم نفسه بانسحاب كامل إلى حدود ١٩٦٧[١٧].

لم تكن العلاقات بين إسرائيل وسوريا على هذا القدر من السوء في النصف الثاني من التسعينيات، حيث عمل الطرفان على الوصول إلى اتفاق. وانخرطت إدارة كلينتون عميقاً في عملية التفاوض، مكرّسة نفسها لرعاية اتفاق نهائي، بالطريقة التي دفع فيها جيمي كارتر قُدُماً الاتفاق بين مصر وإسرائيل في كامب ديفيد في ١٩٧٩. وعنى هذا أنه كانت لسوريا والولايات المتحدة علاقة طيبة معقولة في خلال هذه الفترة، بالرغمِ من أن سوريا كانت تعتمد نظام الحزب الواحد، في وقت التزمت فيه إدارة كلينتون علناً بـ «نشر الديموقراطية»، وحينها رحّبت إسرائيل في الواقع بهذه العلاقة الودّية بين دمشق وواشنطن، لأنها أرادت من واشنطن المساعدة على حل نزاعها الطويل الأمد مع سوريا. وأوضح عنوان رئيسي في «النيويورك تايمز» هذه النقطة بعد زيارة كلينتون لدمشق في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤: «الإسرائيليون يتطلعون إلى جولة كلينتون لتحقيق تقدم مع السوريين»[١٨].

اعتقد كلينتون في خريف ١٩٩٩، أنه حصل أخيراً على مقوّمات صفقة بين إسرائيل وسوريا. وبناءً على إلحاح قوي من باراك، جمع الطرفين معاً في شيبردستاون، غرب فرجينيا، في أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠. إلا أن باراك، الذي أدرك فجأة برودة الرأي العام الاسرائيلي حيال إعادة مرتفعات الجولان إلى سوريا، أصبح متصلّباً، وحاول إظهار أنه مفاوض صلب من خلال تأخير العملية. وانهارت المفاوضات، حيث لاحظ لاحقاً كبير مفاوضي كلينتون حول الشرق الأوسط، دنيس روس، أنه «لولا إحجام باراك، لربما حصل اتفاق في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠»[١٩]. ولم يفض اجتماع لاحق بعد شهرين في جنيف بين الأسد وكلينتون إلى شيء، لسبب رئيسي، هو أن الزعيم السوري لم يعد يثق بباراك. ووضع كلينتون لوماً واضحاً على إسرائيل، وليس سوريا، في انهيار المفاوضات[٢٠].

حلّ شارون محل باراك رئيساً للوزراء في شباط/فبراير ٢٠٠١. وحوّل هذا التطور العلاقات الإسرائيلية ـ السورية إلى الأسوأ، وقوّض هذا بدوره أيضاً العلاقات السورية ـ الأميركية. لم تكن لدى شارون، على عكس أسلافه الأربعة، أي نيّة في إعادة مرتفعات الجولان. وقال «ما كنت لأفكر، في أكثر تخيلاتي الهوجاء، في ما تم عرضه عند ذاك»[٢١]. وأوضح خليفة شارون، إيهود أولمرت، أيضاً، أن «مرتفعات الجولان ستبقى في أيدينا إلى الأبد»[٢٢].

يتمتّع هذا الإصرار على الاحتفاظ بهذه الأرض المتنازع عليها، بدعم واسع من اليمين الإسرائيلي. وعندما قال الأمين العام للاتحاد الأوروبي، خافيير سولانا، في آذار/مارس ٢٠٠٧، إنه يرغب في مساعدة سوريا على استعادة الأراضي التي خسرتها في ١٩٦٧، ردّ عضو الكنيست من الليكود، يسرائيل كاتز، بأن «إسرائيل لن تنسحب أبداً من مرتفعات الجولان. فالمنطقة جزء لا يتجزأ من إسرائيل، وهي حيوية لأمننا وحمايتنا»[٢٣]. ثم إنه يبدو أن بنيامين نتانياهو يعتقد اليوم أنه على إسرائيل أن تبقى في مرتفعات الجولان[٢٤]، ويؤيد الرأي العام الإسرائيلي أيضاً بوضوح التمسك بهذه الأرض. وأشار استطلاع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، إلى أن ٦٤ في المئة من المجيبين عارضوا الانسحاب من الجولان حتى لو أنه يؤدي إلى سلام كامل مع سوريا. وعلى العكس، فإن ١٩ في المئة فقط أيدوا الاتفاق. وأدى استطلاع سابق في أوائل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ إلى نتائج مشابهة: عارض ٧٠ في المئة الانسحاب الكامل في مقابل السلام، بينما أيده ١٦ في المئة[٢٥].

وبالرغم من هذه المعارضة المستحكمة للانسحاب، يوجد دعم كبير داخل الدوائر الإسرائيلية الحاكمة لمحاولة التفاوض على صفقة مع سوريا، وبخاصة داخل الجيش. وقال رئيس أركان الجيش الإسرائيلي في ٢٠٠٤، إن إسرائيل قادرة على الدفاع عن نفسها من دون مرتفعات الجولان، وستكون أكثر أمناً لو أنها وقّعت معاهدة سلام مع سوريا[٢٦]. فلن تحظى إسرائيل، فقط بعلاقات طبيعية مع عدو طويل الأمد، بل إن حزب الله، وحماس، والجهاد الاسلامي، لن تحصل أيضاً بعد الآن على الدعم من سوريا. وفي حالة حزب الله، فإن

فقدان الدعم السوري سيجعل من الصعب أكثر على إيران تزويده بالأسلحة. بل إن الأهم ذلك، هو أن سوريا يمكن أن تستخدم نفوذها الكبير في لبنان لمحاولة لجم حزب الله. وأصبح خط الحجّة هذا أكثر إلحاحاً بعد حرب لبنان في ٢٠٠٦، التي تمكن فيها حزب الله من مجابهة الجيش الإسرائيلي ووقف تقدّمه. وفي استجابة لذلك، أنشأ عدد من الإسرائيليين النافذين، بمن فيهم رئيس سابق للأركان، ورئيس سابق لـ «الشين بت»، منظمة تدعى «منتدى مبادرة السلام مع سوريا» هدفها إقناع الحكومة الاسرائيلية بالتجاوب مع مبادرات السلام السورية، على أمل التوصل إلى اتفاق سلام بين دمشق وتل أبيب[٢٧]. كذلك، كانت «هآرتس» داعماً قوياً للمفاوضات مع سوريا، وهو ما كانه أيضاً وزير دفاع أولمرت، عمير بيريتز[٢٨]. إلا أن كلاً من شارون وأولمرت رفضا بشدة هذه المقاربة.

ونظراً إلى أن قادة إسرائيل الحاليين لا ينوون إعادة مرتفعات الجولان إلى سوريا، فلا مصلحة لهم في استئناف محادثات السلام مع دمشق[٢٩]. وهم يسعون، لتبرير تصلّبهم، إلى تصوير سوريا كدولة مارقة لا يمكن الوثوق بها، ولا تفهم إلا بالقبضة المدرّعة. ولا عجب في أن السفير السوري في واشنطن قال في أوائل ٢٠٠٤، إنه «كلما تحدّثنا عن السلام، كلما تعرّضنا للمهاجمة»[٣٠]. واستناداً إلى قادة إسرائيل الحاليين، الذين لهم مصلحة واضحة في أن تنظر إدارة بوش إلى سوريا من منظور مشابه، فإن المواجهة، لا التعاون، هي السياسة الفضلى للتعاطي مع سوريا. لذا، وفي تعارض مع سياسة أواخر التسعينيات عندما حبّذت إسرائيل التعاون مع سوريا، فإن كلاً من إسرائيل وعدد من داعميها الأميركيين، عملوا، منذ ٢٠٠١، على إقناع الحكومة الأميركية بمعاملة سوريا كعدو منكر وخطير.

لا تزال سوريا تأمل استعادة الجولان، وقامت بمحاولات متكررة لاستئناف المحادثات مع إسرائيل والتفاوض على اتفاق سلام على أساس «وديعة رابين»[٣١]. لكن قادة إسرائيل رفضوا حتى استحسان الحوار مع سوريا. وغداة عرض سلام سوري في أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، لاحظ المراسل

العسكري المخضرم زئيف شيف في «هآرتس»، أن «الأكثر استغراباً في عرض الرئيس السوري استئناف المحادثات مع إسرائيل، هو رد إسرائيل الرسمي... فقد التزم رئيس الوزراء أرييل شارون الصمت. ولم تُسمع منه ولو كلمة واحدة... كنا نأمل دائماً في الماضي مثل هذا العرض»[٣٢].

وفي مقابلة أُجريت في منتصف كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ مع الصحيفة الإيطالية «لا ريبوبليكا»، دعا الرئيس الأسد أولمرت إلى التفاوض معه: «تحدّث مع سوريا، وكما يقول الكثيرون من الإسرائيليين فإنه «حتى لو أن سوريا تخادع»، فليس لديك ما تخسره»[٣٣]. وفي الوقت نفسه، أبلغ وزير الخارجية السوري «الواشنطن بوست»، أن سوريا على استعداد للبدء في محادثات مع إسرائيل من دون شروط مسبقة، وهو ما بدا أنه تغيير ذو مغزى في الموقف التفاوضي السوري[٣٤]. رفض أولمرت فرصة البدء في محادثات، ووضع اللوم في ذلك على الرئيس بوش، الذي، بحسب رئيس الوزراء، منعه من التفاوض مع سوريا[٣٥]. والمفهوم الضمني لتعليقات رئيس الوزراء ـ التي كررها إسرائيليون آخرون كثيرون ـ هو أنه، لولا ولاؤه لبوش، لكان تحدّث مع الأسد.

هذه الحجة غير مقنعة. فلم ينف السفير الأميركي في إسرائيل وحسب، أن واشنطن تمنع إسرائيل من التحدّث مع سوريا، بل إنه ليس من عادة إسرائيل أيضاً تلقّي الأوامر من أي زعيم أميركي عندما تكون مصالحها الحيوية على المحكّ[٣٦]. والأهم من ذلك، أنه يكاد لا يتوفّر الدليل إلى أن أولمرت مهتم حقيقة بمحادثات سلام ذات مغزى مع سوريا. وأبلغ مسؤول إسرائيلي كبير ألوف بن من «هآرتس»، بعبارات بن، أن إسرائيل «لم تطلب أبداً إذناً أميركياً للتحدث مع سوريا، كونها لم تقرّر بعدُ إذا كانت راغبة في القيام بذلك»[٣٧]. وليس مفاجئاً رفض رئيس الوزراء التفاوض، لأن الاتفاق، بحسب وزير الدفاع بيريتز، «يأتي بثمن»، وهو التخلّي عن مرتفعات الجولان، وأولمرت يعارض تقديم مثل هذا التنازل. وكتب مراسل «هآرتس»، جدعون سامت، أن أولمرت أمسك «بالحجة» التي وفّرها بوش «لأنه لن يعترف بالسبب الحقيقي: فهو لا يريد النزول عن مرتفعات الجولان»[٣٨].

وتكشّف، في كانون الثاني/يناير، دليل إضافي إلى اهتمام سوريا بالتوصل إلى سلام مع إسرائيل، وعدم استعداد إسرائيل للإمساك بالفرصة، عندما أفادت الصحافة الإسرائيلية أن إسرائيليين وسوريين اجتمعوا سرّاً في أوروبا ما بين أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ وتموز/يوليو ٢٠٠٦، من أجل الخروج باقتراح اتفاق بين الدولتين. لم تكن الاجتماعات رسمية، ولم تضم صانعي سياسة من أي من الحكومتين. وبرغم ذلك، أُبقيت الحكومتان على اطلاع على المحادثات. واستناداً إلى «هآرتس»، فإن «الوسيط الأوروبي والممثل السوري في النقاشات عقدا ثمانية اجتماعات منفصلة مع مسؤولين سوريين، بمن فيهم نائب الرئيس فاروق الشرع، ووزير الخارجية وليد المعلّم، وضابط استخبارات سوري برتبة «جنرال»[٣٩]». وتوصّل الطرفان إلى اتفاق يطالب إسرائيل بالعودة إلى حدود الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧ بين البلدين. وفي المقابل، ستتوقف سوريا عن دعم حماس وحزب الله، بل حتى «تنأى بنفسها عن إيران». وتوقّفت المحادثات عندما اقترحت سوريا نقلها من «المستوى الأكاديمي» إلى «المستوى الرسمي». لقد رفضت حكومة أولمرت ذلك.

ثم إن رئيسة مجلس النواب الأميركي بيلوزي زارت الرئيس الأسد في دمشق في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، وأبلغته أن أولمرت، الذي سبق لها والتقته في القدس، «مستعد لاستئناف المفاوضات والتحدّث في السلام»[٤٠]. إلا أن بيلوزي كانت قد أساءت فهم موقف أولمرت، وأفهمتها الحكومة الإسرائيلية، بعبارات لا تحمل التأويل، أنها غير مهتمة بالتحدث مع سوريا التي اتهمها البيان الرسمي بأنها «جزء من محور الشر، وقوة تشجّع الإرهاب في كامل الشرق الأوسط»[٤١].

من المؤكد أنه يمكن دائماً أن يتغيّر موقف أولمرت من مرتفعات الجولان. وبالفعل، ذكرت تقارير صحافية في أوائل حزيران/يونيو ٢٠٠٧، أنه «ربما» يكون مستعداً للشروع في مفاوضات مع السوريين، بالرغم من أن شيمون بيريس، وكان يومها نائباً لرئيس الحكومة، ألقى على الفور ماءً مثلّجاً على الفكرة، بالادعاء أن سوريا ليست على استعداد لمفاوضات جدّية[٤٢]. ومن الممكن، أن زعيماً إسرائيلياً مستقبلياً قد يكون مستعداً، على غرار رابين، لإعادة الأراضي المتنازع

عليها، في مقابل السلام. ولا تقضي حجّتنا بأن إسرائيل سترفض على الدوام التخلي عن مرتفعات الجولان، بل بأن السياسة الإسرائيلية حيال دمشق، مهما تكن، تحدد في شكل واسع السياسة الأميركية حيال سوريا، وليس العكس.

يكاد لا يكون مفاجئاً، نظراً إلى المعارضة الإسرائيلية القوية للتفاوض مع سوريا منذ وصل أرييل شارون إلى السلطة في شباط/فبراير ٢٠٠١، أن إدارة بوش، التي تسلّمت السلطة قبل ذلك بشهر، لم تألُ، في الفترة نفسها، أي جهد لعزل حكومة الأسد والضغط عليها. وربما يقول البعض إن هذا التحليل يغفل نقطة حاسمة، وهي أن سوريا تستمر في دعم منظمات تقاوم إسرائيل كحماس وحزب الله، وبالتالي تستحق أن يُعاملها الرئيس بوش كدولة يعتبرها مارقة. لكن يجب الانتباه: لا يهدد أي من هذه المجموعات المسلحة المصالح الأميركية الحيوية، وأن دمشق تدعمها بصورة رئيسية لأنها الأوراق الوحيدة التي تملكها للضغط على إسرائيل لإعادة مرتفعات الجولان. ويمكن إسرائيل إنهاء ارتباطات سوريا مع حماس وحزب الله، بالموافقة على إقامة سلام مع دمشق، وهو السبب الذي فاوض من أجله الزعماء الإسرائيليون في التسعينيات بالرغم من أن دمشق ساندت المنظمات المناهضة لإسرائيل عندها كما تساندها اليوم.

وعلى ما سبقت ملاحظته، فقد وُجدت مقاومة ذات مغزى داخل الحكومة الأميركية لمعاملة سوريا كعدو لدود. وجاهرت «السي.آي.أيه.» ووزارة الخارجية بنوع خاص في الدفاع عن فكرة أن مواجهة دمشق غير حكيمة استراتيجياً. لكن إسرائيل واللوبي اتخذا منحىً معارضاً، وفرضا توجهاتهما في النهاية على الرئيس بوش. ولننظر بمزيد من التفصيل إلى تطوّر السياسة الأميركية حيال سوريا منذ ٩/١١.

القدس ودمشق بعد ١١ أيلول/سبتمبر

أوضح رئيس الوزراء شارون ومساعدوه، لإدارة بوش، منذ البداية، أنهم ينظرون إلى سوريا بوصفها تهديداً خطراً للولايات المتحدة، كما لإسرائيل(٤٣). إلا أنهم، قبل منتصف نيسان/أبريل، لم يدفعوا بواشنطن إلى التركيز على سوريا،

لأنهم كانوا قلقين بشكل رئيسي، من إيران، ويدفعون إلى الحرب ضد العراق، ولم يريدوا لواشنطن أن تنشغل بمشاكل أخرى. وما إن سقطت بغداد في أواسط نيسان/أبريل ٢٠٠٣، حتى أخذ الزعماء الإسرائيليون يحثون واشنطن على التركيز على دمشق وعلى استخدام قوتهم التي لا مثيل لها لتغيير سلوك النظام، أو ربما النظام نفسه[٤٤].

طرح شارون مطالبه في مقابلة أُجريت معه في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، ولقيت صدًى كبيراً. وقال رئيس الوزراء لـ «يديعوت أحرونوت» إن الرئيس السوري الأسد «خطر، وحكمه على الأمور مختلّ». وادعى أن الأسد سمح لصدّام بنقل تجهيزات عسكرية إلى سوريا قبيل بدء حرب العراق. وطالب شارون الولايات المتحدة بممارسة ضغط «قوي جداً» على سوريا من أجل إجبار الأسد على وقف دعمه لحماس والجهاد الإسلامي، ولإخراج الحرس الثوري الإيراني من سهل البقاع في لبنان، ووقف التعاون مع إيران، وإبعاد حزب الله عن الحدود الإسرائيلية ـ اللبنانية، واستبداله بالجيش اللبناني، والقضاء على صواريخ حزب الله الموجهة إلى إسرائيل[٤٥]. ولدى رؤية هذا المطلب الجريء في شكل استثنائي، حذّر مسؤول إسرائيلي رفيع المستوى من أنه على شارون تبني مسلك متعفّف عن جلب الأنظار في ما يتعلّق بتقديم النصح في شأن العلاقات بين دمشق وواشنطن[٤٦].

لكن شارون لم يكن المسؤول الإسرائيلي الرفيع المستوى الوحيد الذي يطالب واشنطن بالتشدد مع سوريا. فقد أبلغ وزير الدفاع، شاوول موفاز، صحيفة «معاريف» في ١٤ نيسان/أبريل، بأن «لدينا لائحة طويلة من المسائل التي نفكّر في طلبها من السوريين، ومن المناسب أن يتم ذلك من خلال الأميركيين»[٤٧]. وأراد، بالتحديد، أن توقف سوريا كل دعم لحماس والجهاد الإسلامي، وأن تفكّك حزب الله. وبعد ذلك بأسبوعين، جاء مستشار شارون للأمن القومي، إفرايم هاليفي، إلى واشنطن، وشجّع المسؤولين الأميركيين على اتخاذ ما أسماه مراسل «فوروارد» أوري نير، «عملاً حاسماً» ضد سوريا. فبالإضافة إلى التحذير من أسلحة الدمار الشامل السورية، ذُكر أن هاليفي وصف

الأسد بأنه «لامسؤول»، و«أرعن»[٤٨]. وفي كلمة له، في ٣ أيار/مايو أمام مؤتمر لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، قال هاليفي إن الأسد «عرضة للتأثير السيئ». وحذّر من أنه «لا يمكن تركه يستخدم خدعه القديمة». وشدّد هاليفي على أن هناك، بدلاً من ذلك، «إجراءات كثيرة، دون الحرب، يمكن استخدامها لانتزاع أنياب رئيس سوريا الشاب، المتعجرف، والقليل الخبرة»[٤٩].

حاولت إسرائيل، مع إنهاء حكم صدام، إقناع إدارة بوش بأن سوريا خطرة، أقلّه كالعراق، وربما أكثر. وهذا ادعاء لا يُعقل إذا ما نظر المرء، ولو بإيجاز، إلى قدرات سوريا. فهي، بعد كل شيء، بلد يضم أقل من ١٩ مليون شخص، وتبلغ موازنته الدفاعية واحداً على ثلاثمئة من الموزانة الدفاعية الأميركية. وبرغم ذلك، ها إن الاستراتيجي الإسرائيلي يوسي ألفر يحذّر من أنه، من المنظور الإسرائيلي، «يمكن سوريا أن تُحدث الكثير من الضرر، الكثير أكثر من العراق». وأفادت «الواشنطن بوست» في أواسط نيسان/أبريل، أن شارون وموفاز يذكيان الحملة ضد سوريا من خلال تزويد الولايات المتحدة بتقارير استخبارية عن أعمال الرئيس السوري الأسد[٥٠].

وفي جهد لتصوير سوريا بأنها «شيطان»، ولإغراء الولايات المتحدة بتصعيد الضغط عليها، اتهمت إسرائيل سوريا بإيواء عراقيين رفيعي المستوى من نظام صدّام؛ بل أسوأ من ذلك: بتخبئة أسلحة دمار شامل عراقية[٥١]. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٣، عندما فجّرت شاحنة انتحارية مقر الأمم المتحدة في بغداد، أحدث السفير الإسرائيلي في الأمم المتحدة مشاجرة دبلوماسية بسيطة بإيحائه بأن سوريا وفّرت الشاحنة، ما يوحي في الواقع ضمناً بأن سوريا مسؤولة جزئياً[٥٢]. وفي السياق نفسه تقريباً، قال إيتامار رابينوفيتش، السفير الإسرائيلي السابق في الولايات المتحدة، لسيمور هيرش، إنه «يتساءل... إذا عرف السوريون مسبقاً، نظراً إلى نوعية مصادرهم، بمؤامرة الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، وقصّروا في تحذير الولايات المتحدة»[٥٣]. ولا توجد دلائل قوية، أو أي دليل بدعم هذه الاتهامات المريعة، إلا أن استعداد إسرائيل لتوجيهها يُظهر مدى توقها إلى إقحام الولايات المتحدة في حرب مع نظام عربي آخر.

اللوبي ودمشق بعد ٩/١١

من المفيد التذكير بأن شخصيات مهمة في اللوبي وضعت نصب أعينها سوريا قبل وقت طويل على سقوط البرجين. فدمشق شكّلت هدفاً بارزاً في دراسة «الفرصة التامة» في ١٩٩٦ التي وضعتها حفنة من المحافظين الجدد لنتانياهو الذي كان سيتولّى رئاسة الحكومة. إضافة إلى ذلك، تشارك دانيال بايبس وزياد عبد النور، رئيس اللجنة الأميركية من أجل لبنان الحر، في كتابة تقرير في أيار/مايو ٢٠٠٠، يدعو الولايات المتحدة إلى استخدام التهديدات العسكرية لإرغام سوريا على سحب قواتها من لبنان، والتخلص من أسلحة الدمار الشامل الخاصة بها، ووقف دعمها للمنظمات المناهضة لإسرائيل[٥٤]. واللجنة الأميركية من أجل لبنان، نسيب قريب للوبي الإسرائيلي؛ وهناك محافظون جدد كثيرون من بين ناشطيه ومؤيديه، بمن فيهم إليوت أبرامز، دوغلاس فيث، ريتشارد بيرل، وديفيد ورمسر. ووقعوا جميعهم، في الواقع، تقرير العام ٢٠٠٠، على غرار ما فعله عضو الكونغرس الموالي لإسرائيل إليوت أنغل (الديموقراطي عن نيويورك)، وهو مؤيد رئيسي آخر للجنة[٥٥].

لم يحظ هذا الاقتراح، وغيره من أمثاله، بالكثير من الدفع في واشنطن إبان حكم كلينتون، لسبب رئيسي هو أن إسرائيل كانت، في تلك الفترة، ملتزمة التوصل إلى سلام مع سوريا. وفي ما عدا هؤلاء المتشددين، فإنه لم يكن لمعظم المجموعات في اللوبي دوافع قوية لتحدّي سياسة كلينتون حيال سوريا، لأن مقاربة الرئيس اتجهت إلى أن تشكّل انعكاساً لمقاربة إسرائيل. لكن عندما وصل شارون إلى السلطة في ٢٠٠١، تغيّر منحى التفكير الإسرائيلي حيال سوريا تغيراً دراماتيكياً. وفي ردّ فعل على هذا التحوّل، شرع عدد من المجموعات في اللوبي إلى الدفع من أجل سياسة أكثر عداءً لسوريا.

في ربيع ٢٠٠٢، عندما أصبح العراق القضية الأميركية الرئيسية، كانت الأيباك تسوّق لتشريع يضع سوريا رسمياً في «محور الشر». وطرح عضو الكونغرس أنغل قانون محاسبة سوريا في الكونغرس[٥٦]، وهو القانون الذي هدد

بعقوبات ضد سوريا إذا لم تنسحب من لبنان، وتتخلّ عن أسلحة الدمار الشامل، وتتوقف عن دعم المنظمات المناوئة لإسرائيل[٥٧]. ودعا القانون المقترح سوريا ولبنان إلى اتخاذ خطوات ملموسة من أجل السلام مع إسرائيل. وحاز هذا التشريع تأييداً قوياً من عدد من المجموعات في اللوبي - وبخاصة الأيباك -. وقد «صاغه»، بحسب وكالة «جويش تلغرافيك إيجنسي»، «بعض أفضل أصدقاء إسرائيل في الكونغرس». وأفادت الوكالة أيضاً «أن أكثر مؤيديه حرصاً في الإدارة» كان إليوت أبرامز، وهو، على ما رأينا، على اتصال متكرّر مع مكتب أولمرت[٥٨].

عارضت إدارة بوش، ربيع ٢٠٠٢، قانون محاسبة سوريا. والسبب في جزء من ذلك، لأنها خشيت أن التشريع قد يُقوّض تسويق حرب العراق، وفي جزء آخر لأنه قد يدفع بسوريا إلى وقف تزويد واشنطن بمعلومات استخبارية مفيدة في شأن تنظيم القاعدة. ووافق الكونغرس على وضع التشريع على نار هادئة إلى أن تتم تسوية المسائل مع صدّام.

لكن، ما إن سقطت بغداد في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، حتى عاود اللوبي حملته ضد سوريا. لم يعد بعض داعمي إسرائيل، وقد تشجعوا بما بدا أنه نصر قاطع في العراق، مهتمين فقط بأن تغيّر سوريا من سلوكها. بل إنهم يريدون الآن الإطاحة بالنظام نفسه. وأعلن بول ولفوفيتز أنه «يجب إحداث تغيير في النظام في سوريا». وقال ريتشارد بيرل لأحد الصحافيين «يمكننا بعث رسالة قصيرة، رسالة من كلمتين [للأنظمة المعادية الأخرى في الشرق الأوسط]: «دوركم هو التالي»[٥٩]. وحضّ أيضاً مجلس السياسة الدفاعية المتشدد، الذي كان يرأسه بيرل، ومن بين أعضائه كينيث إدلمان، وإليوت كوهين، وجيمس وولسي، على خط متشدد ضد سوريا[٦٠].

بالإضافة إلى أبرامز، وبيرل، وولفوفيتز، تضمن فريق العاملين الرئيسيين من داخل الدافعين إلى تغيير النظام في سوريا، نائب وزير الخارجية (ولاحقاً السفير في الأمم المتحدة) جون بولتون. وهو سبق أن أبلغ القادة الإسرائيليين، قبل شهر على حرب العراق، أن الرئيس بوش سيتعامل مع سوريا، بالإضافة إلى إيران

وكوريا الشمالية، مباشرة بعد سقوط سلطة صدام حسين[٦١]. وذُكر أن بولتون، استعد لهذه الغاية، لإبلاغ الكونغرس في أواسط تموز/يوليو، أن برنامج سوريا لأسلحة الدمار الشامل قد بلغ حدّاً بات يشكّل معه تهديداً خطيراً للاستقرار في الشرق الأوسط، وأنه يجب التعامل معه عاجلاً وليس آجلاً. إلا أن «السي.آي.أيه.» وغيرها من الوكالات الحكومية، عارضت، وادعت أن بولتون يضخّم الخطر. ونتيجة لذلك، لم تسمح الإدارة لبولتون بالإدلاء بشهادته حول سوريا في ذلك الوقت[٦٢]. إلا أن بولتون لم يُصرف عن ذلك وقتاً طويلاً. ومثل أمام الكونغرس في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، ووصف سوريا بأنها تشكّل خطراً متنامياً على المصالح الأميركية في الشرق الأوسط[٦٣].

في أوائل نيسان/أبريل نشر، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، تقريراً من الحزبين، يعلن أنه على سوريا «ألاّ تغفل الرسالة بأن البلدان التي تتابع سلوك صدّام المتهوّر، وغير المسؤول، قد تنتهي إلى مشاركته مصيره»[٦٤]. وفي ١٥ نيسان/أبريل، كتب الصحافي الإسرائيلي - الأميركي يوسي كلاين هاليفي، مقالة في «لوس أنجليس تايمز» بعنوان «تالياً، ضيّقوا الخناق على سوريا». وفي اليوم نفسه، كتب المحافظ الجديد فرانك غافني، رئيس مركز السياسة الأمنية، في «الواشنطن بوست»، أنه على إدارة بوش استخدام «ما يتطلبه الأمر من تقنيات - بما في ذلك القوة العسكرية - لإحداث تبديل في السلوك، و/أو تغيير في النظام في دمشق»[٦٥]. وفي اليوم التالي، كتب زئيف خافتس، وهو صحافي إسرائيلي - أميركي، ورئيس سابق لمكتب الصحافة في الحكومة الإسرائيلية، مقالة في «النيويورك ديلي»، بعنوان «تحتاج صديقة الإرهاب سوريا إلى تغيير، أيضاً». وكي لا يسبقه الجميع، كتب لورانس كابلان في ٢١ نيسان/أبريل في «النيو ريبابليك»، أن الزعيم السوري الأسد يشكل تهديداً جدّياً لأميركا[٦٦].

شابهت التهم الموجّهة إلى سوريا، في شكل ملحوظ، تلك التي وُجّهت سابقا إلى صدّام. وكتب المعلّق المحافظ، جد بابين، في «ناشيونال ريفيو أونلاين»، مؤكّدا أنه بالرغم من أن جيش الأسد «نمر من ورق»، فإنه (الأسد) يبقى «رجلاً خطراً للغاية». والأساس في هذا الزعم، «مصدر إسرائيلي» أبلغ بابين

أن «الجيش الإسرائيلي وأذرع الاستخبارات مقتنعة بأن الأسد سيركب مخاطر لا يركبها قائد حذر»، وبالتالي فإن «عدم القدرة على توقّع أعمال الأسد يشكّل في حد ذاته خطراً كبيراً»[٦٧]. وحذّر السفير الأميركي السابق في المغرب، مارك غينسبرغ، من «الإنتاج السوري السرّي لأسلحة الدمار الشامل، ومن تكديسها بطاريات الصواريخ والمقذوفات»[٦٨]. وأوحى مؤيدو إسرائيل، على غرار نظرائهم الإسرائيليين، أن سوريا تخبئ أسلحة صدّام للدمار الشامل. ولاحظ عضو الكونغرس أنغل، «لن يفاجئني أن أسلحة الدمار الشامل هذه آل بها الأمر (إلى النظام السوري)، وهي موجودة في سوريا اليوم»[٦٩].

وفي عودة إلى تلّة الكابتيول، عاود أنغل، في ١٢ نيسان/أبريل[٧٠]، طرح قانون محاسبة سوريا. وبعد ذلك بثلاثة أيام، طالب ريتشارد بيرل الكونغرس بتمريره[٧١]. إلا أن إدارة بوش لم تكن متحمّسة كثيراً للتشريع، وتمكنّت من مماطلته. وفي أواسط آب/أغسطس، سافر أنغل ومجموعة من السياسيين والزعماء اليهود من نيويورك إلى إسرائيل، والتقوا على مدى تسعين دقيقة مع أرييل شارون في مكتبه في القدس. واشتكى الزعيم الإسرائيلي لزواره من أن الولايات المتحدة لا تمارس ما يكفي من الضغط على سوريا، مع أنه شكر أنغل بالتحديد على رعاية قانون محاسبة سوريا، وأوضح أنه يؤيد بقوّة استمرار الجهود للدفع بالقانون في تلّة الكابيتول[٧٢]. في الشهر التالي، شرع أنغل الذي أعلن أنه «اكتفى من... مناورات الإدارة في شأن سوريا»، في دفع مشروع القانون من جديد. وأخذ أنغل، بدعم تام من الأيباك، في جمع الاصوات في تلة الكابيتول[٧٣]. ولم يعد في إمكان بوش الإمساك بالكونغرس في وجه ضغط كامل من اللوبي، ومرّ القانون المناهض لسوريا بهامش ساحق (٣٩٨ مقابل ٤ في مجلس النواب؛ و٨٩ مقابل ٤ في مجلس الشيوخ). ووقّعه بوش قانوناً في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣[٧٤].

لماذا تردّد بوش؟

بالرغم من أن الكونغرس صوّت في شكل كاسح على تضييق الخناق على

سوريا، انقسمت إدارة بوش في شكل حاد حول الحكمة من هذه السياسة. وبينما تشوّق محافظون جدد أمثال بيرل، وبولتون، وولفوفيتز، إلى تعمّد إثارة الشجار مع دمشق، واجهت هذه المقاربة معارضة واسعة داخل وزارة الخارجية و«السي.آي.أيه.»[٧٥] وحتى الرئيس لم يبد حماسة كبيرة لمواجهة مباشرة مع سوريا، على ما عكسه وصف «الجويش تلغراف إيجنسي» لتوقيعه على قانون محاسبة سوريا: «وقع بوش على القانون ليل الجمعة، وهو الوقت الذي تخصصه الإدارة لنشاطات تفضّل عدم إطلاع الجمهور عليها. وبدا بيان البيت الأبيض حول الموضوع كأنه «عليّ القيام بذلك، لكنني لا أريده»[٧٦]. وشدد بوش، حتى بعد توقيعه على القانون، على أنه سيتمهّل في تطبيقه[٧٧].

لبوش أسباب وجيهة في جمعه بين النقيضين. وعلى ما تم ذكره، فإن الحكومة السورية، منذ ٩/١١، زوّدت الولايات المتحدة بمعلومات استخبارية مهمة عن القاعدة، وحذّرت واشنطن أيضاً من هجوم إرهابي مخطط له في الخليج[٧٨]. بل إن سوريا وفّرت لمحقّقي «السي.آي.أيه.» الوصول إلى محمد الزمّار، المتهم بتجنيد بعض من خاطفي طائرات ٩/١١. وكتب فلينت ليفيريت، الذي عمل في ذلك الوقت مع بوش في البيت الأبيض، أن الرئيس، «يُقر، في اتصالاته مع بشّار، سواء من خلال الرسائل أو الهاتف، بتعاون سوريا مع الولايات المتحدة ضد القاعدة»[٧٩]. ومن شأن استهداف نظام الأسد، أن يتهدّد هذه الارتباطات القيّمة، ويقوّض الحملة ضد الإرهاب الدولي عامة، والقاعدة خاصة. وأدرك الرئيس أن سياسة تصادمية مع سوريا قد تضع أميركا في خطر.

فهم بوش أيضاً أن سوريا لا تشكل تهديداً للولايات المتحدة، حتى مع الأخذ في الحسبان دورها الممكن في مساعدة المقاومة العراقية. فقد كان الأسد في الواقع متحمساً للتعاون مع واشنطن. واستناداً إلى سيمور هيرش، فإن رئيس استخباراته العسكرية أبلغ الإدارة أن سوريا على استعداد حتى للعمل من خلال القنوات الخلفية لمناقشة وسائل الحد من نشاطات حزب الله العسكرية والسياسية[٨٠]. واللعب بقساوة مع الأسد سيجعل الولايات المتحدة تبدو كصوّال على من هم أضعف منه، ذي شهية لا تشبع في النزول بالدول العربية ضرباً.

وسيعطي وضع سوريا على لائحة المطلوب رأسهم، دمشق أسباباً موجبة للتسبب في اضطراب في العراق، وإبقاء الجيش الأميركي مسمّراً هناك بحيث لا يتمكن من ضرب سوريا. وحتى لو أراد الرئيس الضغط على السوريين، فإن الحصافة تقضي بإنهاء العمل في العراق أولاً.

ومن الطبيعي أن يعارض المحافظون الجدد في الإدارة التعاون مع سوريا. ولم يكونوا سعداء بقناة الاستخبارات التي تزوّد واشنطن بمعلومات مهمّة عن القاعدة. وكتب ليفيريت، أن «المحافظين الجدد في مكتب وزير الدفاع وفي مكتب نائب الرئيس، عارضوا القبول بالمساعدة السورية، محاججين بأن ذلك قد يخلق شعوراً بالمديونية حيال دمشق، ويمنع ردّاً أميركياً مناسباً على دولة راعية للإرهاب»[٨١]. لكن الرئيس بوش لم يُظهر الكثير من الاهتمام بهذا النوع من «الردّ المناسب». وأعطى بالفعل، في أواسط نيسان/أبريل ٢٠٠٣، تعليماته إلى وزارة الدفاع بعدم التخطيط لحرب ضد سوريا، في وقت بدا أن الولايات المتحدة قد حقّقت للتو نصراً دراماتيكياً في العراق. وعندما أخذ الحديث عن ضرب سوريا يملأ الجو[٨٢]، فهو بالتأكيد لم يبدّل رأيه حول هذه المسألة في ضوء ما قد حصل في العراق منذ تلك الأيام الجامحة. كذلك، تباطأ الرئيس في تطبيق قانون محاسبة سوريا، كما وعد عندما وقّع عليه، الأمر الذي تسبب في استياء كبير لدى مؤيدي إسرائيل المتشدّدين في الولايات المتحدة. وبحلول ربيع ٢٠٠٤، بلغت خيبة عضو الكونغرس أنغل وزملائه من بوش، حداً هددوا معه بإدخال نسخة جديدة أكثر شدة لهذا التشريع[٨٣].

وخلافاً لمزاعم أولمرت، نشرت وسائل الإعلام تقارير متفرّقة بأن إدارة بوش قد تردّ في شكل إيجابي إذا وافقت إسرائيل على عرض الأسد استئناف محادثات السلام. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، كتب زئيف شيف، على سبيل المثال، أن «في رأي مصادر أميركية مؤتلفة مع منحى التفكير في الإدارة، أنها سترد إيجاباً على قبول إسرائيل باقتراح الأسد. فالولايات المتحدة لا تتطلع، مبدئياً، إلى مواجهة عسكرية مع دمشق، وهي مستعدّة لترك الأسد يمضي في مسلك إيجابي»[٨٤]. بعد شهر من ذلك، كتب ألوف في «هآرتس» أن «مسؤولين

أميركيين كباراً» أبلغوا الإسرائيليين أن الولايات المتحدة «لن تعارض، في حال اختارت إسرائيل القبول بعرض الرئيس السوري بشار الأسد استئناف المفاوضات». إلا أن بن لاحظ أن «إسرائيل حصلت على نصائح متضاربة من مسؤولين أقل شأناً في الإدارة»[٨٥]. وكانت هناك أيضاً تقارير أخرى تقول إن واشنطن تعارض تحدّث إسرائيل مع سوريا[٨٦]. ويصعب تمييز ما تريده في النهاية إدارة بوش بسبب استمرار لعبة شد الحبال بين صانعي السياسة حول أفضل الطرق للتعامل مع دمشق، والإقرار بوجود مصالح متنافسة.

وبالرغم من أن بوش لم يتخذ إجراءات جدّية للإطاحة بالأسد، فإن اللوبي قد دفعه إلى اعتماد خطّ أكثر تصادماً حيال دمشق[٨٧]. ويستخدم الرئيس ومستشاروه الأساسيون، باتساق، خطاباً قاسياً، أو يوجّهون تهديدات مبطّنة عندما يتحدّثون عن دمشق، واتهموا سوريا تكراراً بدعم المتمرّدين في العراق. وهم يسارعون على الدوام إلى اتهام سوريا كلما حدثت اضطرابات في لبنان، ولم يقم بوش بأي محاولة لبناء علاقة براغماتية مع سوريا، أو إصلاح ذات البين معها. وواصل المحافظون الجدد، في داخل الإدارة وخارجها، الدعوة إلى استخدام القوة العسكرية ضد نظام الأسد. وبانت مثل هذه الدعوات في شكل خاص إبان حرب لبنان في صيف ٢٠٠٦[٨٨]. فميراف ورمسر، التي تدير مركز سياسة الشرق الأوسط في مؤسسة هدسون، علّقت بعد الحرب بأن هناك حنقاً كبيراً على إسرائيل بين زملائها المحافظين الجدد «حول واقع أن اسرائيل لم تقاتل ضد السوريين. ويعتقد أفرقاء كثيرون في الإدارة الأميركية أنه كان على إسرائيل، بدلاً من محاربة حزب الله، أن تحارب ضد العدو الحقيقي، وهو سوريا وليس حزب الله»[٨٩].

خلاصة

لم تنتج مقاربة واشنطن التصادمية مع دمشق، شيئاً إلا عواقب سلبية للولايات المتحدة، وقوّضت مصالح إسرائيل البعيدة المدى أيضاً. ففي البدء، توقفّت سوريا عن تزويد واشنطن بالمعلومات الاستخبارية حول القاعدة[٩٠]. ولم يقم

الأسد بالكثير لمساعدة الولايات المتحدة على وضع حد للتمرّد في العراق، وربما تحاول سوريا حماية موقعها الخاص من خلال المساعدة على استمراره[٩١]. والحال، أن إبقاء الولايات المتحدة غارقة في ورطة العراق يقلل من احتمال أن تصبح الولايات المتحدة مطلقة اليد في مطاردة سوريا. وواصلت دمشق أيضاً دعم حزب الله في لبنان، وشكّلت تحالفاً ضمنياً مع إيران، الأمر الذي يُصعّب أكثر على الولايات المتحدة القبض على الورقة اللبنانية. وبالرغم من أن هذه التطورات ليست جيّدة للولايات المتحدة، فإن اللوبي يبقى ملتزماً سياسة تصادمية، ويسارع إلى انتقاد كل من يوحي بمسار مختلف.

بيد أنه، في أعقاب نكبة إسرائيل في لبنان الصيف الماضي، ونظراً، في شكل خاص، إلى الوضع الكارثي الذي يواجه الولايات المتحدة في العراق، بدأ الرئيس بوش يتعرض الآن لضغط كبير لمدّ غصن الزيتون إلى سوريا[٩٢]. ويأمل الأميركيون أن سوريا قد تساعد على استقرار الوضع في العراق، والسماح للجنود الأميركيين بالانسحاب، وإحلال نوع من النظام هناك. وربما أمكن أيضاً سحب سوريا من تحالفها مع إيران وإضعاف حزب الله في العملية. وعلى ما تمت ملاحظته، فإن عدداً من السيناتورات والنواب ـ بمن فيهم رئيسة مجلس النواب نانسي بيلوزي ـ تحدّوا إدارة بوش، وسافروا إلى دمشق للقاء الرئيس الأسد. وهدفهم هو تحسين العلاقات بين سوريا والولايات المتحدة، كما أوصت بذلك مجموعة دراسة العراق المؤلفة من الحزبين، الأمر الذي سيسهّل التصدّي لمجموعة من المشاكل الأمنية الإقليمية.

لكن لا مصلحة للزعماء الإسرائيليين ـ الذين يبدون مصمّمين على الاحتفاظ بمرتفعات الجولان ـ في رؤية الولايات المتحدة وقد أقامت علاقات تعاون مع سوريا[٩٣]. وتشاطر المجموعات الأكثر قوة في اللوبي النظرة الإسرائيلية، وقد عملت جاهدة ـ وحتى الآن بنجاح ـ لمنع إدارة بوش من متابعة علاقة أكثر تعاوناً مع نظام الأسد. والنتيجة هي أن الولايات المتحدة تستمر في اتباع سياسة حمقاء استراتيجياً حيال سوريا، وهي ستستمر، على الأرجح، في القيام بذلك إلى أن تحصل إسرائيل على رئيس وزراء مثل إسحق رابين، الذي أدرك أن استبدال

مرتفعات الجولان بالسلام مع سوريا سيترك إسرائيل في موقع استراتيجي أفضل بكثير.

المسألة هنا بسيطة: فلولا اللوبي لما كان هناك قانون محاسبة سوريا، ولكانت سياسة الولايات المتحدة حيال دمشق على وفاق أكبر مع المصلحة القومية الاميركية. ويمكن القول إن من شأن سياسة أميركية مختلفة أن تكون، بقدر كبير، قد أنتجت الآن معاهدة سلام سورية ـ إسرائيلية، وهي معاهدة من شأنها أن تعمّق أكثر مشروعية إسرائيل وتفوّقها الإقليمي، ولخفضت الدعم الدولي لأكثر أعدائها تصميماً، واستعصاءً، وعنفاً: حماس، وحزب الله، والجهاد الإسلامي.

وليست مقاربة أميركا المُضَلّلة لسوريا، الحالة الوحيدة التي أصرّ فيها اللوبي على سياسة تصادمية ذات نتائج عكسيّة، على حساب الولايات المتحدة وإسرائيل، على السواء. فالمرء يرى الكثير من القصّة نفسها في السياسة الأميركية الراهنة حيال إيران، التي تشكّل موضوع الفصل التالي.



الفصل العاشر

إيران في المرمى

منذ أدت ثورة ١٩٧٩ إلى إقامة الجمهورية الإسلامية، والعلاقة عصيبة بين الولايات المتحدة وإيران. ولا يكاد يكون مفاجئاً، بسبب التدخل الأميركي السابق في إيران ـ بالأخص انقلاب ١٩٥٣ الذي أعاد الشاه رضا بهلوي إلى السلطة ـ ودعم النظام الجديد لمجموعات راديكالية متنوّعة، أن تظل الدولتان ترتاب واحدتهما بالأخرى، ولا تنخرطان إلا ظرفياً في أعمال تعاون محدودة.

تشكل إيران، أكثر من سوريا، تحدّياً استراتيجياً جدّياً للولايات المتحدة وإسرائيل. فكل من دمشق وطهران تدعم حزب الله، وحماس، والجهاد الإسلامي، وكلتاهما عدوة للقاعدة. وتملك كل منهما أسلحة كيميائية، وربما أسلحة بيولوجية، بالرغم من عدم وجود دليل قاطع على هذه الأخيرة. إلا أن هناك فوارق أساسية بين إيران وسوريا.

أولاً، تسعى إيران إلى التحكّم في دورة الوقود النووي، ما سيسمح لها بإنتاج أسلحة ذرّية إذا أرادت ذلك. وهي تُطوّر أيضاً صواريخَ يمكنها أن تطلق رؤوساً نووية على جيرانها، بما في ذلك اسرائيل[1]. لهذا السبب، يشير الإسرائيليون في الغالب إلى إيران بوصفها تهديداً «وجودياً». وليس في مقدور إيران، في أي وقت قريب، أن تضرب المدن الأميركية بصواريخ ذرّية، إلا أنه يمكن استخدام أي أسلحة تقوم بتطويرها، ضد القوات الأميركية المتمركزة في الشرق الأوسط، أو ضد دول أوروبية.

ثانياً، أطلق بعض القادة الإيرانيين ـ وبخاصة الرئيس الحالي محمود أحمدي نجاد ـ تصريحات وملاحظات مثيرة للقلق الشديد، تشكك في كل من حصول المحرقة وحق إسرائيل في الوجود. وبالرغم من أنه يُساء في الغالب ترجمة دعوة

أحمدي نجاد إلى أن «تختفي إسرائيل من صفحات الزمان» (أو أن «يتم محوها من صفحات التاريخ»)، وتسوّق على أنها دعوة إلى التدمير الحسّي لإسرائيل (أي، إلى «محو إسرائيل عن الخارطة»)، فإن الأمر يبقى إصراراً مُستفظَعاً يتّجه إلى إثارة قلق كبير لدى الإسرائيليين والكثيرين غيرهم[٢]. وأدت رعاية إيران مؤتمراً عالمياً عن المحرقة لـ «الهولوكوست») في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، تضمَّن شهادات ودراسات ومحاضرات تدحض وجود المحرقة إلى تقوية المخاوف العالمية من نوايا إيران ليس إلا.

ثالثاً، تُشكّل إيران الدولة الإسلامية الأقوى في الخليج الفارسي، ولديها الإمكانية للسيطرة على تلك المنطقة الغنية بالنفط[٣]. وهذا صحيح بصفة خاصة في ضوء ما قد حدث في العراق منذ الغزو الأميركي في آذار/مارس ٢٠٠٣. فقد شكّل العراق المنافس الرئيسي لإيران غي المنطقة، لكنه مُقسّم اليوم، وبات مجتمعاً مزّقته الحرب، ولم يعد في موقع يسمح له بصدّ إيران. ولإيران روابط مع مختلف الفئات الشيعية المسيطرة في العراق، الأمر الذي يعطيها تأثيراً في سيرورة تطور العراق أكبر بكثير من ذلك الذي امتلكته عندما حكم صدام حسين بغداد. ويشرح هذا التحول الدراماتيكي في ميزان القوى الإقليمي، سبب اعتقاد البعض أن «إيران تبدو كأنها المنتصر في حرب العراق»[٤]. ولا شك في أن تفوّق القوة الإيرانية على جيرانها مجتمعين، سيصبح أشدّ ظهوراً لو أنها استحصلت على ترسانة ذرّية.

ليست قوة إيران المتنامية بأمر سار للولايات المتحدة التي طالما سعت إلى منع أي دولة بمفردها من بسط هيمنتها على الخليج الفارسي. ويشرح هذا المبدأ الأساسي لماذا دعمت إدارة ريغان صدّام في الثمانينيات من القرن الماضي، عندما بدا أن إيران قد تهزم العراق في حربهما الدموية. وللولايات المتحدة أيضاً دوافع قوية لمنع إيران من الحصول على الأسلحة الذرّية. وتنفر إسرائيل بالقدر نفسه من رؤية إيران، وقد سيطرت على الخليج، لأن مركز قوة إقليمياً من هذا النوع، قد يشكّل تهديداً استراتيجاً على المدى الطويل. بل إن احتمال أن تصبح إيران نووية

أكثر مدعاة لقلق الزعماء الإسرائيليين الذين يميلون إلى اعتبار ذلك بمثابة سيناريو الكابوس النهائي لدولتهم.

إلا أن إسرائيل ليست الدولة الشرق أوسطية الوحيدة المتخوّفة الآن من إيران. فالكثيرون من جيران إيران العرب، قلقون من طموحاتها الذرّية، بالإضافة إلى نفوذها المتنامي في المنطقة. فهم يخشون أن إيران القوية بنوع خاص قد تحاول في المستقبل إكراههم، أو حتى غزو بلادهم، كما اجتاح صدّام الكويت في آب/أغسطس ١٩٩٠. وهم، في وجه من الوجوه، يرتابون من إيران لأنها دولة فارسية وليست عربية، ولأنهم يهتمون في شأن توازن القوى داخل الإسلام بين الشيعة والسنّة. ويحكم إيران شيعة متدينون، ومؤمنون بقوة بالمذهب الشيعي الاثني عشري، وهو ما يثير خوف زعماء الدول ذات الغلبة السنية، مثل السعودية، والكويت، والإمارات العربية المتحدة، الذي يرون أن نفوذ الشيعة يتنامى في العالم العربي. فللمرة الأولى، يحكم الشيعة العراق، وفاز حزب الله، وهو منظمة شيعية، بنفوذ أكبر في لبنان في أعقاب حربه «الناجمة» في ٢٠٠٦ مع إسرائيل. وما يزيد في الطين بلّة، أن لإيران علاقات وثيقة مع بعض الزعماء العراقيين، وهي تدعم، منذ وقت طويل، حزب الله.

إذاً، لكل من الولايات المتحدة، وإسرائيل، وجيران إيران العرب، بمن في ذلك الكثير من حلفاء أميركا الخليجيين، مصلحة مستقلّة في عدم حصول إيران على السلاح الذرّي، وفي منعها من أن تصبح مهيمناً إقليمياً. فأميركا ملتزمة، حتى لو لم توجد إسرائيل، بكبح إيران، لمنع طهران من احتلال دول الخليج الأخرى أو إخضاعها بالتخويف. ومن شأن الدعم المطلق من العالم العربي، أن يسهّل أكثر على الولايات المتحدة الحفاظ على ميزان القوى في الخليج، ويتطلّب الحصول على هذا الدعم استراتيجية فعّالة.

دفعت إسرائيل واللوبي، على مدى الأعوام الخمسة عشر الماضية، بالولايات المتحدة إلى المضي في سياسة حمقاء استراتيجياً حيال إيران. ويشكل اللوبي وإسرائيل اليوم، بنوع خاص، القوتين المركزيتين وراء كل الحديث التهديدي في

إدارة بوش وتلة الكابيتول، عن استخدام القوة العسكرية لتدمير المنشآت النووية الإيرانية. ولسوء الحظ، فإن مثل هذه التصريحات تجعل من الصعب أكثر، وليس من الأسهل، منع إيران من أن تصبح ذرّية. شجّعت إسرائيل ومؤيدوها الأميركيون في دوائر القرار، في التسعينيات، إدارة كلينتون على متابعة سياسة تصادمية حيال إيران، بالرغم من أن إيران كانت مهتمّة بتحسين العلاقات بين البلدين. ووُضع هذا النمط من جديد موضع العمل في أوائل سنيّ حكم إدارة بوش، وكذلك في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، عندما بذلت إسرائيل واللوبي جهداً مشتركاً لتقويض توصية مجموعة دراسة العراق، بأن يتفاوض الرئيس بوش مع إيران. ولولا اللوبي، لكان من شبه المؤكد اعتماد الولايات المتحدة سياسة إيرانية مختلفة وأكثر فاعلية.

وتقوّضت جهود الولايات المتحدة للتعامل مع إيران أكثر من جراء السياسات الإسرائيلية القمعية في الأراضي المحتلة، الأمر الذي صعّب أكثر على الولايات المتحدة الفوز بتعاون دول عربية. وبالفعل، فإن واحداً من الأسباب الرئيسية لبدء وزيرة الخارجية كونداليزا رايس أخيراً بدفع عملية السلام العربية ـ الإسرائيلية قدماً، في أواخر ٢٠٠٦، هو إصرار السعودية على أنه ليس في وسعها العمل على سياسة إيرانية فعّالة مع واشنطن ما استمر هذا القدر من الغضب في العالم العربي بسبب سياسة واشنطن حيال المسألة الفلسطينية. وعلى ما نوقش في الفصل السابع، فمن المرجّح أن تفشل جهود رايس لأن الزعماء الإسرائيليين الراهنين لا يريدون إنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة، ولأن اللوبي سيصعّب كثيراً على الرئيس بوش، أو على أي رئيس آخر، جعل إسرائيل تغيّر من مقاربتها لهذه المسألة. باختصار، فإن الولايات المتحدة تابعت منذ أوائل التسعينيات، وفي جزء كبير منه بسبب إسرائيل وداعميها الأميركيين، سياسة ذات مردود عكسي حيال إيران، ووجدت صعوبة في الحصول على الدعم من دول لها أسبابها الخاصة لمساعدة واشنطن على التعامل مع إيران، وكانت ستنجح لولا ذلك، في القيام بالأمر.

مواجهة أم مصالحة؟

شهدت الولايات المتحدة علاقات ممتازة مع إيران من ١٩٥٣ وحتى ١٩٧٩، عندما أُطيح بالشاه المدعوم أميركياً ومجيء آية الله الخميني ونظامه الديني إلى السلطة. ومن يومها، والعلاقات بين البلدين عصيبة في شكل شبه كامل. وأصبحت علاقات إسرائيل مع طهران عدائية أيضاً منذ الإطاحة بالشاه. لكن، في خلال الثمانينيات، لم تكن لا الولايات المتحدة ولا إسرائيل مهدَّدتين جدّياً من إيران، لسبب رئيسي هو أنها كانت متورطة في حرب طويلة الأمد مع العراق، ما شدّ بها إلى أسفل وأوهن قوّتها. وكان على الولايات المتحدة، للحفاظ على توازن القوى الإقليمي، أن تتأكد من أن الحرب انتهت إلى تعطيل حركة الطرفين. وحققت هذا الهدف من خلال مساعدة قوات صدّام حسين على إحباط الجيش الإيراني في ساحة القتال. وكانت إيران مرهقة عند انتهاء الحرب في ١٩٨٨، وليست في موقع للتسبب في مشاكل في المنطقة لبضع سنين على الأقل. ثم إن برنامج إيران النووي وُضع على نار خفيفة في خلال الثمانينيات، ربّما بسبب الحرب.

خضعت النظرة الإسرائيلية إلى التهديد الإيراني، لتغيير جذري في أوائل التسعينيات، إذ أخذت الدلائل إلى طموحات إيران الذرّية في التراكم. وبدأ الزعماء الإسرائيليون، في ١٩٩٣، في تحذير واشنطن من أن إيران تشكل تهديداً خطيراً ليس على إسرائيل وحسب، بل على الولايات المتحدة أيضاً. ولم يحصل من يومها أي انقطاع في تلك التصريحات المنذرة بالخطر والعدوانية، لسبب كبير هو أن إيران شرعت في السير قدماً على الجبهة الذرّية. ويعتقد الكثيرون من الخبراء، اليوم، أن إيران ستنتج أسلحة ذرّية في نهاية المطاف، ما لم يتم عمل شيء للإطاحة بنظام رجال الدين وتحوير طموحاتهم، أو حرمانه من القدرة على ذلك. وحذا اللوبي حذو إسرائيل، وردد صدى تحذيراتها حول مخاطر السماح لإيران بأن تصبح قوّة ذرّية.

وتشعر إسرائيل واللوبي أيضاً بالغضب والتهديد بالخطر بسبب دعم إيران

لحزب الله، ومن تأييدها للقضية الفلسطينية، ومن رفضها القبول بحق إسرائيل في الوجود. ولا حاجة إلى القول إن بيانات، مثل تلك التي يطلقها الرئيس أحمدي نجاد، تقوّي من هذه المخاوف. وتتجه إسرائيل، وداعموها، إلى النظر إلى السياسات الإيرانية بوصفها انعكاساً للنفور الأيديولوجي العميق من الدولة اليهودية، لكن يُنظر إليها في شكل أكثر دقّة على أنها إجراءات تكتيكية تهدف إلى تحسين موقع إيران العام في المنطقة. فتأييد القضية الفلسطينية، في شكل خاص (ومساعدة مجموعات مثل حزب الله)، يكسبها تعاطفاً في العالم العربي، ويساعد على تبريد همّة تحالف عربي ضد إيران الفارسية. وعلى ما يظهره، في شكل مقْنع، الخبير في شؤون إيران تريتا بارسي، فإن التزام إيران بحزب الله والفلسطينيين، تفاوت على مرّ الزمن، وغالباً كاستجابة لبيئة تهديدية شاملة. ولم تكن العلاقات بين نظام رجال الدين في إيران ومنظمة التحرير الفلسطينية التي تطغى عليها العلمانية، حارّة ووطيدة في الثمانينيات، ولم تبدأ إيران في دعم مجموعات فلسطينية متشدّدة مثل الجهاد الإسلامي، إلا بعد استثنائها من مؤتمر مدريد في ١٩٩١ على مشارف عملية سلام أوسلو. ودفعت هذه الأحداث بإيران إلى مقاومة ما رأت فيه، عن حقّ، أنه جهد أميركي واسع لعزلها وحرمانها من دور إقليمي ذي مغزى، وقامت بذلك من خلال دعم مجموعات متطرفة تعارض اتفاق أوسلو هي الأخرى. وعلى ما يستذكره لاحقاً مارتن إنديك، الذي لعب دوراً رئيسياً في صياغة السياسة الأميركية في ذلك الوقت، فإن «إيران امتلكت الدافع لمواجهتنا في عملية السلام من أجل هزم سياسة الاحتواء والعزل التي نمارسها. وصوّبت بالتالي على عملية السلام»[٥].

يوجد خياران واسعان للتعامل مع برنامج إيران النووي وطموحاتها الإقليمية. وتنطلق إحدى المقاربات، التي تحبّذها الحكومة الإسرائيلية ومؤيدوها الأميركيون الأساسيون، من أنه لا يمكن احتواء إيران ما إن تحصل على الأسلحة الذرّية. وتفترض هذه النظرة، أنه من المرجّح أن تستخدم طهران أسلحتها النووية ضد إسرائيل، لأن القادة الإيرانيين، من خلال نظرتهم النبوئيّة إلى التاريخ، لن يخشوا الانتقام الإسرائيلي[٦]، وربما أعطوا أسلحة ذرّية لمناوئين لإسرائيل ولواشنطن، أو

استخدموها ضد الولايات المتحدة نفسها، حتى لو استدعى القيام بذلك ردّاً تلقائياً بالغ العظم. وبالتالي لا يمكن السماح لإيران بالحصول على ترسانة نووية. وستريد إسرائيل من الولايات المتحدة إيجاد حل لهذه المعضلة، إلا أن الزعماء الإسرائيليين لا يستبعدون احتمال أن الجيش الاسرائيلي قد يحاول إتمام المهمة، بنفسه، في حال تخاذل الأميركيون.

تفترض هذه المقاربة أيضاً أن الدبلوماسية التصالحية والحوافز الإيجابية لن تقنع إيران بالتخلّي عن برنامجها النووي. ويعني هذا، بعبارات حسّية، أنه على الولايات المتحدة فرض عقوبات على إيران ـ وربما أيضا شن حرب وقائية ـ إذا واصلت سلوك الطريق النووية. وتريد إسرائيل واللوبي، من أجل تسهيل وضع ضغوط جدّية على إيران، أن تُبقي الولايات المتحدة على وجود عسكري أميركي كبير في الشرق الأوسط، في تعارض مع استراتيجية ما قبل ١٩٩٠ الأميركية في العمل كموازن من وراء الشاطئ، وإبقاء قواتها العسكرية وراء الأفق.

على مدى الأعوام الخمسة عشر الماضية، تبارت هذه الصيغة التصادمية في التعامل مع برنامج إيران النووي، مع استراتيجية أخرى أكثر توافقاً مع المصلحة القومية الأميركية. وتشدّد هذه المقاربة البديلة على أنه، برغم تفضيل الولايات المتحدة ألا تحصل إيران على أسلحة ذرّية، فإن هناك أسباباً جيدة للاعتقاد أنه يمكن احتواء إيران نووية وردعها، تماماً كما تم احتواء الاتحاد السوفياتي إبان الحرب الباردة(٧). وهي تحاجج أيضاً بأن الطريقة الأفضل لوقف إيران عن إنتاج أسلحة ذرّية، هي في إعادة العلاقات الدبلوماسية معها، ومحاولة تطبيع علاقاتها مع الولايات المتحدة. وتتطلب هذه الاستراتيجية رفع التهديد بحرب وقائية عن الطاولة، لأن تهديد إيران بتغيير النظام فيها، إنما سيعطي قادتها، ببساطة، سبباً إضافياً للحصول على رادع نووي خاص بهم. فالإيرانيون يدركون، على غرار الأميركيين والإسرائيليين، أن الأسلحة الذرّية تشكّل أفضل أشكال الحماية المتوفّرة لدولة مُعرّضة للاستهداف من دولة أخرى. وعلى ما كتبه خبير الشؤون الإيرانية في مجلس العلاقات الخارجية، راي تاكاي، «فإن حسابات إيران النووية غير مُستمَدّة من أيديولوجيا غير عقلانية، بل من محاولة حصيفة لإنتاج قدرة رادعة

قابلة للحياة في مواجهة حيّز متنام من التهديدات... وترى القيادة الإيرانية بوضوح نفسها في مرمى واشنطن، وهذا الإدراك هو بالتحديد ما يحرّك برنامجها النووي المُسرَّع»(٨).

ويدعم هذه الحجة للتعاطي مع إيران، واقع أن الحرب الوقائية تبدو خياراً غير جذّاب جداً. فحتى لو تمكنت الولايات المتحدة من القضاء على منشآت إيران النووية، فمن شبه المؤكد أن طهران ستعيد بناءها، وسيذهب الإيرانيون هذه المرّة إلى أبعد مدى في توزيعها، وإخفائها، وتحصينها ضد الهجوم(٩). وإذا ما شنّت الولايات المتحدة، أيضاً، ضربة وقائية ضد إيران، فستكون طهران ملزمة بالردّ أينما، ومتى أمكنها ذلك، بما في ذلك مهاجمة شحنات النفط في الخليج الفارسي، واستخدام نفوذها الكبير لجعل الأمور أكثر سوءاً بالنسبة إلى الولايات المتحدة في العراق. أضف إلى ذلك، أنه من المرجّح أن تقيم إيران علاقات أكثر وثوقاً مع الصين وروسيا، وهو ما ليس في مصلحة أميركا. وفي المقابل، في حال أزالت الولايات المتحدة التهديد بالحرب ضد إيران، وباشرت الحوار معها، فستكون إيران عندها أكثر ميلاً إلى مساعدة واشنطن في التعامل مع القاعدة، وفي خفض حدّة العمليات ضدها في العراق، وفي استقرار أفغانستان. وستكون أقل اتجاهاً إلى الاصطفاف مع الصين وروسيا(١٠).

وما من ضمانات، بالنظر إلى العلاقات السامة بين أميركا وإيران، بأن ما شهده انفتاح السياسة الأميركية تجاه إيران سيُنتج «صفقة كبيرة» من شأنها إيقاف برنامج إيران النووي. فعلى العموم، لا يوجد حظ كبير في أن إسرائيل ستتخلى عن أسلحتها الذرّية الخاصة، وربما اعتقد القادة الإيرانيون أنه إذا امتلكت إسرائيل رادعاً نووياً، فعلى إيران ان تفعل ذلك أيضاً. وبرغم ذلك، فإن احتمال نجاح هذه المقاربة هو أكبر من التهديد بحرب وقائية، وفي حال فشلها يمكن الولايات المتحدة دائماً أن تعود إلى الردع.

وربّما يتوقّع المرء أن تكون الولايات المتحدة قد تبنّت، عند هذا الحد، بحض التحوّلات في استراتيجية الانفتاح الأميركية تجاه إيران، خصوصاً بالنظر إلى أن فترة عقد ونصف العقد من المواجهة لم تُعط ثماراً. وتحوز سياسة الانفتاح

هذه دعماً كبيراً في «السي.آي.أيه.» ووزارة الخارجية، بل حتى داخل الجيش الذي أظهر القليل من الحماسة لقصف منشآت إيران النووية. وأفادت «الصنداي تايمز» اللندنية في أواخر شباط/فبراير ٢٠٠٧، أن «بعض أرفع القادة العسكريين الأميركيين الكبار على استعداد للاستقالة إذا أمر البيت الأبيض بشن غارة على إيران، وذلك استناداً إلى مصادر رفيعة المستوى في الدفاع والاستخبارات»[١١]. وبالفعل، فقد أعطت إيران تكراراً إشارات إلى اهتمامها بالانفتاح: فقد مدّ قادة إيران أيديهم إلى الولايات المتحدة في عدد من المناسبات في الأعوام الخمسة عشر الماضية، على أمل تحسين العلاقات بين البلدين. ومن اللافت، أن إيران قد عرضت حتى التفاوض على برنامجها النووي، وعرضت العمل على أسلوب تعايش مع إسرائيل.

لكن، بالرغم من هذه الفرص الواعدة، عملت إسرائيل واللوبي وقتاً إضافياً لمنع كل من إدارتي كلينتون وبوش من الانفتاح على إيران، وربحا في كل جولة تقريباً. ولسوء الحظ، على ما هو مُتوقع، فإن هذه المقاربة المتشددة لم تنجح كما جرى التسويق لها، وتركت الولايات المتحدة في وضع أسوأ مما لو مارست استراتيجية الانفتاح. ورداً على هذه الاستراتيجية الفاشلة، ثمة جوقة أصوات متصاعدة داخل واشنطن وخارجها تدعو إلى انفتاح جديد على إيران. ومن غير المفاجئ بالقدر نفسه، أن إسرائيل واللوبي يقاتلان لمنع الولايات المتحدة من تحويل مسار السياسة الخارجية الأميركية العدائية تجاه طهران، التي ساهما في إرسائها، والسعي بدلاً منها إلى تقارب مع طهران. وهما لا يزالان يسوّقان بدلاً من ذلك لمزيد من السياسة الصدامية، التي لا تثمر إلا نتائج عكسية.

إدارة كلينتون والاحتواء المزدوج

في أوائل ١٩٩٣، وبينما كانت إدارة كلينتون تتسلم مقاليد السلطة، شرع رئيس وزراء إسرائيل إسحق رابين ووزير خارجيته شيمون بيريس، بالادعاء أن إيران تشكل تهديداً متنامياً لكل من إسرائيل والولايات المتحدة. وصوّر الزعماء الإسرائيليون إيران بوصفها خصماً خطيراً، وكان الدافع في جزء من ذلك لأنهم

وجدوا في الأمر وسيلة لتنمية علاقات أوثق بين تل أبيب وواشنطن الآن، وبعدما زال التهديد السوفياتي. وأملوا أن الولايات المتحدة سترى في إسرائيل حصناً ضد السياسة التوسّعية الإيرانية، بالطريقة نفسها التي تمت معاملة إسرائيل بوصفها حصناً ضد النفوذ السوفياتي في الشرق الأوسط. وأصيبت اسرائيل أيضاً بقلق مُبَرَّر في شأن اهتمام إيران المتجدّد في إنتاج برنامج نووي متطوّر[١٢]. وأفادت «الواشنطن بوست» في أواسط آذار/ مارس ١٩٩٣، أنه يوجد اقتناع، عبر الطيف السياسي الإسرائيلي، بوجود حاجة إلى المزيد من إقناع الرأي العام والزعماء السياسيين في أميركا، بالحاجة الطارئة إلى لجم إيران، وبأن الولايات المتحدة هي القوة العالمية الوحيدة القادرة على القيام بذلك»[١٣].

ردّت إدارة كلينتون على التماسات إسرائيل بتبني سياسة الاحتواء المزدوج، كما ناقشنا ذلك من قبل. ولم يُعلن مارتن إنديك أولاً عن هذه السياسة من معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى وحسب، بل إن روبرت بيلليترو، مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى في ذلك الوقت، أبلغ أيضاً تريتا بارسي أن السياسة هي في الأساس نسخة عن اقتراح اسرائيلي[١٤]. ويلاحظ أيضاً كينيث بولاك، من مركز سابان في بروكينغز، أن «تل أبيب هي واحدة من الأماكن القليلة على الأرض التي لم يتم فيها بانتظام إساءة فهم الاحتواء المزدوج»[١٥]. ودعت السياسة الجديدة الولايات المتحدة إلى التخلّي عن استراتيجيتها التقليدية في العمل كموازن من وراء البحار في الخليج الفارسي، والقيام بدلاً من ذلك بموضعة عدد كبير من الجنود في الكويت والسعودية، من أجل احتواء كل من إيران والعراق. وصُممت السياسة في الواقع لأكثر من مجرّد احتواء إيران؛ فهي هدفت أيضاً إلى إحداث «تغييرات دراماتيكية وجذرية في سلوك إيران». ومن بين أهدافها إجبار إيران على وقف دعم القوى المناهضة لإسرائيل، والتخلّي عن برنامجها النووي[١٦].

وفي ما عدا المخاوف الإسرائيلية، لم يكن للولايات المتحدة، في أوائل التسعينيات، من سبب وجيه لتبني سياسة متشدّدة حيال إيران. وإذا كان من أمر، فإن العكس هو الصحيح. فقد التزم علي أكبر هاشمي رفسنجاني، الذي أصبح

رئيساً لإيران في ١٩٨٩، تحسين العلاقات مع واشنطن. كما أنه صعب أن تُشكّل إيران، التي خاضت أخيراً حرباً، مدمّرة مع العراق، تهديداً عسكرياً للولايات المتحدة. وفي الواقع، فإن الزعماء الأميركيين كانوا، في أوائل التسعينيات، معنيّين أكثر بكثير بصدام حسين الذي خاضت الولايات المتحدة معه حرباً للتو[١٧]. ثم إن برنامج إيران النووي لم يكد، في ١٩٩٣، ينطلق بعد. وكانت أصوات قليلة في واشنطن تدعو إلى سياسات أكثر قساوة ضد إيران قبل أن تشرع إسرائيل في الإلحاح على طلب سياسة تصادمية أكثر، وتعرّض الاحتواء المزدوج لانتقاد واسع عندما تم الاعلان عنه لأول مرة[١٨].

بحلول أواسط التسعينيات، حدث استياء متزايد من الاحتواء المزدوج، لأنه أجبر الولايات المتحدة على الإبقاء على علاقات عدائية مع دولتين تكرهان بعضهما البعض بشدّة، وتُركت واشنطن إلى حد كبير وحدها في التعاطي مع مهمة ضبطهما المكلفة. لذلك، أخذ الضغط يتصاعد على الولايات المتحدة للتفكير في الانفتاح على إيران بدلاً من مواجهتها[١٩]. إلا أنه، في الوقت نفسه، تعرّض رابين للضغط من أجل جعل إدارة كلينتون تتشدّد أكثر في سياستها[٢٠]. وشعر منتقدو رابين بأن الاحتواء المزدوج لا أسنان حقيقية له، لأنه لم يفعل الكثير لوقف التبادل التجاري الكبير بين إيران والولايات المتحدة. واستنفرت إسرائيل واللوبي، وبخاصة الأيباك، لإنقاذ الاحتواء المزدوج، ولإقفال الثغرات التي سمحت للشركات الأميركية بالتجارة والاستثمار في إيران. ويفيد بارسي، أنه في أواسط ١٩٩٤، «وضعت الأيباك، ووزعت في واشنطن بتكليف من الحكومة الإسرائيلية، دراسة من ٧٤ صفحة تحاجج بأن إيران لا تشكل خطراً على إسرائيل وحسب، بل أيضاً على الولايات المتحدة والغرب»[٢١]. وبحسب بولاك، فإن «اليمين، والأيباك، والإسرائيليين، صرخوا كلّهم مطالبين بعقوبات جديدة [على إيران]»[٢٢]. وكانت إدارة كلينتون مستعدة لمماشاتهم، لأنها تركّز في شكل كبير، على عملية سلام أوسلو، وأرادت أن تُشعر إسرائيل بالأمان، وبأن إيران، المعترضة والمعكّرة المُحتملة لأي معاهدة سلام مع إسرائيل، لن تُخرج العملية عن سكّتها.

وضعت الأيباك خطة تحرّكها الأساسية في نيسان/أبريل ١٩٩٥، عندما أصدرت تقريراً بعنوان «العقوبات الأميركية الشاملة على إيران: خطة العمل»[٢٣]. إلا أنها كانت قد اتخذت بالفعل، عند هذا الحدّ، خطوات متشددة لشدّ الأنشوطة حول عنق إيران. وطرح السيناتور ألفونس داماتو (الجمهوري عن نيويورك) - بحسب بولاك مع «بعض المساعدة من الإسرائيليين» - تشريعاً، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، لإنهاء كل الروابط الاقتصادية بين الولايات المتحدة وإيران[٢٤]. وقد عارضت إدارة كلينتون التشريع في البداية، وسقط في الكونغرس.

إلا أنه، بعد ذلك بشهرين، حققت مجموعات في اللوبي نجاحها الأول بعدما اختارت إيران شركة النفط الأميركية «كونوكو» لتطوير حقول نفط ساري[٢٥]. تعمّدت إيران اختيار «كونوكو» من بين غيرها من الشركات النفطية الأجنبية المستثمرة، من أجل الإشارة إلى اهتمامها بتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة. إلا أن هذا الانفتاح الودّي لم يؤد إلى شيء، لأن كلينتون وأد الصفقة في ١٤ آذار/مارس. وقال كلينتون لاحقاً إن «أحد الكثر المناوئين بشدة» لصفقة كونوكو، كان إدغار برونفمان الأب، الرئيس القوي السابق للمؤتمر اليهودي العالمي[٢٦]. ولعبت الأيباك أيضاً دوراً رئيسياً في ضرب الصفقة[٢٧].

أصدر الرئيس، في السادس من أيار/مايو، أمراً تنفيذياً ثانياً يحظر كل تجارة واستثمار مالي مع إيران، التي وسمها بأنها «تشكّل تهديداً غير عادي وفوق العادة لأمن الولايات المتحدة القومي، وسياستها الخارجية، واقتصادها»[٢٨]. وكان كلينتون أعلن في الواقع، أنه نوى اتخاذ هذه الخطوة قبل ذلك بأسبوع في خطاب ألقاه في المؤتمر اليهودي العالمي[٢٩]. ويلاحظ بولاك، أن قراره رفض صفقة «كونوكو» وإصدار هذين القرارين التنفيذيين، «يشكّل برهاناً كبيراً على دعمنا لإسرائيل»[٣٠]. ومن دواعي السخرية أن إسرائيل، بالرغم من وقوفها وراء القرار الأميركي قطع العلاقات الاقتصادية مع إيران، لم تمرر أي قوانين تحظر التجارة الإسرائيلية ـ الإيرانية، واستمر الإسرائيليون في شراء البضائع الإيرانية عبر أطراف ثالثين[٣١].

إلا أن اللوبي لم يكتف بهذين القرارين التنفيذيين، لأنه يمكن بسهولة قلب

القرارات التنفيذية في حال قرر كلينتون تغيير رأيه. وعرض أ. م. روزنتال، وهو مدافع قوي عن إسرائيل، هذه النقطة في مقالة في «النيويورك تايمز»، ينتقد فيها صفقة «كونوكو»: «المشكلة الوحيدة [مع القرارين التنفيذيين]، هي في أنه يمكن الرئيس أن يأخذ ما يعطيه»[٣٢]. ويفيد تريتا بارسي أنه، ردّا على هذه المشكلة الممكنة، قامت «الأيباك، بمبادرة خاصة منها، بمراجعة» مشروع القانون الذي قدّمه السيناتور داماتو في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، «وأقنعت السيناتور النيويوركي بإعادة تقديمه في ١٩٩٦، مع التعديلات التي اقترحتها الأيباك عليه»[٣٣]. وفرض مشروع القانون الجديد، الذي أصبح في مآل الأمر قانون العقوبات على إيران وليبيا، عقوبات على أي شركات أجنبية تستثمر أكثر من ٤٠ مليون دولار في تطوير المصادر النفطية في إيران أو ليبيا. وبالرغم من أن التشريع المقترح أحنق حليفات أميركا الأوروبيات، فقد مرره مجلس النواب في ١٩ حزيران/يونيو بـ ٤١٥ صوتا مقابل لاشيء، وصوّت عليه مجلس الشيوخ بالإجماع بعد شهر من ذلك. ووقع كلينتون على القانون في الخامس من آب/أغسطس، بالرغم من وجود معارضة ذات شأن داخل الإدارة للتشريع الجديد. وبالفعل، يكتب كينيث بولاك، «كره معظم الجهاز التنفيذي مشروع قانون داماتو. لكن عبارة «كره» هي في الواقع بالنسبة إلى الكثيرين، كلمة لطيفة جداً». وبرغم ذلك، «اعتقد الكثيرون من مستشاري الرئيس كلينتون للشؤون المحلّية، أن عدم تصديق البيت الأبيض على القانون سيكون حماقة كبيرة»[٣٤].

وربما هم على حق، بما أن كلينتون يعمل لإعادة انتخابه بعد ثلاثة أشهر. وعلى ما لاحظه، في ذلك الوقت، المراسل العسكري لـ «هآرتس»، زئيف شيف، «ليست إسرائيل سوى عنصر صغير في المخطط الكبير، إلا أنه ليس على المرء أن يستنتج أنه لا يمكنها التأثير في أولئك الذين يقيمون في مركز القرار»[٣٥]. ومن قبيل ذلك، فإن جيمس شليسنغر، الذي تولّى عدّة مناصب من مستوى وزاري في إدارات مختلفة، لاحظ في أعقاب هذه العقوبات، أنه «تكاد لا تمكن المبالغة في التأثير الذي يملكه مؤيدو إسرائيل في سياساتنا في الشرق الأوسط»[٣٦].

وتلقي حادثة «كونوكو» بالمزيد من الشك في الزعم الذي طالما يتكرّر، بأن «لوبي النفط» هو اليد الخفية الحقيقية وراء سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وما يدحض هذه النظرية، أن شركة النفط الأميركية أرادت التعامل مع إيران، ورغبت إيران في القيام بأعمال معها. وقد عارضت صناعة النفط فسخ صفقة «كونوكو»، وعارضت أيضاً التشريع لفرض عقوبات على إيران[٣٧]. وعلى ما لوحظ في الفصل الرابع، فإن ديك تشيني، وهو أبرز الصقور في الإدارة الداعين إلى فتح مواجهة مع إيران اليوم، عارض علناً برنامج العقوبات الأميركية عليها عندما كان في التسعينيات رئيساً لشركة الخدمات النفطية (هاليبرتون). إلا أن الأيباك سحقت المصالح النفطية في كل قرار. وتوفّر هذه النتائج المزيد من الدليل على مدى النفوذ الصغير الذي لشركات النفط في السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، عندما تتم مقارنته مع نفوذ كل من إسرائيل واللوبي.

استمرّ منحى الحكومة الأميركية في التصلّب بالرغم من ظهور فرص جديدة للانفتاح على إيران. ففي ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٧، انتُخب محمّد خاتمي رئيساً لإيران. وكان حتى أكثر حماسة من سَلَفه في شأن تحسين العلاقة مع الغرب، ومع الولايات المتحدة بالتحديد. وأطلق إشارات توفيقية و«تصالحية» في خطاب تسلّمه السلطة في الرابع من آب/أغسطس، وفي أول مؤتمر صحافي له في ١٤ كانون الأول/ديسمبر. والأهم من ذلك، هو أنه خرج عن سياسة بلاده تجاه الإدارة الأميركية، في مقابلة مطوّلة مع «السي.أن.أن.» في ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، ليعرب عن احترامه «للشعب الأميركي الكبير» و«حضارته العظيمة». وأوضح أيضاً أن إيران «لا تهدف... إلى تدمير الحكومة الأميركية». وأعرب عن أسفه للاحتلال الشهير للسفارة الأميركية في طهران في ١٩٧٩. ودعا، معترفاً بالعداء القائم بين طهران وواشنطن، إلى «إحداث شقّ في جدار سوء الظن هذا، من أجل التحضير للتغيير، وخلق فرصة لدراسة وضع جديد بين البلدين»[٣٨].

بل إن خاتمي لم يستبعد إمكانية قيام دولة يهودية في فلسطين التاريخية، وأعلن أنه «تجب إدانة الإرهاب بكل أشكاله وظواهره». وندّد أيضاً بالعمليات العسكرية ضد المدنيين الإسرائيليين، بينما لاحظ أن «دعم الشعوب التي تقاتل من

أجل تحرير أراضيها ليس، في نظرنا، دعماً للإرهاب». وبغض النظر عن هذا التوصيف، بقيت ملاحظات خاتمي تشكّل تحوّلاً ملحوظاً في موقف إيران. وسرعان ما ردّد متحدّثون إيرانيون آخرون أصداء استعداد إيران للقبول بوجود إسرائيل إذا توصّلت إلى اتفاق مع الفلسطينيين(٣٩).

في أعقاب إشارات خاتمي التوفيقية، قامت إدارة كلينتون ـ بعدما دقّقت في ذلك مع إسرائيل وشخصيات أساسية في الكونغرس، بعدد من الإيماءات الصغيرة لتحسين العلاقات بين إيران والولايات المتحدة(٤٠). وأبدى كلينتون ووزيرة الخارجية مادلين أولبرايت ملاحظات متأسفة حول السلوك الإيراني في الماضي، وخفّفت الولايات المتحدة القيود على تأشيرات السفر بين البلدين. وحتى مارتن إنديك، مهندس الاحتواء المزدوج، والذي كان يعمل عندها سفيراً في إسرائيل، أبلغ المراسلين أن «الولايات المتحدة أوضحت تكراراً أنه ليس لديها شيء ضد الجمهورية الإسلامية في إيران. . . ونحن مستعدون للحوار»(٤١). لكن القيود التجارية بقيت سارية المفعول، واستمرّ الاحتواء المزدوج طوال ما بقي من ولاية كلينتون الثانية. وهذا الفشل في تغيير المسار، يعود في جزء منه إلى المتشدّدين داخل إيران الذين عارضوا بقوة خطط خاتمي للتعاطي مع «الشيطان الأكبر»(٤٢). إلا أن إسرائيل ومؤيديها في الولايات المتحدة، لعبوا هم أيضاً دوراً رئيسياً في إحباط التقارب الأميركي ـ الإيراني.

كان اللوبي، في بادئ الأمر، مسؤولاً، في شكل كبير، عن تطوير الاحتواء المزدوج، ودعمه، في الأعوام التي سبقت وصول خاتمي إلى السلطة في ١٩٩٧. وساعدت هذه السياسة، طبعاً، في تسميم العلاقات بين طهران وواشنطن، وهو ما زاد، بدوره، في القوة السياسية للمتشددين الإيرانيين الذين عارضوا الزعيم الإيراني الجديد الأكثر اعتدالاً. ثم إنه ما إن اتضح، في أواسط كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، أن خاتمي يدعو إلى علاقات أفضل مع أميركا، حتى تحرّك مسؤولون إسرائيليون لوأد مبادرته. وأفادت «هآرتس» أن «إسرائيل أعربت لواشنطن عن مخاوفها من تقارير حول تغيير وشيك في سياسة الولايات

المتحدة حيال إيران»، مضيفة إن رئيس الوزراء نتانياهو «طلب من الأيباك... أن تعمل في الكونغرس بقوّة لمنع مثل هذا التحوّل السياسي»[٤٣].

قامت الأيباك بما طلبه نتانياهو. وبحسب غاري سيك، وهو أحد الخبراء الأميركيين الطليعيين في شؤون إيران، فإن «التحسّن التدريجي في العلاقات الأميركية - الإيرانية بعد انتخاب خاتمي، لم يجد انعكاساً له في مواقف الأيباك. وفي الواقع، مع أوائل ١٩٩٩، استمرّت الأيباك وحدها، إلى جانب أنصار النظام الشاهنشاهي السابق في المنفى، وقيادات «مجاهدي خلق»، في الإصرار الذي لا ينِي على أن الشيء القليل، أو لا شيء على الإطلاق، قد تغيّر في إيران»[٤٤]. وحتى بعدما قال السفير الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة في ربيع ٢٠٠٠، إنه سيكون من المقبول لكلينتون السماح بتصدير المواد الغذائية والتجهيزات الطبية إلى إيران، بقيت الأيباك مستمرة في حملتها ضد التشريع. ولم تعارض الأيباك قرار كلينتون رفع الحظر عن الكافيار، والسجاد العجمي، والفستق، المستوردة من إيران، إلا أن المعارضة جاءت من الرابطة المناهضة للتشهير ومؤتمر رؤساء المنظمات الأميركية اليهودية الرئيسية[٤٥]. وفي النهاية، عمل كلينتون بطريقته الخاصة في الحالتين، لسبب رئيسي هو أن كلاً منهما تضمّنت كمّيات صغيرة من التجارة والقليل من الجدل. إلا أن الولايات المتحدة لم تبذل جهداً جدّياً للإمساك باليد التي مدّها خاتمي على سبيل جس النبض.

كان من الحصافة بالنسبة إلى الولايات المتحدة. الانفتاح على إيران في التسعينيات، ومحاولة تحسين العلاقات بين البلدين. فالاحتواء المزدوج، بحسب ملاحظة برنت سكوكروفت، «كان فكرة جنونية»[٤٦]. لكن الزعماء الإسرائيليين اعتقدوا أنه من مصلحة إسرائيل، منع الرئيس كلينتون من مواصلة تغيير السياسة الأميركية تجاه إيران، حتى ولو لم تصبّ السياسة الأكثر عدوانية في مصلحة الولايات المتحدة القومية. وطرح أفراييم سنيه، وهو أحد طلائع الصقور الإسرائيليين تجاه إيران، الفكرة بإيجاز: «نحن ضدّه [الحوار الأميركي - الإيراني]... لأن مصلحة الولايات المتحدة لم تتقاطع مع مصلحتنا»[٤٧]. وحذا اللوبي حذو إسرائيل.

إدارة بوش وتغيير النظام

دفعت هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، بالرئيس بوش، على ما نوقش في الفصل الثامن، إلى التخلّي عن الاحتواء المزدوج ومواصلة استراتيجية التغيير الإقليمي الأكثر طموحاً حتى. وسيتم الآن استخدام الجيش الأميركي للإطاحة بأنظمة معادية في الشرق الأوسط. وكانت إيران، من المنظور الإسرائيلي، مناسِبة لأن تكون الهدف المثالي الأول في لائحة الذين تطلب إدارة بوش رأسهم. فمنذ أوائل التسعينيات، والمسؤولون الأميركيون يميلون إلى تصوير إيران على أنها أكثر أعدائهم خطورة، لأنها الخصم الأكثر ترجيحاً في الحصول على أسلحة نووية. وعلى ما لاحظه وزير الدفاع الإسرائيلي بنيامين بن إليعازر قبل عام على حرب العراق، فإن «العراق مشكلة. . . لكن عليكم، إذا سألتموني، أن تفهموا أن إيران أشد خطراً من العراق»[٤٨].

وبرغم ذلك، أدرك شارون ومعاونوه، بحلول أوائل ٢٠٠٢، أن الولايات المتحدة مصمّمة على مواجهة العراق أوّلاً، والتعامل مع إيران بعد إخراج صدّام من السلطة. ولم يثيروا اعتراضات جدّية على هذا الترتيب في الروزنامة، بالرغم من أنهم واصلوا تذكير بوش بأن عليه التعامل مع إيران ما إن يُنهي عمله في بغداد. وشرع شارون علناً، في مقابلة مع «التايمز» اللندنية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، في دفع الولايات المتحدة إلى مواجهة إيران[٤٩]. وأعلن، واصفاً إيران بأنها «مركز الإرهاب العالمي» وتتجه إلى الحصول على أسلحة نووية، أنه على إدارة بوش أن تمارس القبضة المتشددة على إيران «في اليوم الذي يلي» غزوها العراق.

إثر سقوط بغداد، في أواخر نيسان/أبريل ٢٠٠٣، أفادت «هآرتس» أن السفير الإسرائيلي في واشنطن يدعو الآن إلى تغيير النظام في إيران. ولاحظ أن الإطاحة بصدّام «غير كافية». وكما نُقل عنه، فإنه على أميركا «أن تتابع حتى النهاية. فلا تزال تواجهنا أخطار من هذا الحجم الكبير، آتية من سوريا، ومن إيران»[٥٠]. بعد ذلك بعشرة أيام، أفادت «نيويورك تايمز» أن واشنطن تزداد قلقاً في شأن

طموحات إيران النووية، وهناك «الكثير من التشديد الإسرائيلي علينا لأخذ هذه المشكلة على محمل الجد»[٥١]. ثم إن شيمون بيريس نشر، في ٢٥ حزيران/ يونيو، مقالة رأي في «الوول ستريت جورنال» بعنوان «علينا أن نتوحّد لمنع سلاح آية الله النووي». وبدا وصفه للتهديد الإيراني مشابهاً لوصفه السابق للتهديد من صدام، مضيفاً حتى إشارة شعائرية إلى الدروس المستخلصة من الاسترضاء في الثلاثينيات. وشدد على أنه يجب ابلاغ إيران، بكلام لا يحمل التأويل، أن الولايات المتحدة وإسرائيل لن تتسامحا مع تحوّلها إلى دولة نووية[٥٢].

لم يضيع المحافظون الجدد أي وقت في الدفاع عن فكرة تغيير النظام في طهران. وأفادت «إنتر برس سرفيسز»، في أواخر أيار/مايو ٢٠٠٣، أن «جهود المحافظين الجدد لتركيز الانتباه الأميركي الآن على «تغيير النظام» في إيران، أصبحت أكثر حدّة مما كانت عليه في أوائل أيار/مايو، وقد أتت بالفعل ثماراً كبيرة»[٥٣]. واستناداً إلى «فوروارد»، فإن المحافظين الجدد «في داخل الإدارة وخارجها أخذوا»، منذ أوائل حزيران/يونيو، «يحثّون على جهد نشط لتسويق عملية تغيير النظام في طهران. وطفت إلى السطح، في الأسابيع الأخيرة، تقاريرا عن عمليات سرّية محتملة»[٥٤].

وكالعادة، ظهرت أسراب من المقالات التي وضعها محافظون جدد بارزون ـ الأناس أنفسهم، أساساً، الذين ساعدوا على الدفع إلى الحرب في العراق ـ تدافع عن فكرة مطاردة إيران. وكتب وليام كريستول في ١٢ أيار/مايو في «الويكلي ستاندارد»، أن «تحرير العراق هو الحرب الكبرى الأولى من أجل مستقبل الشرق الأوسط. . . إلا أن المعركة الكبرى التالية ـ ونأمل ألاّ تكون معركة عسكرية ـ ستكون في إيران»[٥٥]. وكتب مايكل ليدين، وهو أحد أبرز الصقور في شأن إيران، في ٤ نيسان/أبريل في «ناشيونال ريفيو أونلاين»، «لم يعد يتوفّر المزيد من الوقت «للحلول» الدبلوماسية. سيكون علينا التعامل، هنا والآن، مع أسياد الإرهاب. وتقدّم لنا إيران، على الأقل، فرصة انتصار لا يُنسى؛ لأن الشعب الإيراني ينفر علناً من النظام، وسيحاربه بحماسة لو أن الولايات المتحدة فقط تدعمه في صراعه المحق»[٥٦].

ومن بين الكتاب والباحثين الآخرين الذين عرضوا وجهات نظر مماثلة في هذا الوقت، دانيال بايبس من منتدى الشرق الأوسط، وباتريك كلاوسون من معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، اللذان نشرا، في ٢٠ أيار/مايو، مقالة في «الجيروزاليم بوست»، بعنوان «زيدوا الضغط على إيران»، وطالبا إدارة بوش بدعم مجاهدي خلق، وهي مجموعة إيرانية معارضة متمركزة في العراق، تعمل على قلب النظام في طهران لكن حكومة الولايات المتحدة اعتبرتها «منظمة إرهابية». وحاجج لورنس كابلان في ٩ حزيران/يونيو في «النيو ريبابليك»، بأن الولايات المتحدة تحتاج إلى أن تصبح أكثر تشدداً مع إيران في شأن برامجها النووية، التي خشي أن تكون حققت تقدماً أكثر بكثير مما يقرّ به معظم صانعي السياسة الأميركيين[٥٧].

شاركت «أميريكان إنتربرايز إنستيتيوت» في ٦ أيار/مايو، مع منظمتين أخريين مؤيدتين لإسرائيل، هما مؤسسة الدفاع عن الديموقراطية ومؤسسة هدسون، في رعاية مؤتمر استغرق يوماً كاملاً حول مستقبل إيران[٥٨]. وكان المتحدّثون جميعهم من المؤيدين الأقوياء لإسرائيل، من أمثال برنارد لويس، والسيناتور سام براونباك، وأوري لوبراني (المستشار الرئيسي للجيش الإسرائيلي والمنسق السابق لشؤون جنوب لبنان لدى الحكومة الإسرائيلية)، وموريس أميتاي من المؤسسة اليهودية لشؤون الأمن القومي (والمدير التنفيذي السابق للأيباك)، ومايكل ليدين، ورؤيل مارك غيرشت من أميريكان إنتربرايز إنستيتيوت، وميراف ورمسر من مؤسسة هدسون. وكان السؤال الرئيسي المطروح على طاولة النقاش، هو السؤال البديهي: «ما هي الخطوات التي يمكن الولايات المتحدة أن تتخذها لتسويق الديموقراطية وتغيير النظام في إيران؟». وجاء الجواب مُتوقَّعاً: دعا كل من الخطباء الولايات المتحدة إلى القيام بما هو أكثر بكثير من أجل إسقاط الجمهورية الإسلامية واستبدالها بدولة ديموقراطية (بالمفاهيم الأميركية).

ومن أجل هذه الغاية، أقام اللوبي علاقة وثيقة مع رضا بهلوي، نجل شاه إيران الراحل. ويُعتقد أنه عقد لقاءات شخصية مع شارون ونتانياهو، وله علاقات واسعة مع مجموعات وأفراد موالين لإسرائيل في الولايات المتحدة. وهذه العلاقة

المُتدرّجة، تشبه كثيراً تلك التي سبق ونمّتها مجموعات نافذة في اللوبي مع المنفي العراقي أحمد الشلبي. وفي ما بدا أنها غير مدركة أن بهلوي (على غرار الشلبي) لا يتمتع بشرعية كبيرة في موطنه، سوّقت مجموعات موالية لإسرائيل قضيّته. وهو أوضح، في المقابل، أنه في حال بلوغه السلطة في إيران، فسيتأكّد من أن بلاده ستقيم علاقات ودّية مع إسرائيل(٥٩).

أعلن السيناتور سام براونباك، في ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٣، أنه يخطط لطرح تشريع لتمويل مجموعات المعارضة ولنشر الديموقراطية في إيران. ولم يحظ ما يُسمّى قانون الديموقراطية في إيران، بدعم المنفيين الإيرانيين وحسب، بل أيضاً نال دعم الأيباك، والمؤسسة اليهودية لشؤون الأمن القومي، ومايكل ليدين من أميريكان إنتربرايز إنستيتيوت. وطرح براد شيرمان (الديموقراطي عن كاليفورنيا)، وهو مؤيد آخر متكرّس لإسرائيل، مشروع القانون في مجلس النواب. وبحلول أواخر تموز/يوليو، كان القانون قد مرّ في مجلسي الكونغرس، إلا أن التمويل سُحب من التشريع النهائي(٦٠).

شدّدت المجموعات الداعمة لهذا التشريع، على أن إيران تشكّل تهديداً كبيراً لأنها تدعم المنظمات المقاومة لإسرائيل، وعلى وشك أن تصبح قوّة نووية. لكنها حاولت أيضاً، لوم إيران على بعض المشاكل الأخرى التي واجهتها الولايات المتحدة منذ سقوط بغداد. وأوحى المحافظون الجدد في البنتاغون، بأن إيران تؤوي بعض ناشطي تنظيم القاعدة، وقياداته، الذين هاجموا أهدافاً أميركية وغيرها في الرياض، في السعودية، في ١٢ أيار/مايو ٢٠٠٣. نفى الإيرانيون هذه التهمة، ونظر كلّ من «السي.آي.أيه.» ووزارة الخارجية، إلى اتهامات المحافظين الجدد بتشكّك كبير(٦١). وكان المحافظون الجدد أيضاً من بين أشد مؤيدي الزعم القائل بأن إيران تدعم هجمات ضد الجنود الأميركيين في العراق. وعلى ما كتبه مايكل ليدين في نيسان/أبريل ٢٠٠٤، «لا يمكن العراق أن ينعم بالسلام والأمن ما دامت إيران تُرسل كادراتها الإرهابية عبر الحدود»(٦٢).

إذا كانت إيران تعاون الميليشيات في العراق، فلا يكاد هذا يُثبت أنه لا يمكن التوفيق بين المصالح الأميركية والإيرانية. فإيران ليست المصدر الرئيسي

لمشاكل أميركا في العراق. فحتى لو لم تقم طهران بأي عمل، فستبقى أميركا في ورطة كبيرة. كما أنه ليس مفاجئاً أن تتصرف إيران بهذه الطريقة. وعلى كلّ حال، فإن البلد الأقوى في العالم غزا اثنتين من جارات إيران، بينما هو يعلن في الوقت نفسه، أن طهران هي جزء من «محور الشرّ». وقد صدّق الكونغرس الأميركي على قانون يطالب بتغيير النظام في إيران، وموّلت إدارة بوش مجموعات المنفيين الإيرانيين، ولمّحت في مناسبات عدّة إلى أنها قد تستخدم القوة العسكرية لضرب إيران. أولاً، يقوم أي بلد يواجه هذا النوع من التهديد بكل ما في وسعه لحماية نفسه، بما في ذلك استخدام نفوذه مع مختلف الفئات العراقية، وربّما يُرسل إليها مختلف أشكال المساعدة؟ فلو أن قوّة معادية غزت كندا أو المكسيك، وحاولت إنشاء حكومة متعاطفة معها هناك، ألن تحاول الولايات المتحدة تعقيد جهود هذه القوّة المعادية، وتعمل لضمان نتيجة أكثر مؤاتاة للمصالح الأميركية؟ وللأميركيين أسباب جيّدة للاستياء من النفوذ الإيراني في العراق، إلا أنه عليهم ألا يُدهشوا منه كثيراً، أو النظر إليه كدليل إلى العداء الإيراني الذي لا يني. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن النفور العميق لم يمنع حكومة الولايات المتحدة من التعاطي مع الزعماء السوفيات إبان الحرب الباردة، حتى عندما كانت موسكو تزوّد فيتنام الشمالية بمساعدة عسكرية بقيمة ملايين الدولارات، وهي المساعدة التي استُخدمت لقتل آلاف الجنود الأميركيين.

الهبوب دفاعاً عن إسرائيل

نجحت إسرائيل واللوبي، في شكل ملحوظ، في إقناع بوش وغيره من كبار السياسيين الأميركيين بأن حصول إيران على السلاح النووي، يشكّل تهديداً غير مقبول لإسرائيل، وبأنه من مسؤولية الولايات المتحدة منع هذا التهديد من التفاقم. وهناك، في الواقع، بعض الدليل إلى أن بعض الأشخاص في اللوبي يعتقدون أنهم حقّقوا نجاحاً كبيراً في مصلحة إسرائيل.

تعكس تصريحات الرئيس الراهنة، بوضوح، مقاربة إسرائيل المُفضّلة حيال إيران، كما يظهر ذلك في خطاب ألقاه بوش في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٦، في

كليفلاند. قال إن «التهديد من إيران هو بوضوح هدفهم المعلن في تدمير حليفتنا القويّة إسرائيل. وهذا تهديد، وتهديد خطير... سبق وأوضحت، وسأوضح ذلك من جديد، أننا سنستخدم جبروتنا العسكرية لحماية حليفتنا، إسرائيل»[٦٣]. وتتماسك إشارات بوش مع تصريحاته السابقة. فقد قال في مقابلة مع «رويترز»، قبل ذلك بشهر، «سنهبّ، إذا دعت الحاجة، للدفاع عن اسرائيل»[٦٤]. ثم إنه يبدو أن معظم المرشحين إلى انتخابات ٢٠٠٨ الرئاسية، من الديموقراطيين والجمهوريين على السواء، يوافقون الرئيس في ذلك. ففي نيسان/أبريل، مثلاً، قال السيناتور جون ماكين بوضوح، إنه يوافق بوش على أنه من مسؤولية الولايات المتحدة حماية إسرائيل من إيران، والتأكد من عدم حصول طهران على أسلحة نووية قد تهدّد إسرائيل[٦٥]. وكرر هذا الادعاء في مقابلة في أيار/مايو ٢٠٠٧ مع «الجيروزاليم بوست». وقدّم زملاؤه المرشحون باراك أوباما، وميت رومني، وبيل ريتشاردسون، وسام باروNباك تعليقات مشابهة أيضاً[٦٦].

دقّت حماسة بوش في تحديد إيران على أنها تشكّل تهديداً مدمراً لإسرائيل، وليس للولايات المتحدة، مقترنة مع التزامه المعلن بالمضي إلى الحرب ضد إيران لمصلحة إسرائيل، أجراس الإنذار في أجزاء مختلفة من اللوبي. وأفادت «فوروارد» في ربيع ٢٠٠٦، أن «زعماء الطائفة اليهوديّة حثّوا البيت الأبيض على الامتناع عن التعهّد علناً بالدفاع عن إسرائيل ضد أعمال عدائية إيرانية محتملة». والقضيّة ليست في أن هؤلاء الزعماء يعارضون استخدام القوة الأميركية للدفاع عن إسرائيل، بل لأنهم يخشون بالأحرى أن تثير تصريحات بوش العلنية «انطباعاً بأن الولايات المتحدة تدرس الخيار العسكري ضد إيران كرمى لعيني إسرائيل، وقد يؤدي ذلك إلى إلقاء لوم أي عواقب سلبية لضربة أميركية لإيران على الأميركيين اليهود»[٦٧]. وبحسب قول مالكولم هونلين، نائب الرئيس التنفيذي لمؤتمر الرؤساء، في نيسان/أبريل ٢٠٠٦، «مع حسن تقديرنا للأمر، فإن السؤال هنا يتعلّق بما إذا كان من المفيد ربط ذلك بإسرائيل»[٦٨].

ويتشارك الزعماء الإسرائيليون القلق نفسه، كما ينعكس ذلك في تعليقات رئيس الوزراء إيهود أولمرت في وقت لاحق من ذلك الربيع، بأنه أمل أن

المجموعة المؤيّدة لإسرائيل ستبقى بعيدة عن الأنظار في ما يتعلّق بإيران. وقال: «لا نريد أن يكون الأمر في شأن إسرائيل»، وهو النقيض تماماً لما يقوله الرئيس[٦٩].

ومع وضع التصريحات جانباً، فإن إدارة بوش واظبت في العمل على إقفال البرنامج النووي الإيراني، واتخذت، على العموم، منحًى أكثر عدوانية. فقد فرضت عقوبات اقتصادية، وهدّدت بضربات عسكرية لطهران إذا ما استمرت إيران في سلوك الطريق النووية. ويهوى الأميركيون القول «إن جميع الخيارات موضوعة على الطاولة»[٧٠]. وتحدّث جيمس بامفورد وسيمور هيرش، في شكل منفصل، عن هذا الكمّ من الأشخاص أنفسهم الذين خططوا لحرب العراق، الذين يستنبطون خطط البنتاغون لحملة عسكرية ضد إيران. فمثلاً، لعب نائب وزير الدفاع للشؤون السياسية حتى آب/أغسطس ٢٠٠٥، دوغلاس فيث، دوراً مركزياً في وضع مخططات لضرب الجمهورية الإسلامية. ولاحظ هيرش، في أوائل ٢٠٠٥، أنه «حصل تعاون وثيق، وغير معترف به، مع إسرائيل. فقد عمل مدنيّون في وزارة الدفاع، بقيادة دوغلاس فيث، مع مخططين ومستشارين إسرائيليين لوضع أهداف نووية، وأسلحة كيميائية، وصاروخية داخل إيران، وتحديدها». وقام البنتاغون أيضاً بعمليات جمع معلومات استخبارية داخل إيران، وعمل على تحديث «مخططاته الطارئة لاجتياح أوسع لإيران»[٧١].

وشدّدت إدارة بوش، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، ضغطها العسكري على إيران بوسائل متعددة. فقد أوقفت خمسة مسؤولين إيرانيين في مدنية أربيل العراقية، كانوا موجودين في مبنى يعتبره الأكراد المحليون والإيرانيون منشأة قنصلية إيرانية. وأعلن الرئيس عندها أنه يرسل طاقم حاملة طائرات قتالية إلى الخليج الفارسي، بالإضافة إلى أنظمة صواريخ باتريوت مضادة للصواريخ «للدفاع» عن دول مجلس التعاون الخليجي. وفي الوقت نفسه، كان المسؤولون العسكريون الأميركيون في بغداد يزعمون أن إيران تشحن أجزاء رئيسية، وبخاصة شحنات متفجرة قاتلة، إلى المقاومة في العراق، لتُستخدم ضد الجنود الأميركيين. وأوضح كل من مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي، ستيفن

هادلي، ووزيرة الخارجية، كونداليزا رايس، أن الإدارة الأميركية لم تستبعد إمكانية أن القوات الأميركية قد تعبر إلى داخل إيران لمطاردة الإيرانيين الذين يهرّبون الشحنات الناسفة وغيرها من الأسلحة[٧٢].

وعلى الرغم من هذه التحركات الصدامية، شعر ديفيد ورمسر، مستشار نائب الرئيس تشيني لشؤون الشرق الأوسط، على ما يبدو، بأن رايس وهادلي مهتمّان فوق الحدّ في التفاوض مع إيران ـ ولو أن الديبلوماسية كانت مدعومة بالتهديدات ـ وليسا على القدر الكافي من الالتزام بالخيار العسكري. وألقى ورمسر، في ربيع ٢٠٠٧، سلسلة من المحاضرات في الأميريكان إنتربرايز إنستيتيوت وغيره من مراكز البحوث المحافظة في واشنطن، قال فيها إن نائب الرئيس غير راض أبداً عن وزيرة الخارجية ـ وكذلك عن الرئيس بوش ـ لالتزامهما الدبلوماسية في الملف الإيراني، وأن تشيني مهتم بالعمل مع إسرائيل للخروج باستراتيجية عسكرية للقضاء على البرنامج النووي الإيراني يمكن تسويقها مع الرئيس. وعندما أصبحت نشاطات ورمسر معروفة من الملأ، نفت رايس وجود خلافات داخل الإدارة حول إيران، وشدّدت على أن نائب الرئيس يدعم كلّياً سياسة الرئيس[٧٣].

وفي حين اعتمدت واشنطن أساساً على التهديدات بدلاً من المفاوضات في التعامل مع إيران، عمل الاتحاد الأوروبي في الاتجاه المعاكس، وحاول إيجاد حل دبلوماسي للأزمة. وشرع ثلاثي الاتحاد الأوروبي (بريطانيا، فرنسا، وألمانيا) في مفاوضات مع طهران في أوائل آب/أغسطس ٢٠٠٣، ووافقت إيران في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر على تعليق برامجها للتخصيب، وإعادة المعالجة، وعلى السماح لوكالة الطاقة الدولية بالقيام بعمليات تفتيش فجائية في شكل خاص. وبعد ذلك بعام، في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، وافقت إيران على «الاستمرار في التعليق وتوسيعه ليشمل كل التخصيب المتعلّق بنشاطات إعادة المعالجة»، وعلى «الشروع في مفاوضات تهدف إلى الوصول إلى اتفاق مقبول من الطرفين على أساس ترتيبات بعيدة المدى»[٧٤]. إلا أن الجهود من أجل الوصول إلى صفقة مُرضية فشلت، وأعلنت إيران في آب/أغسطس ٢٠٠٥ أنها

ستستأنف تخصيب اليورانيوم، بينما واصل الثلاثي الأوروبي التفاوض مع إيران، لكن من دون جدوى.

وبالرغم من أن الولايات المتحدة كانت مستعدّة للسماح للثلاثي الأوروبي بمحاولة وقف برنامج إيران النووي من خلال المفاوضات، فإنها لم تتحمّس كثيراً لعمليّة المساومة هذه، ولم تلتزم بقوّة بما يجعلها تنجح(٧٥). وفي الواقع، فإن إدارة بوش، من خلال تهديدها المستمر لإيران، ودفعها المفاوضين الأوروبيين إلى أن يكونوا على ما يمكن من الشدة وعدم المرونة مع نظرائهم الإيرانيين، إنما ضمنت عمليّاً عدم وصول المفاوضات إلى مكان. فقد كان يجب إزالة التهديد العسكري من على الطاولة، إذا أريد أن يكون هناك أي أمل في نجاح الدبلوماسية.

بعدما فشلت الدبلوماسية المدعومة بالتهديدات في حل المشكلة، شرعت إدارة بوش تدفع بقوة، في خريف ٢٠٠٥، لجعل مجلس الأمن الدولي يفرض عقوبات على إيران. ونجحت أخيراً في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، عندما وافقت الصين وروسيا، بعد لأي، على مجموعة من العقوبات المحدودة(٧٦). وفي أواخر آذار/مارس ٢٠٠٧، وافق مجلس الأمن على مجموعة ثانية من العقوبات على إيران لرفضها إغلاق منشآتها للتخصيب النووي. وتضمّنت هذه العقوبات الجديدة، ذات المجال المحدود أيضاً، حظراً على تصدير الأسلحة الإيرانية، وحظر السفر على أفراد مرتبطين ببرنامج إيران النووي، وتجميد أرصدة بعض الأشخاص والمنظمات الذين لم تتناولهم المجموعة الأولى من العقوبات الدولية(٧٧). ويعتقد قلّة من الخبراء أن هذه الإجراءات العقابية ستدفع إيران إلى التخلّي عن برنامجها النووي، وتعتقد قلّة أيضاً أن الولايات المتحدة ستتمكن من إقناع مجلس الأمن بالتجاوب مع نوع العقوبات القاسية التي ترغب فيها واشنطن، وتتوقع لها أن تنجح في جعل إيران ترضخ. لكن، إذا لم تشكّل العقوبات الدولية الجواب، فما الذي سيكونه إذاً؟

البدائل

لا تزال أمام إدارة بوش ثلاثة خيارات متوفّرة لوقف برنامج إيران النووي: ففي إمكانها إكراه إيران من خلال زيادة الضغط بوضوح عليها من خلال إجراءات عسكرية لا تتضمّن حرباً، وعقوبات أميركية أقسى، وائتلاف مناهض لإيران يضم إسرائيل ودولاً عربية؛ ويمكنها القضاء عليه بالقوّة العسكرية؛ أو يمكنها أن تبذل محاولة جدّية لإبرام صفقة كبرى تمتنع إيران بموجبها عن تطوير أسلحة ذرّية. وتحبّذ اسرائيل، ومعظم التنظيمات الرئيسية في اللوبي، وبخاصة المحافظين الجدد، الخيار الثاني. إلا أن الزعماء الإسرائيليين وداعميهم الأميركيين، يدركون جيّداً وجود معارضة واسعة لمهاجمة إيران في داخل الإدارة وخارجها، وكذلك في المجتمع الدولي، نظراً، بنوع خاص، إلى الوضع المريع في العراق. ثم، إنه من الواضح أن الرئيس بوش، بالرغم من تصريحاته التهديدية الدائمة، أظهر القليل من الحماسة للخيار العسكري، إلا أن هذا لا يعني أنه لن يضرب إيران أبداً.

يبدو أن خطة بوش للعام ٢٠٠٧، تدعو إلى ضغط متصاعد على إيران أملاً في أن تنصاع للمطالب الأميركية بوقف تخصيب اليورانيوم[٧٨]. وعلى ما سبقت ملاحظته، قامت الإدارة الأميركية، في كانون الثاني/يناير، بعدد من التحركات العسكرية التصادمية الموجّهة مباشرة ضد إيران. وشرع الرئيس ووزيرة الخارجية رايس في القيام بعدد من الجهود المشتركة، لجعل دول عربية في الشرق الأوسط تصطف مع الولايات المتحدة وإسرائيل ضد إيران. وعلى هذه الخلفية، يتم تجييش مجموعات رئيسية في اللوبي، كانت حتى الآن تتماشى مع سياسة بوش. وأفادت «فوروارد» عشية مؤتمر الأيباك في آذار/مارس ٢٠٠٧، أن «اللوبي المؤيد لإسرائيل يدعم تشريعاً جديداً في الكونغرس، سيؤدّي إلى تشديد العقوبات على إيران، ويستهدف كيانات أجنبية تقوم بالأعمال مع الجمهورية الإسلامية»[٧٩].

فشلت هذه الاستراتيجية حتى الآن في الوصول إلى نتائج. وقد تعرّضت الولايات المتحدة لانتقاد شديد من الكثيرين من العراقيين، وحتى من الأكراد،

على توقيفها الإيرانيين الخمسة. ثم إنه، في آذار/مارس، أثبتت إيران أن الطرفين يمكنهما ممارسة اللعبة نفسها عندما اعتقلت ١٥ جندياً بريطانياً في الخليج الفارسي اتهمتهم بانتهاك المياه الإقليمية الإيرانية[٨٠]. وتواصل إيران، في غضون ذلك، تطوير برنامجها النووي، ودعم مجموعات شيعية في العراق. وما من دليل إلى أن إرسال طاقم حاملة طائرات قتالية إضافي إلى الخليج له أي تأثير في سلوك إيران. وربما سنّ الكونغرس قانوناً بعقوبات أشد قساوة، إلا أن الواقع أن الإدارة متحمسة بفتور لسلوك هذا الطريق، لأن هذه السياسة ستفضي إلى فرض عقوبات على حلفاء يقومون بأعمال مع إيران، وربّما قوّضت استعدادهم لمساعدة واشنطن في ممارسة ضغط إضافي على طهران[٨١].

لم تحرز محاولة الإدارة العمل عن كثب مع دول عربية، تقدّماً كبيراً. ويعود السبب في جزء كبير من ذلك إلى الدعم الأميركي المستمر لإسرائيل ضد الفلسطينيين. ففي آذار/مارس، لم يكتف الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز بدعوة الرئيس الإيراني أحمدي نجاد إلى زيارة الرياض وحسب، بل ألغى أيضاً زيارة له إلى البيت الأبيض، وأدان صراحة الاحتلال الأميركي للعراق بوصفه «غير مشروع». وقال مدير مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية، إن عبد الله أراد «أن يقول للولايات المتحدة إن عليها الإصغاء إلى حلفائها بدلاً من فرض القرارات عليهم، ودائماً أخذ جانب إسرائيل». وعلى ما نوقش في الفصل السابع، كانت السعودية حينها تدفع بالجامعة العربية إلى إعادة إصدار مبادرة مؤتمر القمة العربي ٢٠٠٢ السلمية لإنهاء الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني. وبرغم ذلك، أخذت الولايات المتحدة في الضغط على السعوديين لتغيير الاقتراح، لأن إسرائيل لم تسعد به. وتكرّمت الوزيرة رايس وطلبت من الدول العربية، أن «تبدأ بمدّ يدها إلى إسرائيل». أغضب هذا التوبيخ السعوديين، وبنوع خاص الملك عبد الله، الذي رد وهاجم الوجود الأميركي في العراق[٨٢].

ومن غير المرجح أن يؤدّي الإكراه إلى تغيير في حسابات طهران. ولم تغب هذه النقطة عن الزعماء الإسرائيليين وحلفائهم في الولايات المتحدة، ومعظمهم يرى في إيران النووية خطراً مدمراً على إسرائيل. لهذا السبب، قام الكثيرون

بممارسة ضغط كبير لا يني، ليس فقط من أجل إبقاء الخيار العسكري موضوعاً على الطاولة، بل أيضاً للدفاع عن الحجة بأن إيران من الخطر بمكان، بحيث إنها إذا لم تستسلم لمطالب واشنطن، يصبح استخدام القوة ضدها ضرورياً. ولننظر في ما قاله رئيس الوزراء إيهود أولمرت في جلسة مشتركة في الكونغرس في ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٦. فقد ربط إيران ذات الأسلحة النووية «بوحشية العبودية، وفظائع الحرب العالمية الثانية، وبـ «غولاغ» الكتلة الشيوعية». وشدد على أن إيران المتسلحة نووياً، لا تشكل خطراً على إسرائيل وحسب، بل «ستهدد أمن العالم بأسره». وأوضح أنه يتوقع من الولايات المتحدة أن تلعب دوراً رئيسياً في منع «هذه العاصفة القاتمة والمتجمّعة، من الإلقاء بظلّها على العالم»[٨٣].

بعد ذلك ببضعة أشهر، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، قال أولمرت في مقابلة مع «نيوزويك» إنه لا يعتقد أن إيران ستقبل «بتسوية إلا إذا توفرّت لها أسباب جيّدة للخوف من مغبّة عدم التوصّل إلى تسوية. بعبارات أخرى، يجب على إيران أن تبدأ بالخوف»[٨٤]. وبحلول ربيع ٢٠٠٧، أخذ أولمرت في تشديد حملة تسويق الخيار العسكري. وأبلغ، في أواخر نيسان/أبريل، مجلة «فوكوس» الألمانية، «ربما يستحيل تدمير كامل البرنامج النووي، لكن يمكن الإضرار به بطريقة ستعيده أعواماً إلى الوراء». وقدّر أولمرت أن الأمر «سيأخذ عشرة أيام، ويتطلّب إطلاق ألف صاروخ كروز من نوع توماهوك»[٨٥]. إلا أن جنرالاً إسرائيلياً تساءل إذا كان بوش يملك «ما يكفي من السلطة السياسية لمهاجمة إيران». وأوحى بالتالي بأنه على إسرائيل «أن تساعده بتمهيد الطريق بالقيام بالضغط على الحزب الديموقراطي... ومحرري الصحف الأميركية... وتحويل قضية إيران إلى قضية تهم الحزبين»[٨٦].

ويحذّر مسؤولون إسرائيليون من أنهم سيقومون بعمل وقائي بأنفسهم في حال واصلت إيران سلوك الطريق النووية. وهذه التهديدات، إضافة إلى أنها تُرسل إشارة إلى إيران، فهي تُبقي الضغط على واشنطن لحل المشكلة، لأن الولايات المتحدة لا تريد من إسرائيل أن تعمل بمفردها. وحذّر رئيس الوزراء أرييل شارون في أواخر ٢٠٠٥، من أنه «لا يمكن إسرائيل - وليس إسرائيل وحدها -

القبول بإيران نووية. لدينا القدرة على التعامل مع الأمر، ونحن نقوم بكل التحضيرات اللازمة استعداداً لمثل هذا الوضع». وأفادت «الصنداي تايمز» اللندنية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، أن الطيارين الإسرائيليين يتدرّبون على ضربة نووية تكتيكية ضد المنشآت الإيرانية. وبالرغم من أن المسؤولين الإسرائيليين نفوا التقرير، فهو قد أدى غرضه كتذكير قويّ بالأهمية التي تعلّقها إسرائيل على هذه المسألة. وعلى ما قاله محلّل دفاعي إسرائيلي لـ «الأسوشيتد برس»، «يُحتمل أن يكون هذا تسريباً مقصوداً، كرادع، للقول «من الأفضل أن يقوم أحد ما بالإمساك بنا، قبل قيامنا بعمل جنوني»[٨٧]. ولمجرّد أن هذه الرسالة قد لا تكون وصلت، قال نائب رئيس الوزراء، أفيغدور ليبرمان، لصحيفة «در شبيغل» الألمانية في شباط/فبراير ٢٠٠٧، إنه إذا لم يحل المجتمع الدولي المشكلة، «فسيكون على إسرائيل التصرّف بمفردها»[٨٨].

وتحرك البعض في اللوبي إلى ما هو أبعد من الدعوات الغامضة «إلى تغيير النظام»، وبدأوا في طرح مسألة أنه من غير المقبول أن تتسلّح إيران نووياً، وأنه على الولايات المتحدة أن تكون مستعدّة لاستخدام القوة للتعامل مع هذه المشكلة[٨٩]. وجاهر الخبراء المحافظون الجدد، في شكل خاص، في شأن التهديد الإيراني، والحاجة إلى استخدام القوّة، أو على الأقل التهديد بها، لإخضاع إيران. وقد تم استيعاب فحوى نظريتهم في عنوان مقالة رأي نشرها مايكل روبين من الأميريكان إنتربرايز إنستيتيوت في «النيويورك ديلي نيوز» في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦: «خطة للحرب لإنهاء المواجهة مع إيران». وبعد شهر من ذلك، أعلن جوشوا مورافتشيك، وهو أيضاً في الأميريكان إنتربرايز إنستيتيوت، أنه «على الرئيس بوش أن يقصف منشآت إيران النووية قبل مغادرته السلطة. وكل شيء قابل للتصوّر، إلا أن تقبل إيران بأي ترغيبات سلمية للتخلي عن جهدها للحصول على القنبلة»[٩٠]. ومن قبيل ذلك، قال ريتشارد بيرل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ موافقاً، «ليس لدي شك في أنه إذا اتضح للرئيس بوش، خلال ولايته، أن إيران ستحصل على أسلحة ذرّية، فلن يتردد في إصدار الأمر بضربها»[٩١]. كما نشر نورمان بوهورتز، في أيار/مايو ٢٠٠٧، مقالة

نوقشت على نطاق واسع في نسخة الإنترنت من «الوول ستريت جورنال» بعنوان «التبرير العقلاني لقصف إيران: آمل وأصلّي أن يقوم بوش بهذا».

لعبت الأيباك أيضاً دوراً مركزياً في الترويج للتهديد الإيراني، وفي الدفع قُدماً بالخيار العسكري. ووضع مؤتمرها السنوي في العامين الماضيين مسألة إيران تحت أضواء ساطعة، وشدد على ضرورة إنهاء برنامجها النووي[٩٢]. وتمّت، بالفعل، دعوة جون هاجي، الذي يرأس «المسيحيين المتحدين من أجل إسرائيل»، إلى التحدث في مؤتمر ٢٠٠٧. وسبق لهاجي أن أبلغ «جيروزاليم بوست» في ٢٠٠٦ «أنني آمل أن تنضم الولايات المتحدة إلى إسرائيل في ضربة عسكرية وقائية للقضاء على القدرة النووية الإيرانية، من أجل خلاص الحضارة الغربية»[٩٣]. ولم يخيّب أمل الحضور في مؤتمر آذار/مارس ٢٠٠٧، وقد أبلغهم «أننا في ١٩٣٨؛ وإيران هي ألمانيا، وأحمدي نجاد هو هتلر الجديد. علينا وقف التهديد النووي الإيراني والوقوف بشجاعة مع إسرائيل». وحصل على عدّة هتافات احتفائية على جرأته[٩٤]. وفي تعارض مع ذلك، أفادت «نيويورك بوست» أن السيناتور هيلاري كلينتون «استدرّت دمدمات ساخطة» في الشهر السابق، عندما اقترحت على حضور للأيباك أنه ربّما من الحكمة الانفتاح على إيران قبل استخدام إجراءات أشد وأقوى[٩٥].

لعلّه تم الكشف، في أواسط آذار/مارس، عن أفضل دليل على تأثير اللوبي في السياسة الأميركية حيال إيران، عندما حاول الكونغرس ربط نصّ بقانون إنفاق البنتاغون، يتطلّب حصول الرئيس بوش على موافقة الكونغرس قبل مهاجمة إيران. شكّل ذلك إجراءً يتمتع بالشعبية في تلّة الكابيتول في ضوء ما قد حصل في حرب العراق، وبدا من المرجّح أنه سيحظى بالموافقة. ويتماشى ذلك أيضاً مع سلطة الكونغرس الدستورية. إلا أن الأيباك عارضت التشريع بشدّة، لأنها رأت أنه يسحب في شكل فعّال الخيار العسكري ضد إيران عن الطاولة. ومضت تعمل في أروقة الكونغرس، وتم سحب النصّ من قانون الإنفاق بمساعدة من حفنة من النواب المؤيدين لإسرائيل ـ غاري أكرمان، إليوت إنغلز، وشيلي بركلي (الديموقراطية عن شمال فرجينيا) ـ[٩٦]. بعد شهر من ذلك، عندما سُئل عضو

الكونغرس مايكل كابوانو (الديموقراطي عن ماساتشوستس) لماذا تم تجريد النصّ المتعلّق بإيران من القانون، أجاب بكلمة واحدة: «الأيباك». وقدّم عضو الكونغرس دنيس كوسينيتش (الديموقراطي عن أوهايو) التقويم نفسه[٩٧].

وبالرغم من التزام إسرائيل والبعض في اللوبي، بدفع الخيار العسكري ضد إيران، فمن المعترف به، على نطاق واسع، أن التهديد باستخدام القوّة ضد إيران يعطي مفعولاً عكسياً، وأنه، في الواقع، ستكون لهجوم على منشآت البلاد النووية عواقب كارثية[٩٨]. فهو سيؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، ويدفع إيران إلى توجيه ضربات إلى الولايات المتحدة وحلفائها. وآخر ما تريده واشنطن عند هذا الحد هو حرب أخرى ضد بلد إسلامي. فالجيش الأميركي غارق بالفعل في وحول بغداد، وتمتلك إيران، في شكل كبير، أراضي أوسع وسكاناً أكثر من العراق. ثم إنه من شبه المؤكد، أن إيران لن تتخلى عن برنامجها النووي، بل ستضاعف جهودها لإعادة بنائه على غرار ما فعل العراق بعدما دمّرت إسرائيل قدرته النووية الناشئة في ١٩٨١. ومن غير المفاجئ، أن يقول تشارلز كوبتشان، وهو خبير أوروبي في المسائل الأمنية، «لا يزال عليّ أن أجد سياسياً أوروبياً يعتقد أن الحرب أفضل من وجود إيران نووية»[٩٩].

وإسرائيل هي، في الواقع، الدولة الوحيدة في العالم التي يحرض فيها عدد كبير جداً من الناس على الخيار العسكري ضد إيران، في حال لم توقف برنامجها النووي: ربّما ما يصل إلى ٧١ في المئة من السكان الإسرائيليين بحسب استطلاع أجري في أيار/مايو ٢٠٠٧[١٠٠]. ومن قبيل ذلك، فإن المنظمات الأساسية في اللوبي هي المجموعات الوحيدة ذات الشأن في الولايات المتحدة التي تحبّذ المضي إلى الحرب ضد الجمهورية الإسلامية. وفي أوائل ٢٠٠٧، عندما سُئل الجنرال المتقاعد وسلي كلارك لماذا تبدو الإدارة الأميركية ذاهبة إلى الحرب مع إيران، أجاب، «عليكم وحسب أن تقرأوا ما في الصحف الاسرائيلية. الطائفة اليهودية منقسمة، لكن هناك الكثير من الضغط الذي يمارسه الأناس الذين يملكون المال في نيويورك على الساعين وراء المناصب». وتم على الفور وصم كلارك بالمعادي للسامية، لإيحائه بأن إسرائيل وبعض اليهود الأميركيين يدفعون

الولايات المتحدة إلى حرب مع إيران، لكن، بحسب ما أشار إليه الصحافي ماتيو إيغليزياس، فإن «كل ما قاله كلارك صحيح. والأكثر من ذلك أن الجميع يعرفون أنه صحيح»(١٠١). بل بصراحة جارحة أكثر، يقول مفتش الأسلحة في الأمم المتحدة السابق الذي تحوّل إلى الكتابة والتأليف، سكوت ريتر، في كتابه الصادر في ٢٠٠٦ «استهداف إيران» *Target Iran* «حتى لا يكون هناك أي شكّ: إذا حصلت حرب أميركية مع إيران، فإنها ستكون حرباً صُنعت في إسرائيل وليس في أي مكان آخر»(١٠٢). باختصار، لو أن إسرائيل واللوبي لا يدفعان بهذه القضية، لما حصل إلا القليل من النقاش الجدي، داخل مركز القرار أو خارجه، في شأن مهاجمة إيران.

الخيار الأقل سوءاً

على ما تمت ملاحظته سابقاً، فإن أفضل خيار متوفّر لإدارة بوش هو في سحب التهديد باستخدام القوة ومحاولة التوصل إلى اتفاق شامل مع إيران(١٠٣). ويصعب القول ما إذا كانت هذه الاستراتيجية ستنجح، لكن هناك سبباً جيداً للاعتقاد أنها كانت لتنجح في الماضي، وربما نجحت أيضاً في المستقبل. فقد بعثت إيران بإشارات في مناسبتين منفصلتين منذ ٩/١١، إلى أنها مهتمة في شكل جدّي في التوصل إلى تسوية تفاوضية مع الولايات المتحدة(١٠٤). فإيران ساعدت الولايات المتحدة على الإطاحة بالطالبان من خلال توفير نصائح حول الأهداف التي يجب ضربها في أفغانستان، وبتسهيل التعاون الأميركي مع التحالف الشمالي، والمساعدة في مهمات البحث والإنقاذ. وبعد الحرب، ساعدت طهران واشنطن على إحلال حكومة صديقة في كابول. وفي الوقت نفسه، أوضح الرئيس الإيراني خاتمي، مرّة أخرى، أنه يريد تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة، ورأى في أحداث أفغانستان خطوة رئيسية في هذا الاتجاه.

وكما كانت الحالة في التسعينيات، حصل دعم كبير داخل «السي.آي.أيه.» ووزارة الخارجية، لأخذ كلام خاتمي على محمل الجد، ومحاولة تطبيع العلاقات مع طهران. إلا أن المحافظين الجدد، داخل الإدارة وخارجها، عارضوا الفكرة

بحدّة، وأيدوا التشدّد مع إيران، وانتصروا مع بوش وتشيني. وفي خطابه عن حال الاتحاد في أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، «كافأ» الرئيس إيران على تعاونها مع أفغانستان، بضمها إلى «محور الشر». ثم إن بوش أوضح في الأشهر التالية أنه، بالرغم من انشغاله بتغيير النظام في العراق، سيرتدّ في نهاية الأمر إلى إيران، ويحاول الإطاحة بتلك الحكومة أيضاً.

وبالرغم من العداء الأميركي، حاولت إيران مجدداً، ربيع ٢٠٠٣، على غرار ما فعلت في ١٩٩٧ إبان إدارة كلينتون، أن تمدّ يدها إلى الولايات المتحدة. وقال خاتمي إنه مستعد لمناقشة برنامج إيران النووي، بحيث يسهل استشفاف «أن إيران لا تتوخى تطوير أسلحة دمار شامل، أو امتلاكها». وفي ما يتعلّق بما تصفه واشنطن بالإرهاب، قال إن إيران ستوقف «أي مساندة مادية لمجموعات المعارضة الفلسطينية (حماس، الجهاد... إلخ)»، وتمارس «الضغط على هذه المنظمات لوقف أعمال العنف ضد المدنيين» في إسرائيل داخل حدود ١٩٦٧. وسيكون هدف إيران بالنسبة إلى حزب الله، هو تحويله «إلى منظمة سياسية داخل لبنان». وأشار خاتمي أيضاً إلى «القبول» بمبادرة ٢٠٠٢ السعودية للسلام، موضحاً أنه يعني القبول بحل الدولتين. وبالإضافة، فإن إيران ستساعد في استقرار العراق. وأراد خاتمي من الولايات المتحدة في المقابل، أن تحذف إيران من «محور الشرّ»، وأن تسحب التهديد باستخدام القوّة العسكريّة ضدّ بلاده. كذلك، تريد إيران رفع العقوبات «والوصول الكامل إلى التكنولوجيا النووية السلميّة». كان خاتمي يدفع، في الجوهر، إلى حلّ يحمل في طياته كل عناصر الصفقة الكبرى[١٠٥].

قُدّم العرض الإيراني في أيار/مايو ٢٠٠٣، تماماً بعدما بدا أن الولايات المتحدة حققت نصراً كاسحاً في أفغانستان. واعتقد الكثيرون من الناس، عند هذا الحد، أن الولايات المتحدة قد تتمكن بالفعل من إعادة ترتيب كامل الشرق الأوسط. وشكل الأمر بالفعل التوقيت المثالي لدفع إيران إلى إبرام صفقة، لأن منزلة الولايات المتحدة وثقلها بلغا أوجهما، وكان لدى إيران شعور حاد بأنها الهدف المقبل. ولسوء الحظ، فإن موقع أميركا المؤاتي جعل جورج بوش أكثر

ميلاً إلى الإملاء منه إلى الواقعية. ولم تكن إسرائيل، عند هذا الحد، تحرض إدارة بوش بقوّة على استهداف إيران وحسب، بل كذلك كان يفعل ذلك المحافظون الجدد وغيرهم في اللوبي. وبالكاد أعار بوش أي اهتمام لعرض خاتمي بالتفاوض على تسوية شاملة بين إيران والولايات المتحدة، وأعطيت الأوامر للمسؤولين الأميركيين بعدم متابعة الأمر.

لا يمكن المرء معرفة ما إذا كانت صفقة كبرى ستُبرم لو أن إدارة بوش انتهزت هذه الفرص. فقد كان لا يزال يوجد الكثيرون من الإيرانيين المتشدّدين الذين سيقاومون القيام بصفقة من أي نوع مع «الشيطان الأكبر». إلا أنه كانت حماقة من بوش ألا يحاول التوصل إلى اتفاق مع خاتمي، لا لشيء إلا لأن هذه المقاربة كانت أقل الخيارات سوءاً. فلربما حالت محاولة إبرام صفقة دون انتخاب الرئيس أحمدي نجاد، الذي أدت تصريحاته الهجومية والمتشددة تجاه واشنطن إلى تحويل موقف صعب إلى موقف أكثر سوءاً. ولو أن التعاطي فشل واستحصلت إيران في النهاية على أسلحة ذرّية، ففي إمكان الولايات المتحدة دائماً العودة إلى استراتيجية الردع.

ربما لم يفت الأوان بعدُ على إبرام صفقة مع إيران، بالرغم من أن حظوظ تحقيق النجاح أقل احتمالاً اليوم مما كانت عليه، سواء في ٢٠٠١ أو ٢٠٠٣. فلم يتآكل موقف أميركا التفاوضي من جراء أحداث العراق وحسب، بل لدى الزعماء الإيرانيين أيضاً أسباب أكثر من أي وقت مضى لعدم الثقة ببوش. وبرغم ذلك، لا تزال توجد أسباب موجبة للجدية في طلب صفقة كبرى. وهي ليست فقط الاستراتيجية الأفضل لوقف إيران عن الحصول على ترسانة نووية، بل إن الولايات المتحدة تحتاج أيضاً إلى المساعدة من إيران لإنقاذ الوضع في أفغانستان، وكذلك في العراق. ولهذا السبب، أوصت مجموعة دراسة العراق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بأن يتفاوض الرئيس بوش مع إيران بدلاً من مواجهتها[١٠٦]. فقد أدرك أعضاؤها أن مواجهة إيران ـ كما فعلت إدارة بوش في السابق ـ توفّر لها دوافع قوية للتدخّل في أفغانستان والعراق، وهو ما ليس قطعاً في مصلحة أميركا[١٠٧].

يوجد في الواقع دعم قوي داخل الولايات المتحدة للدخول في مفاوضات جدّية مع إيران[١٠٨]. وعلى ما تمّت ملاحظته، فإن الكثيرين في «السي.آي.أيف.» ووزارة الخارجية والجيش سيدعمون الفكرة. ووجد استطلاع أُجري في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، مباشرة قبل أن تنشر مجموعة دراسة العراق تقريرها، أن ٧٥ في المئة من الأميركيين يعتقدون أنه على الولايات المتحدة «أن تتعاطى أساساً مع حكومة إيران من خلال بناء علاقات أفضل». وأيّد ٢٢ في المئة فقط «الضغط عليها من خلال تهديدات مبطّنة بأن الولايات المتحدة قد تستخدم القوة العسكرية»[١٠٩]. وتوصية مجموعة دراسة العراق ـ وهي لجنة من الحزبين مؤلفة من شخصيات مرموقة ـ بالتعاطي مع إيران، هي مؤشّر آخر إلى اتساع دعم المفاوضات. بل إن توماس ل. فريدمان من «النيويورك تايمز»، وهو ينسجم عادة مع مصالح إسرائيل، وتعاطف معها، لاحظ في أوائل ٢٠٠٧ أن إيران «حليف طبيعي» للولايات المتحدة[١١٠].

وبالرغم من أنه من الحصافة الاستراتيجية، أن تعمل الولايات المتحدة لصفقة كبرى مع إيران. وبالرغم من وجود الكثير من المساندة لهذه السياسة في داخل الولايات المتحدة وخارجها، فمن غير المرجح أن يتم ذلك في أي وقت قريب. فمن شبه المؤكد أن إسرائيل واللوبي سيحاولان إحباط أي جهود للتعاطي الجدي مع إيران قبل أن تبدأ، كما فعلا ذلك في شكل ثابت منذ ١٩٩٣. وبالفعل، خرج اللوبي عن طوره من أجل تقويض توصية مجموعة دراسة العراق بأن تتفاوض إدارة بوش مع إيران. وبحسب «فوروارد»، فإن نشر التقرير «أحدث فورة من الاحتجاج من مجموعات يهودية تعارض دعوته إلى محادثات مع إيران، وسوريا، والفلسطينيين». وبرغم ذلك، «يقول العارفون ببواطن الأمور، إن الهدف الرئيسي لقلق إسرائيل ليس لا سوريا ولا الفلسطينيين، بل إيران وبرنامجها النووي»[١١١].

ومن المحتمل أيضاً أن يحاول اللوبي التأكد من استمرار الولايات المتحدة في تهديد إيران بضربات عسكرية ما لم تتخلَّ عن برنامجها للتخصيب النووي. ونظراً إلى أن هذا التهديد لم ينجح في الماضي، ومن غير المحتمل أن ينجح في

المستقبل، فإن بعض الداعمين الأميركيين لإسرائيل، وبخاصة المحافظين الجدد، سيواصلون دعوة الولايات المتحدة إلى تنفيذ التهديد. وبالرغم من استمرار وجود بعض الاحتمال في أن يقرر الرئيس بوش مهاجمة إيران قبل خروجه من السلطة، فانه تستحيل معرفة ذلك في شكل أكيد. وهناك أيضاً بعض الإمكان، بسبب التصريحات المتشددة للمرشحين الرئاسيين، بأن يقوم خليفته بذلك، وبخاصة إذا شارفت إيران على تطوير أسلحة، وإذا استمر المتشددون في السيطرة على سياستها. وإذا شنّت الولايات المتحدة مثل هذا الهجوم، فستقوم به جزئياً نيابة عن إسرائيل، وسيتحمل اللوبي مسؤولية كبيرة على دفع واشنطن إلى مثل هذه السياسة الخطرة. ولن يكون ذلك في المصلحة القومية الأميركية.

خلاصة

كان تأثير اللوبي في السياسة الأميركية حيال إيران مضرّاً بالمصلحة القومية، تماماً كما هو بالنسبة إلى السياسة الأميركية حيال الفلسطينيين، والقرار المأساوي باجتياح العراق، والمقاربة التصادمية مع سوريا. وأدت أيضاً معارضة اللوبي الانفراج بين إيران والولايات المتحدة، والأقل منه التعاون، إلى تقوية أصحاب الخط المتشدّد في إيران، وبالتالي جعل مشاكل إسرائيل الأمنية أكثر سوءاً. إلا أن وقعه السلبي لا يقف عند هذا الحد. فقد ألحق نفوذ اللوبي خلال حرب ٢٠٠٦ في لبنان، ضرراً كبيراً بكل من الولايات المتحدة وإسرائيل، كما سيُظهر ذلك الفصل التالي.

اللوبي والحرب اللبنانية الثانية

خاضت إسرائيل صيف ٢٠٠٦ حرباً استغرقت ٣٤ يوماً ضد لبنان. ففي ١٢ تموز/يوليو، شنّ حزب الله، المنظمة الشيعية التي تسيطر على الجزء الجنوبي من لبنان، غارة عبر الحدود، وقتلت وأسرت عدداً من الجنود الإسرائيليين. استغل الجيش الإسرائيلي هذه الحادثة، وشن، ردّاً على ذلك، حملة جوية كبرى على لبنان أدّت إلى مقتل أكثر من ألف ومئة لبناني، معظمهم من المدنيين، يكاد يكون ثلثهم من الأطفال. وأوقعت أيضاً عدداً كبيراً من المذابح، وأضراراً واسعة بالبنى التحتية اللبنانية، بما في ذلك الطرق، والجسور، والمباني التجارية، والشقق السكنية، ومحطات الوقود، والمصانع، ومحطات ضخ المياه، ومدارج المطار، والبيوت، والسوبرماركت[١]. وقد تعرّض ردّ إسرائيل المفرط لإدانة عالمية، بالرغم من أن ما من أحد (من الدول الغربية) تقريباً اعترض على حربها الواسعة ضد لبنان تحت ذريعة حقها في الدفاع عن نفسها!

فشلت إسرائيل في تحقيق أهدافها، بالرغم من الدعم القوي من الولايات المتحدة، وخرج حزب الله من الحرب وقد ارتفعت شعبيته ومنزلته بشكل كبير في لبنان، وعلى امتداد العالمين العربي والإسلامي. وكان من تداعيات هذه الحرب الفاشلة، أن استقال رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، الجنرال دان حالوتس، بعد ذلك ببضعة أشهر. وتم في أعقاب الحرب مباشرة تشكيل لجنة تحقيق حكومية إسرائيلية برئاسة الرئيس السابق للمحكمة العليا إلياهو فينوغراد، للتحقيق في أسباب فشل الحرب الإسرائيلية، وأصدرت تقويماً مقذعاً للتخطيط الإسرائيلي للحرب وإدارتها. وخلصت لجنة فينوغراد في صفة خاصة إلى أن الزعماء الإسرائيليين أخفقوا في «أخذ مجمل الخيارات المتاحة في الاعتبار»،

و«أخفقوا في ملاءمة طريقة عمل الجيش وأهدافه مع الواقع على الأرض»، ولاحقوا وتبنوا أهدافاً لم تكن «واضحة، ولا يمكن تحقيقها»[٢].

شكّلت هذه الحرب نكسة كبرى للولايات المتحدة. فقد أضعفت حكومة فؤاد السنيورة في بيروت التي تؤيدها بشدة إدارة جورج بوش، والتي شكّل انتخابها بعد «ثورة الأرز» إثر خروج القوات السورية من لبنان في ٢٠٠٥، واحداً من النجاحات القليلة لسياسة إدارة بوش في الشرق الأوسط. ورسّخت الحرب أيضاً التحالف القوي غير الرسمي بين حزب الله وسوريا وإيران، وزادت من حدّة المشاعر المعادية لأميركا في كل أنحاء المنطقة، وقوضت بالتالي «الحرب على الإرهاب» التي تخوضها واشنطن، وشوّشت على جهود الولايات المتحدة لتكوين إجماع إقليمي في شأن العراق وإيران.

كيف حصل هذا؟ بالرغم من أن المسؤولية الأولى عن سوء إدارة الحرب تقع على عاتق الزعماء الإسرائيليين، فإن الولايات المتحدة شجعتهم على أخطائهم بأن وفّرت لهم دعماً غير مشروط قبل الحرب وفي خلالها، حيث قوّضت الإدارة الأميركية أكثر من مرة طلباً لوقف إطلاق النار، وحرَّضت في المقابل، إسرائيل على إكمال حربها ضد حزب الله. كانت إسرائيل قد أطلعت إدارة بوش على خططها لضرب حزب الله واستهدافه قبل وقت طويل من بدء الحرب في ١٢ تموز/يوليو، وحصلت على ضوء أخضر غير معلن من واشنطن. وعلى عكس بقية العالم، وتقريباً كل الديموقراطيات الكبرى، لم تنتقد الولايات المتحدة أعمال إسرائيل إبان الحرب، ووفّرت لها، بدلاً من ذلك، دعماً دبلوماسياً وعسكرياً كبيراً. وعمل اللوبي في خلال الحرب، على إبقاء الولايات المتحدة في زاوية دعم إسرائيل.

لا معنى استراتيجياً لقيام إدارة بوش بدعم ردّ إسرائيل غير المتناسب مع عمليات حزب الله العسكرية ضدها، كما أنه لم تكن توجد قضية أخلاقية موجبة لمساندة سلوك إسرائيل. ولم يكن الدعم الأميركي المفتوح غير المنتقد في مصلحة إسرائيل أيضاً. وعلى ما يوحي به تقرير فينوغراد، فإن إسرائيل كانت لتكون في حال أفضل كثيراً لو أن زعماءها تفحّصوا «مجمل الخيارات المتوفّرة».

بعبارات أخرى، فإن الولايات المتحدة كانت لتكون حليفاً أفضل لو أنها حثّت على مسار تحرّك مختلف عندما أجملت إسرائيل أوّلاً مخططها لمهاجمة لبنان. ولو أن الولايات المتحدة فعلت ذلك، لاضطرّت إسرائيل إلى الخروج بردّ أكثر فطنة، ولربما تفادت النكسة التي نزلت بها بالتالي في لبنان.

لا يريد الإسرائيليون والكثيرون من داعميهم الأميركيين، الاعتراف بأن اللوبي أثّر بقوّة في السياسة الأميركية قبل حرب لبنان، وفي خلالها معاً، وهم يقدّمون عدّة تفسيرات بديلة مسبقة، مصمَّمة ومهيّأة لمواجهة هذه التهمة. ويحاجج بعض المدافعين، على ما هي الحال في سياقات أخرى، بأن دعم الإدارة الأميركية الذي لا يهتزّ للهجوم الإسرائيلي يعكس التزام الجمهور الأميركي العميق بالدولة اليهودية. ويريد الشعب الأميركي، استناداً إلى وجهة النظر هذه، من قادة الولايات المتحدة، دعم إسرائيل على أكمل وجه. وبالتالي، فإن الرئيس بوش والكونغرس لا يفعلان سوى الانحناء أمام إرادة الشعب. ويزعم آخرون أن إسرائيل تصرّفت كدولة تابعة للولايات المتحدة في حربها مع حزب الله. واستناداً إلى هذه الرواية للأحداث، فإن إدارة بوش شكّلت القوّة الدافعة وراء الحرب، وجعلت تابعتها الوفية إسرائيل تلبّي ما دعتها إليه. قد تبدو هذه التفسيرات البديلة، لبعض المراقبين، معقولة وجدانياً لأول وهلة، لكن لا يتناسب أي منها مع الدليل المتوفّر.

التخطيط المسبق للحرب

شنّت إسرائيل عدداً من الضربات العسكرية الرئيسية على لبنان على امتداد الأعوام الأربعين الماضية، إلا أنه سبق لها أن خاضت حرباً حقيقية واحدة على الأرض اللبنانية. فقد اجتاحت إسرائيل لبنان في ١٩٨٢ في ظل زعامة رئيس الوزراء مناحم بيغن ووزير الدفاع أرييل شارون. ومرت ١٨ سنة قبل أن ينسحب الجيش الإسرائيلي أخيراً من لبنان، وكان حزب الله الذي شن على مدى الأعوام الثمانية عشر هذه معارك عنيفة ضد القوات الإسرائيلية، هو الذي طرده. وبقيت إسرائيل وحزب الله عدوّين لدودين حتى ما بعد الانسحاب الإسرائيلي، وبقيت

تدور مناوشات ظرفية على طول الحدود مع لبنان. ولم يكن ما انفجر، في ١٢ تموز/يوليو ٢٠٠٦، ليصبح حرب إسرائيل الثانية في لبنان، إلا مجرّد مناوشة، هدف من ورائه «حزب الله»، كما أكد زعيمه حسن نصر الله إلى أسر جنود إسرائيليين لإرغام إسرائيل على مبادلتهم بالأسرى اللبنانيين والغرب في سجونها، وفي مقدمهم عميد الأسرى اللبنانيين سمير القنطار.

فقد دأبت إسرائيل، القلقة من مخزون الصواريخ الضخم الذي حصل عليه حزب الله من سوريا، وبخاصة من إيران، على التخطيط لضرب حزب الله قبل أشهر من عملية الخطف التي حصلت في ١٢ تموز/يوليو. وأثبت جيرالد ستينبرغ، الاستراتيجي الإسرائيلي المتشعب العلاقات والارتباطات، هذه النقاط في خلال الحرب: «من بين كل حروب إسرائيل منذ ١٩٤٨، كانت هذه الحرب هي الوحيدة التي استعدّت لها إسرائيل أكثر ما يكون. ففي وجه من الوجوه، بدأ الاستعداد في أيار/مايو ٢٠٠٠، مباشرة بعد انسحاب إسرائيل، وعندما اتضح أن المجتمع الدولي لن يمنع حزب الله من تخزين الصواريخ ومهاجمة إسرائيل. وبحلول ٢٠٠٤، تم بالفعل رسم الحملة العسكرية المقرر لها أن تستمر ثلاثة أسابيع، والتي نشهدها اليوم، وتمت في السنة أو السنتين الماضيتين محاكاتها، وتجربة أدائها للجميع على السواء»[٣].

ومن قبيل ذلك، أفاد سيمور هيرش، أحد أبرز الصحافيين المنتقدين للسياسة الأميركية، «أبلغني عدّة مسؤولين حاليين وسابقين على علاقة بالشرق الأوسط، أن إسرائيل رأت في خطف الجنديين اللحظة المناسبة للشروع في حملتها العسكرية المخطَّط لها، ضد حزب الله». وقال مستشار حكومي أميركي له ارتباطات بإسرائيل، إن «حزب الله، كان، كنبّاض الساعة، يفتعل، كل شهر أو شهرين، أمراً صغيراً جداً»[٤]. وبالفعل، فقد أبلغ رئيس وزراء إسرائيل إيهود أولمرت لجنة فينوغراد أن «قراره الرد على خطف الجنديين بعملية عسكرية واسعة، قد اتخذ منذ وقت مبكر يعود إلى آذار/مارس ٢٠٠٦»، أي قبل أربعة أشهر على بدء النزاع. وطلب، في ذلك الوقت، رؤية «الخطط العملانية» الموجودة للحرب مع لبنان، لأنه «لم يُرد أن يتخذ قراراً ارتجالياً في حال حدوث عملية خطف». وقال

أولمرت أيضاً، إن سَلَفه أرييل شارون «أمر الجيش» في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، «بتحضير «لائحة أهداف» لردّ عسكري في لبنان» بعد محاولة حزب الله الفاشلة أسر جنود إسرائيليين في قرية حدودية. وعقد أولمرت اجتماعه الأول حول لبنان في أوائل كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، قبل أربعة أيام على تعيينه للحلول محل شارون «الميت سريرياً» في ما بعد «اجتماعات حول الوضع في لبنان أكثر مما فعله أي من أسلافه الراهنين»[٥].

وذُكر أن مسؤولين إسرائيليين أطلعوا أشخاصاً رئيسيين في داخل إدارة بوش وخارجها، على نواياهم قبل وقت طويل من ١٢ تموز/يوليو. وكتب هيرش، «بحسب خبير في الشرق الأوسط على معرفة بمنحى التفكير الراهن لكل من الحكومتين الإسرائيلية والأميركية، فإن إسرائيل رسمت خطة لمهاجمة حزب الله - وأطلعت مسؤولين في إدارة بوش عليها - قبل وقت طويل من عملية الخطف في ١٢ تموز/يوليو». كذلك، أفاد ماثيو كالمان في «سان فرانسيسكو كرونيكل» أن «ضابطاً كبيراً في الجيش الإسرائيلي شرع، منذ أكثر من سنة مضت، في تقديم عروض بالباور بوينت، على أساس عدم النشر، لدبلوماسيين أميركيين وغيرهم، وصحافيين، ومراكز أبحاث، تسرد خطة العملية الراهنة بتفصيل كاشف. ولا يمكن، بحسب قاعدة أسلوب إجراء الإيجازات، تحديد هوية الضابط»[٦].

ويشير الدليل المتوفّر إلى أن إدارة بوش صدّقت على خطط إسرائيل للحرب في لبنان. وبحسب هيرش، قال المستشار الحكومي الأميركي، في وقت سابق من هذا الصيف، وقبل عملية الخطف التي نفّذها حزب الله، إن عدّة رسميين إسرائيليين زاروا واشنطن، كل على حدة، «للحصول على الضوء الأخضر لعملية القصف، ومعرفة المدى الذي يمكن الولايات المتحدة تحمّله». أضاف المستشار، «بدأت إسرائيل مع تشيني. أرادت التأكد من الحصول على دعمه ودعم مكتبه ومكتب الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي». بعد ذلك، اعتبر المستشار أن «إقناع بوش لم يشكل مشكلة أبداً، وكوندي رايس كانت قد أصبحت على متن السفينة»[٧].

لا يوجد الكثير من المعلومات في السجلات الرسمية حول منظومة اتخاذ القرار التي أدت بالرئيس بوش إلى دعم خطة أولمرت لمهاجمة لبنان في اللحظة المؤاتية. ويوجد، برغم ذلك، سبب للاعتقاد أن المحافظين الجدد لعبوا دوراً رئيسياً في تلك العملية. فلم يكن المحافظون الجدد يستهدفون، منذ ١١ أيلول/ سبتمبر، سحق حزب الله وحسب، بل إن المستشارَيْن الأكثر نفوذاً حول الشرق الأوسط في البيت الأبيض، كانا في الأشهر التي سبقت حرب لبنان وفي خلالها، داعمين متكرّسين لإسرائيل وسياساتها المتشددة حيال خصومها، بمن فيهم حزب الله[٨]. كان إليوت أبرامز الشخص الأساسي في مجلس الأمن القومي الذي يتعاطى في سياسة الشرق الأوسط. وأفادت «النيويورك تايمز» أنه، إبان الحرب، «دفع بالإدارة إلى أن ترمي بدعمها وثقلها وراء إسرائيل»[٩].

كانت الشخصية الرئيسية الأخرى هي ديفيد ورمسر، مستشار نائب الرئيس تشيني لشؤون الشرق الأوسط[١٠]، وهو أحد واضعي دراسة «الفرصة التامة»، التي حضّت رئيس وزراء إسرائيل بنيامين نتانياهو على إنهاء عملية سلام أوسلو واستخدام القوة العسكرية لتغيير المشهد السياسي في الشرق الأوسط. ودعت، في صفة خاصة، إلى «ضمان أمن» حدود إسرائيل الشمالية «من خلال «اشتباك مع حزب الله، وسوريا، وإيران، بوصفها عوامل العدوان الرئيسية في لبنان»[١١]. وبحسب ما كتب آدم شاتز في «النيويورك ريفيو أوف بوكس» قبل وقت طويل على حرب لبنان الثانية، شكّل ورمسر «مناصراً مكشوفاً لحرب وقائية ضد سوريا وحزب الله، وهذا موقف يحبّذه المحافظون الجدد داخل إدارة بوش والقريبون منها»[١٢]. وعندما يفيد سيمور هيرش، كما نُقل عنه آنفاً، أن إسرائيل اهتمّت في الحصول على «دعم مكتب [تشيني] ومكتب الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي»، فإنه يقول بالفعل إن أولمرت أراد الحصول على موافقة أبرامز وورمسر، التي حصل عليها بالتأكيد. وفي ما عدا هذا الواقع الأساسي، وهو ليس مفاجئاً ولا مثيراً للجدل، لا يُعرَف إلا القليل عن دور إدارة بوش في التخطيط في الأشهر التي سبقت حرب لبنان الثانية.

ما من شيء في هذه الرواية يوحي بأن آياً من إسرائيل أو الولايات المتحدة

تآمرت لافتعال حرب في لبنان. ونظراً إلى التوترات التي كانت تحتدم على طول الحدود، وإلى مخاوف إسرائيل في شأن صواريخ حزب الله ومقذوفاته، فمن الصواب جداً أن يصوغ الجيش الإسرائيلي خططاً لمواجهة هذا التهديد. وعلى أي حال، فإن كل قيادة عسكرية كفوءة تضع الخطط لحالات طارئة قد لا تنشأ أبداً. ومن الصواب جداً كذلك، أن تتشاور إسرائيل مع راعيها الأميركي في شأن خططها، لتتأكد من أنها لا تهيّئ لمسار تحرّك قد تعارضه واشنطن.

«صرح الدعم الجبّار»[١٣]

ما إن بدأت الحرب وأصبحت إسرائيل عرضة للانتقاد من كل أصقاع الأرض، حتى وفّرت لها إدارة بوش حماية دبلوماسية فوق العادة. واستخدم سفيرها في الأمم المتحدة، جون بولتون، الذي وصفه السفير الإسرائيلي في الأمم المتحدة مازحاً بأنه العضو السادس في البعثة الإسرائيلية، الفيتو على قرار لمجلس الأمن ينتقد إسرائيل، وعمل بكدّ على مدى شهر تقريباً لمنع الأمم المتحدة من فرض وقف لإطلاق النار، بحيث يمكن إسرائيل إنهاء حسابها مع حزب الله[١٤]. وقلّلت وزيرة الخارجية كونداليزا رايس، في مؤتمر صحافي، من شأن المجازر التي ترتكبها إسرائيل، وردّتها عند نقطة ما إلى «مخاض ولادة شرق أوسط جديد»[١٥]. وعندما اتضح فقط أن الجيش الإسرائيلي لن يحقق نصراً حاسماً، اعترفت الإدارة الأميركية ـ وإسرائيل ـ بالحاجة إلى وقف للنار. وفي المفاوضات التي تلت وأدت إلى قرار مجلس الأمن ١٧٠١، ذهبت الولايات المتحدة بعيداً من أجل حماية مصالح إسرائيل. وفي الواقع، وبينما كان يتم إنجاز القرار، اتصل رئيس وزراء إسرائيل إيهود أولمرت بالرئيس بوش في ١١ آب/أغسطس، وشكره على «صون مصالح إسرائيل في مجلس الأمن»[١٦].

دافع الرئيس في العلن تكراراً عن أفعال إسرائيل، ولم يتلفّظ أبداً بأي كلمة ناقدة. وأبلغ السفير الأميركي في الأمم المتحدة، بولتون، مجلس الأمن، بأن غاية حزب الله هي «تقصّد استهداف مدنيين أبرياء، والرغبة في قتلهم»، بينما شكّلت الأعداد غير المتناسبة للمدنيين اللبنانيين الذين قتلتهم إسرائيل «العواقب

المحزنة المؤسفة جداً للدفاع عن الذات»[١٧]. وإضافة إلى هذا الدعم الدبلوماسي، زوّدت الولايات المتحدة إسرائيل باستخبارات عسكرية أثناء الحرب. وعندما شرع مخزون إسرائيل من القنابل الدقيقة التصويب يتضاءل، وافق الرئيس سريعاً على إرسال بدائل عنها[١٨]. ونجحت، في ذروة الحرب، في الضغط على تركيا والعراق لمنع طائرة قيل إنها محمّلة بصواريخ لحزب الله من عبور المجالين الجويين التركي والعراقي، وهي في طريقها من طهران إلى دمشق[١٩]. وعلى ما لاحظه شاي فلدمان، الباحث الإسرائيلي ذو العلاقات الجيدة، في المراحل الأخيرة من الحرب، «يوجد هنا تقدير، وتقدير هائل للرئيس بوش»[٢٠].

وعلى ما رأيناه في سياقات أخرى، فإن إسرائيل عادة ما تجد دعمها الأقوى في الكونغرس الأميركي. وأكّد سلوك الكونغرس في خلال حرب لبنان هذا الاتجاه بما لا يقبل التأويل. وقد تنافس الديموقراطيون والجمهوريون في إظهار أن حزبهم، وليس الحزب الآخر، هو أفضل صديق لإسرائيل. وقال ناشط يهودي إنه فكّر في أنه «لأمر جيّد أن يقوم أعضاء في الكونغرس ببذّ زملائهم من خلال إظهار أن أوراق اعتمادهم الموالية لإسرائيل أقوى من أوراق اعتماد الشخص الآخر»[٢١]. وفي النهاية، غابت أي فجوة بين الحزبين في ما يتعلّق بأفعال إسرائيل في لبنان، وهو أمر لافت عندما يفكّر المرء في الخلافات الحادة بين الديموقراطيين والجمهوريين حول معظم مسائل السياسة الخارجية الأخرى، كالعراق على سبيل المثال. وأوضح ذلك أبراهام فوكسمان، رئيس الرابطة المناهضة للتشهير، عندما قال «إن الديموقراطيين الذين يعارضون الرئيس في ٩٩ في المئة من الأمور، يتضامنون معه حول إسرائيل»[٢٢].

وفي انعكاس لهذا الإجماع من الحزبين، مرّر مجلس النواب، في ٢٠ تموز/ يوليو ٢٠٠٦، قراراً صيغ بعبارات قويّة يُدين حزب الله ويساند سياسة إسرائيل في لبنان. وجاء التصويت بتأييد ٤١٠ ضد ٨. وحذا مجلس الشيوخ حذوهم بقرار مشابه رعاه ٦٢ سيناتورا من بينهم زعماء من الحزبين. وحاول عدد من الديموقراطيين البارزين، بمن فيهم زعماء من الحزب في كل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ، منع رئيس الوزراء العراقي، نوري المالكي، من التحدّث أمام

الكونغرس، لأنه سبق وانتقد السياسة الإسرائيلية في لبنان[٢٣]. ذهب هوارد دين، رئيس الحزب الديموقراطي الذي سبق واستهدفه اللوبي في الماضي، بعيداً إلى حد وصف رئيس الوزراء العراقي بالمعادي للسامية[٢٤]. كان الدعم لإسرائيل في الكونغرس من الطغيان إلى درجة أنه أصاب النواب العرب ـ الأميركيين بالذهول. وقال نيك ج. رحّال، عضو الكونغرس الديموقراطي اللبناني الأصل، إن قرار مجلس النواب أصابه «بغثيان في المعدة، بالتعبير اللطيف عن ذلك». وقال جيمس زغبي، الذي يرأس المؤسسة العربية الأميركية، «إنه لأمر مثير جداً للاستياء. اعتقدت أننا سنذهب إلى ما هو أبعد من ذلك»[٢٥].

وبذل مرشحون رئاسيون محتملون ـ أمثال هيلاري كلينتون، وجون ماكين، وجو بيدن (الديموقراطي عن ديلاوير) ـ بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب السابق نيوت غينغريتش، جهوداً كبيرة بنوع خاص لإعلان دعمهم لإسرائيل[٢٦]. وشكّل السيناتور تشاك هاغل (الجمهوري عن نيو إنغلند) الاستثناء الوحيد، إذ أعرب عن تحفظاته عن الرد الإسرائيلي والدعم الأميركي له. وتجاهل زملاء هاغل واللوبي، على نطاق واسع، ملاحظاته التي ما من شك في أنها لم تساعد على تحسين طموحاته الرئاسية[٢٧].

وقفت وسائل الإعلام الرئيسية بقوة وراء إسرائيل. واستعرضت «إيديتور أند بابليشر»، وهي صحيفة مميزة تغطي تغطيات الصحف، عشرات الصحف بعد نحو أسبوع على بدء الحرب، ووجدت أنه «ما من واحدة منها، تقريباً، أدانت الهجوم الإسرائيلي على المناطق المدنية والبنى التحتية في لبنان»[٢٨]. وامتلأت شبكات الكابل التي تبث الأخبار ٢٤ ساعة في اليوم، بتقارير وتعليقات صوّرت الدولة اليهودية على أنها مُقاتل مُحاصَر لا يقوم بأي عمل خاطئ.

إلا أن أعمال إسرائيل لم تكن على هذا القدر من «البراءة»، على الصفحات الأولى من الصحف، وفي التغطية الإخبارية الخالصة في وسائل الإعلام. وتزعم دراسة لهارفرد أنه «تم تصوير إسرائيل على الصفحات الأولى من «النيويورك تايمز» و«الواشنطن بوست»، على أنها المعتدي أكثر بمرّتين في العناوين الرئيسية، وبالتحديد أكثر بثلاث مرات في الصور»[٢٩]. إلا أنه لم يكن في الإمكان كثيراً

تفادي مثل هذه التغطية الإخبارية، لأن إسرائيل تسببت في ضرر في لبنان أكبر بكثير من الضرر الذي سبّبه حزب الله في شمال إسرائيل. وبنهاية القتال، كان حزب الله قد قتل ٤٣ مدنياً إسرائيلياً وأضرّ بـ ٣٠٠ مبنى في إسرائيل أو دمّرها، بينما قتل الجيش الإسرائيلي، في المقابل، ما يصل إلى ٧٥٠ مدنياً لبنانياً، ودمّر تقريباً نحو ١٦ ألف مبنى لبناني أو خرّبها[٣٠]. وسرعان ما أصبحت الكاميرا، نظراً إلى هذه الأعداد، عدوّاً لإسرائيل. وصيغت التغطية الإعلامية على واقع أن كلاً من حزب الله وحكومة السنيورة في بيروت أيّد وقفاً لإطلاق النار ما إن اندلع القتال تقريباً، بينما أرادت إسرائيل تمديد الحرب إلى أن أدرك زعماؤها أنه من غير الممكن أن يحققوا أهدافهم.

إلا أن التعليقات الافتتاحية بقيت، لا تلين، مؤيدة لإسرائيل طوال فترة الحرب، وهي غالباً ما زحفت إلى داخل التغطية الإخبارية، ضامنة بالتالي أن التصوير الشامل لإسرائيل في وسائل الإعلام الأميركية مؤات كثيراً. ولخّص مقال في صحيفة «الإندبندنت» البريطانية، في شكل ظريف، هذا الوضع في وسائل الإعلام الرئيسية: «يوجد لكل نزاع طرفان، إلا إذا استندت إلى وسائل الإعلام الأميركية للحصول على معلومات عن المعركة في لبنان. فقد تم مدّ المشاهدين بحمية من التغطية المتحيّزة التي تعامل إسرائيل على أنها الشخص الصالح، وعدوّها حزب الله على أنه تجسيد للشر. . . ولا يغيب (بذلك) كل شكل من أشكال النقاش وحسب، بل إن النقاش بذاته يُعتبر أيضاً غير ضروري، ومريباً»[٣١].

ما يجعل الدعم الأميركي الطاغي لإسرائيل لافتاً إلى هذا الحد، هو أن الولايات المتحدة كانت الدولة الوحيدة التي ساندت بحماسة أعمال إسرائيل العدوانية في لبنان. فكل دولة أخرى في العالم تقريباً، بما في ذلك الأمانة العامة للأمم المتحدة، انتقدت ردّ فعل إسرائيل، بالإضافة إلى دعم أميركا الذي لا يني لها. وتثير هذه الملابسات السؤال البديهي: لماذا الولايات المتحدة على هذا الحدّ من التعارض مع بقية العالم؟

حماقة استراتيجية

أحد الأجوبة الممكنة، هو أن دعم إسرائيل يشكّل، بصورة بارعة، مغزى استراتيجياً جيّداً للولايات المتحدة. إلا أن هذه ليست هي الحال. كان من المضمون أن استراتيجية إسرائيل في شن الحرب ستفشل، لأنه، بحسب ما لاحظته لجنة فينوغراد، «لم تكن افتراضات أعمال إسرائيل وتوقعاتها واقعية». فالرد الإسرائيلي عكس «ضعفاً في منحى التفكير الاستراتيجي». ولذا، فإن إدارة بوش دعمت، منذ البداية، استراتيجية خاسرة[٣٢].

سعى الهدف الرئيسي لإسرائيل في حرب لبنان الثانية، إلى توجيه ضربة قاسية، وحاسمة. إلى فاعلية حزب الله كقوّة مقاتلة. وصمّم الإسرائيليون، في شكل خاص، على القضاء على آلاف الصواريخ والمقذوفات التي يمكنها أن تضرب شمال إسرائيل. وأوصل رئيس الوزراء إيهود أولمرت هذه النقطة إلى الأذهان، عندما قال «لن يبقى التهديد على ما كان عليه.. ولن يمكنهم أبداً تهديد هذا الشعب الذي يُطلقون الصواريخ عليه»[٣٣]. وقال السفير الإسرائيلي في واشنطن، من قبيل ذلك، «لن نقف في منتصف الطريق ونترك أنفسنا نصبح رهائن من جديد. علينا أن نمضي إلى النهاية: إلى شلّ حزب الله»[٣٤]. وأعلن رئيس الحكومة السابق بنيامين نتانياهو، في ما كتبه في «الوول ستريت جورنال»، أن هدف إسرائيل صريح: «إزالة الصواريخ، أو تدميرها»[٣٥].

اعتمدت إسرائيل طريقتين مختلفتين، لكنهما متكاملتان، في محاولة شلّ صواريخ حزب الله ومقذوفاته. وثق الزعماء الإسرائيليون بأنه في وسعهم استخدام القوة الجوية لقصف هذه الأسلحة مباشرة والقضاء على معظمها تقريباً[٣٦]. وكانت لهم مقاربة غير مباشرة أكثر للتعامل مع المشكلة. فقد خططوا، بالتحديد، لحملة معاقبة كلاسيكية، يقوم بواسطتها الجيش الإسرائيلي بإنزال عقاب هائل بسكان لبنان المدنيين من خلال تدمير المساكن والبنى التحتية، وإجبار مئات الآلاف من الناس على الهرب من منازلهم. ومثل هذه الحملة ستؤدي بطريقها، بصورة حتمية، إلى مقتل عدد كبير جداً من المدنيين. وطرح أولمرت هذه النقطة

بوضوح في مؤتمر صحافي عقده مباشرة بعد عملية خطف الجنديين الإسرائيليين، حيث وعد بردّ «موجع جداً بالغ الأثر»(٣٧). وهدفت حملة العقاب إلى البعث برسالة إلى الحكومة اللبنانية بأنها مسؤولة في النهاية عن أعمال حزب الله، وبالتالي ستدفع البلاد ككل ثمناً كبيراً في كل مرّة يهاجم فيها حزب الله إسرائيل. وكان رئيس الوزراء واضحاً في هذه النقطة أيضاً: «تحاول الحكومة اللبنانية، وحزب الله عضو فيها، تقويض الاستقرار الإقليمي. فلبنان مسؤول، ولبنان سيتحمّل مسؤولية أعماله»(٣٨).

وتحتّم منذ البداية فشل عنصري الاستراتيجية هذه. فمحاولة نزع سلاح حزب الله من الجو، هي ببساطة غير ممكنة. فليس في إمكان سلاح الجو الإسرائيلي، حتى مع وجود مخزون واف من القنابل الذكية، القضاء على صواريخ حزب الله ومقذوفاته، التي كان يتراوح عددها حينها بين عشرة آلاف و١٦ ألفاً(٣٩). فقد جرى في شكل واسع توزيع معظم هذه الأسلحة ووضعها في الكهوف، والمنازل، ومخابئ أخرى. بل حتى لو تمكن الجيش الإسرائيلي من تدمير كمية كبيرة من مخزون حزب الله، فسترسل إيران وسوريا البدائل. ومن غير المفاجئ، أنه اتضح سريعاً أن القوة الجوية الإسرائيلية افتقدت التأثير الذي أُعلن عنه، واستمرت الصواريخ والمقذوفات تبلغ يومياً، على الوتيرة نفسها، ومن دون انقطاع، شمال إسرائيل. وفي الواقع، أطلق حزب الله في ١٣ آب/أغسطس - قبل يوم واحد من سريان مفعول وقف النار - صواريخ على إسرائيل أكثر من أي يوم آخر من أيام الحرب(٤٠).

قرّرت حكومة أولمرت، في أواخر تموز/يوليو، تصحيح الخلل بإرسال أعداد كبيرة من القوات البرية إلى لبنان، مدّعية أن إسرائيل تحتاج إلى أسابيع قليلة إضافية لإلحاق هزيمة نهائية بحزب الله(٤١). لكنها كانت رحلة حمقاء أخرى. فعلى كلِ حال، سبق للجيش الإسرائيلي أن حارب حزب الله في لبنان ما بين ١٩٨٢ و٢٠٠٠، ولم ينجُ حزب الله وحسب، بل إنه أجبر إسرائيل في النهاية، بفعل ضرباته الموجعة لجيشها، على الانسحاب. فما الذي ستتمكن إسرائيل من إنجازه في بضعة أسابيع، ولم تتمكن من إنجازه طوال ١٨ سنة؟ وفشلت الحملة

البرية في إحداث نتائج حاسمة، ولم يعد أمام إسرائيل من خيار سوى القبول بوقف النار في ١٤ آب/أغسطس[٤٢]. وتكبّدت إسرائيل أكبر إصابات في يوم واحد، قبل يومين من دخول وقف النار حيّز التنفيذ[٤٣].

كان من شبه المؤكد أن العنصر الثاني من استراتيجية إسرائيل ـ محاولتها معاقبة لبنان على سماحه لحزب الله بالعمل بحرّية ـ سيعطي مفعولاً عكسياً. وتوضح وفرة من الدليل التاريخي والأدب البحثي، أن إنزال العقاب بالسكان المدنيين للعدو، نادراً ما يدفع بحكومة الخصم إلى رفع يديها والاستسلام لمطالب المهاجم[٤٤]. بل على العكس، فعادة ما يوجّه الضحايا غضبهم إلى المهاجم، ويصبحون، من بين ما يصبحونه، أكثر دعماً لحكومتهم. وسبق لإسرائيل بالفعل أن شنت مرتين حملات قصف واسعة النطاق على لبنان ـ عملية دفع الحساب في ١٩٩٣ وعملية عناقيد الغضب في ١٩٩٦ ـ، وفشلت في المرّتين بإلحاق أي ضرر يُذكر بحزب الله، أو بتقويض الدعم الشعبي له[٤٥].

أعاد التاريخ نفسه في ٢٠٠٦: في أعقاب حملة إسرائيل العقابية، ارتفعت شعبية حزب الله في لبنان (وعبر العالمين العربي والإسلامي) بشكل غير مسبوق، وصبّ معظم اللبنانيين حام غضبهم على إسرائيل والولايات المتحدة بدلاً من حزب الله والحكومة في بيروت[٤٦]. وحتى لو تبيّن أن هذه الحالة شكّلت مفارقة، وأقنعت قنابل إسرائيل الحكومة اللبنانية بأن الوقت قد حان لنزع سلاح حزب الله، فهي لم تكن تملك القدرة على القيام بذلك. فحزب الله كان قوياً جداً، والحكومة، على النقيض منه، ضعيفة جداً.

بعد نحو أسبوعين من القتال، وكان حزب الله لا يزال يطلق الصواريخ والمقذوفات بكثافة على شمال إسرائيل، وحملة العقاب تعطي مفعولاً عكسياً على تل أبيب، شرعت إسرائيل في تحديد تراجعي للانتصار. وبدأ زعماؤها في التشديد على أهداف أكثر تواضعاً، مثل القضاء على مواقع حزب الله الأمامية ونشر قوة دولية لحماية إسرائيل من هجمات حزب الله[٤٧]. وفي عودة إلى الولايات المتحدة، أفادت «فوروارد» أن «مصادر قريبة من البيت الأبيض والبنتاغون قالت إن صقور الإدارة أعربوا عن خيبة أملهم وغضبهم من عجز

إسرائيل عن توجيه ضربة سريعة وحاسمة إلى حزب الله». وأخذ بعض أكثر مؤيدي إسرائيل صقورية، يقولون بصوت عال إن اسرائيل تواجه خطر خسارة الحرب، بل إن قلّة منهم شكّكت في استمرار إسرائيل ورقة استراتيجية للولايات المتحدة. وكتب تشارلز كراوتهامر في «الواشنطن بوست» في ١٤ آب/أغسطس، أن الحرب وفّرت لإسرائيل «فرصة استثنائية» لتقديم «مساهمة كبرى في حرب الولايات المتحدة على الإرهاب». وأعربت الولايات المتحدة، برغم ذلك، عن «خيبتها» من أداء إسرائيل، وهو «ما عرّض للخطر، ليس نتائج الحرب على لبنان وحسب، بل ثقة أميركا بإسرائيل أيضاً»[٤٨].

عندما توقّفت الحرب أخيراً في ١٤ آب/أغسطس، أعلن الطرفان النصر[٤٩]. واتضح لمعظم الخبراء المستقلّين أن حزب الله هو الذي حقق سبقاً في القتال[٥٠]. فهو، بحسب كل الروايات تقريباً، لقن إسرائيل درساً قاسياً في ساحة الوغى، وكان يقف شامخاً عندما انتهى القتال. واحتفظ أيضاً بآلاف الصواريخ والمقذوفات التي هدّدت إسرائيل، وحسّنت الحرب كثيراً من وضعه السياسي في لبنان وفي العالم الإسلامي. وفشلت إسرائيل، من جهة أخرى، في تحقيق أهدافها الأساسية، وتعثّر الجيش الإسرائيلي بشدّة عندما التحم مع حزب الله. واتضح في شكل ظاهر، مع مرور الوقت ـ وبخاصة في إسرائيل ـ أن حزب الله هو المنتصر، وإسرائيل هي الخاسر. وقد تم تعيين لجنة فينوغراد «بسبب إحساس عميق بالأزمة وبالخيبة الكبيرة من نتائج الحملة، والطريقة التي أديرت بها»[٥١]. وتشكل نتائجها الرئيسية إدانة لا لبس فيها لمهندسي الحرب الرئيسيين الثلاثة: رئيس الوزراء أولمرت، ووزير دفاعه عمير بيريتز، ورئيس أركان الجيش الجنرال دان حالوتس.

الإضرار بمصالح الولايات المتحدة

ما من شك، إذا وضعنا جانباً مسألة إذا كانت إسرائيل هي التي ربحت حرب لبنان الثانية أم حزب الله، في أن مصالح الولايات المتحدة تضرّرت من دعمها الكامل لسياسات إسرائيل. فالولايات المتحدة، على ما سبق وأوضحنا، تواجه

حالياً ثلاث مشاكل رئيسية في المنطقة. المشكلة الأولى هي الإرهاب، وتتعلق أساساً بالتفرغ لهزيمة تنظيم القاعدة، بالرغم من أن الولايات المتحدة تريد أيضاً تعطيل فاعلية حركة حماس وحزب الله. وانشغالها الثاني هو بإيران وسوريا، الدولتين «المارقتين»، وفق الوصف الأميركي، المتبقيتين في المنطقة. فكلتاهما تدعم المنظمات المناوئة لأميركا وإسرائيل، وتبدو إيران مصممة على التحكّم في كامل دورة الوقود النووي، ما سيضعها على مسافة خطوة واحدة من امتلاك الأسلحة الذرّية. والمشكلة الثالثة هي حرب العراق، حيث تواجه الولايات المتحدة خطراً حقيقياً في خسارتها. وأدى دعم إدارة بوش الذي لا يني لإسرائيل في حربها اللبنانية الثانية، إلى تعقيد قدرة واشنطن على التعامل مع كل من هذه المشاكل.

وزاد الصراع في لبنان من تعقيد «مشكلة أميركا الإرهابية» بطريقتين. فهو قوّى من معاداة أميركا في العالمين العربي والإسلامي مع قيام زعيم حزب الله حسن نصر الله بوصف إسرائيل إبان القتال بأنها «تسلّحت بقرار أميركي، وبأسلحة أميركية، وبصواريخ أميركية»[٥٢]. ومن المؤكد أن هذا الإدراك سيساعد القاعدة ومنظمات أخرى على العثور على مجنّدين جدد يرغبون في مهاجمة الولايات المتحدة أو حلفائها. فعلى سبيل المثال، قال ٦٩ في المئة من المجيبين على استطلاع أجري في لبنان في أواخر آب/أغسطس ٢٠٠٦، إنهم يعتبرون أميركا «عدوّاً للبنان». وكان الرقم، قبل ذلك بأقل من سنة، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، ٢٦ في المئة[٥٣]. وفي استطلاع آخر أُجري في لبنان في أواخر آب/أغسطس ٢٠٠٦، قال ٦٤ في المئة من المُستَطلَعين إن رأيهم في الولايات المتحدة أصبح أكثر سوءاً بعد القتال، مما كان قبله. وقال نحو نصف المجيبين إن رأيهم في أميركا كان «أسوأ بكثير» في أعقاب الحرب[٥٤]. ووجد استطلاع للزغبي أُجري في خريف ٢٠٠٦ في السعودية، ومصر، والمغرب، والأردن، ولبنان، أن «المواقف من الولايات المتحدة، في البلدان الخمسة كلها، أصبحت أكثر سوءاً في السنة الماضية». وساهمت السياسة الأميركية في لبنان، في التحول السلبي في المواقف، برغم أن الحرب في العراق والسياسة الأميركية حيال الفلسطينيين شكلتا

عاملين أكثر أهمية(٥٥). وسيولّد هذا العداء المتنامي للولايات المتحدة، مزيداً من المساندة الشعبية للمنظمات المعادية لأميركا في الشرق الأوسط وغيره.

ثم إن النزاع زاد من نفوذ حزب الله في لبنان. ويعود هذا، في جزء منه، إلى أدائه المؤثّر ضد الجيش الإسرائيلي الذي انتصر في العادة على أخصامه العرب في شكل حاسم، لكنه، في هذه الحالة، فشل في تحقيق ذلك ضد «حزب الله». وشكّلت حملة القصف الإسرائيلية سبباً رئيسياً في تمدد شعبية حزب الله المتزايدة. عند بداية الحرب، استاء الكثيرون من اللبنانيين من حزب الله لاختطافه الجنديين الإسرائيليين وإشعاله فتيل النزاع، خصوصاً أن «موسماً سياحياً مزدهراً... كان في طريقه إلى لبنان»(٥٦). وكان هناك الكثير من النيّة الحسنة عند الشعب اللبناني، عند بداية الحرب، حيال الولايات المتحدة، لسبب رئيسي هو أن إدارة بوش لعبت دوراً رئيسياً في دفع سوريا إلى الخروج من لبنان في ٢٠٠٥. إلا أن النية الطيبة حيال الولايات المتحدة تحولّت إلى استفظاع عندما دعمت الولايات المتحدة هجوم إسرائيل. وفي المقابل، ارتفعت مكانة حزب الله في شكل دراماتيكي.

ووجد استطلاع أُجري بعد الحرب في لبنان، أن ٧٩ في المئة من المستَطلَعين صنّفوا أداء زعيم حزب الله حسن نصر الله، بأنه إما «جيد» وإما «رائع»، بينما وجد استطلاع آخر أن لأربعين في المئة من اللبنانيين موقفاً أكثر إيجابية من حزب الله بعد الحرب، بينما كانت لأقل من ثلاثين في المئة فقط نظرة أكثر سلبية(٥٧). وبالرغم من أن حزب الله لا يهدّد الولايات المتحدة مباشرة، فهو يهدّد إسرائيل، وهو يهدف إلى أن يطيح كلّياً «ثورة الأرز» التي يدعمها الرئيس بوش، ويشيد بها كمثال ناجح لتسويق الديموقراطية. وبحلول خريف ٢٠٠٦، ألقى حزب الله بثقله المتزايد وهدد بإسقاط الحكومة الموالية لأميركا في بيروت التي يرأسها فؤاد السنيورة(٥٨). والأكثر إثارة للقلق، هو الإمكانية الحقيقية بأن أعمال حزب الله ستقذف بلبنان إلى حرب أهلية أخرى. وعملت الولايات المتحدة جاهدة مع حلفائها لمنع هذه النتيجة، وهي نجحت في

ذلك حتى الآن. إلا أنه من المرجّح أن المشكلة لم تكن لتظهر لو أن حزب الله لم يتشجّع بفوزه، وبالدعم الواسع له.

جعل النزاع في لبنان من الصعب أكثر التعامل مع إيران وسوريا. وإذ إنه ما من شك في أن الدولتين تدعمان حزب الله، فللولايات المتحدة مصلحة قوية في إضعاف هذه الروابط أو كسرها، بالإضافة إلى الرابط بين دمشق وطهران[٥٩]. ولا يجب أن يكون صعباً دق إسفين بين إيران وسوريا كونهما ليسا حليفين طبيعيين. فإيران دولة شيعية وفارسية، بينما سوريا علمانية وعربية. وبدلاً من ذلك، دعمت الولايات المتحدة إسرائيل في شكل أعمى خلال الحرب، وعاملت حزب الله وإيران وسوريا على أنها جزء من «شبكة شرّ» خفية، ودفعتها أكثر إلى التقرّب من بعضها البعض[٦٠].

فوق ذلك كلّه، وفي وسط النزاع، دعا الكثيرون من المحافظين الجدد إسرائيل والولايات المتحدة إلى مهاجمة سوريا وإيران[٦١]. وبالفعل، قالت ميراف ورمسر، من مؤسسة هدسون، بعد الحرب، إن «أعضاء كثيرين في الإدارة الأميركية» ـ وفي شكل شبه مؤكد زوجها، ديفيد ورمسر، وإليوت أبرامز ـ استاؤوا جداً من إسرائيل لعدم ضربها سوريا بالإضافة إلى حزب الله[٦٢]. والنتيجة؟ أعطت هذه السياسة سبباً أكبر لإيران للحصول على أسلحة نووية، بحيث يمكنها ردع هجوم إسرائيلي أو أميركي على أراضيها. واستمرت إيران وسوريا في تسليح حزب الله ودعمه، بينما كانتا تساعدان على إبقاء الولايات المتحدة غارقة في العراق، بحيث لا تتمكن من مهاجمة أي منهما[٦٣].

كانت لهذا الانفجار عواقب أخرى في العراق: فما حدث في لبنان أغضب أيضاً العراقيين أنفسهم، وبخاصة العراقيين الشيعة، الذي يشعرون بإحساس متفلّت من الولاء لحزب الله (الشيعي أيضاً). وأفيد بالفعل أن التجمع الشيعي المؤيد لحزب الله الذي حصل في الرابع من آب/أغسطس في بغداد، هو الأكبر من نوعه في الشرق الأوسط[٦٤]. بل إن تقارير في أعقاب حرب لبنان، أفادت أن حزب الله يدرّب الميليشيا العراقية المسماة «جيش المهدي»، التابعة لرجل الدين الشيعي العراقي مقتدى الصدر، وهو عدو شديد المراس للولايات المتحدة[٦٥].

ولا يمكن الولايات المتحدة، الغارقة في المشاكل في العراق، أن تزيد في استجفاء السكان المحلّيين.

تحتاج واشنطن لمواجهة هذه المشاكل الثلاث - الإرهاب، الدولتين «المارقتين»، والعراق - بأفضل طريقة فعالة ممكنة، إلى مساندة واسعة من أنظمة صديقة في المنطقة مثل مصر، والأردن، والسعودية. وهذه الأنظمة لا تكنّ أي ود لحزب الله، وكانت لتظل على انتقادها لعملية «حزب الله» أسر الجنديين لو أن الرد الأميركي والإسرائيلي كان أكثر ضبطاً للنفس. وبالفعل، انتقدت هذه الدول الثلاث في الأيام الأولى للنزاع حزب الله على خطفه الجنديين، ووصفته السعودية بـ «المغامر». لكن ما إن اتضح رد إسرائيل غير المتناسب وأيّدته الولايات المتحدة، حتى بدأ هؤلاء الزعماء في انتقاد واشنطن وإدانة إسرائيل. والسبب الوحيد لتحوّلهم ضد الولايات المتحدة وإسرائيل، هو حماية أنفسهم من جماهيرهم المحتدمة غضبا[٦٦]. وأغضبت سياسة الولايات المتحدة أيضاً حلفاء لها في أوروبا، كما في الشرق الأوسط، ما ترك الولايات المتحدة (وإسرائيل) معزولة ينقصها الثقل السياسي، وأثار الشكوك حول ما إذا كان الرئيس بوش حليفاً يُركن إليه للتعامل مع تهديدات الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل[٦٧].

ربّما يعتقد المرء أن الهوّة الحادة التي نشأت بين الزعماء العرب وجماهيرهم إبان حرب لبنان، تلاشت سريعاً عندما توقف القتال، ولم يكن لها بالتالي انعكاسات جدّية بعيدة المدى. لكن هذا سيكون خطأً، لأن الرأي العام العربي لا يزال معادياً بقوة للولايات المتحدة، ما يُصعّب على الأنظمة العربية مساعدة بوش على احتواء الطموحات الإيرانية. وأصل المشلكة هو أن الشارع العربي يخاف الولايات المتحدة أكثر بكثير من خوفه إيران. ووجد استطلاع للزغبي نُشر في شباط/فبراير ٢٠٠٧، أن ٧٢ في المئة من المُستَطلَعين في ست دول عربية حدّدوا الولايات المتحدة على أنها تهديدهم الأكبر، بينما حدد ١١ في المئة فقط إيران. ثم إن ٦١ في المئة من المجيبين قالوا إنه من حق إيران تطوير قدرة نووية، ولو أن أكثر من نصفهم يعتقدون أنه من المرجّح أن تنتقل إيران إلى المرحلة الثانية وتصنّع أسلحة نووية[٦٨].

من المهم أيضاً ملاحظة أن الأداء السيّئ للجيش الإسرائيلي في لبنان، يوحي بأنه لن تكون له قيمة كبرى للولايات المتحدة في التعامل مع البيئة التهديدية التي ساهمت ممارساته في خلقها. وعلى ما حاججنا به في الفصل الثاني، فإن سياسة إسرائيل تغذّي المجموعات المناهضة للولايات المتحدة، وتُلهمها، وتُعقّد جهود الولايات المتحدة للتعامل مع دول تصفها بـ «المارقة»، مثل سوريا وإيران، إلا أن إسرائيل لا تشكّل قاعدة مهمّة للتعامل معها.

لم يكن دعم استراتيجية إسرائيل في لبنان في مصلحة أميركا الاستراتيجية. ويصعب الاختلاف مع ملاحظة المسؤول السابق في وزارة الخارجية، آرون ميللر، في وسط النزاع: «يوجد خطر في سياسة ليس فيها أي نوع من الضوء بين حكومة إسرائيل وإدارة الولايات المتحدة»[٦٩].

انتهاك قوانين الحرب

لكن، ماذا بالنسبة إلى البعد الأخلاقي؟ ربما سلّم المرء بأن للدعم الأميركي أثماناً استراتيجية كبيرة، لكنه يحاجج بأن من واجب الولايات المتحدة الأخلاقي دعم جهود إسرائيل «للدفاع عن نفسها». وهكذا، تتابع الحجّة، فقد تعرضت إسرائيل للهجوم، وردّت بطريقة تتطابق مع قوانين الحرب. وبالفعل، يدّعي بعض مؤيدي إسرائيل أن أداءها السيّئ في لبنان، مردّه إلى التزامها المتشدد بالمبادئ القانونية والأخلاقية! ويشدد مثلاً توماس نيومان، المدير التنفيذي للمؤسسة اليهودية لشؤون الأمن القومي، على أن «ما قيّد إسرائيل، لم يكن حزب الله بقدر ما هو حسّ إسرائيل الأخلاقي الخاص[٧٠]»!

إلا أن خط الحجة هذا ليس مقنعاً بعد تفحّصه عن كثب. فلإسرائيل، بوضوح، الحق في الدفاع عن نفسها، وهذا الحق يتضمن الرد على حزب الله بالقوة العسكرية. وبالكاد يعارض أي كان هذه النقطة الأساسية، والكثير من الحكومات والأشخاص الذين انتقدوا سلوك إسرائيل لم يشكّكوا أبداً في حقها في الرد على غارة حزب الله. لكن الحق في الدفاع عن النفس لا يعني أن أي إجراءات مباحة قانونياً وأخلاقياً. والمسألة الحرجة هي في ما إذا كانت أفعال

إسرائيل في لبنان إبان صيف ٢٠٠٦، متوافقة مع قوانين الحرب، ومع المعايير الأخلاقية القائمة.

وعلى ما نوقش آنفاً، سعت استراتيجية إسرائيل، عن وضوح وقصد، إلى إنزال العقاب بسكان لبنان المدنيين. ويمكن المرء بسهولة أن يُكوّن الانطباع بأن إسرائيل شرعت في هذه الحملة العقابية ردّاً على هجمات حزب الله بالصواريخ والمقذوفات على المدنيين الإسرائيليين، إلا أن الحرب لم تتطوّر على هذا الشكل. فقد بدأت في ١٢ تموز/يوليو، عندما توغّل مقاتلو حزب الله إلى داخل «الخط الأزرق» خارج الحدود اللبنانية (بحسب الرواية الإسرائيلية)، وقتلوا ثلاثة جنود إسرائيليين وأسروا اثنين آخرين. وأطلق حزب الله، كجزء من العملية، بضع عشرات من الصواريخ على بعض المدن الإسرائيلية لحرف انتباه الجيش الإسرائيلي عن موقع الخطف. ولم يُقتل أي مدني إسرائيلي في هذه الهجمات الإلهائية[٧١]. وفور ذلك، قال نصر الله في مؤتمر صحافي في بيروت، «لا نريد التصعيد في الجنوب، ولا الحرب»[٧٢]. وبالرغم من أنه لا مبرّر لغارة حزب الله، فإنها لم تشكّل عملاً استفزازياً في شكل غير مألوف، كون كل من إسرائيل وحزب الله كان يقوم بعمليات توغّل عنيفة ـ وأحياناً قاتلة ـ في أراضي بعضهما البعض، منذ أن انسحبت إسرائيل من جنوب لبنان في أيار/مايو ٢٠٠٠[٧٣]. بل إن نصر الله تعهّد قبل ذلك بأشهر، بأنه مصمّم على خطف بعض الجنود الإسرائيليين لمبادلتهم بأسرى لبنانيين تحتجز بعضهم إسرائيل منذ عشرات السنين[٧٤].

برغم ذلك، ردّت إسرائيل على الخطف بشن حملة قصف ضخمة ضد لبنان، وهو ما دفع بحزب الله إلى أن يحذو حذوها ويُفلت صورايخه ومقذوفاته على مدن وبلدات على طول شمال إسرائيل. وقصفت إسرائيل بالتحديد مطار بيروت، من بين أهداف أخرى، في ١٣ تموز/يوليو، في اليوم التالي لعملية حزب الله عبر الحدود. واستمر الجيش الإسرائيلي في دكّ لبنان من الجو في الرابع عشر منه، مُغيراً على الجسور، والطرق، بالإضافة إلى مكتب نصر الله في ضاحية بيروت الجنوبية. وعند هذا الحد، وبعد مقتل أكثر من خمسين مدنياً

لبنانياً، وتصاعد الأضرار في البنى التحتية اللبنانية، وعد نصر الله «بحرب مفتوحة» ضد إسرائيل، ما يعني هجمات واسعة بالصورايخ والمقذوفات[٧٥]. وهكذا، بالرغم من أن حزب الله دفع إلى الحرب بقتله أو أسره جنوداً إسرائيليين في ١٢ تموز/يوليو، فإن الإسرائيليين هم الذين بدأوا بالهجمات الواسعة النطاق ضد المدنيين.

شدّد المسؤولون الإسرائيليون منذ البداية، على أن لبنانَ كلّه سيدفع ثمناً فادحاً في الحرب، وبهذا يكون هذا العقاب نتيجة سياسة إسرائيلية مقصودة، وليس مجرّد «أضرار جانبية». وقال رئيس أركان الجيش الإسرائيلي دان حالوتس، في بداية النزاع، إنه ينوي «إعادة عقارب الساعة في لبنان عشرين عاماً إلى الوراء»[٧٦]. وقال في مرحلة ما أيضاً إنه «ما شيء آمن» في لبنان[٧٧]، وصدق بكلامه. وفي تقرير صدر في آب/أغسطس ٢٠٠٦، تماماً بعد انتهاء القتال، أعطت «أمنستي إنترناشونال» تقويماً مفصّلاً عما أنزلته إسرائيل بلبنان، يستأهل الاستشهاد به بإسهاب:

في خلال أكثر من أربعة أسابيع من القصف البرّي والجوي الذي قامت به القوات المسلحة الإسرائيلية على لبنان، تعرضت البنى التحتية للبلاد لدمار على مستوى كارثي. دكّت القوات الإسرائيلية مباني وسوّتها بالأرض، محولة أحياء بكاملها إلى ركام، ومدناً إلى مدن أشباح، بينما هرب سكّانها من القصف. وتم نسف طرق رئيسية وجسور ومحطات وقود لتصبح أشلاء. وقُتلت عائلات بأكملها في غارات جوّية على منازلها أو سياراتها، وهي تهرب من الهجمات الجوية على قراها. واستمر العشرات من الناس مدفونين لأسابيع تحت أنقاض منازلهم، إذ منعت الغارات الجوية الإسرائيلية المتواصلة الصليب الأحمر وغيره من عمّال الإنقاذ، من بلوغ المناطق. وها إن مئات الألوف من اللبنانيين الذين هربوا من القصف، يواجهون خطر الذخائر (العنقودية) غير المنفجرة وهم يتوجهون إلى منازلهم.

شنّ سلاح الجو الإسرائيلي ما بين ١٢ تموز/يوليو و١٤ آب/أغسطس، أكثر من سبعة آلاف غارة جوّية على نحو سبعة آلاف هدف في لبنان، بينما قامت

البحرية بألفين وخمسمئة عملية قصف إضافية. وبالرغم من اتساع رقعة الهجمات، فإنها ركّزت في صفة خاصة على بعض المناطق (تلك التي تشكل قاعدة خلفية لـ «حزب الله») وإضافة إلى الخسائر البشرية - ما يُقدر بـ ١,١٨٣ قتيلاً ثلثهم من الأطفال، و٤,٤٥٠ جريحاً، و٩٧٠ ألف مهجّر لبناني - أصيبت البنى التحتية بأضرار جسيمة. وتقدّر الحكومة اللبنانية أن ٣١ «مرفقاً حيوياً» (مثل المطارات، والمرافئ، ومعامل تكرير الماء والمجارير، والمنشآت الكهربائية) قد دُمرت كلّياً أو جزئياً، بالإضافة إلى نحو ٨٠ جسراً و٩٤ طريقاً. وقُصف أكثر من ٢٥ محطة وقود ونحو ٩٠٠ منشأة تجارية. وتجاوز عدد الممتلكات السكنية، والمكاتب، والمحلات المدمَّرة كلّياً، الثلاثين ألفاً. ودمّرت الغارات الإسرائيلية مستشفيين حكوميين - في بنت جبيل وميس الجبل - تدميرا كلّياً، وأصيبت ثلاثة أخرى بأضرار جسيمة.

وهام أكثر من ٢٥ في المئة من سكان بلد يعدّون أقل من أربعة ملايين، في الطرقات مهجّرين. وطلب ما يُقدّر بخمسمئة ألف شخص الملجأ في بيروت، الكثيرون منهم في المنتزهات والأماكن العامة، من دون ماء أو تسهيلات حتى للاغتسال.

وأفاد مندوبو «أمنستي إنترناشونال» في جنوب لبنان، أن النمط نفسه يتكرر في كل قرية بعد قرية: فالشوارع، وبخاصة الشوراع الرئيسية، تظهر على امتدادها آثار الحفر التي خلفتها المدفعية. وأمكن في بعض الحالات تحديد وقع القنابل العنقودية. واستُهدفت منازل بهجمات صواريخ دقيقة التوجيه، ودُمّرت، بنتيجة ذلك، كلّياً أو جزئياً. كما استُهدفت المحلات التجارية، مثل السوبر ماركت أو محلات المواد الغذائية ومحطّات الوقود، غالباً بذخيرة دقيقة التوجيه وبالمدفعية، ما أشعل فيها النيران التي التهمت محتوياتها. وإضافة إلى انقطاع الكهرباء وعدم وصول الطعام وغير ذلك من المؤن إلى القرى، لعب تدمير السوبر ماركت ومحطات الوقود دوراً حاسماً في إجبار السكان المحلّيين على المغادرة. ومنع انقطاع الوقود الأهالي من الحصول على الماء، كون مضخات الماء تحتاج إلى الكهرباء، أو إلى مولّدات تتغذّى بالفيول[٧٨].

لم تكن «أمنستي إنترناشونال» وحدها في تقويم الأضرار التي أوقعها الجيش الإسرائيلي بلبنان. فوليام أركين، الخبير الأميركي في الشؤون العسكرية، والذي يعلن عن نفسه بأنه «مولع بالقوة الجوية»، كتب في موقع «الواشنطن بوست» على الإنترنت، أن «إسرائيل، بقيامها بحملتها العقابية، خلّفت وراءها مستوى مريعاً من الدمار خارج منطقة القتال المباشرة. أتردد في استخدام عبارات «عاثت فساداً» أو «جعلته قفراً كصفحة القمر» في وصف الأوضاع في لبنان العمراني، لأن هذا النوع نفسه من الكلمات يُلقى بعدم تمييز في وصف الغارات الجوية الأميركية. إلا أن ما تسببت فيه إسرائيل، هو أكثر تخريباً من أي شيء قام به الجيش الأميركي ـ وبخاصة القوات الجوية الأميركية ـ في مجال العمليات الحربية الدقيقة»[٧٩].

شكّل استخدام القنابل العنقودية واحداً من التكتيكات العقابية الإسرائيلية الأكثر وحشية، وتنثر هذه القنابل عدداً كبيراً من القنيبلات في منطقة واسعة. وليست هذه القنيبلات غير دقيقة في شكل كبير وحسب؛ بل إن الكثير منها لا ينفجر أيضاً، ما يعني أنها تصبح في الواقع بمثابة ألغام أرضية موقتة قاتلة، تستمر في تشكيل تهديد بعد وقت طويل على انتهاء أعمال العداء. ولطالما أصرّت الولايات المتحدة، نظراً إلى مدى الخطورة القاتلة الذي يمكن أن تشكّله هذه الأسلحة لدى استخدامها في المناطق المدنية، على أن تستخدمها إسرائيل ضد أهداف عسكرية محدّدة بوضوح[٨٠]. وعلى ما تمّت ملاحظته بالفعل، حظرت إدارة ريغان في الثمانينيات، على مدى ستة أعوام، بيع القنابل العنقودية لإسرائيل بعدما اكتشفت أن الجيش الإسرائيلي استخدمها ضد مناطق سكنية في اجتياحه لبنان العام ١٩٨٢[٨١].

في آخر ثلاثة أيام من حرب لبنان الأخيرة، وقد عُلم أن وقفاً لإطلاق النار أصبح وشيكاً، أطلق الجيش الإسرائيلي ما يزيد على مليون قنيبلة على جنوب لبنان، وعدد سكانه ٦٥٠ ألفاً[٨٢]. كان الهدف «إشباع المنطقة» بهذه القنابل الصغيرة، لكن القاتلة. وقال جندي إسرائيلي في إحدى كتائب المدفعية، «أطلقنا

في الساعات الـ ٧٢ الأخيرة، كل الذخائر التي في حوزتنا، كلها على الموقع نفسه. إننا لم نغيّر وجهة المدفع. وقال أصدقاء لي في الكتيبة إنهم أطلقوا في الأيام الثلاثة الأخيرة كل ما في حوزتهم: قذائف عادية، وانشطارية، وكل ما كان لديهم»[٨٣]. وقُدّر أن الجيش الإسرائيلي أطلق، على امتداد الحرب كلّها، ما يزيد على أربعة ملايين قنبيلة على الجزء الجنوبي من البلاد. وقال باحثون من «هيومان رايتس ووتش» إن «كثافة القنابل العنقودية في جنوب لبنان هي أكبر من أي مكان آخر سبق لهم وعاينوه»[٨٤]. وقال أحد الجنود الإسرائيليين الذين ساهموا في «إغراق» المنطقة بالقنابل العنقودية، «ما قمنا به جنوني وفاحش، لقد غطّينا مدناً (وقرى) بكاملها بالقنابل العنقودية»[٨٥]. ووصف يان إيغلاند، نائب الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، أفعال إسرائيل بأنها «مريعة» و«لاأخلاقية بالكامل»[٨٦]. وفي الأشهر الثمانية الأولى بعد الحرب، أدت القنابل العنقودية إلى مقتل ٢٩ لبنانياً وجرح ٢١٥ آخرين، ٩٠ منهم من الأطفال[٨٧].

يتضح أن حملة إسرائيل التدميرية في لبنان، انتهكت قوانين الحرب. إلا أن هذا ليس كافياً. فمن المهم فهم ماهية هذه القوانين، وكيف انتهكتها إسرائيل بالتحديد.

إن الأساس الراسخ الذي تستند إليه قوانين الحرب ـ وكذلك النظرية الحديثة للحرب العادلة ـ هو في التمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية[٨٨]. وما من شك في أن للدول الحق في الدفاع عن نفسها من خلال مهاجمة المرتكزات العسكرية لبعضها البعض. لكن، لا يُفترض بالدول أن تهاجم أهدافاً مدنية في دولة أخرى، إلا إذا تم تحويلها إلى أهداف عسكرية في سياق الحرب. فلو أن الجنود احتلوا، على سبيل المثال، مدرسة أو كنيسة في خلال معركة، واستخدموها قاعدة للعمليات، فمن المباح عندها مهاجمتهم هناك. ثم إنه على الدول، عندما تهاجم أهدافاً عسكرية للخصم، أن تبذل جهداً كبيراً في التقليل من الأضرار الجانبية. وهنا يأتي دور مفهوم التناسب الشهير. وبالتحديد، على الدول التي تقصف أهدافاً عسكرية، التأكد من عدم حصول أضرار جانبية مفرطة، نظراً إلى القيمة الخاصة لهذه الأهداف العسكرية. باختصار، لا يمكن الدول أن تهاجم

مدنيي العدو قصداً أو من دون تمييز، وعليها أن تحترس كثيراً في تفادي الأضرار الجانبية عندما تهاجم أهدافاً عسكرية.

فشلت إسرائيل، في حرب لبنان الثانية، في الامتثال لهذين التمييزين معاً. وما من شك في أن إسرائيل تقصّدت مهاجمة حيّز واسع من الأهداف المدنية في لبنان، تماماً كما قال الجنرال حالوتس إنها ستفعل. ويوضح وصف الخراب في تقرير «أمنستي إنترناشونال» هذا الأمر. تذكّروا، أنه استخلص أن «البنى التحتية في لبنان تعرضت لدمار على مستوى كارثي». ويقول هذا التقرير نفسه في نقطة أخرى، إن حملة القصف الإسرائيلية أدّت «إلى تدمير هائل في البنية التحتية المدنية». وأصدرت «أمنستي إنترناشونال» تقريراً آخر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، دعم ما توصّلت إليه في تقريرها الصادر في آب/أغسطس. فقد وجد، مثلاً، أن نحو «٧,٥٠٠ منزل في جنوب لبنان دُمّرت، و٢٠ ألفاً تضررت»، وأنه «في الغالبية الساحقة من المباني المدمّرة أو المتضررة التي عاينتها»، لم يكن هناك «دليل يشير إلى أن مقاتلي حزب الله استخدموا هذه المباني كمخابئ أو مخازن للأسلحة». و«لاحظ» بالفعل «أن نمط الدمار الذي أحدثته الهجمات الإسرائيلية، يشير إلى أن القوات الإسرائيلية دمّرت أشياء ضرورية لبقاء السكان المدنيين»[٨٩]. وفي دراسة منفصلة عن الهجوم الإسرائيلي على لبنان، استنتجت «هيومان رايتس ووتش» أن «إسرائيل انتهكت واحداً من أكثر المبادئ أساسية في قانون الحرب: واجب شن الهجمات على أهداف عسكرية فقط»[٩٠].

من الواضح أيضاً أن إسرائيل لم تمارس ما يكفي من الحذر لتفادي الأضرار الجانبية لدى قصف أهداف تعتبرها عسكرية بطبيعتها. واستخلصت «هيومان رايتس ووتش» أنه بالرغم من ادعاءات إسرائيل أنها «تتخذ كل الإجراءات الممكنة للتخفيف من أذية المدنيين»، فإن «الجيش الإسرائيلي»، في الواقع، «فشل فشلاً منهجياً في التفريق بين المقاتلين والمدنيين»[٩١]. فلننظر في ما حصل في جنوب لبنان، الذي حوّله الإسرائيليون بالفعل إلى «منطقة إطلاق نار حرٌ»، حيث يتم اعتبار أي شخص بقي في المنطقة هدفاً مشروعاً. وبعدما تمّ إنذار سكّان تلك المنطقة بالمغادرة، أعلن وزير العدل حاييم رامون ـ الذي سبق وقال إن «علينا

تحويل قرى الجنوب إلى غبار» ـ في ٢٧ تموز/يوليو ـ أن «جميع أولئك الموجودين الآن في جنوب لبنان هم من الإرهابيين المرتبطين بشكل من الأشكال بحزب الله»[٩٢]. لكن الكثيرين من السكان لم يغادروا، والكثيرين من الناس الذين بقوا لم يكونوا لا مقاتلين ولا أعضاء في حزب الله. وتُقدّر «أمنستي إنترناشونال» أن نحو ١٢٠ ألف شخص بقوا في بيوتهم في خلال الحرب، معظمهم منهم من المدنيين. وفي السابع من آب/أغسطس، ألقى الجيش الإسرائيلي مناشير فوق جنوب لبنان تحذّر من أن «أي آلية من أي نوع تسافر جنوب الليطاني ستُقصف، بتهمة أنها تنقل صواريخ، ومعدات عسكرية، ومقاتلين»[٩٣].

في ضوء هذه الأعمال، استنتجت «أمنستي إنترناشونال»، في تقرير تشرين الثاني/نوفمبر، أن «الجيش الإسرائيلي ارتكب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان الدولية وللقانون الإنساني، بما في ذلك جرائم حرب. ووجدت «أمنستي إنترناشونال»، في شكل خاص، أن القوات الإسرائيلية نفّذت، على نطاق واسع، «هجمات من دون تمييز، وغير متناسبة»[٩٤]. ومن قبيل ذلك، وجد تقرير «هيومان رايتس ووتش» أن «الجيش الإسرائيلي سمح في شكل ثابت، بمستوى مرتفع من الإصابات المدنية من أجل مكسب عسكري مريب»[٩٥]. وهناك زعيم إسرائيلي واحد على الأقل لم يتحرّج من واقع أن إسرائيل انتهكت مبدأ التناسبية. وقال دان غيللرمان، السفير الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة، بعد أسبوع على بدء القتال، «إلى تلك البلدان التي تدّعي أننا نستخدم قوّة غير متناسبة، أقول شيئاً واحداً فقط: تبّاً، أنتم محقّون بأننا نقوم بذلك، فلو أن مواطنيكم رُهّبوا كما يُرهّب مواطنونا، فستستخدمون قوّة أكبر بكثير مما نستخدم»[٩٦].

وبرغم ذلك، شكّل إقرار غيللرمان البليغ، استثناءً. فمعظم الإسرائيليين وكثير من داعميهم الأميركيين يردّون على التهمة بأن إسرائيل انخرطت في هجمات غير متناسبة، بالإقرار بأن إسرائيل ربّما قتلت عدداً كبيراً من اللبنانيين الأبرياء، لكنهم يصرّون على أن سبب ذلك هو أن حزب الله استخدمهم كدروع بشرية[٩٧]. إلا أن الدليل الموجود في تقرير «أمنستي إنترناشونال» في تشرين الثاني/نوفمبر، وفي

دراسة «هيومان رايتس ووتش»، يناقض خط الدفاع هذا. فأحد أجزاء دفاع إسرائيل هو الادعاء أن حزب الله منع المدنيين من مغادرة جنوب لبنان لأنه أراد الاختباء وراءهم. وقد حقّقت «أمنستي انترناشونال» في هذه المسألة، ووجدت أن الدليل المتوفّر «لا يثبت صحّة المزاعم بأن حزب الله منع المدنيين من الهرب، وهي تشير في حالات كثيرة إلى العكس»(٩٨). وهناك أيضاً سبب وجيه للاعتقاد أن مقاتلي حزب الله تحاشوا عن قصد الاتصال مع المدنيين خوفاً من «أن يقوم المتعاونون، عاجلاً أم آجلا، بخيانتهم، والوشاية بهم»(٩٩).

إلا أن الأهم من ذلك، أن الدليل المتوفر، على ما توضحه دراسة «هيومان رايتس ووتش»، لا يدعم الزعم بأن اسرائيل انتهت إلى قتل عدد كبير من المدنيين لأن حزب الله استخدم المدنيين الذين بقوا في جنوب لبنان دروعاً بشرية. وللإيضاح، فإن «هيومان رايتس ووتش» تعترف بأن «حزب الله، خزَّن، ظرفياً، أسلحة في منازل مدنية أو على مقربة منها، وأن المقاتلين ركّزوا قاذفات صواريخ داخل أماكن مأهولة أو على مقربة من مراقبي الأمم المتحدة». وكلا الأمرين «انتهاك خطير لقوانين الحرب»(١٠٠). بعبارات أخرى، يوجد بعض الدليل إلى أن حزب الله استخدم مدنيين لحماية مقاتليه وأسلحته. وبرغم ذلك، شكّلت هذه الحالات، بوضوح، الاستثناء وليس القاعدة. وبحسب كينيث روث، المدير التنفيذي لـ «هيومان رايتس ووتش»، «كانت غالبية القتلى من المدنيين الذين لم يكن لحزب الله وجود على مقربة منهم»(١٠١). وتفحّصت «هيومان رايتس ووتش»، بالتحديد، ٢٤ قضية بالتفصيل، تضمّنت نحو ثلث المدنيين الذين قُتلوا في لبنان ساعة إعداد التقرير(١٠٢)، ولم تجد دليلاً في أي من هذه الحالات إلى أن «حزب الله تقصّد استخدام المدنيين كدروع لحماية نفسه من الهجمات الانتقامية للجيش الإسرائيلي»(١٠٣).

ويمكن أن يقبل المرء هذه الاكتشافات، ويقدّم دفاعاً مختلفاً، زاعماً أنه بالرغم من أن حزب الله ربما لم يتقصّد استخدام المدنيين كدروع، لكنه قاتل في مناطق مأهولة، خصوصا عندما تولّى المقاتلون الدفاع عن قراهم أو بلداتهم. ولا

يكون حزب الله، في حالات كهذه، ينتهك قوانين الحرب «بالاختباء وراء المدنيين»؛ بل إنه يقوم ببساطة بالدفاع عن أرضه. وربما جادل البعض بأنه، إذا كانت هذه هي الحال، فإنه لم يكن في وسع إسرائيل الامتناع عن قتل مدنيين في عملية استهداف حزب الله. وبالرغم من أن حزب الله قاتل في الغالب من داخل أو من حول بلدات وقرى، فإن خط الدفاع هذا لا يقوم أيضاً. ففي واحدة من أصل ٢٤ حالة استقصتها «هيومان رايتس ووتش»، «وُجد دليل يوحي بوجود مقاتلين أو أسلحة لحزب الله داخل أو حول منطقة استهدفها الجيش الاسرائيلي خلال الهجوم أو قبله مباشرة»[١٠٤]. باختصار، يوفّر كل من تقرير تشرين الثاني/ نوفمبر لـ «أمنستي إنترناشونال»، ودراسة «هيومان رايتس ووتش»، دليلاً حسّياً يناقض مزاعم إسرائيل حول حزب الله و«دروعه البشرية».

ثم إن الجيش الإسرائيلي، فشل في التمييز بين الأهداف المدنية والعسكرية عندما أشبع جنوب لبنان بالقنابل العنقودية مباشرة قبل سريان مفعول وقف النار. وعلى ما قاله أحد رجال المدفعية، «أطلقنا النار كالمجانين»[١٠٥].

لا يمكن هذا العمل البطّاش ـ ويصعب عدم النظر إليه بوصفه انتقاماً طويل الأمد ـ، أن يجد عذراً له في أي من الحجج المضادة المذكورة آنفاً. ولا يمكن كذلك تبريره على أرضية اتهام حزب الله بأنه ارتكب أيضاً جرائم حرب عندما أطلق، من دون تمييز، صواريخ ومقذوفات على شمال إسرائيل، قاتلاً مدنيين إسرائيليين.

يستحيل، نظراً إلى هذه البينة التي لا تُرد، البرهان على صدق القول بأن الولايات المتحدة ساندت إسرائيل إبان حرب لبنان الثانية، لأن ذلك شكّل الخيار السياسي الصحيح أخلاقياً. ولو أن المسألة هي الأخلاق، لتوجّب على إدارة بوش منذ البداية، إدانة أعمال، كل من إسرائيل وحزب الله [لا تجوز المساواة بين أعمال إسرائيل العدوانية، ومقاومة «حزب الله» التي تكفلها المواثيق الدولية ـ الناشر].

اللوبي يجهد في العمل

عملت الأيباك وغيرها من المنظمات المؤيدة لإسرائيل وقتاً إضافياً، من بداية الحرب وحتى نهايتها، للتأكد من دعم أميركا الكامل لإسرائيل. وبعد أربعة أيام على بدء الحرب، أفاد ناتان غوتمان في «الجيروزاليم بوست»، أن «الطائفة الأميركية اليهودية تُظهر دعماً شاملاً لإسرائيل وهي تحارب على جبهتين»[١٠٦]. وجمع اللوبي الأموال للدولة اليهودية، وتولّى وضع الإعلانات في الصحف، وراقب وسائل الإعلام عن كثب، وأوفد ممثليه للاجتماع مع المشرّعين والموظفين في الكونغرس، وصانعي السياسة في إدارة بوش، وشخصيات نافذة في وسائل الإعلام. ثم إن المنظمات المؤيدة لإسرائيل، عملت جاهدة، بعد انتهاء القتال، للتعامل مع تداعيات الحرب.

ولمعاينة وقع اللوبي، يجب النظر في الأحداث الستة التالية:

أولاً، حصل في بداية الحرب جهد من الحزبين لتلطيف قرار لمجلس النواب مؤيّد لإسرائيل من خلال إدخال عبارة تحث «جميع الأطراف على حماية الحياة المدنية والبنى التحتية». وأيدت عضو الكونغرس نانسي بيلوزي (وكانت يومها زعيمة الأقلية في مجلس النواب)، والسيناتور جون وارنر (الجمهوري عن فرجينيا، وكان يومها رئيس لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ)، من بين آخرين، هذا التغيير في التشريع، آخذين في الاعتبار المسائل الأخلاقية في الميزان. وربما اعتقد المرء أن مثل هذه الجملة لن تكون عرضة للاعتراض عليها، هذا إذا لم يتم الترحيب بها. لكن الأيباك، التي كتبت القرار الأصلي، وشكّلت القوة الدافعة الرئيسية وراءه، عارضت بشدّة هذه الفقرة بالتحديد. واستبعد جون بوهنر، زعيم الأغلبية في مجلس النواب، هذه الجملة الجديدة المقترحة عن القرار، الذي مرّ برغم ذلك بـ٤١٠ أصوات مقابل اعتراض ثمانية[١٠٧].

ثانياً، كتب عضو الكونغرس فان هولن (الديموقراطي عن ميريلاند) رسالة في ٣٠ تموز/يوليو، إلى وزيرة الخارجية كونداليزا رايس يحثها فيها «على الدعوة إلى

وقف فوري لإطلاق النار يعقبه انتشار سريع لقوة متعددة الجنسيات في جنوب لبنان». وكتب أيضاً:

«إن الردّ الإسرائيلي... قد ذهب إلى ما هو أبعد من تدمير ركائز حزب الله العسكرية. فقد تسبب في ضرر هائل في البنية التحتية للبنان، وتسبّب في خسائر كبيرة في حياة المدنيين، وأنتج أكثر من ٧٥٠ ألف لاجئ. فحزب الله هو قطعاً المذنب! إلا أن الشعب اللبناني ـ وليس حزب الله ـ هو الذي يسقط باطراد ضحية للعنف. وبنتيجة ذلك، فإن حملة القصف الإسرائيلية، المدعومة من الولايات المتحدة، قد حوّلت غضب اللبنانيين على حزب الله إلى عداء متزايد لإسرائيل والولايات المتحدة. وكانت النتيجة ارتفاعاً كبيراً في القوة السياسية وفي شعبية حزب الله وزعيمه، حسن نصر الله، وإضعاف الحكومة اللبنانية الهشّة أساساً... لقد أهدرنا فرصة لعزل حزب الله وتقوية مصداقيتنا وثقلنا التفاوضي في المنطقة»[١٠٨].

وبالرغم من أن رسالة فان هولن ركّزت أساساً على مصالح الولايات المتحدة، ودعمت حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، فقد استاء منه اللوبي لتجرئه على انتقاد إسرائيل، وتحرّك سريعاً ليوضح له بشكل ظاهر أنه لم يكن عليه أبداً أن يكتب تلك الرسالة[١٠٩]. اجتمع فان هولن مع مختلف ممثلي المنظمات اليهودية الكبرى، بما في ذلك الأيباك، واعتذر عضو الكونغرس على الفور قائلاً «آسف لأنه تم تفسير انتقادي الشديد لإخفاقات إدارة بوش على أنه انتقاد لسلوك إسرائيل في الأزمة الراهنة. إن هذه لم تكن نيّتي بالتأكيد»[١١٠]. وشدد على أنه سيستمر في أن يكون مدافعاً قوياً عن إسرائيل. وذهب بعد ذلك بوقت قصير إلى اسرائيل في زيارة استغرقت خمسة أيام (رعتها المؤسسة الأميركية الإسرائيلية للتربية المُلحقة بالأيباك)، يرافقه فيها خمسة ناشطين موالين لإسرائيل من مقاطعته، وموظّف من الأيباك نفسها.

وبالرغم من اعتذار فان هولن، فإن زعيم مجلس علاقات الطائفة اليهودية في واشنطن الكبرى، أبلغ أحد المراسلين «أنه لا يزال عليه أن يستمر في التقرّب من الطائفة اليهودية... لإعادة طمأنة الطائفة اليهودية بأنه سيكون حاضراً» من أجل

دعم إسرائيل. وقال المدير الإقليمي لواشنطن في الرابطة المناهضة للتشهير، إنه في ما يتعلّق به، فإن ردّ فان هولن «لا يلغي الضرر الذي أحدثته رسالته الأولى»[١١١]. لم يكن الهدف بالطبع مجرّد تأديب فان هولن، بل أيضاً تذكير أعضاء آخرين في الكونغرس بأثمان الخروج عن الخط في هذه القضية.

ثالثاً، في بداية الحرب، شجّع الرئيس بوش إسرائيل، بلطف، على أن تتوخى الحذر لعدم الإطاحة بالحكومة اللبنانية، التي يؤيدها بقوة، كونها «منتخبة ديموقراطياً» في لبنان، والتي ساعد على وضعها في السلطة. وقال «إن الخوف هو من أن أي نشاطات تقوم بها إسرائيل لحماية نفسها، ستضعف الحكومة [اللبنانية]، أو تطيح بها»[١١٢]. وتأكّد بوش من أنه ومساعديه قد بلّغوا وجهات نظرهم إلى زعماء إسرائيل.

خالف اللوبي بوش، وأوضح أن موقفه غير مقبول. وأفادت «فوروارد» في ١٤ تموز/يوليو، أن «إدارة بوش عرضة لانتقاد بعض الإسرائيليين ومسؤولي الطائفة اليهودية، لمطالبته تل أبيب بعدم تقويض الحكومة اللبنانية المنتخبة ديموقراطياً». وقال أبراهام فوكسمان، من الرابطة المناهضة للتشهير، إن «الإدارة والدول الغربية تريد دعم الحكومة اللبنانية، لكن القيام بذلك هو سياسة في غير موضعها، والأمر نفسه ينطبق على أبي مازن (محمود عباس)... فهي تشعر بأن ذلك أفضل من الفراغ، لكن ليس عليك دعم ما لا معنى له. وقد عرفنا منذ اليوم الأول أن أبا مازن لن يؤدي أي نتيجة، وأن الحكومة اللبنانية ستكون غير فعالة»[١١٣]. وتوقّف بوش، في أعقاب هذا الانتقاد، عن تحذير إسرائيل حول الحاجة إلى حماية الحكومة المدعومة أميركياً في بيروت.

رابعاً، قال توم ريكس، وهو صحافي مشهور في «الواشنطن بوست»، في مقابلة مع «سي.أن.أن.» خلال الحرب، إن «بعض المحللين العسكريين الأميركيين» أبلغوه أن «إسرائيل تركت عن قصد جيوباً من صواريخ حزب الله في لبنان، لأنه ما دام تعرضها للقصف متواصلاً ومستمراً، فإنها ستستمر بالحفاظ على نوع من التساوي الأخلاقي في عملياتها في لبنان»[١١٤]. ورداً على ذلك، أدانت «لجنة الدقة في نقل أخبار الشرق الأوسط في أميركا» ملاحظات ريك،

وكتب رئيس بلدية مدينة نيويورك السابق، إد كوخ، إلى المحرر التنفيذي لـ «البوست»، ليونارد داوني جونيور، يشتكي من ملاحظات ريك. وقال كوخ إنها «تشبه عملية التشهير بالدم القديمة العهد التي استخدمها المعادون للسامية للتحريض على المذابح المُدبَّرة في أوروبا». ورد داوني على رسالة كوخ قائلاً «لقد أوضحت لتوم ريك أنه ما كان يجب أن يدلي بهذه الملاحظات»[١١٥]. ولم يقل داوني لماذا. وقال ريك، من جهته، «إن التعليقات كانت دقيقة. . . أودّ لو أنني لم أقلها، وأنوي من الآن وصاعداً أن أبقي فمي مغلقاً في هذا الشأن»[١١٦].

خامساً، شنّت مجموعات مؤيدة لإسرائيل حملة واسعة لتلطيخ سمعة «أمنستي إنترناشونال»، و«هيومان رايتس ووتش»، على وجه الخصوص، بسبب تقاريرهما المنتقدة لحملة القصف الإسرائيلية. وبحسب ألن ديرشوفيتز، فإن «كل جزء تقريباً من الطائفة اليهودية المنظّمة، من العلمانيين إلى المتدينين، ومن الليبراليين إلى المحافظين، أدانوا «هيومان رايتس ووتش» على انحيازها»[١١٧]. وتم اتهام منظمتي حقوق الإنسان ظلماً باستفراد إسرائيل، بينما تجاهلتا في شكل كبير حزب الله، وبإساءة تفسير أوجه مهمة مما كان يدور على الأرض في لبنان. وفي الوقت نفسه، وزّعت الأيباك بيانات صحافية مصمَّمة لإيصال رسالة بأن «الجيش الإسرائيلي كان يشن غارات جراحية على المقاتلين متفادياً المدنيين»[١١٨].

وسرعان ما سيقت اتهامات باللاسامية ضد مجموعتي حقوق الإنسان. وتعرّض المدير التنفيذي لـ «هيومان رايتس ووتش»، كينيث روث، لحمم تلك الهجمات، بالرغم من أنه يهودي، ووالده لاجئ من ألمانيا النازية. ونشرت «الجيروزاليم بوست»، مثلاً، مقالة رأي لجيرالد ستيبرغ بعنوان «تشهير كن روث بالدم». وأكّدت «نيويورك صن» في افتتاحية لها، أنه مشارك في «نزع الشرعية عن اليهودية»، لأنه انتقد استراتيجية الجيش الإسرائيلي في لبنان بوصفها «العين بالعين ـ أو بطريقة أكثر دقة عشرين عيناً بعين ـ [وهو] ما كان يشكّل مبدأً أخلاقياً في لحظة ما من اللحظات البدائية». وجاء ردّ فعل أبراهام فوكسمان على ما عبّر عنه روث، باتهامه باستخدام «نمط تفكير كلاسيكي واحد معاد للسامية في شأن اليهود»[١١٩].

وفي ردّ على مثل هذه الاتهامات، غالت أستاذة القانون في جورج تاون والكاتبة الصحافية روزا بروكس، بعض الشيء في القضية، عندما كتبت في «لوس أنجليس تايمز» أن «كل من هو متآلف مع «هيومان رايتس ووتش» ـ أو مع روث ـ يعلم بأن هذه حماقة بالغة. فـ «هيومان رايتش ووتش» محايدة؛ ولا تأخذ «جانب أحد» في النزاعات. وإن فكرة أن روث معاد للسامية تنحو صوب الجنون». ومضت بروكس قائلة «إلا أن أكثر ما يثير الاضطراب في شأن التهكّم اللاذع الموجه إلى روث ومنظمته، ليس كونه وحشياً، ولا أساس له، ومن غرائب الخيال. فالأكثر إثارة للاضطراب هو كونه نموذجياً. وهو نموذجي لما يمكن أي شخص يبلغ ما يكفي من التهوّر لانتقاد اسرائيل، أن يتوقّع مواجهته. فمن غير الممكن في الولايات المتحدة إجراء نقاش متمدّن حول إسرائيل، لأن أي انتقاد جدّي لسياساتها يُواجَه على الفور بتهم اللاسامية»[(١٢٠)].

سادساً، انكبَّ اللوبي على العمل للحد من الضرر الذي سببته القنابل العنقودية المثيرة للجدل. وأرسلت «بناي بريث إنترناشونال» في ٣١ آب/ أغسطس، رسالة إلى يان إيغلاند، مسؤول الأمم المتحدة الذي انتقد استخدام إسرائيل للقنابل العنقودية، اتهمته فيها بالتصرّف «كحكم أخلاقي غير مُعيّن في ما يتعلّق بالوقائع على الأرض المُنكَرة صحّتها وغير المُثبتة، وفي تفسير القانون الإنساني الدولي»[(١٢١)]. وبعد ذلك بأسبوع، كان الكونغرس يناقش تشريعاً سيؤدي إلى منع استخدام القنابل العنقودية في مناطق مدنية، وإلى حظر نقل هذه الأسلحة القاتلة إلى بلدان ترفض القبول بالمنع. وقامت الأيباك بلوبي قوي ضد التشريع الذي هُزم بتصويت ٧٠ مقابل اعتراض ٣٠[(١٢٢)].

كانت منظمات رئيسية في اللوبي منفتحة وصريحة في مناقشة تأثيرها في السياسة الأميركية في لبنان. فرئيس الأيباك، هوارد فريدمان، مثلاً، كتب في ٣٠ تموز/يوليو رسالة إلى أصدقاء منظمته وداعميها، استهلّها بالقول، «هاكم ما فعتلم!». ثم كتب «طلعت دولة واحدة فقط في العالم وأعلنت بصراحة تامة: دعوا اسرائيل تُنهِ عملها. وهذه الدولة هي الولايات المتحدة الأميركية. والسبب في أن لها مثل هذه النظرة الواضحة وغير الملتبسة للموقف، هو أنتم وبقية

الطائفة اليهودية الأميركية»[١٢٣]. ويصعب بالتالي أن نتفاجأ بقول رئيس وزراء إسرائيل أولمرت، إبان الحرب، «نحمد الله لأن لدينا الأيباك، أعظم مؤيد لنا، وصديق في العالم بأسره»[١٢٤].

لم تكن الأيباك والرابطة المناهضة للتشهير، اللاعبتين الوحيدتين في اللوبي، اللتين جهدتا في العمل خلال النزاع الأخير. فقد أثبت صحافيون أمثال تشارلز كراوتهامر ووليام كريستول، الحجة بأن حرب إسرائيل «هي حربنا أيضاً»[١٢٥]، على حدّ تعبير كريستول. والتفّ الكثيرون من المسيحيين الصهاينة أيضاً حول إسرائيل. وقام، مثلاً، المبشّر التلفزيوني الإنجيلي بات روبرتسون، خلال الحرب، بزيارة لثلاثة أيام إلى إسرائيل، «ليقدّم»، بحسب «الجيروزاليم بوست»، «دعمه لبلد يقوم حزب الله بتهديده في وجوده الحقيقي». وأبلغ روبرتسون «البوست»، «اليهود هم شعب الله المختار. فإسرائيل أمة متميّزة، ولها مكان متميّز في قلب الله. وهو سيدافع عن هذه الأمة. لذلك، فإن المسيحيين الإنجيليين يقفون مع إسرائيل. وهذا هو أحد أسباب وجودي هنا»[١٢٦]. وفي أواسط تموز/يوليو، عقدت منظمة جون هاجي، «المسيحيون المتحدون من أجل إسرائيل»، قمّة واشنطن ـ إسرائيل استغرقت يومين في العاصمة. وقد اجتذبت ثلاثة آلاف وخمسمئة شخص، وتم تشجيع المشاركين على التعبير عن دعمهم لإسرائيل لسيناتوراتهم ونوابهم[١٢٧]. وعرض المدير التنفيذي لأصدقاء إسرائيل المسيحيين، نظرة هي بالأحرى غير مسيحية: «كان ذلك هجوماً من غير استفزاز، ولإسرائيل كل الحق في المضي إليهم ودكّهم»[١٢٨].

وبالفعل، «ذهبت إسرائيل ودكّتهم»، بدعم غير مشروط من الإدارة الأميركية، ومن الكثيرين في اللوبي.

الجمهور الأميركي ولبنان

هل دعمُ واشنطن الثابت لأعمال إسرائيل في لبنان، هو نتيجة نفوذ اللوبي، أم أنه يُثبت ببساطة أن الشعب الأميركي ملتزم بعمق بإسرائيل؟ ربما حصلت إسرائيل على الدعم غير المشروط لأن الرأي العام الأميركي طالب بذلك. فقد

أدلت المتحدثة باسم الأيباك، جنيفر كاناتا، بهذه الحجة المألوفة إبان الحرب. وبعدما نفت أي تأثير للوبي، أعلنت أن «الشعب الأميركي يساند في شكل غامر حرب إسرائيل على الإرهاب، ويدرك أن علينا أن نقف إلى جانب أوثق حليف لنا في زمن الأزمة هذا»[١٢٩].

نمط الحجة هذا غير مقنع. فما حصل في حرب لبنان يتناسب مع النمط الذي سبق ورأيناه: فالسياسة الأميركية لم تعكس وجهات نظر الجمهور الأميركي. وتكشّفت هذه النقطة في حيّز واسع من نتائج استطلاعات رأي حول ست قضايا حسّاسة تتعلق بلبنان. فحول مسألة على من يقع اللوم في البدء بالنزاع، وجد استطلاع أجرته «أيه.بي.سي. نيوز ـ واشنطن بوست» في ٣ ـ ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٦، أن ٤٦ في المئة من المجيبين ألقوا باللوم بالتساوي على إسرائيل وحزب الله[١٣٠]، ووضع ٧ في المئة آخرون اللوم على إسرائيل وحدها. ووجد أيضاً استطلاع لـ «سي.بي.أس. نيوز ـ نيويورك تايمز» أجري في ٢١ ـ ٢٥ تموز/يوليو ٢٠٠٦، أن ٤٦ في المئة من المجيبين يضعون اللوم «على الطرفين بالتساوي»، بينما لام ٥ في المئة «إسرائيل عموماً».

وفي ما يتعلّق بمسألة ما إذا كانت إسرائيل ذهبت بعيداً جداً في هجماتها، وجد استطلاع أجرته «يو.أس.أيه. توداي ـ غالوب» في ٢١ ـ ٢٣ تموز/يوليو، أن ٣٨ في المئة من المجيبين قالوا إنهم «لا يوافقون على العمل العسكري الذي قامت به إسرائيل في لبنان». وفي استطلاع «أيه.بي.سي. نيوز ـ واشنطن بوست»، قال ٣٢ في المئة من المجيبين إنهم يعتقدون أن إسرائيل تستخدم «أكثر مما يلزم من القوة»، بينما قال ٤٨ في المئة إنه «لا مبرّر لإسرائيل بقصف أهداف لحزب الله موجودة في مناطق قد يتعرض فيها مدنيون للقتل أو للجرح». وقال ٥٤ في المئة، إنه على إسرائيل «القيام بالمزيد» لتفادي الإصابات في صفوف المدنيين.

وبالنسبة إلى: هل على الولايات المتحدة أن تدعم إسرائيل في الحرب، أم تبقى محايدة، وجد استطلاع «يو.أس.أيه. توداي ـ غالوب»، أن ٦٥ في المئة من المجيبين قالوا إنه على الولايات المتحدة ألا تأخذ «جانب أحد» في الحرب.

وفي استطلاع للزغبي أُجري في ١١ ـ ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦، قال ٥٢ في المئة من المجيبين إنه على الولايات المتحدة أن تأخذ جانب الحياد في الحرب[١٣١]. وفي استطلاع «سي.بي.أس. نيوز ـ نيويورك تايمز»، قال ٤٠ في المئة من المجيبين إنه ليس على الولايات المتحدة أن تساند أياً من إسرائيل أو حزب الله، وإن عليها «ألا تقول أو تفعل شيئاً». وأيد ٧ في المئة انتقاد إسرائيل، و١٤ في المئة كانوا غير واثقين مما يجب القيام به. وأيد ٣٩ في المئة مساندة إسرائيل. وفي استطلاع «أن.بي.سي. نيوز ـ وول ستريت جورنال» أُجري في ٢١ ـ ٢٤ تموز/يوليو ٢٠٠٦، عارض ٤٠ في المئة من المجيبين «التدخل العسكري الأميركي دعماً لإسرائيل»، إذا ما توسّعت حرب لبنان، إلى حد «تصبح فيه إسرائيل تقاتل عدة بلدان أخرى في المنطقة».

وفي ما إذا كان على الولايات المتحدة وإسرائيل الموافقة على وقف فوري لإطلاق النار، وجد استطلاع لـ «السي.أن.أن.». أُجري في ١٩ تموز/يوليو ٢٠٠٦، أن ٤٣ في المئة من المجيبين اعتقدوا أنه «على إسرائيل أن توافق على وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار في لبنان».

وفي ما يتعلّق بعواقب حرب لبنان على مشكلة أميركا مع الإرهاب، قال ٤٤ في المئة من المجيبين على استطلاع «يو.أس.أيه. توداي ـ غالوب» إنهم «قلقون جداً» من أن أحداث لبنان «ستزيد من احتمالات العمليات العسكرية ضد مصالح الولايات المتحدة». وكان ٣١ في المئة «قلقين في شكل من الأشكال» من أن حرب لبنان ستزيد مشكلة أميركا مع الإرهاب سوءاً. وقال ٣٥ في المئة من المجيبين على استطلاع «أيه.بي.سي. نيوز ـ واسنطن بوست» إن حرب لبنان «ستصيب وضع الولايات المتحدة في العراق بالأذى».

باختصار، وُجدت فجوة كبرى بين ما يفكر فيه الأميركيون حيال إسرائيل وحرب لبنان، وما تفوّه به زعماؤهم في واشنطن وتصرفوا على هديه خلال تلك الحرب. ولا يمكن الرأي العام الجماهيري أن يشرح لماذا تصرّفت إدارة بوش والكونغرس بما تصرّفا به في صيف ٢٠٠٦.

إطاعة أمر أميركا؟

الطريقة الأخرى لحلّ اللوبي من مسؤولية السياسة الأميركية في لبنان، هي في الادعاء أن الولايات المتحدة شكّلت القوة الدافعة الحقيقية وراء الحرب، وأن إسرائيل كانت مجرّد دولة تابعة طيّعة. فإسرائيل، بعبارات أخرى، عملت بوصفها حليفاً مخلصاً، وخدمت مصالح إدارة بوش في الشرق الأوسط. وكتب الصحافي الإسرائيلي يوري أفنيري «يعتبر الكثيرون أن حرب لبنان الثانية هي «حرب بالواسطة». وهذا يعني القول: إن حزب الله قاتل عن إيران، ونحن خضنا الحرب بالإنابة عن أميركا. يحصل حزب الله على الأموال، والصواريخ، والدعم من إيران. ونحصل نحن على المال والقنابل العنقودية والدعم من الولايات المتحدة الأميركية»[١٣٢]. ويظهر أن زعيم حزب الله حسن نصر الله يوافق على الشق المتعلق بإسرائيل في ذلك، وقد أبلغ محطة تلفزيونية إيرانية (قناة «العالم») بأن «الولايات المتحدة أعطت الأوامر للنظام الصهيوني باجتياح لبنان»، وأن إسرائيل قامت بذلك من أجل «خدمة المطامع الأميركية في الشرق الأوسط»[١٣٣].

وبالرغم من أن الكثيرين من المسؤولين الأميركيين يعتبرون حزب الله عدوّاً، ولم يأسفوا عندما شنت إسرائيل حرباً ضده، فثمة أربعة أسباب وجيهة للتشكيك في زعم أن إسرائيل نفّذت ما أملته عليها واشنطن وحسب عندما صعّدت النزاع مع حزب الله. ولو أن إسرائيل كانت تعمل نيابة عن أميركا، لانحصرت حملة قصفها على جنوب لبنان، ولتم اتخاذ الكثير من الحيطة لحماية الحكومة اللبنانية وتقويتها. على كلّ حال، فقد أوضح الرئيس بوش، عند بداية الأزمة، أنه لا يريد تعريض حكومة بيروت للخطر، وهي التي عمل جاهداً لتركيزها. وفي صورة عامة أكثر، فإنه من شبه المؤكد أن الولايات المتحدة لم تكن لتريد «إعادة الساعة في لبنان عشرين عاماً إلى الوراء»، على ما دعا إليه رئيس أركان الجيش الإسرائيلي.

يوجد أيضاً القليل من الدليل إلى أن إدارة بوش خططت للهجوم ثم دفعت بإسرائيل إلى تنفيذه. وعلى ما نوقش سابقاً، فإن الدليل المتوفّر حول عملية

التخطيط يوحي بأن اسرائيل خططت لحملة ضد لبنان في الأشهر التي سبقت الخطف في ١٢ تموز/يوليو، الذي استخدمته حجّة لشنّها. ولا شك في أن إسرائيل أطلعت الولايات المتحدة على الخطة، وحصلت على تصديق الإدارة، إلا أن إعطاء إسرائيل الضوء الأخضر لا يشكل الأمر نفسه مثل استخدام إسرائيل كدولة تابعة وإبلاغها بما يجب عليها القيام به.

يسمع المرء أحياناً، الحجة بأن إدارة بوش شجّعت إسرائيل على قصف لبنان، لأن ذلك يُشكّل فرصة لاختبار الأسلحة والاستراتيجية التي قد تستخدمها الولايات المتحدة في حرب جوية ضد المنشآت النووية الإيرانية. وعلى ما قاله مستشار حكومي أميركي لسيمور هيرش، «ولماذا معارضة ذلك؟ سنتمكن من تتبّع وقصف الصواريخ، والأنفاق، والتحصينات من الجو. سيكون ذلك بمثابة تجربة من أجل إيران»[١٣٤]. وفضلاً عن واقع أن عدم معارضة خطة إسرائيل يختلف عن دفع إسرائيل إلى ضرب حزب الله. فإن الادعاء أن صانعي السياسة الأميركيين رأوا في لبنان تدريباً من أجل إيران ليس له الكثير من المعنى، إذ لا يوجد الكثير من الأمور المشتركة بين المهمّتين المولجتين. فمهاجمة مجموعات صغيرة من رجال حرب العصابات المسلحين بالصواريخ والمقذوفات، والذين يختبئون في الريف اللبناني، تختلف جذرياً عن قصف حفنة من المنشآت النووية الثابتة في مكانها، والتي يمكن تمييزها في إيران. ومن غير الواضح ما هي الدروس المهمة التي يمكن تعلّمها من حرب جوّية ضد حزب الله، والتي يمكن أن تجعل من الحرب الأميركية الهجومية على إيران أكثر فاعلية.

ثم إن هناك دليلاً إلى أنه في ربيع ٢٠٠٣، قرابة حين سقوط صدّام، فإن إسرائيل هي التي حثّت أميركا على مهاجة حزب الله وليس العكس. واستناداً إلى «فوروارد»، فإن الإسرائيليين أخذوا يحذّرون صانعي السياسة الأميركيين من «أن المنظمة الشيعية المقاومة تهدّد استقرار الشرق الأوسط وأمن الولايات المتحدة في العالم بأسره»[١٣٥]. ولا يوجد دليل ـ في السجلات العامة على الأقل ـ إلى أن إدارة بوش أغرتها مطاردة حزب الله، أو أنها شجّعت إسرائيل على تولي المهمة بنفسها.

كذلك، فإن تاريخ إسرائيل يتناقض مع تصويرها على أنها دولة مدجَّنة تابعة لأي بلد، بما في ذلك الولايات المتحدة. فلطالما كانت إسرائيل لاعباً صعب المراس، وأنانيّاً على المسرح الدولي. ولهذا معنى نظراً إلى البيئة الإقليمية القاسية التي تواجهها منذ الاستقلال. وشدّد شبطاي شافيت، رئيس الموساد من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٦، على طرح هذه النقطة: «نحن نفعل ما نعتقد أنه الأفضل لنا، وإذا صدف أنه يتطابق مع المتطلبات الأميركية، فإن هذا علاقة بين صديقين وحسب». وقال، في ما يتعلّق بحرب لبنان، «فإنس حزب الله مدجّج بالسلاح ومتدرّب على أكثر تكنولوجيا قتال حرب العصابات تطوّراً. إنها مجرّد مسألة وقت. علينا أن نعالجه»[١٣٦]. وهذه ليست عبارات وكيل طيّع. أو كما لاحظ موشي دايان مرّة، «يقدّم إلينا أصدقاؤنا الأميركيون المال، والأسلحة، والنصح. ونحن نأخذ المال، نأخذ الأسلحة، لكننا نرفض النصح»[١٣٧].

خلاصة

لا يمكن، في النهاية، أي واحد من الشروحات البديلة، أن يفسّر بصورة تفي بالمطلوب السياسة الأميركية خلال حرب لبنان الثانية. كما أنه لا يمكن المرء أن يعثر على تبرير عقلاني استراتيجي أو أخلاقي دامغ حول لماذا وفّرت الولايات المتحدة مساندة لا تني لإسرائيل، بينما انتقدت بقية العالم بقسوة سلوك جيشها. في الواقع، لعب اللوبي دوراً حاسماً في إبقاء الولايات المتحدة منحازة إلى إسرائيل بقوة خلال النزاع، بالرغم من الأثمان الاستراتيجية، وما استوجب ذلك من موقف أخلاقي مريب.

شكّلت الحرب في لبنان كارثة على الشعب اللبناني، وكذلك انتكاسة رئيسية للولايات المتحدة ولإسرائيل. وكان اللوبي هو الذي مكّن إسرائيل من الردّ الذي أنتج مفعولاً عكسياً، من خلال منع الولايات المتحدة من ممارسة حكمها المستقل على الأمور ونفوذها، إن قبل الحرب أو بعدها. وفي هذه الحالة، كما في حالات كثيرة أخرى، كان تأثير اللوبي مضرّاً بمصالح الولايات المتحدة، وكذلك بمصالح اسرائيل.

وإلى أن يشرع اللوبي في تحبيذ مقاربة مختلفة، أو إلى أن يضعف نفوذه، ستستمر سياسة الولايات المتحدة في المنطقة في البقاء كسيحة ومشلولة، على حساب جميع المعنيين. وسنحدد في الفصل الأخير ما يجب أن تكون عليه سياسة الولايات المتحدة، ونناقش كيف أنه يمكن التلطيف من الوقع السلبي للوبي أو تعديله.

الخاتمة

ما الذي يتوجب القيام به؟

ناقشنا، في القسم الأول من هذا الكتاب، أنه لا يمكن الاعتبارات الاستراتيجية والأخلاقية شرح المستوى الراهن من الدعم الأميركي لإسرائيل، أو تبريره. ولا يمكنها أن تفسّر أيضاً الطبيعة غير المشروطة، إلى حد كبير، لهذا الدعم، أو استعداد أميركا لممارسة سياستها الخارجية بوسائل تهدف إلى حماية إسرائيل. وأوحينا بأن التفسير الرئيسي لهذا الوضع الشاذ هو نفوذ اللوبي الإسرائيلي. وعلى غرار مجموعات المصالح الأخرى، ينخرط الأشخاص والمنظمات الذين يشكّلون اللوبي في عدد من النشاطات السياسية المشروعة التي تسعى في حالتهم إلى دفع السياسة الخارجية الأميركية في اتجاه مؤيد لإسرائيل. ويستخدم بعض عناصر اللوبي أيضاً تكتيكات أكثر إثارة للاستنكار، مثل محاولة إسكات كل من يشكك في دور اللوبي، أو ينتقد أعمال إسرائيل، أو تشويه سمعته. وبالرغم من أن اللوبي لا يحصل على كل ما يريده، فإنه نجح في شكل لافت في إنجاز أهدافه الأساسية.

تتبعنا في القسم الثاني، وقع اللوبي على سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وجادلنا بأن نفوذه تسبب، عن غير قصد، في الأذى للولايات المتحدة وإسرائيل على السواء. فالدعم الأميركي التلقائي لإسرائيل أذكى العداء لأميركا في أنحاء العالمين العربي والإسلامي، وقوّض صورة أميركا في عدد كبير من الدول الأخرى أيضاً. وصعّب اللوبي على الزعماء الأميركيين ممارسة الضغط على إسرائيل، الأمر الذي أطال في أمد الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني. ويعطي هذا الوضع للمتشددين الإسلاميين أداة قوية للتجنيد، ويساهم في نمو الراديكالية الإسلامية. وأدى التعامي عن برامج إسرائيل النووية وانتهاكاتها حقوق الإنسان،

إلى جعل الولايات المتحدة تبدو في حالة نفاق عندما تنتقد دولاً أخرى لهذه الاعتبارات، وإلى تقويض الجهود الأميركية في تشجيع الإصلاحات السياسية في مختلف أنحاء العالمين العربي والإسلامي.

ساهم نفوذ اللوبي في قيادة الولايات المتحدة إلى حرب كارثية في العراق، وفي عرقلة الجهود للانفتاح على سوريا وإيران. وشجّع أيضاً الولايات المتحدة على دعم إسرائيل في هجومها السيئ التصوّر والتحضير على لبنان، وهي حملة قوّت حزب الله، وقرّبت أكثر ما بين سوريا وإيران، وزادت من تشويه الصورة العالمية لأميركا. ويتحمّل اللوبي مسؤولية جمّة، وإن ليست كاملة، عن كل من هذه التطوّرات، التي لم يكن أي منها جيّداً للولايات المتحدة. ومن الصعب التفلّت من مغزى الأمر: بالرغم من أن مشاكل الولايات المتحدة في الشرق الأوسط لن تختفي، فإن الزعماء الأميركيين سيجدون سهولة أكبر في سبر مقاربات بديلة، وسيُصبح تبنّيهم سياسات تتماشى مع مصالح أميركا أكثر احتمالاً، لو كان اللوبي أقل نفوذاً.

لم يساعد نفوذ اللوبي إسرائيل أيضاً، وبخاصة في الأعوام الأخيرة. فقد دعمت المساعدة الأميركية، بطريقة غير مباشرة، الجهد الإسرائيلي الطويل والمكلف لاستعمار الأراضي المحتلّة، وجعل اللوبي من المستحيل على واشنطن إقناع إسرائيل بالتخلي عن هذه السياسة ذات المردود العكسي. فقدرته على إقناع واشنطن بمساندة هذا البرنامج التوسعي، أدت أيضاً إلى تبريد همة تل أبيب عن الإمساك بفرص ـ مثل معاهدة سلام مع سوريا، أو تطبيق كامل وسريع لاتفاقات أوسلو ـ، كان يمكنها أن تنقذ حياة إسرائيليين، وتقسم خصوم إسرائيل، وتقلّص صفوف المنظمات الراديكالية الفلسطينية. فتمكين إسرائيل من رفض الاعتراف بالتطلعات المشروعة للفلسطينيين، لم يجعل إسرائيل أكثر أمناً. وساعدت الحملة الطويلة لقتل جيل من الزعماء الفلسطينيين، أو سَجنهم، أو تهميشهم، على الإتيان بمجموعات أكثر تطرفاً مثل حماس إلى السلطة، وخفض عدد الزعماء الفلسطينيين الذين سيرحّبون بتسوية مُتفاوَض عليها، ويتمكّنون من جعلها قابلة للحياة. وتبيّن أن الغزو الأميركي للعراق ـ الذي شجّعه كل من إسرائيل واللوبي

ـ نعمة كبيرة لإيران، البلد الذي يخشاه الكثيرون من الإسرائيليين بشكل كبير. ومن خلال دفع المسؤولين الأميركيين إلى دعم الهجوم الإسرائيلي على لبنان، فإن مجموعات مثل اللجنة الأميركية الإسرائيلية للشؤون العامة، والمسيحيين المتحدين من أجل إسرائيل، والرابطة المناهضة للتشهير، ومؤتمر رؤساء المنظمات الأميركية اليهودية الرئيسية، تسببت في مزيد من الضرر لبلد اعتقدت أنها تحميه. وفي هذه الحالات كلّها، كانت أعمال اللوبي مؤذية في شكل مباشر لإسرائيل.

ما الذي يتوجّب القيام به؟ توجد حاجة واضحة إلى استراتيجية جديدة لعكس الضرر الذي أوقعته السياسات الأميركية القريبة العهد. إلا أن وضع مقاربة جديدة وتطبيقها، يعنيان إيجاد سبل لمعالجة قوة اللوبي. وسيتطلّب رسم خارطة مسار جديدة الآتي:

* تحديد مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط؛

* رسم استراتيجيا لحماية هذه المصالح؛

* تطوير علاقة جديدة مع إسرائيل؛

* إنهاء الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني من خلال حلّ بإقامة دولتين.

* تحويل اللوبي إلى قوّة بنّاءة.

ولننظر في كل من هذه الخطوات:

ما هي مصالح الولايات المتحدة؟

الهدف الغالب للسياسة الخارجية الأميركية، هو ضمان سلامة الشعب الأميركي وازدهاره. ولطالما اعتبرت الولايات المتحدة، في متابعتها لهذه الغاية، أن أمن النصف الغربي من الكرة الأرضية له الأهمية القصوى. وفي العقود الأخيرة، اعتبر صانعو السياسة أيضاً أن هناك ثلاث مناطق أخرى في العالم تحتوي على مصالح استراتيجية من الأهمية بمكان، إلى درجة تكفي للقتال والموت من أجلها: أوروبا، وشمال شرق آسيا، والخليج [1]. وهذه المناطق

مهمّة كونها تحتوي إما على تجمّعات قوة، وإما على مصادر طبيعية خطيرة، ولأن من يسيطر عليها يكون له تأثير كبير في ميزان القوى العالمي.

وللولايات المتحدة ثلاث مصالح استراتيجية متميّزة في الشرق الأوسط. وكون هذه المنطقة تحتوي على نسبة مئوية كبيرة من الإمدادت العالمية من الطاقة، فالمصلحة الأكثر أهمية هي في الحفاظ على إمكان الوصول إلى النفط والغاز الطبيعي الموجودين في الخليج. ولا يتطلّب هذا الهدف أن تسيطر الولايات المتحدة بنفسها على المنطقة؛ فهي تريد وحسب ضمان عدم وجود أي دولة أخرى في موقع يمنع نفط الشرق الأوسط من بلوغ السوق العالمية. وللقيام بذلك، سعت الولايات المتحدة طويلاً إلى منع أي قوّة محلّية من بسط هيمنتها على الخليج، وإلى ردع أي قوى خارجية عن بسط سيطرتها في المنطقة.

الهدف الاستراتيجي الثاني هو ثني دول الشرق الأوسط، عن الحصول على أسلحة دمار شامل. وعلى ما نوقش في الفصل الثاني، فإن المحذور هنا ليس الإمكانية البعيدة لهجوم نووي مقصود، أو لابتزاز نووي، أو لتقصّد «تسليم سلاح نووي» إلى إرهابيين، لأن هذه التهديدات لا مصداقية لها في ضوء الرادع النووي الأميركي الخاص. بل إن الولايات المتحدة تعارض انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة، لأن من شأن ذلك تصعيب إبراز القوة فيها، وربما عقّد ذلك بالتالي، من جهود الولايات المتحدة لإبقاء نفط الشرق الأوسط متدفّقاً. ويزيد انتشار أسلحة الدمار الشامل أيضاً، من مخاطر وقوع حادث نووي أو استخدام غير مسموح به. وهو يثير أيضاً، نظراً إلى عدم الاستقرار الكامن في بعض دول المنطقة، مخاطر وقوع أسلحة نووية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل، في الأيدي الخاطئة في حالة وقوع انقلاب أو تمرّد، أو في أن يقوم إرهابيون بالاستيلاء عليها من منشآت غير محروسة جيّداً. لهذه الأسباب كلّها، فإن منع انتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة يشكّل هدفاً رئيسياً للولايات المتحدة.

ثالثاً، للولايات المتحدة مصلحة جليّة في خفض الإرهاب المعادي لأميركا. ويتطلّب هذا الهدف تفكيك شبكات الإرهاب الموجودة التي تهدّد الولايات

المتحدة، ومنع مجموعات إرهابية جديدة من الظهور. ويتم إنجاح هذين الهدفين عبر التعاون الواسع والفعّال مع بلدان في المنطقة، في الغالب على أساس تبادل المعلومات الاستخبارية، وغير ذلك من نشاطات فرض القانون. ومن الملزم أيضاً، أن تتخذ الولايات المتحدة الخطوات الممكنة كلها، لمنع مجموعات مثل القاعدة من الحصول على أي نوع من أسلحة الدمار الشامل. وسيصبح ردع إرهابيين مسلحين بأسلحة دمار شامل، يُرجَّح أن يستخدموها ضد أميركا أو حلفائها، أكثر صعوبة من ردع دول تملك هذه الأسلحة. ويمكن أيضاً تشجيع الإصلاح السياسي والمزيد من المشاركة الديموقراطية، أن يساعدا على الوصول إلى هذا الهدف ـ وهو ما يتطلّب بدوره علاقات جيدة مع قوى إقليمية أساسية ـ بالرغم من أنه على الولايات المتحدة أن تحذر من تغيير سريع، وبالتأكيد من عدم محاولة نشر الديموقراطية عبر فوهة مسدس.

وبالرغم من أننا نعتقد أنه على الولايات المتحدة دعم وجود إسرائيل، فإن أمن اسرائيل في النهاية ليس ذا أهمية استراتيجية حاسمة للولايات المتحدة[٢]. وفي حالة الانتصار على إسرائيل ـ وهو أمر غير مرجح للغاية نظراً إلى تفوقها العسكري وامتلاكها قوة ردع نووية ـ فإنه لا سلامة أراضي أميركا، ولا قوتها العسكرية، ولا ازدهارها الاقتصادي، ولا قيمها السياسية الأساسية، ستصبح عرضة للخطر. على العكس. فإذا تم في شكل كبير خفض تصدير النفط من الخليج الفارسي، ستكون تأثيرات ذلك عميقة في ازدهار أميركا. فالولايات المتحدة لا تدعم وجود إسرائيل لأن ذلك يجعل أميركا أكثر أمناً، بل بالأحرى لأن أميركا تدرك التاريخ الطويل للمعاناة اليهودية، وتعتقد أنه من المرغوب فيه أن تكون للشعب اليهودي دولة خاصة به. وعلى ما لاحظناه تكراراً، توجد قضيّة أخلاقية قويّة في دعم وجود إسرائيل، ونعتقد أنه على الولايات المتحدة أن تبقى ملتزمة مساعدة إسرائيل في ما لو تعرّض بقاؤها للخطر. إلا أنه على الأميركيين القيام بذلك لأنهم يعتقدون أنه مناسب أخلاقياً، وليس لأنه حيوي لأمن بلادهم الخاص.

استراتيجية مختلفة: عرض قضيّة «الموازنة البعيدة عن الشاطئ»

منذ ٩/١١، والولايات المتحدة تتابع سياسة تغيير إقليمي في الشرق الأوسط. وفي متابعة لهذه الاستراتيجية الطموحة في شكل لافت، أبقت إدارة بوش أعداداً كبيرة من الجنود الأميركيين في المنطقة، وهو أمر لم تفعله الولايات المتحدة أبداً إبان الحرب الباردة. وساعدت هذه السياسة المضَلّلة على إذكاء مشكلة أميركا مع الإرهاب، وأدت إلى النكبة المتواصلة في العراق. وهي أنزلت أيضاً ضرراً كبيراً بسمعة الولايات المتحدة في العالم، بما في ذلك علاقاتها مع حلفائها الأوروبيين والعرب.

وستؤمّن الولايات المتحدة مصالحها على أفضل ما يكون، إذا تخلّت عن التغيير الإقليمي، وتبنّت استراتيجية الموازنة من خلف الشاطئ. وستكون هذه الاستراتيجية أقل طموحاً من حيث النطاق، لكن أكثر فاعلية وحماية لمصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. ولن تنشر الولايات المتحدة، وفقاً لهذه الاستراتيجية، قوتها العسكرية ـ وبخاصة قواتها البرية ـ في الخارج، إلا عند وجود تهديد مباشر للمصالح الأميركية الحيوية، وفقط عندما يعجز اللاعبون المحلّيون عن التعاطي مع هذه التهديدات بمفردهم(٣). وبحسب هذه المقاربة، ستُبقي الولايات المتحدة على التزامها الدبلوماسي، وتعتمد على قوتها الجوية والبحرية للإشارة إلى التزامها المستمر بالمنطقة، ولتوفير القدرة على الرد سريعاً على تهديدات غير متوقّعة. وهي ستُبقي أيضاً على قدرتها القويّة على التدخل، على أساس قوة الانتشار السريع الأساسية، التي تمركزت قواتها في ما وراء البحار، أو في الولايات المتحدة.

شكّلت الموازنة من وراء الشاطئ، استراتيجية الولايات المتحدة التقليدية الكبرى، وشكّلت عنصراً أساسياً في سياسة الشرق الأوسط الأميركية في معظم مراحل الحرب الباردة. ولم تحاول الولايات المتحدة أبداً وضع حامية في المنطقة، ولم تجرّب أبداً تحويلها على أساس الخط الديموقراطي. بل إنها سعت، بدلاً من ذلك، إلى المحافظة على توازن قوة إقليمي من خلال دعم

الحلفاء المتنوّعين، ومن خلال تطوير القدرة على التدخل المباشر في حالة اختلال ميزان القوة المحلّي. وأنشأت الولايات المتحدة قوة الانتشار السريع لردع الاتحاد السوفياتي عن محاولة الاستيلاء على الخليج الفارسي الغني بالنفط، ومالت إلى العراق في الثمانينيات للمساعدة على احتواء إيران الثورية. لكن، عندما هدد غزو العراق للكويت في ١٩٩٠ بترجيح توازن القوة المحلّي في مصلحة صدّام، جمعت الولايات المتحدة قوة متعددة الجنسيات، وبعثت بجيش كبير لسحق آلة صدام العسكرية. . . وتحرير الكويت.

تشكّل الموازنة البعيدة عن الشاطئ، الاستراتيجية المناسبة لثلاثة أسباب على الأقل. فهي، أولاً، تخفف في شكل ملحوظ من احتمالات أن تتورّط الولايات المتحدة في حروب دموية ومكلفة مثل العراق، لكنها لا تُلغيها. ولا ترفض هذه الاستراتيجية بصورة قاطعة، استخدام القوة العسكرية لإعادة ترتيب الشرق الأوسط وحسب، بل تعترف أيضاً بأن الولايات المتحدة ليست في حاجة إلى السيطرة على هذه المنطقة ذات الأهمية الحيوية؛ وليس عليها إلا مجرّد التأكد من أنه ما من دولة أخرى ستفعل ذلك. ولهذه الغاية، تدعو الاستراتيجية إلى عدم تفريط الولايات المتحدة بمواردها، والاعتماد أساساً على حلفاء محليّين لاحتواء جيرانهم الخطرين. ولا تتدخل الولايات المتحدة، بوصفها موزاناً من وراء الشاطئ، إلا كخيار أخير. وعليها، عندما تفعل ذلك، أن تُنهي عملها بأسرع ما يمكن وتعود من ثم إلى ما وراء الشاطئ.

ثانياً، ستؤدي الموازنة من وراء الشاطئ إلى تحسين وضع أميركا في معركتها مع الإرهاب. فإحدى الأمثولات الأساسية للقرن العشرين، هي أن القومية ـ وغير ذلك من أشكال الهوية المحلية، ـ تظل قوة سياسية قوّية في شكل حاد، وأن المحتلّين الأجانب يولّدون، من دون استثناء، مقاومة ضارية(٤). ومن خلال إبقاء القوات العسكرية الأميركية في ما وراء الشاطئ إلى أن تدعو الحاجة إليها، فإن موازنة ما وراء الشاطئ تخفض من النقمة التي تنشأ عن تمركز الجنود الأميركيين في شكل دائم في الأرض العربية. وغالباً ما تُعبّر هذه النقمة عن نفسها بالإرهاب، أو حتى بتمردات واسعة النطاق موجهة ضد الولايات المتحدة.

ثالثاً، على عكس التغيير الإقليمي، توفّر الموزانة من وراء الشاطئ لدول مثل إيران وسوريا، أسباباً أقلّ للتخوّف من هجوم أميركي، وبالتالي سبباً أقل للحصول على أسلحة دمار شامل. فأحد أسباب سعي إيران إلى الحصول على قوة الردع النووية، هو الحاجة إلى ردع التدخل الأميركي. وسيتطلّب إقناع إيران بتحويل المسار، أن تعالج الولايات المتحدة مخاوف طهران الأمنية المشروعة، وأن تمتنع عن توجيه تهديدات مكشوفة. ولا يمكن الولايات المتحدة تحمّل الانفصال كلّياً عن الشرق الأوسط، إلا أن استراتيجية الموزانة من وراء الشاطئ ستجعل من التدخّل الأميركي أقل تهديداً لدول في المنطقة، بل ربما تشجع بعضاً من خصومنا الحاليين على طلب المساعدة منا. وبدلاً من تجميع الخصوم المحتملين معاً في «محور الشر»، وتشجيعهم على رصّ الصفوف ضدنا، فإن الموزانة من وراء الشاطئ تسهّل استراتيجية «فرِّقْ تَسُدْ». وتشكّل هذه المقاربة الأساسية مغزًى استراتيجياً جيداً، لأن مصالح الولايات المتحدة ستتأمن ما دام أنه ليس في مقدور أي دولة معادية أو ائتلاف مناوئ، تهديد منطقة حيوية مثل الخليج الفارسي.

ومن شأن استراتيجية الموازنة من وراء الشاطئ، أن تقلب تقريباً كل سياسات أميركا الإقليمية الراهنة. وبدلاً من مواصلة جهد غير مثمر لتحويل العراق إلى ديموقراطية متعددة الإثنيات والطوائف، ستنسحب الولايات المتحدة في أسرع ما يمكن، وتركّز على احتواء العواقب الإقليمية لقرارها المتهوّر بالغزو. وبدلاً من محاولة الإطاحة بنظام الأسد في سوريا، ستدفع الولايات المتحدة بإسرائيل إلى إعادة مرتفعات الجولان في مقابل معاهدة سلام رسمية. ولن يؤدي هذا وحسب إلى إعادة سوريا إلى صف الدول العربية التي اعترفت رسمياً بوجود إسرائيل، بل سيعزل حزب الله في لبنان، ويدقّ إسفينا بين سوريا وإيران، ويخفض من قدرة طهران على مساعدة حزب الله، وحماس، والجهاد الإسلامي، وسيشجع دمشق أيضاً على مساعدة الولايات المتحدة في التعامل مع القاعدة وغيرها من المجموعات التي تهدد مصالح أميركا.

كما أنه بدلاً من تهديد إيران بحرب وقائية ـ وهي مقاربة تذكي رغبة إيران في امتلاك أسلحة دمار شامل، وتسمح للرئيس أحمدي نجاد باستخدام الشعور

القومي لتحويل اتجاه الاستياء الشعبي - ستحاول الولايات المتحدة إبرام صفقة حول مطامح إيران النووية، وتضع قادتها المتشددين في موقف دفاعي. ولن تلغي هذه المقاربة كل المشاكل التي تواجهها الولايات المتحدة حالياً في المنطقة، لكن ذلك سيكون أفضل لأميركا وإسرائيل من السياسات التي يؤيدها معظم المجموعات في اللوبي. لقد جرّبنا هذه المقاربة، وفشلها باد للعيان.

مقاربة جديدة: معاملة إسرائيل كدولة عادية

لكن، ماذا بالنسبة إلى إسرائيل؟ ما الذي تقوله الموازنة من وراء الشاطئ حول علاقات الولايات المتحدة مع إسرائيل، خصوصاً أن لها قيمة استراتيجية ضئيلة بالنسبة إلى أميركا؟

يكاد يصبح عمر الدولة اليهودية ستين عاماً، ووجودها معترف به الآن ومقبول من دول العالم كلها تقريباً. ويتطوّر اقتصادها بسرعة، ويتمتع معظم الإسرائيليين، باطراد، بالبحبوحة، بالرغم من أن نظامها السياسي الراهن يبدو مصاباً بالشلل من جراء الانقسامات السياسية، ومضطرباً من جراء الفساد، ومهتزاً بسبب الفضائح المتكرّرة. وحان الوقت لتعامل الولايات المتحدة إسرائيل، ليس بوصفها حالة خاصة، بل كدولة عادية، وتتعاطى معها تماماً كما تتعاطى مع أي دولة أخرى. وعلى الولايات المتحدة، بعبارات أخرى، أن تساند بقاء وجود إسرائيل - تماماً كما تساند وجود فرنسا، أو تايلاند، أو المكسيك -، وعلى واشنطن أن تكون مستعدة للتدخل في حال تعرض وجود إسرائيل للخطر.

تعني معاملة إسرائيل كدولة عادية، الكفّ بعد الآن عن التظاهر بأن مصالح إسرائيل والولايات المتحدة متطابقة؛ أو التصرّف كما لو أن إسرائيل تستحق دعماً أميركياً راسخاً بغض النظر عما تفعله. ويجب أن تحصل إسرائيل على الدعم الأميركي عندما تتصرف بطرائق تراها الولايات المتحدة مرغوبة. وعليها، عندما لا تفعل، أن تتوقع مواجهة معارضة أميركية، تماماً كما بالنسبة إلى الدول الأخرى. ويعني هذا ضمناً، أنه على الولايات المتحدة أن «تفطم» إسرائيل تدريجياً عن المساعدة الاقتصادية والعسكرية التي توفرها حالياً. فإسرائيل تشكل اليوم اقتصاداً

متقدّماً، وهي حتى ستصبح أكثر تقدّماً عندما تنجز سلاماً كاملاً مع جيرانها، وتتوصل إلى تسوية نهائية مع الفلسطينيين.

ستواصل الولايات المتحدة، طبعاً، التجارة مع إسرائيل، وسيستمر المستثمرون الأميركيون والإسرائيليون، بلا شك، في تمويل المشاريع في دولتي بعضهم البعض. وسيتواصل التبادل الثقافي، والتربوي، والعلمي، على ما هو عليه اليوم، وللأسباب نفسها التي للولايات المتحدة في علاقاتها الاجتماعية الواسعة مع دول أخرى كثيرة. وستبقى أيضاً العلاقات الشخصية والعائلية الخاصة بين إسرائيليين وأميركيين، سليمة لا تُمَسّ. وستبقى الإمكانية متوفّرة أمام صانعي السلاح الأميركيين لبيع أسلحة إلى إسرائيل (كما يفعلون ذلك مع دول أخرى في المنطقة، في شكل خاضع للقوانين الأميركية ذات الشأن)، وستتبادل واشنطن وتل أبيب، بلا شك، المعلومات الاستخبارية، وتُبقيان على أشكال أخرى من التعاون الأمني بما يعود بالفائدة على الطرفين. لكن، ليس هناك من سبب وجيه في استمرار العطاءات التي وفّرها دافعو الضرائب الأميركيون، منذ أوائل السبعينيات، وبخاصة مع وجود دول كثيرة ذات حاجات أكبر. والمساعدة الأميركية تدعم في النهاية، في شكل غير مباشر، نشاطات ليست في مصلحة واشنطن القومية. وبالرغم من أنه سيكون على الولايات المتحدة تقديم بعض الدعم الإضافي من أجل إقناع إسرائيل بمنح الفلسطينيين دولة قابلة للحياة، فإنه على معاملة إسرائيل كدولة عادية أن تؤدي في مآل الأمر إلى خفض دراماتيكي في المساعدة الأميركية.

إنهاء الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني

على الولايات المتحدة، فوق كل شيء، أن تستخدم ثقلها الكبير لوضع خاتمة للصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني. وعلى ما لاحظته مجموعة دراسة العراق المؤلفة من الحزبين (بيكر ـ هاميلتون) في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦، «من الضروري حصول التزام أميركي متجدد وقوي بسلام عربي ـ إسرائيلي شامل على كل الجبهات: لبنان، وسوريا، والتزام الرئيس بوش في حزيران/ يونيو ٢٠٠٢

بحل إقامة دولتي إسرائيل وفلسطين... فالولايات المتحدة لا تخدم حليفتها إسرائيل من خلال تفادي أي تدخل مباشر لحل الصراع العربي ـ الإسرائيلي»[٥].

لطالما انخرط القادة الأميركيون في كل شكل تقريباً من أشكال عملية السلام، إلا أنهم لم يستخدموا أبداً الثقل كله المتوفّر لهم لدفع العملية قُدُماً. وعلى الولايات المتحدة، وهي تعيد تأكيد التزامها أمن اسرائيل داخل حدودها السابقة لـ ١٩٦٧، أن توضح أنها تلتزم موقفاً ثابتاً ضد سياسة إسرائيل الاستيطانية التوسعية ـ بما في ذلك «الجدار الأمني» القاضم للأرض ـ، وأنها تعتقد أن هذه السياسة لا تصب في مصالح أميركا وإسرائيل، على المدى الطويل.

تعني هذه المقاربة التخلي عن «خارطة الطريق» المحتضرة لإدارة بوش (التي تشدد على جدول زمني للمفاوضات)، وبدلاً من ذلك وضع رؤية أميركا الخاصة إلى ما يستوجبه السلام العادل. وعلى الولايات المتحدة أن توضح، بصفة خاصة، أنه على إسرائيل الانسحاب تقريباً من كل الأراضي التي احتلتها في حزيران/ يونيو ١٩٦٧ في مقابل سلام كامل. وسيكون على إسرائيل والفلسطينيين أيضاً التوصل إلى اتفاق حول حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى الأراضي التي هربوا منها وهُجّروا في ١٩٤٨. فالسماح بممارسة هذا «الحق» كاملاً سيتهدد هويّة إسرائيل، وهو غير قابل للتطبيق عملياً. إلا أن المبدأ الأساسي يشكل معاً مسألة عدالة أساسية، ومسألة لن يساوم عليها الفلسطينيون إلا في سياق تسوية نهائية. ولحلّ هذه المعضلة، سيكون على إسرائيل الاعتراف «بحق» العودة ـ الإقرار في الواقع بأن إنشاء إسرائيل تضمن انتهاكاً لحقوق الفلسطينيين ـ، وسيكون على الفلسطينيين الموافقة على التخلي عن هذا الحق المؤبد في مقابل مستوى مناسب من التعويض. ويمكن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تنظيم برنامج سخي من المساعدة في الإعمار، وتمويله، للتعويض على الفلسطينيين، الأمر الذي سينهي كل مطالباتهم بالعودة الفعلية إلى ما هو الآن، وسيبقى إلى الأبد، أرضاً إسرائيلية.

يُقال أحياناً إنه ليس في مقدور إسرائيل تقديم مثل هذه التنازلات، لأنها دولة صغيرة ومعرّضة، بل ستصبح أكثر صغراً ومكشوفة أكثر لو أنها منحت

الفلسطينيين دولة قابلة للحياة. إلا أن هذه الحجة المألوفة تتجاهل كم أن وضع إسرائيل الاستراتيجي تغيّر منذ أعوامها الأولى (عندما، وعلينا ألا ننسى ذلك، تمكّنت برغم ذلك من هزم مختلف أعدائها، بقليل من المساعدة من الولايات المتحدة). وإسرائيل أكثر أمناً بكثير اليوم مما كانت عليه أولاً عندما احتلّت الضفة الغربية وقطاع غزة في حزيران/ يونيو ١٩٦٧ . فإنفاق إسرائيل العسكري في تلك السنة بلغ أقل من نصف الإنفاقات الدفاعية المجتمعة لمصر، والعراق، والأردن، وسوريا؛ وها إن اسرائيل اليوم قد وقّعت معاهدات سلام مع مصر والأردن، والولايات المتحدة تحتل العراق الذي أصبحت له الآن بعد احتلاله قوة عسكرية ضئيلة، أو لا قوة على الإطلاق، وموازنة إسرائيل الدفاعية هي أكبر من موازنتي إيران وسوريا مجتمعتين. كما أن خصوم إسرائيل اعتادوا سابقاً، الحصول على مساعدة عسكرية كبيرة من الاتحاد السوفياتي، وها إن هذه القوة العظمى قد تفككت اليوم إلى مجموعة جمهوريات، ولم تعد ذات وزن امبراطوري بينما نمت الروابط بين إسرائيل والولايات المتحدة إلى تحالف استراتيجي. كما أنه لم تكن إسرائيل تملك في ١٩٦٧ أسلحة نووية يمكن استخدامها، ولديها اليوم ربما مئتا رأس نووي. باختصار، فإن إسرائيل أكثر أمناً داخل حدود ١٩٦٧ مما كانت عليه أبداً، وليس سوى وجودها المستمر في الأراضي المحتلة ـ بالإضافة إلى مرتفعات الجولان ـ ما يخلق لها مشكلة أمنية خطيرة، أساساً على شاكلة عنف دام. ولا يقدّم داعمو إسرائيل في الولايات المتحدة لها أي خدمة من خلال الضغط على واشنطن لمواصلة رفدها المالي للاحتلال.

يحاجج بعض الإسرائيليين والأميركيين، بأن العكس صحيح، وبأن وضع إسرائيل الأمني اليوم أكثر خطورة مما كان عليه في أي وقت منذ ١٩٦٧. وهم يحاججون، في شكل خاص، بأن مجموعات إسلامية مثل حماس وحزب الله، تكرّس جهودها لتدمير إسرائيل، وتتلقى دعماً قوياً من سوريا وإيران، وتشكل بالتالي تهديداً قاتلاً كامناً. ويوجد جوابان بديهيان عن خط الحجة هذا. فوجهة النظر هذه تغالي أولاً في التهديد الذي تشكله العمليات العسكرية لكل من حماس وحزب الله على إسرائيل ـ من الواضح أنه مشكلة لكنه ليس تهديداً وجودياً ـ.

وإسرائيل كما نوقش ذلك في الفصلين الثاني والعاشر، تبالغ في التهديد الذي تشكّله أسلحة الدمار الشامل الإيرانية. ثانياً، وهو الأهم، فإن إنهاء الاحتلال سيساعد على تشتيت ائتلاف القوى التي يراها المبشرون بالقدر المحتوم وقد تعبأت الآن ضد إسرائيل، وفك عراه، وإبطال مفعوله. فسوريا أوضحت أنها ستصنع السلام إذا استعادت الجولان، ووعدت بأنها، ما إن تستعيد أرضها، حتى تقطع الدعم عن حزب الله وحماس. وسيحرم إنهاء الاحتلال والمساعدة على إنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة، إيران من متعاطفين فلسطينيين، ويساهم في تحويل مجموعات مثل حماس والجهاد الاسلامي من مدافعين ومقاومين أبطال عن قضية وطنية، إلى عقبات انقضى عهدها ودورها أمام التقدم والازدهار.

للولايات المتحدة مسوّغ كافٍ للضغط على إسرائيل لإبرام هذه الصفقة: فما دامت تموّل إسرائيل، وتعرّض أمنها الخاص للخطر بقيامها بذلك، فإنه من حقها أن تقول ما الذي ستسانده وما الذي ستعارضه. وتحدد المعايير التي وضعها كلينتون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ والخطوط العريضة الأساسية للتسوية، وتقدّم أرضية الانطلاق الفضلى لمفاوضات جديدة. وعلى الرئيس بوش، ومَن سيخلفه، إيضاح أن هذه نقطة انطلاقنا. وإذا كان في الإمكان الوصول إلى اتفاق على الوضع النهائي، فعلى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أن يكونا عندها على استعداد لرفد الترتيبات الجديدة مالياً بسخاء، ومساعدة القادة الإسرائيليين والفلسطينيين على التعامل مع الرافضين لمثل هذه «الصفقة التاريخية» من الطرفين.

سيساهم إنهاء النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، بطريقة أخرى، في تعزيز المصالح القومية الأميركية. فبالرغم من سطوة إسرائيل العسكرية وموقعها الجغرافي، فقد خفض وضعها المنبوذ والمرفوض في المنطقة من قيمتها الاستراتجية بالنسبة إلى الولايات المتحدة. وما دام الفلسطينيون قد حرموا من إنشاء دولة قابلة للحياة خاصة بهم، فإن عزلة إسرائيل ستمنعها من المشاركة كلما حاولت الولايات المتحدة جمع «ائتلاف راغبين». وإذا ما تم حلّ الصراع، وتطوّرت علاقات طبيعية بين إسرائيل والعالم العربي ـ على ما تتصوّره مقترحات

الجامعة العربية للسلام ـ، فعندها لن تدفع الولايات المتحدة ثمناً دبلوماسياً لدعمها إسرائيل، وستتمكن إسرائيل من الانضمام إلى الولايات المتحدة وحلفائها العرب عندما تبرز تهديدات إقليمية خطيرة. باختصار، ربما تصبح إسرائيل، إذا تم حل الصراع، ذلك النوع من الركن الاستراتيجي على ما يدعي غالباً داعموها أنها تشكّله.

في المقابل، إذا استمرّت إسرائيل في عدم الاستعداد لمنح الفلسطينيين دولة قابلة للحياة ـ أو إذا حاولت، من جانب واحد، فرض حل غير عادل ـ، فعلى الولايات المتحدة عندها أن تقصر دعمها الاقتصادي والعسكري. وعليها القيام بذلك، ليس لأنها تبيّت أي نيّة سيئة حيال إسرائيل، بل لأنها تدرك أن للاحتلال تأثيراً سيئاً في مصالح الولايات المتحدة، ويتعارض مع القيم السياسية الأميركية. وعلى الولايات المتحدة، بالتماشي مع استراتيجية الموزانة من وراء الشاطئ، أن تركّز أعمالها على مصالحها الخاصة بدلاً من الموالاة العمياء لشريك غير متعاون. كما عليها أن تعطي إسرائيل واحداً من خيارين، لا ثالث لهما: إنهاء احتلالها، الذي يخفق نفسه بنفسه، للضفة الغربية وغزة، فتبقى حليفاً وثيقاً للولايات المتحدة، أو أن تبقى وحدها، من دون حليفها الأميركي، إذا ارادت البقاء قوة استعمارية.

هذه الخطوة ليست راديكالية كما قد تبدو عليه: فبهذا تكون الولايات المتحدة تتعامل مع إسرائيل بالطريقة نفسها التي تعاملت فيها مع ديموقراطيات استعمارية أخرى في الماضي. فالولايات المتحدة، على سبيل المثال، دفعت ببريطانيا وفرنسا إلى التخلي عن امبراطوريتيهما الاستعماريتين في الأعوام الأولى للحرب الباردة، وأجبرتهما (وإسرائيل) على الانسحاب من الأرض المصرية إثر حرب السويس في ١٩٥٦. وتعاطت الولايات المتحدة بشدّة أيضاً مع الكثير من الدول الأخرى ـ بما في ذلك حليفات وثيقات، كاليابان، وألمانيا، وكوريا الجنوبية ـ عندما اقتضت مصلحتها ذلك. وعلى ما نوقش في الفصل السابع، فإن استطلاعات الرأي تؤكّد أن الشعب الأميركي سيدعم رئيساً يتخذ خطاً أكثر تشدداً حيال إسرائيل، إذا كان ذلك ضرورياً لتحقيق سلام عادل ودائم.

ستبدو هذه السياسة، بلا شك، كاللعنة بالنسبة إلى معظم ـ وربما ليس جميع ـ عناصر اللوبي، وربما أغضبت أيضاً بعض الأميركيين الآخرين. ثم إن الظروف الراهنة بالكاد تكون واعدة للإدارة الأميركية، وربما لن تتكرر، نظراً إلى الانقسامات العميقة داخل المجتمع الفلسطيني، وإلى الضعف السياسي للحكومة الإسرائيلية الحالية، وإلى سجل لا قرار له لإدارة بوش في المنطقة، وإلى الدعم المتآكل داخل إسرائيل نفسها لحل قيام الدولتين. بل يمكن القول إن المؤيدين الأقوياء لحل الدولتين المتفاوض عليه أنفسهم، يتحسّرون الآن بأن «فكرة المفاوضات الثنائية بين الإسرائيليين والفلسطينيين التي يمكنها أن تؤدي، في شكل ما، إلى اتفاق نهائي، قد دُفنت»[٦].

إلا أن سؤالاً يفرض نفسه: ما هو البديل؟ ما هي الرؤية إلى المستقبل التي يمكن مؤيدي إسرائيل المتشددين أن يقدموها بدلاً من ذلك؟

نظراً إلى الظروف الراهنة، توجد ثلاث إمكانيات مُحتملة لحلّ الدولتين الذي تم رسم مسودته سابقاً. أولاً، يمكن إسرائيل أن تطرد الفلسطينيين من أراضيها لما قبل ١٩٦٧ ومن الأراضي المحتلة، وبالتالي الحفاظ على طابعها اليهودي من خلال عمل مفضوح من التطهير العرقي. وبالرغم من أن بضعة متشددين إسرائيليين ـ بمن فيهم نائب رئيس الحكومة الحالي أفيغدور ليبرمان ـ حضّوا على أشكال مختلفة لهذه المقاربة، فإن القيام بذلك يشكل جريمة ضد الإنسانية، ولا يمكن أي صديق، أو حليف حقيقي لإسرائيل، أن يساند مثل سياق العمل الفاحش هذا. وإذا كان هذا ما يحض عليه معارضو حل الدولتين، فعليهم أن يعلنوا ذلك بوضوح. لكن هذا النوع من التطهير العرقي، لن يُنهي الصراع؛ ولن يؤدّي إلاّ إلى تعزيز نزعة الفلسطينيين إلى الانتقام، وإلى تقوية أولئك الذين لا يزالون يرفضون حق إسرائيل في الوجود.

ثانياً، يمكن فلسطين الانتداب، بدلاً من دولتين يهودية وفلسطينية تعيشان جنباً إلى جنب، أن تصبح دولة ديموقراطية ثنائية القومية يتمتع فيها الشعبان بحقوق سياسية متساوية. وقد اقترحت هذا الحل حفنة من اليهود وعدد متزايد من الإسرائيليين العرب[٧]. لكن العقبات العملية أمام هذا الخيار مُخيفة، ولا يوجد

سجل مشجع للدول ذات القوميتين. وتعني هذه الرؤية أيضاً التخلي عن الرؤية الصهيونية الأصلية إلى الدولة اليهودية. ولا توجد أسباب كثيرة للاعتقاد أن مُواطني إسرائيل اليهود سيقبلون طوعاً بهذا الحل، ويمكن المرء أيضاً أن يفترض بلا حرج، أنه لا توجد في واقع الأمر مصلحة لأفراد ومجموعات في اللوبي بهذه النتيجة. ونحن أيضاً لا نعتقد أنه حل مناسب، أو قابل للتنفيذ.

يشكّل الخيار الأخير نوعاً من أنواع الفصل العنصري، حيث تواصل إسرائيل زيادة سيطرتها على الأراضي المحتلة، لكنها تسمح للفلسطينيين بممارسة حكم ذاتي محدود في مجموعة من الدويلات المنفصلة والمقعدة والمشلولة اقتصاديا[٨]. ويتجفّل الإسرائيليون، من دون استثناء، من مقارنة السلطات التي يمارسونها مع حكم الفصل العنصري للبيض (الأبارتهايد) في جنوب أفريقيا، إلا أن هذا هو المستقبل الذي ينتظرهم إذا حاولوا السيطرة على كامل فلسطين الانتداب، بينما هم يحرمون من الحقوق السياسية الكاملة شعباً عربياً سرعان ما سيفوق السكان اليهود عدداً على كامل الأرض. وعلى أي حال، فإن خيار الفصل العنصري ليس كذلك حلاً قابلاً للحياة على المدى الطويل، لأنه منبوذ أخلاقياً، وكون الفلسطينيين سيستمرون في المقاومة إلى أن يحصلوا على حق إقامة دولة خاصة بهم. وسيجبر هذا الوضع إسرائيل على تصعيد سياساتها القمعية التي كلّفتها في الواقع أثماناً كبيرة من الدم والثروة، وشجّعت على الفساد السياسي، ولطّخت في شكل سيئ صورتها العالمية[٩].

هذه الإمكانيات هي الخيارات الوحيدة لحل الدولتين، وليس على كل من يتمنى الخير لإسرائيل أن يتحمّس لأي منها. ونظراً إلى الضرر الذي يلحقه هذا الصراع المستمر بإسرائيل، وبالولايات المتحدة، وبخاصة بالفلسطينيين، فإنه من مصلحة كل منهم أن يضع حداً لهذه المأساة، مرة واحدة وأخيرة. ولتقديم الأمر بطريقة مختلفة، لا يجب النظر إلى حل هذا الصراع الطويل الأمد والمرير على أنه خيار مرغوب فيه موقتاً، في سياق مرحلة ما، أو كوسيلة جيدة يستخدمها رؤساء أميركيون لتلميع إرثهم، أو اختزان جوائز نوبل. بل يجب بالأحرى النظر إلى إنهاء هذا الصراع على أنه أولوية أمن قومي للولايات المتحدة. إلا أن هذا

لن يحدث ما دام اللوبي يجعل من المستحيل على الرؤساء الأميركيين استخدام الثقل الذي في حوزتهم للضغط على إسرائيل لإنهاء احتلالها وإنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة.

أمكن الرئيسين الأميركيين اللذين قدّما أكبر مساهمات للسلام في الشرق الأوسط ـ جيمي كارتر وجورج هـ. و. بوش (الأب) ـ القيام بذلك بالتحديد، لأن كلاً منهما كان مستعداً، ظرفياً، لوضع مسار منفصل عن اللوبي. وعلى ما كتبه وزير الخارجية الإسرائيلي السابق، شلومو بن عامي، «بيد أنه كانت لكارتر أفضلية حيوية أخرى. فهو، كونه طائراً نادراً بين السياسيين، وبخاصة بين سكان البيت الأبيض، لم يكن حساساً بنوع خاص أو منتبهاً إلى أصوات اليهود واللوبيات... وعلى ما تبيّن، فإنه كان من هذا النوع من الرؤساء ـ ويشكل جورج [هـ. و.] بوش (الأب) في أواخر الثمانينيات حالة أخرى مشابهة في هذا الإطار ـ المستعد لمواجهة إسرائيل في شكل مباشر، والتغاضي عن حساسيات أصدقائها في أميركا، وتمكّن في مآل الأمر من تحقيق اختراقات ذات مغزى في الطريق إلى سلام عربي ـ إسرائيلي»(١٠). وبن عامي على حق، ويبرز عمق نظره المهم مرّة أخرى كيف أن جهود اللوبي أدت عن غير قصد إلى تقويض مصالح إسرائيل الخاصة.

على الولايات المتحدة أن تمارس ضغطاً كبيراً على إسرائيل لحملها على القبول بإنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة، وهو ما يعني، في الممارسة، القبول بحل من ضمن «بارامترات» كلينتون. وبالرغم من أن حكومة باراك وافقت في كانون الثاني/يناير على هذه «البارامترات» ـ وإن بتحفظات كبرى ـ، فإن العناصر الأساسية لهذا الحلّ تفتقر حالياً إلى الدعم الواسع. وبينما تساند غالبية الإسرائيليين ـ ٥٥ في المئة في ٢٠٠٧ ـ، من حيث المبدأ، إقامة دولة فلسطينية، فإن استطلاعاً أكثر حداثة يكشف عن دعم أقل بكثير للعناصر الأساسية للتسوية السلمية التي وضعها الرئيس كلينتون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. وبصفة خاصة، فإن ٤١ في المئة فقط من الإسرائيليين يساندون إقامة دولة فلسطينية على ٩٥ في المئة من الضفة الغربية وغزة، حتى ولو سُمح لإسرائيل بالاحتفاظ ببؤرها

الاستيطانية الكبرى. ويؤيّد ٣٧ في المئة فقط نقل الأحياء العربية في القدس الشرقية إلى الفلسطينيين، بينما يحبّذ ٢٢ في المئة فقط نقل السيطرة على وادي الأردن إلى الدولة الفلسطينية في غضون أعوام قليلة. كما أن ٣٧ في المئة فقط يدعمون إعطاء السيطرة على جبل الهيكل للفلسطينيين (بينما تحتفظ إسرائيل بالجدار الغربي)، ويؤيد فقط ١٧ في المئة السماح لعدد محدود من اللاجئين بالعودة إلى إسرائيل(١١). وهناك في الواقع معارضة واسعة في إسرائيل لإنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة، ما يعني أنه على أي رئيس مقبل يأمل تسوية هذا الصراع، أن يضغط بقوة على إسرائيل لتغيير منحاها التفكيري في شأن كيفية إنجاز حل الدولتين.

ولا يشكّل عدم تساهل إسرائيل ونفوذ اللوبي، العائقين الوحيدين، بالتأكيد، أمام التسوية السلمية، وسيتطلّب إنهاء النزاع من الولايات المتحدة (ومن غيرها) الضغط على الفلسطينيين أيضاً. وسيكون القيام بذلك أكثر سهولة لو أن الفلسطينيين والدول العربية الرئيسية يرون أن الولايات المتحدة ملتزمة حقيقة السلام العادل، وراغبة في العمل كوسيط نزيه، بدلاً من العمل كـ «محام لإسرائيل» («محام عن الشيطان»). ومن شأن جهد حقيقي لإنهاء النزاع ـ في مقابل التزام إدارة بوش الفاتر بخريطة الطريق، أو زيارات وزيرة الخارجية كونداليزا رايس التي لا معنى لها إلى المنطقة ـ أن يجبر الفلسطينيين على القيام بخيار حقيقي. وعلى ما هو الوضع الآن، فإنه لا توجد أسباب كثيرة تمنع الفلسطينيين من مساندة مجموعات مثل حماس، لأن الإمكانات بعيدة لإجراء مفاوضات ذات مغزى، ولأن كلفة دعم المجموعات الأكثر راديكالية قليلة في سياق الفرص المهدورة. لكن لو أن الولايات المتحدة تضغط بقوة لمساعدتهم على الحصول على دولة قابلة للحياة، وتم إحراج حماس في خطوة كهذه، وإظهار معارضتها لها بوصفها العائق الأساسي أمام هذه الغاية، فمن المرجح عندها أن ينقلب الفلسطينيون على حماس، ويمسكوا بغصن الزيتون، ويرموا البندقية جانباً.

يحتاج داعمو إسرائيل الأميركيون إلى إدراك أن حرمان الفلسطينيين من

حقوقهم السياسية المشروعة، لم يجعل إسرائيل أكثر أمناً، وأن أولئك الذين قاموا بحملة غير مسبوقة من الضغط على الإدارة الأميركية ومراكز صنع القرار فيها من أجل الدعم الأميركي غير المشروط لإسرائيل، قد غذّوا في النهاية التطرف الإسرائيلي والتطرف الفلسطيني، وأوقعوا الدولة نفسها التي سعوا إلى دعمها بشدائد وصعوبات خطيرة. وقد حان وقت التخلّي عن هذه السياسة المفلسة، ومتابعة سياق مختلف.

لا تشكّل السياسات الموجزة هنا دواءً شافياً من كل علّة، وهي لن تزيل كل المشاكل التي تواجه الولايات المتحدة حالياً في الشرق الأوسط. وسيتطلب إنجاز سلام نهائي بين إسرائيل والفلسطينيين، من كل الاطراف، الانخراط في مواجهات صعبة، وربما عنيفة، مع رافضين من الطرفين. وليس السلام الإسرائيلي ـ الفلسطيني بدواء عجيب سيحلّ كل مشاكل المنطقة: فهو لن يؤدي بذاته، لا إلى القضاء على معاداة السامية في المنطقة، ولا إلى الدفع بالنخب العربية إلى أن تعكف على معالجة المشاكل النازلة بالمجتمعات العربية بحماسة والتزام جديدين. إلا أن إنهاء هذا الصراع وتبني علاقة أكثر طبيعية مع إسرائيل، سيساعدان الولايات المتحدة على إعادة ترميم صورتها في العالمين العربي والإسلامي، ويضعانها في مركز يمكنها منه التشجيع، بمصداقية أكبر، على الإصلاحات المختلفة التي تحتاج إليها بشدة أمكنة أخرى في المنطقة.

ربما جادل البعض بأن المشاكل التي تواجهها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط حالياً، تشكّل شذوذاً، مردّه أساساً إلى نفوذ فئة واحدة من اللوبي والمحافظين الجدد. وما إن تنتهي ولاية الرئيس بوش الثانية ويخرج المحافظون الجدد من السلطة، ربّما يأمل المرء أن سياسة الولايات المتحدة الخارجية سترتد إلى مواقع أكثر رجحاناً، وسرعان ما يتحسن موقع أميركا الإقليمي.

لكن هذا التوقع المتفائل المُرتجى، للأسف، مُغرق في المبالغة، ومتفائل أكثر من اللزوم. وبالرغم من أن عدداً من المحافظين الجدد البارزين، لم يعد يخدم في مراكز صنع القرار في الإدارة، فإنهم لا يزالون ناشطين في النقاشات السياسية الراهنة. ويقدّم بعضهم النصح إلى مرشحي ٢٠٠٨ الرئاسيين، وهم لا

يزالون يشكلون وجوداً لا يخلو منه مكان في وسائل الإعلام الرئيسية. ويبدو، حتى تحرير هذا الكتاب، أن قلّة من المحافظين الجدد، فقط، اتعظت من الخراب الذي أنزلته سياساتها، كما أن عددا أقل أعرب عن أي ندم على الأثمان البشرية لمشورته المُضلّلة. ولا تزال مراكز التفكير التي تساند المحافظين الجدد مزدهرة وذات نفوذ داخل مركز السلطة، وستستمر في التأثير في السياسة الخارجية الأميركية بعد الانتخابات المقبلة.

ومن المهم بالقدر نفسه، أن الكثير من المنظمات الرئيسية في اللوبي لا تزال ملتزمة الاستراتيجية السياسية نفسها: الدعم الراسخ لإسرائيل توسّعية على حساب الفلسطينيين، والمواجهة مع خصوم إسرائيل، بهدف: إما إحداث تغيير جذري في السياسة الخارجية لكل بلد، وإما للإطاحة بالنظام؛ والإبقاء على وجود أميركي كبير في المنطقة على المدى الطويل. وعلى ما لوحظ سابقاً، لم يقترح أي من المرشحين الرئاسيين الرئيسيين، أي تبديل ذي مغزى في سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ولا شيء بالتأكيد على غرار الاستراتيجية التي حددنا خطوطها العامة هنا. وهكذا، فمن المرجح أن كل من يعتقد أن انتخابات ٢٠٠٨ ستؤدي بوضوح إلى سياسات مختلفة، سيصاب بالخيبة. ويطرح هذا الوضع السؤال البديهي: هل في وسع أي شيء أن يكسر قبضة اللوبي؟

التعامل مع اللوبي

توجد، من الناحية النظرية، أربع وسائل أو طرائق للتخفيف من التأثير السلبي للوبي. أولاً، يمكن إضعاف اللوبي، إما من خلال خفض موارده، وإما من خلال إزالة بعض من أسباب نفوذه. ثانياً، يمكن مجموعات أخرى أن تحاول مقاومة نفوذ اللوبي على مسؤولين مُنتَخَبين، وعلى عملية صنع السياسة داخل الإدارة، وبالتالي تحويل السياسة الأميركية إلى موقع أكثر إنصافاً. ثالثاً، يمكن الأكاديميات ووسائل الإعلام مواجهة مختلف حجج اللوبي، من أجل تصحيح الأساطير الباقية طويلاً، وكشف مَواطن الضعف في خيارات اللوبي السياسية. وأخيراً، ربما تطوّر

اللوبي نفسه في اتجاه إيجابي، محافظاً على نفوذه الحالي، لكن مدافعاً عن مجموعة مختلفة من السياسات.

إضعاف اللوبي؟

سيصبح اللوبي أقل نفوذاً في حال عدم تمتعه بعد ذلك بالمساندة المالية السخيّة، أو إذا تراجعت قدرته على توجيه المساهمات في الحملة الانتخابية أو على الضغط على وسائل الإعلام. إلا أن أياً من هذه التطورات ليس واقعياً لأنه ليس من المرجّح أن يخسر اللوبي في أي وقت قريب مؤيديه الأثرياء والأسخياء. وبالرغم من أن عدد الأميركيين الملتزمين من دون شرط بإسرائيل إلى تراجع، فسيبقى هناك بالتأكيد عدد كاف من الذين يشعرون بما يكفي من القوة لإعطاء مبالغ كبيرة دعماً لتنظيمات اللوبي الأساسية. ومن غير المحتمل منع مثل هذه المساهمات، وستكون خطوة كهذه على الأرجح عملاً غير قانوني. ثم إن محاولة تقييد الدعم للمجموعات المؤيدة لإسرائيل، ستكون معادية للسامية في شكل واضح، لأنه من حق جميع الأميركيين تقديم المساهمات إلى أي قضية لا تخالف الدستور الأميركي، ويؤمنون بها.

الوسيلة البديهية لخفض نفوذ اللوبي (إلى جانب غيره من مجموعات المصالح الخاصة)، هي في إصلاح المساهمات في الحملات الانتخابية. ومن شأن التمويل العام لكل الانتخابات، أن يُضعف جدّياً من الرابط القائم بين اللوبي والمسؤولين المُنتخَبين، ويسهّل على هؤلاء الآخرين الضغط على إسرائيل (أو ببساطة سحب الدعم الأميركي) عندما يصبّ القيام بذلك في مصلحة أميركا. ولن يلغي مثل هذه الخطة نفوذ اللوبي، إذ إن السياسيين سيستمرّون في مغازلة الناخبين اليهود والمسيحيين الصهاينة، وسيبقى في وسع مجموعات وأفراد في اللوبي الإلحاح في قضيّتهم على المسؤولين الأميركيين، والعمل على تكوين الرأي العام. إلا أنه من شبه المؤكد، أن إصلاح المساهمة الانتخابية سيخفف من نفوذه، وسيشجّع على مناقشات أكثر انفتاحاً داخل أروقة السلطة.

لكن، لسوء الحظ، فإن احتمالات إصلاح ذي مغزى في المساهمات

الانتخابية ضئيلة. فلمتقلّدي السلطة مصلحة كبرى في المنظومة الراهنة، وسيرصّ الكثير من مجموعات المصالح الخاصة الأخرى، الصفوف لمقاومة أي جهد لإعادة النظر في المنظومة التي تعطيهم الآن نفوذا كبيراً. وربّما تطلّب الأمر سرباً من الفضائح، على طراز فضيحة جاك أبراموف، لإقناع الأميركيين بإبعاد المال الخاص عن المنظومة الانتخابية. وعلى المدى القصير، فإن المحاولة المباشرة لإضعاف اللوبي لن تنجح.

مقاومة اللوبي؟

من المرجّح أيضاً أن تفشل عملية إنشاء «لوبي مضاد» لموازنة اللوبي الإسرائيلي. وعلى ما نوقش في الفصل الرابع، فإن المجموعات العربية ـ الأميركية والمسلمة، أكثر ضعفاً بكثير من منظمات اللوبي، ويمارس اللوبي النفطي الذي يتم التباهي به نفوذاً أقل بكثير على السياسة الخارجية والأمن القومي مما يُعتقد عامة. والمنظمات المُوزانة ـ مثل المجلس غير الحزبي للمصلحة القومية، أو الأميركيين من أجل فهم الشرق الأوسط ـ هي الأخرى أصغر بكثير، وأقل تمويلاً من اللوبي الإسرائيلي.

وحتى لو كانت هذه المجموعات المختلفة أكبر وأكثر ثراءً، فستظل تجد صعوبة في التغلّب على ديناميات العمل الجماعي الموجودة في قلب سياسات مجموعة المصالح. وعلى ما لوحظ سابقاً، فإن جزءاً من نجاح المجموعات المؤيدة لإسرائيل يعود إلى أن أعضاءها يضعون أولوية عالية خاصة لدعم إسرائيل، ما يعني أنهم يميلون إلى الانخراط في سياسات القضية الواحدة: فقط مساندة المرشحين الذين تم التثبت جيداً من أوراق اعتمادهم الموالية لإسرائيل. وحتى لو أن الكثيرين من الأميركيين يدركون أن الدعم غير المشروط لإسرائيل ليس في مصلحة أميركا القومية، فإن هذه المسألة لا تُشكّل أولوية قصوى للكثيرين منهم، وتوجد خلافات كبرى بين مختلف المجموعات، التي إما تشكّك في المساعدة غير المشروطة لإسرائيل، وإما تعارضها بقوّة. وفي النتيجة، فإن محاولة موازنة نفوذ اللوبي، من خلال جمع هذه المجموعات المفترّقة والمتفرقة

في ائتلاف يتمتّع بما يكفي من التماسك، لا تشكّل استراتيجية واعدة. وسوف تنشأ أيضاً، بالكثير من الريبة، محاولات لتشكيل لوبي «مناهض لإسرائيل» في شكل صريح، لأنه يمكن هذا النوع من المجموعات أن يرعى بسهولة إعادة ظهور معاداة حقيقية للسامية.

رعاية خطاب أكثر انفتاحاً

الخيار الثالث، وهو الواعد أكثر من الاثنين الأولين، هو في تشجيع نقاش اكثر انفتاحاً حول هذه المسائل بهدف تصحيح الأساطير القائمة حول الشرق الأوسط، ولإجبار مجموعات في اللوبي على الدفاع عن مواقعها في مواجهة معارضة حسنة الاطلاع. ويحتاج الأميركيون، في صفة خاصة، إلى إدراك التاريخ الحقيقي لإنشاء إسرائيل، والقصة الحقيقية لسلوكها اللاحق. كما يحتاجون بدلاً من القبول المستكين برواية ليون أوريس للصراع العربي ـ الإسرائيلي، إلى استيعاب اكتشافات «المؤرّخين الجدد» في إسرائيل، والتفكير فيها، خاصة بعدما ألقت أبحاثهم الشجاعة الكثير من الضوء الضروري جداً على ما استلزمته الحملة الصهيونية لإقامة دولة يهودية في وسط السكان العرب الأصليين. وبالرغم من أنه يصعب للوضعين أن يكونا متطابقين، فإنه لا يمكن فهم الصهيونية من دون فهم التاريخ الطويل من معاداة المسيحية للسامية، ولا تمكن معرفة كنه الوطنية الفلسطينية المعاصرة من دون إدراك للأحداث التي أحاطت بحرب ١٩٤٨، والتي يسميها الإسرائيليون «حرب الاستقلال»، لكن الفلسطينيين يدعونها «النكبة»[١٢].

ولأن معظم الأميركيين على معرفة طفيفة بالجرائم المُرتكبة في حق الفلسطينيين، فإنهم يرون في المقاومة الفلسطينية المستمرة رغبة غير عقلانية في الانتقام، أو دليلاً إلى حقد لا مسوّغ له على اليهود، مشابه لمعاداة السامية التي استوطنت أوروبا القديمة. كما أن جهل الأميركيين بالماضي يشجعهم أيضاً على رفض المطالب الفلسطينية بالتعويض ـ وبخاصة حق العودة ـ على أنه لا مبرر لها قطعياً. وبالرغم من أننا نستنكر اعتماد الفلسطينيين على العمليات الانتحارية، وندرك تمام الإدراك مساهمتهم في إطالة أمد الصراع، فإننا نعتقد أن مظالمهم

حقيقية وتجب معالجتها حتى، على ما لوحظ سابقاً، لو أن بعض تطلعاتهم (مثل حق العودة غير المحصور) سيبقى من دون تحقيق، أو سيتم حله بوسائل أخرى. ونعتقد أيضاً أن معظم الأميركيين سيساندون مقاربة مختلفة للصراع، لو أنهم يحصلون على إدارك أكثر دقة للأحداث الماضية والأوضاع الراهنة.

يجب، على اعتبار أن ذلك يشكّل المصدر الأول لمنحى التفكير الحر في المجتمعات الديموقراطية، تشجيع الباحثين والصحافيين على مقاومة جهود اللوبي لصياغة الخطاب العام، والتشجيع على نقاش أكثر انفتاحاً لهذه المسائل المهمة. والهدف ليس استفراد إسرائيل بالنقد أو التشكيك في شرعية الدولة اليهودية، بل بالأحرى مساعدة الأميركيين على كسب صورة أكثر دقّة عن كيف أن السلوك الماضي يلقي بظلّ عملاق على الحاضر. وسيبقى لإسرائيل ـ كما يجب ذلك ـ الكثيرون من المجاهرين بالدفاع عنها، إلا أن أميركا ستنتفع في شكل أفضل لو أنه تم تعريض مواطنيها لحيّز من وجهات النظر حول إسرائيل، وهو أمر شائع في معظم ديموقراطيات العالم، بما في ذلك إسرائيل نفسها.

تقع على الصحافيين مسؤولية خاصة في أن يطرحوا أسئلة صعبة خلال الحملات السياسية. وعلى ما لوحظ في بداية الكتاب، فإن جميع المرشحين الرئاسيين الأساسيين تقريباً بدأوا حملة ٢٠٠٨ بالإعراب عن التزام شخصي شديد بإسرائيل، وبالتوضيح أنهم يؤيدون دعماً أميركياً غير مشروط للدولة اليهودية، ومقاربة تصادمية حيال خصومها. ولا يجب على السياسيين الحصول على تذكرة دخول مجانية عندما يتلفظون بالترّهات الشائعة المؤيدة لإسرائيل. وعلى المراسلين والمعلّقين، أن يصرّوا على أن يشرح الطامحون إلى منصب الرئاسة لماذا يؤيدون مثل هذا الدعم القوي لإسرائيل، ويسألونهم إذا كانوا يساندون حل الدولتين، ويحثّون عليه بقوة ما إن يتم انتخابهم. ويجب أن يُسأَلَ المرشحون أيضاً النظر في ما إذا كانت سياسة أميركية أكثر مشروطية ـ مثلاً، سياسة تربط المساعدة العسكرية الأميركية بتقدّم حقيقي في اتجاه السلام ـ ستعود بالفائدة على الولايات المتحدة وإسرائيل على حد سواء. ويجب أن يكون من العادل أيضاً سؤال الطامحين إلى المنصب الأعلى في أميركا، رأيهم إذا ما تأثرت وجهات نظرهم

بمساهمات من لجان العمل السياسي أو الأفراد الموالين لإسرائيل في الحملة، تماماً كما أنه من المشروع للمرء أن يسأل حول وقع المساهمات التي يتم الحصول عليها من شركات النفط، والاتحادات العمالية، أو صانعي الأدوية.

وعلى الأميركيين من مختلف الخلفيات، لرعاية نقاش أكثر انفتاحاً، أن يرفضوا تكتيكات الإسكات التي تستمر مجموعات وأشخاص داخل اللوبي في استخدامها. فقمع النقاش وتلطيخ سمعة المناوئين، أمر لا يتوافق مع مبادئ الحوار المستمر والمفتوح الذي تعتمد عليه الديموقراطية، ويحمل الاعتماد المستمر على هذا التكتيك غير الديموقراطي خطر توليد ردّ فعل مُعادٍ في مرحلة ما في المستقبل.

تجب إدانة كل محاولات إسكات الأشكال المشروعة من الحوار والنقاش ـ بما في ذلك الجهود الظرفية لإسكات أصوات مؤيدة لإسرائيل ـ، ونأمل أن يساهم هذا الكتاب في عملية تبادل للآراء أكثر انفتاحاً حول هذه المسائل الصعبة. فالولايات المتحدة وإسرائيل، تواجه كلتاهما، تحدّيات كبيرة في الشرق الأوسط، ولن يستفيد أي من البلدين من إسكات أولئك الذين يؤيدون مقاربة جديدة. ولا يعني هذا، بالطبع، أن المنتقدين هم دائماً على حق، لكن اقتراحاتهم تستأهل على الأقل اعتباراً أكثر من السياسات الفاشلة التي دعمتها المجموعات الرئيسية في اللوبي في الأعوام الأخيرة.

لوبي إسرائيلي جديد؟

من شأن إقناع مجموعات داخل اللوبي بمساندة سياسة مختلفة، أن يقدّم أيضاً المصالح القومية الأميركية. ويمكن هذا التطوّر أن يتضمّن، في الممارسة، تقوية أكبر للقوى المعتدلة الموجودة أصلاً ـ مثل المنتدى السياسي الإسرائيلي أو الأميركيين من أجل السلام الآن ـ، أو من خلال إنشاء مجموعات جديدة مؤيدة لإسرائيل تساند سياسات مختلفة. كذلك، ستتقدم مصالح الولايات المتحدة وإسرائيل من خلال انتزاع السلطة من المتشددين الذين يسيطرون الآن على الأيباك، والمنظمة الصهيونية الأميركية، ومؤتمر الرؤساء، واللجنة الأميركية

اليهودية. وربما أدى مثل هذه الجهود أيضاً، إلى تقوية الإصلاحات الدستورية التي ستعطي عامة الأفراد صوتاً أكبر في تحديد المواقع السياسية لهذه المجموعات.

يتطلّب هذا السيناريو، طبعاً، أن يعترف زعماء هذه التنظيمات وأعضاؤها معاً، بأن السياسات التي دعمها الكثيرون منهم في الأعوام الأخيرة لم تكن في مصلحة أي من أميركا أو إسرائيل. وعليهم أن يدركوا أيضاً أن التمسك بهذه المواقف قد يحكم على إسرائيل بمستقبل أكثر كآبة. وعلى الأصوات الأكثر حساسية في الطائفة اليهودية، أن تُسقط الحرم ضد الانتقاد العلني لإسرائيل، وأن تتصدّى للسياسات الإسرائيلية التي تعود بالضرر على إسرائيل نفسها، وربما تعود بالضرر أيضاً على اليهود في الانتشار. ونحن نوافق مع الحاخام بن - زيون غولد، المدير الفخري لجامعة هارفرد هيل، الذي كتب في ٢٠٠٢ أنه «على الأميركيين اليهود، الذين يشكلون الجماعة الأكبر في الانتشار، أن يكتشفوا بؤرتهم... فأولئك الذين ينتقدون إسرائيل من بيننا يفعلون ذلك لأن إسرائيل تشكّل جزءاً مهماً من هويتنا، ولأن الانتقاد هو جزء لا يتجزأ من ثقافتنا التقليدية... ونحن نطلقه كتعبير عن الاحترام والمحبة لشعب إسرائيل»[١٣]؛ أو على ما لاحظته «الإيكونوميست» أخيراً، «لم يعد على مساعدة إسرائيل أن تعني الدفاع عنها على علاّتها... وعلى مؤسسات الشتات أن... تشعر بالحرّية في انتقاد السياسيين الإسرائيليين الذين يبشرون بالعرقية وعدم التسامح... [وأن] تشجع النقاش الحيوي للسياسات الإسرائيلية»[١٤].

تطرح الظروف الحالية في الشرق الأوسط حيرة جدّية بالفعل على العناصر الأكثر تشدداً في اللوبي. فبدلاً من الدفاع عن دولة ضعيفة مطوّقة بالأعداء أنشئت في تبعات مأساة تاريخية عظيمة، فإنهم مجبَرون الآن على الدفاع عن دولة قوية، حديثة، ومزدهرة، تستخدم قوة متفوّقة لمصادرة الأرض من الفلسطينيين وحرمانهم من الحقوق السياسية الكاملة، بينما تتعامل بقسوة مع جيران يعانون المشاكل مثل لبنان. وعندما يحفّز هذا السلوك الانتقاد من معتدلين راجحي العقل، تضطر هذه المجموعات إلى محاولة تلطيخ سمعة الأشخاص، الذين من الواضح أنهم ليسوا

متطرفين ولا معادين للسامية، وتهميشهم. فإدانة النازيين الجدد أو منكري المحرقة، أمر في محلّه، لكن تشويه سمعة أشخاص مرموقين مثل جيمي كارتر، وريتشارد كوهين، وتوني كوشنر، أو توني جودْت، أو مهاجمة مجموعات تقدّمية مثل اتحاد الصهاينة المعنيين، أمر مختلف كثيراً ومثير للقلق. وكلّما هاجم متشددو اللوبي أياً من المنتقدين أو جميعهم معاً، كلما أظهروا أنفسهم على أنهم متعارضون مع الالتزام الأميركي الواسع بحريّة التعبير وبالنقاش المفتوح. وما إن تتم، عملياً، مساواة أي انتقاد لإسرائيل مع اللاسامية، فإن التهمة نفسها مُهدَّدة بأن تصبح من دون معنى.

ثمة احتمال أقل في إقناع المسيحيين الصهاينة المتشددين، بالتخلي عن التزامهم بإسرائيل الكبرى، نظراً إلى الدور المركزي الذي تلعبه النبوءات حول نهاية العالم في اللاهوت الإلهي، ونظراً إلى استعدادهم الظاهر لرؤية الشرق الأوسط وقد غرق في حرب «رؤيوية» مدمّرة جداً. وربما وُجد أمل في ميل «النبوءات» الإنجيلية إلى التحول في السعي الدائم إلى أعضاء جدد وفي الاتجاه العام لقوة هذه الحركة في التقلّب على مر الزمن. ومن غير المرجّح أن يكون الرئيس الجديد على هذا القدر من التعاطف الذي لجورج دبليو بوش مع هذه المجموعات، نظراً إلى السياسات الشرق أوسطية الكارثية التي أنتجها. وربما أدرك اليهود في إسرائيل، وفي أميركا أيضاً، أن المسيحية الصهيونية تشكّل حليفاً مُريباً ـ خصوصاً عندما ينظرون إلى الدور غير البنّاء الذي يُتوقع منهم أن يلعبوه في نهاية الأزمان ـ ويشرعون في النأي بأنفسهم عن أحضان الإنجيليين[١٥]. ويجب تشجيع المسيحيين الإنجيليين، من جهتهم، على التفكير ملياً في المأساة الإنسانية التي تواصل إسرائيل إلحاقها بالفلسطينيين، وأن ينظروا في ما إذا كان التزامهم الخاص بـ «اسرائيل الكبرى» يتوافق حقيقة مع رسالة المسيح بالمحبة والأخوّة.

ربما بدت إعادة توجيه استراتيجية اللوبي بعيدة المنال، لكن بعض هذه التنظيمات ساند سياسات مختلفة في الماضي، وما من سبب للافتراض أن خياراته الراهنة محفورة في الصخر. وتوجد، بالفعل، إشارات إلى استياء متزايد من

المواقف التي اعتنقتها المنظمات اليهودية الرئيسية، وإلى جهد متجدد لرعاية الأصوات اليهودية التي تعكس الاتجاه العام للرأي اليهودي. فمجموعات مثل منتدى السياسة الإسرائيلية، وبريت تزيدك فشالوم، والأميركيين من أجل السلام الآن، أصبحت أكثر ظهوراً وفاعلية، وهي، على ما يُذكر، تتدرّج في اندماج يهدف إلى تحسين نفوذها، وإلى التشجيع على جهد أميركي أكبر على طريق حل الدولتين. وقد فكّر أيضاً عدد من الأميركيين اليهود البارزين في تأسيس مجموعة لوبي جديدة تهدف بوضوح إلى توفير بديل أكثر عقلانية من الأيباك[١٦].

تحصل مثل هذه الحركات في بلدان أخرى أيضاً. ففي شباط/فبراير ٢٠٠٧، أسست مجموعة من اليهود البريطانيين منظمة جديدة، هي الأصوات اليهودية المستقلة، التي تؤيّد التطبيق الشامل لقانون حقوق الإنسان، وحلاً تفاوضياً بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وتُدين الأصوات اليهودية المستقلة معاداة السامية، ومعاداة العرب، والكره الشديد للإسلام، وقد أُنشئت «على أساس الاعتقاد أن تلك المؤسسات التي تدعي سلطة تمثيل الطائفة اليهودية ككل، لا تعكس رأي طيف واسع من سكان هذه البلاد اليهود». وشدد الإعلان التأسيسي للأصوات اليهودية المستقلة، على أن «المعركة ضد اللاسامية حيوية، وهي تتقوّض في كل مرّة يتم تلقائياً وسم معارضة سياسات الحكومة الإسرائيلية بأنها معاداة للسامية»[١٧].

وفي أستراليا، قام اليهود المنتقدون لسياسة إسرائيل، والذين يجدون صعوبة في الإعراب عن وجهات نظرهم، بتأسيس منظمة تدعى «الأصوات الأسترالية اليهودية المستقلة». وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، دعا ٢٥ باحثاً في شؤون السلام في ألمانيا إلى مساءلة «العلاقة الخاصة» بين ألمانيا وإسرائيل، بسبب سياسات إسرائيل ضد الفلسطينيين. بعد ذلك بأشهر، وفي آذار/مارس ٢٠٠٧، انفجر جدل حام داخل الطائفة الألمانية اليهودية، عندما أصدرت مجموعة صغيرة من اليهود «إعلان برلين شالوم ٥٧٦٧»، الذي انتقد، بحسب «فوروارد»، سياسة إسرائيل في الأراضي المحتلة «والحدود الموضوعة أمام النقاش المفتوح لمسائل لها علاقة بالشرق الأوسط»[١٨]. وتذكّرنا مبادرات كهذه، بأن المواقف السياسية التي اعتنقها معظم المجموعات النافذة في اللوبي، لا تمثّل وجهات نظر جميع

(أو حتى معظم) يهود الشتات، وهي تعطي سبباً للأمل بأن مجموعات داخل اللوبي قد تمارس، في مآل الأمر، نفوذها بطرائق بنّاءة أكثر.

أفكار ختاميّة

يشكّل إنشاء إسرائيل وما تلاه من تطوّر، إنجازا كبيراً. ولربما لم تكن إسرائيل لتنشأ لو لم ينتظم الأميركيون اليهود انتصاراً لإسرائيل، ويُقنعوا سياسيين مهمّين بمساندة أهدافهم. وبرغم ذلك، لم تكن المصالح الأميركية والإسرائيلية متطابقة أبداً. والسياسات الإسرائيلية الراهنة تتعارض مع مصالح أميركا القومية الخاصة، ومع بعض القيم الأميركية الأساسية. ولسوء الحظ، فإن سلطة اللوبي السياسية وحنكة علاقاته العامة، أثبطتا في الأعوام الأخيرة الزعماء الأميركيين عن متابعة سياسات أميركية ستقدّم المصالح الأميركية وتحمي إسرائيل من أسوأ أخطائها. باختصار، فإن نفوذ اللوبي كان سيئاً للدولتين معاً.

وهناك، برغم ذلك، جانب برّاق في مأزق أميركا الحرج الحالي. فالفرصة متاحة أمامنا للتفكير والتجديد، لأن أثمان هذه السياسات الفاشلة بادية للعيان إلى حد كبير الآن. وبالرغم من أن اللوبي يبقى قوة سياسية قوية، فإنه يصعب أكثر فأكثر التغاضي عن وقعه الضار. ويمكن دولة بمثل غنى الولايات المتحدة وقوتها، أن تثابر على سياسات متحيزة، ومعيبة لبعض غير قليل من الوقت، لكنه لا يمكن تجاهل الحقيقة إلى الأبد.

وهناك، بالتالي، حاجة إلى نقاش صريح، لكن متمدّن، لنفوذ اللوبي، وإلى حوار أكثر صراحة حول مصالح الولايات المتحدة الحيوية في تلك المنطقة. فرفاه إسرائيل هو إحدى هذه المصالح ـ على أسس أخلاقية ـ، لكن استمرار وجودها في الأراضي المحتلة ليس كذلك. ومن شأن النقاش المفتوح والتغطية الإعلامية الأكثر اتساعاً، الكشف عن المشاكل التي تخلقها هذه «العلاقة الخاصة»، وتشجيع الولايات المتحدة على متابعة سياسات أكثر تماشياً مع مصلحتها القومية الخاصة، ومع مصالح الدول الأخرى في المنطقة، وأيضاً، وهو ما نعتقده بقوة، مع مصلحة إسرائيل.



الهوامش

ما لم تتم ملاحظة العكس، فإن الإشارة إلى المنشورات ووكالات الأنباء التالية هي في نسختها على الإنترنت: American Prospect, Associated Press, Boston Globe, Chicago Sun-Times, Chicago Tribune,mChristian Science Monitor, Daily Telegraph (London), Financial Times, Forward, Guardian, Ha'aretz, Independent, International Herald Tribune, Inter Press Service, Jerusalem Post, Jewish Week, Los Angeles Times, Nation, Newsweek, New York Review of Books, New York Sun, New York Times, Observer, Reuters, Sunday Telegraph (London), Sunday Times (London), Time, Times (London), USA Today, U.S. News & World Report, Wall Street Journal, Washington Monthly, Washington Post, Washington Times, and Weekly Standard. We have also accessed some publications via the Lexis-Nexis, FACTIVA, or JSTOR digital archives.

المقدّمة

(١) Joshua Mitnick, "Iran Threat Steals Show at Herzliya," Jewish Week, January 26, 2007. Also see Ron Kampeas, "As Candidates Enter 2008 Race, They Begin Courting Jewish Support," JTA. org, January 25, 2007; Ron Kampeas, "AIPAC Conference-The First Primary?" JTA. org, March 6, 2007; Joshua Mitnick, "Candidates Court Israel, Cite Iran Risks," Washington Times, January 24, 2007; and M. J. Rosenberg, "Pandering Not Required," Weekly Opinion Column, Issue #310, Israel Policy Forum, Washington, D.C., February 9, 2007. Transcripts of the presentations by Edwards, Gingrich, McCain, and Romney can be found at: www.herzliyaconference.org/Eng/_Articles/Article.asp?CategoryID=226&ArticleID=1599.

(٢) "Senator Clinton's Remarks to the American Israel Public Affairs Committee (AIPAC)," February 1, 2007, http://clinton.senate.gov/news/statements/details.cfm?id=268474. See Joshua Frank, "Hillary Clinton and the Israel Lobby," Antiwar.com, January 23, 2007; and E. J. Kessler, "Hillary the Favorite in Race for Jewish Donations," Forward, January 26, 2007.

(٣) Thomas Beaumont, "Up-Close Obama Urges Compassion in Mideast," Des Moines Register (online), March 12, 2007; James D. Besser, "Obama Set for Big Jewish Push," Jewish Week, February 16, 2007; Larry Cohler-Esses, "Obama Pivots Away from Dovish Past," Jewish Week, March 9, 2007; and Lynn Sweet, "Obama to Offer Pro-Israel Views at Chicago Gathering," Chicago Sun-Times, March 1, 2007.

(٤) للحصول على التصاريح المؤيدة لإسرائيل التي أدلى بها ماكلين، كلينتون، أوباما، رومني، ريتشاردسون، وبراونباك، انظر: "The Road to the White House: Israel-US Ties," Jerusalem Post, May 24, 2007.

(٥) يقدّم المؤلف الإسرائيلي ـ الأميركي مايكل ب. أورين، في تأريخه الشعبي المسلّي Power, Faith, and Fantasy: America in the Middle East 1776 to the Present (New York: Norton, 2007)، عدداً من التصاوير الحيّة للانخراط الأميركي السابق في المنطقة. وهو يلمح في حجّته ضمناً، وهو ما أوضحه في عروضه العلنية، إلى أن التدخّل الأميركي في الشرق الأوسط يسبق زمنياً إنشاء إسرائيل، وبالتالي فإنه لا علاقة كبيرة للدعم الأميركي الراهن للدولة اليهودية بنشاطات اللوبي الإسرائيلي. وللحصول على تصريح علني معهود في هذا الشأن، انظر كلمة أورين في مؤتمر الأيباك السياسي في ٢٠٠٧، حيث وصف الأيباك نفسها بأنها «تعبير عن تقليد عمره نحو ٤٠٠ عام لا يمكن فيها عملياً تقسيم فكرة ولايات متحدة أو فصلها عن فكرة إعادة إنشاء دولة يهودية. وهذا تجسيد لقناعة قديمة قِدَم هذه الأمة بالذات،

بأن الإيمان بالدولة اليهودية يعادل الإيمان بهذه الولايات المتحدة». وتتجاهل هذه الحجة المستغرَبة كم أن دور الولايات المتحدة في الشرق الأوسط تغيّر منذ ١٧٧٦، وبخاصة منذ ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧. انظر:

For the transcript, see www.aipac.org/Publications/Oren-PC-2007.pdf.

(٦) على ما يذكره المؤرخ بيتر ل. هاهن، «لم تُبدِ الولايات المتحدة، قبل الحرب العالمية الثانية، سوى القليل نسبياً من الاهتمام الرسمي بالشرق الأوسط. وبالرغم من أن الامبراطوريات الأوروبية انخرطت طويلاً في ما يسمّى المسألة الشرقية ـ منافسة دبلوماسية للسيطرة على الشرق الأوسط (وكذلك على جنوب آسيا) ـ، فإن الحكومة في واشنطن لم تحدد أي مصالح استراتيجية أو سياسية في المنطقة، وتفادت بالتالي التورّط في المنافسات الاستعمارية هناك». انظر كتابه: Crisis and Crossfire: The United States and the Middle East since 1945 (Washington, DC:Potomac Books, 2005), 1.

(٧) يكتب ماكميلان أيضاً في ما يتعلق بوضع فلسطين: «لعبت الولايات المتحدة، في تعارض مع ما حصل بعد الحرب العالمية الثانية، دوراً ثانوياً»: See: Paris 1919: Six Months That Changed the World (New York: Random House, 2001), 422-23.

(٨) حول منشأ التعاون الأمني السعودي ـ الأميركي، انظر: Nadav Safran, Saudi Arabia: The Ceaseless Quest for Security (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1985), 60-68; and Rachel Bronson, Thicker than Oil: America's Uneasy Partnership with Saudi Arabia (New York: Oxford University Press, 2006), chaps. 1-2. On the Baghdad Pact, see: Stephen M. Walt, The Origins of Alliances (Ithaca: Cornell University Press, 1987), 58-59.

(٩) تظهر ملاحظات ويلستيير في مراجعته مذكرات المفكّر الفلسطيني سري نسيبه. انظر: "Sympathy for the Other," New York Times Book Review, April 1, 2007, 13.

(١٠) تستند هذه التهمة إلى قيام كارتر بكتابة مذكرة موجزة عن رسالة تلقّاها في ١٩٨٧ من ابنة حارس سجن نازي سابق احتجاجاً على ترحيل والدها. ولم تُعرب مذكرة كارتر المؤلفة من جملة واحدة، عن أي تعاطف مع الحارس السابق، ولم توصِ باتخاذ أي إجراء لمصلحته، بل قال إنه يأمل وحسب، أن مكتب التحقيقات الخاصة (الوكالة الأميركية المتخصصة في تقديم جرائم الحقبة النازية إلى المحاكمة)، سيعطي «اعتباراً خاصاً للعائلات المتضررة لأسباب إنسانية». وبرغم ذلك، استخدمت هذه الحادثة لتلطيخ سمعة كارتر على أنه متعاطف، في شكل من الأشكال، مع النازية. انظر: Daniel Freedman, "President Carter Interceded on Behalf of Former Nazi Guard," New York Sun, January 19, 2007.

(١١) Jodie T. Allen and Alec Tyson, "The U.S. Public's Pro-Israel History," Pew Research Center July 19, 2006; and Pew Research Center for the People and the Press in association with the Council on Foreign Relations, "America's Place in the World 2005: An Investigation of the Attitudes of American Opinion Leaders and the American Public about International Affairs," November 2005, 11-12.

(١٢) أجرت مؤسسة زغبي إنترناشونال الاستطلاع ما بين ١٠ تشرين الأول/أكتوبر و١٢ تشرين

الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، لحساب مجلس المصلحة القومية. والنتائج متوفرة على: www.cnionline.org/learn/polls/czandlobby/index2.htm.

(١٣) Daniel Maliniak et al., "Inside the Ivory Tower," Foreign Policy 159 (March-April 2007): 66.

(١٤) لهذا السبب أراد بن لادن أساساً مهاجمة الكابيتول الأميركي في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١؛ فقد رأى فيه الحصن القيادي لدعم إسرائيل في الولايات المتحدة. "Outline of the 9/11 Plot," Staff Statement no. 16, National Commission on Terrorist Attacks Upon the United States, June 16, 2004, 4.

(١٥) Michael Massing, "The Storm over the Israel Lobby," New York Review of Books, June 8, 2006; and Jeffrey Goldberg, "Real Insiders," New Yorker, July 4, 2005.

(١٦) على ما لاحظه ناداف سافران في كتابه عن التحالف الأميركي ـ الإسرائيلي، فإن «اليهود ليسوا المجموعة الإثنية أو الدينية الأولى في الولايات المتحدة التي سعت إلى التأثير في السياسة الخارجية الأميركية لمصلحة قومها أو أتباع دينها... فالسياسات الإثنية ـ الدينية، على غرار مجموعات المصالح السياسية في شكل عام، كانت عاقبة لا يمكن تجاوزها بسبب تعددية المصالح في الحياة الأميركية، وتنوعها: The United States and Israel (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1963), 276.

(١٧) Useful works in this extensive literature include Tony Smith, Foreign Attachments: The Power of Ethnic Groups in the Making of American Foreign Policy (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2000); Ethnic Groups and U.S. Foreign Policy, ed. M. E. Ahrari (Westport, CT: Greenwood Press, 1987); Ethnicity and U.S. Foreign Policy, 2nd ed., ed. A. A. Said (New York: Praeger, 1981); Charles McC. Mathias Jr., "Ethnic Groups and Foreign Policy," Foreign Affairs 59, no. 5 (Summer 1981); Alexander DeConde, Ethnicity, Race and American Foreign Policy (Boston: Northeastern University Press, 1992); Yossi Shain, "Ethnic Diasporas and U.S. Foreign Policy," Political Science Quarterly 109, no. 5 (1994-95); Paul Watanabe, Ethnic Groups, Congress, and American Foreign Policy: The Politics of the Turkish Arms Embargo (Westport, CT: Greenwood Press, 1984); Patrick J. Haney and Walt Vanderbush, "The Role of Ethnic Interest Groups in U.S. Foreign Policy: The Case of the Cuban-American National Foundation," International Studies Quarterly 43, no. 2 (June 1999); Max J. Castro, "Miami Vise," Nation, May 14, 2007; Gabriel Sheffer, Diaspora Politics: At Home Abroad (New York: Cambridge University Press, 2003); David King and Miles Pomper, "Congress and the Contingent Influence of Diaspora Lobbies: Lessons from U.S. Foreign Policy Toward Azerbaijan and Armenia," Journal of Armenian Studies 8, no. 1 (Summer 2004); and R. Hrair Dekmejian and Angelos Themelis, "Ethnic Lobbies in U.S. Foreign Policy: A Comparative Analysis of the Jewish, Greek, Armenian and

Turkish Lobbies," Occasional Research Paper no. 13, Institute of International Relations, Panteion University of Social and Political Sciences, Athens, Greece, October 1997.

(١٨) حول تاريخ اللاسامية، انظر: James Carroll, Constantine's Sword: The Church and the Jews; A History (Boston: Houghton Mifflin, 2001); Edward H. Flannery, The Anguish of the Jews: Twenty-Three Centuries of Antisemitism, 2nd rev. ed. (New York: Paulist Press, 2004); Israel Pocket Library, Anti-Semitism (Jerusalem: Keter, 1974); and Marvin Perry and Frederick Schweitzer, Anti-Semitism: Myth and Hate from Antiquity to the Present (New York: Palgrave Macmillan, 2002).

وحول وضع اليهود ومعاملتهم في العالم العربي، انظر: Bernard Lewis, Semites and Anti-Semites: An Inquiry into Conflict and Prejudice (New York: Norton, 1986), chap. 5; and Charles D. Smith, Palestine and the Arab-Israeli Conflict: A History with Documents, 5th ed. (New York: St. Martin's Press, 2004), 8, 10-11.

(١٩) Quoted in: The Middle East, 5th ed. (Washington, D.C.: Congressional Quarterly, 1981), 68.

(٢٠) على ما لاحظته لجنة حكومية رسمية هندية في ٢٠٠٢، «تعبّأ الهنود ـ الأميركيون في الواقع حول مسائل تتراوح بين التجربة النووية في ١٩٩٨ إلى كارجيل، ولعبوا دوراً حاسماً في توليد مناخ رأي مؤات في الكونغرس [الأميركي...]، وقاموا بلوبي فعّال في مسائل أخرى ذات اهتمام... وللمرة الأولى، أصبحت للهند جماعة ناخبة في الولايات المتحدة لها نفوذ ووضع فعليان. ويشكل المجتمع الهندي في الولايات المتحدة ركيزة لا تقدّر بثمن في تمتين علاقات الهند مع القوة الجبارة الوحيدة في العالم». Report of the High Level Committee on the Indian Diaspora (New Delhi: Government of India, January 2002), xx-xxi.

(٢١) بالإضافة إلى بيانات غيبهارد، فإن اقتباسات من بيل كلينتون حول نفوذ الأيباك، ومن نيوت غينغريتش، وعدة شخصيات بارزة أخرى. كانت متوفّرة سابقاً على: www.aipac.org/documents/whoweare.html#say (accessed January 14, 2005). ويبدو أن الأيباك أزالت هذه التصريحات من النسخة الراهنة لموقعها على الإنترنت.

(٢٢) Alan M. Dershowitz, Chutzpah (Boston: Little, Brown, 1991), 16.

(٢٣) Quoted in: Samuel G. Freedman, "Don't Blame Jews for This War," USA Today, April 2, 2003.

(٢٤) حول دور مجموعات المصالح في السياسات الأميركية: انظر: Frank R. Baumgartner and Beth L. Leech, Basic Interests: The Importance of Groups in Politics and in Political Science (Princeton: Princeton University Press, 1998); Richard L. Hall and Frank W. Wayman, "Buying Time: Moneyed Interests and the Mobilization of Bias in Congressional Committees," American Political Science Review 84, no. 3 (September 1990); Richard L. Hall and Alan V. Deardorff, "Lobbying as Legislative Subsidy," American Political Science Review 100, no. 1 (February 2006); John Mark Hansen,

Gaining Access: Congress and the Farm Lobby, 1919-1981 (Chicago: University of Chicago Press, 1991); Ken Kollman, Outside Lobbying: Public Opinion and Interest Group Strategies (Princeton: Princeton University Press, 1998); Richard A. Smith, "Interest Group Influence in the U. S. Congress," Legislative Studies Quarterly 20, no. 1 (February 1995); Raymond A. Bauer, Ithiel de Sola Pool, and Lewis Anthony Dexter, American Business and Public Policy: The Politics of Foreign Trade (Cambridge, MA: MIT Press, 1963); David B. Truman, The Governmental Process: Political Interests and Public Opinion (New York: Knopf, 1951); and James Q. Wilson, Political Organizations (New York: Basic Books, 1973).

(٢٥) انظر الحاشية الرقم ١٧ السابقة.

(٢٦) George W. Ball and Douglas B. Ball, The Passionate Attachment: America's Involvement with Israel, 1947 to the Present (New York: Norton, 1992); Mitchell G. Bard, The Water's Edge and Beyond: Defining the Limits to Domestic Influence on U.S. Middle East Policy (New York: Transaction Books, 1991); Paul Findley, They Dare to Speak Out: People and Institutions Confront Israel's Lobby (Westport, CT: Lawrence Hill, 1985); J. J. Goldberg, Jewish Power: Inside the American Jewish Establishment (New York: Perseus Books, 1996); Anatol Lieven, America Right or Wrong: An Anatomy of American Nationalism (New York: Oxford University Press, 2004), chap. 6; Michael Lind, "The Israel Lobby," Prospect 73 (April 2002); Massing, "Storm over the Israel Lobby"; Michael Massing, "The Israel Lobby," Nation, June 10, 2002; Michael Massing, "Deal Breakers," American Prospect, March 11, 2002; Edward Tivnan, The Lobby: Jewish Political Power and American Foreign Policy (New York: Simon & Schuster, 1987); and James Petras, The Power of Israel in the United States (Atlanta, GA: Clarity Press, 2006).

ونحن لا نوافق على كل تأكيد جاء في هذه الأعمال، إلا أن كلاً منها يحتوي على معلومات مفيدة عن العلاقة الأميركية ـ الإسرائيلية.

(٢٧) Steven L. Spiegel, The Other Arab-Israeli Conflict: Making America's Middle East Policy from Truman to Reagan (Chicago: University of Chicago Press, 1985); and Warren Bass, Support Any Friend: Kennedy's Middle East and the Making of the U.S.-Israeli Alliance (New York: Oxford University Press, 2003). Other useful works include Abraham Ben-Zvi, The United States and Israel: Limits of the Special Relationship (New York: Columbia University Press, 1993); Abraham Ben-Zvi, Decade of Transition: Eisenhower, Kennedy and the Origins of the American-Israeli Relationship (New York: Columbia University Press, 1998); Peter L. Hahn, Caught in the Middle East: U.S. Policy Toward the Arab-Israeli Conflict, 1945-1961 (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2004); William B. Quandt, Peace Process:

American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict Since 1967, 3rd ed. (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2004); David Schoenbaum, The United States and the State of Israel (New York: Oxford University Press, 1993); and Peter Grose, Israel in the Mind of America (New York: Knopf, 1983).

(٢٨) من بين الأعمال ذات العلاقة هناك: Shlomo Ben-Ami, Scars of War, Wounds of Peace: The Israeli-Arab Tragedy (New York: Oxford University Press, 2006); Simha Flapan, The Birth of Israel: Myths and Realities (New York: Pantheon Books, 1987); Baruch Kimmerling, Politicide: Ariel Sharon's War Against the Palestinians (London: Verso, 2003); Benny Morris, Righteous Victims: A History of the Zionist-Arab Conflict, 1881-1999 (New York: Knopf, 1999); Ilan Pappe, The Ethnic Cleansing of Palestine (Oxford, England: Oneworld Publications, 2006); Tom Segev, One Palestine, Complete: Jews and Arabs Under the British Mandate, trans. Haim Watzman (New York: Metropolitan Books, 2000); Tom Segev, 1967: Israel, the War, and the Year That Transformed the Middle East, trans. Jessica Cohen (New York: Metropolitan Books, 2007); Avi Shlaim, The Iron Wall: Israel and the Arab World (New York: Norton, 2000); and Zeev Sternhell, The Founding Myths of Israel: Nationalism, Socialism, and the Making of the Jewish State, trans. David Maisel (Princeton: Princeton University Press, 1998).

(٢٩) انظر، على سبيل المثال: Nur Masalha, Expulsion of the Palestinians: The Concept of "Transfer" in Zionist Political Thought, 1882-1948 (Washington, D.C.: Institute for Palestine Studies, 1992); Eugene L. Rogan and Avi Shlaim, eds., The War for Palestine: Rewriting the History of 1948 (New York: Cambridge University Press, 2001); Norman G. Finkelstein, Image and Reality of the Israel-Palestine Conflict (London: Verso, 2001); and Rashid Khalidi, The Ironm Cage: The Story of the Palestinian Struggle for Statehood (Boston: Beacon Press, 2006).

الفصل الأول: المحسن الكبير

(١) "Address by PM Rabin to the U.S. Congress-26-Jul-94," Israel Ministry of Foreign Affairs, www.mfa.gov.il/MFA/Archive/Speeches; and Benjamin Netanyahu, "Speech to Joint Session of Congress, July 10, 1996," www.netanyahu.org/joinsesofusc.html.

(٢) استناداً إلى «الكتاب الأخضر» للوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) الذي يفيد «عن القروض والمنح المعطاة لما وراء البحار»، حصلت إسرائيل في خلال ٢٠٠٥ على ١٥٣,٨٩٤,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أميركي (بالسعر الثابت للدولار في ٢٠٠٥) من الولايات المتحدة. انظر: http://qesdb.usaid.gov/gbk.

(٣) بحسب خدمة الأبحاث في الكونغرس، فإن الولايات المتحدة لم تزوّد إسرائيل بأي مساعدة عسكرية مباشرة ما بين ١٩٤٩ و١٩٥٩. انظر: Clyde Mark, "Israel: U.S. Foreign Assistance," Issue Brief for Congress, Congressional Research Service, April 26, 2005, 13-14, Table 3.

وقد باعت الولايات المتحدة إسرائيل مئة مدفع غير مرتد مضاد للدبابات في ١٩٥٨، في جزء من ذلك كمكافأة لإسرائيل على دعمها إبان أزمة الأردن في ١٩٥٨. انظر: Warren Bass, Support Any Friend: Kennedy's Middle East and the Making of the U.S.-Israeli Alliance (New York: Oxford University Press, 2003), 151; and Douglas Little, "The Making of a Special Relationship: The United States and Israel, 1957-68," International Journal of Middle East Studies 25, no. 4 (November 1993): 566.

ويفيد وليام هـ. موت الرابع أن إسرائيل حصلت سرّاً على خمسمئة من الفائض الأميركي من نصف المجنزرات إبان حرب تأسيس إسرائيل العام ١٩٤٨، وحصلت أيضاً على بعض الفائض من الدبابات في ١٩٥١ ـ ١٩٥٢. وساعدت الولايات المتحدة أيضاً على رفد شراء إسرائيل طائرات مقاتلة فرنسية في ١٩٥٤، «كجزء من المساعدة العسكرية الأميركية لفرنسا لتطوير الصناعة العسكرية الفرنسية»، وزوّدت برفد مماثل لشراء طائرات «ميستير» المقاتلة الفرنسية في ١٩٥٥. ولأن فرنسا كانت المستفيد الظاهري من هذا الرفد، فإن المبالغ ليست مدرجة في معظم توصيفات المساعدة الأميركية لإسرائيل. ويفيد موت عمّا مجموعه ٩٥,٤ مليون دولار من المساعدة العسكرية ما بين ١٩٤٦ و١٩٥٥، بالإضافة إلى ١٨٩,١ مليون دولار من ١٩٥٦ إلى ١٩٦٥. انظر: William H. Mott IV, United States Military Assistance: An Empirical Perspective (Westport, CT: Greenwood Press, 2002), 176-77.

(٤) انظر: Zach Levey, "Israel's Quest for a Security Guarantee from the United States, 1954-1956," British Journal of Middle East Studies 22, no. 1/2 (1995).

يصف ليفي شعور ديفيد بن غوريون بأنه مزدوج ومتناقض حيال فضائل الضمانة الأميركية في تلك الفترة. فبينما هو يقر بقيمة ضمانة قوة عظمى، فإنه خشي في الوقت نفسه أن ذلك قد يحدّ من استقلالية إسرائيل. ويلاحظ ليفي أيضاً أن بعض المسؤولين الإسرائيليين (وبالأخص

موشي شاريت)، رأى في الضمانة الأميركية وسيلة لكبح السياسات الأكثر عدوانية التي حبّذها بن غوريون وغيره.

(٥) Michael Brecher, Decisions in Israel's Foreign Policy (New Haven: Yale University Press, 1975), 191-92, 220.

(٦) Avi Shlaim, The Iron Wall: Israel and the Arab World (New York: Norton, 2001), 172-73.

(٧) Ibid., 178-85; Benny Morris, Righteous Victims: A History of the Zionist-Arab Conflict, 1881-2001 (New York: Vintage, 2001), 290, 297-300; Brecher, Decisions in Israel's Foreign Policy, 282-303; Steven L. Spiegel, The Other Arab-Israeli Conflict: Making America's Middle East Policy from Truman to Reagan (Chicago: University of Chicago Press, 1985), 74-82; and David Schoenbaum, The United States and the State of Israel (New York: Oxford University Press, 1993), 115-23.

(٨) بحسب وارن باس، فإن «إدارة كنيدي... تشكّل الرئاسة المحورية في العلاقات الأميركية ـ الإسرائيلية، والمفصّلة التي تأرجحت في شكل قاطع بعيداً من الشراكة الباردة في الخمسينيات، وصوب التحالف التام الذي نعرفه اليوم». (Support Any Friend, 3.). ويحدد أبراهان بن ـ زفي تاريخ بدء الشراكة الاستراتيجية في أواخر الخمسينيات، وبخاصة لدى قبول إسرائيل مبدأ أيزنهاور (الذي تعهّد دعم بلدان الشرق الأوسط التي تهددها «الشيوعية الدولية»)، ولدعمها في خلال أزمات متنوعة في: لبنان، العراق، والأردن. انظر: Decade of Transition: Eisenhower, Kennedy and the Origins of the American-Israeli Alliance (New York: Columbia University Press, 1998); and Little, "Making of a Special Relationship."

(٩) كان كينيدي أكثر تحفّظاً في وصف الالتزام الأميركي في مؤتمر صحافي لاحق. انظر: Bass, Support Any Friend, 3, 183; and Spiegel, Other Arab-Israeli Conflict, 106-107.

(١٠) يلاحظ وارن باس، في شكل صحيح، أن اللوبي الإسرائيلي (الذي يصفه بأنه «بيت القوة في واشنطن في الثمانينيات») كان أقل قوة في أوائل الستينيات، ويقول إنه «لا يوجد تقريباً أي دليل موثّق إلى أن مبيعات الـ «هوك» دفعت إليها اعتبارات محلّية». ومن غير المفاجئ، برغم ذلك، غياب دليل موثّق ما دام أنه من غير المرجح أن يعترف الرؤساء ومستشاروهم بأن اعتبارات محلّية تؤدي إلى صياغة الخيارات الاستراتيجية المهمة. ويعترف باس أيضا بأنه «بينما الحجج الاسرائيلية [لصفقة بيع الهوك] صيغت حصراً بعبارات استراتيجية، فإنه يصعب ألا تشكل الانتخابات النصفية التي تلوح في الأفق ـ مهما جرت تهدئتها - دافعاً لها». ولاحظ إضافة إلى ذلك أن «كنيدي كان صاحب فطنة سياسية، وعرف أن بيع الهوك يمكنها وحدها أن تساعد مع الناخبين والواهبين المؤيدين لإسرائيل». انظر: Bass, Support Any Friend, 145-50. Also see Spiegel, Other Arab-Israeli Conflict, 106-10; and Mordechai Gazit, President Kennedy's Policy Toward the Arab States and Israel (Tel Aviv: Shiloah Center for Middle Eastern and African Studies, 1983), 30-55.

(١١) تم التوصل في ذلك الوقت أيضاً إلى اتفاق على بيع طائرات سكايهوك A-4 المقاتلة ـ

القاذفة، بالرغم من أن الطائرات لم تُسلّم إلا بعد ذلك بعدة أعوام. انظر: Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), The Arms Trade with the Third World (New York: Humanities Press, 1971), 532, 535.

(١٢) Mark, "Israel: U.S. Foreign Assistance," 6, 13.

(١٣) أحصيت من «الكتاب الأخضر» للوكالة الأميركية للتنمية الدولية في: http://qesdb.cdie.org/gbk/index.html.

(١٤) Ibid.; and The Military Balance 2006 (London: International Institute for Strategic Studies, 2006).

(١٥) Mark, "Israel: U.S. Foreign Assistance," 2, 10; and Matthew Berger, "Good News-and Bad-for U.S. Aid to Israel," JTA.org, March 28, 2003.

(١٦) Edward T. Pound, "A Close Look at U.S. Aid to Israel Reveals Deals That Push Cost Above Publicly Quoted Figures," Wall Street Journal, September 19, 1991.

(١٧) استناداً إلى كلايد مارك من خدمة الأبحاث حول السياسة الخارجية في الكونغرس، قسم الدفاع والتجارة، فإن إسرائيل «تحصل على معاملة تفضيلية وفوائد محددة بموجب برامج المساعدة الأميركية، قد لا تكون متوفّرة لدول أخرى». انظر: Mark, "Israel: U.S. Foreign Assistance," 8.

(١٨) Jeremy M. Sharp, "U.S. Foreign Aid to Israel," Report for Congress, Congressional Research Service, January 5, 2006, 5-6.

(١٩) Mark, "Israel: U.S. Foreign Assistance," 8-9.

(٢٠) "U.S. Assistance to Israel," http://telaviv.usembassy.gov/publish/mission/amb/assistance.html.

(٢١) Duncan L. Clarke, Daniel B. O'Connor, and Jason D. Ellis, Send Guns and Money: Security Assistance and U.S. Foreign Policy (Westport, CT: Praeger, 1997), 24; Mark, "Israel: U.S. Foreign Assistance," 10; and Shirl McArthur, "A Conservative Estimate of Total Direct U.S. Aid to Israel: 108 Billion$," Washington Report on Middle East Affairs (online), July 2006, 16-17.

(٢٢) Sharp, "U.S. Foreign Aid to Israel," 11.

(٢٣) اكتشف مكتب المحاسبة العامة أيضاً أن وزارة الدفاع تنازلت لإسرائيل عن متطلبات غرامات الإنهاء (المبالغ التي على الشاري أن يجمدها لتغطية كلفة إنهاء عقد ما)، لكنه اعتقد أنه «بسبب احتمال استمرار المساعدة لإسرائيل، فإن التنازل يشكل حداً أدنى من المخاطرة». انظر: "U.S. General Accounting Office, "Military Sales Cash Flow Financing," GAO/NSIAD-94-1024, Washington, DC, February 8, 1994, 3.

(٢٤) Mark, "Israel: U.S. Foreign Assistance," 8.

(٢٥) يظهر التناقض في شكل بارز عندما يقارن المرء صفحة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية المخصصة لإسرائيل (www.usaid.gov/policy/budget/cbj2007/ane/il.html) مع صفحات الإنترنت المخصصة للحاصلين الآخرين على المساعدة الأميركية.

(٢٦) Mark, "Israel: U.S. Foreign Assistance," 7.

(٢٧) يفيد جهاز الأبحاث في الكونغرس أيضاً أن ٤ في المئة تقريباً من المبلغ المضمون يوضع جانباً في حساب وزارة الخزانة كاحتياط للتخلّف في الدفع. وهذا الاقتطاع يبلغ نحو أربعة ملايين دولار بالنسبة إلى قرض يبلغ عشرة مليارات دولار. انظر: Mark, "Israel: U.S. Foreign Assistance," 3; Larry Nowels and Clyde Mark, "Israel's Request for U.S. Loan Guarantees," Issue Brief for Congress, Congressional Research Service, October 8, 1991; and Sheldon L. Richman, "The Economic Impact of the Israeli Loan Guarantees," Journal of Palestine Studies 21, no. 2 (Winter 1992).

(٢٨) بحسب مارك، من جهاز الأبحاث في الكونغرس، «من المقدّر أن إسرائيل تحصل على نحو مليار دولار سنوياً من خلال جمع التبرعات، وعلى مبلغ يعادله من خلال القروض التجارية القصيرة والطويلة الأمد، ونحو مليار دولار من إيرادات سندات الخزينة الإسرائيلية». انظر: Mark, "Israel: U.S. Foreign Assistance," summary page.

ويتم بيع سندات دولة إسرائيل في الولايات المتحدة من خلال مؤسسة تطوير إسرائيل. وهذه السندات غير قابلة للتحويل، وترى فيها حكومة إسرائيل «مصدراً ثابتاً للاستدانة الخارجية بالإضافة إلى كونها آلية مهمة للإبقاء على الروابط مع يهود الشتات». وبلغت معدلات الفائدة نحو ٤ في المئة من ١٩٥١ إلى ١٩٨٩، ما يعني «حسماً وطنياً» حاداً في وقت ارتفعت معدلات الخزانة الأميركية سريعاً بعد ١٩٨٠)، لكن «كان على عروض سندات مؤسسة تطوير إسرائيل أن تتحرك، في الأعوام الأخيرة، في اتجاه تسعيرة السوق». وذُكر أن مبيعات سندات إسرائيل بلغت ١,٢ مليار دولار في ٢٠٠٦، ويتجاوز الآن المجموع التراكمي للأموال المجموعة عبر السندات ٢٥ مليار دولار. انظر: Suhas L. Ketkar, "Diaspora Bonds: Track Record and Potential," World Bank Discussion Paper, August 31, 2006; and Avi Krawitz, "Israel Bonds Raises $1.2 billion in 2006," Jerusalem Post, December 10, 2006.

(٢٩) Dale Russakoff, "Treasury Finds Bite in Israel Bonds; 1984 Law Places New Tax on Artificially Low Interest Rates," Washington Post, September 12, 1985; "Tax Report," Wall Street Journal, August 20, 1986; and Russell Mokhiber, "Bonds of Affection," Multinational Monitor (1988), http://multinationalmonitor.org/hyper/issues/1988/04/mm0488_10.html.

(٣٠) بحسب مصلحة الضرائب، فعلى مساهمة دافع الضرائب، كي تتأهّل إلى الحسم، «أن تُقدّم إلى مؤسسة أنشئت وتم الاعتراف بها كمنظمة خيرية بموجب قوانين إسرائيل. وسيُسمح بحسم المبلغ نفسه الذي يُحسم لو أن المنظمة أُنشئت بموجب قوانين الولايات المتحدة، لكنها محدودة بـ ٢٥ في المئة من المدخول الصافي [لدافع الضرائب] الذي تضبطه المصادر الإسرائيلية. "Charitable Contributions," Publication 526, U.S. Internal Revenue Service, 3, (www.irs.gov/pub/irs-pdf/p526.pdf.). ويبدو أن المكسيك وكندا هما الدولتان الوحيدتان الأخريان اللتان تتمتعان بمثل هذه الإجراءات.

(٣١) يروي ليونارد سليتر الجهد السرّي للحصول على أسلحة للقوات العسكرية الصهيونية قبل

الاستقلال في كتابه: Leonard Slater, The Pledge (New York: Simon & Schuster, 1970).

(٣٢) Shimon Peres, Battling for Peace: A Memoir (New York: Random House, 1995), 119; Michael Karpin, The Bomb in the Basement: How Israel Went Nuclear and What That Means for the World (New York: Simon & Schuster, 2005), 135-37; and Avner Cohen, Israel and the Bomb (New York: Columbia University Press, 1998), 67, 70.

(٣٣) Friends of the Israel Defense Forces, "Mission Statement," www.israelsoldiers.org; and Aimee Rhodes, "New York Dinner Raises $18m for IDF," Jerusalem Post, April 3, 2007.

(٣٤) على ما نصح به أخيراً دليل بنك القدس للمؤسسات الخيرية الإسرائيلية، «لطالما وُجدت القوانين التي تتحكم في المساهمات الأميركية للمؤسسات الخيرية الأجنبية، إلا أنها كانت غامضة، وبالتالي نادراً ما تُطبّق. ولم يكن هناك رقيب على عطاءات الأشخاص ومؤسسات 501c(3) للمؤسسات الخيرية الإسرائيلية، وكان من الصعب تقفّي وجهة استخدامها النهائية، وتحديدها». وحذّر الدليل من أن هذا الوضع تغيّر كثيراً منذ ١١ أيلول/سبتمبر 2001. Bank of Jerusalem, "Help Them Help You: A Recommendation for the Israeli Charity," www.bankjerusalem.co.il/indexE.php?page=588 (accessed March 28, 2007).

(٣٥) Gershom Gorenberg, The Accidental Empire: Israel and the Birth of the Settlements, 1967-1977 (New York: Times Books/Henry Holt, 2006), 218-19.
ومن قبيل ذلك، ذُكر أن العالم السياسي الإسرائيلي ديفيد نيومان، وصف الوكالة اليهودية والمنظمة الصهيونية العالمية على أنهما تعملان «تحت مظلّة واحدة، ولديهما المسؤولون أنفسهم، والأقسام، والإدارات الذين يشرفون على النشاطات». انظر: Amy Teibel and Ramit Plushnick-Masti, "As Israel Leaves Gaza, Bill for Its Settlement Ambitions Is Shrouded in Mystery," Associated Press, August 10, 2005.

(٣٦) Nathaniel Popper, "Jewish Officials Profess Shock over Report on Zionist Body," Forward, March 18, 2005; and "Summary of the Opinion Concerning Unauthorized Outposts" (the Sasson Report), www.fmep.org/documents/sassonreport.html.

(٣٧) "U.S. Tax-Exempt Charitable Contributions to Israel: Donations, Illegal Settlements, and Terror Attacks Against the US," Middle East Foreign Policy Research Note, October 5, 2005, www.irmep.org/tec.htm.

(٣٨) International Monetary Fund, "World Economic Outlook Database for September 2006," www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2006/02/data/index.aspx.

(٣٩) Human Development Report 2006 (New York: United Nations Development Programme,2006), http://hdr.undp.org/hdr2006/statistics; and Economist Intelligence Unit, "2005 Quality of Life Rankings," www.economist.com/media/pdf/QUALITY_OF_LIFE.pdf.

(٤٠) Mitchell G. Bard and Daniel Pipes, "How Special Is the U.S.-Israel Relationship?" Middle East Quarterly 4, no. 2 (June 1997): 43.

(٤١) Bishara A. Bahbah, "The United States and Israel's Energy Security," Journal of Palestine Studies 11, no. 2 (Winter 1982): 118-30. لنص الاتفاق الأصلي انظر: "Israel-United States Memorandum of Understanding, September 1, 1975" and "Memorandum of Agreement between the Governments of the United States of America and Israel-Oil," www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/Peace/mou1975.html and (www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/Peace/cdoilmou.html.) Also see "Oil from Iraq: An Israeli Pipedream," Jane's Middle East/Africa Report, April 16, 2003, (www.janes.com/regional_news/africa_middle_east/news /fr/fr030416_1_n.shtml.)

(٤٢) William B. Quandt, Camp David: Peacemaking and Politics (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1986), 313; Spiegel, Other Arab-Israeli Conflict, 371-72; Moshe Dayan, Breakthrough: A Personal Account of the Egypt-Israeli Peace Negotiations (New York: Knopf, 1981), 274-76; "Israel: Oil Supply Arrangement," Memoranda of Agreement, United States Treaties and Other International Acts Series 9533, 30 UST 5994 (Washington, DC, March 1979), 5989-96; Judith Miller, "Israel Pressing U.S. on Oil Sales Accord," New York Times, August 17, 1980; and Steven Rattner, "U.S. and Israel Reach Agreement on Oil," New York Times, October 16, 1980.

(٤٣) USAID, "Greenbook."

(٤٤) Alfred Prados, "Jordan: U.S. Relations and Bilateral Issues," Issue Brief for Congress, Congressional Research Service, January 9, 2002; and USAID, "Greenbook."

(٤٥) ألزمت مذكّرة تفاهم ١٩٧٥ الإسرائيلية ـ الأميركية واشنطن «ببذل كل جهد لتكون متجاوبة بالكامل... مع متطلبات إسرائيل من التجهيزات العسكرية والدفاعية الأخيرة»، وفي «استمرار الحفاظ على قوّة إسرائيل العسكرية من خلال تزويدها بأنواع متطوّرة من المعدات».

(٤٦) Sharp, "U.S. Foreign Aid to Israel," 1.

(٤٧) David Rogers and Edward T. Pound, "How Israel Spends $1.8 Billion a Year at Its Purchasing Mission in New York," Wall Street Journal, January 20, 1992.

(٤٨) أعيد، في ١٩٩٨ تسمية «وكالة المساعدة الدفاعية الأمنية» «وكالة التعاون الدفاعي الأمني».

(٤٩) بحسب مكتب المحاسبة العامة، فإنه «بينما تستخدم دول أخرى أساساً منظومة التعاطي من حكومة إلى حكومة، تستخدم إسرائيل عقوداً تجارية في نحو ٩٩ في المئة من مشترياتها... ويمكن إسرائيل، من خلال استخدام المنظومة التجارية، أن تتفادى رسم الثلاثة في المئة الإداري الذي تتقاضاه وزارة الدفاع عن مساعدات الأسلحة الخارجية. وهناك أيضاً رقابة وتوجيهات للموافقة ضعيفة على المبيعات التجارية لإسرائيل». ومن غير المطلوب من وكالة المساعدة الدفاعية الأمنية مراجعة العقود وطلبات الشراء التي تتراوح قيمتها بين ٥٠ ألف

دولار و٥٠٠ ألف، إلا بعدما تحصل إسرائيل على أموال المساعدة العسكرية، ولا تراجع وكالة المساعدة الدفاعية الأمنية العقود وطلبات الشراء التي تقل قيمتها عن ٥٠ ألف دولار. ثم إن «الطريقة غير المعتادة التي تدير فيها وكالة المساعدة الدفاعية الأمنية البرنامج الإسرائيلي والنقص في عدد الموظفين، تضيف مزيداً من التعقيد على كامل تطبيق ما تجب الإفادة عنه بموجب الاتفاق والمتعلق... بالاغراض الحساسة»، انظر: U.S. General Accounting Office, "Security Assistance: Reporting of Program Content Changes," GAO/NSIAD-90-115, Washington, DC, May 1990, 8-9, 14.

(٥٠) منقولة في: Steven Pearlstein, "U.S. Military Office Defends Israeli Aid; Closer Scrutiny of Program Described as Unnecessary," Washington Post, July 30, 1992. انظر أيضا Also see David Rogers and Edward Pound, "The Money Trail: U.S. Firms Are Linked to an Israeli General at the Heart of a Scandal," Wall Street Journal, January 20, 1992; Rogers and Pound, "How Israel Spends $1.8 Billion"; Joel Brinkley, "Israeli General Pleads Guilty in Bribery Case," New York Times, March 28, 1991; Hillel Kuttler, "U.S. Defense Procurement Faults Led to Dotan Affair," Jerusalem Post, August 12, 1993; and U.S. General Accounting Office, "Foreign Military Aid to Israel: Diversion of U.S. Funds and Circumvention of U.S. Program Restrictions," GAO/T-OSI-94-9, Washington, DC, October 1993.

(٥١) منذ ٢٠٠٤، بلغت قيمة ما أُنفق على لافي، وميركافا، وآرو، وغيرها من البرامج ٢,٦٨ مليار دولار. انظر: "U.S. Assistance to Israel."

(٥٢) Dov S. Zakheim, Flight of the Lavi: Inside a U.S.-Israeli Crisis (Washington, DC: Brassey's, 1996) xv, 256-57. كان زاخايم وكيلاً لنائب وزارة الدفاع في إدارة ريغان، وهو محلل ذو خبرة في شؤون الدفاع. وكان أيضاً يهودياً أرثوذكسياً ومؤيداً قوياً لإسرائيل. وبرغم ذلك، فإن جهوده الراسخة لتقويم الكلفة الحقيقية لمشروع لافي، وفي النهاية لإلغائه، أكسبته هجمات متكرّرة على شخصه. وهو يفيد بالفعل أن وزير الدفاع موشي أرينز دعاه مرّة بـ «خائن العائلة». انظر: Also see Duncan L. Clarke and Alan S. Cohen, "The United States, Israel and the Lavi Fighter," Middle East Journal 40, no. 1 (Winter 1986); and James P. DeLoughry, "The United States and the LAVI," Airpower Journal 4, no. 3 (Fall 1990).

(٥٣) Mark, "Israel: U.S. Foreign Assistance," 8; Carol Migdalovitz, "Israel: Background and Relations with the United States," Report for Congress, Congressional Research Service, August 31, 2006, 19; and Duncan L. Clarke, "The Arrow Missile: The United States, Israel, and Strategic Cooperation," Middle East Journal 48, no. 3 (Summer 1994).

(٥٤) "Memorandum of Understanding Between the Government of the United States and the Government of Israel on Strategic Cooperation," November 30, 1981, posted on

the website of the Avalon Project at Yale Law School, www.yale.edu/lawweb/avalon/mideast/pal03.htm.

(٥٥) حدد الكونغرس في ١٩٨٨ تسمية «حليف رئيسي من خارج حلف شمال الأطلسي»، كجزء من القانون المصنف ١٠ (القوات المسلحة). انظر: Subtitle A, Part IV, Chapter 138, Subchapter II, Section 2350a. On Israel's designation, see Migdalovitz, "Israel: Background and Relations," 19.

(٥٦) Yitzhak Benhorin, "US to Double Emergency Equipment Stored in Israel," Ynetnews.com, December 12, 2006.

(٥٧) يلاحظ فلدمان أيضاً أنه سيكون صعباً ومكلفاً على الولايات المتحدة نقل هذه المعدات من إسرائيل إلى منطقة الانتشار الأكثر ترجيحاً، وهي الخليج الفارسي. انظر: Shai Feldman, The Future of U.S.-Israel Strategic Cooperation (Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, 1996), 45-46. Also see Clarke et al., Send Guns and Money, 162-63.

(٥٨) Benhorin, "US to Double Emergency Equipment."

(٥٩) هذه التطوّرات موثّقة في: Spiegel, Other Arab-Israeli Conflict, 410-11; Migdalovitz, "Israel: Background and Relations," 18-19; Bard and Pipes, "How Special Is the U.S.-Israel Relationship?"; Clyde Mark, "Israeli-United States Relations," Issue Brief for Congress, Congressional Research Service, November 9, 2004, 9-10; and Schoenbaum, The United States and the State of Israel, 280-81.

(٦٠) Jeffrey T. Richelson and Desmond Ball, The Ties That Bind: Intelligence Cooperation Between the UKUSA Countries (Boston: Unwin Hyman, 1990), 173, 304; Jeffrey T. Richelson, "The Calculus of Intelligence Cooperation," International Journal of Intelligence and Counterintelligence 4, no. 3 (Fall 1990): 314; and Benjamin Beit-Hallahmi, The Israeli Connection: Who Israel Arms and Why (New York: Pantheon Books, 1987), 40-41.

(٦١) Jeffrey T. Richelson, The U.S. Intelligence Community, 2nd ed. (Cambridge, MA: Ballinger, 1989), 275-77; and Seymour Hersh, The Samson Option: Israel's Nuclear Arsenal and American Foreign Policy (New York: Random House, 1991), 3-8.

(٦٢) Ephraim Kahana, "Mossad-CIA Cooperation," International Journal of Intelligence and Counterintelligence 14, no. 3 (July 2001): 416.

(٦٣) Robert Norris et al., "Israeli Nuclear Forces, 2002," Bulletin of the Atomic Scientists 58, no. 5 (September/October 2002): 73-75; and "Israel Profile: Nuclear," Nuclear Threat Initiative, www.nti.org/e_research/profiles/Israel/Nuclear/index.html.

(٦٤) Bass, Support Any Friend, 198, 206.

(٦٥) Ibid., 216, 219, 222.

(٦٦) Quoted in: Karpin, Bomb in the Basement, 237.

(٦٧) Cohen, Israel and the Bomb, 193.

ادعى المساعد في البيت الأبيض روبرت كومر لاحقاً، أن قرار كنيدي في الستينيات تزويد إسرائيل بأسلحة أميركية، شكّل جزءاً من جهد مقصود لإقناع إسرائيل بعدم التحول إلى دولة نووية، لكن إذا كان ذلك هو الهدف، فمن الواضح أنه فشل. وعلى ما يلاحظه مايكل كاربين، «أرادت إسرائيل معاً «منتوج» ديمونا [أي الأسلحة النووية] وكذلك الأسلحة الهجومية من الولايات المتحدة. وهذا ما حصلت عليه في النهاية». انظر: Bomb in the Basement, 238.

(٦٨) Bass, Support Any Friend, 252.

(٦٩) Hersh, Samson Option, 188-89.

يصف باس مقاربة جونسون لديمونا بأنها «الرغبة في التسوية على مستوى مقبول مشترك من المخادعة». انظر: Support Any Friend, 252.

(٧٠) Avner Cohen, "Israel and Chemical/Biological Weapons: History, Deterrence, and Arms Control," Nonproliferation Review 8, no. 3 (Fall-Winter 2001).

(٧١) ربما بلغ مجموع المساعدة السوفياتية لكوبا، في بعض الأعوام، حجم المساعدة الأميركية لإسرائيل (ما يقارب الثلاثة مليارات دولار في السنة)، لكن هذه التقديرات تستخدم سعر التبديل الرسمي للدولار مقابل البيزو، وهو بالتالي يبالغ في المجموع العام للدعم السوفياتي. ويكاد يكون سكان كوبا ضعفي سكان إسرائيل، وبالتالي فإن المساعدة السوفياتية للشخص الواحد كانت أقل بكثير من المساعدة الأميركية لإسرائيل، وقد دعمت الولايات المتحدة إسرائيل لفترة أطول مما رفدت موسكو هافانا. وكان كاسترو أيضاً تابعاً مُروَّضاً. وعلى ما يلاحظه خورخي دومينيغيز، «لا تعارض كوبا المصالح السوفياتية؛ وهي تمارس استقلالها الذاتي وهي مدركة هذه المصالح وبالتوافق معها. وفي أوقات حرجة، مثل الغزو السوفياتي لأفغانستان، تبنّت كوبا سياسات كان ثمنها كبيراً على مصالحها الخاصة... وحتى في شأن السياسات السوفياتية الداخلية المتعارضة مع سياسات كوبا، فإن كوبا تتحفّظ في انتقاداتها لموسكو. وبالتالي، فإن الهيمنة السوفياتية المتشددة تضع حدوداً حقيقية وكبيرة لاستقلالية كوبا». انظر:

To Make a World Safe for Revolution: Cuba's Foreign Policy (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1989), 111 and Appendix B.

(٧٢) Quandt, Peace Process, 249.

يدعي بعض المصادر أن بيغن لم يخرق وعده بالفعل، محاججاً بأنه لم يبدأ النقاش في شأن طائرات الأواكس، بل أعرب عن مجرّد معارضته القوية للصفقة عندما سأله أعضاء في الكونغرس عنها. ويتضح من مذكرات ريغان، أن الرئيس السابق لم ير هذا التفسير لمسلك بيغن مقنعاً، قائلاً «لم أرغب في أن يقوم ممثلون لدولة أجنبية ـ أي دولة أجنبية ـ بمحاولة التدخّل في ما أنظر إليه على أنه منظمتنا السياسية الداخلية، وفي وضع سياستنا الخارجية... شعرت بأنه [بيغن] نكث بوحده، وقد أغضبني ذلك». انظر:

Ronald Reagan, An American Life (New York: Simon & Schuster, 1990), 412, 414-16.

(٧٣) أعيدت طباعة النص الإنكليزي للقرار ٢٤٢ في: The Arab-Israeli Conflict: Readings and

Documents, ed. John Norton Moore (Princeton: Princeton University Press, 1977), 1083-84. انظر أيضاً: David Pollock, The Politics of Pressure: American Arms and Israeli Policy Since the Six Day War (Westport, CT: Greenwood Press, 1982), 74.

(٧٤) بالرغم من المستوى المتنامي للمساعدة الأميركية بعد ١٩٦٨، فغالباً ما شابت العلاقات الأميركية ـ الإسرائيلية خلافات حول مستوى الدعم العسكري الأميركي واحجام إسرائيل عن القبول بأي اقتراح من الاقتراحات السلمية التي طرحها وسطاء مختلفون. إلا أن جهود الولايات المتحدة لفرض تنازلات إسرائيلية من خلال فرض قيود على السلاح فشلت في شكل عام، ولم يمكن الحصول على تنازلات إلا من خلال تعهدات بدعم إضافي. انظر: William B. Quandt, Decade of Decisions: American Policy Toward the Arab-Israeli Conflict, 1967-1976 (Berkeley: University of California Press, 1977), 97-98, 100-102; Pollock, Politics of Pressure, 74-77; Brecher, Decisions in Israel's Foreign Policy, 487-88, 493-96; and Spiegel, Other Arab-Israeli Conflict, 190-91.

(٧٥) Quoted in: Brecher, Decisions in Israel's Foreign Policy, 493.

(٧٦) هذه المبالغ هي بالسعر الثابت للدولار في ٢٠٠٥. USAID, "Greenbook."

(٧٧) Shlaim, Iron Wall, 603-605.

(٧٨) Dennis Ross, The Missing Peace: The Inside Story of the Fight for Middle East Peace (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2004), 478.

(٧٩) يتابع بن ـ زفي: «استمرّت الروابط الاستراتيجية بين واشنطن وتل أبيب في التطور خلال ١٩٩٦ ـ ١٩٩٩ . . . وقد تضمنت تخزين أسلحة وذخائر في إسرائيل استباقاً لزمن الحرب، وتطوير أنظمة مضادة للصواريخ بما في ذلك السهم، ونوتيلوس، ومرحلة الاعتراض المعزّز. والتقى البلدان بانتظام في هيئات مثل المجموعة المشتركة للتخطيط السياسي والعسكري، والمجموعة المشتركة لتخطيط المساندة الأمنية، والمجموعة المشتركة للتنمية الاقتصادية... وبالفعل، فإن اللجنة الأميركية ـ الإسرائيلية المشتركة للتخطيط الاستراتيجي... التأمت كما هو مقرّر في 21 شباط/فبراير ١٩٩٩، بالرغم من قرار إسرائيل تعليق إعادة الانتشار المنصوص عليها في اتفاقات «واي». انظر: "The United States and Israel: The Netanyahu Era," Strategic Assessment (Jaffee Center for Strategic Studies, Tel Aviv University) 2, no. 2 (October 1999).

(٨٠) حول مصير إعادة نظر فورد، انظر: Quandt, Decade of Decisions, 267-71; Edward Tivnan The Lobby: Jewish Political Power and American Foreign Policy (New York: Simon & Schuster, 1987), 89; Charles McC. Mathias Jr., "Ethnic Groups and Foreign Policy," Foreign Affairs 59, no. 5 (Summer 1981): 992-93; and Spiegel, Other Arab-Israeli Conflict, 296.

(٨١) استذكر كارتر لاحقاً، «أعتقد أن بيغن خرّب عن قصد المسألة برمتها من خلال المستوطنات اللعينة. وهو يعرف أنه كذب. فهو لم يكد يغادر كامب ديفيد منذ ١٢ ساعة حتى بات مُعرّضاً لضغط [داخلي] هائل... لم يكن يوجد أي إبهام، عندما غادرنا كامب ديفيد، حول واقع أنه لن تقام أي مستوطنات في خلال الفترة الانتقالية، التي سنقوم في خلالها بالتفاوض على

اتفاق السلام النهائي. وكان ذلك مفهوماً كلّياً وبشكل مطلق، انظر: Quoted in Kenneth W. Stein, Heroic Diplomacy: Sadat, Kissinger, Carter, Begin, and the Quest for Arab-Israeli Peace (New York: Routledge, 1999), 256.

(٨٢) فورة كلينتون منقولة في: Hussein Agha and Robert Malley, "Camp David: The Tragedy of Errors," New York Review of Books, August 9, 2001, 60.

(٨٣) William B. Quandt, Camp David: Peacemaking and Politics (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1986), 103-104.

(٨٤) Sharp, "U.S. Foreign Aid," 4.

(٨٥) Itamar Rabinovich, The War for Lebanon, 1970-1985, rev. ed. (Ithaca: Cornell University Press, 1985), 138-43.

(٨٦) William B. Quandt, Peace Process: American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict Since 1967, 3rd ed. (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2004), 307-10; and Glenn Frankel, Beyond the Promised Land: Jews and Arabs on the Hard Road to a New Israel (New York: Simon & Schuster, 1994), 301-304.

(٨٧) كانت معدلات نمو السكان في إسرائيل نفسها في ١٩٩١ و١٩٩٣ و١٩٩٤ على التوالي: ٤,٩ في المئة، و٢,٥ في المئة، و٢,٧ في المئة. انظر: "Sources of Population Growth: Total Israeli Population and Settler Population, 1991-2003," Foundation for Middle East Peace, Washington, DC.www.fmep.org/settlement_info/stats_data/settler_population_growth/sources_population_growth_1991_2003.html.

(٨٨) استخدم الاتحاد السوفياتي/روسيا الفيتو ١١٩ مرة ما بين ١٩٤٦ و١٩٨٥، وأربع مرات فقط من يومها. ولم تستخدم الولايات المتحدة الفيتو الأول لها حتى ١٩٧٠ لكنها استخدمته ٨٢ مرة حتى آذار/مارس ٢٠٠٧. انظر: "Changing Patterns in the Use of the Veto in the Security Council," Global Policy Forum, www.globalpolicy.org/security/data/vetotab.htm.

(٨٩) أصبح هذا الموقف يُعرف بـ«مبدأ نيغروبونتي». انظر: Michael J. Jordan, "Symbolic Fight for Israel at U.N.," Christian Science Monitor, December 8, 2003.

(٩٠) صوتت الولايات المتحدة لمصلحة قراري مجلس الأمن اللذين يُدينان الهجوم الإسرائيلي الدموي على قيبيا في ١٩٥٣، وهجومها على مفاعل أوزيراك العراقي في ١٩٨١. وصوّتت أيضاً لصالح القرارين ٦٧٢ و٦٨١ في ١٩٩٠ اللذين ينتقدان طرد إسرائيل لفلسطينيين من الأراضي المحتلة. وامتنعت الولايات المتحدة عن التصويت على القرار ٥٧٣ في ١٩٨٥ الذي أدان تفجير مقر منظمة التحرير الفلسطينية في تونس، وصوتت لمصلحة القرار ١٠٧٣ في ١٩٩٦ الذي أعرب عن القلق حيال بناء إسرائيل نفقاً في جوار المسجد الأقصى في القدس.

(٩١) تم الحصول على سجلات التصويت في الأمم المتحدة من .http://unbisnet.un.org:8080، ومن أجل لائحة بقرارات الجمعية العمومية المتعلقة بإسرائيل، إلى جانب سجل جزئي بالتصويت، انظر: .www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/UN/gatoc.html

(٩٢) Marc Perelman, "International Agency Eyes Israeli Nukes," Forward, September 5, 2003.

(٩٣) يقدّم مايكل ب. أورين رواية للحرب أجريت أبحاثها في شكل موسّع، لكنها تأخذ جانب إسرائيل بالتأكيد، في: Six Days of War: June 1967 and the Making of the Modern Middle East (New York: Oxford University Press, 2002); وهناك أخرى تصحيحية لرولاند بوب، Roland Popp, "Stumbling Decidedly into the Six Day War," Middle East Journal 60, no. 2 (Spring 2006). ولمعالجة حديثة وأكثر توازناً قام بها مؤرّخ إسرائيلي آخر، انظر: Tom Segev, 1967: Israel, the War, and the Year That Transformed the Middle East, trans. Jessica Cohen (New York: Metropolitan Books, 2007).

(٩٤) يتم الاستشهاد بويلر في: Spiegel, Other Arab-Israeli Conflict, 141؛ وملاحظة جونسون لإيبان مأخوذة من: Popp, "Stumbling Decidedly into the Six Day War," 304. ويلاحظ بوب أيضاً أنه «ما من أحد تقريباً داخل الإدارة الأميركية تملّكه أي شك في أن التحذيرات الإسرائيلية [حول هجوم عربي وشيك] كانت من دون أساس» (٣٠٢). ويفيد وليام كوانت أن «السي.آي.أيه.» والبنتاغون أبلغا وزير الخارجية الإسرائيلي أبا إيبان أنهما «مقتنعان بأن إسرائيل ستفوز بسهولة في حال نشوب أعمال العداء، بغض النظر عمّن يضرب أولاً» انظر: Decade of Decisions, 50.

(٩٥) بعثت الحكومة الإسرائيلية ببرقيات في ٢٥ أيار/مايو إلى واشنطن، إلى وزير الخارجية إيبان والسفير أفراهام هارمان، تدعي فيها أن الهجوم العربي وشيك وطالبة منهما السعي إلى التزام أميركي فوري بالتعامل مع الهجوم على إسرائيل كأنه هجوم على الولايات المتحدة. لكن، على ما يُظهره توم سيغيف، فإن «تقديرات الاستخبارات الإسرائيلية في المساء نفسه كانت مختلفة تماماً عما تم الإبراق به إلى واشنطن... كان [رئيس الوزراء ليفي] أشكول يحاول بوضوح تضليل إيبان، ومن خلاله الرئيس جونسون، من أجل ضمان الدعم الأميركي. وفي نسخة من البرقية إلى هارمان، أضاف أشكول بخط يده: «كل ذلك لاختلاق الذرائع» (1967, 256-57).

(٩٦) أعطى جونسون إيبان في خلال اجتماعه معه مساء ٢٦ أيار/مايو، مذكّرة تنتهي بـ «عليَّ أن أشدد على حاجة إسرائيل إلى أن تجعل من نفسها مسؤولة عن البدء في أعمال العداء. فإسرائيل لن تكون وحدها إلا إذا قررت القيام بذلك وحدها. ولا يمكننا تصوّر أن اسرائيل ستتخذ مثل هذا القرار». هذا الاستشهاد موجود في: Brecher, Decisions in Israel's Foreign Policy, 393. وكرر جونسون مثل هذا التحذير في رسالة إلى أشكول في ٢٨ أيار/مايو.

(٩٧) بتعابير وليام كوانت، فإنه «لم يكن» لجونسون «من سبب للمفاجأة عندما استفاق في صباح الخامس من حزيران/يونيو على خبر أن الحرب قد بدأت. فهو، على كل حال، قد اتخذ الخطوات الآيلة إلى التأكيد للإسرائيليين أن «الضوء الأحمر» في ٢٦ ايار/مايو قد تحوّل إلى أصفر... و«الضوء الأصفر» الذي ألمح إليه في رسالته إلى [رئيس وزراء إسرائيل ليفي] أشكول في ٣ حزيران/يونيو، والذي تكرر في ملاحظات [إيب] فورتاس و[أرثور] غولدبرغ، يعني

«كونوا على حذر»، و«لا تعتمدوا على الولايات المتحدة إذا ما تورطتم في مشاكل». إلا أن الضوء الأصفر، كما هو الأمر بالنسبة إلى معظم السائقين، معادل للأخضر». ويلاحظ كوانت أيضاً أن «جونسون لم يُعط الإسرائيليين فعلاً ضوءاً أخضر، بل إنه رفع الفيتو عن أعمالهم». انظر: Peace Process, 38, 41-42; and Cheryl Rubenberg, Israel and the American National Interest: A Critical Examination (Urbana: University of Illinois Press, 1986), 120.

(٩٨) يلاحظ كوانت، في مراجعته كتاب أورين «ستة أيام من الحرب»، أن «جونسون [طلب] من الإسرائيليين عدم التصرّف وحدهم. ويبدو، لفترة من الزمن، أنه كان يعني ذلك. لكن يبدو أنه غيّر فكره مع نهاية أيار/مايو. وأحسّ الإسرائيليون سريعاً بالتغيير، وكان لذلك أهميته وهم يتخذون قرار الحرب. إلا أننا لا نزال لا نعلم سبب تردد جونسون الكبير في البداية، ومن ثم لماذا اتخذ موقفاً قاسياً من إسرائيل، أو لماذا غيّر بالتالي رأيه. انظر: "Book Review: Six Days of War," Journal of Cold War Studies 6, no. 4 (Summer 2004): 147. وفي شأن الضغوطات الأخرى التي مورست على جونسون، بما في ذلك حملة كتابة الرسائل، انظر: Segev, 1967, 253-54, 264-65, 304.

(٩٩) Quandt, Peace Process, 43-44.

(١٠٠) في الثامن من حزيران/يونيو ١٩٦٧، وبينما كانت حرب الأيام الستة جارية، هاجمت طائرة حربية وزوارق طوربيد إسرائيلية، سفينة التجسس الأميركية ليبرتي، التي كانت في المياه الدولية قبالة شبه جزيرة سيناء. وأدى الهجوم إلى مقتل ٣٤ بحاراً أميركياً وأحدث أضراراً كبيرة بالسفينة. ولطالما ادعت إسرائيل أن الهجوم كان حادثاً سببه خطأ في تحديد الهوية، وقدمت اعتذاراً إلى الولايات المتحدة ودفعت ١٣ مليون دولار من التعويضات. ويعتقد الناجون من الهجوم، وغيرهم من ضباط البحرية الأميركيين، وعدد من المسؤولين الأميركيين (بمن فيهم مدير «السي.آي.أيه.» ريتشارد هيلمز ووزير الخارجية دين راسك)، أن الهجوم كان متعمّداً. ويدعي مؤيدو وجهة النظر هذه أيضاً، أن التحقيق الذي تلى ذلك تم على عجل وفي شكل غير كامل. ويدافع معلّقون آخرون عن الرواية الإسرائيلية للحادثة، وينظرون إليه بوصفه «حادثاً مؤسفاً». من أجل تقييم مختلف الروايات، انظر: James Bamford, Body of Secrets: Anatomy of the Ultra Secret National Security Agency (New York: Random House, 2002); A. Jay Cristol, The Liberty Incident: The 1967 Attack on the U.S. Navy Spy Ship (Washington, DC: Potomac Books, 2002); James M. Ennes Jr., Assault on the Liberty: The True Story of an Israeli Attack on an American Intelligence Ship (Gaithersburg, MD: Reintree Press, 2003); Oren, Six Days of War, 263-71; and Segev, 1967, 386.

(١٠١) دبلوماسية حرب الاستنزاف موجزة في: Lawrence Whetten, The Canal War: Four-Power Conflict in the Middle East (Cambridge, MA: MIT Press, 1974).
وتتضمن القراءات الإسرائيلية المفيدة Ya'acov Bar-Siman-Tov, The Israeli-Egyptian War of Attrition, 1969-1970 (New York: Columbia University Press, 1980); and Jonathan

Shimshoni, Israel and Conventional Deterrence: Border Warfare from 1953 to 1970 (Ithaca: Cornell University Press, 1988), chap. 4.

(١٠٢) Quandt, Decade of Decisions, 147. Also see Pollock, Politics of Pressure, 112-14, 124, 126-27; and Brecher, Decisions in Israel's Foreign Policy, 510.

(١٠٣) Henry Kissinger, Years of Upheaval (Boston: Little, Brown, 1982), 468.

(١٠٤) سعى نيكسون وكيسنجر، من خلال مساعدة إسرائيل على كسب اليد الطولى في ساحة القتال، إلى إقناع مصر وسوريا بالموافقة على وقف النار وإدراك حدود الدعم السوفياتي. انظر: Quandt, Peace Process, 113-15, 118.

(١٠٥) Stein, Heroic Diplomacy, 78-79.

(١٠٦) Ibid., 86, 90; William Burr, ed., The October War and U.S. Policy (Washington, DC: National Security Archive, October 7, 2003); and Quandt, Peace Process, 118.

(١٠٧) "Kissinger Gave Green Light for Israeli Offensive Violating 1973 Cease-Fire," National Security Archive press release, October 7, 2003; and Quandt, Peace Process, 120, 461nn62, 63.

يفيد كنيث ستين أن «كيسنجر أبلغ القادة الإسرائيليين أنه إذا كانت نيّتهم تجويع الجيش المصري الثالث، فإن الولايات المتحدة «ستحلّ نفسها من ذلك». إلا أن كيسنجر لم يبلغ الإسرائيليين بعدم تحسين أفضلياتهم العسكرية على الأرض. فقد أراد دايان ٢٤ ساعة أخرى، ووافق كيسنجر على ذلك». ويلاحظ ستين أيضاً، «أن إسرائيل قامت، وقد أمنت سوء العاقبة بموافقة من كيسنجر لم يكن السادات على علم بها، بانتهاك قرار وقف النار». انظر: Heroic Diplomacy, 92.

(١٠٨) "U.S.-Israel Memorandum of Understanding, September 1, 1975."

أضاف تشريع الكونغرس (Section 535, P.L. 98-473, October 12, 1984) النص الشرطي القاضي بأن «تتخلى منظمة التحرير الفلسطينية عن الإرهاب». انظر: Clyde Mark, "Palestinians and Middle East Peace: Issues for the United States," Issue Brief for Congress, Congressional Research Service, October 24, 2002, 2.

(١٠٩) Shlaim, Iron Wall, 337-40.

وعلى ما يلاحظه ستيفن سبيغل، «هنا أيضاً وعدت الولايات المتحدة باستراتيجية موحّدة مع إسرائيل، ما حدّ بالتالي من قدرة أميركا على التحدث في شكل مستقل مع منظمة التحرير الفلسطينية». انظر: Other Arab-Israeli Conflict, 302."

وحول عمل الكونغرس في ١٩٨٤، انظر: Clyde Mark, "Israeli-United States Relations," Issue Brief for Congress, Congressional Research Service, April 28, 2005, 9.

(١١٠) شكّلت محاولة اغتيال السفير الإسرائيلي في لندن ذريعة للحرب. وهذا العمل لا يتطابق مع معيار هيغ، حيث إنه ليست له أي علاقة بالوضع على طول الحدود الإسرائيلية ـ اللبنانية، ولم يأمر به عرفات أو فتح، بل مجموعة فلسطينية منشقّة يقودها أبو نضال. وعلى ما يلاحظه شلومو بن ـ عامي، فإنه كان على هيغ «أن يعرف، عندما استخدم لغة مبهمة في شكل غير ضروري في محادثته مع شارون، أن السياسيين الإسرائيليين ليسوا حساسين في شكل خاص

حيال درجات التعبير والتلميحات». انظر: Ben-Ami, Scars of War, 179; Quandt, Peace Process, 250-51; Ze'ev Schiff, "The Green Light," Foreign Policy 50 (Spring 1983); Ze'ev Schiff and Ehud Ya'ari, Israel's Lebanon War, trans. Ina Friedman (New York: Simon & Schuster, 1984), 71-73; Avner Yaniv, Dilemmas of Security: Politics, Strategy, and the Israeli Experience in Lebanon (New York: Oxford University Press, 1987), 102-103, 105; and James McCartney, "Officials Say Haig Let Israel Think U.S. Condoned Invasion of Lebanon," Philadelphia Inquirer (online), January 23, 1983.

(١١١) Shlaim, The Iron Wall, 416.

(١١٢) يلاحظ المؤرخ الإسرائيلي إيتامار رابينوفيتش أنه، في الوقت الذي دخل فيه وقف النار حيّز التنفيذ، «كان الجيش الإسرائيلي قد نجح معاً في هزم الجيش السوري في لبنان، وفي الحد من نطاق المواجهة... والأمر الذي له أهمية مساوية هو أن سوريا، بسعيها إلى وقف مبكر للنار مع إسرائيل، أطلقت يد إسرائيل في التركيز على بيروت. وفي الأيام التي أعقبت وقف النار، واصلت القوات الإسرائيلية تقدّمها تجاه جنوب وبيروت وشرقها، وأقامت رابطاً أرضياً مع القوات على الجبهة اللبنانية انظر: War for Lebanon, 138.

(١١٣) يتابع رابينوفيتش: «إلا أنه أصبح من الصعوبة بازدياد متابعة هذه السياسة في مواجهة الانتقاد المتراكم، وبخاصة في الوضع القائم في بيروت في النصف الأخير من حزيران/يونيو. وهذه الصعوبات... أدت بالإدارة إلى إبعاد نفسها في شكل واضح عن إسرائيل، لكنها لم تغيّر في جوهر سياستها». Ibid., 146.

(١١٤) George P. Shultz, Turmoil and Triumph: My Years as Secretary of State (New York: Scribner, 1993), 112.

(١١٥) Quandt, Peace Process, 258-59.

(١١٦) Quoted in Edward R. F. Sheehan, The Arabs, Israelis and Kissinger: A Secret History of American Diplomacy in the Middle East (Pleasantville, NY: Reader's Digest Press, 1976), 199.

(١١٧) يعرض المفاوض الأميركي دنيس روس، في روايته لعملية السلام، الكثير من الأمثلة عن قيام إدارة كلينتون بملاءمة تكتيكات التفاوض المُفضّلة لرئيس الوزراء إيهود باراك، وبخاصة في ما يتعلّق بالجهد غير الناجح للوصول إلى معاهدة سلام مع سوريا. انظر: Ross, Missing Peace, 530-32, 539, 550-51, 578-80. وعلى ما يلاحظه آغا ومالي في مناقشتهما كامب ديفيد، «فإن الولايات المتحدة قامت في النهاية، في كل الأحكام التكتيكية المريبة، إما بالتسليم وإما بالإذعان، مطاوعة باراك على مضض في طريقة قيامه بالأمور احتراماً منها للأمور التي كان يحاول القيام بها: انظر: "Camp David: The Tragedy of Errors," 60.

(١١٨) Ron Pundak, "From Oslo to Taba: What Went Wrong?" Survival 43, no. 3 (Autumn 2001): 40-41.

(١١٩) Agha and Malley, "Camp David: The Tragedy of Errors," 62-63.

(١٢٠) "Lessons of Arab-Israeli Negotiating: Four Negotiators Look Back and Ahead,"

transcript of panel discussion, Middle East Institute, April 25, 2005; Nathan Guttman, "U.S. Accused of Pro-Israel Bias at 2000 Camp David," Ha'aretz, April 29, 2005; and Aaron D. Miller, "Israel's Lawyer," Washington Post, May 23, 2005.

(١٢١) "A History of Foreign Leaders and Dignitaries Who Have Addressed the U.S. Congress," http://clerk.house.gov/art_history/art_artifacts/foreignleaders.html.
كان إسحق رابين، في ١٩٧٦، أول زعيم إسرائيلي يتحدث أمام جلسة مشتركة للكونغرس. ومن بين الدول الأخرى التي تحدّث زعماؤها أمام جلسات متعددة للكونغرس هناك الهند (أربعة)، أيرلندا (ثلاثة)، إيطاليا (ثلاثة)، وكوريا الجنوبية (ثلاثة). وإذا ما بدأ المرء بالعد منذ ١٩٤٨ (سنة إنشاء اسرائيل)، فإن إسرائيل تتعادل بستة مع فرنسا وإيطاليا.

(١٢٢) Bard and Pipes, "How Special Is the U.S.-Israel Relationship?" 41.

(١٢٣) السؤال الذي طُرح هو، «ما رأيك في السياسات الأميركية في الشرق الأوسط؟ هل تقول إنها عادلة، أم إنها تحابي إسرائيل كثيراً، أم إنها تحابي الفلسطينيين كثيراً؟». انظر: Pew Global Attitudes Project, Views of a Changing World 2003 (Washington, DC: Pew Research Center for the People and the Press, 2003), 5; and Pew Global Attitudes Project, "Wave 2 Update Survey; 21 Publics Surveyed, Final Topline (2003)," T-151, http://pewglobal.org/reports/pdf/185topline.pdf.

الفصل الثاني إسرائيل: ورقة استراتيجية أم عبء؟

(١) A.F.K. Organski, The 36 Billion$ Bargain: Strategy and Politics in U.S. Assistance to Israel (New York: Columbia University Press, 1990); Steven L. Spiegel, "Israel as a Strategic Asset," Commentary, June 1983; Steven L. Spiegel, The Other Arab-Israeli Conflict: Making America's Middle East Policy from Truman to Reagan (Chicago: University of Chicago Press, 1985); and Steven L. Spiegel, "U.S.-Israel Relations after the Gulf War," Jerusalem Letter/ Viewpoints 117, Jerusalem Center for Public Affairs, July 15, 1991. Also see Steven Rosen, "The Strategic Value of Israel," AIPAC Papers on U.S.-Israel Relations (Washington, DC: American Israel Public Affairs Committee, 1982).

(٢) Quoted in Ben Bradlee Jr., "Israel's Lobby," Boston Globe, April 29, 1984.

(٣) انظر: http://aipac.org/Publications/AIPACAnalysesIssueBriefs/The_U.S.-Israel_Strategic_Partnership.pdf and http://aipac.org/Publications/AIPACAnalysesIssueBriefs/The_U.S.Israel_Relationship.pdf.

(٤) Project for the New American Century, "Letter to President Bush on the War on Terrorism," September 20, 2001, www.newamericancentury.org/Bushletter.htm; and "Mission Statement," Jewish Institute for National Secuity Affairs, www.jinsa.org/about/agenda/agenda.html.

(٥) Martin Kramer, "The American Interest," Azure 5767, no. 26 (Fall 2006): 24-25.

(٦) Efraim Inbar, "Still a Strategic Asset for the US," Jerusalem Post, October 8, 2006.

(٧) من غير المفاجئ أن باحثين مثل سبيغل، أورغانسكي، وكرامر، يخففون من أهمية وقع السياسات الداخلية أو مجموعات اللوبي على الدعم الأميركي لإسرائيل، أو ينفون ذلك. ويزعم أورغانسكي أن «القرارات السياسية الأميركية في ما يتعلّق بإسرائيل، قام بها، في شكل أساسي، الرؤساء ونخب السياسة الخارجية بمفردهم، لأسباب تتعلق بهم كلّياً». ويوحي كرامر أنه «لو أن مؤسسات اللوبي [الإسرائيلي] اختفت غداً، فمن المرجح كثيراً أن الدعم الأميركي وغيره من الدعم الغربي سيستمرّان غير منقوصين». ويصف سبيغل الاعتقاد بأن اللوبي المؤيد لإسرائيل يتمتع «بثقل كبير»، بأنه «أسطورة». وبالرغم من هذه التأكيدات، فإن دراسة سبيغل تحتوي على الكثير من الأمثلة عن قيام اللوبي بصياغة إدراكات وسلوك صانعين رئيسيين للسياسة. وتوحي سيرة كرامر المهنية بأنه لا يؤمن بحجته الخاصة، كونه كرّس الكثير من الوقت والجهد للدفاع عن الدعم الأميركي لإسرائيل ومهاجمة أولئك الذي يشككون فيه. انظر Organski, 36 Billion$ Bargain, 27; Spiegel, Other Arab-Israeli Conflict, 386, 388; and Kramer, "American Interest," 31.

(٨) حلل الباحثون قرارات ترومان في شكل موسّع، متوصّلين إلى استنتاجات مختلفة حول أهمّية السياسات المحلّية، وحول تأثّره بالرأي اليهودي. ومن الواضح أن هذا لم يشكل العامل

الوحيد الذي أثّر في سلوكه، وهو يسعى إلى الإبحار في الوضع المعقّد في فلسطين، إلا أن كل الروايات تقريباً تتفق على أن خيارات الأميركيين اليهود السياسية (التي جسّمتها انتخابات ١٩٤٨ الوشيكة) لعبت دوراً غير طفيف في حساباته. انظر: Spiegel, Other Arab-Israeli Conflict, 47-48; Kenneth Ray Bain, The March to Zion: United States Policy and the Founding of Israel (College Station: Texas A & M Press, 1979), 195-97, 202; Zvi Ganin, Truman, American Jewry, and Israel, 1945-1948 (New York: Holmes & Meier, 1979); and Michael B. Oren, Power, Faith and Fantasy: America in the Middle East 1776 to the Present (New York: Norton, 2007), 484, 488-89, 499.

(٩) Quoted in: Jerome Slater, "Ideology vs. the National Interest: Bush, Sharon, and U.S. Policy in the Israeli-Palestinian Conflict," Security Studies 12, no. 1 (Autumn 2002): 167.

(١٠) Warren Bass, Support Any Friend: Kennedy's Middle East and the Making of the U.S.-Israel Alliance (New York: Oxford University Press, 2003), 148-49; and David Schoenbaum, The United States and the State of Israel (New York: Oxford University Press, 1993), 136-37.

(١١) جرى إيجاز استراتيجية نيكسون/كيسنجر في: William B. Quandt, Peace Process: American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict in 1967, 3rd ed. (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2005), 69-70, 92-94; Henry Kissinger, White House Years (Boston: Little, Brown, 1979), 1279, 1289-91, chap. 10; and Henry Kissinger, Years of Upheaval (Boston: Little, Brown, 1982), 195-205.

(١٢) سمحت إسرائيل لطائرات غربية بالتحليق في أجوائها إبان أزمة الأردن في ١٩٥٨، ووافقت على طلب أميركي بالتدخل لمساندة الملك حسين غداة التدخل السوري في اشتباكات ١٩٧٠ بين الملك الأردني حسين ومنظمة التحرير الفلسطينية. وفي النهاية، هاجمت وحدات سلاح الجو الأردني السوريين وحدها وانسحب السوريون من دون ان تُضطر إسرائيل إلى الرد. وأعرب المسؤولون الأميركيون عن امتنانهم للدعم الإسرائيلي في الحالتين، لكن، على ما يلاحظه آلن دوتي، فإن مساهمة إسرائيل في حل أزمة ١٩٧٠ كانت «ثانوية في أفضل الحالات». ويوحي نايجل أشتون أيضاً بأن الملك حسين اعتبر إسرائيل بمثابة تهديد ممكن خلال الأزمة، وبأن الولايات المتحدة أخطأت «في إعطاء الفضل لإسرائيل في مساعدة الولايات المتحدة على تحقيق نصر في الحرب الباردة في ما كان في الواقع صراعا عربياً ـ عربياً. انظر: Alan Dowty, Middle East Crisis: Decisionmaking in 1958, 1970, and 1973 (Berkeley: University of California Press, 1984), 177; Nigel J. Ashton, "Pulling the Strings: King Hussein's Role During the Crisis of 1970 in Jordan," International History Review 28, no. 1 (March 2006): 109; and Quandt, Peace Process, 79-83.

(١٣) Dan Raviv and Yossi Melman, Friends in Deed: Inside the U.S.-Israel Alliance (New York: Hyperion, 1994), 66-68, 114-15.

(١٤) من أجل تحليل متعاطف، لكن متشكك، لحجّة «الورقة الاستراتيجية» قام به فرع المساندة

العسكرية في مكتب الإدارة والموازنة، انظر: Harry Shaw, "Strategic Dissensus," Foreign Policy 61 (Winter 1985-86).

(١٥) الغارة على غزّة، التي ذُكر أنها ردّ على مقتل راكب درّاجة هوائية إسرائيلي على أيدي متسللين من مصر، قد جرى أيضاً تفسيرها على أنها طريقة بن غوريون في رفع المعنويات الإسرائيلية، وإعطاء بعد دراماتيكي لعودته إلى السلطة، وخفض منزلة عبد الناصر المتنامية. لكن، على ما يلاحظه شلومو بن ـ عامي، فإن «[عملية غزة] أدت، بدلاً من التقليل من التزام مصر باستراتيجية الحرب، إلى تعزيز هذا الالتزام. انظر: Scars of War, Wounds of Peace: The Israeli-Arab Tragedy (New York: Oxford University Press, 2006), 77; Avi Shlaim, The Iron Wall: Israel and the Arab World (New York: Norton, 2001), 123-29; Michael Brecher, Decisions in Israel's Foreign Policy (New Haven: Yale University Press, 1975), 254-55, esp. note 1; and E.L.M. Burns, Between Arab and Israeli (New York: Ivan Obolensky, 1963), 20.

وكانت لسوريا دوافع مماثلة في السعي إلى السلاح السوفياتي في تلك الفترة، وازدادت رغبتها في الحصول على المساعدة من جراء غارة إسرائيلية قوية في شكل خاص في كانون الأول/ديسمبر 1955. انظر: Stephen M. Walt, The Origins of Alliances (Ithaca: Cornell University Press, 1987), 62, esp. note 36.

(١٦) حول علاقة الاتحاد السوفياتي المضطربة مع حلفائه العرب، انظر: Mohamed Heikal, The Sphinx and the Commissar: The Rise and Fall of Soviet Influence in the Middle East (New York: Harper, 1976); Alvin Z. Rubinstein, Red Star on the Nile: The Soviet-Egyptian Influence Relationship Since the June War (Princeton: Princeton University Press, 1977); and Ya'acov Roi, ed., From Encroachment to Involvement: A Documentary Study of Soviet Foreign Policy in the Middle East, 1945-1973 (New Brunswick, NJ: Transaction Books, 1974).

(١٧) من أجل حجة مقنعة في هذا الصدد، انظر: Jerome Slater, "The Superpowers and an Arab-Israeli Political Settlement: The Cold War Years," Political Science Quarterly 105, no. 4 (Winter 1990-91).

(١٨) "Kissinger Memorandum: 'To Isolate the Palestinians,'" MERIP Reports no. 96 (May 1981): 24.

هذا المقال كناية عن مُذكّرة لمحادثة جرت في حزيران/يونيو ١٩٧٥ بين كيسنجر وما يُسمّى بـ «مجوعة كولتزنيك»، وهو تجمّع للزعماء اليهود ـ الأميركيين نظّمه فيليب كلوتزنيك الرئيس السابق لـ «بناي بريث إنترناشونال» والوزير السابق للاقتصاد. انظر أيضاً: Quandt, Peace Process, 103-104.

(١٩) Ussama Makdisi, "'Anti-Americanism' in the Arab World: An Interpretation of a Brief History," Journal of American History 89, no. 2 (September 2002): 538-39.

يوافق ألفرد بادوس من مركز خدمات الأبحاث في الكونغرس على ذلك، ملاحظاً، «أن الولايات المتحدة، وهي قادم متأخر إلى الشرق الأوسط، تمتّعت بصورة طيّبة في المنطقة

بأكثر مما تمتّعت به نظيراتها الأوروبية في القرنين التاسع عشر وأوائل العشرين». انظر: "Middle East: Attitudes Toward the United States," Report for Congress, Congressional Research Service, December 31, 2001, 2.

(٢٠) Shibley Telhami, The Stakes: America and the Middle East (Boulder, CO: Westview, 2002), 50-59; and Makdisi, "'Anti-Americanism' in the Arab World," 548-50.

(٢١) Shaw, "Strategic Dissensus," 13.

(٢٢) Moshe Dayan: Story of My Life (New York: William Morrow, 1976), 512-13.

(٢٣) كان الثمن الإجمالي الذي أوقعه «سلاح النفط» أكبر بالتأكيد، إذ كانت له تأثيرات بعيدة المدى في التضخّم، والمدخول الحقيقي، ونمو الإنتاجيّة، بالإضافة إلى تأثيرات غير مباشرة في الاستثمار، وفي تقلّبات أسعار العملة، وغير ذلك من العوامل، إلا أنه يوجد خلاف كبير بين الاقتصاديين في شأن حجم هذه الآثار. انظر في شأن واردات النفط: Dominick Salvatore, "Petroleum Prices and Economic Performance in the G-7 Countries," in Siamack Shojai and Bernard S. Katz, eds., The Oil Market in the 1980s: A Decade of Decline (New York: Praeger, 1992), 94; and Mancur Olson, "The Productivity Slowdown, the Oil Shocks and the Real Cycle," Journal of Economic Perspectives 2, no. 4 (Fall 1988): 43-69.

وكانت الكلفة بالنسبة إلى بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والإنمائي هي في رفع فاتورة وارداتها الصافية من النفط من ٣٥ مليار دولار أميركي في ١٩٧٣ إلى أكثر من مئة مليار دولار في ١٩٧٤. انظر: See Robert J. Lieber, The Oil Decade: Conflict and Cooperation in the West (New York: Praeger, 1983), 21. The GDP estimate is that of the Federal Energy Administration and of many economists. See Edward N. Krapels, Oil Crisis Management: Strategic Stockpiling for International Security (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1980), 34; and Fiona Venn, The Oil Crisis (London: Longman, 2002), 154-55. The calculation for 2000 dollars uses data from Louis D. Johnston and Samuel H. Williamson, "The Annual Real and Nominal GDP for the United States, 1790-Present," Economic History Services, October 2005.

(٢٤) منقول في: Jeffrey Richelson, The U.S. Intelligence Community, 2nd ed. (Cambridge, MA: Ballinger, 1989), 277.

(٢٥) منقول في: Roland Popp, "Stumbling Decidedly into the Six Day War," Middle East Journal 60, no. 2 (Spring 2006): 300.

وأكّد توم سيغيف أن تقويم روستو صحيح في الأساس. انظر كتابه: 1967: Israel, the War and the Year That Transformed the Middle East, trans. Jessica Cohen (New York: Metropolitan Books, 2007), 256-58.

(٢٦) Shlomo Brom, "The War in Iraq: An Intelligence Failure," Strategic Assessment (Jaffee Center for Strategic Studies, Tel Aviv University) 6, no. 3 (November 2003);

"Selections from the Media, 1998-2003," ibid., 17-19; Gideon Alon, "Report Slams Assessment of Dangers Posed by Libya, Iraq," Ha'aretz, March 28, 2004; Dan Baron, "Israeli Report Blasts Intelligence for Exaggerating the Iraqi Threat," JTA.org, March 28, 2004; Greg Myre, "Lawmakers Rebuke Israeli Intelligence Services over Iraq," New York Times, March 29, 2004; and James Risen, State of War: The Secret History of the CIA and the Bush Administration (New York: Simon & Schuster, 2006), 72-73.

(٢٧) Kramer, "American Interest," 24-25.

(٢٨) يلاحظ شو أيضاً أن «جميع الإسرائيليين يدركون، في شكل حاد، أعباء خسارة بلد من أربعة ملايين نسمة فقط لأناس أحياء في معارك حتى ولو كانت قصيرة وناجحة. فإسرائيل تفتقر ببساطة إلى العناصر التي يمكن التضحية بها في مغامرات عسكرية مكلفة في ما وراء جوارها المباشر». انظر: "Strategic Dissensus," 130.

(٢٩) منقول في: Duncan L. Clarke, Daniel B. O'Connor, and Jason D. Ellis, Send Guns and Money: Security Assistance and U.S. Foreign Policy (Westport, CT: Praeger, 1997), 173.

وأشار مسؤول آخر في وزارة الدفاع إلى أن «قرب إسرائيل من الخليج ليس كافياً، إلا على الورق، لتشكّل استخداماً حقيقياً لها كقاعدة قتالية هناك. وعلينا أن نكون على مقربة أكثر في حالة أي طارئ عسكري حقيقي، وهذا هو سبب استخدامنا لقاعدة متقدمة في عُمان». وستكون إسهامات إسرائيل محدودة بالصيانة وربما بالمنشآت الاستشفائية. انظر: Joe Stork, "Israel as a Strategic Asset," in MERIP Reports no. 105, Reagan Targets the Middle East (May 1982), 12.

(٣٠) Shaw, "Strategic Dissensus," 133.

(٣١) انظر مناقشة عملية Operation Earnest Will at www.globalsecurity.org/military/ops/earnest_will.htm; and Dilip Hiro, The Longest War: The Iran-Iraq Military Conflict (New York: Routledge, 1991), 129-32, 166, 186-91, 202-204.

(٣٢) "Kissinger Memorandum," 25.

(٣٣) خلال حملة ١٩٨٠ الانتخابية، أبلغ رونالد ريغان اتحاد الصحافة الأميركية اليهودية، أن «إسرائيل ورقة استراتيجية للولايات المتحدة، وأعتقد أنه علينا اعتماد سياسات تشكل تعبيراً ملموساً عن هذا الموقع». انظر: Stork, "Israel as a Strategic Asset," 3; and Ronald Reagan, An American Life (New York: Simon & Schuster, 1990), 410.

(٣٤) في ما يتعلق بالعنصر الأخير، يقول فلدمان إن «التعبير الأوضح لهذه الظاهرة هو الدور الفريد للجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية (الأيباك) النافذة». انظر كتابه: The Future of U.S.-Israel Strategic Cooperation (Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, 1996), 5-6.

(٣٥) Bernard Lewis, "Rethinking the Middle East," Foreign Affairs 71, no. 4 (Fall 1992): 110-11; Bernard Reich, Securing the Covenant: United States-Israeli Relations After

the Cold War (Westport, CT: Praeger, 1995), 123; and Robert J. Art, A Grand Strategy for America (Ithaca: Cornell University Press, 2003), 137.

(٣٦) تم الاستشهاد بولدغريف في كتاب ديفيد كيمحي: David Kimche, The Last Option: After Nasser, Arafat, and Saddam Hussein, the Quest for Peace in the Middle East (New York: Scribner, 1991), 236; Lewis, "Rethinking the Middle East," 110-11.

وكرر التاريخ نفسه في حرب الخليج الثانية في ٢٠٠٣. احتاجت الولايات المتحدة إلى جمع ائتلاف واسع لتجعل حربها الوقائية تبدو مشروعة، وعملت بالتالي وقتاً إضافياً لإقناع مجموعة من البلدان بالمساهمة في المشاركة العسكرية في «ائتلاف المريدين». إلا أن إسرائيل كانت غائبة عن اللائحة، بالرغم من أن قادتها وشعبها أيدوا الحرب بقوة. ونعالِج هذه المسألة في شكل أكثر توسّعاً في الفصل الثامن.

(٣٧) استناداً إلى معطيات من: Memorial Institute for the Prevention of Terrorism database, www.tkb.org.

(٣٨) أظهر دانيال بنجامين وستيفن سايمون، أن بعض أعضاء إدارة كلينتون أعطوا أولوية كبيرة لمكافحة الإرهاب، لكنهما يوثّقان أيضاً مدى صعوبة تطبيق هذه الأولوية في خلال التسعينيات. وبحسب تعبيرهما، فإن «العمل كان صعباً لأن حكومة لم تنظر أبداً إلى الإرهاب بوصفه تهديداً من الدرجة الأولى لم يكن لها لا التنظيم ولا القوانين للتعامل معه على هذا الأساس. وكان التعامل مع مسائل الإرهاب، في الكثير من مكاتب الوكالات الحكومية، مراكد ماء بيروقراطية، ولا يحمل مدراؤها أياً من الأثقال التي يتحمّلها زملاء لهم يتعاطون مع المناطق الجغرافية أو مسائل بارزة مثل السيطرة على التسلح». ومن المفيد أيضاً أن إدارة بوش لم تعط الإرهاب أولوية عالية لدى تسلّمها السلطة. انظر: Daniel Benjamin and Steven Simon, The Age of Sacred Terror (New York: Random House, 2002), 221, 327-29; and Richard A. Clarke, Against All Enemies: Inside America's War on Terror (New York: Free Press, 2004), 227-36.

(٣٩) إذا وُضع الأمر في شكل مغاير، فإن موازنة الدفاع كانت أكثر من نصف حجم الاقتصادات المندمجة الكاملة لهذه الدول الأربع (مقاسة على أساس نسبة القدرة الشرائية). الأرقام مأخوذة من: The Military Balance 2000-2001 (London: International Institute for Strategic Studies, 2001); and Central Intelligence Agency, World Factbook 2000 (online).

(٤٠) من أجل تحليل مفيد للسياسة الأميركية حيال العراق وإيران، وحيال «الدول المارقة» في شكل أعمّ، انظر: Robert Litwak, Rogue States and U.S. Foreign Policy: Containment after the Cold War (Washington, DC: Woodrow Wilson Center Press, 2000).

بالرغم من أن الكونغرس الذي يسيطر عليه الحزب الجمهوري أيّد في شكل عام سياسات أكثر عدوانية حيال إيران والعراق، وصوّت ظرفياً دعماً لعقوبات أكثر قساوة ولمختلف المنفيين المعادين للنظام، فإن إدارة كلينتون لم تبذل أبداً جهداً جديّاً لتغيير النظام.

(٤١) Bruce W. Jentleson and Christopher A. Whytock, "Who 'Won' Libya? The Force-Diplomacy Debate and Its Implications for Theory and Policy," International

Security 30, no. 3 (Winter 2005-2006); Ronald Bruce St. John, "Libya Is Not Iraq: Preemptive Strikes, WMD, and Diplomacy," Middle East Journal 58, no. 3 (Summer 2004); and Flynt Leverett, "Why Libya Gave Up on the Bomb," New York Times, January 23, 2004.

(٤٢) Litwak, Rogue States and U.S. Foreign Policy, 168-69.

(٤٣) نُقل هذا الكلام عن أرييل شارون في: William Safire, "Israel or Arafat," New York Times, December 3, 2001;

كلام المسؤول الذي لم يذكر اسمه منقول في: Robert G. Kaiser, "Bush and Sharon Nearly Identical on Mideast Policy," Washington Post, February 9, 2003. Also see Nathan Guttman, "A Marriage Cemented by Terror," Salon.com, January 24, 2006.

(٤٤) "Netanyahu Speech Before the U.S. Senate," April 10, 2002, www.netanyahu.org/netspeacinse.html; and Benjamin Netanyahu, "Three Principles Key to Defeat of Terrorism," Chicago Sun-Times, January 7, 2002.

(٤٥) Ehud Barak, "Democratic Unity Is the Only Answer to Terrorism," Times (London), September 13, 2001.

(٤٦) "Entire Text of Olmert Speech to Congress," Jerusalem Post, May 24, 2006.

(٤٧) Robert Satloff, "Israel's Not the Issue, Pass It On," Los Angeles Times, October 10, 2001.

(٤٨) "Peace Can Only Come Once the US Gives Israel the Green Light to Eliminate Hamas and the Hezbollah," press release, Office of Charles Schumer, U.S. Senate, December 3, 2001, www.senate.gov/schumer/1-Senator%20Schumer%20Website%20Files/pressroom/press_releases/PR00766.html.

(٤٩) HR Res. 392 (May 2, 2002); and S Res. 247 (April 22, 2002).

(٥٠) استناداً إلى واحدة من الروايات، «حتى عندما استفرد المتحدثون بـ [ياسر] عرفات بوصفه مشكلة تتطلب عملاً فورياً، فإنهم صوّروه أيضاً بأنه ليس إلا مجرّد شريك في «ائتلاف قوى» أكبر حجماً يضم إيران، العراق، وسوريا... وفي ما يتعلّق بوضع حد لهذه التهديدات فإن تغيير النظام كان الخيار المُفضّل». انظر: Dana Hearn, "AIPAC Policy Conference, 21-23 April 2002," Journal of Palestine Studies 31, no. 4 (Summer 2002): 67-68.

(٥١) "Letter to President Bush on Israel, Arafat, and the War on Terrorism," Project for the New American Century, April 3, 2002, www.newamericancentury.org/Bushletter-040302.htm.

عرض المؤلّف الرئيسي للكتاب المفتوح، وليام كريستول، وجهة النظر نفسها خلال حرب إسرائيل في ٢٠٠٦ في لبنان، كاتباً أنه «بينما سوريا وإيران هما عدوتان لإسرائيل فإنهما أيضاً عدوتان للولايات المتحدة»، خالصاً إلى القول، «هذه حربنا، أيضاً». انظر: William Kristol, "It's Our War," Weekly Standard, July 24, 2006.

(٥٢) نّقل كلام ماعوز وسيل في: Susan Taylor Martin, "Experts Disagree on Dangers of

Syria," St. Petersburg Times (online), November 3, 2002. Also see Benjamin and Simon, Age of Sacred Terror, 194.

(٥٣) انظر، من بين دراسات كثيرة أخرى: Tanya Reinhart, Israel/Palestine: How to End the War of 1948, expanded 2nd ed. (New York: Seven Stories Press, 2005); and Tanya Reinhart, The Road Map to Nowhere: Israel/Palestine Since 2003 (London: Verso, 2006).

(٥٤) على ما أظهره روبرت باب بإقناع، فإن العمليات الانتحارية هي تكتيك تبنّاه حيّز متنوّع من الحركات السياسية، عادة عندما تكون ضعيفة وتحاول هزم خصم ديموقراطي منخرط في ما يعتبره من يقومون بهذه العمليات احتلالاً غير مشروع. انظر: Robert A. Pape, Dying to Win: The Strategic Logic of Suicide Terrorism (New York: Random House, 2005).

(٥٥) Satloff, "Israel's Not the Issue"; Kramer, "American Interest," 29; Norman Podhoretz, "Israel Isn't the Issue," Wall Street Journal, September 20, 2001; Norman Podhoretz, "World War IV: How It Started, What It Means, and Why We Have to Win," Commentary, September 2004; Andrea Levin, "Don't Scapegoat Israel," Boston Globe, October 6, 2001; and Dennis Ross, "Bin Laden's Terrorism Isn't About the Palestinians," New York Times, October 12, 2001.

ومن بين الآخرين الذين أثاروا هذه النقطة ردّاً على مقالنا الأصلي هناك: Alan Dershowitz, "Debunking the Newest-and Oldest-Jewish Conspiracy: A Reply to the Mearsheimer-Walt 'Working Paper,'" John F. Kennedy School of Government Faculty Research Working Paper, Harvard University, April 2006, 29; Marc Landy, "Zealous Realism: Comments on Mearsheimer and Walt," Forum (Berkeley Electronic Press) 4, issue 1, article 6 (2006); and Steven Simon, "Here's Where 'The Israel Lobby' Is Wrong," Daily Star, May 4, 2006.

(٥٦) Abdel Mahdi Abdallah, "Causes of Anti-Americanism in the Arab World: A Socio-Political Perspective," Middle East Review of International Affairs 7, no. 4 (December 2003).

(٥٧) كوّن قطب انطباعاته عن أميركا في خلال زيارة له إليها في ١٩٤٨، وما لبث أن أعدمته الحكومة المصرية في ١٩٦٦. انظر: Yvonne Y. Haddad, "Sayyid Qutb: Ideologue of Islamic Revival," in Voices of Resurgent Islam, ed. John Esposito (New York: Oxford University Press, 1983), 67-98.

(٥٨) منقول في: Makdisi, "'Anti-Americanism' in the Arab World," 555.

(٥٩) Steve Coll, Ghost Wars: The Secret History of the CIA, Afghanistan, and Bin Laden, from the Soviet Invasion to September 10, 2001 (New York: Penguin Press, 2004), 250-51, 273; and "Transcript: The Yasin Interview," 60 Minutes, June 2, 2002, www.cbsnews.com/stories/ 2002/06/02/60minutes/printable510847.shtml.

(٦٠) Anonymous ÜMichael Scheuerĭ, Through Our Enemies' Eyes: Osama bin Laden,

Radical Islam, and the Future of America (Washington, DC: Brassey's, 2002), 87.

(٦١) منقول في: Lawrence Wright, The Looming Tower: Al Qaeda and the Road to 9/11 (New York: Knopf, 2006), 75-76.

(٦٢) Messages to the World: The Statements of Osama bin Laden, ed. Bruce Lawrence (London: Verso, 2005), 4.

(٦٣) Benjamin and Simon, Age of Sacred Terror, 140-41.

(٦٤) Osama bin Laden, "From Somalia to Afghanistan" (March 1997), in Lawrence, Messages to the World, 46.

للمزيد من الإدانات للولايات المتحدة على دعمها لإسرائيل في المرحلة السابقة لـ ٩/ ١١، وللاتهامات بأن الولايات المتحدة كانت تتواطأ مع إسرائيل، انظر إلى المختارات التالية من المجلّد نفسه: "Declaration of Jihad" (August 23, 1996), 30; "The World Islamic Front" (February 23, 1998), 60-61; and "A Muslim Bomb" (December 1998), 66-70. Also see "Jihad against Jews and Crusaders" and "New Osama bin Laden Video Contains Anti-Israel and Anti-American Statements," on the Anti-Defamation League website, www.adl.org/terrorism_america/bin_l_print.asp.

(٦٥) Max Rodenbeck, "Their Master's Voice," New York Review of Books, March 9, 2006, 8. The books under review were Peter L. Bergen, The Osama bin Laden I Know: An Oral History of al Qaeda's Leader (New York: Free Press, 2006), and Lawrence, Messages to the World.

(٦٦) "Outline of the 9/11 Plot," Staff Statement no. 16, National Commission on Terrorist Attacks Upon the United States, June 16, 2004, 18. Also see Nathan Guttman, "Al-Qaida Planned Attacks during PM's Visit to White House," Ha'aretz, June 17, 2004; and Marc Perelman, "Bin Laden Aimed to Link Plot to Israel," Forward, June 25, 2004.

(٦٧) "Outline of the 9/11 Plot," 18.

(٦٨) Ibid., 4.

(٦٩) The 9/11 Commission Report: Final Report of the National Commission on Terrorist Attacks Upon the United States (New York: Norton, 2004), 145, 147.

(٧٠) في شأن الانتفاضة الأولى، انظر: Joost R. Hiltermann, Behind the Intifada: Labor and Women's Movements in the Occupied Territories (Princeton: Princeton University Press, 1991); Intifada: The Palestinian Uprising Against Israeli Occupation, ed. Zachary Lockman and Joel Beinin (Boston: South End Press, 1989); Benny Morris, Righteous Victims: A History of the Zionist-Arab Conflict, 1881-2001 (New York: Vintage, 2001), chap. 12; and Ze'ev Schiff and Ehud Ya'ari, Intifada: The Palestinian Uprising, Israel's Third Front, ed. and trans. Ina Friedmann (New York: Simon & Schuster, 1991).

(٧١) منقول في: Michael Slackman, "As Crowds Demand Change, Lebanese Premier Is Puzzled," New York Times, December 11, 2006.

(٧٢) Pew Global Attitudes Project, A Year After Iraq War: Mistrust of America in Europe Even Higher, Muslim Anger Persists (Washington, DC: Pew Research Center for the People and the Press, March 16, 2004), 21.

(٧٣) Pew Global Attitudes Project, What the World Thinks in 2002 (Washington, DC: Pew Research Center for the People and the Press, December 2002), 54.

(٧٤) Shibley Telhami, The Stakes: America and the Middle East (Boulder, CO: Westview Press, 2002), 96. Also see Ami Eden, "9/11 Commission Finds Anger at Israel Fueling Islamic Terrorism Wave," Forward, July 30, 2004.

(٧٥) يتابع المقدسي: «لا يمكن تعليلاً لمعاداة أميركا في العالم العربي، لا يتعاطى تماماً مع الفهم العربي لإسرائيل، أن يبدأ حتى في إيصال طبيعة، الغضب العربي على الولايات المتحدة وتجذره، وحدته». "'Anti-Americanism' in the Arab World," 552.

(٧٦) "Impressions of America 2004: How Arabs View America, How Arabs Learn About America" (Washington, DC: Zogby International, June 2004), 3-5; "Five Nation Survey of the Middle East" (Washington, DC: Arab-American Institute/ Zogby International, December 2006), 4; and Prados, "Middle East: Attitudes Toward the United States," 8.

(٧٧) منقول في: Peter Ford, "Why Do They Hate Us?" Christian Science Monitor, September 27, 2001.

(٧٨) Report of the Defense Science Board Task Force on Strategic Communication (Washington, D.C.: Office of the Undersecretary of Defense for Acquisition, Technology, and Logistics, September 2004), 40; and 9/11 Commission Report, 376.

(٧٩) "Impressions of America 2004: A Six Nation Survey" (Washington, D.C.: Zogby International, 2004); Shibley Telhami, "Arab Public Opinion: A Survey in Six Countries," San Jose Mercury (online), March 16, 2003; John Zogby, The Ten Nation Impressions of America Poll (Utica, NY: Zogby International, April 11, 2002); and Shibley Telhami, "Arab Attitudes Towards Political and Social Issues, Foreign Policy, and the Media," a public opinion poll by the Anwar Sadat Chair of Peace and Development, University of Maryland, and Zogby International, October 2005, www.bsos.umd.edu/sadat/pub/survey-2005.htm.

(٨٠) Changing Minds,Winning Peace: A New Strategic Direction for U.S. Public Diplomacy in the Arab and Muslim World, Report of the Advisory Group on Public Diplomacy for the Arab and Muslim World, submitted to the Committee on Appropriations, U.S. House of Representatives, October 1, 2003, 18. Also see Pew Global Attitudes Project, Views of a Changing World 2003: War with Iraq Further

Divides Global Publics (Washington, DC: Pew Research Center for the People and the Press, June 3, 2003).

(٨١) Warren Hoge, "U.N. Distances Itself from an Envoy's Rebuke of Israel and the U.S.," New York Times, April 24, 2004; "Brahimi's Israel Comments Draw Annan, Israeli Fire," Ha'aretz, April 23, 2004; and "Egyptian Prez: Arabs Hate US," www.cbsnews.com/stories/2004/04/ 20/world/printable612831.shtml.

(٨٢) David Shelby, "Jordan's King Abdullah Stresses Urgency of Mideast Peace Process," March 7, 2007, www.usinfo.state.gov.

(٨٣) "President Discusses War on Terror and Operation Iraqi Freedom," Cleveland, Ohio (White House, Office of the Press Secretary, March 20, 2006).

(٨٤) Charles Krauthammer, "The Tehran Calculus," Washington Post, September 15, 2006. Also see Bernard Lewis, "August 22," Wall Street Journal, August 8, 2006.
ولبيان مماثل من باحثين إسرائيليين، انظر: Yossi Klein Halevi and Michael B. Oren, "Contra Iran," New Republic, February 5, 2007. وللحجة القائلة بأن صدّام كان غير عقلاني للغاية ولا يمكن ردعه، انظر: Kenneth M. Pollack, The Threatening Storm: The Case for Invading Iraq (New York: Random House, 2002).

(٨٥) أبدى ماو تسي تونغ بالفعل ملاحظات مستهلكة حول الحرب النووية قبل أن تحصل الصين على القنبلة، لكن هذه التصريحات كانت تهدف، في شكل شبه مؤكد، إلى إثباط همة القوى النووية الأخرى عن محاولة الضغط على بكين. انظر: Alice Langly Hsieh, Communist China's Strategy in the Nuclear Era (Englewood Cliffs, NJ: Prentice-Hall, 1962). Rusk's statement is found in The China Reader, Vol. 3: Communist China, ed. Franz Schurmann and Orville Schell (New York: Vintage, 1967), 508. On the Soviet Union, a classic statement is Richard Pipes, "Why the Soviet Union Thinks It Can Fight and Win a Nuclear War," Commentary, July 1977.

(٨٦) في شأن رسالة الدبلوماسيين البريطانيين انظر: "Doomed to Failure in the Middle East," Guardian, April 27, 2004. Also see Nicholas Blanford, "US Moves Inflame Arab Moderates," Christian Science Monitor, April 26, 2004; Rupert Cornwell, "Allies Warn Bush That Stability in Iraq Demands Arab-Israeli Deal," Independent, June 10, 2004; Glenn Kessler and Robin Wright, "Arabs and Europeans Question 'Greater Middle East' Plan," Washington Post, February 22, 2004; and Robin Wright and Glenn Kessler, "U.S. Goals for Middle East Falter," Washington Post, April 21, 2004.

ويمكن إيجاد الرسالة الأميركية على: www.wrmea.com/letter_to_bush.html.

(٨٧) Ze'ev Schiff, "Fitting into America's Strategy," Ha'aretz, August 1, 2003.

(٨٨) Jay Solomon, "Religious Divide: To Contain Iran, U.S. Seeks Help from Arab Allies," Wall Street Journal, November 24, 2006.

(٨٩) James A. Baker III and Lee H. Hamilton, co-chairs, The Iraq Study Group Report (Washington, DC: U.S. Institute of Peace, December 2006), 39.

(٩٠) في شأن «قضيّة لافون» انظر: Schoenbaum, The United States and the State of Israel, 107-108.

حول مختلف صفقات إسرائيل مع إيران، انظر: "Israel-Iran Oil Deal Disclosed and Tied to Captives," New York Times, December 20, 1989; Youssef M. Ibrahim, "Oil Sale Disclosure Upsets Israeli-Iranian Contacts," New York Times, December 21, 1989; Bishara Bahbah, "Arms Sales: Israel's Link to the Khomeini Regime," Washington Report on Middle East Affairs (online), January 1987; and Benjamin Beit-Hallahmi, The Israeli Connection: Who Israel Arms and Why (New York: Pantheon Books, 1987), 3-22, 108-75.

قامت إدارة ريغان بتزويد إيران بالسلاح كجزء من فضيحة إيران ـ كونترا الشهيرة، لكن هذه العملية السرّية هدفت في شكل كبير إلى إطلاق الرهائن الأميركيين في لبنان، ونُظر إليها في شكل واسع، ما إن تم فضحها، على أنها تتعارض مع المصالح الأميركية الأعمّ.

(٩١) منقول في: Duncan L. Clarke, "Israel's Unauthorized Arms Transfers," Foreign Policy 99 (Summer 1995): 94.

(٩٢) Richard C. Stiener, "Foreign Military Aid to Israel: Diversion of U.S. Funds and Circumvention of U.S. Program Restrictions," testimony before the Subcommittee on Oversight and Investigations, Committee on Energy and Commerce, House of Representatives (Washington, DC: U.S. General Accounting Office, October 1993), 22. Also see Edward T. Pound, "Israel Is Impeding U.S. Dotan Probe, Documents Show," Wall Street Journal, July 29, 1992; and Edward T. Pound, "U.S. Says Israel Withheld Help in Dotan Probe," Wall Street Journal, July 25, 1992.

(٩٣) انظر في شأن هذا الخلاف المتمادي: Aluf Benn and Amnon Barzilai, "Pentagon Official Wants Yaron Fired," Ha'aretz, December 16, 2004; Caroline B. Glick and Arieh O'Sullivan, "Pentagon Denies It Wants Yaron Dismissed," Jerusalem Post, December 16, 2004; Nina Gilbert, "Yaron Won't Give Info on Arms Sales to China," Jerusalem Post, December 30, 2004; "Israeli, U.S. Talks on Weapons Deals with China End Without Result," Ha'aretz, June 29, 2005; Marc Perelman, "Spat Over Sales of Weapons Chilling Ties Between Jerusalem and Beijing," Forward, December 24, 2004; Marc Perelman, "China Crisis Straining U.S.-Israel Ties," Forward, August 5, 2005; Marc Perelman, "Israel Miffed over Lingering China Flap," Forward, October 7, 2005; Ze'ev Schiff, "U.S.-Israel Crisis Deepens over Defense Exports to China," Ha'aretz, July 27, 2005; and Janine Zacharia, "'Something Wrong' in US-Israeli Military Ties as Split Deepens on China," Jerusalem Post, December 26, 2004.

(٩٤) منقول في: Zacharia, "US-Israeli Military Ties."

(٩٥) منقول في: Duncan L. Clarke, "Israel's Economic Espionage in the United States," Journal of Palestine Studies 27, no. 4 (Summer 1998): 21. Also see Bob Drogin and Greg Miller, "Israel Has Long Spied on U.S. Say Officials," Los Angeles Times, September 3, 2004; "FBI Says Israel a Major Player in Industrial Espionage," Jewish Bulletin (online), January 16, 1998; Mark, "Israeli-United States Relations," November 9, 2004, 14-15; and Joshua Mitnick, "U.S. Accuses Officials of Spying," Washington Times, December 16, 2004.

(٩٦) يزعم الصحافي سيمور هيرش أن إسرائيل مرّرت بعض الاستخبارات التي تم تسريبها إليها إلى الاتحاد السوفياتي من أجل كسب سمات خروج لليهود السوفيات. وشكك آخرون في هذا التأكيد، لكن هيرش متمسك بروايته. انظر: Seymour M. Hersh, The Samson Option: Israel's Nuclear Arsenal and American Foreign Policy (New York: Random House, 1991), 285-305; and Seymour M. Hersh, "Why Pollard Should Never Be Released," New Yorker, January 18, 1999.

(٩٧) انظر في شأن هذه الأحداث: Edward T. Pound and David Rogers, "Inquiring Eyes: An Israeli Contract with a U.S. Company Leads to Espionage," Wall Street Journal, January 17, 1992.

(٩٨) لنظرة شاملة إلى قضية فرانكلين، انظر Jeffrey Goldberg, "Real Insiders: A Pro-Israel Lobby and an F.B.I. Sting," New Yorker, July 4, 2005.

وقد نفى روزن ووايزمان التهم، ولا تزال القضية عالقة.

الفصل الثالث: قضيّة أخلاقية متراجعة

(١) "President Speaks to the American Israel Public Affairs Committee," Washington Convention Center, Washington, DC (White House, Office of the Press Secretary, May 18, 2004).

(٢) مـذكـور فـي: Mark Chmiel, "Elie Wiesel and the Question of Palestine," Tikkun.org, November/ December 2002.

(٣) Paul Breines, Tough Jews: Political Fantasies and the Moral Dilemma of American Jewry (New York: Basic Books, 1990), 54-59; Michelle Mart, Eye on Israel: How America Came to View Israel as an Ally (Albany: State University of New York Press, 2006), 169-74; Melani McAlister, Epic Encounters: Culture, Media, and U.S. Interests in the Middle East, 1945-2000 (Berkeley: University of California Press, 2001), 159-65; Edward Tivnan, The Lobby: Jewish Political Power and American Foreign Policy (New York: Simon & Schuster, 1987), 50-51; and David Twersky, "Novelist Leon Uris Taught Jewish Readers to Stand Tall," Forward, June 27, 2003.

(٤) الخرافات الأساسية معروضة ومرفوضة في: Simha Flapan, The Birth of Israel: Myths and Realities (New York: Pantheon Books, 1987).

(٥) لإجمال موجز وممتاز «للتاريخ الجديد»، انظر: Avi Shlaim, "The New History of 1948 and the Palestinian Nakba," Miftah.org, March 18, 2004.

(٦) Meron Rappaport, "IDF Commander: We Fired More Than a Million Cluster Bombs in Lebanon," Ha'aretz, September 12, 2006; and "Shooting Without a Target," Ha'aretz editorial, September 14, 2006.

(٧) Benny Morris, 1948 and After: Israel and the Palestinians (New York: Oxford University Press, 2003), 13. Also see Flapan, Birth of Israel, 187-99.

(٨) Morris, 1948 and After, 14.

انتقد موريس بحدّة مقالنا الأصلي، «اللوبي الإسرائيلي»، في مقالة مطوّلة ("And Now for Some Facts: The Ignorance at the Heart of an Innuendo," New Republic, May 8, 2006), زاعماً أننا ارتكبنا الكثير من الأخطاء التاريخية. وشكك، في شكل خاص، في تفسيرنا للميزان العسكري في حرب إنشاء دولة إسرائيل في ١٩٤٨، بالإضافة إلى تفسيرنا لعدة فصول رئيسية أخرى في التاريخ الصهيوني والإسرائيلي. وتطلّب نقد موريس منه التناقض مع دراسته المهمة جداً السابقة (ومع أعمال مؤرخين مرموقين آخرين)، التي ألقت الكثير من الضوء على تأسيس إسرائيل وعلاقتها مع جيرانها العرب والفلسطينيين. ونعتقد أن هذا البحث يدعم روايتنا عن تفوّق إسرائيل العسكري ومطامعها الإقليمية، بالإضافة إلى سياساتها المتعلقة باللاجئين. وقد عالجنا اتهامات موريس في «وضع الأمور في نصابها: ردّ على الانتقادات الموجهة لـ «اللوبي الإسرائيلي» انظر: John J. Mearsheimer and Stephen M. Walt, "Setting the

Record Straight: A Response to Critics of 'The Israel Lobby,'" December 12, 2006, 26-46, available at www.israellobbybook.com.

(٩) في شأن التوازن العسكري في حرب ١٩٤٨، انظر: Trevor N. Dupuy, Elusive Victory: The Arab-Israeli Wars, 1947-1974 (New York: Harper, 1978), 3-19, 121-25; Rashid Khalidi, "The Palestinians and 1948: The Underlying Causes of Failure," in: The War for Palestine: Rewriting the History of 1948, ed. Eugene L. Rogan and Avi Shlaim (New York: Cambridge University Press, 2001), 12-36; Rashid Khalidi, The Iron Cage: The Story of the Palestinian Struggle for Statehood (Boston: Beacon Press, 2006), chap. 4; Haim Levenberg, Military Preparations of the Arab Community in Palestine, 1945-1948 (Portland, OR: Frank Cass, 1993); Benny Morris, The Birth of the Palestinian Refugee Problem Revisited (New York: Cambridge University Press, 2004), chaps. 1, 3; Benny Morris, Righteous Victims: A History of the Zionist-Arab Conflict, 1881-1999 (New York: Knopf, 1999), 187-89, 191-96, 215-23, 235-36, 241-42; Morris, 1948 and After, 13-16; and Martin Van Creveld, The Sword and the Olive: A Critical History of the Israeli Defense Forces (New York: Public Affairs, 1998), 77-82.

(١٠) Ilan Pappe, The Ethnic Cleansing of Palestine (Oxford: Oneworld Publications, 2006), 45.

(١١) مذكور في المصدر السابق، ٢٢. من أجل الدليل على أن الصهاينة أدركوا أن لقواتهم المقاتلة تفوقاً حاسماً على الفلسطينيين، وعلى أن هذا الوضع سمح لهم بمواصلة سياسات عدوانية ضد الفلسطينيين، انظر: المصدر السابق وبخاصة ٢٢ ـ ٢٣، ٢٦، ٤١، ٤٤ ـ ٤٦، ٧٠، ٧٩، ٨٤.

(١٢) Morris, 1948 and After, 15.

(١٣) Ibid.

(١٤) Morris, Righteous Victims, 393.

(١٥) في شأن الموازين العسكرية في حروب ١٩٥٦، ١٩٦٧، و١٩٧٣، انظر: Dupuy, Elusive Victory, 146-47, 212-14, 231-44, 333-40, 388-90, 597-605, 623-33; Morris, Righteous Victims, 286-91, 311-13, 393-95; and Van Creveld, The Sword and the Olive, 137-38, 179-82, 239-43.

(١٦) عانى الاقتصاد الإسرائيلي هبوطاً في ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٢، غداة بدء الانتفاضة الفلسطينية الثانية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. إلا أن معظم الخبراء يعتقدون أن التراجع العالمي مسؤول في شكل كبير عن هذا الهبوط. وتوجز مقالة في «فوربس» في أواخر أيار/مايو ٢٠٠٢ الفكرة السائدة: «تقدّر الحكومة الإسرائيلية والاقتصاديون الخاصون، أن ثلثي التراجع الحاد في نمو الدخل الوطني العام من ٦,٤٪ في ٢٠٠٠ إلى المستوى صفر الراهن، ليس مردّهما إلى العمليات الانتحارية، بل إلى الهبوط العالمي الذي تسببت فيه التكنولوجيا المتطورة». انظر: David Simons, "Cold Calculation of Terror," Forbes, May 28, 2002.

وقد استعاد الاقتصاد عافيته في ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٥، بالرغم من أن الانتفاضة الفلسطينية استمرّت. انظر أيضاً: Emma Clark, "Israel's Neglected Economy," BBC News (online), September 2, 2002; Nadav Morag, "The Economic and Social Effects of Intensive Terrorism: Israel, 2000-2004," Middle East Review of International Affairs 10, no. 3 (September 2006); Neal Sandler, "Israel's Economy: As if the Intifada Weren't Enough," BusinessWeek, June 18, 2001; and Linda Sharaby, "Israel's Economic Growth: Success Without Security," Middle East Review of International Affairs 6, no.3 (September 2002).

(١٧) Amos Harel, "Israel Maintains Its Strategic Advantage, Says Jaffee Center," Ha'aretz, November 23, 2005. Also see Uri Bar-Joseph, "The Paradox of Israeli Power," Survival 46, no. 4 (Winter 2004-05); and Martin Van Creveld, "Opportunity Beckons," Jerusalem Post, May 16, 2003.

تم الآن دمج مركز جافي في مؤسسة جديدة هي مؤسسة الدراسات الاستراتيجية الوطنية.

(١٨) Alan Dershowitz, "Debunking the Newest-and Oldest-Jewish Conspiracy: A Reply to the Mearsheimer-Walt 'Working Paper,'" John F. Kennedy School of Government Faculty Research Working Paper, Harvard University, April 2006, 22; and Martin Peretz, "Killer Angels: Murdering Jews, Then and Now," New Republic, April 15, 2002, 17-18.

(١٩) Morris, 1948 and After, 11-12.

الاستشهاد التالي في هذا المقطع هو من المصدر نفسه، ١٣.

(٢٠) Shlomo Ben-Ami, Scars of War, Wounds of Peace: The Israeli-Arab Tragedy (New York: Oxford University Press, 2006), 35-36. Also see Flapan, Birth of Israel, 119-52.

(٢١) ينعكس هذا الاعتقاد السائد في: Michael B. Oren, "Did Israel Want the Six-Day War?" Azure 5759, no. 7 (Spring 1999); and Michael B. Oren, Six Days of War: June 1967 and the Making of the Modern Middle East (New York: Oxford University Press, 2002).

(٢٢) أفضل الأعمال الجديدة حول أصول حرب ١٩٦٧ تتضمن: Ben-Ami, Scars of War, 96-114; Norman G. Finkelstein, "Abba Eban with Footnotes," Journal of Palestine Studies 32, no. 3 (Spring 2003); Roland Popp, "Stumbling Decidedly into the Six-Day War," Middle East Journal 60, no. 2 (Spring 2006); and Tom Segev, 1967: Israel, the War, and the Year That Transformed the Middle East, trans. Jessica Cohen (New York: Metropolitan Books, 2007).

(٢٣) Avi Shlaim, The Iron Wall: Israel and the Arab World (New York: Norton, 2000), 237.

(٢٤) Ibid., 235. Also see Stephen S. Rosenfeld, "Israel and Syria: Correcting the Record," Washington Post, December 24, 1999.

(٢٥) Ben-Ami, Scars of War, 100.

(٢٦) Segev, 1967, 202-12, 295-96.

(٢٧) مذكور في: ibid., 300. أنظر أيضا: ibid., 387-88.

(٢٨) مذكور في: Ben-Ami, Scars of War, 76-77.

(٢٩) Morris, Righteous Victims, 387. Also see John J. Mearsheimer, Conventional Deterrence (Ithaca: Cornell University Press, 1983), 155-62.

(٣٠) مذكور في: Mearsheimer, Conventional Deterrence, 159.

(٣١) Yoram Meital, Peace in Tatters: Israel, Palestine, and the Middle East (Boulder, CO: Lynne Rienner, 2006), 148-52; Charles A. Radin, "Arabs Offer to Accept Israel with Conditions," Boston Globe, March 29, 2002; and Howard Schneider, "Arab Countries Unanimously Endorse Saudi Peace Plan," Washington Post, March 29, 2002.

(٣٢) استناداً إلى «قانون العودة»، يتم تحديد «اليهودي» على أنه «شخص مولود من أم يهودية أو اعتنق اليهودية، وهو ليس تابعاً لأي ديانة أخرى». ويمكن العثور على القانون الحالي وعلى التشريعات المتعلقة به في موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية على الإنترنت: www.mfa.gov.il/MFA/MFAArchive/1950_1959/Law%20of%20Return%205710-1950.

ويدور نقاش الآن في إسرائيل حول تمرير تشريع يعترف بيهودية الأشخاص الذين لهم والد يهودي، لكن ليس أماً يهودية. انظر: Shahar Ilan, "Bill Would Recognize Judaism Through Father," Ha'aretz, March 12, 2006.

(٣٣) يمكن العثور على إعلان إنشاء دولة إسرائيل في: John Norton Moore, ed., The Arab-Israeli Conflict: Readings and Documents (Princeton: Princeton University Press, 1977), 934-37.

(٣٤) David Ben-Gurion, Israel: A Personal History, trans. Nechemia Meyers and Uzy Nystar (New York: Funk and Wagnalls, 1971), 839.

(٣٥) تستند هذه الأرقام إلى المكتب المركزي للإحصاء، Statistical Abstract of Israel, 2006, Table 2.1, www1.cbs.gov.il/reader/; and Palestinian Academic Society for the Study of International Affairs, Palestine Facts and Info, "Population," www.passia.org/palestine_facts/ facts_and_figures/0_facts_and_figures.htm.

ويعيش نحو ٣٠٠ ألف شخص في إسرائيل حددتهم «السي.بي.أس.» بالـ «آخرين». ومعظمهم أعضاء عائلات مهاجرين يهود أو أفراد لهم أجداد يهود لكن ليس أماً يهودية، ولا تعترف بهم الحكومة الإسرائيلية بالتالي على أنهم يهود. وإذا ما تم تصنيفهم كيهود فسيرتفع عندها مجمل عدد اليهود في إسرائيل إلى ٥,٦ ملايين، وليس ٥,٣ ملايين، وهو الرقم الذي استخدمته «سي.بي.أس.».

(٣٦) استنتج استطلاع للرأي العام للإسرائيليين اليهود أُجري في شباط/فبراير ـ آذار/مارس ٢٠٠٧

أن «التحدّي الديموغرافي يشكل أهمية عاجلة متزايدة لمعظم السكان اليهود، ويساعد على تحديد مقاربة جماعية لمسائل الأمن القومي». انظر: Yehuda Ben Meir and Dafna Shaked, "The People Speak: Israeli Public Opinion on National Security, 2005-2007," Memorandum no. 90 (Tel Aviv: Institute for National Security Studies, May 2007), 10, 64-65. Also see Aluf Benn, "Israel's Identity Crisis," Salon.com, May 16, 2005; Larry Derfner, "Sounding the Alarm About Israel's Demographic Crisis," Forward, January 9, 2004; Jon E. Dougherty, "Will Israel Become an Arab State?" NewsMax.com, January 12, 2004; Lily Galili, "A Jewish Demographic State," Ha'aretz, June 28, 2002; and Gideon Levy, "Wombs in the Service of the State," Ha'aretz, September 9, 2002.

(٣٧) Shulamit Aloni, "A Country for Some of Its Citizens?" Ha'aretz, February 24, 2007. يمكن إيجاد القانون الأساسي للكرامة الإنسانية والحرية على موقع الكنيست: www.knesset.gov.il/laws/special/eng/basic3_eng.htm.

(٣٨) Jonathan Cook, Blood and Religion: The Unmasking of the Jewish and Democratic State (Ann Arbor, MI: Pluto Press, 2006), 17-18. Also see Adalah and the Arab Association for Human Rights, "Equal Rights and Minority Rights for the Palestinian Arab Minority in Israel," a report to the UN Human Rights Committee on Israel's Implementation of Articles 26 and 27 of the International Covenant on Civil and Political Rights, July 1998; As'ad Ghanem, Nadim Rouhana, and Oren Yiftachel, "Questioning 'Ethnic Democracy': A Response to Sammy Smooha," Israel Studies 3, no. 2 (Fall 1998); David B. Green, "The Other Israelis," Boston Globe, February 25, 2007; Human Rights Watch, Second Class: Discrimination Against Palestinian Arab Children in Israel's Schools (New York, September 2001), chap. 8; Frances Raday, "Religion, Multiculturalism and Equality: The Israeli Case," in Israel Yearbook on Human Rights, Vol. 25 (1995), ed. Yoram Dinstein (The Hague: Martinus Nijhoff, 1996), 193-241; Ahmad H. Sa'di, "Israel as Ethnic Democracy: What Are the Implications for the Palestinian Minority?" Arab Studies Quarterly 22, no. 1 (Winter 2000); and Sammy Smooha, "Ethnic Democracy: Israel as an Archetype," Israel Studies 2, no. 2 (Fall 1997).

(٣٩) "The Official Summation of the Or Commission Report," published in Ha'aretz, September 2, 2003.

ولدليل على مدى عداء الكثير من الإسرائيليين لاستنتاجات التقرير وتوصياته، انظر: "No Avoiding the Commission Recommendations," Ha'aretz editorial, September 4, 2003; and Molly Moore, "Israelis Look Inward After Critical Report," Washington Post, September 3, 2003. Also see Bernard Avishai, "Saving Israel from Itself: A Secular Future for the Jewish State," Harper's, January 2005; Ian Lustick, Arabs in the

Jewish State: Israel's Control of a National Minority (Austin: University of Texas Press, 1980); and Chris McGreal, "Worlds Apart," Guardian, February 6, 2006.

(٤٠) Roee Nahmias, "Marriage to an Arab Is National Treason," Ynetnews.com, March 27, 2007; and Yoav Stern, "Poll: 50% of Israeli Jews Support State-Backed Arab Emigration," Ha'aretz, March 27, 2007. For similar results in a 2006 survey, see Eli Ashkenazi and Jack Khoury, "Poll: 68% of Jews Would Refuse to Live in Same Building as an Arab," Ha'aretz, March 22, 2006; Chris McGreal, "41% of Israel's Jews Favor Segregation," Guardian, March 24, 2006; Sharon Roffe-Ofir, "Poll: Israeli Jews Shun Arabs," Ynetnews.com, March 22, 2006; and Kenneth J. Theisen, "Racism Alive and Well in Israel?" Pittsburgh Independent Media Center (online), June 1, 2006.

(٤١) Israeli Democracy Institute, "The Democracy Index: Major Findings 2003."
ويمكن إيجاد موجز للتقرير على: www.idi.org.il/english/article.asp?id=1466.

(٤٢) بحسب استطلاع للرأي العام في ٢٠٠٧، فإن ٦٣ في المئة من الإسرائيليين يعارضون إدخال وزير عربي في الحكومة. وفي ٢٠٠٤، عارض ٧٥ في المئة الفكرة، بينما عارضها ٦٠ في المئة في ٢٠٠٥ و٢٠٠٦. انظر: Ben Meir and Shaked, "The People Speak," 80. Also see ibid., 22, 79-82; Orly Halpern, "Arab Cabinet Pick Stirs 'Zionism-Racism' Debate," Forward, January 19, 2007; Gil Hoffman, "'Majadleh Slot the End of Zionism,'" Jerusalem Post, January 10, 2007; Ronny Sofer, "Cabinet Approves First Arab Minister," Ynetnews.com, January 28, 2007; and Scott Wilson, "In First, Arab Muslim Joins Israeli Cabinet," Washington Post, January 29, 2007.

(٤٣) مذكور في: Justin Huggler, "Israel Imposes 'Racist' Marriage Law," Independent, August 1, 2003. Also see James Bennet, "Israel Blocks Palestinians from Marrying into Residency," New York Times, July 31, 2003; "Racist Legislation," Ha'aretz editorial, July, 19, 2004; "Racist Legislation," Ha'aretz editorial, January 18, 2005; and Shahar Ilan, "Law Denying Family Unification to Israelis and Palestinians Extended," Ha'aretz, March 21, 2007. Even the Anti-Defamation League criticized the legislation, albeit mildly. Nathan Guttman, Yair Ettinger, and Sharon Sadeh, "ADL Criticizes Law Denying Citizenship to Palestinians Who Marry Israelis," Ha'aretz, August 5, 2003.

(٤٤) مذكور في: Tovah Tzimuki, "Government Supports Revocation of Citizenship," Ynetnews.com, January 8, 2007. Also see Saed Bannoura, "Israeli Knesset Passes Law to Revoke Citizenship of 'Unpatriotic' Israelis," International Middle East Media Center (online), January 10, 2007; Sheera Claire Frenkel, "'Disloyalty' Bill Passes First Hurdle," Jerusalem Post, January 10, 2007; Tom Segev, "Conditional

Citizenship," Ha'aretz, January 11, 2007; and Yuval Yoaz, "Government to Back Bill Allowing Court to Rescind Traitors' Citizenship," Ha'aretz, January 7, 2007.

(٤٥) مذكور في: Larry Derfner, "Rattling the Cage: A Bigot Called Bibi," Jerusalem Post, January 3, 2007. Also see Aluf Benn and Gideon Alon, "Netanyahu: Israel's Arabs Are the Real Demographic Threat," Ha'aretz, December 18, 2003; Ron Dermer, "The Nerve of Bibi," Jerusalem Post, January 9, 2007; Karina's Kolumn (Karina Robinson), "Benjamin Netanyahu: Israel's Prime Minister in Waiting," Banker (online), July 1, 2004; and Neta Sela, "Netanyahu: Pensions Cut-Arabs' Birth Rate Declined," Ynetnews.com, January 3, 2007.

(٤٦) لا تشكل هذه التصريحات أمثلة معزولة. ففي أوائل ٢٠٠٤، مثلاً، أوحى نائب وزير الدفاع زئيف بويم بأن العمليات الانتحارية الفلسطينية مردّها «عيب جيني». وساند وجهة نظره عضو آخر في الكنيست قال إن «الإرهاب» «في دمهم»، وهو ما يجعل العربي «يطعنك في الظهر» إذا «أدرت ظهرك له». بل حتى بني موريس، المؤرخ الذي كان لأبحاثه السابقة فضل كبير في الكشف عن السياسات الإسرائيلية الحقيقية حيال الفلسطينيين، أشار برغم ذلك إلى الفلسطينيين بوصفهم «برابرة» تجب معاملتهم «كقاتلين متسلسلين». وقد أخذ تعليق بيغن من Amnon Kapeliuk, "Begin and the 'Beasts,'" New Statesman, June 25, 1982, 12.
وأخذت تعليقات إيتان من David K. Shipler, "Most West Bank Arabs Blaming U.S. for Impasse," New York Times, April 14, 1983; and Uzi Benziman, Sharon: An Israeli Caesar (New York: Adama Books, 1985), 264.
وتعليقات يعلون مأخوذة من Ari Shavit, "The Enemy Within," Ha'aretz, August 27, 2002. وتعليقات بويم ومؤيديه في Yuval Yoaz, "AG: Ethics Committee to Probe Racist Comments Made by MKs," Ha'aretz, August 10, 2004.
وتعليق موريس مأخوذ من: Ari Shavit, "Survival of the Fittest," Ha'aretz, January 9, 2004.

(٤٧) Larry Derfner, "Rattling the Cage: The Racism of Israeli Youth," Jerusalem Post, January 17, 2007. Also see Ahiya Raved, "Youth Believe Arabs Dirty, Uneducated," Ynetnews.com, January 9, 2007.

(٤٨) مذكور عن Ben Lynfield, "The Rise of Avigdor Lieberman," Nation, December 14, 2006. Also see Uri Avnery, "The Lovable Man? Lieberman and the Decline of Israeli Democracy," Antiwar.com, November 3, 2006; Akiva Eldar, "Let's Hear It for the Haiders," Ha'aretz, October 30, 2006; Leonard Fein, "The Fantasies of Avigdor Lieberman," Forward, October 20, 2006; Gershom Gorenberg, "The Minister for National Fears," Atlantic, May 2007; and Henry Siegman, "Hurricane Carter," Nation, January 22, 2007.
كان أفي إيتام، الرئيس السابق للحزب الوطني الديني، وريحافام زئيفي، وهو جنرال إسرائيلي أسس حزب موليديت اليميني، الوزيرين السابقين في الحكومة اللذين تحدثا تأييداً للترنسفير.

(٤٩) "The Democracy Index: Major Findings 2003"; Yulie Khromchenko, "Survey: Most

Jewish Israelis Support Transfer of Arabs," Ha'aretz, June 22, 2004; Yoav Stern, "Poll: Most Israeli Jews Say Israeli Arabs Should Emigrate," Ha'aretz, April 4, 2005; McGreal, "41% of Israel's Jews"; Amiram Barkat and Jack Khoury, "Poll: Gov't Should Help Arab Citizens Emigrate," Ha'aretz, May 10, 2006; and Roffe-Ofir, "Poll." Also see Uzi Arad, "Swap Meet: Trading Land for Peace," New Republic, November 28 and December 5, 2005; Amnon Barzilai, "More Israeli Jews Favor Transfer of Palestinians, Israeli Arabs-Poll Finds," Ha'aretz, October 10, 2005; Arik Carmon, "A Blot on Israeli Democracy," Ha'aretz, December 12, 2005; Evelyn Gordon, "No Longer the Political Fringe," Jerusalem Post, September 14, 2006; Ben Lynfield, "Israeli Expulsion Idea Gains Steam," Christian Science Monitor, February 6, 2002; Stern, "Poll: 50% of Israeli Jews"; Matthew Wagner, "New Proposal: Transfer-for Cash Plan," Jerusalem Post, January 21, 2007; and Steven I. Weiss, "Israeli Rightist Calls for Transfer of Arabs," Forward, September 15, 2006.

(٥٠) B'Tselem, "The Scope of Israeli Control in the Gaza Strip," www.btselem.org/english/ Gaza_Strip/Gaza_Status.asp; David Sharrock, "Israel's 'Invisible Hand' Still Controls Gaza, Says Report," Times (London), January 15, 2007; and Scott Wilson, "For Gaza, a Question of Responsibility," Washington Post, March 21, 2007.

(٥١) Jan Egeland and Jan Eliasson, "La catastrophe humaine de Gaza est une bombe a retardement," Figaro (online), September 28, 2006. Also see Steven Erlanger, "As Parents Go Unpaid, Gaza Children Go Hungry," New York Times, September 14, 2006; Steven Erlanger, "Years of Strife and Lost Hope Scar Young Palestinians," New York Times, March 12, 2007; Donald Macintyre, "Gaza in Danger of Turning into a 'Giant Prison,' Says Mideast Envoy," Independent, November 14, 2005; Rory McCarthy, "Occupied Gaza Like Apartheid South Africa, Says UN Report," Guardian, February 23, 2007; Sara Roy, "The Economy of Gaza," Znet (online), October 9, 2006; Mohammed Samhouri, "Looking Beyond the Numbers:
The Palestinian Socioeconomic Crisis of 2006," Middle East Brief no. 16, Crown Center for Middle East Studies, Brandeis University, February 2007; United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), "Statement on Gaza by United Nations Humanitarian Agencies Working in the Occupied Palestinian Territory," August 3, 2006; and OCHA, "The Humanitarian Monitor: Occupied Palestinian Territory," no. 10, February 2007.

(٥٢) "Making the Law a Laughingstock," Ha'aretz editorial, December 31, 2006.

(٥٣) Steven Erlanger, "West Bank Sites on Private Land, Data Shows," New York Times, March 14, 2007; Nadav Shragai, "Peace Now: 32% of Land Held for Settlements Is Private Property," Ha'aretz, March 14, 2007. Also see Greg Myre, "For West Bank,

It's a Highway to Frustration," New York Times, November 18, 2006; and "Legitimization of Land Theft," Ha'aretz editorial, February 27, 2007.

(٥٤) تُعرف الموجة الأولى من اليهود الأوروبيين الذين جاؤوا إلى فلسطين بالـ «عالية الأولى»، وهي تغطي الأعوام من ١٨٨٢ إلى ١٩٠٣. وكان يوجد أكثر بقليل من ١٥ ألف يهودي في فلسطين في ١٨٨٢، بالاستناد إلى الإحصاء العثماني. ويتضمّن كتاب جستين ماكارثي، Justin McCarthy, The Population of Palestine: Population History and Statistics of the Late Ottoman Period and the Mandate (New York: Columbia University Press, 1990), 10-13, معطيات هامة للأعوام من ١٨٥٠ إلى ١٩١٥. إلا أن أرقام ماكارثي، المستندة إلى أرقام الإحصاء العثماني، تستثني «عدداً غير معروف من المهاجرين اليهود الذين احتفظوا بجنسياتهم الأصلية». ثم إنه يلاحظ «وجود عدد قليل نسبياً من اليهود غير المواطنين في ذلك التاريخ السابق». ويُقدّر الأعداد بأنها «ربما كانت ألفاً أو ألفين». وبالتالي فإن الرقم الأعلى هو ربما ١٧ ألف يهودي في فلسطين في ١٨٨٢. انظر أيضاً: Mark Tessler, A History of the Israeli-Palestinian Conflict (Bloomington: Indiana University Press, 1994), 124.

(٥٥) بلغ عدد مجمل سكان فلسطين، في ١٨٩٣، ٥٣٠ ألفاً تقريباً، من بينهم نحو ١٩ ألفاً (٣,٦ في المئة) من اليهود. شكّل العالم الغالبية العظمى ممن تبقى من السكان. McCarthy, Population of Palestine, 10.

(٥٦) أعيدت دراسة هذه المسألة في أواسط الثمانينيات عندما نشرت جوان بيترز Joan Peters From Time Immemorial: The Origins of the Arab-Jewish Conflict over Palestine (New York: Harper, 1984).

وادعت أنه مع بدء وصول اليهود من أوروبا إلى فلسطين، كان يوجد فيها عرب أقل مما يؤكّد الرأي الشائع، وأن العرب لم ينتقلوا بأعداد كبيرة إلى فلسطين إلا بعدما شرع اليهود في تطوير البلاد. وقد حظي كتاب بيترز بتأييد حماسي من عدد من الأميركيين اليهود البارزين. إلا أنه، بعد وقت قصير على نشره، أظهر عدد من الباحثين أن كتاب From Time Immemorial لم يكن يستند فقط إلى «استخدام منحاز إلى حد كبير - أو إلى إغفال - لمواد المصدر المتوفّرة»، بل إن لب نظريته كان خاطئاً كلّياً أيضاً. انظر: Yehoshua Porath, "Mrs. Peters's Palestine," New York Review of Books, January 16, 1986.

وفي محادثة مع «النيويورك تايمز»، قال بورات، وهو مؤرخ إسرائيلي متميّز، إن كتاب بيترز هو «تزوير محض»، وإنه «يكاد يكون مرفوضاً كلياً في إسرائيل على أنه مجرّد سخف، إلا ربما كسلاح للدعاية. انظر: Colin Campbell, "Dispute Flares over Book on Claims to Palestine," New York Times, November 28, 1985. Also see Norman G. Finkelstein, Image and Reality of the Israel-Palestine Conflict (London: Verso, 2001), chap. 2.

(٥٧) Laurence J. Silberstein, The Postzionism Debates: Knowledge and Power in Israeli Culture (New York: Routledge, 1999), 51.

(٥٨) Ben-Ami, Scars of War, 9.

(٥٩) كان هناك نحو ١,٢ مليون فلسطيني بالإضافة إلى ٦٥٠ ألف يهودي يعيشون في فلسطين في ١٩٤٨، ما يُترجم إلى سكان يتألفون من ٦٥ في المئة من الفلسطينيين و٣٥ في المئة من

اليهود. انظر: .Morris, 1948 and After, 14 ويستخدم فلابان أرقاماً يشكل فيها اليهود ٣٣ في المئة من السكان ,(Birth of Israel, 44) بينما يستخدم موريس ٣٧ في المئة في Righteous Victims (186).

(٦٠) يعتقد البعض أنه كانت لبن غوريون وأتباعه أهداف إقليمية أقل طموحاً من أهداف إصلاحيين مثل فلاديمير جابوتينسكي. لكن، على ما يوضحه آفي شلايم، فإن «الفارق بين [بن غوريون] والإصلاحيين لم يكن أنه صاحب نظرية تجحيم إقليمي بينما هم أصحاب نظرية الحصول على أكبر قدر من الأراضي، بل بالأحرى أنه مارس استراتيجية تدرّجية بينما كانت لهم مقاربة تقضي بالحصول على كل شيء أو لاشيء (.Shlaim, Iron Wall, 21). وحرص الصهاينة على عدم التفوه علناً بالكثير عن أهدافهم النهائية في فلسطين، خوفاً من إغضاب العرب والإنكليز وتقويض مشروعهم. إلا أن بن غوريون وضع رؤيتهم إلى ما ستبدو عليه حدود إسرائيل في كتاب شارك في وضعه، كُتب باليديش، ونُشر في الولايات المتحدة في ١٩١٨. وتضم رؤية بن غوريون، بالإضافة إلى ما هي عليه إسرائيل اليوم، الأراضي المحتلة، وجنوب لبنان حتى الليطاني، وجزءاً من جنوب سوريا، وجزءاً كبيراً من الأردن، وشبه جزيرة سيناء. انظر: Morris, Righteous Victims, 75.

(٦١) Flapan, Birth of Israel, 103-104; and Morris, Birth Revisited, 69.

(٦٢) وردت هذه الاستشهادات في: .Flapan, Birth of Israel, 22; and Shlaim, Iron Wall, 21 ولمزيد من النقاش المفصّل حول نمط التفكير الصهيوني الأول حول التقسيم، انظر ميرشايمر ووالت «وضع الأمور في نصابها». Mearsheimer and Walt, "Setting the Record Straight," 33-37.

(٦٣) Uri Ben-Eliezer, The Making of Israeli Militarism (Bloomington: Indiana University Press, 1998), 150.

(٦٤) Avi Shlaim, The Politics of Partition: King Abdullah, the Zionists, and Palestine, 1921-1951 (New York: Oxford University Press, 1998). Also see Morris, 1948 and After, 10; Benny Morris, The Road to Jerusalem: Glubb Pasha, Palestine and the Jews (London: I. B. Tauris, 2002); Ilan Pappe, Britain and the Arab-Israeli Conflict, 1948-1951 (New York: St. Martin's Press, 1988); and Mary C. Wilson, King Abdullah, Britain and the Making of Jordan (New York: Cambridge University Press, 1987).

(٦٥) Benny Morris, "Revisiting the Palestinian Exodus of 1948," in The War for Palestine: Rewriting the History of 1948, ed. Eugene L. Rogan and Avi Shlaim (New York: Cambridge University Press, 2001), 40. Also see Ben-Ami, Scars of War, 33-34; and Shlaim, Iron Wall, 25.

(٦٦) Nur Masalha, Expulsion of the Palestinians: The Concept of "Transfer" in Zionist Political Thought, 1882-1948 (Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1992); Morris, Birth Revisited, chap. 2; and Morris, "Revisiting the Palestinian Exodus," 39-48.

(٦٧) مذكور في: .Masalha, Expulsion of the Palestinians, 128 أنظر أيضا Morris, Righteous Victims, 140, 142, 168-69.
إعلان بن غوريون مأخوذ من مذكّرة وضعها قبل المؤتمر الصهيوني الاستثنائي في فندق بيلتمور في نيويورك في أيار/مايو ١٩٤٢.

(٦٨) مذكور في: Michael Bar-Zohar, Facing a Cruel Mirror: Israel's Moment of Truth (New York: Scribner, 1990), 16.

(٦٩) مذكور في: ."Survival of the Fittest" انظر أيضاً Benny Morris, "A New Exodus for the Middle East?" Guardian, October 3, 2002.
أبلغ بن غوريون اللجنة المركزية للهستدروت في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧: «في المنطقة المخصصة للدولة اليهودية لا يوجد أكثر من ٥٢٠ ألف يهودي ونحو ٣٥٠ ألفاً من غير اليهود، معظمهم من العرب. وإذا ما أضيف إليهم يهود القدس، فإن عدد السكان الإجمالي للدولة اليهودية وقت إنشائها سيكون نحو مليون، بما في ذلك ٤٠ في المئة من غير اليهود. ومثل هذه التركيبة [السكانية] لا توفّر أساساً مستقرّاً لدولة يهودية. ويجب النظر إلى هذا الواقع [الديموغرافي] بكل وضوحه وحدّته. ومع مثل هذه التركيبة [السكانية]، لن يكون هناك من يقين حتى بأن السيطرة ستبقى في أيدي الغالبية اليهودية... لن تكون هناك دولة يهودية مستقرّة وقوية ما دامت الغالبية اليهودية فيها لا تشكّل إلا ستين في المئة». مذكور في: Masalha, Expulsion of the Palestinians, 176.

(٧٠) مذكور في .Morris, Righteous Victims, 169

(٧١) Morris, "Revisiting the Palestinian Exodus," 43-44.

(٧٢) يوفّر كتاب موريس Birth Revisited وكتاب باب Ethnic Cleansing of Palestine روايات مفصّلة لهذا الحدث. انظر أيضاً: Meron Benvenisti, Sacred Landscape: The Buried History of the Holy Land Since 1948, trans. Maxine Kaufman-Lacusta (Berkeley: University of California Press, 2000), chaps. 3-4; and Masalha, Expulsion of the Palestinians, chap. 5.
ويلاحظ موريس أن «التفكير كيفما اتفق حول الترنسفير قبل ١٩٣٧ والإجماع الفرضي دعماً لهذا المفهوم من ١٩٣٧ وما بعدها، ساهما في ما حصل في ١٩٤٨، بمعنى أنهما كيّفا الزعامة الصهيونية وما تحتها من مسؤولين وضباط ممن أداروا الوكالات المدنية والعسكرية للدولة الجديدة، على الترنسفير الذي حصل. وبدرجة أو بأخرى، وصل كل هؤلاء الرجال إلى العام ١٩٤٨، وهم يدينون في جزء ليس بالقليل للعنف العربي المستمر المعادي للصهيونية الذي جرى على خلفية الاضطهاد المتنامي ليهود الشتات في أوروبا الوسطى والشرقية، وقد انفتح ذهنهم على فكرة تطبيق الترنسفير والطرد. وقد رشح الترنسفير الذي حصل ـ والذي لم يواجه أي معارضة تُذكر من أي جزء من أجزاء الييشوف ـ بهدوء في جزء كبير منه بسبب هذا التكييف الذهني المسبق. انظر: .Morris, "Revisiting the Palestinian Exodus," 48

(٧٣) Erskine Childers, "The Other Exodus," Spectator, May 12, 1961; Flapan, Birth of Israel, 81-118; Walid Khalidi, "Why Did the Palestinians Leave Revisited," Journal of Palestine Studies 34, no. 2 (Winter 2005); Walid Khalidi, "The Fall of Haifa,"

Middle East Forum 35, no. 10 (December, 1959); Morris, Birth Revisited; and Pappe, Ethnic Cleansing of Palestine, 131.

من المؤكد أن بعض القادة العسكريين العرب أعطوا تعليمات للمدنيين الفلسطينيين بإخلاء منازلهم خلال القتال، إما للتأكد من أنهم لن يعلقوا بين نارين، وإما لضمان عدم قتلهم على أيدي القوات الصهيونية المنخرطة في عملية تطهير عرقية للفلسطينيين. وشكل الخوف من الموت على أيدي اليهود دافعاً قوياً في شكل خاص لإخلاء القرى بعيد مجزرة دير ياسين الشهيرة، حيث تم قتل ١٠٠ من أصل ١١٠ فلسطينيين في ٩ نيسان/أبريل 1948. Morris,) Righteous Victims, 209.). وعلى ما يفيد به موريس، فإن «جهاز استخبارات الجيش الإسرائيلي وصف دير ياسين بأنها شكّلت عاملاً مُسرّعاً حاسماً في الهجرة العربية العامة (Righteous Victims, 209) ولا ترتبط أوامر الإخلاء من هذا النوع بأسطورة الإخلاء الطوعي أو الذي تم بإدارة من النخبة. انظر: (Ben-Ami, Scars of War, 43-44.)

(٧٤) مذكور في: (Morris, Birth Revisited, 318.). للمزيد من التفصيل حول المعارضة الصهيونية للسماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى منازلهم. انظر المصدر السابق، الفصل الخامس.

(٧٥) Baruch Kimmerling, Zionism and Territory: The Socio-Territorial Dimensions of Zionist Politics (Berkeley, CA: Institute of International Studies, 1983), 143.

(٧٦) Pappe, Ethnic Cleansing of Palestine, xiii. Also see Walid Khalidi, ed., All That Remains: The Palestinian Villages Occupied and Depopulated by Israel in 1948 (Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1992),

وهو يحدد عدد القرى المُدمّرة بـ ٤١٨ وليس ٥٣١. والفارق في العدد هو نتيجة التحديدات المختلفة لما يُشكّل قرية فلسطينية. فباب وعدد كبير من المؤرخين الفلسطينيين يضمون بعض المجتمعات الأصغر إلى إحصائهم للقرى، بينما يستبعدها الخالدي. مراسلة بين المؤلفين وإيلان باب، ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٧.

(٧٧) مذكور في: Khalidi, All That Remains, xxxi.

(٧٨) مذكور في: Nahum Goldmann, The Jewish Paradox, trans. Steve Cox (New York: Grosset and Dunlap, 1978), 99.

(٧٩) مذكور في: Ian Lustick, "To Build and to Be Built By: Israel and the Hidden Logic of the Iron Wall," Israel Studies 1, no. 1 (Spring 1996): 200.

(٨٠) مذكور في: Ben-Ami, Scars of War, 12.

(٨١) Geoffrey Aronson, Israel, Palestinians, and the Intifada: Creating Facts on the West Bank (London: Kegan Paul International, 1990); Amnon Barzilai, "A Brief History of the Missed Opportunity," Ha'aretz, June 5, 2002; Amnon Barzilai, "Some Saw the Refugees as the Key to Peace," Ha'aretz, June 11, 2002; Moshe Behar, "The Peace Process and Israeli Domestic Politics in the 1990s," Socialism and Democracy 16, no. 2 (Summer-Fall 2002); Jimmy Carter, Palestine: Peace Not Apartheid (New York: Simon & Schuster, 2006); Adam Hanieh and Catherine Cook, "A Road Map to the Oslo Cul-de-Sac," Middle East Report Online, May 15, 2003; "Israel's Interests Take

Primacy: An Interview with Dore Gold," in bitterlemons.org, "What Constitutes a Viable Palestinian State?" March 15, 2004, edition 10; Baruch Kimmerling, Politicide: The Real Legacy of Ariel Sharon (London: Verso, 2003); Nur Masalha, Imperial Israel and the Palestinians: The Politics of Expansion (London: Pluto Press, 2000); Tanya Reinhart, The Road Map to Nowhere: Israel/Palestine Since 2003 (London: Verso, 2006); Sara Roy, "Erasing the 'Optics' of Gaza," Daily Star (online), February 14, 2004; and "36 Years, and Still Counting," Ha'aretz, September 26, 2003.

(٨٢) مذكور في: Rashid Khalidi, Palestinian Identity: The Construction of Modern National Consciousness (New York: Columbia University Press, 1997), 147.

وقال مئير أيضاً، «لم يكن الأمر كأن هناك شعباً فلسطينياً في فلسطين يعتبر نفسه شعباً فلسطينياً، فجئنا نحن ورميناه خارجاً وأخذنا منه بلاده. فهو لم يكن موجوداً». مذكور في: Masalha, Imperial Israel, 47.

(٨٣) منقول عن دايان في: Benny Morris, Israel's Border Wars, 1949-1956 (New York: Oxford University Press, 1997), 12.

في ما يتعلّق بوجهات نظر جنرالات آخرين في الجيش الإسرائيلي، انظر المصدر السابق. وفي شأن منحى تفكير بن غوريون، انظر: Morris, Righteous Victims, 261, 290.

(٨٤) Morris, Israel's Border Wars, 11.

(٨٥) مذكور في: Hanieh and Cook, "Road Map." Also see Akiva Eldar, "On the Same Page, Ten Years On," Ha'aretz, November 5, 2005; David Grossman, "The Night Our Hope for Peace Died," Guardian, November 4, 2005; and Michael Jansen, "A Practice That 'Prevents the Emergence of a Palestinian State,' " Jordan Times (online), November 10, 2005.

يوضح بن - عامي أن ليس رابين وحده، بل خليفته المباشر شيمون بيريس، عارضا إقامة دولة فلسطينية (Scars of War, 220.). وفي النهاية عارضت أغلبية من الإسرائيليين إنشاء دولة فلسطينية خلال ولاية رابين كرئيس للوزراء (١٩٩٢-٩٥). ولم يؤيد نصف اليهود الاسرائيليين على الأقل إنشاء دولة فلسطينية إلا مع حلول ١٩٩٧. وفي زمن اتفاقات أوسلو أيد ٣٥ في المئة إنشاء الدولة الفلسطينية انظر: Ben Meir and Shaked, "The People Speak," 64-65.

(٨٦) كلام هيلاري كلينتون مذكور في: Tom Rhodes and Christopher Walker, "Congress Tells Israel to Reject Clinton's Pullout Plan," Times (London), May 8, 1998.

وفي شأن رد البيت الأبيض، انظر: James Bennet, "Aides Disavow Mrs. Clinton on Mideast," New York Times, May 8, 1998. Also see Robin Dorf, "News Analysis: What Motivated Hillary's Call for a Palestinian State?" JTA.org, May 15, 1998; "Hillary's Folly," Jewish Week editorial, May 15, 1998; and Brian Knowlton, "Mrs. Clinton Starts Storm by Backing 'Palestine,'" International Herald Tribune, May 8, 1998.

(٨٧) "Ex-PM Shamir Objects to Palestinian State, but Still Supports Sharon," Ha'aretz, November 26, 2002; Benjamin Netanyahu, "A Limited Palestinian State," Washington Post, June 20, 2003.

في مقابلة في ١٩٩٨، قال شامير إن حدود إسرائيل تنطلق «من حدود مملكة الأردن إلى البحر المتوسط». وقال إن «الخطر الأكبر» الذي يواجه إسرائيل هو «إقامة دولة فلسطينية في إسرائيل». انظر: "Yitzhak Shamir: A Lifetime of Activism," Middle East Quarterly 6, no. 2 (June 1999).

(٨٨) ذُكر أن الرئيس الإيراني أحمدي نجاد دعا في خطاب في تشرين الأول/أكتوبر 2005 إلى «محو» إسرائيل «عن الخارطة»، وهو إعلان فُسّر على نطاق واسع بأنه تهديد بالتدمير الحسّي للدولة الإسرائيلية وسكانها. والترجمة الأكثر دقّة لبيان أحمدي نجاد هي «أن على النظام المحتل للقدس أن يختفي عن صفحات الزمن». أو في شكل بديل، «أن يُمحى من صفحات التاريخ». وكان أحمدي نجاد، بدلاً من الدعوة إلى الدمار الحسي لإسرائيل، يقترح أن يتم النظر إلى السيطرة الإسرائيلية على القدس وفلسطين على أنها وضع موقت يجب تغييره، على غرار السيطرة السوفياتية على أوروبا الشرقية أو نظام الشاه في إيران. وبالرغم من أن ذلك يستمر في كونه استفزازياً ومُستنكراً بالنسبة إلى إسرائيل، فإن الدعوة إلى التفكيك السياسي للدولة اليهودية ليست شبيهة بالدعوة إلى التدمير الحسي لإسرائيل أو لسكانها. انظر: Ethan Bronner, "Just How Far Did They Go, Those Words Against Israel?" New York Times, June 11, 2006; Jonathan Steele, "Lost in Translation," Guardian, June 14, 2006; and "Iranian President at Tehran Conference: 'Very Soon, This Stain of Disgrace Üi.e., Israelï Will Be Purged from the Center of the Islamic World-and This Is Attainable,'" Middle East Media Research Institute, Special Dispatch Series no. 1013, October 28, 2005.

(٨٩) "Bombs," New Republic editorial, August 27 & September 3, 2001; Martin Peretz, "Good Fight," New Republic, May 27, 2002; and Martin Peretz, "Blows to Israel Must Never Go Unanswered," Los Angeles Times, September 5, 2003. Regarding Dershowitz, his most relevant work is The Case for Israel (Hoboken, NJ: John Wiley, 2003).

من أجل نقد ثاقب لذلك الكتاب انظر: Norman G. Finkelstein, Beyond Chutzpah: On the Misuse of Anti-Semitism and the Abuse of History (Berkeley: University of California Press, 2005). Also see Michael Desch, "The Chutzpah of Alan Dershowitz," American Conservative, December 5, 2005; and "Dershowitz v. Desch," American Conservative, January 16, 2006.

(٩٠) Yaakov Katz, "'IDF the Most Moral Army in the World,'" Jerusalem Post, June 11, 2006; Leslie Susser, "Israelis Question Army Morality," JewishJournal.com, December 17, 2004;and "Cabinet Communique," Israeli Ministry of Foreign Affairs, December 12, 2004, www.mfa.gov.il/MFA/Government/Communiques/2004/

Cabinet%20Communique%2012- Dec-2004. Also see Richard Cohen, "Truth Massacred," Washington Post, August 6, 2002; and Neve Gordon, "Israel's Slippery Moral Slope," In These Times (online), January 31, 2003.

(٩١) Meron Benvenisti, "The Model of the Mythological Sabra," Ha'aretz, September 12, 2002.

(٩٢) Morris, Righteous Victims, chaps. 2-5.

(٩٣) مذكور في: Shabtai Teveth, Ben-Gurion: The Burning Ground, 1886-1948 (Boston: Houghton Mifflin, 1987), 544.

(٩٤) انظر: Morris, Birth Revisited. لا يزال الكثير من الوثائق الإسرائيلية المتعلقة بأحداث ١٩٤٨ سرّياً؛ وتوقّع موريس مسبقاً أنه «في ما يتعلّق بكل من عمليات الطرد والفظائع، يمكننا توقّع المزيد من الانكشافات ما إن تمر السنون ويتوفّر المزيد من السجلات الإسرائيلية». انظر: Morris, "Revisiting the Palestinian Exodus," 49.
وهو يشدد، في الواقع، على أن حالات الاغتصاب التي أفيد عنها ويعرف بها، لا تشكل إلا نحو «رأس جبل الجليد». انظر: Shavit, "Survival of the Fittest."

(٩٥) مذكور في: Pappe, Ethnic Cleansing of Palestine, 69.
من أجل خلفية تعليقات بن غوريون، انظر: المصدر السابق، ١٢٦-٥٣، ١٧٨-٨٤.

(٩٦) Morris, Israel's Border Wars, 432. Also see ibid., 126-53, 178-84.

(٩٧) Gabby Bron, "Egyptian POWs Ordered to Dig Graves, Then Shot by Israeli Army," Yedioth Ahronoth, August 17, 1995; Ronal Fisher, "Mass Murder in the 1956 Sinai War," Ma'ariv, August 8, 1995 (copies of these two pieces can be found in Journal of Palestine Studies 25, no. 3 ÜSpring 1996ï: 148-55); Galal Bana, "Egypt: We Will Turn to the International War Crimes Tribunal in the Hague If Israel Will Not Compensate Murdered Prisoners of War," Ha'aretz, July 24, 2002; Zehavit Friedman, "Personal Reminiscence: Remembering Ami Kronfeld," in Jewish Voice for Peace, Jewish Peace News (online), September 25, 2005; Katherine M. Metres, "As Evidence Mounts, Toll of Israeli Prisoner of War Massacres Grows," Washington Report on Middle East Affairs (online), February/March 1996; Roee Nahmias, "Egypt May Petition Hague over 'Murder of POWs,'" Ynetnews.com, March 6, 2007; Roee Nahmias, "Former Meretz Leader Decries 1967 War Crimes," Ynetnews.com, March 3, 2007; Meron Rapoport, "Into the Valley of Death," Ha'aretz, February 13, 2007; and Segev, 1967, 371-76.

(٩٨) Avnery, "Crying Wolf ?" CounterPunch.org, March 15, 2003; Robert Blecher, "Living on theEdge: The Threat of 'Transfer' in Israel and Palestine," MERIP, Middle East Report Online 225 (Winter 2002); Kimmerling, Politicide, 28. Also see Noam Chomsky, Fateful Triangle: The United States, Israel and the Palestinians, 2nd ed. (Cambridge, MA: South End Press, 1999), 97; Morris, Righteous Victims,

328-29; Tanya Reinhart, Israel/Palestine: How to End the War of 1948 (New York: Seven Stories Press, 2002), 8; Tom Segev, "The Spirit of the King David Hotel," Ha'aretz, July 23, 2006; and Segev, 1967, 400-12, 523-42.

يفيد موريس أن ١٢٠ ألف فلسطيني قدّموا طلبات للعودة إلى منازلهم بعد حرب ١٩٦٧ مباشرة، لكن اسرائيل لم تسمح إلا لـ ١٧ ألفاً بالعودة. انظر: Righteous Victims, 329.

(٩٩) Avnery, "Crying Wolf ?"; Ami Kronfeld, "Avnery on Ethnic Cleansing and a Personal Note," in Jewish Voice for Peace, Jewish Peace News (online), March 17, 2003; and Metres, "As Evidence Mounts."

(١٠٠) Danny Rubinstein, "Roads, Fences and Outposts Maintain Control in the Territories," Ha'aretz, August 12, 2003.

(١٠١) "Report of the Commission of Inquiry into the Events at the Refugee Camps in Beirut," February 7, 1983.

يُطلق على التقرير الاسم الشائع «تقرير لجنة كاهان»، على اسم رئيس اللجنة إسحق كاهان. انظر أيضاً: Morris, Righteous Victims, 542-49; and Shlaim, Iron Wall, 415-17.

لم يقم الجنود الإسرائيليون بأعمال القتل في صبرا وشاتيلا؛ بل قامت بذلك الميليشيات المسيحية اللبنانية (الكتائب) التي كانت متحالفة مع إسرائيل. فبعدما طوّق الجيش الإسرائيلي مخيمي اللاجئين الفلسطينيين، «أمر» شارون «الجيش الإسرائيلي بالسماح للكتائب بالدخول إلى... المخيمين». ولم يكن الكتائب والفلسطينيون أعداء لدودين وحسب، بل إن الكتائب كانوا ميّالين إلى الانتقام لأن زعيمهم (بشير الجميل، وكان انتخب رئيساً للجمهورية)، قد اغتيل للتو. كان من شبه المؤكد أنهم سيذبحون الفلسطينيين، وهي مسألة على الزعماء الإسرائيليين المتورطين في العملية معرفتها، أو كان يُفترض بهم معرفتها، وما إن بدأت أعمال القتل، حتى أدرك الجنود الإسرائيليون سريعاً أن هناك مجزرة تحصل، «لكنهم لم يفعلوا شيئا لوقفها (Shlaim, Iron Wall, 416.). وحيّا الرئيس بوش رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أرييل شارون بوصفه «رجل سلام»، إلا أن التساؤلات المتعلقة بالعنف ضد المدنيين قد لازمته لزوماً شديداً لسنين. فهو قاد في ١٩٥٣، مثلاً، وحدة هاجمت بلدة قبية الأردنية وقتلت ٦٩ مدنياً ثلثاهم من النساء والأطفال. وبحسب بني موريس، فإن «شارون والجيش الإسرائيلي زعما بالتالي أن القرويين اختبأوا في الأقبية والعلّيات، ولم يكن الجنود على معرفة بذلك عندما نسفوا المباني. إلا أن الجنود كانوا، في الحقيقة، قد انتقلوا من منزل إلى منزل، مطلقين النيران عبر النوافذ والمداخل. وأشار الأطباء الشرعيون الأردنيون إلى أن معظم القتلى قُتلوا بالرصاص والشظايا وليس بانهيار الباطون أو الانفجارات. وعلى أي حال، فإن الأوامر العملانية، من ضابط القيادة في القيادة المركزية إلى الوحدات المتورطة... أمرت في شكل واضح «بأقصى درجة من التدمير والقتل». انظر: Righteous Victims, 278. Also see ibid., 276-79, 294-95, 494-560; Benziman, Sharon; Uzi Benziman, "The Cock's Arrogance," Ha'aretz, June 15, 2003; Thomas L. Friedman, From Beirut to Jerusalem (New York: Anchor Books, 1990), chaps. 6-7; Kimmerling, Politicide; Ze'ev Schiff and

Ehud Ya'ari, Israel's Lebanon War, trans. Ina Friedman (New York: Simon & Schuster, 1984), 250-85; and Shlaim, Iron Wall, 90-92, 149-50, 384-423.

(١٠٢) Perry Anderson, "Scurrying Towards Bethlehem," New Left Review 10 (July-August 2001): 5.

(١٠٣) Morris, Righteous Victims, 341.

لرواية أكثر تفصيلاً لكيفية معاملة إسرائيل للفلسطينيين في الأراضي المحتلة، انظر Amira Hass, Reporting from Ramallah: An Israeli Journalist in an Occupied Land, ed. and trans. Rachel Leah Jones (Los Angeles: Semiotext(e), 2003). On Israel's use of torture, see B'Tselem and Hamoked (Center for the Defense of the Individual), "Utterly Forbidden: The Torture and Ill-Treatment of Palestinian Detainees," draft report, Jerusalem, April 2007; Glenn Frankel, "Prison Tactics a Longtime Dilemma for Israel," Washington Post, June 16, 2004; Ron Kampeas, "State Report Claims Israel Tortures Palestinian Detainees," JTA.org, March 8, 2007; Public Committee Against Torture in Israel, "'Ticking Bombs': Testimonies of Torture Victims in Israel," draft report, Jerusalem, May 2007; William F. Schulz, "An Israeli Interrogator, and a Tale of Torture," letter to New York Times, December 27, 2004; and Aviram Zino, "Report: High Court Permits Torture of Palestinians," Ynetnews.com, May 30, 2007.

وقد اتهمت «بتسيليم» إسرائيل أيضاً باستخدام الاطفال الفلسطينيين دروعاً بشرية. انظر: "Israeli Soldiers Use Palestinian Minors andan Adult as Human Shields in the Operation in Nablus," B'Tselem news release, Jerusalem, March 8, 2007.

(١٠٤) المعطيات والاستشهادات في هذا المقطع وفي المقطع الذي يليه، هي من «أنقذوا الأطفال» السويدية، انظر: Save the Children, "The Status of Palestinian Children During the Uprising in the Occupied Territories," Excerpted Summary Material, Jerusalem, January 1990, in Journal of Palestine Studies 19, no. 4 (Summer 1990): 136-46. Also see Joshua Brilliant, "Officer Tells Court Villagers Were Bound, Gagged and Beaten. 'Not Guilty' Plea at 'Break Bones'Trial," Jerusalem Post, March 30, 1990; Joshua Brilliant, "'Rabin Ordered Beatings,' Meir Tells Military Court," Jerusalem Post, June 22, 1990; Jackson Diehl, "Rights Group Accuses Israel of Violence Against Children in Palestinian Uprising," Washington Post, May 17, 1990; James A. Graff, "Crippling a People: Palestinian Children and Israeli State Violence," Alif 13 (1993); Morris, Righteous
Victims, 586-95; and Ronald R. Stockton, "Intifada Deaths," Journal of Palestine Studies 19, no. 4 (Summer 1990).

(١٠٥) "Unbridled Force," Ha'aretz editorial, March 16, 2003. For other evidence, see Jonathan Cook, "Impunity on Both Sides of the Green Line," MERIP, Middle East

Report Online, November 23, 2005; "When Everything Is Permissible," Ha'aretz editorial, June 6, 2005; "It Can Happen Here," Ha'aretz editorial, November 22, 2004; Chris McGreal, "Snipers with Children in Their Sights," Guardian, June 28, 2005; Chris McGreal, "Israel Shocked by Image of Soldiers Forcing Violinist to Play at Roadblock," Guardian, November 29, 2004; Greg Myre, "Former Israeli Soldiers Tell of Harassment of Palestinians," New York Times, June 24, 2004; Reuven Pedatzur, "The Message to the Soldiers Was Clear," Ha'aretz, December 13, 2004; and Conal Urquhart, "Israeli Soldiers Tell of Indiscriminate Killings by Army and a Culture of Impunity," Guardian, September 6, 2005.

(١٠٦) Reuvan Pedatzur, "More than a Million Bullets," Ha'aretz, June 29, 2004; and Clayton E. Swisher, The Truth About Camp David: The Untold Story About the Collapse of the Middle East Peace Process (New York: Nation Books, 2004), 387-88.

(١٠٧) تغطي هذه الأرقام الفترة ما بين ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ و٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، وهي مأخوذة من بيان صحافي لـ «بيتسيليم» في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

(١٠٨) Nathan Guttman, "'It's a Terrible Thing, Living with the Knowledge That You Crushed Our Daughter,'" Ha'aretz, April 30, 2004; Joshua Hammer, "The Death of Rachel Corrie," MotherJones.com, September/October 2003; Adam Shapiro, "Remembering Rachel Corrie," Nation, March 18, 2004; and Tsahar Rotem, "British Peace Activist Shot by IDF Troops in Gaza Strip," Ha'aretz, April 11, 2003.

(١٠٩) تفيد «أمنستي إنترناشونال» أنه منذ بدء الانتفاضة الفلسطينية الثانية في خريف ٢٠٠٠، «قصّرت السلطات الإسرائيلية، في شكل روتيني، في التحقيق في مزاعم عن عمليات قتل غير قانونية، وغير ذلك من الانتهاكات التي قامت بها القوات الإسرائيلية والمستوطنون في حق الفلسطينيين... قتلت القوات الإسرائيلية آلاف الفلسطينيين، الكثير منهم بطريقة غير قانونية، وبرغم ذلك بالكاد تم التحقيق كما يجب في مثل هذه الحوادث، والأقل من ذلك ما نتج عنه من جلب للفاعل إلى العدالة... وفي الحالات القليلة جداً التي قامت فيها السلطات الإسرائيلية بتحقيقات جدية في مقتل فلسطينيين، فإن المحاكمات التي نتجت عنها لم تكن ناجحة عامة، أو أدت إلى فرض عقوبات لا تتناسب مع خطورة الجريمة». انظر: Amnesty International, "Road to Nowhere," December 2006, 27-28.

(١١٠) لنقاش مفصّل حول السلوك الإسرائيلي حيال الفلسطينيين، الذي يستخدم في شكل واسع تقارير من مختلف مجموعات حقوق الإنسان، انظر: Finkelstein, Beyond Chutzpah, chaps. 4-9.

(١١١) مذكور في: Molly Moore, "Ex-Security Chiefs Turn on Sharon," Washington Post,November 15, 2003; "Ex-Shin Bet Heads Warn of 'Catastrophe'Without Peace Deal," Ha'aretz, November 15, 2003.

وتستند هذه التعليقات إلى مقابلة في صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. ويمكن العثور على نسخة من المقابلة بعنوان "We Are Seriously

على موقع «غلوبال سيكيوريتي Concerned About the Fate of the State of Israel," فوروم» 'www.globalpolicy.org/security/issues/israel-palestine/2003/1118fate.htm.

(١١٢) أفادت بتسيليم، مثلاً، أنه «في تموز/يوليو ٢٠٠٦، قتل الجيش الإسرائيلي ١٦٣ فلسطينياً في قطاع غزة، من بينهم ٧٨ (٤٨ في المئة) لم يشاركوا في أعمال العداء عندما قتلوا ٣٦ من القتلى كانوا من القاصرين، و٢٠ من النساء. وفي الضفة الغربية قتلت القوات الإسرائيلية ١٥ فلسطينياً في تموز/يوليو. وبلغ عدد القتلى الفلسطينيين في تموز/يوليو العدد الأكبر في أي شهر منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٢. انظر: August 3, 2006, press release, www.btselem.org/english/ Press_Releases/20060803.asp.

وتفيد «أمنستي إنترناشونال» أنه منذ ٢٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٦، وهو تاريخ عودة الجيش الإسرائيلي إلى غزة، وحتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، «قتلت القوات الإسرائيلية أكثر من ٤٠٠ فلسطيني وجرحت ١٥٠٠ آخرين في قطاع غزة، بمن فيهم الكثيرون من المدنيين العزل من السلاح. ونحو ٨٠ من القتلى كانوا من الأطفال، وقد جُرح أكثر من ٣٠٠ طفل. وفي الفترة نفسها، قُتل مدنيان إسرائيليان وجُرح نحو ٢٠ في جنوب إسرائيل بصواريخ أطلقتها مجموعات مسلحة فلسطينية من غزة، انظر: "Road to Nowhere," 8-9.

(١١٣) مذكور في: Rory McCarthy, "UN Condemns Massive Human Rights Abuses in Gaza Strip," Guardian, November 21, 2006.

من أجل توصيفات الآلام التي أنزلها الجيش الإسرائيلي بالفلسطينيين المقيمين في غزة، انظر: Amnesty International, "Road to Nowhere," 7-13; Gideon Levy, "Gaza's Darkness," Ha'aretz, September 3, 2006; and OCHA, "The Humanitarian Monitor."

(١١٤) مذكور في: Bill Maxwell, "U.S. Should Reconsider Aid to Israel," St. Petersburg Times (online), December 16, 2001. Also see Ron Pundak, "From Oslo to Taba: What Went Wrong?" Survival 43, no. 3 (Autumn 2001): 37.

(١١٥) لو أن إسرائيل خسرت بالفعل حرب الأيام الستة في ١٩٦٧، وأخضع حاكم عربي ما سكانها للشروط نفسها التي عانى بسببها الفلسطينيون، لاستخدم الإسرائيليون، في شكل شبه مؤكد، العمليات العسكرية ضد قامعيهم، ولتعبأ في شكل شبه مؤكد بعض اليهود في الشتات لمساعدتهم، تماماً كما دعم الأيرلنديون الأميركيون والتاميل القاطنون في ما وراء البحار، مجموعات مسلَّحة في أرض أجدادهم.

(١١٦) Morris, Righteous Victims, 147, 201; Also see Lenni Brenner, The Iron Wall: Zionist Revisionism from Jabotinsky to Shamir (London: Zed Books, 1984), 100; and Yehoshua Porath, The Palestinian Arab National Movement: From Riots to Rebellion, Vol. 2, 1929-1939 (London: Frank Cass, 1977), 238.

يلاحظ موريس أنه خلال حرب ١٩٤٨، قامت المجموعات الإرهابية اليهودية الرئيسية «عن معرفة بزرع القنابل في مواقف الباصات بهدف قتل غير المقاتلين، بمن فيهم النساء والأطفال». انظر: Birth Revisited, 80.

(١١٧) J. Bowyer Bell, Terror Out of Zion: The Fight for Israeli Independence 1929-1949 (New Brunswick, NJ: Transaction Publishers, 1996), 103-253; Johann Hari, "Israel

Should Remember Its Own 'Terrorist' Origins," Independent, July 24, 2006; Joseph Heller, The Stern Gang: Ideology, Politics and Terror, 1940-1949 (Portland, OR: Frank Cass, 1995); Bruce Hoffmann, The Failure of British Military Strategy Within Palestine, 1939-1947 (Israel: Bar-Ilan University, 1983); Morris, Righteous Victims, 173-80; and Tom Segev, One Palestine, Complete: Jews and Arabs Under the British Mandate, trans. Haim Watzman (New York: Henry Holt, 2000), chap. 22. According to Haim Levenberg, 210 of the 429 casualties from Jewish terrorism in Palestine during 1946 were civilians. The other 219 were police and soldiers. See Levenberg, Military Preparations, 72.

(١١٨) Bell, Terror Out of Zion, 336-40.

(١١٩) مذكور في: Chomsky, Fateful Triangle, 485-86; and Bell, Terror Out of Zion, 340. On Shamir, Avishai Margalit, "The Violent Life of Yitzhak Shamir," New York Review of Books, May 14, 1992. قال شامير إن «إنجازه الأكثر مدعاة للافتخار»، كان «عندما، تمكنا بفضل جهودنا، من توحيد كل المجموعات السرّية التي تقاتل «لتحرير» إسرائيل توحيداً تاماً». انظر: "Shamir: Lifetime of Activism."

(١٢٠) Barzilai, "Brief History."

(١٢١) "Palestinian Authority," New Republic editorial, February 18, 2002, 7.

(١٢٢) من بين الروايات الأكثر موضوعية لما حصل في كامب ديفيد والأشهر الستة التي تلت ذلك، هناك: Charles Enderlin, Shattered Dreams: The Failure of the Peace Process in the Middle East, 1995-2002, trans. Susan Fairfield (New York: Other Press, 2003); Jeremy Pressman, "Visions in Collision: What Happened at Camp David and Taba?" International Security 28, no. 2 (Fall 2003); Pundak, "From Oslo to Taba"; Jerome Slater, "What WentWrong? The Collapse of the Israeli-Palestinian Peace Process," Political Science Quarterly 116, no. 2 (July 2001); Deborah Sontag, "Quest for Mideast Peace: How and Why It Failed," New York Times, July 26, 2001; and Swisher, Truth About Camp David.

(١٢٣) الأرقام في هذا المقطع وفي المقطع الذي يليه مستقاة من (Pressman, "Visions in Collision," 16-18). تضمّن عرض باراك مقايضة واحد في المئة من الأرض خارج الضفة الغربية، بحيث إن بعض المعلقين وصفوا عرضه بأنه ٩٢ في المئة بدلاً من ٩١ في المئة.

(١٢٤) المنطقة الأصلية التي أوكلت لبريطانيا في المعاهدات التي أنهت الحرب العالمية الأولى، تضمنّت الضفتين الشرقية والغربية لنهر الأردن. إلا أن بريطانيا أنشأت في ١٩٢٢ شرق الأردن (التي أصبحت في ما بعد الأردن) على الضفة الشرقية. ومن الآن وصاعداً ضم الانتداب البريطاني على فلسطين، الأرض التي احتلتها إسرائيل وأقامت عليها كيانها، إضافة إلى قطاع غزة، والضفة الغربية. وعندما نشير إلى فلسطين الانتداب فإننا نعني أراضي ما بعد ١٩٢٢، التي تشكل إسرائيل ٧٨ في المئة منها، والأراضي المحتلة ٢٢ في المئة.

(١٢٥) واصفاً مقابلة مطوّلة مع إيهود باراك حول ما قد حصل في كامب ديفيد، كتب بني موريس:

«لكن في الضفة الغربية، يقول باراك، وُعد الفلسطينيون بأرض متواصلة ذات سيادة في ما عدا إسفيناً من الأرض بسماكة موسى الحلاقة، ينطلق من القدس عبر معالي أدوميم إلى نهر الأردن. انظر: Benny Morris, "Camp David and After: An Exchange (1. An Interview with Ehud Barak)," New York Review of Books, June 13, 2002, 44. انظر أيضاً الخارطة في: Pundak, "From Oslo to Taba," 46.

وللنسخة الفلسطينية عما ستبدو عليه الخارطة، انظر Orient House (Jerusalem), "Israel's Concessions," Le Monde Diplomatique, December 2000; and the map titled "Palestinian Characterization of the Final Proposal at Camp David," in Dennis Ross, The Missing Peace: The Inside Story of the Fight for Middle East Peace (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2004).

وعلى عكس باراك والفلسطينيين معاً، يدعي روس أن الخارطة النهائية في كامب ديفيد أعطت الفلسطينيين السيطرة على قطعة متواصلة من الأرض في الضفة الغربية. انظر: "Map Reflecting Actual Proposal at Camp David," ibid). إلا أن تأكيد روس غير قابل للتصديق، حيث إنه من الصعب أن يعترف باراك إلا بطريق تسيطر عليها إسرائيل وتربط القدس بوادي نهر الأردن، يجب أن نقطع الضفة الغربية إلى نصفين. وما دامت إسرائيل أبقت سيطرتها على الوادي ذي الأهمية الاستراتيجية، فإنها ستحتاج إلى بلوغه أقله عبر طريق موصلة يمكن الدفاع عنها جيداً. وفي حين أن باراك تصوّر طريقاً وحيدة تنطلق شرقاً من القدس، بدا ان الفلسطينيين تصوروا طريقاً ثانية تنطلق شرقاً من مستوطنة أريبل إلى وادي نهر الأردن. وربما جادل المرء بأن الإسرائيليين سيتخلون في مآل الأمر عن الطرق الموصلة عندما يتخلون عن وادي نهر الأردن. إلا أنه، كما تمت الإشارة إلى ذلك، لا توجد ضمانة بأن الإسرائيليين سيغادرون الوادي أبداً. وحتى لو قاموا بذلك، فما من ضمانه بأنهم سيتخلون عن الطرق الموصلة. والسبب الرئيسي لهذا الالتباس المتواصل في شأن الخارطة النهائية في كامب ديفيد، يتعلّق على ما يبدو بأنه لم يتم أبداً رسم أي خارطة، ولأنه «بناءً على إلحاح باراك، لم يتم الاحتفاظ بأي سجل مكتوب» انظر: Jerome Slater, "The Missing Pieces in the Missing Peace," Tikkun.org, May/June 2005.

(١٢٦) Pressman, "Visions in Collision," 18.

(١٢٧) Enderlin, Shattered Dreams, 243-51; Slater, "What Went Wrong?"; and Sontag, "Quest for Mideast Peace."

(١٢٨) مذكور في: "Norman Finkelstein & Former Israeli Foreign Minister Shlomo Ben-Ami Debate: Complete Transcript," Democracy Now! radio and TV broadcast, February 14, 2006.

(١٢٩) ما من دليل إلى أن عرفات بدأ الانتفاضة الأولى أيضاً. انظر: Morris, Righteous Victims, 561.

وكتب موريس «أن القوة المنشّطة الرئيسية للانتفاضة هي خيبة التطلعات الوطنية لسكان غزة الـ ٦٥٠,٠٠٠، وسكان الضفة الغربية الـ٩٠٠,٠٠٠، وسكان القدس الشرقية الـ١٣٠,٠٠٠، الذين أرادوا العيش في دولة فلسطينية، وليس كسكان من دون دولة تحت الاحتلال العسكري

الأجنبي الغاشم». انظر: المصدر نفسه، ٥٦٢.

(١٣٠) Enderlin, Shattered Dreams, 284-85.

(١٣١) مذكور في: Jeremy Pressman, "The Second Intifada: Background and Causes of the Israeli-Palestinian Conflict," Journal of Conflict Studies 22, no. 2 (Fall 2003): 116. Also see Yezid Sayigh, "Arafat and the Anatomy of a Revolt," Survival 43, no. 3 (Autumn 2001); Henry Siegman, "Partners for War," New York Review of Books, January 16, 2003, 24; Henry Siegman, "Sharon and the Future of Palestine," New York Review of Books, December 2, 2004, 12; and Slater, "Missing Pieces."

(١٣٢) Sharm El-Sheikh Fact-Finding Committee, Final Report, April 30, 2001, 7.

(١٣٣) Ibid., 5.

(١٣٤) Ian S. Lustick, "Through Blood and Fire Shall Peace Arise," Tikkun.org, May/June 2002; Pressman, "The Second Intifada"; Mouin Rabbani, "A Smorgasbord of Failure: Oslo and the Al-Aqsa Intifada," in The New Intifada: Resisting Israel's Apartheid, ed. Roane Carey (London: Verso, 2001), 69-89; Sara Roy, "Why Peace Failed: An Oslo Autopsy," Current History 101, no. 651 (January 2002); and Sara Roy, "Ending the Palestinian Economy," Middle East Policy 9, no. 4 (December 2002).

(١٣٥) Ben-Ami, Scars of War, 264.

(١٣٦) Roy, "Why Peace Failed," 9.

(١٣٧) Ron Dudai, "Trigger Happy: Unjustified Shooting and Violation of the Open-Fire Regulations During the al-Aqsa Intifada," B'Tselem draft report, March 2002.

(١٣٨) Yasser Arafat, "The Palestinian Vision of Peace," New York Times, February 3, 2002; Yasser Arafat, text of press conference, Geneva, December 14, 1988, in Journal of Palestine Studies 18, no. 3 (Spring 1989): 180-81; "Palestinians Affirm Israel's Right to Exist," CNN.com, December 14, 1998; Pressman, "Visions in Collision," 24-27; Yezid Sayigh, Armed Struggle and the Search for State: The Palestinian National Movement, 1949-1993 (New York: Oxford University Press, 1997); and Jerome M. Segal, Creating the Palestinian State: A Strategy for Peace (Chicago: Lawrence Hill Books, 1989), chap. 1.

ربما جادل المرء بأن التزام عرفات بحق العودة للفلسطينيين، يكشف عن أنه لا يزال يميل إلى تدمير إسرائيل. إلا أنه من المؤكد أن عرفات أدرك أن الزعماء الإسرائيليين لن يوافقوا أبداً على تسوية سلام تسمح لعدد كبير من الفلسطينيين بالعودة إلى إسرائيل. إلا أنه، في الوقت نفسه، من حسن الحكمة ألا يلطّف عرفات من موقفه في شأن حق العودة قبل المفاوضات، بحيث يتمكن من استخدام هذه المسألة كورقة مساومة. ومن غير المفاجئ، وجود دليل كبير إلى أن الزعماء الفلسطينيين (بمن فيهم عرفات قبل وفاته) يدركون أنه عليهم تقديم تنازل كبير في شأن هذه المسألة المهمة للوصول إلى اتفاق نهائي. انظر: Akiva Eldar and David

Landau, "Arafat: Israel Is Jewish; Won't Cite Figure on Refugees," Ha'aretz, June 18, 2004; Associated Press, "PA Minister Sha'ath: Palestinian Right of Return Is Negotiable," Ha'aretz, August 20, 2003; Pressman, "Visions in Collision," 28-33; and M. J. Rosenberg, "Intractable Issue?" Weekly Opinion Column, Issue #144, Israel Policy Forum, Washington, DC, July 18, 2003.

(١٣٩) Akiva Eldar, "Popular Misconceptions," Ha'aretz, June 11, 2004; Akiva Eldar, "While They Were Sleeping," Ha'aretz, September 17, 2001; Danny Rubenstein, "The Stronger Side Creates Reality," Ha'aretz, June 16, 2004; and Emmanuel Sivan, "What the General Is Allowed," Ha'aretz, June 14, 2004.

(١٤٠) Pressman, "Visions in Collision," 25.

(١٤١) "Official Palestinian Response to the Clinton Parameters (and letter to international community)," January 1, 2001, www.robat.scl.net/content/NAD/negotiations/clinton_parameters/param2.php.

(١٤٢) "Excerpts: White House Spokesman on Clinton-Arafat Talks," issued by Press Section, U.S. embassy in Israel, January 3, 2001; Transcript of "Clinton Speech on Mideast Peace Parameters (January 7, 2001)," Office of the White House Press Secretary, January 8, 2001; and Enderlin, Shattered Dreams, 344. Also see Akiva Eldar, "The Battle for Public Opinion," Ha'aretz, June 24, 2002, and Pressman, "Visions in Collision," 20,

وكلاهما يوضح أنه كانت لإسرائيل تحفظات جدّية عن «بارامترات» كلينتون.

(١٤٣) Sontag, "Quest for Mideast Peace"; and Enderlin, Shattered Dreams, 349-50.

(١٤٤) Jeff Jacoby, "America Takes Side of Israel," Boston Globe, March 26, 2006. Block is quoted in Tony Czuczka, "Under Fire, Israel Lobby Rallies US Backers," EUX.TV: The Europe Channel (online), March 10, 2007. Also see Mart, Eye on Israel; and Martin Peretz, "Oil and Vinegar: Surveying the Israel Lobby," New Republic, April 10, 2006.

(١٤٥) بحسب المؤرخة ميشال مارت، فإن «الإسرائيليين أصبحوا»، خلال الحرب الباردة، «متأمركين»، ومرد هذا التحوّل في جزء أساسي منه إلى إحساس «بالوحدة اليهودية ـ المسيحية» "The Cultural Foundations of the US/Israel Alliance," Tikkun.org, November 11, 2006.

(١٤٦) Jodie T. Allen and Alec Tyson, "The U.S. Public's Pro-Israel History," Pew Research Center, July 19, 2006; "Americans' Support for Israel Unchanged by Recent Hostilities," Pew Research Center press release, July 26, 2006; and Robert Ruby, "A Six-Day War: Its Aftermath in American Public Opinion," Pew Research Center, May 30, 2007.

(١٤٧) Allen and Tyson, "The U.S. Public's Pro-Israel History"; Pew Research Center for

the People and the Press in Association with the Council on Foreign Relations, "America's Place in the World 2005: An Investigation of the Attitudes of American Opinion Leaders and the American Public About International Affairs," November 2005, 11-12.

(١٤٨) "Conspiracy Theories and Criticism of Israel in Aftermath of Sept. 11 Attacks," Anti-Defamation League press release, November 1, 2001.

(١٤٩) Steven Kull (principal investigator), "Americans on the Middle East Road Map" (Program on International Policy Attitudes, University of Maryland, May 30, 2003), 9-11, 18-19.

(١٥٠) «المواقف الأميركية حيال إسرائيل والشرق الأوسط»، استطلاع أجرته «مارتيلا كومونيكيشون غروب» لحساب الرابطة المناهضة للتشهير في ١٨-٢٥ آذار/مارس، وفي ١٩-٢٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٥.

(١٥١) Andrew Kohut, "American Views of the Mideast Conflict," New York Times, May 14, 2002.

(١٥٢) حول مسؤولية إسرائيل في حرب لبنان الثانية (٢٠٠٦)، انظر الاستطلاع الذي أجرته «أيه.بي.سي نيوز» ـ «واشنطن بوست» في ٣ ـ ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٦، و«سي.بي.أس نيوز» ـ «نيويورك تايمز» في ٢١ ـ ٢٥ تموز/يوليو ٢٠٠٦، ويمكن إيجاد الاثنين معا في "Israel, the Palestinians," PollingReport.com.

وفي ما يتعلق بعدم اتخاذ الولايات المتحدة طرف أحد، انظر استطلاع «يو.أس.أيه. توداي ـ غالوب»، في المصدر السابق نفسه؛ وكذلك استطلاع الزغبي الذي أجري في ١١ ـ ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦، ونتائجه مشروحة في: "Zogby Poll: U.S. Should Be Neutral in Lebanon War," Zogby International press release, August 17, 2006.

الفصل الرابع: ما هو اللوبي الإسرائيلي؟

(١) Andrew C. Revkin, "Bush Aide Edited Climate Reports," New York Times, June 8, 2005; and Andrew C. Revkin and Matthew Wald, "Material Shows Weakening of Climate Reports in Hundreds of Instances," New York Times, March 20, 2007.

(٢) تتضمن الأعمال المهمة حول اللوبيات الإثنية ووقعها على السياسة الخارجية، ما يلي: Tony Smith, Foreign Attachments: The Power of Ethnic Groups in the Making of American Foreign Policy (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2000); Ethnicity and U.S. Foreign Policy, 2nd ed., ed. A. A. Said (New York: Praeger, 1981); Ethnic Groups and U.S. Foreign Policy, ed. M. E. Ahrari (New York: Greenwood Press, 1987); Paul Watanabe, Ethnic Groups, Congress, and American Foreign Policy: The Politics of the Turkish Arms Embargo (Westport, CT: Greenwood Press, 1984); and R. Hrair Dekmejian and Angelos Themelis, "Ethnic Lobbies in U.S. Foreign Policy: A Comparative Analysis of the Jewish, Greek, Armenian and Turkish Lobbies," Occasional Research Paper no. 13, Institute of International Relations, Panteion University of Social and Political Sciences, Athens, Greece, October 1997.

(٣) هذه مشكلة عامة في التحليل السياسي. فمفهوما «الليبرالي» و«المحافظ»، مثلاً، يُفهمان جيداً وليسا مثار جدل، ويسهل التفكير في أمثلة عن كل فئة (فمثلاً يُنظر إلى السيناتور تد كنيدي على أنه «ليبرالي» وعضو الكونغرس السابق نيوت غينغريتش على أنه «محافظ»). إلا أن هناك أشخاصاً يصعب تحديدهم مثل السيناتور جوزف ليبرمان والسيناتور الراحل هنري «سكوب» جاكسون، حيث إن كلاً منهما ليبرالي في المسائل الداخلية، لكنه محافظ في مسائل السياسة الخارجية.

(٤) Melvin I. Urofsky, American Zionism from Herzl to the Holocaust (Garden City, NY: Anchor Press, 1975), 1; and Steven T. Rosenthal, "Long Distance Nationalism: American Jews, Zionism, and Israel," in The Cambridge Companion to American Judaism, ed. Dana Evan Kaplan (New York: Cambridge University Press, 2005), 209.

(٥) Robert H. Trice, "Domestic Interest Groups and the Arab-Israeli Conflict," in Said. Ethnicity and U.S. Foreign Policy, 121-22.

(٦) Steven M. Cohen, The 2004 National Survey of American Jews, sponsored by the Jewish Agency for Israel's Department of Jewish-Zionist Education, February 24, 2005. Also see 2006 Annual Survey of American Jewish Opinion, conducted September 25-October 16, 2006, American Jewish Committee, October 18, 2006; Steven M. Cohen, "Poll: Attachment of U.S. Jews to Israel Falls in Past 2 Years,"

Forward, March 4, 2005; and M. J. Rosenberg, "Letting Israel Sell Itself," Weekly Opinion Column, Issue #218, Israel Policy Forum, Washington, DC, March 18, 2005.

يلاحظ تقرير أخير تم تحضيره للجنة الأميركية اليهودية «وجود إجماع في عدة دراسات على أن إسرائيل ليست مركزية في هوية الشبان اليهود». انظر: Jacob B. Ukeles et al., "Young Jewish Adults in the United States Today," American Jewish Committee, September 2006, 34. Also see Amiram Barkat, "Young American Jews Are More Ambivalent Toward Israel, Study Shows," Ha'aretz, March 7, 2005.

(٧) بحسب ما ذكره في ١٩٥٧، في برنامج خطة مشتركة للمجلس الاستشاري الوطني لعلاقات الطائفة اليهودية، وهو وكالة يهودية رئيسية، فإن «الجمهور الأميركي قبل بالانشغال الأميركي اليهودي بإسرائيل... بوصفه تعبيراً طبيعياً، عادياً، عن الاهتمام المرتكز على التعاطفات والارتباطات العاطفية من النوع المتداول لدى الكثيرين من الأميركيين»، مذكور في: Jack Wertheimer, "Jewish Organizational Life in the United States Since 1945," American Jewish Yearbook 1995 (New York: American Jewish Committee, 1995), 13.

(٨) Rosenthal, "Long Distance Nationalism," 211; and Thomas A. Kolsky, Jews Against Zionism:The American Council for Judaism, 1942-1948 (Philadelphia: Temple University Press, 1990).

(٩) تم التقاط هذا التحوّل جيداً من خلال الموقف المتقدم للمؤتمر المركزي للحاخامين الأميركيين، وهو الجهاز الحاخامي للإصلاح اليهودي. وأعلن المؤتمر في ١٨٩٧ «أننا نعارض كلّياً أي محاولة لإنشاء دولة يهودية. ومثل هذه المحاولات تُظهر عدم فهم لمهمة إسرائيل». وهو لم يؤيّد وعد بلفور في ١٩١٧. وأعلن المؤتمر في ١٩٦٧، في شكل متعارض، «تضامنه مع دولة إسرائيل وشعبها. فانتصاراتهم هي انتصاراتنا. ومحنتهم هي محنتنا. ومصيرهم هو مصيرنا». مذكور في: Chaim I. Waxman, "All in the Family: American Jewish Attachments to Israel," in A New Jewry? America Since the Second World War, Studies in Contemporary Jewry: An Annual, Vol. VIII, ed. Peter Y. Medding (New York: Oxford University Press for the Institute of Contemporary Jewry, Hebrew University, 1992), 140.

(١٠) Rosenthal, "Long Distance Nationalism," 212.

(١١) Waxman, "All in the Family," 134.

في إشارة إلى مثال واحد، فإن الموضوع الأول المدرج في إعلان المؤتمر اليهودي الأميركي عن جوهر برنامجه، هو «سلامة وأمن إسرائيل والطائفة اليهودية العالمية»، www.ajcongress.org/site/PageServer?pagename=about.

والوضع مشابه اليوم؛ فهناك أكثر من تسعين مجموعة مختلفة محددة على أنها «ذات تعلّق بإسرائيل» في طبعة ٢٠٠٥ من الكتاب السنوي.

(١٢) "Who We Are" and "What We Do," Conference of Presidents website, www.conference ofpresidents.org/content.asp?id=52.

أنشئ مؤتمر الرؤساء في ١٩٥٤ ردّاً على شكوى مساعد وزير الخارجية هنري بيرود بأنه يصعب عليه التعامل مع الكثير من المنظمات اليهودية المختلفة، وأنه من المفيد لو أنها تتحدث بصوت واحد. انظر: Edward Tivnan, The Lobby: Jewish Political Power and American Foreign Policy (New York: Simon & Schuster, 1987), 40-41.

(١٣) لا يذكر هذا الرقم المساهمات الشخصية، ويقلل بالتالي من دور مساهمات مؤيدي إسرائيل في الحملات الانتخابية. انظر: www.crp.org/pacs/industry.asp?txt=Q05&cycle=2006. وحول الظاهرة العامة لـ «لجان العمل السياسي الخفية»، انظر: Richard H. Curtiss, Stealth PACs: Lobbying Congress for Control of U.S. Middle East Policy, 4th ed. (Washington, DC: American Educational Trust, 1996).

(١٤) Jeffrey H. Birnbaum, "Washington's Power 25," Fortune, December 8, 1997. حلّت الأيباك في المرتبة الرابعة في دراسة مماثلة أجريت في ٢٠٠١. انظر: Jeffrey H. Birnbaum and Russell Newell, "Fat and Happy in D.C.," Fortune, May 28, 2001.

(١٥) Richard E. Cohen and Peter Bell, "Congressional Insiders Poll," National Journal, March 5, 2005; and James D. Besser, "Most Muscle? It's NRA, Then AIPAC and AARP," Chicago Jewish Star, March 11-24, 2005.

(١٦) تم الاستشهاد بديمالي في: Robert Pear with Richard L. Berke, "Pro-Israel Group Exerts Quiet Might as It Rallies Supporters in Congress," New York Times, July 7, 1987; وجرى الاستشهاد بهاملتون في George D. Moffett III, "Israeli Lobby Virtually Unmatched," Christian Science Monitor, June 28, 1991.

(١٧) حول الدور الذي لعبه برانديس، وايز، وغيرهما، انظر: Irvine Anderson, Biblical Interpretation and Middle East Policy: The Promised Land, America and Israel, 1917-2002 (Gainesville: University Press of Florida, 2005), 61-62; and Peter Grose, Israel in the Mind of America (New York: Knopf, 1983), 67-71.

قام شريك عمل ترومان السابق إدي جاكبسون، بإقناعه بلقاء حاييم وايزمان في ١٩٤٨، وساعد مستشارون موالون للصهيونية أمثال ديفيد نايلز وكلارك كليفورد على إقناع ترومان بدعم مشروع التقسيم في ١٩٤٧، وبالاعتراف بالدولة الجديدة في ١٩٤٨. في شأن مختلف وجهات النظر حول التأثيرات المختلفة التي كوّنت قرار ترومان، انظر: Peter L. Hahn, Caught in the Middle East: U.S. Policy Toward the Arab-Israeli Conflict, 1948-1961 (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 2006), 26-31 and chaps. 2-3; Zvi Ganin, Truman, American Jewry, and Israel, 1945-1948 (New York: Holmes and Meier, 1979); Steven L. Spiegel, The Other Arab-Israel Conflict: Making America's Middle East Policy from Truman to Reagan (Chicago: University of Chicago Press, 1985), chap. 2; Kenneth Ray Bain, The March to Zion: United States Policy and the Founding of Israel (College Station: Texas A & M Press, 1979); and Warren Bass, Support Any Friend: Kennedy's Middle East and the Making of the U.S.-Israeli Alliance (New York: Oxford University Press, 2003), 23-34.

(١٨) Lloyd Grove, "The Men with Muscle: The AIPAC Leaders, Battling for Israel and Among Themselves," Washington Post, June 14, 1991.

(١٩) J. J. Goldberg, Jewish Power: Inside the American Jewish Establishment (New York: Basic Books, 1996), 158.

(٢٠) Stuart Eizenstat, "Loving Israel, Warts and All," Foreign Policy 81 (Winter 1990-91): 92.

(٢١) Ibid.; and Melvin I. Urofsky, We Are One! American Jewry and Israel (Garden City, NY: Doubleday, 1978).

(٢٢) على ما ذكره جاك ورتهايمر، «ما من شك كبير في أن انشغالات الطائفة اليهودية المنظّمة ومزاجها، مرّت في تحوّلات عميقة في أعقاب حرب الأيام الستة... فقد ساوت اليهودية الأميركية كلياً بين نفسها وإسرائيل، وهي مساواة أثارت همة الطائفة بأحجام لا سابق لها من التبرعات والتطوّع». انظر: "Jewish Organizational Life," 32; and Menahem Kaufman, "Envisaging Israel: The Case of the United Jewish Appeal," in Envisioning Israel: The Changing Ideals and Images of North American Jews, ed. Allon Gal (Jerusalem: Magnes Press/Hebrew University, 1996), 232-34.

(٢٣) Wertheimer, "Jewish Organizational Life," 32-33.

(٢٤) Ibid., 55.

(٢٥) مذكور في: Wolf Blitzer, "The AIPAC Formula," Moment, November 1981, 23.

(٢٦) لا تكشف الأيباك عن موازنتها السنوية؛ والأعداد المذكورة هي من: Blitzer, "AIPAC Formula," 23; Lloyd Grove, "On the March for Israel; The Lobbyists from AIPAC, Girding for Battle in the New World Order," Washington Post, June 13, 1991; Jeffrey H. Birnbaum, "Pro-Israel Lobby Holds Meeting Amid Worries," Washington Post, May 19, 2005; Thomas B. Edsall and Molly Moore, "Pro-Israel Lobby Has Strong Voice," Washington Post, September 5, 2004; and James Petras, "AIPAC on Trial," CounterPunch.org, January 7-8, 2006.

(٢٧) مذكور في: Goldberg, Jewish Power, 223.

(٢٨) Bass, Support Any Friend, 147. Also see Goldberg, Jewish Power, 197-203.

(٢٩) Goldberg, "Old Friend, Shattered Dreams," Forward, December 24, 2004; Esther Kaplan, "The Jewish Divide on Israel," Nation, July 12, 2004; Michael Massing, "Conservative Jewish Groups Have Clout," Los Angeles Times, March 10, 2002; Eric Yoffie, "Reform the Conference," Forward, August 2, 2002; and William Fisher, "U.S. Jewish Groups Press Mideast Peace," Antiwar.com, November 25, 2004.

(٣٠) Daniel Levy, "Is It Good for the Jews?" American Prospect, July 5, 2006.

(٣١) مذكور في: Sharon Samber, "Congress Urged Not to Link Israel Aid to China Arms," JTA.org, June 13, 2000.

(٣٢) انظر، على سبيل المثال: Americans for Peace Now, "Briefing for the 110th Congress:

Securing Israel's Future Through Peace," 8, www.donteverstop.com/files/apn/upl/assets/APN110thBBook.pdf.

(٣٣) استناداً إلى موقع المنتدى على الإنترنت، فإن «منتدى السياسة الإسرائيلية يعتقد أنه من خلال حل الدولتين للصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، فإن إسرائيل وجيرانها العرب، وكذلك المنطقة ككل، سيصبحون أكثر أمناً وازدهاراً واستقراراً». انظر: www.ipforum.org/display.cfm?id = 1.

(٣٤) Jewish Voice for Peace, "U.S. Military Aid to Israel," www.jewishvoiceforpeace/org/publish/printer_17.shtml.

(٣٥) مذكور في: Tivnan, The Lobby, 93.

(٣٦) مذكور في: Goldberg, Jewish Power, 206.

(٣٧) Ori Nir, "FBI Probe: More Questions Than Answers," Forward, May 13, 2005; Bookbinder is quoted in Wolf Blitzer, Between Washington and Jerusalem: A Reporter's Notebook (New York: Oxford University Press, 1985), 148.

(٣٨) حول هذه الحوادث، انظر: Hahn, Caught in the Middle East, 39-42, 46-51, 57-59, 79-82.

(٣٩) هذه النشاطات (وما تم الاستشهاد به من اتصالات إسرائيلية) تجد وصفاً لها في: Tom Segev, 1967: Israel, the War, and the Year That Transformed the Middle East, trans. Jessica Cohen (New York: Metropolitan Books, 2007), 254, 264-65, 304-305.

(٤٠) مذكور في David Landau, "The Battle for Washington," Ha'aretz, March 28, 2003.

(٤١) Jonathan Marcus, "Discordant Voices: The U.S. Jewish Community and Israel During the 1980s," International Affairs 66, no. 3 (July 1990): 546. Also see Sarah Bronson, "Orthodox Leader: U.S. Jews Have No Right to Criticize Israel," Ha'aretz, August 2, 2004; and Daniel Ben Simon, "Storm Warnings," Ha'aretz, November 14, 2003.

(٤٢) Rosenthal, "Long Distance Nationalism," 214;

تم الاستشهاد ببوكبايندر في: Blitzer, Between Washington and Jerusalem, 147-48.

كتب المؤرخ ديفيد بيال في الثمانينيات ملاحظاً «أن الهيمنة الأيديولوجية التي حققتها الصهيونية في الطائفة اليهودية في العقدين الأخيرين، كان من نتيجتها وقف النقاش حول الكثير من السياسات المحددة للحكومة الإسرائيلية». انظر: Power and Powerlessness in Jewish History (New York: Schocken Books, 1986), 189.

(٤٣) استطلاع الرأي العام الأميركي اليهودي في ٢٠٠٤، أُجري في ١٨ آب/أغسطس و١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، السؤال الرقم ١٦. وأظهرت استطلاعات سابقة نتائج شبه متطابقة.

(٤٤) هذه الرواية لتأريخ بريرا المختصر تستند إلى: Michael E. Staub, Torn at the Roots: The Crisis of Jewish Liberalism in Postwar America (New York: Columbia University Press, 2002), chap. 8; Tivnan, The Lobby, 90-96; Wertheimer, "Jewish Organizational Life," 39-43; and Goldberg, Jewish Power, 207-208.

(٤٥) Goldberg, Jewish Power, 208.

(٤٦) Tivnan, The Lobby, 76.

قدّم ديفيد بيال وجهة نظر مماثلة في ١٩٨٦، إذ كتب، «بالنسبة إلى الطائفة اليهودية المنظمة، فان غياب الدعم لإسرائيل يعادل الخيانة... فإسرائيل هي القضية الوحيدة التي يُعتبر غياب الإيمان بها هرطقة». انظر: Power and Powerlessness, 188.

(٤٧) استاء الزعماء الأميركيون اليهود علانية عندما ساند رئيس الوزراء إسحق شامير، لفترة وجيزة، اقتراحاً بتعديل «قانون العودة» للطلب بأن يتم التحوّل إلى اليهودية على أيدي حاخامات أرثوذكسيين استناداً إلى الـ «هالاخا» (الشرع الرباني). وعلى ما يذكره الحاخام إريك يوفي من الحركة الاصلاحية الأميركية، «إذا لم يكن الحاخامون الإصلاحيون في إسرائيل حاخامين، وهديهم ليس هدياً، فهذا يعني أن يهوديتنا ليست يهودية، وأننا يهود من الدرجة الثانية». مذكور في Rosenthal, "Long Distance Nationalism," 218. Also see Goldberg, Jewish Power, 337-42.

(٤٨) Lawrence Grossman, "Jewish Communal Affairs," American Jewish Yearbook 1998 (New York: American Jewish Committee, 1998), 110-11; Tom Tugend, "Talk by N.Y. Times' Friedman Spurs ADL-ZOA Political Fuss," JTA.org, December 6, 1996; and Tom Tugend, "N.Y. Times Columnist Applauds ADL for Not Caving in to ZOA," JTA.org, December 13, 1996.

(٤٩) Inigo Gilmore, "U.S. Jewish Leader Hit over Letter," Sunday Telegraph (London), August 12, 2003; and Isi Liebler, "An Open Letter to Edgar Bronfman," Jerusalem Post, August 6, 2003.

(٥٠) هذه الاستشهادات مأخوذة من: Isi Liebler, "When Seymour Met Condi," Jerusalem Post, November 24, 2005; Ori Nir, "O.U. Chief Decries American Pressure on Israel," Forward, December 2, 2005; Ori Nir, "Rice Trip Raises Concern over U.S. Pressure on Israel," Forward, November 18, 2005; and Seymour D. Reich, "Listen to America," Jerusalem Post, November 13, 2005.

(٥١) قام مؤلف كتيّب «أميركيون من أجل إسرائيل آمنة» الذي يهاجم بريرا، ورائيل جين إسحق، بتأليف طعن مماثل ضد «الأجندة اليهودية الجديدة»، وقام رئيس فرع واشنطن في المنظمة الصهيونية الأميركية بالتنديد بالمجموعة نفسها بوصف أعضائها «موالين للعرب بدلاً من موالاتهم لإسرائيل». وبعد ١٢ عاماً على وجودها الواهي، تم حل «الأجندة» في ١٩٩٢ بسبب عجز متكرر في الموازنة وغير ذلك من التحديات. انظر: Jack Wertheimer, "Breaking the Taboo: Critics of Israel and the American Jewish Establishment," in Gal, Envisioning Israel, 410-11; and Emily Nepon, "New Jewish Agenda: The History of an Organization, 1980-1992" (B.A. thesis, Goddard College, 2006), available at www.newjewishagenda.org.

(٥٢) تستند مادة هذا المقطع إلى (Kaplan, "Jewish Divide on Israel."). وفي حادثين مماثلين آخرين، ذُكر أن مديري برنامج «هيلل» في جامعة كاليفورنيا في سانتا كروز ومعهد إيثاكا،

استقالا بعدما تم توبيخهما على نشر مقالات تدعم المعارضة الإسرائيلية والفلسطينية للاحتلال.

(٥٣) Ari Paul, "Zionist vs. Zionist," American Prospect, January 4, 2007; Rebecca Spence, "Campus Coalition Split over Progressive Union," Forward, January 19, 2007; Rebecca Spence, "Groups Flip Flop as Controversy over Liberal Zionists Continues," Forward, February 2, 2007; Ben Harris, "Group That Criticized Israel to Stay in Campus Coalition Despite Protests," JTA.org, January 24, 2007; "L.A. Israeli Consul General to Foreign Ministry: UPZ and Breaking the Silence Programs Harm Israel's Image and Must Be Stopped," Zionist Organization of America press release, January 31, 2007, www.zoa.org/2007/01/la_israeli_cons.htm.

(٥٤) لدى السؤال، «هل تؤيد، في الوضع الراهن، أو تعارض إقامة دولة فلسطينية؟»، فإن النسبة المئوية للأميركيين الذين أجابوا موافقين هي ٥٤ في المئة في ٢٠٠٦، و٥٦ في المئة في ٢٠٠٥، و٥٧ في المئة في ٢٠٠٤. انظر: "Annual Survey of American Jewish Opinion," 2006, 2005, and 2004, available at www.ajc.org.

(٥٥) Goldberg, Jewish Power, 161.

56. Ibid., 217; Also see 159-62, 170-75, 216-23; Also see Eric Alterman, "AIPAC Runs Right," Nation, October 10, 2006; Goldberg, "Old Friends"; Massing, "Conservative Jewish Groups"; Rosenthal, "Long Distance Nationalism," 217; and Mark Seal, "Sitting on the Sidelines," Ha'aretz, December 24, 2004.

(٥٦) خدم هونلين، في شكل خاص، لعدد من السنين، رئيساً لعشاء سنوي مخصص لجمع الأموال دعماً لـ «بيت إيل»، وهي مستوطنة إسرائيلية إحرابية على مقربة من رام الله. انظر: Michael Massing, "Deal Breakers," American Prospect, March 11, 2002; and Michael Massing, "The Israel Lobby," Nation, June 10, 2002.

(٥٧) (Massing, "Deal Breakers") يقدّم جي. جي. غولدبرغ تحليلا مماثلاً، كاتباً أن «اللجنة التنفيذية الحاكمة تضاعف حجمها ثلاث مرات في ظل [توم] دين. وفي السابق كانت اللجنة خاضعة لسيطرة رؤساء المنظمات الوطنية اليهودية المتمركزة في نيويورك. وها إن زعماء الطائفة أصبحوا اليوم أقلية يفوقهم عدداً المساهمون الخاصون بالأيباك. وقد نفخوا اللجنة التنفيذية... وأزالوا اللوبي من البنية الطائفية اليهودية الوطنية، على ما كان عليه الأمر، ووضعوه بقوة في أيدي بضعة واهبين كبار، ولاؤهم الوحيد هو للأيباك». انظر: Jewish Power, 201.

(٥٨) Michael Massing, "The Storm over the Israel Lobby," New York Review of Books, June 8, 2006; and Matthew Dorf, "After Barak Win, AIPAC Reverses Opposition to a Palestinian State," JTA.org, May 28, 1999.

(٥٩) أعيدت رواية هذه الحادثة في: Goldberg, Jewish Power, 54-57.

(٦٠) Massing, "Deal Breakers"; and Levy, "Is It Good for the Jews?".

(٦١) Peter Beinart and Hanna Rosin, "AIPAC Unpacked," New Republic, September 20, 1993, 20-23; and Goldberg, Jewish Power, 225-26.

(٦٢) Waxman, "All in the Family," 143-44.

(٦٣) Jonathan Woocher, "The Geo-Politics of the American Jewish Community," Jerusalem Letter/Viewpoints (online), Jerusalem Center for Public Affairs, January 15, 1992, 3.

(٦٤) Thomas L. Friedman, "Foreign Affairs: Mischief Makers," New York Times, April 5, 1995.

(٦٥) على ما يشير إليه ماسينغ، فإن منتدى السياسة الإسرائيلية «تدبّر إقامة روابط وثيقة مع الكثيرين من أعضاء الكونغرس النافذين، لكنه، بسبب غياب العضوية الرسمية والجهاز القوي لجمع الأموال، لا يمكنه موازاة نفوذ الأيباك والمؤتمر». انظر: Massing, "Deal Breakers."

(٦٦) من بين أفضل الأعمال حول المحافظة الجديدة، هناك: Gary Dorrien, The Neoconservative Mind: Politics, Culture, and the War of Ideology (Philadelphia: Temple University Press, 1993); Gary Dorrien, Imperial Designs: Neoconservatism and the New Pax Americana (New York: Routledge, 2004); John Ehrman, The Rise of Neoconservatism: Intellectuals and Foreign Affairs, 1945-1994 (New Haven: Yale University Press, 2005); Murray Friedman, The Neoconservative Revolution: Jewish Intellectuals and the Shaping of Public Policy (New York: Cambridge University Press, 2005); Francis Fukuyama, America at the Crossroads: Democracy, Power, and the Neoconservative Legacy (New Haven: Yale University Press, 2006); Mark Gerson, The Neoconservative Vision: From the Cold Wars to the Culture Wars (Lanham, MD: Madison Books, 1996); Goldberg, Jewish Power, 159-61; Stefan Halper and Jonathan Clarke, America Alone: The Neoconservatives and the Global Order (New York: Cambridge University Press, 2004); and Irving Kristol, Neoconservatism: The Autobiography of an Idea (New York: Free Press, 1995).

(٦٧) لنظرة شاملة إلى منحى تفكير «المحافظين الجدد» في السياسة الخارجية الأميركية، انظر: John J. Mearsheimer, "Hans Morgenthau and the Iraq War: Realism Versus Neo-Conservatism," posted May 19, 2005, opendemocracy.com. An illustrative collection of neoconservative writings on foreign policy is Present Dangers: Crisis and Opportunity in American Foreign and Defense Policy, ed. William Kristol and Robert Kagan (San Francisco: Encounter Books, 2000); a perceptive portrait of the neoconservatives and their views on foreign policy is Ian Lustick, Trapped in the War on Terror (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2006), chap. 4.

(٦٨) من أجل تصريح محافظ جديد نموذجي حول تعدد الجوانب والمؤسسات، انظر: Charles Krauthammer, "Democratic Realism: An American Foreign Policy for a Unipolar World," 2004 Irving Kristol Lecture, American Enterprise Institute, Washington, DC, February 10, 2004, 3.

تتمثل نظرة «المحافظين الجدد» إلى أوروبا في: Robert Kagan, Of Paradise and Power:

America and Europe in the New World Order (New York: Knopf, 2003).

(٦٩) من أجل نقاش الالتحاق بالجانب الفائز، انظر: Stephen M. Walt, The Origins of Alliances (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1987).

(٧٠) Max Boot, "What the Heck Is a 'Neocon"?' Wall Street Journal, December 30, 2002; and Max Boot, "Think Again: Neocons," Foreign Policy 140 (January-February 2004), 22. Also see Don Atapattu, "Interview with Middle East Scholar Avi Shlaim," Nation, June 16, 2004; Halper and Clarke, America Alone, 41, 58-60, 82, 167-68; Irving Kristol, "The Political Dilemma of American Jews," Commentary, July 1984, 23-29; and Jim Lobe, "Energized Neocons Say Israel's Fight Is Washington's," Antiwar.com, July 18, 2006.

(٧١) Benjamin Ginsberg, The Fatal Embrace: Jews and the State (Chicago: University of Chicago Press, 1993), 231.

(٧٢) "A Clean Break: A New Strategy for Securing the Realm," prepared by the Institute for Advanced Strategic and Political Studies, 1996, www.iasps.org/strat1.htm.

ترأس ريتشارد بيرل مجموعة الدراسة التي أنتجت هذا التقرير، وأعضاؤها الآخرون هم جيمس كولبرت، تشارلز فيربانكس جونيور، دوغلاس فيث، روبرت لونبرغ، جوناثان تورروب، ديفيد ورمسر، وميراف ورمسر.

(٧٣) مذكور في: Dorrien, Neoconservative Mind, 344. Also see ibid., 343-45; Ginsberg, Fatal Embrace, 231-36; and John B. Judis, "The Conservative Wars," New Republic, August 11 and 18, 1986.

(٧٤) Patrick J. Buchanan, "Whose War?" American Conservative, March 24, 2003; and Paul Craig Roberts, "Neocon Treason," Antiwar.com, August 24, 2004.

(٧٥) Friedman, Neoconservative Revolution, i.

لاحظ غال بكرمان أنه «ما دام التسليم بيهودية المحافظة الجديدة قد أدى إلى إطلاق الأضواء الحمراء الوامضة لمعاداة السامية... إلا أن هناك بعض الحقيقة في هذا الظن. فلو أن هناك حركة فكرية في أميركا يمكن اليهود نسب الفضل الوحيد في اختراعها إليهم، فهي المحافظة الجديدة». انظر: "The Neoconservative Persuasion," Forward, January 6, 2006.

(٧٦) Max Blumenthal, "Born-Agains for Sharon," Salon.com, October 30, 2004; Darrell L. Bock, "Some Christians See a 'Road Map' to End Times," Los Angeles Times, June 18, 2003; Nathan Guttman, "Wiping Out Terror, Bringing on Redemption," Ha'aretz, April 29, 2002; Tom Hamburger and Jim VandeHei, "Chosen People: How Israel Became a Favorite Cause of Christian Right," Wall Street Journal, May 23, 2002; and Paul Nussbaum, "Israel Finds an Ally in American Evangelicals," Philadelphia Inquirer (online), November 13, 2005.

(٧٧) حول كيف أن المعتقدات المسيحية أثّرت في بلفور، انظر: Anderson, Biblical Interpretation, 60-62.

يوحي بعض المؤلفين أيضاً أن المعتقدات المسيحية أثرت في تأييد ويلسون لوعد بلفور ولدعم ترومان لإنشاء إسرائيل، بالرغم من عدم كون أي منهما مؤمناً بلاهوت التقدير الإلهي. انظر: Ibid., 87-89; and Grose, Israel in the Mind of America, 67-71.

(٧٨) Timothy P. Weber, On the Road to Armageddon: How Evangelicals Became Israel's Best Friend (Grand Rapids, MI: Baker Academic, 2004), 188-96.

(٧٩) Weber, On the Road to Armageddon, 184.

على ما يلاحظه كولين شيندلر، «فإن نمو اليمين المسيحي خلال السبعينيات توازى بالتالي مع نمو اليمين الإسرائيلي. والظاهرتان تحولتا بالتأثير التماسي لحرب الأيام الستة». انظر: "Likud and the Christian Dispensationalists: A Symbiotic Relationship," Israel Studies 5, no. 1 (Spring 2000): 163.

(٨٠) على ما كتبه ل نلسون بل في «كريستشانيتي توداي»، «كونها المرة الأولى من ألفي سنة التي تصبح القدس فيها الآن كلّياً في أيدي اليهود، تزوّد دارس الكتاب المقدّس بهزّة نفسية وبإيمان متجدد في دقّة الكتاب المقدس وصلاحيته». مذكور في: Weber, On the Road to Armageddon, 184.

(٨١) مذكور في: Jane Lampman, "Mixing Prophecy and Politics," Christian Science Monitor, July 7, 2004.

(٨٢) Daniel Pipes, "[Christian Zionism]: Israel's Best Weapon," New York Post (online), July 15, 2003; and Michael Freund, "Christian Zionists Key to Continued U.S. Support for Israel," Jewish Press (online), December 27, 2006.

(٨٣) تم الاستشهاد بهاجي في: Bill Berkowitz, "Pastor John Hagee Spearheads Christians United for Israel," Media Transparency, March 19, 2006, www.mediatransparency.org/story.php?storyID=116.

(٨٤) التصريحات المستشهد بها هي من موقع الإنترنت التابع لأخوة المسيحيين واليهود الدولية: www.ifcj.org.

(٨٥) "The Apple of HIS Eye: Why Christians SHOULD Support Israel," John Hagee Ministries website, www.jhm.org/print-Israel.asp; and Andrew Higgins, "A Texas Preacher Leads Campaign to Let Israel Fight," Wall Street Journal, July 27, 2006.

(٨٦) "Zion's Christian Soldiers," 60 Minutes, June 8, 2003, www.cbsnews.com/stories/2002/10/ 03/60minutes/printable524268/shtml.

(٨٧) مذكور في: Lampman, "Mixing Prophecy and Politics."

(٨٨) Weber, On the Road to Armageddon, 226-27; Brent Boyer, "Arvada Church Champions Israeli Cause," Denver Post (online), November 22, 2002; and Danielle Haas, "U.S. Christians Find Cause to Aid Israel; Evangelicals Financing Immigrants, Settlements," San Francisco Chronicle (online), July 10, 2002.

(٨٩) Donald Wagner, "For Zion's Sake," Middle East Report Online 223 (Summer 2002): 55.

(٩٠) مذكور في: Shindler, "Likud and the Christian Dispensationalists," 175.

(٩١) "Robertson: God Punished Sharon," Ynetnews.com, January 6, 2006; "Robertson Suggests Stroke Is Divine Rebuke," New York Times, January 6, 2006; and "Robertson Apologizes to Sharon Family," New York Times, January 13, 2006.

(٩٢) مذكور في: Barbara Slavin, "Don't Give Up 1967 Lands, DeLay Tells Israel Lobby," USA Today, April 23, 2002.

(٩٣) طلب ماثيوز من آرمي التأكيد أن هذه هي وجهة نظره، وأجاب آرمي «نعم». وتراجع آرمي لاحقاً عن تصريحه بعدما تعرض للنقد لتحبيذه التطهير العرقي للفلسطينيين في الضفة الغربية. انظر: Matthew Engel, "Senior Republican Calls on Israel to Expel West Bank Arabs," Guardian, May 4, 2002; and "Richard Armey Supports Ethnic Cleansing of Palestinians," Media Monitors Network, May 2, 2002, www.mediamonitors .net/amr115.html.

(٩٤) "Peace in the Middle East," floor statement of Senator Inhofe, March 4, 2002, http://inhofe.senate.gov/pressapp/record.cfm?id=183110.

(٩٥) Shindler, "Likud and the Christian Dispensationalists," 156.

(٩٦) Grace Halsell, Prophecy and Politics: Militant Evangelists on the Road to Nuclear War (Westport, CT: Lawrence Hill, 1986), 71-76.

(٩٧) "Pat Robertson Forms Alliance with Mayor of Jerusalem," Baptist Standard (online), November 11, 2002; and "Israel Welcomes Christian Support in Battle for Survival, Sharon Aid[e] Says," Christian Examiner (online), September 6, 2002.

(٩٨) مذكور في: Weber, On the Road to Armageddon, 214-18.

(٩٩) مذكور في: Norton Mezvinsky, "The Impact of Christian Zionism on the Arab-Israeli Conflict," NthPosition.com, March 2005.

(١٠٠) Jerry Falwell, "On the Threshold of Armageddon," WorldNetDaily.com, July 22, 2006; and Sarah Posner, "Lobbying for Armageddon," AlterNet.org, August 3, 2006.

(١٠١) Hal Lindsey, "Mushrooms over the Middle East," WorldNetDaily.com, January 12, 2007; and John Hagee, Jerusalem Countdown: A Warning to the World (Lake Mary, FL: Frontline, 2006), 17.

يقول هاجي، استناداً إلى تفسيره الشخصي لمقاطع متفرقة من الكتاب المقدس، إن ضرب إيران سيدفع بروسيا إلى قيادة ائتلاف عربي في حرب ضد إسرائيل التي ستتخلى عنها الولايات المتحدة. ومن ثم سيتدخل الله لتدمير غزاة إسرائيل، إلا أن الفراغ الناتج عن ذلك سيعبئه المسيح الدجّال، «الذي سيكون رئيس الاتحاد الأوروبي». فستتجمع بقيادته جيوش الغرب في إسرائيل لخوض حرب أرمجدون ضد «ملك الشرق» (الصين)، وعند هذا الحد سيظهر المسيح من جديد ويقهر المسيح الدجال ويعيد مملكة الله. ويخلص هاجي إلى القول، «إن نهاية العالم كما نعرفه تقترب بسرعة» (١١٣-٢٢).

(١٠٢) Christians United for Israel, "CUFI Membership Weekly Update," December 11,

2006, www.cufima.com/id10.html.

(١٠٣) Shindler, "Likud and the Dispensationalists," 165-66; and Kristol, "The Political Dilemma of American Jews."

(١٠٤) تم الاستشهاد ببرلموتر في: Weber, On the Road to Armageddon, 232; ملاحظات فوكسمان مأخوذة من: "Jews and Evangelicals: Support for Israel Isn't Everything," Time, January 16, 2007.

(١٠٥) مذكور في: Bill Broadway, "The Evangelical-Israeli Connection: Scripture Inspires Many Christians to Support Zionism Politically, Financially," Washington Post, March 27, 2004.

(١٠٦) لمواقف هاجي المثيرة للقلق في شأن اليهود، انظر: Jerusalem Countdown, 56-57, 109. On his appearance at the AIPAC Policy Conference, see Gregory Levey, "Inside America's Powerful Israel Lobby," Salon.com, March 16, 2007; "Christians for Israel," Jerusalem Post editorial, March 14, 2007; and Sarah Posner, "The Goy Who Cried Wolf," American Prospect, March 12, 2007.

(١٠٧) مذكور في: James D. Besser, "Hardline Pastor Gets Prime AIPAC Spot," Jewish Week, March 9, 2007.

(١٠٨) Naomi M. Cohen, "Dual Loyalties: Zionism and Liberalism," in Gal, Envisioning Israel, 326.

(١٠٩) Jo-Ann Mort, "An Unholy Alliance in Support of Israel," Los Angeles Times, May 19, 2002. The Alpher and Gorenberg quotations are from "Zion's Christian Soldiers." Also see Gershom Gorenberg, The End of Days: Fundamentalism and the Struggle for the Temple Mount (New York: Free Press, 2000); and Weber, On the Road to Armageddon, 231.

(١١٠) تراجعت السياحة بعد نشوب الانتفاضة الثانية وهجمات ١١ أيلول/سبتمبر، لكنها عادت من يومها وارتفعت. ويقدّر قسم الإحصاءات في الأمم المتحدة أن إسرائيل حصلت على ٢,٨ مليار دولار من العائدات السياحية في ٢٠٠٤. وأفاد المسؤولون الإسرائيليون أن نحو ٢٩ في المئة من هؤلاء السيّاح كانوا من المسيحيين. انظر: United Nations, World Tourism Organization Statistical Database and Yearbook 2005 (New York: United Nations, 2005); Eric Silver, "Return of the Tourist," Jerusalem Report (online), February 21, 2005; Laurie Copans, "Israel: Tourism Surges as Christian Pilgrims Walk in the Footsteps of Jesus," USA Today, December 13, 2004; and William A. Orme, "Fighting in Mideast Blocks Wave of Christian Tourism," New York Times, November 11, 2000.

(١١١) Anderson, Biblical Interpretation, 103, 138.

ويشكل هذا موضوعاً مركزياً لمايكل ب. أورين Michael B. Oren Power, Faith and Fantasy: America in the Middle East 1776 to the Present (New York: Norton, 2007),

بالرغم من أنه يبالغ في وقع ذلك على القرارات السياسية الأميركية.

(١١٢) Anderson, Biblical Interpretation, 111, 114-15; and Ruth W. Mouly, The Religious Right and Israel: The Politics of Armageddon (Cambridge, MA: Political Research Associates, 1985).

(١١٣) Zev Chafets, "The Rabbi Who Loved Evangelicals (and Vice Versa)," New York Times Magazine, July 24, 2005.

(١١٤) في آب/أغسطس ٢٠٠٦، وقع السفير البابوي في الأراضي المقدسة وأساقفة الكنائس الأسقفية، والإنجيلية اللوثرية، والسريانية الأرثوذكسية، إعلاناً يرفض تعاليم المسيحية الصهيونية ويتهم الحركة بتشجيع «الاستئثار العنصري والحرب الدائمة». انظر: Matthew Tostevin, "Holy Land Churches Attack Christian Zionism," Reuters, August 31, 2006.

وقد انتقد عدد من الكنائس البروتستانتية الرئيسية الأخرى السياسة الإسرائيلية، ونظروا في شكل جدّي في إنزال «حرم انتقائي» بشركات تعمل في إسرائيل. إلا أن اللوبي عمل جاهداً لوأد هذه الجهود، ونجح في ذلك نجاحاً كبيراً. انظر: James D. Besser, "Church Poised to Kill Divestment," Jewish Week, June 23, 2006; Alan Cooperman, "Israel Divestiture Spurs Clash," Washington Post, September 29, 2004; Michael Conlon, "US Presbyterians Consider Divesting over West Bank," Washington Post, February 17, 2005; Laurie Goodstein, "Presbyterians Revise Israel Investing Policy," New York Times, June 22, 2006; Nathan Guttman, "A Warning Signal from the Churches," Ha'aretz, November 26, 2004; Chris Moore, "Mainline Protestants Challenge Israel Lobby," Antiwar.com, December 7, 2004; Marc Perelman, "Effort Eyed to Combat Divestment," Forward, July 15, 2006; and Rachel Pomerance, "Episcopal View on Mideast Conflict an Improvement, Jewish Groups Say," JTA.org, November 9, 2004.

(١١٥) يظهر الدور المالي المحدود للمسيحية الصهيونية من خلال التقديمات النسبية لإسرائيل غداة حرب ٢٠٠٦ في لبنان. وبحسب «هآرتس»، فإن مجموعات مسيحية وهبت نحو ٢٠ مليون دولار لجهود الإعمار وإعادة الإسكان في إسرائيل. وفي المقابل، جمعت المجموعات اليهودية المتحدة أكثر من ٣٤٠ مليون دولار. انظر: Daphna Berman, "Christians' Wartime Donations of $20m Went Largely Unheralded," Ha'aretz, November 3, 2006.

(١١٦) حول دور مجموعات المصالح في السياسات الأميركية، انظر: Frank R. Baumgartner and Beth L. Leech, Basic Interests: The Importance of Groups in Politics and in Political Science (Princeton: Princeton University Press, 1998); Richard L. Hall and Frank W. Wayman, "Buying Time: Moneyed Interests and the Mobilization of Bias in Congressional Committees," American Political Science Review 84, no. 3 (September 1990); John Mark Hansen, Gaining Access: Congress and the Farm Lobby, 1919-

1981 (Chicago: University of Chicago Press, 1991); Ken Kollman, Outside Lobbying: Public Opinion and Interest Group Strategies (Princeton: Princeton University Press, 1998); Richard A. Smith, "Interest Group Influence in the U.S. Congress," Legislative Studies Quarterly 20, no. 1 (February, 1995); David B. Truman, The Governmental Process: Political Interests and Public Opinion (New York: Knopf, 1951); and James Q. Wilson, Political Organizations (New York: Basic Books, 1973).

(١١٧) مـذكـور فـي: Mary A. Barberis, "The Arab-Israeli Battle on Capitol Hill," Virginia Quarterly Review 52, no. 2 (Spring 1976): 209.

(١١٨) Trice, "Domestic Interest Groups," 125-26.

(١١٩) مذكور في: Ben Bradlee Jr., "Israel's Lobby," Boston Globe, April 29, 1984.

(١٢٠) Shai Feldman, The Future of U.S.-Israeli Strategic Cooperation (Washington, D.C.: Washington Institute for Near East Policy, 1996), 5-6.

(١٢١) مذكور في: Grove, "On the March for Israel."

(١٢٢) الاستشهادات بارد وترومان مأخوذة من: Mitchell Bard, "The Israeli and Arab Lobbies," www.jewishvirtuallibrary.org. Also see Mark N. Katz, "Where Is the Arab Lobby?" Middle East Times (online), July 3, 2006; Noam N. Levey, "In Politicians' Pro Israel Din, Arab Americans Go Unheard," Los Angeles Times, July 23, 2006; Ali A. Mazrui, "Between the Crescent and the Star-Spangled Banner: American Muslims and U.S. Foreign Policy," International Affairs 72, no. 3 (July 1996); Nabeel A. Khoury, "The Arab Lobby: Problems and Prospects," Middle East Journal 41, no. 3 (Summer 1987); and Andrea Barron, "Jewish and Arab Diasporas in the United States and Their Impact on U.S. Middle East Policy," in The Arab-Israeli Conflict: Two Decades of Change, ed. Yehuda Lukacs and Abdalla M. Battah (Boulder, CO: Westview, 1988), 238-59. The weakness of the "Palestinian lobby" in particular is captured

in Nora Boustany, "Palestinians' Lone Hand in Washington," Washington Post, April 19, 2002; and George Gedda, "PLO Loses D.C. Office Because of Unpaid Rent," Chicago Tribune, April 12, 2002.

(١٢٣) Trice, "Domestic Interest Groups," 123.

(١٢٤) لمثال نموذجي، انظر: Harold Siddiqui, " 'Oil Lobby Determined to Have Its War' in Iraq," Toronto Star (online), January 19, 2003, www.commondreams.org.

(١٢٥) Stephen Zunes, "The Israel Lobby: How Powerful Is It Really?" Foreign Policy in Focus Special Report, May 16, 2006; Noam Chomsky, "The Israel Lobby," Znet (online), March 28, 2006; and Martin Peretz, "Oil and Vinegar," New Republic, March 30, 2006.

(١٢٦) انـظـر فـي صـفـة خـاص: ، Craig Unger, House of Bush, House of Saud: The Secret

Relationship Between the World's Two Most Powerful Dynasties (New York: Scribner, 2004).

وشكّل هذا الموضوع أيضاً جزءاً أساسياً من وثائقي مايكل مور المثير للجدل: Fahrenheit 9/11.

(١٢٧) في ٢٠٠٦، جاء تقريباً ٤٠ في المئة من النفط الأميركي الخام من كندا، والمكسيك، وفنزويلا؛ وزوّدتها السعودية بـ ١٤ في المئة فقط. انظر: U.S. Department of Energy, Petroleum Supply Monthly (Washington, DC, February 2007), 58.

(١٢٨) Bernard Gwertzman, "U.S. Said to Drop Jordan Arms Sale," New York Times, March 21, 1984.

(١٢٩) مذكور في: Congressional Quarterly, The Middle East, 68.

(١٣٠) Trice, "Domestic Interest Groups," 137-38.

(١٣١) انظر: www.api.org/policy تندر كذلك نقاشات السياسة الخارجية على موقعي إكسون موبيل وبريتيش بتروليوم.

(١٣٢) مذكور في: Tivnan, The Lobby, 194.

(١٣٣) Trice, "Domestic Interest Groups," 137; and William B. Quandt, "United States Policy in the Middle East: Constraints and Choices," in Political Dynamics in the Middle East, ed. Paul Hammond and Sidney Alexander (New York: Elsevier, 1972), 529-30.

(١٣٤) Danny Fortson, Andrew Murray-Watson, and Tim Webb, "Future of Iraq: The Spoils of War," Independent, January 7, 2007.

(١٣٥) "Cheney Pushed for More Trade with Iran," FOXnews.com, October 9, 2004, www.foxnews .com/story/0,2933,134836,00.html.

(١٣٦) Trice, "Domestic Interest Groups," 137-38.

(١٣٧) هذه الاستشهادات مأخوذة من: Roger Hilsman, The Politics of Policy Making in Defense and Foreign Affairs (New York: Harper, 1971), 149; Bard, "Israeli and Arab Lobbies"; and "Pro-Israel Lobby on Capitol Hill," BBC Newsnight (online), May 8, 2003, http://news.bbc.co.uk/1/hi/programmes/newsnight/3010371.stm.

(١٣٨) كتب شيفر، «أمكن اليهود، في الأنظمة الليبرالية الديموقراطية، وعلى وجه الخصوص في الولايات المتحدة، وكندا، وأستراليا، والدنمارك، وهولندا، والنروج، الحفاظ على علاقات معلنة وكثيفة مع الطائفة اليهودية في فلسطين، ولاحقاً مع إسرائيل... وبعض فصائل هذه الجماعات... برهن عن ولاء كامل للمجتمعات المضيفة والحكومات... ونمت عند الذين عرّفوا علناً عن أنفسهم بأنهم مؤيدون للحركة الصهيونية وللمجتمع اليهودي في فلسطين (اليشوف)، ولإسرائيل في ما بعد، مواقف تنمّ عن انقسام في الولاءات؛ بمعنى أنهم كانوا في حالات معينة موالين لبلدانهم المضيفة، وفي حالات أخرى لموطنهم». انظر: Diaspora Politics: At Home Abroad (New York: Cambridge University Press, 2003), 232-33.

(١٣٩) Malcolm Hoenlein, "Crossing the Line of the Acceptable," Ha'aretz, December 31, 2004.

(١٤٠) Pew Global Attitudes Project, "Muslims in Europe: Economic Worries Top Concerns About Religious and Cultural Identity" (Washington, DC: Pew Research Center for the People and the Press, July 6, 2006), 3.

(١٤١) مـذكـور فـي: David K. Shipler, "On Middle East Policy, a Major Influence," New York Times, July 6, 1987.

(١٤٢) مذكور في: Kurt Eichenwald, "U.S. Jews Split on Washington's Shift on Palestinian State," New York Times, October 5, 2001.

(١٤٣) David S. Cloud and Helene Cooper, "Israel's Protests Are Said to Stall Gulf Arms Sale," New York Times, April 5, 2007.

(١٤٤) Henry Kissinger, Years of Upheaval (Boston: Little, Brown, 1982), 203.

(١٤٥) الاستشهادان مأخوذان من: Goldberg, Jewish Power, 232, 235.

(١٤٦) Eric Alterman, "Can We Talk?" Nation, April 21, 2003.

(١٤٧) Stephen Steinlight, "The Jewish Stake in America's Changing Demography: Reconsidering a Misguided Immigration Policy," Backgrounder, Center for Immigration Studies, Washington, DC, October 2001, 10-11. لتعبير سابق وكاشف بالقدر نفسه عن وجهة النظر هذه، انظر: Nathan Glazer, "McGovern and the Jews: A Debate," Commentary, September 1972, 44.

(١٤٨) Samuel P. Huntington, Who Are We? The Challenges to American National Identity (New York: Simon & Schuster, 2004), 276-91.

(١٤٩) مذكور في: Massing, "Deal Breakers."

(١٥٠) Hagee, "The Apple of HIS Eye"; and Wagner, "For Zion's Sake," 56. Also see Lee Underwood, "Israel's Right to the Land," January 4, 2004, http://christianactionforisrael.org.right.html.

(١٥١) المعلومات عن ليني بن - ديفيد مأخوذة من: www.israelunitycoalition.org/sbureau/lbendavid.php.

الفصل الخامس: توجيه العملية السياسية

(١) منذ عشرين عاماً، أبلغ مسؤول كبير في وزارة الخارجية، ديفيد شيبلر من «النيويورك تايمز»، أن اللوبي «يميل إلى حرف النظر في الأمور... فالناس لا ينظرون بقوة كبيرة إلى بعض الخيارات». ولاحظ مسؤول سابق آخر في البيت الأبيض زمن ريغان، أنه بينما شكلت الأيباك «أحد العوامل»، فإنه لم يعلم «بأي حالة كانت فيها حاسمة، على الأقل في المرحلة التحليلية». لكن هذا المسؤول يعترف، بعبارات شيبلر، بأن «النفوذ الأكبر بدا أنه على المستوى السياسي، مستوى صنع القرار». انظر: David K. Shipler, "On Middle East Policy, a Major Influence," New York Times, July 6, 1987.

(٢) M. J. Rosenberg, "Kangaroo Congressional Hearing," Weekly Opinion Column, Issue #311, Israel Policy Forum, Washington, DC, February 16, 2007. Also see Michael F. Brown, "Dems' Disdain for Palestine," TomPaine.com, February 20, 2007; and Daniel Levy, "Yikes-Warmonger Daniel Pipes Testifying to Congress-Do They Learn Nothing?" February 12, 2007, www.tpmcafe.com.

(٣) تم الاستشهاد بآرمي في: Jake Tapper, "Questions for Dick Armey Retiring, Not Shy," New York Times Magazine, September 1, 2002; تم الاستشهاد بكلاين في Ron Kampeas, "On Somber Day, DeLay's Spirits Raised by Pro-Israeli Group's Support," JTA.org, October 2, 2005; وتم الاستشهاد بديلاي في James Bennet, "DeLay Says Palestinians Bear Burden for Achieving Peace," New York Times, July 30, 2003.

(٤) بعيد انتخابات الكونغرس في ٢٠٠٦، كان ١٣ من أصل مئة سيناتور و٣٠ من أصل ٤٣٥ نائباً من اليهود، وهي نسب مئوية أعلى بكثير من نسبة عدد اليهود بين السكان الأميركيين التي هي ما دون ٣ في المئة. انظر: Amiram Barkat, "Number of Jewish Parliamentarians Worldwide Reaches Record High," Ha'aretz, November 9, 2006.

(٥) Joseph Lieberman, "Speech to the AIPAC National Policy Conference," March 2007, http://lieberman.senate.gov/newsroom/release.cfm?id=270526; Charles Schumer, "The Peace Process Has Been One-Sided" (interview), Middle East Quarterly 7, no. 4 (December 2000); Henry Waxman, "Israel Fights for Survival," Beverly Hills Weekly (online), April 19, 2002; and Robert Wexler, "Israel and the Middle East," http://wexler.house.gov/issues.php?ID=19.

(٦) مذكور في: Matthew E. Berger, "US Vote May Alter Stance on Middle East," Jerusalem Post, November 7, 2006.

(٧) مذكور في: Janine Zacharia, "Lantos's List," Jerusalem Post, April 13, 2001. Also see Jeffrey Blankfort, "A Tale of Two Members of Congress and the Capitol Hill Police," CounterPunch.org, April 17, 2006; and Mark Simon, "Middle East Hits

Home in House Race," San Francisco Chronicle (online), May 16, 2002.

(٨) مــذكــور فــي: Mitchell Bard, "Israeli Lobby Power," Midstream 33, no. 1 (January 1987): 8.

(٩) لمزيد من التحليل حول بنية الأيباك وعملياتها، الذي يكمل الحجج المقدّمة هنا، انظر: Michael Massing, "The Storm over the Israel Lobby," New York Review of Books, June 8, 2006. Also see Paul Findley, They Dare to Speak Out: People and Institutions Confront Israel's Lobby, 3rd ed. (Chicago: Lawrence Hill, 2003); and Michael Lind, "The Israel Lobby," Prospect 73 (April 2002).

(١٠) تم الاستحصال على الاستشهادات بكلينتون، وغينغريتش، وريد، و«نيويورك تايمز»، من موقع الأيباك على الإنترنت في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، (www.aipac.org/documents/whoweare.html#say). كان الاستشهاد بـ «نيويورك تايمز» لا يزال موجوداً على الموقع في أيار/مايو ٢٠٠٧؛ وأزيلت الاستشهادات الأخرى. انظر: Jeffrey Goldberg, "Real Insiders," New Yorker, July 4, 2005. Gingrich's statement is also quoted in Michael Kinsley, "J'accuse, Sort of," Slate.com, March 12, 2003.

(١١) Michael Massing, "Deal Breakers," American Prospect, March 11, 2002; and Massing, "Storm over the Israel Lobby."

(١٢) لاحظت المقالة نفسها أيضاً أن واحداً من بين خمسة من مجلس الأيباك كان جامع أموال رئيسياً للمرشحين الرئاسيين في ٢٠٠٤ جون كيري وجورج بوش. انظر: Thomas B. Edsall and Molly Moore, "Pro-Israel Lobby Has Strong Voice," Washington Post, September 5, 2004.

(١٣) David Biale, Power and Powerlessness in Jewish History (New York: Schocken Books, 1986), 186-87.

(١٤) إعلان فريدمان تضمّنته رسالة إلى أعضاء الأيباك يهنئهم على الحفاظ على الدعم الأميركي لإسرائيل خلال حرب ٢٠٠٦ في لبنان. وهو مذكور في: John Walsh, "AIPAC Congratulates Itself on the Slaughter in Lebanon," CounterPunch.org, August 16, 2006.

وهذه السياسة شكلت إجراءً عملياً نموذجياً لبعض الوقت. ففي ١٩٨٧، قال رئيس الأيباك توم دين لمؤيدين إنه «خلال حملة ١٩٨٥ ـ ٨٦، التقى زعماء الأيباك العلمانيون وموظفوها مع كل سيناتور يسعى إلى إعادة انتخابه في ما عدا واحداً، بالإضافة إلى ٤٩ منافساً لهم لمجلس الشيوخ و٢٠٥ لمجلس النواب، بمن فيهم كل عضو جديد حديث العهد». مذكور في: Robert Pear and Richard L. Berke, "Pro-Israel Group Exerts Quiet Might as It Rallies Supporters in Congress," New York Times, July 7, 1987.

(١٥) يقول هايدن إن استعداده للدفاع عن غزو إسرائيل للبنان في ١٩٨٢، شكّل «خطأ حياتي السياسية». انظر: Tom Hayden, "Things Come 'Round in Mideast," truthdig.com, July 18, 2006.

(١٦) مراسلة شخصية بين المؤلفين وهاري لوندسال، ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٦. يلاحظ لوندسال أيضاً

«كان السيناتور هاتفيلد قد أنهكني، وخسرت الانتخابات»، الأمر الذي يؤكّد أن الأيباك لا تنجح في كل انتخاب.

(١٧) تم الاستشهاد بإيفانز في: John J. Fialka, "Linked Donations? Political Contributions from Pro-Israel PACs Suggest Coordination," Wall Street Journal, June 24, 1987.

(١٨) Goldberg, "Real Insiders."

(١٩) Charles R. Babcock, "Papers Link Pro-Israel Lobby to Political Funding Efforts," Washington Post, November 14, 1988; and Fialka, "Political Contributions from Pro-Israel PACs."

(٢٠) حول حكم اللجنة الانتخابية الفدرالية، انظر: John J. Fialka, "Pro-Israel Lobbying Group Is Accused of Breaking U.S. Campaign-Funds Law," Wall Street Journal, January 13, 1989; and Charles R. Babcock, "FEC Rules Pro-Israel Lobby, PACs Are Not 'Affiliated,'" Washington Post,December 22, 1990.

(٢١) David D. Newsom, The Public Dimension of Foreign Policy (Bloomington: Indiana University Press, 1996), 187.

(٢٢) "Pro-Israel Contributions to Federal Candidates, 2005-2006," www.opensecrets.org/pacs/industry.asp?txt=Q05&cycle=20006.

(٢٣) Lexington, "Taming Leviathan," Economist, March 15, 2007; See also Kelley Beaucar Vlahos, "Pro-Israel Lobby a Force to Be Reckoned With," FOXnews.com, May 28, 2002; Massing, "Deal Breakers"; and Massing, "Storm over the Israel Lobby."

(٢٤) مذكور في: Vlahos, "Pro-Israel Lobby."

(٢٥) تتضمن هذه الأرقام مساهمات لجان العمل السياسي فقط، لا المساهمات من أفراد. وقد تم جمعها من موقع مركز الاستشعار السياسي على الإنترنت: www.opensecrets.org.

(٢٦) Ron Kampeas, "Pro-Israel Political Funds in U.S. Target Friendly Incumbents-and Challengers," JTA.org, October 3, 2006.

(٢٧) Janet McMahon, "Record Pro-Israel PAC Contributions Failed to Save Senate Minority Leader Tom Daschle's Seat," Washington Report on Middle East Affairs (online), July 2005.

(٢٨) Jonathan Allen, "McKinney Opponent Rakes in Pro-Israel Cash," The Hill, August 2, 2006, www.hillnews.com

بحسب مركز الاستشعار السياسي، أنفقت ماكيني ما يقارب ٣٦٥ ألف دولار على حملتها البدائية، بينما أنفق هانك جونسون ما يقارب ٨٠٠ ألف دولار على الانتخابات البدائية والعامة معاً. انظر أيضاً: David Firestone, "A Nation Challenged: The Lawmaker; Call to Study U.S. Stance on Mideast Draws Anger," New York Times, October 18, 2001; Nathan Guttman, "Lobbying for the Pro-Israel Candidates," Ha'aretz, July 7, 2004; "Mideast Fuels 2 Democratic Primaries," Washington Post, June 6, 2002; and

Jonathan Weisman, "House Incumbents McKinney, Schwarz Fall in Primaries," Washington Post, August 9, 2006.

(٢٩) Goldberg, "Real Insiders."

(٣٠) John J. Fialka, "Pro-Israel Politics: Jewish Groups Increase Campaign Donations, Target Them Precisely," Wall Street Journal, August 3, 1983; and Richard H. Curtiss, Stealth PACs: How Israel's American Lobby Seeks to Control U.S. Middle East Policy, 4th ed. (Washington, DC: American Educational Trust, 1996), 47.

(٣١) Goldberg, "Real Insiders." Also see David M. Halbfinger, "Generational Battle Turns Nasty in Alabama Primary," New York Times, June 3, 2002; Tom Hamburger, "Mideast Haunts Alabama Race," Wall Street Journal, May 31, 2002; "Money from Supporters of Israel Played Role in Alabama Upset," New York Times, June 27, 2002; Juliet Eilperin, "Davis Ousts Rep. Hilliard in Alabama Runoff," Washington Post, June 26, 2002; and Benjamin Soskis, "Pro-Israel Lobby Backing Challenger in Alabama Race," Forward, May 10, 2002.

(32) مذكور في: Edward Walsh, "Jewish PACs Flex Muscle: On Hill, Being Viewed as Anti-Israel Can Be Risky," Washington Post, May 10, 1986; and Curtiss, Stealth PACs, 65-66. For additional details on these cases, see Findley, They Dare to Speak Out, chap. 3.

(٣٣) Adlai Stevenson III, "The Black Book," unpublished book manuscript, undated; and personal correspondence with authors, March 22, 2007.

(٣٤) "Californian Spent $1.1 Million on Illinois Race," New York Times, October 10, 1985; Richard L. Berke, "Cranston Backer Guilty in Campaign Finance Case," New York Times, May 8, 1990; and Tom Tugend, "Israel Financial Backer Convicted on U.S. Election Law Charges," Jerusalem Post, May 7, 1990.

(٣٥) مذكور في: Edward Tivnan, The Lobby: Jewish Political Power and American Foreign Policy (New York: Simon & Schuster, 1987), 191. The details in this paragraph are from ibid., 189-91. Also see Charles R. Babcock, "Pro-Israel Political Activists Enforce 'Percy Factor,'" Washington Post, August 7, 1986.

(٣٦) مذكور في: John Diamond and Brianna B. Piec, "Pro-Israel Groups Intensify Political Front in U.S.," Chicago Tribune, April 16, 2002.

(٣٧) Lucille Barnes, "Retiring Sen. Jesse Helms Caved to Pro-Israel Lobby Halfway Through His Career," Washington Report on Middle East Affairs, March 2002, 34; and Tom Hamburger and Jim VandeHei, "Chosen People: How Israel Became a Favorite Cause of Christian Right," Wall Street Journal, May 23, 2002.

(٣٨) تم الاستشهاد بفريدمان في: Patrick Healy, "Clinton Vows to Back Israel in Latest Mideast Conflict," New York Times, July 18, 2006. Also see Adam Dickter,

"Hillary: 'I Had a Lot to Prove,'" Jewish Week, November 18, 2005; Joshua Frank, "Hillary Clinton and the Israel Lobby," Antiwar.com, January 23, 2007; Rachel Z. Friedman, "Senator Israel," National Review Online, May 25, 2005; Ron Kampeas, "Candidates for 2008 Courting Jewish Support," Jerusalem Post, January 24, 2007; E. J. Kessler, "Hillary the Favorite in Race for Jewish Donations," Forward, January 26, 2007; and Kristen Lombardi, "Hillary Calls Israel a 'Beacon' of Democracy," Village Voice (online), December 11, 2005.

(٣٩) Kessler, "Hillary the Favorite in Race for Jewish Donations"; campaign finance data from the Center for Responsive Politics, www.opensecrets.org.

(٤٠) تقوم الأيباك وغيرها من المجموعات الموالية لإسرائيل، أحياناً، بمجرد تشجيع أخصام ممكنين على الاحتفاظ بالصمت، كما فعلت مع جون سنونو في خلال السباق إلى مجلس الشيوخ في ٢٠٠٠ في نيوهامشاير. فقد تميّز سنونو بعبثين: فهو من أصل فلسطيني ولبناني، واعتقد بعض المجموعات في اللوبي أن سجلّه في التصويت كان أقل من ستيلر. وأصدر المجلس الوطني الديموقراطي اليهودي بياناً صحافياً قال فيه إن سجله في القضايا المتعلّقة بإسرائيل «يبرز، بأكثر طريقة موحشة». وأوضحت الأيباك أنه يشكّل هدفاً أساسياً، مرسلة رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتانياهو للقيام بالحملة لمصلحة منافس سنونو. وبحسب المدير التنفيذي للائتلاف اليهودي الجمهوري، ردّ سنونو «بورقة موقف مشجّعة» شدّدت على التزامه بالحفاظ على تفوّق إسرائيل العسكري. ولم يقدّم سنونو، بعد فوزه في الانتخاب، إلا انتقادات خافتة لحملة القصف الإسرائيلية في لبنان صيف ٢٠٠٦. انظر: National Jewish Democratic Council, "John Sununu: A Singular Voting Record," press release, October 28, 2002; and Matthew E. Berger, "New Republican Congress Retains Pro-Israel Bent," JTA.org, November 8, 2002. For additional background, see Franklin Foer, "Foreign Aid: A Middle East Proxy War in New Hampshire," New Republic, November 26, 2001; Ralph Z. Hallow, "Pro-Israel Lobby Looks for Deal with Sununu," Washington Times, September 4, 2002; and Ori Nir, "Despite Hype, Israel Lobby Sits Out Tight New Hampshire Race," Forward, November 8, 2002.

(٤١) "A Letter to AIPAC," New York Review of Books, June 8, 2006.

(٤٢) مذكور في: Quoted in George D. Moffett III, "Israeli Lobby Virtually Unmatched," Christian Science Monitor, June 28, 1991.

(٤٣) تم الاستشهاد بأميتاي في: Berger, "New Republican Congress"; Carter is quoted in Yitzhak Benhorin, "Balanced Stand on ME Is Political Suicide, Says Carter," Ynetnews.com, February 26, 2007.

(٤٤) Richard L. Hall and Alan V. Deardorff, "Lobbying as Legislative Subsidy," American Political Science Review 100, no. 1 (February 2006).

(٤٥) مذكور في: Camille Mansour, Beyond Alliance: Israel in U.S. Foreign Policy, trans.

James A. Cohen (New York: Columbia University Press, 1994), 242.

(٤٦) Jonathan Weisman and Jeffrey H. Birnbaum, "Senate Passes Ethics Package," Washington Post, January 19, 2007; Nathan Guttman, "Jewish Groups to Challenge Ethics Reform," Forward, December 1, 2006; Jim Abourezk, "The Hidden Cost of Free Congressional Trips to Israel," Christian Science Monitor, January 26, 2007; and the AIEF entry at the Center for Public Integrity, www.publicintegrity.org.

(٤٧) Stephen Isaacs, Jews and American Politics (New York: Doubleday, 1974), 255-57.

(٤٨) مذكور في: Seth P. Tillman, The United States in the Middle East: Interests and Obstacles (Bloomington: Indiana University Press, 1982), 67.

(٤٩) نص الرسالة إلى رايس مأخوذ من: www.aipac.org/Publications/SourceMaterials CongressionalAction/Nelson-Ensign_Letter_FINAL.pdf.

انظر أيضاً: Nathan Guttmann, "AIPAC Urges U.S. to End Contacts with Palestinian Authority," Forward, March 14, 2007.

(٥٠) مذكور في: Lloyd Grove, "On the March for Israel; The Lobbyists from AIPAC, Girding for Battle in the New World Order," Washington Post, June 13, 1991.

(٥١) بالرغم من أن الأيباك تمكنت من استخدام عضلاتها السياسية لتفادي تسجيل نفسها كوكيل أجنبي لحكومة أخرى، فإنها قلقة في شكل خاص في شأن هذه المشكلة اليوم بسبب فضيحة تجسس لاري فرانكلين، وهي بالتالي تذهب إلى أبعد الحدود في التشديد على «جانبها الأميركي». انظر: Ron Kampeas, "New Ruling in AIPAC Case Raises Questions about 'Foreign Agents,'" JTA.org, August 23, 2006; Ori Nir, "Leaders Fear Probe Will Force Pro-Israel Lobby to File as 'Foreign Agent,'" Forward, December 31, 2004; and Ori Nir, "Leaders Stress American Side of AIPAC," Forward, May 27, 2005.

(٥٢) "Sen. Hollings Floor Statement Setting the Record Straight on His Mideast Newspaper Column," May 20, 2004,

وضعت أصلاً على موقع السيناتور السابق (المتوفى الآن)، لكنها لا تزال متوفّرة على: www.shalomctr.org/node/620.

(٥٣) مذكور في: Grove, "On the March for Israel."

(٥٤) نُشرت ملاحظة شارون في إعلان للأيباك في «شيكاغو جويش ستار» في ٢٩ آب/أغسطس - ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣؛ وتم الاستشهاد ببيان أولمرت في: "To Israel with Love," Economist, August 5, 2006.

(٥٥) كتب جوردان أنه «من بين ١٢٥ عضواً في المجلس المالي الوطني الديموقراطي، هناك أكثر من ٧٠ من اليهود؛ وفي ١٩٧٦ فإن أكثر من ٦٠ في المئة من كبار المانحين للحزب الديموقراطي كانوا من اليهود؛ وأكثر من ٦٠ في المئة من الأموال التي جمعها نيكسون في ١٩٧٢ كانوا من مساهمين يهود؛ وأكثر من ٩٠ في المئة من الأموال التي جمعها سكوب جاكسون في بدائيات الحزب الجمهورية كانت من مساهمين يهود. وبالرغم من واقع أنك من

بَوْن بعيد وأتيت من منطقة من البلاد توجد فيها مجموعة يهودية صغيرة، فإن نحو ٣٥٪ من تمويلك الابتدائي هو من داعمين يهود». انظر: Hamilton Jordan, Confidential File, Box 34, File "Foreign Policy/Domestic Politics Memo, HJ Memo, 6/77," Atlanta, Carter Library, declassified June 12, 1990.

(٥٦) Thomas B. Edsall and Alan Cooperman, "GOP Uses Remarks to Court Jews," Washington Post, March 13, 2003. Also see James D. Besser, "Jews' Primary Role Expanding," Jewish Week, January 23, 2004; Alexander Bolton, "Jewish Defections Irk Democrats," The Hill (online), March 30, 2004; and E. J. Kessler, "Ancient Woes Resurfacing as Dean Eyes Top Dem Post," Forward, January 28, 2005.

(٥٧) Isaacs, Jews and American Politics, 115-39; Amy Keller, "Chasing Jewish Dollars: Can GOP Narrow Money Gap in 2004?" Atlanta Jewish Times (online), January 17, 2003; and Kessler, "Hillary the Favorite in Race for Jewish Donations."

(٥٨) Jeffrey S. Helmreich, "The Israel Swing Factor: How the American Jewish Vote Influences U.S. Elections," Jerusalem Letter/Viewpoints (online) 446 (January 15, 2001):1.

(٥٩) Kampeas, "Candidates for 2008."

(٦٠) E. J. Kessler, "Lieberman and Dean Spar over Israel," Forward, September 12, 2003; and Stephen Zunes, "Attacks on Dean Expose Democrats' Shift to the Right," Tikkun.org, November/December 2003.

(٦١) Zunes, "Attacks on Dean"; and James D. Besser, "Dean's Jewish Problem," Chicago Jewish Star, December 19, 2003-January 8, 2004.

(٦٢) E. J. Kessler, "Dean Plans to Visit Israel, Political Baggage in Tow," Forward, July 8, 2005; and Zunes, "Attacks on Dean."

(٦٣) النص المكتوب لمحادثة ستاينر ـ كاتز متوفراً على: www.wrmea.com/backissues/1292/9212013.html; Also see Thomas L. Friedman, "Pro-Israel Lobbyist Quits over Audiotaped Boasts," New York Times, November 5, 1992; and "Israeli Lobby President Resigns over Promises; Bragged to Contributor About Lies to Clinton," Washington Times, November 4, 1992.

(٦٤) John Heilprin, "Ex-Deputy Pleads Guilty in Abramoff Case," Boston Globe, March 23, 2007; and Stacey Schultz, "Mr. Outside Moves Inside," U.S. News & World Report, March 16, 2003.

(٦٥) Laura Blumenfeld, "Three Peace Suits; For These Passionate American Diplomats, a Middle East Settlement Is the Goal of a Lifetime," Washington Post, February 24, 1997; and Clayton E. Swisher, The Truth About Camp David: The Untold Story About the Collapse of the Middle East Peace Process (New York: Nation Books, 2004), 35-38, 183-87.

في مراجعة لرواية روس حول عملية السلام الفاشلة في كتابه «السلام المفقود»، وصف المؤرخ الإسرائيلي آفي شلايم فريق كلينتون بأنه «واحدة من أكثر» الإدارات «الموالية لإسرائيل حرارة» في تاريخ أميركا. وقال إنه «من الصعب التفكير في مسؤول أميركي يضع إسرائيل أولاً في نظرته أكثر من دنيس روس». انظر: Avi Shlaim, "The Lost Steps," Nation, August 30, 2004. Also see Michael C. Desch, "The Peace That Failed," American Conservative, November 8, 2004; and Jerome Slater, "The Missing Pieces in The Missing Peace," Tikkun.org, May 2005.

(٦٦) يفيد سمويل برغر، مستشار الرئيس كلينتون لشؤون الأمن القومي، أنه في مرحلة ما من مراحل المفاوضات في كامب ديفيد (تموز/يوليو ٢٠٠٠)، علّق دنيس روس بالقول، «إذا قدّم باراك شيئاً أكثر فسأقف ضد الاتفاق». النص المكتوب غير المحرر: "Comments by Sandy Berger at the Launch of How Israelis and Palestinians Negotiate (USIP Press, 2005)," U.S. Institute of Peace, Washington, DC, June 7, 2005, www.usip.org/events/2005/0607_beberger.pdf.

(٦٧) Hussein Agha and Robert Malley, "The Tragedy of Errors," New York Review of Books, August 9, 2001. تم الاستشهاد بالشكوى الفلسطينية في Blumenfeld, "Three Peace Suits."

(٦٨) David K. Shipler, "On Middle East Policy, a Major Influence," New York Times, July 6, 1987.

(٦٩) Douglas Brinkley, "The Lives They Lived; Out of the Loop," New York Times Magazine, December 29, 2002.

(٧٠) لم يكن ماريوس، بالتأكيد، معادياً للسامية. بل قام بمجرّد الكتابة في المراجعة ذات العلاقة «إن رواية [الكتاب] لوحشية الشين بت، الشرطة السرّية الإسرائيلية، مشابهة في شكل مهول لروايات الغستابو، «الغهيمستاتبوليزي» في الأراضي التي احتلّها النازيون، في الحرب العالمية الثانية». انظر: Lloyd Grove, "The Outspoken Speechwriter; Gore Reverses Hiring Decision After Review Critical of Israel," Washington Post, July 19, 1995; and Richard Marius, "Al Gore and Me, or How Marty Peretz Saved Me from Packing My Bags for Washington," Journal of Palestine Studies 25, no. 2 (Winter 1996): 54-59.

(٧١) Lawrence Kaplan, "Torpedo Boat: How Bush Turned on Arafat," New Republic, February 18, 2002.

(٧٢) Elliott Abrams, Faith or Fear: How Jews Can Survive in a Christian America (New York: Simon & Schuster, 1997), 181.

(٧٣) Nathan Guttmann, "From Clemency to a Senior Post," Ha'aretz, December 16, 2002.

الفصل السادس: السيطرة على الخطاب العام

(١) Robert H. Trice, "Interest Groups and the Foreign Policy Process: U.S. Policy in the Middle East," Sage Professional Papers in International Studies, ed. V. Davis and M. East (Beverly Hills, CA: Sage Publications, 1976), 63-65.

(٢) Eric Alterman, "Intractable Foes, Warring Narratives," MSNBC.com, March 28, 2002.

(٣) احتجّت كاثي يونغ من مجلّة «ريزون» على تضمينها في لائحة ألترمان للباحثين الموالين «انفعالياً» لإسرائيل، واعترف ألترمان بخطئه.

(٤) شرع كريستوف بملاحظة «عدم وجود نقاش سياسي جدي لدى الديموقراطيين أو الجمهوريين في ما يتعلّق بسياستنا حيال الإسرائيليين والفلسطينيين»، وأوحى بأن ذلك سيئ لكل الأطراف المعنية، بما فيها إسرائيل نفسها. وتوجّب ألا تثير هذه النقطة أي جدل، لكنها أكسبته رسالة احتجاج من الرابطة المناهضة للتشهير، ووصفت «كاميرا»، وهي مجموعة مراقبة موالية لإسرائيل، وجهات نظره بأنها «مقاربة وجهة النظر المنحازة التي تضع اللوم على إسرائيل». أنظر مقالته "Talking About Israel," New York Times, March 18, 2007; "Letter to the Editor," New York Times, March 19, 2007, www.adl.org/media_watch/newspapers/20070319_NYTimes.htm; and CAMERA, "Kristof's Blame-Israel Rant," March 21, 2007, www.camera.org/index.asp?x_context=2&x_outlet=139&x_article=1303.

(٥) مذكور في: Bret Stephens, "Eye on the Media by Bret Stephens: Bartley's Journal," Jerusalem Post, November 22, 2002.

(٦) Jerome N. Slater, "Muting the Alarm: The New York Times and the Israeli-Palestinian Conflict, 2000-2006," International Security 32, no. 2 (Fall 2007); and Howard Friel and Richard Falk, Israel-Palestine on Record: How the New York Times Misreports Conflict in the Middle East (London: Verso, 2007).

(٧) Max Frankel, The Times of My Life and My Life with The Times (New York: Random House, 1999), 401-403.

(٨) مذكور في: Robert I. Friedman, "Selling Israel to America: The Hasbara Project Targets the U.S. Media," Mother Jones, February-March 1987.

(٩) تم الاستشهاد بملاحظة بيريتز عن حبّه لإسرائيل في: Alexander Cockburn and Ken Silverstein, Washington Babylon (London: Verso Books, 1996), 6. وإعلانه عن «الخط الحزبي» في «النيو ريبابليك»، مذكور في: J. J. Goldberg, Jewish Power: Inside the American Jewish Establishment (Reading, MA: Addison-Wesley, 1996), 299. ووصفت «التايم ماغازين» في إحدى المرّات «النيو ريبابليك» تحت إشراف بيريتز بأنها «لا تتزحزح في دعمها لإسرائيل». انظر: William A. Henry III, "Breaking the Liberal Pattern," Time, October 1, 1984.

(١٠) مذكور في Michael Massing, "The Israel Lobby," Nation, June 10, 2002.

(١١) Felicity Barringer, "Some U.S. Backers of Israel Boycott Dailies over Mideast Coverage That They Deplore," New York Times, May 23, 2002; Michael Getler, "Caught in the Crossfire," Washington Post, May 5, 2002; Tim Jones, "Pro-Israel Groups Take Aim at U.S. News Media," Chicago Tribune, May 26, 2002; Massing, "Israel Lobby"; and David Shaw, "From Jewish Outlook, Media Are Another Enemy," Los Angeles Times, April 28, 2002.

(١٢) مذكور في: Massing, "Israel Lobby."

(١٣) مذكور في: Quoted in Friedman, "Selling Israel to America."

(١٤) تم الاستشهاد بإفشين في: Lloyd Grove, "On the March for Israel; The Lobbyists from AIPAC, Girding for Battle in the New World Order," Washington Post, June 13, 1991. Also see Daniel Eisenberg, "AIPAC Attack?" Columbia Journalism Review, January/February 1993; Robert I. Friedman, "The Israel Lobby's Blacklist," Village Voice, August 4, 1992; Robert I. Friedman, "A PAC with McCarthy," Village Voice, August 25, 1992; Robert I. Friedman, "The Wobbly Israeli Lobby," Washington Post, November 1, 1992; Thomas A. Dine and Mayer Mitchell, "The Truth About AIPAC," Washington Post, November 14, 1992; and Lawrence N. Cohler, "The AIPAC Flap," Washington Post, December 5, 1992.

(١٥) انظر، على سبيل المثال: "Conflict of Interest Fits NPR Bias,"www.camera.org/index.asp?x_context=4&x_outlet=28&x_article=100; and Joel Berkovsky, "NPR Responds to Claims of Bias with Weeklong Series on Mideast," JTA.org, October 4, 2002.

(١٦) للإعلان الفعلي انظر: www.camera.org/images_user/advertisements/large/CAMERA_CarterAD.pdf.

(١٧) هذه المناقشة لـ «كاميرا» والراديو العام الوطني مأخوذة من: Barringer, "Some U.S. Backers"; James D. Besser, "NPR Radio Wars Putting Jewish Groups in a Bind," Jewish Week, May 20, 2005; Samuel Freedman, "From 'Balance' to Censorship: Bush's Cynical Plan for NPR," Forward, May 27, 2005; Nathan Guttman, "Enough Already from Those Pro-Israel Nudniks, Ha'aretz, February 1, 2005; Mark Jurkowitz, "Blaming the Messenger," Boston Globe Magazine, February 9, 2003; E. J. Kessler, "Hot Seat Expected for New Chair of Corporation for Public Broadcasting," Forward, October 28, 2005; Gaby Wenig, "NPR Israel Coverage Sparks Protests," Jewish Journal of Greater Los Angeles (online), May 9, 2003; and Gila Wertheimer, "NPR Dismisses Protest Rallies," Chicago Jewish Star, May 30-June 12, 2003.

(١٨) Bret Stephens, "An Open Letter to Ian Buruma," Jerusalem Post, September 5, 2003.

مقالة بوروما الأصلية هي "How to Talk About Israel," New York Times Magazine, August 31, 2003.

(١٩) كشف جودت عن هذه الحادثة في مقابلة مع وثائقي أُجري في ٢٠٠٧ بعنوان «اللوبي الإسرائيلي» من إنتاج VPRO International، وهي مؤسسة الإرسال الوطنية الهولندية، وفي مناظرة حول اللوبي الإسرائيلي برعاية «لندن ريفيو أوف بوكس» أجريت في «كوبر يونيون» في مدينة نيويورك في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. ويتوفر فيديو الوثائقي والمناظرة على التوالي على كل من: www.scribemedia.org/2006/10/11/israel-lobby/ and www.youtube.com/profile?user=VPROinternational

(٢٠) James Traub, "Does Abe Foxman Have an Anti-Anti-Semite Problem?" New York Times Magazine, January 14, 2007.

(٢١) www.conferenceofpresidents.org/content.asp?id=34 and www.americasvoices.net. في هذه الحال يقوم مسؤول أساسي في منظمة أميركية (مؤتمر الرؤساء) بوصف المبادرة بأنها جزء من نشاطات العلاقات العامة (هاسبارا) الإسرائيلية.

(٢٢) حول الدور المتزايد لمراكز الأبحاث والدراسات ونشاطاتها، انظر: Donald E. Abelson, American Think-Tanks and Their Role in U.S. Foreign Policy (New York: St. Martin's Press, 1996); Trudy Lieberman, Slanting the Story: The Forces That Shape the News (New York: New Press, 2000); David M. Ricci, The Transformation of American Politics: The New Washington and the Rise of Think Tanks (New Haven: Yale University Press, 1993); James Allen Smith, The Idea Brokers: Think Tanks and the Rise of the New Policy Elite (New York: Free Press, 1991); and Diane Stone, Capturing the Political Imagination: Think-Tanks and the Policy Process (Portland, OR: Frank Cass, 1996).

(٢٣) Joel Beinin, "Money, Media and Policy Consensus: The Washington Institute for Near East Policy," Middle East Report Online, January-February 1993, 10-15; Goldberg, Jewish Power, 221-22; and Mark H. Milstein, "Washington Institute for Near East Policy: An AIPAC 'Image Problem,'" Washington Report on Middle East Affairs (online), July 1991.

(٢٤) مذكور في: Milstein, "Washington Institute."

(٢٥) Toward Peace in the Middle East: Report of a Study Group (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1975).

(٢٦) Andrew Ross Sorkin, "Schlepping to Moguldom," New York Times, September 5, 2004.

سابان هو أيضاً مؤيد رئيسي لحملة هيلاري كلينتون الرئاسية. انظر: Jeffrey H. Birnbaum and Matthew Mosk, "Clinton Fundraising Goes Full Force," Washington Post, February 7, 2007.

(٢٧) عمل ليفيريت في مركز سابان في بروكينغز من أيار/مايو ٢٠٠٣ إلى حزيران/يونيو ٢٠٠٦، حيث كان في الأساس باحثاً زائراً، ثم أصبح باحثاً رئيسياً. كانت له خلافات مهمّة مع رئيسه، مارتن إنديك، حول السياسة الأميركية حيال إيران وسوريا. ويؤكد ليفيريت أن لا معنى كبيراً لتهديد إيران بضربة عسكرية إذا لم تتخل عن برنامجها النووي، وأن هناك معنى أكبر في العمل على صفقة كبرى مع طهران. وتمسك إنديك بوجهة النظر المعاكسة. واختلف ليفيريت أيضاً مع وجهة نظر إنديك حول أن اغتيال رئيس وزراء لبنان رفيق الحريري يوفّر الفرصة الملائمة لتقويض الرئيس السوري بشار الأسد. وأُجبر ليفيريت على مغادرة بروكينغز، في جزء من ذلك بسبب خلافاته مع إنديك، وفي جزء آخر لأنه انتقد أيضاً دعوة مدير مركز سابان للأبحاث، كنيث بولاك، للحرب في العراق. مقابلة مع المؤلفين، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦؛ مراسلة مع المؤلفين، ٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٦، ١٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٧.

(٢٨) أقيم منتدى ٢٠٠٨ في إسرائيل وتضمّن جلسة واحدة مع الرئيس الفلسطيني محمود عبّاس، ووزير المال (رئيس الحكومة الانتقالية الحالية) سلام فيّاض، ووزير الشؤون المدنية محمد دحلان (تم إعفاؤه من مناصبه الحكومية والحزبية في «فتح» بعد «انقلاب» غزة من قبل حركة حماس في ٢٠٠٧).

(٢٩) تم الاستشهاد بفوكسمان في: David E. Sanger, "Iran's Leader Relishes 2nd Chance to Make Waves," New York Times, September 21, 2006. Also see "Ahmadinejad Talks to U.S. Think Tank," Washington Post, September 21, 2006; and Eli Lake, "N.Y.'s Jewish Leaders Reject Offer to Meet Iran's Leader," New York Sun, September 18, 2006.

(٣٠) James D. Besser, "Turning Up Heat in Campus Wars," Jewish Week, July 25, 2003; Ronald S. Lauder and Jay Schottenstein, "Back to School for Israel Advocacy," Forward, November 14, 2003; and Rachel Pomerance, "Israel Forces Winning Campus Battle, Say Students Attending AIPAC Meeting," JTA.org, December 31, 2002.

(٣١) Michal Lando, "Christians to Train in Israel Advocacy," Jerusalem Post, May 14, 2007.

(٣٢) Besser, "Turning Up Heat"; and Pomerance, "Israel Forces Winning." In the spring of 2005, AIPAC hosted one hundred student government presidents (eighty of whom were not Jewish) at its annual conference. Nathaniel Popper, "Pro-Israel Groups: Campuses Improving," Forward, June 24, 2005.

(٣٣) "Policy Conference Highlights," www.aipac.org/2841.htm.

(٣٤) Jonathan S. Kessler and Jeff Schwaber, The AIPAC College Guide: Exposing the Anti-Israel Campaign on Campus, special ed. for the Hillel Foundation (Washington, DC: AIPAC, 1984); and Kristine McNeil, "The War on Academic Freedom," Nation, November 11, 2002.

(٣٥) Michael Dobbs, "Middle East Studies Under Scrutiny in U.S.," Washington Post,

January 13, 2004; Michele Goldberg, "Osama University?" Salon.com, November 6, 2003; Kristine Mc-Neil, "The War on Academic Freedom," Nation, November 11, 2002; and Zachary Lockman, "Behind the Battle over US Middle East Policy," Middle East Report Online, January 2004.

(٣٦) Tanya Schevitz, "'Dossiers' Dropped from Web Blacklist; Mideast Center Says Denouncing Professors Was Counterproductive," San Francisco Chronicle (online), October 3, 2002.

(٣٧) "The International Studies in Higher Education Act (HR 3077)," text from www.govtrack.us/congress/billtext.xpd?bill=h108-3077.

(٣٨) Stanley Kurtz, "Anti-Americanism in the Classroom," National Review Online, May 16, 2002; Martin Kramer, Ivory Towers on Sand: The Failure of Middle East Studies in America (Washington, DC: Washington Institute for Near East Policy, 2001).

(٣٩) نص الرسالة المشتركة موجود في موقع مارتن كرامر على الإنترنت: www.geocities.org/ martinkramerorg/Documents/HR3077/jointletter.htm.

(٤٠) Goldberg, "Osama University?"; Ron Kampeas, "Campus Oversight Passes Senate as Review Effort Scores a Victory," JTA.org, November 22, 2005; Stanley Kurtz, "Reforming the Campus: Congress Targets Title VI," National Review Online, October 14, 2003; McNeil, "War on Academic Freedom"; Ori Nir, "Groups Back Bill to Monitor Universities," Forward, March 12, 2004; Sara Roy, "Short Cuts," London Review of Books, April 1, 2004; and Anders Strindberg, "The New Commissars," American Conservative, February 2, 2004.

(٤١) HR 609 Ü109th Congressï, "College Access and Opportunity Act of 2006, " www.govtrack.us/congress/bill.xpd?bill=h109-609.

(٤٢) انـــــظـــــر: Martin Kramer, "Title VI Verdict," http://sandbox.blog-city.com/ title_vi_verdict.htm; and Stanley Kurtz, "Title Bout: Bipartisan Hope for Middle East Studies Reform," National Review Online, April 2, 2007. ûÌÂî ûõøú Committee to Review the Title VI and Fulbright-Hays International Education Programs, "International Education and Foreign Languages: Keys to Securing America's Future" (Washington, DC: National Research Council, 2007), 3.

(٤٣) مذكور في: Scott Jaschik, "New Approach to International Education," Inside Higher Ed (online), www.insidehighered.com/news/2007/03/28/intl. انـــظـــر أيـــضـــاً: Sierra Millman, "Education Department Should Have High-Ranking Official to Oversee Foreign Language Study," Chronicle of Higher Education Daily Report, March 28, 2007.

(٤٤) Draft legislation, "Title VI International Education Programs," April 19, 2007.

ستتطلّب مسودة القانون من طالبي التمويل الفدرالي «وصف كيفية التعاطي مع الخلافات المتعلّقة بما إذا كانت النشاطات المُموّلة بموجب الطلب تعكس مختلف المنظوريات وحيزاً كبيراً من وجهات النظر». وينص بند لاحق على أنه «إذا لم يتم إيجاد حل للشكوى المتعلقة بالنشاطات، المُموّلة بموجب هذا القانون، بحسب المنظومة المنصوص عليها في ضمانات الطلب ذات الشأن، فعلى مثل هذه الشكوى أن تُرفع إلى وزارة [التربية] ويراجعها الوزير».

(٤٥) يأتي الرقم ١٣٠ من: Mitchell G. Bard, "Tenured or Tenuous: Defining the Role of Faculty in Supporting Israel on Campus," report published by the Israel on Campus Coalition and the American-Israeli Cooperative Enterprise, May 2004, 11. Also see Nacha Cattan, "NYU Center: New Addition to Growing Academic Field," Forward, May 2, 2003; Samuel G. Freedman, "Separating the Political Myths from the Facts in Israel Studies," New York Times, February 16, 2005; Jennifer Jacobson, "The Politics of Israel Studies," Chronicle of Higher Education, June 24, 2005, 10-12; Michael C. Kotzin, "The Jewish Community and the Ivory Tower: An Urgent Need for Israel Studies," Forward, January 30, 2004; and Nathaniel Popper, "Israel Studies Gain on Campus as Disputes Grow," Forward, March 25, 2005.

(٤٦) مذكور في: Cattan, "NYU Center."

(٤٧) Shmuel Rosner, "Donor May Fund Georgetown Jewish Center to Give U.S. Leaders Another Viewpoint," Ha'aretz, June 14, 2006; Shmuel Rosner, "Academic Lies About Israel," Ha'aretz, June 14, 2006; and Stephen Santulli, "Jewish Program May Get Major Gift," Hoya (online), September 1, 2006.

(٤٨) للشكوى الأصلية، انظر: Chicago Friends of Israel, "Jewish and Pro-Israel Students at the University of Chicago Subject to Intimidation and Hate," July 24, 2002, on the Campus Watch website.

انظر أيضاً: Ron Grossman, "Mideast Conflict Boosts Tensions at U.S. Colleges," Chicago Tribune, October 17, 2002; Dave Newbart, "Allegations of Anti-Semitism on Campus," Chicago Sun-Times, November 4, 2002; Joshua Steinman, "University Professors Labeled Anti-Israeli by Campus Watch Site," Chicago Maroon (online), October 29, 2002; "University Responds to Anti-Semitic Incidents," University of Chicago Magazine, October 2002; and Sean Wereley, "Students Debate Presence of Anti-Semitism on Campus," Chicago Weekly News, October 17, 2002.

(٤٩) Jonathan R. Cole, "The Patriot Act on Campus: Defending the University Post-9/11," Boston Review, Summer 2003; Chanakya Sethi, "Khalidi Candidacy for New Chair Draws Fire," Daily Princetonian (online), April 22, 2005; Chanakya Sethi, "Debate Grows over Khalidi Candidacy," Daily Princetonian (online), April 28, 2005; and "Scholarship, Not Politics, Is the Measure of a Professor," Daily Princetonian editorial (online), April 27, 2005.

(٥٠) Cole, "The Patriot Act on Campus."

(٥١) Robert Gaines, "The Battle at Columbia University," Washington Report on Middle East Affairs (online), April 2005; Caroline Glick, "Our World: The Columbia Disaster," Jerusalem Post, April 4, 2005; Joseph Massad, "Witch Hunt at Columbia: Targeting the University," CounterPunch.org, June 3, 2005; Nathaniel Popper, "Columbia Students Say Firestorm Blurs Campus Reality," Forward, February 11, 2005; Scott Sherman, "The Mideast Comes to Columbia," Nation, April 4, 2005; and Chanan Weissman, "Film on 'Bias' at Columbia U. Sparks Fury Among Israeli Alumni," Jerusalem Post, February 6, 2005.

(٥٢) "Columbia University Ad Hoc Grievance Committee, Final Report, New York, 28 March 2005 (excerpts)," Journal of Palestine Studies 34, no. 4 (Summer 2005): 90-100.

(٥٣) Scott Jaschik, "Blackballed at Yale," Inside Higher Ed (online), June 5, 2006; Liel Liebovitz, "Middle East Wars Flare Up at Yale," Jewish Week, June 2, 2006; Steve Lipman, "Opening the Ivy Doors," Jewish Week, December 22, 2006; Philip Weiss, "Burning Cole," Nation, July 3, 2006; and the symposium "Posting Mortem," Chronicle of Higher Education, July 28, 2006.

(٥٤) Paul Findley, They Dare to Speak Out: People and Institutions Confront Israel's Lobby, 3rd ed. (Chicago: Lawrence Hill, 2003), 50-58; and "Stanford Apologizes to Ex-Representative McCloskey," Washington Post, July 28, 1983.

(٥٥) أفادنا بيتر دومبروفسكي، وهو أستاذ في معهد الحرب البحرية، بهذه الرواية في ١٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٦، وأكّدها في مراسلة بالبريد الإلكتروني في ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

(٥٦) "UM Deserves to Hear Both Sides on Israel Lobby," letter, Montana Kaimin, September 7, 2006; Trevor Kilgore, "Profs Off-Base in Labeling Lecturer as Anti-Semitic," letter, Montana Kaimin, September 8, 2006; Brenna Moore, "U.S. Foreign Policy Mistakes, Consequences Discussed by International Relations Expert," Montana Kaimin, September 12, 2006; Rob Chaney, "Professor Questions U.S.-Israeli Relationship," Missoulian, September 12, 2006; "Anti-Semitic Lecturer Bad for UM," letter, Montana Kaimin, September 13, 2006; and "Presidential Lecturer Starts Debate, Not Hatred," letter, Montana Kaimin, September 12, 2006.

وفي تشرين الأول/أكتوبر، تضمّنت سلسلة المحاضرات نفسها جوزف جوف، وهو خبير أوروبي معروف في السياسة الخارجية وناقد قاس لمقالتنا الأصلية. ولم يهدئ وجوده من منتقدي دعوة والت الذين استمروا في حملتهم التي فشلت في النهاية في إقصاء منسّق سلسلة المحاضرات: Hannah Heimbuch, "Lecture Series Not Skirting Foreign Policy," Montana Kaimin, October 26, 2006.

(٥٧) Ralph Blumenthal, "Cries to Halt Publication of Holocaust Book," New York

Times, January 10, 1998; and Norman G. Finkelstein, Beyond Chutzpah: On the Misuse of Anti-Semitism and the Abuse of History (Berkeley: University of California Press, 2005), 55-56.

(58) Jon Weiner, "Giving Chutzpah New Meaning," Nation, July 11, 2005; and the subsequent correspondence ibid., August 29, 2005. Also see "Dershowitz, Prof Spar over Plagiarism," New York Times, July 14, 2005; Neve Gordon, "The Real Case for Israel," In These Times (online), October 12, 2005; Jennifer Howard, "Calif. Press Will Publish Controversial Book on Israel," Chronicle of Higher Education (online), July 22, 2005; and Jon Wiener, "Chutzpah and Free Speech," Los Angeles Times, July 11, 2005.

(٥٩) Andy Humm, "Academic Freedom, Intimidation, and Mayoral Politics: The Case of Rashid Khalidi," Gotham Gazette (online), April 7, 2005; Julia Levy, "Khalidi Is Tapped to Teach Teachers About Middle East," New York Sun, February 15, 2005; Julia Levy, "Education Dept. Drops Columbia Prof. from Teaching Program for Teachers," New York Sun, February 16, 2005; and Alisa Solomon, "When Academic Freedom Is Kicked Out of Class," Forward, March 4, 2005.

(٦٠) Yaniv Halili, "New Yorkers to Study About Israel," Ynetnews.com, September 8, 2006; and David Andreatta, "Schools Back Israeli Teacher Course," New York Post (online), September 28, 2006.

ويمكن حتى ممارسة الضغط على الثانويات الخاصة. ففي كانون الثاني/يناير، أدت احتجاجات من الأهالي ذوي العلاقة، ومن مجلس علاقات الطائفة اليهودية في سيليكون فالي، إلى إلغاء محاضرة للأستاذ في جامعة ستانفورد، جويل بينين، في مدرسة «هاركر»، وهي مدرسة خاصة في سان خوسي. وبنين يهودي ولا يطرح أي تساؤل عن حق إسرائيل بالوجود لكن بما أنه ينتقد سياسات إسرائيل حيال الفلسطينيين، بدا أنه من غير المقبول له أن يتحدّث في مجموعة من طلاب الثانوية. انظر: Joel Beinin, "Silencing Critics Not Way to Middle East Peace," San Francisco Chronicle (online), February 4, 2007.

(٦١) Max Gross, "Israel Advocacy Coalition Targeting High Schools," Forward, January 23, 2004; Rachel Pomerance, "With Israel Issue Hot on Campus, Groups Train High School Advocates," JTA.org, January 22, 2004; and "New Pro-Israel Campaign Targets High School Students," JTA.org, June 2, 2004.

(٦٢) Jonathan Kessler, "Pro-Israel Activism Makes Comeback on Campus," Forward, December 26, 2003; Popper, "Pro-Israel Groups: Campuses Improving"; Barry Silverman and Randall Kaplan, "Pro-Israel College Activists Quietly Successful on Campus," JTA.org, May 9, 2005; and Chanan Tigay, "As Students Return to Campus, Activists Prepare a New Approach," JTA.org, September 1, 2005. ومع ذلك هناك حدود لفاعلية اللوبي داخل الحرم الجامعي. أنظر: Joe Eskenazi, "Book: College

Campuses Quiet, but Anti-Israel Feeling Is
Growing," JTA.org, November 29, 2005; and Gary Rosenblatt, "U.S. Grad Students Seen Hostile to Israel," Jewish Week, June 17, 2005.

(٦٣) تم الاستشهاد بهاريس وبالقنصل البولندي العام، كرزيستوف كابرزيك، في: Michael Powell, "In N.Y., Sparks Fly over Israel Criticism," Washington Post, October 9, 2006. Also see J. J. Goldberg, "A 'Lobby' Prof Asks: Can We Talk?" Forward, October 13, 2006; Larry Cohler-Esses, "Off Limits? Talk by Israel Critic Canceled," Jewish Week, October 6, 2006; and Ira Stoll, "Poland Abruptly Cancels a Speech by Local Critic of the Jewish State," New York Sun, October 4, 2006.
يمكن إيجاد نسخة عن الكتاب المفتوح: في "The Case of Tony Judt: An Open Letter to the ADL," New York Review of Books, November 16, 2006.
من أجل رد الرابطة المناهضة للتشهير وما تبعها من رد لاثنين من واضعي الكتاب الأصلي الرئيسيين، انظر: "The ADL & Tony Judt: An Exchange," New York Review of Books, November 30, 2006.

(٦٤) Graham Bowley, "Lunch with the FT: Tony Judt," Financial Times, March 16, 2007.

(٦٥) مذكور في: "French Embassy Cancels N.Y. Book Launch over Author's Israel Views," Ha'aretz, October 10, 2006. Also Ed Pilkington, "US Free Speech Row Grows as Author Says Jewish Complaints Stopped Party," Guardian, October 11, 2006; and Henry Porter, "The Enemies of Free Speech Are Everywhere," Observer, October 15, 2006.
جاء في المقطع ذي العلاقة في كتاب كاليل ما يلي: «نسي الفرنسيون فيشي، والأستراليون نسوا سكان البلاد الأصليين، والإنكليز نسوا الأيرلنديين، والوحدويون نسوا كاثوليك أيرلندا الشمالية، ونسيت الولايات المتحدة تشيلي ونسيت غوانتانامو. والجميع نسوا تيمور الشرقية ورواندا. وبينما أنا أضع هذا الكتاب، سألني الناس دائماً كيف يمكنني تحمّل الكتابة عن مثل الشرّ وعن مثل هذه الأمور الفظيعة. وفي الواقع فإن فظائع الماضي لم تردعني. وما تسبب لي في الكرب... هو أن أعيش على هذا القدر من الرعب العاجز ليهود فرنسا، وبأن أرى ما يُنزله يهود إسرائيل بالشعب الفلسطيني. وعلى غرار بقية الإنسانية، «ينسى» يهود إسرائيل الفلسطينيين. الجميع ينسى؛ كل أمة تنسى». انظر: Carmen Callil, Bad Faith: A Forgotten History of Family, Fatherland, and Vichy France (New York: Random House, 2006), 437.

(٦٦) Jesse McKinley, "Play About Demonstrator's Death Is Delayed," New York Times, February 28, 2006; and Katharine Viner, "A Message Crushed Again," Los Angeles Times, March 1, 2006. Also see Rachel Irwin, "Censoring Rachel's Words?" Jerusalem Post, March 20, 2006; Edward Rothstein, "Too Hot to Handle, Too Hot to Not Handle," New York Times, March 6, 2006; and Philip Weiss, "Too Hot for New York," Nation, April 3, 2006.

(٦٧) Richard Ouzounian, "'Corrie' Cancelled in Canada," Variety (online), December 22, 2006.

(٦٨) Christine Dolen, "Theater Won't Stage Controversial Drama," Miami Herald (online), April 3, 2007.

تفيد دولان أيضاً بأن إنتاج ناجح للمسرحية في سياتل أثار احتجاجات المجموعات اليهودية التي وزعت مناشير على الحضور.

(٦٩) تم الاستشهاد بفوكسمان في: Jim McGee, "Jewish Group's Tactics Investigated," Washington Post, October 19, 1993.

وحول قضية الرابطة المناهضة للتشهير، انظر: Chip Berlet and Dennis King, "ADL-Gate," Tikkun, July/August 1993; Jeffrey Blankfort, Anne Poirier, and Steve Zeltser, "The ADL Spying Case Is Over, but the Struggle Continues," CounterPunch.org, February 25, 2002; Phil Bronstein, "Suspect in Cop Spy Case Tells His Story," San Francisco Examiner, January 22, 1993; Lynne Duke, "Anti-Defamation League Sued: Rights Violations Alleged in Spying," Washington Post, October 22, 1993; Bob Egelko, "Jewish Defense Group Settles S.F. Spying Suit," San Francisco Chronicle (online), February 23, 2002; Robert I. Friedman, "The Enemy Within," Village Voice, May 11, 1993; "Inquiry Is Dropped over Spy Charges," New York Times, November 17, 1993; and "The ADL Snoops," CounterPunch.org, November 11, 1998.

(٧٠) على ما نوقش في الفصل الرابع، فإننا ننظر إلى تعبير «اللوبي اليهودي» على أنه خادع وغير مناسب معاً، حيث إنه يوحي ضمناً بأن جميع اليهود يدعمون مواقف اللوبي، ويتجاهل الأفراد والمجموعات من غير اليهود الذين هم أيضاً جزء من هذا الائتلاف المتفلّت.

(٧١) Mortimer B. Zuckerman, "A Shameful Contagion of Anti-Semitism in Europe," U.S. News & World Report, October 7, 2002; and Jeff Jacoby, "The Cancer of Anti-Semitism in Europe," Boston Globe, March 21, 2004.

(٧٢) مذكور في Tony Judt, "Goodbye to All That?" Nation, January 3, 2005.

(٧٣) Anti-Defamation League, "Attitudes Toward Jews, Israel and the Palestinian-Israeli Conflict in Ten European Countries," April 2004; and Pew Global Attitudes Project, A Year After Iraq War: Mistrust of America in Europe Even Higher, Muslim Anger Persists (Washington, DC: Pew Research Center for the People and the Press, March 16, 2004), 4-5, 26.

بالنسبة إلى استطلاع الرابطة المناهضة للتشهير، انظر: "ADL Survey Finds Some Decrease in Anti-Semitic Attitudes in Ten European Countries," ADL press release, April 26, 2004; and Shlomo Shamir, "Poll Shows Decrease in Anti-Semitic Views in Europe," Ha'aretz, April 27, 2004.

لا تأثير فعلياً لهذه الاستنتاجات في الباحثين المؤيدين لإسرائيل، الذين يستمرون في التحاجج

بأن معاداة السامية تتزايد في أوروبا. انظر، على سبيل المثال: Daniel J. Goldhagen, "Europe's Toothless Reply to Anti-Semitism: Conference Fails to Build Tools to Fight a Rising Sickness," Los Angeles Times, April 30, 2004; and Charles Krauthammer, "The Real Mideast 'Poison,'" Washington Post, April 30, 2004.

(٧٤) Martin Peretz, "Cambridge Diarist: Regrets," New Republic, April 22, 2002, 50.

(٧٥) المعطيات في هذا المقطع مأخوذة من: "Anti-Semitism in Europe: Is It Really Rising?" Economist, May 4, 2002.

(٧٦) مذكور في: Quoted in Marc Perelman, "Community Head: France No More Antisemitic Than U.S.," Forward, August 1, 2003. Also see Francois Bujon de l'Estang, "A Slander on France," Washington Post, June 22, 2002; and "French President Accuses Israel of Conducting Anti-French Campaign," Ha'aretz, May 12, 2002.

(٧٧) "French Police: Anti-Semitism in France Sharply Decreased in 2005," Ha'aretz, January 19, 2006.

(٧٨) "French Protest for Murdered Jew," BBC News (online), February 26, 2006; and Michel Zlotowski, "Large Memorial Held for Parisian Jew," Jerusalem Post, February 23, 2006.

(٧٩) Avi Beker, "The Eternally Open Gate," Ha'aretz, January 11, 2005; Josef Joffe, "A Boom, if Not a Renaissance, in Modern-Day Germany," Forward, July 25, 2003; Nathaniel Popper, "Immigrant Policy Eyed as German Community Swells," Forward, July 25, 2003; and Eliahu Salpeter, "Jews from the CIS Prefer Germany to the Jewish State," Ha'aretz, May 28, 2003.

كذلك أفادت «التايم» اللندنية في ربيع ٢٠٠٥، أن «ما يُقدّر بمئة ألف يهودي عادوا إلى روسيا في الأعوام القليلة الماضية، وأثاروا نهضة درامية في الحياة اليهودية في بلد ذي تاريخ طويل من معاداة السامية، انظر: Jeremy Page, "Once Desperate to Leave, Now Jews Are Returning to Russia, Land of Opportunity," Times (London), April 28, 2005. Also see Lev Krichevsky, "Poll: Russians Don't Dislike Jews, and More Are Against Anti-Semitism," JTA.org, February 2, 2006.

(٨٠) نُقل عن رئيس جهاز التربية في الوكالة اليهودية في إسرائيل قوله «إن معاداة السامية في أيامنا هذه تنبع من مصدرين منفصلين: الإسلاميين الراديكاليين في الشرق الأوسط وأوروبا الغربية، وكذلك من العناصر النازية الجديدة الشابة في أوروبا الشرقية وأميركا اللاتينية، انظر: Jonathan Schneider, "Anti-Semitism Still a World Problem," Jerusalem Post, January 26, 2006.

(٨١) "Study: Anti-Semitic Attacks Hit Record Level in Britain in 2006," Ha'aretz, February 1, 2007; and Community Security Trust, "Antisemitic Incidents Report 2006," www.thecst .org.uk.

(٨٢) أفادت شرطة لندن، بالتحديد، أن الهجمات المعادية للسامية، انخفضت 25 في المئة على مدى خمس سنين، وأن «الهجمات العرقية على السود، والآسيويين، والعرب في لندن، أكثر ارتفاعاً في شكل ملحوظ». وأظهرت أرقام الغلوبال فوروم انخفاضاً طفيفاً (٣ في المئة) في الحوادث اللاسامية من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٦. انظر: Jonny Paul, "Sharp Rise in U.K. anti-Semitism? Numbers Don't Add Up for Everyone," JTA.org, February 22, 2007.

(٨٣) لأمثلة على هذه الحجة، انظر: Phyllis Chesler, The New Anti-Semitism: The Current Crisis and What We Must Do About It (San Francisco: Jossey-Bass, 2003); Hillel Halkin, "The Return of Anti-Semitism: To Be Against Israel Is to Be Against the Jews," Wall Street Journal, February 5, 2002; Barry Kosmin and Paul Iganski, "Judeophobia-Not Your Parents' Anti-Semitism," Ha'aretz, June 3, 2003; Amnon Rubinstein, "Fighting the New Anti-Semitism," Ha'aretz, December 2, 2003; Gabriel Schoenfeld, The Return of Anti-Semitism (San Francisco: Encounter Books, 2003); Natan Sharansky, "Anti-Semitism Is Our Problem," Ha'aretz, August 10, 2003; Yair Sheleg, "A World Cleansed of the Jewish State," Ha'aretz, April 18, 2002; and Yair Sheleg, "Enemies, a Post-National Story," Ha'aretz, March 8, 2003. حول نقد هذا المنظور، أنظر Akiva Eldar, "Anti-Semitism Can Be Self-Serving," Ha'aretz, May 3, 2002; Brian Klug, "The Myth of the New Anti-Semitism," Nation, February 2, 2004; Ralph Nader, "Criticizing Israel Is Not Anti-Semitism," CounterPunch.org, October 16/17, 2004; Reframing Anti-Semitism: Alternative Jewish Perspectives, ed. Henri Picciotto and Mitchell Plitnick (Oakland, CA: Jewish Voice for Peace, 2004); and Finkelstein, Beyond Chutzpah, chaps. 1-3.

(٨٤) Helen Nugent, "Chief Rabbi Flays Church over Vote on Israel Assets," Times (London), February 17, 2006. Also see Bill Bowder, "Sacks Seeks Talks after Synod Vote on Disinvestment," Church Times (online), February 17, 2006; "Bulldozer Motion 'Based on Ignorance,'" Church Times (online), February 10, 2006; Ruth Gledhill, "Church Urged to Reconsider Investments with Israel," Times (London), May 28, 2005; and Irene Lancaster, "Anglicans Have Betrayed the Jews," Moriel Ministries (UK) website, www.moriel.org/articles/israel/anglicans_have_betrayed_the_jews.htm. Also "U.K. Chief Rabbi Attacks Anglicans over Israel Divestment Vote," Ha'aretz, February 17, 2006.

(٨٥) انعكس بوضوح أن كنيسة إنكلترا كانت تقوم بمجرّد انتقاد سياسة إسرائيل، ولا تنخرط في معاداة السامية في رسالة أسقف كنتربوري، الدكتور روان وليامس، في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٦، إلى الحاخام الأكبر، جوناثان ساكس، يشرح فيها قرار الكنيسة بإنزال الحرم. انظر: "Archbishop: Synod Call Was Expression of Concern," Church of England website, www.cofe.anglican.org/news/pr2006.html.

(٨٦) Arnold Forster and Benjamin R. Epstein, The New Anti-Semitism (New York:

McGraw-Hill, 1974).
وبتعبيرهما، فإن «قلب معاداة السامية» كان في «مقدار كبير من اللامبالاة حيال أعمق توجسات الشعب اليهودي، وفي الاستهتار في التعاطي مع السلوك اليهودي، وفي عجز منتشر أو عدم رغبة في الوقوف على ضرورة وجود إسرائيل لسلامة اليهود وبقائهم في كافة أنحاء العالم» (٣٢٤).

(٨٧) بحسب آل برلموتر، «كان قفاز معاداة السامية المخملي هو الذي وفّر النقاط لنجاح إدارة [ريغان، في صفقة الأواكس] انظر: Nathan Perlmutter and Ruth Ann Perlmutter, The Real Anti-Semitism in America (New York: Arbor House, 1982), 236.

(٨٨) بتعبير آل برلموتر، «فإن مصالح اليهود اليوم ليست مهدَّدة بهذا القدر من آلهة الانتقام المألوفة لديهم، اللاسامية الفظّة، كما هي مهددة من سياسات حكومية معادية للسامية، التي قد يكون مناصروها من غير المعادين للسامية». وتتضمن هذه السياسات «عطش الاقتصادات الغربية للبترودولار المدوّر»، والانعزالية الجديدة، ومجموعات الحقوق التعويضية (مثل الحركة التأكيدية)، من بين غيرها. ومن وجهة نظرهما، فإن «اليهود اليوم يواجهون خطراً أكبر من قطاعات - برغم من خلوها من التعصّب - تشكل مع ذلك خطراً أكبر علينا مما يشكله أعداؤنا الطويلو الأمد، والذين يسهل التعرّف إليهم، وهم المعادون للسامية. وفي حال عدم مواجهة هذه المسائل، التي تبدو في الظاهر محايدة سامياً، ووضع حد لها، يمكنها أن تتسبب لليهود في الأذى، ومهما تطلب الأمر من مقاومة، فإنها قد تؤدي مرة أخرى إلى إطلاق معاداة السامية الكلاسيكية». انظر: Real Anti-Semitism, 9, 231-32.

(٨٩) مذكور في: Hillel Halkin, "The Return of Anti-Semitism," Commentary, February 2002, 30.

(٩٠) Natan Sharansky, "Anti-Semitism Is Our Problem," Ha'aretz, August 10, 2003. Also Zuckerman, "Shameful Contagion."

(٩١) Peter Novick, The Holocaust in American Life (New York: Houghton Mifflin, 1999); Jack Wertheimer, "Jewish Organizational Life," in American Jewish Yearbook 1995 (New York: American Jewish Committee, 1995), 70; and Frank Rich, "The Booing of Wolfowitz," New York Times, May 11, 2002.

(٩٢) Leon Wieseltier, "Hitler Is Dead: The Case Against Jewish Ethnic Panic," New Republic, May 27, 2002
(تم الاستشهاد بكل من هنتوف وروزنبوم في هذا المقال). وقدّم وكيل وزير الخارجية السابق ستيورات إيزنسات تحذيراً مشابهاً في نيسان/أبريل ٢٠٠٧، وقال إنه «بينما لم يتم القضاء على معاداة السامية، فإن خطورة المحرقة قد اندمجت في الرأي العام العالمي. وقد تراجعت بحدة المستويات العامة للمواقف المعادية السامية. وحصل، على مدى عقد من الزمن، حوار ناجح كاثوليكي - يهودي، مع بيانات مهمة من الفاتيكان، أدت إلى تراجع في معاداة السامية المستندة إلى الدين... ويحتفل معظم الدول الأوروبية بيوم تذكار للمحرقة، وفي الكثير منها متاحف خاصة باستذكار المحرقة... وتوفّر كل دولة أوروبية رئيسية حماية واقعية للكنس اليهودية والمدارس الدينية. وتُواجَه الأعمال المعادية للسامية بردود حاسمة، كما في فرنسا،

وإن في شكل متأخر». انظر: Stuart Eizenstat, "The Dangers Are Great, but It Is Not 1938," Forward, April 20, 2007.

(٩٣) Yossi Beilin, "The Case for Carter," Forward, January 16, 2007.

(٩٤) من بين الإسرائيليين البارزين الذين استخدموا التعبير، هناك المدعي العام السابق مايكل بن يائير، ونائب رئيس بلدية القدس ميرون بنفينيستي، والناشط السلمي يوري أفنيري، ووزيرة التربية السابقة شولاميت أولني، وعدد من مجموعات السلام الإسرائيلية. انظر: Joseph Lelyveld, "Jimmy Carter and Apartheid," New York Review of Books, March 29, 2007. On Tutu and Kasrils, see Desmond Tutu and Ian Urbina, "Against Israeli Apartheid," Nation, June 27, 2002; and Jonny Paul, "South African Jewish Minister Sends Support to 'Israel Apartheid Week' Organizers," Jerusalem Post, February 22, 2007.

(٩٥) على ما يلاحظه شمويل روسنر، فإن منتقدي كارتر «يكادون يكونون جميعاً من اليهود»، لكن، كما يوضح الاستشهاد بيوسي بيلين في المقطع السابق، لم ينتقد جميع اليهود الرئيس السابق». انظر: The Carter Trap," Ha'aretz, January 15, 2007.

وحول مختلف ردود الفعل على كارتر بين غير اليهود، انظر: M. J. Rosenberg, "Israel's Increased Isolation," Weekly Opinion Column, Issue #308, Israel Policy Forum, Washington, DC, January 19, 2007.

(٩٦) تم الاستشهاد بفوكسمان في: James Besser, "Jewish Criticism of Carter Intensifies," Jewish Week, December 15, 2006; and Martin Peretz, "Carter's Legacy," The Spine (New Republic weblog), November 28, 2006.

(٩٧) Deborah Lipstadt, "Jimmy Carter's Jewish Problem," Washington Post, January 20, 2007.

(٩٨) "Carter Defends Book on Israel Conflict," Jerusalem Post, January 21, 2007.

(٩٩) أشار كراوتهامر، بالتحديد، إلى حجة فوكوياما على أنها «طريقة جديدة لتهويد المحافظة الجديدة». وقال إن حجته «ليست ذلك النوع الخام [من الحجة] التي يطرحها بات بوكانان والماليزي مهاتير محمد، من بين آخرين، بأن المحافظين الجدد الأميركيين (اقرأ: اليهود) يقومون فقط بأعمال إسرائيل نيابة عنها، مختطفين السياسة الخارجية الأميركية في خدمة إسرائيل والمؤامرة اليهودية الكبرى. فإن طرح فوكوياما هو أكثر دقّة وضمنيّة». وبالرغم من التمييز، فإن كراوتهامر يوحي بوضوح بأن فوكوياما مُعادٍ «خفي» للسامية. حول هذا التبادل، انظر: Francis Fukuyama, "The Neoconservative Moment," National Interest 76 (Summer 2004); Charles Krauthammer, "In Defense of Democratic Realism," National Interest 77 (Fall 2004); Francis Fukuyama, "Letter," National Interest 78 (Winter 2004/05); and Charles Krauthammer, "Letter," National Interest 79 (Spring 2005).

(١٠٠) Eliot Cohen, "Yes, It's Anti-Semitic," Washington Post, April 5, 2006; and Eli Lake,

"David Duke Claims to Be Vindicated by a Harvard Dean," New York Sun, March 20, 2006.

(١٠١) Anti-Defamation League, "Mearsheimer and Walt's Anti-Israel Screed: A Relentless Assault in Scholarly Guise," ADL Analysis (online), March 24, 2006; Josef Joffe, "Common Denominator," New Republic Online, April 10, 2006; Benny Morris, "And Now for Some Facts: The Ignorance at the Heart of an Innuendo," New Republic, May 8, 2006; Michael B. Oren, "Quiet Riot: Tinfoil Hats in Harvard Yard," New Republic, April 10, 2006; and Martin Peretz, "Oil and Vinegar: Surveying the Israel Lobby," New Republic, April 10, 2006.

(١٠٢) William Kristol, "Anti-Judaism," Wall Street Journal, September 8, 2006; Ruth R. Wisse, "Israel Lobby," Wall Street Journal, March 22, 2006; and Shmuel Rosner, "Is Carter an Anti-Semite?" Ha'aretz, December 21, 2006.

(١٠٣) الاستشهادات مأخوذة من: Alvin H. Rosenfeld, "'Progressive' Jewish Thought and the New Anti-Semitism," American Jewish Committee, December 2006, v, 9. Also see Patricia Cohen, "Essay Linking Liberal Jews and Anti-Semitism Sparks a Furor," New York Times, January 31, 2007; Larry Cohler-Esses, "Anger over Broadside Aimed at Jewish Leftists," Jewish Week, February 9, 2007; Ben Harris, "Suddenly, Little-Noticed Essay Is Focus of Debate on Israel Criticism," JTA.org, February 7, 2007; Alan Wolfe, "Free Speech, Israel, and Jewish Illiberalism," Chronicle Review (of the Chronicle of Higher Education), November 17, 2006; and Gaby Wood, "The New Jewish Question," Observer, February 11, 2007.

(١٠٤) Michael Lerner, "There Is No New Anti-Semitism," Baltimore Chronicle & Sentinel (online), February 2, 2007.

(١٠٥) Kristof, "Talking About Israel"; George Soros, "Of Israel, America, and AIPAC," New York Review of Books, April 12, 2007; and "Diaspora Blues," Economist editorial, January 13, 2007.

(١٠٦) Kristol, "Anti-Judaism." Kristol's solution is instead to accuse critics of Israel-including us-of "bigotry" and being "anti-Jewish."

مقدّمة الجزء الثاني

(١) لمثال جيد على الحكمة الشائعة، انظر: Nathan Guttman, "A Marriage Cemented by Terror," Salon.com, January 24, 2006.

الفصل السابع: اللوبي في مواجهة الفلسطينيين

(١) Thomas Oliphant, "A Delicate Balance," Boston Globe, September 18, 2001; and Jane Perlez and Patrick E. Tyler, "Before Attacks, U.S. Was Ready to Say It Backed Palestinian State," New York Times, October 2, 2001.

(٢) Robert G. Kaiser, "Bush and Sharon Nearly Identical on Mideast Policy," Washington Post, February 9, 2003.

(٣) Jane Perlez and and Katharine Q. Seelye, "U.S. Strongly Rebukes Sharon for Criticism of Bush, Calling It 'Unacceptable,'" New York Times, October 6, 2001. Also John Donnelly, "Nation Set to Push Sharon on Agreement," Boston Globe, October 10, 2001; Lee Hockstader, "Sharon Apologetic over Row with U.S.," Washington Post, October 7, 2001; Lee Hockstader and Daniel Williams, "Israel Says It Won't 'Pay Price' of Coalition," Washington Post, September 18, 2001; "Israel's Opportunity," Los Angeles Times editorial, September 18, 2001; and Jonathan Karp, "Sharon Cancels Peace Talks in Rebuff to U.S. Concerns," Wall Street Journal, September 24, 2001.

(٤) Julian Borger, "US Backs State for Palestine," Guardian, October 3, 2001; Kurt Eichenwald, "U.S. Jews Split on Washington's Shift on Palestinian State," New York Times, October 5, 2001; and Glenn Kessler, "Talking Points Aside, Bush Stance on Palestinian State Is Not a First," Washington Post, October 5, 2001.

في الوقت نفسه، أبدى رئيس الوزراء توني بلير «أقوى تأييد للدولة الفلسطينية تقدّمه بريطانيا في تاريخها». انظر: Michael Dobbs, "Blair Backs Creation of Palestinian State," Washington Post, October 16, 2001.

(٥) Hockstader, "Sharon Apologetic."

(٦) James Bennet, "Sharon Invokes Munich in Warning U.S. on 'Appeasement,'" New York Times, October 5, 2001; Perlez and Seelye, "U.S. Strongly Rebukes Sharon"; and Alan Sipress and Lee Hockstader, "Sharon Speech Riles U.S.," Washington Post, October 6, 2001.

للدليل إلى أن إسرائيليين آخرين شاركوا شارون مخاوفه، انظر: Israel Harel, "Lessons from the Next War," Ha'aretz, October 6, 2001.

(٧) Sipress and Hockstader, "Sharon Speech."

(٨) Donnelly, "Nation Set to Push Sharon"; Perlez and Seelye, "U.S. Strongly Rebukes Sharon"; and Sipress and Hockstader, "Sharon Speech."

(٩) Hockstader, "Sharon Apologetic"; and Serge Schmemann, "Raising Munich, Sharon Reveals Israeli Qualms," New York Times, October 6, 2001.

(١٠) مذكور في: Tim Weiner, "Israel Rebuffs Demands to End West Bank Raids," New York Times, October 24, 2001.

(١١) Suzanne Goldenberg, "Sharon Defies US Demand to Retreat," Guardian, October 24, 2001. Also see Peter Beaumont, "Defiant Israelis Abandon Pull-out," Observer, October 28, 2001; Suzanne Goldenberg, "Israel Lays Down Tough New Conditions for Withdrawal," Guardian, October 27, 2001; Dana Milbank and Lee Hockstader, "Israeli Incursion Strains Relations," Washington Post, October 24, 2001; and Staff and Agencies, "US Criticizes Israeli Offensive," Guardian, October 22, 2001.

(١٢) William Safire, "'Israel or Arafat,'" New York Times, December 3, 2001. Also see Aluf Benn, "Analysis: Clutching at Straws," Ha'aretz, September 18, 2001; and "Excerpts from Talk by Sharon," New York Times, December 4, 2001.

(١٣) Shlomo Shamir, "U.S. Jews: Sharon Is 'Worried' by Terrorism Distinction," Ha'aretz, September 18, 2001.

(١٤) نُشرت هذه الرسالة في: Weekly Standard, October 1, 2001.

(١٥) مذكور في: Kurt Eichenwald, "U.S. Jews Split on Washington's Shift on Palestinian State," New York Times, October 5, 2001. Also see Michael J. Jordan, "Bush Backed-Finally," Jewish Journal of Greater Los Angeles (online), October 12, 2001.

(١٦) مذكور في: Kurt Eichenwald, "U.S. Jews Split on Washington's Shift on Palestinian State," New York Times, October 5, 2001. Also see Michael J. Jordan, "Bush Backed-Finally," Jewish Journal of Greater Los Angeles (online), October 12, 2001.

(١٧) بيان صحافي للرابطة المناهضة للتشهير، «الرابطة «قلقة للغاية» من تعليقات أحد مسؤولي وزارة الخارجية»، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. انظر أيضاً: Milbank and Hockstader, "Israeli Incursion."

(١٨) مذكور في: Kenneth R. Bazinet, "Israel Rejects Call for Pullout; Bush, Powell Demand Troops Leave Six Towns," New York Daily News (online), October 24, 2001.

(١٩) Elaine Sciolino, "Senators Urge Bush Not to Hamper Israel," New York Times, November 17, 2001.

(٢٠) مذكور في: Dana Milbank, "Bush Spokesman Gentle on Israeli Assault," Washington Post, December 3, 2001; and David Sanger, "U.S. Walks a Tightrope on Terrorism in Israel," New York Times, December 4, 2001. Also see Safire, "'Israel or Arafat.'"

(٢١) من بين المقالات التي تشكّك في العلاقة بين الفلسطينيين و«كارين أ»، هناك: Charles D. Smith, "The 'Do More' Chorus in Washington," Middle East Report Online, April 15, 2002; Brian Whitaker, "Voyage of the Arms Ship," Guardian, January 14, 2002; and Brian Whitaker, "The Strange Affair of Karine A," Guardian, January 21, 2002.

(٢٢) James Bennet, "Skipper Ties Cargo to Arafat's Group," New York Times, January

8, 2002; Lawrence F. Kaplan, "Torpedo Boat," New Republic, February 18, 2002; Ion Mihai Pacepa, "The Arafat I Know," Wall Street Journal, January 10, 2002; Tom Rose, "Arafat's Naval Adventure: It's Time for Him to Go," Weekly Standard, January 21, 2002; Robert Satloff, "Karine-A: The Strategic Implications of Iranian-Palestinian Collusion," Policy Watch #593, Washington Institute for Near East Policy, January 15, 2002; and Gerald M. Steinberg, "The Demilitarization Scam," Jerusalem Post, January 11, 2002. Also see Robert Satloff, "The Peace Process at Sea: The Karine-A Affair and the War on Terrorism," National Interest 67 (Spring 2002).

(٢٣) قال باول بعد أسبوع على ضبط «كارين أ»، إن «المعلومات التي تصلنا... توضح وجود روابط مع السلطة الفلسطينية. ولم أر بعدُ أي معلومات تربطها مباشرة بالرئيس عرفات». انظر: "Powell Comments on Arms Shipment Seized by Israel," January 10, 2002, CNN.com./Transcripts.

وعرفات، الذي تعرّض لضغط من إدارة بوش لتحمّل مسؤولية الحادث، قام بذلك في نهاية المطاف، بالرغم من أنه نفى علمه المسبق به. انظر: "Arafat Takes Blame for Arms Shipment," BBC News (online), February 14, 2002; Lee Hockstader, "Arafat Arrests 3 in Arms Incident," Washington Post, January 12, 2002; and "Powell Says Arafat Takes Responsibility," New York Times, February 14, 2002.

(٢٤) "Remarks by President George Bush and Prime Minister Ariel Sharon in Photo Opportunity," White House, February 7, 2002,

يمكن إيجاد نسخة عن ذلك على موقع وزارة الخارجية الإسرائيلية: www.mfa.gov.il/

(٢٥) Keith B. Richburg and Molly Moore, "Israel Rejects Demands to Withdraw Troops," Washington Post, April 11, 2002.

كل الاستشهادات في هذا المقطع مأخوذة من: Fareed Zakaria, "Colin Powell's Humiliation: Bush Should Clearly Support His Secretary of State-Otherwise He Should Get a New One," Newsweek, April 29, 2002. انظر أيضاً: Mike Allen and John Lancaster, "Defiant Sharon Losing Support in White House," Washington Post, April 11, 2002, ويصف هذا غضب إدارة بوش على شارون.

(٢٦) Karen DeYoung, Soldier: The Life of Colin Powell (New York: Knopf, 2006), 383.

(٢٧) William Kristol and Robert Kagan, "'Senior White House Aides': Speak Up!" Weekly Standard, April 11, 2002.

(٢٨) Transcript of "Shields and Brooks," NewsHour with Jim Lehrer, April 12, 2002, www.pbs.org/newshour/bb/political_wrap/jan-june02/sb_4-12.html.

(٢٩) Elaine Sciolino, "Netanyahu Says Powell Mission 'Won't Amount to Anything' and Urges Arafat's Exile," New York Times, April 11, 2002.

(٣٠) Bob Woodward, Bush at War (New York: Simon & Schuster, 2002), 323-26.

(٣١) مذكور في: (DeYoung, Soldier, 383). قال بوش لباول قبل مغادرته إلى الشرق الأوسط، «أعرف كم أن الأمر سيكون شاقاً. سيكون الأمر سيئاً جداً. إلا أنك تملك ما يكفي من المكانة... ستحترق، لكن في استطاعتك تدبّر الأمر. وسيتبقّى منك ما يكفي عندما ينتهي الأمر». المصدر السابق، ٣٧٩.

(٣٢) John Simpson, "Israeli Leader Has More Power in Washington than Powell," Sunday Telegraph (London), April 14, 2002.

(٣٣) James D. Besser, "No Tennessee Waltz," Jewish Week, December 27, 2002; and Romesh Ratnesar, "The Right's New Crusade," Time, May 6, 2002. Also see Mike Allen and Juliet Eilperin, "White House and DeLay at Odds," Washington Post, April 26, 2002; and Judith Eilperin and Helen Dewar, "Lawmakers Endorse Israel's Offensive," Washington Post, May 3, 2002. Bush was feeling intense pressure not just from lawmakers but also from Jewish leaders and Christian evangelicals. See Allen and Lancaster, "Defiant Sharon"; Dan Balz, "Bush Statement on Mideast Reflects Tension in GOP," Washington Post, April 7, 2002; Elisabeth Bumiller, "Seeking to Stem Growing Political Fury, Bush Sends Conservative to Pro-Israel Rally," New York Times, April 16, 2002; Bradley Burston, "Background: Can Bush Afford to Press Sharon for Peace?" Ha'aretz, May 6, 2002; Alison Mitchell, "U.S. Political Leaders Seek Unity on Mideast, for Now," New York Times, April 12, 2002; William Safire, "On Being an Ally," New York Times, April 11, 2002; Diana Jean Schemo, "Over 100,000 Rally in Washington to Support Israel," New York Times, April 16, 2002; Alan Sipress, "Policy Divide Thwarts Powell in Mideast Effort," Washington Post, April 26, 2002; and Alan Sipress and Karen DeYoung, "U.S. Presses Ahead with Peace Efforts," Washington Post, May 9, 2002.

(٣٤) Ratnesar, "The Right's New Crusade."

(٣٥) Randall Mikkelsen, "White House Calls Sharon 'Man of Peace,'" Reuters, April 11, 2002; and Bill Sammon, "White House Softens Tone with Israel," Washington Times, April 12, 2002.

أبلغ بوش شارون لاحقاً أنه تفوّه «بكلام فارغ هائل» لتسميته إياه «رجل سلام». انظر: Glenn Kessler, "Bush Sticks to the Broad Strokes," Washington Post, June 3, 2003.

(٣٦) David Sanger, "President Praises Effort by Powell in the Middle East," New York Times, April 19, 2002; and Peter Slevin and Mike Allen, "Bush: Sharon a 'Man of Peace,'" Washington Post, April 19, 2002.

للنص المكتوب للمؤتمر الصحافي، انظر: "President Bush, Secretary Powell Discuss Middle East," White House, Office of the Press Secretary, April 18, 2002.

(٣٧) كل الاستشهادات في هذا المقطع مأخوذة من: Matthew E. Berger, "D.C. Rally Is Large and Loud-but Will Bush Listen?" JTA.org, April 19, 2002. Also see Sharon Samber

and Matthew E. Berger, "Speakers Stick to Consensus Theme at National Solidarity Rally for Israel," JTA.org, April 15, 2002.

(٣٨) John Diamond, "Netanyahu Tells U.S. That Arafat 'Has to Go,'" Chicago Tribune, April 11, 2002; and Nathan Guttman, "Ladies and Gentlemen, Benjamin Netanyahu," Ha'aretz, April 15, 2002. Also see Benjamin Netanyahu, "The Root Cause of Terrorism," Wall Street Journal, April 19, 2002.

(٣٩) Eilperin and Dewar, "Lawmakers Endorse Israel's Offensive"; Juliet Eilperin and Mike Allen, "Hill Leaders Plan Votes on Pro-Israel Resolutions," Washington Post, May 2, 2002; and Alison Mitchell, "House and Senate Support Israel in Strong Resolutions," New York Times, May 3, 2002. See "2 Resolutions 'Expressing Solidarity with Israel,'" New York Times, May 3, 2002; and Matthew E. Berger, "Bills in Congress Boost Israel, Treat Arafat as Terrorist," Jewish Bulletin (online), April 26, 2002.

(٤٠) Arieh O'Sullivan, "Visiting Congressmen Advise Israel to Resist Administration Pressure to Deal with Arafat," Jerusalem Post, May 6, 2002.

(٤١) Eli Lake, "Israeli Lobby Wins $200 Million Fight," United Press International, May 11, 2002.

(٤٢) كلا الاستشهادين في هذا المقطع مأخوذ من: Jefferson Morley, "Who's in Charge?" Washington Post, April 26, 2002.

لاحظ أكيفا إلدار قبيل قيام شارون بإخضاع بوش، أن «الشارون باعاً طويلاً في إلصاق الأمر بالأميركيين... وفي مآل الأمر سواء أتعلّق الأمر بالإرهاب الفلسطيني، وأخطاء عرفات، أم بالسياسات الداخلية، فإنه يتم إرسال الأميركيين لاستجداء الفستق». انظر: "Words Are Not Enough," Ha'aretz, April 8, 2002.

(٤٣) «الرئيس بوش يطالب بزعامة فلسطينية جديدة، النص المكتوب لخطاب ٢٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٢، البيت الأبيض، مكتب السكرتير الصحافي.

(٤٤) مذكور في: Tracy Wilkinson, "In Mideast, Sharon Looks Like a Winner After Speech," Los Angeles Times, June 25, 2002.

(٤٥) Uzi Benziman, "Right-hand Man," Ha'aretz, June 28, 2002.

(٤٦) Aluf Benn, "Analysis: Ariel Sharon Agrees to His Own Ideas," Ha'aretz, July 5, 2002. Also see Elisabeth Bumiller and David E. Sanger, "Bush Demands Arafat's Ouster Before U.S. Backs a New State; Israelis Welcome Tough Line," New York Times, June 25, 2002; Glenn Kessler, "Framework for Peace Tough on Palestinians," Washington Post, June 25, 2002; and Don Wycliff, "Sharon Dictates and Bush Follows," Chicago Tribune, June 27, 2002.

(٤٧) "An Uncertain Road Map," Washington Post editorial, June 25, 2002; "A Plan Without a Map," New York Times editorial, June 25, 2002; Richard Cohen,

"Answers on an Empty Page," Washington Post, June 27, 2002; Jonathan Freedland, "George W's Bloody Folly," Guardian, June 26, 2002; Jim Hoagland, "Thorny Details to Come," Washington Post, June 26, 2002; Gideon Samet, "Another Step Toward Nowhere," Ha'aretz, June 26, 2002; and Patrick E. Tyler, "Clear Terms, Murky Future," New York Times, June 25, 2002.

(٤٨) James Bennet, "Arafat Wants No. 2 Man in the P.L.O. as the Premier," New York Times, March 7, 2003.

(٤٩) "A Performance-Based Roadmap to a Permanent Two-State Solution to the Israeli-Palestinian Conflict," press statement, U.S. Department of State, Office of the Spokesman, April 30, 2003.

(٥٠) مذكور في: Ami Eden, "Bush's Maneuvers Bewilder Jerusalem and Activists," Forward, June 6, 2003. Also see Ronald Brownstein, "Push for Peace Poses Domestic Political Risk for Bush," Los Angeles Times, June 5, 2003; and David E. Sanger, "Middle East Mediator: Big New Test for Bush," New York Times, June 5, 2003.

(٥١) "Mr. Sharon's Promise," Washington Post editorial, December 16, 2002. Also see Akiva Eldar, "Truth or Consequences," Ha'aretz, December 12, 2002.

(٥٢) Ori Nir, "U.S. Groups Seek to Cast Peace 'Map' as a Threat," Forward, May 2, 2003; and Chemi Shalev, "Sharon Government Scrambles as Bush Prepares 'Road Map,'" Forward, March 21, 2003.

(٥٣) Shalev, "Sharon Government." Also see Glenn Kessler and Molly Moore, "Sharon's Refusal to Accept Plan Vexes Powell Trip," Washington Post, May 13, 2003; and Gideon Samet, "From Determination to Wimpiness," Ha'aretz, May 14, 2003.

(٥٤) "No New Sharon," Ha'aretz editorial, April 14, 2003.

(٥٥) مذكور في: Nir, "U.S. Groups."

(٥٦) كل الاستشهادات اللاحقة والمعلومات في هذا المقطع، مأخوذة من: Nathan Guttman, "American Jews Tread Softly on 'Road Map' During War in Iraq," Ha'aretz, March 26, 2003.

(٥٧) Nir, "U.S. Groups." Also see Nathan Guttman, "Senators, Congressmen Put Pro-Israel Stance in Writing," Ha'aretz, April 18, 2003.

(٥٨) Ori Nir, "Right Slams Plan, Center Remains Quiet," Forward, June 6, 2003.

(٥٩) Charles Krauthammer, "The Roadblock on the Road Map," Washington Post, May 9, 2003.

(٦٠) Nir, "Right Slams Plan."

(٦١) Bradley Burston, "Background: Betting on Abu Mazen-to Lose," Ha'aretz, May 1,

2003. Also see Dan Izenberg, "Bush Statehood Call Doesn't Faze Israel," Jerusalem Post, March 16, 2003.

(٦٢) Aluf Benn, "Analysis: The U.S. Is Now Micro-managing the Process," Ha'aretz, June 22, 2003; Uzi Benziman, "Corridors of Power: On the Road to Nowhere," Ha'aretz, June 13, 2003; Burston, "Background: Betting"; and Ori Nir, "No Discussion of Settlements, Diplomats Say," Forward, May 9, 2003.

(٦٣) Guy Dinmore and Harvey Morris, "'Road Map' Drivers Reluctant to Embark on First Leg of Journey," Financial Times, May 9, 2003.

(٦٤) Bradley Burston, "Background: Has Sharon's Hamas Hitlist Converted Bush?" Ha'aretz, June 17, 2003.

(٦٥) Ze'ev Schiff, "Focus: Americans Fear Abu Mazen Is Further Weakened," Ha'aretz, June 12, 2003.

(٦٦) Arnon Regular, "Hamas Says It Will Consider Renewing Cease-fire Dialogue," Ha'aretz, June 10, 2003.

(٦٧) "Sad, but Not Surprising," Forward editorial, June 13, 2003.

(٦٨) Burston, "Background: Sharon's Hamas Hitlist." Also see Uzi Benziman, "The Cock's Arrogance," Ha'aretz, June 15, 2003.

(٦٩) المعلومات والاستشهادات في هذا المقطع مأخوذة من Dana Milbank, "Bush's Shift on Israel Was Swift," Washington Post, June 21, 2003. Also see Ori Nir, "American-Israeli Relations Strained Following Attack," Forward, June 13, 2003; and Steven R. Weisman and James Dao, "Bush Under Fire in Congress for Criticizing Israel," New York Times, June 12, 2003.

(٧٠) Glenn Kessler, "White House Backs Latest Israeli Attacks," Washington Post, June 13, 2003. Also see Burston, "Background: Sharon's Hamas Hitlist."

(٧١) مذكور في: Kessler, "White House Backs Latest Israeli Attacks."

(٧٢) "U.S. Congress Backs Israel's Response to Terrorist Attacks," Ha'aretz, June 26, 2003.

(٧٣) لاحظ إدوارد س. ووكر، رئيس معهد الشرق الأوسط، والدبلوماسي السابق، في حينه، أن بوش «يدلي بتصريح ولا يهتم به شارون. إنه يعاني مشكلة مصداقية». مذكور في: Kessler, "White House Backs Latest Israeli Attacks."

(٧٤) لخارطة مفصّلة تظهر طريق «حاجز الفصل»، انظر موقع مجموعة حقوق الإنسان الإسرائيلية «بتسيليم»، www.btselem.org/Download/Separation_Barrier_Map_Eng.pdf.

(٧٥) "President Bush Welcomes Prime Minister Abbas to White House," transcript of remarks by President Bush and Prime Minister Abbas, White House, Office of the Press Secretary, July 25, 2003.

(٧٦) Rupert Cornwell, "Sharon Rejects Bush's Call to Take Down 'Security' Fence,"

Independent, July 30, 2003; Herb Keinon, "Israel-US Rift Emerges over Security Fence Issue," Jerusalem Post, June 30, 2003; "PM: We Will Build Fence; Bush: PA Must Dismantle Terror Groups," Ha'aretz, July 30, 2003; and David Stout, "Israel to Continue Building Security Fence Criticized by Bush," New York Times, July 29, 2003.

(٧٧) ستحصل إسرائيل على ثلاثة مليارات دولار سنوياً على مدى ثلاث سنين. انظر: Ze'ev Schiff, "U.S. Warns of Financial Sanctions over Security Fence," Ha'aretz, August 3, 2003; "U.S. Officials Confirm Aid to Israel May Be Cut over Fence," Ha'aretz, August 5, 2003; Steven R. Weisman, "U.S. May Reduce Aid to Get Israel to Halt Barrier," New York Times, August 5, 2003; and Robin Wright, "U.S. May Punish Israel for Building Fence in W. Bank," Los Angeles Times, August 5, 2003.

(٧٨) مذكور في: Ori Nir, "Bush Eases Pressure on Both Sides over Peace Plan," Forward, August 8, 2003. Also see Stewart Ain, "Bush Rapped for Mulling Sanctions over Fence," Jewish Week, August 8, 2003; and Eric Marx, "Dems Blast Bush over Threats to Israel," Forward, August 15, 2003.

(٧٩) مذكور في: James Bennet, "Israel Reportedly Willing to Delay Portions of Barrier," New York Times, August 8, 2003.

(٨٠) Nathan Guttman, "U.S. Confirms Fence Prompted Loan Cuts," Ha'aretz, November 27, 2003. Also see Guy Dinmore, "US 'to Withhold Funds' over Israeli Actions," Financial Times, September 15, 2003; and Richard W. Stevenson, "U.S. Cutting Loan Guarantees to Oppose Israeli Settlements," New York Times, September 17, 2003.

(٨١) Douglas Jehl, "U.S. Wary of Steps by Israelis on Arafat," New York Times, September 12, 2003; "Powell Says U.S. Opposes Expulsion of Arafat," New York Times, September 12, 2003; and Steven R. Weisman, "Bush Administration Warns Israel Not to Expel Arafat," New York Times, September 8, 2003.

(٨٢) روى دوف ويسغلاس، وهو مستشار أساسي لشارون، لاحقاً، أنه «في نهاية صيف ٢٠٠٣، وصلنا إلى استنتاج محزن بأنه ليس هناك من نتحدّث معه، وما من أحد للتفاوض معه. ومن هنا خطة الانفصال. لأنه عندما تلعب لعبة وحيداً، وما من شخص يجلس قبالتك إلى الطاولة، فليس عندك من خيار سوى توزيع الأوراق بنفسك». مذكور في: Avi Shavit, "The Big Freeze," Ha'aretz, October 8, 2004.

(٨٣) Aluf Benn, "Sharon Met Secretly with U.S. Emissary," Ha'aretz, November 24, 2003; and Peter Slevin, "Delicate Maneuvers Led to U.S.-Israeli Stance," Washington Post, April 16, 2004. Also see Chris McGreal, "U.S. to Endorse Israeli Plans for Gaza," Guardian, February 18, 2004.

(٨٤) Yossi Alpher, "Middle East: Beware of Ariel Sharon Bearing Gifts," International

Herald Tribune, April 13, 2004; Aluf Benn, "Israel's Identity Crisis," Salon.com, May 16, 2005; Meron Benvenisti, "Sharon's Second 'Big Plan,'" Ha'aretz, January 12, 2006; and "Indyk: Sharon's Plan to Pull Out of Gaza and Part of West Bank Could Lead to Increased Violence," interview with Martin Indyk conducted by Bernard Gwertzman, March 19, 2004, Council on Foreign Relations, www.cfr.org/publication/6882/.

(٨٥) مذكور في: Shavit, "Big Freeze." Also see John Ward Anderson, "Sharon Aide Says Goal of Gaza Plan Is to Halt Road Map," Washington Post, October 7, 2004; Aluf Benn, "Analysis: The Adviser That Roared," Ha'aretz, October 8, 2004; and Terence Neilan, "Israeli Causes Uproar over Status of Road Map," New York Times, October 6, 2004.

(٨٦) "Rice: Israel Must Fulfill Its Responsibilities for Peace," Ha'aretz, August 25, 2003.

(٨٧) "Bush Says World Owes Sharon a 'Thank You,'" Ha'aretz, April 21, 2004; and George W. Bush, "Our Nation Is Stronger and Safer with Israel as an Ally," speech to the AIPAC Annual Conference, May 18, 2004. Also see "President Bush Commends Israeli Prime Minister Sharon's Plan," transcript of remarks by President Bush and Prime Minister Sharon, White House, Office of the Press Secretary, April 14, 2004.

(٨٨) في ما يتعلق بوجهات نظر رؤساء سابقين، انظر: Clyde R. Mark, "Israeli-United States Relations," Issue Brief for Congress, Congressional Research Service, August 29, 2002, 7.

من أجل تعليقات بوش، انظر: "Statement by the President Regarding Israel-Arab Peace Process," April 14, 2004; and "President Bush's Letter to Prime Minister Sharon," April 14, 2004, both available at www.jewishvirtuallibrary.org/. Also see Slevin, "Delicate Maneuvers."

(٨٩) حول ردة الفعل العربية، انظر: "Bush Says World Owes Sharon."

وفي ما يتعلق بتبعات ذلك على إعادة انتخاب بوش، انظر: E. J. Kessler, "Hardliners Knock Bush for Endorsing Sharon Initiative," Forward, April 23, 2004; Dana Milbank and Mike Allen, "Move Could Help Bush Among Jewish Voters," Washington Post, April 15, 2004; and Maura Reynolds and Peter Wallsten, "Bush Gains in Efforts to Win Over Jewish Vote," Los Angeles Times, May 19, 2004.

(٩٠) Thomas L. Friedman, "A Rude Awakening," New York Times, February 5, 2004.

(٩١) "A Performance-Based Roadmap."

في ما يتعلّق بالخلافات المستمرة بين إسرائيل وإدارة بوش في شأن المستوطنات، فإن المقالات التالية تشكّل نموذجاً عن مقالات كثيرة كُتبت حول الموضوع: "Bush Condemns Settlement Policy; UN Adopts Road Map," Ha'aretz, November 20, 2003; "Israel

Has Stepped Up the Pace of Settlement Building," Guardian, March 3, 2004; Donald Macintyre, "Sharon Vows to Defy Bush over Expansion of Israeli Settlements," Independent, April 22, 2005; Greg Myre and Steven R. Weisman, "Israel to Build 600 Homes in 3 Settlements; U.S. Officials Are Critical," New York Times, October 3, 2003; Ze'ev Schiff, "U.S.: Israel Shirking Its Promises on Settlement Boundaries," Ha'aretz, March 15, 2005; Peter Slevin, "Bush Won't Press End to Israeli Settlements," Washington Post, July 28, 2002; and Amy Teibel, "U.S. to Israel: Stop Expanding Settlements," Washington Post, June 26, 2005.

(٩٢) مذكور في: Karen DeYoung, "U.S. Decries Israeli Missile Strike, Ponders Effect on Peace Bid," Washington Post, July 24, 2002. Also see John Ward Anderson and Molly Moore, "Palestinians Vow Revenge after Gaza Missile Strike," Washington Post, July 24, 2002; James Bennet and John Kifner, "Palestinian Cease-Fire Was in Works Before Israeli Strike," New York Times, July 25, 2002; and James Bennet, "Stalemate in Mideast After Deadly Bombing," New York Times, July 28, 2002.

(٩٣) Jim Hoagland, "Sharon and the Big Picture," Washington Post, March 25, 2004. Also see Roane Carey and Adam Shatz, "Israel Plays with Fire," Nation, April 12, 2004; H.D.S. Greenway, "Assassination Fallout Bodes Ill for US," Boston Globe, March 26, 2004; Tony Karon, "How Israel's Hamas Killing Affects the U.S.," Time, March 23, 2004; Bill Nichols, "U.S. Objectives at Risk in Anti-Israel Backlash," USA Today, March 22, 2004; David R. Sands, "Israel's Killing of Yassin Puts U.S. in Line of Fire," Washington Times, March 23, 2004; and Brian Whitaker, "Assassination Method: Surveillance Drone and a Hellfire Missile," Guardian, March 23, 2004.

(٩٤) John Ward Anderson, "Top Hamas Leader in Gaza City Killed," Washington Post, April 17, 2004.

(٩٥) Hussein Agha and Robert Malley, "The Last Palestinian," New York Review of Books, February 10, 2005; Steven Erlanger, "Abbas Declares War with Israel Effectively Over," New York Times, February 14, 2005; Donald Macintyre, "Abbas Pledges to Seek Peace with Israel," Independent, January 16, 2005; and Arnon Regular and Amos Harel, "Report: Abbas to Declare Not All Refugees to Return to Israel," Ha'aretz, March 15, 2005.

(٩٦) "No Time for Dithering," Forward editorial, October 22, 2004; Ori Nir, "Influential American Jewish Coalition Balks at Endorsing Sharon's Gaza Plan," Forward, October 22, 2004; and Shlomo Shamir, "U.S. Jewish Leaders Split over Public Support for Pullout," Ha'aretz, October 17, 2004. Also see James D. Besser, "The Real Coalition: U.S. and Israel," Jewish News Weekly (online), May 5, 2006; and

James D. Besser, "Olmert Capitalizes on Uncertainties in Washington," Jewish News Weekly (online), June 2, 2006.

(٩٧) Bradley Burston, "Hamas 'R' Us," Ha'aretz, January 18, 2006. Also see Akiva Eldar, "Kadima to a New Middle East," Ha'aretz, December 19, 2005; Akiva Eldar, "Who Needs Abu Mazen?" Ha'aretz, November 7, 2005; Ran HaCohen, "Hamas and Israel: Rival Twins," Antiwar.com, February 6, 2006; M. J. Rosenberg, "No Partner-As Always," Weekly Opinion Column, Issue #260, Israel Policy Forum, Washington, DC, February 3, 2006; Danny Rubenstein, "All We Did Was Switch the Non-Partner," Ha'aretz, February 5, 2006; and "Disarray Among the Palestinians," New York Times editorial, January 17, 2006.

(٩٨) Peter Baker and Glenn Kessler, "Israel Has 'Bold Ideas,' Bush Says," Washington Post, May 24, 2006; and Aluf Benn, "Analysis: George Bush Wants the Convergence Plan Too," Ha'aretz, May 24, 2006.

(٩٩) Ian Fisher and Steven Erlanger, "Israel: Troops Move into Gaza," New York Times, June 28, 2006.

(١٠٠) مذكور في: Aluf Benn, "PM: Unilateralism Has Been a Failure," Ha'aretz, January 9, 2007. Also see Yehuda Ben Meir and Dafna Shaked, "The People Speak: Israeli Public Opinion on National Security, 2005-2007," Memorandum no. 90 (Tel Aviv: Institute for National Security Studies, May 2007), 10, 20, 59-63; Akiva Eldar, "A Post-Zionist Agenda," Ha'aretz, October 8, 2006; Yoav Peled, "Illusions of Unilateralism Dispelled in Israel," Middle East Report Online, October 11, 2006; and Jeremy Pressman, "Israeli Unilateralism and Israeli-Palestinian Relations, 2001-2006," International Studies Perspective 7, no. 4 (November 2006).

(١٠١) عندما كانت وزيرة الخارجية كونداليزا رايس تحاول، في ٢٠٠٧، دفع عملية السلام قُدُماً، قال مارتن إنديك، من مؤسسة بروكينغز، «هناك آخرون في الإدارة يحاولون أن يجعلوا منها «باول آخر». وهؤلاء «الآخرون» هم بالتأكيد المحافظون الجدد، وعنى بذلك أنهم يحاولون، بصورة متعمّدة، خفض تأثيرها في السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، على غرار ما فعلوه مع باول عندما كان وزيراً للخارجية قبلها. وقد تم الاستشهاد بإنديك في: Jim Lobe, "Rice Faces Formidable White House Foe," Inter Press Service, February 21, 2007.

(١٠٢) Aluf Benn and Avi Issacharoff, "Jordan: US Must 'Actively Push' to Revive Mideast Peace Efforts," Ha'aretz, January 14, 2007; Glenn Kessler, "Abbas Rejects 'Temporary Borders' for Palestinian State," Washington Post, January 15, 2007; and Associated Press, "Rice Restates US Road Map Commitment," Jerusalem Post, January 14, 2007.

(١٠٣) يمكن إيجاد اقتراحي السلام العربيين للعامين ٢٠٠٢ و٢٠٠٧، على موقع حركة السلام الإقليمية الإسرائيلية: www.rpm.org.il/initiative.html.

(١٠٤) Helene Cooper, "After the Mecca Accord, Clouded Horizons," New York Times, February 21, 2007.

(١٠٥) قال أولمرت أيضاً، «لن أقبل أبداً حلاً يستند إلى عودتهم إلى اسرائيل، بأي عدد كان»؛ و«لا أعتقد أنهم سيقبلون بأي نوع من المسؤولية على خلقهم هذه المشكلة. ونقطة على السطر». مذكور في: Steven Erlanger, "Olmert Rejects Right of Return for Palestinians," New York Times, March 31, 2007.

(١٠٦) "A Welcome Summit in Riyadh," Ha'aretz editorial, March 29, 2007. Also see Yossi Alpher, "Respond to Riyadh by Convening 'Consultations,'" Forward, April 13, 2007; Alon Ben-Meir, "Israel Must Choose Peace, Not Occupation," Jerusalem Post, April 10, 2007; Akiva Eldar, "The Lost Five Years of the Peace Process," Ha'aretz, March 15, 2007; Jonathan Freedland, "Now Is the Time to Call the Bluff of the Land of Missed Opportunities," Guardian, March 28, 2007; M. J. Rosenberg, "Go for the Saudi Plan," Weekly Opinion Column, Issue #316, Israel Policy Forum, Washington, DC, March 30, 2007; Ze'ev Tsahor, "Our Leaders' Blindness," Ynetnews.com, April 1, 2007; and "U.S. Should Insist Israel Engages with Arab Peace Plan," Financial Times editorial, March 20, 2007.

(١٠٧) Orly Halpern, "Foxman, Wiesel Upbraid Israel for Pace of Peace Effort," Forward, May 18, 2007; Aluf Benn, "PM: I'm Ready to Negotiate Saudi Peace Plan with Arab Leaders," Ha'aretz, May 15, 2006; "PM Invites Arab Leaders to Talk Peace," Jerusalem Post, May 15, 2007; Akiva Eldar, "Headlines Instead of Initiatives," Ha'aretz, April 5, 2007; and Herb Keinon, "Israel to Brand Arabs as Peace Spoilers," Jerusalem Post, March 23, 2007.

(١٠٨) Adam Morrow and Khaled Moussa al-Omrani, "Egypt: Israel Seen as Fighting Peace," Inter Press Service, April 12, 2007.

(١٠٩) Nathan Guttman, "Rice Briefs Jewish Groups as Palestinians Make Deal," Forward, February 9, 2007.

لم يكن هناك من داع كبير لقلق المجموعات اليهودية، حيث إن رايس لم تعط أي إشارة في الشهر السابق إلى أنها ستقدّم أفكارها الخاصة في ما يتعلّق بشكل التسوية النهائية، أو أنها ستمارس ضغطاً على إسرائيل. انظر: Anne Gearan, "Rice Has Loose Agenda for Mideast Talks," Chicago Tribune, January 18, 2007; Glenn Kessler, "Rice Highlights Opportunities After Setbacks on Mideast Trip," Washington Post, January 19, 2007; and Thom Shanker and Greg Myre, "Rice Backs Mideast Moderates, but Offers No Plan," New York Times, January 14, 2007.

(١١٠) "Charade in Jerusalem," New York Times editorial, February 21, 2007. Also see Glenn Kessler, "Rice's Mideast Talks Yield Little Except a Promise to Meet Again," Washington Post, February 20, 2007; and Glenn Kessler, "Rice Looks Back for a

Way Forward on Mideast Peace," Washington Post, February 21, 2007.

(١١١) Tim Butcher, "Israel Snubs Condoleezza Rice," Daily Telegraph (London), March 28, 2007. Also see Helene Cooper, "Mideast Leaders to Hold Talks Twice a Month," New York Times, March 28, 2007; Glenn Kessler, "On Mideast Trip, Rice to Try a New Formula," Washin-ton Post, March 23, 2007; and Donald Macintyre, "Israel Resists Rice Plan for Talks on Peace Settlement," Independent, March 27, 2007.

(١١٢) Associated Press, "Israel Breaks Settlement Promise to U.S.," MSNBC.com, December 26, 2006; Associated Press, "U.S. Challenges Israel on Settlement," MSNBC.com, December 27, 2006; Steven Erlanger, "First Settlement in 10 Years Fuels Mideast Tension," New York Times, December 27, 2006; Mark Lavie, "Israel Approves New Housing in West Bank," San Diego Union-Tribune (online), January 15, 2007.

(١١٣) Uri Avnery, "Next to Israel, Not in Place of It," London Review of Books, March 8, 2007; Glenn Kessler, "Rice Cautions Israel on Syria," Washington Post, May 30, 2007; and Gideon Levy, "Israel Doesn't Want Peace," Ha'aretz, April 8, 2007.

(١١٤) Khalil Shikaki, "With Hamas in Power: Impact of Palestinian Domestic Developments on Options for the Peace Process," Working Paper #1, Crown Center for Middle East Studies, Brandeis University, February 2007.

(١١٥) Lobe, "Rice Faces Formidable White House Foe."

(١١٦) Daniel Levy, "Time to Change the Tune," Ha'aretz, March 24, 2007.

(١١٧) مذكور في: Lobe, "Rice Faces Formidable White House Foe."

(١١٨) Aluf Benn and Shmuel Rosner, "Olmert Reminds Rice: Bush Is Still Her Boss," Ha'aretz, April 2, 2007. The "eye-to-eye" quotation is in this article.

(١١٩) Philip Zelikow, "Strategies for the Multifront War Against Radical Islamists," keynote address to the Weinberg Founders Conference at the Washington Institute for Near East Policy, September 15, 2006. Also see Nathan Guttman, "US Sees Link Between Iran, Peace," Jerusalem Post, September 18, 2006; and Shmuel Rosner, "State Dept. Adviser: U.S. Tying Iran Policy to Palestinian Issue," Ha'aretz, September 18, 2006.

(١٢٠) Helene Cooper and David Sanger, "Rice's Counselor Gives Advice Others May Not Want to Hear," New York Times, October 28, 2006. Also see Helene Cooper, "Senior Aide to Rice Resigns from Post," New York Times, November 28, 2006; Yochi J. Dreazen, Cam Simpson, and Mariam Fam, "Mideast Turmoil Pressures Bush to Revise Tactics," Wall Street Journal, November 30, 2006; and Glenn Kessler, "Close Advisor to Rice Plans to Resign," Washington Post, November 28, 2006.

(١٢١) Glenn Kessler, "Rice Names Critic of Iraq Policy to Counselor's Post," Washington Post, March 2, 2007; Eli Lake, "Trouble Looming for Rice," New York Sun, March 5, 2007; and Jim Lobe, "Rice Picks Neocon Champion of Iraq War as Counselor," Antiwar.com, March 3, 2007.

(١٢٢) James D. Besser, "New Fight Brewing on PA Aid, Contacts," Jewish Week, April 6, 2007; Helene Cooper, "Splits Emerge Between U.S. and Europe over Aid for Palestinians," New York Times, February 22, 2007; Nathan Guttman, "U.S., Israel at Odds over Palestinian Coalition," Forward, March 23, 2007; and Eli Lake, "N.Y. Lawmaker Freezes $86M Meant for Abbas," New York Sun, February 14, 2007.

(١٢٣) Nathan Guttman, "As Capitals Cautiously Greet Palestinian Deal, Israel's Allies in D.C. Push for Pressuring Hamas," Forward, February 16, 2007.

(١٢٤) مذكور في: Besser, "New Fight Brewing."

(١٢٥) Guttman, "As Capitals Cautiously Greet Palestinian Deal."

(١٢٦) Besser, "New Fight Brewing"; Nathan Guttman, "Lawmakers Sign Protest on Palestinian Aid," Forward, March 30, 2007; Guttman, "U.S., Israel at Odds"; Rosenberg, "Go for the Saudi Plan"; and Shmuel Rosner, "Battles Lost and Won," Ha'aretz, March 22, 2007.

(١٢٧) "Lowey Will Not Place Hold on Revised PA Security Assistance Proposal," press release from the Office of Congresswoman Nita M. Lowey, March 30, 2007.

(١٢٨) "Poll: Americans Support Cutting Aid to Israel," Reuters, April 12, 2002; and Jean-Michel Stoullig, "Americans Want Cutback in Aid to Israel, If It Refuses to Withdraw: Poll," Agence France Presse, April 13, 2002. Also see Israel and the Palestinians (Program on International Policy Attitudes, University of Maryland, last updated August 15, 2002).

(١٢٩) Steven Kull (principal investigator), Americans on the Middle East Road Map (Program on International Policy Attitudes, University of Maryland, May 30, 2003), 9-11, 18-19. Also see Steven Kull et al., Americans on the Israeli-Palestinian Conflict (Program on International Policy Attitudes, University of Maryland, May 6, 2002).

(١٣٠) «المواقف الأميركية حيال إسرائيل والشرق الأوسط»، استطلاع أجرته في ١٨ ـ ٢٥ آذار/مارس ٢٠٠٥، و١٩ ـ ٢٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٥، «ماتيلدا كوميونيكيشونز غروب» لمصلحة الرابطة المناهضة للتشهير.

(١٣١) "US Scowcroft Criticizes Bush Admin's Foreign Policy," Financial Times, October 13, 2004. Also see Glenn Kessler, "Scowcroft Is Critical of Bush," Washington Post, October 16, 2004.

الفصل الثامن: العراق وأحلام تحويل الشرق الأوسط

(١) George Packer, The Assassins' Gate: America in Iraq (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2005), 46.

يقدّم المدير السابق لـ «السي.آي.أيه.» جورج تينيت وجهة نظر مماثلة، كاتباً في مذكّراته «أحد أكبر الألغاز بالنسبة إلي هو عندما أصبحت حرب العراق لا بدّ منها». انظر: George Tenet with Bill Harlow, At the Center of the Storm: My Years at the CIA (New York: Harper, 2007), 301.

(٢) على ما لاحظه كاتب العمود في «النيويورك تايمز»، توماس ل. فريدمان، في أيار/مايو ٢٠٠٣، «ليس المحافظون الجدد وحدهم من قادنا إلى ضواحي بغداد. ما دفع بنا إلى ضواحي بغداد، هو تركيبة أميركية محض من القلق والاعتداد بالنفس». انظر: Ari Shavit, "White Man's Burden," Ha'aretz, May 4, 2003.

(٣) مذكور في: Emad Mekay, "Iraq Was Invaded 'to Protect Israel'-US Official," Asia Times Online, March 31, 2004.

استخدمنا هذه الاستشهادات في مقالتنا الأصلية في «لندن ريفيو أوف بوكس»، وشكك زيليكوف في تفسيرنا لها. واستندنا في نقاشنا إلى سجل كامل لا يمكن نقضه من ملاحظاته؛ ولا أساس لتشكيكه في الواقع. لتفاصيل أكثر استفاضة حول نقاش اتهام زيليكوف وردّنا عليه، انظر: "Letters," London Review of Books, May 25, 2006.

عمل زيليكوف أيضاً مع رايس في مجلس الأمن القومي إبان إدارة بوش الأولى، واشترك معها لاحقاً في تأليف كتاب حول إعادة توحيد ألمانيا. وهو أحد الواضعين الأساسيين للوثيقة التي تشكّل ربما الإعلان الأكثر شمولاً لمبدأ بوش: The National Security Strategy of the United\States of America (Washington, DC: White House, September 2002).

(٤) مذكور في: "US Assumes UK Help in Iraq, Says General," Guardian, August 20, 2002.

(٥) مذكور في مقابلة مع ساشا ليهنارتز Sascha Lehnartz, "Dann helfen uns eben die Osteuropaer," Frankfurter Allgemeine Sonntagszeitung, January 26, 2003.

حول نفوذ «مجلس سياسة الدفاع» بنتاغون دونالد رامسفلد، انظر: Stephen J. Hedges, "Iraq Hawks Have Bush's Ear," Chicago Tribune, August 18, 2002.

(٦) Joe Klein, "How Israel Is Wrapped Up in Iraq," Time, February 10, 2003.

(٧) Senator Ernest F. Hollings, "Bush's Failed Mideast Policy Is Creating More Terrorism," Charleston Post and Courier (online), May 6, 2004; and "Sen. Hollings Floor Statement Setting the Record Straight on His Mideast Newspaper Column," May 20, 2004,

وضع أساساً على موقع السيناتور السابق (المتوفى) لكنه لا يزال متوفراً على:

www.shalomctr.org/node/620.

(٨) "ADL Urges Senator Hollings to Disavow Statements on Jews and the Iraq War," Anti-Defamation League press release, May 14, 2004.

(٩) Matthew E. Berger, "Not So Gentle Rhetoric from the Gentleman from South Carolina," JTA.org, May 23, 2004; "Sen. Hollings Floor Statement"; and "Senator Lautenberg's Floor Statement in Support of Senator Hollings," June 3, 2004, http://lautenberg.senate.gov/news room/video.cfm.

(١٠) Aluf Benn, "Scapegoat for Israel," Ha'aretz, May 13, 2004; Matthew Berger, "Will Some Jews' Backing for War in Iraq Have Repercussions for All?" JTA.org, June 10, 2004; Patrick J. Buchanan, "Whose War?" American Conservative, March 24, 2003; Arnaud de Borchgrave, "A Bush-Sharon Doctrine?" Washington Times, February 14, 2003; Ami Eden, "Israel's Role: The 'Elephant' They're Talking About," Forward, February 28, 2003; "The Ground Shifts," Forward, May 28, 2004; Nathan Guttman, "Prominent U.S. Jews, Israel Blamed for Start of Iraq War," Ha'aretz, May 31, 2004; Spencer S. Hsu, "Moran Said Jews Are Pushing War," Washington Post, March 11, 2003; Lawrence F. Kaplan, "Toxic Talk on War," Washington Post, February 18, 2003; E. J. Kessler, "Gary Hart Says 'Dual Loyalty' Barb Was Not Aimed at Jews," Forward, February 21, 2003; Ori Nir and Ami Eden, "Ex-Mideast Envoy Zinni Charges Neocons Pushed Iraq War to Benefit Israel," Forward, May 28, 2004; and Robert Novak, "Sharon's War?" CNN.com, December 26, 2002.

(١١) مذكور في: Akiva Eldar, "Sharp Pen, Cruel Tongue," Ha'aretz, April 13, 2007.

(١٢) Michael Kinsley, "What Bush Isn't Saying About Iraq," Slate.com, October 24, 2002. Also see Michael Kinsley, "J'Accuse, Sort Of," Slate.com, March 12, 2003.

(١٣) Nathan Guttman, "Some Blame Israel for U.S. War in Iraq," Ha'aretz, March 5, 2003.

(١٤) Bill Keller, "Is It Good for the Jews?" New York Times, March 8, 2003.

(١٥) Ori Nir, "FBI Probe: More Questions Than Answers," Forward, May 13, 2005.

(١٦) Shai Feldman, "The Bombing of Osiraq-Revisited," International Security 7, no. 2 (Autumn 1982); and Dan Reiter, "Preventive Attacks Against Nuclear Programs and the 'Success' at Osiraq," Nonproliferation Review 12, no. 2 (July 2005).

(١٧) Joel Brinkley, "Confrontation in the Gulf: Israelis Worried by U.S. Restraint," New York Times, August 30, 1990; Joel Brinkley, "Top Israelis Warn of Deep Worry over Diplomatic Accord in Gulf," New York Times, December 4, 1990; Hugh Carnegy, "Pullout Not Enough, Says Israel," Financial Times, January 10, 1991; Sabra Chartrand, "Israel Warns Against a Gulf Retreat," New York Times,

December 6, 1990; Jackson Diehl, "Israelis Fear Iraqi Threat Will Endure," Washington Post, August 29, 1990; Rowland Evans and Robert Novak, "Israel's Call for Action," Washington Post, August 24, 1990; Michael Massing, "The Way to War," New York Review of Books, March 28, 1991; Martin Merzer, "Israel Hopes Diplomacy Won't Let Iraqi Stay in Power," Miami Herald, August 29, 1990; and "Sharon to Americans: Blast Iraqis Immediately," Jerusalem Post, August 12, 1990.

(١٨) Aluf Benn, "Sharon Shows Powell His Practical Side," Ha'aretz, February 26, 2001.

(١٩) Seymour Hersh, "The Iran Game," New Yorker, December 3, 2001; Peter Hirschberg, "Background: Peres Raises Iranian Threat," Ha'aretz, February 5, 2002; David Hirst, "Israel Thrusts Iran in Line of US Fire," Guardian, February 2, 2002; "Israel Once Again Sees Iran as a Cause for Concern," Ha'aretz, May 7, 2001; and Alan Sipress, "Israel Emphasizes Iranian Threat," Washington Post, February 7, 2002.

(٢٠) Robert Novak, "Netanyahu's Nuke Warning," Chicago Sun-Times, April 14, 2002; Robert Novak, "War on Iraq Won't Be 'Cakewalk,'" Chicago Sun-Times, April 25, 2002; and William Raspberry, "To Solve the Crisis," Washington Post, April 15, 2002.

(٢١) Elizabeth Sullivan, "Sharon Aide Expects United States to Attack Iraq; He Says Saddam Must Be Stopped from Making Nuclear Arms," Cleveland Plain Dealer (online), May 3, 2002.

(٢٢) مذكور في: Joyce Howard Price, "Peres Encourages U.S. Action on Iraq," Washington Times, May 12, 2002.

(٢٣) Ehud Barak, "No Quick Fix," Washington Post, June 8, 2002.

(٢٤) مذكور في: Gideon Alon, "Sharon to Panel: Iraq Is Our Biggest Danger," Ha'aretz, August 13, 2002. Also see Nina Gilbert, "Iraq Poses Greatest Threat," Jerusalem Post, August 13, 2002.

(٢٥) "Israel to US: Don't Delay Iraq Attack," CBSNews.com, August 16, 2002. The Sharon and Peres quotations are from Aluf Benn, "PM Urging U.S. Not to Delay Strike Against Iraq," Ha'aretz, August 16, 2002. The Gissen quotation is from Jason Keyser, "Israel Urges U.S. to Attack," Washington Post, August 16, 2002. The Shiry quotation is from Ben Lynfield, "Israel Sees Opportunity in Possible US Strike on Iraq," Christian Science Monitor, August 30, 2002. Also see Anton La Guardia, "Sharon Urges America to Bring Down Saddam," Daily Telegraph (London), August 17, 2002; Reuven Pedhatzur, "Israel's Interest in the War on Saddam," Ha'aretz, August 4, 2002; Jonathan Steele, "Israel Puts Pressure on US to Strike Iraq," Guardian, August 17, 2002; Walter Rodgers, "Rice and Peres Warn of Iraqi

Threat," CNN.com, August 16, 2002; Tony Snow et al., interview with Ra'anan Gissen, "Fox Special Report with Brit Hume," August 16, 2002; and Ze'ev Schiff, "Into the Rough," Ha'aretz, August 16, 2002.

(٢٦) Benn, "PM Urging U.S."

لدليل إضافي إلى أن «إسرائيل وداعميها» أصيبوا في ٢٠٠٢ بقلق شديد من «أن المنتقدين سيدّعون أن الولايات المتحدة ماضية إلى الحرب نيابة عن إسرائيل، أو حتى، على ما أوحى به البعض، تلبية لرغبة إسرائيل»، انظر: Marc Perelman, "Iraqi Move Puts Israel in Lonely U.S. Corner," Forward, September 20, 2002.

(٢٧) في شأن انشغالات اللوبي خلال التحضير لحرب الخليج في ١٩٩١، انظر: John B. Judis, "Jews and the Gulf: Fallout from the Six-Week War," Tikkun, May/June 1991; Allison Kaplan, "Saddam Splits Jewish Lobby," Jerusalem Post, January 14, 1991; and David Rogers, "Pro-Israel Lobbyists Quietly Backed Resolution Allowing Bush to Commit U.S. Troops to Combat," Wall Street Journal, January 28, 1991. On Israel's concerns at the same time, see Brinkley, "Top Israelis Warn of Deep Worry"; Carnegy, "Pullout Not Enough"; Chartrand, "Israel Warns"; Diehl, "Israelis Fear Iraqi Threat"; and Merzer, "Israel Hopes." The Buchanan quotation is from Chris Reidy, "The War Between the Columnists Gets Nasty," Boston Globe, September 22, 1990.

(٢٨) Benn, "PM Aide"; and Keyser, "Israel Urges U.S. to Attack."

(٢٩) مذكور في: Rodgers, "Rice and Peres Warn."

(٣٠) Benn, "PM Aide."

(٣١) Alon, "Sharon to Panel."

في مؤتمر صحافي في البيت الأبيض مع الرئيس بوش في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، قال شارون «أود أن أشكرك، أيها السيّد الرئيس، على صداقتك وتعاونك. وإلى حد ما يمكنني تذكّر، بينما نحن نتطلّع إلى أعوام طويلة ماضية حتى اليوم، فإنني لا أعتقد أنه كان لنا مثل هذا التعاون في كل شيء مع أي رئيس للولايات المتحدة كما لدينا مع هذه الإدارة الراهنة». انظر: "President Bush Welcomes Prime Minister Sharon to White House; Question and Answer Session with the Press," transcript of press conference, U.S. Department of State, October 16, 2002. Also see Robert G. Kaiser, "Bush and Sharon Nearly Identical on Mideast Policy," Washington Post, February 9, 2003.

(٣٢) Shlomo Brom, "An Intelligence Failure," Strategic Assessment (Jaffee Center for Strategic Studies, Tel Aviv University) 6, no. 3 (November 2003): 9. Also see "Intelligence Assessment: Selections from the Media, 1998-2003," ibid., 17-19; Gideon Alon, "Report Slams Assessment of Dangers Posed by Libya, Iraq," Ha'aretz, March 28, 2004; Dan Baron, "Israeli Report Blasts Intelligence for Exaggerating the Iraqi Threat," JTA.org, March 29, 2004; Molly Moore, "Israel Shares Blame on Iraq

Intelligence, Report Says," Washington Post, December 5, 2003; Greg Myre, "Israeli Report Faults Intelligence on Iraq," New York Times, March 28, 2004; Ori Nir, "Senate Report on Iraq Intel Points to Role of Jerusalem," Forward, July 16, 2004; and James Risen, State of War: The Secret History of the CIA and the Bush Administration (New York: Simon & Schuster, 2006), 72-73.

(٣٣) حول الظاهرة العامة لإزاحة المسؤولية على الغير، انظر: John J. Mearsheimer, The Tragedy of Great Power Politics (New York: Norton, 2001), 157-62.

(٣٤) مذكور في: Perelman, "Iraqi Move."

(٣٥) Herb Keinon, "Sharon to Putin: Too Late for Iraq Arms Inspection," Jerusalem Post, October 1, 2002.

(٣٦) "Peres Questions France Permanent Status on Security Council," Ha'aretz, February 20, 2003.

(٣٧) Shlomo Avineri, "A Haunting Echo," Los Angeles Times, November 24, 2002. Also see Benjamin Netanyahu, "The Case for Toppling Saddam," Wall Street Journal, September 20, 2002; and Nathan Guttman, "Shimon Peres Warns Against Repeat of 1930s Appeasement," Ha'aretz, September 15, 2002.

(٣٨) لبعض الافتتاحيات التي تُمثّل: انظر "Next Stop, Baghdad," Jerusalem Post editorial, November 15, 2001; "Don't Wait for Saddam," Jerusalem Post editorial, August 18, 2002; "Making the Case for War," Jerusalem Post editorial, September 9, 2002.

لبعض مقالات الرأي التي تُمثّل، أنظر Ron Dermer, "The March to Baghdad," Jerusalem Post, December 21, 2001; Efraim Inbar, "Ousting Saddam, Instilling Stability," Jerusalem Post, October 8, 2002; and Gerald M. Steinberg, "Imagining the Liberation of Iraq," Jerusalem Post, November 18, 2001. 40. "Don't Wait for Saddam."

(٣٩) "Don't Wait for Saddam."

(٤٠) Ehud Barak, "Taking Apart Iraq's Nuclear Threat," New York Times, September 4, 2002.

(٤١) Netanyahu, "The Case for Toppling Saddam." Also see Benjamin Netanyahu, "U.S. Must Beat Saddam to the Punch," Chicago Sun-Times, September 17, 2002.

(٤٢) انظر على سبيل المثال، "Benjamin Netanyahu Testifies About Iraq to Congress," CNN Live Event, CNN.com, September 12, 2002; Jim Lobe, "Hawks Justify Iraq Strike as War for Democracy," Inter Press Service, September 27, 2002; and Janine Zacharia, "Netanyahu: US Must Guarantee Israel's Safety from Iraqi Attack," Jerusalem Post, September 13, 2002.

(٤٣) Aluf Benn, "Background: Enthusiastic IDF Awaits War in Iraq," Ha'aretz, February

17, 2003; James Bennet, "Israel Says War on Iraq Would Benefit the Region," New York Times, February 27, 2003; and Chemi Shalev, "Jerusalem Frets as U.S. Battles Iraq War Delays," Forward, March 7, 2003.

(٤٤) مـــذكـــور فـــي: James Bennet, "Clinton Redux," The Atlantic@Aspen weblog, July 8, 2006.

(٤٥) Asher Arian, "Israeli Public Opinion on National Security 2002," Jaffee Center for Strategic Studies, Tel Aviv University, Memorandum no. 61, July 2002, 10, 34.

(٤٦) Ephraim Yaar and Tamar Hermann, "Peace Index: Most Israelis Support the Attack on Iraq," Ha'aretz, March 6, 2003.

في ما يتعلّق بالكويت، فإن استطلاعاً للرأي العام نُشر في آذار/مارس ٢٠٠٣، وجد أن ٨٩,٦ في المئة من الكويتيين يؤيدون حرباً وشيكة على العراق. (James Morrison, "Kuwaitis Support War," Washington Times, March 18, 2003).

وفي استطلاع أُجري في إسرائيل في أوائل أيار/مايو ٢٠٠٧، فإن ٥٩ في المئة من المُستطلعين قالوا إن قرار الولايات المتحدة غزو الكويت مصيب. انظر: "Poll Shows That Israel Is a Staunch American Ally," Anti-Defamation League press release, May 18, 2007.

وعند ذلك الوقت كان معظم الأميركيين قد استنتجوا أن الحرب خطأ مأساوي.

(٤٧) "America's Image Further Erodes, Europeans Want Weaker Ties: a Nine-Country Survey," Pew Research Center for the People and the Press, Washington, DC, March 18, 2003. Also see Alan Travis and Ian Black, "Blair's Popularity Plummets," Guardian, February 18, 2003.

(٤٨) Gideon Levy, "A Deafening Silence," Ha'aretz, October 6, 2002.

(٤٩) انـــظـــر: Dan Izenberg, "Foreign Ministry Warns Israeli War Talk Fuels US Anti-Semitism," Jerusalem Post, March 10, 2003,

ويوضح أن «وزارة الخارجية تلقّت تقارير من الولايات المتحدة» تبلغ الإسرائيليين أن يتوخّوا الحذر لأن وسائل الإعلام الأميركية تُصوّر إسرائيل كأنها «تحاول جرّ الإدارة إلى الحرب».

(٥٠) مـــذكـــور فـــي: Dana Milbank, "Group Urges Pro-Israel Leaders Silence on Iraq," Washington Post, November 27, 2002.

(٥١) David Horovitz, "Sharon Warns Colleagues Not to Discuss Iraq Conflict," Irish Times, March 12, 2003. Also see James Bennet, "Threats and Responses: Israel's Role; Not Urging War, Sharon Says," New York Times, March 11, 2003; and Aluf Benn, "Sharon Says U.S. Should Also Disarm Iran, Libya and Syria," Ha'aretz, February 18, 2003.

(٥٢) انعكس نفوذ المحافظين الجدد وحلفائهم قبل الحرب، وهو ينعكس بوضوح في المقالات التالية، وكلها كُتبت قبل بداية الحرب: Joel Beinin, "Pro-Israel Hawks and the Second Gulf War," Middle East Report Online, April 6, 2003; Elisabeth Bumiller and Eric Schmitt, "On the Job and at Home, Influential Hawks' 30-Year Friendship Evolves,"

New York Times, September 11, 2002; Kathleen and Bill Christison, "A Rose by Another Name: The Bush Administration's Dual Loyalties," CounterPunch.org, December 13, 2002; Robert Dreyfuss, "The Pentagon Muzzles the CIA," American Prospect, December 16, 2002; Michael Elliott and James Carney, "First Stop, Iraq," Time, March 31, 2003; Seymour Hersh, "The Iraq Hawks," New Yorker, December 24-31, 2001; Michael Hirsh, "Hawks, Doves and Dubya," Newsweek, September 2, 2002; Glenn Kessler, "U.S. Decision on Iraq Has Puzzling Past," Washington Post, January 12, 2003; Joshua M. Marshall, "Bomb Saddam?" Washington Monthly, June 2002; Dana Milbank, "White House Push for Iraqi Strike Is on Hold," Washington Post, August 18, 2002; Susan Page, "Showdown with Saddam: The Decision to Act," USA Today, September 11, 2002; Sam Tanenhaus, "Bush's Brain Trust," Vanity Fair (online), July 2003; Patrick E. Tyler and Elaine Sciolino, "Bush Advisers Split on Scope of Retaliation," New York Times, September 20, 2001; and Jason A. Vest, "The Men from JINSA and CSP," Nation, September 2/9, 2002.

(٥٣) Janine Zacharia, "All the President's Middle East Men," Jerusalem Post, January 19, 2001.

(٥٤) "Rally Unites Anguished Factions Under Flag of 'Stand with Israel,'" Forward, April 19, 2002; and "Forward 50," Forward, November 15, 2002.

(٥٥) John McCaslin, "Israeli-Trained Cops," Washington Times, November 5, 2002; Bret Stephens, "Man of the Year," Jerusalem Post (Rosh Hashana Supplement), September 26, 2003; and Janine Zacharia, "Invasive Treatment," ibid. Other useful pieces on Wolfowitz include Peter J. Boyer, "The Believer," New Yorker, November 1, 2004; Michael Dobbs, "For Wolfowitz, a Vision May Be Realized," Washington Post, April 7, 2003; James Fallows, "The Unilateralist," Atlantic, March 2002; Bill Keller, "The Sunshine Warrior," New York Times Magazine, September 22, 2002; and "Paul Wolfowitz, Velociraptor," Economist, February 7, 2002.

(٥٦) أنظر، على سبيل المثال: Douglas J. Feith, "The Inner Logic of Israel's Negotiations: Withdrawal Process, Not Peace Process," Middle East Quarterly 3, no. 1 (March 1996); and Douglas Feith, "A Strategy for Israel," Commentary, September 1997. لنقاشات مفيدة حول وجهات نظر فيث، انظر: Jeffrey Goldberg, "A Little Learning: What Douglas Feith Knew and When He Knew It," New Yorker, May 9, 2005; Jim Lobe, "Losing Feith, or Is the Bush Team Shedding Its Sharper Edges?" Daily Star (online), January 31, 2005; James J. Zogby, "A Dangerous Appointment: Profile of Douglas Feith, Undersecretary of Defense Under Bush," Middle East Information Center, April 18, 2001; and "Israeli Settlements: Legitimate, Democratically Mandated, Vital to Israel's Security and, Therefore, in U.S. Interest," Center for

Security Policy, Transition Brief no. 96-T 130, December 17, 1996.

لاحظ أن عنوان القطعة الأخيرة، التي نشرتها إحدى المنظمات في اللوبي، يقول إن ما هو في مصلحة إسرائيل هو في مصلحة أميركا القومية. وفي كتاب "Losing Feith," يكتب لوب، أنه «في ٢٠٠٣، وعندما أنهى فيث، الذي كان ينوب عن رامسفلد في «اجتماع مدراء الأجهزة حول الشرق الأوسط، ملاحظاته نيابة عن البنتاغون، فإن [مستشارة الأمن القومي كونداليزا] رايس قالت، «شكرا دوغ، لكن عندما نريد الحصول على الموقف الإسرائيلي سنقوم بدعوة السفير، وذلك بحسب نشرة المعلومات الصادرة عن واشنطن». انظر: "The Nelson Repor."

(٥٧) تم تحضير "A Clean Break: A New Strategy for Securing the Realm" لحساب مؤسسة الدراسات الاستراتيجية والسياسية المتقدّمة في القدس (المحتلة) ونُشرت في حزيران/يونيو ١٩٩٦. ويمكن العثور على نسخة عنها في: www.iasps.org/strat1.htm.

(٥٨) Akiva Eldar, "Perles of Wisdom for the Feithful," Ha'aretz, October 1, 2002.

(٥٩) Packer, Assassins' Gate, 32.

(٦٠) "Israel's UN Ambassador Slams Qatar, Praises U.S. Envoy Bolton," Ha'aretz, May 23, 2006. Also see "Bolton Is Israel's Secret Weapon, Says Gillerman," BigNewsNetwork.com, November 18, 2006; and Ori Nir, "Senate Probes Bolton's Pro-Israel Efforts," Forward, May 6, 2005.

(٦١) Marc Perelman, "Siding with White House, Groups Back Bolton," Forward, November 17, 2006; and "Dear John," Forward editorial, December 8, 2006.

(٦٢) Ori Nir, "Libby Played Leading Role on Foreign Policy Decisions," Forward, November 4, 2005.

(٦٣) "He Tarries: Jewish Messianism and the Oslo Peace," Rennert Lecture for 2002. يدافع كراوتهامر في عموده بضراوة عن إسرائيل عند كل مقلب.

(٦٤) Asla Aydintasbas, "The Midnight Ride of James Woolsey," Salon.com, December 20, 2001; Anne E. Kornblut and Bryan Bender, "Cheney Link of Iraq, 9/11 Dismissed," Boston Globe, September 16, 2003; David E. Sanger and Robin Toner, "Bush and Cheney Talk Strongly of Qaeda Links with Hussein," New York Times, June 18, 2004; and R. James Woolsey, "The Iraq Connection," Wall Street Journal, October 18, 2001.

(٦٥) أضاف غولدبرغ إن «دعم الحرب الوشيكة بين القائمين باللوبي اليهود في مركز صنع القرار، يكاد يكون تحصيلاً حاصلاً. وقد تحيّر كثيرون من مجرّد الإيحاء بإمكانية بروز أي نوع من المعارضة الشديدة لغزو العراق». انظر: Michelle Goldberg, "Why American Jewish Groups Support War with Iraq," Salon.com, September 14, 2002.

(٦٦) "An Unseemly Silence," Forward editorial, May 7, 2004.

(٦٧) Nacha Cattan, "Resolutions on Invasion Divide Jewish Leadership," Forward, October 11, 2002; Laurie Goodstein, "Threats and Responses: American Jews; Divide

Among Jews Leads to Silence on Iraq War," New York Times, March 15, 2003; and Milbank, "Group Urges."

(٦٨) Matthew E. Berger, "Jewish Groups Back U.S. Stand on Iraq," Jewish Journal (online), October 18, 2002;
و«البيان حول العراق» للمجلس اليهودي للشؤون العامة، الذي تبناه مجلس إدارته في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢.

(٦٩) Mortimer B. Zuckerman, "No Time for Equivocation," U.S. News & World Report, August 26/September 2, 2002. Also see Mortimer B. Zuckerman, "No More Cat and Mouse," U.S. News & World Report, October 28, 2002; Mortimer B. Zuckerman, "Clear and Compelling Proof," U.S. News & World Report, February 10, 2003; and Mortimer B. Zuckerman, "The High Price of Waiting," U.S. News & World Report, March 10, 2003.

(٧٠) الاستشهادان مأخوذان من: Goldberg, "Why American Jewish Groups."

(٧١) Gary Rosenblatt, "The Case for War Against Saddam," Jewish Week, December 13, 2002. Also see Gary Rosenblatt, "Hussein Asylum," Jewish Week, August 23, 2002.

(٧٢) Ron Kampeas, "Cheney: Iran, Iraq a Package Deal," JTA.org, March 13, 2007.

(٧٣) Nathan Guttman, "Background: AIPAC and the Iraqi Opposition," Ha'aretz, April 7, 2003. Also see Dana Milbank, "For Israel Lobby Group, War Is Topic A, Quietly," Washington Post, April 1, 2003.

(٧٤) David Twersky, "A Bittersweet Affair for AIPAC," New York Sun, January 23, 2003. On the ADL, see Cattan, "Resolutions on Invasion"; Nacha Cattan, "Jewish Groups Pressed to Line Up on Iraq," Forward, August 23, 2002; and Nathan Guttman, "Groups Mum on Iraq, Despite Antiwar Tide," Forward, March 2, 2007.

(٧٥) Jeffrey Goldberg, "Real Insiders: A Pro-Israel Lobby and an FBI Sting," New Yorker, July 4, 2005. Near East Report (NER),
نشرة الإيباك التي تتناول مسائل الشرق الأوسط، وتصدر مرّة كل أسبوعين، تنضح بالمواضيع التي تناولت العراق في الشهرين اللذين سبقا اندلاع الحرب. وبالرغم من أن أياً منها لا يدعو صراحة إلى غزو العراق، فإنها كلّها تصوّر صدام على أنه يشكّل تهديداً خطيراً بنوع خاص، ما لا يترك المجال للقارئ للكثير من الشك بأن كلاً من إسرائيل والولايات المتحدة ستواجه مشاكل خطيرة إذا لم تتم الإطاحة به من السلطة. انظر على سبيل المثال: "Saddam's Diversion," NER, October 7, 2002; interview with Ze'ev Schiff, NER, October 21, 2002; interview with Amatzia Baram, NER, February 25, 2002; interview with Amatzia Baram, NER, October 7, 2002; interview with Kenneth M. Pollack, NER, September 23, 2002; "Arming Iraq," NER, July 1, 2002; and "Backing Saddam," NER, February 3, 2003.

(٧٦) John Bresnahan, "GOP Turns to Israeli Lobby to Boost Iraq Support," Roll Call (online), October 6, 2003.

(٧٧) Matthew E. Berger, "Bush Makes Iraq Case in AIPAC Appearance," Deep South Jewish Voice (online), May 11, 2004.

(٧٨) David Horovitz, "Editor's Notes: Wading into the Great Debate," Jerusalem Post, March 15, 2007.

بحسب رون كامبياس، فإنه «لم يتم تلقي رسالة تشيني بحماسة. وقام، فقط، نحو ثلث إلى نصف الحضور... بتصفيق مهذّب». انظر: "Cheney: Iran, Iraq a Package Deal." Similarly, Nathan Guttman wrote that Cheney's speech "received a lukewarm welcome." See "Cheney Links Action on Iran to Winning Iraq," Forward, March 16, 2007. However, writing in Salon, Gregory Levey noted that "Cheney got a warm reception and forceful applause." See "Inside America's Powerful Israel Lobby," Salon.com, March 16, 2007.

(٧٩) حول الاستقبال الذي حظي به يوهنر وبيلوزي، انظر: "Cheney Links Action"; Levey, "Inside"; and Ian Swanson, "Pelosi Hears Boos at AIPAC," The Hill (online), March 13, 2007.

(٨٠) Guttman, "Groups Mum on Iraq."

(٨١) Ibid.; and Jeffrey M. Jones, "Among Religious Groups, Jewish Americans Most Strongly Oppose War," Gallup News Service, February 23, 2007.

(٨٢) قبل وقت قصير على غزو الولايات المتحدة للعراق، أحدث عضو الكونغرس جيمس ب. موران ضجّة عندما قال: «لولا الدعم القوي للطائفة اليهودية لهذه الحرب مع العراق، لما قمنا بذلك». مذكور في: Hsu, "Moran Said." إلا أن موران أخطأ في الكلام، لأنه لم يكن هناك دعم واسع للحرب في الطائفة اليهودية. وكان عليه أن يقول، «لولا الدعم القوي للمحافظين الجدد ولزعامة اللوبي الإسرائيلي لهذه الحرب مع العراق، لما قمنا بها».

(٨٣) Samuel G. Freedman, "Don't Blame Jews for This War," USA Today, April 2, 2003.

انظر أيضاً: James D. Besser, "Jews Souring on Iraq War," Jewish Week, September 24, 2004; Goodstein, "Threats and Responses"; and Ori Nir, "Poll Finds Jewish Political Gap," Forward, February 4, 2005.

وهو الوضع الحاصل نفسه قبل حرب الخليج في ١٩٩١. وفي الوقت الذي صوّت فيه الكونغرس في ١٢ كانون الثاني/يناير تأييداً للحرب، «فإن المنظمة اليهودية الوحيدة ذات الشأن في واشنطن التي لم يُسجّل عليها تأييدها موقف الإدارة، كانت «الأصدقاء الأميركيين للسلام الآن» التي أيدت استمرار العقوبات» (Judis, "Jews and the Gulf 13). إلا أنه بالرغم من جهود اللوبي لجعل حرب ١٩٩١ تحصل، فإن شريحة كبيرة من الطائفة الأميركية اليهودية عارضت الحرب، على غرار ما حصل في ٢٠٠٣. فمثلاً، صوّت الأعضاء اليهود في مجلس النواب ١٦ ـ ١٧ ضد القرار الذي يجيز الحرب، بينما صوت الشيوخ اليهود ٥ ـ ٣ ضده.

(المصدر نفسه، ١٤). وتعكس هذه النتيجة واقع أنه بالتعارض مع ما حدث في ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٣، فإنه حصل نقاش جدّي في ١٩٩٠ ـ ١٩٩١ في شأن ما إذا كان يجب المضي إلى الحرب ضد العراق، إلى جانب واقع أن اللوبي يتخذ أحياناً مواقف تتعارض مع شريحة كبيرة جداً في الطائفة اليهودية الأميركية.

(٨٤) يمكن إيجاد رسالة ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ على موقع «مشروع القرن الأميركي الجديد»، (www.newamericancentury.org/iraqclintonletter.htm); ويمكن إيجاد رسالة ١٩ شباط/ فبراير ١٩٩٨، على موقع مراقبة العراق (www.iraqwatch.org/perspectives/ rumsfeldopenletter.htm). ومن أجل خلفية عن لجنة السلام والأمن في الخليج، أنظر Judis, "Jews and the Gulf," انظر: أيضاً الرسالة المرسلة في ٢٩ أيار/مايو ١٩٩٨ إلى رئيس مجلس النواب نيوت غينغريتش وزعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ ترن لوت، التي كُتبت تحت رعاية مشروع القرن الأميركي الجديد، www.newamericancentury.org/iraqletter1998.htm.
ويجب التشديد على أن المحافظين الجدد حضّوا على غزو العراق للإطاحة بصدام. انظر: "The End of Containment," Weekly Standard, December 1, 1997; Zalmay M. Khalilzad and Paul Wolfowitz, "Overthrow Him," ibid.; Frederick W. Kagan, "Not by Air Alone," ibid.; and Robert Kagan, "A Way to Oust Saddam," Weekly Standard, September 28, 1998.

(٨٥) يمكن إيجاد نسخة عن قانون تحرير العراق في: www.iraqwatch.org/government/US/ Legislation/ILA.htm.

(٨٦) John Dizard, "How Ahmed Chalabi Conned the Neocons," Salon.com, May 4, 2004; "Iraqi Myths," Jerusalem Post editorial, October 7, 1998; Seth Gitell, "Neocons Meet Israeli to Gain U.S. Backing," Forward, July 31, 1998; Kagan, "Way to Oust Saddam"; Martin Kettle, "Pentagon Balks at 'Idiotic' Law Urging Bay of Pigs-type Invasion of Iraq," Guardian, October 21, 1998; and Vernon Loeb, "Congress Stokes Visions of War to Oust Saddam; White House Fears Fiasco in Aid to Rebels," Washington Post, October 20, 1998. On JINSA, see "Concrete Responses to Saddam," jinsa.org, Report no. 79, August 10, 1998; "To Overthrow Saddam," jinsa.org, Report no. 82, October 2, 1998; "Spring 1998 Board Resolution-Iraq," jinsa.org, March 22, 1998; and "Resolution in Support of the Iraqi Opposition," jinsa.org, October 19, 1998.

(٨٧) انظر تعليقات كلينتون بعد توقيعه على قانون تحرير العراق في ١٩٩٨. راجع: Statement by the President, White House Press Office, October 31, 1998. Also see Kettle, "Pentagon Balks"; and Loeb, "Congress Stokes."

(٨٨) Vernon Loeb, "Saddam's Iraqi Foes Heartened by Clinton," Washington Post, November 16, 1998; Nicholas Lemann, "The Iraq Factor: Will the New Bush Team's Old Memories Shape Its Foreign Policies?" New Yorker, January 22, 2001; and

Robert Litwak, Rogue States and U.S. Foreign Policy (Washington, DC: Woodrow Wilson Center Press, 2000), chap. 4.

(٨٩) Packer, Assassins' Gate, 41.

(٩٠) Jane Perlez, "Capitol Hawks Seek Tougher Line on Iraq," New York Times, March 7, 2001; and "Have Hawks Become Doves?" Washington Times editorial, March 8, 2001. Also see Stefan Halper and Jonathan Clarke, America Alone: The Neo-Conservatives and the Global Order (New York: Cambridge University Press, 2004), 129-31.

(٩١) Richard A. Clarke, Against All Enemies: Inside America's War on Terror (New York: Free Press, 2004); and Ron Suskind, The Price of Loyalty: George W. Bush, the White House, and the Education of Paul O'Neill (New York: Simon & Schuster, 2004).

(٩٢) Bob Woodward, Plan of Attack (New York: Simon & Schuster, 2004), 12. Also see Lemann, "Iraq Factor"; and Eric Schmitt and Steven Lee Meyers, "Bush Administration Warns Iraq on Weapons Programs," New York Times, January 23, 2001.

(٩٣) ولاحظت أيضاً أنه في حال حصل العراق على أسلحة الدمار الشامل، فإن الرد الأميركي المناسب سيكون «بياناً واضحاً وكلاسيكياً رادعاً، إذا حصلوا على أسلحة دمار شامل، فلن تكون أسلحتهم قابلة للاستخدام لأنها ستنزل بهم إزالة وطنية عن الوجود». انظر:
Condoleezza Rice, "Promoting the National Interest," Foreign Affairs 79, no. 1 (January/February 2000): 60-62.

(٩٤) Timothy Noah, "Dick Cheney, Dove," Slate.com, October 16, 2002; Adam Meyerson, "Calm After Desert Storm," interview with Dick Cheney, Policy Review 65 (Summer 1993).

(٩٥) مذكور في: Kessler, "U.S. Decision on Iraq Has Puzzling Past." يفيد إليوت وكارني ("First Stop, Iraq") أن محافظين جداً، أمثال وليام كريستول، استاؤوا عندما قام بوش باختيار تشيني رفيقاً في عملية الترشح، وذلك بسبب موقف تشيني من إنهاء حرب الخليج الأولى. إلا أن كريستول يقول إنه، بعد ٩/١١، «اعتبره المحافظون الجدد، بسرور، رفيق سفر».

(٩٦) Elliott and Carney, "First Stop, Iraq"; Glenn Kessler and Peter Slavin, "Cheney Is Fulcrum of Foreign Policy," Washington Post, October 13, 2002; Kessler, "U.S. Decision on Iraq Has Puzzling Past"; and "Vice President Dick Cheney Talks About Bush's Energy Plan," interview with Tim Russert on NBC's Meet the Press, May 20, 2001.

وبالرغم من أن وجهات نظر تشيني حول غزو العراق تغيّرت جذرياً بعد ٩/١١، فإن هذا لم يحصل على ما يبدو بين ليلة وضحاها. انظر: "The Vice President Appears on Meet the

Press with Tim Russert," Camp David, Maryland, Office of the White House Press Secretary, September 16, 2001.

ولا تشير ردود تشيني على أسئلة محدّدة في شأن العراق، إلى أنه غير وجهة نظره في شأن الإطاحة بصدام بعد خمسة أيام على سقوط البرجين التوأمين.

(٩٧) الاستشهادان الاثنان بكاغان مأخوذان من: Packer, Assassins' Gate, 38. انظر أيضاً تعليقات مشابهة من باكر نفسه في المصدر نفسه، ٣٢.

(٩٨) Woodward, Plan of Attack, 25-26.

(٩٩) Page, "Showdown with Saddam."

(١٠٠) Elliott and Carney, "First Stop, Iraq."

يصف وودوورد ولفوفيتز بأنه «كالطبل الذي لا يتوقّف». انظر: Plan of Attack, 22.

(١٠١) Woodward, Plan of Attack, 1-44.

(١٠٢) في ما يتعلّق بنفوذ المحافظين الجدد على تشيني، انظر: Elliott and Carney, "First Stop, Iraq"; Page, "Showdown with Saddam"; Michael Hirsh, "Bernard Lewis Revisited," Washington Monthly, November 2004; Frederick Kempe, "Lewis's 'Liberation' Doctrine for Mideast Faces New Tests," Wall Street Journal, December 13, 2005; and Carla Anne Robbins and Jeanne Cummings, "How Bush Decided That Hussein Must Be Ousted from Atop Iraq," Wall Street Journal, June 14, 2002. On Ajami in particular, see Adam Shatz, "The Native Informant," Nation, April 28, 2003.

(١٠٣) Jacob Weisberg, "Are Neo-cons History?" Financial Times, March 14, 2007.

يوضح هذا المقال أن تشيني ولويس تربطهما علاقة وثيقة.

(١٠٤) يصف وودوورد نفوذ ليبي بإيجاز في: Plan of Attack (48-49) «لليبي ثلاثة ألقاب رسمية. كان رئيساً لموظفي نائب الرئيس تشيني؛ وكان أيضاً مستشار الأمن القومي لدى نائب الرئيس؛ وكان أخيراً مساعداً للرئيس بوش. شكل ذلك ثلاثية من المواقع لم يسبق ربما لأي شخص واحد أن تولاها. فسكوتر شكّل مركز قوة بنفسه... وكان ليبي واحداً من شخصين فقط من غير المدراء يحضران اجتماعات مجلس الأمن القومي مع الرئيس والاجتماعات المنفصلة للمدراء التي ترأسها رايس». انظر أيضاً: ibid., 50-51, 288-92, 300-301, 409-10; Bumiller and Schmitt, "On the Job and at Home"; Karen Kwiatkowski, "The New Pentagon Papers," Salon.com, March 10, 2004; and Tyler and Sciolino, "Bush Advisers Split."

(١٠٥) Tyler and Sciolino, "Bush Advisers Split." Also see Bumiller and Schmitt, "On the Job and at Home"; and William Safire, "Phony War II," New York Times, November 28, 2002.

(١٠٦) حول نفوذ تشيني الكبير في إدارة بوش، انظر: Jeanne Cummings and Greg Hitt, "In Iraq Drama, Cheney Emerges as President's War Counselor," Wall Street Journal, March 17, 2003; Mark Hosenball, Michael Isikoff, and Evan Thomas, "Cheney's Long Path to War," Newsweek, November 17, 2003; Kessler and Slavin, "Cheney Is Fulcrum"; Barbara Slavin and Susan Page, "Cheney Rewrites Roles in Foreign

Policy," USA Today, July 29, 2002; and Woodward, Plan of Attack, 27-30.

(١٠٧) Kessler, "U.S. Decision on Iraq Has Puzzling Past"; and Woodward, Plan of Attack, 410. Also see ibid., 164-65, 409.

(١٠٨) مذكور في: Eric Schmitt, "Pentagon Contradicts General on Iraq Occupation Force's Size," New York Times, February 28, 2003.

(١٠٩) "This Goes Beyond Bin Laden," jinsa.org, September 13, 2001. Also see Vest, "The Men from JINSA and CSP."

(١١٠) نُشرت هذه الرسالة في «الويكلي ستاندارد» في الأول من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١. ومن بين الموقعين هناك وليم بينيت، إليوت كوهين، آرون فريدبرغ، دونالد كاغان، روبرت كاغان، جين كيركباتريك، وليام كريستول، تشارلز كراوتهامر، ريتشارد بيرل، نورمان بودهورتز، ستيفن سولارز، وليون ويسلتيير.

(١١١) Charles Krauthammer, "The War: A Road Map," Washington Post, September 28, 2001; and Robert Kagan and William Kristol, "The Right War," Weekly Standard, October 1, 2001. Also see "War Aims," Wall Street Journal editorial, September 20, 2001.

(١١٢) Michael Barone, "War by Ultimatum," U.S. News & World Report, October 1, 2001. Also see Bill Gertz, "Iraq Suspected of Sponsoring Terrorist Attacks," Washington Times, September 21, 2001; "Drain the Ponds of Terror," Jerusalem Post editorial, September 25, 2001; William Safire, "The Ultimate Enemy," New York Times, September 24, 2001; and Mortimer B. Zuckerman, "A Question of Priorities," U.S. News & World Report, October 8, 2001.

(١١٣) يمكن إيجاد رسالة 3 نيسان/أبريل ٢٠٠٢، في: www.newamericancentury.org/Bushletter-040302.htm.

(١١٤) Daniel Byman, Kenneth M. Pollack, and Gideon Rose, "The Rollback Fantasy," Foreign Affairs 78, no. 1 (January/February 1999).

(١١٥) Kenneth M. Pollack, The Threatening Storm: The Case for Invading Iraq (New York: Random House, 2002); Kenneth M. Pollack, "Why Iraq Can't Be Deterred," New York Times, September 26, 2002; Kenneth M. Pollack, "A Last Chance to Stop Iraq," New York Times, February 21, 2003; Martin S. Indyk and Kenneth M. Pollack, "How Bush Can Avoid the Inspections Trap," New York Times, January 27, 2003; and Martin S. Indyk and Kenneth M. Pollack, "Lock and Load," Los Angeles Times, December 19, 2002.

(١١٦) William Kristol, "The Axis of Appeasement," Weekly Standard, August 26/September 2, 2002; Robert Bartley, "Thinking Things Over: What We Learned," Wall Street Journal, September 9, 2002; Michael Ledeen, "Scowcroft Strikes Out," National Review Online, August 6, 2002; George Melloan, "Who Really Doubts

That Saddam's Got to Go," Wall Street Journal, September 10, 2002; John O'Sullivan, "Chamberlain Deserves an Apology: Scowcroft, Hagel, and Raines Are No Chamberlains," National Review Online, September 3, 2002; "This Is Opposition? There Is No Revolt in the GOP Against Bush's Iraq Policy," Wall Street Journal editorial, August 19, 2002; and "Who Is Brent Scowcroft?" New York Sun editorial, August 19, 2002. ان أيا من المستهدفين بغضب المحافظين الجدد لم يكن يدافع عن التهدئة في العراق بل بالأحرى كانوا يفضّلون الاحتواء على الحرب.

(١١٧) William Safire, "Our 'Relentless' Liberation," New York Times, October 8, 2001. Also see William Safire, "Saddam and Terror," New York Times, August 22, 2002; and William Safire, "Big Mo," New York Times, November 19, 2001.

(١١٨) Robert Kagan, "On to Phase II," Washington Post, November 27, 2001; Robert Kagan and William Kristol, "What to Do About Iraq," Weekly Standard, January 21, 2002; and Safire, "Saddam and Terror."

(١١٩) Robert Kagan and William Kristol, "The U.N. Trap?" Weekly Standard, November 18, 2002; Charles Krauthammer, "A Costly Charade at the U.N.," Washington Post, February 28, 2003; George F. Will, "Stuck to the U.N. Tar Baby," Washington Post, September 19, 2002; and William Safire, "The French Connection," New York Times, March 14, 2003.

(١٢٠) Krauthammer, "Our First Move." Also see Reuel Marc Gerecht, "A Necessary War," Weekly Standard, October 21, 2002; and Charles Krauthammer, "Where Power Talks," Washington Post, January 4, 2002.

(١٢١) الرواية الممتازة لحملة الإدارة من أجل تسويق الحرب موجودة في: Frank Rich, The Greatest Story Ever Sold: The Decline and Fall of Truth from 9/11 to Katrina (New York: Penguin Press, 2006).

(١٢٢) James Bamford, A Pretext for War: 9/11, Iraq, and the Abuse of America's Intelligence Agencies (New York: Doubleday, 2004), chaps. 13-14; Karen DeYoung, Soldier: The Life of Colin Powell (New York: Knopf, 2006), 440-46; and Woodward, Plan of Attack, 288-92, 297-301. Also see ibid., 72, 163.

(١٢٣) Woodward, Plan of Attack, 290.

(١٢٤) "Powell Regrets UN Speech on Iraq WMDs," ABC News Online, September 9, 2005.

(١٢٥) Bamford, Pretext for War, 287-91, 307-31; Julian Borger, "The Spies Who Pushed for War," Guardian, July 17, 2003; David S. Cloud, "Prewar Intelligence Inquiry Zeroes in on Pentagon Office," Wall Street Journal, March 11, 2004; Seymour M. Hersh, "Selective Intelligence," New Yorker, May 12, 2003; Kwiatkowski, "New Pentagon Papers"; W. Patrick Lang, "Drinking the Kool-Aid," Middle East Policy

11, no. 2 (Summer 2004); Jim Lobe, "Pentagon Office Home to Neo-Con Network," Inter Press Service, August 7, 2003; Greg Miller, "Spy Unit Skirted CIA on Iraq," Los Angeles Times, March 10, 2004; Paul R. Pillar, "Intelligence, Policy, and the War in Iraq," Foreign Affairs 85, no. 2 (March-April 2006); James Risen, "How Pair's Finding on Terror Led to Clash on Shaping Intelligence," New York Times, April 28, 2004; and Eric Schmitt and Thom Shanker, "Threats and Responses: A C.I.A. Rival; Pentagon Sets Up Intelligence Unit," New York Times, October 24, 2002.

(١٢٦) Risen, State of War, 72-73.

(١٢٧) Lobe, "Pentagon Office." On Makovsky, see Jack Herman, "A Whole New Ballgame Overseas," St. Louis Post-Dispatch, February 20, 1989.

كُتب هذا المقال بينما كان ماكوفسكي يهمّ بمغادرة الولايات المتحدة والانتقال إلى إسرائيل. وقال لهيرمان «لدي مشاعر قوية في شأن بناء دولة يهودية». وأضاف من ثمّ «الأمر أشبه بالعودة إلى الجذور».

(١٢٨) Borger, "The Spies."

(١٢٩) Inspector General, Department of Defense, "Review of the Pre-Iraqi War Activities of the Office of the Under Secretary of Defense for Policy," Report no. 07-INTEL-04, February 9, 2007.

(١٣٠) Franklin Foer, "Founding Fakers," New Republic, August 18, 2003.

(١٣١) Robert Dreyfuss, "Tinker, Banker, NeoCon, Spy," American Prospect, November 18, 2002. Also see "Who Will Lead a Free Iraq?" jinsa.org, May 9, 2003; and "Creating a Post-Saddam Iraq," jinsa.org, Report no. 481, April 6, 2005.

(١٣٢) مذكور في: Dreyfuss, "Tinker, Banker." Also see Matthew E. Berger, "Iraqi Exiles and Jews Form Unlikely Alliance," Jewish News Weekly (online), October 18, 2002; Juan Cole, "All the Vice-President's Men," Salon.com, October 28, 2005; and Michelle Goldberg, "The War over the Peace," Salon.com, April 14, 2003.

(١٣٣) مذكور في: Quoted in Robert Dreyfuss, "Chalabi and AEI: The Sequel," TomPaine.com, November 10, 2005. Also see Laurie Mylroie, "Unusually Effective," New York Sun, November 8, 2005; and Michael Rubin, "Iraq's Comeback Kid," National Review Online, December 5, 2005.

(١٣٤) Bernard Lewis, "Put the Iraqis in Charge," Wall Street Journal, August 29, 2003. Also see Ian Buruma, "Lost in Translation," New Yorker, June 14, 2004; and Michael Hirsh, "Bernard Lewis Revisited," Washington Monthly, November 2004.

(١٣٥) Dizard, "How Ahmed Chalabi Conned the Neocons."

أعلن بنيامين نتانياهو في أواسط حزيران/يونيو ٢٠٠٣، «لن يمرّ وقت طويل وسترون نفط

العراق يتدفق في حيفا». انظر: Reuters, "Netanyahu Says Iraq-Israel Oil Line Not Pipe-Dream," Ha'aretz, June 20, 2003.

ولم يحصل ذلك طبعاً، ومن غير المتوقع حصوله في المستقبل المنظور. انظر أيضاً: Douglas Davis, "Peace with Israel Said to Top New Iraq's Agenda," Jerusalem Post, April 21, 2003.

(١٣٦) Matthew E. Berger, "New Chance to Build Israel-Iraq Ties," Jewish Journal (online), April 28, 2003. Also see Bamford, Pretext to War, 293; and Ed Blanche, "Securing Iraqi Oil for Israel: The Plot Thickens," Lebanonwire.com, April 25, 2003.

(١٣٧) Nathan Guttman, "Mutual Wariness: AIPAC and the Iraqi Opposition," Ha'aretz, April 27, 2003.

(١٣٨) مذكور في: Packer, Assassins' Gate, 41.

(١٣٩) أضاف فريدمان واصفاً هذه الملاحظة، «في التحليل الأخير، فإن ما حرّض على الحرب هو ردّ فعل أميركا المبالغ فيه على ١١ أيلول/ سبتمبر». ونحن نوافق معه. فقد شكل الأمر تركيبة من التسويق المحافظ الجديد النشط للحرب، والدعم من مجموعات أساسية في اللوبي، ومجموعة من الظروف الدولية والمحلّية التي دفعت بالولايات المتحدة إلى وحول العراق. انظر: Shavit, "White Man's Burden."

(١٤٠) Noam Chomsky, "The Israel Lobby?" Znet (online), March 28, 2006. Also see Stephen Zunes, "The Israel Lobby: How Powerful Is It Really?" Znet (online), May 25, 2006.

(١٤١) لاحظ أحد الباحثين أن «الشعار المفضّل» للقوى المناوئة للحرب في خلال التحضير لحرب العراق كان «لا للدم من أجل النفط». انظر: John B. Judis, "Over a Barrel," New Republic, January 20, 2003, 20. Also see William R. Clark, Petrodollar Warfare: Oil, Iraq and the Future of the Dollar (Gabriola Island, Canada: New Society Publishers, 2005); Michael Elliott, "The Selling of the President's War: Bush Should Take Israel and Oil Out of the Iraq Equation," Time, November 18, 2002; Michael Meacher, "This War on Terrorism Is Bogus," Guardian, September 6, 2003; Kevin Phillips, "American Petrocacy," American Conservative, July 17, 2006; and Sandy Tolan, "Beyond Regime Change," Los Angeles Times, December 1, 2002.

(١٤٢) Judis, "Jews and the Gulf," 16-17.

(١٤٣) Stephen J. Hedges, "Allies Not Swayed on Iraq Strike," Chicago Tribune, August 28, 2002; "Saudi Arabia Says It Won't Join a War," New York Times, March 19, 2003; "Saudis Warn US over Iraq War," BBC News (online), February 17, 2003; Jon Sawyer, "Saudi Arabia Won't Back War on Iraq without U.N. Authority, Prince Warns," St. Louis Post-Dispatch (online), January 23, 2003; "Scorecard: For or Against Military Action," New York Times, August 27, 2002; and Brian Whitaker

and John Hooper, "Saudis Will Not Aid US War Effort," Guardian, August 8, 2002.

(١٤٤) Peter Beinart, "Crude," New Republic, October 7, 2002; Michael Moran and Alex Johnson, "The Rush for Iraq's Oil," MSNBC.com, November 7, 2002; Anthony Sampson, "Oilmen Don't Want Another Suez," Observer, December 22, 2002; John W. Schoen, "Iraqi Oil, American Bonanza?" MSNBC.com, November 11, 2002; and Daniel Yergin, "A Crude View of the Crisis in Iraq," Washington Post, December 8, 2002.

(١٤٥) ملاحظات نائب الرئيس في المؤتمر الوطني الـ١٠٣ لقدامى الحروب الخارجية، في ناشفيل، تينيسي (White House, Office of the Press Secretary, August 26, 2002). أنظر أيضاً ملاحظات نائب الرئيس في قدامى حرب كوريا في سان أنتونيو، تكساس (White House, Office of the Press Secretary, August 29, 2002).

(١٤٦) لنسخة عن الخطاب، انظر: "In the President's Words: 'Free People Will Keep the Peace of the World,'" New York Times, February 27, 2003. انظر أيضاً ملاحظات الرئيس في الجمعية العامة للأمم المتحدة، نيويورك (White House, Office of the Press Secretary, September 12, 2002); ملاحظات الرئيس لصف التخرج في وست بوينت (White House, Office of the Press Secretary, June 1, 2002); الخطاب الافتتاحي للرئيس في واشنطن العاصمة (White House, Office of the Press Secretary, January 20, 2005); and National Security Strategy of the United States (2002).

(١٤٧) Robert S. Greenberger and Karby Leggett, "President's Dream: Changing Not Just Regime but a Region: A Pro-U.S., Democratic Area Is a Goal That Has Israeli and Neoconservative Roots," Wall Street Journal, March 21, 2003. Also see George Packer, "Dreaming of Democracy," New York Times Magazine, March 2, 2003; Paul Sperry, "Bush the Nation-Builder: So Much for Campaign Promises," Antiwar.com, October 6, 2006; and Wayne Washington, "Once Against Nation-Building, Bush Now Involved," Boston Globe, March 2, 2004.

(١٤٨) Charles Krauthammer, "Peace Through Democracy," Washington Post, June 28, 2002.

(١٤٩) Barak, "Taking Apart."

(١٥٠) مذكور في: Lynfield, "Israel Sees Opportunity in Possible U.S. Strike on Iraq."

(١٥١) Benn, "Background."

(١٥٢) Bennet, "Israel Says."

(١٥٣) Shalev, "Jerusalem Frets."

(١٥٤) انظر، على سبيل المثال، Rebuilding America's Defenses: Strategy, Forces and Resources for a New Century, Report of the Project for the New American Century (Washington, DC, September 2000), 14, 17-18.

(١٥٥) Martin Indyk, "The Clinton Administration's Approach to the Middle East," speech to Soref Symposium, Washington Institute for Near East Policy, May 18, 1993. Also see Anthony Lake, "Confronting Backlash States," Foreign Affairs 73, no. 2 (March/April 1994).

(١٥٦) Kenneth M. Pollack, The Persian Puzzle: The Conflict Between Iran and America (New York: Random House, 2004), 261-65.

(١٥٧) Robert Kagan and William Kristol, eds., Present Dangers: Crisis and Opportunity in American Foreign and Defense Policy (San Francisco: Encounter Books, 2000); Charles Krauthammer, "Universal Dominion: Toward a Unipolar World," National Interest 18 (Winter 1989/90); Michael A. Ledeen, Freedom Betrayed: How America Led a Global Democratic Revolution, Won the Cold War, and Walked Away (Washington, DC: AEI Press, 1996); Joshua Muravchik, Exporting Democracy: Fulfilling America's Destiny (Washington, DC: AEI Press, 1991); Marina Ottaway et al., "Democratic Mirage in the Middle East," Policy Brief 20 (Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, October 2002); Norman Podhoretz, "Strange Bedfellows: A Guide to the New Foreign-Policy Debates," Commentary, December 1999; "Statement of Principles," Project for the New American Century, June 3, 1997; and Albert Wohlstetter, "A Vote in Cuba? Why Not in Iraq?" Wall Street Journal, May 24, 1991.

(١٥٨) حول منحى التفكير المحافظ الجديد في شأن التغيير الإقليمي، انظر: Robert Blecher, "Free People Will Set the Course of History," Middle East Report Online, March 2003; Jack Donnelly and Anthony Shadid, "Iraq War Hawks Have Plans to Reshape Entire Mideast," Boston Globe, September 10, 2002; Halper and Clarke, America Alone, 76-90; Nicholas Lemann, "After Iraq: The Plan to Remake the Middle East," New Yorker, February 17, 2003; and Klein, "How Israel."

(١٥٩) مذكور في: Roula Khalaf, "Rice 'New Middle East' Comments Fuel Arab Fury over US Policy," Financial Times, July 31, 2006.

(١٦٠) Orly Halpern, "Israeli Experts Say Middle East Was Safer with Saddam in Iraq," Forward, January 5, 2007. Also see Leslie Susser, "Iraq War: Good or Bad for Israel? Saddam's Execution Revives Debate," JTA.org, January 2, 2007.

(١٦١) مذكور في: Chris McGreal, "Israelis May Regret Saddam Ousting, Says Security Chief," Guardian, February 9, 2006.

(١٦٢) James A. Baker III and Lee H. Hamilton, co-chairs, The Iraq Study Group Report (New York: Random House, 2006), xv, 28-29, 43-45, 50-58.

قال توني بلير، الذي دعا تكراراً إلى تسوية النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني والذي يؤيد التفاوض مع إيران وسوريا، إن مجموعة دراسة العراق «تقدّم سبيلاً قوياً إلى الأمام». مذكور

في: Sheryl Gay Stolberg and Kate Zernike, "Bush Expresses Caution on Key Points in Iraq Panel's Report," New York Times, December 7, 2006. Also see Kirk Semple, "Syrian Official, in Iraq, Offers Assistance," New York Times, November 19, 2006.

(١٦٣) Akiva Eldar, "The Gewalt Agenda," Ha'aretz, November 20, 2006.

(١٦٤) Michael Abramowitz and Glenn Kessler, "Hawks Bolster Skeptical President," Washington Post, December 10, 2006; Associated Press, "Israel Experts Doubt Focusing on Israel-Arab Conflict Will Help in Iraq," International Herald Tribune, December 6, 2006; "Gates's Shocking Thinking on Iran," Jerusalem Post editorial, December 6, 2006; Nathan Guttman, "Baker Group Advisers 'Surprised,' 'Upset' at Report's Israel-Iraq Link," Forward, January 30, 2007; Jeff Jacoby, "Fighting to Win in Iraq," Boston Globe, December 3, 2006; Robert Kagan and William Kristol, "A Perfect Failure," Weekly Standard, December 11, 2006; Ron Kampeas, "ISG Fallout Continues with Query: Is Israeli-Arab Peace the Linchpin?" JTA.org, December 10, 2006; Jim Lobe, "Neocons Move to Preempt Baker Report," Antiwar.com, December 6, 2006; Marc Perelman, "As Washington Studies Iraq Report, Jerusalem Frets over TehranTalk," Forward, December 15, 2006; Shmuel Rosner, "Baker's Brew," Ha'aretz, December 8, 2006; and "The Iraq Muddle Group," Wall Street Journal editorial, December 7, 2006.

(١٦٥) مذكور في Shmuel Rosner, "FM Livni: U.S. Must Stand Firm on Iraq," Ha'aretz, March 13, 2007. Also see Shmuel Rosner, "Livni to AIPAC: U.S. Can't Show Weakness on Iraq, Iran," Ha'aretz, March 12, 2007.

(١٦٦) الاستشهاد بأولمرت مأخوذ من Bradley Burston, "Israel Must Stay the Hell Out of U.S. Debate on Iraq," Ha'aretz, March 13, 2007; and Hilary L. Krieger, "PM's AIPAC Talk Surprises Delegates," Jerusalem Post, March 13, 2007.

(١٦٧) Burston, "Israel Must Stay." Also see Krieger, "PM's AIPAC Talk"; and Shmuel Rosner, "No Easy Answers on Israel and the Iraq Debate," Ha'aretz, March 13, 2007.

(١٦٨) "President Bush Welcomes Prime Minister Olmert of Israel to the White House," White House, Office of the Press Secretary, November 13, 2006.

(١٦٩) مذكور في: James D. Besser, "Olmert Support for Iraq War Stirs Anger," Jewish Week, November 17, 2006.

(١٧٠) David Horovitz, "Editor's Notes: Wading into the Great Debate," Jerusalem Post, March 15, 2007.

(١٧١) مذكور في: Glenn Frankel, "A Beautiful Friendship?" Washington Post Sunday Magazine, July 16, 2006.

(١٧٢) Martin Kramer, "The American Interest," Azure 5767, no. 26 (Fall 2006): 29.

يزعم كرامر أيضاً أن «التأكيد على أن حرب العراق يتم خوضها بالنيابة عن إسرائيل هو محض خيال»، وهي ملاحظة تتعارض مع تصريح رئيس الوزراء أولمرت في المؤتمر السياسي للأيباك في ٢٠٠٧، حيث ربط في شكل واضح أمن إسرائيل بالانتصار في العراق. انظر الحاشية ١٦٧ السابقة. انظر أيضاً: Yossi Alpher, "Sharon Warned Bush," Forward, January 12, 2007.

(١٧٣) Alpher, "Sharon Warned Bush." Also see Herb Keinon, "Sharon Warned Bush of Saddam Threat," Jerusalem Post, January 11, 2007.

(١٧٤) انظر الحاشيتين ٢١ و٢٥ السابقتين.

الفصل التاسع استهداف سوريا

(١) James A. Baker III and Lee H. Hamilton, co-chairs, The Iraq Study Group Report (New York: Random House, 2006), 50.

(٢) Ferry Biedermann and Roula Khalaf, "Western Politicians Take the Road to Damascus," Financial Times, December 22, 2006; Nathan Guttman, "Senators Visit Damascus, Push for Syrian Talks," Forward, December 29, 2006; Hassan M. Fattah and Graham Bowley, "Pelosi Meets with Syrian Leader," New York Times, April 4, 2007; and Anthony Shadid, "Pelosi Meets Syrian President," Washington Post, April 4, 2007.

وقد زار عضو أميركي آخر في الكونغرس، هو داريل عيسى (الجمهوري عن كاليفورنيا)، الأسد بعد يوم على زيارة بيلوزي. انظر: Yoav Stern, Amiram Barkat, and Barak Ravid, "U.S. Republican Meets Assad Day after Contentious Pelosi Visit," Ha'aretz, April 5, 2007.

(٣) ريتشارد م. بينيت، وهو محلل عسكري محترم، يصف بإيجاز التهديد السوري لإسرائيل: «بينما لا يزال يصحّ على نطاق كبير أن الجيش السوري يبقى الجيش الأكبر والأفضل تدريباً في العالم العربي، فإنه خسر في شكل مشهود كل نزاع رئيسي مع إسرائيل منذ ١٩٤٨. وقد تدهورت قوته القتالية في الأعوام الخمسة عشر الماضية بينما أصبحت تجهيزاته متقادمة العهد باطراد، وسيئة الصيانة، وتنقصها قطع الغيار». انظر: "Syria's Military Flatters to Deceive," Asia Times Online, July 28, 2006.

ومن قبيل ذلك، كتب أرييه أوسوليفان أن «الجيش السوري لا يشكّل تهديداً تكتيكياً ذا مغزى لإسرائيل، وهو لا يملك خياراً تكتيكياً بالحرب قابلاً للحياة... ولقول الأمر بصراحة قاسية، فإن الجيش السوري لم يقف جامداً في العقدين الماضيين وحسب، بل تراجع أيضاً إلى الـــوراء». راجـــع: "How Big a Threat?" Jerusalem Post, October 10, 2003. Also see Arieh O'Sullivan, "Jaffee Center: Syrian Military Weakening," Jerusalem Post, November 23, 2005; Susan Taylor Martin, "Experts Disagree on Dangers of Syria," St. Petersburg Times (online), November 3, 2002; Martin Sieff, "Eye on Iraq: Enter the Saudis," United Press International, November 27, 2006; and Stephen Zunes, "Bush Has Clear Run at Syria," Asia Times Online, March 2, 2005.

ومن أجل وصف لقدرات سوريا العسكرية، ولأرقام مقارنة للموازنة العسكرية، أنظر: The Military Balance, 2007 (London: International Institute for Strategic Studies, January 2007), 243-45.

(٤) Karen DeYoung, "U.S. Toughens Warnings to Syria on Iraq, Other Issues," Washington Post, April 15, 2003; Flynt Leverett, Inheriting Syria: Bashar's Trial by Fire (Washington, DC: Brookings Institution Press, 2005), 13-14; and Alfred B.

Prados, "Syria: U.S. Relations and Bilateral Issues," Report for Congress, Congressional Research Service, June 22, 2006, 11-12.

من أجل تفاصيل عن أسلحة الدمار الشامل السورية وقدراتها الصاروخية الباليستية، انظر "Syria Profile" of the Nuclear Threat Initiative (NTI) at www.nti.org/e_research/profiles/Syria/index.html.

(٥) الفكر السائد في إسرائيل حول الأسلحة السورية الكيميائية، يختصرها روفن بيداتزور: «يعترف الجيش الإسرائيلي أن السوريين يجرؤوا على إطلاق صواريخ باليستية مزودة برؤوس كيميائية على إسرائيل لانه من الواضح لهم أن الثمن الذي سيدفعونه سيكون كبيراً، مع هجمات إسرائيلية موجعة على الظهير السوري، بحيث إنه لن يُبرر الضربة الأولى على إسرائيل». انظر: "Update the Gas Masks, There's a Syrian Threat," Ha'aretz, August 5, 2003.

(٦) مذكور في: Martin, "Experts Disagree."

(٧) Seymour M. Hersh, "The Syrian Bet," New Yorker, July 28, 2003. Also see Richard Spring, "This Is Not Another Iran," Guardian, October 27, 2006.

(٨) تجد العلاقات الجيدة نسبياً التي سادت بين سوريا والولايات المتحدة في التسعينيات انعكاساً لها في المذكرات التالية لشخصيات رئيسية في إدارة كلينتون: Madeleine Albright with Bill Woodward, Madame Secretary: A Memoir (New York: Miramax Books, 2003); Bill Clinton, My Life (New York: Vintage Books, 2004); Warren Christopher, Chances of a Lifetime: A Memoir (New York: Scribner, 2001); and Dennis Ross, The Missing Peace: The Inside Story of the Fight for Middle East Peace (New York: Farrar, Straus and Giroux, 2004). Also see Helena Cobban, The Israeli-Syrian Peace Talks: 1991-96 and Beyond (Washington, DC: U.S. Institute of Peace Press, 1999), وهو يقدّم رواية مفصلّة للمفاوضات بين إسرائيل، وسوريا، والولايات المتحدة في الأعوام التي كان فيه كل من رابين وبيريس رئيساً للحكومة؛ and Itamar Rabinovich, The Brink of Peace: The Israeli-Syrian Negotiations (Princeton: Princeton University Press, 1998).

(٩) مذكور في: Douglas Jehl, "Clinton in the Middle East: The Overview; Clinton Reports Progress in Talks in Syrian Capital," New York Times, October 28, 1994. Also see "Clinton in the Middle East; Assad and Clinton Speak: Shared Quest for Peace," New York Times, October 28, 1994.

(١٠) Henry Kissinger, Years of Renewal (New York: Simon & Schuster, 1999), chap. 33; and William B. Quandt, Peace Process: American Diplomacy and the Arab-Israeli Conflict Since 1967 (Washington, DC: Brookings Institution Press, 1993), 250-54.

(١١) Leverett, Inheriting Syria, 134. Also see Jim Lobe, "The Damascus Dance," Antiwar.com, October 28, 2006; "Syrian Ambassador Calls for Comprehensive Peace Settlement in the Middle East," Imad Moustapha address at Burkle Center, UCLA, June 2, 2005, www.international.ucla.edu/bcir/article.asp?parentid=25567; and Volker

Perthes, "The Syrian Solution," Foreign Affairs 85, no. 6 (November/December 2006).

(١٢) Hersh, "Syrian Bet."

(١٣) يلاحظ فلينت ليفيريت أن «سياسة الولايات المتحدة حيال سوريا... تأرجحت بين جهود تسهيل الاتفاقات الإسرائيلية ـ الفلسطينية ومحاولات عزل دمشق والضغط عليها لتغيير شروطها وتكتيكاتها لتحقيق تسوية سلمية. (Inheriting Syria, 7).
وبينما ليفيريت بالتأكيد على حق، فإنه لا يشرح ما الذي سبب هذا التأرجح، بالرغم من أن كتابه يقدم دليلاً كبيراً إلى أن إسرائيل واللوبي هما القوتان الرئيسيتان وراء هذه التحوّلات السياسية.

(١٤) مرّر الكنيست الإسرائيلي قانون مرتفعات الجولان في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، وبسط القانون الإسرائيلي على أراضي الجولان. إلا أنه لا يتضمن مع ذلك عبارة «الضم» أو يشير إلى «السيادة» الإسرائيلية على هذه المرتفعات. وفي خلال نقاشات الكنيست حول هذا التشريع، ردّ رئيس الوزراء مناحم بيغن على أحد المنتقدين بالقول، «أنت تستخدم كملة الضم، لكنني لا أستخدمها» انظر: Ian S. Lustick, "Has Israel Annexed East Jerusalem?" Middle East Policy 5, no. 1 (January 1997); and "The Golan Heights Law," www.mfa.gov.il/MFA/Peace+Process/Guide+to+the+Peace+Process/Golan+Heights+Law.htm.

(١٥) "Golan Statistics," www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/Peace/golanstats.html; "Settlements in the Golan Heights," Foundation for Middle East Peace, Settlement Report 17, no. 1 (January-February 2007); and "Regions and Territories: The Golan Heights," BBC News (online), April 26, 2007.

(١٦) Clinton, My Life, 883-84; Cobban, Israeli-Syrian Peace Talks, chap. 3; Leverett, Inheriting Syria, 47; and Ross, Missing Peace, 111. وتتم الإشارة أحياناً إلى «وديعة رابين» على أنها «الالتزام الذي في الجيب» أو «جيب رابين».

(١٧) بالرغم من نفي نتانياهو استعداده للعودة إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ بين سوريا وإسرائيل ("I Never Agreed to Full Golan Withdrawal," IsraelNationalNews.com, June 23, 2004)، هناك دليل كبير جدا إلى أنه وافق على هذا الموقف عندما كان رئيسا للحكومة (١٩٩٦ ـ ٩٩). انظر: Akiva Eldar, "Ex-MI Chief: 'Netanyahu Was Ready to Give up All of the Golan,'" Ha'aretz, June 24, 2004; Clinton, My Life, 883; Ross, Missing Peace, 527-28, 577; and Daniel Pipes, "The Road to Damascus: What Netanyahu Almost Gave Away," New Republic, July 5, 1999. On Barak, see Clinton, My Life, 883-88, 903; Leverett, Inheriting Syria, 47-48; and Ross, Missing Peace, chaps. 20-22. يلاحظ روس أن «موقف باراك من السلام مع سوريا كان أقل مساعفة من موقف نتانياهو». المصدر نفسه، ٥٢٨.

(١٨) Clyde Haberman, "Israelis Look to Clinton Trip for Progress with Syrians," New York Times, October 25, 1994.

(١٩) Ross, Missing Peace, 589.

(٢٠) Clinton, My Life, 883-88, 903.

بحسب أوفر شيلاح، فإن «معظم الجوقة الأرفع منصباً [في إسرائيل] يوافق وجهة النظر التي عرضها كلينتون في كتابه، «سيرة حياتي»: بأن باراك تراجع بسبب استطلاعات الرأي التي تظهر أن الجمهور الإسرائيلي يعارض الثمن الإقليمي الذي يطالب به السوريون». انظر: "The Situation: Syrian Offer of Talks Throws a Wrench into Sharon's Plans," Forward, September 17, 2004. Also see Jerome Slater, "Lost Opportunities for Peace in the Arab-Israeli Conflict: Israel and Syria, 1948-2001," International Security 27, no. 1 (Summer 2002): esp. 97-100; and Akiva Eldar, "Between Katzrin and Nahariya," Ha'aretz, July 24, 2006. Barak, however, denied Clinton's charge. See Yifat Zohar, "Barak Rejects Clinton's Charges of Missed Syria Deal," Maariv International (online), June 29, 2004.

(٢١) مذكور في: "Sharon Suggests Future Attacks on Syria," New York Times, October 17, 2003. Also see Aluf Benn, "U.S. Officials Eyeing Possible Assad Successors," Ha'aretz, October 3, 2005; Ori Nir, "Bush Seeks to Pressure Iran, Syria on Weapons," Forward, January 2, 2004; and Ofer Shelah, "Pressured, Assad Offers Charm Campaign," Forward, January 9, 2004.

(٢٢) مذكور في: Harry de Quetteville, "Syria Threat over Golan Puts Israel on War Alert," Daily Telegraph (London), September 30, 2006. Also see Larry Derfner, "Why Israel Must Talk to Syria," Jerusalem Post, November 9, 2006; Tovah Lazaroff, "Peretz Open to Syrian Talks," Jerusalem Post, September 27, 2006; and Gideon Samet, "O.K. from a Declining America?" Ha'aretz, December 20, 2006.

(٢٣) مذكور في: Amnon Meranda, "'Israel Will Never Return Golan Heights,'" Ynetnews.com, March 14, 2007. Also see "EU Backs Syria's Aim to Regain Golan Heights-Solana," Ynetnews .com, March 14, 2007.

(٢٤) Yoav Stern and Aluf Benn, "PM Associates: Syria Will Support Terror, Even with Golan," Ha'aretz, December 17, 2006.

(٢٥) "Israeli Opinion Regarding Peace with Syria and Lebanon, "www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/Politics/golanpo.html.

(٢٦) Shelah, "The Situation." Also see Aluf Benn, "United States Leaving Syrian Track to Israel's Discretion," Ha'aretz, January 9, 2004; Aluf Benn and Amos Harel, "IDF Presses Sharon for Talks with Syria," Ha'aretz, January 8, 2004; Shlomo Brom, "Israel-Syria Negotiations: A Real Possibility?" Strategic Assessment (Jaffee Center for Strategic Studies, Tel Aviv University) 7, no. 1 (May 2004); "Israel 'Can Give Up Golan to Syria,'" Straits Times, August 14, 2006; "Jerusalem's Rejectionists," Ha'aretz editorial, January 9, 2004; Ilan Marciano, "Foreign Ministry Official: Syria

Ready to Negotiate," Ynetnews.com, December 26, 2006; and Ori Nir, "As Israel Debates Syrian Overture, Washington Presses to Stop Talks," Forward, December 17, 2004.

(٢٧) Yaakov Lappin, "New Forum Pushes for Syria Talks," Ynetnews.com, January 28, 2007; and Roi Mandel, "Former Shin Bet Chief Calls for Dialogue with Syria," Ynetnews.com, January 29, 2007.

(٢٨) "Don't Turn Syria Away," Ha'aretz editorial, December 18, 2006; and "Respond to Assad, Convince Bush," Ha'aretz editorial, December 21, 2006. On Peretz, see Gideon Alon, Aluf Benn, and Yoav Stern, "Olmert: Now Is Not Time to Start Talks with Syria, Bush Opposed," Ha'aretz, December 17, 2006; and Gideon Alon, "Olmert, Peretz Spar over Syrian Overtures," Ha'aretz, December 18, 2006.

(٢٩) يعرض موشي ماعوز المسألة في شكل جيّد: «بغض النظر عن موقف الإدارة، فإن شارون لا يريد التفاوض لأنه لا يريد التخلّي عن مرتفعات الجولان». مذكور في Nir, "As Israel Debates."

(٣٠) مذكور في: Ori Nir, "U.S. Advice to Israelis: Don't Start Syria Talks," Forward, January 23, 2004.

(٣١) "A Serious Proposal," Ha'aretz editorial, December 30, 2003; Aluf Benn, "UN Envoy Urges Israel to Exploit Syrian Peace Moves," Ha'aretz, January 9, 2004; de Quetteville, "Syria Threat"; and Marc Perelman, "Syria Makes Overture over Negotiations," Forward, July 11, 2003.

(٣٢) Ze'ev Schiff, "The Peace Threat from Damascus," Ha'aretz, December 8, 2003.
في أواخر صيف 2004، بعدما طرحت سوريا عرضاً آخر للسلام، بدأت مقالة في «فوروارد» بالمقطع المداعب التالي: «كما لو أن رئيس الوزراء شارون لا يواجه ما يكفي من المشاكل، فإلى جانب المعارضة اليمينية المتصاعدة لخطة الفصل التي وضعها، ومع إثارة العمليات الانتحارية الفلسطينية من جديد الاضطراب في ائتلافه الحكومي، ها إنه يواجه الآن اضطراباً على جبهته الشمالية. فسوريا، وهي ألد أعداء إسرائيل، تعرض إقامة السلام». انظر: Shelah, "The Situation."

(٣٣) مذكور في: Stern and Benn, "PM Associates."

(٣٤) Ibid.; and "Syria Expert: Assad's Overtures Serious," Jerusalem Post, December 31, 2006. Also see "You Can't Bring Peace to Iraq Without Working with Syria," interview with Syria's deputy prime minister, Spiegel Online, February 21, 2007.

(٣٥) Alon, Benn, and Stern, "Olmert: Now Is Not Time"; Aluf Benn, "Bush vs. Olmert," Ha'aretz, February 8, 2007; Akiva Eldar, "Closed-Door Policy," Ha'aretz, February 26, 2007; Akiva Eldar, Mazal Mualem, Shmuel Rosner, and Yoav Stern, "PM: Conditions Not Ripe for Talks with Syria," Ha'aretz, December 8, 2006; "Israel, Syria and Bush's Veto," Forward editorial, December 22, 2006; Shmuel Rosner,

Akiva Eldar, and Yoav Stern, "Olmert Rejects Talks with Syria, Says Conditions Are 'Not Ripe,'" Ha'aretz, December 7, 2006; Samet, "O.K. from a Declining America"; and Ze'ev Schiff, Amos Harel, and Yoav Stern, "U.S. Takes Harder Line on Talks Between Jerusalem, Damascus," Ha'aretz, February 24, 2007.

(٣٦) Aluf Benn, "Israel, U.S. Sources Say Views on Israel-Syria Talks Unchanged," Ha'aretz, May 25, 2007; Akiva Eldar, "U.S. Ambassador: We Won't Stop Israel from Talking to Syria," Ha'aretz, March 14, 2007; and Ze'ev Schiff, "U.S. Envoy Denies Pressure on Israel Not to Engage in Talks with Syria," Ha'aretz, May 23, 2007. Also see Hilary Leila Krieger, "'No New Overture to Syria in the Works,'" Jerusalem Post, March 7, 2007.

(٣٧) Benn, "Israel, U.S. Sources Say."

(٣٨) الاستشهاد ببيريس مذكور في: Alon, Benn, and Stern, "Olmert: Now Is Not Time"; Samet, "O.K. from a Declining America?" Also see Uzi Benziman, "Help, They Want Peace," Ha'aretz, January 17, 2007.

(٣٩) Akiva Eldar, "Secret Understandings Reached Between Representatives from Israel and Syria," Ha'aretz, January 16, 2007.

الاستشهادان التاليان في هذا المقطع مأخوذان من المصدر نفسه. انظر أيضاً: Akiva Eldar, "Exclusive: Full Text of Document Drafted During Secret Talks," Ha'aretz, January 16, 2007; Akiva Eldar, "Background: From Turkey, Via Europe, to Damascus," Ha'aretz, January 16, 2007; "Olmert: No Government Officials Involved in Secret Syria Talks," Ha'aretz, January 17, 2007; and M. J. Rosenberg, "When Uncritical Support Leads to Disaster," Weekly Opinion Column, Issue #307, Israel Policy Forum, Washington, DC, January 19, 2007.

(٤٠) مذكور في: Fattah and Bowley, "Pelosi Meets with Syrian Leader." Also see Hassan M. Fattah, "Pelosi, Warmly Greeted in Syria, Is Criticized by White House," New York Times, April 4, 2007; and Shadid, "Pelosi Meets Syrian President."

(٤١) مذكور في: Fattah and Bowley, "Pelosi Meets with Syrian Leader." Also see Ron Kampeas, "Rhetorical Battle over Pelosi Trip," JTA.org, April 8, 2007; and Yoav Stern and Amiram Barkat, "PMO: Pelosi Did Not Carry Any Message from Israel to Assad," Ha'aretz, April 5, 2007.

(٤٢) "Olmert to Assad: Israel Willing to Withdraw from Golan Heights," Ynetnews.com, June 8, 2007; Aluf Benn and Yoav Stem, "MK Orlev: PM Willing to Sell Golan Heights in Order to Stay in Power," Ha'aretz, June 8, 2007; and Aluf Benn and Yoav Stern, "Peres Downplays Chances of New Syria Talks, Says Damascus Not Ready," Ha'aretz, June 10, 2007.

واستناداً إلى هذه التقارير تمت استشارة بوش «وقال ان الولايات المتحدة لا تقف في طريق

إسـرائـيـل». انـظـر: "Olmert to Assad." Also see Sever Plocker, "Suddenly Syria," Ynetnews.com, June 10, 2007 ، وهو يشرح لماذا تشكل دعوة أولمرت إلى المحادثات «إيماءة سياسية فارغة».

(٤٣) انظر، على سبيل المثال، "Sharon Wants U.S. Action Against Syria," NewsMax.com, April 16, 2001.

(٤٤) Hersh, "Syrian Bet"; Molly Moore, "Sharon Asks U.S. to Pressure Syria on Militants," Washington Post, April 17, 2003; Ori Nir, "Jerusalem Urges Bush: Next Target Hezbollah," Forward, April 11, 2003; Ori Nir, "Sharon Aide Makes the Case for U.S. Action Against Syria," Forward, April 18, 2003; Marc Perelman, "Behind Warnings to Damascus: Reassessment of Younger Assad," Forward, April 18, 2003; and Daniel Sobelman and Nathan Guttman, "PM Urges U.S. to Keep Heat on Syria, Calls Assad 'Dangerous,'" Ha'aretz, April 15, 2003.

(٤٥) الاستشهادات بشارون ولائحة مطالبه، مأخوذة من: Sobelman and Guttman, "PM Urges U.S. to Keep Heat on Syria." Also see Moore, "Sharon Asks U.S."

(٤٦) Herb Keinon, "Sharon Criticized for Public Statements on Syria-US Tension," Jerusalem Post, April 16, 2003.

(٤٧) مذكور في: Nir, "Sharon Aide Makes the Case." Also see DeYoung, "U.S. Toughens Warnings"; and Moore, "Sharon Asks U.S."

(٤٨) Nir, "Sharon Aide Makes the Case." Also see DeYoung, "U.S. Toughens Warnings"; and Perelman, "Behind Warnings."

(٤٩) Ephraim Halevy, "The Post-Saddam Middle East: A View from Israel," address at the Soref Symposium 2003, Washington Institute for Near East Policy, www.washingtoninstitute.org/templateC07.php?CID=147.

(٥٠) Moore, "Sharon Asks U.S." The Alpher quotation is from ibid. Also see Marc Perelman, "Syria Makes Overture over Negotiations," Forward, July 11, 2003.

(٥١) Perelman, "Behind Warnings"; Laurie Copans, "Israeli Military Boss Claims Iraq Had Chemical Weapons," Associated Press, April 26, 2004; Dany Shoham, "An Antithesis on the Fate of Iraq's Chemical and Biological Weapons," International Journal of Intelligence and CounterIntelligence 19, no. 1 (Spring 2006); Ira Stoll, "Saddam's WMD Moved to Syria, an Israeli Says," New York Sun, December 15, 2005; and Ira Stoll, "Iraq's WMD Secreted in Syria, Sada Says," New York Sun, January 26, 2006.

(٥٢) Michael Casey, "Israeli Ambassador Believes Truck Used in Bombing of UN Headquarters Came from Syria," Associated Press, August 21, 2003; and "Israeli Envoy Links Syria to UN Blast, Stirs Flap," Reuters, August 21, 2003.

(٥٣) Hersh, "Syrian Bet." Rabinovich also made it clear to Hersh that "Israel has urged

Washington not to open the back channel to Assad."

أرادت إسرائيل من الولايات المتحدة بدلاً من ذلك أن تلعب بقساوة مع الزعيم السوري.

(٥٤) Ending Syria's Occupation of Lebanon: The U.S. Role, report of the Middle East Study Group (Philadelphia: Middle East Forum, May 2000).

(٥٥) Jordan Green, "Neocons Dream of Lebanon," ZNet (online), July 23, 2003; David R. Sands, "Hawks Recycle Arguments for Iraq War Against Syria," Washington Times, April 16, 2003; and United States Committee for a Free Lebanon home page, www.freelebanon.org.

(٥٦) Matthew E. Berger, "AIPAC Mounts New Offensive to Display Support of Congress," JTA.org, April 22, 2002.

العنوان الكامل للتشريع المقترح هو قانون محاسبة سوريا وإعادة السيادة إلى لبنان.

(٥٧) في ما يتعلّق بالتشريع المقترح انظر: Zvi Bar'el, "Deciphering the Syrians," Ha'aretz, July 9, 2003; "The Return of the Syria Accountability Act," NewsMax.com, April 19, 2003; and Claude Salhani, "The Syria Accountability Act: Taking the Wrong Road to Damascus," Policy Analysis 512 (Washington, DC: Cato Institute, March 18, 2004).

(٥٨) Ron Kampeas, "Bush, Once Reluctant on Sanctions, Prepares to Take Tough Line with Syria," JTA.org, March 16, 2004.

(٥٩) الاستشهاد بولفوفيتز مأخوذ من: Nathan Guttman, "Some Senior U.S. Figures Say Syria Has Crossed the Red Line," Ha'aretz, April 14, 2004;

الاستشهاد ببيرل مأخوذ من Michael Flynn, "The War Hawks:The Right Flexes Muscle with New U.S. Agenda," Chicago Tribune, April 13, 2003. On Wolfowitz, also see Leverett, Inheriting Syria, 151-52.

(٦٠) Perelman, "Behind Warnings."

كان جيمس وولسي، وهو صقر بارز في مجلس سياسة الدفاع، يحاجج بعد سقوط بغداد مباشرة بأن الولايات المتحدة منخرطة في الحرب العالمية الرابعة، وبأن خصومها الرئيسيين يضمّون «فاشيين» في دول مثل سوريا. انظر: Barbara Slavin, "Some See Victory Extending Beyond Iraq," USA Today, April 11, 2003.

(٦١) Flynn, "The Right Flexes Muscle." Also see John R. Bolton, "Beyond the Axis of Evil: Additional Threats from Weapons of Mass Destruction," remarks to the Heritage Foundation, Office of the Press Secretary, U.S. Department of State, May 6, 2002.

(٦٢) Douglas Jehl, "New Warning Was Put Off on Weapons Syria Plans," New York Times, July 18, 2003; Marc Perelman, "State Department Hawk Under Fire in Intelligence Flap over Syria," Forward, July 25, 2003; and Warren P. Strobel and Jonathan S. Landay, "Intelligence Data on Syria Now Disputed," Philadelphia

Inquirer (online), July 17, 2003.

(٦٣) Nathan Guttman, "US: Syria Supporting Terror Groups Developing WMD," Ha'aretz, September 16, 2003.

(٦٤) مذكور في: Robin Wright, "U.S. Insists Syria Alter Its Course," Los Angeles Times, April 14, 2003. Also see Martin Indyk's and Dennis Ross's tough-minded rhetoric about Syria in Hersh, "Syrian Bet."

(٦٥) Frank Gaffney Jr., "Who's Next in Line?" Washington Times, April 15, 2003.

(٦٦) Lawrence F. Kaplan, "White Lie," New Republic, April 21 & 28, 2003. Also see William Kristol and Lawrence F. Kaplan, The War over Iraq: Saddam's Tyranny and America's Mission (San Francisco: Encounter Books, 2003).

(٦٧) Jed Babbin, "Regime Change, Again," National Review Online, November 12, 2003.

(٦٨) Marc Ginsberg, "Bashing Bashar," Weekly Standard, April 28, 2003.

(٦٩) مذكور في Robert Fisk, "Western 'Intelligence' Services," Independent, September 29, 2003. Also see Babbin, "Regime Change"; and Prados, "Syria," 10.

(٧٠) DeYoung, "U.S. Toughens Warnings"; and Melissa Radler, "Bill to Impose Sanctions on Syria Brought to Congress," Jerusalem Post, April 13, 2003.

(٧١) Sands, "Hawks Recycle Arguments."

(٧٢) "Engel Meets with Sharon in Jerusalem," press release from Office of Congressman Eliot Engel, August 18, 2003; "NY Congressman Says Will Push Bill to Pressure Syria," Ha'aretz, August 19, 2003; and Janine Zacharia and Arieh O'Sullivan, "Sharon Tells Congressmen US Must Pressure Assad More," Jerusalem Post, August 19, 2003.

(٧٣) Bar'el, "Deciphering the Syrians." Also see Matthew E. Berger, "Struggle over Syria Looms," Jewish News of Greater Phoenix (online), September 27, 2002; Barbara Slavin, "White House Stops Blocking Syria Bill," USA Today, October 8, 2003; and Janine Zacharia, "US Probes Syria Policy," Jerusalem Post, September 18, 2002.

(٧٤) Salhani, "Syria Accountability Act," 5.

(٧٥) Leverett, أنظر أيضا Hersh, "Syrian Bet"; and Salhani, "Syria Accountability Act," 6.
Inheriting Syria, الذي يكشف الكثير من الدليل إلى الانقسام العميق داخل إدارة بوش حول كيفية التعامل مع سوريا.

(٧٦) Kampeas, "Bush, Once Reluctant."

(٧٧) "Statement by the President on H.R. 1828," White House, Office of the Press Secretary, December 12, 2003; and Janine Zacharia, "Bush Signs Syria Accountability Act," Jerusalem Post, December 14, 2003.

(٧٨) Hersh, "Syrian Bet."
ومن بين المقالات الأخرى التي تناقش فوائد تعاون الولايات المتحدة مع سوريا هناك

Clifford Krauss, "U.S. Welcomes Thaw in Relations with 'Pragmatic' Syria," New York Times, January 2, 2003; Martin, "Experts Disagree"; James Risen and Tim Weiner, "C.I.A. Is Said to Have Sought Help from Syria," New York Times, October 30, 2001; Salhani, "The Syria Accountability Act"; and Zunes, "Bush Has Clear Run."

(٧٩) Leverett, Inheriting Syria, 142.

(٨٠) Hersh, "Syrian Bet"; and Perelman, "Syria Makes Overture."

(٨١) Leverett, Inheriting Syria, 142. Also see Hersh, "Syrian Bet."

(٨٢) Julian Borger, "Bush Vetoes Syria War Plan," Guardian, April 15, 2003. Also see Hersh, "Syrian Bet"; and Warren P. Strobel and John Walcott, "Bush Advisers Debating Syria's Role in Terrorism," Miami Herald (online), January 11, 2004.

(٨٣) Robin Wright and Glenn Kessler, "Some on the Hill Seek to Punish Syria for Broken Promises on Iraq," Washington Post, April 30, 2004. Also see Glenn Kessler, "President Imposes Sanctions on Syria," Washington Post, May 12, 2004; Marc Perelman, "Israel Blames Attacks on Syria-Iran Axis," Forward, July 14, 2006; Barbara Slavin, "U.S. Warns Syria; Next Steps Uncertain," USA Today, September 17, 2003; and Janine Zacharia, "U.S. May Postpone Syria Sanctions," Jerusalem Post, March 19, 2004.

(٨٤) Schiff, "The Peace Threat."

(٨٥) Benn, "United States Leaving Syrian Track."

(٨٦) Nir, "As Israel Debates"; and Nir, "U.S. Advice."

(٨٧) بعد سقوط بغداد في ٢٠٠٣، ألمحت مقالتان نُشرتا في «فوروارد» إلى كيف أن اسرائيل واللوبي أثّرا في سياسة الولايات المتحدة حيال سوريا. وفي مقالة من منتصف نيسان/أبريل، كتب المؤلف: «تشير فورة مفاجئة في التحذيرات الأميركية لسوريا في الأيام الأخيرة إلى أن واشنطن شرعت في ما حثّتها عليه لأشهر إسرائيل ومؤيدوها: إعادة نظر شاملة في حاكم سوريا بشار الأسد». Perelman, "Behind Warnings."

وبعد بضعة أشهر كتب المؤلف نفسه: «في خلال الأشهر العدة الماضية، حذر كبار المسؤولين الإسرائيليين نظراءهم الأميركيين ومستمعيهم في شأن عدم الركون إلى الأسد. وقد ردّد المسؤولون الأميركيون صدى هذا الموقف، وتكهّنت تقارير صحافية حول تدخّل عسكري أميركي محتمل في سوريا». انظر: Perelman, "Syria Makes Overture."

(٨٨) Jim Lobe, "Are They Serious About Syria?" Antiwar.com, December 17, 2004; Eric S. Margolis, "Syria in the Sights?" American Conservative, March 28, 2005; and "Serious About Syria?" Wall Street Journal editorial, December 15, 2004.

(٨٩) مذكور في: Yitzhak Benhorin, "Neocons: We Expected Israel to Attack Syria," Ynetnews.com, December 16, 2006.

(٩٠) Richard Boucher, Daily Press Briefing, U.S. State Department, May 24, 2005;

Douglas Jehl and Thom Shanker, "Syria Stops Cooperating with U.S. Forces and C.I.A.," New York Times, May 24, 2005; Michael Hirsh and Kevin Peraino, "Dangers in Damascus," Newsweek, October 17, 2005; and "Syria Halts Cooperation with U.S.," CNN.com, May 24, 2005.

(٩١) Leverett, Inheriting Syria, 134-42; and Prados, "Syria," 8-11.

(٩٢) Jim Lobe, "Bush Under Growing Pressure to Engage Syria," Inter Press Service, October 27, 2006. Also see Jim Lobe, "Damascus Now Seen as Pivotal in Mideast Crisis," Inter Press Service, July 25, 2006.

(٩٣) نُشرت تقارير متفرّقة في وسائل الإعلام عن أن الزعماء الإسرائيليين ربما فقدوا حماستهم لتغيير النظام في سوريا، نظراً إلى ما حصل في العراق منذ الإطاحة بصدام من السلطة. انظر: Stewart Ain, "Israel Getting Dragged into Syrian Mess," Jewish Week, October 28, 2005; and Ori Nir, "America, Israel Bracing for Violence from Syria," Forward, December 2, 2005. وبينما قد يكون ذلك صحيحاً، فإن إسرائيل تبقى ملتزمة بقوة التأكد من مواصلة واشنطن سياسة صدامية مع دمشق.

الفصل العاشر إيران في المرمى

(١) لتفاصيل عن أسلحة إيران للدمار الشامل وقدراتها الصاورخية الباليستية، انظر: "Iran Profile" of the Nuclear Threat Initiative at www.nti.org/e_research/profiles/Iran/index.html; International Institute for Strategic Studies, Iran's Strategic Weapons Programmes: A Net Assessment (NewYork: Routledge, 2005); and Uzi Rubin, "The Global Reach of Iran's Ballistic Missiles," Memorandum no. 86 (Tel Aviv: Institute for National Security Studies, November 2006).

(٢) "Iranian President at Tehran Conference: 'Very Soon, This Stain of Disgrace [i.e., Israel] Will Be Purged from the Center of the Islamic World-and This Is Attainable.'" Middle East Media Research Institute, Special Dispatch Series no. 1013, October 28, 2005. لنقاش أكثر تفصيلاً حول ترجمة خطاب أحمدي نجاد، انظر الهامش الرقم ٨٨ في الفصل الثالث.

(٣) المؤشران الأفضلان للقدرة العسكرية الممكنة، هما حجم السكان والثروة، بالرغم من أن قدرة البلاد العسكرية الفعلية تعتمد على مدى فاعليتها في ترجمة هذه الموجودات إلى قوات عسكرية ماهرة وحسنة التجهيز. وتتمتع إيران بعدد أكبر بكثير من السكان، وبثروة أعظم من العراق، منافسها الأقرب في منطقة الخليج الفارسي. فإيران تمتّعت، على سبيل المثال، بأفضلية ثلاثة إلى واحد على العراق بعدد السكان في ١٩٨٩ (٥٤,٥ مليوناً مقابل ١٧,٦ مليوناً)، وبنحو ٢,٤ إلى واحد في ٢٠٠٦ (٦٥ مليوناً مقابل ٢٦,٨ مليوناً). (U.S. Census Bureau, "International Data Base," Updated August 24, 2006.) وباستخدام الناتج المحلّي الخام كمؤشّر إلى الثروة، تميزت إيران بأفضلية ٤ إلى واحد في ١٩٨٥ (١٧٩,٨ ملياراً دولار أميركي في مقابل ٤٤,٢ ملياراً) وبأفضلية ٣,٩ إلى واحد في ٢٠٠٠ (١٠١ مليار دولار في مقابل ٢٥,٩ مليار). انظر: World Bank, "Country at a Glance" (Iran and Iraq), August 13, 2006; and World Bank Group, "World Development Indicators Database," Iran Data Profile and Iraq Data Profile, April 2006.

(٤) هذا عنوان مقالة لأليسا ج. روبن في «لوس أنجلس تايمز»، في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. انظر أيضاً: Geoffrey Kemp, "Iran and Iraq: The Shia Connection, Soft Power, and the Nuclear Factor," Special Report 156 (Washington, DC: U.S. Institute of Peace, November 2005); "Iran Grows Strong, the World Yawns," Ha'aretz editorial, December 13, 2006; Liz Sly, "Iranian Influence Soaring in Iraq," Chicago Tribune, March 8, 2007; Megan K. Stack and Borzou Daragahi, "Iran Was on Edge; Now It's on Top," Los Angeles Times, February 18, 2006; and Edward Wong, "Iran Is in Strong Position to Steer Iraq's Political Future," New York Times, July 3, 2004.

(٥) مذكور في: Trita Parsi, "Israeli-Iranian Relations 1970-2001: Ideological Calculus or

Strategic Rivalry?" (PhD diss., Johns Hopkins University, April 2006), 413, also 159-62, 262-63, 275-76, 300-301, 392-93, 406-11. Also see Trita Parsi, "Israel and the Origins of Iran's Arab Option: Dissection of a Strategy Misunderstood," Middle East Journal 60, no. 3 (Summer 2006); and Trita Parsi, "The Geo-Strategic Roots of the Israeli-Iranian Enmity," Heartland-Eurasian Review of Geopolitics 4 (Summer 2005).

(٦) Bernard Lewis, "August 22: Does Iran Have Something in Store?" Wall Street Journal, August 8, 2006.

(٧) لتحليل دقيق ومقنع بأن الردع سيعطي مفعوله ضد إيران نووية، انظر: Barry R. Posen, "A Nuclear Armed Iran: A Difficult but Not Impossible Policy Problem" (Washington, DC: Century Foundation, 2006); and Barry R. Posen, "We Can Live with a Nuclear Iran," New York Times, February 27, 2006.

أبدى الرئيس الفرنسي جاك شيراك هذه الفكرة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، لكنه اضطر إلى سحب ملاحظاته سريعاً لأنه من غير الصحيح سياسياً في الغرب القول إن في الإمكان ردع إيران نووية. انظر: Elaine Sciolino and Katrin Bennhold, "Chirac Strays from Assailing a Nuclear Iran," New York Times, February 1, 2007.

(٨) Ray Takeyh, "Iran's Nuclear Calculations," World Policy Journal 20, no. 2 (Summer 2003).

(٩) هذا ما فعله العراق، على أي حال، بعدما قضت إسرائيل في ١٩٨١ على قدرته النووية، وهي في أول نشأتها. انظر: Dan Reiter, "Preventive Attacks Against Nuclear Programs and the 'Success' at Osiraq," Nonproliferation Review 12, no. 2 (July 2005).

(١٠) Zbigniew Brzezinski, "Do Not Attack Iran," International Herald Tribune, April 26, 2006; James Fallows, "Will Iran Be Next?" Atlantic, December 2004; and Michael J. Mazarr, "Strike Out: Attacking Iran Is a Bad Idea," New Republic, August 15, 2005.

(١١) Michael Smith and Sarah Baxter, "US Generals 'Will Quit' if Bush Orders Iran Attack," Sunday Times (London), February 25, 2007.

(١٢) Parsi, "Israel-Iranian Relations," 285-97, 354-61, 400-401; and Gary Sick, "The Clouded Mirror: The United States and Iran, 1979-1999," in ed. John L. Esposito and R. K. Ramazani, Iran at the Crossroads (New York: Palgrave, 2001), 204.

(١٣) David Hoffman, "Israel Seeking to Convince U.S. That West Is Threatened by Iran," Washington Post, March 13, 1993.

(١٤) Parsi, "Israeli-Iranian Relations," 402. For elaboration on Israel's influence on the formulation of dual containment, see ibid., 297-99; and Kenneth M. Pollack, The Persian Puzzle: The Conflict Between Iran and America (New York: Random House, 2004), 261-65.

(١٥) Pollack, Persian Puzzle, 269.

(١٦) للخط الرسمي في ما يتعلّق بالاحتواء المزدوج، انظر: Martin Indyk, "The Clinton Administration's Approach to the Middle East," speech to Soref Symposium, Washington Institute for Near East Policy, May 18, 1993. Also see Sick, "Clouded Mirror," 198-99, 209n13.

(١٧) في ما يتعلّق بجهود رفسنجاني لمدّ اليد إلى الولايات المتحدة، انظر: Ali M. Ansari, Confronting Iran: The Failure of American Foreign Policy and the Next Great Crisis in the Middle East (New York: Perseus Books, 2006), 115-46; Parsi, "Israeli-Iranian Relations," 257-66; Pollack, Persian Puzzle, chaps. 9-10; and R. K. Ramazani, "Reflections on Iran's Foreign Policy: Defining the 'National Interests,'" in Esposito and Ramazani, Iran at the Crossroads, 217-22.

(١٨) Parsi, "Israeli-Iranian Relations," 298-99.

من بين الناقدين الجدّيين للاحتواء المزدوج، هناك: F. Gregory Gause III, "The Illogic of Dual Containment," Foreign Affairs 73, no. 2 (March/April 1994); and Barbara Conry, "America's Misguided Policy of Dual Containment in the Persian Gulf," Foreign Policy Briefing no. 33 (Washington, DC: Cato Institute, November 10, 1994).

(١٩) Zbigniew Brzezinski and Brent Scowcroft, Differentiated Containment: U.S. Policy Toward Iran and Iraq, report of an Independent Study Group on Gulf Stability and Security (New York: Council on Foreign Relations, 1997), 5-32; and Gary Sick, "Rethinking Dual Containment," Survival 40, no. 1 (Spring 1998).

(٢٠) Parsi, "Israeli-Iranian Relations," 304-305; and Pollack, Persian Puzzle, 269-70.

(٢١) Parsi, "Israeli-Iranian Relations," 305.

(٢٢) تم الاستشهاد ببولاك في: المصدر السابق، ٣٠٨. وذُكر أن بولاك أضاف أن إدارة كلينتون «رأت إيران فقط من خلال موشور موقف طهران حيال النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني». مذكور في: المصدر السابق، ٣٠٩.

(٢٣) AIPAC, "Comprehensive U.S. Sanctions Against Iran: A Plan for Action," Washington, DC, April 2, 1995.

(٢٤) Pollack, Persian Puzzle, 270-71.

(٢٥) يستند النقاش التالي إلى قضية «كونوكو» ومختلف العقوبات التي فرضتها إدارة كلينتون على إيـــــران إلـــــى: Sasan Fayazmanesh, "The Politics of the U.S. Economic Sanctions Against Iran," Review of Radical Political Economics 35, no. 3 (Summer 2003); Herman Franssen and Elaine Morton, "A Review of US Unilateral Sanctions Against Iran," Middle East Economic Survey 45, no. 34 (August 26, 2002); Dilip Hiro, Neighbors Not Friends: Iraq and Iran After the Gulf Wars (New York: Routledge, 2001), chap. 9; Kenneth Katzman, "The Iran-Libya Sanctions Act

(ILSA)," CRS Report for Congress, Congressional Research Service, October 11, 2006; Laurie Lande, "Second Thoughts," International Economy 11, no. 3 (May/June 1997); Pollack, Persian Puzzle, chaps. 9-10; and Sick, "Clouded Mirror,"198-207.

(٢٦) "Remarks at the World Jewish Congress Dinner in New York City-President Bill Clinton Speech-Transcript," April 30, 1995, www.findarticles.com/p/articles/mi_m2889/is_n18_v31/ai_17157196. Also see Agis Salpukas, "Conoco's Deal in Iran Faces Board Hurdle," New York Times, March 14, 1995; and Daniel Southerland and Ann Devroy, "Clinton Bars U.S. Oil Pacts with Iran," Washington Post, March 15, 1995.

(٢٧) Parsi, "Israeli-Iranian Relations," 310.

(٢٨) Executive Order 12959, White House, Office of the Press Secretary, May 8, 1995.

(٢٩) Todd Purdum, "Clinton to Order a Trade Embargo Against Tehran," New York Times, May 1, 1995; and "Remarks at the World Jewish Congress."

(٣٠) Pollack, Persian Puzzle, 273.

(٣١) Parsi, "Israeli-Iranian Relations," 308, 311, 329-30.

(٣٢) A. M. Rosenthal, "Plugging the Leak," New York Times, March 14, 1995.

(٣٣) Parsi, "Israeli-Iranian Relations," 312.

زعم مسؤول في الأيباك، بحسب مصدر آخر، أن الكونغرس كتب التشريع «معنا، جملة بجملة». انظر: Franssen and Morton, "Review of US Unilateral Sanctions." Also see George Moffett, "Push to Widen Libya Sanctions Riles US Allies," Christian Science Monitor, January 24, 1996.

(٣٤) Pollack, Persian Puzzle, 287.

(٣٥) مذكور في: Brzezinski and Scowcroft, Differentiated Containment, 6.

(٣٦) James Schlesinger, "Fragmentation and Hubris: A Shaky Basis for American Leadership," National Interest 49 (Fall 1997): 5.

(٣٧) Fayazmanesh, "Politics of the U.S. Economic Sanctions," 231-35.

(٣٨) Reuters, "Call for 'Detente' as Tehran Swears in a Moderate President," Australian, August 5, 1997; Douglas Jehl, "Iranian President Calls for Opening Dialogue with U.S.," New York Times, December 15, 1997; and "Transcript of Interview with Iranian President Mohammad Khatami," CNN.com, January 7, 1998.

(٣٩) "Interview with Khatami"; and Parsi, "Israeli-Iranian Relations," 330-36.

(٤٠) حول مراجعة إدارة كلينتون للإسرائيليين، انظر (Pollack, Persian Puzzle, 319.) ولنقاش أكثر عمومية للخطوات التي اتخذتها إدارة كلينتون رداً على انفتاحات خاتمي، انظر: Hiro, Neighbors, chap. 10; Parsi, "Israeli-Iranian Relations," 331-45; Pollack, Persian Puzzle, 319-42; and Sick, "Clouded Mirror," 200-206.

(٤١) مذكور في Parsi, "Israeli-Iranian Relations," 329.

(٤٢) Ansari, Confronting Iran, chap. 5; Hiro, Neighbors, 235-40; Pollack, Persian Puzzle, 325-42; and Ray Takeyh, Hidden Iran: Paradox and Power in the Islamic Republic (New York: Henry Holt, 2006), 44-54, 110-16.

(٤٣) Yerah Tal, "U.S., Iran in Secret Talks," Ha'aretz, December 15, 1997.

(٤٤) Sick, "Clouded Mirror," 210n32.

(٤٥) Eli Lake, "Israel, U.S. Jewish Lobby Disagree on Iran Sanctions," United Press International, September 23, 2000.

(٤٦) مذكور في: Parsi, "Israeli-Iranian Relations," 298.

(٤٧) مذكور في: المصدر السابق، ٤٠٣. في خلال أوائل التسعينيات، لعب سنيه دوراً رئيسياً في الدفاع عن فكرة أن إيران تشكل تهديداً قاتلاً لإسرائيل. انظر: المصدر السابق نفسه، ٢٨٦.

(٤٨) مذكور في: Alan Sipress, "Israel Emphasizes Iranian Threat," Washington Post, February 7, 2002.

هذه المقالة التي كُتبت بينما كان شارون يصل إلى أميركا، توضح أن تل أبيب كانت «تضاعف جهودها لتحذير إدارة بوش من أن إيران تشكّل تهديداً أكبر من التهديد الذي يشكّله نظام صدام حسين العراقي». انظر أيضاً Seymour M. Hersh, "The Iran Game," New Yorker, December 3, 2001; Peter Hirschberg, "Background: Peres Raises Iranian Threat," Ha'aretz, February 5, 2002; David Hirst, "Israel Thrusts Iran in Line of US Fire," Guardian, February 2, 2002; "Israel Once Again Sees Iran as a Cause for Concern," Ha'aretz, May 7, 2001; Dana Priest, "Iran's Emerging Nuclear Plant Poses Test for U.S.," Washington Post, July 29, 2002; and Ze'ev Schiff, "Iran: Clear and Present Danger," Ha'aretz, May 31, 2002.

(٤٩) Stephen Farrell, Robert Thomson, and Danielle Haas, "Attack Iran the Day Iraq War Ends, Demands Israel," Times (London), November 5, 2002; and Stephen Farrell and Robert Thomson, "The Times Interview with Ariel Sharon," ibid.

(٥٠) مذكور في: "Ambassador to U.S. Calls for 'Regime Change' in Iran, Syria," Ha'aretz, April 28, 2003.

(٥١) Steven R. Weisman, "New U.S. Concerns on Iran's Pursuit of Nuclear Arms," New York Times, May 8, 2003.

(٥٢) Shimon Peres, "We Must Unite to Prevent an Ayatollah Nuke," Wall Street Journal, June 25, 2003.

(٥٣) Jim Lobe, "US Neo-Cons Move Quickly on Iran," Inter Press Service, May 27, 2003.

(٥٤) Marc Perelman, "Pentagon Team on Iran Comes Under Fire," Forward, June 6, 2003. Also see Marc Perelman, "White House Is Aiming to Raise Iranian Nukes at U.N. Security Council," Forward, May 9, 2003; and Marc Perelman, "New Front Sets Sights on Toppling Iran Regime," Forward, May 16, 2003.

(٥٥) William Kristol, "The End of the Beginning," Weekly Standard, May 12, 2003.

(٥٦) Michael Ledeen, "The Others," National Review Online, April 4, 2003.

كتب ليدين أيضاً في أواسط نيسان/أبريل ٢٠٠٣ أنه «يستحيل الانتصار في الحرب على الإرهاب ما بقي النظامان في سوريا وإيران في السلطة». ومضى قائلاً «الخبر الجيّد هو أن كليهما غير حصين ضد الهجمات السياسية». مذكور في: Ronald Brownstein, "Those Who Sought War Are Now Pushing Peace," Los Angeles Times, April 17, 2003. Also see Alex Koppelman, "Iranian Regime Change: 'Faster, Please!'" Salon.com, January 15, 2007.

(٥٧) Daniel Pipes and Patrick Clawson, "Turn Up the Pressure on Iran," Jerusalem Post, May 21, 2003; and Lawrence Kaplan, "Iranamok," New Republic, June 9, 2003.

(٥٨) يمكن إيجاد نسخة من المنشور الذي يسوّق للمؤتمر، وهو بعنوان «مستقبل إيران: حكم الموالي، الديموقراطية، والحرب على الإرهاب»، على: www.aei.org/events/eventID.300/event_detail.asp. Also see Jordan Green, "Neocons Dream of Lebanon," ZNet (online), July 23, 2003; and Lobe, "Neo-Cons Move Quickly."

(٥٩) Connie Bruck, "Exiles: How Iran's Expatriates Are Gaming the Nuclear Threat," New Yorker, March 6, 2006; Lobe, "Neo-Cons Move Quickly"; Ron Perelman, "New Front Sets Sights on Toppling Iran Regime," Forward, May 17, 2003; and "Shah of Iran's Heir Plans Overthrow of Regime," Human Events (online), May 1, 2006.

(٦٠) كل المعلومات مستقاة من: "Senator Brownback Announces Iran Democracy Act with Iranian Exiles," press release from the National Iranian American Council, May 20, 2003; and "Iran Democracy Act Passed, but No Money to Opposition and Satellite TV's," press release from the National Iranian American Council, July 24, 2003.

(٦١) Lobe, "Neo-Cons Move Quickly."

(٦٢) Michael Ledeen, "The Iranian Hand," Wall Street Journal, April 16, 2004.

(٦٣) "President Discusses War on Terror and Operation Iraqi Freedom," talk in Cleveland, Ohio (White House, Office of the Press Secretary, March 20, 2006).

(٦٤) Quoted in Ori Nir, "Groups to Bush: Drop Iran-Israel Linkage," Forward, May 12, 2006.

(٦٥) Associated Press, "John McCain Jokes About Bombing Iran at U.S. Campaign Stop," International Herald Tribune, April 19, 2007.

(٦٦) "The Road to the White House: Israel-U.S. Ties," Jerusalem Post, May 24, 2007.

(٦٧) Nir, "Groups to Bush." Also see James D. Besser and Larry Cohler-Esses, "Iran-Israel Linkage by Bush Seen as Threat," Jewish Week, April 21, 2006; James D. Besser, "JCPA Delegates Spurn Israel Demands," Jewish Week, March 2, 2007; "Groups Fear Public Backlash over Iran," Forward, February 2, 2007; Ron

Kampeas, "As Jewish Groups Huddle, Quagmire in Iraq Undermines Resolve on Iran," JTA.org, February 28, 2007; and Jim Lobe, "Jewish Community Worried About Iran Backlash," Inter Press Service, May 10, 2006.

(٦٨) مذكور في: Besser and Cohler-Esses, "Iran-Israel Linkage."

(٦٩) مذكور في: Ori Nir, "Bush Overture to Iran Splits Israel, Neocons," Forward, June 9, 2006.

(٧٠) Gareth Porter, "Strategy Paper Reveals Bush Won't Attack Iran," Inter Press Service, June 20, 2006.

(٧١) James Bamford, "Iran: The Next War," Rolling Stone, July 24, 2006; Seymour M. Hersh, "The Coming Wars," New Yorker, January 24/31, 2005; Seymour M. Hersh, "The Iran Plans," New Yorker, April 17, 2006; Seymour M. Hersh, "Last Stand," New Yorker, July 10, 2006; Seymour M. Hersh, "The Redirection," New Yorker, March 5, 2007; and "Iran: The Next Strategic Target," Seymour Hersh interview with Amy Goodman of Democracy Now!, AlterNet.org, January 19, 2005. Also see Peter Baker, Dafna Linzer, and Thomas E. Ricks, "U.S. Is Studying Military Strike Options on Iran," Washington Post, April 9, 2006; Perelman, "Pentagon Team on Iran"; and Craig Unger, "From the Wonderful Folks Who Brought You Iraq," Vanity Fair (online), March 2007. All of the quotations in this paragraph are from Hersh, "Coming Wars."

(٧٢) المعلومات في هذا المقطع مستقاة من: Helene Cooper and Mark Mazzetti, "To Counter Iran's Role in Iraq, Bush Moves Beyond Diplomacy," New York Times, January 11, 2007; Tony Karon, "The Problem with Confronting Iran," Time, January 16, 2007; Eli Lake, "GIs Raid Iranian Building in Irbil," New York Sun, January 12, 2007; David E. Sanger, "Opening a New Front in the War, against Iranians in Iraq," New York Times, January 15, 2007; David E. Sanger and Michael R. Gordon, "Rice Says Bush Authorized Iranians' Arrest in Iraq," New York Times, January 13, 2007; and Trita Parsi, "Bush's Iraq Plan: Goading Iran into War," Inter Press Service, January 17, 2007.

(٧٣) Helene Cooper, "U.S. Not Pushing for Attack on Iran, Rice Says," New York Times, June 1, 2007. Also see Arnaud de Borchgrave, "Guns of August?" United Press International, June 4, 2007; Steven C. Clemons, "Cheney Attempting to Constrain Bush's Choices on Iran Conflict: Staff Engaged in Insubordination Against President Bush," Washington Note weblog, May 24, 2007, www.thewashingtonnote.com/archives/002145.php; Michael Hirsh and Mark Hosenball, "Cheney vs. Rice: A Foreign-Policy Showdown," MSNBC.com, June 11, 2007; and Glenn Kessler, "Cheney Backs Diplomacy on Iran Program, Rice

Affirms," Washington Post, June 2, 2007.

(٧٤) هذه الاستشهادات مأخوذة من: "Agreed Statement" of October 21, 2003, ويمكن إيجاد نسخة عنه في «المؤسسة الدولية للدراسات الاستراتيجية»، (Iran's Strategic Weapons Programmes, 19.) ولتفاصيل المفاوضات بين إيران ومجموعة الدول الأوروبية الثلاث، انظر المصدر نفسه، الفصل الأول: International Institute for Strategic Studies, Strategic Survey, 2004/5 (New York: Routledge, May 2005), 196-200; and International Institute for Strategic Studies, Strategic Survey, 2006 (New York: Routledge, 2006), 210-22.

(٧٥) Kaveh L. Afrasiabi, "The Myth of the EU Olive Branch," Asia Times Online, August 13, 2005; Ansari, Confronting Iran, chap. 7; British American Security Information Council, "EU3 Negotiations with the Islamic Republic of Iran: Not Out of the Woods Yet and Time Is Short, Very Short," BASIC Notes: Occasional Paper on International Security Policy, July 2005; and Hersh, "Last Stand."

(٧٦) Elissa Gootman, "Security Council Approves Sanctions Against Iran over Nuclear Program," New York Times, December 24, 2006; Colum Lynch, "Sanctions on Iran Approved by U.N.," Washington Post, December 24, 2006. Also see Nazila Fathi, "Iran Is Defiant, Vowing to U.N. It Will Continue Nuclear Efforts," New York Times, December 25, 2006; Ron Kampeas, "The Iran Sanctions Package: Some Assembly Required, Teeth Not Included," JTA.org, December 25, 2006; Nasser Karimi, "Iran Rebuffs U.N., Vows to Speed Up Uranium Enrichment," Washington Post, December 25, 2006; and Neil King, "U.S. Bid to Limit Iran Gets Wary Response," Wall Street Journal, December 29, 2006.

(٧٧) Daniel Bilefsky, "Europe Approves More Sanctions Against Iran," New York Times, April 24, 2007; Daniel Dombey and Gareth Smyth, "New EU Sanctions Raise Pressure on Iran," Financial Times, April 23, 2007; Warren Hoge, "U.N. Council Gets New Draft Decree on Iran Nuclear Sanctions," New York Times, March 16, 2007; Colum Lynch, "U.N. Backs Broader Sanctions on Tehran," Washington Post, March 26, 2007; Colum Lynch, "U.S., Allies Agree to Drop Proposed Iran Travel Ban," Washington Post, March 10, 2007; and Thom Shanker, "Security Council Votes to Tighten Iran Sanctions," New York Times, March 25, 2007.

(٧٨) Hersh, "The Redirection."

(٧٩) Nathan Guttman, "Activists Set to Push New Sanctions against Iran," Forward, March 9, 2007. Also see Eli Lake, "AIPAC Will Press for Hard Line on Iran Regime," New York Sun, March 7, 2007; Ian Swanson, "Chairmen Try to Tighten Screws on Iran," The Hill (online), March 14, 2007; and Steven R. Weisman, "U.S. Tightens Financial Squeeze on Iran," International Herald Tribune, March 20, 2007.

(٨٠) Richard Beeston and James Bone, "Hostage Fears over Troops Seized by Iran," Times (London), March 24, 2007; Sarah Lyall, "Iran Seizes 15 Britons on Patrol in Persian Gulf," New York Times, March 24, 2007; Vali Nasr and Ray Takeyh, "What We Can Learn from Britain About Iran," New York Times, April 5, 2007; and Kevin Sullivan, "15 Britons Taken to Tehran as Iran Dispute Intensifies," Washington Post, March 25, 2007.

(٨١) Guttman, "Activists Set to Push"; Lake, "AIPAC Will Press"; and Weisman, "U.S. Tightens Financial Squeeze." On Europe's reluctance to reduce its economic dealings with Iran, see Steven R. Weisman, "Europe Resists U.S. Push to Curb Iran Ties," New York Times, January 30, 2007.

(٨٢) كل الاستشهادات في هذا المقطع مأخوذة من: Hassan M. Fattah, "Saudi King Condemns U.S. Occupation of Iraq," New York Times, March 28, 2007. Also see William J. Broad and David E. Sanger, "With Eye on Iran, Rivals Also Want Nuclear Power," New York Times, April 15, 2007; Rachel Bronson, "Good Neighbors: What Saudi Arabia Wants," New Republic Online, April 3, 2007; Helene Cooper, "U.S. Feels Sting of Winning Saudi Help with Other Arabs," New York Times, March 30, 2007; Helene Cooper and Jim Rutenberg, "A Saudi Prince Tied to Bush Is Sounding Off-Key," New York Times, April 29, 2007; Hassan M. Fattah, "Bickering Saudis Struggle for an Answer to Iran's Rising Influence in Middle East," New York Times, December 22, 2006; and Jonathan Steele, "As US Power Fades, It Can't Find Friends to Take on Iran," Guardian, February 2, 2007.

(٨٣) "Israeli PM Olmert Addresses Congress," Washington Post, May 24, 2006.
وقد زار أولمرت أيضاً البيت الأبيض وأوضح للرئيس بوش وجهات نظره حول إيران. انظر: "President Bush and Prime Minister Ehud Olmert of Israel Participate in Joint Press Availability," White House, Office of the Press Secretary, May 23, 2006.
وطرح الباحث الإسرائيلي بني موريس أيضاً رؤية نهاية العالم لما سيحل بإسرائيل لو أن إيران حصلت على السلاح النووي. انظر: Benny Morris, "Essay: This Holocaust Will Be Different," Jerusalem Post, January 18, 2007; and Benny Morris, "The Second Holocaust Is Looming," israelinsider.com, January 15, 2007.

(٨٤) Lally Weymouth, "Israel's P.M. on Iran, Lebanon, Palestinian State," Newsweek interview, MSNBC.com, November 11, 2006. Also see Uzi Benziman, "Trigger-Happy (On the Button)," Ha'aretz, December 17, 2006; "Iran Complains to UN Security Council over Sneh Comments," Ha'aretz, November 11, 2006; and Ronny Sofer, "IDF: Only US Operation Can Stop Iran," Ynetnews.com, October 12, 2006.

(٨٥) مذكور في: Gil Yaron, "Missile Raid Would Hit Iran Nuclear Plants-Olmert," Ynetnews.com, April 28, 2007.

(٨٦) Oded Tira, "What to Do with Iran?" Ynetnews.com, December 30, 2006.

(٨٧) الاستشهاد بشارون مأخوذ من: Uzi Mahnaimi and Sarah Baxter, "Israel Readies Forces for Strikes on Nuclear Iran," Sunday Times (London), December 11, 2005. The more recent report (and the Israel denial) is from Uzi Mahnaimi and Sarah Baxter, "Revealed: Israel Plans Nuclear Strike on Iran," Sunday Times, January 7, 2007; and Uzi Mahnaimi and Sarah Baxter, "Israel Denies Planning Iran Nuke Attack," Associated Press, January 7, 2007. Also see Richard Boudreaux, "Israel Sounds Alarm on Iran's Nuclear Efforts," Los Angeles Times, February 7, 2007; and Ilene Prusher, "Israel Buzzes over Notion of Attacking Iran," Christian Science Monitor, January 16, 2007.

(٨٨) "'Israel May Have to Act Alone,'" Spiegel interview with Avigdor Lieberman, Spiegel Online, February 12, 2007.

(٨٩) لعيّنة عن الكتابات الكثيرة جداً عن هذه المسألة، انظر: Stewart Ain, "Israel Urging U.S. to Stop Iran Nukes," Jewish Week, October 7, 2005; Martin S. Indyk, "Iran's Bluster Isn't a Bluff," Los Angeles Times, November 1, 2005; Ron Kampeas, "With Time Short on Iran Nukes, AIPAC Criticizes Bush Approach," JTA.org, December 2, 2005; Yossi Klein Halevi and Michael B. Oren, "Israel's Worst Nightmare: Contra Iran," New Republic, February 5, 2007; Frederick Kempe, "Elie Wiesel Sounds the Alarm Regarding Iran," Wall Street Journal, June 20, 2006; Dafna Linzer, "Pro-Israel Group Criticizes White House Policy on Iran," Washington Post, December 25, 2005; Ori Nir, "Israeli Aides Warn U.S. Not to Drop Ball on Iran," Forward, December 9, 2005; Ori Nir, "Jewish Groups Press for Iran Sanctions," Forward, September 23, 2005; Ori Nir, "Groups Push for Sanctions, Fear U.S. Will Falter on Iran," Forward, September 1, 2006; Marc Perelman, "Groups Head to Emirates, as Worries Grow over Iran," Forward, January 19, 2007; and Brad Sherman, "The Unmet Threat of a Nuclear Iran," Forward, October 27, 2006.

(٩٠) Joshua Muravchik, "Operation Comeback," Foreign Policy 157 (November/December 2006): 68.

(٩١) مذكور في: Yossi Melman, "To Attack or Not to Attack?" Ha'aretz, January 24, 2007.

(٩٢) Shmuel Rosner, "AIPAC Conference Focuses on Hamas and Iran," Ha'aretz, March 7, 2006; and Guttman, "Activists Set to Push." Also see "Iran's Pursuit of Nuclear Weapons," www.aipac.org/Publications/AIPACAnalysesIssueBriefs/Irans_Pursuit_of_Nuclear_Weapons(1).pdf.

(٩٣) مذكور في: James D. Besser, "Hardline Pastor Gets Prime AIPAC Spot," Jewish Week, March 9, 2007.

(٩٤) مذكور في: "Christians for Israel," Jerusalem Post editorial, March 14, 2007.

(٩٥) Maggie Haberman, "Israel Fans Groan over Hill Speech," New York Post (online), February 2, 2007.

(٩٦) Jonathan Allen, "Iran Language Draws Opposition as Democrats Near Agreement on Supplemental," CQ Today, March 8, 2007; "Dems Abandon War Authority Provision," Associated Press, March 13, 2007; Eli Lake, "Democrats Retreat on War Funds," New York Sun, March 14, 2007; "Engel's Finest Hour," New York Sun editorial, March 14, 2007; and John Walsh, "Why Is the Peace Movement Silent About AIPAC?" CounterPunch.org, April 17, 2007.

(٩٧) Capuano is quoted in Walsh, "Peace Movement Silent," وهو يناقش أيضاً رد كوسينيتش.

(٩٨) Leon Hadar, "Osirak Redux?" American Conservative, January 15, 2007; Gideon Rachman, "Talk of Another Preventive War in the Middle East Is Folly," Financial Times, November 21, 2006; and Scott Ritter, Target Iran: The Truth About the White House's Plans for Regime Change (New York: Nation Books, 2006), 203-206.

(٩٩) مذكور في: Jim Lobe, "Pressure Grows on Bush to Engage Iran Directly," Antiwar.com, May 26, 2006.

(١٠٠) أجرت الاستطلاع جامعة بار إيلان والرابطة المناهضة للتشهير، ووجدتا أن «٧١ في المئة تماماً من الإسرائيليين يعتقدون أنه على الولايات المتحدة شن هجوم عسكري على إيران إذا فشلت الجهود الدبلوماسية في وقف البرنامج النووي الإيراني». انظر: Aluf Benn, "Poll: 71% of Israelis Want U.S. to Strike Iran if Talks Fail," Ha'aretz, May 18, 2007.

(١٠١) الاستشهاد الأصلي بكلارك كان في: "The Huffington Post" on January 4, 2007, www.huffingtonpost.com/arianna-huffington/dc-notes-wes-clark-is-_b_37837.html.
الاستشهاد بإيغليزياس مأخوذ من: Matthew Yglesias, "Smears for Fears," American Prospect (online), January 23, 2007. Also see James D. Besser, "Gen. Clark's Controversy," Jewish Week, January 12, 2007; Nathan Guttman, "Top Dem Wesley Clark Says 'N.Y. Money People' Pushing War with Iran," Forward, January 12, 2007; and Shmuel Rosner, "The General and the 'Money People,'" Ha'aretz, January 9, 2007.
ومع ذلك فإن مقالة في «فوروارد» تناقش مخاوف الطائفة الأميركية اليهودية من أن يتم لومها على حرب أميركية ضد إيران، اعترفت بأن «مجموعات يهودية تلعب بالفعل دوراً رائداً في الحث على خط متشدد حيال إيران». ولاحظت المقالة أيضاً أن «الكثير من جهود الحضّ، حتى عندما لا تكون مرتبطة بإسرائيل، تحمل بصمات يهودية لا تُنكر». انظر: "Groups Fear Public Backlash."

(١٠٢) Ritter, Target Iran, 211.

(١٠٣) من أجل نقاش ممتاز لما ستبدو عليه صفقة كبرى مع إيران، انظر: Flynt Leverett, Dealing with Tehran: Assessing U.S. Diplomatic Options Toward Iran (New York: Century

Foundation, 2006), 19-25.

(١٠٤) النقاش التالي حول محاولات إيران الفاشلة لمد اليد إلى إدارة بوش تستند إلى: Gregory Beals, "A Missed Opportunity with Iran," Newsday (online), February 19, 2006; Bruck, "Exiles"; Leverett, Dealing with Tehran, 11-16; Flynt Leverett and Hillary Mann, "What We Wanted to Tell You About Iran," New York Times, December 22, 2006; Glenn Kessler, "In 2003, U.S. Spurned Iran's Offer of Dialogue," Washington Post, June 18, 2006; Nicholas D. Kristof, "Diplomacy at Its Worst," New York Times, April 29, 2007; Jim Lobe, "Bush Administration Divided over Road to Tehran," Foreign Policy in Focus, August 11, 2003; Jim Lobe, "Bush Administration Paralyzed over Iran," Asia Times Online, August 9, 2003; Gareth Porter, "How Neocons Sabotaged Iran's Help on al-Qaeda," Antiwar.com, February 23, 2006; Gareth Porter, "Burnt Offering," American Prospect, June 6, 2006; Gareth Porter, "Neocons Blocked 2003 Nuclear Talks with Iran," Antiwar.com, March 29, 2006; and Gareth Porter, "Iran Proposal to US Offered Peace with Israel," Antiwar.com, May 25, 2006.

(١٠٥) تم شرح اقتراح ٢٠٠٣ الموصوف في هذا المقطع في وثيقة إيرانية أُرسلت إلى وزارة الخارجية والبيت الأبيض. ويمكن إيجاد نسخة عنها في موقع كاتب العمود في «نيويورك تايمز»، نيكولاس د. كريستوف، http://kristof.blogs.nytimes.com/

(١٠٦) James A. Baker III and Lee H. Hamilton, co-chairs, The Iraq Study Group Report (New York: Vintage Books, 2006), 50-52.

(١٠٧) في شأن أفغانستان، انظر: David Rohde, "Iran Is Seeking More Influence in Afghanistan," New York Times, December 27, 2006.

(١٠٨) Jim Lobe, "Pressure Grows on Bush," Antiwar.com, May 26, 2006; and Steven R. Weisman, "U.S. Is Debating Talks with Iran on Nuclear Issue," New York Times, May 27, 2006.

ومن المفيد أيضاً ملاحظة أن الدعم بين الأميركيين اليهود لهجوم على إيران قد تراجع في شكل حاد. ففي خريف ٢٠٠٥، أيد ٤٩ في المئة العمل العسكري؛ ولم يسانده إلا ٣٨ في المئة فقط في خريف ٢٠٠٦. "Poll: U.S. Jews Back Strike against Iran-by Israel," Forward, October 27, 2006.

(١٠٩) Steven Kull, "Americans Assess US International Strategy," WorldPublicOpinion.org poll, conducted by the Program on International Policy Attitudes, December 7, 2006. Also see "Baker-Hamilton Redux: The U.S. Public Remains Enthusiastic About the Bipartisan Proposals," Pew Research Center, May 29, 2007.

(١١٠) Thomas L. Friedman, "Not-So-Strange Bedfellow," New York Times, January 31, 2007.

(١١١) Marc Perelman, "As Washington Studies Iraq Report, Jerusalem Frets over Tehran

Talk," Forward, December 15, 2006. Also see Nathan Guttman, "Groups Mute Criticism of Iraq Report," Forward, December 15, 2006.

الفصل الحادي عشر اللوبي والحرب اللبنانية الثانية

(١) تقدّر هيومان رايتس ووتش أن ١,١٢٥ لبنانياً قُتلوا في الحرب، ٣٠٠ إلى ٣٥٠ منهم من المقاتلين. مراسلة شخصية مع هيومان رايتس ووتش، ٢٤ و٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٧. رقم الثلث من الاطفال هو من أمنستي أنترناشونال، Amnesty International, "Israel/Lebanon: Deliberate Destruction or 'Collateral Damage'? Israeli Attacks on Civilian Infrastructure," Report MDE 18/007/2006, August 23, 2006.

وفي ما يتعلّق بالأضرار اللاحقة بالبنى التحتية، أنظر المصدر السابق نفسه؛ Amnesty International, "Israel/Lebanon: Out of All Proportion-Civilians Bear the Brunt of the War," Report MDE 02/033/2006, November 21, 2006; and "Middle East Crisis: Facts and Figures," BBC News (online), August 31, 2006.

(٢) حول انتداب لجنة فينوغراد، انظر: Ha'aretz Staff, "The Main Findings of the Winograd Partial Report on the Second Lebanon War," Ha'aretz, May 1, 2007.

(٣) مذكور في: Matthew Kalman, "Israel Set War Plan More than a Year Ago: Strategy Was Put in Motion as Hezbollah Began Increasing Its Military Strength," San Francisco Chronicle (online), July 21, 2006. Also see Martin Fletcher's comments to Tim Russert on Meet the Press shortly after the war began, "Transcript for July 16," MSNBC.com, July 16, 2006; Bernard Gwertzman, "Steinberg: Israel Hoping Attacks on Hezbollah Serve as a Warning to Iran," interview with Gerald M. Steinberg, Council on Foreign Relations, August 1, 2006; Yagil Levy, "A Voluntary 'Putsch,'" Ha'aretz, July 24, 2006; Andrea Mitchell, "U.S. Stands Alone in Defending Israel," MSNBC.com, July 13, 2006; Robert Novak, "No Political Upside in Criticizing Israel," Chicago Sun-Times, August 7, 2006; and Tanya Reinhart, "Israel's 'New Middle East,'" CounterPunch.org, July 27, 2006.

(٤) Seymour M. Hersh, "Watching Lebanon," New Yorker, August 21, 2006.

ومن قبيل ذلك يكتب ماثيو كالمان، «راقبت إسرائيل، في السنين التي أعقبت إنهاء احتلالها العسكري لجنوب لبنان، بقلق حزب الله وهو يقوم ببناء وجوده العسكري في المنطقة. وعندما اختطف مقاتلو حزب الله جنديين إسرائيليين الأسبوع الماضي، كان الجيش الإسرائيلي على أهبة رد الفعل في شكل شبه فوري». انظر: Kalman, "Israel Set War Plan."

(٥) انظر: "Main Findings of the Winograd Partial Report."

شهادة أولمرت أمام لجنة فينوغراد منقولة في: Aluf Benn, "PM Says Decided on Response to Abductions Months Before War," Ha'aretz, March 8, 2007. Also see Aluf Benn, "Report: Interim Findings of War Won't Deal with Personal Failures," Ha'aretz, March 8, 2007; Josef Federman, "Reports: Israel Ready Before Lebanon War," Washington Post, March 9, 2007; Amos Harel, Nir Hasson, Mazal Mualem,

and Aluf Benn, "Officers Slam PM for Planning War but Not Preparing IDF," Ha'aretz, March 9, 2007; and Nir Hasson, "Senior IDF Officer to Haaretz: PM Did Not Order Us to Prepare for War," Ha'aretz, March 12, 2007.

(٦) Hersh, "Watching Lebanon"; and Kalman, "Israel Set War Plan." Also see "Israel: Did Blair Know All Along?" Daily Mail (online), August 14, 2006.

(٧) Hersh, "Watching Lebanon."

(٨) بعث مشروع القرن الأميركي الجديد برسالة مفتوحة إلى الرئيس بوش في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، وقّعتها طائفة من المحافظين الجدد البارزين، جاء فيها، «على أي حرب ضد الإرهاب أن تستهدف حزب الله». وقد نُشرت هذه الرسالة في «الويكلي ستاندارد» في الأول من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

(٩) Helene Cooper, "Rice's Hurdles on Middle East Begin at Home," New York Times, August 10, 2006. Also see Sidney Blumenthal, "The Neocons' Next War," Salon.com, August 3, 2006; Hersh, "Watching Lebanon"; and Shmuel Rosner and Aluf Benn, "How to Win Friends and Influence Governments," Ha'aretz, July 28, 2006.

(١٠) Marc Perelman, "Cheney Taps Syria Hawk as Adviser on Mideast," Forward, October 31, 2003. Also see Jim Lobe, "New Cheney Adviser Sets Syria in His Sights," Inter Press Service, October 20, 2003.
جون هنّاه هو محافظ جديد مهمّ آخر كان ضمن فريق تشيني قبل نزاع لبنان وفي خلاله.
Robert Dreyfuss, "Vice Squad," American Prospect, May 2006; and Janine Zacharia, "Bush Appoints Mideast Advisers," Jerusalem Post, February 7, 2001.

(١١) جرى تحضير «الفرصة التامة: استراتيجية جديدة لضمان المُلك» لصالح مؤسسة الدراسات الاستراتيجية والسياسية المتقدّمة في القدس، ونُشرت في حزيران/يونيو ١٩٩٦. ويمكن إيجاد نسخة عنها على موقع المؤسسة: www.iasps.org/strat1.htm.

(١٢) Adam Shatz, "In Search of Hezbollah," New York Review of Books, April 29, 2004. Also see Mark Hosenball and Michael Isikoff, "Secret Proposals," Newsweek, August 9, 2004.

(١٣) هذه هي الكلمات التي استخدمتها «الإيكونوميست» لوصف دعم الولايات المتحدة لإسرائيل خلال حرب لبنان. انظر: "To Israel with Love," Economist, August 5, 2006.

(١٤) متحدّثاً قبل الحرب، أبلغ السفير الإسرائيلي دان غيللرمان اجتماعا لـ «بناي بريث» في نيويورك، «اليوم خرج السرّ إلى العلن. فنحن لسنا خمسة دبلوماسيين وحسب [في البعثة الإسرائيلية في الأمم المتحدة]. نحن ستة بمن فينا جون بولتون». مذكور في: Irwin Arieff, "Israel's UN Ambassador Slams Qatar, Praises Bolton," Reuters, May 22, 2006. On Bolton's actions, see Associated Press, "Bolton: US Wanted Hizbullah Eliminated," Jerusalem Post, March 22, 2007; "Bolton Admits Lebanon Truce Block," BBC News (online), March 22, 2007; Robin Wright, "Strikes Are Called Part of Broad

Strategy," Washington Post, July 16, 2006; and "U.S. Vetoes Criticism of Israel, New York Times, July 13, 2006.

(١٥) Transcript of "Special Briefing on Travel to the Middle East and Europe," July 21, 2006, www.state.gov/secretary/rm/2006/69331.htm; and Roula Khalaf, "Rice 'New Middle East' Comments Fuel Arab Fury over U.S. Policy," Financial Times, July 31, 2006.

(١٦) مذكور في Warren Hoge and Steven Erlanger, "U.N. Council Backs Measure to Halt War in Lebanon," New York Times, August 12, 2006.

(١٧) "Remarks by Ambassador John R. Bolton, U.S. Representative to the United Nations, on the Situation in the Middle East, at the Security Council Stakeout, July 17, 2006," USUN Press Release #174 (06).

دفاع بولتون الذي لا يني عن إسرائيل دفع باتحاد تجمعات اليهود الأرثوذكس في أميركا إلى كسر تقليدها في «عدم التدخّل في تعيينات الموظفين»، وطلبت من مجلس الشيوخ جعله سفيراً دائماً لدى الأمم المتحدة. انظر: Rosner and Benn, "How to Win Friends."

(١٨) Blumenthal, "Neocons' Next War"; and David S. Cloud and Helene Cooper, "U.S. Speeds Up Bomb Delivery for the Israelis," New York Times, July 22, 2006.

(١٩) John Diamond, "Officials: U.S. Blocked Missiles to Hezbollah," USA Today, August 18, 2006.

(٢٠) مذكور في: Sheryl Gay Stolberg, "Bush's Embrace of Israel Shows Gap with Father," New York Times, August 2, 2006.

(٢١) مذكور في David J. Silverman, "Politicking over Israel: Jewish State Becomes Fodder in Congressional War," JTA.org, August 15, 2006. Also see Jim VandeHei, "Congress Is Giving Israel Vote of Confidence," Washington Post, July 19, 2006.

(٢٢) مذكور في: Silverman, "Politicking over Israel."

في تجمّع لمساندة أعمال إسرائيل خلال الحرب، أفادت «النيويورك تايمز» أن «الحمية بلغت حدّاً أدى إلى حصول الرئيس بوش، الذي دافع عن أعمال إسرائيل، على الثناء من سلسلة من السياسيين يكادون يكونون مئة في المئة من الديموقراطيين». انظر: Clyde Haberman, "At Israel Rally, a Word Fails," New York Times, July 18, 2006.

(٢٣) James D. Besser, "Scoring Points with the Israel Issue," Jewish Week, July 28, 2006; and "To Israel with Love."

(٢٤) Brian Skoloff, "Dean Calls Iraqi PM an 'Anti-Semite,'" Seattle Post-Intelligencer (online), July 26, 2006.

(٢٥) تم الاستشهاد برحال في Anne Plummer Flaherty, "House Overwhelmingly Backs Israel in Vote," Guardian, July 20, 2006; Zogby quoted in Noam N. Levey, "In Politicians' Pro-Israel Din, Arab Americans Go Unheard," Los Angeles Times, July 23, 2006.

(٢٦) حول كلينتون، انظر: Gal Beckerman, "New York Jews Rally in Support of Israel,"

Jerusalem Post, July 18, 2006. On McCain, see Christopher Grimes, "European Criticism of Israel 'Amazes' Senator," Financial Times, July 18, 2006. On Biden and Gingrich, see their comments on Meet the Press with Tim Russert on July 16, 2006. Also see Michael Abramowitz, "Conservative Anger Grows over Bush's Foreign Policy," Washington Post, July 19, 2006.

(٢٧) Novak, "No Political Upside."

(٢٨) "Editorials Continue to Back Wide Air War Against Lebanon," Editor & Publisher, July 20, 2006. Also see Greg Mitchell, "Few Editorials Find Fault with the Bombing of Beirut," Editor & Publisher, July 18, 2006.

هناك استثناء وحيد مهم في هذا النمط العام، وهو نيكولاس د. كريستوف. انظر: Nicholas D. Kristof, "In Lebanon, Echoes of Iraq?" New York Times, July 25, 2006.

(٢٩) مذكور في: Marvin Kalb and Carol Saivetz, "The Israeli-Hezbollah War of 2006: The Media as a Weapon in Asymmetrical Conflict," Faculty Research Working Paper RWP07-012, John F. Kennedy School of Government, Harvard University, February 2007, 15.

تحاجج دراسة كالب وسيفتز، التي كتبت من منظور مؤيد لإسرائيل، أن إسرائيل عوملت بظلم في وسائل الإعلام لأنها «مجتمع مفتوح» ولأن حزب الله «مجتمع مقفل». ولأن الدراسة تركّز على التغطية الإعلامية وتتجاهل في شكل كبير الافتتاحيات والتعليقات، تمكنت من المحاججة بأن إسرائيل تتجه إلى أن يتم تصويرها في ضوء أكثر سلبية من حزب الله. والزعم بأن إسرائيل كانت في وضع معاكس في وسائل الإعلام بسبب انفتاحها النسبي غير مقنع، لأنه أمكن الصحافيين أن يروا بوضوح ما يجري في كل من اسرائيل ولبنان.

(٣٠) عدد المدنيين الذين قُتلوا يرتكز على الأرقام من هيومان رايتس ووتش التي تم توصيفها في الهامش ١ السابق. أما عدد المباني المتضررة أو المهدّمة فمأخوذ من «أزمة الشرق الأوسط: الوقائع والأرقام». انظر: "Middle East Crisis: Facts and Figures."

(٣١) Andrew Gumbel, "America's One-Eyed View of War: Stars, Stripes, and the Star of David," Independent, August 15, 2006. Also see "Is America Watching a Different War? American, Lebanese and Israeli Panel on How the US Media Is Covering the Invasion of Lebanon," DemocracyNow.org, August 3, 2006.

(٣٢) «القرارات الرئيسية للتقرير الجزئي لفينوغراد». يقول التقرير إن «القدرة كانت محدودة لتحقيق مكاسب عسكرية لها وزن سياسي ـ دولي ذو شأن»، وإن «بعض الأهداف المعلنة للحرب كانت... غير قابلة جزئياً للتحقيق من خلال طرائق العمل العسكري المسموح بها».

(٣٣) مذكور في: Larry Cohler-Esses, "Israel Seeks to Redefine Victory," Jewish Week, August 4, 2006. Also see Jack Khoury, "Top IDF Officer: We Knew War Would Not Get Our Soldiers Back," Ha'aretz, April 26, 2007; and Ori Nir, "Israel Seeks to Eliminate Iran's Hezbollah Option," Forward, July 14, 2006.

(٣٤) مذكور في: Wright, "Strikes Are Called."

(٣٥) Benjamin Netanyahu, "No Ceasefire in the War on Terror," Wall Street Journal, July 22, 2006.

(٣٦) قال قائد عسكري كبير لـ «النيويورك تايمز»، «إن الجيش كان يخطط لـ ١٥ يوماً من الحرب الجوية قبل أن يتم النظر في أي قوات برّية... لم نرد القيام بأي هجوم بري، واعتقدنا أنه يمكننا خلق الظروف لوقف لإطلاق النار من دون أي هجوم بري رئيسي». مذكور في: Steven Erlanger, "Israeli Officer Says Army Aims to Kill Nasrallah," New York Times, August 20, 2006.

(٣٧) كلا الاستشهادين بأولمرت في هذا المقطع مأخوذ من: "PM Olmert: Lebanon Is Responsible and Will Bear the Consequences," transcript of press conference, Israeli Ministry of Foreign Affairs, July 12, 2006.

(٣٨) لهذه الاستراتيجية الأساسية تقليد طويل في السياسة العسكرية الإسرائيلية. ففي خلال الخمسينيات، على سبيل المثال، فان الانتقامات الإسرائيلية ضد الجيش الأردني ووحدات الشرطة هدفت جزئياً إلى إقناع الحكومة الأردنية بقمع المجموعات الفلسطينية التي كانت تشن غارات عبر الحدود في إسرائيل. انظر: Jonathan Shimshoni, Israel and Conventional Deterrence: Border Warfare from 1953 to 1970 (Ithaca: Cornell University Press, 1988), chap. 2.

(٣٩) Noam Ophir, "Look Not to the Skies: The IAF vs. Surface-to-Surface Rocket Launchers," Strategic Assessment (Jaffee Center for Strategic Studies, Tel Aviv University) 9, no. 3 (November 2006).

(٤٠) Uzi Rubin, "Hezbollah's Rocket Campaign Against Northern Israel: A Preliminary Report," Jerusalem Issue Brief (Jerusalem Center for Public Affairs) 6, no. 10 (August 31, 2006).

(٤١) Jonathan Finer and Edward Cody, "No Cease-Fire Soon, Israeli Leader Says," Washington Post, August 1, 2006; and Yochi J. Dreazen and Marc Champion, "U.S., Israel Start to Diverge as Casualties Mount," Wall Street Journal, August 1, 2006.

(٤٢) Amos Harel, "Analysis: Hezbollah Is Still Showing No Signs of Breaking," Ha'aretz, July 20, 2006; John Kifner, "Israel Is Powerful, Yes. But Not So Invincible," New York Times, July 30, 2006; Ze'ev Schiff, "A Strategic Mistake," Ha'aretz, July 20, 2006; Ari Shavit, "An Aerial War," Ha'aretz, July 20, 2006; "What About the Missiles?" Ha'aretz editorial, August 3, 2006; and Martin Van Creveld, "In This War, Too, Victory Is Unlikely," International Herald Tribune, August 2, 2006.

(٤٣) John Kifner and Greg Myre, "After U.N. Accord, Israel Expands Push in Lebanon," New York Times, August 13, 2006.

(٤٤) العمل الأصيل حول هذا الموضوع هو: Robert A. Pape, Bombing to Win: Air Power and Coercion in War (Ithaca: Cornell University Press, 1996). Also see John J.

Mearsheimer, The Tragedy of Great Power Politics (New York: Norton, 2001), 85-110.

(٤٥) Amnesty International, "Unlawful Killings During Operation 'Grapes of Wrath,'" July 1996; Warren Christopher, "A Time to Act," Washington Post, July 28, 2006; Human Rights Watch, "Operation Grapes of Wrath: The Civilian Victims," September 1997; Ze'ev Schiff, "Strategic Mistake"; and Avi Shlaim, "Israel's Error, Then and Now," International Herald Tribune, August 4, 2006.

(٤٦) Beirut Center for Research and Information, "Poll Finds Support for Hezbollah's Retaliation: Opinions Diverge on Sectarian Lines-But Not Completely," July 29, 2006; Dahr Jamail, "Hezbollah Rides a New Popularity," Antiwar.com, August 8, 2006; Nadim Ladki, "US Policy Alienates All the Lebanese," Gulf Times (online), August 1, 2006; Neil MacFarquhar, "Tide of Arab Opinion Turns to Support for Hezbollah," New York Times, July 28, 2006; and Shibley Telhami, "Hezbollah's Popularity Exposes al-Qaeda's Failure to Win the Hearts," San Jose Mercury News (online), July 30, 2006.

(٤٧) Cohler-Esses, "Israel Seeks to Redefine Victory"; Steve Erlanger, "Israel Seeks Hint of Victory," New York Times, August 13, 2006; Anshel Pfeffer, "Analysis: The IDF's New Definition of Victory," Jerusalem Post, July 26, 2006; and Zeev Sternhell, "The Most Unsuccessful War," Ha'aretz, August 2, 2006.

(٤٨) Charles Krauthammer, "Israel's Lost Moment," Washington Post, August 4, 2006; and Ori Nir, "Conservatives Slam Israeli War Strategy," Forward, August 11, 2006. Also see Bret Stephens, "Israel Is Losing This War," Wall Street Journal, August 1, 2006; and "Olmert and Bush," Wall Street Journal editorial, August 1, 2006.
لم تتحسّن تأدية الجيش الإسرائيلي في لبنان بين الوقت الذي كُتبت فيه هذه القطعة وبين انتهاء الحرب في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦.

(٤٩) للمزاعم بأن إسرائيل كسبت الحرب، أو على الأقل لم تخسرها، انظر: Nahum Barnea, "Think Again: Israel vs. Hezbollah," Foreign Policy 157 (November-December 2006); Cameron S. Brown, "Iran's Investment Just Went Down the Tubes," Ha'aretz, September 10, 2006; Shai Feldman, "The Hezbollah-Israel War: A Preliminary Assessment," Middle East Brief no. 10 (Crown Center for Middle East Studies, Brandeis University, September 2006); Michael A. Fletcher, "Hezbollah the Loser in Battle, Bush Says," Washington Post, August 15, 2006; Efraim Halevy, "Blind Date," New Republic, August 14 & 21, 2006; Shmuel Rosner, "U.S. Diplomats Begin Viewing Lebanon War as Success," Ha'aretz, September 15, 2006; and Asher Susser, "Lebanon: A Reassessment," Jerusalem Post, September 13, 2006.
كان لزاماً على إسرائيل واللوبي حياكة الحرب على أنها نصر إسرائيلي، ولو بشق النفس،

بحيث يستمر الأميركيون في النظر إلى إسرائيل بوصفها حليفا يُركن إليه. ويدافع ليون هدار عن هذه الفكرة في: "Neocons amid Lebanon's Rubble: A Challenge to Krauthammer's Israel-as-Strategic-Asset Argument," National Interest (online), September 14, 2006. ومن المفيد، في هذا الإطار، ملاحظة أن تشارلز كراوتهامر، الذي رأى إسرائيل، في ٤ آب/أغطس، على أنها تخسر الحرب ("Israel's Lost Moment") كتب عموداً في الأول من أيلول/سبتمبر ("Hezbollah's 'Victory,'" Washington Post) معلنا ان «حزب الله ربما كسب الحرب الدعائية، لكنه خسر على الأرض. وفي شكل ساحق». وبرغم ذلك، فإن معظم الضباط الإسرائيليين اعتقدوا العكس. انظر: Amos Harel, "Chief Education Officer: We Lost Lebanon War," Ha'aretz, September 22, 2006; and Hanan Greenberg, "Officers Slam IDF War Conference," Ynetnews.com, January 2, 2007.

كذلك أفادت «النيويورك تايمز» أن استطلاعاً أُجري لحساب «هآرتس» تماماً قبل انتهاء الحرب، وجد أن ٢٠ في المئة فقط من الإسرائيليين اعتقدوا أن إسرائيل تربح، و٣٠ في المئة اعتقدوا أنها تخسر، و٤٣ في المئة اعتقدوا أنه ما من طرف هو الرابح. انظر Hoge and Erlanger, "U.N. Council Backs Measure." اتفق معظم الإسرائيليين، بعد الحرب، مع هذا التقويم، إذ وجد استطلاع أُجري في أوائل ٢٠٠٧ أن ٥١ في المئة من المجيبين اعتقدوا أنه ما من جانب كسب الحرب، بينما قال ٢٦ في المئة إن حزب الله ربح و٢٣ بالمئة إن اسرائيل ربحت. (Ben Meir and Shaked, "The People Speak," 9, 20-21.) ثم إن استطلاعاً أُجري بعد وقت قصير على انتهاء الحرب وجد أن ٦٣ في المئة من المجيبين اعتقدوا أنه على رئيس الوزراء أولمرت أن يستقيل؛ ٧٤ في المئة اعتقدوا أن على وزير الدفاع عمير بيريتز أن يستقيل؛ واعتقد ٥٤ في المئة أنه على الجنرال دان حالوتس، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، أن يستقيل. انظر: "Poll: Majority Wants Olmert Out," Ynetnews.com, August 25, 2006.

(٥٠) لتقويم ممتاز للنزاع يحاجج بأن حزب الله هو المنتصر في النهاية، انظر السلسلة من ثلاثة أجزاء التي كتبها ألستير كروك ومارك بيري في «آسيا تايمز أونلاين» Asia Times Online by Alastair Crooke and Mark Perry: "Winning the Intelligence War," October 12, 2006; "Winning the Ground War," October 13, 2006; and "The Political War," October 14, 2006. Also see Anthony H. Cordesman, "Preliminary 'Lessons' of the Israeli-Hezbollah War," Center for Strategic and International Studies, Washington, DC, August 17, 2006; Ron Tira, "Breaking the Amoeba's Bones," Strategic Assessment (Jaffee Center for Strategic Studies, Tel Aviv University) 9, no. 3 (November 2006); and Amir Kulick, "Hizbollah vs. the IDF: The Operational Dimension," in ibid.

(٥١) "Main Findings of the Winograd Partial Report." Also see Gregory Levey, "Israel's Surge of Despair," Salon.com, February 15, 2007.

(٥٢) "Hizbullah Secretary-General Hassan Nasrallah Calls upon Arab Leaders to Promote Cease-Fire in Meetings with the Americans," Middle East Media Research Institute, TV Monitor Project, Clip no. 1219, August 3, 2006, www.memritv.org/

Transcript.asp?P1 = 1219 on May 17, 2007.

(٥٣) أنظر: the Information International Poll, August 22-27, 2006, in Gary C. Gambill, ed., "Lebanese Public Opinion," Mideast Monitor 1, no. 3 (September-October 2006).

(٥٤) "Poll: 64% of Lebanese Say Opinion of U.S. Worsened After War," Ha'aretz, November 14, 2006. Also see Jim Lobe, "Backing for Israel Stymies Larger U.S. Aims in the Region," Antiwar.com, July 22, 2006; Jim Lobe, "Losing Arab Allies' Hearts and Minds," Inter Press Service, December 14, 2006; Shmuel Rosner, "They Know You Know They're Winning," Slate.com, December 4, 2006; and Shibley Telhami, "Annual Arab Public Opinion Survey" (with Zogby International), results from Lebanon poll taken November 11-16, 2006.

(٥٥) Zogby International, "Five Nation Survey of the Middle East,"
استطلاع أُجري للمعهد العربي الأميركي، كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. انظر أيضاً Zogby International, "AAI Poll: Continuing Conflict in Iraq and Palestine Deepens U.S.-Arab Rift with Growing Costs to Both Sides," December 14, 2006.

(٥٦) Thanassis Cambanis, "Travel Industry Suffers Another Blow in Lebanon," Boston Globe, September 4, 2006.

(٥٧) Information International Poll, August 22-27, 2006; and Telhami, "Annual Arab Public Opinion Survey."
من المفيد أيضاً ملاحظة أنه يبدو أن معظم اللبنانيين لا يحمّلون حزب الله مسؤولية بدء الحرب، إذ وجد استطلاع أن ٨٤ في المئة من المجيبين «يوافقون على أن حرب إسرائيل ـ لبنان هي من عواقب محاولة إسرائيلية ـ أميركية مشتركة لفرض نظام الشرق الأوسط الجديد».
انظر: the Center for Strategic Studies poll published in Gambill, "Lebanese Public Opinion."

(٥٨) "Another Killing in Lebanon," New York Times editorial, November 23, 2006; "Beirut Rally Attracts Huge Crowd," BBC News (online), December 10, 2006; Akiva Eldar, "Israel Fears Siniora Government May Fall," Ha'aretz, December 3, 2006; "Fleeting Gains from Lebanon War?" Jewish Week, December 8, 2006; Michael Slackman, "Anti-Syrian Minister Is Assassinated in Lebanon," New York Times, November 21, 2006; "Lebanon on the Brink," Chicago Tribune editorial, November 23, 2006; Tim McGirk, "Losing Lebanon," Time, December 3, 2006; Jim Quilty, "Winter of Lebanon's Discontent," Middle East Report Online, January 26, 2007; and Anthony Shadid, "As Crises Build, Lebanese Fearful of a Failed State," Washington Post, June 5, 2007.

(٥٩) Michael Slackman, "Iran's Strong Ties with Syria Complicate U.S. Overtures," New York Times, December 28, 2006.

(٦٠) Rafael D. Frankel, "Israel Troubled That War in Lebanon Drove Its Enemies

Closer," Christian Science Monitor, September 22, 2006.

(٦١) Blumenthal, "Neocons' Next War"; Max Boot, "Israel Should Hit Syria First," Los Angeles Times, August 23, 2006; Daniel J. Goldhagen, "Israel's Way Out," Los Angeles Times, August 8, 2006; William Kristol, "It's Our War," Weekly Standard, July 24, 2006; Michael Ledeen, "The Thirties All Over Again?" National Review Online, July 31, 2006; Ori Nir, "U.S. Ripped for Inaction on Israeli, Syrian Front," Forward, August 4, 2006; Michael B. Oren, "Necessary Steps for Israel," Washington Post, July 14, 2006; Michael B. Oren, "Why Israel Should Bomb Syria: Attack Add," New Republic Online, July 17, 2006; Tom Regan, "US Neocons Hoped Israel Would Attack Syria," Christian Science Monitor, August 9, 2006; and George F. Will, "Transformation's Toll," Washington Post, July 18, 2006.

(٦٢) Yitzhak Benhorin, "Neocons: We Expected Israel to Attack Syria," Ynetnews.com, December 16, 2006. Also see Jim Lobe, "Neo-Cons Wanted Israel to Attack Syria," Inter Press Service, December 18, 2006.

(٦٣) Robin Hughes, "Iran Replenishes Hizbullah's Arms Inventory," Jane's Defence Weekly, January 3, 2007; Yaakov Katz, "Syria Resupplying Hizbullah with Long-Range Missiles," Jerusalem Post, December 4, 2006; David R. Sands, "Iran, Syria Rebuild Hezbollah," Washington Times, October 25, 2006; Elaine Shannon and Tim McGirk, "Iran and Syria Helping Hizballah Rearm," Time, November 24, 2006; and Ronny Sofer, "Ashkenazi: Hizbullah Trying to Move South of Litani," Ynetnews.com, April 29, 2007.

(٦٤) Damien Cave, "Protestors in Baghdad Denounce U.S. and Israel," New York Times, August 4, 2006; Andy Mosher, "In Baghdad, Shiites Rally for Hezbollah," Washington Post, August 5, 2006; and "Tens of Thousands Rally in Baghdad to Show Support for Hezbollah," USA Today, August 4, 2006.

(٦٥) Michael R. Gordon and Dexter Filkins, "Hezbollah Said to Help Shiite Army in Iraq," New York Times, November 28, 2006.

(٦٦) MacFarquhar, "Tide of Arab Opinion." Also see Scott MacLeod, "Egypt's Mubarak: 'No Light at the End of the Tunnel,'" Time, July 27, 2006; "Saudi Arabia Harshly Criticizes Hezbollah for Escalating Mideast Crisis," Associated Press, July 14, 2006; and Andy Mosher, "From Arab Leaders, Sympathy for Civilians but Not Hezbollah," Washington Post, July 18, 2006.

(٦٧) Philip Gordon and Jeremy Shapiro, "US Has Emerged as a Loser in the Middle East," Financial Times, August 20, 2006; Richard Holbrooke, "The Guns of August," Washington Post, August 10, 2006; Howard LaFranchi, "Why Europe, US Differ on Mideast," Christian Science Monitor, August 4, 2006; Neil MacFarquhar,

"Anti-U.S. Feeling Leaves Arab Reformers Isolated," New York Times, August 9, 2006; Tyler Marshall, "On Cease-Fire, U.S. Diplomacy Again Takes a Go-It-Alone Path," Los Angeles Times, August 1, 2006; Tyler Marshall and Alissa J. Rubin, "U.S. Clout a Missing Ingredient in Mideast," Los Angeles Times, August 8, 2006; Mark Perry and Alastair Crooke, "The Loser in Lebanon: The Atlantic Alliance," Asia Times Online, August 8, 2006; "The US and Israel Stand Alone," interview with Jimmy Carter, Spiegel Online, August 15, 2006; and Robin Wright and Colum Lynch, "US at Odds with Allies on Mideast Conflict," Washington Post, July 20, 2006.

(٦٨) Peter Kiernan, "Middle East Opinion: Iran Fears Aren't Hitting the Arab Street," WorldPoliticsWatch.com, March 1, 2007. Also see Jim Lobe, "Arabs Less Worried About Iran," Inter Press Service, February 8, 2007.

(٦٩) مذكور في Stolberg, "Bush's Embrace." Also see John B. Judis, "Bush's Failed Israel Strategy: Apocalypse Now," New Republic Online, August 2, 2006.

(٧٠) مذكور في: Nir, "Conservatives Slam Israeli War Strategy." Also see Eliot Cohen, "Nasrallah's War: Observations upon Returning from Israel," Berlin Journal 13 (Fall 2006): 23-25.

(٧١) قُتل ثلاثة جنود إسرائيليين في هجوم حزب الله الأساسي، وهلك خمسة آخرون في محاولة الجيش الإسرائيلي الأساسية لإنقاذ الجنديين المخطوفين. انظر: Helena Cobban, "The 33-Day War," Boston Review, November/December 2006; Amos Harel, "Hezbollah Kills 8 Soldiers, Kidnaps Two in Offensive on Northern Border," Ha'aretz, July 13, 2006; "Hezbollah Warns Israel over Raids," BBC News (online), July 12, 2006; Greg Myre and Steven Erlanger, "Clashes Spread to Lebanon as Hezbollah Raids Israel," New York Times, July 13, 2006; and Anthony Shadid and Scott Wilson, "Hezbollah Raid Opens 2nd Front for Israel," Washington Post, July 13, 2006.

(٧٢) مذكور في: Quoted in Shadid and Wilson, "Hezbollah Raid." أوضح نصر الله مرّة أخرى بعد الحرب، أنه غير معني بحرب مع إسرائيل عندما قال إنه لم يكن ليأمر بعملية الأسر لو علم أنها ستؤدي إلى الحرب. انظر: Zvi Bar'el, "Analysis: Nasrallah Is Still in Charge," Ha'aretz, August 28, 2006; and Rory McCarthy, "Hizbullah Leader: We Regret the Two Kidnappings That Led to War with Israel," Guardian, August 28, 2006.

(٧٣) Shlomo Brom, "The Confrontation with Hezbollah," Tel-Aviv Note no. 177, Jaffee Center for Strategic Studies, July 13, 2006; Margot Dudkevitch, "UN-Brokered Cease-Fire Holds after Hizbullah Shells Mount Dov," Jerusalem Post, February 3, 2006; "Israeli Army Targets Hezbollah," Los Angeles Times, February 4, 2006; Herb Keinon, "Security Council Condemns Hizbullah," Jerusalem Post, November 24,

2005; Greg Myre, "Israel Strikes Northern Gaza and Lebanon with Planes," New York Times, December 28, 2005; Anders Strindberg, "Hizbullah's Attacks Stem from Israeli Incursions into Lebanon," Christian Science Monitor, August 1, 2006; Scott Wilson, "Hezbollah Shelling Kills 1; Ends Calm on Israeli Border," Washington Post, June 30, 2005; Scott Wilson, "Hezbollah, Israeli Forces Clash on Lebanese Border," Washington Post, November 22, 2005; and Scott Wilson, "Violence Flares Across Israel-Lebanon Border," Washington Post, May 29, 2006.

(٧٤) Margot Dudkevitch, "Nasrallah Vows More Kidnapping Attempts," Jerusalem Post, November 27, 2005.

(٧٥) "Day-by-Day: Lebanon Crisis-Week One," BBC News (online), July 19, 2006.

(٧٦) مذكور في: Chris McGreal, "Capture of Soldiers Was 'Act of War' Says Israel," Guardian, July 13, 2006.

قال رئيس الحكومة السابق إيهود باراك لـ «السي.أن.أن.» تماماً قبل انتهاء الحرب، «حان الوقت لتدمير كل ما يمكننا تدميره من البنى التحتية في الساعات الـ١٢ أو الـ١٣ المقبلة، وعندها سنرى ما هي الخطوة التالية». مذكور في: Cobban, "The 33-Day War."

(٧٧) مذكور في: Hassan M. Fattah and Steven Erlanger, "Israel Blockades Lebanon; Wide Strikes by Hezbollah," New York Times, July 14, 2006.

(٧٨) Amnesty International, "Israel/Lebanon: Deliberate Destruction."

(٧٩) William M. Arkin, "Israel's Failed Strategy of Spite," August 15, 2006, http://blog.washingtonpost.com/earlywarning/2006/08/did_israel_win.html.

(٨٠) David S. Cloud, "Inquiry Opened into Israeli Use of U.S. Bombs," New York Times, August 25, 2006; and Richard Moyes and Thomas Nash, Cluster Munitions in Lebanon (London: Landmine Action, November 2005), 7-12.

(٨١) Richard Ben Cramer, "Israel Criticized for Use of Indiscriminate Bombs," Washington Post, June 30, 1982; Kevin Danaher, "Israel's Use of Cluster Bombs in Lebanon," Journal of Palestine Studies 11-12, nos. 4, 1 (Summer-Autumn 1982); Judith Miller, "U.S. Bars Cluster Shells for Israel Indefinitely," New York Times, July 28, 1982; and "U.S. Removes Ban on Bombs to Israel," Washington Post, December 7, 1988.

(٨٢) Cloud, "Inquiry Opened into Israeli Use of U.S. Bombs"; Human Rights Watch, "Israeli Cluster Munitions Hit Civilians in Lebanon," press release, July 24, 2006; Greg Myre, "Israel Orders Investigation of Bomb Use in Lebanon," New York Times, November 21, 2006; Meron Rappaport, "IDF Commander: We Fired More Than a Million Cluster Bombs in Lebanon," Ha'aretz, September 12, 2006; "Shooting Without a Target," Ha'aretz editorial, September 14, 2006; and Michael Slackman, "Israeli Bomblets Plague Lebanon," New York Times, October 6, 2006.

(٨٣) مذكور في: Meron Rappaport, "What Lies Beneath," Ha'aretz, September 8, 2006.

(٨٤) مذكور في "U.N. Official Denounces Israel Cluster Bomb Use," MSNBC.com, August 30, 2006.

(٨٥) مذكور في: Rappaport, "IDF Commander."

(٨٦) "U.N. Official Denounces Israel Cluster Bomb Use."

(٨٧) Associated Press, "UN Envoy: Israel Broke Int'l Law in War," Jerusalem Post, April 13, 2007. Also see Thomas Nash, Foreseeable Harm: The Use and Impact of Cluster Munitions in Lebanon, 2006 (London: Landmine Action, October 2006).

(٨٨) العمل الأساسي حول هذا الموضوع هو: Michael Walzer, Just and Unjust Wars: A Moral Argument with Historical Illustrations, 4th ed. (New York: Basic Books, 2006).

(٨٩) Amnesty International, "Israel/Lebanon: Out of All Proportion," 26, 28, 45.

(٩٠) Human Rights Watch, "Fatal Strikes: Israel's Indiscriminate Attacks Against Civilians in Lebanon," hrw.org, vol. 18, no. 3 (August 2006): 3.

(٩١) Ibid. Also see Peter Bouckaert, "For Israel, Innocent Civilians Are Fair Game," International Herald Tribune, August 3, 2006; Peter Bouckaert, "White Flags, Not a Legitimate Target," Guardian, July 31, 2006; and Kenneth Roth, "Fog of War Is No Cover for Causing Civilian Deaths," Forward, August 4, 2006.

(٩٢) الاستشهادات برامون موجودة في Mark Levine, "Qana Rules," CommonDreams.org, July 31, 2006; and Amnesty International, "Israel/Lebanon: Out of All Proportion," 21. Also see Gideon Levy, "Days of Darkness," Ha'aretz, July 30, 2006.

(٩٣) Amnesty International, "Israel/Lebanon: Out of All Proportion," 21-22, 28-30.

(٩٤) Ibid., 64.

(٩٥) Human Rights Watch, "Fatal Strikes," 5.

(٩٦) مذكور في: Shimon Golding, "New Yorkers Rally for Israel," Jewish Press (online), July 19, 2006.

(٩٧) Steven Erlanger, "With Israeli Use of Force, Debate over Proportion," New York Times, July 19, 2006; and Lt. Col. Reuven Erlich, "Hezbollah's Use of Lebanese Civilians as Human Shields," Intelligence and Terrorism Information Center, Center for Special Studies, Israel, November 2006.

هذه الدراسة ساندها الجيش الإسرائيلي ووزارة الخارجية الإسرائيلية. ولانتقاد مختصر، انظر: Kenneth Roth, "Violation of Rules of War in Israel's Lebanon Attacks," letter to the editor, Wall Street Journal, December 19, 2006.

(٩٨) Amnesty International, "Israel/Lebanon: Out of All Proportion," 63-64.

(٩٩) Mitch Prothero, "The 'Hiding Among Civilians' Myth," Salon.com, July 28, 2006.

(١٠٠) Human Rights Watch, "Fatal Strikes," 3.

(١٠١) Roth, "Violation of Rules of War."

(١٠٢) Sarah Leah Whitson, "Armchair Sleuths," letter to the editor, Jerusalem Post, September 7, 2006.

(١٠٣) Human Rights Watch, "Fatal Strikes," 3. Also see Amnesty International, "Israel/ Lebanon: Out of All Proportion," 59-64, which reaches the same conclusion.

(١٠٤) يلاحظ تقرير «الضربات القاتلة» (3, 5) "The "Fatal Strikes، أن باحثي هيومان رايتس ووتش لم يجدوا دليلاً إلى وجود نشاط عسكري حول أي من المناطق الـ ٢٤ التي استهدفها الجيش الإسرائيلي. لكن، بعد القيام بمزيد من البحث، تم العثور على دليل إلى نشاط عسكري في واحدة من المناطق. مراسلة خاصة من هيومان رايتس ووتش مع المؤلفين، ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٧.

(١٠٥) مذكور في: Amnesty International, "Israel/Lebanon: Out of All Proportion," 26.

(١٠٦) Nathan Guttman, "American Jews Mobilize for Israel," Jerusalem Post, July 16, 2006. Also see Jacob Berkman, "Emergency Drive Tops $320 Million; Shifts Toward Rebuilding Israel's North," JTA.org, October 10, 2006; Laurie Goodstein, "As Mideast Churns, U.S. Jews and Arabs Alike Swing into Action," New York Times, July 28, 2006; Avi Krawitz, "Israel Bonds Raises $1.2 Billion in 2006," Jerusalem Post, December 10, 2006; Ori Nir, "Bush Urged to Give Israel More Time for Attacks," Forward, July 21, 2006; and Shmuel Rosner, "Despite Criticism, War Raises Genuine Concern for Israel to the Fore," Ha'aretz, August 20, 2006.

(١٠٧) Ari Berman, "AIPAC's Hold," Nation, July 29, 2006; and Silverman, "Politicking over Israel."

(١٠٨) رسالة من عضو الكونغرس كريس فان هوللن إلى وزيرة الخارجية كونداليزا رايس في ٣٠ تموز/يوليو ٢٠٠٦، انظر: www.buzzflash.com/articles/releases/6.

(١٠٩) أفاد شمويل روزنر في ٩ آب/أغسطس، أن «عضو الكونغرس كريس فان هوللن (الديموقراطي عن ميريلاند) أثار حنق بعض مجموعات اللوبي عندما بعث برسالة إلى وزيرة الخارجية كونداليزا رايس يحثّها على «الدعوة إلى وقف نار فوري» في لبنان. وهو سيعقد لقاء مع ممثلي الأيباك عند صباح اليوم سيسمع فيه أن خطوته غير مقبولة». انظر: "Rosner's Mid-Term Diary: On the Mid-Terms, the Mideast, the Jewish Voters and Israel," Ha'aretz, August 10, 2006.

(١١٠) مذكور في: Eric Fingerhut, "Van Hollen Issues Clarification; Some Critics Still Question Commitment to Israel," Washington Jewish Week (online), August 16, 2006. Also see Eric Fingerhut, "Van Hollen 'Advice' Draws Critics," Washington Jewish Week (online), August 10, 2006; and Eric Fingerhut, "At Odds," Washington Jewish Week (online), August 30, 2006.

(١١١) الاستشهادان مأخوذان من: Fingerhut, "Van Hollen Issues Clarification."

(١١٢) مذكور في: Elise Labott, "U.S. Worried Israeli Operations Could Weaken Lebanese

Government," CNN.com, July 14, 2006. Also see Peter Baker, "U.S. Urges Restraint by Israel," Washington Post, July 14, 2006; Fattah and Erlanger, "Israel Blockades Lebanon"; and Wright, "Strikes Are Called Part of Broad Strategy."

(١١٣) مذكور في: "Bush Criticized over Concern for Lebanese Regime," Forward, July 14, 2006.

(١١٤) Transcript of "Coverage of War in the Middle East," on CNN's Reliable Sources, August 6, 2006.

(١١٥) للمراسلة بين داوني وكوخ، انظر: Kathryn J. Lopez, "Ed Koch and Len Downie," in "The Corner," National Review Online, August 17, 2006; and Alex Safian, "Updated: Post's Thomas Ricks Charges Israel Intentionally Leaving Hezbollah Rockets Intact," www.camera.org/index.asp?x_context=2&x_outlet=38&x_article=1174.

(١١٦) مذكور في: Leora Folk, "Washington Post Editor Rebukes His Reporter for Television Comments on Israel," New York Sun, August 18, 2006.

(١١٧) Alan Dershowitz, "What Is 'Human Rights Watch' Watching?" Jerusalem Post, August 25, 2006. Also see Alan Dershowitz, "Amnesty International Redefines 'War Crimes,'" Jerusalem Post, August 31, 2006.

استمرت الهجمات على أمنستي إنترناشونال وهيومان رايتس ووتش في تبعات الحرب. انظر: Gerald Steinberg, "Scrutinize Amnesty International," New York Sun, May 23, 2007. and Marc Stern, "The Media Was Misled by Amnesty's Legal Advocacy," Forward, March 30, 2007.

(١١٨) Ken Silverstein, "AIPAC Points to Legion of Doom in Bekaa Valley," Harper's (online), August 10, 2006; "Israel Taking Significant Steps to Prevent Casualties as Hizballah Hides Behind Civilians," AIPAC memo, August 1, 2006; and "Israel's Defensive Actions in Lebanon and Gaza," AIPAC FAQ, July 24, 2006.

(١١٩) Gerald M. Steinberg, "Ken Roth's Blood Libel," Jerusalem Post, August 27, 2006; "Roth's Supersessionism," New York Sun editorial, July 31, 2006; and Abraham Foxman, "No Accident," New York Sun, August 2, 2006. Also see Avi Bell, "Getting It Straight," New York Sun, July 25, 2006; Joshua Muravchik, "Human Rights Watch vs. Human Rights," Weekly Standard, September 11, 2006; Rabbi Aryeh Spero, "Why Liberals Refuse to Admit the Reality of Islamic Fascism," Human Events (online), August 16, 2006; "Roth's False God," New York Sun editorial, August 8, 2006; and "Sharansky Speaks," New York Sun editorial, September 12, 2006.

(١٢٠) Rosa Brooks, "Criticize Israel? You're an Anti-Semite!" Los Angeles Times, September 1, 2006. لمناقشات ممتازة لتشويه سمعة هيومان رايتس ووتش، أنظر Aryeh

Neier, "The Attack on Human Rights Watch," New York Review of Books, November 2, 2006, 41-44; and Philip Weiss, "Israel Lobby Watch," Nation, September 18, 2006. Also see Kathleen Peratis, "Diversionary Strike on a Rights Group," Washington Post, August 30, 2006; and Ian Seiderman, "Right of Reply: Biased Against Israel?" Jerusalem Post, September 11, 2006.

(١٢١) مـــذكـــور فـــي: Nathan Guttman and Yaakov Katz, "Israel Condemned for Cluster Bomb Use," Jerusalem Post, September 7, 2006.

(١٢٢) Nathan Guttman, "US Senate Rejects Bid to Curb Use of Cluster Bombs," Jerusalem Post, September 8, 2006.

هذه الرواية لدور الأيباك في إسقاط التشريع، تستند إلى معلومات من هيومان رايتس ووتش. مراسلة شخصية من هيومان رايتس ووتش إلى المؤلفين، في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦؛ و١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦؛ و٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٧.

(١٢٣) مذكور في: John Walsh, "AIPAC Congratulates Itself on the Slaughter in Lebanon," CounterPunch.org, August 16, 2006.

(١٢٤) مذكور في: "To Israel with Love."

(١٢٥) William Kristol, "It's Our War: Bush Should Go to Jerusalem-and the U.S. Should Confront Iran," Weekly Standard, July 24, 2006. Also see Jim Lobe, "Energized Neocons Say Israel's Fight Is Washington's," Antiwar.com, July 18, 2006; Krauthammer, "Israel's Lost Moment"; and Charles Krauthammer, "Lebanon: The Only Exit Strategy," Washington Post, July 19, 2006.

(١٢٦) مذكور في Tovah Lazaroff, "'Evangelicals the World Over Are Praying Fervently for Israel,'" Jerusalem Post, August 9, 2006. Also see George Conger, "US Support for Israel Soars After Hizbullah War," Jerusalem Post, August 27, 2006.

(١٢٧) "To Israel with Love."

(١٢٨) مـــذكـــور فـــي: Daphna Berman, "U.S. Jewish, Christian Groups Back Lebanon Operation," Ha'aretz, July 14, 2006. Also see Zev Chafets, "I Want Falwell in My Foxhole," Los Angeles Times, July 23, 2006.

(١٢٩) مذكور في: Flaherty, "House Overwhelmingly Backs Israel." This line of argument is also reflected in "To Israel with Love."

(١٣٠) ما لم تتم الإشارة إلى غير ذلك، فإن كل المعطيات الإحصائية في هذا القسم هي من: "Israel, the Palestinians," PollingReport.com.

(١٣١) "Zogby Poll: U.S. Should Be Neutral in Lebanon War," Zogby International press release, August 17, 2006.

(١٣٢) Uri Avnery, "America's Rottweiler," Gush-Shalom.org, August 26, 2006. Also see Yossi Ben-Ari, "America's Honey Trap," Ynetnews.com, July 24, 2006; Lawrence F. Kaplan, "America's Proxy War: Other Means," New Republic, July 31, 2006; and

Shmuel Rosner, "America's Deadly Messenger," Ha'aretz, July 19, 2006.

(١٣٣) Ali Waked, "Nasrallah: U.S. Pressured Israel into War," Ynetnews.com, May 7, 2007.

(١٣٤) مذكور في: Hersh, "Watching Lebanon." Also see Cobban, "The 33-Day War."

(١٣٥) Ori Nir, "Jerusalem Urges Bush: Next Target Hezbollah," Forward, April 11, 2003. Also see Daniel Sobelman and Nathan Guttman, "PM Urges U.S. to Keep Heat on Syria, Calls Assad 'Dangerous,'" Ha'aretz, April 15, 2003.

(١٣٦) مذكور في: Hersh, "Watching Lebanon."

(١٣٧) مـذكـور فـي: Avi Shlaim, The Iron Wall: Israel and the Arab World (New York: Norton, 2001), 316.

الخلاصة: ما الذي يتوجّب القيام به؟

(١) حول هذه النقطة، انظر: Robert J. Art, A Grand Strategy for America (Ithaca: Cornell University Press, 2004), 45-46.

(٢) ربما بدا هذا التصريح مفاجئاً، نظراً إلى ميل الأميركيين ببساطة إلى افتراض أن أمن اسرائيل حيوي لأمننا. ففي سنة ٢٠٠٠، على سبيل المثال، أفادت لجنة أنشأت نفسها بنفسها ومؤلفة من خبراء بارزين في السياسة الخارجية، أن الحفاظ على إسرائيل دولة حرّة «حيوي» للمصلحة الأميركية، لكن اللجنة لم تشرح أبداً لماذا الأمر على هذا الشكل، أو كيف سيؤثر مصير اسرائيل في أمن الولايات المتحدة أو رفاهها. وفي شكل أكثر حكمة، يؤكّد روبرت أرت أن «لإسرائيل قيمة استراتيجية صغيرة للولايات المتحدة، وهي تشكّل، بطرائق مختلفة، عبئاً استراتيجياً. وبرغم ذلك، فإن روابط أميركا مع إسرائيل عميقة، ومؤالفة الولايات المتحدة مع ديموقراطية أخرى قوية، والالتزام الأخلاقي بالحفاظ عليها واضح». انظر: Commission on America's National Interests, America's National Interests (Cambridge, MA: Belfer Center for Science and International Affairs, 2000); and Art, Grand Strategy for America, 137.

(٣) عناصر الموازنة من وراء الشاطئ مشروحة في: Christopher Layne, "From Preponderance to Offshore Balancing: America's Future Grand Strategy," International Security 22, no. 1 (Summer 1997); John J. Mearsheimer, The Tragedy of Great Power Politics (New York: Norton, 2001), chap. 7; and Stephen M. Walt, Taming American Power: The Global Response to U.S. Primacy (New York: Norton, 2005), 222-23, 235-36.

(٤) حول هذه النقطة، أنظر Robert A. Pape, Dying to Win: The Strategic Logic of Suicide Terrorism (New York: Random House, 2005).

(٥) James A. Baker III and Lee H. Hamilton, co-chairs, The Iraq Study Group Report (Washington, DC: U.S. Institute of Peace, 2006), 39.

(٦) Hussein Agha and Robert Malley, "The Road from Mecca," New York Review of Books, May 10, 2007, 43.

وكتب آغا ومالي أيضاً، كما أنه لم يتبق الكثير من الحماسة الأيديولوجية لحل الدولتين. فالإسرائيليون يقبلون به. ومعظمهم يعتقد أنه لا مفر منه، لكنهم فقدوا الشغف أو الحماسة (٤٤).

(٧) انظر، على سبيل المثال: Ali Abunimah, One Country: A Bold Proposal to End the Israeli-Palestinian Impasse (New York: Metropolitan Books, 2006); Josef Asevar, "Mideast Solution: A Confederation," Jewish Journal (online), November 3, 2003; Meron Benvenisti, "What Kind of Binational State?" Ha'aretz, November 20, 2003; Richard Boudreaux, "Arabs Say Israel Is Not Just for Jews," Los Angeles Times, February 22, 2007; Tony Judt, "Israel: The Alternative," New York Review of

Books, October 23, 2003; Isabel Kershner, "Noted Arab Citizens Call on Israel to Shed Jewish Identity," New York Times, February 8, 2007; and Yaakov Lappin, "Academic: Israeli-Arabs Want End of Jewish State," Ynetnews.com, January 22, 2007.

(٨) انتقد تقرير للبنك الدولي في أيار/مايو ٢٠٠٧، بحدّة، نظام الضوابط وحواجز الطرق الإسرائيلي في الأراضي المحتلّة، محاججاً بأن هذه العوائق «قد جزّأت الأرض إلى كانتونات أقل حجماً وأكثر»، وبأن «الانتعاش الاقتصادي المثابر سيبقى صعب الإدراك مع استمرار عدم القدرة على بلوغ مناطق واسعة من الضفة الغربية لأغراض اقتصادية، وإذا بقي تقييد حرّية الحركة هو المعيار للغالبية الكبرى من الفلسطينيين وللمستثمرين الفلسطينيين في الخارج». انظر: World Bank Technical Team, "Movement and Access- Restrictions in the West Bank: Uncertainty and Inefficiency in the Palestinian Economy," May 9, 2007, 1-2 http://siteresources.worldbank.org/INTWESTBANKGAZA/Resources/WestBankrestrictions9Mayfinal.pdf.

(٩) في ٢٠٠٧، وجد استطلاع لـ «البي.بي.سي. وورلد سرفيس» أُجري على ٢٨ ألف شخص في ٢٧ دولة، ان اسرائيل تمتلك الصورة الأسوأ من بين الدول الاثنتي عشرة الموضوعة على اللائحة، مع ٥٦ في المئة من المجيبين وقد أفادوا أنها تشكل تأثيراً «سلبياً» في العالم، و١٨ في المئة قالوا إن تأثيرها إيجابي. انظر: Bradley Burston, "The BBC Poll: Israel as Satan's Bastard Child," Ha'aretz, March 6, 2007; and "Israel, Iran Top 'Negative List,'" BBC News (online), March 6, 2007. On the occupation's corrupting effects, see Dror Wahrman, "Is Israel Falling Apart?" History News Network, March 5, 2007, www.hnn.us/articles/35958.html.

(١٠) Shlomo Ben-Ami, Scars of War, Wounds of Peace: The Israeli-Arab Tragedy (New York: Oxford University Press, 2006), 167.

(١١) Yehuda Ben Meir and Dafna Shaked, "The People Speak: Israeli Public Opinion on National Security, 2005-2007," Memorandum no. 90 (Tel Aviv: Institute for National Security Studies, May 2007), 65-67.

(١٢) انظر المصادر في الهامشين ٢٨ و٢٩ في المقدّمة.

(١٣) نقل الحاخام غولد أيضاً عن رئيس الوزراء السابق إسحق شامير تحذيره الأميركيين اليهود «من أننا لا يمكن أن نتحمل رفاه الخلاف العلني، أو الانتقاد العام الذي يصب مباشرة في أيدي أعدائنا». وردّ بالقول «لا يمكنني أن أفهم كيف أن رئيس حكومة بلد ديموقراطي يتمتع بمعارضة سياسية نشطة، سيحاول إسكات الانتقاد اليهودي في الخارج... من أين يأتي خطر الانتقاد الأميركي اليهودي؟ أهو الانتقاد ما يصيب بالضرر أم هي السياسات والأعمال التي يتم انتقادها؟» انظر: Rabbi Ben-Zion Gold, "The Diaspora and the Intifada: The Responsibility of American Jews," Boston Review, October/November 2002.

(١٤) "Diaspora Blues," Economist editorial, January 13, 2007, 14-15. Also see "Second Thoughts About the Promised Land," ibid., 53-56.

(١٥) حول هذه المسألة، انظر العمود الأخير الذي كتبه الحاخام إريك يوفي، رئيس اتحاد اليهودية الإصلاحية، "When We Let John Hagee Speak for Us," Forward, May 18, 2007.

(١٦) Nathan Guttmann, "Dovish Groups Mull Mega-Merger in Bid to Build Peace Powerhouse," Forward, May 30, 2007; Amiram Barkat, "New Pro-Israel Lobby as Alternative to AIPAC," Ha'aretz, November 12, 2006; Bernd Debusmann, "Soros Adds Voice to Debate over Israel Lobby," Washington Post, April 15, 2007; Guy Dinmore, "Jewish Lobby for Peace with Palestinians Gathers Pace in US," Financial Times, October 24, 2006; Gary Kamiya, "Can American Jews Unplug the Israel Lobby?" Salon.com, March 20, 2007; Gregory Levey, "The Other Israel Lobby," Salon.com, December 19, 2006; and Gidon D. Remba, "Wanted: A Moderate Pro-Israel Lobby," Ha'aretz, November 17, 2006.

(١٧) حتى نيسان/أبريل ٢٠٠٧، كان إعلان الأصوات اليهودية المستقلّة قد جمع أكثر من أربعمئة توقيع. للحصول على الإعلان ولائحة الموقعين عليه، أنظر موقع الأصوات اليهودية المستقلة: www.ijv.org.uk. Also see Martin Hodgson, "British Jews Break Away from 'Pro-Israeli' Board of Deputies," Independent, February 5, 2007; and Ned Temko, "Furor over Jewish Critics' Challenge to State of Israel," Observer, February 4, 2007.

(١٨) Ben Weinthal, "German Jews Feud over Criticizing Israel," Forward, March 9, 2007. Also see Jason Frenkel, "Dissidents Set for Australia-Wide Media Campaign," Australian Jewish News (online), March 1, 2007; Antony Loewenstein, My Israel Question (Carlton, Australia: Melbourne University Press, 2007); and "Why the 'Special Relationship' Between Germany and Israel Has to Be Reconsidered," Manifesto of 25 German Peace Researchers, November 15, 2006, www.tlaxcala.es/pp.asp?lg=en&reference=1569.

إعرابات عن الشكر

نادرا ما يعمل المؤلفون وحدهم، ونحن بالتأكيد لا نشكّل استثناءً. لكننا ممتنّان كثيراً للمساعدة التي قدّمها آخرون لنا، ولمن دواعي سرورنا الإعراب عن الشكر على ما قدموه من مساعدة.

بدأ هذا الكتاب حياته مقالة في «لندن ريفيو أوف بوكس»، وعلى ما تمّت روايته في المقدّمة، فإن هذه المقالة ما كانت لتُنشر لولا شجاعة ناشرة «لندن ريفيو أوف بوكس»، ماري-كاي ويلمرز، وتبصرها. ما كان هذا الكتاب ليوجد من دونها. بعد نشر مقالتنا الأصلية، نظّم مويزس نايم، ناشر «فورين بوليسي»، ندوة حول «اللوبي الإسرائيلي» في عدد تموز/يوليو ـ آب/أغسطس من هذه المجلة. وساهمت هذه المناظرة في تحويل النقاش من هجمات تراعي الأهواء والميول وليس المنطق والعقل ضد مقالتنا وضدنا، إلى إِعمال أكثر جدية للفكر في هذه المسائل. ونحن نقدّر حق التقدير الأسلوب المنصف الذي أدار فيه تبادل الأفكار هذا.

ناقشنا أفكارنا حول اللوبي في عروض في جامعة كولومبيا، وتجمّع «كام إيوايا إسرائيل»، وجامعة كورنيل، ومجلس العلاقات الخارجية، ومعهد إمرسون، وجامعة جورجتاون، و«الإمباير صالون»، ونادي الصحافة الوطني، وبرنامج «نيمان فيلوز» في جامعة هارفارد، وفي جامعة مونتانا، في ميسولا. ساعدتنا هذه الجلسات في المزيد من تهذيب حججنا، ونحن ممتنون لمنظمي هذه الأحداث ـ ريتشارد بتس، الحاخام أرنولد ولف، جي-جونغ سو، نايجل غيبسون، رانيه قبلاوي، جون هنري، محمّد نمر، كاللي كرسّلي، وريشتارد دري ـ ولمختلف المشاركين الذين حضروا ووجهوا إلينا النقد والنصح.

قدم لنا الأشخاص التالية أسماؤهم تعليقات ثمينة على بعض المخطوطة أو كلّها: كيرك ج. بيتي، هارفي كوكس، مايكل دش، جون ك. غرين، إيان لوستيك، ستيفن إ. ميللر، تريتا بارسي، جيريمي برسّمان، وليام كواندت، يوجين روغان، جيروم سلاتر، ستيفن فان إفيرا، مارتن والت الرابع، وساره ليا ويتسون. ونقدّم شكراً خاصاً إلى بيتر نوفيك، الذي قدّم اقتراحات ثاقبة ومفصّلة في وقت شبه قياسي، وشذّب الكثير من الشوائب في كتاباتنا. وبالطبع، فإن وجهات النظر التي يعبّر عنها هذا الكتاب هي وجهات نظرنا، ونحن مسؤولان عن أي أخطاء متبقيّة.

تلقينا في جهودنا للبحث، مساعدة من فايدياناتا غوندلوبت في شيكاغو، ومن بول ماكدونالد في كامبريدج، كما ان مساعدينا الآخرين ـ ديفيد رايت في هارفرد وسوفيك دي في جامعة شيكاغو ـ كانا، كالعادة، لا يمكن الاستغناء عنهما. وقام ديفيد إندرز، وفي شكل خاص ماكس فريزر، بالتدقيق في وقائع المخطوطة بحرص وهمّة، ونحن نشكرهما على جهودهما ومقدرتهما على الإنجاز في أمد ضيّق.

وكان وكيلنا، بيل كليغ، داعماً نشطاً وحكيماً منذ البداية؛ ونحن نقدر بشدة حماسته وتوجيهه الصائب. وكما أننا مسروران كثيراً لأنه أوصلنا إلى دار فرّار، ستراوس وجيرو. فالعمل مع فرار، ستراوس وجيرو، شكّل تجربة ممتعة، ونحن ممتنان لناشرها، جوناثان غالاسي، ولبقية فريق العمل على روحهم الطيبة واحترافهم الذي لا ينضب. ويستحق محرّرنا، إريك شينسكي، كلمة تقدير خاصة: فنفوذ بصيرته، وتحسسه للفروقات الدقيقة، ومستوياته العالية دائماً، ساقتنا إلى انتاج كتاب أفضل بكثير. وقامت سينثيا مرمان بعمل فائق في تحرير المخطوطة، وتولّت جينا هامشو اللوجستيات بسلاسة وانشراح صدر.

وفي النهاية، فإن وضع كتاب طويل يفرض بصورة حتمية عبئاً ثقيلاً على عائلة المؤلف وأصدقائه. لم يكن في وسع أي منا أن يكتب الكتاب وحده، أو من دون المحبة والدعم من زوجتينا، وأولادنا، وعدد من أصدقائنا وزملائنا الرائعين. نحن نعتذر على أوقات الانفصال، والانشغال، وسرعة الانفعال هذه

التي بلا شك أظهرناها على مر السنة الماضية، ونحن نشكركم على صبركم كله. نحن مدينان لكم.

جون ج. ميرشايمر: أستاذ العلوم السياسية والمدير المساعد لبرنامج السياسة الأمنية الدولية في جامعة شيكاغو. له كتب عدة منشورة، بما في ذلك «مأساة سياسات القوة العظمى» The Tragedy of Great Power Politics

ستيفن م. والت: أستاذ الشؤون الدولية في مدرسة جون ف. كنيدي للحكم في جامعة هارفرد، وكان العميد الأكاديمي لمدرسة كنيدي من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٦. وله، من بين كتب أخرى، «تدجين القوة الأميركية: الرد العالمي على الصدارة الأميركية» Taming American Power: The global Response to U.S. Primacy.



السلسلة السياسية

صدر منها:

o مؤلفات محمد حسنين هيكل:

- الحل والحرب
- بين الصحافة والسياسة
- حديث المبادرة
- خريف الغضب
- زيارة جديدة للتاريخ
- عند مفترق الطرق
- قصة السويس
- لمصر لا لعبد الناصر
- وقائع تحقيق سياسي
- السلام المستحيل
- آفاق الثمانينات

- **أسرار مكشوفة** ـ اسرائيل شاحاك
- **المفكرة المخفية لحرب الخليج** ـ بيارسالينجر وإريك لوران
- **حرب الخليج** ـ بيار سالينجر واريك لوران
- **عاصفة الصحراء** ـ بيار سالينجر وإريك لوران
- **حرب تحرير الكويت** ـ د. حبيب الرحمن
- **الأسد** ـ باتريك سيل
- **الأيادي السود** ـ نجاح واكيم
- **مبادئ المعارضة اللبنانية** ـ الرئيس حسين الحسيني
- **الشرق الأوسط** ـ د. معين حداد
- **رئيس مجلس الوزراء في لبنان بعد الطائف 1989 ـ 1998**ـ محمود عثمان
- **الخيارات الصعبة** ـ د. إيلي سالم
- **الصهيونية الشرق أوسطية** ـ إنعام رعد
- **الضوء الأصفر** ـ عبد الله بو حبيب
- **المال إن حكم** ـ هنري إدة
- **الفهم الثوري للدين والماركسية** ـ زاهر الخطيب
- **رؤية للمستقبل** ـ جوزيف أبو خليل
- **فرنسا والموارنة ولبنان** ـ اللواء ياسين سويد
- **لبنان لماذا؟** ـ جوزيف أبو خليل
- **لبنان وسوريا مشقة الأخُوة** ـ جوزيف أبو خليل
- **الأشياء بأسمائها** ـ العقيد عاكف حيدر
- **ثمن الدم والدمار** ـ كمال ديب
- **الفرص الضائعة** ـ أمين هويدي
- **الأمة العربية إلى أين؟** ـ د.محمد فاضل الجمالي
- **التحدي الإسلامي في الجزائر** ـ مايكل ويليس
- **الحصاد** ـ جون كوولي
- **الدولة الديموقراطية** ـ د. منذر الشاوي
- **السكرتير السابع والأخير** ـ ميشيل هيلر
- **اللوبي** ـ إدوارد تيفنن
- **الماسونية ـ دولة في الدولة** ـ هنري كوستون
- **بالسيف** ـ ستيفن غرين
- **قصة الموارنة في الحرب** ـ جوزيف أبو خليل
- **مساومات مع الشيطان** ـ ستيفن غرين
- **حربا بريطانيا والعراق** ـ رغيد الصلح
- **طريق أوسلو** ـ محمود عباس
- **الخداع** ـ بول فندلي
- **ويلات وطن** ـ روبرت فيسك

- □ من يجرؤ على الكلام - بول فندلي
- □ لا سكوت بعد اليوم - بول فندلي
- □ أرض لا تهدأ - د. معين حداد
- □ أبي لافرنتي بيريا - سيرغو بيريه
- □ رحلة العمر من بيت الشعر إلى سدّة الحكم - د .عبد السلام المجالي

o مؤلفات د. عصام نعمان:

- □ العرب على مفترق
- □ هل يتغير العرب؟
- □ أميركا والإسلام والسلاح النووي

- □ التشكيلات الناصرية - شوكت اشتي
- □ الديبلوماسية على نهر الأردن - د. منذر حدادين

o مؤلفات الرئيس سليم الحص:

- □ للحقيقة والتاريخ - تجارب الحكم ما بين 1998 - 2000
- □ محطات وطنية وقومية
- □ عصارة العمر
- □ نحن والطائفية
- □ صوت بلا صدى
- □ تعالَوا إلى كلمة سَواء
- □ سلاح الموقف

- □ الوجه الآخر لإسرائيل - سوزان نايثن
- □ النفط - هاني حبيب
- □ مشكلة المياه بين تركيا وسوريا - وليد رضوان
- □ العلاقات العربية التركية - وليد رضوان
- □ تركيا بين العلمانية والإسلام - وليد رضوان
- □ تواطؤ ضدّ بابل - جون كولي
- □ دارفور حرب وإبادة - جولي فلنت وألكس دي فال
- □ الحرب الكبرى تحت ذريعة الحضارة - روبرت فيسك
- □ العلاقات لبنانية - السورية - د. غسان أحمد عيسى
- □ على خط النار - مذكرات الرئيس الباكستاني برويز مشرف
- □ أصوات قلبت العالم - كيدري كيندي
- □ سوكلين وأخواتها - غادة عيد
- □ تقي الدين الصلح سيرة حياة وكفاح - (جزآن) - عمر زين
- □ قراصنة أميركا الجنوبية - أبطال يتحدّون الهيمنة الأميركية - طارق علي
- □ قرارات مصيرية: - حياتي في دهاليز السياسة غيرهارد شرودر
- □ بلاكووتر - جيريمي سكاهيل
- □ النفط والحرب والمدينة - د. فيصل حميد
- □ كوفي أنان رجل سلام في عالم من الحروب - ستانلي ميسلر
- □ عزيزي الرئيس بوش - سيندي شيهان
- □ اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأميركية - جون ج. ميرشايمر وستيفن م. والت

هذا الكتاب

لمَ تستمرّ الولايات المتحدة في دعم إسرائيل رغم انتفاء الدافع السياسي والاستراتيجي والأخلاقي؟؟

مقالٌ لمفكّرَين سياسيين يهزّ الغرب لدى نشره في صحيفة London Review of Books،
ويثير جدلاً عميقاً وعدائية شديدة تدفع بالكاتبين ميرشايمر ووالت إلى استطلاع آراء الحازبين للصهيونية والمتعاطفين معها وسواهم، في ردٍّ حاسمٍ تحوّل كتاباً:

- يقول علانيةً ولأول مرة إن اللوبي الإسرائيلي أصبح يشكّل عبئاً خطيراً على الولايات المتحدة، وقد أوقعها في إرباكات وإحراجات محلياً وعالمياً.
- يناقش باستفاضة دور المسيحية الصهيونية، ويتابع تطوّر اللوبي عبر الزمن.
- يلقي الضوء على الحجج الأخلاقية التي ترفعها الولايات المتحدة وتتمسك بها لتبرّر الدعم الأمريكي اللامتناهي للدولة اليهودية، رغم وحشيتها في التعامل مع الشعب الفلسطيني، واعتداءاتها المتكررة على لبنان.
- يكشف ما لنشاطات اللوبي من دور فعّال في تغيّر سياسة الولايات المتحدة حيال كل من إيران وسورية، وفي الهجوم القاسي الذي تعرّض له الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر.
- يميط اللثام عن تشابك المصالح وتقاطع الرؤى والاستراتيجيات بين اللوبي والولايات المتحدة، مؤكّداً تأثير اللوبي الكبير في سياساتها.
- يلاحق آثار الأيدي الخفية للوبي، بدءاً من أحداث 11 أيلول/سبتمبر ـ مروراً بالحرب على العراق والحرب المزعومة على الإرهاب، وانتهاء بحرب إسرائيل الأخيرة على لبنان، والصراع الفلسطيني ـ الفلسطيني المؤجّج.
- يصوّر حرص المرشحين للرئاسة الأمريكية على نيل رضا اللوبي والتعهدات السرية بتنفيذ رغباته، لضمان وصولهم إلى سدّة الرئاسة!

كتاب يقدّم فرصة نادرة لما يتوجب على الولايات المتحدة فعله للحفاظ على مصالحها في الشرق الأوسط، وإعادة ترتيب أولوياتها.

ومن المثير للانتباه أن الكتاب قد أبصر النور رغم سطوة اللوبي الإسرائيلي: هل من بارقة أملٍ تلوح في الأفق؟!

عن الكاتبين:

- **ستيفن والت: بروفسور في العلاقات الدولية بجامعة هارفرد-كلية جون كيندي للإدارة الحكومية. شغل منصب عميد أكاديمي لكلية جون كيندي في فترة 2002-2006.**
- **جون ميرشايمر: بروفسور علوم سياسية ومديرٌ مشارك في برنامج سياسات الأمن الدولي بجامعة شيكاغو.**

ISBN 978-9953-88-055-6
9 789953 880556

شارع جان دارك – بناية الوهاد
ص . ب. : ٨٣٧٥ – بيروت – لبنان
تلفون: ‎+٩٦١١٣٥٠٧٢٢ +٩٦١١٧٥٠٨٧٢
تلفون + فاكس: ‎+٩٦١١٧٥٢٥٤٧ +٩٦١١٣٤٢٠٠٥ +٩٦١١٣٤١٩٠٧
tradebooks@all-prints.com
www.all-prints.com

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر